حاشية على المطول

حسين جلبي

حاشيه چلبي بر مطول

قيمت
نسخ

حسن چلبي على المطول

تملكه السيد ابو بكر
النقشبندي
الحنفي
الخلوتي

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

اللغوي

قوله الهمنا حقايق المعاني ودقايق البيان الاقرب الى الفهم ان المراد بالالهام في هذا المقام معناه وهو الاعلام مطلقا لاحتياج
ارادة معناه العرفي اعني القاء الخير في قلب الغير بلا استفاضة فكرية منه الى التكلف وبحقايق المعاني مسايل الفن الاول بحمل الحقيقة
على المعنى اللغوي الذي يذكره واما حملها على ما به الشي هو هو بناء على ما تقرر من ان حقيقة كل علم مسائله وعد الموضوع والمبادي
جزا منه مسامحة فجمع الحقايق لا يناسبه الا بحسب الازمان وتعدد حقيقته بالنظر اليه فان بعضا من المسايل اذا لم يستنبط بعد كان لكل
ان العالم بجميع ما سواه عالم بالمعاني على ان علم المعاني عبارة عن المسايل واذا استنبط فالعالم به وبما سواه هو العالم بالمعاني او على تعدد
حقيقته باعتبار المحال تعسف ظاهر وبدقايق البيان مسائل الفن الثاني من دق الشي صار دقيقا اي غامضا واصله الدقة ضد
الغلظة وفي الكلام اشارة الى ان العلم هو المعاني والبيان لا علم المعاني وعلم البيان الا ان يحمل على حذف ما هو المضاف في
الاصل كما يقال رمضان مع ان العلم هو شهر رمضان ثم وجه تخصيص الدقايق بالبيان ما سياتي في مفتتح الفن الاول من ان في البيان
زيادة اعتبار ليس في المعاني واخذ منه بمنزلة المركب من المفرد فكان احق باسم الدقة منه ان قلت فلم لم يذكر البديع على نحو ذكره
الفنين الاخرين اجيب بانه اشارة الى عدم الاعتداد بشانه لكونه خارجا عن افادة البلاغة على انه سيجيء ان بعضهم يسمى البيان
والبديع علم البيان فيجوز ان يكون دقايق البيان اشارة اليهما معا وايثار الدقايق بالنسبة الى البديع اما بحسب التغليب او
لان وجه تحسين الكلام المذكور فيه انما يعد تحسينه بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة فكان منه ايضا زيادة اعتبار
ليست في المعاني ويحتمل ان يراد بحقايق المعاني الامور الثابتة والمثبتة التي هي الصور الذهنية مطلقا من حق الشي اي حقيقته
وبالبيان ما به يظهر تلك الصور اعني المنطق المعرب عما في الضمير فان البيان في الاصل مصدر بان الشي اي ظهر وعلى هذا فوجه
اضافة الدقايق اليه بيانية ثم جعل اسما لما به يتبين كالتلفظ لما يتلفظ فعلى هذا يكون الهام حقايق المعاني اشارة الى استفاضة
من الله تعالى والهام دقايق البيان اشارة الى افاضته للطالبين فيناسب مفتتح التاليف اشد المناسبة ثم وجه التخصيص حينئذ
الاشعار بان جمل الدقة صفة للالفاظ المختلفة بوضوح الدلالة وخفائها من حيث دلالتها على معانيها اظهر من جعلها صفة
للصور الذهنية من حيث هي وان جاز هو ايضا وذلك واضح قوله وخصنا ببدايع الايادي وروايع الاحسان الاصل في لفظ الخصوص

بتفرع منه ان يستعمل بادخال الباء على المقصور عليه اعني ما له الخاصة فيقال خص المال بزيد اي المال له دون غيره لكن الشايع
في الاستعمال ادخالها على المقصور اعني الخاصة وهو المراد هاهنا كما في قوله تعالى يختص برحمته من يشاء وهذا اما بناء على تضمين
معنى التميز والافراد او على جعل التخصيص مجازا عن التمييز مشهورا في العرف والبدايع جمع بديع بمعنى غريبة والايادي جمع الايدي
والايدي جمع اليد وهي الجارحة المخصوصة تستعمل في النعمة مجازا مرسلا من قبيل اطلاق اسم ما هو بمنزلة الفاعل او الصورة
على المعلول وقيل مشترك بينهما وما قيل ان اليد بمعنى الجارحة يجمع على الايدي وبمعنى النعمة على الايادي يرد عليه ان اصل يد يدي
وما كان على وزن فعل لم يجمع على افاعل ثم الشايع استعمال الايادي في النعم والايدي في الاعضاء وبه قطع ابو عمرو العلاء وقال
الاخفش قد يعكس وفي شرح الشريف للمفتاح ان الايادي حقيقة عرفية في النعم وان كانت في الاصل مجازا فيها والروايع اما
جمع رايع من الروع بمعنى الاعجاب يقال راعني الشي اي اعجبني او من الريع وهو النماء والزيادة وكانه مبني على ما ويل كلمة
احسان بالعطية كما سيذكر ان الاضافة بيانية واما جمع رايع اجراء له مجرى الاسماء على انه قد ذكر في ايضاح المفصل ان فاعلا صفة
اذا كان لغير ذوي العقول يجمع على فواعل والاضافة في الموضعين بيانية بمعنى من كما في جرد قطيفة وخاتم فضة وافراد
الاحسان رعاية للسجع مع وقوع المصدر على القليل والكثير قوله اتقن بحكمته نظام العالم على وفق ما اقتضته الحال الاتقان الاحكام
والحكمة علم الاشياء على ما هي عليه في نفس الامر والعمل على وفق الصواب والباء للسببية والنظام في الاصل ما ينتظم به امور العالم
والوفق من الموافقة يقال حلوبته وفق عياله اي لها لبن قدر كفايتهم لا فضل فيه والحال هو الامر والشان او الحاضر من الزمان
واللام فيه يغني غناء الاضافة او عوض عن المضاف اليه على اختلاف الرايين ثم هذه الجملة اعني اتقن بحكمته اما استيناف
جوابا عن سوال نشا من الكلام السابق كانه قيل لم الهمنا حقايق المعاني وتوجيه الجواب انه اتقن نظام العالم بحكمته وذلك
الاتقان يقتضي الهام حقايق المعاني ودقايق البيان كما لا يخفى او بدل من الهمنا بدل الاشتمال على ما جوزه بعض النحاة ولا
يلزم كون الجملة الاولى في حكم السقوط كما سياتي انشاء الله تعالى فترك العطف على الاول لكونها كالمتصلة بما قبلها فصلت
الجواب عن السوال وعلى الثاني لكمال الاتصال بينهما فكانه لا احتياج الى العطف لاقتضائه المغايرة المفتقرة الى الربط لكن
يخدش هذا الوجه ما سيذكر في احوال متعلقات الفعل من ان الاصل عند اجتماع التوابع تقديم البدل على العطف فالظاهر
يجوز ان يجعل الجملة المذكورة صلة بعد صلة وترك العطف لئلا يشعر باستقلال بالمقصود اعني كون كل من الامرين محمودا عليه
بالاستقلال قوله ورد براعته فوق الاتام في طرق الانعام والاضفال الايراد الادخال يقال اورده فورد اي ادخله فدخل وفي القاموس

الورود الاشراف على الماء سواء دخل او لم يدخل والرافة الرحمة والفرق جمع فرقة وهي الجماعة والانام اسم جمع بمعنى الاناسي و
الافضال الاحسان واضافة الطرق الى الانعام من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه كما في لجين الماء ولا مرية تشبيها لله بالقضاء
المشتمل على الطرق قوله والصلوة على نبيه محمد النبي فعيل بمعنى فاعل من النباء وهو الاخبار يقال نباء وانباء ونباء جمعه اجبر و
نباء كما في قولها خاتم النباء اتك مرسل ويجمع ايضا على انبياء كعلماء او بمعنى مفعول من النبوة وهي ما ارتفع من الارض كذا في
الصحاح ومنه يقال نبي فلان اذا ارتفع وعلا وقيل من النبي هو الطريق ثم قوله محمد عطف بيان لنبيه لا صفة له لتصريحهم بان
العلم ينعت ولا ينعت به وما ذكره صاحب الكشاف في سورة الملئكة في قوله تعم ذلكم الله ربكم من انه يجوز في حكم الاعراب ايقاع اسم
الله صفة لاسم الاشارة او عطف بيان وربكم خبر انما يصح بناء على تاويله بالمعرف باللام كالمستحق للعبادة والا فيجوز نعت اسم
الاشارة بما ليس معرفا باللام وما ليس بموصول مما اجمع النحاة على بطلانه وقد صرح هو ايضا بامتناع كل من الامرين في مفصله
وايضا صرح في اوايل الكشاف بان هذا الاسم لا يوصف به واستدل بذلك على علميته ثم البدلية وان جوز دينا في قوله تعالى
ذكر رحمة ربك عبده زكريا لكن الاظهر ان المقصود الاصلي ههنا ايضاح الصفة السابقة وتقرير النسبة تبع والبدلية
تستدعي على العكس خير من تبع صفة لمحمد لا لنبيه ولا لعدم على عطف البيان كما هو القانون والنبوع بالعين المهملة الخروج
يقال نبع الماء ينبع بالحركات الثلث في عين المضارع نبوعا اي خرج والينبوع عين الماء والضيضئ الاصل وكذا الضوضوء
والبوبؤ وعن بعضهم على وزن قنديل والكرم ايثار الغير بالخير والسماحة الجود والنبوغ بالغين المعجمة الظهور والدوحة
الشجرة العظيمة من اي شجر كان والجمع دوح واللسن بالتحريك الفصاحة وقد لسن بالكسر فهو لسن كذا في الصحاح وفي شرح
المقامات لابن الانباري اللسن الفصاحة في النثر ولا يقال ذلك في الخير والله اعلم ثم الاضافة في ضئضئ الكرم ودوحة
اللسن لاميه ان اريد بالمضافين ادم او ابرهيم او اسمعيل عليهم السلم وبيانيه ان قصد المبالغة تلالا اي لمع والغرة في
الاصل بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم استعير لكل واضح معروف والحق على انه صفة مشبهة كل كلام او اعتقاد طابق
الواقع والصدق على ذلك ذلك ايضا لكن اذا نسب الى الواقع بالطبق ووجه تخصيص الحق بهذا الاعتبار هو ان الواقع امر ثابت
حقه ان ينسب اليه الشيء بالطبق وعدمه فاذا عكس حقه بولغ في ثبوت ذلك الشيء بجعله اصلا في التحقيق فكان اولى باسم الحق
الذي هو بمعنى الثابت وناسب ان يراد به الشريعة المحمدية الواجبة الاتباع واما تخصيص الصدق بالاعتبار الثاني فلان المنظور
اولا في هذا الاعتبار هو الكلام الذي يتصف بالمعنى الاصلي للصدق وهو الانباء عن الشيء على ما هو عليه ثم في العبارة اشعار بان

ظهور

ظهور دين الاسلام انما هو من حضرة الرسول صلى الله عليه واله وسلم لكن كمال وضوحه انما هو بروايات الال والاصحاب
رهم واجماعاتهم ثم لا يخفى في الكلام من الاستعارات المكنية والتخييلية والترشيح حيث شبه دين الاسلام بمطية توصل راكبها الى
المرام واثبت له لازم المشبه به اعني الغرة وللغرة ما يلايم معناها الحقيقي اعني التلالو والاشراق الاضاءة والدين وضع الهي سائق
لذوي العقول باختيارهم المحمود الى الخير بالذات والاضمحلال الذوال والانكساف الدجى جمع دجية وهي الظلمة والاباطيل خلاف الحق
والمراد به الكفر المشبه بالليل واللمعان الاضاءة والنور كيفية ظاهرة بنفسها مظهرة لغيرها والضياء اقوى منه واتم ولذلك
اضيف الى الشمس في قوله تعم وهو الذي جعل الشمس ضياء والقمر نورا وقد يفرق بينهما بان الضياء ضوء ذاتي والنور عارضي
اليقين العلم بزوال الشك ولهذا لا يوصف به الباري تعم ثم لا يخفى ما في هذه الفقرة ايضا من اللطايف المذكورة في
الاولى فتامل واستخرج ويعد من الظروف الزمانية المقطوعة عن المضاف اليه منويا حذف منه اما وجعل الواو مكانه
روما للاختصار مع الربط الصوري ولهذا لزم الفاء بعده او الفاء على توهم اما والعامل في الظرف حينئذ اما المقدرة
واحق بمعنى اليق والاستيجاب الاستحقاق والتحلي التزين والاتصاف والمراد بالعلوم والمعارف التصديقات والتصورات
او ادراك الكليات والجزئيات او ادراك المركبات والبسايط والعطف تفسيري والتصدي التعرض للشيء بالاقبال عليه
الظاهر ان المراد بالتصدي للاحاطة ما يتبعه اعني تحصيلها والاتصاف بها لا مجرد الاقدام المقابل للاحجام فان قلت
كيف جاز عطف والتصدي وهو خبر في المعنى عن المعطوف وحده اعني واسبقها على التحلي وهو خبر عن المعطوف عليه اعني
احق الفضايل قلت بل كل من الخبرين المتعاطفين خبر عن كل من الامرين الذين اخبر عنهما ولو سلم فتوجيه العطف ان ماال
المعنى وان كان على التوزيع الا ان القصد في الظاهر لامن الالتباس الى ربط المجموع بالمجموع فلا بد من اداة الجمع قال الشارح في
شرح الكشاف هو نظير قولك زيد وعمرو قائم ابوه وذهب الجوهري على ان الضمير في ابوه لزيد وفي اخوه لعمرو ولا بد في مثله من
اعتبار التقديم والتاخير ورده الشريف بانه اذا اعتبر تقدم خبر المعطوف وجرو جعله لتاكيد لصوق الخبر بالمخبر عنه تصور
وتجوز وفيه بحث لان ذلك الاعتبار بالنسبة الى التوزيع الذي هو مال المعنى لا ينافي القصد في الظاهر الى ربط المجموع
بالمجموع ومراد الشارح ليس الا الاعتبار المذكور بالنسبة اليه والصناعة في عرف الخاصة علم يتعلق بكيفية العمل ويكون
المقصود منه ذلك العمل سواء حصل بمزاولة العمل ام لا واما ما هو المسمى بالصناعة في عرف العامة فقد يقال لكل علم مارسه
الرجل حتى صار كالحرفة له يسمى صناعة له والنكت جمع النكتة وهي الدقيقة سميت بذلك لتاثيرها في النفوس من نكت في

الارض اذا ضرب فاثر فيها تقضيب او نحوه او لحصولها بحاله تكون شبيهة بالنكت او لمقارنته له غالبا ويقال لها اللطيفة
اذا كان تاثيرها في النفس بحيث يورث نوعا من الانبساط لاسيما علم البيان لا لنفي الجنس وسي مثل مثل وزنا ومعنى واسمها
عند الجمهور واصله سوى او سيء والواقع بعدها ان كان معرفا اما مجرور على انه مضاف اليه وما زائدة كما في قوله تعم
ايما الاجلين قضيت او بدل من ما وهي نكرة غير موصوفة اي لا مثل شيء علم البيان او مرفوع خبر مبتداء محذوف والجملة صلة
ان جعلت ما موصولة صفة ان جعلت موصوفة والجر اولى من هذا الوجه لقلة حذف صدر الجملة الواقعة صلة او صفة
صرح به الرضي على انه يقدح في اطراده لزوم اطلاق ما على ذات من يعقل وهم باونرا ومنصوب على تقدير اعني او على انه تمييز
ان كان نكرة لان ما بتقدير التنوين وهي كافة عن الاضافة والفتحة هنا مثلها في لا رجل وصل على الاستثناء في الوجهين
نعدم تجويز النصب اذا كان معرفة واسم من الاندلسي وعلى التقادير خبر لا محذوف عند غير الاخفش اي لا مثل علم البيان موجود
من العلوم فان التحلي بحقايقه احق بالتقديم من التحلي بحقايق غيره وعند ما خبر لا ويلزم قطع سي عن الاضافة من
غير عوض قيل وكون خبر لا معرفة وجوابه انه تقدير ما نكرة موصوفة واما الجواب باحتمال ان يكون قد رجع الى قول
سيبويه في لا رجل قايم من ان ارتفاع الخبر بما كان مرتفعا به لا بلا النافية فلا يفيد فيما نحن فيه كما لا يخفى وقد
يحذف منه كلمة لا تخفيفا مع انها مراده ولهذا لا يتفاوت المعنى كما في قوله تعم تالله تفتؤ تذكر اي لا تفتؤ لكن ذكر البلباني
في شرح تلخيص الجامع الكبير ان استعمال سيما بلا لا نظير له في كلام العرب وقد يخفف الياء مع وجود لا وحذفها
وقد يقال لا سواء مقام لا سيما والواو التي تدخل عليها في بعض المواضع كما في قوله ولا سيما يوما بدارة جلجل اعتراضية
ذكره الرضي وقيل حالية وقيل عاطفة ثم عدها من كلمات الاستثناء لكون ما بعدها مخرجا عما قبلها من حيث
اولويته بالحكم المتقدم ولا تكون منها حقيقة صرح به الرضي وقد يحذف ما بعد لا سيما وينقل من معناها الاصلي
الى معنى خصوصا فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق فاذا قلت زيد شجاع ولا سيما راكبا فهو بمعنى وخصوصا
حال من راكبا مفعول الفعل المقدر اي واخصه بزيادة الشجاعة خصوصا راكبا وكذا في زيد شجاع ولا سيما وهو راكب
والواو التي بعده للحال وقيل عاطفة على مقدر كما تقول لا سيما هو لابس السلاح وهو راكب لعدم مجيء الواو قبله ح
كثيرا ثم ان المجي الكثير المراد بعلم البيان المعاني والبيان والاضافة بيانية والمطلع اسم فاعل من الاطلاع ونظم القران
على ما سيجي تاليف كلماته مترتبة المعاني متناسبة الدلالات حسب ما يقتضيه العقل فانه كشاف ويحتمل ان يكون تفصيلا للصفة

السابقة

السابقة اعني الاطلاع على نكت نظم القران ويحتمل ان يكون تعليلا واعترض عليه بانه لا فرق بين التعليل والمعلل الا في
العبارة فكانه قال زيد العالم اكرم من فلان لانه عالم ولا يخفى ركاكته واجيب بان المقصود الترجيح باعتبار الصفة والاسناد لها
والحاصل ان علم البيان المطلع احسن لانه موصوف بذلك وكل ما هو كذلك فهو احسن لتلك الصفة رايق معجب وهو صفة لكشاف
وكونه خبرا بعد خبر بعيد من جهة المعنى اذ لا يظهر كون قولنا فانه رايق علة لما قبله والتاويل في اللغة من الاول وهو الانصراف
فالتضعيف للتعدية او من الايالة وهو الصرف فالتضعيف للتكثير والمراد هنا صرف اللفظ الى ماله والتفسير مقلوب
من التسفير وهو الكشف وقال الراغب الاول لاظهار المعقول والثاني لابراز الاعيان للابصار وفي الاصطلاح قيل التاويل
بيان احد محتملات اللفظ والتفسير بيان مراد المتكلم فالاول يتعلق بالدراية ولهذا اضاف اليه الدقايق والثاني بالرواية
وقيل التفسير بيان ما يحتمله اللفظ احتمالا ظاهرا والتاويل بيان ما يحتمله احتمالا باطنا فوجه اضافة الدقايق الى
التاويل على هذا اظهر فايق التبيان مصدر مبني على الشذوذ اذ القياس فتح الفاء ولم يجي بالكسر الا التبيان والتلقاء وقد
يفرق بينه وبين البيان بان التبيان يحتوي على كد الخاطر واعمال القلب وقريب منه ما قيل التبيان بيان مع دليل
وبرهان فكانه مبني على ان زيادة البناء لزيادة المعنى وهذا الحكم اكثري لا كلي وهو فيما بين لفظين من جنس واحد فلا
ينتقض بالصفة المشبهة التي تدل على زيادة المعنى والثبوت والجبلية مع انها اخصر من اسم الفاعل كحذر وحاذر وحسن
وحاسن ثم هو بمعنى الفاعل اي المبين وكذا نظايره وانما اختار صيغ المصدر اشارة الى اسماء الكتب المصنفة في العربية
او على تقدير مضاف اي ذو تبيان وكذا نظايره بل هي باقية على المصدرية مبالغة كما في رجل عدل بناء على ما ذهب اليه ابن الحاجب
من عدم اشتراط الاشتقاق في النعت وترك العطف بين القراين لجريها على نهج التعديد والمراد بدلايل الاعجاز واسرار
البلاغة النكات الدقيقة الموجودة في نظم القران والمعالم جمع معلم وهو الاثر الذي يستدل به على الطريق كذا في الصحاح
وقيل هو الموضع الذي نصب فيه العلامة على الشيء وكونه ايضاحا لمعالم الايجاز بيانه النكت الكثيرة التي يشتمل عليها النظم
القليل كقوله تعم ولكم في القصاص حيوة وامثاله والمراد باثار الفصاحة الاطناب والمساوات وما بينهما وغيرهما مما
يستدل به على فصاحة الكلام وفصاحة صاحبه فيكون من عطف العام على الخاص تلخيص لغوامض مشكل كتاب الله تعم قال الجوهري
التلخيص التبيين والشرح وفي النهاية يقال لخصت القول اذا قصرته واختصرت منه ما يحتاج اليه وهذا التفسير احسن و
اضافة المشكل الى الكتاب من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اي كتاب الله تعم المشكل وهذا اضاف الغوامض اليه مع اتحادهما

في المؤدى وهو عدم الوضوح او يقال هذه الاضافة تنبيه على المبالغة في الاشكال كان في امثاله من خيار الخيار وعيون
العيون مبالغة في الخيارية والمعضل من اعضل الامر اذا كان مغلقا لا يهتدي لوجهه واعضلني فلان اعياني امره يتعدى ولا
يتعدى والغوص النزول تحت الماء يقال غاص في الماء وانما عداه هنا بعلى لتضمنه معنى الاطلاع والفرايد جمع فريدة وهي الدرة
الكبيرة وفي تشبيه الاطلاع على ما في كتاب الله من الاسرار والدقايق باستخراج الدرر من قعر البحر استصعاب له ولا يخفى لطف
التقريب عن الاشارة الى ذلك قواعده كافية تاكيد لما سبق واستيناف والضوء الضياء وكذا الضوء بالضم يقال ضاءت النار
ضوءا وضوءا وضاءت واضاءت يتعدى ولا يتعدى والمصباح في الاصل السراج والمراد به ههنا القوة العاقلة والحركات
الفكرية الشبيهة بالمصباح وقوله الى انوار التاويل متعلق بضوء المصباح لما فيه من معنى التادي والافضاء او بمقدار اي المصباح
الموصل اذا جوز حذف الموصول مع بعض صلته كما قيل او موصلا وجعل طريق الوصول الى انوار التاويل مظلما محتاجا الى
مصباح معنى يهتدي به اليها مناسب لاضافة الدقايق اليه فيما سبق لاشعار الدقة بالخفاء والموارد جمع مورد وهو موضع
الورود الى الماء والالتهاب التوقد والاكباد جمع الكبد او الكبد كالكذب والكذب وقد يقال كبد بالتخفيف كفخذ والى اسرار قوله
متعلق بالالتهاب لتضمنه معنى الاشتياق والالباب جمع اللب وهو خلاصة كل شيء وصفي اي كثر وتم والاظهر ان المراد باثار
تراكيب التنزيل ما يعنا واخواصها ومزاياها لا المعاني الوضعية فقط وهي في الاصل بقايا من رسم الشيء وكثرتها هذا
العلم بالنظر الينا عذب اي طاب العباب بالضم معظم الماء وعباب البحر وسطه واساليب التنزيل انواعه كالمحكم والمفسر
والنص والخفي والظاهر والمشكل والمجمل وغيرهما وتجار الاساليب كالجين الماء والصفاء بالمد خلاف الكدر والحصر المستفاد
من تقديم الظرف في الفقرتين اضافي بالقياس الى ساير العلوم لا يدرك الواصف المطري البيت اعتذار عن الاقتصار
في مدح الفن على هذا القدر والمطري اسم فاعل من الاطراء وهو المبالغة في المدح والخصايص جمع خصيصة وهي الفضيلة
والسبق التقدم وما في ما وصف مصدرية وما زعم السهيلي من ان الفعل بعد ما هذه لا يكون خاصا فتقول اعجبني ما يفعل
ولا تقول اعجبني ما تخرج غلط يشهد بتتبع موارد الكتاب المجيد او موصولة بتقدير به ولا تقدير في الاول لان ما المصدرية
حرف عند غير الاخفش وابي بكر لا يجوز ان يعود اليها ضمير واما تجويز صاحب الكشاف مصدرية ما في قوله تعالى واتبع الذين ظلموا
ما اترفوا فيه فليس على تقدير رجع المضمر المجرور اليها كما زعمه ابن هشام واعترض به عليه بل مبني على انه عايد الى الظلم المفهوم
من ظلموا او في المصاحبة مثل قوله تعالى فخرج على قومه في زينته والمعنى واتبع الذين ظلموا اترافهم مع ظلمهم والالف في وصفا للاشباع

والمعنى

والمعنى ان الواصف المبالغ لا يدرك فضايله وان كان مترقيا عن كل وصف الى اخرى وان وصفه الى غير النهاية ثم لا يخفى ما في
هذا القرائن ايضا من اللطايف البيانية ثم انه قد وقع قيل هو معطوف على قوله فانه كشاف وثم للاستبعاد مضمون الجملة
الثانية اعني وقوع هذا الفن في ايدي هذه الجماعة عن مضمون الجملة الاولى وهو اتصافه بما ذكر من الفضل والشرف كما في قوله تعالى ثم
انشاناه خلقا آخر وفيه نظر لان المعطوف عليه تعليل لما سبق والمعطوف لا يصلح لذلك فالحق انه من عطف القصة على القصة
يعني قوله انه قد وقع في ايدي جماعة الخ
والمعطوف عليه مجموع الجمل المسوقة لمدح الفن من قوله لاستيما الى آخره وذكر الايدي تنبيه على انه لم يصل الى قلوبهم والاسرا جمع
اسير كالعظماء جمع عظيم من الاسار وهو القد سمي الاسير بذلك لانهم كانوا يشدونه بالقد يقال اسرت الرجل اسيرا واسارا
فهو اسير ومأسور والجمع اسرى واسارى ويقال هذا لك باسره اي بقدّه ثم استعمل في معنى بكله لظهور المناسبة والتقليد اعتقاد
جازم غير ثابت وطفق بفتح الفاء وكسرها من افعال المقاربة والتعاطي التناول اعني الاخذ باليد فهو مناسب لقوله في ايدي
جماعة وفيه تاكيد لاهانتهم والتوثيق الاحكام والتسديد التوفيق للسداد وهو الاستقامة والصواب من القول والعمل وتغير
الجملة تفصيل لحديث اسراء التقليد ولهذا اتى بالفاء لان موضع التفصيل بعد الاجمال كما قيل في قوله تعالى ونادى نوح ربه فقال
الاية يحومون اي يدورون وترك العطف لانه اما خبر بعد خبر لطفقوا او صفة لجماعة او تاكيد لما سبق او استيناف كانه قيل
كيف يتعاطونه من غير توثيق فاجاب به فان الاستيناف البياني لا يلزم ان يكون جوابا من سؤال عن العلة كما سيتضح في بحث
الفصل والوصل وبهذا يتبين ان لا يسمعون من قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون يجوز ان يكون استينافا
جوابا عن سؤال عن حال الشيطان بعد الحفظ منهم فاطلاق صاحب الكشاف القول بعدم صحة الاستيناف البياني بناء على ان
سايل السؤال لم يحفظ من الشياطين فاجيب بانهم لا يسمعون لم يستقم غير سديد والتحرير تهذيب الكلام وقد يطلق على بيان
المعنى بالكتابة كما ان التقرير بيانه بالعبارة والقيل والقال اسمان بمعنى القول وفي الحديث نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن قيل وقال وعن الفراء انهما فعلان استعملا استعمال الاسماء وتركا على ما كانا عليه من البناء ومعنى الحديث نهي عن قول قيل
كذا وقال فلان كذا اي كثرة الكلمات ومعنى دورانهم حول القيل والقال نقلهم الاقوال المختلفة من غير اهتداء الى تحقيق
المرام والمقام والحال اصطلاحان لاهل هذا الفن وستعرف معناهما والفرق بينهما والربقة على ما في شرح المفتاح للشريف
وغيره حبل فيه عدة عرى وفيه نظر لان المذكور في الصحاح والقاموس وغيرهما من كتب اللغة ان الربقة الواحدة من العروة
وفي الحديث خلع ربقة الاسلام من عنقه والجمع ربق وارباق ورباق واما الحبل المذكور فهو الربق على وزن الرفق ثم ربقة

التقليد كلجين الماء او مكنية وتخييلية بان يشبه التقليد بشخص له ربقة يشد بها بهيمة تسرح اى ترعى وتفسير السرح هنا
بالاسامة والاطلاق ليس كما ينبغى بل الاولى تفسيره بالسوم فى الصحاح سامت الماشية تسوم سوما اى رعت واسمتها انا اى
اخرجتها الى الرعى نعم قد يجى السرح متعديا لكن المذكور ههنا لازم كما لا يخفى والرياض جمع روضة وهى موضع فيه البقل والعشب
واصله رواض قلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها ورياض التخمين كلجين الماء وذكر السرح ترشيح او مكنية وتخييلية والاحداق جمع حدقة
وهى السواد الاعظم للعين قيل فى اسناد السوم الى الاحداق رمز الى انهم على تقدير خروجهم عن التقليد مقتصرون على ظواهر
الاشياء ولا يتجاوزون الى تعقل الحقايق فيناسب المقصود وهو المبالغة فى الذم ويرد عليه ان قوله بعد هذا حتى ينطبع دقايق
التعقل فى ضمائرهم آب عنه اذ لا يخفى ان مآل الخروج عن ربقة التقليد وارتفاع غشاوة التعصب واحد بل فى الاسناد
المذكور رمز الى انهم على تقدير خروجهم واشتغالهم بالتدبر والفكر يعلمون الحقايق علم اليقين كانهم يعاينونها بابصارهم ولا
ان يكون هذا ادخل فى الذم مما ذكره ذلك القايل فتامل والغشاوة بالحركات الثلث فى الغين المعجمة الغطاء وبفتح العين المهملة
من العشا بالقصر وهو داء فى العين يمنع الابصار بالليل ومنه الاعشى والاول اصح رواية ودراية والتعصب من العصبية
بمعنى المحاماة وغشاوة التعصب كربقة التقليد فى الاضافة والبصاير جمع البصيرة وهى فى القلوب بمنزلة البصر
فى الراس شبهها بالمرايا او بابصار حال بينها وبين مدركاتها حائل ما ثبت لها الغشاوة والانطباع الانتقاش والضمير فى
الاصل ما يخفيه الرجل فى نفسه ثم اطلق على محله وهو القلب كل بضاعتهم بيان لما قبله والبضاعة طائفة من مالك تبعثها
للتجارة واللجاج التمادى فى الخصومة وقد لج بالكسر يلج لجاجة ولجاجا والعناد المكابرة فى الصحاح عانده معاندة وعنادا
عارضه وجل الشيء معظمه والصناعة الحرفة والانحراف الميل والمنهج الطريق الواضح والرشاد خلاف الغى فهيهات اى اذا كان حالهم
ما ذكر بعد تنبيههم وهو اسم فعل بمعنى بعد وفى آخره الفتح والكسر والضم كلها بتنوين وبلا تنوين يستعمل مكررا ومفردا جمعهما قوله فهيهات
هيهات العقيق واهله وهيهات خل بالعقيق نواصله وما نقله صاحب المفصل عن الشيخ من عدم استعماله الا مكررا منقوض بالنقل
عن الموثوق بعربيتهم ولا غرو فان الجواد قد يكبو والصارم قد ينبو والرمز فى الاصل الاشارة بالحاجب فلا يخفى حسن وصفه بالقد
والشأن فى الاصل مصدر بمعنى الطلب والقصد يقال شانت شأنه اى قصدت قصده سمى به الامر الذى هو داخل الامور
تسمية للمفعول بالمصدر لكونه مما يطلب كان تسمية بالامر كذلك فانه مما يؤمر به والتفطن التفهم واللمحة الابصار بنظر
خفيف من غير امعان والمراد بها ههنا النكتة اللطيفة وخفاء مكانها كناية عن خفاء نفسها لاستلزامه اياه ثم ايثار او على

الواو

الواو فى قوله او التفطن ليفيد عموم النفى كما ذكر فى قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا وانى بعدما قضيت شروع فى بيان سبب
تصنيف فى الفن وانتقال من بعض الحالات المتعلقة بالفن الى الاحوال المتعلقة بنفسه وتصدير الجملة بان للكمال العناية
بمضمونها والوطر الحاجة وقضاؤه استيفاؤه واجلت من الاجالة وهى الادارة واستودعته وديعة اذا استحفظته اياها
والقداح جمع القدح بالكسر وهو السهم قبل ان يراش ويركب عليه نصله وايثارها على السهام مناسب لما سلف من فضائل
الفن لاشعاره بان التمام هذا الفن او محمول على التواضع شبه النظر بالسهام فاضاف اليه المشبه له او شبهه بذى سهام
فاثبتها له ولها الاجالة كناية وتخييلا وترشيحا والهمة اسم لعقد القلب اذا وصل الى حد الجزم والفتح لغة فيه وهى فى
الاصل من هممت الشيء اهم هما اذا قصدته وفى الارتقاء متعلق بها والمدارج جمع المدرجة وهى المذهب والمسلك شبه
الكمال بالجبل الشامخ ولهذا اورد الارتقاء والفرط التجاوز عن الحد والشعف من شعفه الحب اى احرق قلبه اورده صاحب
الديوان فى باب فعل يفعل بفتح العين فيهما فقيل هذا يدل على ان العبارة الشعف بسكون العين لان المصدر من هذا الباب
الفعل بالسكون والفعل بحكم الاستقراء لكن المشهور فتح العين ثم المراد به ههنا شدة الحرص والترحل الانتقال وكذا الرحلة
والارتحال وخوارزم فى الاصل مملكة معروفة على جيحون فيها مدن كثيرة ككاث وخيوة ونحوهما والجرجانية منسوبة الى
جرجان بلدة فيها يقال لها اركنج وهى التى قد اشتهرت الآن بخوارزم وفى خراسان بلدة اسمها ايضا جرجان بناها يزيد بن
مهلب بن ابى صفرة فاضافة الجرجانية الى خوارزم لزيادة التوضيح ودفع الاشتباه والمحط المنزل من الحط وهو الالقاء
والرحال جمع الرحل وهى مسكن الرجل وما يستصحبه من الاثاث ولا يخفى ما فى الترحل والرحال من صنعة شبه الاشتقاق
والمخيم موضع الاقامة يقال خيم بالمكان اى اقام به والبوايق جمع بايقة وهى الداهية والحراسة الحفظ والطوارق النوائب
الحادثة فى الليل من طرق فلان اذا جاء بليل خص الطوارق بالذكر لان اكثر النوازل انما يحدث بالليل والتحرز منها فيه
اصعب ولهذا قيل الليل اخفى للويل والحدثان مصدر بمعنى الحادثة وليس بتثنية الحدث بمعنى الليل والنهار كما يتوهم ولذا
لم يقل طوارق الحدثين نعم قد يطلق عليهما فشمرت معطوف على مقدر اى نزلت ههنا فشمرت يقال شمر ازاره اى رفعه
والجد الاجتهاد فى الامور تقول منه جد فى الامر يجد ويجد بكسر العين وضمها واجد مثله وساق الجد مكنية وتخييلية
وشمرت ترشيح وقيل اراد بالجد نفسه على نمط رجل عدل والى اقتناء متعلق بشمرت بتضمينه معنى الميل اى شمرت عن ساق
الجد مائلا الى اقتناء او ملت مشمرا عن ساق الجد الى اقتناء وتعلقه بالجد جائز ايضا بتضمين الميل والاقتناء الاكتساب

الزخاير جمع ذخيرة وهي ما يدخر لوقت الحاجة واضافتها الى العلوم بيانية والافتلاذ الاقتطاع والاناسي جمع انسان
وانسان العين وهو المثال الذي يرى في سواده واصله اناسين قلبت النون ياء على خلاف القياس صرفا اي بذلت و
الشطر النصف وجمعه اشطر وقوله ع م في الحابص نعقد شطر عمرها على تسمية البعض شطرا توسيعا في الكلام كذا في الرموز
وفي ارالجع اشارة الى الترجيع من الطرفين وفصله عما قبله لكونه كالبيان قيل اراد بالشيوخ ناصر الدين الترمذي و
علاء الدين التفتازاني وبهاء الدين الحلواني والحوز الجمع والقصب جمع القصبة والتسبق التقدم والمضمار الميدان و
كانت عادة العرب في تسابق الفرسان ان يغرزوا قصبه في آخر الميدان فمن اخذه بعدو فرسه يُعَدُّ سابقا وكان له
الفضل والنقل فاستعمل كناية عن الكمال في فن من الفنون والحذاق جمع حاذق وهو الماهر في صنعته وكثيرا ما نصب على الظرف
وما للتاكيد بمعنى الكثرة والعامل فيه ما يليه واسم كان ضمير الشان والجملة خبره او على المصدر اي يختلج حينا كثيرا والمخالجة
كثير امفاعلة بمعنى الفعل كسافرت من خلجة يخلجه خلجا اذا جذبه وانتزعه كان اطلاعه على حقايق المختصر مع احتياجه الى الشرح
بصيرة بحيث لا يقدر على امساك نفسه او باق على معناه الظاهر اي ينازع كان ما ذكر بحركة وما عاناه من شدايد الزمان
يثبطه في الرامور خالج قلبي امرا اي نازعني منه فكر ثم على هذين الوجهين ان اشرح فاعل يخالج وقلبي مفعوله وقد يفسر المخالجة
بالتحريك والاضطراب فح قلبي فاعل يخالج وان اشرح ظرف بتقدير في او بالعكس اذا جوز حذف في في الظرف المجازي او
يكون احدهما مفعول يخالج بطريق حذف في وايصال الفعل توسعا والمنسوب صفة الكتاب او صفة تلخيص والامام الذي
يقتدى به والجمع امام ايضا ذكره في القاموس ونظيره هجان فعلم هذا ان ما ذكره الجوهري والقاضي ومن تبعهما في قوله تعالى
واجعلنا للمتقين اماما تحمل الضرورة اليه وكثيرا ما يجمع على ائمة والاصل اءممة على وزن افعلة والعمدة ما يعتمد عليه و
القدوة بضم القاف وكسره من يقتدى به والتبحر في العلم وغيره التعمق فيه والتوسع ودمشق بكسر الدال وفتح الميم وسكون
الشين قصبة الشام والشآبيب جمع شؤبوب وهو الدفعة من المطر وغيره والغفران والمغفرة التغطية والستر وغفرانه تع
ان يصون العبد من مس العذاب فكانه تع غطاه حفظا له عنه والفراديس جمع فردوس وهي الحديقة وقيل الفردوس في الاصل
هو البستان الذي يجمع الكروم والنخل والمراد ههنا اعلى درجات الجنان والجنان جمع الجنة وهي البستان ومنه الجنات والعرب
يسمي النخيل جنة قيل المراد بالاصول الدلايل على ان الاصل بمعنى ما يبتنى عليه الشيء وبالقواعد المسايل والتراد في ظاهر حاويا
جامعا والعوايد جمع عايده وهي المنفعة تحويا قال الجوهري حواه يحويه اي جمعه واحتواه مثله وتعديته بعلى لتضمين
معنى

معنى الاشتمال والانطواء مطاوع طوى يقال طواه يطويه طيا فانطوى وتعديته كتعدية الاحتواء ثم المنصوبات بعد فعله
تحتمل ان تكون احوالا واوصافا متوالية او احوالا مترادفة او متداخلة والمخايل جمع مخيلة وهي ما يوقع في الخيال ويعني به الامارات والتحير
الاخذة وكل ما لطف ودق ماخذه فهو سحر والبيت للوطواط وله كتاب في صنعة البديع يحكي حدايق السحر مكملة الاطراف باللطف
والبرود الرياض جمع روضة وقد سبق بيانها والمنى جمع منية وهي المطلوب والعقد بالكسر القلادة والدرر جمع درة وهي
اللؤلؤ وقد يجمع على درر ودرات وكان يعوق عطف على كان يخالج والعوق المنع وذلك اشارة الى ان اشرح والتعطيل التفريغ
والمشاهد جمع مشهد بمعنى المحضر والمعاهد جمع معهد وهو الموضع الذي كنت تعهد به شيئا اي تعرف والمراد بهما العلماء والمدارس
او الكتب والمصادر جمع المصدر من الصدر بفتحتين وهو الرجوع قيل المراد بالمصادر والموارد المعلمون والمتعلمون ومراسم الشيء
محال آثاره عفت اي اندرست والاطلال جمع طلل وهو ما ارتفع من آثار الدار اشفت اي اشرفت وكربت وشموس الفضل
العلماء وقيل المراد بها علوم الفضل وهي العلوم العربية التي كانت كالشمس ظاهرة وفيه بعد والاستيطان اتخاذ الوطن والخمول
ضد الشهرة يلهف على الشيء اذا تحسر والاندراس الانمحاء والتاسف اظهار الحزن والاذكياء جمع الذكي من الذكاء وهو حدة الفؤاد
وهكذا يذهب الزمان يريد ان ما ذكره من انعكاس احوال الفضل والفضلاء ليس مخصوصا بهذا الزمان بل هو امر مستمر بل متحقق
ودروس الاثر امحاؤه وانمحاؤه يقال درس الرسم ودرسته الريح متعدي ولا يتعدى وفي اكثر النسخ على العبر بعد قوله يذهب
الزمان وهو بفتح العين جمع عبرة بمعنى الدمع وبكسره جمع عبرة وهي اسم من الاعتبار والمعنى ظاهر لكن الظاهر انه ليس من
عبارة الكتاب بل هو الحاق قصد به موافقة الاثر ويؤيده ان المذكور بيت من ابيات الحماسة من قصيدة لرجل من بني اسد يرثي
بها اخاه مطلعها ابعدت من يومك الفرار فما جاوزت حيث انتهى بك القدر وبعده لو كان ينجي من الردى حذر نجاك
مما اصابك الحذر يرحم الله من اخي ثقة ليس في صفو وده كدر فهكذا يذهب الزمان ويفنى العلم فيه ويدرس الاثر
فالظاهر ان الشارح قصد التضمين لكن كان ايت استدراك مما سبق لاشعاره بعدم الاقدام على الشرح اورد عليه انه مناف لما
سبق من تعطيل المشاهد والمعاهد والمصادر والموارد والجواب مستغن عن البيان والتوفر التمام والتكثر والرغبة في الاصل
الارادة المقارنة للرضا من رغب في الشيء بالكسر وارتغب اراده لا من رغبت عن الشيء اذا لم ترده وزهدت فيه وكان تعديتها
بعلى لملاحظة معنى الاستعلاء وامتداد الاعناق تطاولها وهو كناية عن كمال الميل وفيه استعارة مكنية مع التخييل والاظهر انه
تمثيل من تشبيه الهيئة بالهيئة والنحو بمعنى الجهة والجمل جمع جملة من الاجمال الذي هو ضد التفصيل وانما سميت بها لان افادتها

انما هي باجتماع المفردات وارتباط بعضها ببعض لا بتفصيلها ولو قال بجملة وتفصيله لكان انسب بقوله وتحصيله حرموا على البناء
للمفعول اي منعوا والتوفيق هيئة اسباب الخير وتحته اسباب الشر والاهتداء وجدان ما يوصل الى المطلوب والسر الذي يكتم و
اراد بالرموز والاسرار المطوية النكات المطوية فيه اذ لم يقع عليها الطمان والخرايد جمع خريدة وهي الجنية من النساء وفي الاساس
انها العذراء ولؤلؤ خريد لم يثقب شبه بها المسايل المشكلة في الاستتار والتركيب في احتماله الوجهين مثل قول المصنف فيما بعد من
وجوه الاعجاز استارها ويجي من الشارح بيان ترى استيناف وجمع الفعل المسند الى ضمير البعض في المواضع ميل الى المعنى كما في
قوله تعم كل في فلك يسبحون والمقال مصدر من قال والحال والحالة واحد احوال الشي وحالاته طرايقه الطرايق جمع طريقة ولها
معان كثيرة والاظهر انها هنهنا بمعنى المذهب ولو قال طرقه حتى تكون جمع طريق وهي السبيل يذكر ويونث لكان اظهر كما لا يخفى وبالجملة
المراد بطرايقه الناطقة وعباراته الموصلة الى المعاني وسلوكها حلها والدليل المرشد فاضلوا اكثر وضلوا الاظهر ان يقول فضلوا
واضلوا الا انه قصد موافقة النص من قوله تعم ولا تتبعوا اهواء قوم قد ضلوا من قبل واضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل
اختلت استلبت جواب لما والاثناء جمع ثني واثناء الشي تضاعيفه وثني الجبل والوادي منعطفها ويقول انفذت هذا ثني كتابي
اي في طيه والفرص جمع فرصة وهي النوبة وما في ما التجرع مصدرية وتجرع الماء مثل اشربه شيئا فشيئا وكذا التفهم وامثاله
مما جاء من باب التفعل للعمل اي ليدل على ان اصل الفعل حصل مرة بعد اخرى يعتبر في كل منها التدريج وفي المصادر التجرع فرو
خوردن خشم واتخه بدان مانند والغصص جمع غصة وهي الشجى اعني كل شي يتوقف في الحلق ولا ينحدر والاقتحام الدخول و
السهر الارق وهو ضد النوم وموارد السهر مواضع ينبغي ان يسهر الطالب فيها ليفوز بالمقصود ولجة الماء بالضم معظمه ولجج الاحكام
كلجج الماء والالتقاط اخذ الملقى من الارض وفرائد الفكر نتايجه الشبيهة بالدرر الكبيرة والمطارح جمع مطرح وهو المرمى و
النظر في المشهور مرادف للفكر وقيل الفكر حركة ذهن الانسان نحو المبادي والرجوع عنها الى المطالب والنظر ملاحظة المعقولات
الواقعة في ضمن تلك الحركة والاضافة في مطارح الانظار لامية والبذل الاعطاء والجهد بالضم والفتح الاجتهاد وعن الفراء الجهد
بالضم الطاقة وبالفتح المشقة والبنان اطراف الاصابع واحدها بنانة والممارسة المزاولة واللام في ولقد تناهيت موطية
للقسم والتناهي البلوغ الى النهاية جرده هنهنا لجزء معناه اعني البلوغ مجازا بقرينة غاية الوسع او الكلام من باب التصريح بجزء
المعنى لزيادة التاكيد كما في قولهم ابصرته بعيني واصغيت اليه باذني وامثالها والتصفح النظر في الصفحات والغاية مدى الشي
والجمع غاي والطاقة الوسع ثم جمعت عطف على اختلت وثم للاستبعاد جمع مثل هذا الشرح المحتاج الى فراغ البال اي الفراغ عن

اخلاص

اخلاص الفرص وتجرع الغصص ويجوز ان يكون للتراخي بالنظر الى تمام الجمع كما جاز في مثله الفاء نظرا الى تعقيب اول اجزائه
كقوله تعم الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان الاخضرار يبتدي بعد نزول المطر لكنه يتم في مدة فبالنظر
الى الابتداء يصح الفاء وبالنظر الى الانتهاء يصح ثم ريد لك اي بلين من الذل بالكسر وهو اللين والصعاب جمع صعب وهو نقيض
الذلول والعويصات جمع عويصة وهي ما يصعب والابية فعيلة من الاباء بمعنى ممتنعة والاضافة في ذخاير كنوز بيانية والكنز
المال المدفون فالمخفية صفة كاشفة والمراد بذخاير كنوزه معانيه كما ان المراد بطريق الوصول الفاظه وشي نفيس اي يرغب
فيه وتنفس تنافسا ونفاسا صار مرغوبا فيه وبها ظرف والتوشيح في الاصل الباس الوشاح وهي شي يتخذ من اديم عريضا و
يرصع بالجواهر تجعله المراة بين عاتقها وكشحها ويستعمل في التزيين مطلقا سمع جاد والفقر جمع فقرة بالكسر وهي خرزات الظهر
المترتبة المتصلة بها الضلوع من الجانبين وهي ايضا حلي يصاغ على هيئة خرزات الظهر يطلق على اجود بيت في القصيدة واجود
قرينة في الخطب تشبيها لها بفقرة الظهر في حسن الانتظام ومن عين التحقيق اي نفس التحقيق لا من الظن والتخمين ومن خيار التحقيق
ومحضه او من ينبوعه وهو خاطره الوقاد السيال ومن ذهب التحقيق تمسكت اعتصمت والعدل خلاف الظلم وكذا الانصاف
وحقيقة الانصاف التسوية واعطاء النصف والتجنب التباعد ومفعوله مذهب والبغي التعدي والاعتساف المشي على غير الطريق
والايماء الاشارة الخفية واصله الاشارة بالشفة والحاجب زل في الطين اي زلق الاخذين اي الشارعين والتاسي الاقتداء
حظروا على بناء المفعول اي منعوا وتحقيق الواجبات من قبيل الحذف والايصال اي من تحقيقها او على البناء للفاعل اي
حرموا تحقيق الواجبات على انفسهم وما فرضت اي ما وجب والسنة الطريقة والمضاف محذوف اي سلوك سنتهم والمراد
من عدم فرض سلوك سنتهم تحريمه بشهادة العرف كما في قولهم فلان لا يحب فلانا اي يبغضه ولا اعلم في البلد من فلان اي هو اعلم
من كل من فيه شي ثم في الجمع بين الرفض والسنة والجماعة والفرض والواجب والحظر صنعة مراعاة النظير مع الايهام وحين ظرف
مضاف الى ما بعده عامله رماني والجملة عطف على جمعت فان قلت اين العايد الى حين في الجملة المضاف اليها قلت هي لا تحتاج
الى الروابط لكون تهاموا لزم بالمصدر صرح به في شرح الرضي واما قوله مضت سنة لعام ولدت فيه وعشر بعد ذلك وحجتان فنادر
فهذا الحكم خفي على اكثر النحاة فالصواب في مثل ذلك اعجبني يوم ولدت فيه بتنوين اليوم وجعل الجملة بعده صفة له ومثله
وما يتصرف به في باب التوكيد فانه يجب تجريده من ضمير المؤكد واما قولهم جاء القوم باجمعهم فهو بضم الميم لا بفتحها وهو جمع لقولك
جمع على حد فلس وافلس والمعنى جاءوا بجماعتهم كذا في مغني اللبيب ومنلق الدهر مجاز عقلي والارزاء بتقديم الراء المهملة جمع رزء

الركو وفتحها وهي المصيبة والظرف اعني بالارزاء لغو متعلق برماني وجعله حالا من ضمير المتكلم وهم والغثاء العظاء وكذا
الغشوة بالحركات الثلث في الغين المعجمة مع سكون الشين والنبال جمع نبل وهي السهام العربية وهي مونثة لا واحد لها من
لفظها وقد يجمع على انبال والنابل عاملها والنبال صاحبها وانما قال اولا رماني وثانيا فوادي ايماء الى ان المرمى بالحوادث
تمام اجزاء الشخص لكن المصاب حقيقة هو القلب وفي اختيار الوا في اذا اصابتني ايذان بتحقق وقوع المصيبة واختيار سهام على
سهم لاقامة الوزن ولبيان الواقع والا فالمبالغة فيه اكثر كما لا يخفى والنصال جمع نصل وهي حديد السهم والسيف والسكين
والرمح وذلك اي الرمي المذكور والتوارد المتعاقب وتفاقم الامر عظم والعشاير جمع عشيرة وهي القبيلة واللام بدل
من المضاف اليه اي عشايري واخواني وتلاطم امواج الفتن ضرب بعضها بعضا والتميمة التعويذة التي يجعل في عنق الصبي
للايخاف وحلها في تلك الديار كناية عن اقامته الى وقت الشباب فيها والاول نقيض الاخر واصله اوال على افعل بمعنى
الوسط فقلبت الهمزة واوا وادغم يدل على هذا قولهم هذا اول منك وجمعه على اوايل وقال قوم اصله وول على فوعل قلبت
الواو الاولى همزة وانما لم يجمع على واوال لاستثقالهم الواوين بينهما الف الجمع وبالجملة اول الارض معطوف على ديار وجلدي
مفعول مس قدم للوزن ترابها فاعله وعكسه نا باه العرف على ان الظاهر ان المصراع تضمين لما انشده ابو نصر الاسدي وهو
احب بلاد الله ما بين صارة الى غوان ان تسح سحابها بلاد بها نيطت على تمائمي واول ارض مس جلدي ترابها ورعاية حركة
ما قبل حرف الروي وان كان من قبيل التزام ما لا يلزم الا انه لا نزاع في حسنها ولهذا عد من الصنايع البديعة فترابها
مرفوع لا غير ثم مس التراب جلده كناية عن تولده هناك فلقد جرد في موقع التعليل لما سبق واللام لتوطية القسم وتجريد
السيف انتضاؤه والاهالي كالاهلات جمع اهلة بمعنى الاهل زادوا الياء فيهما على خلاف القياس فكانهما جمع اهلاة كذا في
الموصل والعدوان الظلم والابادة الاهلاك لم يدع اي لم يترك من ودع يدع ودعا وما زعمت الادباء من ان العرب اماتوا ماضيه
ومصدره محمول على قلة الاستعمال والا فالنبي عليه السلام افصح العرب وقد روي عنه عم ابن عباس رضي الله عنه انه عم قال لينتهين
اقوام عن ودعهم الجمعات او ليختمن على قلوبهم عن تركهم اياها وقال الشاعر ليت شعري عن اميري ما الذي غاله في الحب
حتى ودعه وعن عروة ومجاهد رضي الله عنهما انهما قرءا ما ودعك بالتخفيف في الاساس الدمنة هي البقعة التي سودها
اهلها وبالت وبعرت مواشيهم فيها وفي الصحاح الدمنة اثار الناس وما سودوا واثام وفي اسم الحبيبة وهذه الفقرة تلميح الى
مطلع قصيدة زهير بن سلمى وهو امن ام اوفى دمنة لم تكلم بحومانة الدراج فالمتثلم اي امن منازل الحبيبة المكنية بام اوفى د

لا تجيب

لا تجيب سائلها بهذين الموضعين كانه لم يعرف تلك الدمنة يقينا لفرط تغيرها او امن اثارها وحذف الثاء من تكلم قياس
اما كسر الميم فللوزن والقافية والحزب الطايفة بلبلخ اسم موضع فيه غير منصرف للعلمية والتانيث على انه باويل البقعة او
لانه منقول عن الفعل اي من قولهم بلبلخ اذا اخلف في الوعد عجفى جمع عجيف كمرضى جمع مريض والعجف بالتحريك الهزال والاعجف المهزول
وجمعه عجاف على غير قياس لان افعل فعلاء لا يجمع على فعال ولكنهم بنوه على سمان والعرب يبني الشيء على ضده كما قالوا عدوة على
صديقة مع ان فعولا اذا كان بمعنى فاعل لا يدخله الهاء ومن امثالهم في التحزن على الاقارب لكن ببلبلخ قوم عجفى واول من تكلمها
بيهس الملقب بنعامة لما راى قومًا في خصيب واهله في شدة كان لم يكن تضمين اذ البيت لعمرو بن الحارث الخزيمي قاله تحزنا بعد
ما نفي مع عشيرته من مكة شرفها الله الى اليمن كما اشار اليه في قوله وكنا ولاة البيت من بعد نابت نطوف بذاك البيت والخير ظاهر
فاخرجنا منها المليك بقدره كذلك بالانسان تجري المقادر بلى نحن كنا اهلها فابادنا صروف الليالي والجدود العواثر والحجون
بفتح الحاء جبل بمكة في حضيضها مقبرتها والصفاء معروف ومعنى البيت كان لم يكن بين اجزاء الحجون منتهية الى الصفاء ما يونس
به ولم يتحدث وكان من عادة العرب السمر اي الحديث بالليل ولذا خص السامر بالذكر والهجران ضد الوصل يقال هجره هجرا و
هجرانا من باب نصر ونسجت من نسج الثوب ينسجه نسجا من باب ضرب ونصر والعناكب جمع العنكبوت حذف التاء كما هو القاعدة
في جمع الخماسي على فعالل كما يقال في جمع الفرزدق فرازد على راي وقوله نسجت على صيغة المبني للفاعل لان العنكبوت ناسجة او
للمفعول كما قال الشارح في اواخر مباحث التشبيه ولا مفسوجة عليه العناكب وذلك بتقدير المضاف اي بيوت العناكب او الحمل
على المبالغة ثم نسج العناكب على الشيء كناية عن المهجورية حجابا مستورا اي ذا ستر كما يقال سيل مفعم اي ذو افعام ويجوز ان
يراد مبالغة انه حجاب من دونه حجاب او حجب فهو مستور بغيره او حجاب يستر ان يبصر فكيف يبصر المحجب والشكاية
وتقديم الى الله للحصر واختار في جانب الاساءة اذا وفي جانب الاحسان ان ايماء الى ان الاولى مقطوعة والثاني مشكوك فيه
ثم الجاني معطوف على رماني او طرحت على وثم للتراخي والالجاء الاضطرار فرط الملال لكثرة الشامتة والبال القلب وضيقه كناية
عن سوء الحال واللفظ الرمي دفع اي مكان مرفوع الى حفض اي مكان منخفض مطمئن وفي الكلام ايماء الى ان انتقاله من ارض
الى ارض اضطراري لم لا يخفى حسن الجمع بين اللفظ والجر والرفع والحفض الحت من اتخت الجمل فاستناخ اي ابركته فبرك فالمفعول
اما محذوف او متروك مرادا به مجرد الاقامة والمحروسة المحفوظة وهراة بفتح الهاء مدينة مشهورة بخراسان حماها اي حفظها
والافات جمع افة وهي الداهية عبنى على لفظ المفرد او المثنى من في منها تجريدية كما في رايت من زيد اسدا والمراد من جميعها

بالليل فيه يتحدث
صح

او فيها او في الكلام استعارة وبلدة عطف بيان لجنة النعيم جئ به للمدح لا الايضاح المتبوع ان لم يشترط في عطف البيان
التعريف كما يفهم من كلام الزمخشري في قوله تع من ماء صديد وقوله تع كفارة طعام مساكين بدل منهما ان اشترط فيه ذلك
عند البصرية كما نص عليه ابن هشام وضعف قول الزمخشري في الايتين والحق انه ليس بشرط صرح به الثقات والطيب خلاف
الخبيث وكريم صفة مشبهة من كرم الرجل بالضم من الكرم وهو نقيض اللوم ووصف المقام به مجازي اي كريم اهله كما في الكتاب
الحكيم او من كرمت الارض اذا زكى زرعها والصفة المشبهة تجئ ابدا من اللازم واذا اريد اشتقاقها من المتعدي يجعل لازما
بالنقل الى فعُل بالضم كما في رحمن ورحيم والمحاسن جمع حسن على خلاف القياس كانه جمع محسن واليمن البركة سطعت اي ارتفعت
خمدت النار من باب فهم ودخل سكن لهبها ولم يطف جمرها والنيران جمع نار كانوار ونور واصله نوران لان النار وادبر
بدليل تصغيرها على نويرة والغواية سلوك طريق لا يوصل الى المطلوب ونيران الجمل كلجين الماء ووجه الشبه الاهلاك
ظل اي صار والظل معروف والملك بالضم المملكة وقيل السلطنة وتعلق الاستيلاء مع الضبط والتمكن من التصرف شبه
الملك لشجرة واثبت له الظل وللظل الامتداد مكنية وتخييلا وترشيحا واللواء الراية والشرع في اللغة الاظهار والمراد به ههنا
الطريقة المخصوصة المشروعة ببيان النبي عليه السلم وبالغرر العلية اما حال عن لواء او متعلق بمعقود اي مربوطا محكما وعاد من العود
بالفتح وهو الرجوع والعود بالضم الخشب وجمعه عيدان واعواد والعود ايضا الذي يتبخر به ويقال له القطر والذي يضرب به و
العظم في اهل الشان والرواء بالضم المنظر الحسن ولضا اي عاد ومنه ايضا ونظم على البناء للمفعول اي جمع والشمل ما تشتت
من الامر وما اجتمع منه ايضا فهو من الاضداد وكل من معنيه جاز الارادة لكن الثاني اظهر كما لا يخفى الشتات التفرق ووصل من
الوصل لا الوصول والبتات القطع وارتبعوا بالعين المهملة اي اخذوا ربعهم اي منزلهم ودارهم او اكلوا الربيع او اقاموا في
الربيع ويروى ارتتعوا بتاءين مثناتين من فوق اي اكلوا ما شاءوا من قولهم رتعت الماشية اذا اكلت ما شاءت قال النابغة
فحملتني ذنب امرء وتركته كذي العر يكوى غيره وهو راتع ويروى ان العبارة في النسخة المقروة على المصنف ارتبغوا بالغين المعجمة من
اربغ فلان ابله اذا تركها ترد الماء كيف شاءت والميامن جمع يمن والدولة اسم لما يتداول بين الناس يكون مرة لهذا ومرة
لذاك والسلطان الوالي من السلاطة ومحي الفهم ظل الله قيل وجه التشبيه ان ظل الشيء ما يناسبه في الجملة ويحكي عنه والسلطان
لما كان ينتظم بوجوده مملكته كما ينتظم سلسلة الممكنات بوجوده الحق سبحانه ولان الظل يتنعم به ويلتجأ اليه عند احتدام الحر كذلك
السلطان يتنعم به ويلتجأ اليه عند اضطرام شرر الشر والرقاب جمع رقبة وهي موخر اصل العنق وقد يجمع على رقب ورقبات وارقب

وقد

وقد يطلق الرقبة على ذات المملوك وتعبيه والامم جمع امة وهي الجماعة مفرد لفظا جمع معنى وكل جنس من الحيوان امة كما
تقدم تفسيره والماحي المزيل ولا يخفى ما فيه من جناس القلب والقويمة بمعنى المستقيمة والباسط من البسط وهو التمهيد و
التوطئة والمهاد الفراش وجمعه امهدة ومُهُد بضمتين والاساس اصل البناء والجور الميل عن الحق والتولي المالك
من باب ضرب والولاية بالكسر اسم لما توليت به وبالفتح مصدره والافاق جمع افق بالضم والسكون وهو الناحية
والنصب الاقامة والسرادق واحد السرادقات وهي التي تمد فوق صحن الدار وكل بيت من كرسف فهو سرادق وامتثل
امره احتذاه وعمل على مثاله ونص القران والسنة ما دل ظاهر لفظهما عليه من الاحكام وقد يطلق على الاول لا ميه وعلى
الثاني بابنه والطوية الضمير والكلمة مشتق من الكلم وهو التاثير سمي اللفظ بها لانه يوثر في النفس فرحا وانبساطا ان كان
طيبا وهما وانقباضا ان لم يكن قال امرؤ القيس وجرح اللسان كجرح اليد بل اقوى كما قيل جراحات السنان لها التيام ولا
يلتام ما جرح اللسان وفيه ثلث لغات فتح الفاء مع كسر العين وسكونه وكسر الفاء مع سكون العين والمراد بالكلمة ههنا الكلام
التام اعني كلمة الشهادة او القران كله على ما عليه المتقدمون من عدم الفرق بين الكلمة والكلام صرح به الشيخ في شرح اللب
اعلاء كلمة الله تنفيذ احكامها والرسول هو الذي انزل عليه كتاب او امر بحكم لم يكن قبله وان لم ينزل عليه كتاب او نزل
عليه جبريل وامره بالتبليغ والنبي اعم وقد يراد به القدر المشترك بينهما هو المرسل من عند الله تع لدعوة عباده سواء كان
صاحب شريعة ام لا قيل وعليه ورد قوله عم الايمان ان تؤمن بالله تعالى وملائكته وكتبه ورسله واليوم الاخر لوجوب
الايمان بالانبياء مطلقا ويحتمل ان يكون الاكتفاء بالرسل لان الانبياء تابعون لهم متمسكون بشرايعهم وكان الايمان بهم
ايمانا بالانبياء وتصديقا لهم خليفة خبر مبتداء محذوف اي هو خليفة والخليفة في الاصل كل من خلف غيره في امر من
الامور اي قام مقامه وسد مسده يخلفه بالضم خلافة والخليفى بتشديد اللام مبالغة فيها لا اقتصار كما يتوهم من كلام الصحاح
ثم جعل اسما لمن خلف غيره في الملك والتاء للنقل من الوصفية الى الاسمية او للتانيث بتقدير الموصوف مونثا اي نفس
خليفة في الصحاح الخليفة السلطان الاعظم وجمعها جاريا على الاصل خلايف ككريمة وكرايم وجمعها على خلفاء محمول على
اسقاط الهاء بناء على انه لا يقع الا على مذكر اذ الفعيل بالتاء لا يجمع على فعلاء ملك اي تصرف والسطوة المرة من سطا به
بسطو اي قهره بالبطش والجمع سطوات وايثار المرة على الجمع ايذانا بان السطوة الواحدة منه كافية في تملك الافاق و اسناد
ملك الى السطوة مجاز عقلي من قبيل الاسناد الى السبب والمراد بالحق خلاف الباطل او الله تع وتقدس وهو منصوب خبر

كان قدم على اسمه وهو مبتداه للاهتمام او مرفوع بتدلو واسم كان مستتر راجع اليه ومداه خبره والمدى الغاية داية مانث
اى والتنوين عوض عن المضاف اليه والمعواية طريق سلك اى ذهب كان غاية سلوكه اظهار الحق واعلاء كلمة الله والالف
فى سلك للاشباع والذرى بالفتح كل ما استترت به يقال انا فى ظل فلان وفى ذراه اى فى كنفه وستره والرواية فى العالمون
كر اللام لا فتحه كما ترى الحجيج فى موضع المصدر اى حوما مثل ما ترى فان قلت لا يصح تشبيه حومان العالمين حول ذرى الخليفة
برؤية الحجيج معتركا لعدم الجامع فما وجه هذا التشبيه قلت قد تقرر عندهم ان المشبه به لا يلزم ان يلى الكاف بل يكفى ان يستفاد
مما ذكر فى حيزهما اما بمعنى هاهنا مثل حومان الحاج حول البيت وقت رؤيتهم معتركين ثم الخطاب فى قوله كما ترى عام لكل من
يتأتى منه الرؤية كما ذكر فى قوله تعم واذا رايت ثم رايت نعيما وملكا كبيرا والحجيج جمع الحاج كالحج بالضم والحجاج والحج فى اللغة القصد
وفى العرف قصد مكة للنسك معتركا اى مزدحما مفعول ثان لترى ان كان من الرؤية بمعنى العلم وحال من مفعوله ان كان بمعنى
الابصار وظاهر العبارة ان يقول معتركة او معتركين لاسناده الى ضمير الحجيج فالوجه ان يقدر الموصوف اى قوما معتركا ويحتمل
ان يجعل من قبيل لابن وتامر ولو جعل معتركا اسم مكان على ان يكون حالا من بيت الله والرؤية بمعنى الابصار او مصدرا اى
يعتركون اعتراكا لم يحتج الى ما ذكر والنسيم الريح الطيبة يقال منه نسمت الريح كضرب نسيما ونسمانا بالتحريك هبت ونسيم رضى
كلجين الماء وضمير منه راجع الى الخليفة لانه مذكر فى المعنى والمراد باحياء الزمان اعطاء نضارته بافاضة الخيرات الى اهله
وكم خبرية مفيدة للتكثير ومحلها رفع على الابتداء وخبره هلك والمكافح فى الاصل المستقبل فى الحرب بوجهه العيس وبترس و
المراد به المعارض واللظى نار والباء سببية ومتعلقة بهلك ومن سخطه اى عدم رضاه مستقر فى موضع الصفة للظى
لا لغو متعلق بها والالف فى هلكا كما فى سلك والمشهور ان هلك من باب ضرب لكن ذكر صاحب الكشاف فى تفسير قوله تعالى
ويهلك الحرث والنسل فى سورة البقرة انه قرأ الحسن ويهلك بفتح اللام مبنيا للفاعل ثم قال وهى لغة نحو ابى يأبى وذكر فى حم
الاحقاف انه قرئ فهل يهلك الا القوم الفاسقون بفتح الياء وكسر اللام وفتحها من هلك وهلك واطار من اطار العصفور من
الذريع والصاعقة نار تسقط من السماء فى رعد شديد كذا فى الصحاح وفى الكشاف الصاعقة رعد ينقض معها شقة من نار
لا تمر بشئ الا اهلكته والاول هو المناسب هاهنا والسماك اسم لكوكبين احدهما من منازل القمر ويسمى سماك الاعزل والاخر
ليس من منازله ويسمى سماك الرامح والظرف متعلق بسمك اى ارتفع وقد يجى بمعنى رفع كما فى قوله ان الذى سمك السماء بنى
لنا البيت فعلى الاول سمكا مبنى للفاعل وعلى الثانى مبنى للمفعول والفاعل بان يكون لواء الشرع منصوبا على المفعولية وضا دف

الرشد

الرشد اى وجد الطريق المستقيم والغى خلاف الرشد والانهماك الجد واللجاج فى الامر والجملة فى محل الجر صفة لمعتسف قرير
العين اى ذات قرة والقرة بالضم بالهاء وبدونها البرودة تقول منه قررت به عينا بالفتح والكسر قرة وقرورا فيهما
ورجل قرير العين وقد قرت عينه تقر وتقر بالفتح والكسر قيل وهو كناية عن الراحة عند العرب لان بلادهم كانت حارة جدا
فالراحة عندهم فى البرودة وفى اضافة القرة الى العين على هذا الوجه برودة جدا والاظهر انه كناية عن السرور فان دمعة
السرور باردة ودمعة الحزن حارة ولذلك يقال قرة العين وسخنتها للمحبوب والمكروه ذكره القاضى وغيره من اهل التفسير
فى قوله تعالى وقرى عينا وقيل معناه صارت عينه ذات قرار اى مستقرة لا تضطرب بالنظر الى الجوانب رجاء من عجبه وبقيم
شعايره كما ينبغى والابتسام كالتبسم اول مراتب الضحك وقد بسم كضرب والمبسم كالمجلس الثغر واقبل نقيض ادبر والاقبال الدولة
والعز والطرف متعلق بمتمسكا اى متشبثا والضمير فى علا راجع الى الخليفة اى ارتقى الخليفة فى المجد والشرف وارجاع الى الكل
تمكيك لتعين رجوع الضمير فى المعطوف اعنى فاصح الى الخليفة وهو هاهنا ليس من العلو لانه ليس فى المكان بل من العلاء فى الشرف
قال الحطيئة يمدح عيينة بن حصين حيث غزا ابى عامر فادرك ثار ابنه الذى قتلوه وباع بعينه بعضهم تخاده وبعث لاهلت
العلاء بمالك اى اشتريت لقومك الشرف بابنك والمضارع من الثانى يعلا كما انه من الاول يعلو لكن القياس والشايع فى الماضى علي
بالكسر وكان على يعلى من التداخل او على لغة من يقول فى بقى بقى بدعوة الورى خبر اصبح ان جعل بمعنى صار او كان وحال ان كان
بمعنى دخل فى الصباح وريثما فى الاصل ظرف لغو وما مصدرية فى المغرب امهلته ريثما فعل كذا اى ساعة فعله وقد يستعمل بدون
ما كقوله لا يصعب الامر الا ريث يركبه وفى الكلام ايهام لطيف لجواز ان يراد بالعين الحاسة المخصوصة وان يراد عين الفعل من ملك
والملك مفعل من الالوكة وهى الرسالة واصله مألك على انه اسم مكان او مصدر بمعنى المفعول فقدم اللام على الهمزة فصار ملأك
ثم تركت الهمزة لكثرة الاستعمال وردت فى الجمع سمى به الملك لانه واسطة بين الله تعالى وبين عباده فايراد الجوهرى اياه فى فصل
الميم من باب الكاف ليس كما ينبغى والحق ايراده فى فصل الالف من ذلك الباب والعجب انه اورده فيه مع زيادة الميم واورد الملائكة فى
فصل الكاف من باب النون مع ان الميم فيها اصلية ولو كان تمكن تفعل كتمسكن على ما توهمه لقيل تمكون وهو ظاهر والمجاهد
الذى بذل الجهد والدنيا تانيث الادنى من الدنو وهو القرب سميت الدنيا بها لدنوها والجمع دنى كالكبرى وكبر واصله دنو
والاقرب فى تصريفه ان الواو لتحركها وانفتاح ما قبلها قلبت الفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين وذكر الجوهرى انه حذفت الواو لالتقاء
الساكنين والغياث اسم من اغاثه اغاثة واصله غواث فى المصادر الاغاثة فريادرسيدن وفرياد خواستن وكسرت بفتح الكاف وسكون

الراء لقب ال على التعظيم فى عرفهم والاقطار جمع قطر وهو الناحية والجانب والمشرق من اشرقت الشمس اضاءت ويقال اشرق
الرجل دخل فى شروق الشمس والاغصان جمع غصن وكذا الغصون والغصنة بكسر الغين وفتح الباقى والمورق من الشجر ما خرجت
اوراقه والعناية القصد وفى الكلام مكنيه وتخييل وترشيح والتشييد الاحكام من الشيد هو الجص بكسر الجيم كذا فى التلخيص لابن مالك
وفى الصحاح الشيد بالكسر كل شئ طليت به الحايط من جص او ملاط والبنيان الحايط والاثر ما اثرف عقيب ما قرب فى المصادر الانهدام
ويران شدن والامطار افعال من المطر يقال مطرت السماء من باب نصر مطرا بفتحتين وامطرها الله وقد يستعمل مطر وامطر بمعنى
والسحاب والسحاب والسحب جمع السحابة والاشبال العطف والشفقة والاطواق جمع طوق وكل ما استدار بشئ فهو طوق
والحمام بفتح الحاء جمع حمامة وبكسره الموت والمراد ان نعمه مقيمة فى رقاب الناس كان الاطواق فى الاعناق كذلك وقراوة الاية
كناية عن اظهار زوال الحزن والحزن بفتحتين كالحزن بضم الحاء وسكون الزاء وضد السرور قال القاضى فى قوله تعالى لا خوف
عليهم ولا هم يحزنون الخوف على المتوقع والحزن على الواقع وفيه بحث لقوله تعالى انى ليحزننى ان تذهبوا به ويمكن ان يقال المعنى
نقصان تذهبوا والقصد حال فى الحال وبهذا يندفع اعتراض ابن مالك على قول جمهور النحاة اى احدى فايدتى لام الابتداء
تخليص المضارع بالحال بان الذهاب فى الاية الكريمة مستقبل فلو كان يحزن حالا لزم تقدم الفعل فى الوجود على فاعله مع ان اثره
وسمت على البناء للمفعول اى صرت ذا سمة وهى العلامة وعميم لطفه اى لطفه العام واللطف فى العمل الرفق فيه وقيل فى قوله
تعالى الله لطيف بعباده اى يحسن اليهم بايصال المنافع برفق والغبطة ان يتمنى مثل حال المغبوط من غير ان يريد زوالها
عنه وبه يتميز عن الحسد حظوظا اى ناحظا ونصيب من الرزق فشيد ذلك اى قوى اتصافى بما ذكر والعضد الساعد وهو
ما بين المرفق والكف وفيه ست لغات عضد بفتح العين مع ضم الضاد وكسرها وسكونها وعضد كقفل وعضد وعضد
ككبد وعنق ذكرهما صاحب القاموس وهز من عطفى اى حرك بعض جانبى على ان من تبعيضيه وهو كناية عن حصول بعض الارتياح
فيه وقد يقال هز العطف كناية عن ازالة الغفلة لان الغافل ينبه بتحريك احد جانبيه والاول انسب ثم هدانى عطف
على نشر الجانى والهدى الارشاد والدلالة يذكر ويؤنث وقد هداه الله الدين هديه هدى وهديا وهداية بكسرها فهدى
واهتدى وهدانى سواء الطريق لغة اهل الحجاز وغيرهم يقول هديته الى الطريق والى الدار وقد ورد هدى فى الكتاب العزيز
على ثلثة اوجه متعدى بنفسه نحو اهدنا الصراط المستقيم وباللام نحو الحمد لله الذى هدانا لهذا وبالى نحو اهدنا الى سواء الصراط
والفرق الذى ذكره الشارح والمحشى فى حاشيتيهما للكشاف بين المتعدى بنفسه والمتعدى بواسطة الحرف من ان معنى الاول

الاذهاب

الاذهاب الى المقصد والايصال ولذا يسند الى الله تعالى خاصة كقوله تعالى لنهدينهم سبلنا ومعنى الثانى الدلالة واراءة
الطريق فيسند الى النبى صلى الله عليه وسلم مثل انك لتهدى الى صراط مستقيم والى القران مثل ان هذا القران يهدى للتى هى اقوم مع انه لا
يساعده كتب اللغة منقوض بقوله تعالى حكاية عن ابراهيم عليه السلام يا ابت انى قد جاءنى من العلم ما لم ياتك فاتبعنى اهدك صراطا سويا
وعن مومن آل فرعون يا قوم اتبعونى اهدكم سبيل الرشاد وعن فرعون وما اهديكم الا سبيل الرشاد والحمل على الحذف والايصال
مما لا يقبل سبحان علم للتسبيح مصدر سبحته بمعنى نزهته تنزيها بليغا من سبح اذا ذهب وبعد كانك ابعدت من سبحته عما
نزهته عنه او من السبح بمعنى الفراغ من الشغل كانك جعلته فارغا عنه ولما قصد ان يكون لتنزيه الله تعالى لفظ براسه
مخصوص به جعل بمعنى التنزيه البليغ من جميع القبايح لازم الاضافة اليه تعالى بحيث لا يقطع عنها فى اللغة الفصيحة وقد
يستعمل سبحان عند التعجب والسر فيه ان التنزيه البليغ يستلزم التعجب من بعد ما نزه عنه من المنزه وكانه قيل ما
ابعده من هذا فتارة يقصد التنزيه اصالة والتعجب تبعا وتارة يعكس كما يشهد به موارد الاستعمال وانتصابه دايما
بفعل مضمر متروك اظهاره تقديره اسبح الله سبحان ثم نزل منزلة الفعل فسد مسده ودل على التنزيه البليغ من جميع
القبايح التى يضيفها اليه اعداؤه وهو ههنا جملة معترضة لكونه بتقدير الفعل لا محل لها من الاعراب ووقعت فى اثناء
الكلام لنكتة التنزيه على ما صرح به الشارح فى اواخر الباب الثامن والسواء الوسط والسجال بكسر السين وتخفيف الجيم
جمع سجل بفتح السين وهو الدلو اذا كان فيه ماء البتة ولا استنهاض بشئ الامر بالنهوض اى القيام لذلك الشئ والرجل
جمع راجل وهو خلاف الفارس والخيل الفرسان اعنى الراكبين على الفرس وهو اسم جمع لا واحد له مثل حاله فى استعانته
لتنقيح الكتاب بكل ما يمكن ان يستعان منه بحال من استعان بجنده من الخيالة والرجالة على اعدائه فى مطلق الاستعانة
وذلك اشارة الى الرجوع وكونه اشارة الى المطرح الاوراق يا باه السياق كما لا يخفى على المصغر والفاتر المنكسر من فتر يفتر
فتورا والسنوح الظهور فجاء بحمد الله اى ما جمعت عقيب رجوعى واضافى اليه ما ذكرته متلبسا بحمد الله كنزا منصوبا بجاء
يتضمن معنى الصيرورة مدفونا وهو صفة كاشفة للكنز المال المدفون ومن فى جواهر الفرايد بيانية وليست فى مثل هذا
المقام زائدة للتوكيد كما توهمه الجوهرى اذ لا يجوز اسقاطها بخلافها فى ما جاءنى من احد والظرف مستقر متعلق بالكون
التام لا الناقص لتغيير التقديرات وهو صفة للكنز والمشحون المملو والتحفة ما اتحفت به الرجل من البر واللطف والجمع
تحف وحضرة الرجل قربه وفناؤه وهى كناية عن نفس الرجل والعلية فعيلة من العلو وهو الارتفاع والخادم من خدم يخدمه

بالضم والكسر وحملها على الكتاب تجوز والسدة باب الدار وجمعه سدد والسينة فعيلة من السناء بالمد وهو الرفعة والملجاء
والملاذ واحد وهو المعاذ وحصن حصين بين الحصانة والباء فى بالنبى للقسم والخلان جمع خليل وهو الصديق من الخلة بالضم وهو
الصداقة والخلص جمع خالص والاخوان جمع اخ وقد يجمع الاخ على اخوة بكسر الهمزة وضمها والاكثر ما يستعمل الاخوان فى الصدقاء
والاخوة فى الولادة وقد يجمع بالواو والنون والاخوان الخلص الذين خلا ودهم عن شوب النفاق يشيعونى اى يجعلونى مضا حبا
بصالح الدعاء من التشييع او من الاشاعة يقال اشاعكم السلام اى جعله صاحبا لكم وتابعا والشكر الثناء على المحسن بما اعطى من
المعروف يقال شكرته وشكرت له واللام افصح كذا فى الصحاح والباء فى بما عاينت على ما فى بعض النسخ للمقابلة اى بمقابلة ما
عاينت والكد الشدة فى العمل والعناء بالمد المشقة ومعنى المعاناة رنج كشيدن فعاينت العناء على ما هو مآل المعنى مثل تناهيت
غاية الوسع فى احتماله للوجهين ولو قرا عاينت من المعاينة لكان اظهر لكن الرواية لما تساعده وتضرع الى الله اذا استكان
وتذلل اليه طلبا لمعروفه وكذا تعرض وفى المصادر التضرع زارى كردن والناكب من نكب عن الطريق اى عدل كضرب
ودخل والمستبين من الابانة وهى الظهور هذا اى المحصلون الموصوفون بالصفات المذكورة لعمرى اللام للابتداء حذف
خبره وجوبا لسد جواب القسم مسده بتقديره لعمرى قسمى والعمر بفتح العين وضمها البقاء ولا يستعمل فى القسم الا بالفتح
ثم قوله لعمرى يمكن ان يحمل على حذف المضاف اى لواهب عمرى كذا امثاله مما اقسم فيه بغير الله كقوله والشمس والليل والقمر
ونظايرها ورب الشمس ويمكن ان يكون المراد بقوله لعمرى وامثاله ذكر صورة القسم لتاكيد مضمون الكلام وترويجه
فقط لانه اقوى من ساير المؤكدات واسلم من التاكيد بالقسم بالله تعالى لوجوب البر وليس الغرض اليمين الشرعى وتشبيه
غير الله به فى التعظيم حتى يرد عليه ان الحلف بغير اسمه تعالى وصفاته عز وجل مكروه كما صرح به فى شرح الحكم بل الظاهر من
كلام مشايخنا انه كفر ان كان باعتقاد انه حلف يجب البر به وحرام ان كان بدونه كما صرح بعض الفضلاء وقد قال عم ان الله
نهاكم عن ان تحلفوا بآبائكم فمن كان حالفا فليحلف بالله اوليصمت وعن ابن عباس لان احلف بالله تعالى فآثم خير من ان احلف
بغيره تعالى فابر وعن ابن مسعود مثله وذكر صورة القسم على الوجه المذكور لا باس به وهذا شاع بين العلماء كيف وقد قال عم
قد افلح وابيه وقال عز وجل لعمرك انهم لفى سكرتهم يعمهون فهذا جرى على رسم اهل اللغة وكذا اطلاق القسم على امثاله
والعز خلاف الذل والمراد به القلة لان العزة يقتضى القلة غالبا والمرام مصدر ميمى من رام يروم روما وهو ههنا بمعنى
المفعول والمعنى ان المحصلين المذكورين قليل مطلوبهم من حيث انه مطلوب فى الوجود وقلة المطلوب بهذا الوجه كناية عن

قلة الطلب ضرورة انه لو كان الحق المبين بصفة المطلوبية كثيرا لكان الطالب له ايضا كثيرا ففيه نفى الملزوم بنفى لازمه
وقد يجعل هذا اشارة الى الحق المبين والمرام بمعنى اسم الفاعل والعزة اما على المعنى المذكور او بمعنى الغلبة اى الحق المبين
قليل الطالب او غالب طالبه لان الحق يعلو ولا يعلى ولو ابقى المصدر على معناه الحقيقى لكان اظهر اى الحق المبين قليل الطلب و
الطباع والطبع والطبيعة السجية التى جبل عليها الانسان واللدد شدة الخصومة والجدال الخصومة ولئن فاتنى اه فان قلت
المذكور فى كتب النحو ان اللام الداخلة على اداة الشرط للايذان بان الجواب بعدها مبنى على قسم قبلها لا على الشرط ومن ثمه
سمى اللام الموذنة ويسمى الموطئة ايضا لانها وطئت الجواب للقسم اى مهدته له والشارح جعل الجواب ههنا للشرط بقرينة
الفاء فهو مخالف لمذهب الجمهور قلت الاول مبنى على مذهب الفراء قلت اللام ههنا زائدة لا موطئة للقسم كما فى قوله لئن كا
الدنيا على كما ارى تباريح من ليلى فللموت اروح والثناء الذكر بالخير والمراد بالعاجل الدنيا والحب بمعنى المحب بدليل انك
تقول هذا رجل حسبك بوصفه النكرة به لان اضافته لكونه بمعنى المحب غير حقيقية كذا فى الكشاف يقال احسبه الشئ اذا
كفاه وفى الصحاح حسبك درهم كفاك والثواب والمثوبة مطلق الجزاء كما نقله الازهرى ويعضده قوله تعالى هل ثوب الكفار
ما كانوا يفعلون فلا عبرة بما فى الصحاح من انه جزاء الطاعة نعم انه اكثر استعمالا فى الخير كما صرح به ابن الاثير فى النهاية
والجزيل العظيم والآجل الآخرة والتوكل الاعتماد على الغير والانابة الرجوع قوله افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله
يحتمل ان يكون الظرف اعنى قوله بحمد الله مستقرا فى موقع الحال من فاعل افتتح لا صلة للافتتاح ومعنى الكلام افتتح كتابه بعد التلبس
بالتسمية على وجه التيمن متلبسا بحمد الله فلا تفاوت بين التحميد والتسمية فى التعليق بالافتتاح سوى انه اورد لفظ
بعد التيمن بها رمزا الى ان باء بسم الله للملابسة ظرف مستقر حال من فاعل عامله المقدر ودلالة على ترتيب علم الله والمنا
لما ذكره الشارح فى حواشى التلويح انه يجعل قوله ههنا بعد التيمن اشارة الى انه متعلق الباء فعل التيمن لكون الحقيق بالقبول
وعليه النحو انه الفعل المخصوص اعنى اولف ههنا وبالجملة خصوصية كل فعل شرع فى مدلوله متبركا بها ولذا التزم حذفه فى كلام
الحكيم تعالى وتقدس ليكون متلفظ كل من شرع فى فعل متبركا بالتسمية غير ما فى القران اذ لو اتى به فيه لخالفه تسمية من شرع فى غير
القران او للاشعار بانه موضع ينبغى ان لا يطلق فيه غير ذكر الله اذ لو ذكر الفعل المستدعى للفاعل لفات ذلك المقصود ولهذا قال
بعضهم التقدير بسم الله ابتدى وتقدير الفعل الخاص لدلالته على تلبس كل المشروع فيه ابتدائه وانتهائه بالتسمية اتم
بالمقام واوفى بتادية المرام من تقدير ابتداء وغرض المؤمن تلبس جميع اجزاء الفعل بالتبرك بالتسمية وكذا ما استحسنه الشارح لكن

لما تعذر ذلك تحقيقا ولا حرج في الشرع جعل طريقه كون الشروع فيه ملصقا بها كما في النية حيث اعتبر تحققها في ابتداء العبادة
تحققا في جميعها تقديرا ولذا ذكر الابتداء في حديث اشارة لا لان المقدر فصل البدء وقد يستشهد على تقدير الفعل الخاص
بقوله عم في خطبة يوم النحر من لم يذبح فليذبح باسم الله وقوله عم باسمك ربي وضعت جنبي وباسمك ارفعه وقوله عم باسمك
احيا وباسمك اموت فانها تدل على اولوية تقدير الافعال الخاصة هذا ويحتمل ان يكون الظرف المذكور لغوا فضمنه الافتتاح
الى الحمد فقطع تاخره عن التسمية اشتغالا بافادة الخفي واعراض عن ذكر الجلي وتلويح الى ان تاخر الحمد عن التسمية لا ينافي وقوع
الافتتاح به فلا تعارض بين حديثي الابتداء بالتسمية والابتداء بالتحميد حقيقة لا لان الباء فيهما للاستعانة والاستعانة
بشيء لا ينافي الاستعانة باخر كما ظن اذ حمل باء البسملة على الاستعانة لا يليق بحسن التادب لانه يفضي الى جعل اسم الله تعم
الة والالة لا تكون مقصودة بذاتها وحمل باء الحمد في الحديث عليها يقتضي خروج الحمد عن الكتاب وهو مناف للعرف بل لان
الابتداء امر عرفي معتبر ممتدا من حين الاخذ في التصنيف الى الشروع في البحث كما قيل او لان الاول محمول على الحقيقي والثاني على
الاضافي اقتداء بالكتاب والاجماع الواردين على تقدير التسمية واحتياطا في العمل لما ان في التسمية جهة التحميد الا انهم لم
يكتفوا بها لان من اتى بالتسمية لا يقال له الحامد عرفا ولهذا ثبت التعارض الظاهر بين الحديثين واحتيج الى التلفيق ولان
المناسب لمقام التعظيم التصريح بالحمد وحصره عليه تم قوله اداء تعديا لوجه الى تعليل الافتتاح بهما بعد موجب الحديثين اشار
الى تعليل الافتتاح بالحمد بوجه اخر فقوله اداء مفعول له للافتتاح واورد عليه ان اداء حق الشكر يحصل بمجرد الحمد ولو في اخر
الكتاب فكيف يعلل الافتتاح به على ان قوله الحمد لله اخبار بثبوت الحمد لله تعم والاخبار عن ثبوت شيء ليس به اجيب عن الاول
بان الغرض الاصلي من الافتتاح بالحمد في هذا الوجه ربط القيد الذي هو تلك النعماء وجلب المزيد الذي هو التاليف وهما حاصلان
بالاداء المذكور فهو مقصود في ضمن قصدهما ولهذا قال من شكر نعمائه مع تقديم الحمد ايماء الى قوله تعم لئن شكرتم لازيدنكم ولا
يخفى انه اذا كان القصد لذلك الربط والجلب كان تقديم الحمد على المجلوب الذي هو التاليف واجبا فيعلل الافتتاح بالحمد بالاداء
المذكور ايماء الى هذه النكتة على انه سيجيء ان الاطراد والانعكاس غير لازم في العلل والمقتضيات فتعليل الافتتاح بالاداء
لا يقدم فيه حصوله بغير هذه الطريقة وقد يجاب بانه تعليل الافتتاح باعتبار ما اشتمل عليه من التحميد لانه تحميد مخصوص و
يرده الفرق الظاهر بين تقديم الحمد والتحميد المقدم وبانه تعليل لحمد الله لا الافتتاح وفيه ان المقصود بالبيان الافتتاح فابقاه
بلا علة وجعل العلة للقيد يأباه الذوق وبان الشكر وان حصل بمجرد الحمد لكن اداءه لا يحصل الا بتقديم الحمد وفيه انه ان كون التقديم

على

١٣



على تاليف الكتاب حق شكر النعماء مستبعد نعم يجب تقديم الشكر عند قصد الربط والجلب لاجلهما لا لاجل كونه حق الشكر على
معنى الحق ههنا شامله فيما شكرناك حق شكرك كما سنذكره الان وعن الثاني بان الاخبار بثبوت جميع المحامد لله تعم عين الحمد
كما ان قول القائل الله واحد عين التوحيد وبان القول المذكور وامثاله اخبار واقع موقع الانشاء اي مستعمل في معناه مجازا
اذ الظاهر ان المتكلم به ليس في صدد الاخبار والاعلام لان المخاطب به هو الله تعم وفيه وضع الظاهر موضع المضمر ومعنى الحمد لله
الحمد لك يا رب فمقصود المتلفظ به انشاء تعظيمه تعم بوصفه بالجميل وايجاده بهذا اللفظ والقول بانه مشترك بين الاخبار والانشاء
كصيغ العقود لا يلتفت اليه لان الصيغ المذكورة اخبارات في اللغة نقلها الشرع الى الانشاء لمصلحة الاحكام واثبات النقل
في امثال ما نحن فيه بلا ضرورة داعية مشكل جدا قوله شيء مما يجب عليه من شكر نعمائه يحتمل ان يكون من الاولى تبعيضية والثانية
بيانية على ان المراد بالشكر صرف العبد جميع ما انعم الله تعم الى ما خلق لاجله اعني الشكر العرفي فان الشكر بهذا المعنى واجب ايضا كما صرح
به في كتاب الاصول وصرف اللسان الى اظهار تعظيم الله تعم بعض منه ويحتمل العكس والمعنى شيء هو ما يجب عليه من بعض شكر
نعمائه اذ الوجوب العرفي يتضمن الوجوب اللغوي لكن الانسب بهذين الوجهين التعرض لتعريف الشكر العرفي كما لا يخفى ويحتمل ان يكونا
بيانية في الموضعين فالاول بيان لشيء والثانية لما يجب والمراد بالشكر اللغوي والمقصود على التقادير ان الحمد اداء شيء من الشكر
كما هو حقه بصفاء اعتقاد وخلوص طوية فهو المراد بحق الشكر وفيه رمز الى ان قوة الحامد تفي بحق شيء من الشكر وان لم يقدر على ان
يشكره حق شكره قوله هو الثناء باللسان اورد عليه ان قيد باللسان مستدرك لان الثناء لا يكون الا به واما قوله عم لا احصي
ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك فمحمول على المجاز والحامل عليه قصد المشاكلة واجيب بانه بيان للواقع وتوطية للفرق بينه و
بين الشكر في مقابلة قوله فيه سواء كان ذكرا باللسان اه وبانه لدفع احتمال التجوز اعني اطلاق الثناء على ما ليس باللسان مجازا
وهذا اعني ذكر لفظ يدفع احتمال التجوز من الذي قبله هو المسمى في اصطلاح الاصول ببيان التقرير فلا يرد ان صرف اللفظ الى
حقيقته لا يحتاج الى الدليل والحق ان اختصاص الثناء باللسان غير مجزوم به بل المفهوم من الصحاح ومن الكشاف في قوله تعم
واذكروا ما فيه وغيرهما من الكتب ان الثناء هو الاتيان بما يشعر بالتعظيم مطلقا نعم ذكر في المجمل ان الثناء هو الكلام الجميل لكن بعد
تسليم اختصاص الكلام باللفظي ربما يكون محمولا على الاشتراك اللفظي فان قلت كيف خص الحمد اللغوي باللسان وقد قال عز
من قائل وان من شيء الا يسبح بحمده واكثر الاشياء لا لسان له قلت لما ثبت ذلك الاختصاص بالنقل عن الثقات من ارباب
اللغات حمل امثال ما ذكر عندهم على المجاز وقوله على الجميل يتعرض للمحمود به لدلالة الثناء عليه دون المحمود عليه وانما ترك ذكر

٩ التعظيم ايضا لما ذكره من دلالة الثناء عليه فان قلت اذا اثنى احد على ظالم على ...

المحمود عليه اللازم فى المختصر اكتفاء بقوله سواء تعلق بالنعمة وترك ههنا قيد قصد ما فعله من نهب الاموال وقتل النفوس
بغير حق على قصد التعظيم فالظاهر انه حمد ولذا يذم هذا الحامد لان حمده لم يقع فى محله مع انه ليس على الجميل قلت لو سلم فالجميل
اعم من ان يكون جميلا فى الواقع او عند المثنى والظالم الحامد فى الصورة المذكورة يعد المحمود عليه جميلا او يصوره بصورته فان قلت
انهم صرحوا بوجوب كون المحمود عليه اختياريا وان عمم المحمود به على الاشهر ووجهوا اختياره على المدح بانه مشعر بالاختيار الذى هو
القاعدة العظمى فى اصول الدين دون المدح لصحة قولهم مدحت اللؤلؤ على صفائها والتعريف المذكور خال عن التقييد به فليس
بمطرد قلت اجاب الشارح فى شرح الكشاف بان الموصوف مقدر اى الفعل الجميل والظاهر المتبادر من الفعل ما يكون بالاختيار
على ما مر جوابه ان قلت فيلزم ان لا يكون الثناء على الصفات القديمة حمدا اذ استناد تلك الصفات الى الذات ليس بالاختيار
والا لزم حدوثها على ما هو المشهور المقرر فى علم الكلام ولو سلم فليست من قبيل الافعال قلت لما كانت الذات كافية فى اقتضاء
تلك الصفات جعلت بمنزلة افعال اختيارية الحمد عليها يستقل بها فاعلها ولان تلك الصفات مبدأ الافعال الاختيارية
والحمد عليها باعتبار تلك الافعال فالمحمود عليه فعل اختيارى فى المال وقد يقال الحمد فيما ذكر مجاز عن المدح كما فى قوله تعالى
عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا واما المصير الى ما ذهب اليه الامدى من جواز استناد القديم الى المختار وتجويز ان يحمل على
تلك الصفات حقيقة بهذا الاعتبار كما زعمه الخطائى فمما لا يفيد فى هذا المقام اذ لا يفيد الفعلية كما عرفت على انه لا يصح فيما
يتوقف عليه الفعل الاختيارى كالعلم والقدرة والا تسلسل او تقدم الشئ على نفسه فتامل قوله سواء تعلق بالفضايل ام بالفواضل
سواء اسم بمعنى الاستواء يوصف به كما توصف بالمصادر ومنه قوله تعالى الى كلمة سواء بيننا وبينكم وهو ههنا خبر والفعل بعدها بمعنى
تعلق الى آخره فى تاويل المصدر مبتدأ كما صرح بمثله الزمخشرى فى قوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم والتقدير تعلقه
بالفضايل يستان وسواء لا يثنى ولا يجمع على الصحيح ثم الجملة اما استيناف او حال بلا واو او اعتراض بقى ههنا شبهة وهى ان ام لاحد
المتعددة والتسوية انما يكون بين المتعدد لا ما بين احدهما فالصواب الواو بدل ام او لفظا او بمعنى الواو وكون ام بمعنى الواو غير
معهود وقد اشار الرضى الى تصحيح التركيب بما ملخصه ان سواء فى مثله خبر مبتدأ محذوف اى الامران سواء ثم الجملة الاسمية دالة
على جواب الشرط المقدر ان لم يذكر الهمزة بعد سواء صريحا كما فى مثالنا او الهمزة وام مجردتان عن معنى الاستفهام مستعملتان للشرط
بعلاقة ان ام والهمزة يستعملان فيما لم يتعين حصوله عند المتكلم والتقدير مثلا ان تعلق بالفضايل او الفواضل فالامران سواء
والشبهة انما ترد اذا جعل سواء خبرا مقدما وما بعده مبتدأ ثم الضمير فى قوله تعلق راجع الى الثناء واشارة الى عموم الجميل المتعلق

والرجوع

والرجوع الى نفس الجميل يوجب كما كان فى المعنى اذ يكون من قبيل قولنا الحيوان جسم حساس سواء تعلق بالانسان ام لا واما الرجوع
الى الحمد فمستبعد جدا والفضايل جمع فضيلة وهى كل خصلة ذاتية والفواضل جمع فاضلة وهى المزية المتعدية والمراد بالتعدى
ههنا التعلق بالغير فى تحققه وجودا كالانعام اعنى اعطاء النعمة لا الانتقال كما توهم والا لم يجتمع الحمد والشكر اصلا لان المحمود
عليه فعل اختيارى البتة كما مر والفعل لا يقبل الانتقال اصلا قوله والشكر فعل الخ فان قلت لم عرف الشكر وبين النسبة بينه وبين
الحمد مع انه غير مذكور فى الكتاب قلت لانه لما كان قريبا من الحمد وقد فسره كان مظنة ان يقع فى ذهن السامع ان الشكر هل
هو هذا ام غيره وبين الفرق تخليصا للسامع عن ورطة الحيرة وليس المراد ان الحمد فى هذا المقام من قبيل الشكر والمادة مادة
الاجتماع لان الشارح صرح بان فى الكلام تنبيها على تحقق الاستحقاقين ومعنى الاستحقاق الذاتى الاستحقاق بصفاته الذاتية
فالحمد ههنا على الصفات الذاتية مع صفة الانعام فكيف يكون من قبيل الشكر وهو مخصوص بالفواضل اللهم الا ان يلاحظ ههنا
حمدان احدهما بازاء الصفات الذاتية المستفاد من التعليق باسم الله والاخر من التعليق بالانعام ويعتبر كل منهما على حاله
ويجعل الشكر متحدا مع الثانى ولا يخفى ما فيه من التكليف قوله ينبئ عن تعظيم المنعم اى يشعر فى حد ذاته بحيث كلما اطلع عليه علم
تعظيمه ولا ريب فى تحقق هذا المعنى فى الشكر الجنانى اذ لا يقدح فيه الجهل بالمبنى كما لا يقدح فى دلالة اللفظ الموضوع بمعنى الجهل
بالوضع وعدم استعماله على انه يجوز ان يطلع على اعتقاد الشاكر باخبار الغير او بالالهام او باخبار المعتقد بنفسه او بفعله اذ يكون
المبنى بلا واسطة عن تعظيم المنعم بالنظر الى الغير على كل من التقادير هو الاعتقاد لا غير وههنا بحث وهو ان الانباء عن الشئ لا
يستلزم تحققه فضلا عن قصده ولا شك ان قصد التعظيم معتبر فى الشكر فالاحسن ان يبدل قوله ينبئ عن الخ بقوله يقصد به
قوله بسبب الانعام متعلق بالفعل ولم يقيد الانعام بكونه على الشاكر لعدم ثبوته بالنقل الصحيح كما صرح به البعض ثم ان اللام فى
الانعام عوض عن الاضافة اى انعامه قوله او اعتقادا ومحبة بالجنان عطفه على سابقه بأو وعطف لاحقه عليه بالواو
على ان مجرد الذكر اللسانى والعمل الاركانى شكر ولا يدافعه ما اشير اليه فى حواشى شرح المطالع من ان الذكر اللسانى والعمل
الاركانى لا يكون شكرا ما لم يطابقه الاعتقاد وخالفه افعال الجوارح فى الاول لان تلك المطابقة وعدم المخالفة شرط خارج
ثم المراد من الاعتقاد التصديق جازما ام راجحا ثابتا ام لا وقيل المراد به الجزم واعلم انهم صرحوا بان الشكر بالجنان اعتقاد
اتصاف المنعم بصفات الكمال او اعتقاد اتصافه بصفة الانعام وانه ولى النعم وفى مقابلة انعامه لا مجرد المحبة ولا مجموع الاعتقاد
والمحبة وان لم يكن فلا عطف المحبة على الاعتقاد ثم انه قدم من موارد الشكر اللسان لكونه اظهر فى الانباء ووسط الاعتقاد الذى

هو اشرف الافراد رمزا الى ان خير الامور اوسطها قوله او عملا وخدمة بالاركان انما عطف الخدمة على العمل تنبيها على ان العمل
انما يكون شكرا اذا كان على وجه الخدمة واما اذا كان بالاجرة فلا قوله وحده حال من اللسان على تاويله بالنكرة عند
سيبويه اى منفردا وذهب الاصفهانى الى ان التعريف فيه وفى نظايره للعهد الذهنى لا الخارجى والمعهود الذهنى
نكرة فى المعنى ولهذا يعامل معاملتها كما سيجئ فلا احتياج الى التاويل وقال ابو على الفارسى انه منصوب على انه مفعول
مطلق للحال المقدرة اى يتوحد اللسان بكونه مورد الحمد توحدا فعلى هذا يكون قيدا للنسبة الحصرية المستفادة من ضمير
الفصل فى قوله هو اللسان وعند الكوفيين نصب على الظرفية بمعنى فى حال وحدته لا مع غيره قوله يعم النعمة اى الانعام
بها اذ الفواضل هى المزايا القايمة بالشخص متعدية الى غيره قوله على الوصف بالعلم والشجاعة ليست الباء صلة للوصف
وان كان المتبادر ذلك حتى يرد عليه ان الوصف بهما يجوز ان يكون فى مقابلة الانعام فلا يتحقق عدم صدق الشكر فى هذه
الصورة بل هى للسببية والمعنى على الوصف بازاء العلم والشجاعة فان قلت الشجاعة ملكة نفسانية غير اختيارية فكيف
يكون الوصف بازائها حمدا وقد اشترط اختيارية المتعلق فيه قلت الشجاعة قد تطلق على اثار تلك الملكة ايضا كالخوض
فى المهالك والاقدام فى الموارد وهى المرادة ههنا قوله والله اسم للذات المراد بالاسم ههنا ما يقابل الصفة واللقب
الكنية فان قلت وضع العلم بازاء ذاته تعالى فرع تعقله وحين لم يعلم حقيقته تعالى لم يتصور ذلك قلت لا نزاع فى وقوع
تعقله تعالى بصفاته الحقيقية والاضافية والسلبية والفعلية على قدر ما ظهر منها بالفيض الالهى وانما المنفى تعقله
بكنه حقيقته ولا يلزم فى وضع العلم كما فى الوضع العام للمعنى الخاص على انه انما يتم ذلك اذا لم يكن الواضع مطلقا
او واضع هذا الاسم هو الحق تعالى اما اذا كان وضعه فعلم غيره بالالهام او الوحى فلا وذات الشئ قد يقال على حقيقته
وقد يقال على هويته الخارجية وقد يقال على ما يقابل الوصف والمراد ههنا هو الثانى وهو مستعمل استعمال النفس فى
استعمال الشئ ولذا يجوز تانيثه وتذكيره وخص بالذكر فى تعيين الذات من صفاته العلى الوجوب الذاتى الذى يشير فى
اليه مطلق الوجوب لاختصاصه به ولانطوائه على سائر صفاته لانه معدن لكل كمال ومبعد عن كل نقصان ثم ذكر
استحقاق جميع المحامد الدال على ان كل كمال وكل نوال لجنابه به تمم توطئة لما يذكر من وجه تعليق الحمد على هذا الاسم والمحامد
جمع محمد بكسر الميم مصدر بمعنى الحمد قوله ولذا لم يقل الى قوله على تحقق الاستحقاقين اى لكون اللفظ على الذات من حيث
استحقاق الذات من حيث هو اى من غير ملاحظة خصوصية وصف ولا يعترض عليه بانه لا اشعار فى الكلام بالاستحقاق
الذاتى

الذاتى اذ لم يعهد من قواعدهم ان تعليق امر باسم غير صفة يدل على منشائية مدلوله على انه ان سلم ذلك فانما هو اذا لم يصرح
بان جهة الاستحقاق غير الذات وقد صرح ههنا بقوله على ما انعم والجواب ان هذا يفهم بالذوق حيث لم يقل الحمد للمنعم لا من ان
تعليق امر باسم يدل على منشائية مدلوله وذكر وصف الانعام محمودا عليه بعد افادة الاستحقاق الذاتى لا يضره ولا يغيره على
ان لفظة الله تعالى لما دلت على ذات متصفة بجميع صفات الكمال واشتهر اتصاف تلك الذات بهذه الصفات فى ضمن هذا الاسم
لم يبعد ان يجعل التعليق به فى حكم التعليق بالمشتق الدال على منشائية جميع الصفات وقوله بل انما تعرض اضراب عن المقدر
كان سائلا سال بان هذا الايهام لا يضر اذ الاختصاص ثابت فى نفس الامر ولهذا التعرض المهم لصفة الانعام فقال ليس الامر كذلك
بل انما يعرض اه وههنا بحث اخر وهو ان الاستحقاق الذاتى هو الاستحقاق بجميع الاوصاف كما اشار اليه السيد فى حواشى الكشاف
فقد اندرج فيه الاستحقاق بصفة الانعام فلم افرده بالذكر واجيب بان ذلك كالتصريح بانه ادى الواجب لما تقرر عندهم واشتهر
من ان شكر المنعم واجب عقلا او شرعا فتامل ويمكن ان يجاب بان الاستحقاق بجميع الاوصاف لا يستلزم الاستحقاق بكل واحد
ظاهرا فذكر الانعام تصريحا بالاستحقاق الوصفى ايماء الى ان كل صفة من صفاته تعالى مستقل بافادة الاستحقاق وهذا وقد يقال المراد
بالاستحقاق الذاتى انه اذا قطع النظر عن غير الذات كان مستحقا لجميع التعظيمات ولا شك ان الله تعالى يستحق التعظيم لذاته لان
المعبودية وصف مقتضى ذاته كوجوده ولزوم تعلق الحمد بالفواضل لا يقتضى ان لا يستحقه المعبود لذاته اذ يجوز ان يكون الفاعل
مستحقا لذاته ان يعظم على فعله فتدبر قوله وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به تحقيقا فى تقديم المسند اليه انك تقدم
الى الاسم فتقدمه تارة وتجعله مسندا اليه وتوخره اخرى فتجعله فاعلا وكل ذلك يستدعى نكتة ولا حاجة فى ذلك الى اعتبار انه موخر فى
الاصل ومقدم فسواء اعتبر الحمد موخرا فى الاصل بان يكون التقدير احمد الله حمدا او مقدما بان يكون احمد حمد الله يستقيم
بيان النكتة فلا وجه للاستصعاب بان النكتة انما هى للمزال عن موضعه لا هكذا والحمد قار فيه لانه مبتداء ثم انه لم يرد
باقتضاء المقام ما هو المصطلح فى هذا الفن اذ الاهتمام ليس مقتضى الحال بل هو حال اقتضى تقديم الحمد ومقتضى الحال هو التقديم
بل اراد ان هذا المقام الذى هو مفتتح تاليفه يقتضى اهتماما بشان الحمد واراد بقوله مزيد اهتمام به ان الاهتمام العارض للحمد
بمعونة المقام اولى بالرعاية من الاهتمام الثابت للاسم الزايد على اهتمام غيره فى نفسه لان البلاغة فى الكلام عبارة عن مطابقته
بمقتضى المقام مع فصاحته لكن فيه بحث وهو انه يشكل بقوله تعالى فلله الحمد رب السموات الاية وقوله تعالى وله الحمد فى السموات
والارض وقوله تعالى فى سورة التغابن وله الحمد الى غير ذلك حيث قدم اسم الله على الحمد فى هذه الايات مع ان المقام مقام الحمد وجوابه

منع ان المقام فى الاى المذكورة مقام الحمد بل مقام بيان استحقاقه تعالى واختصاصه بالحمد كما اشير اليه فى الكشاف وهذا يقتضى
تقديم الظرف كما لا يخفى قوله على ان صاحب الكشاف اشارة الى دفع ما يتوهم من ان فى تقديم الحمد فوات التخصيص المقصود فى هذا
المقام ويؤيده تصريح صاحب الكشاف فى سورة التغابن بانه قدم الظرفان فى قوله له الملك وله الحمد ليدل على الاختصاص
فما ذكر من اقتضاء المقام تقديم الحمد معارض بفوات الحصر المطلوب فيه وحاصل الدفع ان اقتضاء المقام منضم مع تصريح
صاحب الكشاف بوجود الاختصاص فى الحمد لله كما فى لله الحمد فلا مانع من التقديم مع وجود المقتضى ان قلت فما وجه ما ذكره
فى سورة التغابن قلت عبارته هناك ليدل بتقديمهما وستعرف النكتة فى اختيار التخصيص الحاصل بالتقديم فان قلت
لا وجه لاعتبار التخصيص فيما نحن فيه لما سيجىء من ان المخاطب بالجملة القصرية يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا بصواب وخطاء
والمخاطب ههنا هو الله تعالى كما ذكرت فيما سبق قلت الوجوب المذكور فى القصر الاضافى دون الحقيقى والقصر فيما نحن فيه حقيقى لو
ادعائى ونظيره اياك نعبد قوله بان فيه اى فى الحمد لله بتقديم الحمد وهذا اعنى ارجاع الضمير الى ما ذكره هو المناسب لكلام العلامة
حيث قال اجراء صفات الربوبية والانعام لجلائل النعم ودقائقها والملك على الله بعد الدلالة على اختصاص الحمد وانه به حقيق
فى قوله الحمد لله على ان من هذه صفته لم يكن احد احق منه بالحمد والثناء عليه بما هو اهله قوله وبهذا يظهر اه اى بتصريح صاحب
الكشاف بان فى الحمد لله دلالة على اختصاص جنس الحمد بالله تعالى ظهر ان ليس نفيه الاستغراق بناء على انه مناف لمذهب
الاعتزال كما ذهب اليه الكثير من شراحه اذ اختصاص الجنس يستلزم اختصاص جميع الافراد فلا فرق بينهما فى انهما يتنافيان
بحسب الظاهر قاعدة خلق الاعمال وكل منهما يقبل تاويلا يندفع به تلك المنافاة كما ذكره الفاضل المحشى ولما ترجح لاختيار
احدهما على الاخر من هذا الوجه نعم بينهما فرق من حيث ان منافاة اختصاص الافراد لتلك القاعدة ذاتية ومنافاة اختصاص
الجنس بواسطة استلزامه لاختصاص الافراد لكن بهذا القدر من الفرق لا يتجه اختيار احدهما والحكم بان الاخر وهم كما لا
يخفى على الفطن فان قلت لعل كثيرا من الناس الذين عللوا اختيار الجنس ونفى الاستغراق بما ذكر حملوا تعريف الجنس المذكور
فى الكشاف على العهد الذهنى الذى هو من فروعه كما هو الظاهر فى المشبه به اعنى العراك فى ارسلها العراك وما ذكره من
ابطال التعليل السابق انما يتوجه اذا حمل تعريف الجنس على تعريف الطبيعة من حيث هى قلت لو سلم ان تعريف الجنس اذا
قوبل بالاستغراق قد يراد به العهد الذهنى فاختصاص فرد ما ايضا يستلزم اختصاص جميع الافراد لان معناه ثبوت فرد ما
لله تعالى وانتفاؤه عن غيره فيستلزم ثبوت جميع الافراد والتعريف باللام المعهود الذهنى نكرة فى المعنى ومعنى التخصيص يتضمن معنى النفى

فيكون

فيكون فى المعنى كالنكرة الواقعة فى سياق النفى فيعم ثم الحق ان صاحب الكشاف كما يمنع كون الاستغراق معنى اللام يمنع كونه مرادا
فى هذا المقام اما المنع الاول فلظاهر كلامه فيه مع ان الوجه الاخير الذى هو منقول عنه كما صرح به الشارح فى شرح الكشاف
يدل على انه ذلك ولانه فى المفصل فائدة اللام فى التعريف والتعريف فى العهد والجنس واما المنع الثانى فلانه منهوم من
كلامه ضمنا كما ستطلع عليه فالظاهر ان هذا الكثير من الناس عللوا بما ذكروا كون الحمد فى هذا المقام محمولا على الجنس دون الاستغراق
اما باعتبار المنع الضمنى او بان حملوا قول صاحب الكشاف فان قلت ما معنى التعريف فى الحمد لله على معنى ما المراد بالتعريف الذى
فى الحمد لا طلب بيان مدلوله الوضعى ونظيره قوله فى اولئك هم المفلحون ومعنى التعريف فى المفلحون الدلالة على ان المتقين
هم الناس الذين بلغك انهم يفلحون فى الاخرة او على انهم الذين ان حصلت صفة المفلحين لكم فانه اراد بمعنى التعريف ههنا احد
صورة حيث ردده بين العهد وغيره وسيجىء تصريح الفاضل بان المعنى الثانى الذى ذكره من فروع التعريف الجنسى وحمل كلام
الكشاف على ما ذكره كان مخالفا لما ذكره الشارح والفاضل المحشى فى حاشيتهما له لكنه هو المناسب لكونه بيانا لنظيره فى المقام
لا بيانا لمجرد مؤدى اللام وانما قلت الظاهر هذا اذ لو حمل على انهم عللوا بذلك كون مدلول اللام بحسب الوضع الجنس دون
الاستغراق لزمهم حمل كلام الكشاف على اثبات اللغة بالراى وهو مستبعد من تلك الفحول على ان نفى كون الاستغراق مدلول
اللام بناء على مجرد منافاته لمذهب الاعتزال بعيد كل البعد اذ المنافى له ارادة الاستغراق ولا منافاة ان يوضع لفظ لمعنى لا يقتضى
ارادة ذلك المعنى منه فى كل مقام واذا ثبت التعليل الذى ذكره كثير من الناس سوى لبيان كون الحمد محمولا فى المقام على الجنس
دون الاستغراق ظهر ان باقى الوجوه المذكورة ههنا حقها ان تساق ايضا لذلك لتلائم سابق الكلام ولاحقه على ان الشارح
رد فى شرح الكشاف على الوجهين الاولين باشعارهما بكون اللام للاستغراق فى الجملة عند الزمخشرى مع بطلانه ولم يورد
الوجه الثالث هناك ولم يرد عليهما ههنا بما ذكره هناك وذكر الوجه الثالث وسماه اولى مع انه يرد عليه ورودا ظاهرا ما اورده
هناك على الوجهين الاولين ولو كان الكلام ههنا مسوقا لبيان ان مدلول اللام بحسب الوضع الجنس دون الاستغراق كما ينبغى عليه
ظاهر قوله من ان اللام فى الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق لكان اختياره وتسميته اولى فى غاية البعد فعلى هذا ينبغى التعريف
كلامه واورده على الشارح ما اورد فان قلت من اين يفهم منع صاحب الكشاف كون الحمد محمولا فى المقام على الجنس دون الاستغراق
قلت من قوله وهو تعريف الجنس لان اطلاق تعريف الجنس على الاستغراق وان وقع فى بعض المواضع الا ان الاصطلاح منعقد على
تخصيص اسم تعريف الجنس وتعريف الطبيعة بالاشارة الى الحقيقة من حيث هى هى وصاحب الكشاف جار ههنا على الاصطلاح المذكور

بقرينة ذكر الاستغراق ههنا في مقابلته والمشهور تخصيص تعريف الطبيعة والحقيقة بذلك وهو المذكور في التلويح وفي بحث
تعريف المسند اليه باللام من حاشية الفاضل المحشي فاما ما ذكره الفاضل المحشي من ان الدال على ذلك انه صرح بالجنس في
موضعين ولم يتعرض لانضمام الاستغراق اصلا مع انه لم يجعل دليلا على نفي الاستغراق بل صرح بان المراد الاستغراق فان في
الاستغناء قرينة قوية ظاهرة على ارادة الاستغراق فاكتفى به ولم يتعرض لانضمام الاستغراق ولا كذلك شيوع ارادة الاستغراق في
المعاملات الخطابية قلت ادعاء كون قرينة الاستغراق كثارا على علم بدفع هذه التفرقة ويمكن ان يدفع بان المراد من القرينة
المدعى كونها كثارا على علم القرينة المجوزة للاستغراق والاستثناء في الاية الكريمة قرينة موجبة والفرق ظاهر واما
ثانيا فلان تصريحه بالجنس وعدم التعرض لانضمام الاستغراق اصلا لا يدل على اقتصاره في معنى الحمد على الجنس من حيث هو
اذ يجوز ان يكون ذلك للاشارة الى احتمال الامرين الجنس من حيث هو والجنس من حيث وجوده في ضمن جميع افراده وكذلك
الحال في قوله اختصاص الحمد دون ان يقول اختصاص المحامد بقي ههنا بحث ذكره جدنا شمس الملة والدين الفناري في
تفسير الفاتحة حاصله ان الحمل على اختصاص الجنس لا ينافي مذهب الاعتزال بخلاف الحمل على الاستغراق فانه ينافيه وذلك
لان اختصاص الحمد الذي ذكره صاحب الكشاف مستفاد من لام لله على ما هو المختار وهو الاختصاص في الاثبات لا
الثبوت كما عرف واثبات الجنس للمذكور لا لغيره لا ينافي ثبوته للغير ولو عند المثبت ولذلك قال السكاكي وقد يكون
الخبر عام النسبة والمراد تخصيصه بمعين نحو جاء زيد وعمرو وذهب وهذا بخلاف اثبات جميع الافراد للمذكور فانه ينافي
ثبوت شيء لغير المذكور عند المثبت هذا كلامه وانت خبير بان صاحب الكشاف قال بالاختصاص الثبوتي في سورة
التغابن وغيره بل الظاهر ان مراده بالاختصاص في قوله ههنا بعد الدلالة على اختصاص الحمد وانه به حقيقة الثبوتي فلا
ينفي الاستغراق سواء حمل الاختصاص على الثبوتي ثم بني على التاويل ولاضرورة او الاثباتي لكنا فاته مذهبه الا ان يقال قوله
بالاختصاص الثبوتي مبني على التاويل ولا ضرورة ههنا مع ان اظهار مذهبه وارائه التصلف فيه مناسب لاوائل
كتابه الا ترى انه صدره فيما نقل عنه بقوله الحمد لله الذي خلق القران ثم غيره الى انزل لوجوه ذكرها الفاضل المحشي في
شرحه والله اعلم قوله بل على ان كلمة على متعلق بخبر مبتداء محذوف اي بل هو مبني على كذا والجملة عطف على جملة وهذا يظهر
وهذا ايندفع ما يرد على ظاهر كلامه من ان عطف بل على ان الخ على قوله ان افعال العباد الخ يدل على ان هذا ايضا يظهر مما اشير اليه
مع انه لا وجه له لان القول بالتخصيص في الحمد لله لا مدخل له في هذا البناء ولا حاجة في دفعه الى ان يعتبر ان احد العقدين جهة

الذهاب الى ان تعريف الحمد للجنس انما مسئلة خلق الاعمال واما انه ساد مسد الفعل فلما قال بالتخصيص علم ان الجهة
الاولى منتفية وان الجهة هي الثانية قوله والعدول الى الرفع للدلالة على الدوام والثبوت اورد عليه ان الجملة الاسمية
وان دلت على الدوام الا ان التي خبرها ظرف غير ظاهرة الدلالة عليه لما ان قدر الظرف بالفعل فظاهر لتصريحهم بدلالة الاسمية
خبرها فعلية نحو قوله تعالى الله يستهزئ بهم على الاستمرار التجددي واما ان قدر باسم الفاعل فلانه بمعنى الحدوث بقرينة
عمله في الظرف فيكون في حكم الفعل والجواب ان المفيد ههنا للثبات هو الاسمية بقرينة العدول والاسمية التي خبرها
فعلية انما يفيد التجدد اذا لم يوجد داع الى الدوام والعدول المذكور داع اليه على ان لنا ان نقدر اسم الفاعل ونمنع
كونه للحدوث ونقول يكفي للعمل في الظرف رائحة الفعل فيعمل فيه الفاعل بمعنى الثبوت ايضا وقد نص الشارح في اواخر الباب
الثالث على ان زيد في الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقدير حاصل او حصل وهو بمنزلة الصريح فيما ذكرنا هذا وللقايل ان
يقول المناسب لمقام الحمد على نعم الله تعالى المتجددة علينا يوما فيوما ان يقال نحمد الله ليفيد تجدد صدور الحمد منا وتعلقه
بالله على استغراق الازمنة بمعونة المقام على ان فيه اتعاب النفس دون الثبوتي لانها اذا اعتادت الشيء الفته
ولا شك ان افضل العبادات اشقها والتحقيق ان القاعدة في اختيار طريقة الحمد وترجيحها جانب البلاغة ملاحظة المحمود
عليه فان كان من الامور الثابتة والمناسب ان يختار الجملة الاسمية كما في سورة الفاتحة فان الربوبية صفة ثابتة
للذات فلهذا اختير الاسمية والا فالفعلية صرح به بعض الافاضل قوله والفعل انما يدل على الحقيقة دون الاستغراق
فكذا ما ينوب منابه اي لا يدل على الاستغراق لعدم جواز زيادة النايب على المنوب في الدلالة وان جاز قصوره عنه
فلا يرد عدم دلالة المصدر على النسبة والزمان وههنا بحث وهو ان المحققين صرحوا بانه قد يقصد في المقامات الخطابية
بمثل قولنا فلان يعطي الى الاستغراق كما سيجيء في احوال متعلقات الفعل فلم لا يجوز ان يكون الفعل الذي ناب عنه المصدر
من ذلك القبيل والجواب ان ذلك في الفعل المنزل منزلة اللازم لمعنى الذي لم يعتبر تعلقه بالمفعول والتنزيل المذكور في
فعل الحمد بمعنى الجنس بل لا يصح وهو ظ قوله وفيه نظر لان النايب مناب الفعل الخ يريد ان المصدر المنكر كان نايبا مناب
الفعل فيجوز ان يكون تعريفه لزيادة معنى هو الاستغراق في العبادة مساهلة ولم يرد ان المصدر المعرف لا ينوب مناب الفعل
حتى يرد عليه انه قد ينوب عنه ايضا كما في قراءة الحمد لله بالنصب واجيب عن هذا النظر بان في الاستدلال مقدمة مطوية
قائلة واللام وضع للاشارة الى مدلول مدخوله كما ذكرت في الوجه الذي اختاره وانت خبير بان مراد المعترض عدم ثبوت

المدعى بما ذكر فى الاستدلال فاثباته بتغيير الدليل وضم مقدمة اخرى تسليم لاعتراضه فى التحقيق قوله وعند
خفاء قراين الاستغراق اراد بقرينة الاستغراق ههنا القرينة المجوزة له لا المرجحة والا لكان المعوج الجنس هو الشائع فى
الاستعمال مطلقا اى سواء وجد القرينة المرجحة للاستغراق او انعدمت كما لا يخفى على الذوق السليم ولا يخفى عدم استقا
فالفاضل المحشى انما يدعى تحقق القرينة وكونها كالدال على علم واعلم ان مبنى الكلام ههنا على مذهب صاحب الكشاف لان
الشارح بصدد توجيه كلامه وقد صرح فى المفصل فايدة اللام فى التعريف والتعريف فى العهد والجنس فلا ينافى ما ذكره
فى التلويح من تقدم الاستغراق على الجنس عند المحققين ولا يقدح فيه ما ذكره الاصوليون من ان الحمل على الجنس فى نحو
والله لا اتزوج النساء مبنى على امتناع الحمل على الكل وانه لو نوى الكل لصدق قضاء لانه نوى حقيقة كلامه ولا ما
ذكره صاحب الانتصاف من ان اللام ظاهر فى العموم بدليل استعماله فيه من غير قرينة وتوقف العهد والجنس عليها قوله او على
ان اللام لا يفيد سوى التعريف لا خلاصة ان الاستغراق لا يستفاد من نفس اللفظ وهذا كالتصريح بان الحمل عليه يحتاج الى
الاستعانة بالخارج فليس بين هذا الوجه وبين ما ذكره الفاضل المحشى بقوله والتتبع فى اختياره الجنس اذ دلالة اللفظ على
الجنس وعلى اختصاصه بالله سبحانه لا يحتاج فيها الى الاستعانة بالمقام كثير تفاوت فلا وجه لاختيار احدهما ورد
الاخر فان قلت قد ضم الفاضل المحشى الى هذا الوجه قوله مع ان اختصاص الجنس يقوم مقام اختصاص جميع الافراد وكلام
الشارح خلو عن ذلك فلهذا رده قلت قد اشار فيما سبق بقوله وهذا يظهر لك الى هذا المقام فلعله اكتفى عن ذكره ههنا بما
اشار اليه سابقا على انه لا فايدة يعتد بها فى ذكر قوله وعلى اختصاصه بالله سبحانه لان المفيد لذلك الاختصاص على
ما صرح به نفسه فى احوال المسند هو اللام الجارة الاختصاصية وتلك الافادة لا يتفاوت حالا فى الجنس والاستغراق
بقى ههنا بحثان الاول ان الدليل المروى عن صاحب الكشاف الذى نقله الشارح بقوله او على ان اللام منقوض اجمالا
لتخلف الحكم عنه فى صورة العهد الخارجى مع انه من معانى اللام عنده كما صرح به فى المفصل اذ يقال اللام لا يدل الا على التعريف
والاسم لا يدل الا على مسماه وهو نفس الحقيقة او الفرد المنتشر فاذا لا يكون ثمه عهد خارجى لا يقال ههنا وضع اخر للمجموع
بازاء المعهود لانا نقول فلا يتجه بالدليل المذكور وحده عدم كون اللام للجنس بل ينبغى ان يتعرض لعدم الوضع فى المجموع بازاء
الافراد فان قلت ذلك معلوم لا يحتاج الى البيان قلت فكذا المقدمة المطوية فى التعليل الثانى التى اشرت اليها هناك البحث
الثانى ان المفهوم من كلامهم ان الحقيقة والاستغراق لا يجتمعان فى مقام واحد بحسب اقتضاء ظاهر الحال لانهم ذكروا ان المعرف

باللام

باللام اذا لم يكن حصة من الماهية معهودة فان لم يكن هناك ما يدل على ارادة الحقيقة من حيث الوجود فى ضمن الافراد حمل
على الحقيقة وان كان حمل على الاستغراق او العهد الذهنى فظهر منه ان ارادة الطبيعة انما يجوز اذا لم يكن المقام مقام ارادة
الحقيقة من حيث الوجود فمقام الحمد اما ان يكون هذا المقام فيلزم الحمل على الجنس لاجل هذا او لا يكون فالمختار الحمل على الاستغراق
وان كان فلا وجه لقصد الجنس فضلا على ان يرجح بعدم الاحتياج الى الاستعانة بالمقام ويمكن ان يوجه اختيار الجنس بان يقال
المقام مقام ارادة الطبيعة من حيث الوجود نظرا الى الظاهر لكن قصد الجنس على خلاف مقتضى الظاهر نظرا الى ان الثبوت على وجه
الاختصاص يقتضى طبيعة الحمد لا ازم وجوده مع ان فيه دلالة على اختصاص جميع الافراد قوله على ما انعم الظاهر انه ظرف مستقر
خبر بعد خبر ليظهر تحقق الاستحقاقين لا لغو متعلق بالحمد فصل بينه وبين عامله تنبيها على ان الاستحقاق الذاتى اقدم
من الوصفى كما قيل فتدبر قوله نفقد تعسف وجه التعسف اما ارتكاب ما لا يجوز عند المحققين وان جوزه البعض كما فى الوجه
الاول فان حذف المبدل منه لا يجوز فى غير الاستثناء عند الجمهور وصرح به ابن الحاجب لفوات ما هو المقصود اعنى التوطية و التمهيد
واما ارتكاب ما لا يحسن كما فى الوجهين الاخيرين فان الرفع والنصب على المدح وان كانا لطيفين فى انفسهما لكنه لا لطف لبيان ما
علم بما لم نعلم مدحا وههنا وجوه اخر الاول ان ينزل الفعل اعنى علم منزلة المصدر عطفا على الموصول وذلك لان الفعل يدل
على الحدث والزمان وقد يجرد فى بعض المواضع لاحد مدلوليه مجازا الثانى ان يكون ما لم نعلم تفسيرا للضمير المبهم المحذوف الثالث
ان يكون من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر العايد الى الموصول كل ذلك تعسف اما الاول فلغاية ندرته وايضا الاصل الحقيقة فما
لم يتعذر لا يصار الى المجاز واما الثانى فلعدم جواز حذف الضمير المبهم بمثل ما ذكر فى عدم جواز حذف المبدل منه واما الثالث
فلكونه خلاف الظاهر مع عدم اشتماله على نكتة سرية قوله امكن من مكن بالضم مكانة اخذ مكانه يريد ان الحمد على صفة المنعم اشد
تمكنا فى القلب كما دل عليه تعريفه واما الحمد على نفس النعمة فعلى سبيل التجوز بناء على انها اثر تلك الصفة قوله لقصور العبارة
عن الاحاطة ولئلا يتوهم اختصاصه بشىء دون شىء مجموع الامرين علة واحدة لحذف مفعول الانعام وتقريرها ان التعرض
للمفعول به اما على سبيل الشمول تفصيلا واجمالا واما بطريق التعرض للبعض فالجزء الاول من العلة ناظر الى الاول والثانى الى
الثانى ثم ان قصور العبارة عن الاحاطة بالمنعم به كله اعم من ان يكون حقيقة كما فى التفصيل وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها
او ادعاء كما فى الاجمال وانما قدم فى المختصر لفظ الايهام المراد به الاشعار اذ الوهم احد اقسام مطلق الشعور والادراك ايماء الى
اعتبار القصد فى الخواص والمزايا على ما تقرر عندهم فوردى ما فى الشرحين واحد وتوهم المخالفة وهم ثم ان ضمير اختصاصه فيه وجهان

اى اختصاص الانعام بشئ دون شئ اخر او اختصاص الحمد على انعام دون انعام اخر ولا يقدح فى تحقق التوهم افادة تعليق الحمد على
اسم الذات الاستحقاق لجميع الاوصاف المذكورة فافهم وقوله دون شئ معناه متجاوزا الى اشياء اخر وسيجئ تحقيقه فى بحث القصر
قوله وليذهب نفس السامع كل مذهب يمكن ايضا ان يكون هذه العلة ايضا مع قوله لقصور العبارة عن الاحاطة به علة واحدة لمطلق
الحذف فيكون هى ايضا علة لعدم التعرض للبعض واما جعله علة مستقلة له فيرد عليه ان ذهاب نفس السامع الى ما ذكر يحصل
فى صورة ذكره بلفظ العموم ويجوز ان يجعل الحذف لمجرد الاختصار هذا والثانى ان يقول نزل انعم منزلة اللازم بقطع النظر عن تعلقه
بالمفعول بواسطة ليفيد بواسطة خطابية المقام انتساب فعل الانعام الى الله تعالى على وجه العموم فى افراد ذلك الفعل فيكون
متعلقا على جميع الانعامات ويمكن ان يكون مراد الشارح هذا فتدبر قوله ثم انه صرح ببعض النعم الخ شروع فى شرح قول
المصنف علم الخ وثم للترتيب فى الاظهار كما يقال بلغنى ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس ابرد ثم اخبرك ان الذى صنعت امس
اعجب او للتراخى فى الرتبة فان رتبة تفصيل تلك النعم متباعدة عن رتبة اجمال مطلقها وسيجئ فى مباحث الفصل والوصل
زيادة تفصيل لهذا ثم ان المراد بالتصريح التعرض مطلقا بقرينة ذكره فى مقابلة عدم التعرض بالمنعم به ولفظ الاشارة فى
الموضعين فيما بعده وبعض النعم نعمة البيان ونعم القوانين الشرعية ونعمة بعث الرسول المتقن لها ونعمة المعجزة المصدقة
لدعواه وتلك النعم بعينها هى الاصول والمراد بالايماء الى الاصول الايماء اليها من حيث انها اصول ويقال الايماء الى مجموع النعم
المذكورة لا يقتضى الايماء الى كل واحد منها فانه اذا كان بعض تلك النعم مصرحا به والبعض مومى اليه يصدق على المجموع من
حيث هو مجموع انه مومى اليه وليس ذلك باعتبار التغليب كما لا يخفى ويجوز ان يراد ببعض النعم نعمة البيان بان يجعل الابهام
للتعظيم ثم التكلف فى كون التصريح وحده ايماء الى تلك الاصول لا يلتفت اليه لان تبيين الشارح اصالة تلك النعم ثم تنزيل
كلام المصنف عليه واحدا بعد واحد منتهيا الى الدعاء لمعاون الرسول ثم تغيير الاسلوب فيه تنبيها على ان اصالة
معاونتهم ليست كاصالة تلك النعم صريح فى خلافه قوله يتعاونون استيناف جوابا لسؤال مقدر وهو ان يقال ما يفعلون فى
هذا الاجتماع ويمكن ان يكون حالا من ضمير اجتماعه مع بنى نوعه والاول اقرب قوله وفى الكتابة مشقة يعنى يمكن ان يخلق الله
تم علما ضروريا فى كل احد بحيث يعلم دلالة كل نفس على معناه من غير توسط الالفاظ الا ان فى الكتابة مشقة لاحتياجها الى
ادوات يعسر حضورها فى جميع الاوقات وايضا الكتابة باقية بعد انقضاء حاجة الاعلام فقد يلزم ان يطلع على المراد من لا يراد
اطلاعه عليه قوله وهو المنطق الفصيح المعرب عما فى الضمير الفصيح اما بمعنى الناطق فلا معنى له او بمعنى المظهر فالمعرب بمعنى معرب عنه او

الخالص

الخالص من اللكنة فالاظهر تركه ايضا اذ المراد بالبيان ههنا ما يتميز به نوع الانسان وربما لا يكون فصيحا بالمعنى المذكور لعله
اراد به معنى المظهر وجعل المعرب تفسيرا له قوله ثم ان الاجتماع شروع فى بيان اصالة نعمة القوانين ونعمة البعثة والمعجزات لينبه
عليه ما ذكر فى الصلوة وليتبين المناسبة بين ما ذكر فى الصلوة وبين ما ذكر فى الحمد قوله ينفق الجميع ضمير عليه يرجع الى المعاملة
والعدل باعتبار ما ذكرا والى العدل فقط قوله لا يتناول الجزئيات الغير المحصورة انما قال يتناول بالافراد مع ان مرجع الضمير
المعاملة والعدل اما باعتبار ما ذكر او باعتبار كل واحد وكذا الكلام فى قوله لا بد لها حيث لم يقل لهما وقيل فى الافراد ملاحظة
تقييد المعاملة بالعدل ثم ان النحاة قد منعوا من تعريف غير باللام مع كونه مضافا وان كان يكثر ولم يوجد ذلك ايضا فى كلام العرب
العرباء بل فى عبارات بعض العلماء كانهم جعلوا بمعنى المغاير قوله لا بد لها من قوانين كلية اى لا فراق منها من قولهم بد بيده
بدا اى فرق والتبديد التفريق وتبدد اى تفرق ولا عوض منها من البد وهو العوض ثم الجار والمجرور اعنى لها متعلق بالمنفى اعنى
بد على قول البغداديين لانهم اجازوا لا طالع جبلا بترك تنوين الاسم المطول اجراء له مجرى المضاف كما اجرى له فى الاعراب
وخرجوا على ذلك قوله صلى الله عليه وآله لا مانع لما اعطيت ولا معطى لما منعت والبصريون اوجبوا فى مثله تنوين الاسم لكونه
مضارعا للمضاف فمعربا بمثل لا خير من زيد وجعلوا متعلق الظرف فيما بنى الاسم فيه على الفتح كما فى ما نحن فيه محذوفا هو خبر
المبتدا اى لا بد ثابت لها وقوله من قوانين خبر مبتدا محذوف اى البد المنفى من قوانين كلية وهذه الجملة الاسمية النفيية
لا محل لها من الاعراب لانها مستانفة لفظا ويجوز ان يكون من قوانين متعلقا بما دل عليه لا بد اى لا تبد من قوانين وقال السيد
الشريف فى اواخر بيان المفتاح الى ان الظرف فى مثله خبر للا حيث قال فى قوله لا تلقى لاشارته ان لاشارته ليس معمولا للتلقى
والا لوجب نصبه على التشبيه بالمضاف بل هو خبر لا فتامل وقس على ما ذكر نظائر هذا التركيب قوله وهى المعجزات المعجزة امر
خارق للعادة اظهره الله تعالى على يد مدعى النبوة تصديقا له فى دعواه وهو كما يسمى معجزة باعتبار اعجازه يسمى اية باعتبار كونه
علامة دالة على صدق الدعوى قوله واعلى معجزات نبينا هو القران اما انه معجزة فلما ذكر فى الكتب الكلامية واما انه اعلى
فلانه مفتاح ينفتح به باب الشريعة المشتملة على السعادة فى النشأتين ولانه باق على كل زمان داير من بين الكتب على كل
لسان بكل مكان وفى بعض النسخ واعلى معجزات النبى على ان يكون اللام للعهد او الاستغراق وقوله الفارق بين الحق والباطل
ايماء الى ان قوله وفصل الخطاب اشارة الى المعجزة قوله من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيها على جلالة
نعمة البيان البراعة مصدر برع الرجل اذا فاق اصحابه والاستهلال اول صوت الصبى ثم استعير لاول كل شئ فبراعة الاستهلال

يجب المعنى اللغوي تفوق الابتداء وفي الاصطلاح كون الابتداء مناسبا للمقصود وهو في التحقيق سبب لتفوق الابتداء لكنه
سمي باسم المسبب تنبيها على كماله في السببية ثم البراعة اما باعتبار ان الفنون المشروع فيها يتعلق بالبيان بالمعنى المراد ههنا
وهو المنطق المعرب عما في الضمير او باعتبار انها يشارك البيان المذكور ههنا في الاسم كما سيجيء وان اختلف البيانان في المعنى وهذا
المقدار يكفي لبراعة الاستهلال واعلم ان عطف الخاص على العام يشتمل على امرين افراده بالذكر بعد العام وكون ذلك الافراد بطريق
العطف والمنبه على جلالة نعمة البيان هو الامر الثاني لما ذكر الشارح في اواسط الباب الثامن من ان ذكر الخاص بعد العام انما
يكون تنبيها على فضله ومزيته اذا كان ذلك الذكر بطريق العطف دون الوصف والابدال ثم كون افراد الخاص بعد العام مشعرا بجلالته
باعتبار انه يومي الى ان الخاص بلغ في الشرف والكمال الى حيث ترفع عن الدخول تحت العام قوله كما اشير اليه في قوله تعالى خلق الانسان
علمه البيان حيث خصه بالذكر من بين النعم الواصلة الى الانسان بعد خلقه وايضا ذكر في اوايل السورة المشتملة على تعداد النعم وقرنه
بتعليم القران وخلق الانسان وهما نعمتان جليلتان والضمير في اليه راجع الى الجلالة باعتبار انه بمعنى الشرف او انه مأول بان
مع الفعل قوله ما لم نعلم مفعول ثان لعلم والاول محذوف اي علمنا ولا ضير في ذلك اذ ليس علم من افعال القلوب حتى لا يجوز الاقتصار
على احد مفعوليه كيف وقد وقع الاقتصار عليه في قوله تعالى لا علم لنا الا ما علمتنا ولو كان من افعال القلوب لكان مفعوله الاول عين
الثاني اذ هو من دواخل المبتدا والخبر فظهر ان القول بان الاقتصار وقع على كلا المفعولين وان علم منزل منزلة اللازم ومن البيان
متعلق به وما لم نعلم بدل منه بدل البعض من الكل تكلف مستغنى عنه ثم ان التصريح بما لم نعلم وان كان التعليم لا يتعلق الا بغير المعلوم
تنصيص على ان الله تعالى نقلنا من ظلمة الجهل الى نور العلم ولله المنة ولرسوله ولدفع توهم ان المراد بالتعليم تذكير ما نسي فجوز المكان
مثله وعن الشارح ان المراد ما لم يكن نعلم باجتهادنا وقوانا قوله رعاية للسجع فيه عليه يحصل رعايته بان يقال وما لم نعلم من البيان
علم ورد بانه تركيب اخر والكلام في تقديم من البيان في هذا التركيب الذي قدم فيه وعلم على ان فيه ايهام ارتكاب خلاف الظاهر وهو
تقديم المفعول قوله خير من نطق انما اختار خير من نطق على ساير الصفات المادحة له عم ليناسب ما ذكر في الحمد من التعرض لنعمة البيان
واختار النطق على القول لئلا يحتاج الى ان يقال انه عام خص منه البعض وهو الله تعالى وفيه ايماء الى قوله تعالى وما ينطق عن الهوى
قوله للشارع المقنن للقوانين اشار بتوصيف الشارع بما ذكر الى سبب الدعاء له وايضا لما كان عم واسطة في وصول نعمة الاسلام
الينا مع ما في الدعاء له من المثوبات الموعودة كان الدعاء تلو الثناء على الله تعالى قوله على ما فسر في الكشاف ايماء الى ان ههنا معنى
اخر وقدم في شرح الديباجة قبيل الادب ان يكون المراد بمن نطق بالصواب الانبياء عم وبمن اوتي الحكمة وفصل الخطاب الرسل صلوات الله

عليهم

عليهم وان النبي هو الانسان المبعوث الى الخلق عموما او خصوصا بملاحظة معنى الانباء عن الله واحكامه والرسول هو
الانسان المبعوث بملاحظة ارساله اليهم مؤيدا بالمعجزة ومعه كتاب مشتمل على الحكمة وهذا مبني على اشتراط الكتاب مع
الرسول كما هو المشهور وان نوقش فيه بان عدد الرسل مزيد على عدد الكتب فتامل قوله ولفظ اوتي تحتها دلالة على انه ليس
من عند نفسه فظا واما دلالته على انه من عند ربه فبملاحظة ان ايتاء الحكمة لا يصلح الا من الله تعالى فكان قوله وترك الفاعل لان
هذا لا يصلح الا لله مستغنى عنه اللهم الا ان يجعل توضيحا لما بعده قوله اشارة الى المعجزة اراد بالمعجزة المشار اليها القران
فاللام للعهد والاشارة اليه بطريق تناول فصل الخطاب اياه وصدقه عليه وليس المراد ان فصل الخطاب عبارة عن المعجزة كما
يتبادر اليه الاوهام من ظاهر الدليل لان المراد به ههنا اما الكتب المنزلة على الرسل عم والقول بالاعجاز في غير القران ههنا
غير ملايم لتصريحهم بان باقي الكتب ليست منزلة للاعجاز واما ما يعمها وسننهم القولية فالامر اظهر قوله فصل الخطاب البين
من الكلام وانما لم يقل الكلام البين كما قال في المختصر الخطاب المفصول رمزا الى ان اضافة الصفة الى الموصوف بمعنى من البيانية
قوله يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه اي يعلمه لانه روعي فيه جميع ما لا بد في الافهام فالتبين ههنا بمعنى العلم والفهم
ولهذا عدي بنفسه واما الذي بمعنى الظهور فهو لازم واعترض عليه بان فصل الخطاب بهذا المعنى كيف يتناول القران وفيه
من المتشابهات ما لا يتبينها من يخاطب بها ويلتبس عليه واجيب بان معناه ان خطابه خالص عما يوجب الابهام وصعوبته
نعم المراد بما يخل بفصاحة الكلمة والكلام والاقرب ان يجاب بان الكلام مبني على مذهب المتاخرين من ان الراسخين في العلم
يعلمون تاويل المتشابهات وهم المخاطبون بها لان الخطاب توجيه الكلام نحو الغير للافهام فمخاطب الباري يجب ان يفهم
ما خوطب به وهم يتبينونها ولا يلتبس عليهم او بان المخاطب بها هو الرسول عليه السلام وهو يتبينها والله اعلم قوله او بمعنى فاصل قيل
ابقاء الفصل على معناه الحقيقي الذي هو التميز او التمييز ووصف الخطاب به على طريق المبالغة كما في رجل عدل انسب بما عليه ائمة
المعاني على ما نص عليه الشيخ عبد القاهر في قوله انما هي اقبال وادبار وفيه بحث لان الفصل اذا ابقي على معناه الحقيقي كان مضافا
الى معموله الذي هو صلة فلا يحسن جعل تلك النسبة مجازا عقليا وما سينقل من الشيخ في نسبة المصدر الى ما تقدمه مما هو له لا
فيما اضيف اليه الا ترى انك لو قلت اعجبني عدل السلطان ولم ترد بالعدل العادل بل ابقيته على معناه كان منسوبا الى ما هو له نسبة
حقيقة ولا لطف في جعل تلك النسبة مجازا بل المجاز هو نسبة الاعجاب اليه واما اذا قلت الخاقان سلطان عدل فاعتبار التجوز في
نسبة العدل الى السلطان على طريق المبالغة عين اللطف نعم ابقاء الفصل على حقيقته على ان لا يرتكب تجوز اصلا ليس ببعيد فتدبر

قوله اصله اهل فابدل الهاء همزة توصلا الى الالف ثم ابدلت الهمزة الفا لان قلب الهاء ابتداء الفا لم يجئ فى موضع اخر حتى يقاس
عليه واما قبلها همزة فشايع قوله بدليل اهيل وجه استدلال البصرية ان التصغير يرد الاشياء الى اصولها ولم يسمع فى تصغير آل الا اهيل
ولو كان اصله غير اهل لسمع تصغيره فى الجملة على خلاف ذلك لان اختصاصه بالاشراف لا يستلزم اختصاص استعماله بالتشريف
فيجوز قصد تحقير من له خطر او تقليله على ان الخطر فى نفسه لا ينافى التصغير بالاضافة الى اولى الاخطار العظيمة واما القول بان
تصغيره يجوز ان يكون للتعظيم فلا يمنع اختصاصه بالاشراف ذلك فقد يناقش فيه بان تصغير التعظيم فرع لصغر التحقير كما صرحوا به
خص استعماله فى الاشراف ومن له خطر يريد ان فيه تخصيصين الاول انه لا يضاف الى غير العقلاء فلا يقال آل الاسلام وآل
مصر وامثالهما والثانى انه لا يضاف من العقلاء الا الى من له خطر قيل لما ارتكبوا فى آل التغيير اللفظى بتغير الهاء ارتكبوا
التخصص الاول توخيا للملازمة بين اللفظ والمعنى ولما كان الهاء حرفا ثقيلا ولكونه من اقصى الحلق تطرق الى الكلمة بسبب
قلبها الى الالف الذى هو حرف خفيف نقص قوى فارتكبوا التخصيص الثانى جبرا لهذا النقص قوله اطهار جمع طاهر كصاحب
واصحاب اورد عليه انه صرح فى شرح الكشاف بان اطهار جمع طهر بمعنى طاهر كعدل بمعنى عادل وقال النحو ان جمع فاعل على افعال
لم يثبت كما نص عليه الجوهرى حتى قيل ان جمع صاحب صحب وصحاب وصحبة واصحاب جمع صحب بالكسر تخفيف صاحب كنمر وانمار واما
المثل المشهور اعنى احناوها ابناوها اى الذين احنوا على هذه الديار هم الذين بنوها فقد قال الجوهرى اظن ان المثل جاناها
بناتها الا ان يكون هذا من النوادر على ما يجئ فى الامثال وقد يقال مراده كون الاطهار جمع طاهر بحسب المعنى لا انه جمع صيغى له
فلا مخالفة بين كلاميه قوله وصحابته الاخيار الصحابة فى الاصل مصدر يقال صحبه صحبة وصحابة اطلق على اصحاب خير الانام عليه
وعليهم السلم ولكنها اخص من الاصحاب لكونها بغلبة الاستعمال فى اصحاب الرسول كالعلم لهم ولهذا نسب الصحابى اليها بخلاف الاصحاب
ثم المختار عند الجمهور اهل الحديث ان الصحابى كل مسلم راى الرسول عم وقيل وطالت صحبته وقيل اوروى عن الرسول والاصح ان اللغوى
لا يحتاج الى ما عدا الرؤية مما ذكر والعرفى بحسب العرف والظاهر ان المراد منها كل مسلم مميز صحب النبى عم ولو ساعة واما الملازمة
المفهومة من نحو اصحاب الجنة واصحاب النار فبعرف متجدد وهذا قيل كان اهل الرواية عند وفاته عم مائة الف واربعة عشر الفا قوله
جمع خير بالتشديد اى صورة او تقديرا بان يكون جمع خير مخفف صفة مشبهة كاموات جمع ميت وهو احتراز عن خير بالتخفيف
مطلقا اسم تفضيل فانه لا يثنى ولا يجمع ولا يونث لكونه مخفف اخير من وافعل من لا يتصرف فيه لكونه مشابها لفظا ومعنى لافعل
التعجب غير المتصرف فيه كما تقرر فى النحو قوله اصله مهما يكن من شئ مهما مبتداء قال فى اللبيب ومعناه ما لا يعقل غير الزمان مع تضمن
معنى

معنى الشرط وخبره فعل الشرط وحده او الجواب وحده او مجموعهما على الاختلاف ويكن تامة بمعنى يوجد وفاعله راجع الى مهما
ومن شئ بيان له وفايدته زيادة البيان والتعميم لان من زايدة وشئ فاعل يكن لبقاء المبتداء بلا خبر اذ التقدير مع الاستغناء
مكلف الا ابصار اليه وقد يقال مهما خبر يكن على انها ناقصة وشئ اسمه ومن زايدة لان الشرط غير موجب عند ابى على والاول هو
الوجه ولذا مال اليه الشارح ثم ان ما ذكره من ان اصل اما مهما يكن الخ مبنى على ان يكون مراد سيبويه بقوله اما زيد فمنطلق
معناه مهما يكن من شئ فزيد منطلق انه فى الاصل كذلك وقال بعض الافاضل مراد سيبويه بيان لمعنى البحث وتصوير ان اما
يفيد لزوم ما بعد فائها لما قبلها لا انه كان فى الاصل كذلك بل الاصل ان يكن فى الدنيا شئ فحذف الشرط ونيبت ما و
ادغمت النون فى الميم وفتحت همزة حذف الشرط والتفصيل مذكور فى شرح الرضى قوله بعد الحمد والثناء ينبغى ان يريد
بالثناء الثناء على الرسول بذكر الصفات المادحة له فى ضمن الصلوة والا كان المناسب ان يقول بعد الحمد والصلوة كما فى المختصر
قوله موقع اسم يريد به مهما والدليل على اسمية عود الضمير اليه صرح به صاحب الكشاف فى قوله تعم مهما تاتنا به من آية و
قال يجوز بذكر الضمير الراجع وتانيثه حملا على اللفظ والمعنى وزعم ابو على والسهيلى وابن يسعون انها تاتى حرفا ايضا ودليلهم
مع جوابه مذكور فى كتب النحو واعلم ان ما ذكره هاهنا من كون اما واقعا موقع المبتداء والشرط مخالف لما ذكره فى احوال متعلقات
الفعل فى تحقيق قوله واما ثمود فهديناهم الآية حيث قال ثمة اما اصل اما زيد فقائم مهما يكن من شئ فزيد قائم فحذف الملزوم
الذى هو الشرط اعنى يكن من شئ واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد فانه يدل على ان اما لم يقع الا موقع اداة الشرط ويمكن دفعه
ببناء كلاميه على المذهبين بقى هاهنا بحث اخر وهو انه يفهم من كلامه هاهنا ان كلمة بعد من تتمة الشرط ويدل عليه ايضا قوله فى
المختصر والعامل فيه اما لنيابته عن الفعل والاوجه تعلقه بالجزاء لان المقصود الاصلى من مثل قولنا اما زيد فقائم ان القيام واقع
البتة كما صرح به هناك فالمعنى هاهنا ان التاليف بعد الحمد لازم لو قوع شئ لا ان التاليف لازم لوقوع شئ بعد الحمد اذ لا يخفى ان
المقصود المذكور انما يلائم تعميم الشرط واطلاقه لا تخصيصه وتقييده فتامل قوله لزومها الفاء اللازمة للشرط غالبا المشهور ان
لزوم الفاء لاما كلى لا يحذف عن جوابها الا فى ضرورة الشعر كقوله فاما القتال لا قتال لديكم فقوله غالبا قيد لقوله اللازمة منه
للشرط وانما كان لزومها لاما كليا وان كان للشرط اكثريا ليدل على تضمنها معنى الشرط بخلاف الشرط الصريح فانه لا يحتاج الى
دليل فهذا اللزوم الكلى فى اما عتق فرعيتها الا ان فى الشرطية ولا يستلزم مزيتها على الاصل وقد يقال لزومها لاما اكثرى ايضا
قوله لزومها لصوق الاسم اللازم للمبتداء اللزوم ما قيل بلا لزام اى لزومها لصوق الاسم اذ لو ابقى على ظاهره لزم ان لا

يحذف اللام من المفعول له اعنى قضاء لان اللزوم صفة للصوق والقضاء من قضية حقه اى ادبته صفة القاضى
فلا يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل وهو من جملة الشروط لحذفها فى المشهور ثم ان الظاهر ان قوله اللازم مجرور صفة الاسم
ولزوم الاسم للمبتداء لزوم العام للخاص كلزوم الحيوان للانسان ويلايم هذا التوجيه قوله وابقاء له بقدر الامكان فان
اللزوم للمبتداء لما كان نفس كونه اسما كان المناسب ان يكون اللازم لنائبه ايضا ذلك ولما لم يمكن لتعين حرفيته اما جعل
لصوق الاسم اى وقوعه بعد فا بلا فصل بدلا عنه اذ ما لا يدرك كله لا يترك كله وقد يروى مرفوعا صفة للصوق ولصوق
الاسم له معنيان احدهما هذا الذى ذكر وثانيهما لصوق مفهوم الاسم فاريد بلفظه المعنى الاول وبضميره المستتر فى اللازم
المعنى الثانى على طريق الاستخدام واعترض على لزوم لصوق الاسم لاما بقوله تع فاما ان كان من المقربين فروح وريحان
واجاب الشارح فى الحواشى بان التقدير فاما المتوفى فلا اسم لاصق لها تقديرا واما الفاضل الرضى فلم يلزمه بل قال
انما اللازم اقامة جزء من الجزاء مقام الشرط سواء كان اسما ام لا قوله لما ظرف بمعنى اذ الاظهر ان يقول بمعنى اذ كما قال ابن مالك
لانهما مختصان بالماضى وبالاضافة الى الجملة قوله تليه فعل ماض ان قلت فاين ذلك القول فى قول الشاعر اقول لعبد الله
لما سقاؤنا ونحن بوادى عبد شمس وهاشم قلت سقاؤنا فاعل فعل محذوف يفسره وها بمعنى سقط والجواب محذوف تقديره
قلت بدليل اقول وقوله شم امر من شمت البرق اذا نظرت اليه والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شمه قوله والوجه ما تقدم
وهو انه ظرف يستعمل استعمال الشرط لانه اذا اتحد معناه بمعنى الاسم كان هو ايضا اسما فان الاسمية والحرفية امران يدوران على
المعنى واعترض ابن خروف على مدعى الاسمية بجواز لما اكرمتنى امس اكرمتك اليوم لانه اذا كان ظرفا كان عامله الجواب والواقع فى
اليوم لا يكون واقعا فى امس واجيب بان المعنى لما ثبت اليوم اكرامك لى امس اكرمتك وهذا مثل قوله تع ان كنت قلته فقد علمته
فان الشرط لا يكون الا مستقبلا ولكن المعنى ان ثبت انى كنت قلته قوله وعلم توابعهما لم يرد به ان المضاف ههنا مقدر عطفا على
المضاف السابق اعنى علم البلاغة بان يكون لفظ توابعهما مرفوعا باقامته مقام المضاف فى الاعراب كما هو المشهور او مجرورا
على تجويز سيبويه ابقاءه على اعرابه لان توحيد الضمير فى به يعرف لا يلايمه بل اراد ان توابعهما معطوف على المضاف اليه الثانى
اعنى البلاغة بان يكون البلاغة علما للفنين المخصوصين كالعربية لجميع العلوم الادبية وكالمعانى والبيان ونحو ذلك ويكون
علم البلاغة من قبيل اضافة العام الى الخاص كعلم النحو فيلزم الاستخدام فى ضمير توابعهما وان يكون الاضافة فى المعطوف عليه
بيانية وفى المعطوف لامية على ان المشهور وسيذكره الشارح فى آخر المقدمة ان علم الفنين علم البلاغة والتوجيه الخالى عن شائبة

التعسف

التعسف اذ يراد بعلم البلاغة علم له زيادة اختصاص بالبلاغة وهو المعانى والبيان كما يفهم من قول الشارح فى آخر المقدمة
وسموا على المعانى والبيان علم البلاغة لما كان مزيد اختصاص لهما بها ويكون توابعهما مجرورا معطوفا على البلاغة وافراد
العلم المضاف اليهما يكفى فى افراد ضميره به وههنا بحث وهو ان الزمخشرى حصر علم الادب فى كتابه المسمى بقسطاس العروض فى
اثنى عشر قسما على ما اشار اليه السيد فى مفتتح شرحه للمفتاح ولم يعد البديع قسما برأسه بل جعله ذيلا لعلمى البلاغة وكذا
السكاكى لم عده المص فنا برأسه وجعله مع الفنين اللذين هما الغاية القصوى من العلوم الادبية فى قرن واحد وايضا جعل
هذه العلوم الثلثة من اجل العلوم معللا بان كشف الاستار عن وجوه الاعجاز بها مع انه لا دخل لعلم توابع البلاغة فى
الكشف المذكور على المذهب المنصور وهو ان اعجاز القرآن لكونه فى اعلى طبقات البلاغة وايضا لا دخل للبديع فى معرفة
دقايق اللغة العربية بل النحو اقرب فى ذلك منه اذ به يعرف ما لا بد منه فى الافادة والجواب عن الاول ان الحق فى يد المصنف
اذ لا يخفى ان البديع له موضوع متميز عن موضوع علم البلاغة بالحيثية المعتبرة فى موضوعات العلوم وله غاية متميزة وايضا
تجعله علما مستقلا من العلوم الادبية اوجه وعن الاخرين ان البديع لما كان تابعا للمعانى والبيان غلبا عليه فى الحكم
بالاجلية والادقية واجرى التعليلان على ذلك قوله لانه لم يجعله اجل جميع العلوم اذ التعليل بحصر الكشف عن وجوه الاعجاز
وكذا بحصر معرفة دقايق العربية فى هذا الفن يقتضى اجليته من العلوم العربية التى تتعلق بالنظم من حيث افادة خلاف فى
افادة البلاغة فى الجملة قوله بل جعل طايفة من العلوم اجل ما سواها الظاهر ان افعل التفضيل اعنى اجل ليس من قبيل ما قصد
به الزيادة المطلقة بل من قبيل ما قصد به الزيادة على المضاف اليه فان قلت فيشترط فى هذا القسم دخول المضاف فى المضاف
اليه كما تقرر فى النحو مع ان اضافة سوى اى ضمير المضاف مانع من هذا الدخول قلت الاظهر انه لا وجه لاشتراط الدخول على مذهب
الشيخ عبد القاهر وابن السراج والجزولى وابى على حيث ذهبوا الى ان الاضافة لفظية بمعنى من الابتدائية اذ لم يتوجه فيه
فرق بين افضل القوم وافضل من القوم وانما وجهه على مذهب سيبويه وهو ان الاضافة فيه معنوية بمعنى اللام كما فى القسم
الاول المتفق على كون الاضافة فيه محضة بمعناها ولهذا يتعرف المضاف اليه فيه بالاتفاق وفى القسم الثانى بالاختلاف
وان ابيت الا ان تجعل الاضافة من قبيل ما قصد به الزيادة المطلقة فاول الطائفة بالجمع حتى لا يفوت المطابقة لمن هو له
الواجبة فى هذا المعنى قوله وجعله من هذه الطائفة وفى بعض النسخ وجعلها على تأويل المرجع بالجماعة لكونه عبارة عن العلوم
الثلثة قوله اذ به يعرف دقايق العربية اى اللغة العربية وانما ترك ذكر الموصوف ليوهم انه دقايق الفنون الادبية باسرها

تعرف بهذا العلم فيفيد هذا الابهام تفخيما لشانه قوله واسرارها قيل الضمير راجع الى الدقايق لان الاصل رجوعه الى
المضاف فيما لم يكن لفظ الكل وامثاله لكونه مقصودا بالذكر وذكر المضاف اليه بطريق التبعية والسر هو الدقيق ايضا فاسرار
الدقايق بمعنى دقايق الدقايق كخيار الخيار وعيون العيون ولا شك ان دقايق الدقايق عبارة عما هو ادق واخفى فيكون تقدير
الكلام اذ به يعرف المعلومات الدقيقة والمعلومات التي هي ادق ولما كانت ادقية المعلوم مستلزمة لادقية الطريق الموصل
اليه كان علم البلاغة وتوابعها من ادق العلوم سرا فاستقام امر التفريع بلا احتياج الى التزام طي مقدمة هي مناط التفريع ومصبه
وهي ان دقايق العربية ادق دقايق قوله وبه يكشف تقدم ان اشارة الى رجوع الضمير الى العلوم الثلثة لكنه بطريق التغليب اذ لا
دخل لعلم توابع البلاغة في الكشف المذكور على المذهب المنصور ثم ان المصنف قدم في اللف بيان اجلية هذه العلوم على بيان
ادقيتها لكونه ادخل في مدحها واحرى في الترغيب ذيل هذه المقدمة اعني قوله وبه يكشف عن دليل المقدمة الاخرى اعني قوله اذ به تعرف
لكون معرفة دقايق العربية واسرارها وسيلة الى ذلك الكشف مقدمة عليه في الوجود قوله في نظم القران حال من وجوه الاعجاز
او من الاعجاز لصحة اقامة المضاف مقام المضاف اليه بان يقال وبه يكشف عن الاعجاز في نظم القران اشارة فيكون من قبيل قوله تعالى
واتبعوا ملة ابراهيم حنيفا قال الشارح في حاشية الكشاف عند الكلام على هذه الاية حنيفا حال من المضاف اليه للاطباق
على جواز ذلك اذا كان المضاف جزءا من المضاف اليه او كالجزء او بمنزلة الجزء بحيث يصح قيامه مقامه مثل اتبعوا ابراهيم
اذا اتبعوا ملته ورايت هندا اذا رايت وجهها بخلاف رايت غلام هند قائمة واختلفوا في عامل هذا الحال فقيل معنى الاضافة
لانها من معنى الفعل المشعر به حرف الجر كانه قيل ملة ثبتت لابراهيم حنيفا والصحيح ان عاملها عامل المضاف اليه لاتحادهما من
الاتحاد بالوجه المذكور واما اعجبني ضرب زيد راكبا فالكلام في جوازه وكون عامله هو المضاف نفسه هذا كلامه وقد اشار
بقوله والصحيح الخ الى بطلان القول الاول اذ لو كان العامل معنى الاضافة بالطريق المذكور لم يكن لتخصيص الجواز فيما اذا كان
المضاف جزءا او كجزء معنى بل يلزم تجويز وقوع الحال عن كل مضاف اليه وهو باطل بل انما يجوز في الصور الثلثة التي ذكرها
ابن مالك في الالفية حيث قال ولا تجز حالا من المضاف له الا اذا اقتضى المضاف عملا او كان جزء ما له اضيفا او مثل جزئه
فلا تحيفا قوله لان المراد بكشف الاستار معرفة انه معجز من قبيل ذكر السبب وارادة المسبب واعلم ان الدليل قسمان اني يكون
الواسطة في حصول التصديق المذكور بسبب نسبة المحمول الى الموضوع بالثبوت والسلب في نفس الامر فالاستدلال بالحمى على
تعفن الاخلاط اني وعكسه لمي ولا شك ان اللمي اولى لانه يفيد ومعرفة اعجاز القران بالبرهان اللمي على الوجه المختار وهو ان سبب

اعجازه كونه في اعلى مراتب البلاغة انما يحصل على التحقيق والتفصيل بمعرفة قواعد البلاغة وان كانت المعرفة المذكورة
بالبرهان الاني حاصلة من علم الكلام فلا غبار في حصر كشف الاستار عن وجوه الاعجاز في هذا الفن سواء كانت اللام في قوله
لكونه في اعلى مراتب البلاغة متعلقة بالمعرفة او الاعجاز ثم المراد بالاعلى الاعلى النوعي وهو مرتبة من البلاغة يعجز المخلوق عن
الاتيان بمقدار اقصر سورة منه في تلك المرتبة فيتناول الطرف الاعلى وما يقرب منه فلا يرد ان الاعجاز لا يتوقف على كونه في
الطرف الاعلى قوله ليقتفي اثره اي يتبع النبي صم في طريقته او يتبع طريقة النبي صم وقوله فيفاز نصب عطفا على ليقتفي او رفع
اي نحن نفاز قوله فيكون من اجل العلوم لكون معلومه من اجل المعلومات اورد عليه ان الثابت فيما سبق ان كشف الاستار عن
وجوه الاعجاز لا يكون الا بهذا العلم وذا لا يستدعي كون معلومه الذي هو مسائله من اجل المعلومات اذ ليس في هذا العلم
مسئلة حكم فيها على القران بخصوصه بعرض ذاتي بل اقصى ما ثبت ان يكون القران من جزئيات موضوعات مسائله وهذا
انما يفيد شرفه بشرف الموضوع وبالجملة تعليل ترتب قوله فيكون من اجل العلوم على ما قبله بقوله لكون معلومه من اجل المعلومات
مشكل جدا فلو اكتفى بحسن الغاية لحسن ولو ادعى ان معلوماته في انفسها من اجل المعلومات لكان كلاما اخر لا مساس له بما
نحن فيه اذ ليس الكلام الا في تعليل ترتب المذكور على ما قبله بما ذكر والجواب ان كلام الله تعالى اشرف التراكيب وقد تقرر ان
العلوم اذا كان اشرف كان العلم بحاله اشرف فالعلم بحال القران اشرف ولا يستفاد هذا العلم عند فقد الذوق الفطري الا
بمعرفة مسائل هذا العلم فلا جرم يكون هذا العلم ايضا اشرف فقوله فرد لا يستدعي كون معلومه الخ ممنوع والحصر المستفاد
من قوله وهذا انما يفيد شرفه بشرف الموضوع ممنوع ايضا اذ جلالة المسائل اما بوثاقة دلائلها او بتعلقها بمعرفة احوال
اشرف الاشياء والثاني موجود ههنا ثم المراد بالمعلوم في عبارة الشرح ما يعلم من هذا العلم لا المسائل كما توهم بقرينة افراده
على ان تتميم الكلام ح ايضا قوله وجلالة العلم وغايته الحصر المستفاد من اضافة المصدر على ما صرح به الشارح في قوله فتقتضي
الحال هو الاعتبار المناسب اضافي بالقياس الى المبادي فلا يرد حصول جلالة العلم بوثاقة الدلائل كما صرح به على ان افادة
المصدر الحصر ليس بكلي وسيجيء الكلام عليه ان شاء الله تعالى قوله فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكره الخ يريد ان كلام المص يخالف
لكلام المفتاح من وجهين تقريره الاول ان المصنف حصر سبب معرفة الاعجاز في هذا العلم لان المراد بكشف الاستار عن وجوه
الاعجاز في نظم القران معرفة انه معجز كما صرح به الشارح والسكاكي حصره في الذوق اذ لا يخفى ان اسناد الادراك الى
الذوق في قوله ومدرك الاعجاز هو الذوق ليس الا اسناد الى السبب كما يشير اليه قول الشارح في الجواب ولو بالذوق

المكتسب منه ولا ان المدرك هو النفس ليس الا و تقدير الثاني ان المصنف اثبت كشف القناع عن وجوه الاعجاز بهذا العلم
والسكاكي نفاه عن اصله فدفع الوجه الثاني واندرج فيه دفع الاول وانما قدم الجواب عن الوجه الثاني اهتماما به لان
المخالفة الثانية اظهر من الاولى فان المصنف حصر سبب كشف الاعجاز في هذا العلم والسكاكي حصر مدرك الاعجاز في الذوق
ولا مخالفة بينهما ظاهر العقل لا يرى انه لو حصر احد مدرك الكليات في النفس الناطقة وحصر سبب ادراكها في العقل
لاستقام كلا الحصرين وانما يظهر المخالفة بملاحظة ان اسناد الادراك الى الذوق اسناد الى السبب كما اشرنا اليه قوله
ولو بالذوق المكتسب منه الذوق على ما ذكره الشارح في شرح المفتاح قوة ادراكية لها اختصاص بادراك لطايف الكلام
ووجوه محاسنه الخفية فان قلت صرح الشارح في تهذيب اللباب الشايع بان لو هذه تفيد كون ضد الشرط المذكور اولى
بالملزوم وتثبت الكلام السابق الذي هو كالعوض عن الجزاء كقولك زيد بخيل ولو كان غنيا فكيف يستقيم ههنا قلت بعد تسليم لزوم
هذا المعنى في جميع استعمالاتها مضمون الكلام السابق ههنا انحصار سببه الادراك في هذا العلم ولا شك ان هذا الانحصار
لا ينافي على تقدير عدم توسط الذوق المكتسب منه بان يدرك بالعلم نفسه فرضا بلا تخلل الذوق اولى كما لا يخفى قوله وقد
اشير الى هذا اي الى ان وجه الاعجاز يدرك بهذين العلمين لا بغيرهما من العلوم قوله لا طريق اليه الا طول خدمة هذين العلمين
الظرف اعني اليه لغو متعلق بطريق على قول البغداديين لما فيه من معنى الافضاء والا طول بدل من محل اسم لا لانه مبتدا
في الاصل وخبر لا محذوف اي لا طريق موجود او خبر او بدل من الخبر المحذوف على راي من جوز حذف المبدل منه في باب
الاستثناء ويمكن ان يكون الظرف مستقرا خبرا والا طول بدلا منه او صفة لاسم لا والا طول على ما ذكر من الوجوه
قوله لا علم بعد علم الاصول اكشف للقناع عن وجه الاعجاز من هذين العلمين المراد من علم الاصول اما اللغة والنحو والصرف
والكلام بناء على انه لا بد منه في تاويل المتشابهات وردها الى المحكمات وهو العمدة الكبرى في معرفة معاني القران كما ذكر
الفاضلان في شرحيهما للمفتاح فالبعدية على الاول زمانية اي بعد حصول علم الاصول والاحاطة به وعلى الثاني رتبته
شرفيه ثم ان قوله اكشف يروى مرفوعا ومنصوبا ووجه الاعراب ظاهر مما سبق واعترض على الشارح بان في نقل قوله لا علم بعد
علم الاصول الخ اختلالا وفي المنقول اشكالا اما الاول فلان عبارة المفتاح هكذا لا علم في باب التفسير بعد علم الاصول
اقرا منهما على المراء بمراد الله تعالى من كلامه ولا اعون على تعاطي تاويل متشابهاته ولا انفع في درك لطايف نكته واسراره ولا
اكشف للقناع عن وجه اعجازه وقد ذكر ان الظرفين اعني في باب التفسير وبعد علم الاصول متعلقان باقرا اي اعون وانفع

على

على معنى لا علم انفع منهما في التفسير علم الاصول وجوزوا ان يتعلقا بمعنى النفي المستفاد من لا علم فاذا تعلق باقرا لا يكون قوله
اكشف مقيدا بالظرفين المذكورين البتة كما لا يخفى وقد حمل الشارح عبارة المفتاح على الوجه الثاني فنقلها كذلك وليس كذلك
واما الثاني فلان المستفاد من هذه العبارة ان علم الاصول اكشف بل انه اكشف منهما وان غيرهما كاشف ايضا لكنهما اكشف
وكل منهما ينافي حصر الكشف في العلمين وليس المدعى اللزوم العقلي بل المفهوم الذوقي الذي هو المبين في علمنا هذا فان المفهوم
من قولهم لا اعلم من فلان في البلد انه اعلم من الكل كيف ولو اجري الكلام على ظاهره لا يلزم منه اثبات الكاشفية لهذين العلمين
اصلا اذ انتفاء اعلم من زيد في البلد يتحقق بانتفاء العالم فيه عن اصله ولا يجوز تجريد اكشف عن معنى التفضيل لمكان الاقتران
بمن في عبارة الشارح وان لم يكن كذلك في عبارة المفتاح والجواب عن الاول ان الشارح المحقق نص في شرح الكشاف عند
الكلام على قوله تعالى وما على الذين يتقون من حسابهم من شيء ولكن ذكرى لعلهم يتقون على ان القيد اذا كان مقدما على المعطوف
عليه فالقاعدة الكلية تقييد المعطوف به لا يجوز الاستعمال بخلافه ولا يفهم من الكلام سواه والشيخ ايضا قد بين القول بذلك
في دلايل الاعجاز في قوله تعالى الله يستهزئ بهم والتقييد في قوله تعالى الان خفف الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفا بملاحظة تعلق
العلم دون نفسه فلا يلزم تقييد علم الله بالزمان ولا حدوثه وعن الثاني ان افعل التفضيل قد يقصد به تجاوز صاحبه
وتباعده عن الغير في الفعل لا بمعنى تفضيله بالنسبة اليه بعد المشاركة في اصل الفعل بل بمعنى ان صاحبه متباعد في اصل الفعل
متزايد الى كماله قصدا الى تمايزه عنه في اصله مع المبالغة في اضافته بحيث تفيد عدم وجود اصل الفعل في الغير ووجوده
الى كماله فيه على وجه الاختصار فيحصل كمال التفضيل وهو المعنى الاوضح في الافاعيل في صفاته تعالى اذ لا يشاركه احد في اصلها
حتى يقصد التفضيل نحو قولنا الله اكبر وامثاله قيل وبهذا المعنى ورد قوله تعالى حكاية عن يوسف عليه السلام رب السجن احب الي مما
تدعونني اليه وقول علي كرم الله وجهه لان اصوم يوما من شعبان احب الي من ان افطر يوما من رمضان ومثله الكثر من ان يحصى
والعظم من ان يضبط العلم فمعنى الاكشف في عبارة المفتاح ان هذين العلمين متباعدان في الكشف عن كل علم متزايد فيه الى كماله
قوله ثم لا يمكن الخ ثم تصديق للخبر السابق وهو انه لا اكشف من العلمين وقوله لا يمكن استيناف جواب عن سوال نشا من الكلام
السابق فانه لما بين فيما سبق ان كمال الكشف عن وجه الاعجاز ثابت لهذا العلم كان مظنة ان يقال هل يمكن لواحد من العلماء
بقواعد علم البلاغة ان يدرك وجه الاعجاز بكمال حقيقته لمهارته في العلمين فقال لا يمكن ذلك لامتناع الاحاطة بجميع قواعد
هذا العلم ونكته واسراره ما ادركوا منها وما لم يدركوا سواء كانت تلك الاحاطة بطريق الكسب ام لا اذ لا يدخل كنه بلاغة

القران تحت علم عالم بهذا الفن الا تحت علم الله الشامل فالحصر فى قوله الا تحت علمه الشامل بالقياس الى المحيط بقواعد الفنين
لا ارباب السليقة حتى لا يستقيم تفريع قوله فلا يدخل على ما قبله اذ لا تقريب له وان كان الحق عدم دخوله تحت علمهم ايضا ولك
ان يجعل منشاء السوال المقدر مجموع ما ذكر من الامرين وهو ان كال الكشف ثابت لهذا العلم وان العرب تعرف ذلك بالسليقة
فتقريره هكذا هل يمكن لواحد من البلغاء ان يدرك وجه الاعجاز بحقيقته لمهارته فى علم البلاغة او سليقته ويجعل الجواب
نفى الامكان العادى مطلقا والتعليل بقوله لامتناع الاحاطة صحيح ايضا اذ لا شبهة فى ان ارباب البلاغة السليقة يعرفون
القواعد المتعارفة المذكورة فى هذا العلم اجمالا ويعتبرونها بسليقتهم فى موارد الكلام وان لم يعلموا هذه الاصطلاحات
وتفاصيلها كما صرح به الفاضل المحشى فى شرح قول صاحب المفتاح واعلم ان ارباب البلاغة واصحاب الصناعة للمعانى
مطبقون على ان المجاز ابلغ من الحقيقة فان قدرت فى قوله لامتناع الاحاطة بهذا العلم مضافا اى بلطايف هذا العلم اى
اللطايف والخواص المستفادة منه فالامر اظهر فعلى هذا التوجيه يكون قوله فلا يدخل كنه بلاغة القران اه حصرا حقيقيا
كما هو الحق لا اضافيا فان قلت هلا زعمت فيما سبق عدم التقريب فى التعرض لاحوال ارباب السليقة قلت ذلك على تقدير
ان يجعل منشاء السوال المقدر الامر الاول فقط كما ذهب اليه المحشون بقى ههنا بحثان الاول ان المفهوم من كلامه انه
لو حصل الاحاطة بهذا العلم بغير علام الغيوب لدخل كنه بلاغة الكلام تحت علمه وفيه منع لان الذى يعرف بهذا العلم
هو ان الحال الفلانى يقتضى الاعتبار الفلانى وبمجرد ذلك لا يعرف ان القران معجز بل لا بد مع ذلك ان يعرف ان ما لا بد منه
فى تحقق الاعجاز محقق فى القران والامور التى يجب رعايتها مرعية فيه حق الرعاية وهو موقوف على معرفة كمية حال المخاطبين
وكيفيتها واشتمال القران على اعتبارات متناسبة لها على ما ينبغى وهى لا يعرف بهذا العلم الثانى انه اذا اعتبر فى الخواص الافادة
كما اشار اليه فى المفتاح ينبغى ان يعرف المخاطبون خواص تراكيب التنزيل فقوله لا يدخل كنه بلاغة القران الا تحت علمه الشامل
محل تامل **قوله** وتشبيه وجوه الاعجاز فى النفس الخ الاستعارة بالكناية عند المصنف ان يشبه شىء فى النفس فيسكت عن
اركان التشبيه وهى المشبه والمشبه به ووجه التشبيه واداته سوى المشبه والاستعارة التخييلية ان يثبت للمشبه شىء من
لوازم المشبه به ويدل على ذلك التشبيه المضمر فى النفس والايهام ان يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد كما ان للوجوه
معنيين قريب وهو العضو المخصوص وبعيد وهو الطرق المرادة بها ههنا على التوجيه الاول والترشيح ان يذكر شىء يلايم المشبه به
ان كان فى الكلام تشبيه او المستعار منه ان كان فيه استعارة او المعنى الحقيقى ان كان فيه مجاز مرسل كما فى قوله تعالى اشتعل الراس شيبا

بى الجو لكن بدا فان الجو لكن ترشيح للتسيد وهو مجاز عن النعمة قبل ذكر الاسناد على الوجه الثانى من هذا القبيل لان المراد بالوجوه
على هذا التوجيه هو العضو المخصوص فاثباته للاعجاز مجاز عقلى بل كل استعارة تخييلية كذلك عند الم وفيه تامل لان الظاهر من
شرح الشريف للمفتاح ان الترشيح انما يكون للمجاز اللغوى لا العقلى هذا واعلم ان هذا القدر من البيان يكفى ههنا واما تفصيل
المذاهب الاخير المشار اليها بقوله وقد جرينا فى هذا على اصطلاح الم وما يتفرع على ذلك من الابحاث فسيجىء فى البيان ان
ساعدنا التوفيق الالهى قوله واثبات الاشبار لها استعارة تخييلية وذكر الكشف ترشيح **قوله** والقران فعلان بمعنى المفعول الخ
قيل القران اسم لما يقرا كالقربان لما يتقرب به الى الله تع وقيل هو فى الاصل مصدر استعمل فى المفعول انما هو من القرء بمعنى
الجمع سمى به لانه مجمع الكمالات او لانه مجمع الحقايق والاحكام واما غيره مهموز من قريت الماء فى الحوض جمعته او من القرى بمعنى الضيافة
والقران مادبة الله للمؤمنين وقيل فعال من المقارنة لما قرن فيه اللفظ الفصيح بالمعنى الصحيح ثم الظاهر من كلامه ههنا ان المصدر
اعنى القران جعل اولا بمعنى المفعول اى المفرد ثم نقل الى المجموع المتلو اعنى الكلام المنزل على نبينا ويمكن ان يكون نقله حال كونه
باقيا على معناه المصدرى ثم المراد بقوله جعل اسما للكلام المنزل على النبى صلعم بيان الشخص الذى جعل لفظ القران علما له بكونه
بالعينه ويكفى فى تعيينه العهد فى لامى الكلام والنبى لكونهما معهودين عند المسلمين وليس المراد تعريف ماهية القران حتى يجب ان تزيد
وبقول المنقول عنه بالتواتر المكتوب فى المصاحف كما فى شرحه للكشاف **قوله** ونظمه تاليف كلماته الخ النظم فى اللغة جمع اللؤلؤ
فى السلك وفى الاصطلاح تاليف الكلمات والجمل مرتبة المعانى متناسبة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل وقيل الالفاظ
المرتبة المسبوقة المعتبرة دلالتها على ما يقتضيه العقل والاول انسب بالمعنى اللغوى ولهذا اختاره الشارح وقد يطلق على مطلق
التركيب المفيد لاصل المعنى وقد يطلق على جميع الحروف وقد يستعمل بمعنى اللفظ **قوله** على حسب ما يقتضيه العقل فى الصحاح يقال ليكن
عملك بحسب ذلك اى على قدره وعدده وكلمة حسب اذا كان مجرورا بحرف الجر فالسين فيها مفتوحة والا فهى ساكنة وربما يسكن
فى ضرورة الشعر على الوجه الاول **قوله** فلذا اختار النظم على اللفظ اى لكون جانبى اللفظ والمعنى ملحوظين فى النظم وفى الاعجاز
ايضا وقد يقال انما اختاره عليه احترازا عن سوء الادب اذ المعنى الاصلى للفظ هو الرمى والاسقاط وتاليف الشعر ليس معنى اصليا
للنظم حتى يوجد فيه ايضا ذلك بل متفرع عليه كمعنى التكلم للفظ **قوله** ولان فيه استعارة لطيفة واشارة الى ان كلماته كالدر يحتمل
الاستعارة ان يكون مكنية بان يشبه الكلمات فى النفس بالدرر ويثبت النظم لها تخييلا او ان يكون مصرحا بان يشبه ترتيب
الكلمات فى النظم ترتيب الدرر فى السلك ويطلق النظم الموضوع للمشبه به على المشبه ووجه اللطافة اما احتمالها للوجهين

على ان يكون قوله لطيفة وصفا مقيدا اوثا في الاستعارة مطلقا من افادة المبالغة بادعا ان المشبه عين المشبه به على ان يكون
وصفا مادحا او تضمنها تشبيه كلمات القران بالدرر على ان يكون قوله واشارة الخ بيانا للوجه اللطافة لا اشارة الى فايدة زايدة
كما في الوجهين الاولين ويكون الوصف المذكور مقيدا كما في الاول قوله تغمد الله بغفرانه يقال تغمد السيف اي جعله في غمده اي
غلافه وحاصل المعنى ستر الله ذنوبه وحفظه عن المكروه كما يحفظ السيف بالغمد قوله من الكتب المشهورة بيان لما فان قلت
القسم الثالث ليس بكتاب بل بعض منه واذا كان من الكتب المشهورة بيانا لما الزمان يكون هو ايضا كتابا لان افعل التفضيل
ههنا اعني اعظم من جملة ما اضيف هو اليه وهو عبارة عن القسم الثالث قلت الكتاب من الكتب بمعنى الجمع وهو مما يصدق
على بعض المصنف يرشدك اليه قولهم الكتاب الاول في المكاتب الكتاب الثاني في الالهيات وغير ذلك ولو سلم فهو من
قبيل عموم المجاز بان يراد بالكتاب ما يعم المعنى الحقيقي اعني الكل والمعنى المجازي اعني البعض قوله تمييز من اعظم لا من المشهورة وان كان
فيه دلالة على ان يقع القسم الثالث مما اشتهر بين الاقوام وتقرر لدى الخواص والعوام لانه لا يكون ح نصا في المقصود وهو ان
الاعظمية باعتبار النفع لجواز ان تكون باعتبار اخر قوله من جهة الترتيب فيه اشعار بان انتصاب ترتيبا على التمييز والجهة
قد تستعمل بمعنى العلة والسبب وهو المراد ههنا وقد تستعمل بمعنى الطريقة والطرز كما يأتي قوله فلكل مسئلة مرتبة الخ دفع لما قيل
من ان الترتيب وضع كل شي في مرتبته واذا كانت الكتب المشهورة مشتملة عليه كما يقتضيه افعل التفضيل اعني احسن لم يتصور ان يكون
القسم الثالث احسن منها ترتيبا ووجه الدفع ظاهر من كلامه ثم اشتمال القسم الثالث على الحشو والتطويل كما سيصرح به لا يخل
بحسن الترتيب لجواز ان تقع المسئلة موقعها اللايق بها ويكون مع ذلك مشتملة على زيادة خصوصا اذا كان الحشو المذكور
بالقياس الى كتب آخر قوله فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر عليك اسم فعل اذا تعدى بنفسه كان بمعنى الزم واذا تعدى بالباء
كما في عليك به كان بمعنى استمسك لا ان الباء زايدة في المفعول لتقوية لعمله كما ظنه الرضي لم يكن كتب الشيخ مصدقا لما ذكره سوا
كان هذا المقال في قوله وان شئت ان تعرف صدق هذا المقال اشارة الى ان الترتيب يتفاوت قوة وضعفا كما هو الظاهر
ام الى كون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة ترتيبا من قبيل تبيين الشي بضده كما قيل وبضدها تتبين الاشياء لتصريحه
بان لا ترتيب في كتب الشيخ حيث شبهها بعقد انقطع فتناثرت لآليه قوله وهو تهذيب الكلام قد يطلق التحرير على بيان المعنى بالكتابة
كما ان التحرير بيانه بالعبارة وليس له ههنا كثير معنى فلذا لم يلتفت اليه ثم لقايل ان يقول تهذيب الكلام تنقيحه وتطهيره من المعايب
والزوايد فكيف يوصف به القسم الثالث مع اشتماله على الحشو والتطويل والتعقيد والجواب ان هذا بالقياس الى باقي الكتب

المشهورة

المشهورة قوله متعلق بمحذوف يفسره جمعا للفايدة التامة في حذف الشي ثم تفسيره زيادة تمكينه في القلب لان الشي اذا
بين بعد تطلع النفس اليه يكون اوقع فيها قوله مؤول بان مع الفعل فان قلت لم اختص المصدر بتقدير ان المصدرية مع الفعل
دون ما المصدرية معه قلت لان كون ان حرف مصدر اعرف في ذلك من ما اذ الاخفش ذهب الى انها اسم يقتضي عايدا اليه
وغير مختص بالفعل بخلاف ان المصدرية فانها تختص بالفعل الذي يتفرع المصدر عليه في العمل وان كان متاصلا عليه في الاشتقاق
قوله وهو موصول الموصول اسمي وهو ما لا يتم جزءا الا بصلة وعايد كالذي واخواته وصلته جملة خبرية وحرفي وهو ما اول
مع ما يليه من الجمل بمصدر كأن وما المصدريتين واختلف في لزوم كون صلته جملة خبرية والاكثرون على جواز كونها امرا او
نهيا قال الفاضل الرضي والاصح عدم جواز ذلك قيل ولعل وجهه ان وضع ان المصدرية ان يكون مع الفعل في تقدير المصدر
والمصدر لا طلب فيه وفيه بحث لان الامر والنهي الموصولين بان المصدرية انما يأولان بمصدر ماخوذ من المادة التي يدل
على الطلب فاذا قيل كتبت اليه بان قم او بان لا تقم كان معناه كتبت اليه بالامر بالقيام او بالنهي عنه وانما كانت الدلالة
بالصيغة فقط على ان فوات الامرية في الموصول بالامر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى الماضي والاستقبال في الموصولة بالماضي
والموصولة بالمضارع عند التقدير المذكور ثم ان مصدرية ان المخففة من المثقلة متفق عليها مع لزوم مثل ذلك فيها اذ هذا
ثم ان في نحو والخامسة ان غضب الله عليها اذ لا يفهم الدعاء من المصدر الا اذا كان مفعولا مطلقا نحو سقيا ورعيا وهذا الموصول
لا يحتاج الى عايد بل لا يجوز ان يعود اليه لحرفيته كما سبق ثم كون الصلة متممة للموصول وعدم امكان جعله جزء الكلام الا بها يقتضيان
كونهما كشي واحد مرتب الاجزاء فالترتيب معتبر بين الموصول والصلة كلا وبعضا بحيث لا يجوز تقدم كل الصلة عليه ولا جزءه لما بين
اجزاء الصلة فيجوز تقدم بعض اجزائها على بعض الا اذا ادى الى الفصل بين الفعل والموصول الحرفي فلا يجوز اعجبني ان زيدا ضربت لا بغير
مع ما بعده في تاويل المصدر فيطلب اتصاله بما يتضمن المصدر ويجوز اعجبني ان اعطيت درهما زيدا وكما لا يجوز تقديم نفس
الصلة على الموصول لا يجوز تقديم معمولها عليه لان مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول فيلزم تقدم الصلة على الموصول لان
المتقدم على المتقدم على الشي متقدم على ذلك الشي قوله كتقدم جزء من الشي المرتب الاجزاء عليه قيل فيه تسامح لان الجزء لم
يتقدم في المفروض على الشي المرتب الاجزاء بل انما يقدم بعض الاجزاء المرتبة على البعض الاخر فالوجه ان يقال على ما قبله وانت خبير
بان اذا قدم في الذكر جزء اللفظ الذي جزؤه بعد طايفة من اجزائه على باقي الاجزاء لزم تقدمه على ما يتقدمه فلزم تقدم ذلك
الجزء نفسه على ذلك اللفظ ايضا اذ ليس التقدم على اللفظ نفسه الا بالتقدم على جميع اجزائه وههنا كذلك كما حققت ونظيره

الدور المستلزم لتقدم الشيء على نفسه فتوصيف الشيء بالمرتب الاجزاء بيان للواقع واشارة الى منشاء لزوم الفساد وبهذا
الوجه يبين جواز رجوع الضمير الى الجزء ايضا قوله اذا كان ظرفا او شبهه المراد بالظرف هيهنا اسم الزمان والمكان وبشبهه
الجار والمجرور لانه يحتاج الى الفعل ومعناه احتياج الظرف اليه ولان الظرف في الحقيقة جار ومجرور ولكونه بمعنى في ولذا سماه
بعضهم ظرفا اصطلاحا ولان كثيرا من المجرورات ظروف زمانية او مكانية فاطلق الظروف على مجموع المجرورات اطلاقا لاسم
الاغلب على المجموع او على المجرور مطلقا اطلاقا لاسم الاخص على الاعم قوله قال الله تعالى فلما بلغ معه السعي ولا تاخذكم بهما رافة
وجه الاستدلال بالاية الثانية ان المقصود بالنهي اخذ الرحمة بالزانية والزاني لا مطلق اخذ الرحمة وهذا المقصود انما يظهر
بجعل الظرف معمولا للرافة مقدما عليها واما وجه الاستدلال بالاية الاولى فلان الظرف اعني معه اذا لم يكن معمولا للسعي
فاما ان يكون جوابا للسؤال كانه لما قال فلما بلغ الغلام الحليم اعني اسمعيل الحد الذي قدر فيه على السعي قيل مع من فقال مع ابيه
كما ذكره الجمهور وفيه ان ذكر الجواب قبل ذكر منشاء السؤال مما لا وجه له واما ان يكون حالا من السعي مقدما عليه كما ذكره
صاحب الفوايد اى بلغ السعي كاينا معه وفيه ان المعنى لا يساعده اذ المراد انه بلغ حدا ان يسعى مع ابيه في اشغاله وحوائجه
بحيث كان الصحبة بينهما في السعي لا انه بلغ سعيا يصاحب اباه اى سعي ابيه على تقدير المضاف في معه كما لا يخفى على الذوق
السليم ومما اورد على هذا القايل من ان الحال المتوسطة بين الفاعل والمفعول انما هو عن المقدم عند عدم القرينة المعينة فلا
يرد عليه لان زعم القايل وجود القرينة الحالية المانعة من الحالية من فاعل بلغ اذ لا فايدة يعتد بها في قوله معه كما اعترف به
المورد واما ان يكون ظرفا لغوا معمولا لبلغ وفيه انه يقتضي ان يكون بلوغ الولد والوالد رتبة السعي معا والقول بان المراد
من السعي المسعي وهو الجبل المقصود اليه بالمشي فلا محذور في اللغوية تكلف لا يصار اليه ثم في الاستدلال على تقدم معمول المصدر
بقوله فلما بلغ معه السعي نظر لان الكلام في تقدم معمول المصدر المنكر والسعي مصدر معرف والفرق ظاهر لان سر عدم جواز
التقديم على ماذكروه تاويل المصدر بان مع الفعل وهذا التاويل في المنكر دون المعرف كما تقرر في النحو فلا تقريب لما ذكره
قوله والتقدير تكلف فيه بحث وهو ان تقدير الفعل في الاية المذكورة بان يقال بلغ ان يسعى معه السعي وان كان متكلفا لكن
تقدير المصدر المقدم على ان يكون المذكور مفسرا له من فنون البلاغة لما ان بيان كمال سعيه في المصالح مع ابيه في
حداثة سنه امر مقصود وفي الحذف ثم التفسير دلالة على ذلك على انه يجوز ان يكون معه ظرفا لغوا معمولا لبلغ بان يراد مع
على ماذكر في مغني اللبيب مجرد الصحبة على ان يكون مرادفا عند بلا ملاحظة المعنى المتعلق في المدخول نحو فلان يتغنى مع السلطان

اى

اى يتغنى عنده ولم يرد ان التغني صادر من السلطان ايضا اذ لا يرد ذلك المحذور الذي ذكر في اللغوية بل يكون حاصل المعنى
بلغ في صحبة ابيه متخلقا بخصاله بلا مفارقة من اول وجوده الى اوان حد السعي بحيث كان مستكملا في اخلاقه وهذا معنى مقبول
قال بعض الفضلاء الحق ان الوجه الراجح في المصدر ان لا يتقدم معموله مطلقا عليه ويجوز مرجوحا في الظروف لاختفاء صورة
ان والتوسيع فيه مع ان الفراء جوز تقدم صلة ان المصدرية عليها مطلقا فاذا قصد نكتة مقتضية لتقدم معمول الظرف علي
تقدم في علم البلاغة بلا تكلف لان البلغاء يلتفتون الى لطف المعنى بعد ان كان لما ارتكبوه وجه مساغ في العربية وان كان
مرجوحا فاذا وجدنا ظرفا متقدما على المصدر فان لنا فيه نكتة تحصل بتقديم معموله عليه جعلناه معموله والا حملنا
على وجه اخر بحسب اقتضاء الاحوال فظهر ان الاحسن في كلام المصنف ان يجعل الظرف متعلقا بمحذوف يفسره وجعما انه ليس فيه نكتة
التقديم سوى التبجح قوله وليس كل ما اول الخ دفع لما يقال من ان التقديم ضروري لان المصدر مما اول بشيء حكمه حكم ذلك
الشيء الا يرى ان المؤول به هيهنا وهو ان مع الفعل يدل على الزمان والمصدر ليس كذلك وفيه نظر اذ المناسب ان يكون
المؤول بشيء حكمه حكم ذلك الشيء فيما اول به لاجله وتاويل المصدر عند العمل لاجله لان حقه ان لا يعمل لنقصان مشابهة
الفعل عن مشابهة اسم الفاعل لفظا ومعنى كما تقرر في النحو قوله مع ان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل ولذا يعمل فيه ما هو بعيد
عن العمل كما لو اسم الاشارة في قوله تعالى فاذا نقر في الناقور فذلك يومئذ يوم عسير وغير ذلك واراد بالظرف هيهنا الحقيقي
اعني الزمان والمكان بدليل انه حكم بوقوع الشيء فيه وعدم انفكاكه عنه وهو انما يستقيم فيهما لان ما يقع في الزمان والمكان
لا ينفك عن مطلقهما وان انفك عن خصوصهما وانما لم يتعرض للشبه اعني الجار والمجرور لانه لما ثبت كفاية رائحة الفعل في العمل
في الظرف الحقيقي ففي شبهه المعمول بواسطة الحرف اولى ولهذا جمع الظرف مع الاظهار في موضع الاضمار في قوله ولهذا اتسع
في الظروف ليشمل شبه الظرف ايضا وقد تم اطلاق الظرف على شبهه ومن الاتساع في شبه الظرف عمل معنى حرف النفي فيه عند
البعض كما في قوله تعالى وما انت بنعمة ربك بمجنون اى انتفى بنعمة ربك عنك الجنون ومدلول الضمير كقول الشاعر وما
الحرب الا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجم اى ما حديثي عنها ثم المراد من قوله مع ان الظرف مما يكفيه رائحة
من الفعل عدم لزوم تاويل المصدر العامل في الظرف بان مع الفعل لما سبق الاشارة اليه من ان ذلك التاويل لاجل العمل ولما
ثبت الاتساع في الظروف جاز ان يعمل فيها المصدر لما فيه من معنى الفعل بلا احتياج الى تاويله بالفعل الظاهر فان قلت كان
القياس ان يقدم هذا الجواب على الجواب الاول لان حاصله منع لزوم التاويل والاول تسليمه قلت عكس قلت لان التاويل هو المشهور

فلذلك قدم تسليمه هذا او قد يجعل قوله مع ان الظرف الخ اشارة الى جواز تقدم معمول الظرف على ان المصدرية اذا كانت
مصرحا بها ليس بشيء اذ لا يترجح لقوله مما يكفيه رايحة من الفعل لان عدم تجويز تقديم ما في حيز ان عليها ليس مبنيا
على الضعف في العمل حتى يصار الى الجواز في الظرف لكفاية رايحة الفعل بل مبناه لزوم تقديم جزء من الشيء المترتب الاجزاء
عليه كما سبق على ان الموجود في الصورة المذكورة نفس الفعل لا رايحته قوله ولهذا اتسع في الظروف ما لم يتسع في غيرها اما
ان يكون ما لم يتسع قايما مقام فاعل اتسع بتضمينه معنى الفعل المتعدي اي اعتبر فيها ما لم يعتبر في غيرها واما ان يكون في
موقع المصدر اي اتسع فيها اتساعا لم يعتبر في غيرها قوله وهو الزايد المستغنى عنه في العبارة مسامحة اذ قد ذكر في الكتاب
الثاني من ان الحشو هو الزيادة لا لفايدة بحيث يكون الزايد متعينا كما في قوله فاورثني بكلمه صداع الراس والعلقا فان الراس
زايد اذ الصداع مغن عنه والتطويل ان يكون اللفظ زايدا على اصل المراد لا لفايدة ولا يكون اللفظ الزايد متعينا كما في
قوله والفى قولها كذبا ومينا فان الكذب والمين بمعنى واحد فاحدهما لا على التعيين زايد فتفسيرهما بالزايد ليس مبنيا
ظاهر المالتي اللهم الا ان يقال الزيادة فيما سياتي بمعنى الزايد كما يشعر به تمثيل المص للحشو المفسد بالندى في قوله ولا فضل
فيها للشجاعة والندى كما هو الظاهر وان كان في عبارة الشارح هناك بعض نبوة عنه قوله وسيجيء الفرق بينهما في باب
الاطناب اللام في الفرق للعهد والمراد الفرق الاصطلاحي المتعارف بين ارباب المعاني وهو الذي ذكرنا الآن وما
ذكره هيهنا قيل انما يفيد الفرق بحسب المفهوم لا الصدق فان المؤدى واحد وقد يمنع بان التطويل على ما ذكره هيهنا اخص
من الحشو اذ قد اعتبر في الاول كون الزيادة على اصل المراد دون الثاني فالكلام لا في محله حشو وليس بتطويل اذ لا بد فيه
ان يكون اصل الكلام في محله وخصوصية لا فيه وانت خبير بان المراد بالزايد في الحشو ايضا هو الزايد على اصل المراد وهو
المعتبر في الفن فتامل قوله يتوعر اي يصعب وفي تفسير التعقيد بكون الكلام الخ تنبيه على ان المصدر اعني التعقيد من
المبني للمفعول قوله قابل للاختصار لما فيه من التطويل مفتقر الى الايضاح والتجريد اختار في الاول لفظ القابل وفي
الاخيرين لفظ الافتقار ايماء الى ان الاحتراز عن الاخيرين اهم من الاحتراز عن الاول واراد بالاختصار ما يقابل التطويل
ليشمل الاطناب والايجاز والمساواة ثم انه قدم في اللف الحشو على التطويل لكونه اهم في مقام بيان موجب تغيير القسم الثالث و
عكس ناظريهما في النشر اهتماما بذكر الاختصار ولان مؤلفه مختصره وتلخيصه وقدم ناظر الحشو رعاية للسجع قوله الفت مختصرا انما
اختار الفت على اختصرت مع ان مؤلفه اختصاره اشعارا بان ليس مطمح نظره اختصار مصنف السكاكي بل تاليف مختصر يتضمن ما فيه

قوله

قوله يتضمن ما فيه جعل القسم الثالث ظرفا للقواعد بناء على ان الالفاظ قوالب المعاني والقصد باعتبار ما فيه ثم المراد
يتضمن ما في القسم الثالث من القواعد تضمنه معظم ما فيه منها فلا يرد عدم تضمنه المباحث المذكورة في علم الحد والاستدلال
وعلمي العروض والقوافي ورفع المطاعن عن القرآن لان هذه المباحث لواحق لعلمي المعاني والبيان كما نبه عليه كلام السكاكي
عند شروعه في هذه المباحث قوله وهو حكم كلي ينطبق على جزئياته المراد بالحكم القضية من قبيل اطلاق اسم الجزء الذي
يدور عليه الكل وجودا وعدما عليه وبالانطباق الاشتمال وفي قوله على جزئياته حذف مضاف وهو احكام ومضاف اليه
وهو موضوع وفي قوله ليستفاد احكامها تصريح بذلك المضاف المحذوف واللام فيها لام المال فمعنى التعريف قضية كلية
تشتمل على احكام جزئيات موضوعها ليستفاد تلك الاحكام منها ومعنى اشتمال القضية على احكام جزئيات موضوعها استخراج
تلك الاحكام منها بالقوة القريبة بجعل القضية المذكورة كبرى لصغرى حكم فيها بمفهوم موضوعها على واحد من جزئياته و
تلك الاحكام المستخرجة تسمى نتايج وفروعا وتلك القضية تسمى اصلا والاستخراج تفريعا والمثال لما ذكره تحذف بل في ضميري
ينطبق على الشارح ويمكن ان يجعل الانطباق بمعنى الصدق فليس في الكلام حذف بل في ضميري ينطبق على جزئياته استخدام
لان راجع الى الحكم بمعنى المحكوم عليه لا بمعنى القضية وان كان المراد بالظاهر تلك القضية الا ان قول الشارح فانه ينطبق على
ان زيدا قايم يلايم التوجيه الماول ولا يبعد ان لا يرتكب في الكلام حذف ولا استخدام اصلا بان يشبه الفروع التي هي
النتايج بجزئيات الكلي في اندراجها تحت الاصول كاندراج الجزئيات تحت كلياتها ثم يطلق عليها الجزئيات مضافة الى ضمير الحكم
المراد به القضية استعارة تصريحية فالمراد باحكامها الاحكام التي فيها وبالانطباق الاشتمال قوله كقولنا كل حكم القيته الى
المنكر يجب توكيده قال الشارح في شرح المفتاح قال في الديوان التوكيد بمعنى التاكيد غريبة مولدة واعترض عليه بان ديوان
اللغة هكذا وكده واكده بمعنى ويقال هذه غريبة مولدة الخ والظاهر ان قوله هذه غريبة مولدة ابتداء كلام في بيان لغته
وكذا لا يتم بيان لغة التوكيد والقرينة عليه ان صاحب الديوان لم يذكر لغة التوكيد في غير هذا الموضع واقول ذكر في المغرب
ان الوكادة بمعنى التاكيد ليس بثبت وهذا قرينة على ان مراد صاحب الديوان ما ذكره الشارح قوله فانه ينطبق على ان زيدا
قايم اي ذلك القول يشتمل على حكم ان زيدا قايم او يصدق مفهوم موضوعه عليه قوله بان يقال هذا كلام مع المنكر فان قلت
الكلام مع المنكر اي الملقى اليه ان كان مجردا عن التاكيد فالصغرى ممنوعة وان كان مؤكدا يلزم من صدق الكبرى تاكيد المؤكد
وهو تحصيل الحاصل قلت نختار الثاني ونمنع لزوم تحصيل الحاصل المحال بناء على ان معنى الكبرى وكل كلام القي الى المنكر يجب ان يجعل

مؤكدا اى مشتملا على التاكيد حين الالقاء فلا يفيد وجوب لحوق التاكيد الى الملقى حين تعين خروجه عنه ويلزم تحصيل
الحاصل فى المثال المذكور فتامل قوله فهى اخص من الامثلة تفريع على ما فهم من تعريف الشواهد وهو وجوب كونها من
التنزيل او كلام البلغاء نقل عن الشارح انه قال الاخصيه بالنظر الى انه يلزم فى الشواهد ان يكون من كلام من يوثق
به دون الامثلة واما كون الامثلة للايضاح والشواهد للاثبات فامر خارج عرضى حتى لو اعتبر ذلك فربما يكونان
متباينين يريد ان الاخصية ههنا باعتبار ان كل ما يصلح شاهدا يصلح مثالا بالعكس كلى لجواز ان لا يكون المثال من كلام
من يوثق به وانما قال حتى لو اعتبر ذلك فربما يكونان متباينين اذ لو اشترط فى كل منهما ان لا يقصد الغرض المقصود من
الاخر مع ما قصد فيه يتحقق التباين الكلى فى القصد وايضا لكن يكون الجزئى الذى قصد به الايضاح والاثبات معا واسطة وان
لم يشترط كما هو الظاهر يتحقق التباين الجزئى وهو العموم من وجه الا ان يراد من قوله تذكر لكل الصلوح لان يذكر له فح يكون
الشواهد اخص ايضا ولذلك قال ربما لكن تلك الارادة بعيدة ويبقى فى قوله واما كون الامثلة للايضاح والشواهد
للاثبات فامر خارج بحث اذ لو اراد انه خارج عن مفهومى المثال والشواهد فلا دخل له فى الاخصية فهو ممنوع وان اراد
الخروج عما صدق عليه فلا يفيد فى عدم دخلهما فى الاخصية لان هذين المفهومين ايضا مقولان بالعرض على ما تحتهما الا يرى
انه لو قيل الماشى الضاحك اخص من الماشى اذ قد اعتبر فى الاول قيد زائد هل يتوجه ان يقال ذلك القيد خارج عما صدق
عليه فلا دخل له فى الخصوص فتدبر قوله من الالو وهو التقصير يجوز ان يكون لم آل فى كلام المصنف على معناه الحقيقى اعنى لم اقصر
من غير احتياج الى تضمينه معنى المنع كما فى المتعدى الى المفعولين حتى يصار الى حذف المفعول وذلك بان يكون جهدا حالا
من فاعله بمعنى مجتهدا او مجتهد اجهدا اذ يفهم منها عدم التقصير فى الاجتهاد على انه يجوز تنازعهما فى تحقيقه والعامل هو الاول
او يكون متعلقا بالالو بحذف الجار اى لم اقصر فى جهدى فى تحقيقه ولا يجوز ان يكون تمييزا عن النسبة الى الفاعل ويكون جهدا
فاعلا فى المعنى اى لم يقصر الاجتهاد فى تحقيقه بناء على انهم صرحوا بان الفعل المسند الى المميز فى الاصل قد لا يكون الفعل
المذكور بعينه بل ما يلاقيه فى الاشتقاق مخالفا له فى التعدى كما اشار اليه السكاكى فى قوله معنى طاب عمرو فرحا طاب الفرح
عمروا ومثل بما نحن فيه قوله تعم وفجرنا الارض عيونا فان عيونا فاعل للتفجر لا للتفجير اذ الفعل المذكور اعنى لم يقصر انما يلاقى
فى الاشتقاق للتقصير الذى بمعناه الالو لا لنفس الالو وهو مقتضى تلك القاعدة الممهدة هذا ويجوز ان يضمن الالو معنى الترك
فيكون جهدا مفعوله اى لم اترك جهدا او نقل عن ابى البقاء انه من الافعال الناقصة بمعنى لم ازل فيكون جهدا منصوبا على

الجزئية بمعنى جاهدا وانما لم يحمل الشارح عبارة المصنف على هذه الوجوه بناء على ان تعديته الى المفعولين بتضمينه معنى
المنع فى غاية الشيوع فكانه رجح المجاز المشهور قوله وحذف ههنا المفعول الاول وهو اما كاف الخطاب اى لا امنعك او لام
العام اى لا امنع احدا مثلا قوله فى تحقيقه اى المختصر يحتمل ان يكون الضمير للقسم الثالث بل هو اقرب فتامل قوله اضافة
للمصدر الى الفاعل او المفعول رفع على انه خبر مبتدا محذوف او نصب على المصدرية او الحالية من الفاعل والمفعول اى هذه اضافة
المصدر الى آخره او اضاف التركيب الى ما ذكر اضافة المصدر آه او اراد المصنف ترتيب السكاكى لحال مضيفا الى الفاعل او مضافا
اليه ثم انه قدم اضافته الى الفاعل على اضافته الى المفعول لما تقرر فى كتب النحو من ان الاول اكثر واعلى قوله تقريبا مفعول
له لما تضمنه معنى لم ابالغ ذكر فعلين اعنى رتبته ولم ابالغ ثم ذكر منصوبين اعنى تقريبا وطلبا وجعل كليهما مفعولا له للفعل
الثانى كما هو الظاهر لكونهما فى المعنى واحدا اذ المراد بقوله تقريبا لتعاطيه تسهيل اخذ المسائل من عبارته وكذا المراد بالثانى
فلا وجه لجعلهما مفعولين لمجموع الفعلين على نشر اللف كما لا يخفى قوله ولو لم يأول الفعل المنفى الى قوله بل لامر آخر قيل فى العبارة
ادنى مساهلة اذ الفعل المنفى ابالغ وهو ليس بمؤول بما ذكر بل المؤول المجموع كما صرح به فى شرحه للمفتاح فالاظهر ان يقال ولو
لم يأول لم ابالغ واجيب بان الاصطلاح على تسمية لم يضرب ولا يضرب فعلا منفيا فلا مساهلة بالنظر اليه وانما هى بالنظر
الى المعنى اللغوى ثم ان وجه الملازمة المستفادة من قوله ولو لم يأول آه خفى اذ قد ذكر الشارح نفسه فى شرح المفتاح
وغير ذلك من كتبه الشريفة ان القيد فى مثله قد يتوجه الى النفى فيجوز ان يحمل هذا الكلام عليه مع عدم التاويل بالمثبت كما فى
لم اشبعه اعزازا واجيب عنه بانه قد تقرر فى كتب النحو ان المفعول لاجله انما ينتصب اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا
له فيفهم منه ان فاعل الفعل المعلل وفاعل المفعول له يجب ان يكون واحدا فلو لم يأول الفعل المنفى ههنا بالمثبت كتركت
او نفيت او ما يؤدى مؤداهما لكان مضمون الكلام انتفاء المبالغة لاجل التقريب فلا يصح نصب تقريبا لان فعل المقرب والانتفاء
ليس فعلا له فيتعين اعتبار كونه قيدا للمبالغة اولا ثم دخول النفى عليه ثانيا ويلزم المحذور المذكور وهذا الجواب بمعزل
عن التحقيق لابتنائه على كون القيد مفعولا له منصوبا وقد اشار الشارح فى شرح المفتاح فى بحث تعريف المسند اليه باللام
الى ان هذا التاويل جار فى كل مقام توجه القيد فيه الى النفى فالتحقيق الذى لا محيد عنه ان يقال معنى حرف النفى لا يكون صالحا
لان يقيد بشىء لتضمنه ملاحظة المقيد من حيث كونه موصوفا بتقييده بهذا القيد وقد صرح الشارح فى بحث الاستعارة
التبعية بان الحروف لا تصلح للموصوفية بل جميع ائمة النحو والبيان صرحوا بذلك على ان مجرد حرف النفى ضعيف لا يعمل فى المفعول

له ولا في الظروف عند جمهور النحاة الا اذا اول بالفعل صرح به ابن هشام في الباب الثالث من المغني فيمكن ان يكون هذا الكلام
مبنيا عليه وهذا التوجيه اندفع اعتراض بعض الفضلاء بان التاويل بتركت لا غيري نفعلا فقضاءه ان يتوجه الترك الى ذلك
القيد الزايد كما نقل الشارح عن الشيخ في بحث العطف على المسند اليه ووجه الاندفاع ان توجه النفي والاثبات الى القيد الزايد
وعكسه امران مفوضان الى المقام غيران لم ابالغ اذا لم باول بالفعل المثبت تعين توجيه النفي الى القيد لما عرفت من عدم قابلية
معنى الحرف للتقييد واذا اول حمل على رجوع القيد الى الاثبات لاقتضاء سداد المعنى ذلك ثم ان اللزوم الذي ذكره الشارح
بالنظر الى المتبادر الشايع والا فالنفي قد يكون راجعا الى القيد والمقيد جميعا كما في قوله تعم وما للظالمين من حميم ولا شفيع
يطاع اي لا شفاعة ولا طاعة ونحو ذلك وقد يتوجه الى الفعل فقط من غير اعتبار لنفي القيد واثباته كقوله تعم ولم يصروا
على ما فعلوا وهم يعلمون اي لم يصروا عالمين يعني ان عدم الاصرار متحقق لهم مع قطع النظر عن الاتصاف بالعلم وعدمه فظهر
لك بما قررنا ان القيد اذا لم يكن قيد اللنفي يشتمل على معان ثلثة وهذا ما ذكره الشارح في شرح الكشاف واذا دخل
على كلام فيه تقييد لحو هذه العبارة عن الشيخ مشعرة بان توجه النفي الى القيد فيما اعتبر القيد اولا ثم النفي ولا خفاء في
كليه هذه القاعدة نعم لو اعتبر النفي اولا ثم القيد لكان الامر بالعكس قوله وان يقع له خصوصا يحتمل ان يكون الظرف
اعني له خبرا ليقع على ان يكون من الافعال الناقصة بتضمينه معنى الصيرورة كما ذكر الفاضل الرضي في امثاله وخصوصا يعني
خاصا حالا من ضمير يقع الراجع الى حكم النفي اي يصير حكم النفي ثابتا للقيد خاصا به ويحتمل العكس ويجوز ان يكون على الاول
خصوصا نصبا على المصدرية بناء على معناه اي يخص حكم النفي بالقيد خصوصا قوله مثلا اذا قيل لم ياتك القوم اجمعون كان
نفيا للاجتماع الظاهر ان النسخة اجمعين على الحالية من القوم بمعنى مجتمعين اذ لو كان مرفوعا كما في اكثر النسخ التي رأينا لكان
تاكيدا له فلا يدل على الاجتماع في زمان كما صرح به الشارح في بحث تاكيد المسند اليه ولو اريد بالاجتماع في اصل الفعل دون
الزمان لم يظهر ايضا فايدة رجوع النفي الى القيد اذ المعنى الماخوذ من القيد حاصل من نفس المقيد والا لكان اجمعون تاسيا لا
تاكيدا فلا تفاوت ح في المودى سواء رجع النفي الى القيد ام الى المقيد فتدبر قوله لقد افرط المصنف الافراط التجاوز عن الحد
ويقابله التفريط في المثل الجاهل اما مفرط او مفرط قوله وتلويحا ثانيا وتعريضا ثالثا ذكر الشارح في البيان ناقلا عن صاحب
الكشاف ان التعريض ان تذكر شيئا يدل به على شيء لم يذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكانه امالة الكلام الى
عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح به ما اراده فذكر التلويح في الثاني والتعريض في الثالث تفنن منه ثم التلويح حيث

قال

قال تابلا للاختصار مفتقرا الى الايضاح والتجريد كما اشار اليه الشارح هناك قوله الى ذلك المذكور من القواعد وغيرها
اي القواعد والشواهد والامثلة بالمذكور ليصح الاشارة اليها بذلك مع افراده وتذكيره قوله ولقد عجب اي اتى بامر عجيب
ووجه الاستحسان ما فيه من خفض الجناح حيث نسب الزيادة الى خصايصه وشان الزوايد ان تحذف قوله وسميته
تلخيص المفتاح لانه تلخيص اعظم اجزائه قوله اذ لا مقتضى للتخصيص قال بعض العلماء يجوز ان يكون التقديم للتخصيص الحقيقي بان
يكون معناه انا اسال الله لا غيري لان من التصنيف لا يصلح ان يلتفت اليه غيري فضلا من ان يسال النفع به فيكون المراد
استحقار مولفه ويجوز ان يكون القصر اضافيا اي انا اسال الله لا معارضي ولا حسادي من علماء الزمان وكلاهما ليس بشيء
اما الاول فلان استحقار مولفه بحيث يدعي عدم صلاحيته لان يلتفت اليه غير مناسب لما اسلفه من مدح مختصره وترجيحه
على المفتاح الا بتكلف واما الثاني فلانه ليس ههنا من يعتقد شركة معارضه وحساده له في السؤال حتى يحتاج الى التخصيص
ويوجد جهة الحسن وذلك الاثم ظاهر قوله ولا للتقوى قيل عليه يجوز ان يكون التقديم لقصد التقوى اشارة الى انه على رجاء الاجابة
من الله تعم اذ من يرجوان يتم عمله ولا يخيب سعيه فهو يجتهد باقصى وسعه مع ما فيه من الايماء الى انه لا يعتمد على ما بالغ في
مولفه بل يسال الله الانتفاع به قوله فكانه قصد جعل الواو للحال الغرض من جعل الواو للحال ان يكون الجملة قيد جميع الافعال
من التاليف وما عطف عليه قوله فاتى بالاسمية ولو اتى بالفعلية لكان العطف اظهر وان اختلفت الجملتان في المعنى والحالية
لقصد الاستمرار التجددي في المعطوف غير المناسب في المعطوف عليه واعترض عليه بان قال جعل الواو للحال جعل الجملة حالية
ح لا حاجة الى الواو ولا الى المسند اليه المقدم بل يكفي ان يقال اسال الله تعم والجواب ان قصد الاستيناف ح اقرب فلا يحصل
الغرض المذكور وكذلك توهم العطف في الاسمية كما لا يخفى لا يقال لم لا يجوز كون الواو للاعتراض لانا نقول وقوعه في اخر الكلام
مذهب ضعيف فان قلت لا يلزم من انتفاء مقتضى التخصيص والتقوى انتفاء جهة حسن التقديم مطلقا لجواز ان يكون المراد
بيان موصوفية المسند اليه بمضمون الخبر دون وصفية الخبر له كما قيل في الفرق بين الزاهد يشرب ويشرب الزاهد قلت قوله
انا اسال انشاء للسؤال لا اخبار عن اتصافه ولو سلم فاي داع الى اعتبار ذلك اذ ليس الكلام في بيان حال المؤول في بيان افعاله
مثل التاليف والترتيب والتسمية والسؤال قوله حال من ان ينفع قيل اي من المجرور والتقدير اسال الله الانتفاع به كائنا
من فضله فالحال مبين لهيئة المفعول والعامل فيها اسال وليس فيه تقديم ما في حيز ان المصدرية عليه قوله اي محقق
وكاف يريد الحسب بمعنى المحسب وقد سبق بيانه في اخر شرح الديباجة ثم المراد من قوله حسبي انا الكفاية في جميع المهمات حتى في اجابة

هذا السؤال وفيه المبالغة او الكفاية فى ذلك وفيه انتظام الجمل كما ذكره العلامة فى اياك نستعين ان الاحسن ان يراد الاستعانة
بتوفيق الله تعم على اداء العبادة ليتلايم الكلام **قوله** فعلى هذا كان الانسب ليناسب التعليل الذى يتضمنه الاستيناف المؤكد بان
المعلل الذى هو سوال النفع منه تعم **قوله** كما صرح به صاحب المفتاح وغيره اى فى قسم النحو ثم المحوج الى النقل مخالفة ما ذكره
للمشهور من ان المخصوص اما مبتداء والانشائية خبر له مقدم عليه او خبر مبتداء محذوف **قوله** ثم عطف الجملة على المفرد وان
صح باعتبار الى قوله لكنه فى الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار تقدير الكلام على ما اشار اليه الشريف فى اوايل بحث الاستغفار
من شرح المفتاح ان يقال ثم عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار كذا لايصح ههنا وانما يصح اذا لم يكن فى الحقيقة من عطف
الانشاء على الاخبار لكنه فى الحقيقة الخ ومثل هذا التركيب كثير الوقوع وقد يقع الاموقع لكن كما يقال زيد وان كان غنيا الا
انه بخيل فالا ولكن ليسا بخبرين بل هما للاستدراك لكنهما واقعان موقع الخبر والخبر مقدر حسب ما يقتضيه المقام وان لم يكن
المقدر عين المذكور كما تقول فى المثال المذكور زيد وان كان غنيا الا انه لااعناء عنده وانما يكون عنده مغناء لو لم يكن بخيل لكنه
بخيل وقس على هذا ثم قد يجاب عن اعتراض لزوم عطف الانشاء على الاخبار بانه يجوز ان يعتبر عطف القصة على القصة بدون
ملاحظة الاخبارية والانشائية وفيه نظر لتصريح الشارح فى مباحث الفصل والوصل بان المصنف والسكاكى لايستحسنان
ما ذكر بل هو وجه دقيق حسن اعتبره صاحب الكشاف فى قوله تعم فان لم تفعلوا ولن تفعلوا الى قوله وبشر الذين آمنوا وهما
ينكرانه ويقدر ان معطوفا عليه انشاء فلا وجه لدفع اعتراض الشارح من طرف المص بما ذكر وليس مراد الشارح المحقق نفى مثل
هذا التركيب مطلقا كيف وقد اشار فى شرح الكشاف عند الكلام على قوله تعم يا ليتنا نرد ولا نكذب بايات ربنا الى جواز
عطف الانشاء على الاخبار باقتضاء المقام وفى مباحث الفصل والوصل باعتبار عطف القصة على القصة واستحسنه ونص
فى اول احوال المسند على جواز ليت زيدا قايم وعمرو منطلق بعطف الجملة الثانية على مجموع الجملة الاولى فكيف يتصور منه ان
يرده مطلقا وانما مقصوده الاعتراض على المص وبهذا التوجيه اندفع ما اورد على الشارح من ان رد هذا التركيب مطلقا غير
مستقيم كيف وقد وقع نظيره فى القران حيث قال تعم وما واهم جهنم وبئس المصير هذا وقد اجاب الفاضل المحشى عن قول الشارح لكنه
فى الحقيقة الخ بان ذلك جايز فى الجمل التى لها محل من الاعراب قال وكفاك حجة قاطعة على جوازه قوله تعم قالوا حسبنا الله ونعم
الوكيل فان هذا الواو من الحكاية لا من المحكى اى قالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل وليس هذا الجواب مختص بالجمل المحكية بعد القول
انه لايثلث من به مسكه فى حسن قولك زيد ابوه صالح وما افسقه وعمرو ابوه بخيل وما اجوده وفيه بحث اما اولا فلجواز ان يقدر

ف



فى المعطوف مثل المعزية ذكره فى المعطوف عليه اى قالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل او مبتداء اى قالوا حسبنا الله وهو نعم
الوكيل فمع وجود هذين الاحتمالين الظاهرين كيف يكون ما ذكره حجة قاطعة على جواز عطف الانشاء على الاخبار اللهم الا ان يقال
التقدير خلاف الظاهر لكن كون الحجة قطعية بهذا القدر محل تامل او يقال هذه الحجة الزامية والمقصود بها تبكيت الشارح
والخطاب فى قوله وكفاك متوجه اليه ولا يمكن للشارح ان يصير الى التقديرين المذكورين اذ يقال ح لما جوزت التقديرين
فى الاية فليجوز فى كلام المصنف مثله فلا وجه للاعتراض عليه واما ثانيا فلان مذهبه لما كان وجوب تقدير القول فى
الانشائية الواقعة خبرا لم يكن عطف ما اجوده وما افسقه من عطف الانشاء على الاخبار اصلا ولا عطف جملة نعم الوكيل على
نفس حسبى من عطف الجملة التى لها محل من الاعراب على المفرد بل من عطف المفرد الذى متعلقه جملة انشائية والكلام فيه اللهم الا
ان يقال مراده تصحيح عطف الانشائية على الاخبارية ظاهر الكفاية فى توجيه التركيب الذى استصعبه الشارح فتامل ورد على
المحشى ايض باحتمال ان يكون الواو من المحكى وما نقل عنه من انه لا مجال للعطف ح الا بتاويل بعيد لا يلتفت اليه وهو ان يقال
تقديره وقولنا نعم الوكيل ممنوع لجواز العطف على الخبر المقدر بعد حسبنا وفيه نظر لان التكلف الذى لا يلتفت اليه فيما
ذكره ليس كون المقدر لفظة قولنا بل مجرد ان فيه تقديرا بلا ضرورة داعية فلو عطف الجملة المذكورة على حسبنا ولا يخفى
ان كون الانشائية خبرا يقتضى التقدير عنده لكان تكلفا مثله ثم الاحتمالات الموجودة فى توجيه التركيب من جعل الواو
المذكورة على الاعتراض وادعاء ان قوله وهو حسبى انشاء كقولنا الحمد لله على راى وان المعطوف عليه لقوله نعم الوكيل قوله
وانا اسال الله وهى جملة حالية لها محل من الاعراب فيجوز عطف الانشائية عليه وامثال هذا قد كفانا الخطابى وغيره
مؤنتها واذ ليس فى ذكره فايدة زايدة فبالحرى ان لا نشتغل بتفصيلها وقد نقل عن الشارح ان هذا تحقيق لوجه العطف
وتبيين لطريق التركيب والحق ان الذوق السليم يفهم من عبارة الشارح نوع قدح فى التركيب والله اعلم **قوله** على راى الشارح
الى ما قيل ان قوله وجعل الليل سكنا حال بتقدير قد او عطف على جملة فالق الاصباح لانه بتقدير هو فالق الاصباح **قوله** اوان
الشروع فى المقصود فى الصحاح الاوان الحين آوونه كزمان وازمنه ولا اظهر ان المراد بالمقصود مقصود الكتاب ولهذا ادخل
المقدمة فيه مع اخراجها عن مقصود العلم ثانيا **قوله** اثاث المقدمة اخره فى التقسيم لكون مفهومه عدميا وقد مر فى البيان
لبساطته بالنسبة الى الشق الاول لاشتماله على قسمين **قوله** عن الخطاء فى تادية المراد لم يذكر قيد ليخرج الاحتراز عن التعقيد
المعنوى اعتمادا على المقابلة او على الشهرة او لان ذلك الخطاء فى كيفية التادية لا فيها **قوله** فهو ما عرف به وجوه تحسين

غير الاسلوب تنبيها على فائدة البديع قوله وعليه منع ظاهر يندفع بالاستقراء وتقرير المنع ان قوله والا فهو ما يعرف به وجوه
التحسين مم لم لا يجوز ان يكون شيئا اخر وتقرير الدفع انا تتبعنا مقصود الكتاب ولم نجد غير المقدمة والفنون الثلثة واعلم
ان الشارح رحمه الله جوز في بعض مصنفاته كون الاستقراء في مثل هذا الموضع محمولا على معناه الاصطلاحي وهو اثبات حكم لكلي
لثبوته في جزئياته ورده الشريف رحمه الله ثم بان الاستقراء العرفي استدلال باحكام الجزئيات على حكم الكلي والمقصود من التقسيم
تحصيل الاقسام لا تعدية احكامها الى المقسم اذ لا يتعلق ذلك الا بعد حصول الاقسام ومعرفة احكامها وفيه بحث لانا لا نجعل
الاستقراء دليل نفس القسمة فانها من قبيل التصور ولا تعلق لها بالدليل اصلا كما هو معترف به بل نجعله دليل انحصار المقسم
في الاقسام وهو من قبيل التصديق المنقسم الى البديهي والنظري وكان معرفة احكام الاقسام وتعديتها الى المقسم لا يتاتى الا
بعد حصول الاقسام كذلك حصره فيها قوله والحق ان الخاتمة انما هي من الفن الثالث وذلك لان المصنف قال في اخر الايضاح بعد ذكر
المحسنات هذا ما تيسر لي باذن الله تعالى جمعه وتحريره من اصول الفن الثالث وبقيت اشياء يذكرها في البديع بعض المصنفين منها
ما يتعين اهماله اما لعدم دخوله في فن البلاغة لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام البليغ واما لعدم جدواه لكونه داخلا فيما
ذكرنا مثل الايضاح فانه داخل في الاطناب ومثل حسن البيان ومنها ما لا باس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله
فيما سبق وهو شيئان فعقدنا فيهما فصلين ختمنا بهما الكتاب هذا كلامه ولا يخفى ان فيه نصا على دخول الخاتمة في الفن الثالث
لانه جعل ما ذكر في الخاتمة قسيما لما يتعين اهماله بسبب احد الامرين فتبين بذلك ان ما ذكر في الخاتمة داخل في الفن المتعلق
بالبلاغة وراجع الى تحسين الكلام البليغ والا لتعين اهماله وليس راجعا الى المحسنات الذاتية بل الى العرضية وهو البديع
قوله صار كل منهما معهودا فعرفه لا يخفى ان اللام في الفن الاول مثلا لا يكون اشارة الى علم المعاني والا لغى الحمل في الفنون كلها
بل الى ما يحترز عن الخطاء في تادية المراد مثلا ولما كان الحمل مفيدا في الفن الثاني والثالث بعد العهد اجرى الفن الاول مجراهما
شوقا للفنون الثلثة على نسق واحد ولو لم يذكر التعيين في الاول لقرب العهد كما فعله صاحب المفتاح لكان اظهر لسبق الكلام
على كفاية الاتحاد الذاتي في العهد والا فالمذكور فيما سبق احد الامرين المذكورين لا الفن الاول مثلا وقد يقال بناء على كفاية
الذكر التقديري في العهد الخارجي لما انجر كلامه في اخر المقدمة الى انحصار المقصود في العلوم الثلثة ثم السامع اجمالا بقرينة
التعارف بين ارباب التصانيف ان هناك فنونا ثلثة او ما يجري مجراها ليقع كل منها بازاء علم من العلوم الثلثة وقد علم ايضا
ان بعض تلك الفنون يقع اولا بالضرورة الا انه لم يعلم يقينا ان ذلك بازاء علم المعاني او غيره اذ التقدير الذكري في بيان

الاختصار

الاختصار لا يفيد التقديم في الترتيب الا ترى ان الشارح قدم في بيان وجه الحصر ما كان من المقاصد على المقدمة مع تاخيره
في الترتيب فافاد المصنف ذلك بقوله الفن الاول علم المعاني فعلم بهذا التقرير ان كلا من طرفي الجملة معلوم وانما المجهول الاثبات
كما في زيد اخوك فان قلت فالتعريف لازمة في الفن الثالث اذ الانتساب هناك معلوم بلا شبهة قلت ممنوعة والسند بعد العهد
قوله في بيان معنى الفصاحة اشارة الى ان المراد بمقدمة الكتاب هي الالفاظ كما صرح به في شرح المفتاح قوله وانحصار علم
البلاغة اي المسمى بعلم البلاغة والعلم الذي له زيادة اختصاص بالبلاغة وقوله وما يتصل بذلك معطوف على بيان معنى
الفصاحة والبلاغة وذلك اشارة الى البيان والمراد به بيان النسبة بين المعنيين وبيان ان مرجع البلاغة ماذا
وغيرهما قوله ماخوذة من مقدمة الجيش اي منقولة عنها او مستعارة ويمكن ان يكون كل منهما منقولا من قدم والتاء على
ما عرف في لفظ الحقيقة من الوجهين فههنا ثلثة احتمالات وظاهر كلام الزمخشري في الفائق مشعر بالثاني حيث قال المقدمة
الجماعة التي تتقدم الجيش من قدم بمعنى تقدم وقد استعير لاول كل شيء فقيل مقدمة الكتاب وفتح الدال خلف ويشعر كلام المغرب
بالثالث حيث قال قدم وتقدم بمعنى ومنه مقدمة الجيش ومقدمة الكتاب بالكسر وكلام الشارح محمول على احد الاحتمالين
الاولين قطعا ثم المقدمة قد تجعل من قدم المتعدي لان هذه الطائفة لاشتمالها على سبب التقديم كانها تقدم نفسها اولانها
البصيرة تقدم من عرفها على من لم يعرفها قوله لما يتوقف عليه مسائله اي شروعا كما صرح به في المختصر والا بطل طرده في المبادي
قوله كمعرفة حده وغايته وموضوعه المراد بالمعرفة مطلق الادراك الاعم من التصور والتصديق فيكون في الحد اي التعريف بمعنى
التصور وفي الغاية والموضوع بمعنى التصديق قال بعض الافاضل التمثيل على راي القوم فانهم جعلوها مقدمة العلم بالتفسير
المذكور ولذلك جعل هذه الامور في شرح الرسالة مقدمة الكتاب لا مقدمة العلم ونفى التوقف عليها واما على رايه فليس
مقدمة العلم الا التصور بوجه ما والتصديق بفائدة ولهذا طعن الشريف فيه بلزوم ما هرب عنه وهو الاحتياج في توجيه
قولهم المقدمة في كذا او كذا الى تكلف ولم يطعن بلزوم التناقض بين كلاميه كما وهم البعض واما ما ذكره من انه لا يثبت عنده الخ
مقدمة الكتاب فانما هو بالنظر الى قولهم المقدمة في كذا او كذا والا فلا وجه لمنع كون التصور بوجه ما مع قرينة مقدمة
العلم عنده بمعنى ما يتوقف عليه الشروع مطلقا قوله لطائفة من كلام الخ قال صاحب الكشاف في اوايل سورة النور الطائفة
الفرقة التي يمكن ان يكون جماعة واقلها ثلثة او اربعة وهي صفة غالبة كانها الجماعة الحافة حول الشيء وذكر في اواخر سورة
البراءة ان الطائفة اسم لجماعة تطوف بالشيء وتحيط به واقلها اثنان او ثلث وعن مجاهد الواحد فما فوقه وبه فسر ابن عباس

قوله نعم فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة لانه اسم لقطعة من الشيء واحداً كان او اكثر وقيل لانه مفرد انضمت اليه
علامة الجماعة اعني التاء فروعي المعنيان فاطلقت على الواحد وعلى ما فوقه وهذا المعنى الثاني هو الانسب بالارادة ههنا والمراد
من الكلام اللفظي لا العقلي على ما عرف ولما قوله في شرح الرسالة وهي ههنا امور ثلثة كما في بعض النسخ واما بتقدير مضاف
اي دوال الامور ثلثة او باطلاق ما هو اسم اللفظ على المعنى تجوزاً لكمال العلاقة بينهما مع ان مصب الغرض هناك دفع اشكال التوقف
فقط لا الظرفية ايضاً وما ذكره كاف في دفعه او باطلاق اسم المعنى على اللفظ اعني اطلاق الامور المذكورة واراد ذوالها
القرينة في الكل لما سبق من اشارته ههنا وتصريحه في شرح المفتاح بانها الالفاظ فان قلت اذا جعل مقدمة الكتاب عبارة
عن الالفاظ يلزم الحذف في قوله لارتباطه بها اي بمعانيها اي المقاصد انما ترتبط بمعاني تلك الطائفة لا بها انفسها و
في قوله سواء توقف عليها اي على معاني تلك الطائفة و في قوله وانتفاع بها اي بمعانيها ومعلوم ان ارتكاب الحذف في موضع
واحد اعني قوله لطائفة اي لمعاني طائفة اولى قلت بعد ما عرفت ان الشارح نص على ان مقدمة الكتاب عبارة عن الالفاظ
وطريق الافادة والاستفادة لما كانت هي الالفاظ لم يحتج الى ان يقدر مضاف في المواضع المذكورة هذا ثم اطلاق المقدمة على
الطائفة المذكورة لا يحتاج الى اصطلاح جديد لعدم توقف ما قصده من دفع الاشكال عما وقع في اوايل الكتب على ذلك ولا
الى نقل عليه من كلامهم كالاحتجاج اطلاق الفن مثلاً على جزء من الكتاب اليهام وجوده على ما نبهت عليه من نقل الكتابين
والله اعلم والقول بان تسمية الالفاظ بمقدمة الكتاب انما يصح اذا كانت دالة على مقدمة العلم حتى يكون من قبيل تسمية الدال
باسم المدلول ربما يمنع بانه قد قال مولانا عضد الملة والدين الموقف الاول في المقدمات واكثر ما ذكر فيه مما لا يتوقف
عليه الشروع في المسايل فاذا جاز اطلاق المقدمة على ما ليس بمقدمة العلم فلا محذور في اطلاق مقدمة الكتاب على
دوالها واذا تحقق ما تلوناه عليك تيقنت اندفاع اعتراض بعض الافاضل بان تعريف مقدمة الكتاب يستلزم ان يكون
كل مسئلة من مسايل الكتاب اذا قدمت امام المقصود مقدمة للثاني وذلك ان نقول بعد تسليم بطلان اللازم على تحقق
الارتباط المتبادر من التعريف ان لا يكون تلك الطائفة من مقاصد الفن فلا يصدق على المسئلة قوله ولعدم فرق البعض
الخ ان قلت ما يحصل الفرق بينهما قلت المباينة الكلية لان مقدمة الكتاب على ما سبق مجموع الطائفة التي قدمها المؤلف امام
المقصود فما لم يقدم وان حصل فيه الارتباط والانتفاع لا يصدق عليه التعريف ومقدمة العلم معان مخصوصة ان قلت فهل
يجوز اشتمال مدلول مقدمة الكتاب على مقدمة العلم كلاً او بعضاً قلت نعم كما هو الظاهر من قول الشارح سواء توقف عليها الامر

وجه

وجه الاندفاع الاشكالين بالفرق ظاهر اما اندفاع الثاني فلان الظرف بيان المعاني والمظروف الالفاظ كما اشار اليه
سابقاً واما اندفاع الاول فلان المقدمة المذكورة مقدمة الكتاب فلا يجب ان يكون مدلولها موقوفاً عليه للشروع فيجوز
تاخرها فان قلت هذا الدفع انما يصح اذا لم يكن معرفة الغاية مما يتوقف عليه الشروع فان هذه المقدمة مشتملة على بيان غاية
العلوم الثلثة كما سبق قلت ما يتوقف عليه الشروع التصديق بان له فايدة مخصوصة يترتب عليه واما الاعتقاد بما هو غايته
وفايدته في الواقع فلا كما صرح به المحشي في حاشية الصغرى ان قلت ثم التكلف الذي احتاجوا اليه في التفصي عن الاشكالين قلت
اما التكلف في دفع اشكال التوقف فالقول ان المراد الشروع بالبصيرة اذ هو تكلف على زعمه وكيف لا والشروع بالبصيرة لما كان يحصل
بازيد مما ذكر في اوايل الكتب وبانقص منه كما اعترف به الفاضل المحشي لم يصدق على الامور المذكورة انه يتوقف الشروع بالبصيرة
عليها اللهم الا ان يقال المراد توقف البصيرة على نوعه بحيث يحصل به في ضمن اي فرد كان او يقال المراد توقف حد من حدود
البصيرة ولا شك ان الحد الحاصل بالاربعة لا يحصل بالثلثة والاثنين وبالواحد فان قلت الحاصل بالواحد حاصل بالاثنين
ثم ان يضمن الاثنان ذلك الواحد فلا ضر لحصول الموقوف عليه والا فلا تم الحصول فتامل واما في دفع اشكال الظرفية
فلعله اراد به ما ذكره المولى في شرح المفتاح من ان في تجريدية والمعنى ان هذه مقدمة تجرد منها هذه الثلثة وتستنبط منها
او اراد به بعض ما اراد الشريف ولدفع اشكال الظرفية في قولهم المقدمة في كذا وجه اخر وهو تقدير المضاف اي وضع المقدمة
في كذا فلا يلزم ظرف الشيء لنفسه قوله لا فايدة في ذكرها الا الاطناب المراد من الاطناب معناه اللغوي اعني التطويل والكلام
من قبيل التعليق بالمحال كما قيل في قوله تعالى لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى قوله تنبئ عن الابانة والظهور العطف
تفسيري وفي العبارة اشعار بان مدار تركيب الفصاحة على الظهور واما كون معناها نفس الظهور ففيه تردد لان المفهوم
من الصحاح عدم الجزم في ذلك حيث قال فصح العجمي بالضم فصاحة جادت لغته حتى لا يلحن وافصح العجم اذا تكلم بالعربية وافصحت الشاة
اذا انقطع لباؤها وخلص لبنها وقد افصح اللبن اذا ذهب اللباء عنه وافصح الصبح اذا بدا ضوءه وكل واضح مفصح وافصح الرجل
من كذا اذا خرج منه ثم كلامه وقول الشارح وافصح به اي صرح يدل على ان المعنى اللغوي امر وجودي وهو الظهور وفي
التفسير الاول اشارة الى ذلك ايضاً حيث قدم الامر الوجودي وهو انطلاق اللسان واخر العدمي اللازم له فايراد الفاضل
المحشي هذا المعنى في موضع اثبات ان المعنى اللغوي الامر العدمي محل نظر الا ان يجعل وخلصت عطفاً تفسيرياً للانطلاق بقرينة
السياق وكلام الشارح في شرح المفتاح يشعر بان معناها الامر العدمي حيث قال في تفسير الفصاحة هو من قولهم فصح الاعجمي اذا خلصت

لغة من اللكنة مجادت ولم يلحن واصله من فصح اللبن اذا اخذت رغوته فذهب لباءها قوله يوصف بها المفرد ذكر في المختصر ان
المراد بالمفرد ما يقابل الكلام وفيه تامل لان المصرح بان البلاغة يوصف بها الاخيران فقط وعدم اتصاف المركب التقييدي
بالبلاغة محل تردد ولهذا ان الفاضل المحشي رده رد التاويل في جانب المفرد بلزوم الاحتياج ح في تعريف فصاحة المفرد الى قيود اخر
يختل بدونها واختار التاويل في جانب الكلام واورد عليه ان المفرد يتناول الاعلام المركبة مع جواز اشتمالها على تنافر الكلمات
كامدح امدحه اذا سمي به فالاحتياج المذكور باق ويمكن ان يقال لا نسلم ان امدحه امدح اذا سمي به كان كل من جزئية
كلمة حتى يوجد فيه تنافر الكلمات بل كل منهما بمنزلة حروف المباني حينئذ عند المحققين اذ لا يقصد به في هذا الموضع
معنى اصلا قوله وقصيدة فصحى في النظم القصيدة ماخوذة من القصد لان الشاعر يقصد تجريدها وتذهيبها والتاء على
ما عرف في نظائره من الوجهين او من القصد وهو المخ السمين الذي يتقصد اي يتكسر اذا اخرج من قصبته لسمنه فسموه بها
كما يستعار السمين للكلام الجزل الفصيح والغث للردي منه والتاء للوحدة وقيل القصيدة من اقصدت الكلام اي اقطعت
قوله كاتب فصيح الكتابة يقال في العرف لانشاء النثر والشعر للنظم قوله ولم يسمع كلمة بليغة قيل عليه الدليل لا يطابق الدعوى
اذ لا يلزم عدم وصف الكلمة عدم وصف المركب التقييدي واجيب بان المراد بالكلمة ما يقابل الكلام مجازا بقرينة السياق
فيتناول المركبات التقييدية قوله واعلم انه لما كانت الفصاحة الخ توطئة لدفع الاعتراض الذي ذكره بقوله وح لا يتوجه
الاعتراض الا انه لا الانسب ح ان يذكر قوله وكذا كانت البلاغة الى قوله وكان كل من الفصاحة والبلاغة الى قوله وكان كل
من الفصاحة والبلاغة الخ في حيز الشرط قرينا بالشرط الاول ويقول في الجواب جزم المص بان الفصيح كذا والبليغ كذا كما لا يخفى
ثم هذه المقدمة هي التي بنى عليها الشارح الحكم بالتسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص وهو المناسب للمعنى اللغوي الذي ذكره
الشارح فان تم تم الدليل ثم المراد بالقوانين القوانين اللغوية والصرفية والنحوية لا البيانية والمراد بالجريان على القوانين
الجريان عليها افرادا وتركيبا فلا يكون فيه مخالفة القياس ولا ضعف التاليف قوله وقد علموا ان الالفاظ الخ قيل ولا بد
ان يضم الى قوله وقد علموا وعلم المصنف ايض لان علمهم لا يكون سببا لجزم المصنف ولا احتياج الى ذلك لدخول المص في الجماعة
قوله وقد تسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص نقل عنه رده ان وجهه كون الخلوص لازما غير محمول لكون الفصاحة وجودية
والخلوص عدميا فلا يصح ان يقال الفصاحة هي الخلوص وان صح ان الفصيح هو الخالص وانما استقام في الجملة لقصد المبالغة
وادعاء كونها نفس الخلوص ورده الشريف بامور ثلثة بان هذا الوجه يقتضي عدم صحة التعريف لامتناع التعريف بالمباين
علي ما

على ما هو المشهور والدعوى المذكورة لا يلتفت اليها في التعريفات وبجواز صدق العدميات على الوجوديات كما في قولك
البياض لا سواد وبمنع وجودية الفصاحة بل كونها عبارة عن الخلوص انسب بالمعنى اللغوي واجيب عن الاول بان كتب الادباء
مشحونة بالتعريف بالمباين لاغراض منها تعريف علم المعاني بالتتبع كما في المفتاح والمعترض من المتفقين على جوازه وعن
الثاني بان مراد الشارح نفي الحمل التفسيري ولا شك في عدم جواز حمل العدمي على الوجودي بطريق التفسير وبان للشارح
ان يقول اني اردت بالوجودي الموجود وبالعدمي المعدوم لا ما جعل التسلب جزءا من مفهومه ولا شك ان المعدوم لا يصح حمله على
الموجود لاقتضاء الحمل الاتحاد في الوجود على ان فيما ذكره من المثال مناقشة لانه ان اريد باللاسواد عدم السواد فهو لا يحمل
على البياض لان البياض لا يكون فردا للعدم وان اريد به معنى غير فهو ليس بعدمي وعن الثالث بانه لا يخفى على من له قدم
في صناعة العربية ان اللفظ اذا وصف بالفصاحة وقيل في هذا اللفظ فصاحة يراد ان فيه سلاسة وجزالة وما يؤدي
معناه لا مجرد انه ليس فيه نقصة كيت وكيت وان كان الثاني لازما للاول ويرد على الاول ان المجاز انما يرتكب في التعريفات
اعتمادا على ظهور القرينة كما صرح به الشارح والمحشي رحمهما الله في الموضع المذكور من شرحيهما للمفتاح والامر فيما نحن فيه على
خلاف ذلك اذ لم يشتهر ان الفصاحة ماذا حتى يبنى على ذلك مسامحة في التفسير بالخلوص كيف والمدعى انها عين الخلوص
وبالجملة لا يخفى على المصنف عدم جواز مثل هذا المجاز الاخلاله بما قصد من التعريف وعلى الثاني ان قوله وان صح ان الفصيح
هو الخالص يابى عن حمل الحمل على ما ذكر كما لا يخفى وعلى الثالث ان لا خلاف في جواز حمل العدميات بالمعنى المذكور على الوجوديات
ولذا اختار والى في تعريف الحمل كون المتغايرين مفهوما متحدين ذاتا بمعنى ان ما صدقا عليه ذات واحدة وجواز صدق
المفهومات العدمية على الموجودات الخارجية مما لا شبهة فيه قوله لكونه لازما له تعليل للتفسير قوله تسهيلا للامر تعليل
للتسامح وقيل العلة الاولى تعليل للتسامح المبني على التفسير باللازم سببه تسهيل الامر ولك ان تقول العلة الاولى علة
للحكم بالتسامح والثانية لنفس التسامح ثم وجه التسهيل في التفسير باللازم المذكور ان معرفة الخلوص عن الغرابة تحصل بمطالعة
باب من ابواب الصحاح وغيره ومعرفة الخلوص عن مخالفة القياس تحصل بمطالعة مختصر من مختصرات الصرف واما معرفة كثيرة
الدهيين العرب العرباء فتحتاج الى تتبع تراكيب آحاد الاعراب الخلص المنتشرة جدا ولا يخفى ان الثاني اشق قوله ثم لما كانت
المخالفة راجعة الى اللغة المراد من اللغة الصرف اذ قد يطلق عليه ايض كما سيظهر وانما لم يتعرض لمرجع التنافر لانه لا دخل له فيما
قصد لكونه في المفرد والكلام واحدا وهو سلامة الحس قوله كانهما حقيقتان مختلفتان يحتمل التشبيه بان يكون في الاتحاد في الحقيقة

مخصوصًا به وهي الكون المذكور كما هو الظاهر من كلامه ههنا او نفس السلامة من الامور المذكورة كما اشار اليه في شرح المفتاح
ويحتمل ان يكون ترددًا ثم قوله لتعذر جمع الحقايق المختلفة لا ينافي ما ذكرناه لان معناه ان جميع الحقايق المختلفة متعذرة
فكذا ما هو في حكمها او لان الكلام هناك في فصاحة المفرد وفصاحة الكلام وههنا في الفصاحة باقسامها الثلثة والبلاغة
وتقسيمها قوله لان اطلاق الفصاحة الخ تعليل لقوله ولا يوجد قدر مشترك ودفع لتوهم كون الفصاحة قدرًا مشتركا وقوله ولا
يخفى توضيح لتعذر تعريف المطلق في المشترك اللفظي بمثال جزئي لا استدلال على الدعوى الكلية اذ لا احتياج الى الاستدلال
وكيف يعرف المطلق فيما لا مطلق فيه قوله لمعان محصولها قيل اي ان يقول المعنى محصوله اذ لا تعدد لبلاغة اللفظ اللهم الا ان
يراد جزئيات البلاغة ولا احتياج الى ذلك اذ لا بعد في ان يقال البلاغة لمعان ويفسر بتفسيرات يكون محصولها ومرجعها
شيئًا واحدًا قوله ولا يوجد قدر مشترك هذا عذر عدم تقسيم مطلق الفصاحة ايضًا ومعناه انه لا يوجد قدر مشترك باعتبار
اطلاق اللفظ المشترك فلا يرد ان لا اشتراك لفظيًا الخ وقد يوجد بين معنييه قدر مشترك كالجسمية قوله نظرًا الى الظاهر
يحتمل ان يكون ترددًا في ذلك ويحتمل ان يكون جزمًا بعدمه وان كونه مشتركا لفظيًا مبني على الظاهر واعلم ان المراد بتعذر
جمع الحقايق المختلفة في تعريف واحد على ان يعرف الشيء على وجه يعرف منه تمام حقيقة كل من مختلفي الحقايق والشارح
اراد تعذر مطلق الجمع ولهذا قيد بقوله ولا يوجد قدر مشترك بينهما ولو ترك هذا القيد وحمل تعذر الجمع على الوجه الاول
كما يناسبه قوله بوجه يخصه ويليق به لكان اظهر فتامل قوله سلطنا النفي في اطلاق المطلق على المشترك اللفظي بالنسبة
الى معانيه لا يخ عن تسامح قوله وح لا يتوجه الاعتراض الخ قيل فيه تسامح لان الاعتراض على قوله فنقول كل واحد
منهما يقع صفة الخ بملاحظة قوله لم اجد له لا على هذا القول وهذا الاعتراض اورده خطيب اليمن على المصنف في حال
حيوته والجواب للمصنف نفسه فان قلت عبارة الايضاح هكذا للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة اقوال مختلفة لم اجد
فيما بلغني منها ما يصلح لتعريفهما به ولا ما يشير الى الفرق بين كون الموصوف بهما الكلام وكون الموصوف بهما المتكلم
ومقتضى هذه العبارة كما ترى ان تعريف اقسامهما هذا الوجه لم يكن مفهومًا من اطلاقهم بطريق الاشارة ايضًا واذا كان
التقسيم المذكور ماخوذًا من اطلاقاتهم واعتباراتهم كان مفهومًا من كلامهم بطريق الاشارة فلم يصح نفي الاشارة فوجب
المصير الى جواب المصنف من ان المراد من الناس المعهودون قلت المستفاد من عبارة الايضاح ان الاقوال التي ذكرها الناس
في تعريفهما وبلغت المصنف لا تصلح لتعريفهما ولا تشير الى الفرق بين كون الموصوف الخ ولا يابى فيه فهم ما يصلح للتعريف من اطلاقاتهم

واستفادة

واستفادة الفرق من اعتباراتهم وان لم يعده عباراتهم المذكورة في صدد التعريف فلا اشكال قوله فالفصاحة الكائنة
في المفرد اشارة الى ان الظرف اعني في المفرد مستقر صفة للفصاحة وانما لم يقدر المتعلق نكرة مع تصريحه في شرح المفتاح بان المعرف
بلام الحقيقة كالمعهود الذهني في حكم النكرة لان القياس وان اقتضى ذلك لكن الاستعمال لا يساعده بخلاف المعهود الذهني ثم
ان تقدير المعرفة ناش من المقام كما يظهر من كلام الفاضل المحشي لا من دلالة الظرف وقد نبهت في مباحث الحمل على ان اسم
الفاعل المقدر في مثله بمعنى الثبوت واللام فيه حرف تعريف لا اسم موصول فلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلته فان قلت
الفصاحة وان لم يكن بمعنى المصدر الا ان معناها الاصطلاحي هو الخلوص فليكن في المفرد ظرفًا لغوًا متعلقًا بها بذلك
الاعتبار قلت ليس كذلك معناها مطلقا بل باعتبار اضافتها الى المفرد فلا وجه لملاحظة كونها بمعنى الخلوص قبل تعلق
الظرف به كما لا يخفى واما ما ذكره الفاضل المحشي من تجويز تعلقه بها باعتبار تضمنها معنى الحصول والكون كما جوز عمل
البناء في قوله تع وهل اتاك نبؤ الخصم اذ تسوروا المحراب والحديث في قوله تع وهل اتاك حديث ضيف ابرهيم المكرمين
اذ دخلوا عليه ففيه ان المراد من تضمن معنى الحصول والكون ان كان مجرد الاتصاف به ولو في نفس الامر لم يكف في العمل
ولا لجاز اعمال زيد وزيد في الظروف وان كان الفهم منه باعتبار نسبته الى محله وموصوفه فتلك النسبة اما
بدلالة اللفظ بنفسه او بحاله واما باعتبار نفس الامر فقط وكفاية الثاني ممنوعة كما نبهت عليه والاول مسلم كما في الامثلة
المذكورة حيث نسب البناء الى الخصم والحديث الى ضيف ابراهيم بالاضافة لكن الفصاحة خالية عن النسبة الى موصوفها
لا بنفس اللفظ ولا بحاله مثل الاضافة فلا وجه لقياس الفصاحة الى الامثلة المذكورة فليتامل قوله ومخالفة القياس
اللغوي انما لم يقل ومخالفة القياس العرفي وان كان المراد ذلك ايماء الى ان منشأ القياس العرفي استقراء اللغة قوله حتى لو
وجد في الكلمة شيء الخ اشارة الى ان معنى على السلب الكلي لا على رفع الايجاب الكلي ولهذا نقل عن الشارح ره انه لو ادعا من في قوله
والغرابة ومخالفة القياس لكان احسن قوله يوجب ثقلها على اللسان الثقل بكسر الثاء وتحريك العين ضد الخفة وهو مصدر
وتسكينه الحاصل بالمصدر والاول هو المراد ههنا قوله نحو الهعخع هو بكسر الهاء وفتح الخاء المعجمة وكسرها نبت اسود وفي تكملة الصحاح
ان الرواية تركتها ترعى الهعخع بضم العينين المهملتين بينهما هاء وبالخاء المعجمة وقيل انما هي الخعخع بخائين معجمتين مفتوحتين
وعينين مهملتين قوله جمع غديرة في التلخيص الغديرة القبضة من الشعر ويقال للشعر الذي يقع على وجه المرأة من مقدم راسها
غديرة لانها غودرت اي تركت فطالت قوله والضمير عائد الى الفرع في البيت السابق وهو قوله وفرع يزين المتن اسود

يرجع الى السورة باعتبار كونها قرانا واطلاق القران على بعضه شايع ثم تنزل وسلم ان معنى الاية عربي المتن لا الاسلوب والنظم
فقط لكن ادعى انه محمول على التغليب ولما كان هذا مظنة ان يقال فليجز توصيف الكلام بالفصاحة على سبيل التغليب ايضا دفعه
بان الفرق ظاهر لان فصاحة الكلمات كلها شرط في فصاحة الكلام دون عربيتها في عربيته ولما استشعر ان يقال انما اشترطوا
فصاحة الكلمات في فصاحة الكلام بمعنى المركب التام او المركب مطلقا واما اشتراطهم فصاحتها في فصاحة عدد من افراد الكلام
مسماة باسم خاص كالسورة مثلا فغير ثابت قال وعلى تقدير تسليم الخ وبهذا الاخير تم الكلام وسقط الاحتياج الى بيان خروج
السورة عن الفصاحة باشتمالها على كلمة غير فصيحة في ابطال ما سبق الى بعض الاوهام وربما يقال انهم اشترطوا في فصاحة
الكلام كون كل كلمة من كلمات فصيحة والكلام يشمل السورة بتمامها بل القران فقوله في توجيه المنع الاخير واما اشتراطهم
الى قوله فغير ثابت ممنوع لكن الشارح اجاب على سبيل التنزل قوله مما يعود الى نسبة الجهل او العجز لانه تعالى ان كان عالما
بعدم فصاحة ما اتى به ولم يقدر على ايراد الفصيح لزم الثاني وان لم يعلم او علم وقدر على ايراد الفصيح لكنه لم يورد لزم الجهل
في الاول والسفه في الثاني وهو نتيجة الجهل فيلزم الجهل على التقديرين واعترض عليه التوقي بانا نختار الثالث ونمنع لزوم
السفه لجواز ان يختار غير الفصيح لحكمة ككون دلالته على المعنى المراد اوضح من دلالة الفصيح او غير ذلك مما لا نطلع عليه قال
وعرضته على الشارح فاستحسن وقد يجاب بان القران انما اتى به معجزة وتصديقا للرسول عم والاعجاز انما هو بالبلاغة المشروطة
بالفصاحة ووجود كلمة غير فصيحة موجب لعدم فصاحة ما اشتمل عليه من المقدار المعجز بالاتفاق الموجب لعدم بلاغته فلا
يكون معجزا وهذا الجواب ليس بتام لانه مبني على ان فصاحة الكلمات لازمة في فصاحة الكلام مطلقا كما اشرنا اليه بقولنا
وربما يقال الخ مع ان الكلام على تقدير تسليم عدم خروج السورة عن الفصاحة لعدم فصاحة كلمة منها قوله غير ظاهرة المعنى
يفسر للوحشية كما سيصرح به الشارح وغير بمعنى لا ولهذا انث ظاهرة قوله ولا مانوسة الاستعمال اعادة للنفي المستفاد من غير
كما في قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين تنبيها على ان النفي يتعلق بكل من المعطوفين لا بالمجموع من حيث هو ثم عدم ظهور
المعنى وعدم مانوسية الاستعمال المخلين بالفصاحة بالنظر الى الاعراب الخلص من سكان البوادي لا بالنظر الى المولدين قوله
على ذي جنة الجنة الجنون كقوله تعالى ام به جنة والجنة الجن ايضا كما في قوله تعالى من الجنة والناس وكلا المعنيين جايز الارادة
ههنا وفي بعض الروايات ذي حية قيل وهو المحفوظ في نسخ الصحاح تصحيحا والمعنى اجتمعتم على اجتماعكم على من لدغته الحية قوله
فاحتبه في الصحاح هاج الشيء هيج هيجانا اي ثار وهاجه غيره يتعدى ولا يتعدى فالظرف على الاول لغو والباء للتعدية

او بمعنى

او بمعنى في او مستقر حال من فاعل هاجت وهي على الثاني زايدة في المفعول ثم المراد بهيجان المرة كونه معنى عليه تعبيرا عن المسبب
بالسبب قوله وثب عليه الوثوب الطفرة وتعلق عليه به بتضمين معنى الاجتماع قوله فانك من الافلات وهو التخلص قوله ومقلة
وحاجبا مزججا عطف على واضحا في البيت السابق وهو ازمان ابدت واضحا متفلجا اغر براقا وطرفا ابرجا قيل ازمان امراة و
الفلج تباعد ما بين الثنايا والرباعيات والاغر الابيض والبريق اللمعان والطرف العين والابرج بين البرج بالتحريك وهو
عظم العين وحسنها من باطن والمقلة بياض مع سوادها وقد يستعمل في الحدقة قوله مدققا مطولا اشارة الى التغيير مزججا وهذا
التفسير موافق لما في الصحاح واعتبر في الاساس في تفسير الزج الاستقواس ايضا وربما يؤيد ذلك بما قال حسان بن ثابت في مدح
رسول الله صلعم بعينين وحاجبين من تحت حاجب ازج كشف النون من خط كاتب فان التشبيه بالنون المشوقة اي المكتوبة
انما يحسن باعتبار الاستقواس وانت خبير بان هذا التاييد انما يتم اذا جعل كشف النون صفة كاشفة لا مقيدة لازج ولا صفة
للحاجب وبالجملة قوله فان التشبيه بمشق النون انما يحسن باعتبار معنى الاستقواس مسلم الا ان اعتباره في الحاجب كاف ولا حاجة
الى اعتباره في الازج كما لا يخفى قوله اي كالسيف السريجي او كالسراج بيان لحاصل المعنى وتطبيق العبارة عليه على وفق القاعدة ان
فعل قد يجي لنسبة الشيء الى اصله نحو تممه اي نسبته الى تميم فسرج بمعنى منسوب الى السريجي او السراج اي بالمشابهة فوجه
التخريج هذا ووجه البعد ان مجرد النسبة لا يدل على التشبيه فاخذه منها بعيد وقد يخرج على ان فعل قد يجي بمعنى صيرورة فاعله
كاصله كقوس اي صار كالقوس وبمعنى صيرورة فاعله اصله نحو عجزت المراة اي صارت عجوزا وبمعنى صيرورة فاعله ذا اصله كورق
الشجر اي صار ذا ورق فسرج على الوجه الاول بمعنى الصاير مثل السريجي او السراج والثاني الصاير احدهما على معنى التشبيه اي مثل احدهما
وعلى الثالث الصاير ذا سراج نعم يختص بالتخريج الثاني ويرد على الوجوه الثلاثة انه ينبغي ان يكون العبارة ح مسرجا على صيغة اسم
الفاعل لان سرج على هذه الوجوه الثلاثة لازم لا يشتق منه اسم المفعول قوله وهذا قريب من سرج الله وجهه الخ الاشارة الى
المعنى الثاني اي قوله كالسراج في البريق ووجه القرب والفرق ظاهر قوله واعلم جعل اسم مفعول منه الخ حاصل السؤال انهم
لم يجعلوا مسرجا اسم مفعول من سرج الله وجهه لئلا يكون مما احتاج الى التخريج وجه بعيد له حتى يكون غريبا وحاصل الجواب
الاول انهم لم يعثروا على استعمال سرج بمعنى بهج في الاصل الكوفة سوى ما استحدثه ناس السراج علم يعتبروه لانهم انما يعتبرون اللغات الاصلية
لا المولدات فقوله لاحتمال انهم لم يعثروا وقوله وان يكون هذا مولدا وجه واحد والثاني في موقع التعليل للاول ويؤيده ما وقع
في بعض النسخ لاحتمال انهم لم يعتمدوا وحاصل الجواب الثاني اعني قوله على انه لا يبعد الخ ان سرج الله وجهه لا يبعد ان يكون من القرائن

المخصوصة اعني بما يحتاج الى تخريج الفرجة البعيد بان يكون معناه جعله كالسراج فلا يفيد جعل مسرج منه عدم كونه مما احتاج
الى تخريج الوجه البعيد وقوله واما صاحب مجمل اللغة ايراد على الجواب الثاني هكذا يجب ان يفهم المقام قوله لا يقال الغرابة لخ حاصل
الاعتراض ان الوحشية اخص من الغرابة لجواز ان يوجد لفظ غير ظاهر المعنى ولا يشتمل على تركيب يتنفر الطبع عنه فتعريف الغرابة
بما تعريف بالاخص وهو غير حسن وان جوزه بعضهم وانما التث عذبه في قوله فالغريب يجوز ان يكون عذبه لكون الغرب عبارة عن
الكلمة ثم الضمير في تفسيره راجع الى الغرابة في ضمن الغريب بالتاويل المشهور وانما قوله وهي تجب قوم دون قوم فهو على حذف
المضاف اي يجب قوم دون قوم ووجه ذكره تحقيق ان الغرابة غير الوحشية لانه قد يكون لفظا بالنظر الى قوم غريبا ولا يكون
بالنظر الى قوم اخر كذلك ولا كذلك الوحشية بالمعنى المذكور بل هي بالنظر الى كل من له طبع سليم قوله بل الوحشية قيد زايد لفصاحة
المفرد تاكيد لما سبق من عدم حسن التفسير المذكور وقوله لفصاحة متعلق بقيد والمعنى ان الوحشية قيد لفصاحة المفرد
معتبر فيها سلبا زايدا على الغرابة ليس عينها ولا داخلا فيها فلا يحسن تفسيرها به غايته انه يلزمه من سلبها سلبه وليس المراد
انه ينبغي ان يزاد في تعريف فصاحة المفرد قيد اخر وهو الخلوص عن الوحشية حتى يرد عليه ان الخلوص عن العام يستلزم الخلوص
عن الخاص فلا يكون ذكره واجبا ويتكلف في الجواب بانه مبني على الاعراض عن الخصوص وادعاء المباينة او بان مراد المعترض
انه لما كان هذا القيد غير داخل في القيود الثلثة ولا عينها والخلوص عنه معتبر في مفهوم فصاحة المفرد فلا بد من ذكره في تعريفها
حتى يرد عليه منع اعتباره فيه وان وجوب ذكره انما يلزم لو التزم كون التعريف حدا تاما او بانه لا يلزم مما ذكر الخصوص المطلق
لجواز ان يكون الخصوص من وجه بقي ههنا بحث وهو ان قوله بل الوحشية لخ يدل على ان الغرابة اذا لم يكن بمعنى الوحشية بالتفسير
المذكور كانت مخلة بالفصاحة وقوله وان اريد لخ يدل على خلاف ذلك فليتامل لانا نقول لخ حاصل الجواب اختيار الشق الثاني
وهو ان المراد بالوحشية غير ما ذكره المعترض وابطال لادعاء عدم كونه مخلا بالفصاحة والقفار جمع قفر وهو الموضع الخالي عن
الماء والكلاء قوله استعيرت للالفاظ التي لم يونس استعمالها التعليق بالموصوف وما في حكمه مشعر بالعلية كما تقرر عندهم
فيستفاد من هذا الكلام ان استعارة الوحشي لتلك الالفاظ بملاحظة تلك الحيثية فيتم المقصود ثم العبارة في النسخ التي رايناها
استعيرت والاظهر استعير بلفظ التذكير كما يدل عليه قوله منسوب بقي ههنا بحث وهو ان المستفاد مما نقله الشارح ليس
الاعتبار عدم الانس في الوحشية واما اعتبار عدم ظهور المعنى فلا فكيف يصح جعله جزء التفسير الوحشية ولا يفيد لزوم عدم
الظهور لعدم الانس لان اعتبار الملزوم في شيء لا يستلزم اعتبار اللازم فيه والجواب ان تعريف الوحشية تعريف اسمي فيجوز ذكر

اللازم

اللازم فيه او يقال اعتبار عدم ظهور المعنى فيها ليس مستفادا من هذا الكلام المنقول بل من كلامهم في موضع اخر لم يذكره
لان ما ذكره ههنا كان فيما قصده من ان الوحشي يطلق على غير ما ذكره المعترض قوله والوحشي قسمان لخ هذا ايضا يدل على
ان الوحشية يطلق على غير ما ذكره المعترض لانهم جعلوا الحسن قسما من الوحشي فلو كان المراد به ما يشتمل على تركيب يتنفر الطبع عنه
لزم اشتمال الغريب الحسن على ذلك لوجوب اعتبار المنقسم في الاقسام فيلزم تداخل القسمين وان يعاب استعماله ايضا على العرب
ثم قوله وهو ان يكون مع كونه غريب الاستعمال لخ اما على حذف المضاف اي ذو ان يكون او قوله ان يكون مؤول بالمصدر والمصدر باسم
الفاعل اي الكاين كذا كما صرحوا به في قوله تعالى وما كان هذا القران ان يفترى وقد نص ابن هشام على هذه القاعدة في اواخر المغني
فليكن على ذكر منك واعلم ان مورد القسمة في قوله والوحشي قسمان ليس الوحشي بالمعنى الذي ذكره الشارح وهو غير ظاهر المعنى
ولا مانوس الاستعمال والوحشي بالمعنى الذي ذكره المعترض لان كلا من هذين المعنيين مخل بالفصاحة مع ان احد القسمين المذكورين
فصيح وهو الغريب الحسن بل اعم منهما ولذا قال والوحشي قسمان ولم يقل وهو قسمان لئلا يتوهم ان مورد القسمة المعنى الذي ذكر
سابقا وهذا المعنى الاعم ما يكون غير ظاهر المعنى ولا مانوس الاستعمال مطلقا سواء كان بالنظر الى الاعراب الخلص او بالنظر الينا وهو
اعم مما ذكره الشارح لان المعنى الذي ذكره وحكم بانه مخل بالفصاحة مطلقا هو ان يكون غير ظاهر المعنى ولا مانوس الاستعمال بالنظر الى
الاعراب الخلص لان المعتبر حال الكلمة فيما بينهم والدليل على عموم مورد القسمة ما ذكر جعل الغريب الحسن قسما منه مع تصريحه بانه ليس
بوحشي عندهم ثم هذا المعنى العام غير مخل بالفصاحة على اطلاقه بل المخل منه قسمان احدهما ما ذكر في التفصيل الذي نقله
الشارح من القوم وهو القبيح في السمع والثاني هو المعنى الذي ذكره الشارح فيما سبق وليس المقصود من قوله والوحشي قسمان
الحصر فتدبر قوله مثل شرنبث الشرنبث الغليظ اليدين والرجلين وربما وصف به الاسد وكذلك الشرابث بضم الشين قال سيبويه
النون والالف يتعاوران الاسم في المعنى نحو شرنبث وشرابث واشمخر ارتفع واقمطر يومنا اشتد قال ابو عبيد المقمطر المجتمع والمقمطرة
العقرب اذا عطفت ذنبها وجمعت نفسها قوله وهي في النظم احسن منها في النثر قيل الضمير راجع الى الامثلة المذكورة لا الى مطلق الغريب
الحسن ولذا انث الضمير فلا يرد ان يقال يلزم ان يكون غريب القران والحديث احسن في الشعر اطلخم الليل اي اظلم جفخ اي فخرت
وتكبرت قوله وقولنا غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال تفسير للوحشية شروع في المقصود وهو رد قوله وان اريد بالوحشي
لخ وما ذكره سابقا كان توطية لهذا الرد فان قلت اذا كان هذا تفسير الوحشية فما فائدة توسطها في البين قلت فائدة التنبيه على
ترادف الغرابة والوحشية قوله ظاهر الفساد لان الفصاحة انما هي باعتبار كثرة الدوران والجريان كما سبق وكثرة الدوران لا

لايجامع عدم الانس في الاستعمال قوله او ما هو في حكمها اي في حكم المفردات وهذا القيد لادراج نحو مسلموي بفك الادغام
في تفسير المخالفة اذ لو لم يزد هذا القيد يلزم ان يكون مسلموي فصيحا اذ ليس على خلاف القانون المستنبط من تتبع مفردات
الفاظهم ولا حاجة اخرى لعدم فصاحته قوله كوجوب الاعلال في نحو قام تمثيل للقانون على حذف المضاف اي كقانون
وجوب الاعلال في نحو قام وهو ان الواو اذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت الفا في غير نحو عور وعوِر من العور بفتحتين وهو ذهاب
احدى العينين والاستحوذ الظفر والاقتدار وفي الصحاح استحوذ عليه الشيطان اي غلب قال ابو زيد هذا الباب كله يجوز ان يتكلم
به على الاصل كاستصاب واستصوب واشباههما وهو قياس مطرد عندهم وقطط شعره من باب علم وجعد قطط اي شديد
الجعودة ورجل قطط الشعر وقط الشعر بمعنى ومثل قطط سرر في قوله تعالى سرر مرفوعة وشرر في قوله تعالى ترمي بشرر كالقصر
بفك الادغام فيهما لا يخل بالفصاحة والضابط ان يقال المخالفة القياس ان كانت لعلة كرفع اللبس كما في فك الادغام من ظلل
وشرر واشباههما فهو غير مخل بالفصاحة وان كان لمجرد الثبوت عن الواضع كابى يابي فكذلك والا فهي مخله كما في اجلل ومثله
قوله وآل وماء يعني ان اصلهما اهل وماه بدليل اهيل ومياه قلبت الهاء الفا على خلاف القياس قوله وما اشبه ذلك
من الشواذ قيل كون هذه الامثلة من الشواذ والشاذ ما يخالف القياس بالنظر الى القياس السابق في الاعتبار فلا ينافي
جعلها مندرجة تحت القانون المتاخر فتدبر قوله بل المخالفة ما لا يكون ما صدر بتر وهذا او قعه تفسير المخالفة قوله
الحمد لله العلي الاجلل الراجح عامة الواحد الفرد القديم الاول وقد يروى غير ذلك قوله والقياس الاجل اورد عليه
ان عدم الادغام لم لا يجوز ان يكون لضرورة الشعر واجيب بان اقصى ما ثبت به الجواز وهو لا ينافي انتفاء الفصاحة لان هذا
الانتفاء يلزم من عدم كون الكلمة كثيرة الدور على السنة العرب العرباء لا من عدم جواز ما ارتكبه الشاعر الا يرى ان استعمال
الجرشى جايز قطعا الا انه مخل بالفصاحة فكذا استعمال الاجلل جايز في الشعر كما ذكره سيبويه في الكتاب الا ان الاعراب الخلص يتحاشون
من استعمال امثاله كما يتحاشون من استعمال تكاكاتم وافرنقعوا قوله قيل فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر ومن الكراهة في السمع
فيه اشكال وهو انه كلام ذكره المص بعينه في الايضاح وقد ذكر فيه ايض بعد تعريف فصاحة الكلام ان بعضهم قالوا فصاحة
الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار كما سيجي ففيه تصريح بان تعريف فصاحة المفرد والكلام بما ذكره وجده في كلام الناس
وبطل ما ذكره الشارح في دفع اعتراض خطيب اليمن وتعين جواب المصنف بان المراد بالناس المعهودون فان اجيب بان التعريف على الوجه
المذكور لم يجده في كلام الناس او وجده مع قيد مستدرك فقال لو سلم صحته فلا اقل من وجدان الاشارة كما لا يخفى وقد نقل

علماء
ايضا والجواب انه لا نقطع من هذا الكلام ان المص وجد تعريفهما في كلام القوم بل يجوز ان يكون اخذه من اطلاع تام تعرض على
زمانه او على تلامذته ويبين لهم ماخذه وهو قوله الفصاحة عندهم لكون اللفظ جاريا الى آخر ما ذكر فيما سبق فاورد عليه انه
ينبغي ان يزاد قيد آخر في التعريف وهو الخلوص عن الكراهة في السمع ومن كثرة التكرار لانهما يخلان بكثيره الدور فيما بينهم فنقل
ايرادهم في كتابه ورده تتميما للفائدة على انه ربما يقال مراد الشارح عدم الاحتياج الى ما ذكره المصنف في دفع اعتراض خطيب اليمن
كما يشهد به السوق لا عدم الاحتياج الى ذلك مطلقا قوله لموافقة اسمه اسم امير المومنين عمر الاظهر في العبارة ان يقال لموافقته
لان الموضع موضع الاضمار ولا يظهر لوضع المظهر موضعه فايدة يعتد بها ثم كون الاسم مباركا لجواز ان يكون الاشتقاق من العلق
واللقب علم يشعر بمدح او ذم والكنية ما صدر باب او ام مثلا والاسم اعم قوله لانها داخلة تحت الغرابة المفسرة بالوحشية لم
يرد دخولها تحت مفهوم الغرابة اذ لم يذكر في تفسير الوحشية ما يدل عليها بل انه اذا صدق الغريب على الكراهية في السمع لان
البلغاء يتحاشون عن استعماله فيصدق عليه انه غير مانوس الاستعمال فيخرج عن تعريف الفصاحة بقيد الخلوص عن الغرابة
لا يقال فكذا التنافر داخل تحت الغريب فلم ذكر الخلوص عنه لانا نقول لجواز ان يكون ذكره لكونه داخلا في مفهوم فصاحة المفرد
وذاتيا لها بخلاف الخلوص عن الكراهة في السمع ولو سلم ان الخلوص عنها معتبر في مفهومها فانما يلزم ذكره اذا كان حدا تاما
واما اذا كان التعريف رسميا فيجوز ذكر بعض الذاتيات دون بعض ان قلت فينبغي ان يتعرض الشارح لهذين الامرين حتى
يتم الجواب قلت كانه لاحظ ظهور فساد ارادة الدخول في مفهوم فصاحة المفرد ولزوم الذكر على تقدير الدخول فيه فاغمض
عنه وانت خبير بان اثبات دخول احدهما في ماهية فصاحة المفرد دون الآخر مشكل قوله لظهور ان الجرشى اما من قبيل تكاكا
تم يريد ان الذوق السليم حاكم بان مثل الجرشى وهو الذي يشتمل على الكراهية في السمع من احد القبيلين اي اما مشتمل على عدم
ظهور المعنى وعدم انس الاستعمال فقط واما مشتمل على ذلك مع الكراهية على الذوق ولا ان الجرشى بخصوصه كذلك ثم المقصود من
الترديد ههنا توكيد الدخول وافادة امتناع الخلو وان جزم فيما سياتي بكون الجرشى مثلا من قبيل الثاني ويمكن ان يقال
المجزوم فيما سياتي بكونه من قبيل الثاني غير المردد فيه ههنا بل المجزوم خصوصية الجرشى والمردد فيه مطلق الكراهة في السمع بقرينة
السوق وستعرف ان مطلق الكراهة في السمع لا يلزم ان يكون كريها على الذوق فان قلت كلام الشارح يدل على ان الكراهة
في السمع مخلة بالفصاحة على تقدير دخولها في كل من القبيلين والحال ان مقابلة تكاكاتم للجحيش يدل على ان تكاكاتم ليس من
قبيل الوحشي الغليظ وقد قال الوحشي قسمان والقسم المعاب استعماله هو الوحشي الغليظ قلت قد نبهناك على ان الوحشي ثلاثة اقسام

قسمان منها الحسن ومما يعاب استعماله وان ليس المراد حصر الوحشي في القسمين قوله الاول انها ان ادت الى الثقل قد يناقش
فيه بان الكراهة في السمع ليست مؤدية الى الثقل بل الامر بالعكس فحق العبارة ان يقول انها ان نشأت عن الثقل الخ قوله و
ضعف هذين الوجهين ظاهر اما الاول فلان عدم التادي الى الثقل لا يوجب عدم الاخلال بالفصاحة لجواز ان يكون لامر
اخر بان يكون الفصحاء كما احترزوا عن الالفاظ الثقيلة على اللسان احترزوا عن الالفاظ الكريهة على السمع وهذا معنى مناسب
للاخلال واما الثاني فلانه قد اورد النظر في المتن فينبغي ان يكون على ما ذكر في المتن ولم يذكر فيه ان اللفظ من الاصوات ولو
سلم فالقول بان اللفظ صوت يعتمد على مخرج من مخارج الحروف مشهور بين الادباء ولا يلتفتون الى التدقيق الفلسفي قوله راجع
الى النغم النغم بفتحتين جمع نغمة وهي الصوت يقال فلان حسن النغمة اذا كان حسن الصوت في القراءة كذا في الصحاح قوله حكم من
لفظ فصيح الخ فيلزم من اعتبار القيد المذكور ان لا يكون التعريف جامعا لخروج هذا اللفظ مع كونه فصيحا قوله كلفظ ضيزى من
ضازه يضيزه ضيزا اي ظلمه واصل ضيزى ضُيزى قوله كطوبى الا انه كسر الفاء ليسلم الياء كما فعل في بيض فان فعلى بالكسر لم
يات وصفا قوله ودسر هي خيوط تشد بها الواح السفينة وقيل هي المسامير واحدها دسار والدسر الدفع وانما سميت المسامير
دسرا لانه تدفع بها منافذ السفينة قوله وفيه ايضا بحث لانه قد يعرض الخ واعلم هذا القايل بصدد الفرار عن اشتمال القران
على غير الفصيح ولا يخفى انه كما يجب تنزيه القران عن غير الفصيح يجب تنزيهه عن الكراهة في السمع كما لا يخفى على المنصف هذا وقد
يقال يستفاد من البحث الذي اورده الشارح اعتراض على المصنف ايضا اذ يلزم ان لا يكون تعريفه للفصاحة جامعا لان ما لا يكون
خالصا عن الغرابة مثلا لكن عرض له ما يمنع اخلال غرابته بفصاحته فصيح مع عدم صدق تعريف الفصيح عليه اللهم الا ان يقال
معنى التعريف خلوصه عن الغرابة التي يكون سببا لقبحه وعلى هذا ساير القيود الخ يندفع الاعتراض هذا وقد اورد على الشارح
انه صرح فيما سبق ان تقرب المخرج ليس سببا للتنافر لوقوعه في القران وفيما سياتي ان نحو الجمع بين الحاء والهاء في امدحه وكذا كثرة
التكرار وتتابع الاضافات لا يخلان بالفصاحة لوقوعهما في القران مثل فسبحه ونفس وما سواها فالهمها فجورها وتقويها
ونحو مثل داب قوم نوح فيتجه عليه ان الوقوع في القران لا ينافي كون هذه الامور من اسباب الاخلال وستطلع على جوابه انشاء الله تعالى
قوله كما سيجي في الخاتمة من ان لكل مقام مقالا لا يحسن فيه ومصداقه ما ذكره الشيخ ابن الحاجب في امالي الكافية من ان الشيء قد يكون غير
فصيح فيلحقه امر يجعله فصيحا كقوله تعالى الم يروا كيف يبدئ الله الخلق ثم يعيده فان الفصيح بدا يبدا لا ابدا كما في سمع ابدا قال الله تعالى
كما بدأكم تعودون لكن فصيح يبدئ هاهنا لما حسنه من التناسب مع قوله يعيده قوله حال من الضمير في خلوصه فيكون مبنيا [illegible]

وقيدا

وقيدا لنفس الخلوص فههنا تقييد للنفي لا نفي للتقييد فان قلت اذا كان الظرف حالا من الضمير في خلوصه يكون العامل فيه
الخلوص لان العامل في الحال وذيها واحد فيكون ظرفا لغوا مع تصريحهم بان اللغو لا يقع حالا ولا خبرا ولا صفة قلت اطلاق
الحال على نفس الظرف مسامحة من قبيل اطلاق اسم الكل على الجزء لان الحال في الحقيقة متعلقه معه صرح به في شرح اللب
واحترز به عن زيد اجلل اه اعترض عليه بانه يصدق على مثل قسمة ضيزى وهذه دسر وكيف يبدئ الله الخلق انه خالص عن
الامور الثلثة حال كون كلماته فصيحة لان كل واحد من هذه الثلثة كلام له حالان حال فصاحة لكلماته كما اذا عرض بالمنع السببية
مثلا اذا ضم الى الاخير ثم يعيده وحال عدم فصاحتها كما اذا لم يعرض فان ذات الكلام واحدة في الحالتين فيشمله تعريف فصاحة
الكلام على نمط قولهم الكريم من يسخو في حال مكنته فانه صادق على الفقير الذي لا مكنة له لكنه بحيث اذا حصل له مكنة يسخي
وجوابه انه مبني على توجيه الشارح على رجوع القيد الى النفي كما اشير اليه فيما سبق بطريقه كما صرح به في شرحه للمفتاح ان يعتبر النفي
اولا ثم يقيد فههنا يعتبر خلوص الكلام عن الامور المذكورة اولا ثم يقيد بالظرف فيكون المعنى فصاحة الكلام ان ينتفي الامور الثلثة
عنه والحال ان فصاحة كلماته تقارن ذلك الانتفاء ويحصل ذلك الانتفاء البتة بها وهذا لا يصدق على قولك كيف يبدئ الله
الخلق قطعا اذ ليس فيه مقارنة فصاحة كلماته لانتفاء الامور الثلثة عنه لتحقق القيد الثاني فيه دون الاول وبالجملة منشأ
الاشكال ارجاع الخلوص الى القيد كما في قولك الكريم من يسخو مع المكنة ومنشأ الاندفاع عكسه وقد صرح الشارح المحقق في
شرح المفتاح بان التعويل في ذلك على القرائن قوله ولا يجوز ان يكون حالا من تنافر الكلمات الخ الاظهر في الرد ان يقال القيد
اعني فصاحتها قيد للمنفي وهو التنافر لانه العامل في ذي الحال وهو الكلمات فيكون من قبيل ما دخل النفي على كلام فيه قيد فيرجع
النفي الى القيد بمقتضى القاعدة السابقة في لم ابالغ تقريبا ويكون المعتبر في فصاحة الكلام انتفاء فصاحة الكلمات مع وجود
التنافر لا انتفاء التنافر مع وجود فصاحتها وهو عكس كلي للمقصود ولئن تنزلنا عن ذلك فلا اقل من ان يصدق التعريف على صورة
وجود التنافر مع انتفاء فصاحة الكلمات فما ذكره ههنا من انه يلزم ان يكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة
كانت ام لا فصيحا مبني على التنزيل او على ان ثبوت اصل الفعل فيما توجه النفي الى القيد اكثري كما نبهت عليه في بحث لم ابالغ
وما ذكره في المختصر مبني على الاكثر هذا ثم ما يقال من انه لما علم من التعريف ان التنافر مع فصاحة الكلمات مخل بالفصاحة علم اخلال
التنافر مع عدم الفصاحة بالطريق الاولى وكذا اخلال عدم التنافر مع عدم الفصاحة مردود لما ذكره الشارح المحقق في الحواشي
من ان الاولوية على اطلاقها ممنوعة اذ في كل من الاول والثالث وجود شرط وفقد شرط ولو سلم فالاولوية غير معتبرة في التعريفات

قطعًا هذا او قد يجعل قوله مع فصاحتها صفة لمصدر يدل عليه الخلوص اى فصاحة الكلام خلوصه عن الامور الثلثة خلوصًا
كائنًا مع فصاحة كلماته وهو قريب من الاول المختار والله اعلم قوله المشتهر بين معظم اصحاب الاشتهار يجى لازمًا ومتعديًا فى الصحاح
والديوان لفلان فضيلة اشتهرها الناس فالمشتهر على وزن الفاعل او المفعول قوله لفظًا ومعنى اراد بالمعنى ما يقابل اللفظ حكمًا
كان او غيره فيتناول الاضمار قبل الذكر معنى وحكمًا وكثيرًا ما يراد بالمعنى ما يقابل اللفظ والحكم ومن ثمه حال فى المختصر لفظًا ومعنىً
وحكمًا قوله اعنى ما اتصل بالفاعل المراد بالفاعل هو المتقدم على المفعول به بقرينة السوق فاللام للعهد وابن جنى بسكون الياء
وتخفيفها كنية الامام ابى الفتح عثمان بن جنى ونقل عن سيبويه ان جنى معرب كنى وليس الياء فيه للنسبة كذا ذكره الدماميني
فى شرح المغنى واعلم ان الشيخ عبد القاهر قد نصر مذهب الاخفش فى المسائل المشكلة ووافقه ابن مالك فى شرح التسهيل ومن
ههنا ذهب بعضهم الى عدم اخلال الاضمار قبل الذكر بالفصاحة مستندا بان الشيخ قدوة فى هذا الفن وهو المرجع فى امر الفصاحة
والبلاغة وكلامه حجة مطلقًا قوله جزى ربه عنى لحن ههنا للبدل كما ذكره ابن هشام فى قوله تعالى واتقوا يومًا لا تجزى نفس
عن نفس شيئًا والعاديات جمع عاوٍ من عوى الكلب يعوى عواءً اى صاح وقد يروى العاديات وهى جمع العادى وهو العدو
قوله وقد فعل اى فعل الله ذلك واجاب مسالتى قيل المقصود منه اظهار الرغبة فان الطالب اذا تناهت رغبته فى حصول
امر يكثر تصوره اياه وربما يخيل اليه حاصلا قوله ادى اليه الكيل صاعًا بصاع قيل الضمير فى ادى راجع الى شخص مذكور فيما سبق
وفى اليه راجع الى مصعب وقيل الضمير فى ادى راجع الى شخص وفى اليه راجع الى الصحابة قصدًا الى كل واحد منهم كما حققه
فى شرح اللب ونظيره قوله تعالى وان لكم فى الانعام لعبرة نسقيكم مما فى بطونه فان الضمير فى بطونه راجع الى الانعام وقوله
صاعًا بصاع حال من ضمير الكيل والاصل مقابلا صاعًا بصاع لان معنى المنوى عنه يحصل من المجموع كذا ذكره صاحب الاقليد
فى كلمة فاه الى فى وكلمة فى مجمع الامثال جزاه كيل الصاع بالصاع اى كافا احسانه بمثله واساءته بمثلها قوله اى رب الجزاء
ليس الرد مبنيًا على تقدير المصدر فى نظم الكلام كما ظنه الشيخ فى شرح اللب ورده بل على ان المصدر موجود فى ضمن الفعل
هذا ويمكن ان يقال الضمير فى ربه راجع الى المتكلم على طريقة الالتفات عند السكاكى كما فى قول امرء القيس تطاول ليلك بالاثمد
عن كبر عن ههنا يفيد كون ما بعدها سببًا لما قبلها كما فى قولك فعلت هذا عن امرك ويجوز ان يكون بمعنى بعد كما قيل فى
قوله تعالى لتركبن طبقًا عن طبق اى جزى بنوه ابا الغيلان بعد كبره والغرض ذم ابناء ابى الغيلان بعد مراعاتهم حقوق ابيهم وهذا
لم يرجع الضمير الى المصدر على ان يكون المعنى بنوه الجزاء كما يقال ابن الوقت وابو الفضل واشالهما بمعنى ملابسه وملازمه وما فى

قوله

قوله كما تجزى مصدرية وسنمار رجل رومى بنى الخورنق التى بظهر الكوفة لنعمان بن امرء القيس فلما اتمه القاه من اعلاه فخر ميتا
لئلا يبنى مثلها لغيره وفى مجمع الامثال هو التى بنى اطم الاحيحة بن الجلاح فلما اتمه قال له لقد احكمته قال انى لاعرف حجرا لو نزع لا تنقض
الكل فسأله عن الحجر فاراه فدفعه احيحة من الاطم فخر ميتا والعدول الى صيغة المضارع فى كما تجزى استحضار لتلك الفعل الشنيع وهو مقابلة
الاحسان بالاساءة سيجى انه من قبيل المجاز قوله الا ليت شعرى البيت خبر ليت محذوف وجوبا لوجود شرط الحذف وهو قيام الجملة
الاستفهامية كما قال ابن الحاجب والتقدير ليت على حاصل بجواب هذا السوال واما الجملة فى قولك شككت هل انه قائم فمحل انه منصوب
بنزع الخافض اى شككت فى جواب هذا السوال قوله على ما جر بالجيم والراء المهملة قيل هو من الجريرة وهى الجناية ويحتمل ان يكون
من الجر وقد يروى بالحاء المهملة والزاء المعجمة من الحز وهو القطع قوله فما دالا يقاس عليه وهو اللوم او الحث على سنن الالتفات
لان المقصود الشاعر قوم زهير فان الذوق السليم يفهم من هذا البيت تحريض اقربائه على لومه ولومهم على ترك لومه والله اعلم قوله و
ليس قرب قبر حرب قبر ذكر فى عجائب المخلوقات ان من الجن نوعًا يقال له الهاتف صاح واحد منهم على حرب بن امية فمات فقال
ذلك الجنى هذا البيت والواو فى وليس يحتمل ان يكون للحال وان يكون للعطف ثم ان القرب بمعنى المقارب والاضافة لفظية
وكون اضافة المصدر معنوية مرضيا اذا كان باقيا على معناه الحقيقى ويقول قرب ظرف خبر ليس اى ليس كائنا قرب حرب او الكلام
محمول على القلب كما صرح به السكاكى فى قوله يكون مزاجها عسل وماء وعلى التقادير لا يلزم ما اتفق على عدم وقوعه فى كلام
العرب من كون المسند اعنى خبر ليس معرفة لاضافته الى المضاف الى العلم وهو حرب والمسند اليه اعنى اسمه نكرة ثم ظاهر البيت
خبر ومعناه تاسف وتحسر على كون قبره كذلك ووضع المظهر موضع المضمر فى قوله قرب قبر مع ان الاظهر ان يقول قربه لزيادة التمكين
قوله اى قول ابى تمام من قصيدة يعتذر فيها الى الممدوح وهو ابو المغيث موسى بن ابراهيم الرافعى اذ قد اتهمه جماعة بانه قد هجاه
فعاتبه بذلك فقال ابو تمام القصيدة معتذرا ومتبريا مما نسب اليه وما قبل البيت المذكور اعيذك بالرحمن ان تطرد الكرى بعتبك
عن طرف امرء صادق الشود البس هجر القول من لو هجوته اذن لهجانى عنه معروفه عندى قوله والواو للحال الظاهر ان الاولى ان يجعل
للعطف على المسكن فى امدحه الثانى لوجود الفصل على نمط قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة وذلك لان حالية قوله وحدى
انما تقتضى فى الجملة ان يكون مقابله كذلك لان الدلالة على مشاركة الورى فى المدح مقصودة فى المعنى وعلى الحالة لا يفهم ذلك قطعًا
كما لا يخفى ويؤيده رواية نهاية الايجاز جميعًا بدل معى فان قلت العطف يقتضى ان يكون مدح الشاعر ممدوحه سببًا لمدح الورى اياه
وفيه من القصور فى شان المدح ما لا يخفى قلت المراد بالسبب فى باب الشرط عند النحاة الاعم فى الجملة ومدح الشاعر قد يكون مقتضيًا

الى مدح الورى بان يشرع فى عد الاوصاف الجميلة وتوافقه فى ذلك العد حضار المجلس ولا يلزم من هذا توقف مدح الورى على مدحه
بحيث يلزم من انتفائه انتفاؤه لجواز ان يكون لشى اسباب كثيرة كما سياتى فى بحث لو فلا يلزم محذور فان قلت فيما فايدة معنى على
تقدير العطف قلت الدلالة على عدم تراخى مدحهم عن مدحه وانه معنى مقصود فى المقام فان قلت الا يودى العطف الى اتحاد
الشرط والجزاء بناء على لزوم كون كل من المعطوفين جزاء على حياله قلت يعتبر العطف اولا ثم التعليق الشرط قوله وفى استعمال
اذا الخ رد على الزوزنى حيث رجح ان الدالة على الشك ووجه الرد ظاهر لكن لا يخفى عليك ان الايهام المذكور انما يحسن اعتباره
فى جانب المدح ثم فى اختياره متى فى جانب المدح وهو سور الاتصال الكلى واختيار اذا المفيد للاتصال الجزئى فى جانب اللوم
لطافة لا يخفى قوله مما عابه الصاحب وهو اسماعيل بن عباد صحب ابن العميد فى وزارته وتولاها بعده لفخر الدولة ابن بويه
ولقب بالصاحب الكافى ويقال كان هو استاد الشيخ عبد القاهر وكتب الشيخ مشحونة بالنقل عنه جمع بين الشعر والكتابة وقد فاق
فيهما اقرانه الا انه فاق عليه الصابى فى الكتابة قال الثعالبى كان الصاحب يكتب كما يريد والصابى كما يؤمر ويراد وبين الحالين
بون بعيد هذا وقد اجيب عن تعييبه بانه اذا جاز استعمال اذا فى مرتقع ان للغرض المذكور فلم لا يجوز استعمال اللوم فى مقام الهجو
اشارة الى ان الممدوح لا يتصور فيه الهجو والذم ولا يستحقه قطعا حتى اذا تركت مدحه فغاية ما يتصور فى شانه اللوم واذا المته
لا ينساه كنى احد فى لومه فيه من المبالغة ورعاية الادب ما لا يخفى قوله بين الحاء والهاء من التنافر اى بين خصوصية هذين
الحرفين والمنفى فيما سبق حصول التنافر من نفس قرب المخرج لا وجوده فى صورة قرب المخرج حتى يتنافر كلاماه كيف وقد صرح هناك
بان ما عده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخرج او بعده او غير ذلك وصرح بان الهعخع من
المتنافر مع ان فيه قرب المخرج على ان المذكور فيما سبق ليس ان قرب المخرج لا دخل له فى حصول التنافر بل ان قرب المخرج ليس علة
تامة له يرشدك اليه استدلاله على هذا المدعى بوجود القرب مع عدم التنافر فى الجيش وغيره فانه انما يفيد عدم كونه علة تامة
له لا عدم دخله فيه فافهم قوله ولم يرد ان مجرد امدحه غير فصيح فان مثله واقع فى التنزيل فان قلت لجواز ان يطرا هناك
ما يمنع السببية كما سبق مثله قلت هذا اعتراف بان العلة التامة لعدم الفصاحة هو الجمع بين الحاء والهاء مع عدم ما يمنع السببية
لان انتفاء المانع جزء من العلة التامة لا مجرد الجمع بينهما وهو الذى استدل الشارح على انه غير مخل بالفصاحة فان قلت لا
يلزم من عدم كون مجرد امدحه غير فصيح بالمعنى المذكور ان يحصل عدم الفصاحة من تكريره لجواز حصوله من نفس امدحه مع انعدام
ما يمنع السببية قلت لم يدع الشارح اللزوم المذكور بل ان الامر كذلك فى نفس الامر والحاكم بذلك هو الذوق قوله تنافر كل التنافر

اورد عليه انه مثال المامور دون المتناهى فى التنافر على ما سبق فكيف يقال انه تنافر كل التنافر والجواب انه كلام وقع فى المحاورة
فيحمل على المبالغة وبان المراد به التنافر الكامل كما فى قولك زيد هو الرجل ولا يلزم منه ان لا يكون فوقه متنافر وقد يقال المراد
بالتنافر ههنا هو النفرة لا المعنى الاصطلاحى والتعبير عنها بذلك للدلالة على الكمال لان الفعل اذا اشترك فيه الفاعلان يجى كاملا
وفى الثانى حروف منها الا انه لم يحصل التنافر من حروف كلمة واحدة ولهذا لم يعد فى تنافر الحروف ثم المراد من الحروف فى جمع
الحائين والهائين وفى عد الهاء من الحروف مع كونه اسما تغليب قوله لجمع سطر الخ قيل هذا ينظر لتنافر الالفاظ وتباينها فى
المعانى وتباينها ولا يخفى بعده قوله انما يخل بالبلاغة ليس المراد انه يخل بالبلاغة اليه كيف ولو جمعت تلك الامور فى مقام
يقتضيه لم يكن مخلا بها قطعا بل اذا ذكرت فى مقام لا يقتضيها واليه اشار ولا يتعلق بالنسبة الى الحمامى قوله اى كون الكلام
معقدا دفع لما يورد على المصنف من ان التعريف المذكور تعريف للمعقد لا للتعقيد وهذا الدفع اقرب من القول بان الاطلاق اصطلاحى
لا لغوى وبان هذا من باب الميل الى المعنى والمقصود جعل الكلام بحيث لا يكون كذا وانما تسامح بناء على ظهور المراد قوله على ان
المصدر من المبنى للمفعول ههنا بحث شريف ذكره جدى المحقق فى تفسير الفاتحة ينبغى ان ينبه له وهو ان صيغة المصادر تستعمل
اما فى اصل النسبة ويسمى مصدرا واما فى الهيئة الحاصلة منها للمتعلق معنوية كانت او حسية كهيئة التحركية بالمصدر وكل
الهيئة للفاعل فقط فى اللازم كالمتحركية والقائمية من الحركة والقيام او للفاعل والمفعول وذلك فى المتعدى كالعالمية والمعلومية
من العلم وباعتباره يتسامح اهل العربية فى قولهم المصدر المتعدى قد يكون مصدر المعلوم وقد يكون مصدر المجهول يعنون بهما
السببين اللتين هما معنيا الحاصل بالمصدر والا كان كل مصدر متعدى مشتركا ولا قايل به بل استعمال المصدر فى المعنى الحاصل
بالمصدر استعمال للشى فى لازم معناه قوله تقديم او تاخير المراد بتقديم الالفاظ عن محله الاصلى الذى تقتضيه ترتيب المعانى وتاخيره
عن ذلك المحل وهو لا يجتمعان قطعا فليس احدهما مغنيا عن الاخر بناء على ان التاخير من لوازم التقديم قوله فان سبب التعقيد يجوز
ان يكون الخ ولكون اجتماع هذه الامور سببا للتعقيد اطلقوا الخلل عليه مع شيوع كل منهما واطلاق الخلل على مثله هين عند ارباب
البلاغة فلا حاجة الى جعل قوله لخلل خارجا عن التعريف بيانا للسبب الغالب توجيها لكلام المصنف ثم فيه توطئة لما سيجى من قوله
فهذا التقديم شايع فى الاستعمال لكنه اوجب زيادة فى التعقيد وفيه رد لاعتراض الزوزنى حيث قال الاخلال فى تقديم المستثنى
منه الخ اذ جوزه النحويون بلا خلاف منهم ووجه الرد ظاهر قوله ويجوز ان يكون التعقيب الخ معطوف على ما قبله بحسب المعنى كانه قيل
فان التعقيد يجوز ان يكون حاصلا من اجتماع امور ويجوز ان يكون حاصلا ببعض منها قوله فذكر ضعف التاليف الخ دفع الاعتراض

الحال الى بان ذكر احوال طلب البعد يجوز ان يكون فى الاستقبال كما يدل عليه قوله فبعد هذا الطلب الخ وزمان الاستقبال
مبهم لا يدرى انه زمان القرب او البعد فيطلب فيه ما هو خير ووسيلة الى النجاة عنده قوله وان رفعته كما هو الصواب يدل
على ان رواية النصب خطاء وقد بينا وجهه وقد يوجه بان سكب الدموع ح يدخل تحت الطلب فى الاستقبال ويكون المعنى
انى لست اطلب البكاء الان وانما اطلبه فى الاستقبال ولا يخفى ان البكاء والحزن ينبغى ان يكونا شعارى العاشق المهجور غير
منفك عنه فى حال من الاحوال فلا يليق بحاله عدم طلبه فى الحال فيكون خطاء فى نظر البلغاء وانت خبير بانه لا معنى لطلب الحزن
فى الحال للزوم تحصيل الحاصل بناء على وجوده فيه قوله لكنه اكب عليه اى اقبل عليه غاية الاقبال من اكب على وجهه سقط عليه
ثم هذا الاكباب والملازمة على السكب مستفادة من صيغة المضارع الدالة على الاستمرار بمعونة المقام قوله ولا يخفى
ما فيه من التكلف والتعسف قيل لان عادة الزمان الاتيان بنقيض المطلوب فى الواقع لا الاتيان بنقيض ما يظهر المراقبة
مطلوب ورد بان من تظرفات الشعراء انهم يظهرون طلب امر يكون مرادهم خلافه فبناء على ذلك الامر التخييلى فلا معنى للاعتراض
عليه قال ابو الحسن الباخرزى ؛ ولكم تمنيت الفراق مغالطا ؛ واحتلت فى استثمار غرس ودادى ؛ وطمعت منها فى الوصال
لانها تبغى الامور على خلاف مرادى ؛ وقيل لان السين الاستقبالية معتبرة فى تسكب فارادة الحال من تسكب مع وجود علامة
الاستقبال فيه وارادة الاستقبال من لتجمدا مع عدمها فيه خارج عن القانون وفيه نظر لان ارادة الحال من تسكب على
تقدير الرفع كما صرح به الشارح وح يجوز ان يعطف على مجموع سأطلب ويراد الحال من تسكب واما ارادة الاستقبال من لتجمدا
فيما حقه اضمار سكب الدموع اليه والانصاف ان ما ذكره القوم فى معنى البيت ليس بابعد مما ذكره الشارح وان انكشاف
حقيقة الحال يتوقف على انكشاف حال الشاعر كما صرح به الفاضل المحشى وقد يقال المراد ان الشاعر ترك مراد نفسه بمراد محبوبه لان مراد
المحب الوصال وما يلزمه ومراد المحبوب الهجران الفصال وما يتبعه كما قال ؛ اريد وصاله ويريد هجرى ؛ فاترك ما اريد لما يريد
والمقصود من ذلك الترك ان يترحم له الحبيب فيتسبب بذلك الى الوصال وبهذا يظهر معنى قوله ليقربوا والله اعلم قوله ذكر الشئ
مرة بعد اخرى وكثيرا ان يكون ذلك فوق الواحد دفع لما يتوهم من ان التكرار مجموع الذكرين فلا يتعدد بذكر الشئ ثلث مرات
فضلا عن ان يكثر فلا وجه لعد البيت من كثرة التكرار ووجه الدفع ان التكرار هو الذكر الاخر لا مجموع الذكرين وان المراد بالكثرة
ما يقابل الوحدة فيحصل التكرار وكثرته بتثليث الذكر وقد يجاب بانه اذا ذكر الشئ ثلث مرات فقد كثر التكرار وان كان المراد
بالكثرة معناها العرفى بناء على ان ذكر الثانى تكرار بالنسبة الى الاول وتكرار آخر بالنسبة الى الثالث وكذا الكلام فى ذكر الاول

والثالث

والثالث ورد بان الاضافة فى كثرة التكرار من قبيل اضافة المسبب الى السبب اى كثرة الذكر الحاصلة من التكرار فيحصل التكرار مع
كثرته على كلا الوجهين بتثليث الذكر قطعا قوله تسعدنى الخ الاسعاد الاعانة وتانيث الفعل لان المراد بالسبوح الفرس وهو مؤنث سماعى
كما اومى اليه الشارح بقوله ويستوى فيه اى فى السبوح المذكر والمؤنث قيل المراد بقوله تسعدنى اسعدتنى لان المراد الاخبار عما
صدر عنها فى بعض الحروب لكنه عدل الى المضارع استحضارا لصورة الاسعاد والاقرب ان يراد الاستمرار التجددى بقرينة المقام
قوله والمراد الشدة من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم قوله وهو شئ عده الفرس قيل هذا تفسير لمفهوم اللفظ بالنظر الى
المراد لا بالنظر الى اصل اللغة السبوح فى اصل اللغة من السباحة فى الماء واطلاقها على الفرس بطريق المجاز كما صرح به فى
الاساس بقوله ومن المجاز فرس سابح وسبوح واشار اليه الشارح المحقق ههنا بقوله كانها تجرى فى الماء وفيه تامل لان المفهوم
من كلامه ان المراد بالسبح فى هذا المقام حسن الجرى لا شدة العدو والحق ان كلامه ههنا لا يخلو عن تكلف ولو اكتفى بقوله واراد بها الخ
ولم يتعرض للشدة كما فى المختصر لكان اولى قوله وعليها يتعلق بها اى تشاهد لكن بتضمينها معنى الدلالة فلا يرد ان الشهادة
المعداة بعلى لم يرد الا فى الضرر قوله فاعل الظرف ويجوز ان يكون مبتدا والظرف خبره مقدما عليه قوله حمامة جرعى نصب حمامة
لانها منادى مضاف قوله وهى ارض ذات رمل كذا فى الاساس واما فى الصحاح فقد قال الجرعاء نفس الرملة المستوية التى لا تنبت
شيئا قوله قصرها للضرورة اى لضرورة الوزن والا فالاصل جرعاء بالمد كحمراء وبيضاء قوله وهى ارض ذات حجارة الجندل بسكون
النون وفتح الدال نفس الحجارة كما صرح به فى الصحاح واما الارض ذات الحجارة فالجندل بفتح النون وكسر الدال لكن لما حمل الجرعاء
على نفس الارض ناسب ان يراد من الجندل نفس الارض ايضا بطريق اطلاق اسم الحال على المحل فالتفسير بالنظر الى المراد قوله كذا فى الصحاح
اشارة الى الرد على الزوزنى حيث قال معناه فانت بحيث ترين سعاد وتسمعين كلامها وقد صرح فى المختصر بانه مخالف للنقل ايضا و
وجهه كما قيل انه لا معنى لطلب التكلم من المتكلم لكونه بحيث يرى المخاطب ويسمع كلامه واجيب بان الاقرب ان يراد بالامر بالسجع اظهار
النشاط كالبلابل تترنم عند مشاهدة الاوراد فالمعنى ح ما ذكره الزوزنى وما ذكره الشارح انما يتجه اذا كان الغرض من الامر
بالسجع اسماع الصوت واما حديث المخالفة لكلام الصحاح فعوايض مدفوع بان ما ذكره فى الصحاح معناه اللغوى وما ذكره ذلك
القايل بالنظر الى المقصود وهو المعنى الكنائى لا نجعل فلان كاينا بمحل رؤيته فلان كناية عن كونه رائيا له قوله لان كلا من كثرة
التكرار الى قوله فلا يخل بالفصاحة اعترض عليه بانه قد استضعف قول من وجه نظر المص على من يشترط فى فصاحة المفرد الخلوص
عن الكراهة فى السمع بمثل هذا الكلام فرد ذلك مع قبول هذا مما لا وجه له واجيب بان الكراهة فى السمع معنى مناسب للاخلال

لان الفصحاء كما يجتنبون عن استعمال ما يثقل على اللسان يجتنبون عن استعمال ما يكره في السمع فلا يلزم من عدم افضاء الكراهة
في السمع الى الثقل على اللسان عدم اخلالها بالفصاحة بخلاف تتابع الاضافات والتكرار فانهما من حيث هما لا جهة لاخلالهما
بها وانما اخلالهما لافضائهما الى الثقل بشهادة الذوق ولا يقال التكرار مثل الكراهة في السمع اذ كما يجب الاحتراز عن الثاني
يجب الاحتراز عن الاول صونا لكلام الفصحاء عن اللغو والعبث فالتكرار من حيث انه تكرار مخل ايضا لانا نقول ليس المراد من التكرار
الذي يدعى اخلاله بالفصاحة ان يكون الثاني لغوا محضا يستفاد من الاول ما يستفاد منه كما يشهد به امثلته بل المراد
منه صورة التكرار وربما يلتزمه الفصيح لنكتة ولا يخل فصاحته بخلاف الكريه في السمع بقي فيه بحث وهو انه يجوز ان يكون
كثرة التكرار مؤديا الى الكراهة في السمع لا الى الثقل على اللسان فيخل بالفصاحة وبه يشعر قول الشيخ لكن اذا سلم من الاستكراه
ملح وظرف فليتأمل قوله الكريم بن الكريم الحديث قال صاحب النهاية الكريم هو الجامع لانواع الخير والشرف والفضائل
ووصف يوسف عليه السلام به لانه اجتمع له شرف النبوة والعلم والجمال والعفة وكرم الاخلاق والعدل ورياسة الدنيا والدين
قوله قال الشيخ الغرض من ايراد كلام الشيخ تقوية لما ذكره في وجه النظر وتوطئة لقوله وما اورده المصنف في الايضاح
قوله يا علي بن حمزة البيت عمارة بضم العين المهملة علم شخص والخيار القثاء وليس بعربي اصيل ثم الاظهر ان المعنى على القلب
اي انت خياره في ثلجه والمقصود وصفه بالبرودة لان الخيار بارد بالطبع واذا وضع في وسط الثلج تضاعف البرودة
وانما ازدياد برودة الثلج بالوضع على وسط الخيار حتى لا يحمل على القلب فغير ظاهر الا ان يجعل في بمعنى مع وفي بعض النسخ
خيارة بالخاء المعجمة المفتوحة والباء الموحدة وهي ارض رخوة فالمقصود ح وصفه بالضعف لان الثلج اذا وضع في الارض
اللينة اسرع في الاضمحلال قوله ثم قال لا شك اي قال الشيخ لا الصاحب صرح به في الايضاح قوله كقوله فظلت ثم البيت
لابن المعتز من قصيدة مطلعها ذهبنا الى الخمار والنجم غاير غلالة ليل طرزت بصباح غاير اي غائب والغلالة ثوب
رقيق يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا استعيرت ههنا لبقية الليل وانتصابه على الظرفية والمعنى ذهبنا الى بيت الخمار
والحال ان النجوم بصدد الغروب وكان ذهابنا في وقت بقي من الليل بقية رقيقة كالغلالة لاحت فيها تباشير الصبح كالطراز
فظلت ثم اي دامت وهو مع تديرنا راحا في ايدي جاذر والجاذر جمع جؤذر بفتح الذال وضمها وهو ولد البقرة الوحشية
والعتاق جمع عتيق صفة مشبهة بمعنى الجميل واضافة دنانير الوجوه من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه اي وجوه كالدنانير
في الصفاء واللمعان وملاح جمع مليح صفة بعد صفة للجاذر العتاق احترز به عن وقوع الصفة المشبهة موصوفة كما صرح به في

قولهم

قولهم شجاع باسل وجواد فياض قوله ومنه الاطراد وهو ان يذكر اسم الممدوح مضافا الى آبائه واجداده على ترتيب وجودهم
وولادتهم والبيت لربيعة بن ابي ذؤاب قاتل عتيبة المذكور اوله ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم اي هدمت في الصحاح
ثل الله عز وجل عرشهم اي هدم ملكهم وثللت بصيغة الحكاية والخطاب قوله وما اورده المصنف في الايضاح ثم ما ذكره الشارح
ههنا من قوله وفيه نظر الى قوله ملاح هو الذي اورده المص في الايضاح والضمير في بان جعل ونظايره للمصنف ووجه الاشعار
الاول انه اورد كلام الشيخ استشهادا به لمدعاه وقد جعل قوله يا علي بن حمزة بن عمارة من تتابع الاضافات مع عدم الترتيب
فيه لان الابن الاول صفة لعلي والثاني صفة لحمزة ووجه الاشعار الثاني ان تناول تتابع الاضافات لغير المرتبة انما علم
بايراد كلام الشيخ مستشهدا به فلما علم بايراده ذلك التناول علم ان المصنف انما اورد الحديث بعد ذكر كثرة التكرار وتتابع
الاضافات مثالا لهما جميعا ووجه الاشعار الثالث انه جعل يا علي بن حمزة البيت وقوله فظلت تدير الكاس من قبيل تتابع
الاضافات مع انه ليس فيهما اشتاه هذا وقد يقال الضرورة تلجئ الى حمل كلام المص على انه اراد تتابع الاضافات ما ذكره بل اراد به
تتابع صورة الاضافة سواء كان في ضمن حقيقة الاضافة كما في البيت اولا كما في الحديث فانه في صورة اضافات مرتبة اذ لا
فرق بين كون الابن صفة لما قبله كما هو الواقع وبين كونه مضافا اليه له في الهيئة والصورة اذ لو كان كذلك لم يتغير حاله عما
هو عليه الآن ثم الاشعار الثالث مسلم لكن لا باعتبار جعل قوله يا علي بن حمزة بن عمارة من تتابع الاضافات اذ الاضافة
الصورية فيه مسلمة كما لا يخفى بل باعتبار جعل قوله عتاق دنانير الوجوه ملاح منه فان صورة الاضافة ايضا فيه منتفية
اذ لو اضيف الوجوه الى ملاح لسقط اللام منه بخلاف الكريم في الحديث لكونه صفة مشبهة وبخلاف الحارث في البيت لكونه
في صورة اسم الفاعل فتامل قوله لا يقال من اشتراط ذلك ثم القائل هو الخلخالي وذلك اشارة الى الخلوص عن كثرة التكرار و
تتابع الاضافات وقد يجاب بان اخلال تتابع الاضافات انما يلزم من تتالي الاسماء المجرورة مثلا وهو حاصل في الوصفية
كما نبهت عليه فالفرق بين المرتبة وغيرها في الاخلال بالفصاحة تحكم قوله وبشاعة شيء بشع اي كريه الطعم قوله ولا نسلم
لاخلالهما بالفصاحة كيف وقد وقعا في التنزيل يعني ان الذوق شاهد صدق على ان كثرة التكرار وتتابع الاضافات انما
يخلان بالفصاحة لاجل ما يؤديان اليه من الثقل لا لاجل شيء آخر فاذا لم يوجد الثقل فلا وجه لاعتبار كونهما علة تامة للاخلال
والا لما وقع في التنزيل وفيه نظر اذ لا دليل على جعل اياهم علة تامة للاخلال ولو لم يحمل على العلة التامة لم يكن وقوعهما في
التنزيل قادحا فيهما في الجملة لجواز ان يعرض هناك ما يمنع الاخلال كما سبق نظيره قوله ووسم الهدملة الكيف بابن هيثم

اراد به الرسم الناقص لان الغاية في الاجناس العالية فانها لبساطتها على القول بامتناع تركبها من امور متساوية لا يحد اصلا ولا
يرسم رسما تاما ثم تانيث الضمير في بابها مع رجوعها الى الكيف باعتبار الخبر او باعتبار انه مقوله والهيئة في اللغة الشارة
الصورة كذا في الصحاح ولما كان شان الصورة ان يكون حاصله لذي الصورة اعتبر الحصول في معنى الهيئة المطلقة على العرض
قوله ولا نسبة لذاته اي لماهيته فلا ينافي اقتضاءه اياها بواسطة الغير اذ ما من عرض الا وهو يقتضي النسبة بحسب الوجود
وهو الحصول في الموضوع وهذا بخلاف الاعراض النسبية فانها مقتضية للنسبة من حيث ماهيتها سواء كانت النسبة جزءا لها
او خارجة لازمة لماهيتها قوله الا ان العرض الخ الذوق السليم يقتضي ان يقول بدل قوله الا ان لان لانه علة للتقارب او يقول
بدل قوله متقاربا المفهوم متحدا المفهوم حتى يظهر وجه الاستثناء قوله فائدة فيه انه يخرج الكيفيات الغير القارة كالاصوات
عن التعريف قوله والفعل والانفعال لان الفعل عبارة عن تاثير الفاعل ما دام مؤثرا والانفعال عن تاثر الشيء ما دام متاثرا
وهما ايضا بقاريين كما ذكر في الكتب الكلامية قوله ما في الاعراض انما ان كانت النسبة خارجة عن ماهيتها لازمة لها فظاهر واما
ان كانت داخلة فيها فلان كلا منها نسبة خاصة والخاص يستلزم العام ويقتضيه قوله ليدخل فيه الكيفيات المقتضية
للقسمة قيل فيه نظر اذ لا اقتضاء هناك اصلا غاية ما في الباب ان تلك الكيفيات منقسمة بواسطة محالها وجوابهم ما مر
اذا حمل الاقتضاء على الاستلزام مطلقا فتامل قوله والاحسن ما ذكره المتاخرون نقل عن الشارح ان وجه الحسن ما في لفظة
الهيئة والقارة من الخفاء وان النقطة والوحدة واردتان على تعريف القدماء وان الحركة ان جعلت من الكيفيات فلا وجه
لاخراجها وان جعلت من الاين فقد خرجت بقولهم لا يقتضي نسبة وكذا الفعل والانفعال وايضا يخرج الزمان بقولهم لا يقتضي
قسمة لانه نوع من الكم ثم كلامه والظاهر منه ان تجرد افضل التفضيل اعني احسن عن معنى التفضيل لكن قد تقرر ان تجريده
انما يصح اذا لم يكن مستعملا باحد الامور الثلثة قوله عرض لا يتوقف تصوره يرد عليه الاعراض النسبية على المذهب المشهور وهو ان
النسبة لازمة لتلك الاعراض لا ذاتية لها اذ يقال ح تصور تلك الاعراض يوجب تصور غيرها ويستلزمه ولا يتوقف عليه فيدخل
في تعريف الكيف وانما يتم على المذهب الغير المشهور وايضا يخرج الكيفيات المركبة عن التعريف لتوقف تصورها على تصور اجزائها
وايضا يخرج الكيفيات المكتسبة بالحد والرسم الا ان يفسر الغير بالخارج وتصورها بتصور كنهها فيندفع الاشكال الا ان يقال
التعريف يابى عن شموله ويمكن ان يجاب عن الاخير بان توقف النظري على النظر ليس في حد ذاته والا لما جاز انفكاكه مع انه
ليس كذلك الا ترى انه قد لا يكون نظريا بالنسبة الى شخص اخر قوله واللاقسمة احتراز عن الوحدة والنقطة على راي من جعلهما

من

من الاعراض ويخرجهما من الكيف بل من المقولات التسع فاندفع انا لم نخص الاعراض فيهما بل الاجناس العالية وهما ايضا عرضيين
لما تحتهما قوله اقتضاء اوليا هذا القيد متعلق في التحقيق باقتضاء اللاقسمة ليندرج الكيفيات التي اقتضت اللاقسمة
بالواسطة وقد يتوهم تعلقه باللاقتضاء مطلقا ويجعل فايدته في اقتضاء القسمة الاحتراز عن خروج الكيفيات المنقسمة
بسبب حلولها في الكميات او في محالها فانها يقتضي القسمة في محالها لكن بواسطة الكميات لا اولا وبالذات وهو مدفوع
بانه لا اقتضاء هناك اصلا فلا حاجة الى التقييد قطعا قوله ان اختصت بذوات الانفس قيل المراد الانفس الحيوانية والاختصاص
اضافي اي بالنظر الى الجماد والنبات فلا يتجه ان بعض تلك الكيفيات كالعلم والارادة ثابتة للمجردات لم يجعلها مندرجة في
جنس الكيف وفي الاعراض وقيل المراد ما يعمنا والنفوس النباتية ايضا لان من جملة الكيفيات النفسانية الصحة ومقابلها
وهما يوجدان في النبات ايضا بحسب قوة التغذية والتنمية قوله ان كانت راسخة اي مستحكمة فيه بحيث لا يزول عنه اصلا
او بعسر زوالها قوله اشعار بان الفصاحة الخ يعني لو لم ينقل ملكة لم يوجد في اللفظ اشعار باعتبار الرسوخ في تعريفها
مع انه مقصود فلا يقدح فيه ان يستفاد من اللام الاستغراقية الكاينة في المقصود على تقدير تسليمه قوله النطق على عدمها
هذه عبارة الايضاح ولما كان مظنة ان يتوهم من ظاهرها انه لو قال يعبر لزم عدم تسمية المتكلم فصيحا حالة السكوت
مع ظهور فساده فسرها بقوله اي سواء الخ دفعا لذلك الوهم ثم المراد عدم النطق بعد حصول الملكة والا فالملكة انما تحصل بكثرة
الملازمة واعلم ان قوله او لا ينطق به قط من مسامحات المصنفين لان قط انما يستعمل في الماضي واشتقاقه من قططه اي قطعه
ومعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع من عمري واستعماله في المضارع لحن صرح به ابن هشام في مغني اللبيب وابن السيد في كتاب
المسائل نعم ملازمته للنفي ليس امرا مستمرا وانما ذلك هو الغالب قال في التسهيل وربما استعمل دونه لفظا ومعنى يريد دون
النفي ومنه قول بعض الصحابة قصرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلوة اكثر ما كنا قط وامنه واما ملازمته للماضي فلم اطلع على خلاف فيه
وذلك لان اللام في المقصود للاستغراق قيل انما الاستغراق الحقيقي بان يعتبر اولا تقييد المقصود بمقصود من له تلك الملكة
اي بما يقصده في زمان من الازمنة او في الزمان الماضي بالنسبة الى حال التعبير واما الاستغراق العرفي اذا لم يعتبر ذلك وفي
عدم جواز ارادة الاستغراق الحقيقي اذا لم يعتبر التقييد المذكور تامل فان قلت اي حاجة الى حمل اللام على الاستغراق مع ان
لفظه الملكة يغني عنه لاستلزام تلك الملكة الاقتدار على التعبير عن جميع مقاصده بلفظ فصيح قلت الاستلزام ممنوع لجواز ان
يحصل لشخص ملكة بالنظر الى نوع من المعاني كالمدح او الذم او غيرهما ولو سلم ففي الحمل على الاستغراق اشعار صريح بان الاقتدار

على التعبير عن بعض المقاصد بلفظ فصيح غير كاف في كون المتكلم فصيحا قوله فلو قيل بكلام فصيح الخ الانسب للسياق ان يقول بمركب فصيح وكذا الاولى له ان يقول بما سيأتي دون مركب فصيح قوله ان يلقى على الحاسب اجناسا مختلفة الخ فانه لا يمكن الخ الا التعبير بالمفرد اذ لو قيل مثلا الاول دار والثاني غلام او قيل الكتب دار لم يكن الملقى نفس الاجناس فقط كما لا يخفى على المنصف ثم الحسبان في قوله ليرفع حسبانها مصدر حسبه يحسبه بالضم حسبا وحسبانا وحسبانة اى عدده وترفع اما على صيغة الخطاب اى انت ايها الملقى وتبلغ عدد تلك الاجناس عليه اى على الحاسب من قولك رفع فلان على العامل اى رفعه وهو ما يرفعه من قصته ويبلغها او على صيغة الغايب اى ليرفع ويبلغ ذلك الحاسب عددها الى صاحب المال مثلا قوله سهو ظاهر وتحمه فيما نقل عنه بانه ليس سبب العدول عن لفظ بليغ هو مجرد ارادة الشمول للمفرد والمركب كما يشعر به قولهم قال فلان كذا اليد خل كذا ويخرج كذا الا بالوفرضنا عدم وجوب الشمول لما صح ايضا ان يقال بلفظ بليغ لان الاقتدار على اللفظ البليغ ليس بشرط في الفصاحة اصلا واجيب عن طرف ذلك البعض بانه يجوز ان يكون بحكم واحد علل متعددة ويقتصر على ذكر بعضها فعدم ذكر لفظ بليغ يجوز ان يكون لارادة الشمول ويجوز ان يكون لما ذكره الشارح في الجواب وقد يدفع بان العرف والذوق يقتضيان بان العدول عن قيد في التعريف الى آخر لافادة الشمول انما هو حيث تصح وفوعه الا انه يفوت فائدة الشمول قوله فان قلت هذا التعريف غير مانع الخ الظاهر انه اراد به تعريف الفصاحة الا ان صدقه على الادراك ونحوه مما يتوقف عليه الاقتدار ممنوع لخروجه بقيد الملكة اذ لا شئ من المذكور بملكة وان اراد به تعريف الملكة على ان قوله يقتدر بها على التعبير عن المقصود صفة كاشفة وقعت في موقع التفسير للملكة فلا نم انه تعريف يجب ان يراعى كونه جامعا مانعا فتامل قوله قلنا لا نسلم ان هذه اسباب بل شروط السبب هو المؤثر والشرط ما يتوقف عليه تاثير المؤثر قوله الحال هو الامر الداعي الخ معرفة المركب الاضافي يحتاج الى معرفة الاضافة لانها بمنزلة الجزء الصوري له والى معرفة المضاف والمضاف اليه لكن لا يتعرضون لتعريف الاضافة للعلم بان معنى اضافة المشتق وما في معناه اختصاص المضاف بالمضاف اليه باعتبار معنى المضاف مثلا مقتضى الحال ما يختص بها باعتبار كونه مقتضى لها ويقدمون تعريف المضاف اليه لان معرفة المضاف من حيث انه كذلك يتوقف على معرفة المضاف اليه ان قلت معرفة المضاف اليه من حيث انه كذلك يتوقف على معرفة المضاف فلم يعتبر هذه الحيثية قلت لان الاضافة لتقييد المضاف لا المضاف اليه ثم ان يتسامح في تفسير التكلم الذي هو فعل اللسان باعتبار الذي هو فعل القلب مبالغة في التنبيه على ان التكلم على الوجه المخصوص انما يعد مقتضى الحال اذا اقترن بالقصد والاعتبار حتى اذا اقتضى المقام التاكيد ووقع ذلك في الكلام بطريق

الاتفاق

الاتفاق لا يعد مطابقا لمقتضى الحال واعلم ان الافصح في لفظ الخصوصية الفتح اذ حينئذ يكون صفة ولما كان المعنى على المصدرية الحق الياء المصدرية لذلك والتاء للمبالغة كما في علامة واما اذا ضم الخاء المعجمة فيحتاج الى ان يجعل المصدر بمعنى الصفة او ان يجعل الياء للنسبة مبالغة كما في احمري والتاء للمبالغة فافهم قوله وهو مقتضى الحال ليس جزءا من التعريف حتى يلزم الدور بل هو تعيين للمضاف بعد تفسير المضاف اليه ثم الضمير اما راجع الى الخصوصية باعتبار الخبر ويؤيده قوله والتاكيد مقتضاها او الى نفس الاعتبار مبالغة قوله مع فصاحته قيل لو قال الا ان يقتضي الحال خلاف ذلك لكان احسن لان الحال قد يقتضي ما ينافي الفصاحة كالتعقيد في العميات الخ رعاية التطابق اولى من رعاية الفصاحة اذ ارتفاع شان الكلام بالطباق لكن بني الكلام على الكثير الشايع ولم يعتد بالنادر القليل والجواب منع بلاغة الكلام المذكور قوله الحال والمقام متغاير بالمفهوم الخ الغرض من هذا الكلام ربط الدليل اعني قوله فان مقامات الكلام متفاوتة بالمدعى وهو اختلاف مقتضى الحال ثم تخصيص ذلك الامر الداعي باطلاق المقام عليه دون المحل والمكان اما باعتبار ان المقام من قيام السوق بمعنى رواجه فذلك الامر الداعي مقام الكلام اى محل رواجه او على سبيل تشبيه حسن التاكيد في مقام التردد مثلا باستقامته وانتصابه من قيام العود بمعنى استقامته وانتصابه او لانه كان من عادتهم القيام في تناشد الاشعار وامثاله فاطلاق المقام على الامر الداعي لانهم يلاحظونه في محل قيامهم قوله والمقام يعتبر اضافته الى المقتضى حكم اكثري والا فقد يضاف الى المقتضي بالكسر نحو قوله فيما سياتي فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب ثم اضافة المقام الى المقتضى بالفتح لامية واضافة الحال الى المقتضي بالكسر بيانية قوله فتفاوت المقامات يختلف مقتضيات المقام الخ قيل هذا ايضا حكم اكثري اذ قد يتفاوت المقام ويتحد المقتضى كان مقام التعظيم ومقام التحقير يقتضيان التنكير وقد يقال التنكيران مختلفان بالاعتبار فان معنى الاول بلوغ الشئ في الارتفاع مبلغا لا يمكن ان يعرف ومعنى الثاني عكسه والمراد بالاعتبار في قوله ضرورة ان الاعتبار الخ المعنى المصدري فيكون تعليلا لاختلاف المعتبر باختلاف الاعتبار فلا دور فتامل قوله ثم شرع معطوف على متوهم اى قال كذا ثم شرع ومثله سايغ شايع قوله باجزاء الجمل فيه بحث لان الاجزاء ان اريد بها الاجزاء المصطلح عليها وهي التي تعتبر في انعقاد اصل الجمل خرج بها المفعول ونحوه وان اريد اعم منها لا ينحصر في الاسناد والمسند اليه والمسند كما ذكره قوله اما الى نفس الاسناد الخ قدم الاعتبار الراجع الى الاسناد لكونه جزءا صوريا به يحصل الخبر وعقبه الاعتبار الراجع الى المسند اليه لانه العمدة الكبرى لكن فيه بحث وهو ان الجملة في اصطلاحهم من اقسام اللفظ فلا يجوز ان يعد الاسناد من اجزائها لانه ليس بلفظ فلا يكون المركب منه ومن اللفظ لفظا اللهم الا ان يقال عدهم اياها من اقسام اللفظ باعتبار اكثر اجزائها اذ التغليب

باب واسع قوله تاكيدا او حالا تفصيل لقوله وجوبا قوله لكونه محذوفا او ثابتا فيه نظر لان هذه الاحوال ليست مختصة باجزاء
الجملة بل تجري في غيرها وان لوحظت في الحكم بالاختصاص المذكور واضافة الكون الى ضمير المسند لم يشعر اليه ان يكون قوله او
الى المسند كما ذكر ويمكن ان يكون على حذف المضاف اي كمثل ما ذكر بل هذا المعنى يستفاد من لفظ الكاف فليتامل قوله او غير
مخصوص كالمبتداء في قولك في الدار رجل وكالفاعل وما ذكره ابن الحاجب من ان الفاعل مخصوص بالحكم المقدم فمردود بان
المحكوم عليه اذا اختص بعين الحكم كان الحكم على غير المختص ان قلت فما الفرق بين الفاعل والمبتداء حيث جوز تنكير الاول بلا
تخصيص دون الثاني في مثل رجل في الدار كما هو المشهور قلت الفرق ان في تنكير المبتداء اخلالا بالغرض من الكلام وهو
الافهام لانه اذا كان منكرا مجهولا وهو متقدم على الخبر ينفر السامع عن استماع حديث المتكلم بخلاف الفاعل لانه لما سمع
الفاعل انقضى الامر وتم فلا يمكن ان يقال بعد ذلك ان السامع لا يصغي الى كلام المتكلم قوله على المسند اليه اي الذي اسند
اليه وهو المسند فالصفة مسند الى الضمير المستتر الراجع الى الموصول لا الى الظرف الذي بعده حتى يلزم قصر الشيء على نفسه
قوله مع زيادة كونه مفردا فعلا او غيره اي كونه مفردا موصوفا بالانقسام الى القسمين وهذا لا يوجد في المسند اليه قطعا ولذا
جعل زايدا على اعتباراته فلا يرد ان الكون مفردا غير فعل موجود في المسند اليه وقد اشير اليه بقوله الى غير ذلك فلا معنى
لجعله زيادة على اعتباراته وفيه بحث اذ لا معنى لعد الانقسام المذكور مقتضى الحال كما يقتضيه السياق بل المقتضى هو الاقسام
والاقرب في الجواب ان الكون مفردا غير فعل من لوازم المسند اليه فلا يعد من الاعتبارات المناسبة للمقام ولذا لم يتعرض له
في الفن وايضا يجوز ان يراد بغيره ما فصله جملة اسمية وفعلية الخ ولا شك ان الغير بهذا المعنى مختص بالمسند فلا اشكال اصلا
فتامل قوله مقيدا بمتعلق المراد بالمتعلق ما يسمى في هذا الفن متعلقات الفعل بكسر اللام في المتعلقات على الاظهر والاقيس
كما ستذكره في موضعه ان شاء الله تعالى نعم ولا يرد ان يقال قد يكون للمسند اليه متعلقات نحو الضارب زيدا في الدار بالسوط ضربا
شديدا عمرو لان المتعلق في الحقيقة هو الحدث الذي يتضمنه الصفة وهو مسند لا مسند اليه فمآل ذلك الى احوال المسند ولو
سلم فيما ذكره بناء على الاعم الاغلب قوله على الوجه المذكور في بابه الظاهر فتدبر للايجاز والاطناب لا للمساواة ايضا اذ لا اقسام لها
قوله فمقام الخ اشارة الى تقسيم الاول وهو المختص باجزاء الجملة وقوله ومقام الفصل اشارة الى القسم الثاني وهو ما يكون مختصا بالجملتين
فصاعدا وقوله ومقام الايجاز اشارة الى القسم الثالث وهو ما لا يكون مختصا بشيء مما ذكر ثم المفهوم من قول الشارح ثم شرع الى آخره
ان الفاء في قوله فمقام الخ للتفصيل ويجوز ان يجعل للتعليل قوله اي خلاف كل منها ظاهر العبارة يشعر بان الضمير في خلافه راجع

الى كل المذكور سابقا الا انه يستدعي كون مقام التنكير مباينا لمقام خلاف التقديم وفساده ظ فالصواب ان يقال اي خلاف
نفسه الا انه تسامح في العبارة فعبر عن خلاف نفسه بخلاف كل منها اشارة الى ان الضمير راجع الى كل واحد من هذه الاربعة على
سبيل البدل وملاحظة الخصوصية واعتمد فيه على ظهور المراد قوله وقد اشار في المفتاح الخ الغرض من نقل كلام المفتاح
التنبيه على مراده فانه قد خفي على بعض شراحه والضمير في قوله لكونها راجع الى الايجاز والاطناب او الى لفظ كل ميلا الى
المعنى كما في قوله تعالى كل في فلك يسبحون قوله وكذا خطاب الذكي فصل عما قبله لان هذا باعتبار الغير وما قبله باعتبار نفس الكلام
ثم الظاهر ان المراد بالخطاب ما خوطب به لا المعنى المصدري ليكون مقتضى الحال ويناسب الامور المذكورة التي هي مقتضى الحال
فالاضافة لادنى تلبس اي الخطاب الذي له تعلق بالذكي مغايرا الى الخطاب الذي له تعلق بالغبي تشبه الامور المذكورة فان
مقام الاول تباين مقام الثاني قوله وكان الانسب الى آخره انما لم يقل وكان الصواب لان الذكاء على ما ذكره الشارح اخص
من الفطانة فجاز ان يريد به ذلك اطلاقا الاسم الخاص على العام بقرينة المقابلة وانما لم يقل ان يذكر مع الذكي البليد لان الفطنة
انسب بالمخاطب لانه قد اعتبر في مفهومها ورود الكلام من الغير وقد يجاب عما ذكره الشارح بانه انما هو بحسب اللغة واما بحسب الاصطلاح
فقد يستعمل الذكاوة في الفطانة يقال رجل ذكي وفلان من الاذكياء يريدون المبالغة من الفطانة مع ان فيما اختاره المص ره
رعاية حسن التسجيع ثم هذا ليس من مبدعاته بل تبع فيه صاحب المفتاح قوله ولكل كلمة مع صاحبتها مع متعلق بمضاف محذوف اي
لوضع كل كلمة كذا في شرحه للمفتاح او حال من كل كلمة او صفة لها قوله اي مع كلمة اخرى الاظهر ان يقال او ما في حكمها وانما
ترك اعتمادا على كلامه اللاحق وبناء على الاكثر قوله صوحبت معها اورد عليه ان حق العبارة صوحب معها او صوحبت بدون معها
لان صوحبت ان جعل من قولهم صاحب زيد مع عمرو فالعبارة هي الاولى على ان يكون الفعل مسندا الى الظرف كما في قولك هند مر
بها وان جعل من صاحب زيد عمرا فالثانية واجيب بالمصير الى تضمين صوحبت معنى الجعل والتصيير اي جعلت مصاحبة مع تلك الكلمة
وبان صوحبت مسند الى مصدره بالتاويل المشهور اي اوقعت المصاحبة معها ثم المقصود التنبيه على ان المراد بالمصاحبة
الجعلية الحاصلة بسبب التاليف لا المصاحبة الكاينة بحسب الاصل من جهة الاشتقاق او غيره قوله ليس لها مع ما يشاركها الخ تفاوت
المقامات في هذا القسم يدل على تفاوتها فيما لا اشتراك فيه بالطريق الاولى وهذا لم يتعرض له قوله اقترانه بالشرط اي باداته
وقد يقال ان المراد بالفعل هو الجزاء فلا حاجة الى تقدير الاداة الا ان السوق يؤيد الاول قوله اذ المراد بالصاحبة الخ دفع لما
يتوهم من ان التمثيل بالجملة غير مطابق للمقصود لان الكلام في الكلمة مع صاحبتها والظاهر ان الصاحبة ايضا هي الكلمة قوله هكذا

ينبغي ان يفهم هذا المقام اورد عليه ان ذلك التوجيه يستلزم ان يكون قوله ولكل كلمة مع صاحبتها الخ اعاده لما سبق اذ ليس
حاصل ما سبق الا ان المقام المقتضي لهذا المسند مع المسند اليه المعرف تباين المقام المقتضي له مع المسند اليه المنكر وعلى هذا
ولما كان الافادة خيرا من الاعادة كان الوجه ان يجعل القول المذكور اشارة الى مباحث البديع نظرا الى ان المحسنات البديعية
كالطباق والمقابلة والتجنيس وغيرها انما يتاتى بجعل كلمة مصاحبة لاخرى ولذا يجعل قوله وكذا خطاب الذكي الخ اشارة الى مسائل
البيان بناء على ان البيان يتعلق باحوال الدلالات من حيث الوضوح والخفاء وذلك باعتبار فهم المخاطب ولا يخفى ان قوله
مقام التنكير الى قوله وكذا خطاب الذكي الخ ايماء الى مسائل المعاني فيحصل الاشارة الى الفنون الثلثة على الترتيب لا
يقال هذا التوجيه يستلزم ان يكون تطبيق الكلام على المحسنات البديعية داخلا في البلاغة موجبا للحسن الذاتي وهو خلاف
المشهور فيما بين علماء المعاني لانا نقول ليست البلاغة الا مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال سواء كان المقتضي المحسنات
البديعية او غيرها فمباحث تلك المحسنات من حيث ايجابها الحسن العرضي الزايد على اصل البلاغة من البديع ومن حيث ايجابها
الحسن الذاتي باعتبار تعلقها بمطابقة مقتضى الحال من المعاني نعم لما كان اقتضاء الاحوال اياها لا يخلو عن ندرة لم يتعرض
منهم القول بايجابها الحسن الذاتي اسقاطا للنادر عن درجة الاعتبار مع انهم بنبهوا بذكرهم في المعاني من المحسنات ما يكثر
اقتضاء الحال اياه كالالتفات والاعتراض والتجاهل على ان ساير المحسنات ايضا يجوز دخولها في البلاغة اجيب بان ذكره
ليقابل ما لا ينتظم النظم السابق مثل ان لان لها مع المضارع مقاما ليس لها مع الماضي وللفعل الواقع شرطا مع ان مقاما
ليس له مع اذا الى غير ذلك مما لا يحصى نفيه تعميم ولا يسمى في عرفهم اعادة على ان جعله اشارة الى مباحث البديع لا يخ عن
بعد لعدم ظهور اطراده في كثير من المحسنات مثل التورية والمبالغة ونحوهما فليتامل قوله وارتفاع شان الكلام الخ اعترض
على المقدمة الاولى بان نفس المطابقة للاعتبار المناسب سبب لنفس الحسن الذاتي وقبول المخاطب لا لارتفاع شان الكلام
فيهما والمقدمة هو بزيادة المطابقة وعلى المقدمة الثانية بان انتفاء المطابقة سبب لانتفاء الحسن راسا لا لانحطاطه في الحسن
المستلزم لثبوت اصله ولذا قال السكاكي واذ تقرر ان مدار حسن الكلام وقبحه على انطباق تركيب الكلام على مقتضى الحال وعلى
لا انطباقه واجيب بان اصل الحسن الذي يحصل عند المص بالفصاحة يرتفع شان الكلام فيه بالمطابقة وينحط بعدمها وقد
يجاب بان المراد بقوله في الحسن من جهته وبالقياس اليه فلا يلزم الزيادة على الحسن في الارتفاع ولا ثبوت اصل الحسن في الانحطاط
ولا اخذ هذا المعنى من العبارة تكلف واقرب منه في الجواب عن الاول ان يصار الى حذف المضاف في قوله بمطابقته فكلما ازداد

المطابقة

المطابقة ازداد الحسن ولا يلزم منه تحقق الارتفاع في الحسن في اول مرتبة المطابقة وعن الثاني ان المراد باضافة العدم
الى المطابقة الجنس اذ يانى الاضافة للمعاني التي ياتي لها اللام كما سياتي فيكون على الانحطاط جنس عدم المطابقة لا عدم
جنس المطابقة وهذا الجنس يتحقق في فرد منه بان يترك مطابقة واحدة فليتامل قوله اولا او بالذات او لا منصوب على
الظرفية بمعنى قبل وهو ح منصرف لا وصفية له ولذا دخله التنوين مع انه افعل التفضيل في الاصل بدليل الاولى والاوائل
كالفضلى والافاضل وهذا معنى ما قال في الصحاح اذا جعلته صفة لم تصرفه تقول لقيته عاما اول واذا لم تجعله صفة
صرفته تقول لقيته عاما اولا معناه في الاول اول من هذا العام وفي الثاني قبل هذا العام والبار في بالذات بمعنى في
وهو معطوف على اولا اي في ذات المعنى بلا واسطة قوله لكونه اشارة الى ما سبق المراد بما سبق هو الكلام المقيد بالفصاحة
في قوله والبلاغة في الكلام الى قوله مع فصاحته والدليل على ان الاشارة بعد التقييد وان كان الكلام حين ما ذكر
هناك مطلقا انه لا ارتفاع لغير الفصيح فان قلت لم لم يجعل اشارة الى الكلام البليغ قلت لان قوله وانحطاطه بعدمها
يمنعه اذ لا معنى لان يقال انحطاط شان الكلام البليغ بعدم المطابقة وهذا ظاهر قوله الحسن الذاتي الداخل في البلاغة
اراد بالحسن الذاتي منشاءه ذات البلاغة لان الحسن داخل في ماهية البلاغة وانما وصفه بالدخول في البلاغة
مجازا بمعنى ان منشاءه لا يخرج عن حد البلاغة ويحتمل ان يكون باعتبار ان منشاءه اعني المطابقة داخل فيها لان البلاغة
بين المطابقة مع الفصاحة قوله وبه يصرح لفظ المفتاح اي بكون مقتضى الحال التاكيد والاطلاق مثلا لا الكلام المؤكد
والمطلق وسيجي تمام البحث في تعريف علم المعاني قوله لان اضافة المصدر يفيد الحصر لما ذكره الرضي من ان اسم الجنس اذا
استعمل ولم يقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو في الظاهر لاستغراق الجنس اخذا من استقراء كلامهم فيكون المعنى ههنا
ان جميع الارتفاعات حاصل بسبب مطابقة الكلام للاعتبار المناسب البتة فيستفاد الحصر اذ لو جاز ان يحصل ارتفاع
بغيرها لم يكن هذا الارتفاع حاصلا بتلك المطابقة فلم يصح تلك الكلية فان قلت لم لم يجعل كل من المتقدمين قرينة على
عدم ارادة الاستغراق في الاخرى فلا يحمل على الحصر لئلا يفضي الى التنازع والتنافي قلت لانه لم يكن ما يلزم حملها على ظاهرهما
وهو كون مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب محذورا قوله فيجب ان يكون المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحدا المتبادر
من الكلام والمنقول عنه في الحواشي ان المراد هو الاتحاد في المفهوم اعني بحسب عرفهم لا بحسب اللغة ح يكون قول المص فمقتضى
الحال هو الاعتبار المناسب من قبيل هو البطل الحامي وسيجي تفصيله وضمير الفصل في قوله هو الاعتبار المناسب للدلالة

على ان الوارد بعده خبر لا صفة وتوكيد الحكم دون الحصر ويحتمل ان يراد بكون المراد منهما واحدا اما يتنا ول المساواة

قوله والا لبطل احد الحصرين او كلاهما لانه لما استحال اجتماع الحصرين صدقا فاما ان يكذب احدهما او كلاهما قال الفاضل

المحشي بطلانهما على تقدير التباين بين الاعتبار المناسب ومقتضى الحال والعموم من وجه وبطلان احدهما على تقدير

العموم مطلقا اذ يبطل الحصر في الاخص وفيه بحث لان مبنى الكلام على ان الحصر في الشيء يستلزم وجود المحصور في جميع افراده

وانتفاؤه في غيرها ولذا اورد عليه النظر فلا شك ان بين الحصر في الاعم والحصر في الاخص تنافيا ثم لا يخفى ان احد الحصرين

ليس اولى من الاخر في الصدق والالم يلزم بطلانهما على التقديرين الاولين ايضا نعم انه لا فرق بين التقادير الثلث في

كون اللازم بطلان احد الحصرين او كليهما ويمكن الجواب بانه لا شك ان بطلان الحصر في العام باعتبار جزءه السلبي ثم

نقول اذا بطل جزؤه الايجابي وبطلانه في الخاص باعتبار جزءه السلبي ثم نقول اذا بطل جزء الايجابي من الحصر في العام لم

يمكن ان يبطل الحصر في الخاص بواسطته لان بطلان الحصر في الخاص ههنا بواسطة ثبوت الحكم في غيره وح لم يتحقق ذلك

واذا بطل الجزء السلبي من الحصر في الخاص لم يمكن ان يبطل الجزء الايجابي من الحصر في العام بواسطة بخلاف العموم من وجه

فان بطلان كل من الحصرين فيه باعتبار جزئه السلبي للحصر الاخر وبطلانه بهذا الاعتبار لا يمنع ان يبطل الجزء السلبي

للحصر الاخر بواسطة حقية جزئه الايجابي فكل من الحصرين مع بطلانه يبطل الجزء السلبي من الحصر الاخر بواسطة حقية جزئه

الايجابي والله اعلم **قوله** وفيه نظر وجه على تقدير ان يكون المراد بكونهما واحدا اما يتناول المساواة ان الحصر في الاعم مطلقا

او من وجه لا يوجب تناول جميع افراده حتى يلزم على تقدير عدم الايجاد بالمعنى السابق بطلان احد الحصرين او كليهما و

وجه على تقدير ان يكون الاتحاد في المفهوم هو المدعى انه لم يتعرض في الدليل لنفي المساواة ومع احتمالها لا يثبت الايجاد وقد

يجاب عن النظر على التقدير الاول بان معنى الحصرين ان مطابقة الاعتبار المناسب مطلقا هو سبب الارتفاع ومطابقة

مقتضى الحال كذلك فيلزم التساوي بينهما والاتحاد كما لا يخفى وعلى التقدير الثاني بان معناه سببية مطابقة

الاعتبار من حيث هي مطابقة الاعتبار وسببيه مطابقة المقتضى من حيث هي مطابقة المقتضى فيلزم اتحادهما

في المفهوم وهذا يتم ان ساعد الخصم على ان المعنى المذكور يفهم من الحصرين **قوله** هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر حيث

يقول ثم حاصل الاستدلال ان الشيخ حصر معنى النظم في مواضع من كتابه في وضع الكلام موضعا يقتضيه علم النحو والعمل

بموجب قوانينه وهو معنى التطبيق المذكور فظهر ان مراده من النظم المفسر بالتوخي هو ذلك التطبيق ان قلت التوخي

هو

هو الطلب فكيف يراد به ذلك الوضع قلت اقامة للسبب مقام المسبب كما في تعريف علم المعاني بالتتبع ثم المراد من

وضع الكلام الموضع الذي يقتضيه علم النحو ان يكون ذلك بحسب الاغراض الذي يصاغ لها الكلام كما نبه عليه بقوله

ثم ليس هذا المذكور الخ ويدل عليه ايضا تصريحه بذلك في التفسير الاخر وايضا لما كان تمام علم النحو لعلمي المعاني والبيان

كما ذكره الشريف في مفتتح شرح المفتاح يمكن ان يقال اراد الشيخ بعلم النحو تمامه ثم لا يخفى ان معرفة تلك المعاني لا يتوقف

على معرفة علم النحو واصطلاحاته حتى يلزم مما ذكر عراء تراكيب البلغاء السليقيين عن حلية النظم وهذا ظاهر **قوله** فيما

يترجح بين ان يكون وبين ان لا يكون الظاهر ان بين ظرف لغو متعلق بيترجح بمعنى يتردد ولو مجازا كما نقل من الشارح

وجعله ظرفا مستقرا اي ذا ترا بين كما قيل يحتاج الى تقدير لا في يترجح وفي بعض النسخ يتردد بين يترجح والا فلا

ينتظم اذا استعمال ان في المشكوك لا الراجح ثم لا يخفى ان بين الثانية مقحمة اذ التردد بين مجموع الامرين لا بين كل واحد

منهما **قوله** وباذا فيما علم اذا من الحروف على سبيل التغليب بعم وقع في كلام فخر الاسلام وغيره وهما منهم ان اذا اذا استعمل في

امر على خطر الوجود كقوله واذا تصبك خصاصة فتجمل يكون حرفا لا اسما لكنه اذا استعمل فيما علم فهو اسم باتفاق على ان

استعمال الحرف في معنى الكلمة شايع في عبارات المتقدمين **قوله** في الجمل التي تسرد اي تنسج وتساق منتظمة بعضها مع بعض

يقال فلان يسرد الحديث سردا اذا كان جيد السياق له واصله من سرد الدرع نسجها **قوله** بل وهذه اللفظة الخ معطوف على

قوله وهو في لفظ آخر في غاية القبح وانما اثبت الواو بعد بل لئلا يتوهم ان المراد ابطال الكلام السابق كما هو الشايع اذا كان ما

بعدها جملة **قوله** والى هذا اشار المصنف اي الى ان الامور المذكورة ليست ثابتة للالفاظ نفسها من حيث هي بل يعرض لها بسبب المعاني

والاغراض التي يصاغ لها الكلام **قوله** بالتركيب ذهب السكاكي الى ان لا افادة في المفردات فعلى هذا يكون قوله بالتركيب تاكيدا

لمعنى الافادة **قوله** وذلك لما تقرر الى آخر بيان لوجه تفريع رجوع البلاغة الى اللفظ باعتبار افادته المعنى الثاني تفريعا على

تعريفها **قوله** او غير مطابق اراد به عدم المطابقة عما من شانه ذلك وهو المفهوم من عرف فهم من الوصف بعدم المطابقة

اذ الواحد بمعنى السلب مطلقا للزم ارتفاع النقيضين اعني المطابقة وسلبها **قوله** على ما ذكر في الكشاف مرتبط بكون ما للتاكيد

معنى الكثرة وكون العامل ما يليه لا با الانتصاب على الظرفية فان صاحب الكشاف جعل قليلا في الاية صفة مصدر محذوف اي

شكرا قليلا ولم يذكر الشارح ذلك الاحتمال ههنا مع ان وصف العتيبة بالكثرة على معنى الاطلاق كما يقال زيد سمى احيانا سائغ

لا احتياج بذكر الوصف اعني كثيرا حيث لم يقل تسمية كثيرة الى تاويل بلا ضرورة ولهذا احترز فيما سياتي من قول المصنف وكثيرا ما يخرج

الكلام على خلافه كلا الامرين على ان الانتصاب على الوضعية في مثله معروف لا يحتاج الى التعرض فلذا اشار الى وجه اخر
من الاعراب قوله وفي هذا اشارة اي في قوله فالبلاغة راجعة الى اللفظ باعتبار افادته المعنى بالتركيب مع قوله ويسمى
ذلك فصاحة ايضا قوله الاعجمي والعربي الاعجمي منسوب الاعجم وهو الذي لا يفصح وان كان من العرب والمراد بالعربي خلافه
في شرح الكشاف للعطب ان العرب سكان المدن والقرى والاعراب سكان البادية والموافق لكتب اللغة ان العرب هو
هولاء الصنف المقابل للعجم والاعراب منهم سكان البادية خاصة والنسبة اليه اعرابي لانه لا واحد له فلو اسقط الواو
العاطفة من والقرى لكان احسن كما لا يخفى قوله وحينئذ لا يناقض لتغاير محل النفي والاثبات حاصل توفيق المصنف
على ما ذكر في الايضاح ان الشيخ اراد بقوله فضيلة الكلام للفظه لا بمعناه ان البلاغة ثابت للفظ صفة له باعتبار افادته
المعاني عند التركيب لا صفة لمعناه واراد برجوعها الى المعنى دون اللفظ نفسه ان وصف اللفظ بها باعتبار افادتها
المعنى عند التركيب لا من حيث انه لفظ مفرد من غير اعتبار التركيب وبهذا اظهر التوفيق بين نفي كونها من صفات الالفاظ و
اثباته وبين نفي كونها من صفات المعنى واثباته فان كلام الشيخ يوهم التناقض من وجهين والمص انما يعرض لدفع الوجه الاول وقد
يقال في وجه التوفيق بين كلامي الشيخ بناء على الطلاق الفصاحة على البلاغة انه اراد بالفصاحة حيث حكم بانها راجعة الى اللفظ دون
المعنى الثابت المشهور واراد بها حيث ذكر انها صفة راجعة الى المعنى معنى البلاغة وانت خبير بان قول الشيخ ان فضيلة الكلام للفظه
لا لمعناه حتى ان المعاني مطروحة الخ يابى عن حمل الفصاحة على المعنى المشهور تامل قوله ولا نزاع ايضا في ان الموصوف بها عرفا هو اللفظ
فان قلت لما كان محل تلك الفضيلة هو المعنى الاول كما سيصرح به فكيف يوصف بها اللفظ عرفا قلت وصف اللفظ بها كوصف الرجل بحسن
غلامه على معنى كون اللفظ بحيث يوصف بدل على تلك الفضيلة ككون الرجل بحيث هو بحسن غلامه لا يسم فلنحمل كلام المص على هذا المعنى حتى
يستقيم جعله وصفا للالفاظ المنطوقة لانا نقول هذا وان صح في نفسه لكن لا يصلح توفيقا لكلام الشيخ فان مراده ليس الا بيان محل الفضيلة
والشيخ ينكر على كلا الفريقين اي ينكر على الطلاق كل منهما ويصل قوله على معناه اللغوي يشمل عليه يلزم منه ان يكون كثير من الاقوال البليغة
المشتملة على المعاني الثواني المحتومة على المعاني الاول الشرعية اذ العرفية مثلا بليغا واجيب بان معنى التقييد باللغوي على ان هذا
القسم الاعم الاكثر للابتناء ونوع المجازات اذ الكنايات والمعاني الشرعية والعرفية معان اول قوله دلالة ثانية اي واقعة في المرتبة
الثانية بالنسبة الى دلالة اللفظ على المعنى الاول الا ان للمعنى الاول دلالتين وفيل معنى قوله لذلك المعنى لا بد ان يواسطة فالدال على المعنى
المقصود هو اللفظ ايضا لكن بواسطة المعنى الاول بوصف هذه الدلالة بالثانوية ثم دلالة المعنى الاول على الثاني عقلية قطعا كما

صرح

صرح به الامام في نهاية الايجاز والشيخ في دلائل الاعجاز ودلالة اللفظ على المعنى الاول قد يكون وضعية وقد يكون عقلية
كما نبهت عليه الان ومن حكم بانها وضعية بلا شك فكانه اراد بالوصفية ما للوضع مدخل فيها في الجملة فافهم والمراد بالمعنى المقصود هو
الذي يريد المتكلم اثباته او نفيه ويستوي في قصده البليغ وغيره كاثبات الشجاعة مثلا قوله بل على ترتيبها اشل ترتيب الالفاظ في
النطق على حذف ما اراد بترتيب المعاني جعلها في مرتبتها التي هي المناسبة للحال والمقام ثم الشيخ انما اطلق على ترتيب المعاني المعقب
بترتيب الالفاظ على حذوها اسم النظم مع انه الترتيب الثاني ارشادا الى ان العمدة في باب البلاغة انما هي القصد والاعتبار دون التلفظ
والاحتذاء كما يطلقون مقتضى الحال على اعتبار الخصوصيات مع انه نفس الخصوصية المعتبرة فلا ينافي ما سبق من كون النظم توخي معاني النحو
فيما بين الكلم حيث دل على كونه من عوارض اللفظ قوله والخواص والمزايا الخ المشهور ان الخواص عبارة عن الامور المستفادة من التركيب لا بمجرد
الوضع وان المزايا والكيفيات عبارة عن الخصوصيات المفيدة لتلك الخواص فاطلاق هذه الامور على المعنى الاول من قبيل المجاز او اصطلاح
الشيخ كما يشعر به قوله والشيخ يطلق الخ فافهم قوله من الاوصاف الراجعة اليها قيل عليه كيف يكون الفصاحة والبلاغة ونحوهما من الاوصاف
الراجعة الى المعاني الاول ذي المعاني اللغوية ولا فضيلة لها اصلا واجيب بعد تسليم ان المعاني الاول هي المعاني اللغوية بان المعاني
هي محل الفضيلة لان ترتيبها في النفس ثم ترتيب الالفاظ في النطق على حذوها على وجه ينتقل الذهن منها بتوسلها الى الخواص في
الافادة بلا اخلال ولا تعقيد هو البلاغة فيكون ترتيب المعاني الاول على الوجه المخصوص المنشاء الفضيلة ومناط البراعة بلا شك
قوله لان الالفاظ المنطوقة التي هي الاصوات اذ الحروف مبني على ان اللفظ صوت يعتمد على مخارج الحروف والمختار انه كيفية عارضة
للصوت الذي هو كيفية يحدث في الهواء من تموجه ولا يلزم قيام العرض بالعرض الممتنع عند المتكلمين لانهم يمنعون كون الحروف امورا وجودية
قوله بحيث يثبت انها من صفات الالفاظ الخ ولا وجه لحمل تلفيف المص على هذا بان يريد باللفظ في قوله فالبلاغة راجعة الى اللفظ المعنى
الاول ويكون المعنى فالبلاغة صفة راجعة الى المعنى الاول باعتبار افادته المعنى الثاني ولا لحمل المعنى في قوله باعتبار افادة المعنى على المعنى
الاول حتى يكون فالبلاغة راجعة الى اللفظ باعتبار افادته المعنى الاول لان نوع قوله فالبلاغة راجعة الخ على تعريف البلاغة يابان
ان البلاغة صفة اللفظ باعتبار افادته المعنى الثاني لكونها عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال هو المعنى الثاني كرفع الشك
ورد الانكار قوله المعاني الثواني التي جعلت مطروحة توضيحه ان المخاطب اذا كان منكرا فالبليغ وغيره يشتركان في ان كل واحد منهما يعلم
بخطابه الرد انكاره لكن البليغ يعرف كيفية ترتيب المعاني الاول المعقب بترتيب الالفاظ حتى يزول انكاره بخلاف غير البليغ فترتيب معاني
الاول هو المنشاء للفضيلة بلا ريب قوله والسبب انهم الخ معنى ان السبب في ارتكاب التجوز انهم لو جعلوا الفصاحة والبراعة والبلاغة وما شاكلها

ذلك اوصافا للمعاني الاول احتمل ان يراد المعاني الثواني فجعلوها نعوتا للالفاظ واراد وابها المعاني الاول واعترض عليه بان المعاني
كما يحتمل الثواني عند اطلاقها كذلك الالفاظ يحتمل عند اطلاقها الالفاظ المنطوقة بل اولى فلا بد من بيان سبب الترجيح لا يقال المعنى
مشترك بين المعاني الاول والثاني والالفاظ مجاز في المعنى الاول وقد تقرر ان المجاز خير من الاشتراك فظهر فايدة العدول لانا نقول معنى
ذلك ان اللفظ المستعمل في معنى اذا كان دايرا بين كونه مشتركا بين ذلك المعنى وغيره وكونه مجازا في ذلك المعنى حقيقة في غيره كان الحمل
على كونه مجازا فيه اولى لا ان التعبير عن لفظ معنى يدل عليه مجازا اولى من التعبير عنه بلفظ يدل عليه بالاشتراك بعد قيام القرينة
المعينة للمراد في كلا الاستعمالين ويمكن ان يقال مراده انهم لو جعلوها صفات للمعاني لم يفهم الفهاما ظاهرا انها صفات المعنى الاول لان
للمعاني الثواني دخلا تاما في البلاغة حتى ان الكلام الذي ليس له معنى ثان ساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء الاسبق فتردد الذهن
المعاني الاول والثواني بخلاف ما اذا جعلوها صفات للفظ وعدم كون اللفظ المنطوق منشاء للفضيلة اظهر فيبادر الذهن الى ان ليس
المراد اللفظ نفسه ولما كانت العلاقة بين اللفظ والمعاني الاول وما يحدث فيها اقوى واظهر يتبادر الذهن اليها وهذا القدر يكفي للترجيح
قوله فجعلوها كالمواضعة الى قوله والخاصية التي يحدث فيه قيل عليه المفهوم مما سبق استعمال الالفاظ في نفس المعاني الاول والمفهوم من
هذا استعمالها في الصور الحادثة وبينهما تناف فكيف يجعل هذا الكلام نتيجة لما سبق على ما يشعر به الفاء من فجعلوا اجيب ان الشيخ يطلق على
المعاني الاول الخصوصيات والصور ونظايرها مبالغة تنبيها على انهم وان كانوا يطلقون الالفاظ على نفس تلك المعاني ويصفون الالفاظ
بالبلاغة وما يشاكلها الا ان مرادهم توصيفها على ما في تلك المعاني من الصور والخواص مكان المعاني الاول نفس الخصوصيات ولهذا صح
التفريع وفيه نظر لان هذا الجواب يشعر بان المراد ههنا بالصورة والخاصة نفس المعاني الاول وقوله حدث في المعنى يحدث فيه
مانع من الحمل على ذلك والاظهر في الجواب المصير الى حذف المضاف اي محل الصورة والخاصية قوله وقولنا صورة الخ دفع لما يتوهم من ان المعنى
ليست له صورة فكيف يصح قولكم ويريدون الصورة التي حدثت في المعنى قوله هذا انبه مما ذكره الشيخ اي تليل واعلم ان الكلام الذي
بدلالة من دلايل الاعجاز لم يذكر فيه على الترتيب بل بعضه مذكور في اوايله وبعضه في اواخره وهذا احكم البعض بالدليل انه اختلا
ولا ينبغي ان يظن هذا بمثله قوله مدلاة الحروف وسلاستها سلاستها ملايمتها للطبع وسلاستها سهولة النطق بها قوله والفصاحة
عبارة الخ هذا هو الاعتبار الذي حدثت من المعنى الثاني للفصاحة فهو من عداده والا ان جعل نفي ثالثا للفصاحة بطل الحصر الذي يتبادر
من كلام الشيخ فتامل قوله كما يمتنع ان يوصف بانها دال الا اراد امتناع الوصف بالدلالة على تلك الفضيلة لما دل عليه السياق وما اراد بالدلالة
الدلالة مطلقا لكن بالمعنى المشهور الذي اثبت اللفظ الفصيح اعني الدلالة اللفظيه وهو فهم المعنى من اللفظ فلا ينافي ما سبق من قوله لم

لذلك

لذلك المعنى دلالة ثانية على المقصود قوله اليه ينتهي البلاغة كذا في الايضاح نسبته الى الايضاح توطية لدفع ما يتوهم من كون
قوله وما يعرب منه عطفا على قوله الاعجاز كما سيأتي قوله ولو ان ينزل في الكلام الخ يشير الى ان اعجاز كلام الله تعالى باعتبار ارتفاعه في بلاغته الى
ان يخرج عن طوق البشر على ما هو الاصح لا باخباره عن المغيبات ولا باسلوبه الغريب ولا بصرف العقول عن المعارضة واقرار البشر
بناء على ان المشهور بالبلاغة والتصدي للمعارضة والا فالمعجزة ما يكون خارجة عن طوق جميع المخلوقات من الجن والانس والملك قوله
فان قيل ليت البلاغة الخ فان قلت ان حمل السؤال على منع تحقق الاعجاز في كلام الله كما يشعر به قوله لم لا يجوز الخ يكون الجواب خارجا
عن القانون لان منع السند لا سيما اذا كان اخص لا يفيد اصلا وان حمل على المعارضة يتجه انه لم يذكر دليل على تحقق الاعجاز حتى
يعارض قلت اشتهار دليل المحققة فيه اغنى عن ذكره فهو ملحوظ واعلم انه لا بد ان يحمل علم البلاغة في قوله وعلم البلاغة كافل باتمام
هذين الامرين على المعنى العام لان المعنى المشهوري ولو علم له زيادة اختصاص بالبلاغة اعني علم المعاني والبيان غير كافل باتمام الفصاحة
بل يقول الكلام بعد الحمل على المعنى العام تغليبي لان الكافل باتمام هذين الامرين هو العلوم المخصوص مع الحس السالم كما ثبت انشاء الله
قوله وكثيرا من مهره الخ الظاهر انه يتعلق بالجواب الاول الذي هو منع كون علم البلاغة كافلا باتمام البلاغة فالاولى تقديمه على قوله ولو
سلم ولو جعل المهارة اعم من الاحاطة فلا باس به في تعلقه بالجواب الثاني قوله بشيء لا يفهم من اللفظ قد بحث ولو انه ان اراد بعدم كونه
مفهوما من اللفظ انه لا يستفاد منه صريحا فمسلم ولا يضر وان اراد انه لا يحتمله فمم قوله واما الثاني فلا بد من الفساد اما اذا اخذ الاعلى
حقيقيا فظ واما اذا اخذ نوعيا فلان ما يقرب من نهاية الاعجاز لا ينافي المرتبة الاول من مراتبه التي بعدها مرتبة الوسطى لان القريب من
النهاية ما يكون اقرب اليها من الوسط كما لا يخفى على الفطن وجعله من قبيل التعبير عن النوع بافراده لا يستقيم اما اولا فلان ذلك انما
هو في الاحكام التي لا يعرض طبيعة النوع اذ لا يصح زيد وعمرو وبكر من طبيعة الاعجاز سوى نهايته مجاوز عنه فرد اخر واما ثانيا فلان
التعبير عن النوع بافراده ان صح فبجميعها لا ببعضها وههنا ظهر ان قوله على ان الحق الخ وجه اخر لابطال الجواب الثاني كما هو المتبادر لا بيان
للفساد المذكور بمعنى بناء على ان الحق الخ على ما ظنه الاستاد قوله ويؤيده قول صاحب الكشاف وجه التاييد ان القياس رجوع الضمير الى
المضاف لانه المقصود بالذكر كما سبق نظيره في قوله وبعضه قاصر عن رتبة ادنى الحد الاعجاز وامكان المعارضة لا يستقيم الا بجعل الحد بمعنى
المرتبة ثم لما جاز في الجملة ارجاع الضمير الى المضاف اليه ادخل الصفة على المخصصة لم يجعل قول صاحب الكشاف دليلا على المدعى بل مؤيدا
لهذا واعترض في شرح الكشاف على قوله لكان الكثير منه مختلفا بان لفظ النظم ان الكثرة صفة الاختلاف وقد جعلها صفة المختلف من
غير ضرورة فان كون البعض منه مخالفا للبعض صفة للكل ولا معنى لتخصيصه بالكثير منه قوله وكان بعضه بالغا حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه

نحو اذ لا فلان الاختلاف بكون البعض وافعال مرتبة الاعجاز قاصرا عنه يوجد في القران ايضا فان تعدد آية او آيتين لا يجب
ان يكون معجزا بالاتفاق فكيف يستدل بانتفائه على انه ليس من عند الله على ما زعم المص من الآية واما ثانيا فلان قوله وكان بعضه
بالغا حد الاعجاز يفيد ثبوت قدرة غير الله على الكلام المعجز وهو ظاهر الفساد واجيب عن الاول بان المراد بالبعض ما وقع به التحدي
اقله ثلث ايات وذلك لان المقصود الاختلاف الذي ليس في القران وكون بعض قليل من الراى معجز مشهور كفت شهرته مؤنته
تقييد البعض بالزايد عليه وعن الثاني بانه مبني على التنزل فارداف العال على الظ قوله وان لم يكن صادقا يصبكم بعض الذي يعدكم
كما قيل وبان المقصود نفي كون القران من عند غير الله كلا وبعضا والمعنى لو كان القران من عند غير الله فلا اقل من ان يكون بعضه منه
ويلزم الاختلاف المذكور اي يكون بعضه الذي من الله بالغا حد الاعجاز وبعضه الذي من غير الله قاصرا عنه قوله ولما
المصنف الخ لا يخفى ان المراد بالاعلى في توجيه الشارح الاعلى الحقيقي وبحد الاعجاز مرتبة والاقرب ان يجعل وما يقرب منه مبتدا ويحذف
الخبر اي وما يقرب منه كذلك اي هو حد الاعجاز ويجعل من عطف الجملة على الجملة وهذا اولى لما ذكره الشارح حسب اللفظ وان اتحد
المؤدى لسلامته عن العطف على المبتدا او بعد مضي الخبر والفصل على ابعد المذكورين واما حذف الخبر بعد قيام القرينة فاشنع من هذا
وقد يعترض على توجيه الشارح بوجهين احدهما ان سوق كلام المص يدل على ان مراده بقوله وهو حد الاعجاز بيان الطرف الاعلى كما ان قوله
في الطرف الاسفل وهو ما اذا غير الخ لبيان الطرف الاسفل على ما ذكره الشارح لفوت هذا المقصود بل بتعيين حد الاعجاز بانه الطرف
الاعلى وما يقرب منه وثانيهما ان لا تفاوت في البلاغة القرانية وسره ان الله تعالى عالم بكتاب الاحوال وكيفياتها فيلزم ان يكون
كلام المشتمل عليها في اعلى المراتب الا ان بعضا منه لعلته يمكن للبشر الاتيان بمثله وان لم يقع فان قلت لا يمكن انكار تفاوت الآيات
في البلاغة كما اشار اليه من قال در بيان ودر فصاحت كى بكسان بود سخن كرچه كوينده بود چون جاحظ وچون اصمعى در كلام
ايزد بيچون كه وحى منزلست كى بود تبت يدا مانند يا ارض ابلعي قلنا تفاوت الحاصل في الآيات بالنظر الى ان الاحوال المقتضية
للاعتبارات في بعضها اكثر فالمقتضيات المرعية فيها اوفر من المقتضيات المرعية في الاخرى وذلك لا يقدح في ان يكون كل منهما في
الطرف الاعلى اي مرتبة من البلاغة لا بلاغة فوقها بالنسبة الى تلك الآيات بوجوب اشتمال كل آية على مقتضيات الاحوال التي في نفس الامر
بناء على احاطة علم الله بجميعها فتامل قال في بعض شروح الايضاح الاقوال وما يقرب منه عطف على الاعجاز والمراد بحد الاعجاز البلاغة
في مقدار سورة ومما يقرب منها البلاغة في مقدار آية او آيتين فكانه قال ولها طرفان اعلى وهو البلاغة القرانية وعلى هذا يقين
الطرف الاعلى كما هو المقصود ولا يخفى ان بعض الآيات تابيد لما ذكر من ان حد الاعجاز هو الطرف الاعلى وما يقرب منه فان جميع الآيات واقعة في

مرتبة الاعجاز مع ان بعضها اعلى من المراد ببعض الآيات التي يحكم عليها بامتناع المعارضة ما يكون بمقدار اقصر سورة والسكوت عن التقييد
للشهرة كما نبهت عليه فيما سبق قوله اي طرف للبلاغة نقل عن الشارح انه صرح بذلك تنبيها على ان الطرف الاسفل ايضا من البلاغة
احترازا عما وقع في نهاية الايجاز من ان الطرف الاسفل ليس من البلاغة في شيء هذه عبارته لا يقال طرف الشيء بحسب المعنى المتعارف نهايته
فلا يكون داخلا فيه لانا نقول الطرف الاعلى داخل في البلاغة قطعا فالانسب دخول الطرف الاسفل ايضا على ان قول المص اذا غير الى ما دونه
التحق باصوات الحيوانات عند البلغاء صريح في الدخول لدلالته على ان الكلام الواقع في الطرف الاسفل غير ملتحق عندهم باصوات الحيوانات
وكل كلام غير ملتحق بها فهو عند البلغاء بليغ ثم المراد بقوله الى ما دونه اي كل مرتبة كانت من المراتب التي دونه او مرتبة تحته بلا واسطة
فانه المتبادر عند الاطلاق وعلى كلا الوجهين لا يصدق ما ذكر في تعيين الطرف الاسفل على الطرف الاعلى ولا على المراتب المتوسط قوله باصوات
الحيوانات عرف الحيوانات اشارة الى ان المراد بها غير الانسان وقد وقع في عبارة المفتاح منكرا والانسب حملها على ما ذكرنا بجعل
التنكير للتحقير والنوعية ولعله اقرب لما ذكره الشريف فان التنكير للقصد الى غير معين وقوله يصدر عن محالها حال عن الاصوات
لانه يلزم اختلاف العامل في الحال وذيها لان العامل في الاول هو الفعل وفي الثاني الجار لانا نقول العامل فيهما هو الفعل لان حرف الجر
اداة يوصل معنى الفعل الى مجروره وحده منصوب المحل بالفعل وبهذا الاعتبار يقع داخلا وما يقال في امثاله من ان الجار والمجرور في
محل النصب مساهلة في العبارة اتكالا على ما يقرر في القواعد كذا في شرح الكشاف للشريف وما في بحسب ما يتفق اي مصدر بتاء يجب اتفاق
الاصوات وحصولها للاعلة مقتضية لها قاصدة اياها او موصولة اي يجب ما يتفق معها من الامور التي لا يقتضيها قوله سوى المطابقة
والفصاحة وهو غير متعرف بالاضافة ولذا وقع صفة للوجوه اشارة الى ان اخير تلك الوجوه بالنظر الى المطابقة والفصاحة والمراد
يتبعها اوجه تغايرهما فلا يلزم كون كل منهما تابعا للبلاغة سواء اعتبروا الحكم على الوجوه بالمتابعة ثم اعتبر تقييد تلك الوجوه بالمغايرة
للامرين او بالعكس قوله وفيه اشارة صرح في المختصر بان الاشارة والاشعار المذكورتين بلفظ يتبعها وسوق كلامه ههنا يشعر بان الاشارة
بامر اخر واسنادها الى توصيف الوجوه باخر فلا يلتفت اليه فتامل قوله لانها ليست لما يجعل المتكلم موصوفا بصفة نقل عنه ذلك اي
المراد انه لا يعهد وصف المتكلم بسبب هذه الوجوه بصفة ولا يسمى بسببها باسم في العرف كما يسمى بسبب البلاغة والفصاحة فيقال بليغ
فصيح ولا يقال مرصع ومجنس فلا يرد ان وصف من صدر منه الترصيع بالمرصع صحيح وقد يقال يلزم من هذا الكلام ان هذه الوجوه لو جعلت المتكلم
موصوفا بصفة جاز ان يجعل تابعة لبلاغة المتكلم مع انه ليس كذلك لان هذه الوجوه اوصاف الكلام فلا يمكن يكون تابعة لبلاغة لا لبلاغة
المتكلم سواء جعلت المتكلم موصوفا بصفة ام لا وانت خبير بجواز تعدد المانع عن جعلها تابعة لبلاغة المتكلم قوله بملكة يقتدر بها على تأليف

كلام بليغ اى فى نوع اراد من المعانى والقرينة على ارادة هذا المعنى ما تقدم فى تعريف فصاحة المتكلم لا ملاحظته تكشف عن المقصد
همنا بطريق المقايسة وهذه وان كانت عناية فى التعريف لكن لا بد من المصير اليها اذ الملكة التى يقتدر بها على تاليف الكلام البليغ
فى نوع من المعانى مثلا كالمدح لا تجعل صاحبها بليغا على ان المتبادر من الملكة هو الكامل منها ولو ما ذكرناه والتعريف يحمل على المتبادر
واعتبار العموم فى الكلام البليغ بناء على ان النكرة قد تعم فى الاثبات بقرينة المقام او فى التاليف بناء على ان اضافة المصدر تفيد العموم
مطورقيه لاستلزامه انتفاء البلاغة فى البشر مثلا لان من الكلام البليغ ما هو واقع فى طبقات الاعجاز والاقتدار على تاليفه خارج
عن طوق البشر ولئن قيل توسعهم للزم ان لا يكون متكلم بليغا الا ان لا يكون فوقه بليغ لان الابلغ يقدر على كلام بليغ لا يقدر عليه من هو دونه
وفساده بين قوله انحصار علم البلاغة فى المعانى والبيان اى علم له زيادة اختصاص بالبلاغة كما تراد اذ لو اريد به اسم هذين العلمين
لم يكن للانحصار المذكور معنى فليتامل قوله وانحصار مقاصد الكتاب فى الفنون الثلثة لان علم البلاغة لما علم انها لا يتجاوز عنها
ذكر وعلم ايضا ان لها توابع علم ان مقصد الكتاب الذى هو فى علم البلاغة وتوابعها لا يتجاوز عن الفنون الثلثة قوله وفيه تعريض الخ
لانه عرف البلاغة ببلوغ المتكلم حد الاختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها
ولا يخفى ان الاول يستفاد من المعانى والثانى من البيان فلا يتوقف البلاغة على الفصاحة وما ذكره المص ماخوذ من كلام ابن الاثير
فى المثل السائر لكن رجح قول المفتاح بان البلاغة كما هو سوغ للبليغ يمتاز عن غيره ويحصل الاثار المختصة به ورعاية الفصاحة
ليست كالامنوعا للبليغ من حيث هو بليغ بل هو امر مشترك بينه وبين غيره وفيه نظر اذ غاية ما فى الباب ان يكون الفصاحة للبليغ
كالحيوان للانسان قوله ان كل بليغ كلاما كان او متكلما هذا من تعميم المشترك بتاويل ان كل مسمى بليغ اى ليس كل فصيح بليغا لينبه
الى ان المراد بالعكس اللغوى لا الاصطلاحى او الموجبة الكلية لا ينعكس بالمعنى الاصطلاحى الا الى موجبة جزئية قوله وهو ما يجب ان
يحصل الخ هذا من قبيل الاستخدام لان المرجع همنا مصدر ميمى لا اسم مكان بدليل تعديته بلفظ الى التفسير المذكور انما هو للمرجع
بالمعنى الثانى وبه ينكشف تفسير المرجع بالمعنى الاول ثم المراد بالامكان هو نوع المقابل للامتناع بالغير لا الامكان الذاتى المقابل
للامتناع الذاتى فلا يتجه ان امكان الممكن لا يتوقف على شىء قوله الى الطباق الحكم للواقع ولا طباقه فلا يتعين الصدق والكذب فكيف
يكونان مرجع له بالمعنى المذكور اجيب بان الصدق والكذب تفسيران لمطابقة الخبر للواقع وعدمها ومطابقة الحكم له او عدمها تصلح
من خلفها قوله عن الخطا فى تادية تحرز اللام فى الخطا للعهد والمراد به ما لا يكون بسبب التعقيد المعنوى بقرينة قوله وما يحترز به عن
الاول يعنى الخطا فى التادية علم المعانى اذ يحترز به عن التعقيد المعنوى على انه قد ياتى الخطا بسبب التعقيد فى التادية بل فى كيفيتها

ولو قال عن الخطاء فى تطبيق الكلام على مقتضى الحال لكان اظهر قوله والا لربما ادى الخ اعترض عليه بان الظاهر ان المراد بالاحتراز عن الخطا
عدمه فعلى تقدير ذلك الانتفاء اعنى وقوع الخطاء فى تعيين تادية المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال البته فلا وجه لايراد كلمة
ربما همنا سواء حملت على التعليل او التكثير الا ان يحمل على التنزل والاخذ بالادنى فيكون المعنى وان لم يكن مرجع البلاغة الى الاحتراز
عن الخطاء المذكور فلا اقل من تادية المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال فى بعض الاحيان وهو مناف للبلاغة والجواب ان
تلك التادية على تقدير ذلك الانتفاء اما ان يتعين اذ لا فان كان الثانى فالامر ظ وان الاول فيحمل على التحقيق فانها قد يستفاد فيه
كما نقله الشارح الشريف عن ابن الحاجب ويمكن ان يسد المراد من كون مرجع البلاغة هو الاحتراز ان الاحتراز لازم فالنفى المستفاد
من قوله والا هو نفى اللزوم اى وان لم يكن الاحتراز لازما لربما كان معدوما وكان الخطاء متحققا وقد يجاب بان المراد بالاحتراز
عن الخطا المذكور مخالفة النفس عن المجامعة لا انتفائه اذ لا غير بمجرد انتفاء الخطاء اذ لم يكن عن محافظة وقصد والتادية بكلام غير
مطابق ليس لازما لانتفاء هذه المحافظة المطلوبة بل قد يوجد معه فلفظ رب اذن فى محله ويكون للتكثير دال لتمرح الالة لقوله
اى للاحتراز عن الخطا ان يجعل المرجع همنا الاحتراز عن اسباب الاخلال بالفصاحة قوله ويدخل فى غير الكلام الخ قيل لم يرد موصوف
الفصيح الكلام حتى يحتاج الى هذا القدر فلو قدر اللفظ لم يحتج اليه اجيب بان بلاغة الكلام انما يتوقف بالذات على تميز الكلام الفصيح
ويوقفها على تميز الكلمات الفصيحة بواسطة توقف تميز الكلام الفصيح عليه فلهذا قدر الكلام وايضا قد سبق ان فصاحة المفرد والكلام كانتا
حقيقتان مختلفتان فلو قدر الموصوف ما يتناول الكلام والمفرد لكان لفظ الفصيح كالجمع بين المعنى المشترك بلا ضرورة فاحترز عن توهمه
ايضا لم يسبق وصف مطلق اللفظ بالفصاحة حتى يجعل قرينة على تقديره قوله على ما صرح به اى فى الايضاح قيل عليه مرجع بلاغة المتكلم ايضا الى
تلك الامرين فما وجه تخصيص بلاغة الكلام بكون هذين الامرين لها اجيب بان وجهه هو الايماء الى ان مرجعيتهما للبلاغة المتكلم باعتبار
مرجعيتهما لبلاغة الكلام ويمكن ان يتوجه ان الخطاء فى التادية المعنى المراد مثلا قد يقع بحسب مقتضى البشرية فى حين من الاحيان للبليغ ولا
يدل على انتفاء بلاغته اعنى الملكة المذكورة كما ان عدم معرفة المجتهد بعض الاحكام لا ينافى الاجتهاد فالاحتراز عن هذا الخطاء ليس مرجعا
لبلاغة المتكلم ولا ينافى وجود الخطا المذكور اياها بل انما ينافى بلاغته تشبهه مع الكلام الواقع هو فيه ولا بعد فى ذلك الا ترى ان امرء القيس
بليغ بلا شبهة مع ان كلامه قد لا يكون بليغا كقوله غدائره مستشزرات الخ قوله افاده واضح او العرض من الشى ما ياخر عنه ويترتب عليه
وانتفاء الخطاء المذكور وكذا تميز الفصيح عن غيره موقوف عليه لبلاغة الكلام متقدما عليها كما اشار اليه فى تفسير المرجع ولو سلم تاخره
وترتبه عليه لم يستقم الغرضية ايضا اذ ليس الباعث على البلاغة الاحتراز عن الخطاء وتميز الفصيح عن غيره وهو ظ بل الغرض من جعل الكلام بليغا تحصيل

بالحسن الذاتي وارتفاع شأنه على ان البلاغة وصف الكلام وتعليل القليل وصف الكلام بما ذكر لا يخ عن سماجة كما لا يخفى على الفطن
لان غاية ما علم لها يعني ان المعلوم من تعريف بلاغة المتكلم افادة بلاغة المتكلم هذين الامرين ان اريد بالاحتراز التمييز نفس الفعلين اذ
توقفهما عليها ان اريد بها التمكن منهما ولم يعلم كونها عرضين منها فيفسر المرجع بالعلة الغائية لا يناسب التفريع بقوله نعلم على الاتصاف
بهذين الخ لم يرد به الاتصاف بالفعل بل حيثيته الاتصاف اذ الافراد المذكور عبارة عن بلاغة المتكلم وهي لا يتوقف على الاحتراز بالفعل
صفة المركب هنا وما يتوهم من ان تمييز الفصيح عن غيره كلي لا كلي وان هذه الامور جزئياته لا اجزائه بدليل صحة حمله على كل واحد من هذه
الامور والجزء لا يحمل عليه كله فليس كل انما معتد ابه لان المراد من تمييز الفصيح من حيث انه فصيح لا تميز وانه من حيث هي ولا نسلم صدقه على
كل واحد منها ولو سلم فليكن محمولا على التشبيه قوله وكالسراج معطوف على اجتمعتم اي وبخلاف لفظ كالسراج ولو ناظر الى سرجا كما ان اجتمعتم
ناظر الى تكاتم قوله منه ما بين ظاهر العبارة يوهم ان بينهما وحدا تباين في احد هذه الاشياء مع ان المبين في كل واحد منهما بعض الخ
فقيل من قبيل اللف والنشر تكملة اذ كما في قوله تعم وقالوا كونوا هودا او نصارى فيكون كلمة ما كناية عن جميع التمييزات الحاصلة ويحصل
بكل منهما بعض من تلك التمييزات واعترض عليه بان التبيين الاعلام ولا معنى لاعلام التمييز الذي فسر بالمعرفة اذ ليس الموجه العلم بالعلم
واجيب بان المراد ههنا اظهار وجوده العيني وهو في المعنى عبارة عن الاتحاد الا ان هذا لا يستقيم لما قوله اذ يدرك بالحس فينبغي ان يراد
يحصل بالحس على سبيل التجوز قوله لان من تتبع الكتب الخ رد لما اورده عليه الزوزني من انه لم يذكر في هي اللغة ان من الالفاظ ما
يحتاج في معرفته الى ان يبحث عنه في المطولات فكيف يتأتى تمييز السالم عن غيره بتبيين في متن اللغة ووجه الرد ظ لكن المناسب بهذا
التقرير ان يقول المفهم منه ما يستفاد من علم متن اللغة اللغة كما لا يخفى هو ايضا لفظ الثاني عبارة عن التمييز وليس لقولنا التمييز تبين في
علم كذا كثير معنى على انه لو قال ما يستفاد لم يحتج الى زيادة يدرك بل كان قد يكفي ان يقال اذ من الحس قوله قد يطلق على جميع اقسام العربية
فلو قال في علم اللغة لتناول جميع اقسام العربية ولم يتعين المراد قوله او في علم التصريف الخ اعترض عليه بان المخل بالفصاحة هو مخالفة لغة
ما ثبت من الواضع وذا لا يعلم من علم الصرف اجيب بانهم يذكرون الالفاظ الثابتة في اللغة ويقولون انها شاذة فعلم منه ان ما علا
هذه الالفاظ خلاف ما ثبت من الواضع والتعقيد اللفظي رد عليه بان التعقيد اللفظي قد يكون بسبب اجتماع امور كل منها شائع
الاستعمال جار على القوانين كما سبق واذا لم يجب ان يكون لمخالفة القانون النحوي فكيف تبين في علم النحو وغاية ما يفهم من النحو باعث عن
الوضع الاصلي لكل كلمة وان الاصل هو اثبات كل شيء في موضعه وان جاز خلافه فيمكن ان يستفاد منه ضعف التاليف كما لا يخفى قوله
ما الغرض من هذا الكلام الخ اي من قوله والثاني منه ما يبين الخ وقوله يحترز عطف على تبين والضمير في بها راجع الى ما المقدر انث لكونه

عبارة

عبارة عن العلوم والحس ولا بد من اعتبار امر معلومية كمية الامور التي يجب ان يحترز عنها للترتيب على ذكر قوله ليعلم الخ اذ بمجرد تعيين
ما ذكر من غير اعتبار الامور المذكورة لا يعلم ان الباقي اي شيء قوله لمكان مزيد اختصاص اما مصدر ميمي بمعنى الثبوت او اسم مكان على انه من
باب الكناية من قولهم نفيت عنه مقام الذئب كما سلف قوله يعني الخطأ في التادية الاقرب في توجيه عبارة لا من المعبر الحرز في المعاني
اي ما يحترز به عن متعلق الاول قوله ولا يخفى بقوة المناسبة ما تسمية الاول بالمعاني فلانه باحث عن افادة التراكيب خواصها
التي هي معان مخصوصة ففي التسمية اشعار بتعلقه بالمعاني واما تسمية الثاني بالبيان فلانه متعلق بايراد المعنى الواحد وبيانه بطرق
مختلفة في الوضوح واما تسمية الثالث بالبديع فلانه يتعلق بامور بديعة واشياء غريبة كالترصيع والتجنيس ونحوهما واما تسمية
الجميع بعلم البيان اعني المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير فبين وجه تسمية الاخرى بعلم البيان لانه اذا ناسب الكل ناسب البعض
بالضرورة ولا حاجة الى اعتبار التغليب نحن على انه اعتبار التغليب مصحح الاطلاق لا مرجح وهو الاولى بالبيان سيما اذا كان المراد بالتسمية معناها
المتعارف عن تعيين اللفظ بازاء مسماه بخصوصه كما هو القانون في الاعلام والله اعلم قال الفن الاول علم المعاني ان اريد بالفن
الاول الالفاظ والعبارات كما يدل عليه قول الشارح فيما سبق رتب الكتاب على مقدمة وثلاث فنون يرجع الى تقدير مضاف اما في
الاول او في الثاني اي معاني الفن الاول علم المعاني او الفن الاول الفاظ علم المعاني وان اريد به المعاني او بعلم المعاني الالفاظ فتسمية
للمدلول باسم الدال او عكسه بالامر كذا وما في البحث سبق في مباحث المقدمة فلا حاجة الى الاعادة قوله لكونه منه بمنزلة المفرد من
المركب كلمة من في الموضعين ابتدائية الا ان الابتداء باعتبار الاتصال والمعنى لكون المعاني حال كونه ناشئا من البيان متصلا به بمنزلة
المفرد حال كونه ناشئا من المركب ومتصلا به وملخصه ان اتصال المعاني بالبيان ونسبته اليه مثل اتصال المفرد بالمركب ونسبته اليه
بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال قيد القيد بناء على ان البيان لا يعتد به اذا لم يراع المطابقة بمقتضى الحال لان علم البيان متوقف
على علم المعاني فان من له ملكة لها يعرف ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة يكون عالما بالبيان وان لم يكن المؤدى مطابقا لمقتضى
الحال غاية ان لا يكون بليغا قوله طبعا الاقرب انه صفة مصدر محذوف بتقدير ياء النسبة اي تقدما طبيعيا ومثله شائع وجعله
تمييزا لا يخ عن تكلف قوله وقبل الشروع الخ لم يقل وقبل الشروع في مقاصد العلم والتنبيه الآتي مع ان الاشارة متقدمة على الشروع فيهما
لان التنبيه من تتمة ضبط الابواب كما سيظهر ثم الاشارة اذا لم يقابل بالتصريح كثيرا ما يستعمل في المعنى الاعم الشامل للتصريح فلا يرد ان
التعريف وضبط الابواب مصرح بهما فكيف قال اشار قوله فهي مسائل كثيرة ان حمل على مذهب الاخفش بجواز زيادة الفاء في الخبر فظ
وان اريد تطبيقه على مذهب الجمهور فليقدر الصفة بقرينة المقام اي كل علم دون بالتدوين فيكون المبتدأ نكرة موصوفة بفعل يفوز دخول

الفاء فى خبره قوله فعليه ان يعرفها اراد بمعرفتها بتلك الجهة معرفتها بخصوصها لجاء بالوجوب العرفى الذى ماله اعتبار الاول والا ليق

اذ لامانع عقلا من ان يتصوره بما يعمها وغيرها وينداع الى طلبها من حيث جزئى لذلك المفهوم العام قبل ضبطها بجهة الوحدة او يجعله

يتوجه الى تصور كل واحد من تلك الكثرة بخصوصها فيما اذا كانت الكثرة محصورة ثم انتفاء معرفة الكثرة المجادل تحصيلها بجهة الوحدة

المخصوصة بان يعرفها تامة شامل او يتصور كل واحد من آحادها بالتفصيل وعلى كلا التقديرين لا يامن من فوات ما يعنيه وتضيع

وقته فيما لا يعنيه اما على التقدير الاول بعد تسليم امكان الشروع به نظر واما على التقدير الثانى فلان الكثرة ان لم يكن محصورة يصرف

اوقاته اى تحصيل شرط الطلب اعنى تصور المط ولا يتفرغ منه الى تحصيل المط فيفوت ويضيع الوقت فى غير المط وان كانت محصورة فلا

يصرف كثيرا من الاوقات الى تحصيل شرط الطلب فربما لا يسع باقى الوقت تحصيل المط اذ يمل عن تحصيل الشرط فيتقاعد عن الطلب ويلزم

الامران يقال الطالب اذا تصور الكثرة بما يعمها وغيرها واندفع طلبها من حيث انها جزئى لذلك العام فادى بالطلب الى عزها كيف

يقال فات مطلوبه بعض تلك الكثرة وتلك الكثرة انما يكون مطلوبه اذا تصورها الطالب بخصوصها والمفروض تصورها بوجه عام فليس

المط الا ما جعل هذا المفهوم العام مرآة لملاحظة لانا نقول ان احدا اذا اراد تحصيل ما يعصم ذهنه عن الخطاء فى الفكر فلا شك ان مطلوبه

فى نفس الامر هو المنطق بما دام اعتقد ان هذه العصمة يحصل بان علم كان من المعقولات فشرع فى الينوسه باعتبار انها علم من المعقولات ولا شك

ان مطلوبه فى الحال هو العصمة المذكورة قد فات وهو ظ قوله اى ملكه يقتدر بها الخ حمل العلم ههنا على الملكة يحوج الى اعتبار الاستخدام فى

قوله وينحصر فى ثمانية ابواب على ما اشار اليه الشارح هناك ثم المراد بالادراكات الجزئية اما الالتفات المخصوصة المتعلقة بالاصول

الكلية فان كلا من الالتفات ادراك ولو تسامحا جزئى باعتبار ان متعلقه جزئى من مطلوب الاصول وهذا هو المناسب لقوله الآتى بها

تمكن من استحضارها والالتفات اليها واما ادراكات جزئية متعلقة بمواد مخصوصة يقتدر بها على تلك الادراكات الجزئية لا يقال

اطلاق العلم على الملكة يقتضى ان من علم مسايل المعانى بدون تلك الملكة لا يسمى عالما به مع بطلانه لانا نقول اثبات عالمية المعانى

بمعنى حصول مسائله لا ينافى نفيها بالمعنى الآخر اعنى الملكة واعترض على تعريف علم المعانى بانه صادق على البلاغة المكتسبة الآن

يقيد بالحيثية اى من حيث يعرف بها تلك الاحوال الخ يخرج اذ لا يصدق عليها انها ملكة من هذه الحيثية بل هى ملكة من حيث يقتدر

بها على تاليف كلام بليغ لكن يلزم على هذا ان يكون علم المعانى بمعنى الملكة والبلاغة فى المتكلم متحدين بالذات مختلفين بالحيثية

قوله بيان ذلك ان الواضع الخ المفهوم من كلام الشارح حيث حمل الملكة على ملكة الاستحضار ان لا يحصل لاحد علم المعانى بمعنى الملكة

الا بعد تحصيل جميع المسايل وصيرورتها مخزونة عنده من المسايل واستحضار ما كان مجهولا له منها كما اعتبر النهى التام فى الفقاهة

هذا

هذا فان قلت يلزم من هذا البيان ان لا يكون واضع الفن عالما به قلت غاية ما يلزم ان واضع الفن بعد ان لحصل له ملكة الاستحضار

ووضعه الاصول واستنباطها بتجشم كسب جديد وقبل حصول ملكة الاستحضار له لا يسمى عالما به بهذا المعنى وان كان عالما بمعنى

آخر واى محذور فى ذلك قوله كونهما جميعا ادراك اذا حمل العلم الخ اذا حمل العلم على الاصول والقواعد صح التشبيه بالجميع ايضا لانها ظرف

مفضية الى الادراكات الجزئية بتوجه المستفاد من تقديم هذا بالنظر الى كون العلم المشبه بمعنى الادراك اذ لا معنى لكون الادراك

المطلق حجة للادراك المطلق نعم الادراك المخصوص يمكن يكون حجة لادراك مخصوص آخر كان العلم بالدليل حجة للعلم بالاول فليتامل

قوله فلا نعلم النحو يعنى ان المراد بالعلم المتعلق بالنحو ههنا هو الملكة وان كان النحو عبارة عن المسايل قوله ان له حالة بسيطة اجمالية

يمكن ان يقال ارادة التشبيه على المذكورة بما يحصل بسببها من العلم الاجمالى لا يمثل لها فلا يرد ما ذكره الفاضل المحشى قوله والعلم الكلى و

المركب سواء كان باعتبار تصور ماهيتهما او التصديق باحوالهما وكذا الكلام فى المفرد معه قوله يجوز ان يريد بالعلم نفس الاصول نحو

والقواعد كان يمكن ان يتم سكت عن حمل العلم على الادراك لان الادراك معناه الحقيقى فلا احتياج الى بيان ارادته منه ولا اشارة

فى اول علم البيان اى مانع حمله عليه بناء على انه يحوج الى تقدير المتعلق اى علم بامور ثم العلم فى الملكة اذ الاصول ان سلم انه محل

مشهور كما اشار اليه بقوله لانه كثيرا ما يطلق عليها نبرج على الاضمار قوله دون علمه منقوض بقوله عم ان من العلم كهيئة المكنون لا

يعلمه الا العلماء بالله اللهم الا ان يتم بعد تسليم ثبوت هذا الكلام من رسول الله صلى الله عليه وسلم او من على رضى الله عنه ان العلم بمعنى الكلام مجازا

لا صلة العلم اى العلماء المخلصون كما اشار اليه بقوله من اخلص لله تعالى اربعين صباحا ظهرت ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه والله اعلم

قوله ثم ذهل عنه ثم ادرك ثانيا قيل المراد يفضى الى نسيان يحوج الى كسب جديد والا فالحاصل بعد الذهول التفات لا ادراك لانحاد

اذ الحق ان الذهول زوال الصورة عن المدرك فيكون الحاصل بعده ادراكا وان كان بلا كسب جديد نعم ذكر الشارح فى اوايل الباب الاول ان

انتفاء الذهن الى ما هو مخزون عنده واستحضاره اياها يسمى علما الا انه امر عرفى والتحقيق ما ذكرناه ولهذا بادر الشارح هناك الى

تسليم علميته قوله والمص على جرى على استعمال المعرفة فى الجزئيات بدليل قوله فى الايضاح الذى هو كالشرح لهذا الكتاب قيل يعرف دون

يعلم رعاية لما اعتبره بعض الفضلاء من تخصيص العلم بالكليات والمعرفة بالجزئيات والفاء فى فيعلم بعرف الخ للتفريع لا للتعليل حتى يرد

ان مجرد استعمالها فى الجزئى لا يوجب اختصاصها به بصحته على تقدير الترادف ولا شك ان هذا الاختصاص معتبر فى ذلك الاصطلاح وقد

يجاب بان ترك العلم الى المعرفة يستدعى نكتة والجريان على ذلك الاستعمال يصلح نكتة قوله ادراكات جزئية هى معرفة كل فرد فرد من جزئيات

الاحوال المذكورة جزئية المدرك يستلزم جزئية الادراك بالاضافة الى ادراك الكلى لان ادراك الكلى كلى لا ادراك الجزئى ولهذا يعرض

بجزئية الادراك واشار بالتعبير الى جزئيات الاولى لجزئيات المدركات والا فمقتضى الاصطلاح السابق يجب الحكم بكون متعلق
المعرفة جزئيا لانفس الادراك ثم الاقرب ان قوله فرد فرد من قبيل التاكيد اللفظي وقد يجعل من قبيل وصف الشيء بنفسه قصدا الى الكمال
او المراد كل فرد منفرد عن الاخر وحاصله معرفة كل فرد على سبيل التفصيل والانفراد دون الاجتماع وقد ترك لفظ كل في مثله مع ان العموم
مراد كان يقع معرفة فرد فرد والظاهر ان العموم مستفاد من قرينة المقام فان النكرة في الاثبات قد يعم كما سيجي ان شاء الله تعم ويحتمل ان يحمل
على حذف المضاف وهو كل بتلك القرينة قوله يعني ان اي فرد الخ اشارة الى ان الاستغراق عرفي وان المراد امكان المعرفة لا المعرفة
بالفعل قوله او البعض الغير المعين اراد بالبعض الغير المعين مثل الثلث والربع والاكثر لا البعض المطلق اذ لا جهة له فيه بل وجد الفساد
فيه لزوم حصول هذا العلم لمن عرف مسئلة منه كما صرح وبالبعض المعين الحذف والاضمار ونحو ذلك والثلثة والاربعة ونحوهما ثم
عدم الدلالة موجود في البعض الغير المعين ايضا كما لا يخفى قوله لكل من علم مسئلة منه قيل المراد منه مسئلة متضمنة لثلثة الاحوال لان
المذكور في التعريف احوال اللفظ بصيغة الجمع فلا يلزم من اراد البعض حصول البعض للقارن بمسئلة واحدة مطلقا قوله وكذا المحسنات
البديع هذا مبني على المشهور واما على تحقيقه فيما سبق من ان المحسنات البديعية قد يقتضيها الحال فلا يخرج مما ذكر وعلم البديع
انما يخرج من التعريف بالحيثية المرادة كعلم البيان بعينه قوله ولو قرينة خفية يعني وصف الاحوال بما ذكر اما كونه قرينة فلان تعليق
الحكم بالموصوف بصفة وما في حكمه يفيد العلية كالتعليق بالمشتق بما اقيل اكرم الرجل العالم افاد ان علة الاكرام العلم فيفيد ان معرفة
تلك الاحوال بكون اللفظ يطابق بها مقتضى الحال فيساق الذهن الى اعتبار الحيثية واما الخفاء فواضح قوله عبارة عن معرفة هذه
الاحوال هذا على حذف المضاف اي عن ملكة معرفة هذه الاحوال ولو قال للزم ان يكون معرفة هذه الاحوال اثره على المعاني لم يحتج الى
ذلك قوله وهذا اوضح لزوما وفسادا قد يناقش فيه بان انما يلزم اذا لم يكن المراد بمعرفة احوال اللفظ معرفة احكام احوال الجزئية
على حذف المضاف وانت خبير بان علم المعاني ليس عبارة من معرفة تلك الاحكام من حيث هي بل من الحيثية المذكورة بالاحتياج
الى قيد الحيثية باق فتامل قوله قد يقتضيها الحال الاحسن ان يقول قد يطابق بها اللفظ مقتضى الحال قوله وليس مقتضى الحال الخ
حاصل السؤال انه يلزم اتحاد المطابق والمطابق به وقد يجاب بان المراد باحوال اللفظ الخصوصيات الجزئيات كالتاكيد المخصوص
في ان زيدا قايم وبمقتضى الحال الخصوصيات الكلية كتاكيد الكلام مطلقا واما القول بان المراد بمقتضى الحال الهيئة العارضة للالفاظ
بسبب الاحوال كالهيئة الحاصلة في زيدا عرفت من تقديم المفعول به فمما لم يذهب اليه احد قوله قلت قد تسامحوا الخ حاصل الجواب ان
لا اتحاد لان المراد بمقتضى الحال هو الكلام الكلي المكيف بكيفية مخصوصة لا نفس الاحوال وبالمطابقة خلاف المطابق بزنة المفعول على

المطابق

المطابق بزنة الفاعل على عكس اصطلاح المنطق فانهم يقولون الكلي مطابق للجزئي بمعنى صدقه عليه فالصادق عندهم هو المطابق
بزنة الفاعل ولا يلزم تطابق الاصطلاحين فالمعنى الاحوال التي بسبب استعمال الكلام الجزئي عليها يكون من جزئيات الكلام الذي هو
مقتضى الحال قوله والا فمقتضى الحال الخ استدل عليه في شرح المفتاح بقوله في تعريف علم المعاني على ما يقتضي الحال ذكره فان المذكور
حقيقة هو الكلام لا الحذف او التقديم او التاخير وعورض بان توهم انكار المخاطب وتردده وخلو ذهنه يقتضي تاكيد الكلام وجوبا
واستحبابا وتجريده عن المؤكد وقول صاحب المفتاح الحالة المقتضية للذكر والحذف للتعريف للتنكير الى غير ذلك محكم في ان المقتضى
نفس تلك الحال والمحتمل به يحمل على المحكم سيما اذا كان اغلب على ان اقتضاء الحال في الحقيقة انما هو بالنسبة الى تلك الاحوال لا الكلام المكيف
واما ما ذكره من دلالة التعريف فقد اجاب عنه الشريف بان بعض المقتضيات كالمؤكدات وادارة التعريف مما يذكر فوجب حمل الذكر على
التغليب على انه لما صرح به في الاجمال والتفصيل والبول بان المقتضى نفس التاكيد والتعريف لا اداتهما مدفوع بان مرجع اقتضائهما اقتضاء
اداتهما وبانه كما يجعل الالتفات مسموعا لتعلقه بالمسموع جعل ايضا ما يتعلق بالمذكور مذكورا على ان المذكور حقيقة هو الكلام الجزئي
لا الكلام الذي جعله مقتضى الحال فلما احتيج الى التاويل على التقديرين كان اختيار التاويل الموافق للتصريح في معظم المواضع اولى وان
دبر التفاوت بين التاويلين بان في احدهما اعطاء الكل حكم الجزء الذي بنوعيته في الحقيقة وفي الاخر اعطاء السبب حكم السبب الذي هو
غيره ويرد على الاول بعد تسليم ان المقتضى اداتهما انه ينبغي ان يكون المغلب مخصوصا بوجهين الاول منع كون المقتضى نفس المذكور واداة
التعريف باللام وقد اشار الى جوابه في حواشيه على شرحه بان اقتضاء التاكيد مرجعه اقتضاء المؤكد قال وقس عليه اقتضاء التعريف انه
ينبغي ان يكون المغلب مخصوصا بزيادة لخفة او كثرة او نحوها وليس بظاهر هنا والاظهر حمله على تقدير المضاف والتجوز في النسبة الايقاعية
او جعل الذكر مجازا لعل الايراد من قبيل ذكر المقيد وارادة المطلق بقرينة ما ذكره في الاجمال والتفصيل وعن الثاني انه منقوض بالحذف والطي
ونحو ذلك اذ لا يصح انه متعلق بالمذكور فجعله مذكورا اللهم الا ان يحمل على الحذف مثلا متعلق باللفظ وهو من شانه ان يكون مذكورا في
هذه الحالة ولا يخفى بعده قوله ان كلام مؤكد قيل انما لم يقل كلام مؤكد حكم فيه بثبوت القيام لزيد اشارة الى ان الحال انما يقتضي خصوصية
في الكلام المشتمل على الحكم الذي يقتضيه شيء اخر ولا دخل لها في اقتضاء خصوص الحكم الا انه جعل المقتضى المؤكد لا نفس التاكيد لامر
دعاه الله على ما سبق قوله واحوال الاسناد الخ جواب لما يتوهم من ان احوال الاسناد غير منحصرة فيما سبق لعدم كونه لفظا مع انه باب من
ابواب هذا الفن وضميرها راجع الى احوال اللفظ قوله تنبيه خواص الخ تحقيق معنى التعريف وفوايد قيوده يستدعي نوع بسط فليطلب من
شرح المفتاح للشريف قوله لوجهين لم يذكر الوجه الثالث الذي اشار اليه في الايضاح وهو ان قوله وغيره منهم لم يبين مراده به فكانه لم يعد به

وقد حقق الشريف في شرح المفتاح ان المراد به عدم الاستحسان قوله والثاني انه فسر التركيب الخ حاصله لزوم تعريف المعاني بالمجهول
لانه لما حد فيه تراكيب البلغا ومعرفتها يتوقف على معرفة البلاغة الماخوذة في تعريفها للتراكيب بان اراد بها تراكيب البلغاء فقد
جاء الدور في تعريف البلاغة وصت مجهوله لان التعريف الدوري لا يفيد معرفة المعرف واذا جهلت البلاغة جهلت تراكيب البلغا
الماخوذة في تعريف المعاني لتوقف معرفتها على معرفة البلاغة ولذا اورد عليها ولم سنه كانت الجهالة بهما لها وعلى هذا التقدير لا يرد
ان يقال لزوم الدور وذكر المجهول في تعريف البلاغة لا يكون سببًا للعدول عن تعريف المعاني بما ذكره ولا احتياج الجديبان لزوم
الدور في تعريف المعاني نعم يرد عليه ان قوله وقد عرفها في كتابه الخ يشير الى ان لزوم المحذور الزاي مبني على تعريف السكاكي للبلاغة
بما ذكره فلا يصلح مبنيا للعدول الخ عن تعريف المعاني بما ذكر لعدم تعريفه البلاغة بما عرفها بالسكاكي وقد يوجه بانه لما كان لزوم
المحذور في تعريف المعاني على تقدير معتد به وهو تقدير تعريف البلاغة بما ذكره صاحب المفتاح جد في الهرب عن الدور فعدل عنه
قوله كما صرح به في كتابه حيث قال في اخر القسم الثالث واذ قد تحققت ان علم المعاني والبيان معرفة خواص تراكيب الكلام ومعرفة صياغة
المعاني الى اخره ثم تعريف المعاني بالمعرفة المذكورة من قبيل المساهلات التي لا تخل بالمقصود لاشتهار ان العلم اما عبارة عن الملكة
او الاصول والقواعد او ادراكها والمعرفة ليس شيا منها والغرض ان المعاني ملكة مفيدة لتلك المعرفة او اصول وقواعد مفيدة
اياها ولو اريد بالتتبع الملكة المبنية عليه لكان اظهر قوله تنبيها على انه معرفة حاصلة الخ مبني على احد المذهبين وهو انه اذا
استعمل السبب في المسبب او بالعكس فالمراد المسبب المخصوص مثلا اذا قيل رعينا الغيث يكون المراد النبات الحاصل بالغيث لا مطلق
النبات قوله حتى ان معرفة العرب الخ وكذا علم الله وعلم ملائكته ثم هذه العلوم وان كانت تخرج عن التعريف بقوله ليحترز اذا جعل
جزأ منه الا ان المراد الاشارة الى الخروج من اول الامر على ان في ذكر التتبع فوايد اخر مثل الاشعار بصعوبة المطلب والتنبيه على
على طريق العلم قوله بعد تسليم دلالة كلام السكاكي اشار الى منع ذلك بان يقال قوله وهي تراكيب البلغاء ليس جزأ من التفسير
بل التفسير قوله الصادرة عمن له فضل تمييز وهذا جملة معترضة لبيان ان هذه التراكيب في الواقع تراكيب البلغاء فلا يلزم منه
اخذ البلغاء في تفسير التراكيب قوله واقول لا يبعد من قوله توفيه خواص الخ حاصل الجواب اختيار الشق الثاني من الترديد المذكور
ومنع لزوم التعريف بالمجهول فانه انما يلزم لو لم يكن في الكلام ما يشعر بان المراد بالتراكيب تراكيب ذلك المتكلم وهو ممنوع فان المفهوم من
التادية وكذا الايراد حيث كانت مضافة الى المتكلم ان يكون التراكيب ايضا بهذه المثابة اذ لو قيل مثلا البلاغة هي بلوغ المتكلم في
تادية المعاني حدا له اختصاص بحال كلام غيره على ما ينبغي على ما هو معنى التوفية بالنظر الى تراكيب الغير لكان ركيكا اللهم الا ان يحمل

التادية

كيب
التادية على تقريرها وكشفها على الغير سوا كانت مقاصده ام لا على ان الشارح بصدد دفع اعتراض المص فيكفي له تبادر ترا
المتكلم من التراكيب المذكورة في التعريف ولا حاجة الى ان ينفي الاحتمام غيرها مطلقا فقوله لا نعلم آه محمول على المبالغة في مقام المجاوزة
كما سبق مثله والمناقشة في العبارة بعد وضوح المقصود ليس من داب المحصلين قوله ان يكون لنفي شك الاظهر في العبارة ان
يقول لنفي شك بترك ان يكون لكن ما ذكره ملايم لما في المفتاح حيث قال من ان يكون مقصودا به نفي الشك قوله معنى تطبيق الكلام
لمقتضى الحال اراد انه معنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال اراد انه معنى تطبيق كلامه له ولا فقد ذكر في شرح المفتاح في قوله تطبيق الكلام
على ما يقتضي الحال ذكره ان الكلام اعم من الذي يولفه وتطبيقه ان يورده على ما ينبغي ومن الكلام الذي يتبعه وتطبيقه ان يحمله
على ما ينبغي فكيف يكون تطبيق الكلام على اطلاقه معنى التوفيه وقد صرح بان المراد توفية خواص تراكيب نفسه فتامل قوله
تراكيب ذلك المتكلم قال الشريف في شرح المفتاح وليس شي اذ لم يعرف لها خواص حتى يضاف اليها وقد يجاب بان الاصل في تعريف
الاضافة وان كان هو العهد لكنه يستعمل في غير الاصل كثيرا شايعا كما سيجي في احوال المسند من هذا الكتاب قوله وليس المعنى
على انه يورد تشبيهات البلغاء قيل لا محذور في هذا المعنى اصلا اما اذا اريد بالتشبيهات والمجازات انواعها فظ واما اذا
اريد اشخاصها فلان المعنى يكون ايراد امثال التشبيهات والمجازات وامثال هذه كثيرة مستعملة يقال فعلت ما فعلت وقلت ما
قلت ولا يشتبه المراد منها على احد له مسكة من الادراك فيجوز ارادته في التعريف وكذا الحال في توفيه خواص التراكيب فانها بمعنى
توفيه انواعها وامثالها نعم تراكيب المتكلم مفهوم من قوله تادية المعاني اذ المعنى بلوغ المتكلم في تادية المعاني بتركيبه حدا له
اختصاص بتوفيه خواص التراكيب المذكورة في علم المعاني حقها وبايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية المعلومة في علم البيان
على وجهها × كيفية تطبيق اي كيف يولف الكلام حتى يصير مطابقا لمقتضى الحال قوله ويخص المقصود الخ لا يخفى ان ضمير يخص في
عبارة المص راجع الى علم المعاني لكن لما قال المص في الايضاح الذي هو كالشرح لهذا الكتاب ويخص المقصود الخ اورد الشارح لفظ
المقصود تاسيا به وتنبيها على ان المنحصر علم المعاني باعتبار كونه مقصودا اصليا وبهذا ظهر خروج الاشياء الثلثة وان علت مندرجة
في علم المعاني تغليبا لشدة اتصالها به حيث دونت معه فلتنظر من بيانية في التحقيق وبهذا التوجيه ظهر كون الكلام من قبيل
انحصار الكل في الاجزاء وارتباط قوله والا لصدق علم المعاني حيث لم يقل لصدق المقصود من علم المعاني بما قبله واندفع ما يقال ان
المنحصر هو المقصود من علم المعاني وصدقه على كل باب ظ فالانحصار انحصار الكلي في الجزئيات لا غير وان الاشياء الثلثة خارجة عن علم
المعاني للقطع بان تعريف العلم مثلا خارج عنه فلا احتياج الى الحكم المتقدم لاخراجها وان اجزاء العلوم ثلثة كما تقرر الموضوعات

المبادى والمسايل فلا يكون الكلى اعنى علم المعانى منحصرًا فى الاجزاء الثمانية ولو حملت من على التبعيض والمقصود على جميعه
بدليل المقام والمعنى جميع المقصود الذى هو بعض من علم المعانى المتناول ولو يجب التغليب والتسامح له ولغيره من الاشياء الثلثة
والمبادى والموضوعات لاستقام الكلام ايضًا قوله وظاهر هذا الكلام وجه الظهور ان المذكورات فى الابواب الثمانية اصول
وقواعد واورد لفظ الظاهر اشارة الى جواز حمل العلم على الملكة والحصر على الحصر المسبب فى التسبب كما قيل مع بعده فتامل قوله
لا محالة مصدر ميمى بمعنى التحول من حال الى كذا اى تحول اليه وخبر لا محذوف اى لا محالة موجود والجملة معترضة بين اسم
ان وخبرها مفيدة تاكيد الحكم قوله قايمة بنفس المتكلم لا شك ان تلك النسبة فى الخبر ايقاع النسبة او انتزاعها وفى الضرب
مثلا هو طلب الضرب فمعنى قيامها بنفس المتكلم كونها صفة لها موجودة فيها وجودا اصيلا كسائر صفات النفس لا انها
معقولة له حاصلة صورتها فى ذهنه للقطع بانه لا احتياج فى التصديق الى تصور الايقاع او الانتزاع وبان الموجود فى
نفس من قال اضرب طلب الضرب وايجابه لا مجرد تصوره كذا نقل من الشارح فمعنى قوله وهو تعلق احد جزئى الكلام بالاخر تسامحة
اذ النسبة بهذا المعنى قايمة باحد الطرفين لا غير والحق ان اعتبار قيام النسبة بنفس المتكلم باعتبار الغالب او يجب الظاهر
او المراد قيامها بها ولا المانع او انها من شانها القيام بها والقرينة ما سيصرح من ان قول الشاك والمجنون والنايم والساهى
كلام اذ من البين ان لا قيام نسبة على المعنى المذكور بنفس شى منها قوله لانه لا يشمل النسبة الانشائية ولو اريد بايقاع النسبة
احداثها فى الكلام حتى تشمل الانشا فان من اوجد المتكلم باضرب اوجد النسبة المشتمل هو عليه للمعنى ذكر الانتزاع لغوا مفسدًا
للمعنى مع انه مخالف للاستعمال ولو ارجع النفى فى قوله او لا فانشا الى القيد والمقيد جميعًا مع انه خلاف الظاهر للمعنى ان يقال
ان كان له نسبة فخبر والا فانشاء فتامل قوله سواء كان ايجابا او سلبا المضاف محذوف اى تعلق ايجاب او سلب والا
فنفس التعلق المذكور ليس بايجاب ولا سلب كما لا يخفى قوله فى احد الازمنة الثلثة فيه دفع لما يتوهم من ان الاخبار
الاستقبالية نحو سيقوم زيد يلزم ان يكون كاذبة اذ لا نسبة خارجية لها فى الحال تطابقها قوله تطابقه او لا تطابقه تكثير
للفايدة وتمهيد للمباحث المذكورة فى التنبيه الاتى لانه مدار الفرق بين الخبر والانشاء كما لا يخفى قوله فالكلام خبر اى
من حيث احتماله للصدق والكذب كما انه قضية ومسئلة ومقدمة ومطلوب ونتيجة من حيث انه مشتمل على الحكم ومسؤل عنه
وجزء دليل ومطلوب به وحاصل منه قوله وان لم يكن لنسبة خارج كذلك المقصود ارجاع النفى الى القيد الاول بقرينة
ما اشتهر ان لا خارج للانشاء قوله اذا كان فعلا او معناه اراد بالفعل الفعل الاصطلاحى وبمعناه ما يتم المتعارف وهو

مابنم

ما يفهم منه معنى الفعل لا بصيغة كحروف التنبيه واسماء الاشارة ونظائرهما وشبه الفعل وهو ما يستفاد منه ذلك
بصيغته قوله ولا جهة لتخصيصه بالخبر اجيب بان وجه التخصيص بالذكر كونه اسبق فى الاعتبار واوفر فى الاستعمال على
اللطايف كما سيصرح به نفسه فى اول احوال الاسناد قوله ولا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ اجيب بان الغرض
التنبيه على ان هذا القيد ماخوذ فى مفهوم الاطناب ولو لم يقيد بالزيادة بكونها لفايدة لم يفهم اعتبارها فى مفهومه وان كان
كذلك فى نفس الامر قوله ومن رام الى قوله نفسًا وكلامه اكثر واظهر دلالة على الخلل والاشارة الى ان كلام المصنف ايضًا فاسد فى
نظر ارباب الفن لقصوره من افادة ما يهمه قوله فجعل بابا سادسًا هذا بالنظر الى تقسيم الشارح واما بالنظر الى ترتيب المصنف
فالباب السادس هو الانشاء وكذا الكلام فيما بعده على ما يفهم من الترتيب السابق المذكور فى المتن ولا يخرج الكلام عن الاشارة
الى ان الترتيب الاقرب هذا الذى ذكره لا ما ذكره المصنف قوله ولذا لم يقل احوال القصر اى لكون القصر والفصل والوصل احوالا
فى نفسها واما الانشاء فلما وسط بينهما لاقتضاء سوق الكلام اياه قصد فيه المشاكلة لطرفيه ولظهوره لم يتعرض له قوله وسم
هذا البحث بالتنبيه اى اعلم من وسمه وسما وسمة اذا اثر فيه بسمة وكى والهاء عوض من الواو وفى قوله لانه لم يسبق منه ذكر
ما اشارة الى ان التنبيه انما يستعمل فى ما تعلق به ضرب من العلم سابقا او كان فى حكمه كالبديهيات اولانه يستعمل فيما
لا يحتاج الى الدليل كالبديهى وما تعلق به علم سابق فى حكمه قوله فلا دور كما توهم صاحب المفتاح حيث ابطل تعريف الخبر
بما يحتمل الصدق والكذب بان الصدق معرف بالخبر عن الشى على ما هو به فيتوقف معرفة الخبر على معرفة الصدق المتوقفة
على معرفة الخبر واعترض عليه الشارح فى شرح المفتاح بان اللازم فساد تعريف الخبر او الصدق للزوم الدور لا فساد
تعريف الخبر على التعيين كما هو المدعى وانت خبير بان ما ذكره حق يجب نفس الامر واما بحسب الالزام فيمكن ابطال كل منهما
على التعيين مثلا يقال فيما نحن فيه احد الصدق فى تعريف الخبر غير صحيح لانه معتبر بالخبر فاخذه فى تفسيره يكون دورًا او كذا
نقول لا يصح تفسير الصدق بالخبر لان الصدق ماخوذ فى تفسيره فاخذه فى تفسير الصدق يوجب الدور ثم المراد من الاخبار
المذكور الكشف والاعلام ولهذا عدى بعن لا الاتيان بالجملة الخبرية حتى يعود الدور وبالشى على ما اختاره فى شرح
المفتاح النسبة قال وتوضيحه ان كل نسبة اما على وجه الاثبات او على وجه النفى فالاخبار والكشف منهما على ما هو
عليه صدق وعلى خلافه كذب وهذا اصح بحسب المعنى بعيد بحسب اللفظ لان المتعارف فى الاستعمال اخبرت عن زيد دون
اخبرت عن نسبة القيام اليه قوله وايضا الصدق والكذب الخ ظاهر هذا الكلام يوهم ان اعتبار اختلاف الصدقين كاف فى

الجواب مع اتحاد الخبرين وذا غير متصور والا لزم تعريف الشيء بمباينه فالمراد ان اختلافهما كاف بلا اعتبار اختلاف الخبرين
وبالعكس وان استلزم اختلاف احدهما اختلاف الاخر ظاهرا قوله تعريف لما هو صفة المتكلم اورد عليه ان معنى صدق
المتكلم صدق كلامه فقد اتحد الصدقان والغرض في هذا الجواب اتحاد الخبرين فالدور بحاله واجيب بمنع اتحاد الصدقين
وقد اجاب الفاضل المحشي بان الصدق والكذب وان اتحدا في التعريفين على ذلك التقدير لكن الخبر متعدد فيهما كما ذكره الشم
فلا دور وفيه بحث اما اولا فلان وحدة الصدق في التعريفين يستلزم وحدة الخبر فيهما لان الاخبار صفة المتكلم فلا يصح كونه
معرفا لما هو صفة الكلام واما ثانيا فلان غرض المعترض من قوله فالدور لازم لزومه بالنظر الى الوجه الثاني وتلخيصه
ان الوجه الثاني المبني على اختلاف الصدقين لا يصح دافعا للدور فتسليم اتحادهما اعتراف بورود الاعتراض فان قلت
ان القول بان المعرف بالخبر عن الشيء على ما هو به صفة المتكلم يقتضي ان يكون اشتغالا بما لا يهم وتركا لما يهم فان الواجب
تعريف الصدق الذي وقع جزء من اجزاء تعريف الخبر وهو صفة الكلام لا تعريف صفة المتكلم قلت هذا لو سلم لا يرد على
الشارح وانما يرد على من عرف صدق المتكلم اذا ثبت ان هذا التعريف منه في صدد بيان اجزاء معرف الخبر فليتامل قوله
اي مطابقة حكمه قيل المقصود بهذا التفسير هو الخلاص عن الدور في تعريف الصدق والكذب فان قلت ضمير حكمه راجع
الى الخبر فيدور قلت ذكر الضمير تسامح منه لبيان ان الحكم لا يوجد الا في الخبر والا فالتعريف في الحقيقة مطابقة الحكم للو[اقع]
والحق ان المقصود هو الايماء الى ان المطابقة وعدمها صفة للحكم اولا وبالذات وبواسطة يتصف الخبر بهما قوله وهو
الخارج ثم اراد به خارج ذات المدرك لا ما يرادف الاعيان كما سياتي وقد اشار اليه في شرح المقاصد قوله بيان ذلك
ثم المراد بوقوع النسبة حصولها سواء كانت ايجابية او سلبية ثم الظاهر ان خبر ان قوله لا بد وان يكون وارتباط الخبر
بالاسم باعتبار ان الشيئين الذين ارجع اليه ضمير بينهما عبارة عن طرفي الكلام فالفاء في قوله فمع قطع النظر داخلة عليه
حكما لكن لما قدم عليه معموله وهو الظرف وقع موقعه ادخل عليه الفاء فهي في الحقيقة زائدة في الخبر على مذهب الاخفش و
قولنا بالثبوت في موقع الصفة لمقدر والمعنى دل على وقوع النسبة وقوعا اما بهذا الطريق او بذاك واما الواو في لا بد
وان يكون فهي اما داخلة بين اسم لا وخبرها لتاكيد اللصوق او للعطف على مقدر مناسب للمقام قوله فمطابقة هذه
النسبة ثم الظاهر انها هي النسبة التي يدل عليها الخبر وكلامه في كتبه يدل على انها وقوع النسبة او لا وقوعها والشريف
جزم في شرح المفتاح بان الموصوف بالصدق والكذب ليس الا الايقاع وكذا الموصوف بالاحتمال ووجهه ان الخبر لا يدل

الا على الوقوع الواقعي فهو النسبة المفهومة والخارجية ايضا فكيف يتصور تطابقهما مع اتحادهما ويمكن دفعه بان الوقوع له
اعتباران احدهما كونه مفهوما من الكلام مع قطع النظر عن الواقع والاخر كونه في الواقع مع قطع النظر عن الكلام والوقوع باحد
الاعتبارين غيره بالاعتبار الاخر فيجوز ان يتحقق المطابقة بين المتغايرين بالاعتبار ويؤيده ان ارباب المعقول يصرحون بان
اجزاء القضية اربعة الموضوع والمحمول والنسبة الحكمية والحكم بمعنى الوقوع او اللاوقوع وقد اعترف به الشريف ايضا ولا شك
ان القضية محلة للصدق والكذب فليتامل قوله للفرق الظاهر ثم قبل الخارج في المثال الاول بمعنى خارج الذهن وفي الثاني
بما يرادف الاعيان وحاصل الجواب ان المراد بالخارج في قولنا نسبة خارجية خارج النسبة الذهنية التي دل عليها الكلام بدليل
السياق لا ما يرادف الاعيان فقوله للفرق الظاهر علة لانتفاء القدح وقوله فانا لو قطعنا ثم بيان وجه الفرق وسكت عن
بطلان المثال الثاني مع ان الفرق يتم به لظهوره واتحاد المراد بالخارج في الموضعين وان كان هو الظاهر الا ان صرف الكلام عن
ظاهره عند دلالة القرينة غير عزيز فيما بينهم ولو اريد بالخارج في قولنا النسبة الخارجية ما يرادف العين لم يتحقق الصدق
مثلا فيما حكم بالامور العقلية على العقلية ايجابا اذ ليس شيء من طرفي الحكم موجودا خارجيا فلا يمكن ان ينسب احدهما الى الاخر
في الخارج بالضرورة فلا يتحقق مطابقة الخارج بالمعنى المذكور وكذا صدق قولنا الانسان ممكن ليس بمطابقة الخارج المذكور
البتة لانه متصف بالامكان سواء وجد في الخارج ام لم يوجد ولا ضرورة الى حمل الخارج في عبارة الشارح على ما يرادف العين حتى
يلزم خروج امثال هذه القضايا الخارجية ولا خير في خروج غيرها عن الضابط تامل قوله قيل مطابقته لاعتقاد المخبر قيل على
النظام قولنا صدق الخبر مطابقته للواقع اما ان يكون صادقا او كاذبا فان كان الاول ثبت المطلوب وان كان الثاني بطل
قولك صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر لانه مطابق لاعتقادنا وقد كذبته جوابه انه يختار الاول ويقول صدق هذه
القضية المخصوصة بمطابقتها لاعتقادك لا يستلزم ان يكون صدق جميع القضايا بمطابقتها للواقع حتى يتم مطلوبك
وانما يلزم ذلك لو كان صدق هذه بمطابقة الواقع فتامل قوله اللهم الا ان يقال ثم قد جرت العادة باستعمال هذا اللفظ
فيما في ثبوته ضعف وكانه يستعان في اثباته بالله تعالى ووجه الضعف ههنا انه خلاف المتبادر وانه يوهم جريان الكذب في
الانشاآت وهو مخالف للاجماع فتامل قوله فكلامه خبر الصدق تعريف عليه وهو كلامه للنسبة خارج اذ لم يشترط كون
تلك النسبة كائنة في اعتقاد القائل به قوله وتمسك النظام ثم في التعريفات وان كانت من قبيل التصورات وهذا لا يجري فيها
المنع كما تقرر في المعقول الا انها تتضمن دعوى ان هذا حد لذلك الشيء او رسم مثلا فالتمسك الذي هو اقامة البرهان

بالنظر الى الدعوى الضمنى فلا اشكال قوله فلو كان الصدق عبارة الخ فيه ايماء الى ان الاية وان اثبتت مذهب المستدل
فى جانب الكذب حيث جعل مناطه عدم مطابقة الاعتقاد اذا اشتراط مطابقة الواقع معه لا يذهب اليه وهم لكنها لا
يثبت فى جانب الصدق اثباتا ظاهرا الا نفى مذهب الخصم ولا يثبت مذهب المستدل لاحتمال كونه عبارة عن مطابقة الاعتقاد
والواقع جميعا نعم اذا انضم اليه عدم القايل بالفصل بين كون الكذب انتفاء مطابقة الاعتقاد وكون الصدق مطابقته لا سيتام
فى الجملة قوله وهو ان شهادتنا هذه من صميم القلب يريد ان كون هذه الشهادة من صميم القلب كما انه خلاف معتقدهم فهو خلاف
الواقع ايضا فاحتمل ان يكون تكذيب الله تعالى اياهم راجعا الى كونها خلاف الواقع لا الى كونها خلاف معتقدهم فلا يصح الاستدلال
بالاية لاحد الفريقين وقوله بشهادة ان واللام والجملة الاسمية اشارة الى ما سيأتى من انه قد يؤكد الخبر بالنظر الى الازم فايدته
اذا كان المخاطب منكر اللازم مسلما لاصل الحكم هذا وقد يقال التاكيد انما يؤكد الحكم الذى دخلت هى عليه وكذا الازم ذلك الحكم
وانها لم تدخل فى نشهد بل فى انك لرسول الله فالوجه ان يجعل الحكم المتضمن الذى اشعرت به التواكيد هو ان اخبارهم
بانه رسول صادر عن صميم القلب كما ذكره فى شرح المفتاح ويجاب بان التوكيد وان دخلت فى المشهور به لكنها يشعر
بان الشهادة عن صميم القلب ولا منافاة بينهما قوله ليس بشئ لظهور انه ليس بخبر بل انشاء لما صرح فيما سياتى بان حاصل الجواب
منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول تعين حمل قوله ليس بشئ على ان المذكور لا يصلح للسندية كما هو المعروف فى
امثاله لكن يرد ان يقال يجوز ان يكون نشهد اخبارا بالشهادة فى الحال او على الاستمرار كما ذكره فى شرحه للمفتاح لا انشاء
ولو سلم كونه انشاء لجاز رجوع التكذيب اليه باعتبار تضمنه اخبار الصدور عنهم كما جوز فى شرح الكشاف مثله فى قوله تعالى
ولهم عذاب اليم بما كانوا يكذبون قوله وفيه نظر لان مثل هذا يكون غلطا ثم اجيب بان تسميتهم هذا الاخبار الخالى عن المواطاة
شهادة تتضمن قولهم هذا اسميتى بالشهادة اى من جزئياتها كما يقال الانسان والفرس تسمى كل منهما حيوانا ولا شك ان هذه الشهادة
الضمنية كاذبة نظرا الى مدلولها العرفى وهو صدورها عن علمه وتواطئه ولذا قال فى الفوايد الغياثية ان تسمية شهادة الزور
بالشهادة مجاز وهذا مراد القايل بان المعنى لكاذبون فى تسميتها بشهادة والمناقشة فى العبارة ليست من داب المحققين واندفع
النظر وقد يقال لا معنى لرجوع التكذيب من الله تعالى الى كون الاخبار مسمى بالشهادة عرفا فيرجع الى مدلوله فلا يكون بهذا ردا
اخر بل يرجع الاول قوله فظهر بما ذكرنا فساد ما قيل الى آخره اذ لا معنى لان يقال لا نم رجوع الكذب الى قولهم انك لرسول الله لم
لا يجوز ان يكون راجعا اليه بالنظر الى زعمهم حيث زعموا ان قولهم هذا غير مطابق للواقع فهو كاذب ويرد عليه ان صحة الاستدلال

النظام موقوف على رجوع الكذب الى المشهود به اعنى قولهم انك لرسول الله بالنظر الى الواقع فحاصل الجواب انا لا نسلم رجوع
التكذيب الى المشهود به بحسب نفس الامر لم لا يجوز رجوعه الى الشهادة او التسمية او المشهود به لكن بحسب زعمهم وهذا الكلام
لا غبار عليه غاية ما فى الباب ان القايل المذكور لم يصرح بقيد فى نفس الامر اعتمادا على انه المتبادر كما لا يخفى على المنصف وبهذا
القدر لا وجه للحكم بفساد قوله مع ان الوجه حمل المؤمن على الصالح قوله واعلم ان هٰهنا وجها آخر لم يذكره القوم هذا الوجه ماخوذ مما
ذكره الامام فى التفسير الكبير كما يشهد به النظر فيه والحلف بكسر اللام مصدر حلف من باب ضرب والزعم بالحركات الثلث فى الفاء
يجئ بمعنى القول ويستعمل فى الحق والباطل لكن استعماله فى الثانى اكثر وقد يجئ بمعنى الظن فيتعدى الى مفعولين والمراد رجوع
الكذب الى قولهم لم يقولوا ذلك والانفضاض التفرق وسلول اسم ام عبد الله فهو غير منصرف للعلمية والتانيث وقوله ما اردت
الحان كذلك اى اى شئ اردت حتى انتهى الى تكذيب رسول الله صلى الله عليه وسلم اياى والمقت البغض هذا وقد يقال معنى الاية الكريمة ان
المنافقين قوم عادتهم الكذب فلا يعتمد عليهم يا محمد بمجرد ان صدر عنهم كلام صادق وهو شهادتهم برسالتك فان الكذوب
قد يصدق قوله الجاحظ انكر بان لحاصل المعنى واما وجه التركيب فالظاهر انه فاعل حذف فعله اى قال الجاحظ الا ان حذف
المفرد اسهل من حذف الجملة قوله فهذه اقسام ستة الخ لا يقال المفهوم من كلام الايضاح ان الاقسام اربعة حيث قال فى تقرير
مذهب الجاحظ الحكم اما مطابق للواقع مع اعتقاد المخبر له او عدمه واما غير مطابق مع الاعتقاد او عدمه فالاول هو الصادق
والثالث هو الكاذب والثانى والرابع كل منهما ليس بصادق ولا كاذب لانا نقول كل من الثانى والرابع يشمل قسمين لان عدم
اعتقاد المطابقة اما بانتفاء نفس الاعتقاد او بانتفاء تعلقه بالمطابقة وقس عليه عدم اعتقاد المطابقة والاقسام
المذكورة فى الايضاح ستة ايضا قوله مطابقته للواقع مع اعتقاد انه مطابق اشار الى ان ضمير مطابقته للخبر لا للواقع لئلا
يتفكك نظم الكلام لان ضمير مطابقته فى تقرير المذهبين راجع الى الخبر باعتبار حكمه ثم ان قوله مع الاعتقاد ظرف مستقر حال من
ذلك الضمير والمعنى موافقا لما فى الايضاح الصدق مطابقة الخبر اى حكمه للواقع مقرونا ذلك الخبر مع اعتقاد مطابقته له ثم
الضمير فى معه راجع الى مطلق الاعتقاد المذكور وكون متعلقه فى جانب الصدق مطابقة الواقع وفى جانب الكذب عدم
مطابقته معلوم بمعونة المقام قوله ويلزم فى الاول الى قوله ضرورة توافق الواقع والاعتقاد جواب سوال مقدر تقديره
ان الصدق عند الجاحظ مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا والكذب عدم مطابقة شئ منهما ولم يثبت هذا بما ذكرته حيث لم
يذكر مطابقة الاعتقاد فى الاول وعدم مطابقته فى الثانى وتقرير الجواب انه يلزم فى الاول اى مطابقة الواقع مع اعتقاد

المطابقة مطابقة الخبر للاعتقاد المفهوم في مذهب الجاحظ وهو الشريك في المطابقة للواقع ومحصله لزوم مطابقة المجموع
فوجه التعليل في قوله ضرورة توافق الواقع والاعتقاد على هذا ظاهر اذ لو لم يتطابقا لم يلزم مطابقته للاعتقاد المعهود
بقرينة المقام وكذا القياس في جانب الكذب ولا يرد ان تعليل اللزوم بالتوافق بارد لان اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة
الاعتقاد ولو لم يتوافق الواقع والاعتقاد كما اذا اعتقد مطابقة السماء تحتنا به للواقع ومما ينبغي ان يعلم ان المراد التوافق في
القدر المفهوم من الخبر ولا يرد مثل انك اذا رايت زيدا واعتقدت انه عمرو وقلت رايت رجلا فهو صادق عند الجاحظ
مع عدم توافق الواقع والاعتقاد فليتامل قوله فكثيرا ما يقع الخبط في هذا المقام اشارة الى رد ما ذكره بعضهم في تقرير مذهب
الجاحظ من ان الخبر ان طابق الواقع واعتقد المخبر تلك المطابقة فصدق وان لم يطابقه واعتقد عدم المطابقة فكذب
وان طابقه واعتقد عدم المطابقة او لم يطابقه واعتقد المطابقة فواسطه ووجه الخبط تركه قسمين من اقسام الواسطه
وهما المطابقة مع عدم الاعتقاد اصلا وعدمها مع عدمه قوله وفي تقرير مذهب النظام رد على الخلخالي حيث زعم ان مذهب
النظام يحتمل الواسطة واما الخبط باعتبار توهم ان المشكوك ليس بخبر محترزا عن لزوم الواسطة مع انه خبر ولا يلزم الواسطة
فليس خبطا في نفس تقرير المذهب وهو المفهوم من العبارة فتامل قوله وقد وقع في شرح المفتاح في عبارة المفتاح في
بيان مرجع الصدق والكذب هكذا وعند بعض الى طباق الحكم لاعتقاد المخبر او ظنه والى لا طباقه لذلك سواء كان
ذلك الاعتقاد او الظن خطاء او صوابا ثم ذكر ما يدل على ان قوله تعالى والله يشهد ان المنافقين لكاذبون متمسك بهذا
البعض فذكر العلامة في شرحه ان ما ذكر مذهب الجاحظ وان المراد بالحكم هو المعهود يعني المطابق للواقع والضمير في قوله
لا طباقه راجع الى الحكم الغير المطابق له وغفل عن ان قوله سواء كان ذلك الاعتقاد خطاء او صوابا لا يلايمه على تقدير كونه
خطاء كيف يكون الحكم المطابق للواقع مطابقا له في صورة الصدق مثلا وعن ان الاية المذكورة لا يكون متمسكا له مع انه
يلزم اختلاف الراجع والمرجوع اليه وقوله يقضي منه التعجب اي يبلغ الى نهايته او يؤدى منه العجب اي الحكم به قوله واستدل
الجاحظ بدليل قوله تعالى افترى الاية هذا حاصل المعنى والا فالاقرب ان قول المصنف بدليل متعلق بالحال المحذوفة اي قال الجاحظ
كذا مستدلا بدليل وقوله تعالى افترى بفتح الهمزة اصله ءافترى حذفت الهمزة الثانية وابقيت الاولى لانها علامة قوله بالحشر
والنشر عدل عما في الايضاح حيث قال فانهم حصروا دعوى النبوة للرسالة لما في ظاهره من الاشكال اذ الكفار انما حصروا
في الامرين خبر البعث بدليل قوله تعالى حكاية هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم انكم لفي خلق جديد افترى الاية وغايتنا

بقال

بقال انه حكم بخبر البعث ودعوى الرسالة واحد عند هؤلاء الكفار فترديد احدهما بين الامرين يستدعي ترديد الآخر
فافهم قوله على سبيل منع الخلو اراد به المعنى الاعم المتناول للانفصال الحقيقي كما ذكر في كتب الميزان وانما لم يقل على
سبيل الانفصال الحقيقي وان كانت القضية من قبيله في نفس الامر لانه لا غرض لهم في نفي اجتماع الامرين وانما مطمح
نظرهم منع الخلو وقد يجاب عن الاستدلال بان الترديد بين مجرد الكذب والكذب مع شناعة اخرى فليتامل قوله
لكان اظهر اشار الى ان هذا اظهر مما ذكره المصنف وما ذكره المص ظاهر ايضا اما الاول فلان عدم اعتقادهم صدقه لا ينافي
تجويزهم اياه حتى ينافي الترديد بخلاف اعتقادهم عدمه واما الثاني فلان مراد المص كما اشار اليه الشارح ان الصدق بعيد عن
اعتقادهم غاية البعد بحيث لا يجوزونه فلا يتجه ان يراد باحد شقي الترديد لانه يستلزم التجويز نعم في اخذ هذا المعنى من
عبارته نوع خفاء قوله وايضا لا دلالة لقوله ام به جنة على معنى ام صدق فيه بحث اذ لا يلزم من عدم ارادتهم لقولهم ام به
صدق ام صدق ان لا يكون مرادهم ما صدق عليه الصدق ولا يخفى ان المفيد للمستدل هو هذا فليتامل قوله فيكون
مرادهم حصره في كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر قيل الاولى الواو مكان او لان المحصور فيه انما هو مجموع الامرين لا احدهما
وهو مثل قولهم يحتمل الصدق والكذب وهذا انما يرد لو كان المراد بالحصر معنى الترديد واما اذا كان المراد معنى قصر اخباره
صلى الله عليه وآله بالبعث على الاتصاف باحد الامرين فالظاهر لفظا واذ القضية منفصلة حقيقة في نفس الامر كما سبق
فلا يتصف اخباره صلعم عندهم الا باحدهما على ان او يجيء بمعنى الواو قوله وفيه بحث قال الفاضل المحشي وذلك لان الانحصار
في الانشاء والخبر انما هو فيما يكون كلاما حقيقة وقول المجنون ليس بكلام حقيقة على زعم هذا القايل او ان الانحصار فيهما
باطل عنده بل يجعل كلام المجنون واسطة بينهما انتهى وفي الوجهين بحث اما في الاول فان الكلام عند ارباب المعاني ما اشتمل
على لفظ المسند والمسند اليه كما يدل عليه توهم المشكوك والموهوم خبرا على ما صرح به الشارح ولا شك ان خبر المجنون
كذلك فلا معنى لزعم القايل واما في الثاني فلان الحصر فيهما حصر عقلي لا واسطة بينهما اذ التقسيم هكذا الكلام ان كان
لنسبته المدلولة خارج فخبر والا فانشاء فلا ثالث اصلا الا ان يعتبر اصطلاح جديد فلا يسمع قوله ان عبر عنها بكلام تام
يسمى خبرا لا يذهب عليك ان مقصود هذا البعض نفي الفرق بين النسبة الخبرية والتقييدية في احتمال الصدق والكذب
لا نفيه بين الخبرية والانشائية فالمراد بالنسبة في قوله لا فرق بين النسبة ما يتوهم كونها موردا للاثبات والنفي في الجملة
حتى تخرج النسبة الانشائية من البين وضمير عنها راجع الى تلك النسبة فلا يتجه على قوله ان عبر عنها بكلام تام يسمى خبرا

ان النسبة في اضرب بهذه المثابة مع انه لا يسمى خبرا قوله فيه نظر لوجوب علم المخاطب الخ توجيه النظر ان الظاهر من
عبارة ذلك البعض حيث اورد لا التي لنفي الجنس والاستثناء المقتضي لعموم المستثنى منه نفي الفرق بينهما من جميع
الوجوه سوى التعبير والمفهوم من قرينة المقابلة بالمشهور نفي فرق يختلفان به في الاحتمال وعدمه فاشار الى
رد الاول بقوله لوجوب علم المخاطب الخ والى رد الثاني بقوله ثم الصدق والكذب كما ذكره الشيخ واما ما يوجد في بعض
النسخ من قوله فظاهر ان النسبة المعلومة من حيث هي معلومة لا تحتمل الصدق والكذب وجهل المخاطب بالنسبة
في بعض الاوصاف عن الاحتمال لا يخرجه عن عدم الاحتمال من حيث هو كما ان علمه في بعض الاخبار لا يخرجه عن الاحتمال
من حيث هو هو فقيل ضرب الشارح عليه الخط لعدم استقامته لان المدعى احتمال الخبر التقييد بهما من حيث
ذواتها وماهياتها ومعلوميتها للمخاطب وكذا كون تلك المعلومية مستفادة عن نفس اللفظ لا يقدح في ذلك الاحتمال لايمنع م
كما ان الاخبار البديهية محتملة لهما مع كونها معلومة وان كانت تلك المعلومية مستفادة عن خارج اللفظ قيل حاصله ان
العلم بالنسبة امر داخل في ماهية النسبة التقييدية بحسب الوضع خارج عن الخبرية فعدم احتمالها ليس لاعتبار امر خارج
عن ماهياتها الوضعية بخلاف الاخبار البديهية فالنسبة التقييدية من حيث هي هي اي من حيث مفهوماتها وماهياتها
الوضعية لا تحتملهما والخبرية من حيث هي هي تحتملهما لخروج المانع المذكور اعني المعلومية عن ماهياتها بحسب الوضع
فتامل قوله حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار فيه بحث من وجهين الاول ان صاحب المفتاح صرح في بحث احوال
التقديم والتاخير مع الفعل ان المثل المشهور اعني انا علمي بضب انا حرشته من قبيل القصر افرادا او قلبا فعلم ان
الاوصاف قبل العلم بها قد يكون اوصافا لان قوله انا حرشته صفة مميزة لضب فلو كانت معلومة للمخاطب لم يتصور
ان يزعم ان غيره منفردا بالصيد او مشارك فيه وجوابه ان المثل يجوز ان يكون كلاما تنزيليا بان ينزل المخاطب
العالم منزلة الجاهل لوجود مخايل الجهل الثاني ان صاحب الكشاف اشار في قوله تعالى هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب
الى ان المتقين ان حمل على المعنى الشرعي فان جعل خطابا بمن عرف تفصيله كانت الصفة مادحة والا كانت كاشفة وقد
صرح به الشريف في حاشيته لم يفهم منه ان الاوصاف قبل العلم قد يكون اوصافا كاشفة اللهم الا ان يخص الاوصاف
في عرفهم بغير الكاشفة وجوابه ان عدم معرفة التفصيل لا ينافي معرفة الاجمال فليتامل قوله كما ان الاخبار بعد العلم بها
اوصاف فيه بحث لان الاخبار بعد العلم بها قد يكون اخبارا كما اذا كان المراد لازم فائدة الخبر بخلاف حافظ للتوراة

ويمكن

ويمكن ان يقال مراده ان الاخبار بعد العلم بها قد يكون اوصافا لا انها كذلك دائما بقرينة ان هذا الكلام ناظر الى عدم وجوب
العلم بالنسبة الخبرية المشير الى جوازه والجواز المحتمل لا الى وجوب عدمه والقول الاول محمول على الكلية بقرينة انه ناظر الى وجوب
العلم بالنسبة التقييدية فالمعنى فيه انها اخبار البتة لا اوصاف **باب الاول** احوال الاسناد الخبري وموضع كلمة الخ المراد
بما مجرى الكلمة المركبات التقييدية والاضافية والجمل الواقعة موقع المفردات وبالحكم المعنى اللغوي المصدري لا المعنى الاصطلاحي
المفسر بالاسناد حتى يتوهم الدور وهذا القيد يخرج النسبة بين اسم الفاعل وفاعله ونظائرهما وبالمفهوم في قوله المفهوم الاخر
ما يفهم من اللفظ لا ما يقابل الذات حتى يرد ان المراد من طرف الموضوع هو الذات لا المفهوم ثم المفهوم اعم مما هو بطريق المطابقة
للقطع بان الثابت في ضرب زيد هو الحدث الذي هو جزء مفهوم لفظ ضرب ثم الظاهر ان التعريف مبني على ما سيذكره الشارح
من ان الجملة الشرطية عند النحاة جملة جزئية هي الجزاء مقيدة بقيد مخصوص هو الشرط محتملة في نفسها للصدق والكذب فالحكم
عندهم منحصر في الحملي قوله للقطع بان المسند والمسند اليه من اوصاف اللفظ هذا القطع بحسب متعارف النحاة وما يقتضيه
ظاهر الصناعة واما بالنظر الى الغرض الاصلي والمقصود الاولي وما يراه ارباب المعاني من ان الخواص والمزايا تعتبر اولا
وبالذات في المعاني وبتبعيتها في الالفاظ فالاسناد هو الحكم المذكور والمسند والمسند اليه من اوصاف المعاني نعم اعتبارات
الاسناد تجري في كلا معنييه واما اعتبارات المسند والمسند اليه فانما يظهر جريانها في الالفاظ فهذا يصلح وجها للاولوية
المذكورة كما لا يخفى قوله هو الذي يتصور على البناء للفاعل من تصور الشيء اي صار ذا صورة قوله مع ان النسبة متاخرة عن
الطرفين هذه القضية مشهورة فيما بينهم يدعون فيها الكلية وفيه بحث لان لمجموع المركب نسبة الى كل منهما بالكلية وهذه
النسبة ليست متاخرة عن طرفيها ضرورة دخولها في مجموع المركب وتقدم الجزء على الكل ويمكن ان يجاب بان مجموع المركب من حيث
هو امر اعتباري لا يوجد الا في الذهن فلا يعرض لها نسبة الى واحد منها الا فيه ولا خفاء في ان العقل ما لم يلاحظ المجموع لم
يعتبر له نسبة الى شيء فهذه النسبة من حيث انها متعلقة بالمنتسبين المخصوصين متاخرة عنهما ومن حيث انها نسبة ما
بدون ملاحظة خصوصية المنتسبين داخلة في المجموع فان العقل اذا اعتبر المجموع فقد لاحظ افراده من حيث انها لا من حيث
خصوصيات المنتسبات بل لا يمكنه ذلك واذا عرفت هذا فمعنى الكلية التي ادعوها ان كل فهي من حيث انها متعلقة بالمنتسبين
المخصوصين متاخرة عنهما وذلك لا ينافي تقدمها على احدهما بوجه اخر قوله اظهارا للتحسر الخ استعمال الكلام المذكور في اظهار
التحزن والتحسر بطريق المجاز وتحقيقه ان الهيئة التركيبية في مثله موضوعة للاخبار فاذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له

فان كانت العلاقة المشابهة فاستعارة والا فمجاز مرسل والاية المذكورة من قبيل الثانى لان الشخص اذا اخبر عن نفسه
بوقوع ضد ما يرجوه يلزم اظهار التحزن والتحسر فهو من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم والى هذا اشار الشيخ فى بحث الاستعارة
التمثيلية ثم قوله اظهارا تعليل المقدر اى قالت ذلك اظهارا وقوله تعالى لا يستوى القاعدون من المؤمنين عدم كون
هذه الاية للاخبار بناء على ان الحكم كان معلوما لرسول الله صلعم وللمؤمنين والتانف الاستنكاف والباء فى بنفسه للتعدية
اى يرفع نفسه قوله ومثله هل يستوى الذين ظلموا اشارة بالتنصيص على المثلية الى ان الاستفهام الانكارى الذى فى حكم
الاخبار بالنفى منتظم فى سلك المذكور قوله واشار هذا اكثر من ان يحصى يرد عليه ان ما بعد من لا يصلح ان يكون مفضلا عليه
اذ ليس مشاركا لما قبله فى اصل المفعول اعنى الكثرة اجاب الشارح فى شرح المفتاح بان كلمة من متعلقة بفعل يتضمنه اسم
التفضيل اى متباعدة فى الكثرة من الاحصاء ورده الفاضل المحشى بان من اذا لم تكن تفضيلية فقد استعمل افعل التفضيل
بدون الاشياء الثلثة ولا شك ان التفضيل مراده ثم اجاب عن اصل الاعتراض بان المعنى اكثر مما يمكن ان يحصى الا انه سوّغ
فى العبارة اعتمادا على ظهور المراد ويمكن ان يوجه جواب الشارح ايضا بان من التفضيلية محذوفة كقوله تعالى يعلم السر
واخفى والمعنى اكثر من خلافها تامل قوله قومى هم قتلوا المصراع لحارث بن وعلة الذهيلى اخوه فاذا رمت يصيبنى سهمى
وبعد هذا البيت فلئن عفوت لاعفون جللا ولئن سطوت لاوهنن عظمى اميم اسم امراة كانت تلومه على ترك
الانتقام من قومه وقيل اسم رجل وحرف النداء محذوف اى يا اميم واخى مفعول قتلوا ورميت مع يصيبنى تنازعا فى
سهمى واللام الاولى فى كل من مصراعى البيت الثانى موطئة للقسم والاخيرة فيه داخلة على جواب القسم والجلل من الاضداد
يقع على الصغرى والكبرى والثانى هو المراد فى البيت والسطو الاخذ بعنف كامر وحاصل المعنى ظاهر قوله اما الحكم
او كونه عالما به اورد عليه ان افادة الحكم ملزوم وافادة كون المخبر عالما به لازم ولا يصدق الانفصال بينهما لا حقيقيا
ولا منع جمع وهو ظاهر ولا منع خلو لانهم صرحوا بان نقيض كل من الطرفين يجب ان يستلزم فيه عين الاخر ونقيض اللازم لا
يستلزم عين الملزوم بل نقيضه نعم لو كانت اداة الانفصال داخلة على نفس القصد كان يقال الثابت فى الخبر اما قصد افادة
الحكم او قصد افادة لازمه لم يرد اذ لا تلازم بين القصدين ولا يجوز انتفاؤهما ممن يكون بصدد الاخبار لكن العبارة لا تساعده
اجيب بان ما ذكره من وجوب الاستلزام المذكور فى المنفصلة اللزومية والقضية فيما نحن فيه اتفاقية وبان الشيخ ابا على
اشار فى النهج الثالث من منطق الاشارة الى ان للمنفصلة غير الحقيقى اقساما غير مانعة الجمع ومانعة الخلو كقولك رايت لها

زيدا



زيدا واما عمروا والعالم اما ان يعبد الله تعم او ينفع الناس فليكن ما نحن فيه من هذا القبيل قوله لامتناع ان يقال انه لم
يوقع النسبة فيه بحث لانه ان اراد بايقاع النسبة ضم احدى الكلمتين الى الاخرى فهو لا يفيد لان البحث ليس فى افادة ما هو
من اوصاف اللفظ وان اراد ما هو حقيقة الايقاع اعنى ادراك ان النسبة واقعة وليست بواقعة فلا نم امتناع القول
بعدمه فان دلالة الجملة الخبرية على ذلك الايقاع دلالة وضعية لا عقلية فجاز ان تخلف مدلولها عنها والجواب حمل الادراك
على المعنى الاعم فتامل قوله فان قلت قد اتفق القوم على ان مدلول الخبر الخ لا يخفى ان المراد بالمدلول هو المدلول الوضعى
كما يدل عليه قوله لئلا يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذى وضع له ففى ترتيب السؤال على ما قبله نظر لان المذكور فيه ان
المراد بالحكم المفاد هو الوقوع وهذا لا يقتضى كونه مدلولا وضعيا للخبر حتى يتوجه السؤال فان القايل بكون مدلول
الخبر هو الايقاع قايل بان المقصود بالافادة هو الوقوع الذى يدل عليه الايقاع بطريق الاشعار كما صرح به الشريف
فى شرح المفتاح فليفهم قوله والا لما وقع ادخال اللام الفاصلة بين جواب ما تمحض للشرط وما يتضمن معناه على جواب
ان الشرطية المتمحضة له بناء على تشبيهها بلو شايع فى عبارات المصنفين قوله عن معناه الذى وضع له الاولى
ان يقال عن معناه الذى دل عليه اذ لا محذور فى الاول مطلقا كما فى المجاز قوله وحينئذ لا يتحقق الكذب الظاهر
انه بيان لبطلان التالى اعنى قوله ولما صح ضرب زيد الا وقد وجد منه الضرب لا يقال هذا منقوض بانه لو صح لم يكن
الايقاع او الانتزاع ايضا مدلول الخبر اذ لو كان الايقاع مثلا مدلوله لم يصح ضرب زيد الا وقد وجد من المتكلم الايقاع
لئلا يلزم اخلاء اللفظ عن الموضوع له وحينئذ لا يتحقق الكذب لتحقق مدلول الخبر فى الواقع لانا نقول ليس كذب الخبر
عند من يقول بان مدلوله الوضعى هو الايقاع مثلا بانتفائه فى الواقع بل بانتفاء النسبة التى يشعر بها ذلك المدلول
وان تحقق نفسه فلا محذور قوله ولكونه التناقض فى الواقع الظاهر من العبارة انه معطوف على قوله لما صح فهو ثالث
الوجوه التى استدل بها على ان مدلول الخبر حكم المخبر بالثبوت او الانتفاء لا نفسهما وظهور المعنى يقتضى ان يكون معطوفا
على قوله لا يتحقق الكذب المتفرع على قوله لما صح الخ لان لزوم التناقض ناش من عدم صحة ضرب زيد فى حال من الاحوال
الا فى حال وجود الضرب كما لا يخفى وههنا بحث وهو ان هذا المحذور لازم على تقدير كون مدلول الخبر الاثبات او النفى
ايضا لما لم يجز اخلاء اللفظ عن معناه الوضعى لزم تحقق النفى والاثبات عند الاخبار بامرين متناقضين فلا يصح سببا للعدول
لا يقال لا تناقض بين النفى والاثبات الا يرى انهما يرتفعان عند الجهل البسيط والمتناقضان لا يجوز ارتفاعهما لانا

بنول لاخفاء فی وجود التنافی بینهما واجتماع المتنافیین کاجتماع النقیضین اللهم الا ان یمنع التنافی ایضا بناء علی
حمل النفی والاثبات علی الادراک بالمعنی الاعم فلیتامل ثم فی قوله لکن النناقض مسامحة لان التناقض لازم البتة والظاهر
ان یقول للزم اجتماع النقیضین ولا یدفع المسامحة قوله فی الواقع اذ التناقض لازم فی الواقع الا ان یکون المراد لزومه بین
الامور المتحققة فی الواقع لکن العبارة لا تساعده کما لا یخفی ولو حمل علی حذف المضاف ای وجود التناقض فی الواقع علی ان
المصدر اعنی التناقض بمعنی الفاعل ای المتناقض لکان تعسفا قوله قلت ظاهر ان العلم الخ فان قلت تقریر الجواب بهذا
الوجه لا یخلو عن نوع قصور لان من جملة ما یهم المجیب تصحیح جواز الشک عند سماع الخبر علی تقدیر کون مدلوله ثبوت المعنی
او انتفائه ولیس مبنی انتفاء هذا الجواز استلزام العلم بثبوت الشیء ثبوته فی الواقع حتی یتم التصحیح بمجرد منع هذا الاستلزام
کیف ولو سلم استلزام العلم بثبوت الشیء الجزم بانتفاء نقیضه وان لم ینتف فی نفس الامر لکان عدم جواز الشک بحاله
فالاظهر فی التقریر ان یقال کون مدلول الخبر ثبوت المعنی او انتفاء لا یستلزم الجزم بثبوت مدلوله فی الواقع حتی ینافی
الشک لجواز تخلف وقوع مدلوله عنه بل یستلزم العلم به بالمعنی الاعم الجامع للشک قلت مدار الجزم بثبوت الشیء او
انتفاء نقیضه عنده فهم ذلک الثبوت من الخبر وکون مدلوله ذلک مثلا لیس الا عدم جواز تخلف المدلول من الدلیل
وان العلم بثبوت الشیء یستلزم ثبوته فنفیه یصحح الجواز الشک وهو ظاهر علی ان لک ان تصیر الی حذف المضاف اعنی لفظ
الجزم والمعنی ان العلم بثبوت الشیء اللازم عند سماع الخبر من کون مدلوله ذلک الثبوت مثلا لا یستلزم جزم ثبوته فی
الواقع حتی ینافی الشک لان ذلک العلم بالمعنی الاعم فتامل قوله فکانهم ارادوا الخ هذا انما یفید توجیه تعمیم کون مدلول
الخبر الثبوت مثلا لا توجیه حکمهم بان مدلوله الحکم بکذا مع انه مذکور فی السؤال ومدعی اتفاق القوم علی ذلک اللهم الا ان
یقال هذا الاتفاق انما استفید من اتفاقهم علی ذلک النفی لعدم القایل بالواسطة لا من تصریحهم به فلما وجه مرادهم من النفی
ظهر انعدام الاتفاق المذکور بالمعنی الظاهر تدبر قوله فلم یصح قولهم بین مفهومی زید قایم زید لیس بقایم تناقض لامتناع
تحقق المتناقضین هذا مبنی علی ما ذکره سابقا من انه یمتنع ان یقال انه لم یوقع النسبة وقد عرفت ما فیه علی ان معنی التناقض
بینهما هو انهما لا یصدقان ولا یکذبان وقد عرفت ان الصدق والکذب ولو عند القایل بان مفهوم الخبر الایقاع او
الانتزاع بتحقق النسبة التی یشعر بها احدهما لا بتحقق نفسه فلا یلزم فیما ذکر صدق المتناقضین قوله بل المراد انه یحتمله
من حیث هو والاحتمال بهذا المعنی موجود بالنظر الی الصدق ایضا غایته ان لا یساوی بین الاحتمالین فلا محذور فی تعریفه

بما یحتمل الکذب والصدق قوله ویسمی الاول فایدة الخبر اشار بلفظ التسمیة الی انه اصطلاح لاهل الفن فلا یرد علیه
ان فایدة الشیء ما یترتب علیه والحکم الخارجی لیس کذلک بل المترتب علی الخبر علم المخاطب بذلک علی ان فایدة اللفظ ما یستفاد
ای یعلم منه وهو الحکم الخارجی ولو سلم فاطلاق فایدة الخبر علی متعلقها لا محذور فیها قوله وهی بدون الاولی لا یمتنع ذکر
هذه المقدمة ههنا استطرادی اذ لم یذکر فی المعلل اعمیة اللازم المذکور حتی یحتاج الیها بل المذکور فیه مجرد اللزوم بینهما
وقد ثبت بقوله ان الفایدة الاولی بدون الثانیة یمتنع نعم لیس باستطرادی فی کلام المفتاح لانه لم یذکر فی صورة التعلیل
قوله ای اللازم الاعم بحسب الواقع او الاعتقاد اراد ان فیه کنایة باللازم عن الملزوم فان مجهولیة المساواة لازمة للازم
الاعم اذ لا مساواة فیه فلا علم بها وانما حمله علی ذلک لان اللازم الذی نحن بصدده اعم بحسب الواقع معلوم عمومه ولم یقل
کما هو حکم اللازم الاعم لئلا یتوهم اختصاص الحکم بالاعم الواقعی المتبادر من تلک العبارة مع انه یعم الاعتقادی ولان الکنایة
ابلغ من التصریح کما تقرر وقد یقال ان یمتنع ولا یمتنع بمعنی حکم العقل بالامتناع وعدم حکمه به فاللازم المجهول المساواة محمول
علی مفهومه الظاهر متناولا لقسمیه اعنی المساوی والاعم وفی هذا الحمل تنبیه علی ان اللزوم فیما نحن فیه باعتبار العلم لا
باعتبار التحقق فی نفس الامر اذ لا یلزم من وجود الملزوم اعنی الحکم فی نفسه بمعنی الوقوع وجود الخبر فضلا عن کونه عالما بحیث ان
یقال حکم اللازم المجهول المساواة هو ان العلم بوجود الملزوم یستلزم العلم بوجود اللازم بدون العکس والعلم فیما نحن فیه
انما اعتبر بالنسبة الی نفس الملزوم واللازم لا الی وجودهما ولو قیل الفایدة هی الحکم من حیث وجوده فی ذهن المخاطب ولازمها
کون المتکلم عالما به من حیث وجوده فیه لصح معنی اللزوم بلا کلفة قوله وهو بدون الملزوم لا یمتنع فان قلت حکم اللازم
الاعم وجوب وجوده بدون الملزوم لا عدم امتناعه بدونه فان تحقق معنی المفهوم انما یظهر فی صورة الوجوب قلت تحقق
الوجود یستلزم عدم الامتناع فکل منهما حکم اللازم الاعم اذ لیس المراد بحکم الشیء ههنا الا ما یتفرع علیه قوله وزعم العلامة
الخ لما کان اللزوم بین الامرین المذکورین باعتبار العلمین کان الملزوم واللازم فی الحقیقة نفس العلمین ولهذا فسر العلامة
اللازم والملزوم بالاستفادتین یعنی العلمین ثم ما نقله الشارح من العلامة المفتاح ظاهر فی ان المستفاد نفس الحکم و
الاستفادة المضافة الی الحکم لیست الا العلم به ولا حاجة بنا الی صرف الکلام عن ظاهره ولهذا قال الشارح فی شرح المفتاح کون
فایدة الخبر نفس الحکم هو الموافق للغة فان فایدة الشیء انما یطلق علی ما یستفاد منه لا علی نفس الاستفادة وحکم فیما بعد ان
ما ذکره العلامة موافق لما اورده المصنف هکذا ینبغی ان یفهم المقام ثم اعلم ان موافقة کلام العلامة لما اورده المصنف بالنظر

الى الظاهر الكافي في المقامات الخطابية فان الظاهر من المصنف انه حمل امتناع الاولى والثانية على امتناع الوجود ويلزم منه
حمل الاولى والثانية على العلمين لا بطريق القطع لجواز ان يكون تعرضه في التفسير للعلمين تنبيها على ان اللزوم باعتبارهما
وان كان اللازم والملزوم نفس المعلومين فافهم قوله بذلك الحكم من الخبر ففيه فيد به لان علم الحكم بالمشاهدة مثلا لا يستلزم
وجود الخبر فضلا عن علم المخاطب بكون المخبر عالما به قوله لان العلم بكون المخبر عالما بالحكم الخ اى بالحكم المخصوص من حيث خصوصه
فلا يرد ان الله تعالى اذا اخبرنا بشيء علمنا الحكم من الخبر نفسه مع ان كون المخبر عالما به معلوم لنا قبل ذلك لعلمنا بان الله تعالى
قد احاط بكل شيء علما قوله ولا يخطر بالبال الخ اى فلا يصح قولكم ان سماع الخبر من المخبر كاف في حصول الثاني منه ولا يثبت امتناع
عدم حصول العلم الثاني عند حصول الاول قوله وفيه نظر وجهه منع كون سماع الخبر علة تامة لما ذكر بل لا بد من التفات
النفس وتوجه العقل الى حال المخبر بالنسبة الى الخبر فالصواب في اصل الجواب ما ذكره الشريف من ان المعتبر فهم المعاني المقصودة
من المتكلم فاذا حصل للمخاطب من الخبر علم بالحكم اى اعتقاد قطعي او ظني فانه يسمى علما في العرف كان ذلك بسبب علمه بان المتكلم
عالم به قاصد بالخبر تفهيمه اياه قوله ويمكن ان يقال الخ الظاهر ان مراده جعل الفايدة على هذا التقدير عبارة عن المعلوم
ايضا موافقا لما في المفتاح واعتبار اللزوم بحسب تحقق الفايدة وتحقق لازمها بنفسه وانما اورد لفظ الامكان لما في
اعتبار الملازمة بهذا الوجه من نوع تكلف لكنه دون التكلف الذي ذكره الفاضل المحشي في تصحيح الاحتمال الاخير لان فيه
فوات التناسب ايضا ولعل هذا المحتمل لكلام الشارح اقرب مما ذكره ذلك الفاضل لان في ذلك فوات التناسب ومخالفة كلام
المفتاح ولا شيء منهما في هذا واما مخالفته تفسير المصنف فمشترك وكونها فيما ذكرنا من وجهين لا يقدح لان احدى
المخالفتين يونس بالاخرى كما لا يخفى فليتامل قوله مستحضرا للخبر اى لمضمونه على حذف المضاف قوله منزلة الجاهل ذكر الفاضل
المحشي ان هذا وان تناول بحسب مفهومه اقساما ثلثة الا ان الظاهر ان المراد به تنزيله منزلة خالي الذهن كما صرح به في المفتاح
وفيه بحث لان الخالي في عبارة المفتاح بمعنى الخالي عن العلم بالفايدة فيتناول الخالي من الحكم والتردد والانكار فليس فيه تصريح
بما ذكره ولا تصريح بغيره ايضا ولو سلم فعدوله عن عبارة المفتاح فيما يرجح قصده الى التعميم ثم الظاهر ان يبقى هذا على عمومه ويعتبر
تخصيص غير المنكر في قوله وغير المنكر كالمنكر بما سوى العالم الا بالعكس كيلا يكون كنزع الخف قبل الوصول الى الماء كما هو دابهم في
مثله والله اعلم قوله وان كان عالما بالفايدة نقل عنه ان المراد ما يعم لازم فايدة الخبر لانها فايدة ايضا فلا يتوجه ان مجرد
العلم بها لا يقتضي عدم القاء الخبر لجواز ان يكون المقصود لازمها ولا يحتاج الى الجواب بان مبنى التخصيص على انها هي العمدة
ول

وفي بعض النسخ بالفايدتين فالامر ظاهر قوله وعمله في عصاى غير الاسلوب ايماء الى انه ليس من تنزيل العالم منزلة الجاهل
بل مثله في ان كل منهما سوق المعلوم سياق غيره ومع هذا لا يخلو عن سوء ادب والاظهر ان يقال المراد من السؤال استحضار
ماهية العصا بصفاتها ليظهر المباينة البعيدة بين المقلوب والمقلوب اليه والمجيب ليس بصدد الاخبار والاعلام بل
بصدد جوابه قوله ولقد علموا لمن اشتريه اللام في لقد علموا جواب قسم محذوف وفي لمن اشتراه لام ابتداء كما في علمت
لزيد قايم ومن اشتراه مبتداء خبره ما له في الاخرة من خلاق والخلاق النصيب واللام في لبئس جواب قسم محذوف وجزاء
الشرط محذوف كما اشار اليه اى لو كانوا يعلمون لامتنعوا ويحتمل ان يكون لو في الاية للتمني مثلها في قوله تعالى ولو ترى اذ
المجرمون الاية ففيه ايضا نفي للعلم بطريق اخر وكيف تجد انما حال من ضمير عليك او من كالم رب الغرة اى مقولا في حقك او
مقولا في حقه واما حال من ضمير تجد وهو استيناف في موقع جواب الامر وحاصل معنى الاية والله لقد علم اليهود ان من
اشترى كتاب السحر والشعوذة اى استبدله واختاره على كتاب الله تعالى ما له في الاخرة نصيب من الثواب اصلا والله لبئس
ما باعوا به انفسهم اى حظوظها لو كانوا يعلمون بذلك الشرى اى بثمرته وما يترتب عليه من انه لا خلاق له في الاخرة لا منتفعا
عنه واعلم ان مساق الكلام لتقبيح حالهم يقتضي تعلق يعلمون بما تعلق به علموا وان معنى الاية على ما اشير اليه ان من اشترى
كتاب السحر ما له في الاخرة نصيب اصلا لانه ليس له نصيب واجر على ذلك الشرى ولا يخفى ان هذا نهاية المذمومية فيتحد
متعلق العلم المثبت والعلم المنفي واندفع ما يقال من ان متعلق العلم المثبت عدم النفع ومتعلق الجهل غاية المضرة المستفادة
من كلمة بئس الموضوعة للذم العام فلا اتحاد بينهما لوجود الاول بدون الثاني في المباحات قوله يعني ان شئت ان تعرف الخ
لما كان غرابة تنزيل العالم بفايدة الخبر منزلة الجاهل بها باعتبار جعل العلم بالشيء بمنزلة الجهل به مع قطع النظر عن
خصوصية المتعلق بل باعتبار جعل وجود الشيء منزلة عدمه مع قطع النظر عن خصوصية العلم اورد ابتين لاثبات
هذا الامر الغريب والمراد بالعموم مجرد عدم الاختصاص بالفايدة وعلى هذا قياس زيادة التعميم في الاية الثانية فتامل
قوله لاعتبارات خطابية اى اقناعية تفيد ظنا بكونه غير عالم قوله لان هذا الكلام يلوح عليه اثر الاهمال تعليل للنفي كما ان
قوله بناء تعليل للمنفي ووجه الاهمال ان هذا الخطاب ليس بملقى اليهم بل الى الرسول واصحابه عليه وعليهم السلام وايضا سلب علمهم برداءة
الشراء بينا في اثباته في صدر الاية على انه لا وجه لتنزيل علمهم بجهلهم برداءة الشراء منزلة الجهل لان ارتكاب الشراء في
هذا العلم من مقابلة اعني جهلهم بذلك الجهل وايضا اعتبار القاء هذا الخبر الضمني اليهم تعسف قوله لان هذا الخطاب لمحمد صلى

قد عرفت جريان هذا التعليل في الاول ايضا قوله لا يوافق ما في المفتاح لانه صرح في ان العلم المنفي هو العلم المتعلق بان من
اشتراه ما له في الآخرة من خلاق على الوجهين وان الاستشهاد معنوي قوله وما رميت اذ رميت روي انه عم لما
التقى الجمعان يوم بدر رمى بقبضة من الحصباء في وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه فلم يبق مشرك الا شغل بعينه
فانهزموا فنزل وما رميت اذ رميت ووجه تنزيل الرمي الصادر عنه عم منزلة عدمه ان اثر ذلك الرمي لما لم يكن لما
مما يترتب على فعل البشر جعل الرمي الصادر عنه عم صورة كانه غير صادر عنه حقيقة فالنفي باعتبار الحقيقة والاثبات
باعتبار الصورة وهو مراد من قال اي ما رميت حقيقة اذ رميت صورة يعني ان القيدين للنفي والاثبات لا المنفي المثبت
حتى يرد لزوم عدم توارد النفي والاثبات على شيء واحد واما من قال في معناه وما رميت تاثيرا اذ رميت كسبا فقيل
مراده التوجيه على مذهب المعتزلة فان افعال العباد الاختيارية وان كانت مخلوقة لهم عند المعتزلة الا ان خصوص
هذه الرمية معجزة لخلق الله تعالى خارجة عن طوق البشر وقيل مراده بيان سبب التنزيل لا ما يتوارد عليه النفي والاثبات
لظهوره ثم المراد من الآية والله اعلم تنبيه المؤمنين على انه لا ينبغي لهم الذهول عن الله تعالى ولا ابتهاج بمثل هذا الفعل
البديع الذي يطيش بفعله ولو كانوا اولوا الاحلام بمقتضى الجبلة فيظهر نكتة التخصيص ولا يرد جريانه في جميع الافعال
تامل قوله واذا كان قصد المخبر ما ذكر فينبغي الخ اشارة الى ان الفاء في فينبغي للتفريع وقوله حذرا عن اللغو اشارة الى
وجه التفريع توضيح المعنى ان قصد المخبر اذا كان افادة المخاطب احد الامرين ينبغي له ان يقتصر من التركيب على قدر ما يحصل به
افادته لا انقص منه ولا ازيد حذرا عن اللغو فانه اذا لم يكن مفيدا اصلا كان لغوا محضا وان كان ناقصا عن افادة ما
قصد به كان في حكم اللغو واذا كان زائدا عليها كان مشتملا على اللغو وقد ظهر بهذا التقرير تفرع هذا الكلام عما قبله
ولم يحتج الى ان يقال في توجيهه ان ما ذكر من الاقتصار حكم مجمل قد فصل بقوله فان كان المخاطب الخ ولا شك في تفرع هذا
ما ذكر من ان قصد المخبر الخ واما توسيط قوله وقد ينزل العالم الخ بين الاصل والفرع فلانه لدفع ما يرد على الاصل من ان
قصد المخبر لو كان ما ذكر لما جاز القاء الخبر الى العالم بها فقيد الاصل اولا برفع ما يرد عليه ثم اشتغل بذكر الفرع واعلم
ان الفاضل المحشي ذكر ان اعتبار هذه الاحوال يعني الخلو والتردد والانكار ظاهر بالقياس الى فايدة الخبر يعني الحكم واما
بالقياس الى لازمها فيمكن اعتبار الخلو وتجريد الحكم عن المؤكد دون اعتبار التردد والانكار وقد حققه بما لا مزيد عليه لكن
فيه بحث لان اعتبار التجريد لاعتبار الخلو انما يظهر اذا كانت الجملة الملقاة محلا للتاكيد بالنسبة الى ما يقصد بالقائها

حتى

حتى يصح اعتبار الاقتصار على قدر الحاجة حذرا عن اللغو والفاضل المحشي اخرج تلك الجملة عن المحلية بالقياس الى لازم الفائدة
فكيف يمكن اعتبار الخلو والتجريد بالنسبة اليه فتدبر قوله هل هي واقعة ام لا قد تقرر في كتب النحو امتناع ان يؤتى بهل المعادل صرح
المص في اوايل الباب السادس بامتناع قولك هل زيد قائم ام عمرو وبين الشارح هناك وجه الامتناع فهذا التركيب من الشارح
اما بناء على ما ذهب اليه ابن مالك من ان هل يقع موقع الهمزة فيؤتى لها بمعادل مستدلا عليه بقوله عم هل تزوجت بكرا ام
ثيبا وان اجيب عنه بجواز ان يكون ام في الحديث منقطعة بان استفهم اولا ثم اضرب وقال بل ثيبا واما من قبيل الخلافات
المصنفين ومسامحاتهم في تراكيبهم كاستعمالهم قط في المضارع المنفي في تفسير تعريف فصاحة المتكلم وفي قوله ههنا الا جمعان
وقطع انها انما تستعمل في الماضي المنفي قوله ليس بشيء لا يخفى ان توجيه الشارح مبني على ان مراد المص من الحكم ادراك ان النسبة
واقعة او ليست بواقعة ومن ضمير فيه الراجع الى الحكم وقوع النسبة او لا وقوعها على سبيل الاستخدام اذ لا معنى التردد في
التصديق ومراد الواهم انه لا ضرورة الى ذلك فليرد بالحكم المعنى الثاني ويستغنى عن قوله والتردد فيه بناء على ان خلو الذهن عنه
يتناول بالملاقة عدم التصديق وعدم تصوره اياه ولا يخفى ان ما ذكره الشارح لا يدفعه بل جوابه ان خلو الذهن عن تصور
النسبة ليس بشرط للاستغناء عن المؤكد فانه اذا تصور المخاطب النسبة ولم يتوجه الى خلافها ولم يلتفت الى الشيء وراءها
كان في حكم خالي الذهن وما ذكره ذلك الواهم يشعر بان الاستغناء عن المؤكد انما هو اذا خلا الذهن عن تصورها ايضا وليس
بصحيح قوله على لفظ المبني للمفعول والفعل مسند الى مصدره بالتاويل المشهور اي حصل الاستغناء ثم الحكم المذكور من الشارح
مبني على انه الرواية وانه المناسب بقوله فيما بعد حسن تقويته حيث لم يتعرض فيه للمتكلم والمخاطب والا فالبناء للفاعل فيه وكذا
في ان يقتصر جائز ايضا سواء ارجع الضمير في فينبغي الى المتكلم او المخاطب قوله واسمية الجملة اي صيرورتها اسمية وهي في معنى
العدول عن الفعلية فلا ينافي عد المص في الايضاح الجملة الاسمية من نظاير الجملة الابتدائية وقد يقال فيهما اعتباران اعتبار
افادتها اصل الحكم الدوامي الثبوت واعتبار تاكيد الحكم بواسطة تلك الافادة والقاؤها الى خالي الذهن انما هو مع قطع النظر
عن الاعتبار الثاني بل لضرورة اداء الحكم الدوامي الذي هو مقتضى المقام وعدها من المؤكدات بالنظر الى الاعتبار الثاني فلا
منافاة قوله وحروف الصلة اصطلح النحاة على تسمية حروف معدودة مقررة فيما بينهم مثل ان وان والباء في مثل وكفى بالله
شهيدا ونظايرها بحروف الصلة لافادتها تاكيد الاتصال الثابت وبحروف الزيادة لانها تزاد في الكلام فان قلت يجب ان لا
يكون زايدة اذا افادت فايدة معنوية اعني التاكيد قلت انما سميت زايدة لانها لا تغير اصل المعنى بل لا يزيد بسببها الا تاكيد

المعنى الثابت وتقويته فكانها لم تفد شيئاً ولما لم يلزم الاطراد في وجه التسمية لم يتجه اعتراض الفاضل الرضي اثر يلزمهم ان
يعدوا وعلى هذا ان ولام الابتداء والفاظ التاكيد اسماء كانت ام لا زوايد قوله مترددا فيه طالبا له فيه استخدام لان المراد
بضمير فيه الحكم بمعنى الوقوع او اللاوقوع وبضمير له الحكم بمعنى الايقاع او الانتزاع وههنا بحث وهو ان المخاطب اذا تردد في
انك تصورت قيام زيد او انكر فقلت تصورت قيام زيد او قيام زيد متصور لم يتصور من السامع بعده تردد ولا انكار في
ذلك فاي حاجة الى التاكيد استحسانا او وجوبا اللهم الا ان يخصص القاعدة بغير نظايره او يعتبر الدلالة على حال السامع
قوله ظن على خلاف ما انت تجيبه به قيل اراد بالظن ان له ميلا ما الى الجانب الاخر من غير ان يصل الى حد الحكم فلا يلزم
اندراج المخاطب في المنكر ثم هذا الاشتراط مخصوص بان لكونها علما في التاكيد ودليل المسئلة الاستقراء فلا يرد على
الشيخ الملاق (?) من بعده حسن التاكيد في الجملة الملقاة الى السايل المتردد مطلقا لكن اعتبار هذا العدد من التفاوت في التر[دد]
حتى يفرق في مقابلته بين اداة واداة مع انهم لم يفرقوا في مقابله الانكار التفاوت بين اداة واداة لا يخلو عن استبعاد قوله
فاما ان يجعل مجرد الجواب اصلا فيها الخ اراد به جعل مجرد الجواب اصلا مقتضيا الايراد ان بقرينة قوله لانه يودي الخ فاندفع
ما قيل من ان كون مطلق الجواب اصلا في ان لا يقتضي عدم استقامة الجواب بدونها بل الامر بالعكس الا يرى ان قولهم الاصل في
المبتداء التعريف معناه ان المبتداء لا يتصور بدون التعريف لان التعريف لا يوجد بدون المبتداء هذا واعلم ان قول الشيخ
ان لا يستقيم يشير الى ان المستحسن في حكم الواجب عند البلغاء وتركه يوجب عدم الاستقامة فتامل قوله مؤكدا بان واسمية
الجملة فان قلت قدر التاكيد يكون بقدر الانكار والكافرين انكروا في اول الامر انكارا واحدا فما وجه التاكيد بن (?) قلت يجوز
ان يكون الرسل علموا منهم بما جرى لهم مع الرسولين الاولين وبتماديهم في الضلال ان انكارهم متجاوز عن اولى المرتبة قوي
في نفسه فاكدوا بتاكيدين قوله مؤكدا بالقسم وان والجملة الاسمية لم يعد المص في الايضاح القسم في الاية من المؤكدات لعله
قصد ذكر المؤكدات التي من جملة اجزاء الكلام الملقى وقوله ربنا يعلم جملة مستقلة قوله فالبشرية في اعتقادهم انما
ينافي الرسالة الخ لانهم يزعمون ان لا مناسبة بين الانسان والرب لغاية تنزيهه وتعلق الانسان ولا ينفون المناسبة
بين الملك والانسان الكامل فيجوزون ان يكون الملك رسولا من الله تعالى ومرسلا للانسان كامل وهذا اسقط ما يقال
البشرية كما ينافي الرسالة من الله تع ينافي الرسالة من رسول الله بناء على وجوب كون الرسول من جنس المرسل فينبغي ان
يكون رسول الرسول من جنس المرسل ايضا لان مجانس المجانس مجانس قوله مبني على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب الاخرين

هذا التاويل انما يحتاج اليه على ما هو الظاهر من العبارة وهو تعلق الظرف الثاني اعني في المرة الاولى بقوله اذ كذبوا
وتعلق اذ كذبوا بمقدر هو في موقع المفعول الحكاية اي حكاية عن رسل عيسى عم فقولهم اذ كذبوا في المقاولة الاولى واما اذا
تعلق بقال كما دل عليه كلام الايضاح او بحكاية فلا اذ ليس في الكلام على هذين الوجهين دلالة على ان تكذيب الجميع في المرة الاولى
بل يكون المعنى كما قال الله تعالى حكاية عن الرسل في المرتين انا اليكم مرسلون وانا اليكم لمرسلون والتفريق في اللفظين الكر[تين]
لا ينافي ارادة هذا قوله لاتحاد المرسل والمرسل به قيل عليه يكفي في كون تكذيب الاثنين تكذيب الثلاثة اتحاد المرسل به لان تكذيب
الخبر تكذيب للمخبر سواء تعدد المخبر او المرسل ولا دخل في ذلك لاتحاد المرسل اذ لو كان لخصوصية المرسل مدخل فيه لم يتحد الخبر
واجيب بمنع ذلك فان مبلغ خبر رجل مخصوص قد يقابل بالانكار لسوء اعتقاد في ذلك الرجل واذا بلغه الخبر عن غير ذلك يرتفع (?)
بالانكار على ان المرسل به اذا كان مطلق قولهم انا مرسلون لم يكن بد من ملاحظة وحدة المرسل فتامل قوله فكل مقتضى الظاهر
مقتضى الحال فيه بحث وهو ان هذا انما يصح لو لم يعتبر في مقتضى الحال اقتضاء حقيقة الحال لكنه معتبر والا انتقض تعريف
بلاغة الكلام وهو مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته بما يكون الكلام على وفق مقتضى ظاهر الحال دون حقيقتها فان هذا الكلام
ليس ببليغ مع صدق التعريف عليه اللهم الا ان يقال لا شك ان المتبادر من مقتضى الحال مقتضى حقيقة الحال والتعريف
يجب حمله على المتبادر وما ذكره ههنا هو النسبة بين مقتضى الظاهر ومقتضى الحال بحسب مطلق مفهومه لا بحسب مفهومه المتبادر المراد في
التعريف قوله على انه لا معنى لجعل الانكار الى اخره قيل عليه اذا اريد بجعل الانكار كعدمه ملاحظة ان مع المنكر ما ان تامله
ارتدع من انكاره يصح المعنى اذ مقتضى هذه الملاحظة ترك التاكيد كما ان ملاحظة انكاره يقتضي التاكيد وعدم معرفة تلك
الملاحظة والاعتبار الا بالتاكيد لا ينافي ذلك على ان ملاحظته واعتباره يجوز ان يعلم باخباره قوله فجعل غير السايل كالسايل
اي يجعل الخالي كالسايل لان يعد لم الملوح انما يعتبر بالقياس اليه فيذكر التاكيد وجوبا للدلالة على ان التنزيل المذكور وان
لم يجب في السايل ابتداء واما عكسه اعني جعل السايل كالخالي فلا وجه له وان اعتبره الفاضل المحشي في الضابطة التي ذكرها
لان ترك التاكيد يجوز في السايل فلا يخل بالبلاغة فلا يعلم ولا يلزم منه تنزيله منزلة الخالي فتامل قوله اي للخبر فعلى هذا
يكون اللام زايدة كما في ردف لكم او على تضمين الاستشراف معنى التهيوي اذ لا يجوز ادخال لام التقوية في المفعول به اذا قدم عليه
الفعل ولو ارجع ضمير له الى الملوح لم يحتج الى هذا التوجيه قوله لانه يشير الى حقيقة الخبر وخصوصية الظاهر ان هذا النفي بالنسبة
الى الملوح مطلقا الا بالنسبة الى جميع صوره فلا ينافي كون الاشارة في بعضها الى خصوصية الخبر والظاهر ان الاية الكريمة منها

القبيل اذا امر بصنع الفلك بعد دعاء نوح ثم تقوله رب لا تذر على الارض من الكافرين ديارا من شانه ان يجعل المخاطب
مترددا في خصوصه الاغراق قبيل القايل ان تقول قوله تعم لن يومن من قومك الا من قد امن مع قوله تعم واصنع الفلك
باعيننا وقوله تعم ولا تخاطبني في الذين ظلموا بعد دعاء نوح ثم تقوله لا تذر على الارض من الكافرين ديارا ايد على
انهم محكوم عليهم بالغرق فلا يكون المخاطب كالسايل فان قلت المذكوران لا تدل على سبيل القطع على انهم يستحقون العقاب
لانها يجوز ان يكون على سبيل التهديد قلت ذلك موهوم فلا اعتبار به فالاولى ان ترجيع فايدة ان فيه الى المتكلم بان
يدل على عظيم سخطه عليهم فتامل قوله وقال الشيخ عبد القاهر الى قوله يعني غناء الفاء فعلم ان ما ذكره الشريف في اواخر
الفن الاول من شرح المفتاح من ان لا دلالة لها على السببية الا عند قوم من الاصوليين يقال اشتبه عليهم المكسورة
الدالة على التحقيق فقط بالمفتوحة المقدرة باللام الدالة على التعليل محل بحث فليتامل قوله من عرض العود على الاناء وقد
يجعل من عرض الجارية على البيع فيكون العروض على هذا بمعنى وجه التاكيد انه وان عرض الريح متهيئا للحرب الا ان معه
رمحا واحدا وكانا عتقدان مع بني عمه ايضا رمحا واحدا وانكر تقدير رماحهم حوصا رمعزورا وجاء بهذه الصفة والفضل
للمتقدم كما لا يخفى قوله امارة انه يعتقد ان لا رمح فيهم اعترض عليه بان دلالته على الانكار غير متعينة لجواز ان يكون امارة
خلو ذهنه بل هو انسب بفراغ باله واوفق بظاهر حاله وشاهد لما ابورد على قوله لان تماديهم في الغفلة والاعراض عن العمل بمعنى
من امارات الانكار والجواب ان عرض الريح كما يكون اثر للغفلة مترتبا عليها يكون اثر للانكار ايضا ثم المقام خطابي لا يطلب
فيه اليقين فكما يجوز تنزيل عارض الرمح منزلة الخالي يجوز تنزله منزلة المنكر لكن الثاني انسب لزيادة يعتبره فلهذا
سبك البيت عليها وكذا الكلام في الاية الكريمة اعني ثم انكم بعد ذلك لميتون وحمل الاية على تنزيل غير المنكر منزلته وجه
اخر ظاهر وهو تعدد المؤكد فان قلت لم لم يعد اسمية الجملة في الاية من المؤكدات قلت لما تحققت من ان مؤكدتها في مقام
العدول عن الفعلية ولا ضرورة في الاية عليه قوله ويجعل المنكر كغير المنكر لا شك في شموله لتنزيل المنكر منزلة الخالي
لكن الظاهر ان ترك التاكيد لا يدل على هذا الاحتمال تنزيله منزلة السايل فان التاكيد معه غير واجب نعم يدل على
مطلق التنزيل بخلاف تنزيل السايل منزلة الخالي فانه لا يعلم فيه اصل التنزيل فضلا عن وصفه اللهم الا ان يقال
اذا انزل المنكر منزلة السايل يجب تاكيد الكلام الملقى اليه دلالة هذا التنزيل بخصوصه وفيه ان الظاهر حينئذ كون الكلام
خارجا على مقتضى الظاهر الذي هو التاكيد مع المخاطب المنكر ويجعل تنزيل اشد الانكار منزلة اضعفه فليتامل قوله ان

يكون

يكون معلوما له او محسوسا عنده اراد بالدليل مصطلح الاصول وهو ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى مطلوب نظري
لا مصطلح المعقول وهو ما يلزم من العلم به العلم بشيء اخر فظهر وجه توقف الارتداع على التامل وتجويز كون الدليل محسوسا
ولم يكتف في المعتبر بوجوده معه في نفس الامر لان ذات الدليل اذا لم يكن معلومة للمنكر ولو كانت بحيث ان تاملها ارتدع عن
انكاره لم يحسن جعله كغير المنكر لان التامل انما يتحقق بعد كون ذات الدليل معلومة فلو تعذر معلومية خصوصية او تعسر
لتحقق وجود الدليل معه بذلك المعنى وتحقق الشرطية اعني ان تامله ارتدع عن انكاره اذ لا يقتضي تحقق المقدم مع ان جعله
كون المنكر ليس بحسن بلا شبهة واعتبار المعلومية هو الوجه كما لا يخفى قوله مما لا يصح ان يحكم به لا يخفى ما في هذا التعبير من سوء
الادب فالاولى ان يورد السوال هكذا فان قيل كيف يصح به التمثيل والحكم المذكور مما يشكل لظاهر الكثرة المرتابين تحوله
فيكون نظير التنزيل وجود الشيء منزلة عدمه اللهم في التنزيل ليس صلة للنظير حتى يرد ان الاية ح مثال لذلك التنزيل
لا نظير له ويحتاج الى الجواب بان المراد بالنظير المثال مسامحة مع ان المقام ينبو عنه بل لام الاجل والمعنى فيكون نظير المتنازع
بصدده لانه نزل وجود الشيء منزلة عدمه فتامل قوله احدهما ما ذكر في السوال الخ ذكر هذا الوجه ههنا استطرادي قصد
به بيان وجه الحكم في الاية ولم يقصد به دفع اصل السوال فان فيه اعترافا بعدم كون الاية تمثيلا وهو مراد المعترض
سيما اذا حمل على المنع والسند قوله وحينئذ لا يكون مثالا لما نحن فيه قيل اي لمجرد الاعتبار المذكور وهو تنزيل وجود
الريب منزلة العدم واما اذا ضم اليه اعتبار اخر مثل ان يقال جعل وجود الريب منزلة عدمه لوجود ما يزيله وقيل لا ريب فيه
بلا تاكيد مع ان هذا الحكم مما ينكره المرتابون لانكارهم وجود المزيل يكون مثالا لما نحن فيه ورد بانه اذا نزل وجود ريبهم
منزلة العدم صار معدوما داسا حسبه الاعتبار فلا وجه لاعتبار ما يترتب على وجوده من الانكار قوله وهو انه ما نفى
الريب بمعنى ان احدا الخ عبارة الكشاف هكذا قلت ما نفى ان احدا لا يرتاب فيه وانما المنفي كونه متعلقا للترتيب ومظنة له
ولما كان المفهوم من ظاهره نفي عدم الارتياب والمقصود نفي الارتياب اشار الى توجيهه بان فاعل نفي مستتر عايد الى الريب
والباء محذوف من ان كما هو الشايع والتقدير ما نفى الريب بان احدا لا يرتاب فيه فيؤول المعنى الى ما ذكره وقد يوجد بان
المحذوف هي اللام الجارة والمعنى ما نفى الريب لان احدا لا يرتاب فيه ورد الفاضل المحشي في حاشية الكشاف على الوجهين
بان عبارة الكشاف تابي عنه وذلك لان النفي متوجه الى التفسير او العلة فلا يقابله قوله وانما المنفي كونه الخ بل الواجب ان
يقال وانما نفي لكذا او على معنى كذا ثم ذكر الوجه الذي اشار اليه ههنا بقوله وقيل النفي الى اخره وحكم بان المقابلة يصح لان الكلام

في استعمال النفي بهذا المعنى وفيه بحث لان المنفي في قوله وانما المنفي الى آخره ليس بذلك المعنى فلا يصح المقابلة ظاهرًا
والتكلف في تصحيح الاولين اقل من التكلف في هذا فتامل قوله لكن ينكره كثير من الاشياء قيل الظاهر ان الاية ليست مما
لا نحن فيه اصلا لان مقابله ارباب العقد صريحة في ان اعتبارات المذكورة بالنسبة الى المخاطب لا الى السامع مطلقا والظاهر
ان المخاطب بقوله ذلك الكتاب لا ريب فيه هو النبي صلعم بقرينة سياق الاية حيث قال عز من قال والذين يؤمنون
بما انزل اليك وما انزل من قبلك على انه لو جعل الخطاب الاول لكل من يتلقى الكلام لاحتمال تغليب غير المرتابين
هم المؤمنون على المرتابين قوله لكن ترك تاكيده لانهم جعلوا كون المنكر كغير المنكر لا يقال ان لا التي لنفي الجنس
واسمية الجملة تفيدان التاكيد كما صرح به فكيف يستقيم ما ذكره لانا نقول ان لا المذكورة تفيد تاكيد استغراق النفي
واثره راجع الى المحكوم عليه بمعنى ان لا يخرج شيء من افراده ولا دخل له في تاكيد الحكم واما اسمية الجملة فقد عرفت انها
انما تكون مؤكدة في مقام العدول ولا جرى بذلك في الاية لحكم بالمتعين وقد يجاب بان تاكيدها ليس على سبيل
الاستقلال بل على سبيل التبعية فانه ان كان هناك مؤكد آخر يجعل اسمية الجملة من المؤكدات والا فلا وبان انكارهم
يقتضي زيادة التاكيد فلو لم يجعل كلا انكار لكان ينبغي ان يؤكد لغير ذلك ايضا غايته انه كالمتردد والسائل وهذا
لا ينافي جعل الانكار كلا انكار فتامل قوله وهو انه كلام مجز قيل الضمير ليس براجع الى ما يفهم حتى يتوجه عليه
ان المفهوم من كلام الشارح حمل الدليل على مصطلح الاصول ومن هذا الكلام حمله على مصطلح اهل النظر بل راجع الى المصدر
تاملوها اي تاملها والنظر فيها وترتيبها بهذا الطريق قوله انه بمنزلة التاكيد المعنوي يعني فالتمثيل صحيح لان
التاكيد المعنوي لا يؤكد الحكم ولا يرفع انكار المخاطب بل السهو او التجوز وقد رده بما نقله من الشيخ واشاره الى انه
يدفع الانكار كالتاكيد اللفظي بعينه قوله دفعًا لتوهم السهو او التجوز قال الفاضل المحشي فيه سهو لان التاكيد المعنوي
لا يدفع توهم السهو كما صرح به فيما بعد ولا يدفعه بما هو بمنزلته من حيث هو كذلك فالجواب انا لا نسلم تصريح الشارح
بذلك على الاطلاق بل انما صرح في بحث تاكيد المسند اليه بان التاكيد في مثل جاءني زيد نفسه لا يدفعه التوهم المخصوص
هو ان الجائي في زيد وانما ذكر عمرا على سبيل السهو وقد اشار اليه بلفظه هذا حيث قال بعد تصوير التوهم المذكور ولا
يدفعه هذا التوهم بالتاكيد المعنوي ولا شك ان التاكيد بنفسه وكذا باكمع وابصع لا يدفع التوهم المذكور لا انه لا
يدفع توهم السهو مطلقا كيف وقد صرح هنالك بان كلاهما في قولك جاءني الرجلان كلاهما لدفع توهم ان يكون الجائي

واما انهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا وقد صرح في مباحث الفصل والوصل بان لا ريب فيه لنفي توهم ان يكون ذلك الكتاب
صادرا من غير رويته مع تصريحه هنالك ايضا بان وزان لا ريب فيه وزان نفسه في جاءني زيد نفسه ولا يخفى ان الصدور من
عمرو ويتوهم هو السهو لا التجوز ثم لا يخفى ان المخاطب اذا كان ممن يستبعد صدور فعل من زيد بناء من نعجب المتكلم ويتوهم ان
نسبة هذا الفعل ان صدر ممن ملابس زيد لا نفسه وانما اسنده المتكلم الى زيد بطريق التجوز لم يستبعد دفع المتكلم بقوله
اعجبني زيد نفسه ذلك التوهم بمعونة المقام فتامل قوله لكن المذكور في دلائل الاعجاز قبيل الجواب الحاسم لمادة السؤال
ان يقول التمثيل على قول من يجعل لا ريب فيه خبر ذلك الكتاب كما ذكره صاحب الكشاف وما في الفصل والوصل مبني على
مختاره ولا يخفى ان ظاهر عبارة المصنف آب عن هذا الجواب حيث اعتبر الجملة الملقاة نفس لا ريب فيه فان المناسب لهذا
الجواب ان يقول نحو ذلك الكتاب لا ريب فيه وقد يجاب عن اصل السؤال بانه لا شك في تغاير صريح مفهوم ذلك الكتاب
ولا ريب فيه لكن ثبوت احدهما يستلزم الاخر فبالنظر الى هذا المعنى جعل الشيخ من قبيل الاعادة للتثبت والقوم انما
عدوا من المؤكدات الاعادة الصريحة فلا اشكال فتامل قوله قلت لعل وجهه ان ايراد الكلام مجردا يمكن ان يقال هذا
توجيه لكلام السكاكي على مقتضى تعريفه الكناية وهو ان تذكر اللازم وتريد الملزوم ولذا حمل الكناية على الايراد المذكور
اعني ذكر الكلام الدال على اللازم مرادا به الملزوم ويمكن توجيهه على تقدير ان تجعل الكناية عبارة عن نفس اللفظ على
ما هو المشهور بان الكلام المجرد عن التاكيد في مقام انكار المخاطب لفظ استعمل فيما يستلزم معناه فان معنى هذا الكلام في
عرف البلغاء هو عدم انكاره واذا استعمل في هذا المقام لم يقصد به هذا المعنى بل ما يستلزمه وهو تنزيل المنكر منزلة غيره
فانه يستلزم ما ذكره استلزاما واضحا ولو ادعاء وعلى هذا القياس الكلام المؤكد المورد في مقام خلو ذهن المخاطب
فنفس الكلام المؤكد كناية على تقدير كونها نفس اللفظ وذكره على تقدير كونها ذكره كما عرفها السكاكي ثم قوله يلزمه
ايراد الكلام معناه يلزمه معنى الكلام المورد وقوله لان سوق الكلام مع المنكر على معنى لان معنى الكلام المسوق مع المنكر
فعلى هذا الايراد ان يقال الكناية في الاصطلاح ان يذكر اللفظ الدال على اللازم ويراد به الملزوم وليس فيما ذكره الشارح
الا الانتقال من نفس اللازم اعني الايراد المذكور الى الملزوم الذي هو التنزيل ولما كان الانسب ان يراد بالكناية
على ما هو المقصود الاصلي للمتكلم وكان مصب الغرض من ايراد لفظ يدل على عدم انكار المخاطب شمل تنبيهه على ان معه ما
ان تامله يزيل انكاره لان المتكلم نزله منزلة غير المنكر فان الغرض من هذا التنزيل ايضا ذلك التنبيه مع ان في تقرير

الشارح نوع قصور كما نحققه لم يلتفت اليه الفاضل المحشي وقال مشيرا الى ان كلام الشارح ايضا لا يخلو عن توجيه لا
وجه ان يقال الخبر المجرد عن المؤكد مثلا يدل في عرف البلغاء دلالة واضحة على عدم انكار المخاطب فاذا القي الى المنكر واريد
معه ما يستلزمه ذلك العدم ولوازمه فقد اطلق ما يدل على اللازم اعني عدم الانكار واريد ما يستلزمه اذا تامل و
هذا القياس نظايره هذا غاية توجيه كلام الفاضل المحشي وفيه ابحاث الاول ان عدم الانكار المطلق لازم لما هو مدلول
عرفي للخبر المجرد لا لنفسه والا لكان القاؤه الى العالم على مقتضى الظاهر عندهم وانما المدلول العرفي له خلو ذهن المخاطب
عن نفس الحكم والنسبة بين طرفيه وهذا المدلول ليس بلازم لمعلومية ثم ان تامله ارتدع عن انكاره بشرط التامل
بل مناف لها فلا يتحقق الكناية الاصطلاحية لانها انما يتحقق اذا اطلق ما يدل على نفس المعنى العرفي واريد ما يستلزم
وكذا الكلام في القاء المجرد الى المتردد على انه ربما يدعى ان ما ذكر من قبيل مستتبعات التراكيب لا يستعمل فيه اللفظ ويمكن
ان يدفع بمنع لزوم كون المعنى العرفي مدلولا مطابقيا الثاني انه يجب في الكناية على مذهب السكاكي ان يكون الانتقال
من التابع الى المتبوع وعامة اللوازم المكنى بها على تقديره متبوعات لملزوماتها الا ترى ان الملزوم المكنى عنه في
صورة القاء المجرد الى العالم هو عدم جزئيه على موجب علمه والمكنى به اللازم خلو ذهنه فالاول تابع والثاني متبوع
لان عدم العمل تتبع عدم العلم وان الملزوم في القاء المؤكد الى العالم ملابسة لامارات الانكار الظاهرة واللازم
انكار المخاطب والاول تابع والثاني متبوع كما لا يخفى ويمكن ان يدفع بما فصل في شروح المفتاح من ان اللازم في الكناية
يعتبر كونه مساويا للملزوم او اخص منه حتى يصح الانتقال منه الى الملزوم فيكون متبوعا بهذا الاعتبار اللهم الا ان
يقال هذا لا يتاتى في القاء المجرد الى العالم مرادا به عدم العمل لان الجمل بمدلول الخبر المجرد اعني خلو الذهن اخص من
عدم العمل فلا يحتاج فيه الى ما يجعله متبوعا للخلو فتامل الثالث ان جواز ارادة المعنى الحقيقي شرط في الكناية وما ذلك
الا بانتفاء القرينة المانعة عن ارادته والقرينة المانعة موجودة فيما نحن فيه لان علم المتكلم بانكار المخاطب مثلا قرينة
لنا على انه لم يرد بالقاء الخبر المجرد اليه خلو ذهنه فكيف يكون كناية اصطلاحية والجواب عن هذا ان انكاره بحسب
الحقيقة لا ينافي الخلو بحسب التنزيل والاعتبار وبهذا القدر يظهر امكان ارادة المعنى الحقيقي الذي هو شرط في الكناية و
ايضا العالم الذي يلقى اليه الخبر المجرد يمكن ان يكون خالي الذهن في الجملة فيجوز ارادة معناه الظاهر وان كانت ممتنعة بشرط
اتصافه بالعلم على ان المعتبر عند السكاكي جواز ارادة المعنى الحقيقي في الجملة ولو في محل آخر باستعمال آخر ولا يضر عدم جواز

الكلم

ارادة

ارادته في المحل الذي استعملت فيه كما في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى كناية عن الملك مع امتناع معناه الحقيقي وهو
القعود على سرير نعم يلزم ان لا يكون ما اشتمل على قرينة لفظية كناية بالطريق المذكور مثل ان يقال ايها العالم العقلوة
واجبة قوله في المهد ينطق النبت وبعده ان الهلال اذا رايت نموه ايقنت بدا منه في اللمعان الجد نفخ الجيم البخت والنجابة
الكرم وساطع البرهان من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اي البرهان الواضح من سطع الصبح يسطع سطوعا
اذا ارتفع ثم قوله اثر النجابة مبتداء خبره ساطع البرهان قوله المشرئبة في الصحاح اشرأبت الى الشيء اشريبابا مد عنقه
لينظر اليه قوله دفعا لتوهم التخصيص فان قلت قد صرح بان لا ريب فيه من قبيل الامثلة دون النظاير لذلك صح
استثناءه وهو من قبيل النفي فقد حصل رفع التوهم جزما بلا شبهة قلت دفع التوهم جزما بلا شبهة انما يحصل اذا
حصل الجزم بلا شبهة بكون لا ريب فيه من الامثلة وقد سبق انه ظاهر في التمثيل والاستثناء بذلك الاعتبار لا نص فيه
فتوهم التخصيص باق بلا شبهة قوله وكذا المجرد عن التاكيد اي لا يجب ان يكون لما تقدم من كون المخاطب غير منكر ولا
متردد قوله كان من المتكلم في الذي كان انه لا يكون الظاهر ان كان الاولى ناقصة خبرها انه لا يكون بتقدير الباء او
بتقدير ذو ان جعل الظن بمعنى المصدر وبلا تقدير ان كان بمعنى المظنون وهي مع اسمها وخبرها خبران والاخريان
تامتان وقد يجعل الاولى ايضا تامة وقد يجعل زايدة فقوله انه لا يكون خبران قوله بل لا يصح بدونها معطوف على ما قبله
من حيث المعنى كانه قيل لا يحسن ضمير الشان بدونها بل لا يصح ثم هذا الحكم مختص بالجملة الشرطية كما اشار اليه الشيخ في دلايل
الاعجاز ودليله الاستقراء فلا يرد عليه قوله تعالى قل هو الله احد على راي من جعله ضمير الشان كما توهم قوله لان يصلح مبتدا كقوله
ان الشراء البيت اراد بالمبتداء المحدث عنه بطريق ذكر الخاص وارادة العام بقرينة ان النكرة ههنا اسم ان وليس بمبتدا اصطلاحي
والبيت لسائر بن ربيعة والشواء اسم من شويت اللحم شيا والنشوة السكر والخبب ضرب من العدو والبازل ههنا اسم البعير
الذي انشق نابه ذكرا كان او انثى وذلك في السنة التاسع وربما كان في الثامنة والجمع بزل كحمر وبزل ككمل وبوازل
المامون المونقة الخلق التي امنت من ان تكون ضعيفة وخبر ان قوله بعد اربعة ابيات من لذة العيش والفتى للدهر
والدهر ذو فنون يريد ان كل ما ذكره كان يلتذ به العايش لكن الفتى هدف للدهر والدهر ذو ضروب وتارات كما
طيب يرجع وكما يسلم يقتل وكما يصفي يكدر قوله ان دهرا يلف الى آخره الشمل المتفرق ولفه جمعه وسعدى اسم حبيبة
الشاعر وقيل اسم موضع فالباء على الاول سببية متعلقة بتلف اي بسبب وصالها او بشمل اي بسبب فراقها وعلى الثاني

بمعنى فى والتعلق بحاله اى مجمع فى هذه المواضع المتفرقة الكاين او المجمع المتفرقة الكاينة فيه قوله وقد يترك الضا
الطابقة تاكيد الحكم المنكر لا يخفى انه لا حاجة الى اخراج المثال المذكور عن الضابطة السابقة فان قولهم مع المؤمنين
امنا من قبيل جعل المنكر كغير المنكر لما معه من مزيل الانكار على زعم المتكلم كانهم ادعوا ان ايمانهم امر ظاهر لا ينبغى ان يشك
فيه لثبوته بالادلة الظاهرة فلا حاجة الى التاكيد وقولهم مع شياطينهم انا معكم من باب جعل غير المنكر كالمنكر لاشتمال
الحال على ما يوجب الانكار وهو ترك مجالستهم والتزام احكام الشرع النبوى فكان مظنة لعدم تصديق شياطينهم اياهم
قوله ليس جديرا باقوى الكلامين واوكدهما عبارة الكشاف هكذا فان قلت ان كان مخاطبتهم المؤمنين بالجملة الفعلية
والشياطينهم بالاسمية محققة بان قلت ليس ما خاطبوا به المؤمنين الى آخره وفيه نظر لان السوق يدل على ان ما
خاطبوا به شياطينهم جدير بان يكون اقوى الكلامين واوكدهما فيدل على ثبوت القوة والوكادة للكلام الذى
خاطبوا به المؤمنين مع انه لا تاكيد فيه قطعا وتجريدا فعل التفضيل عن المعنى التفضيلى انما يجوز فى المشهور اذا
لم يستعمل باحد الامور الثلاثة وقد استعمل هيهنا بالاضافة اللهم الا ان يقال ليس المراد بالوكادة هو التاكيد الاصطلاحى
بل معناها اللغوى ولا شك فى ان الكلام الصادر عن العاقل الغير اللاغى قوة فى الجملة ووكادة فى الجملة قوله اوحديون
جمع اوحدى بالحاق ياء النسبة للتاكيد كاحمرى كانه منسوب الى الاوحد تنبيها على عراقته فى معنى الوحدة واستحقاقه
ان يعبر عنه بالاوحد وينسب اليه قوله اما لان انفسهم الى آخره اما تعليل لمقدر اى فتركوا التاكيد اما لكذا واما لكذا
واما للنفى المستفاد من قوله لا فى ادعاء الى آخره والاول اظهر بحسب المعنى والثانى هو الظاهر من لفظ الكشاف حيث
قال وذلك اما لان انفسهم اشارة الى انهم ليسوا فى ادعاء انهم اوحديون قوله منشد للتاكيد اى موضعه الذى
يتحقق ثبوته فيه مفعله من معنى ان التاكيد به لا من لفظها لان الحرف لا يجوز الاشتقاق منه قال ابو زيد انه لمئنة
من ذلك اى مخلقه ومجدره وفى الاساس فلان مئنة للخير ومعناه اى موضع لان يقال فيه انه لخير وعسى ان
يفعل خيرا قوله لان لدفع الايهام اى ايهام رجوع التكذيب الى كونه عليه السلم رسول الله لكن فيه بحث وهو ان هذا
الايهام انما يندفع بما ذكره لو كان فى الاية الكريمة ما يشعر بكون قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله من مقول الله تعالى
لا بطريق الحكاية ولا يشعر به فيجوز الوهم ان يكون هذا من مقول المنافقين بان يجعل جاريا مجرى القسم كما قيل فى ربنا
يعلم انا اليكم لمرسلون ويكون فايدته بالنظر الى الاذم فايدة الخبر كما فى باقى الموكدات المذكورة فى الاية والجواب انه

اذا

اذا قيل زيد ارسل عبده الى فلان وهو يعلم انه ارسله اليه كان لغوا من الحديث غير مستعمل فى العرف اصلا واما
اذا قيل زيدا ارسل عبده الى فلان وعمرو يعلم ايضا انه ارسله اليه كان مقبولا مستعملا فى مقام تاكيد الحكم عرفا وقوله
والله يعلم انك لرسوله اذا فعل من كلام المنافقين لكان من قبيل الاول بخلاف قوله ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون فانه
من قبيل الثانى لان المعلوم مرسلون من رسوله والفرق ظاهر فلا تغفل قوله ولذا ذكره بالاسم الى آخره يريد ان وضع
الظاهر موضع المضمر يقتضى نكتة وهى هيهنا التنبيه على ان مورد القسمة غير الاسناد المذكور اولا وقد سلك بهذه الكون
فى عنوان بحث التشبيه ايضا حيث قال التشبيه التشبيه الدلالة على المشاركة الى آخره وصرح الشارح هناك بان المراد
بالاول التشبيه الاصطلاحى وبالثانى اللغوى فلذا اعاد اسمه المظهر وبان ما يقال ان المعرفة اذا اعيدت كانت
عين الاولى ليس على اطلاقه وبهذا التقرير سقط ما يقال ان الاصل فى المعرفة المعادة ان يكون عين الاول
كما ان الاصل فى الضمير ان يعود الى عين ما سبق ثم ان الاصل الثانى يجوز مخالفته كالاصل الاول بان يعود الى ما فى
ضمن المذكور من المطلق فلا رجحان لاختيار المظهر على المضمر لا يقال قول المصنف فيما بعد وهو يعنى المجاز غير مختص
بالخبر يدل على ان مورد القسمة هيهنا هو الاسناد الخبرى لا مطلق الاسناد والا لما وقع الاحتياج الى بيان عدم الاختصاص
لانا نقول بل هو ازالة لما عسى يتوهم من كون المراد بالمعرفة المعادة عين الاولى عفوا عما استمر عليه دأب القوم فى
مثله فليفهم قوله نكانه قال بعضه حقيقة وبعضه مجاز اشارة الى ما اختاره الشارح فى شرح الكشاف عند
الكلام على قوله تعالى ومن الناس من يقول آمنا بالله الاية من ان مضمون الجار والمجرور فى مثله مبتداء وما بعده خبره
لا بالعكس وقد شيد اركانه هناك ولا يرد ان يقال محط الفايدة هو الخبر كما تقرر مع انك لو قلت فى هذا المحل ثم الاسناد
الحقيقة العقلية منه والمجاز العقلى منه لكان كلاما لمجة الذوق ولا يفيد معنى مقصودا من مثل هذا التركيب كما لا يخفى
قوله كما جعله عبد القاهر حيث قال فى دلايل الاعجاز فى حد الحقيقة العقلية كل جملة وضعتها على ان الحكم المفاد بها على ما هو
عليه فى العقل وواقع موقعه وفى حد المجاز العقلى كل جملة اخرجت الحكم المفاد بها عن موضعه فى العقل بضرب من التاويل
قوله وفيه نظر لان علم المعانى الى آخره حاصله ان مجرد كون الحقيقة والمجاز العقليين مما قد يقتضيه الحال لا يقتضى دخولهما
فى تعريف علم المعانى والا لكان اللغوى ايضا داخلين فيه اذ قد يقتضيهما الحال بل يجب فيه ان يكون البحث عنهما من حيث
انه يطابق بهما اللفظ مقتضى الحال وليس كذلك وقد يوجه النظر بمنع كونه من الاحوال المذكورة فانه من احوال الاسناد حقيقة

سيما عند المصنف وليس كسائر احوال الاسناد مثل التاكيد والتجريد حتى يرجع الى اللفظ كما لا يخفى وفيه نظر لان الحقيقة
مثلا قسم من الاسناد فاذا كان الاسناد من احوال اللفظ كان ما هو قسم له من احوالها ايضا واليه نظر المحشي واما اللغويان
فهما نفس اللفظ لا من احواله وكان هذا هو مناط الفرق عند المحشي فتامل قوله متعلق بالظرف والمال واحد قوله لكن
بقي خارجا عنه ما لا يطابق الاعتقاد سواء طابق الواقع ام لا ذكر الفاضل المحشي ان نسبة بقاء الخروج الى ما طابق الواقع
دون الاعتقاد باعتبار تغليب ما لا يطابق شيئا منهما عليه والا فهو ما كان خارجا عن الحد بقوله ما هو له حتى يكون باقيا
على الخروج بعد زيادة قوله عند المتكلم وقيل لا حاجة الى اعتبار التغليب لان الفاعل في بقي ضمير التعريف وقوله ما لا يطابق
فاعل خارجا اي بقي التعريف على هذه الحالة وهي ان ما لا يطابق الاعتقاد خارج عنه وانت خبير بان المفهوم الظاهر
من بقاء التعريف على حالة مخصوصة ثبوت تلك الحالة له في زمانين اعني قبل التقييد بقوله عند المتكلم وبعده وليس
الامر كذلك بالنسبة الى ما يطابق الواقع دون الاعتقاد فاعتبار التغليب لازم كما لا يخفى قوله وذلك بان لا ينصب قرينة
الى آخره [illegible] بنصب قرينة ملاحظة دلالتها على المراد ليتناول مثل قرائن الاحوال فافهم قوله سواء كان مخلوقا لله تعالى
او لغيره الى آخره الظاهر انه مبني على مذهب المعتزلة من ان افعال العباد مخلوقة لهم والمراد بالصدور عنه الظهور منه فيتحقق
الصدور وهذا المعنى منه في الموت ونظيره ومثال كون المسند مصدرا اعجبني ضرب اللص الجلاد او برفع الجلاد قوله كقول
المؤمن انبت الله البقل وقول الجاهل انبت الربيع البقل ينبغي ان يعتبر في هذين المثالين عدم اخفاء المتكلم حاله من
المخاطب كيلا يحمل على المجاز فتامل قوله لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه لا يخفى ان القيد الثاني يكفي في كون الكلام المذكور
حقيقة لان المعتزلي اذا اخفى حاله من المخاطب وقال خلق الله تعالى الافعال كلها لا ينصب قرينة على عدم ارادة الظاهر فيكون
حقيقة سواء عرف المخاطب في نفس الامر حال المتكلم ام لا وكان مراده لمن لا يعرف في اعتقاده لا لمن لا يعرف حاله في نفس الامر
بقي ههنا تامل وهو ان المعتزلي اذا القى قوله خلق الله الافعال كلها الى عالم بحاله وجاهل بها يلزم ان يكون الكلام الواحد حقيقة
ومجازا في حالة واحدة اللهم الا ان يمنع استحالته بالنظر الى شخصين قوله والاقوال لا يكون اسنادا الى آخره وفيه نظر
لان المفهوم من كلامه ان هذا القسم ليس بحقيقة قطعا وليس كذلك لان التفسير السابق بقوله عند المتكلم في الظاهر
قد يتناول هذه الصورة اذ لا نصب للقرينة من قبل المتكلم في بعض صور هذا القسم فينبغي ان يكون حقيقة قوله بل يبت قائله
الى ما يكون اي الى الحماقة والجنون قوله بناء على سهو ونسيان الفرق بينهما ان السهو مما يتنبه صاحبه بادنى تنبيه لانه زوال

الصورة

الصورة عن المدركة فقط دون النسيان فانه زوالها عن المدركة والحافظة معا فيحتاج الى تحصيلها ابتداء والمفهوم
بما سياتي من كلام العلامة وفي توجيه قول السكاكي غير منسوب بتجوز وسهو ونسيان ان السهو يطلق على الجهل الابتدائي
بان يعتقد على ما لا ينبغي وبهذا قد يجاب عن مناقشة الفاضل المحشي بالنسبة الى السهو وكان قول المحشي في المشهورة
اشارة اليه فتامل قوله اعتمادا على انه يفهم مما ذكر في تعريف المجاز فانه يفهم من ذكر قيد التاول فيه انه لا تاول في تعريف
الحقيقة لتقابلهما واذا لم يكن فيه تاول ونصب قرينة على ان المراد خلاف ظاهره يفهم منه ان ما ذكره على وفق اعتقاده
قوله على نحو قولها فانما هي اقبال وادبار المصراع للخنساء من قصيدة ترثي بها اخاها صخرا حيث تقول فما عجول على بو
تطيف به لها حنينان اصغار واكبار لا تسمن الدهر منه كلما ذكرت فانما هي اقبال وادبار يوما باوجد مني حين
فارقني صخر وللدهر احلاء وامرار وان صخرا لتاتم الهداة به كانه علم في راسه نار العجول الناقة الوالهة التي فقدت
ولدها والبو جلد فصيل يحشى تبنا لتدر الناقة عليه [illegible] به وتطيف من الاطافة في الصحاح اطاف به اي الم به
وضمير يطيف راجع الى العجول والمجرور في به الى البو والاصغار والاكبار جعل شيء صغيرا وكبيرا وهما ههنا بمعنى المفعول
بيان للحنين واحلاء الشيء جعله حلوا وامراره جعله مرا والايتمام الاقتداء قوله الى شيء معسول اي خال عن المزايا و
الخصوصيات كالشيء المنقوش الذي غسل فذهب نقوشه المستحسنة والفائدة العالم بالاداب والتاء للمبالغة قوله
وجوابه ان لفظة ما في التعريف عبارة عن الملابس والقرينة عليه قوله فيما بعد وله ملابسات شتى يلابس الفاعل و
المفعول به الى آخره فانه اشارة الى تقسيم التعريفين كما يدل عليه قوله بعده فاسناده الى الفاعل والمفعول به اذا
كان مبنيا له حقيقة الخ قوله والاسناد الى المبتدا عنده ليس بحقيقة ولا مجاز الخ فيه بحث من وجهين احدهما ان المراد
بالملابس الذي هو الفاعل والمفعول به الحقيقيان لا اللفظيان ولهذا قالوا في عيشة راضية مثلا ان الاسناد الى
الملابس الذي هو المفعول مع ان ضمير العيشة فاعل لفظي وفي جرى النهر وصام نهاره وبنى الامير المدينة انه اسند فيها
الى الملابسة الذي هو المكان والزمان والسبب ومعلوم انها مكان وزمان وسبب بحسب الحقيقة لا بحسب اللفظ
بل هي فاعله بحسبه ولا شك ان الناقة فاعل حقيقي للاقبال فيدخل قولها هي اقبال في تعريف الحقيقة ولا ينفع جعل ما
عبارة عن الملابسة المذكور فالاولى الاقتصار في الجواب على ما ذكره الفاضل المحشي وثانيهما ان المفهوم من قوله سابقا في
صدد دفع اعتراض المحشي عن السكاكي وكفاك قول الشيخ عبد القاهر الى آخره ان كلامه حجة على المصنف ويعترض عليه للمخالفة

فكون الاسناد الى المبتداء خارجًا عن القسمين عند المص لا يدفع الاعتراض لتصريح الشيخ بكون المثال من قبيل المجاز العقلي
وقد يجاب عن الاول بان المراد بالفاعل هو الفاعل الحقيقي الاصطلاحي لا الحقيقي الذي يقابل الاصطلاحي وبالمفعول
ما وقع عليه فعل الفاعل وكذا الكلام في البواقي والاسناد الى المبتداء ليس من هذا القبيل فلا يشكل التعريف به وعن
الثاني بان قول الشيخ لا يكون حجة على المص وانما ذكر فيما سبق سند المنع ان قولنا الانسان جسم لا يسمى حقيقة في الاصلاح
قوله فنمت وما ليل المطي بنايم . صدره لقد لمتني يا ام غيلان في السرى والسرى هو السير في الليل ومعنى الب...
قوله وجوابه ان معناه الى آخره يرد عليه انه يستلزم ان يكون العام ما صام النهار بل الانسان فيه مجازًا الا انه لو ادى
بصورة الاثبات وقيل صام النهار لكان الاسناد الى غير ما هو له قطعًا مع انه حقيقة فالصواب في الجواب على ما نقل
عنه ان يقال يختار الشق الثاني من السؤال وقوله فقد دخل في التعريف من المجاز العقلي الخ ممنوع اذ لو اريد بما صام
نهاري افطر نهاري لم يكن حقيقة اسنادًا الى ما هو له فلا يدخل في تعريف الحقيقة قطعًا وان اريد نفي الصوم من النهار
حقيقة فهو داخل في تعريفها ولا ضير واما انهارك صايم فان اريد به الاستفهام عن ثبوت الصوم للمخاطب في النهار
فمجاز وان اريد الاستفهام عن ثبوته لنفس النهار فحقيقة كما في قولك انهارك صايم ام انت وكون الصوم المسند الى
النهار بمعنى واحد في الصورتين ليس بقادح في المقصود قوله ويسمى مجازًا حكميًا الى آخره اما تسميته مجازًا حكميًا وان كان
المجاز يقع في الاضافة والايقاع فلتعلقه بالحكم اما ظاهرًا او مقدرًا او لان الحكم اشرف واما تسميته مجازًا في الاثبات
وان كان المجاز يقع في النفي ايضًا فلان المجاز في النفي فرع المجاز في الاثبات على ما ذكره الشارح او لان النفي ما لم يجعل
بمعنى الاثبات لا يكون مجازًا على ما نقل عنه واما تسميته اسنادًا مجازيًا فاما باعتبار الاشرف او لان الاسناد بمعنى
مطلق النسبة ثم ان المجاز خص بذكر هذه الاسماء وان امكن امثالها في الحقيقة اعتناء بشانه لكثرة فوايده قوله اى
غير الملابس الذي الى آخره تقييد ما هو له بالملابس بيان للواقع اذ المذكور ملابس غير ما هو له وهو مسا... وملابس غير
ملابس هو له وانما لم يقل الى ملابس لا يكون له ايماء الى انه لا بد في المجاز العقلي من فاعل او مفعول به اذا اسند
اليه يكون الاسناد حقيقة كما سيجي ولو قال اسناده الى ملابس لا يكون له لا يفهم هذا المعنى قوله بتاول لا يخفى ان قيد
التاويل يغني من قيد غير ما هو له اذ لا تاول فيما هو له وكانه انما لم يكتف به لان دلالته على المعنى المذكور التزامية
مهجورة في التعاريف قوله يطلب ما يول اليه من الحقيقة اى الموضع الذي يول اليه من العقل يريد ان التاول طلب

المال

المال والمال الثاء مصدر بمعنى المفعول اى المرجع بمعنى المرجوع اليه على الحذف والايصال واسم موضع ومن في
من الحقيقة بيانية وفي من العقل ابتدائية ومن العقل حال اى يطلب الموضع كاينًا من جهة العقل محضًا وان لم يكن له
تحقق في نفس الامر ومحصل الكلام انك تطلب الحقيقة الموجودة ان كانت موجودة او الموضع العقلي اى ان يضعه مما
وكيف ينبغي ان يكون حتى يكون على ما هو عليه في العقل ان لم يكن موجودة على ما جوزه الشيخ وسياتي فان قلت لو اقتصر على
الشق الاول لم يلزمه ان يكون لكل مجاز حقيقة في نفس الامر ان يطلب الحقيقة لا يستلزم وجودها لجواز ان تطلب ولا
يظفر بها فلا حاجة الى الشق الثاني قلت نعم لكن في ايراد الشق الثاني تنبيه على ان المال قد يكون عقليًا صرفًا لا تحقق له في
الخارج ولو اقتصر على الاول لربما غفل السامع عنه قوله وحاصله ان ينصب قرينة اشار الى ان نصب القرينة ليس معنى
التاول لانه يطلب الحقيقة كما حققه وهو ليس عين نصبها لكنه تطلبها بعد الاسناد الى ملابس غير ما هو له ليس
الا النصب قرينة مانعة عن ارادتها وفيه بحث اما اولًا فلانك اذا قلت جرى النهر واردت اثبات الجري له حقيقة يصدق
عليه انه اسناد الى غير ما هو له يتناول على ما حققه لان قرينة المجاز منصوبة وهي استحالة قيام الجريان بالنهر مع انه
حقيقة وان كان كلامًا كاذبًا واما ثانيًا فلانه اذا احمل التاول على نصب القرينة لم يكن لقوله ولا بد للمجاز من قرينة
فايدة يعتد بها فلا بد ان يجعل حاصل التاول ملاحظة ملابسة ما اسند اليه بما هو له في الحقيقة ومناسبة اياه
كما يشعر به قوله فيما بعد نحو قول المعتزلي خلق الله الافعال كلها بالتاويل والقصد الى انه اسناد الى السبب فان الظاهر
ان قوله والقصد بيان للتاول وعلى هذا لا يلزم دخول المثال المذكور في تعريف المجاز كما لا يخفى واما ثالثًا فلان نصب
القرينة انما يحتاج اليه من جهة المخاطب لئلا يلتبس المقصود بالكلام عليه والتاويل انما يحتاج اليه لتصحيح اصول الكلام وكونه
جاريًا على القوانين فكيف يكون احدهما حاصل الآخر ويمكن الجواب عن الاول بما سبق من ان المراد بنصب القرينة ملاحظة
دلالتها على المراد وهذا مفقود في المثال المذكور وعن الثاني بان ذلك القول ذكر توطية لتقسيم القرينة الى لفظية وغيرها
وعن الثالث بان علماء هذا الفن صرحوا بان وجود القرينة جزء مفهوم المجاز اللغوي وان كان شرطًا عند الاصوليين فالظاهر
ان الامر كذلك في المجاز العقلي فيجب ان يحمل التاول على نصب القرينة على الوجه الذي ذكره ولا يقدح في هذا كون القرينة لا
فهم المخاطب قوله اى للفعل ان اراد بالفعل معناه الاصطلاحي ولم يلحق به معنى الفعل ورد ان التمثيل بعيشة راضية واخواته
لا يناسبه وان اراد الاكتفاء عليه لكونه اصلًا ويكون المراد اى للفعل ومعناه ورد عليه ان معنى الفعل يتناول المصدر ولا

لا معنى لجعله ملابسا لنفسه على ان معنى الفعل يتناول اسم التفضيل والظرف وهما لا يلابسان المفعول به اذ هما لا ينصبانه
ويمكن ان يختار الثاني اذ لا يلزم من القول بملابسة الفعل ومعناه الامور المذكورة ملابسة كل منهما لكل منها بل التفضيل
فيه ملابس للسامع العالم بالقواعد وايضا لا يلزم اتحاد الملابس والملابس لجواز ان يكونا متغايرين وان كانا مصدرين
كما في قولك اعجبني قيل الضرب عليهم قوله لان الفعل لا يسند اليهما وذلك لان المفعول معه مثلا هو الواقع بعد الواو بمعنى
مع فبعد اسناد الفعل اليه لا يبقى هذا المعنى قطعا واما المفعول به فليس الا ما وقع عليه فعل الفاعل وبعد اسناد الفعل
اليه لا يتغير هذا المعنى اصلا وانما يتغير نصبه وهو ليس بماخوذ في مفهومه ولو سلم انه ماخوذ فيه فالمعتبر لا بعد الاسناد
ههنا ليس الا النصب واما في المفعول معه فمع تغير نصبه باسناد الفعل اليه يتغير شيء آخر معتبر في مفهومه فكذا القياس
في البواقي وهذا القدر يكفي حجة لتجويز الاسناد الى احدهما دون الآخر قوله فاسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا له حقيقة
اراد بالفاعل ما يقوم به الفعل عند المتكلم في الظاهر فلا يرد ان قول الجاهل انبت الله البقل مجاز مع انه اسناد الفعل المبني
للفاعل اليه قوله وغير المفعول في المبني للمفعول الخ فان قلت قولنا ضرب في يوم الجمعة وفي الدار وللتاديب حقيقة مع انه
اسناد الفعل المبني للمفعول الى غير المفعول به فيشكل التعريفان طردا وعكسا قلت بل هو اسناد الفعل الى المفعول به
بواسطة قوله واسنادهما الى غيرهما للملابسة مجاز يرد عليه ان قولنا ضرب في يوم الجمعة وفي الدار وللتاديب حقيقة
مع انه يصدق عليه ان الاسناد فيه اسناد الى غيرهما ويمكن ان يقال المراد من غيرهما هو الزمان والمكان والسبب
بقرينة السياق وفرق بينهما وبين ظرف الزمان والمكان والجار والمجرور التي اسند اليها الفعل فيما ذكر على ان قيد
الملابسة بالمعنى الذي ذكره يدفع الاعتراض لان الاسناد فيما ذكر ليس لاجل المشابهة وانت خبير بان هذا الجواب يدفع
دخوله في المجاز ولا يدفع خروجه عن الحقيقة فلا يبعد ان يحمل قوله فاسناده الى الفاعل الخ على التمثيل وبنائه على الاكثر
الاعم الاغلب قوله يعني لاجل ان ذلك الغير ما هو له يشابه انما فسر الملابسة بمشابهة ذلك الغير لما هو له ولم يفسرها
بملابسة الفعل لغير ما هو له مع انها يكفي لاسناده اليه لان المصنف اقتفى اثر صاحب الكشاف في جعل هذا المجاز بطريق
الاستعارة حيث قال في الايضاح واسناده الى غيرهما للمضاهاة لما هو له في ملابسة الفعل مجاز وطريق الاستعارة
ان يكون علاقتها المشابهة ولعل الباعث الى اختياره ان ملاحظة المشابهة المذكورة ادخل واتم في صرف الاسناد الذي
هو حق ما هو له الى غيره وان كفى فيه مجرد الملابسة المذكورة قوله وانما الغرض تشبيهه الخ لان فيه استعارة اصطلاحية
لانها

لانها لفظ استعمل في غير الموضوع له بعلاقة المشابهة والاسناد ليس بلفظ قوله كقولهم عيشة راضية مذهب الخليل
انه لا مجاز فيه بل الراضية بمعنى ذات رضى حتى يكون بمعنى مرضية فهو نظير لابن وتامر وهو يشكل بدخول التاء لان
هذا البناء يستوي فيه المذكر والمؤنث ويمكن ان يجاب بجواز كونها للمبالغة لا للتانيث كعلامة قوله فهو بمعنى المفعول
اي يجب المعنى المتعارف المتبادر الى الفهم وان جاز ان يكون بمعنى التاليف ولهذا لم يقل والصواب ان يمثل الخ قوله
وداهية دهياء والداهية الامر العظيم ودواهي الدهر ما يصيب الانسان من عظم نوبه قال ابن السكيت دهية داهية
دهياء ودهواء وهو توكيد لها قوله احدهما وصف الفاعل الى آخره اعاد السؤال الاول مع جوابه قد اشير اليهما فيما
سبق وانما اعاده ههنا لان الغرض الاصلي فيما سبق كان بيان عدم اطراد تعريف الحقيقة والمقصود اصالة ههنا بيان عدم
انعكاس تعريف المجاز وكم بينهما قوله والاليم هو المعذب فوصف به فعله الالم الوجع فانه جعل الاليم بمعنى الالم على صيغة
الفاعل اي المتوجع فالمعذب على صيغة المفعول والحلاق فعل المعذب على العذاب مع انه فعل المعذب على صيغة الفاعل
بملابسة وقوعه عليه ويحتمل ان يراد فعل الفاعل وان جعل بمعنى المولم اي الموجع مثل السميع بمعنى المسموع كما اشار اليه
في الصحاح فالمعذب على صيغة الفاعل لكن ذهب صاحب الكشاف اشار في تفسيره قوله تعالى بديع السموات الآية الى ان
الفعيل بمعنى المفعول ليس بثبت قوله واسند الى المفعول بواسطة فيه بحث واهونه لو جعل المفعول الذي ذكره المصنف
في الملابسات شاملا للمفعول بواسطة لا ندرج فيه الزمان والمكان والسبب لان الكل مفعول بواسطة وملابسة الفعل
بواسطة الحرف فلا حاجة الى افراد هذه الاشياء بالذكر اللهم الا ان يقال النكتة في التصريح ازالة الغفلة والاولى ان
يجعل ذلك من قبل المكان بناء على اخذه اعم من الحقيقي وغيره قوله المعتبر عند صاحب الكشاف الى آخره يدل على ان المعتبر عنده
هو تلبس الفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي مطلقا ما ذكره في توجيه الضلال البعيد والعذاب الاليم على ما نقله الشارح
وبهذا ظهر ان الاقرب من الاحتمالين اللذين ذكرهما الفاضل المحشي هو الثاني كما لا يخفى قوله يا سارق الليلة اهل الدار
الظاهر ان انتصاب اهل الدار بتقدير اي احذر اهل الدار وقد يجعل مفعولا اول السارق ويقال سرقه مالا قوله او المطلقة
باعتبار ان يجعل الاسناد المذكور الخ حاصل هذا الوجه ان المجاز العقلي وان كان يوجد في النسب الاضافية والايقاعية الا
ان التعريف المذكور يتناوله ايضا باعتبار تعميم الاسناد المذكور فيه بحيث يتناول الاسناد المدلول عليه بصريح الكلام
او المستلزم له وملخصه منع اطلاق المجاز العقلي على ما لا يشمله هذا التعريف وعلى هذا التوجيه يحمل ما اورد عليه من ان تعميم

الاسناد للتصريح واللازم ينافى كون التعريف للمطلق لانه ح يكون للمجاز العقلى فى الاسناد خاصة نعم يحتاج الى جعل
الضمير فى قوله وهو اسناده الى آخره راجعا الى المجاز العقلى المذكور فى المجازى فى الاسناد السابق حيث قال ومن
الاسناد مجاز عقلى لا الى نفس المذكور اذ الظاهر ان المراد من هذا الاسناد معناه المتبادر لا مطلق النسبة وان القسم
مساو للمقسم فتامل فان قلت كيف يوجد الاسناد الضمنى المجازى فى مثل قوله كوكب الخرقاء فانه مجازى عقلى عند
الشارح قلت باعتبار ما تقرر من ان فى النسبة الاضافة اشارة الى نسبة خبرية فالاسناد الضمنى فى المثال المذكور
مثلا هو المدلول عليه بقولك الكواكب الخرقاء او معناه الكوكب مختص بها بناء على ان الهيئة التركيبية فى الاضافة
اللامية موضوعة للاختصاص الكامل الصحيح لان يخبر عن المضاف بانه للمضاف اليه قوله وقد يكون كناية ح لا
يخفى ان قوله سل الهموم من قبيل لا تطيعوا امر المسرفين ونحوه ففى الكلام اشارة الى تحقق المجاز فى مثله باعتبارين
جعل الامر مطاعا وجعله امرا فالاول صريح ايقاعى والثانى مكنى اسنادى وربما يدعى ان ليس فيه الا المجاز الحكمى
وهو المكنى الاسنادى لان ايقاع التسلية على الهموم مثلا انما يكون مجاز التضمن كونها مخزونة قوله على ما يفهم من
ظ كلام السكاكى والمصنف من اختصاص المجاز العقلى بالاسناد اما فهمه من ظ كلام المصنف واما افهامه من ظاهر الكلام
السكاكى فلانه فسر المجاز بالكلام المفاد به الى آخره والظاهر حمل الكلام على المصطلح دون اللغوى قوله افادة للخلاف
لا بواسطة وضع انما اعاد لفظ الخلاف ليظهر تعلق الباء بواسطة به ولا يبعد عن متعلقه وذكر المصدر اعنى افادة
ليتعلق به اللام فى الخلاف والمعنى افادة لما هو مخالف عند المتكلم بواسطة العقل لا بواسطة الوضع قوله وللقائل
ان يقول الخ اعترض عليه بانه مخالف لكلام السكاكى لان نحو فعل الدهرى انبت الربيع البقل يندرج ح فيما عند العقل
لان ما حاصل عنده وثابت لديه فلا يبطل طرد التعريف به لو قال خلاف ما عند العقل كما زعمه الخ وجه بلفظ الخلاف لا
يقال يجوز ان يندرج قول الدهرى فيما عند العقل بالمعنى المذكور ويندرج فى خلاف ما عند العقل ايضا باعتبار ان المخاطب
هو الموحد وفى عقله انبات الله البقل لانا نقول نحو كسى الخليفة الكعبة يندرج ح فى خلاف ما عند العقل بمثل الاعتبار
المذكور فان الظاهر بالنظر الى المتعارف كون الحاصل فى ذهن المخاطب كساء رسله مع ان السكاكى جعله مما لا يندرج
فيه فلذا حكم ببطلان العكس وتصويره الكلام فى صورة تصور السامع مجرد كسا والخليفة من غير ان يخطر بباله كسا دار لا
تكلف لا يلتفت اليه وقد يتكلف ويجاب عن اصل الاعتراض بان المراد بقوله لئلا يمتنع طرده عكسه ان وجد العدول

عن خلاف ما عند العقل الى خلاف ما عند المتكلم انه يترتب عليه هاتان الفايدتان معا يعنى عدم امتناع الطرد وعدم
امتناع العكس ولا كذلك المعدول عنه اعنى قوله خلاف ما عند العقل فانه وان حصل منه احدهما وهو عدم امتناع
الطرد لا يحصل منه الاخر قوله وعلى هذا كان الانسب الخ فيه اشارة الى ان عبارة المفتاح ايضا لا يخلو عن مناسبة و
ذلك بان يكون المراد عدم امتناع الطرد بالنسبة الى هذا القيد لكن لما كان خلاف الظ كان الانسب بسياق الكلام ان
يقول لئلا يخرج نحو قول الجاهل ويقول بدل قوله وعكسه ولئلا يمتنع عكسه اذ الاصح ان يقال لئلا يخرج نحو قول الجاهل وعكسه
وانما لم يتعرض له الشارح لظهوره مع عدم تعلق الاعتراض به كما لا يخفى قوله ما ذكرت من تقدير كلام المصنف مشعر الخ عبارته
صريحة فى ان المشعر بما ذكره الشارح من تقدير كلام المصنف لا كلام المصنف نفسه فالمشعر قول الشارح فى اثناء تقرير كلامه
بل يخرج قول الجاهل ايضا فلا يبطل طرد تعريفنا بنحو قول الجاهل فتامل قوله وان اراد عند المتكلم فى الظ بقرينة ذكره فى
مقابلة الحقيقة يعنى ان الغير فى تعريف المجاز واقع موقع ما هو له فى تعريف الحقيقة فتقييد ما هو له فى تعريف الحقيقة
بقوله عند المتكلم فى الظ قرينة على تقييد غير ما هو فى تعريف المجاز بذلك وهذا عند من له ذوق سليم قوله فقد خرج نحو
قول الجاهل الى قوله واسناد اخراج نحو قول الجاهل اليه فاسدا فيه بحث لان قول الفلسفى لمن يعرف قاله العالم حادث
قصدا الى الكذب يصدق على الاسناد الذى فيه انه اسناد الى ملابس غير ما هو له عند المتكلم فى الظاهر مع انه ليس بمجاز
فلا يضيع قيد التاويل ويصح اسناد اخراج قول الجاهل اليه لاشتراكهما فى اخراجه مع انفراد كل منهما بفايدة خاصة غاية
ما فى الباب ان اسناد الاخراج الى القيد الاول كان اولى وبهذا القدر لا يتاتى الحكم بضياع القيد الثانى وفساد اسناد الاخراج
اليه اللهم الا ان يقال الكلام فى الاسناد المعتد به ومثل ما ذكر غير معتد به قوله قلت اراد بالاسناد الخ قال الفاضل المحشى يرد عليه
ان قولنا ما هو له اذا اطلق يتبادر منه ما هو له فى نفس الامر كما اشرنا اليه لا ما هو اعم منه ويتناول الاقسام المذكورة وان صح
تقسيمه اليها فلا يصح ان يراد فى التعريف قيل الحق انه غير وارد لان غير ما هو له غير ما هو له لانه سلبه ونقيضه وقد تقرر ان
نقيض الاخص اعم من نقيض الاعم وفيه نظر لان تفسير الغير بالمغاير حيث قال اعنى المغاير فى الواقع او عند المتكلم يدل على انه
لم يحمل الغير على معنى النفى كما فى قولك ضربنى من غير ذنب اى بلا ذنب بل حمله على شىء مغاير لشىء هو له فتفسير الشارح بان
ما هو له سلب ما هو له ونقيضه تفسير بما لا يرتضيه المنصور نعم كان الظاهر ان يقول الفاضل المحشى يرد عليه ان قولنا غير
ما هو له يتبادر منه غير ما هو له فى نفس الامر لان غير ما هو له هو الذى اعتبر الشارح العموم فيه كما يدل عليه قوله اعنى المغاير

فى الواقع او عند المتكلم فى الحقيقة او فى الظن وكانه اراد كما ان المتبادر مما هو له ما هو له فى نفس الامر كذلك المتبادر من غير
ما هو له الغير فى نفس الامر قوله وح يدخل نحو قول الجاهل اراد به ما هو المفهوم عند اطلاقه وهو انبت الربيع البقل قوله
ما لم يعلم او لم يظن لم يعد المص حرف النفى فى يظن اشارة الى ان التركيب من قبيل عطف المنفى على المنفى لا النفى على النفى اذ المعنى
على عموم النفى للعلم والظن وهذا العموم انما يتحقق بذلك كما فى قوله تعـ ولا تطع منهم اثما او كفورا ولو عاد لم ربما توهم ان
مجموع الجازم والمجزوم معطوف على مثله وان المعنى على احد المعنيين واعادها الشارح اشارة الى ان يظن مجزوم معطوف
على نفس المجزوم لا مرفوع معطوف على مجموع الجازم والمجزوم وقد يجعل او بمعنى الى كما فى قولك لالزمنك او تعطينى حقى ان
الا ان يتحقق الظن او الى يتحقق الظن فان الحمل يوجد ح ايضـ قوله يعنى لم يعلم ولم يستدل فيه بحث لان قوله بعد عدة ابيات
الم تر لقمان اوصى بنيه واوصيت عمرا ونعم الوصى يدل على ان الصلتان العبدى موحد لم يقصد باسناد الاشابة و
الافناء الى كر الغداة ومر العشى ظاهره بل دلالته اظهر من دلالة قول ابى النجم افناه قيل الله على ان ابا النجم لم يرد ظ ما ذكره
اذ قد بينا قبـ فيه بانه انما يصح لو لم يكن اسناد الافناء الى قيل الله بالمجاز بناء على انه السبب لجذب الليالى وان كان
مندفع انما سنذكر الان قوله وانه المبدى والمعيد الخ وجه الدلالة ان من قال بامر الله وارادته وان طلوع الشمس وغروبها
فى كل يوم بامره تعـ وتقدس يكون مسلما والمسلم قايل بان الابداء والاعادة والانشاء والافناء من الله تعـ فان قلت لم لم
يعكس بان يحمل قوله قيل الله على المجاز قلنا حملا لكلام العاقل على الصالح وما يقتضيه النظر الصحيح ما امكن قوله وصغيا
تقديرا لان الامثلة التى ذكرها المصنف من هذا القبيل والا فيجوز ان يكونا حقيقتين عقليتين نحو انبت الله فصل الربيع و
مجازين عقليين نحو اجرى النهر طاعة امر فلان ومختلفين نحو اجرى النهر طاعة فلان واجرى الماء اطاعه امره قوله
وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قواها النامية قيل ثبات الزمان يقوم به ازديادا لقوى انما يقوم بها لا بالزمان
فلا يصح ارادته منه واجيب بالمصير الى حذف المضاف اى وقت ازدياد قوى الارض فليس بشىء اذ الوقت ايضـ لا يقوم بالزمان
بل نفسه فالجواب ان يحمل الازدياد على المتعدى فانه قد يجى متعديا و يجعل مضافا الى المفعول والمراد ازدياد الزمان للقوى
بقى فى كلام الشارح بحث وهو ان تفسير الاحيا بتهييج القوى النامية فى الارض لا يناسب تفسير شباب الزمان بازدياد
قواها النامية اذ لا معنى بقولنا ازدياد قواها النامية تهييج القوى النامية فيها بل ذلك الازدياد غير هذا التهييج والاولى
ان يقتصر فى تفسير الاحياء على احداث النضارة وما يناسبه مما يصلح اثرا لشباب الزمان بالمعنى المذكور قوله وانحصار الاقسام فى

الاربعة ظاهر على مذهب المص فيه بحث لجواز كون طرفى المجاز العقلى او احدهما كناية والكناية عند المص قسيم لكل من الحقيقة
والمجاز وان كانت فى عداد الحقيقة عند السكاكى فلا يصح قول المصنف واقسامه اربعة على قصد الحصر فان قلت مراده حصر
اقسامه باعتبار حقيقة الطرف ومجازيته لا الحصر باعتبار استعمال الطرف مطلقا قلت نعم لا اشكال على مذهب السكاكى
ايضـ ولا يندفع بحمل المجاز على غير مصطلحه وهو المستعمل فى غير الموضوع له مطلقا لاندفاع الاشكال بمثله عن السكاكى ايضـ فتامل
قوله واما على مذهب السكاكى ففيه اشكال وجه الاشكال انه يجوز عنده كون المسند فى المجاز العقلى جملة كما فى زيد
صام نهاره او نهاره صايم والجملة من حيث هى جملة لا يكون مجازا لغويا ولا حقيقة لغوية عنده لانه صرح فى تعريفهما
بالكلمة فلا ينحصر الاقسام عنده فى الاربعة وحمل الكلمة على مطلق اللفظ ينبو عنه مقام التعريف اذ يحمل على المتبادر ويمكن
ان يجاب عن الاشكال بان التعريف المصرح فيه بالكلمة انما هو للقسم الخاص اعنى الحقيقة والمجاز المفردين بناء على انهما
اكثر دورانا واشهر استعمالا على قياس ما قاله الشارح فى تعريف المجاز العقلى من انه تعريف للمجاز العقلى فى الاسناد خاصة
او نقول المراد بالكلمة اللفظ الواحدة وما فى حكمها والقرينة على كل من الامرين انه قسم المجاز اللغوى الى الاستعارة وغيرها
والاستعارة الى التمثيلية وغيرها مع انه مثل للتمثيلية بما هو مركب قطعا مثل اراك تقدم رجلا وتوخر اخرى والقول بجواز
كون القسم اعم من المقسم من وجه كلام ظاهرى كما تقرر عندهم واذا ثبت وصف الجملة بالمجاز ثبت وصفها بالحقيقة لان كل
ما يوصف بالمجاز باعتبار الاستعمال فى غير الموضوع له يوصف بالحقيقة باعتبار الاستعمال فى الموضوع له وقد يجاب ايضـ
بان الحكم الذى يرجع اليه المجاز العقلى وهو اسناد صام الى نهاره او اسناد اسم الفاعل الى ضميره لا اسناد الجملة الاسمية
او الفعلية الى زيد فافهم قوله نصب على انه مفعول به لتتقون او لكفرتم على تاويله بجحدتم او على الظرفية اى فكيف لكم بالتقوى
فى يوم القيمة ان كفرتم فى الدنيا وانما قال ان بقيتم على الكفر لان المخاطب بالاية هو الكفرة فالمعنى على بقاء الكفر وقوله يوما
يجعل الولدان بدل من يوم القيمة او نصب بتقدير اعنى وذكره ثانيا لتفخيم شان ذلك اليوم وهوله قوله ومنه لجرى النهر
فصل هذه الامثلة عما قبلها لان الموجود فى الاولين ايقاع امر ونهى على غير ما حقه ان يوقعا عليه لاسنادهما كما فى السوابق
وفى الاخرين انشاء مغاير للامر والنهى قوله اى من جهة العقل او من جهة العادة اشارة الى ان عقلا وعادة منصوبان على التمييز
من نسبة الاستحالة الى القيام وقد سبق منا فى تحقيق قوله ولم آل جهدا بان الفعل المسند الى التمييز فى الاصل قد يكون
قائلا فى الفعل المذكور فى الاشتقاق لا نفسه وما نحن فيه من هذا القبيل فان العقل والعادة هو المحيل وبهذا يندفع كلام

الفاضل المحشي ولك ان يقول ايضا المراد ههنا باستحالة الشيء هو الحكم بكونه محالا او عده كذلك ثم ان المصدر اعني الاستحالة
مضاف الى المفعول والفاعل محذوف وهو السامع بقرينة ان قرينة المجاز على عد السامع ظاهر الكلام محالا فقوله عقلا
او عادة تمييز عن هذه النسبة اعني النسبة الى الفاعل المحذوف اي عد عقله او عادته تامل قوله لان العقل اذا خلي وطبعه
وفي بعض النسخ لان الفعل اذا خلي وطبعه وهو سهو من قلم الناسخ لان الشيء الذي اذا خلي العقل ونفسه يعده محالا قد يكون
بحيث يدعيه جماعة فلا يصلح مثله قرينة للمجاز مطلقا ولا يكون الدليل منطبقا على الدعوى الا بتمحل قوله ليس مما يستحيله
العقل اي بالبديهة على ما هو معنى الاستحالة العقلية بتفسيره ههنا وان كان قول الدهري مما يستحيله العقل بالنظر الصحيح
لجواز ان لا يستعمل فيه قطعا قيل عليه يلزم خلو الوضع عن الفائدة فكان عبثا وانه محال والجواب منع انحصار الفائدة
في الاستعمال فربما كانت صحة التجوز او منع بطلان اللازم اذ العبث مراد به ما لا يقصد به فائدة غير لازم وما لا يترتب عليه
غير محال قوله لمعرفة فاعله او مفعوله انما اول معرفة الحقيقة بمعرفة الفاعل او المفعول الحقيقي اشارة الى ان ليس
المراد معرفة نفس الحقيقة اعني الاسناد الى ما هو له لان معناه امر ظاهر فلا يناسب وصفها بالظهور والخفاء وقيل
لا يلزم ان يكون لكل مجاز عقلي حقيقة عقلية كما ان الامر كذلك في الموضعين ورد بان الكلام في المعرفة لا في الوجود
ومعرفة الشيء لا يتوقف على وجوده قوله اي قول ابن المعتز اشارة الى ان ما في الايضاح من ان قول ابي نواس ليس
كما ينبغي وقيل ابو نواس كنية لابن المعتز فلا مخالفة قوله اي يزيدك الله حسنا في وجهه قيل الزيادة مجاز عن الاظهار
اذ لا معنى لايقاع زيادة الله على الحسن الكاين في وجه المحبوب وقيل المضاف مقدر اي يزيدك الله علم حسنه قوله
سوى الحق قيل ضرب الشارح ره بخطه بناء على ان المراد بفاعل الفاعل الحقيقي بدليل الحصر فلا يصح استثناء الحق منه
وانت خبير بان الحمل على الانقطاع بحاله سائغ قوله فلا اعتبار اذن لح قيل المراد بالفعل في قوله يرجع اليه الفعل الفعل
المسند في الكلام كالاقدام وبالمعنى لازمه الذي يرجع اليه ذلك الفعل المسند بالنظر الى المقصود كالقدوم ولا يلزم من
انتفاء الاقدام عدم استعمال اللفظ فيه حتى يلزم المجاز في اللفظ لخصه ان الاقدام مستعمل في معنى الموضوع له لكن لا لانه
مناط النفي والاثبات بل لينتقل منه الى القدوم الذي هو المقصود الاصلي فح لا يكون اقدم مجازا بل يكون كناية والكناية
من قبيل الحقيقة دون المجاز كما اشار اليه السكاكي بقوله والحقيقة في المفرد والكناية تشتركان في كونهما حقيقتين و
يفترقان في التصريح وعدمه وبهذا التقرير سقط ما يقال ان اراد بمعنى اللفظ مثلا في اقدمني جملة تامة فلا نم انه

موجود

موجود على الحقيقة وان اراد به القدوم كما يدل عليه قوله فلا اعتبار اذن لم سلمنا وجوده لكن لا يستلزم انتفاء المجازي
في اللفظ وانما يلزم اذا كان الموجود المعنى الحقيقي للاقدام فالحق ان قول الشارح واذا كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة
لم يكن مجازا فيه نفسه يدل على انه اراده بالمعنى الذي يرجع اليه الفعل هو الاقدام وان قوله فان القدوم موجود حقيقة
لا يطابق المعلل الا اذا صير الى ما نقله من الشارح من ان الاقدام المسند الى الحق مجاز الحاصل معناه ما القدوم لاجل الحق فما لعدم
ههنا معنى حقيقي للاقدام المسند الى الحق مجاز ولا يخفى ما فيه من التعسف فالاوضح ان يقال المراد بمعنى اللفظ المعنى الذي
يرجع اليه اللفظ اعني اقدمني وهو القدوم بقرينة ما سبق فليتامل قوله اذ لا معنى لقولنا خلق من شخص يدفق الماء قيل
لا نم ذلك لجواز ان يقال خلق الابن من ابيه كقوله تعالى خلقكم من نفس واحدة اجيب بان هذا المعنى وان كان صحيحا في نفسه
الا ان ههنا ما يمنع عن الحمل عليه وهو وصف الماء بكونه من بين الصلب والترائب اذ لا معنى لقولنا ح اي لا معنى لذلك
القول في الاية المذكورة لوجود ما يمنعه وانما لم يصرح بذلك اكتفاء بالظهور قوله ولو مثل بقوله فنام ليلي ح او قوله
يا رب قد فرجت عن غمي والشغب بتسكين الغين المعجمة تهيج الشر ولا يقال شغب بفتحها قوله كالاستخدام اي كما هو حكم
الاستخدام وهو في الاصطلاح ان يراد بلفظ له معنيان احدهما ثم بضميره الاخر او يراد باحد ضميريه احدهما ثم بالاخر
الاخر قيل كما لم يكن للنهار معنيان لان النهار الذي ادى كونه صايما ليس شيئا غير النهار جعله شبيها بالاستخدام في
الاصطلاح لا عينه وقيل الكاف فيه ليست للتشبيه بل هي كما في قولهم الاسم كزيد وفيهما بحث اما في الاول فلان سوق الكلام
على ان المراد بالنهار الزمان المعين وبضميره صاحبه فهذا عين الاستخدام واما في الثاني فلان الكاف في الاسم كزيد للتشبيه
وهو بالحقيقة تعريف بالمشابهة التي بين ذلك المعروف وبين المثال كما ذكره في المواقف فالاقرب في الجواب الحمل على حذف
المضاف اي كساير الاستخدام على ان صحة تشبيه الماهية الكلية بجزئيتها يستلزم صحة العكس فلا محذور والمشهور في العبارة
الاستخدام بالخاء المعجمة والدال المهملة من الخدمة كانه جعل المعنى المذكور اولا تابعا وخادما للمعنى المراد وجوز ان يكون
الذال المعجمة والحاء المهملة وكلاهما بمعنى القطع كان الضمير قطع عما هو حقه من الرجوع الى المذكور قوله ويستلزم
ان لا يكون الامر بالبناء لهامان يمكن ان يجيب السكاكي عنه وعن نظايرها بحمل المسند على المجاز اي يا هامان مر لي بالبناء
مثلا فصح النداء له والخطاب معه لولا ما يفهم من كلامه من تعميم الاستعارة بالكناية الى هذه الصورة ايضا قوله وجوابه ان يبنى
هذا الاعتراض ح كون مذهب السكاكي ما ذكره الشارح المحقق نظر لمن نظر في المفتاح وبه يندفع اعتراضات المص نعم يورد على

السكاكي ان الاثبات الحقيقي يمتنع قيامه بالقادر الاعلى حقيقة فيضطر الى القول بالمجاز العقلي بالآخرة ويصير سعيه في نفي
المجاز العقلي بنظمه في سلك الاستعارة بالكناية ضايعا قوله اعتراض قوي هو انه قسم المجاز الى المجاز المرسل والاستعارة
وقسمها الى المصرحة والمكنية فيكون المكنية مجازا مع ان المنية في قول الهذلي واذا المنية انشبت اظفارها مستعملة
في الموت بادعاء السبعية له فيكون مستعملة في ما وضع له بالتحقيق وفي غير ما وضع له بالتاويل والمجاز عنده ما استعمل
في غير الموضوع له بالتحقيق وربما يجاب عن ذلك بان ما ليس بخارج عن المعنى الموضوع له اذا اعتبر معه امر خارج صار خارجا
عنه دون العكس فيكون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع له وفيه نظر لان المنية جعلت فردا من السبع لا انها اخذت
مع السبعية حتى يكون مركبة وههنا بحث وهو انه يمكن تقرير نظر المصنف على وجه يندفع عنه الاعتراض القوي المذكور في
علم البيان بان يقال كون هذه الامثلة المذكورة من الاستعارة بالكناية يستلزم عند السكاكي ان يراد بالمذكور المشبه
به لانه لو اريد المشبه لزم كونها من اقسام الحقيقة على ما هو المذكور في علم البيان لكنه قايل بانها من المجاز فلا يراد
المشبه بل المشبه به واذا اريد المشبه به صح ما ذكره المصنف ههنا فعلم ان مبنى النظر المذكور في هذا المقام على الاعتراض
القوي الموعود بيانه في علم البيان قوله او لا نحو لجين الماء وجه ابائه عن التشبيه ظاهر اذ لا معنى لاعتبار الاستعارة
فيه قطعا فتعين ان المقصود منه التشبيه بخلاف قولنا نهاره صايم فاندفع ما يقال من ان نهاره صايم ولجين الماء
كلاهما يشتركان في التركيب الاضافي والاشتمال على ذكر طرفي التشبيه غاية الامر ان الاول من باب اضافة المشبه الى
المشبه به والثاني عكسه فالفرق باباء احدهما عن التشبيه دون الاخر تحكم قوله قد زر ازراره على القمر اوله لا
تعجبوا من بلى غلالته بلى بكسر الباء والقصر مصدر بلى الثوب بلى اي صار خلقا واذا فتحت باء المصدر مددت
قال العجاج والمراد يبليه بلى الثوب يبلي اي صار وبلاء السربال كر الليالي واختلاف الاحوال والغلالة شعار يلبس تحت
الثوب وتحت الدرع ايضا وزر معنى شد من زررت القميص ازره بالضم زرا اذا شددت ازراره عليه والازرار جمع زر
بالفتح كالاثواب جمع ثوب او جمع زر بالضم كاقراء جمع قرء وزر القميص معروف مع اشتماله على ذكر الطرفين واما اذا رجع ضمير ازراره
الى الممدوح فظاهر واما اذا رجع الى الغلالة بتاويل القميص كما قيل فلان ضمير غلالته راجع الى الممدوح فذكر الطرفين
حاصل باعتباره قوله انما هي في ضمير راضية فيه بحث لان الاستعارة اذا كانت في ضميرها لم يصح جعلها صفة لعيشة الا بعد
جعل العيشة بمعنى الصاحب اذ التقدير خلاف الظاهر فلا يصار اليه بلا دليل فيعود المحذور قوله من اضافة المسمى الى الاسم وقيل

بالعكس

بالعكس ورد على الاول بان المضاف اليه ضمير والضمير لا يرجع الى الاسم وعلى الثاني بان صوم يمتنع ان يسند الى اللفظ
قوله لو صح ذلك لوجب عند القائلين الخ منع الملازمة لجواز ان يقولوا العقل لاحتماله وجها اخر غيره كالمجاز العقلي واجيب
بان مبنى الكلام على انكار السكاكي المجاز العقلي حيث اعتقد ان ما صدر عن البلغاء مما يرى من المجاز العقلي ليس فيه التجوز في
الاسناد بل في المسند اليه وفيه نظر اذ ليس معنى انكاره المجاز العقلي ان احدا لم يدع ان ما وقع في تراكيب البلغاء من امثلة من
قبيل المجاز العقلي بل ان البلغاء لم يقصدوه بل قصدوا الاستعارة وان حمل البعض كلامهم على المجاز العقلي فمراد المانع انه
يجوز ان يكون عدم توقف صحة مثل هذا التركيب عند القائلين بالتوقيف على السمع لادعاء كونه من المجاز العقلي وان كان
هذا الادعاء مردودا عند السكاكي تامل قوله اعني الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه اراد بالامور العارضة الاحوال
التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال اي يكون سببا قريبا لتلك المطابقة والقرينة على ذلك ما سبق في تعريف المعاني فلا
يرد ان الرفع من الامور العارضة للمسند اليه من حيث انه مسند اليه انه لا يبحث عنه في هذا الباب اصلا قوله لذاته اي
لذات المسند اليه من حيث انه مسند اليه بقرينة السابق وقوله لا بواسطة الخ توضيح وتبيين لان قيد الحيثية احتراز عن
الامور العارضة بالواسطة المذكورة قوله معرف او منكر قيل هذا منقوض بالبحث من ان المسند اذا كان معرفة لا بد ان يكون
المسند اليه ايضا معرفة فان التعريف ههنا عارض للمسند اليه لا لذاته بل باعتبار كونه مسندا اليه بمسند معرف فالجواب انه
لم يقع في الباب الاول من هذا الكتاب ما ذكره من البحث ولو كان بحثا متعلقا بعلم المعاني وليس غرض الشارح ان مراد
المصنف بالاحوال التي عقد الباب الثاني من هذا الكتاب للبحث عنها واوردها فيه الامور العارضة للمسند اليه من حيث
انه كذلك قوله لتاخر وجود الحادث عن عدمه اراد به عدم السابق وانما لم يعتبر عدمه اللاحق التاخر عن الذكر مع ان الحذف
اسقاط فمناسبته للعدم اللاحق اقوى لان الواقع ههنا في نفس الامر هو العدم السابق اذ التحقيق انه لم يوت بالمسند اليه اصلا
لا انه اتى به ثم اسقط نعم في لفظ الحذف اشعار بذلك كما سياتي لكن اختيار هذا اللفظ ايماء الى ان المسند اليه لكونه الركن الاعظم
كانه اتى به ثم حذف لا انه كذلك في نفس الامر ثم هذا الوجه لما اقتضى تقدير الحذف على الذكر اقتضى تقديمه على باقي الاحوال
لكونه متفرعا على الذكر في اعتبارهم قوله وهو ان يكون السامع عارفا به لوجود القراين قيل ضمير هو راجع الى قابلية المقام
باعتبار انه احد الامرين او باعتبار انه عبارة عن كون المقام قابلا وضمير به راجع الى الحذف فعلى هذا لا حاجة الى ان يقال
افتقار الحذف الى قابلية المقام بالمعنى المذكور اكثري اذ قد يترك القرينة الدالة على المحذوف ليذهب نفس السامع الى

اشياء ولا الى ان يقال اراد به حذف ما سوى الفاعل فى المبنى للمفعول لما سند كرانه لا يحتاج الى القرينة بل الى الغرض الداعى
فقط وذلك لان قرينة الحذف متحققة فى الصورتين غاية ما فى الباب ان القرينة الدالة على تعين المحذوف مفقودة
ويرد عليه بعد ما فى اطلاق القرينة بالنسبة الى الحذف المعلوم بالقواعد من الركاكة ان تلك القرينة لا يكفى بالنسبة
الى عامة المواضع بل لا بد من قرينة يدل على خصوص المحذوف فلا وجه للسكوت عنها قوله مع اشارة ضمنية الى ان لا ذ
قوله للاحتراز عن العبث مشعر بوجود القرينة وقد يقال الاشارة الضمنية انما يظهر بملاحظة عموم هذه النكتة يعنى
الاحتراز عن العبث ولذا اراد فى الايضاح عبارة المجرد حيث قال اما حذفه فاما لمجرد الاختصار والاحتراز عن العبث وهذا
مبنى على ان قوله والاحتراز معطوف على المضاف اليه والحق ان عموم النكتة المذكورة غير ظاهر كما سنشير اليه وان تحقق
اشارة ما يكفيه تحققها فى اولى النكتة فقط فتامل قوله ولا انه فى الحقيقة الركن الاعظم فكيف يكون ذكره عبثا فيه بحث
اذ لا منافاة بين كونه الركن الاعظم من الكلام وكون ذكره عبثا لتحقق القرينة المعينة اياه وانما المنافاة بينه وبين عدم
الاحتياج اليه نفسه والجواب ظاهر للمتامل قوله وقيل معناه انه عبث نظرا الى الظاهر القرينة اى الظاهر الذى هو القرينة
والفرق بين التوجيهين ان نفى العبث فى التوجيه الاول بناء على كونه الركن الاعظم و فى الثانى على جواز تعلق الغرض به
وان فى التوجيه الاول جزم بانتفاء العبث نظرا الى انه الركن الاعظم وفى الثانى جوز انتفاؤه نظرا الى جواز تعلق الغرض به
قوله واما فى الحقيقة فيجوز ان يتعلق به غرض ما فيه بحث لان الكلام فى مقام الحذف وعلى ما ذكره من تعلق غرض المتكلم
به يكون المقام مقام الذكر اللهم الا ان يراد بالغرض معنى الفايدة فقط وبالعبث ما لا يترتب عليه فايدة قوله من حيث الظ
انما قال من حيث الظ لان التعويل بحسب الحقيقة يكون عند الذكر ايضا على شهادة العقل اذ الالفاظ ليست الا امارات نصبها
الواضع يختلف باختلاف الاوضاع لا شهادة لها فى نفسها ولا دلالة لها بحسب ذواتها كذا فى شرح المفتاح وانما لم يذكر هذا القيد
اعنى من حيث الظ فى قوله وعند الحذف على دلالة العقل ايماء الى كثرة مدخل العقل فكانه مستقل قوله لا استقلاله بالدلالة
اى فى الجملة كما فى العقليات الصرفة وان لم يكن مستقلا ههنا فلا ينافيه قوله فيما سياتى ولا عند الحذف على العقل قوله
لان الدال عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه بالقراين الحصر المستفاد من ضمير الفصل اضافى اى ليس الدال عند الحذف
مجرد العقل فلا ينافى ما اشار اليه سابقا بقوله من حيث الظاهر من عدم استقلال اللفظ بالدلالة فان قلت هذا الحصر
غير صحيح فى نفسه لجواز ان يدل بالقراين على ذات المسند اليه مع قطع النظر عن الالفاظ قلت هذا وان كان امرا ممكنا فى نفسه

الا ان ما ذكرنا بناء على ما استمر فى العادة من ان فهم المعانى قل ما ينفك من تخييل الالفاظ حتى كان المنكر يناجى نفسه
بالفاظ مخيلة فالقراين انما يدل بحسب العادة على اللفظ المسند اليه وبواسطته على ذاته فافهم قوله بالاخرة على وزن
الثمرة بمعنى الاخير يقال ما عرفته الا باخرة اى اخرا كذا فى الصحاح وفيه لغة اخرى وهو الاخر بضمتين قوله قال لى كيف
انت قلت عليل آخره سهر دايم وحزن طويل اى خالى سهر دايم قوله للاحتراز والتخييل المذكورين او المحافظة على الوزن او
للتنبيه على ان شدايد الزمان ومصايب الهوى جعلته بحيث لا يقدر على التكلم بازيد مما يفيد الغرض قوله هل لتنبيه الخ
ليس فيه حذف المعطوف وابقاء العاطف لان المحذوف خبر المعطوف لا نفسه وهو المحكوم عليه بالبطلان عند محققى
النحاة على ان اصرف الجواب بحذف الجمل بعدها كثيرا ويقوم هى فى اللفظ مقام تلك الجمل فكان الجملة ههنا مذكورة لوجود ما يغنى
عنها كذا فى معنى اللبيب واما حديث اتيان المعادل لام المتصلة فقد سبق الكلام عليه فلا نفيده قوله او لايهام صونه
عن لسانك قال الشارح فى شرح المفتاح الايهام الايقاع فى الوهم وهذا مجرد اختلاف فى العبارة لان الاول من الصور
الخالية والثانى من المعانى الوهمية وقد يقال المراد بقوله لايهام ان الصورة المذكورة امر وهمى محض لا تحقق له اصلا بخلاف
العدول الى اقوى الدليلين فان له شايبة ثبوت فى الجملة ومما ينبغى ان يعلم انه كما يجوز ان يعتبر من مقتضيات حذف
المسند اليه ايهام صونه عن لسانك او عكسه يجوز ان يعتبر ايهام صونه عن سمع المخاطب او عكسه قوله اذ تعينه فان قلت
اذا تعين المسند اليه كان حذفه احترازا عن العبث فكان ذكره عبثا قلت لا شك ان القصد الى اليقين مغاير للقصد الى الاحتراز
عن العبث فجاز ان يقصد كل منهما مع الذهول عن الاخر وان يقصدا معا وقس على ذلك ساير النكتة التى يمكن اجتماعها
قوله عن غير السامع من الحاضرين لاخفاء ان الظاهر ان يقول عن غير المخاطب قوله رمية من غير رام فى مستقصى الامثال لجار الله
ان اول من قاله الحكم بن عبد يغوث وكان من ارمى الناس وذلك انه نذر ليذبحن مهاة على الغبغب اسم جبل فرام صيدها
اياما فلم يمكنه فكان يرجع محتفيا بلا صيد وكاد يقتل نفسه فمنعه ابنه مطعم فرجع الى الصيد فرمى الحكم فخابتا فاخطاهما
فلما عرضت الثالثة رماه مطعم فاصابها فعندها قال الحكم ذلك فصار مثلا يضرب لعدو والعقل من غير اهله قوله شنشنة
اعرفها من اخزم المصراع لابى اخزم الطائى الشنشنة الخلق والطبيعة وابو اخزم جد حاتم الطائى او جد جده مات وترك
بنين فوثبوا يوما على جدهم ابى اخزم فادموه فقال ان بنى زملونى بالدم شنشنة من اخزم يشير الى ان اخزم ابنه كان عاقا و
التزميل التلفيف بالثياب قوله وعلى ترك نظايره والفرق بين اتباع الاستعمال الوارد وعلى ترك المسند اليه واتباع الاستعمال

الوارد على ترك نظايره ان الاول لا يتصور ممن تكلم بذلك الكلام او لا بخلاف الثاني وايضا الاول يتناول القياس وغيره فانك اذا سمعت من العرب كلامين حذف المسند اليه في احدهما قياسيا وفي الاخر من غير قياس وتمثلت بهما في مراسلك على هيئتهما فقد راعيت الاستعمال الوارد على تركه واما الثاني فيختص بالقياس قوله فانهم لا يكادون يذكرون فيه المبتداء وجه ما اشار اليه الشريف في شرح المفتاح والكشاف من ان المرفوع بالمدح او الذم مثلا وصف لما قبله في المعنى خولف فيه الاعراب للافتنان والغرض من هذه الافتنان اظهار الاهتمام بالمذكور من جهة ان فيه زيادة ايقاظ للسامع وتحريك لرغبته في الاستماع وذلك الاهتمام انما يكون لمدح او ذم او نحوهما مما يقتضيه المقام وكما بينه و بين ما قبله من شدة الاتصال التزم حذف المبتداء ليكون في صورة متعلق من متعلقات ما قبله وايضا في هذا الحذف تقوية للافتنان في الدلالة على ما ذكر من الاهتمام قوله اي الملة التي الخ اعترض عليه بان الموصول لكونه اسما ناقصا لا يقتضي ذكر موصوف قبله فلا حذف هناك والاشعار المذكور انما هو من ابهام الموصول دون الحذف وقد يجاب بان الحذف على قسمين احدهما حذف ما لا بد منه في تصحيح اللفظ والاخر ما منه بد في تصحيحه كحذف الفاعل فيما بني للمفعول مثلا او قوله يهدي للتي هي اقوم من قبيل الثاني ونظيره من بيان النكت كثير في الموارد قوله ولا مقتضي للعدول عنه فان قلت سياق ان هذا كله مع قيام القرينة فالاحتراز عن العبث بناء على الظاهر مقتضي للعدول قلت المقتضي قصد الاحتراز بالفعل لا مجرد صحة ذلك القصد ولا يخفى انه غير لازم قوله ومنه واولئك هم المفلحون اي من ذكر المسند اليه لزيادة الايضاح فيما ذهب اليه المتكلمون في قول ابا لطان العبدي اشرب الصغير والي الكبير براوي ومن التقي والنقد بي قوله ثم اولئك هم المفلحون حيث لم يحذف فيه المسند اليه يعني اسم الاشارة الثانية جاعلا هم المفلحون خبر عن اسم الاشارة الاول وفيه اشعار بان المراد من ذكر المسند اليه عدم حذفه مطلقا سواء كان المسند عند حذف المسند اليه اخرا ام لا قوله كما ثبت لهم الاثرة قال الشارح في شرح الكشاف كما ثبت في موقع المصدر بقوله ثابته الايضاح والتقرير قوله ثم اولئك هم المفلحون حيث لم يحذف فيه المسند اليه يعني اسم الاشارة الثانية جاعلا هم المفلحون خبرا عن اسم الاشارة الاول وفيه اشعار بان المراد من ذكر المسند اليه عدم حذفه مطلقا سواء كان المسند عند حذف المسند اليه مسند اليه آخر ام لا قوله كما ثبت لهم الاثرة قال الشارح في شرح الكشاف كما ثبت في موقع المصدر لقوله ثابتة والفاء في فهي زايدة والاثرة بفتح الهمزة والثاء التقدم و الاستبداد اسم من استاثر بالشيء استبد به وقوله في تميزهم متعلق بجعلت او بالظرف الواقع موقع المفعول اعني بالمثابة وهي في

الاصل

الاصل الموضع الذي يثاب اليه اي يرجع اليه مرة بعد اخرى ويقال للمنزل مثابة لان اهله ينصرفون في امورهم ثم يثوبون اليه ومعنى تجلّيها على انفرادها واستقلالها واصله حوان بمعنى حول الشيء وقعدت حياله وبحياله اي بازائه انتهى ولم يتعرض لمتعلق بالفلاح فقيل هو المبتداء اعني فهي لرجوعه رجوعه الى الاثرة التي يصلح ان يكون عاملا وبك ان تقول الاقرب ح ان يتعلق بالضمير المستكن في الخبر اعني ثابتة باعتبار رجوعه الى الاثرة ايضا لئلا يلزم الفصل بين الظرف ومتعلقه بالاجنبي الذي هو الخبر ولا يحتاج الى جعل المذكور مفسرا للمقدر قبل الخبر كما قيل وحاصل المعنى ان تكرير اولئك افاد اختصاصهم بكل واحد منهما على حده فيكون كل واحد منهما مميزا لهم عن من عداهم ولو لم يكرر لربما فهم اختصاصهم بالمجموع فيكون هو المميز لا كل واحد قوله حيث الاصغاء مطلوب لو بدل الاصغاء بالسماع لكان احسن اذ الاصغاء لا يستعمل في حق الباري تعالى فلا يلايم التمثيل بقوله هي عصاي كما هو الظاهر قوله هذا كله مع قيام القرينة اذ لو فقدت في شيء من الصور المذكورة لكان ذكر المسند اليه واجبا لانتفاء شرط الحذف لا لتلك النكتة كما سيذكر مثله الآن قوله ان يكون الخبر عام النسبة اليه الخ المراد بعموم الخبر الى كل مسند اليه ان يكون الخبر المذكور في ذلك المقام صالحا لان ينسب الى متعدد لعدم قرينة معينة واما لتعارض القراين واما حمله على ظاهره ففيه ان عموم النسبة للمتعدد مع ارادة التخصيص كاف في اقتضاء الذكر فلا وجه لقوله عام النسبة الى كل مسند اليه اللهم الا ان يقال ان ما ذكره حالة من الحالات المقتضية للذكر فلا ينافي ان يكون العموم لبعض ما يصلح له من المتعدد وارادة التخصيص بمعين من هذا البعض حالة مقتضية اخرى لم يذكرها قوله نحو خالق كل شيء قد عرفت ان المراد لعموم النسبة عمومها في المقام الذي ذكر وقد دل عبارته في شرح المفتاح على ذلك واما ما اشعر به تمثيله ههنا لما لا يكون عام النسبة لقوله خالق لما يشاء من ان المراد لعموم النسبة عمومها في نفسها بناء على ان الواقع في المثال خصوص الخبر في نفسه والمناسب للاحتراز عن الخصوص في نفسه هو العموم بنفسه فينبغي ان يوجه بان المثال المذكور كما هو خاص النسبة في نفسه خاص النسبة في هذا المقام فالاحتراز عنه ليس بملاحظة خصوصه في نفسه بل بملاحظة خصوصه في هذا المقام فصح ما ذكره الشارح من الجواب و اندفع ايراد الفاضل المحشي قوله فالجواب ان المقتضي الخ اورد عليه ان ذكر المسند اليه ح يكون لتصحيح الكلام لا لاعتبار امر زايد عليه وقد تقرر بينهم ان بحث علم المعاني انما هو عن الخواص الزايدة على اصل المراد ويجيء لهذا مزيد بحث قوله وحقيقة التعريف جعل الذات مشارا به الى خارج قد يقيل الخارج بالمختص ويجعل فايدة الاحتراز عن الضماير العايدة الى ما لم يختص بشيء قبله نحو ارجل قائم ابوه والجلو كان انا ملك ام حمار ونحو ربه رجلا ونعم رجلا وربما قصد ورب رجل كريم واخيه فان هذه

الضمائر نكرات اذ لم يسبق اختصاص المرجوع اليه بحكم ولو قلت رب رجل كريم واخيه ورب شاة سوداء وسخلتها لم يجز لان
الضمير معرفة لرجوعه الى نكرة مختصة بصفة هذا هو المذكور في شرح الرضي على ما نقله الفاضل المحشي وفيه بحث من وجوه
الاول ان معنى التعريف هو التعيين اى الاشارة الى معلوم حاضر في ذهن السامع من حيث هو معلوم وان كان مبهما في نفسه
وهذا المعنى موجود في الضمير العايد الى النكرة فلا وجه للحكم بكونه نكرة الثاني انه لما لم يعتبر مجرد الاشارة الى الخارج فاعتبار
التخصيص الغير الواصل الى حد التعيين مستبعد جدا على ان الفرق بين رب شخص كريم واخيه وبين رب كريم واخيه بحكم
بحث اذ لا اعتبار بالتخصيص اللفظي الثالث ان المعرف بلام الحقيقة اشارة الى الحقيقة الغير الخارجية ومعنى الخصوص فيها
تكلف الرابع انه كثيرا ما يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوايل ومن ذلك كل شاة وسخلتها بدرهم واى فتى هيجاء وانت وجارها
ولا يجوز كل سخلتها واى جارها اذ لا تضاف كل واى الى معرفة مفردة كما ان اسم التفضيل كذلك نص عليه ابن هشام في
الفائدة الثامنة من الباب السادس من كتاب المغنى فلا يدل صحة رب رجل واخيه على كون الضمير نكرة على ما اشير اليه
سوق الكلام على انا لا نسلم صحة رب رجل واخيه عند الجمهور لامتناع رب رجل كريم واخيه واما الاول فلان المذكور في كتب
النحو وجوب نعت مجرور رب ان كان اسما ظاهرا قال الدماميني وهذا مذهب المبرد وابن السراج واكثر المتاخرين وفي البسيط
انه مذهب البصريين وخالف في ذلك الاخفش والفراء والزجاج وابناء طاهر وخروف واما الثاني فلما اشير اليه من القاعدة
اللهم الا ان يثبت انه لم يرد في الاستعمال قوله اشارة وضعية قيل هذا احتراز عن النكرات المتعينة عند المخاطب نحو قولك
جاءني رجل تعرفه او رجل هو اخوك لان رجل لم يوضع للاشارة الى مختص وفيه نظر لان الاشارة فيما ذكر بالوصف اعنى تعرفه
او هو اخوك والكلام في الاشارة باللفظ اللهم الا ان يقال الاشارة باللفظ والوصف له مدخل في تلك الاشارة قوله
فتعريفه لافادة المخاطب جواب شرط محذوف والتقدير اذا عرفت ما ذكر فنقول تعريف المسند اليه الى آخره قوله وكلما ازداد
المسند والمسند اليه تخصيصا ازداد الحكم بعدا انما نسب البعد ههنا الى نفس الحكم وفيما سبق الى احتمال تحققه تفننا في
العبارة واعلم ان القضية الكلية المستفادة من لفظة كلما انما هي باعتبار الغالب والا فيجوز ان يكون المسند من اللوازم البينة
للمسند اليه فلا يكون مفيدا لبعد الحكم كقولنا الاثنان هو الزوج الاول واعلم ان المراد بالحكم في قوله ازداد الحكم بعدا ما
يشمل لازم فايدة الخبر فانه حكم ايضا كما صرح به لا الحكم الذي بين ذلك المسند والمسند اليه كما يفيد بعد احتمال تحقق الحكم
الذي هو فايدة الخبر كذلك يفيد بعد احتمال تحقق لازمها فيوجب كون افادته اتم فان لازم الفايدة في قولنا زيد

حافظ للتورية ابعد في احتمال التحقق بالنسبة الى لازم الفايدة في شيء مما موجود في الفايدة في افادة اللازم في الاول اتم
منها في الثاني قوله لانه وضعي بخلاف تخصص النكرة يريد ان التخصيص والتعيين في المعرفة بحسب الوضع لانها موضوعة للمعين
من حيث هو معين بخلاف النكرة فان مدلولها وان كان معينا في نفسه الا ان التعيين ليس بمعتبر في وضعها قوله وقد يترك
اى الخطاب مع معين الى غيره اشار الى ان ضمير يترك راجع الى الخطاب ويحتمل ان يرجع الى الاصل اى يترك الاصل وهو الخطاب
الى غيره ثم حق العبارة على ما ذكره في شرح المفتاح ان يقال المعين ان يقال خاطبه وهذا الخطاب له ولا يقال خاطب معه
اللهم الا ان يجعل الظرف مستقرا اى كاينا مع معين او الكاين معه فينبغي ان يجعل الكاين بمعنى ما من شانه ان يكون كما لا
يخفى على الذوق السليم وقوله الى غيره مما لا وموجها الى غيره قوله على سبيل البدل اما اذا كان ضمير المخاطب واحدا او مثنى
فكون العموم على سبيل البدل ظاهر واما اذا كان جمعا فالظاهر انه اذا قصد غير معين ان يعم جميع المخاطبين على سبيل الشمول لكن
قيل لم يوجد في القران ولا في كلام العرب العرباء خطاب عام بصيغة الجمع وفيه نظر واعلم ان ضمير الخطاب موضوع بالوضع
العام لكل معين مانع عن ارادة الغير حين ارادته على ما هو المختار او موضوع لمعنى كلي لكن شرط استعماله في جزئياته المعينة
فالخطاب اذا لم يقصد به المعين يكون مجازا على التقديرين قوله تناهت حالهم الفظيعة في الظهور بحيث الفظيعة الشنيعة الشديدة
من فظع الامر بالضم فظاعة فهو فظيع اى شنيع شديد لا من قطع الامر جاوز المقدار ومراد المصنف من الحال في قوله تناهت حالهم
فظاعة امرهم وقباحة شانهم ووصف الشارح اياها بالفظاعة بناء على ما نقله من المرزوقي في اثناء التمثيل للمجاز العقلي
من ان العرب اذا ارادوا المبالغة في وصف الشيء يشتقون من لفظه ما يتبعون به تاكيدا وتنبيها على تناهيه كشعر شاعر
واشباهه ويجوز ان يعتبر حذف المضاف او حيثية او فظاعة حالهم الفظيعة او حالهم الفظيعة من حيث فظاعتها وعلى كل من
التوجيهات لا يرد ان يقال صدق الشرطية لا يقتضي صدق المقدم فصدق قوله ولو ترى مع جوابه المحذوف اعنى لرايت امرا
فظيعا او نحوه لا يقتضي وقوع مقدمها وهو رؤية كل احد ليدل على غاية ظهور حالهم بل انما يدل امكان القصد بخطاب ترى الى
العموم على كمال الظهور شاهد حالهم لدلالتها على ان فظاعة حالهم لا يختص برؤية احد دون احد بل كل من يراها يراها فظيعة
قوله لفساد المعنى اذ العموم في المعدول عنه اعنى اكرم او احسن اليه اظهر فان الاخراج في صورة الخطاب ينافي العموم الا ان يحمل
على خلاف الظاهر وتعليل العدول عن الفايدة يفيدها الا المعدول عنه اظهر من افادة المعدول اليه الذي هو خلاف
الظاهر فاسد محض كما يرى هذا وقد يوجه تعلق الظرفين بالاخراج في صورة الخطاب بان المتبادر عنه تحقق الخطاب من غير

تحقق معناه الحقيقي فكانه قيل اكتفي بصورة الخطاب من غير ان يوجد معناه ليفيد العموم يعني انا عدلنا هذه الصورة عن
المعنى الحقيقي ليتاتى لنا قصد العموم اذ لو كان الخطاب على معناه الحقيقي لما تاتى لنا هذا **قوله** يشعر بذلك لفظ المفتاح حيث
قال فلا تريد مخاطبا بعينه كانك قلت ان اكرم او احسن اليه قصد الى انه سوء معاملته لا يختص واحدا دون واحد فان
قوله قصدا بمنزلة قول المص لتفيد العموم ولا احتمال لتعلقه بغير لا تريد **قوله** ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته وذلك فلانهم
لا حظوا المشخصات بما يمنع به تصور الشخص عن وقوع الشركة مثلا فوضعوا العلم لذلك الشيء مع تلك المشخصات زيادة
ونقصانا بحسب الازمنة على تقدير تسليمه ولا يلزم تعدد الاوضاع ولا كلية الموضوع له كما يتوهم **قوله** لاحضاره ان المسند
اليه قد سبق ان المسند اليه هيهنا من اوصاف اللفظ ولا شك ان المحضر هو المعنى فقوله احضاره محمول على الاستخدام او على
حذف المضاف ولعل المراد باحضار المسند اليه ما يكون سببا للالتفات اليه في الجملة ولا شك ان النفس اذا سمعت اللفظ
تلتفت الى المعنى وان كان حاضرا فيها صرح به في حاشية المطالع فلا يرد انه اذا قيل جاء زيد حال حضور المسند اليه في ذهن
السامع لم يوجد احضار ولان المسند اليه في قولك جاء زيد وهو راكب ان كان حاضرا في ذهن فلا احضار ثانيا بالضمير
الغايب والا فلا فايدة في الاتيان بالضمير ولو قال بدل لاحضاره للاخبار عنه بعينه باسم مختص به لكان اظهر **قوله** بعينه
حال من ضمير مفعول المصدر اي متلبسا بعينه وشخصه **قوله** فانه يمكن احضاره بعينه ابتداء لكل واحد منهما الخ قيل المعرف
بلام العهد الخارجي وكذا الموصول والمعرف بالاضافة اذا اريد بهما المعهود الخارجي يحتاج الى العلم بالمعهود وان سلم انه
لا يحتاج الى تقدم الذكر فالاحضار في هذه الثلثة يكون ثانيا لا ابتداء كما زعم واعترض بان الاحضار ثانيا انما يصح او يحسن
اذا كان بعد الاحضار ولا يكفي كونه بعد الحضور في الجملة **قوله** هذا القيد مغن عن الاولين فيه بحث لانه اذا ترك القيدان الاولان
يكون الكلام هكذا وبالعلمية لاحضار المسند اليه في ذهن السامع باسم مختص به اي بالمسند اليه فلا نم ان قوله باسم مختص
به يغني عن قوله بعينه وابتداء كيف واحضار معنى الرجل في قولنا رجل جاء في وله درهم باسم مختص لان لفظة رجل
مختص بفرد لا بعينه بحسب الوضع كما ان لفظ زيد مختص بفرد بعينه وانما لا يكون مختصا ان لو اريد بلفظ الرجل فرد معين
من افراده من حيث هو معين وح يكون مجازا او مجنثا في الحقيقة وكذا المعرف بلام الجنس في قولك الرجل خير من
المرءة مثلا مختص بالجنس لا يطلق على غيره بحسب وضع واحد فلا يخرج هذا القيد ولا بقوله ابتداء بل بقوله بعينه
ومما اجاب به الشريف في حواشي شرح المفتاح من ان الثاني من ان المعرف بلام الجنس قد يقصد به فرد منه لا على التعيين بوضع

واحد فيخرج بقيد الاختصاص ايضا كساير المعارف والنكرات ففيه نظر لان المعرف بلام الجنس حين ما يقصد به الفرد المنتشر
مستعمل في الجنس الموضوع له والقصد الى الفرد انما يفهم من القراين الخارجية على ما سياتي تحقيقه لا يقال فليكن الكلام عند
ترك القيدين الاولين هكذا وبالعلمية لاحضار المسند اليه في ذهن السامع باسم مختص بالمعين اي المشخص المانع تصوره عن وقوع
الشركة فيندفع البحث لانا نقول سؤال الاغناء انما يتوجه اذا كان قيد من قيود التعريف على الوجه الذي ذكر فيه مغنيا عن قيد
اخر مذكور فيه لا اذا امكن ان يقيد بقيد على وجه يسقط الاحتياج الى قيد اخر وانت قد تحققت من كلام الشارح ان ضمير به
في قوله باسم مختص به راجع الى المسند اليه لا الى المعين من حيث هو معين على ان في الصورة المذكورة ايضا اعتبار قيد التعيين
متحقق فلا اغناء اصلا وهذا التقرير ظهر ان قول الشارح في تقرير السؤال الا ان الاسم المختص بشيء معين بالمسند اليه **قوله**
قلنا بعد التسليم ان ذكر القيود الخ توجيه الجواب انا لا نم انحصار الاسم المختص في العلم فان المراد بالاختصاص الاختصاص في الجملة
والرحمن مختص به تعالى بطريق الغلبة والاستعمال وان كان في الاصل موضوعا لذات له الرحمة الكاملة مطلقا مع انه
ليس بعلم لوقوعه صفة فمثل الرحمن لا يخرج بقوله باسم مختص بل بقوله بعينه ان نظر الى ان مفهومه كلي في الاصل او بقوله ابتداء
ان نظر الى الخصوص العارض بحسب الاستعمال كما هو الظ ولو سلم ان الاسم المختص بشيء ليس الا العلم بناء على ان يراد بالاختصاص
الاختصاص بحسب الوضع فليكن الغرض الاصلي من ذكر القيدين السابقين تحقيق مقام العلمية غاية ما في الباب انهما بعد
ما ذكر لذلك الغرض اسند الشارح اليهما لكونهما سابقين في الذكر اخراج بعض ما يخرج بالقيد الاخير وليس بمحذور وبما اشرنا
اليه من توجيه الجواب المنفي اندفع لزوم استدراك احد القيدين الاولين اعني بعينه وابتداء بخلاف ما وجهه به الفاضل
المحشي فانه لا يدفع استدراك قيد الابتداء اصلا كما لا يخفى **قوله** لانا نقول هذا موقوف الخ اي خروج الامور المذكورة
بقيد الابتداء موقوف الخ وفيه ايماء الى بعد التفسير المذكور لانه لا بد من اعتبار الاولوية في معنى الابتداء وقد فعل و
اشارة اليه بقوله ولو اريد ذلك الخ لكن هذا موقوف على ان المراد بالاختصاص الاختصاص بحسب الوضع والا فالاحضار بالرحمن
احضار باسم مختص وليس بنفس لفظه لتوقفه على ملاحظة الغلبة وخصوص الاستعمال ووجه توقف خروج الامور المذكورة
على تفسير ابتداء بما ذكره انه لو فسر باول مرة كما ذكره الشارح لم يخرج لما حققته في الاعتراض السابق **قوله** وبعد اللتيا والتي و
اللتيا تصغير التي على خلاف القياس لان قياس التصغير ان يضم اول المصغر وهذا بقي على فتحته الاصلية لكنهم عوضوا عن ضم اوله
بزيادة الالف في آخره كما فعلوا ذلك في نظايره من اللذيا وذيا وذياك والمعنى بعد الخطة الصغيرة والكبيرة التي من فظاعة شانهما

كيت وكيت حذف الصلة ايهاما لقصور العبارة عن الاحاطة بوصف الامر الذي كنى بهما عنه وفي ذلك من تفخيم امره كما لا يخفى
قوله وما سواها انما وضع ليستعمل في معين فان قلت تعريف مطلق المعرفة سابقا بقوله ما وضع ليستعمل في شيء بعينه يدل
على دخول العلم فيه وقوله ههنا وما سواه انما وضع الخ يدل على خروج العلم عنه فقد تناقض كلاماه قلت المراد من التعريف
السابق ان المعرفة ما وضع لهذا الغرض سواء كان الموضوع له كليا او جزئيا وما ذكره ههنا ان ما سواه انما وضع لمفهوم
كلي ليستعمل الخ بقرينة المقام فلا تناقض نعم كلامه مبني على مذهب مرجوح والتحقيق ان الوضع عام والموصولة خاص وهو المعينات
التي جعل المفهوم الكلي مرآة لملاحظتها عند الوضع فليفهم قوله ولا يخفى على المنصف ان الوجه ما ذكرناه اولا وذلك لان قيد
الابتداء على ما ذكره هذا القائل يخرج ساير المعارف ولا يكون لقوله باسم مختص فايدة سوى تحقيق المقام واما على ما ذكره
الشارح فالاسم المختص وان كان مخرجا لها لكن يكون لكل من القيدين السابقين بعد تحقيق المقام مقابل مسند اليه
اخراجه لتقدمه في الذكر على ان الاحضار في العلم ليس في اول زمان ذكره بل بعد تذكر الوضع لانه مسبوق بتقديم العلم به
ولئن اغمض عن ذلك فالاحضار في اول زمان الذكر متحقق في ضمير المتكلم والمخاطب اذ لا يفهم منهما فيه الا المتعين فليتامل
قوله نحو قل هو الله احد يحتمل ان يكون هو مبتداء والله خبره واحد خبرا ثانيا او بدلا من الله بناء على حسن ابدال النكرة الغير
الموصوفة اذا استفيد منهما ما لم يستفد من المبدل منه كما ذكره الرضي ويحتمل ان يكون ضمير الشان والجملة خبره ويعتبر
الاحدية بحسب الوصف بمعنى انه احد في وصفه مثل الوجوب واستحقاق العبادة ونظايرهما او بحسب الذات اي لا تركيب
فيه اصلا وعلى الوجهين تظهر فايدة حمل الاحد عليه تم ولا يكون مثل زيد احد قوله والله اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت
منها حرف التعريف وقيل عليه لما كان الاصل هو الاله معرفا باللام لم يكن حرف التعريف عوضا عن الهمزة المحذوفة لاجتماعهما
في الاصل وجوابه انه بعد تسليم عدم اجتماع العوض والمعوض عنه ان حرف التعريف في الاله من قوله اصله الاله من الحكاية
لا من المحكي ومراده ان الله اصله اله منكرا كما ذكر في تفسير القاضي وانما ادخل حرف التعريف في خبر المبتداء لافادة الحصر
كما في زيد الامير اشارة الى عدم ارتضائه قول سيبويه بانه يجوز ان يكون اصله لاه من لاه يليه بمعنى تستر واحتجب ووجه عدم
الارتضاء ما ذكره في شرح الكشاف من ان كثرة دوران اله في الكلام واستعمال الآلهة في المعبود واطلاقه على الله يرجح جانب
الاشتقاق من اله ولو سلم ان حرف التعريف من المحكي فنقول المضاف محذوف اي عوضت منها لازمة حرف التعريف اذ لا يقال
لاه كما صرح به القطب في شرحه اللهم الا على سبيل الشذوذ ولا ان الاظهر في هذا الوجه يتعين كون حذف الهمزة على غير قياس
اذ قياس

اذ قياس حذف الهمزة نقل حركتها الى ما قبلها ونقل الحركة يتوقف على وجوب اللام المتوقف على حذف الهمزة لان العوض
لا يوتى به الا بعد المعوض عنه فلو كان حذف الهمزة بعد نقل حركتها الى اللام لزم الدور قوله ثم جعل علما اي بعد حذف
الهمزة وما قبله فقيل الاله معرفا باللام من الاسماء الغالبة لكن لا يقبل الى حد العلمية وقيل هو ايضا علم له بالغلبة لكن اريد
تاكيد الاختصاص بالتغيير بحذف الهمزة وصار الله محذوف الهمزة مختصا بالمعبود بالحق فالاله قبل حذف الهمزة وبعدها
علم لتلك الذات المعينة الا انه قبل الحذف اطلق على غيره اطلاق النجم على غير الثريا فيكون الغلبة تحقيقية وبعده
لم يطلق على غيره اصلا فيكون الغلبة تقديرية قوله لما افاد التوحيد اي بحسب دلالة اللفظ قوله فيجب ان يكون الاله
بمعنى المعبود بالحق اي بقرينة المقام فان المراء والجدال انما هو في المعبود بالحق وهو المقصود بجهد الوجود فيه لكثرة المعبودات
الباطلة فلا يخالف ما في شرح الكشاف من ان اله بالتنكير بمعنى المعبود مطلقا والاله بالتعريف بمعنى المعبود بالحق فانه
هناك بصدد مقام المعنى بحسب الوضع قوله في الوجود او موجود اشارة الى ان خبر لا محذوف والا الله بدل من محل اسم لا
ولم يجعل الا الله خبرا لان المعنى على نفي الوجود عن آلهة سوى الله لا على نفي مغايرة الله عن كل اله وهو الذي يفيد الاستثناء
المفرغ الواقع موقع الخبر كما لا يخفى وانما لم يقدر الخبر في الامكان او ممكن مع ان فيه رد الخطاء المشركين في اعتقاد تعدد
الآلهة على وجه ابلغ وهو سلوك الطريقة البرهانية لان نفي الامكان يستلزم نفي الوجود بدون العكس لان المقصود بالكلمة
التوحيد وهو اثبات الوجود له تعالى ونفيه عن اله غيره واثبات الامكان لا يستلزم اثبات الوجود فان قلت فالكلام لا ينفي
الامكان عن غيره تعالى قلت ذلك النفي مستدل عليه بدلائل اخر وليس بمقصود بالبيان ههنا على ان المتمردين لا يدعون امكان
غيره تعالى بدون الوجود قوله كما في الالقاب الصالحة لمدح اوذم توصيف الالقاب بما ذكر ليس للتخصيص بل للكشف والتوضيح لان
اللقب علم يشعر بمدح اوذم مقصود منه قطعا واما الكنية فهو علم صدر باب او ام وما سواهما من الاعلام يسمى اسما والفرق
بين اللقب والكنية بالحيثية فان اشعار بعض الكنى بالمدح او الذم كما في ابي الفضل وابي جهل لا يضر قوله وفي التنزيل تبت
يدا ابي لهب غير الاسلوب لان العلم ههنا مضاف اليه في الظاهر والتمثيل لمجرد كون المقام مقام كناية وقيل لفظ يدي تحتمل العلم
مسند اليه في الحقيقة وينكر جهني للتهويل كانه قيل جهني اي جهني قوله انتقال من الملزوم الى اللازم الى آخره لكن المنتقل عنه
معنى مجازي للفظ اذ ليس معنى ابي لهب بحسب الوضع ملابسة اللهب والده وسيجي في فن البيان ان شاء الله ثم ان الكناية قد يكون
مبنية على المجاز وبالعكس قوله انما هو بحسب الوضع الاول اعني الاضافي دون الثاني اعني العلمي قال الشارح في شرح المفتاح

في قوله ثم ثبت يدا ابي لهب لم يطلق الاسم الا على الشخص المسمى بابي لهب لكن يستعمل منه الى ملازم اللهب لينتقل منه الى
الجهنمي هذه عبارته في ذلك الشرح وظاهره لا يناسب قوله ههنا وهذا اللزوم انما هو بحسب الوضع الاول دون الثاني فان
اللزوم على ما ذكره هناك بحسب الوضع الثاني لكن بتوسط الوضع الاول فينبغي ان يحمل قوله ههنا انما هو بحسب الوضع الاول
على الحصر الاضافي ليلتئم كلاماه اي ليس اللزوم بحسب الوضع العلمي فقط بل يجب ان يلاحظ الوضع الاضافي ثم هذا مبني على ما
هو الظاهر من ان معناه اشتهار ابي لهب بكونه جهنميا انما يفهم من المعنى الاضافي اعني ملابسة اللهب الحقيقي واما اذا جوز الاشتهار
المذكور مع قطع النظر عن المعنى الاضافي كما في نظاير حاتم على ما قرره الفاضل المحشي فلا احتياج الى توسيط الوضع الاضافي
قوله ويجب ان يعلم ان ابا لهب انما استعمل ههنا في الشخص المسمى به لينتقل به الى جهنمي اي بواسطة ملاحظة الوضع الاضافي
على ما حققته مما ذكره في شرح المفتاح فلا يناقض قوله سابقا الا ان هذا اللزوم الخ واعترض عليه بانهم شرطوا في الكناية
ان يكون المقصود هو المعنى الكنائي والمعنى الاصلي وسيلة اليه والتزام كون الشخص ههنا وسيلة ووصف كونه جهنميا
هو المقصود الاصلي ومناط النفي والاثبات بعيد جدا واجيب بان توهم البعد انما نشا من الغفلة عن وجه العدول عن
الاسم الى الكنية فلا حاجة الى ان يقال نعم الوصف عند اطلاقه على الشخص من قبيل مستتبعات التراكيب واطلاق الكناية
عليه على سبيل التشبيه واستعمال الكناية في مجرد معنى الخفاء فتامل ففي ههنا بحث وهو ان قوله ويجب ان يعلم الخ مناقض
لما صرح به في البيان في اثناء تحقيق فوايد القيود المذكورة في تعريف الحقيقة من ان القول بكون الكناية حقيقة غير صحيح لان
الكناية لم تستعمل في الموضوع له والجواب ان الشارح ذكر في شرح المفتاح في مفتتح الاصل الثالث من علم البيان ان لهم في تقرير
الكناية طريقين احدهما انها استعمال اللفظ في غير الموضوع له مع جواز ارادة الموضوع له وثانيهما انها استعمال اللفظ في الموضوع
له لكن لا يكون مقصودا بل لينتقل منه الى غير الموضوع له اللازم المقصود فما ذكره الشارح في البيان مبني على المذهب الاول
بناء على انه المشهور مال اليه كما اشار اليه الشارح في بحث الكناية من هذا الكتاب الاول وما ذكره في قوله ويجب الخ مبني على
المذهب الثاني **قوله** او ايهام استلذاذه ذكر الشارح في شرح المفتاح ان الاحسن ترك الايهام الى الاعلام ونحوه وعليه الطيبي
شراح وفيه بحث اذ في لفظ الايهام نكتة سرية مفقودة في لفظ الاعلام وهي الايماء الى ان التبرك والاستلذاذ في كونهما
من الاغراض المطلوبة بالذكر والاحوال المقتضية له بحيث يكفي في اقتضاء الذكر ايهامهما حتى يتعين الحكم في الاعلام ونحوه
بطريق الاولى ولو بدل لفظ الايهام بالاعلام لفات هذا الايهام **قوله** وغير ذلك مما يناسب اعتباره مثل التنبيه على

عباوة

غباوة المخاطب بانه لا يتعين عنده المسند اليه الا باسمه الذي يخصه **قوله** لان المخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين
اشارة الى ان التعريف انما هو بحسب معرفة المخاطب ولذا قال الادباء المعرفة ما يعرفه مخاطبك **قوله** ثم الموصول وذو اللام
سواء خلافا لابن كيسان وابن السراج فان ذا اللام اعرف من الموصول عندهما واما الكوفيين فعندهم الموصول اعرف
من ذي اللام **قوله** ولذا صح جعل الذي يوسوس الخ هذا انما يدل على ان الموصول ليس باعرف من ذي اللام بناء على ما تقرر
من ان الموصوف لا بد ان يكون اعرف من الصفة او مساويا لها ولا يمنع اعرفية ذي اللام كما هو مذهب ابن كيسان وابن السراج
فكانه بنى الكلام على ان انتفاء اعرفية ذي اللام من الموصول ظاهر ولذا لم يقل بها غيرهما بخلاف العكس فالاستدلال بالاية
ناظر اليه **قوله** وتعريف المضاف كتعريف المضاف اليه خلافا للمبرد فان تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه عنده
لانه يكتسبه ونعم يوصف المضمر منه ولذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر **قوله** نحو وان تخصص بكونه مضروبا
لك اشارة الى انه لا يلزم في التخصيص ان يصير جزئيا حقيقيا بل يحصل بنقص الشيوع **قوله** لانه موضوع لانسان لا تخصيص فيه
اي لم يعتبر في اصل وضعه التخصيص وان جاز ان يتخصص بحسب العارض كما في الصورة المذكورة **قوله** لعدم علم المخاطب بالاحوال
المختصة به سوى الصلة الكلام على تقدير اقتضاء المقام كون المسند اليه معرفة والمقصود تعيين وجوه التعريف كما اشار
اليه الشارح في مفتتح البحث فلا يرد ان يقال جاز ان يجعل تلك الجملة صفة للنكرة فلا يتعين الموصول ثم الرجحان في الجملة
كاف في المقتضي فلا يتوجه ان ما ذكره لا يقتضي كون المسند اليه موصولا لجواز ان يكون ما يجري عليه الموصول نحو الرجل الذي
قدم عليك كريم اذ ذكر الموصول لما كان لازما فالاقتصار عليه مع افادة المقصود راجح على ان اجراء الموصول لا محالة انما
يكون على قسم من اقسام المعرفة هذا انما يتم اذا اقتضى المقام خصوصية ذلك القسم والمفروض عدمه كما لا يخفى فتدبر **قوله**
الذي كان معنا امس رجل عالم ينتقض بمثل قولنا مصاحبنا امس رجل عالم فلا بد من امر اخر يرجح طريق الموصولية اذ الظاهر
ان المقتضي اما موجب او مرجح ولا يكفي مجرد الملايمة والمناسبة **قوله** الذين في بلاد الشرق لا اعرفهم او لا نعرفهم هذا المثال
في عدم علمهما وان جاز ان يلاحظ فيه تارة عدم علم المتكلم فقط وتارة عدم علمهما كما ينبئ عنه الخبر والاولى ان يمثل عدم علم
المتكلم بقولك الذين كانوا معك امس لا اعرفهم **قوله** لقلة جدوى الخ انما لم يعلل عدم التعرض لما ذكره بانه اذا لم يكن للمتكلم
علم بغير الصلة لا يتاتى منه الحكم على الموصول بشيء والا لكان الشيء معلوم الثبوت له لان المراد بالاحوال التي فرض انتفاء
علم المتكلم بها هي التي يصح اعتبارها في جانب المسند اليه لتعينه عند افادة الحكم للمخاطب ومفهوم الخبر لا يصح ان يجعل عنوانا

للموضوع والا لغي الحمل قد بر قوله او استهجان التصريح بالاسم فيه اشارة الى ان المراد بالغرض ما يكون باعثا على ايراد
الموصول سواء كان غاية يقصد حصولها وفايدة تترتب عليه كزيادة التقرير ولم يكن كهذا وههنا بحث وهو ان مجرد
استهجان التصريح بالاسم لا يفيد اختيار الموصولية لجواز ان يعبر عنه بطريق آخر لا استهجان فيه فلا بد من انضمام
شيء الى الاستهجان ليترجح اختيار الموصولية على ما سواها من طرق التعريف نعم قد ذكره في شرح المفتاح ان الاقتضاء
يتحقق بمجرد الملايمة والمناسبة فلا تزاحم في المقتضي والمقتضى لكن لا يخفى ان المناسبة ان لا يطلق الا اقتضاء الا اذا
كان للمقتضي رجحان في الجملة كما ينبئ عنه قوله في مقتضيات ذكر المسند اليه ان المقتضي اعم من الموجب والمرجح اللهم الا
يكتفى بالرجحان بالاضافة فكلما كان المضاف اليه اكثر كان الاقتضاء اتم واوفر قوله اي تقرير الغرض الخ وجه تقديمه على القولين
الاخيرين ان المقصود من الكلام هو الغرض المسبوق له وكل من المسند والمسند اليه لافادة ذلك المقصود فحمل التقدير على
تقريره اولى قوله واورد حكاية شريح وهي ان رجلا اقر عند شريح بشيء ثم انكر فقال له شريح شهد عليك ابن اخت خالتك
آثر شريح التطويل ليعدل عن التصريح بنسبة الحماقة الى المنكر لكون الانكار بعد الاقرار ادخالا للعنق في ربقة الكذب
فهذه الحكاية متعلقة باستهجان التصريح فان جعلت الاية مثالا لزيادة التقرير والاستهجان معا كان نظم الكلام
حسنا وان خصت بزيادة التقرير كما توهم وقع بين الحكاية ومتعلقها فاصل باجنبي ان قلت ليس في لفظ زليخا استهجان
فكيف يصح جعل الاية مثالا له قلت المستهجن تصريح اسم المرأة في الحكم بالمراودة والاحتيال في طلب المواقعة قوله ولقد
نهزت مع الغواة الخ نهزت بالدلو اي ضربت بها الماء في البئر وحركتها لتمتلي والغواة جمع غاوٍ والاسامة اخراج الماشية
الى المرعى والسرح المال السائم واللحظ النظر والاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف وقيل سرح اللحظ بمعنى النظر
السريع الى ما وقع القصد عليه من قولهم امر سريح اي سريع كذا في الديوان وفي الصحاح وناقة سرحة ومسرحة اي سريعة
والعُصارة بضم العين والصاد المهملة ما يسيل من عصر العنب ونحوه والمراد الحاصل والخلاصة والاثام بفتح الهمزة الاثم
كذا في الديوان وفي الصحاح انه جزاء الاثم وحاصل المعنى صاحبت مع الغواة وسعيت في تحصيل اللذات هوى النفس حتى
بلغت اقصى ما يبلغ الانسان في شبابه فما حصلت و وقفت ان حاصل ما سعيت كان اثما وضلالا وذنبا ووبالا قوله
ان الذين ترونهم البيت ترونهم بضم تاء الخطاب من الاراءة التي تتعدى الى ثلاثة مفاعيل هو الرواية وهو الانسب
دراية ايضا وان جاز الفتح بان يكون من الرؤية بمعنى الاعتقاد والغليل ما يجده الانسان من شدة الغيظ وحرارة العطش

والتصريح في اللغة الالقاء على الوجه للاهلاك والهلاك فيما نحن فيه اما حقيقي او عبارة عن هلاك الاموال او عوارض
النفس كالامراض على سبيل المجاز فاشار الى الاول بقوله اي قتلكم والى الثاني بقوله او نضابوا قوله وجوابه ان العرف
والذوق الخ وقد اجيب ايضا بان التنبيه على الخطاء الذي ذكره هو انما ان يحصل من ذكر الظن المشعر بالخطاء او بفهم
من العرف خطاء المخاطب في هذا الظن من مثل هذا الكلام وعلى كلا التقديرين لا خفاء في لزوم تحقق الايماء فيه وانكاره مع
اثبات التنبيه المذكور متدافع واما ان يحصل من مجموع الكلام فيرد عليه ان الكلام في معاني الموصولية ومقتضياتها لا في
معاني الكلام الذي فيه الموصول قوله الى وجه بناء الخبر ظاهر قوله فيما ياتي فان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من
جنس العقاب ونظايره يدل على ان المراد ههنا الى وجه الخبر المبني عليه لم وانما قدم البناء اشارة الى ان ايماء الموصول
الى الخبر من حيث ايراد المتكلم وبناؤه اياه عليه كما قيل مثله في تعريف العلم بحصول صورة الشيء قوله كالارصاد في علم البديع
وهو ان يجعل قبل العجز من الفقرة او البيت ما يدل عليه اذا عرف الروي نحو قوله تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون
قوله الى التعريض بالتعظيم الخ اعترض عليه الفاضل المحشي بان حصول هذه المعاني التي جعل الايماء ذريعة اليها يحصل
بلا ايماء بالمعنى المذكور كما اذا اخر الموصول وبدل الجملة الاسمية بالفعلية فلا يستقيم جعله ذريعة اليها اجيب بان هذه
المعاني يمكن تحصيلها من مجموع الكلام ومن نفس الموصول مع صلته والاول هو المستغني عن اعتبار الايماء واما الثاني
فهو موقوف على اعتبار الايماء قطعا فان مثل تعظيم شعيب ثم على وجه التعريض يحصل من مجموع الكلام اعني من نسبة الخسران
الى تكذيبه ولا حاجة في ذلك الى اعتبار الايماء ومن نفس الموصول ايضا بان يعتبر ايماؤه الى ان الخبر من جنس الخيبة و
الخسران فيتوسل بذلك الى التعريض بتعظيمه ولو لم يعتبر هذا الايماء لم يكن لك ان تصل اليه من نفس الموصول كما لا يخفى
ولا شك ان الكلام في معاني الموصول لا مجموع الكلام الذي يكون الموصول من جملته فاندفع الاعتراض قوله فاشكل عليه
الامر في عنوان الذي سمك الى آخره اجاب عنه الفاضل المحشي بان مراده من العلة علة اسناد الخبر الى المبتدا او بناؤه
عليه لا علة ثبوته له فلا اشكال كما فصله وفيه بحث اما اولا فلانه ان اريد بالايماء الى علة بناء الخبر الايماء الى ذات
العلة ففيه انها مصرح بها فلا يحسن الايماء وان اريد الايماء الى عليتها من جهة ان ترتب الحكم على المشتق وما في حكمه
يفيد علية الماخذ ففيه ان ذلك الترتب انما يدل على علية الماخذ لثبوت الخبر لا لاثباته واسناده على انه يفوت ح
جعل الايماء ذريعة الى التعظيم مثلا لان التعظيم انما يتوسل اليه بذكر العلة كما اعترف به سواء اومى الى العلية ام لا

واما الثانی فلان الظاهر ان الباعث فی نفس الامر علی ربط الخبر فی قوله تعالی ان الذین یستکبرون الایة بیان سوء عاقبة المتکبرین
وفی قول الشاعر ان الذی سمک السماء البیت بیان رفعة شان الشاعر وهکذا فی البواقی الا انه لما لاحظ المتکلم استکبار
الکفار وبعث بمجرد ذلک علی ربط دخول جهنم بهم ولاحظ سمک السماء وحمل بمجرد ذلک علی ربط بناء بیت الشرف له فان هذا
بعید جدا کما لا یخفی علی المنصف فتامل قوله ومن الناس من اقتفی اثره الخ اراد به العلامة الترمذی وقد نبهنا ان فی
اوایل تقسیم الاسناد الی الحقیقة والمجاز ان الشارح المحقق یعتبر فی مثل هذا الترکیب مضمون الجار والمجرور ویجعله مبتداء
وما بعده خبرا ای بعض الناس یقول کذا لا بالعکس حتی یرد انه لا یتصور بمثل هذا الاخبار فایدة ویمکن ان یجاب فی مثل
هذا المحل بوجه اخر وهو ان الاخبار بالبعضیة للتعجب واستعظام ان یختص بعض من الناس باتباع غیره فی مثل هذا الکلام
فانه ینافی الانسانیة بحیث کان ینبغی ان لا یعد من اتصف به من جنس الناس لکن لو سلم صحة هذا التوجیه لا یطرد فی جمیع
المواضع کما لا یخفی بخلاف التوجیه الذی ذکره الشارح قوله وسوق الکلام ینادی الی فساد هذا الرای اذ ایثار لفظه
ثم واسم الاشارة القریبة فی قوله ثم یتفرع علی هذا بعد الاشارة البعیدة فی قوله او ان یومی بذلک الی جعل المسند الیه
موصولا یکاد یصرح بالاشارة الی الایماء قوله الی محسوس غیر مشاهد فیه اشارة الی ان حق الترتیب تقدیم المحسوس علی المشاهد
وان بالغ القوم فی العکس حیث قال الی مشاهد محسوس وقد یقال بنبه بتقدیم المشاهد علی انه یکفی وحده لاشتماله علی
معنی المحسوس ثم ذکر المحسوس دفعا لتوهم ان یراد بالمشاهد المعلوم یقینا لکثرة استعماله فیه ولو مجازا قوله واما الغرض
الموجب له او المرجح فقد اشار اورد علیه ان کل ما اشار الیه المعترض مرجح لا موجب نعم قد اشار الشارح نفسه فی آخر
البحث حیث قال او لانه لا یکون طریق الی احضاره سوی الاشارة الی الغرض الموجب ویمکن ان یقال قصد اکمل التمییز غرض
موجب فتامل قوله من نسل شیبان بن ثعلبة بن ذهل قبیلتان کذا فی القاموس والذی فی الصحاح وشیبان حی من بکر
وهما شیبانان بن ذهل بن ثعلبة وشیبان بن ذهل بن ثعلبة وقد جوز ابن جنی فی التنبیه علی مشکل الحماسة ان یکون
وزن شیبان فعلان من شاب یشیب وان یکون وزن شیبان فیعلان من شاب یشوب فحذف الواو بعد قلبها یاء
کما فی میت ومیت ثم قوله من نسل شیبان اما خبر ثان او حال علی سبیل التداخل او الترادف واما جعله ظرفا لغوا متعلقا
بمزدای ممتازا منهم فلیس بحسن لان مقام المدح یقتضی ان یثبت للممدوح الفردیة فی المحاسن بالقیاس الی کافة الناس لا
بالقیاس الی نسل شیبان ممتاز عن سواهم بالمحاسن فقط کما لا یخفی الآن یبنی الکلام علی ادعاء اشتهار ان نسل شیبان ممتاز عمن

سواهم بالمحاسن فتبصر قوله وهما شجرتان بالبادیة یمکن ان یقال الثمام یقال شجران مع ان الضال بتخفیف اللام والسلم
نوعان من الشجر والمفرد الضالة والسلمة ایماء الی ان المراد بالضال والسلم اللذین حکما علی قبیل شیبان بانهم مقیمون
بینهما فردان من ذلک النوع یعنی انهم کانوا کذلک فی نفس الامر وهذا کما تقول رایت رجلا اذا رایت زیدا قوله فی علم المعانی
الخ الحق ان القرب والبعد والتوسط ان جعلت داخلة فی معانی اسماء الاشارة کان هذا بحثا لغویا ذکر توطیة لما یتفرع
علیه من مباحث الخواص وان جعلت خارجة عنها یقصدها البلغاء بحسب مناسبة الالفاظ فی قلة الحروف والکثرة والتوسط
کان من علم المعانی قوله وعلم المعانی من حیث انه الخ قیل هذا هو الحق واما ما ذکره الفاضل المحشی من ان ذلک جار فی الالفاظ
کلها بحواب الالتزام والاحترام الا یری انهم بحثوا عن علمیة المسند الیه وتعریفه بغیرها وتنکیره وجمیع ذلک یدل علی معانیها
بطریق الوضع الا انه اذا اعتبر فیها ما ذکرنا من الاعتبار حصل امر زاید علی الوضع یتعلق به نظر علم المعانی فتامل قوله عقب
المشار الیه وهو الذین یومنون قیل علیه ان الذین یومنون من جملة ما یدل علی الاوصاف فلا یناسب ان یجعل مشارا الیه
لعدم صحة التعقیب بل المناسب ان یقول وهو المتقون اجیب بان المراد ذات الموصول من غیر ملاحظتها بمضمون الصلة
بقرینة عدة الایمان من جملة الاوصاف التی عقب بها المشار الیه وانما لم یعبر عن تلک الذوات بنفس الموصول لقبح ذکره
بدون الصلة واما عدم جعل المشار الیه هو المتقین فبناء علی ان الذین یومنون یمکن ان یجعل منقطعا عن المتقین علی
سبیل الاستیناف مرفوعا بالابتداء مخبرا عنه باولئک علی هدی وان یجعل جاریا علیه کما ذکر فی الکشاف فعلی التقدیر
الثانی یحسن ان یجعل الاشارة الی احدهما اشارة الی الاخر من غیر تکلف لان الصفة والموصوف فی حکم واحد واما علی التقدیر
الاول فلیس بذلک الحسن لان المراد بالمشار الیه هو المعنی الذی اشیر باسم الاشارة ای لفظه کما ینبئ عنه قوله عقب المشار
الیه باوصاف وذلک المعنی هو معنی الذین یومنون لا معنی المتقین وان اتحد فی الواقع ذاتا فلنتامل قوله او لنحو ذلک
مثل ان یقصد به شدة ذکاء المخاطب وقوة ادراکه کقولک فی مسئلة یتحیر فیها العقول هذه المسئلة محققة عندک یشیر
الی ان المسئلة التی یتحیر فیها العقول کالمحسوس المشاهد عنده ونحو ذلک قال الشارح فی شرح المفتاح ومما یجب التنبیه له
ان ما یورد فی امثال هذه المقامات من الایات والابیات امثلة لا شواهد حتی یتم باحتمال الغیر وانه لا امتناع فی جمع مثال واحد
بین کثیر من اللطایف والاغراض فان مبنی تلک الاقتضاءات وکون الترکیب لما یذکر من الاغراض علی مجرد المناسبات والا فمن
این للبشر ان مقصود المتکلم ما نسب الیه من الاعتبارات فلیحافظ علی هذه النکت ظها سواضع تقع قوله واحد کانوا واثنین

الظاهر انه اراد فرداً واحداً او فردين او افراداً كما يدل عليه قوله في شرح المفتاح واما الى حصة معينة من الحقيقة فرداً او فردين
او اكثر ففيه مسامحة اذ الظاهر ان الفرد هو المركب من الطبيعة الكلية وما ينضم اليها من التشخص لا نفس الحصة المفروضة له الا
ان يجعل الحصة فيما سبق على المجموع المركب مجازاً من قبيل اطلاق اسم الجزء على الكل اذ قد تقرر ان المعهود في العهد الخارجي
هو الحصة مع العوارض فح لا تسامح في قوله واحداً كان او ح قوله اختصاص بموصوف معين فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها
الى الموصوف فان التحرير من الصفات المختصة بالذكر كما اشار اليه بقوله لكن التحرير انما كان للذكور ويعني لما كان التحرير مختصاً بالذكور
علم ان مطلوبها كان هو الذكر وهو ليس بمذكور صريحاً بل ذكر ملزوم وهو التحرير قوله او للاشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى
الاضافة اما من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف او بيانية اى مفهوم هو مسمى الاسم المجرد عن اللام ثم اقتضاء الاشارة الى
نفس الحقيقة التعريف باللام انما يظهر اذا لم يوجد علم الجنس والا ففيه ايضاً اشارة الى نفس الحقيقة لكن بجوهر اللفظ لا بالة
قوله يعني يطلق المعرف باللام الخ دفع لما يتبادر من ظاهر قول المص وقد يأتي لواحد الخ من ان المعرف باللام الحقيقة في العهد الذهني
مستعمل في مجموع الماهية والعوارض فهو من قبيل اطلاق العام وارادة الخاص ووجه الدفع ظ من كلامه قوله المتحد اما على صيغة اسم
الفاعل من الاتحاد بالحاء والدال المهملتين كما ينبئ عنه قوله فجاء التعدد باعتبار الوجود او على صيغة المفعول من الاتخاذ
بالمعجمتين والمعنى واضح بقي هنا بحث وهو ان مدلول الاسم لما كان هو الفرد المنتشر عند الشارح كما سيصرح به ولا شك ان
مدلول اللام هو الاشارة الى مدخولها صح الاشارة بنفس الكلمة الى الفرد المنتشر عند الشارح واطلاق المعرف باللام عليه من
حيث هو حقيقة فاى حاجة الى ما ذكره من القرينة فتامل قوله فجاء التعدد باعتبار الوجود انما جاء التعدد باعتبار ان المراد
الفرد المنتشر الذي يصلح ان يكون هذا وذاك لا المعين المشخص قوله حتى تكلفوا ابما تكلفوا حيث قالوا الحضور الذهني معتبر
في المعرف دون المنكر وقيل حيث اتى لوابا المفارق بما وقع صفة له من الجملة قوله كما يشعر به لفظ الايضاح حيث قال والمعرف باللام
قد يأتي لواحد باعتبار عهديته في الذهن بعد ان قال وان كان باللام فاما للاشارة الى المعهود بينك وبين مخاطبك واما
لارادة نفس الحقيقة قوله لتعامل معاملة النكرة كثيراً واعلم ان المصادر التي ليس فيها شائبة الوحدة كذكرى ورجعى وبشرى اذا
عرفت بلام الجنس وقصد بها الى الماهية من حيث هي لم فرق بين معرفها ومنكرها الا باعتبار ان في المعرف اشارة الى حضورها
دون النكرة على قياس ما سبق في اسم الجنس المنكر والمعرف بلام العهد الذهني فكما يجوز ان يعامل المعرف اذا اريد به الفرد المنتشر
معاملة المنكر كما هو المشهور ينبغي ان يجوز ذلك في هذه المصادر الآن وروده في الاستعمال غير محقق بخلاف الاول فانه مشهود

قوله

قوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمت قلت لا يعنيني ثم حرف العطف الحقتها علامة التانيث تختص بعطف الجمل وقوله
لا يعنيني بمعنى لا يريدني بل يريد غيري من عناه اى قصده واراده اولا يهمني الاشتغال به والانتقام منه من عناني الامر اى
اهمني وفايدة ثم في البيت بيان تفاضل الامرين اعني المرور والاغضاء كان الثاني اعظم من الاول فشبهها لتباعد ما بينهما في
الفضل بتباعد ما بين الحادثين في الوقت قوله لا توقيت فيه اى لا يعتبر فيه وقت الحادثة وعين فان تعيين الحوادث
بالاوقات وحاصل المعنى انه لم يرد بالذين انعمت عليهم قوما باعيانهم فصح توصيفه بغير مع كونه نكرة وان كان مضافا الى المعرفة
لتوغله في الابهام وقد يجعل غير معرفة بناء على اشتهار المنعم عليه بمغايرة المغضوب عليهم فيتعرف ح كما في قولك عليك بالحركة غير
السكون فعلى هذا الوجه ايض يصح جعله وصفا للموصول سواء كان فيه توقيت ام لا قوله قلت بل حقيقة حقيقة خبر مبتداء
محذوف والجملة تعطف على مقدر اى ليس هو مجاز كما قيل بل هو حقيقة واعترض عليه بان الموضوع له هو الماهية المطلقة
والمستعمل فيه هو الماهية المخلوطة ولا شك في تغايرهما فينبغي ان يكون مجازا واجيب بان الموضوع له هو الماهية لا بشرط
شيء وهي تتحقق في ضمن الماهية المخلوطة فالمستعمل فيه ليس الا الماهية لا بشرط شيء والفرد المنتشر انما فهم من القرينة وانما
سمي معهودا باعتبار مطابقته للماهية المعهودة فله عهد به بهذا الاعتبار فسمي معهودا ذهنيا هذا قوله ومثله كل مضافا
الى نكرة مضافا حال من كل لانه فاعل في المعنى ان تاتله كل هذا على مذهب الجمهور واما اذا جوز الحال من خبر المبتداء فالامر
ظاهر وفائدة التقييد انه اذا كان مضافا الى المعرفة كان الغالب كونه لاحاطة الاجزاء لا للافراد كما في اكلت الرغيف قوله وجوابه انا
لا نسلم كان الاظهر ان يقال في جواب السكاكي اذا اردت بعدم التميز عن تعريف العهد عدم الامتياز مطلقا فالملازمة ممنوعة كيف
والمشار اليه في احدهما هو الحقيقة وفي الاخير الحصة وان اردت عدم الامتياز في معنى التعريف فانتفاء التالي ممنوع كيف ولا
امتياز في معنى التعريف اذ لا معنى للتعريف الا التعيين والاشارة الا ان الشارح المحقق سلك جادة التحقيق وسكت عن الترديد
اعتمادا على ظهور انهم ما ادعوا الفرق بينهما الا بحسب الاضافة حيث ضموا التعريف الى تعريف الجنس وتعريف العهد وبينوا الحصر
فيهما بان المشار اليه ان كان هو الحصة فتعريف العهد وان كان الحقيقة فتعريف الحقيقة فكانه جعل علم بطلان التالي على الشق
الثاني ظاهرا مستغنيا عنه ولذا لم يتعرض له وبهذا ظهر ان اعتراض الفاضل المحشي ليس بقوي تامل قوله وهذا المعنى غير معتبر آه
اورد الفرق بين المعرفة والنكرة مع انه بصدد الفرق بين المعرفين اشارة الى جواب سوال مقدر وهو انه لما كان الحضور الذهني
غير معتبر في اسماء الاجناس ومعتبرا في المعرف بلام الحقيقة لم يجز ادخال لام الحقيقة عليها الا ان يجمع بين المتنافيين فاشار الى دفعه

بان عدم اعتبار الحضور ليس اعتبار العدم وانما المنافاة بين اعتبار الحضور واعتبار عدمه لا غير قوله واستغراق المفرد اشمل
قد سبق تصريح الشارح بان اضافة المصدر يفيد الحصر وحقق هناك ان مبناه كون المصدر المضاف من صيغ العموم فهذه
القضية كلية لا مهملة كما يتوهم وبذلك يتبين وجه الاعتراض الآتي نعم عبارة المفتاح مشعر بجزئية الحكم حيث قال واستغراق
المفرد يكون اشمل كما حققه الشارح هناك ومن لم يفرق بين العبارتين فقد قال ما قال قوله بدليل صحة لا رجال في الدار اقتصر
في البيان على ذكر الجمع لانفهام حال المستثنى منه ولم يعكس لان الجمع قد يطلق على الاثنين مثل فقد صغت قلوبكما بخلاف العكس
قوله يا اهل ذا المعنى وقيتم شرا اخره ولا لقيتم ما بغيتم ضرا المعنى المنزل وقيتم على صيغة المجهول اي حفظتم والمعنى يا اهل المنزل
وقاكم الله من جميع الشرور وعموم الشر بناء على تاويل وقيتم بالنفي اي لا اصابكم والقرينة المشعرة بذلك اعادة النفي في قوله ولا
لقيتم قوله او مقدرة نحو لا رجل في الدار اشارة الى ما ذكره النحاة في توجيه بناء اسم لا هذه اذا كان مفردا من انه متضمن للحرف
اعني من وبهذا ظهر ان لا المشبهة بليس ليست بنص في الاستغراق كما نقله في الكشاف وان تقييده لا بالتي لنفي الجنس في قوله
وانما اورد البيان الخ للاحتراز عنها قوله ولقائل ان يقول لو سلم الخ قد تحققت ان القضية السابقة ظاهرة في الكلية و
ان الاعتراض مبني عليه وفي قوله لو سلم اشارة الى منع كما نبه الفاضل المحشي من تقريره وقد تقرر المنع المشار اليه بوجه آخر
وهو ان يقال ان اريد ان رجلا ورجالا عامان فهو ظاهر الفساد والا لكان لا رجل ولا رجال للنفي العام وان اريد ان
نفي رجل ورجال عامان فلا يلزم الا ان يكون نفي المفرد اشمل من نفي الجمع وهو لا يستلزم ان يكون المفرد اشمل من الجمع
ولما كان جوابه ظاهرا بان يقال المراد ان رجلا ورجالا المنفيين عامان في حكم النفي والمفرد اعم واشمل بمعنى انه يتناول
في حكم النفي ما لا يتناول الجمع فيه بادر الى التسليم ولم يصرح بالنفي قوله ولهذا صح بلا خلاف جاءني القوم الى قوله مع امتناع
قولك جاءني كل جماعة الخ فيه بحث لان المحققين من النحاة جعلوا قولهم له علي عشرة الا واحدا وقولهم ضربت زيدا الا راسه
من الاستثناء المتصل فيظهر بهذا انه لا يشترط في الاستثناء المتصل كون المستثنى من افراد المستثنى منه بل يكفي كونه من اجزائه
فلا يدل صحة استثناء الواحد عن الجمع المعرف باللام الاستغراقية على ارادة كل واحد وبهذا ظهر ان امتناع المثال المذكور ممنوع
والا فلا بد من وجه الفرق بينه وبين المثالين اللذين جوز فيهما الاستثناء المتصل مع ان المستثنى ليس من افراد المستثنى منه
في شيء منهما وغاية ما يقال وجه الفرق ان الحكم اما بالنظر الى اجزاء المستثنى منه او الى جزئياته فالاستثناء المتصل في الاول
بالنسبة الى كون المستثنى جزءا وفي الثاني بالنسبة الى كونه جزئيا فقولك له علي عشرة بالنظر الى الاجزاء فيصح ان يقال الا واحدا

على

على الاستثناء المتصل وقولك جاءني كل جماعة بالنظر الى الجزئيات فلا يصح الا زيدا على الاستثناء المتصل لان جزئي الجماعة
جماعة فتامل قوله قلنا لو سلم الخ اشارة الى منع ما سبق من ان الجمع لا يقتضي الا استيعاب الجموع حتى ان معنى جاء الرجال جاء
كل جمع ولعل وجهه ما اشار اليه الشريف حيث قال هذا المعنى يستلزم تكرارا في مفهوم الجمع المستغرق لان الثلثة مثل
جماعة فيندرج فيه بنفسها وجزء من الاربعة والخمسة وما فوقهما فيندرج فيه ايضا في ضمنها بل نقول الكل من حيث هو كل
جماعة فيكون معتبرا في الجمع المستغرق ٧ ولو اعتبر كل واحد منها ايضا لكان تكرارا محضا ولذلك ترى الائمة يعبرون عن الجمع
٧ وما عداه من الجماعات مندرجة فيه صح
المستغرق اما بكل واحد واحد او بالمجموع من حيث هو مجموع هذا ما ذكره الفاضل المحشي وفيه بحث لان مثل هذا واقع في
التنزيل نحو كل حزب بما لديهم فرحون وكلما القي فيها فوج وكلما دخلت امة لعنت اختها الى غير ذلك فالوجه العدول و
التفصيل ان يقال ان اريد بلزوم التكرار في مفهوم الجمع المستغرق لزومه في المعنى الحاضر في ذهن الحاكم على معنى انه يلزم ان
يلاحظ الحاكم الثلاثة مرارا متعددة تفصيلا فهو ممنوع وان اريد لزوم ثبوت الحكم في نفس الامر للثلاثة مرارا متعددة
بحسب مقتضى اللفظ مع انه ليس كذلك فهو ايضا ممنوع وان اراد ان لنا ان نعتبر دخول الثلاثة في الحكم باعتبارات فلا يضر
ولا يكون باعثا للعدول عما هو ظاهر حاله في الاستغراق على قياس حال المفرد على انه يجوز ان يشترط عدم تداخل الجماعات
واجزائها كيلا يلزم التكرار الذي ذكره فان قلت لو كان معنى الجماعة المستغرق كل جماعة جماعة لما صح ان يقال جاء
الرجال عند فرض انحصار الافراد في الثلاثة قلت لو سلم عدم تاتي حمل الجمع على الاستغراق في الصورة المذكورة لكان ما ذكره مناقشة
في العبارة تندفع بان يقال المراد جماعة لا جماعة خارجة عنها كما صرحوا بمثله في تعريف العلة التامة بجميع ما يتوقف عليه الشيء
مع جواز كونها بسيطا وبهذا القدر لا يعدل عن الظاهر قوله حتى يصح جاءني جمع من الرجال الخ تخصيص يصح على انه غاية لدخول كل
جمع في الحكم باعتبار ثبوت الحكم لكل فرد قوله فظهر بطلان ما ذكره صاحب المفتاح الخ قد يجاب بان مراده انه لم ينقل عن العلماء
كيلا يتوهم انه من قبيل اسناد الفعل الى الجمع بطريق التجوز على نمط فلان يركب الخيل وبنو فلان قتلوا زيدا فانه مجاز مشهور و
توسع شايع والاظهر في الجواب ان يقال مراد السكاكي ان الجمع المحلى باللام كثيرا ما يستعمل في الكل من حيث هو كل تم ومن المجموع عبارة
عن زوال قوة المجموع ولا شك انه يمكن بزوال قوة البعض فلو قيل وهن العظام لم يتحقق شمول الوهن لكل عظم بطريق القطع فليس
مراده بالشمول في قوله لطلب شمول الوهن الا الشمول القطعي قوله غير مناسب للمقام لان السامع هو الله تم قوله انه جمع ليتناول
كان محل اعترض عليه بان هذا التعليل غير صحيح لان هذا التناول موجود في المفرد المستغرق ايضا اجيب بان المراد يتناول تناولا

سوى الاضافة قال بعض الافاضل المراد انه لا طريق حاضرًا عنده في ذلك الوقت سواه فلا نم ان حضور طريق الاضافة يستلزم
حضور طريق الموصولية وان امكن فاندفع اعتراض المؤذني في شرح المفتاح وهو الذي نقله الفاضل المحشي هنا وانت
خبير بان البحث في تراكيب البلغاء والقول بان طريق الاضافة يجوز ان يكون حاضرًا عندهم دون طريق الموصولية مما
لا يكاد يصح قوله وليس له عن طالب العرف حاجب يمكن ابقاؤه على معناها الظاهر فالمضاف محذوف اي عن احسانه ليس
العرف اذ لا معنى للمنع عن ذات الطالب ويمكن ان يجعل بمعنى في اي في شان طالب العرف ثم وجه حمل التنكير في الثاني على
التحقير سلوك طريق البرهان في اداء بعض المقصود مع حسن مقابلة تنوين التعظيم بتنوين التحقير فلا وجه لما ذكره بعض
تلامذة الشارح من ان الوجه حمله على ظاهره حتى يكون منطوقه الصريح انتفاء الحاجب مطلقًا عظيمًا كان او حقيرًا
لوقوع النكرة في سياق النفي قوله او التعليل نحو ورضوان من الله اكبر قيل الاولى ان التنكير في رضوان للتعظيم وهو
مبتداء واكبر نعت له والخبر محذوف اي لهم رضوان الخ والجملة عطف على جملة وعد الله المؤمنين والمؤمنات الخ
وذلك لان فيه دلالة على حصول الرضوان لهم صريحًا بخلاف ما ذهبوا اليه ولان المقام مقام تعداد النعم وبيان عظيم
نعيم الجنة وجودة اماكنها فترجيح شيء من الاشياء اليها بطريق القصد لا يناسب المقام وان كان رضوان قليل من الله
اكبر من ذلك كله في نفس الامر واما الترجيح المستفاد من الوصف فهو بطريق التبعية فليتامل قوله ويجيء للتحقير والتعليل اي
التنكير مطلقا صح التمثيل بقوله تعالى شيئًا مع ان المنكر ليس مسندا اليه قوله لعدم علم المتكلم بجهة من جهات التعريف
عدم علم المخاطب بجهة من جهات التعريف كعدم علم المتكلم بها في كونه جهة التنكير فتخصيص المتكلم ليس له كثير فايدة
بجهة من جهات قوله احترازا من التصريح بنسبة السامة الى يمين الممدوح هذا التصريح كما يوجد في صورة الاضافة
يوجد في غيرها من طرق التعريف اذ منشاؤه تعيين اليمين التي نسب اليها السامة من المهند اي السيف المنسوب الى
الهند فقوله لم يعلمه ذكر لاحد الاقسام المعرف بطريق التمثيل فلا يرد ان الكلام في وجود المانع من مطلق التعريف وما
ذكر انما يدل على وجود المانع من التعريف بالاضافة قوله من بناء المرة ونفس الكلمة اي من مجموعهما او من كل منهما
بواسطة انضمام الاخر فلا يرد ان الوحدة المستفادة من بناء المرة لا ينافي التعظيم لجواز اتصاف الوحدة بالعظمة فكيف
يدل على التحقير وتلخيصه ان نفس الكلمة لما دلت على التحقير حملت الوحدة المستفادة من بناء المرة عليه ايضًا على ان مجرد
الاحتمال واقتضاء المقام كاف في الحمل قوله وجوابه انه ان اراد ان لبناء المرة اعترض عليه بان التنكير ليس علة تامة

للتحقير

للتحقير والا لم يكن حمله على التعظيم في موضع قابل شرطا في افادته للتحقير اقتضاء المقام له واذا وفى المقام حقه بسبب
الكلمة او الصيغة او بسببهما معًا انتفى الشرط فينتفي المشروط وجوابه ان المقام يلائم المبالغة في التحقير كما لا يخفى فابقاء
حقيرًا انما يحصل بحمل التنكير ايضًا على التحقير وهذا هو مراد صاحب المفتاح وحاصل جواب الشارح عن طرفه فتامل قوله اي
كل فرد من افراد الدواب الخ مثل ادم وحوا وعيسى عم وكذا الغراب والفار والعقرب والقعنس على ما صرح به في حكم المستثنى
سكت عن الاستثناء لشهرة امرهم وقيل المراد بالدابة معناها العرفي والضمير في فمنهم من يمشي الخ راجع الى الدابة
بالمعنى اللغوي على طريق الاستخدام وقيل مبنى الامر على تنزيل الاكثر منزلة الكل قوله اذ التقدير كل دابة خلقها الله تعالى
من ماء فيه ان المتبادر من كلام السكاكي اعتبار التنكير بالتنوين وقصد الافراد في المسند اليه نفسه وفي هذا التقرير
انما اعتبر فيما اضيف اليه المسند اليه لا في نفسه وبناء الكلام على الاتحاد الذاتي بين المضاف والمضاف اليه لا يخ
عن تعسف قوله بل قصد صاحب المفتاح الخ مبني على ما ذهب اليه المصنف من توجيه كلام السكاكي واتباعه له والا
فقد صرح في شرحه للمفتاح بان الافراد الشخصي لا يلايم التقسيم بقوله فمنهم من يمشي على بطنه الخ وان عبارة المفتاح ظاهرة
في اعتبار النوعية ومما ينبغي ان ينبه له ان مبنى اعتبار الافراد والنوعية في الطرفين هو الملايمة بينهما والا فيجوز اعتبار
الافراد في جانب الدابة والنوعية في جانب الماء بمعنى ان كل فرد من افراد الدابة مخلوق من نوع من الماء اي مختص بنوع ذلك
الفرد قوله يحتمل من حيث توهم المخاطب الخ فيه ان الاستثناء يقتضي الشمول المحقق ولا يكفي فيه الاحتمال المحقق فضلا عن
المتوهم قوله والتعليل قوله فيهم ما نخيل لا يخفى ان في حمل تنوين الخيل على التعليل مدحا له بالشجاعة فهو ابلغ في المدح للملوك من
المدح ببسط الملك وكثرة الجنود المستفادة من حمله على التنكير الذي ربما لا يكون مناسبًا للمقام كما لا يخفى واما حمل
تنوين الجود على التعليل فهو امدح من حمله على التعظيم بلا شائبة خفاء على ارباب الذوق السليم قوله ومثله قوله او
يرتبط بعض النفوس حمامها هذا عجز بيت للبيد صدره تراك امكنة اذا لم ارضها اي انني تراك امكنة وقوله او يرتبط
مجزوم معطوف على الفعل الواقع بعد لم قوله نظرا الى ان ضمير الفصل وكثير من اعتبارات الخ كون ضمير الفصل مع تعريف المسند
اليه لا غير مذهب الجمهور وهو المذهب المنصور واجاز الفراء وهشام ومن تبعهما من الكوفيين تبعية المسند اليه المنكر والمسئلة
مبسوطة في مغني اللبيب وغيره واراد بالكثير من اعتبارات التوابع مثل كون الوصف للمدح والذم والترحيم على ما اعتبره
المص والتاكيد بكل واجمع فان المسند اليه المنكر لا يوكد بهما الا عند الكوفية بشرط ان يكون محدودا قوله لكثرة وقوعه واعتبار تم

قيل عليه العطف بالحذف اكثر واعبار اته اوفر فلا يتضمن ما ذكر سببا لتقديم الوصف على ذكره قوله يناسب قوله وانما
بيانه فان المتبادر من هذه العبارة المعنى المصدري اما التابع المخصوص فالتابع فيه عطف البيان لا غيره قوله كقولك
الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله قال الشارح في شرح المفتاح المراد بالطول ازيد الامتدادين او الامتداد
المفروض اولا وبالعرض انقصهما او المفروض ثانيا وبالعمق ما يقاطعهما وفيه نظر لان الاول من تعريفي الطول والعرض يستدعي
ان لا يكون الجسم الذي تساوت امتداداته الثلث جسما فتامل قال الفاضل المحشي هذا مثال على راي المعتزلة والحكما
فان ذلك الوصف حد الجسم اي تعريف له على رايهم وفيه مع ذلك اشارة الى علة الاحتياج الى فراغ يشغله لان الممتد في
الجهات الثلث لا يتصور الا في مكان وهذا انما يتم اذا جوز التعريف بالاعم او يراد بالطول وما بعده الجوهر لان الوصف المذكور
نعم الاجسام التعليمية وخصوص الحيز يدل على ان الموصوف هو الجسم الطبيعي لو لا امكان لتعليمي عند من يثبته وهذا الظاهر
ان كون الوصف المذكور اشارة الى علة الاحتياج لا يتمشى على مذهب الحكما قطعا واما على مذهب المعتزلة فتمشيها غير
ظاهر ايضا لانهم قايلون بالجوهر الفرد وبتجزيه وكون الحيز عبارة عن الفراغ الموهوم مع انه لا امتداد له اللهم الا ان يصار
الى تعدد العلل او يقال المشار اليه هو علة الاحتياج الى الفراغ الممتد لا مطلق الفراغ فافهم قوله الالمعي الذي يظن
بك الظن كان قد راى وقد سمعا قيل منصوب لا يظن محذوف اي يظنك متصفا بصفة وقيل هو منزل منزلة اللازم
وقوله بك لبيان موضع الظن وكان قد راى وقد سمعا حال من فاعل يظن اي يظن مشبها بالرائي والسامع وهو اولى
من جعله حالا من الظن اي يظن الظن مشبها بالراي والسمع كما لا يخفى قوله اودى فلا ينفع الاشاحة الخ اودى اي
اهلك والاشاحة الحذر من امر كاين لا محالة قوله وعند النحاة جمع ناح من نحا ينحو اذا نظر في علم النحو وتكلم فيه و
التوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف قال الفاضل المحشي منشا احتمال النكرات هو المعنى لان رجلا يصلح ان
يطلق على معنى كلي هو الماهية او الفرد المنتشر على اختلاف الرايين وذلك المعنى يحتمل ان يتحقق في خصوصية هذا الفرد
وفي خصوصية فرد اخر واما احتمال المعارف فانما ينشا من اللفظ وفي هذا الاطلاق نظر لان الاشتراك في الاعلام الجنسية
والمعرفات بلام الجنس بل بساير المعرفات عند قصد الجنس انما ينشا من المعنى كما في صور النكرات واعلم ان الفاضل المحشي حقق
في اثناء البحث مع معنى كون الوضع عاما والموضوع له خاصا واخواته الثلث ولا خفاء في شي من الاقسام التي ذكرها
الا في قسم واحد وهو الذي ذكره بقوله واذا تصور الواضع مفهوما كليا وعين اللفظ بازائه كان كل من الواضع والموضوع له عاما

فان

فان الظاهر ان يكون الوضع العام هو الوضع الواحد بازاء معان متعددة فنقول اذا كان الموضوع له امرا كليا يكون الوضع
خاصا اذا لم يتعدد الموضوع له بهذا الوضع فيكون الوضع والموضوع له عامين غير متصور الا في لفظ وضع لمعان كلية
باعتبار معنى اعم منها هذا هو الظاهر الان مما ذكره الفاضل المحشي امر راجع الى الاصطلاح وحاصله ان المعتبر في الوضع عاما
اصطلاحا سواء كان ذلك المعتبر آلة للملاحظة او شيئا اخر لم يكن كذلك بل هو كان ملحوظا بنفسه فليفهم قوله لئلا يصير الكون
مخصصا قيل لم يرد ان كون الوصف مخصصا بمانع عن الحمل على المدح او الذم او نحوهما اذ الظاهر ان لا يمانع في امثال
هذه الاعتبارات بل اراد انه اذا لم يكن الوصف مخصصا اتضح ان المراد المعاني المذكورة قوله لبيان ان القصد الى الجنس
دون الفرد لم يرد بالفرد الواحد حتى يرد عليه ان الفرد ليس بمحتمل ههنا اصلا لما سبق في بحث الاستغراق ان النكرة المقيدة
من نص الاستغراق بل اراد بمطلق العدد الذي يقارن الاستغراق العرفي يؤيده ما سيذكره الشارح في بحث عطف البيان
من ان الوصفين في الاية ليدل بهما على ان القصد الى الجنس دون العدد بنا فيه ان الاستغراق المصطلح لا ينافي الا بالقصد
الى العدد قلت الاستغراق متحقق بالنظر الى الاجناس كما في قوله تعالى وما الله يريد ظلما للعالمين والمراد بعدم القصد الى
العدد عدم القصد الى الاحاد اولا وبالذات فلا ينافيه القصد الى الاجناس او يقال المراد بكونها نصا في الاستغراق عدم
جواز خروج فرد منها عن الحكم الذي اجري عليها نفي الاية وان اريد نفس الجنس لزم ان لا يخرج فرد منه عن الحكم فيتحقق الاستغراق
بذلك المعنى ومن ههنا قيل باتحاد مؤدى كلامي الشيخين وان الغرض من ذكر الوصف القصد الى الجنس غاية الامر ان كلام الكشاف
ناطق بان عموم الارض والجو لازم وكلام المفتاح ساكت عن ذلك ظهوره فملخص الكلام ان زيادة التعميم والاحاطة ناشية من
اعتبار الجنسية وهي ناشية من اعتبار الوصف الشامل للجنس والعموم الناشي من الجنسية سار في عموم الارض والجو وبه ظهر
وجه زيادة العموم مع ان الجنس مفهوم واحد وانت خبير بان حمل عبارة الكشاف على الجنس تعسف فتامل قوله يجب صحة
وقوع المفرد موقعها نقض بالجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان فان لها محلا من الاعراب مع عدم صحة وقوع المفرد موقعها
ودفع بان المراد صحة الوقوع بحسب تمام الكلام لا بحسب اداء المعنى فتامل قوله قلنا مراده ان الصلة الخ ولك ان تقول مراده
ان المجموع صلة بتقدير القول اي وان منكم لمن يقال في حقه والله ليبطئن قوله كما ان الشرطية خبر تراد بها جملة الجزاء
فانه يصدق عليه انها جملة منسوبة الى الشرط وقد يطلق الشرطية على مجموع الشرط والجزاء قوله لان الاية في سورة التحريم نزلت
اولا بمكة الخ اعترض عليه القطب في شرح الكشاف بانه ينافي ما سبق له ان سورة التحريم مدنية وما قال فيما سبق بان كل

الفاضل المحشي وذلك لان عادا اسم علم لهم مخصوص بهم فليس هناك ابهام محقق حتى يحتاج في دفعه الى عطف البيان فان قلت
عبارة الكشاف في تفسير سورة الفجر هكذا قيل لعقب عاد بن عوص بن ارم بن سام بن نوح عليه السلم عاد كما يقال لبني هاشم هاشم
ثم قيل للاولين منهم عاد الاولى وارم تسمية لهم باسم جدهم ولمن بعدهم عاد الاخرة فارم في قوله بعاد ارم عطف بيان
لعاد وايذان بانهم عاد القديمة انتهى كلامه ومثله في التفسير فظهر بهذا ان المصير الى كون عاد اسم علم لهم مخصوصا بهم
تعسف وان محل قول صاحب الكشاف في تفسير سورة هود وان كان البيان حاصلا بدونه ان البيان يحصل من سياق
الاية حيث قال عز من قايل والى عاد اخاهم هودا الاية فما وجه ما ذكره الشريف قلت عبارة الكشاف في تفسير سورة
هود هكذا فان قلت ما الفايدة في هذا البيان والبيان حاصل بدونه قلت الفايدة فيه ان توسموا بهذه الدعوة وسما
ويجعل فيهم امرا محققا لا شبهة فيه بوجه من الوجوه ولان عادا عادان الاولى القديمة التي هي قوم هود والقصة فيهم
والاخرى ارم فلو حمل قوله وان كان البيان حاصلا بدونه على ان البيان يحصل من السياق لم يكن الجواب الثاني
جوابا لان مدعى السايل حصول البيان من السياق فلا يضره اشتراك لفظ عاد في نفسه ولهذا ابتنى السؤال على اختصاص
لفظ عاد والجواب الاول على التنزل فتامل بقي في كلام الكشاف بحث وهو ان ما ذكره في سورة الفجر مخالف لما ذكره في
سورة هود وفي سورة النجم حيث قال فيه عاد الاولى قوم هود وعاد الاخرى ارم فان المستفاد مما ذكره في سورة النجم
ان ارم هو عاد الاولى ومما ذكره في السورتين انه عاد الاخرى اللهم الا ان يحمل على اختلاف الرواية قوله ومما يدل على
ان عطف البيان الخ ان اراد تقرير الاعتراض على المصرح حيث توهم كلامه لزوم اختصاص عطف البيان بالمتبوع فجوابه بعد تسليم
كون مراده الاختصاص لا الاختصاص بوجه ما على الاطلاق انه بناء على الاعم الاغلب ونظيره ما ذكره الشيخ ابن الحاجب
من ان قولهم عطف البيان اعرف مبني على الاعم الاغلب وان اراد تحقيق المقام وازالة لما عسى يتوهم من ظاهر كلام المصرح فله وجه
قوله والمؤمن العايذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند والواو في والمؤمن للقسم والمؤمن من اسماء الله تعالى
ماخوذ من الامن والعايذات جمع العايذة من العوذ وهو الالتجاء والطير منصوب على انه عطف بيان او بدل ان جعل العايذات
منصوبة بانها مفعول المؤمن او مجرور على احد الوجهين ان جعلت مجرورة على انها مضاف اليها لله والغيل والسند موضعان
قوله قلت ليس في كلام السكاكي كيف وقد عرفت عطف البيان في قسم النحو بما يذكر بعد الشيء من الدال عليه لا على بعض احواله
بيانا له لكونه اعرف ولا شك في ان نعت الحد لا يتناول واحدا واثنين في هذين المثالين قوله على الجنسية والعدد

المخصوص

المخصوص ان فسر العدد بما يقع في العد او بما يساويه فالامر ظاهر وان فسر بنصف مجموع حاشيته فالكلام مبني على التغليب
اذ الاسم الحامل لمعنى الافراد غير دال على العدد بالمعنى المذكور قوله مثال للوصف المؤكد جعله مثالا للوصف المؤكد باعتبار
صلاحيته له في المقام الصالح لا انه متعين لذلك لجواز ان يجعل وصفا موضحا كما قرره الشارح في اله واحد قوله لانه لا تقوم
مقام المبدل منه لان الغرض المسوق له الكلام في الاول النهي عن اتخاذ الاثنين من الاله وفي الثاني اثبات الواحد منه كما
مر وليس الاثنان والواحد منفردين مقصودا بالنسبة فلو قلنا لا تتخذوا اثنين وانما هو واحد لاخلت بذلك الغرض كما
لا يخفى قوله وفيه نظر لانا لا نسلم الخ اشارة الى ان المقدمة المشهورة القايلة بان المبدل منه في حكم السقوط ليست بكلية
على ما يتبادر منها قال الفاضل الرضي ولا كلام في ان البدل ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه في بدل البعض
والاشتمال وايضا في بدل الكل قد يعتبر الاول في اللفظ دون الثاني وبهذا تبين بطلان ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى
ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله من ان قوله تعالى ان اعبدوا لا يجوز ان يكون بدلا من الضمير المجرور في به ظنا منه ان المبدل
منه في حكم السقوط فيبقى حكم الصلة بلا عايد على انه لو سلم كلية المقدمة المذكورة لم يضر لان العايد موجود حسا فلا مانع و العجب
انه قال في المفصل قولهم البدل في حكم تنحية الاول ايذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التاكيد والصفة في كونهما تتمتين
لما يتبعانه لا ان هدار الاول واطراحه واجب الا تراك تقول زيدا رايت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت بهدر الاول لم تسد
كلامك قوله بل لا يبعد ان يقال الدليل الخ هذا ابتناء على انه لا يجب صحة قيام البدل مقام المبدل منه ولهذا لاحظ المبدل
حيث قال عن اتخاذ الاثنين من الاله فلو اعتبر صحة قيامه مقامه لزم اهداره بالكلية ولا يمكن اعتباره مع البدل اصلا و
بهذا التوجيه اندفع اعتراض مولانا يوسف الاوحي بانه لم يعتبر تقييد الاثنين بكونه من الاله لم يحصل المقصود الذي هو
النهي عن اتخاذ الاثنين من الاله وان قيد فليعتد الجن في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن بقوله من الشركاء حتى يظهر له معنى
فليتامل قوله نحو جاءني اخوك زيد في بدل الكل الاحسن ان يسمى هذا النوع من البدل بدل المطابق كما سماه بذلك ابن مالك
قال للغية لا بدل الكل لوقوعه في اسم الله تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله فيمن قرا بالجر فان المتبادر من الكل التبعيض والتجزي و
ذلك ممتنع ههنا فلا يليق هذا الاطلاق بحسن الادب وان حمل الكل على معنى اخر قوله وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع في فصيح
الكلام الا نادرا في بدل الغلط لا في الغلط فان الغلط هو المبدل منه وقد يقال انما سمي بدل الغلط لان سببه الغلط او لانه
لتدارك الغلط وتعليلنا قش في عدم وقوع بدل الغلط في فصيح الكلام بانه تدارك الغلط وانه لا ينافي الفصاحة بالمعنى الثاني

كما فى قولك جاء فى زيد بل عمرو ونعم لا يقع فى كلام الله تعالى لانه يستلزم عدم الفصاحة كما عرف بل العدم جواز وقوع الغلط عليه
سبحانه **قوله** قلت قد اخذ هذا الخ يمكن ان يجاب ايضا بان فى البدل تقرير المتبوع وهو المبدل منه وتقرير الحكم ايضا لكونه فى حكم
تكرير العامل واما فى التاكيد ففيه تقرير المتبوع وهو المؤكد لا غير ففى البدل زيادة تقرير ليس فى التاكيد **قوله** فكان
الاحسن ان يقال لزيادة التقرير والايضاح كما وقع فى المفتاح قال الفاضل المحشى واحسن منه ان يشار مع ذلك الى ما
يتفرع على اختلاف العبارة وهو ان السكاكى لما جمع بين التقرير والايضاح ابتداء فى التمثيل ببدل الاشتمال واردفه
ببدل البعض واخرهما بدل الكل بناء على ان الايضاح فى بدل الاشتمال اظهر منه فى بدل البعض كما انه فى بدل البعض اظهر
منه فى بدل الكل مع ان الكلام فى مخصصات المسند اليه والتخصيص فى الاولين اظهر والمصنف لما اقتصر على التقرير ابتدا
فى التمثيل ببدل الكل لظهوره فيه وعقبه ببدل البعض لانه اقرب اليه فى ذلك من بدل الاشتمال واعترض عليه بان هذه
الاحسنية انما تتم لو ذكر الايضاح وحده فى عبارة المفتاح واما اذا جمع بينهما فلا اذ لا ترجيح للايضاح على التقرير و
الجواب ان قوله مع ان الكلام فى مخصصات المسند اليه جزء من العلة بل هو المتبوع فى العلية بشهادة مع فلا يعارض
الظهور فى الايضاح بالظهور فى التقرير فافهم **قوله** للجمع المطلق الغرض من هذا الوصف سلب تقييد الجمع بوجه من الوجوه
لا تقييده بقيد الاطلاق كما قيل فى نظائره الماهية من حيث هى هى والمفعول المطلق فلا يرد ما ذكر ابن هشام فى مغنى اللبيب
من ان قول بعضهم معنى الواو الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وانما هى للجمع بلا تقييد **قوله** اى لثبوت الحكم
للتابع والمتبوع الخ هذا التفسير انما يظهر فى عطف المفرد على المفرد واما فى عطف الجملة مثل قام زيد وقعد عمرو فلا
وجه له ولعل التفسير بالنظر الى المثال المذكور فى المتن قال فى شرحه للمفتاح قد يعرف فى علم النحو ان الواو والفاء
وثم وحتى تشترك فى افادة الجمع فى ذات مثل قام وقعد زيد او فى حكم مثل جاء زيد وعمرو او فى الوجود مثل جاء فى زيد
وذهب عمرو وفيه نظر لان المثال الاول اعنى قام وقعد زيد ينبغى ان يعد من قبيل الجمع فى الوجود بناء على انه من عطف
الجملة على الجملة فانه من باب التنازع وفاعل احد الفعلين محذوف فان قيل لعله جعله من قبيل الاشتراك فى الذات
من جهة المعنى قلنا فح يلزم ان يجعل اكل زيد وشرب زيد من قبيل الاشتراك فى الذات لا فى الوجود وهو خلاف ما صرح
به المحققون **قوله** من غير تعريض لتقدم او تاخر او معية فيه اشعار بانه لو وجد تعرض للمعية لكان فيه تفصيل المسند ما
ذكره الفاضل المحشى واشعر به كلام الشارح فيما بعد من ان المعتبر فى باب العطف هو التعدد والتمييز بحسب الوقوع فى الازمنة

اما على سبيل التعاقب او التراخى يدل على ان الوقوع بالمعية ليس من التفصيل ولك ان تقول بعد تسليم ان ذكر المعية
ليس على سبيل الاستطراد الحكم بان المعتبر من التفصيل فى باب العطف هو التعدد بحسب الوقوع فى الازمنة على احد الوجهين
بالنظر الى الواقع بناء على انه ليس لنا حرف عطف تدل بحسب الوضع على المعية فى الزمان المستلزم لتعدد المسند لا
انها لو وجدت لم تكن المفهوم منها من التفصيل المعتبر فى شئ ثم يحتمل قول الشريف المعتبر فى باب العطف الخ منقوض بحتى
فان المعنى المذكور غير معتبر فيها اصلا على ما حققه الشارح فاما ان يقال قصد المحشى بيان ان الامتياز بحسب الخارج ليقال
عليه بحسب الذهن الذى هو المعتبر فى حتى او يقال ان حتى لتفصيل المسند بحسب الوقوع فى زمان متراخ ايضا لكن بحسب الذهن
واما اعتبار حال المتعلق قوة وضعفا فامر خارج عن الوضع يراعى فى بعض موارده فالجنب المقام وفيه بعد لا يخفى فتامل
قوله واحترز بقوله مع اختصار الخ قال ره فى شرحه للمفتاح وقد نبهت فيما مضى على انه لو لم يقيد فى الصورتين بعنى تفصيل
المسند والمسند اليه لكان مستقيما الا انه مع التقييد اقوم وابعد عن الاشتباه وقد اشار به الى ما ذكره فى اول احوال المسند اليه
من ذلك الشرح من ان المناسبة هى المعتبرة فى هذا الباب وليس بلازم ان لا يحصل ذلك الغرض الا بهذه الخصوصية ولا ان
يحضر المقتضى لها فيما ذكر من الوجوه ثم قال فاحفظ هذا الاصل ولا تلتفت الى الاعتراض بان المقتضى قد يكون امر آخر
سوى ما ذكر وان ذلك المقتضى قد يترتب على حالة اخرى **قوله** واحترز به عن نحو جاءنى زيد وعمرو وبعده بيوم او سنة يريد
ان فيه تفصيل المسند مع ان مقتضاه ليس العطف على المسند اليه اصلا فلو لم يقيد بقوله مع اختصار لتوهم وروده لكن يقال
قولكم والعطف على المسند اليه ليكون منشأ التفصيل المسند على ما هو حاصل المعنى ليس بمستقيم لتحقق ذلك التفصيل من غير
ان يكون العطف منشأ له فلا يكون هذا التفصيل حالة مقتضية لذلك العطف لحصوله بدونه ولك ان تقول فى توجيه
الاحتراز بناء على ان الضابطة الثانية ضابط للعطف بغير الواو كما لا يخفى ما آل المعنى ان العطف بغير الواو لتفصيل المسند فلو
لم يذكر قيد الاختصار لتوهم وروده ان يقال ان ذلك التفصيل حاصل فى المثال المذكور مع انتفاء العطف بغير الواو كما فى
فائدة الاختصار اولى فلو قال واحترز به عن نحو جاءنى زيد وجاءنى عمرو وبعده بيوم او سنة كما فى المختصر لكان اظهر
قوله ترتب اجزاء ما قبلها وههنا التعرض للاجزاء بطريق التمثيل لان الحط ان المعتبر فى حتى كما صرح به فى مغنى اللبيب وغيره ان
يكون معطوفها بعضا من جميع قبلها كقدم الحاج حتى المشاة او جزء من كل نحو اكلت السمكة حتى راسها او كالجزء نحو اعجبتنى الجارية
حتى حديثها وبالجملة ان يكون متبوعها ذا تعدد فى الجملة حتى يتحقق فيه بعض ولو اشترط الجزئية بخصوصها لاحتيج الى تاويل

المثال المذكور واعنى ما كل اب لى حتى ادم بان المراد مات آبائى حتى ادم قوله وكذا الاثبات انا دخل على كلام فيه تقييد بوجه
ما يتوجه الى ذلك القيد المراد من الدخول المذكور التاخر فى الاعتبار والملاحظة لا انه وجد القيد اولا ودخل الاثبات
ثانيا لجب الحقيقة حتى يرد عدم تاتيه فى مثل قولك جاءنى زيد يوم الجمعة اذ لا يصح زيد يوم الجمعة حتى يقال انه كان
كذلك ثم حتى يجائى قوله من غير تفصيل المسند لا يقال اسماء الفاعل مسنده الى الضماير المستترة العايدة الى الاسم
الموصول فيه تفصيل المسند لانا نقول معنى تفصيل المسند ان يشير الى تعدد المسند الواحد وترتيب افراده لا الى تعدد
ما صدق افراد المسند قوله لانه فى معنى الذى ما كل فضرب فنام فيكون من عطف الجملة على الجملة لا من عطف المسند اليه
ولو سلم فلا دلالة له فيما ذكره ثم قيل فيه تعسف لان هذه ضوابط والظاهر انها مساوية بشهادة القيود والاحترازات
واللزوم فى مثله واضح وقد اشار الشارح فيما نقلت عنه فى فايدة قيد الاختصار الى اندفاع امثال هذه الاعتراضات
فليكن على ذكر منك واعترض ايضا بان التقسيم السابق يدل على ان العطف على المسند اليه اذا لم يكن لتفصيل المسند يجب ان
يكون لتفصيل المسند اليه فعلى تقدير تسليم ان المثال من قبيل العطف على المسند اليه وانه ليس لتفصيل المسند وجب التزام
انه لتفصيل المسند اليه مع ان المسند اليه ههنا واحد لا يقبل التفصيل واجيب بعد تسليم وجوب احد الامرين بالتزام
ان العطف ههنا لتفصيل المسند اليه بناء على تنزيل التغاير بالوصف منزلة التغاير بالذات على ما تقرر فى مثله تامل
وانما جاءوا آل جميعا فيكون قصر افراد كان الاول قصر قلب وسكت عن قصر التعيين لان المخاطب فيه شاك فلا حكم له حتى يرد
عن الخطاء فيه الى الصواب كما سيظهر انشاء الله تعالى ثم انه جوز استعمال لا فى قصر القلب والافراد وفى دلايل الاعجاز انها
تستعمل للقلب فقط قوله لمن اعتقد ان المجى منتف عنهما جميعا لم يرد بالاعتقاد ما يكون جازما بل ما يتناول الظن الضعيف
الذى هو الوهم الفاسد قوله لا لمن اعتقد ان زيدا جاء دون عمرو على ما وقع فى المفتاح فان قلت لا مخالفة بين الكلامين
لان مراد النحاة من الاعتقاد المذكور اعتقاد انتفاء المجى عنهما بعد نفيه عن زيد ومراد المفتاح اعتقاد مجى زيد دون عمرو
فى صدر الكلام والاعتقادان على الوجه المذكور يمكن اجتماعهما قلت لما كان المفروض اعتقاد المخاطب الملابسة بين المتخالفين
حيث يتوهم من انتفاء المجى عن احدهما انتفاؤه عن الاخر فاما ان يعتقد مجيئهما او عدم مجيئهما فلا يتمشى التصوير المذكور
كما لا يخفى قوله فلم يقل به احد اى لم يذهب اليه ذاهب لانه لم يظفر به فى الاستعمال ويمكن ان يوجه عدم القول بما ذكر بلزوم استدراك
الاثبات الذى بعد لكن لكونه معلوما للمخاطب وما ذكره الفاضل المحشى من انه منقوض بقولنا جاءنى زيد لا عمرو فى قصر الافراد
مدفوع

مدفوع بان الفرق بين المادتين بين فانه يصح الاكتفاء بقولك ما جاءنى زيد فيكون لكن عمرو لغوا ولا يصح الاكتفاء بلا عمرو
حتى يكون جاءنى زيد لغوا واما صحة ان يقال من اول الامر ما جاء عمرو فلا يضر لان تعيين الطريق فى تادية المعنى المراد
لا الزام استدراك جزء من الكلام لصحة الاكتفاء بجزء الاخر ولعل المتكلم انما اختار تلك الطريق لئلا يتلقى المخاطب
لصور النفى او لغيره من الاعتبارات المناسبة فان قلت المخاطب لما اعتقد الملابسة بين المتخالفين ونفى المتكلم المجى
عن احدهما توهم المخاطب عموم النفى فالايجاب الذى بعد لكن دفع ذلك التوهم فظهر له فايدة معتد بها قلت غرض الشارح
نفى القول بقصر الافراد نظرا الى الاعتقاد الاول حتى يصح ذلك فى كل صورة اعتقد المخاطب الملابسة بين المتخالفين ام لا
قوله ومعنى الاضراب ان يكون المتبوع فى حكم المسكوت عنه فعلى هذا يخرج العطف ببل عن تعريف العطف بانه تابع مقصود
بالنسبة مع متبوعه على ما ذكره ابن الحاجب واما العطف بلا ولكن فلا يرد كما توهم الرضى لان التابع والمتبوع معا مقصودان بالنسبة
وان كان احدهما بالاثبات والاخر بالنفى قوله وفى كلام ابن الحاجب الخ قال بعض اصحاب الحواشى صرح بذلك فى الامالى
والله اعلم قوله واما على مذهب الجمهور ففيه اشكال وذلك لان الحكم المذكور فى الكلام هو المنفى ولم يصرف الى التابع على
مذهبهم ويمكن ان يقال المراد من الحكم ما هو اعم من الايقاع والانتزاع لا الوقوع مثلا ففى المنفى على مذهب الجمهور صرفت
حكمك من الاول الى الثانى وجعلت الاول مسكوتا عنه قوله او للابهام نحو وانا واياكم لعلى هدى او فى ضلال مبين
المراد من الابهام ترك التعيين لداع يدعو اليه وهو فى الاية ان لا يصرح بنسبة الضلال الى المخاطبين لئلا يزيد
غضبهم وليس المراد فيه ايقاع السامع فى الشك فى اصل الحكم وهو ظاهر ثم المذكور فى مغنى اللبيب ان الشاهد فى الاول و
وجه التخصيص غير ظاهر وهنا بحث وهو ان السكاكى جعل هذه الاية من قبيل اسماع المخاطبين الحق على وجه لا يزيد غضبهم وهو
ترك تخصيص طايفة بالهدى وطايفة اخرى بالضلال ليتفكروا فى انفسهم فيؤديهم النظر الصحيح الى ان يعترفوا انهم هم الكا
فى ضلال مبين فالمناسب لهذا المقام هو التشكيك لا الابهام لان الموصوف بالجهل المركب لا يتاتى فيه النظر كالموصوف بالعلم
اليقينى صرح به فى المواقف وغيره حتى جعل بعضهم الشك من شرايط النظر فلما اراد النبى صلعم انجاءهم من ورطة الجهل المركب
هداهم الطريق الشك ليتاتى منهم النظر الصحيح الموصل الى الحق قوله فالفرق بينهما ان التخيير بعد ثبوت الحكم لاحدهما فقط
فان قلت قد مثل العلماء للتخيير باية الكفارة والفدية مع امكان الجمع قلت لا يجتمع الاطعام والكسوة والتحرير اللاتى كل منها
كفارة بل يقع واحد منها كفارة والباقى قربة مستقلة خارجة عن ذلك وكذا الكلام فى اية الفدية عطف بيان لما قبلها وقيل

او سوءه و توجيه القصور على الاحتمال الاول ان التفاول حاصل سواء قدم المسند اليه او اخر و يؤيده قول المعرى

سالن تفلت بقصد يا سعيد وكان اسم الامير هنا لا حبيب جعل اسم السعيد تفاولا للسوء مع تاخيره فكذا المسرة المسببة

عنه فالمقتضى لتقديم المسند اليه تعجيل المسرة لتعجيل التفاول مثلا والجواب ان التفاول قد يكون باللفظ المسموع في

سهل الكلام كلفظ سعيد مثلا وهذا هو الذى يقتضى تقديم المسند اليه وقد يكون بمضمون الكلام كما يقال سعد

فى دارك فانه قد يتفاول بكون سعد فى داره ونفس هذا التفاول حاصل سواء قدم المسند اليه او اخر فلا يقتضى تقد

على المسند والخصم اشتبه عليه الفرق بين التفاولين وعلى الاحتمال الثانى عن المسرة مثلا ينفك عن التفاول اذ قد

يحصل بذكر الاسم فى اثناء الكلام فالمقتضى للتقديم تعجيل المسرة الحاصل من التفاول لا نفسها والجواب بعد تسليم حصول

اصلها بذكر الاسم فى اثناء الكلام ان مراده المسرة الكاملة المفهومة من الاطلاق فتامل قوله والسفاح فى دار صديقك

السفاح فى الاصل بمعنى السفاك ثم هو لقب اول خليفة من ال عباس رة قوله مثل الظها دتعظيمه بناء ان التقديم

فى الذكر البيانى يشعر بالتقدم فى الشرف والرتبة العقلية ثم ان الاسم ربما يشتمل على التعظيم بنفسه او بسبب صفة

فاذا قدم ليبنى تقديمه بحسب المقام عن القصد الى التعظيم يستفاد زيادة تعظيمه ورجل فاضل من هذا القبيل وربما لا الى م

يشتمل عليه بل يستفاد اصل التعظيم من نفس التقديم من حيث المناسبة المذكورة قوله وتحقيره نحو رجل جاهل

فى الدار فيه بحث لانا لا نسلم ان التحقير فى رجل جاهل مستفاد من التقديم بل من الوصف حتى لو اخر المسند اليه حصل

التحقير ايضا ولو حذف الوصف لا يستفاد التحقير اصلا ويمكن ان يقال اصل التحقير يستفاد من الصفة لكن تقدم

مثل هذا المسند اليه فى مقام الاهانة يفيد زيادة تحقيره فتدبر قوله وهذا معنى قول صاحب المفتاح او لان

كونه متصفا الخ يعنى كونه متصفا مستمرا عليه بحيث يعد من المتصفين المسمين به قوله نعم لو قيل على المفتاح الخ هذا

انما يرد ان كان مراد السكاكى بما ذكره اما اذا كان مراده او لان موصوفيه المسند اليه بمضمون الخبر هو المطلوب دون وصفيه

الخبر له وهما اعتباران مثلا زيان لكنه قد يقصد الاول كما اذا كان الكلام فى الزاهد وانه هل يتصف بالشرب فيقال الزاهد

شرب وقد يقصد الثانى كما اذا كان الكلام فى الشرب وانه هل يقع وصفا للزاهد فيقال يشرب الزاهد قوله لم يرد منى بهز نى

قطن الخ الهز التحريك والبعث وبنو قطن قبيلة له والعواتق جمع عاتق وهو موضع الرداء من المنكب ورزان جمع رزين

ككرام جمع كريم من رزن الرجل بالضم فهو رزين اى وقور والمام النزول وصفهم بالمضى فى الامور كانهم سبوق وبالشجاعة

حيث

٩٧

حيث لم يفارقوا السلاح وبالسكون والوقار فى المجالس وبالاسراع بانفسهم فى خدمة الاضياف وقراهم قوله اى محل الاشهاد

هو قوله هم حقوق لا قوله جلوس لاحتمال تقدير المسند اليه فيه مؤخرا ولا قوله ضيق الاانه فاعل فعل بفسره ما بعده قوله

واجب بمنع الاشتراط قيل عليه هذا المنع خارج عن قانون المناظرة فلا يفيد اصلا لانه فى الحقيقة منع سند المنع وذلك

لان حاصل الاعتراض انا لا نسلم ان التقديم فى البيت يفيد التخصيص وانما يكون كذلك لو كان الخبر فعليا وهو ممنوع فالذى

الاستدلال بقوله ايمة التفسير دون التعرض للمنع قوله وما انت علينا بعزيز صرح فى المفتاح لوجود الحصر فيه وان المعنى

العزيز علينا رهطك لانهم من اهل ديننا لا انت يا شعيب والدليل على ارادة هذا المعنى مبسوط فى شروح المفتاح لكن فيه

بحث لان شرط التخصيص عند السكاكى ان يقدر ان المقدم كان فى الاصل مؤخرا على انه فاعل معنوى وان يدعوا الى هذا

لاعتبار ضرورة فى الجملة ولذا لم يقل بالحصر فى زيد عرف كما سيأتى والظاهر ان انت على تقديره تاخيره بان يقال ما عزيز

انت فاعل الصفة ولا ضرورة الى ارتكاب الوجه البعيد اعنى انه بعتبر ان انت تاكيد للمستتر فى عارف هذا ثم قوله علينا

متعلق بعزيز لان الجار اعنى الباء زايدة فيجوز تقديم ما فى حيزها عليه وان اثبت فتقدير تفسيره بعزيز قوله وما انت

عليهم بوكيل اى بكفيك بحفظ اعمالهم قوله غير مناسب للمقام بل المناسب له التقوى والتقرير وتحقيق انهم حقوق واذا نزل

بهم الضيف واعترض عليه بانا لا نسلم عدم مناسبة الحصر للمقام فان المعنى انهم يتاثرون امر الضيافة بانفسهم فلا يكلفون

الى خدمهم كما هو الداب فى اكرام الضيف وتعظيمه اقول لعل وجه عدم المناسبة ان كمال اكرام الضيف ان تباشر وا امر

الضيافة بانفسهم وبخدمهم لا ان يستريح خدمهم ويباشروا بانفسهم مع ان العادة يابى عنه كما لا يخفى على المنصف على

انه يفوت حسن التقابل مع قوله جلوس لانتفاء الحصر فيه ولو التزم بتقدير المسند اليه مقدما تنبيها على كمال

دفعهم فى انه ركيك لا يستقيم فى رزان كما لا يخفى قوله بل التخصيص بالذكر فيه انه لا تعرض فى كلام المفتاح فى التخصص

الحصرى كما فى مثل انا سعيت كما ذكره فى مقتضيات تقديم المسند وانت خبير بان حمل التخصيص ههنا على القصر مع عدم

الظهور فى المثال الاول تكليفا ودعوى كونه مشروطا بكون الخبر فعليا لا شاهد لها بل هى مردودة بتصريح ايمة التفسير ذكره

قوله تخصيصه بالخبر الفعلى اى بنفى الخبر الفعلى على حذف المضاف لان المقصور على المسند اليه المقدم فى المثال الذى

نفى القول كما فى انا ما قلت لكن هذا الكلام من المصنف مبنى على عبد القاهر كما يشير اليه الشارح فى اثناء البحث ثم المراد بالخبر

الفعلى الخبر الذى اوله فعل وفاعله ضمير المبتدا لا المتضمن بمعنى الفعل لتصريحه بان الصفة المشبهة فى قوله تم وما انت

علينا بعزيز ليت خبرًا فعليًا قوله وصاحب المفتاح الخ قال الفاضل المحشي وهذا هو الحق وذلك لان التقديم الخ وانت خبير
بان ما ذكره يقتضي جواز التخصيص فيما اذا كان المقدم اسمًا مظهرًا على نحو جوازه في غيره والسكاكي لا يقول به على ما سيجيء
قوله لان التخصيص انما هو بالنسبة الخ القصر المستفاد من قوله انما هو اضافي كما يدل عليه قوله لا بالنسبة الى جميع من في
العالم فلا يقدح فيه جواز ان يكون التخصيص بالنسبة الى من تردد في القايل كما في قصر التعيين نعم لم يتعرض له ههنا وفيما
سياتي في مواضع لغفلته بالنسبة الى مقابلة وعدم ظهور خطاء المخاطب فيه كما نبهت عليه في بحث العطف على المسند اليه
قوله ولا ما انا رايت احدا اي لا يصلح هذا المثال ايضًا بناء على ما تبادر منه وهو الاستغراق الحقيقي وان امكن تصحيحه بحمل
النكرة الواقعة في سياق النفي على الاستغراق العرفي ولهذا ذكره في المفتاح بلفظ الاستحسان قوله لانه قد نفي عن المتكلم
الرؤية على وجه العموم لفظه على متعلقه بنفي لا بالرؤية يدل عليه قول الشارح ره فيما سبق فالتقديم يفيد نفي الفعل عن
المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوص قوله وفيه نظر لانا لا نسلم الخ اجيب بان كلام المص بيان
لحاصل المعنى بان يكون مراده ان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد بعد تسليط النفي وملاحظته فيكون من قبيل
عموم النفي لا نفي العموم وان كان المتبادر منه ذلك فكانه قال المنفي هو الرؤية الواقعة على زيد والرؤية الواقعة على
عمرو وهكذا فتامل قوله ان لم يكن همزته بدلا عن الواو بان يكون مهموز الفاء وهذا احتراز عن احد في قوله تعالى هو الله احد
فان اصله وحد بمعنى واحد ولذا استعمل في الايجاب وقد يقال بان همزته منقلبة لما استعمل في الايجاب اصلا كلفظ
اريم وادم بل المستعمل فيه ما همزته منقلبة قوله ردا على من زعم انك رايت كل احد واذا كان ردا عليه ينبغي ان يعد
في المثال المذكور لفظة كل ليطابق الرد المردود فيصح قول المص لان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد هذا توجيه ما ذكره
ذلك المعتمد وفيه نظر اما اولا فلانك تحققت ان مراد المص تخصيص نفي الخبر الفعلي والا لم يستقيم كلامه اصلا فينبغي
ان يكون المثال المذكور على زعمه ردا على من اعتقد ان غيرك وحده ما راى احدا او شاركك في عدم رؤية احد ولا يخفى
ان خطاء المخاطب في مقام التخصيص في فاعل الفعل المخصص نفيا او اثباتا ولهذا قال الفاضل المحشي وكانه لم يفرق بين ما
انا قلت هذا وانا ما قلت هذا نعم لو قيل لفظ احد في المثال المذكور وان جاء بدون كل الا انه في الاثبات للتعيين تحقيقا
بمعنى الاختصاص لا يكون الا معه فيكون معنى المثال المذكور غيرك راى كل احد لم يبعد واما ثانيا فلانا لو سلمنا ان الرد
للزعم يقتضي ان يكون الزاعم قد تلفظ بالقضية الدالة على زعمه حتى يكون استعمال احد في كلامه بلا كل غير صحيح لا نسلم وجوب

التطابق فانك اذا قلت لمخاطبك رايت شخصا فقال لك ما انا رايت احدا يكون جوابا صحيحا نعم الاحسن ان يراعى التطابق
الصوري فتامل قوله لان هذا الامتناع جاء هذا رد للوجهين معا وقوله وايضًا مخصوص بالوجه الاول وقوله وان لا
يكون بالوجه الثاني بقي ههنا مناقشة وهي انه يجوز ان الامتناع في غير الصورة المذكورة لا يكون وجها لفساد وما ذكره المعتمد
لجواز ان يكون وجه الامتناع متعددا مختلفا وانما يظهر الفساد اذا جرى الوجه المذكور في صورة ولم يوجد فيها الفساد
كما لا يخفى وقد يجاب بان المص ههنا بصدد نقل كلام الشيخ وقد الف الشيخ ما انا قلت شعرا وما انا قلت شيئا مع قوله ما انا
رايت احدا في قرن واحد وفرع عدم الصحة في الجميع على كون المنفي عاما كما سيجيء فيكون التخصيص في الدليل غلطا صرفا
عند المص فليتامل قوله لا على جميع الناس وان بني الامر على كون جمع نكرة في سياق النفي يكون الوسط كونه احدا بمعنى
الجمع لغوا كما لا يخفى ان قلت لم لا يجوز ان يراد بالجمع جمع مخصوص هو الكل قلت لما لم يكن الامتناع مختصا بتلك الارادة مع
خلاف المتبادر لم يلتفت اليه الشارح قوله بل يكفيه ان يكون راى احدا هذا الكلام مردود عند الشارح بما سيحقق
وانما اورده ههنا من طرف القوم ولهذا قال فيما بعد هذه هي الكلمات الدايرة في هذا المقام على السنتهم قوله وهي
متقاربة ما نقله عن بعض المحققين معترضا على الفاضل العلامة وما ذكره فيما سبق بعد قوله فالحاصل حيث قال قولنا ما
انا رايت احدا او رجلا يفيد عموم النفي الخ متحدان في المال وصوابه لا وجد بعنا د المثال المذكور مختلفان في النقد
متقاربان فيه كما لا يخفى قوله فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير المتبادر من المشاركة شركة المعية فليس في الكلام اذن
اشارة الى قصر التعيين ومثله سياتي في كلام المصنف ايضا ووجهه ما نبهت عليه في بحث العطف وربما يقال المراد من الشركة
اعم من شركة المعية والبدلية فيكون اشارة الى انواع القصر لكنه تكلف كما لا يخفى قوله فزعم انه انت وحدك او انت
بمشاركة الغير يريد انه اما قصر قلب او قصر افراد ثم ان انفهام التخصيص من التقديم بمعونة من النحوي ذو طبع مستقيم و
تنبه ان تقديم المسند اليه يومي الى ان المخاطب اصاب في اصل الحكم واخطا في هذا القيد فكان اهم عند المتكلم فقدم
وايهام تخصيص النفي لا نفي التخصيص من قولك ما انا سعيت كانفهام استمرار الامتناع لا امتناع الاستمرار من المضارع الداخل
عليه لم وانفهام دوام الانتفاء لا انتفاء الدوام من الجملة الاسمية الداخلة عليها لو كما حققه الشارح في بحث لو فحركه
وفي هذا اشارة الى الرد الخ اي في قول المص وهذا لم يصح ما انا ضربت الا زيدا فان تقدير لفظ هذا عند القصر بمعنى ان
علة الامتناع ما ذكره لا ما ذكره الشيخان ولما كان دلالة التقديم على هذا المعنى بالفحوى لا بالوضع لم يقل وفي

هذا تصريح بالرد على الشيخين على انه يجوز ان يكون وجه الاشارة عدم التصريح بالشيخين فليفهم قوله وجوابه انه قد
سبق ان مثل الخ رده شارح الايضاح بان الفعل المتنازع فيه باعتبار فاعله ههنا وقوع الضرب على كل احد غير زيد
اما زيد فمسكوت عنه لان الا لا يصح ان يكون للاستثناء لعدم صحة الاستثناء المفرغ في الاثبات كما عرف في النحو فيكون
بمعنى غير واذا كان كذا لم يكن في الكلام اشعار بان زيدا ضرب او لم يضرب فلا يلزم التناقض اصلا وفيه نظر اما
اولا فلان الا انما حمل على غير اذا كان الموصوف معها مذكورا فلا يقال جاءني الا زيد بمعنى غير زيد صرح به في كتب النحو
والموصوف ههنا غير مذكور كما يفهم ايضا من كلامه فلا يجوز حمله عليه واما ثانيا فلان الا اذا لم يكن للاستثناء لم يتعين
عموم المقدر فلا يتم ما ذكره المص ايضا في وجه فساد المثال فيتم كلام الشارح الزاما عليه قوله وهو نفي الضرب الذي وقعت
المناظرة في فاعله هذا هو مبنى التناقض فان تم تم الدست ولذا فرض الشريف في شرح المفتاح وحدة الضرب فيتوقف
التناقض على ذلك الفرض لكن ظاهر كلامهم يدل ان الامتناع كلي ومطلق والفرض المذكور مما فيه قوله وعندي انه قطع
ان نقض النفي بالا الخ ليس المراد ان هذا اعتراض حق حتى يتوجه عليه انه زاد في كسر القارورة كما ذكره الفاضل المحشي بل
ان هذه المقدمة احق بان يعترض عليها من المقدمة التي اعترض عليها المص من مقدمتي دليل الشيخ لان تلك المقدمة
ظاهرة الصحة ظاهر اندفاع ما ورد عليها واما هذه المقدمة فمنعها موجه ظاهر بحيث يحتاج في دفعه الى اعمال روية
ولو سلم فمعنى تصلفه فيما سبق اطلاعه على مراد الشيخ وعدم اطلاع غيره لعدم تصفحهم كتبه لا تحقيقه كلام الشيخ
بحيث لا يرد عليه منع فتامل قوله فالاستثناء انما هو من الاثبات الاستثناء المفرغ من الاثبات ان لم يصح فيما لا
يستقيم فيه المعنى الا ان مراد الشارح لزوم ذلك اذ لا يجوز ان يكون من النفي لرجوعه الى الفاعلية لا الفعل المقتضى
القاعدة السابقة ولا يجوز ان يحمل الا على غير لعدم ذكر الموصوف فتعين كون الاستثناء من الاثبات والمستثنى
منه المقدر كل احد لان الاستثناء مفرع على ما ضربته الا زيد قوله وكذا اذا كان الفعل منفيا معطوفا على مقدر و
المعنى فقد ياتي كذا او كذا اذا كان مثبتا وكذا اذا كان منفيا قوله وليس اذا قلت سعيت الخ اسم ليس ضمير الشان و
خبرها الجملة الشرطية او قوله يجب واذا ظرف لغو متعلق بليس وفاعل يجب ان يكون وهي تامة ان مع اسمه
وهو وجود سعي وخبره وهو عند السامع وقد وقع في موقع الخبر صفة سعي والواو في وقد وقع على ما في بعض النسخ من
تصرف الناسخ لعدمها في عبارة المفتاح وقد تقصد بالنصب معطوف على ان يكون ثم ان السكاكي انما بقي الوجوب ههنا

اشارة الى وجوبه فيما اذا قدم لا لتحقيق الجواز قوله غير مشوب حال من السعي قيل فيه سماجة لان انتفاء الشوائب هذه
الامور هيئة للفاعل الذي هو المؤكد لا للسعي كذا في شرح المفتاح للشريف ولك ان تجعله حالا من كاف منك اي عندا
وجود سعي منك حال كونك غير مشوب في افادته وادابه بتجوز الخ فيدخل عدم الشوب تحت الافادة قوله والشارح العلامة
قد اورد الخ نقل عن الشارح انه قال لا شك ان هذا الكلام سهو من الشارح الا انه تردد بين التجوز والسهو والنسيان
باعتبار مشاكلة سوق البيان قوله انما يستعمل لرد الخطاء في الفاعل هذا الحصر ايضا في كما يشعر به قوله لا لافادة وجود السعي
فلا يتوجه عليه ان هذا التركيب كما ياتي للتخصيص ياتي للتقوي فلا وجه للتخصيص قوله واما ان يكون باعتبار انه لازم معنا
الضمير في انه راجع الى وجود السعي لا الى الافادة ولذا ذكره والمراد معنى انا سعيت قصر السعي على المتكلم وباستعماله يحصل رد
الخطاء في الفاعل لان معناه رد الخطاء ابتداء وهذا ظاهر فاللزوم انما هو بين وجود السعي وبين قصر السعي على المتكلم
لا بين رد الخطاء في الفاعل وافادته وجود السعي لانهما لا يجتمعان اصلا فكيف يتحقق اللزوم بينهما وبهذا ظهر ان قول
الفاضل المحشي الا ان لزوم رد الخطاء في الفاعل لافادة وجود السعي غير ظاهر وعكسه كان ظاهرا محل بحث ويحتاج الى
توجيه على ان اللزوم بين الرد والافادة ان سلم في الجملة فانما يعلم لزوم افادة السعي لرد الخطاء واما عكسه فلا وجه له
في اعتبار قصر الافراد اصلا لان اثبات الحكم لاحد الشريكين في اعتقاد المخاطب لا بنفيه عن الاخر فليتدبر واعلم ان الشارح العلامة
قال في شرحه ويجب ان يعلم مع ما قد علمت ان استعمال الاولين يعني سعيت وسعيت سالم يجب ان يكون في صورة علم السامع
كاستعمال الثالث يعني انا سعيت بل جاز ان يكون في صورة جهله فيجوز ايضا ان يكون استعمالها في صورة علمه ويكون حكمهما
حكم الثالث في الرد بل في كون السعي فيهما مشوبا بتجوز او سهوا او نسيان هذا كلامه فعلى هذا قول الفاضل المحشي وسكت عن
بيان سعيت الى آخره محل بحث لانا لا نسلم انه لم يتعرض بحال المثالين لا في الابتداء بل قد يتعرض لهما ايضا لقوله ويجب ان
يعلم الخ قوله فيكون مجازا قد بينا فيما تقدم فيه بان المجاز انما يكون باعتبار النقل عما هو المعنى الموضوع له لا عما هو المعنى عند
ارباب المعاني اذ لم يوضع اللفظ بازائه بل انما يفيد بحسب المقام كما صرحوا به والجواب ما ذكره الشريف في توجيه كون الاخراج
على خلاف مقتضى الظاهر مسمى في علم البيان بالكناية من ان الحقيقة والمجاز والكناية يكون اوصافا للالفاظ بالقياس
الى الاغراض الاصلية في عرف البلغاء ايضا وكلام العلامة مبني على عرفهم فلا اشكال قوله او باعتبار انه معناه فيكون سهوا
الخ الظاهر ان السهو هو ان يعرف معنى اللفظ لكن استعمله في غير معناه غفلة والنسيان العدم الطاري على المعرفة لا ما ذكره

العلامة من معناهما قوله فان كان قد نسبه الى الغير المساهلة كان تجوز المعنى ان كان اعتقاد المخاطب انتساب الفعل
الى الغير باعتبار مجازى فنسبه الى الغير بذلك الاعتبار كان تجوزا فيه بحث لان المخاطب اذا كان نسب الفعل الى الغير
لمساهلة لم يكن مخطئا اذ لا اخطاء فى المجاز وقد ذكر اولا ان هذا التركيب انما يستعمل عند خطاء المخاطب فى الفاعل
وهل هذا الا تهافت وبالجملة هذا التركيب انما يستعمل اذا اعتقد المتكلم ان المخاطب اخطا فى الفاعل واما اذا اعتقد
انه نسبه الى الغير مساهلة فلا قوله اذا بنى الفعل على معرف اشارة الى تعيين المعطوف عليه لقوله وان بنى على المنكر
ولما سبق امثلة البناء على المعرف دون البناء على المنكر اختار فى الاول لفظه الا الدالة على التحقق والثبوت وفى الثانى
ان ثم فى لفظه البناء اشارة الى تقدم المسند اليه لان البناء يقتضى تقدم المبنى عليه الذى هو كالاساس قوله تخصيص
الجنس المراد بالجنس ما يشمل الكثير على ما هو معنى الكلى الطبيعى سواء كان جنسا باصطلاح المنطق او نوعا او غير ذلك
كالرجل والمراة فاذا قيد بكلى اخر تخصصه كما فى رجل طويل صار نوعا ثم الظاهر ان المراد بقوله او الواحد منع الخلو لا الجمع ولما
كان وجد تخصيص الواحد من الجنس ظاهرا حيث كان المنكرة له دون تخصيص الجنس فقط او الواحد فقط بينه بما نقله
من الشيخ لكن قوله فيما سيأتى وقد ياتى للتقوى لكن بشرط ان يقصد به الجنس او الواحد كما فى التخصيص يقدح فى هذه الارادة
فليتامل قوله رجل جاءنى المجوز لوقوع النكرة مبتدا او كونها فاعلا فى المعنى لان المعنى ما جاءنى الا رجل كما بين فى كتب
النحو قوله هذا الكلام الجارى على معناه الظاهر ويتعلق بالمخاطب اى الذى خوطب هذا الكلام قوله او اعتقد انه امراة
ان اراد اعتقاد انه امراة فقط كما هو الظاهر لا يكون فى الكلام اشارة الى قصر الافراد وان اراد اعتقاد انه امراة
سواء كان فقط او مع اعتقاد انه رجل ايضا ففى الكلام اشارة الى القصر بانواعه الثلاث وهو الاوجه وان كان الاول
الظهر ثم باقى قصر الافراد لا يظهر فى صورة وقوع القصد الى الوحدة لان اعتقاد ان الجائى رجلان لا يجامع اعتقاد انه
رجل واحد كما لا يخفى ومن شرط قصر الافراد جواز الاجتماع حتى يمكن اعتقاد المخاطب به قوله ولعلنا سورد كلامه لما كان الاول
غير مشكل على عمرو شبه حاله بحال من ترجى الفعل مع جزمه وغرمه على الفعل فى المستقبل فاورد بصيغة الترجى الدالة على
ترجيه من نفسه على سبيل التجوز قوله فلا يكون للتخصيص البتة ظاهر عبارته يشعر بعدم احتمال المظهر للتخصيص عنده
قطعا وقد اشار فى شرحه للمفتاح الى احتماله اياه عنده مرجوحا وان فى عبارة المفتاح اشارة الى ذلك وقد اشرنا
فيما سبق الى ان علة افادة التخصيص التى ذكرها جار فى المظهر المقدم ايضا فمذهب الشيخ الجرجانى هو الحق الحقيق بالقول
قوله

قوله بين الصور الثلاث يعنى هو عرف وزيد عرف ورجل عرف والمراد بافتراق الحكم فيها ان الاول يحتمل الاعتبارين اعنى
التخصيص والتقوى على السواء حتى الثانى الحمل على التقوى والواجب فى الثالث الحمل على التخصيص ووجه الافتراق عنده ان
لفظ هو فى المثال الاول يحتمل ان يكون مبتداء عن اصله من غير اعتبار تقديم وتاخير فلا يصلح الا للتقوى وان يكون
فى الاصل موخرا بان يكون الاصل عرف هو لا على انه فاعل لانه ليس من مواقع جواز انفصال ضمير الفاعل بل على انه تاكيد الفاعل
المستتر اذ لم يكن فاعلا جاز تقديمه عنده فيفيد التخصيص واما زيد عرف فلا يعتبر فيه ان اصله عرف زيد لان اعتبار
الضمير المستتر فى الفعل وابدال الاسم المظهر منه قليل جدا فى كلام العرب فيعين فاعليه زيد فلا يجوز تقديمه ولا يفيد
التخصيص بل التقوى واما رجل عرف فلا يحتمل للابتداء لفوات شرط المبتداء اعنى التعريف او التخصيص فتعين الحمل على
انه كان فى الاصل موخرا بدلا من الضمير المستتر فى عرف ثم قدم فيفيد التخصيص البتة وانت خبير بان رجل عرف يحتمل ان
يكون من قبيل الاضمار والتفسير فلا ضرورة فى ارتكاب ذلك الوجه البعيد اللهم الا ان يقال قول السكاكى بالحصر فيه
عند كونه مبتداء لا فى كل تقدير تامل قوله واستثنى المنكر اى من عدم جواز كونه موخرا كما فى زيد قام وحاصل الكلام ان
ابدال الاسم المظهر من الضمير المبهم المستتر فى الفعل ان سلم وجوده فلا يخفى انه قليل جدا فى كلام العرب كما سبق فلا وجه
لحمل الكلام الشايع الكثير النظاير عليه فيما لا ضرورة فيه ولهذا حكم بعدم الجواز واما فيما فيه ضرورة فيجوز هذا التقدير
ويحمل عليه قوله اى على القول بالابدال وقيل الذين ظلموا مبتدا او تقدم عليه خبره وقيل نصب على الضم او رفع عليه وقيل
الواو حرف دال على كون الفاعل كما فى اكلونى البراغيث قوله على ان رجلا بدل من الضمير فان قيل القول بان رجل عرف رجل
بدل من الضمير مما لم يقل به احد كيف وان يستلزم ان يقال عرفا رجلان وعرفوا رجال ولم يرد به الاستعمال الشايع فضلا عن
الوجوب قلنا ليس المراد ان المرفوع فى مثل عرف رجل بدل بل ان رجل عرف مقدر بعرف رجل على ان يكون بدلا حتى
ان رجلان عرفا يكون مقدرا بعرف رجلان فهو دايما فى التقدير دون التحقيق كذا فى شرح المفتاح وقد نبهناك
على ان الكلام فى ابدال الاسم المظهر من المظهر المستتر فى الفعل فلا يرد ان هذا النوع ورد فى التنزيل فان قيل فلم لا يجوز الحمل
عليه قوله اذ لا سبب له للتخصص اعترض عليه بان صاحب المفتاح قايل بالقصر الفردى فلا حاجة الى ما ذهب اليه اذا
المعنى رجل واحد عرف لا رجال والجواب ان قوله بذلك مبنى على اعتبار التقديم والتاخير كما يدل عليه سياق الكلام
فى المفتاح ويشعر به قول الشارح فيما بعد قوله لان المهر لا يكون الاشر ظاهره ان الامتناع مبنى على ان الاهرار

مختص في نفسه بالشر لا يتجاوز الى غيره واعترض عليه بان السكاكي اشار في مباحث القصر الى انه يجوز مجامعه
لا مع التقديم الدال على القصر مع كون الصفة في نفسها مما له اختصاص بالموصوف فيفهم منه ان امر الاختصاص
المذكور وقد يجاب بان الامتناع ثمه لا يمنع القصر فكيف منع هنا ان يراد ان المهر شر لا خير بناء على الاختصاص
المذكور وقد يجاب بان الامتناع ليس مبنيا على مجرد الاختصاص في نفسه بل على ان ذلك الاختصاص معلوم لكل عاقل
كما دل عليه كلام الفاضل المحشي قوله واذ قد صرح متعلق بمحذوف اي لزم طلب وجه له والفاء في فالوجه تفريع
عليه وربما يجوز كون الفاء جوابا لاذ تشبيها له بان في الحركة والسكون وعدد الحروف على ما صرح به بعض النحاة
قوله بل امتناع تقديم التابع اولى لان الامتناع ههنا من وجهين احدهما لزوم تقديمه على المتبوع والثاني لزوم
تقديمه على ما يمتنع تقديم متبوعه عليه وهو الفعل واما امتناع تقديم الفاعل وانما هو من جهة واحدة قوله
واقيم مقامه ضمير اي مقارن لاعتبار الفسخ فلا يلزم بقاء الفعل بلا فاعل ثم الفرق بين فسخ التابع والفاعل ان
الاول لا يحتاج الى عمل آخر بخلاف الثاني فانه يحتاج فيه الى الاتيان بالضمير الذي هو اجنبي لا يجدي في هذا المقام
قوله بنت بها قبل المحاق بليلة قيل البيت للثعالبي من قصيدة يهجو بها عجوزا تزوجها لما راها محلاة ثم انكشفت سوءاتها
بعد التزوج واول القصيدة، عجوز تمنت ان تكون فتية، وقد يبس الجنبان واحدودب الظهر، تروح الى العطار
تبغي شبابها، وهل يصلح العطار ما افسد الدهر، وما غرني الا خضاب بكفها، وكحل بعينيها واثوابها الصفر، بنيت بها
الت العجوز الكبيرة السن ولا يقال عجوزة والعامة تقولها وجمعها عجز بضمتين والاحدب ان اعوجاج الظهر والضمير في
بها راجع الى العجوز وفي الصحاح بنى فلان على اهله بناء والعامة تقول باهله وهو خطاء وكان الاصل فيه ان الداخل باهله
كان يضرب عليه قبة ليلة دخوله بها فقيل لكل بان هذا كلامه فظهر ان حق الكلام ان يقول بنيت عليها والمحاق ثلاثة
ايام من آخر الشهر ومحاق القمر خلو وجهه المواجه لنا عن النور الواقع عليه من الشمس بسبب وقوعه في ظل الارض المرأ
من قوله وكان محاقا كله اظلام الشهر كله عليه من كمال النفرة قوله عليك ورحمة الله السلام اوله، الا يا نخلة من ذات
عرق، ذات عرق اسم موضع وقوله على وجه اشارة الى وجه آخر وهو جعل ورحمة الله معطوفا على المسكن في عليك
قيل وفيه بعد للزوم العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تاكيد ولا فصل بين المعطوفين وفي اواخر الباب السادس من
مغني اللبيب ان عدم الفصل اسهل من تقديم المعطوف على المعطوف عليه لوروده في النثر كررت برجل سواء والعدم وحتى قيل انه

تياس انتهى كلامه واما ما ذكره الاعاني من انا لا نم عدم الفصل فان عليك فصل في الحقيقة لان الضمير مقدم رتبة من
الظرف فالظرف فصل بجوز العطف فلا يخفى انه تعسف ويحتمل ان يكون قوله على وجه اشارة الى جواز تقدير السلام بعد قوله
عليك بان يكون السلام الثاني مفسرا له وان يكون اشارة الى كون ورحمة الله جملة معترضة على حذف الخبر اي عليك
ورحمة الله عليك السلام والوجه الاول من الوجوه هو الذي ذكره في شرحه للمفتاح نقوله لو كان يشكي الى الاموات اسم
كان ضمير الشان وخبره الجملة التي بعدها والى متعلق بيشكي يقال شكوت الى فلان وفي التنزيل انما اشكو بثي وحزني الى الله
وما في ما لقي موصولة قايمة مقام فاعل يشكي ومن بيان له والكمد الحزن المكتوم ثم انكيت عطف على كان لا شكاني جواب
لو والهمزة للسلب اي ازال شكايتي ويجار وتهد اسمان لموضعين واعلم ان كون قوله وساكنه عطف على تهد مبني على
ما هو الظاهر المتبادر ويمكن ان يقال انه فاعل فعل محذوف يدل عليه المذكور فهو من عطف الجمل والتقدير واشكاني
ساكنه او يكون وساكنه بالجر عطفا على القسم والضمير للغير فافهم قوله وكذا رجل جاءني بدل اصطلاحي فالسكاكي
خالف اجماع النحاة في تجويز تقديم التوابع في السعة كما خالف علماء البيان في انكاره المجاز العقلي ويرد على هذا القايل ان
السكاكي صرح بان ارتكاب الوجه البعيد في رجل جاءني لفوات شرط الابتداء فكيف يقال انه بدل اصطلاحي عنده
وكذا الكلام في غيره حيث بنى الكلام فيه على ان الاول مبتداء ومسند اليه على ان كلام السكاكي في اوايل الفن الرابع حيث
قال قوله عليك ورحمة الله السلام يلزم ان يكون عدم النظير وان لا يسوغه الا سعة التقدير والتاخير يدل على
امتناع تقديم التوابع في السعة ويدل كلامه ايضا في اوايل الحالة المقتضية لتقديم المسند على ان النعت لا يجوز
تقديمه وكذلك تعين الظرف في مثل قولك في الدار رجل للخبرية وتعين نصب الكبا في قولك جاءني راكبا رجل
قوله ثم لا نم انتفاء التخصيص معطوف على ما قبله بحسب المعنى كانه قيل وفيه نظر اذ لا نم جواز تقديم الفاعل المعنوي
ثم لا نم انتفاء الخ قوله لا يقال التنكير الخ جواب عن منع المصراعين قوله لا نم قيل انه كلام على السند قلنا هو مسا والمنع في زعم
قوله لانا نقول قد ذكرنا الخ يعني ان تقدير التاخير على الوجه المستبعد في المظهر ليحصل الحصر انما يجوز عنده فيما فيه ضرورة
ولا ضرورة في النكرة المخصصة بالوصف لصحة وقوعه مبتداء كالمظهر المعرف والحصر فيها يستفاد من الوصف كما سبق في الاعتراض
بانه يقتضي ان يمتنع تقدير في انا قلت ايضا لصحة وقوعه مبتداء كالمعرف وهم محض قوله والا فلا توجيه لكلامه اي وان لم يجب
ان يكون الحصر مستفادا من الوصف بل يكون من تقدير التاخير فلا توجيه لقول السكاكي ان ذلك الوجه البعيد فلا يرتكب

الا عند الضرورة اذ لا ضرورة ح في صورة المنكر لحصول صلاحية الابتداء بالتخصص بالوصف قوله اذا لم يقصد به التخصيص
النوعي الخ قد سبق ان التخصيص الفردي ايضا يحتاج الى اعتبار التاخير فلا يعقل قوله ثم لا نم امتناع ان يراد المهر شر لا خير
قد اجاب الفاضل المحشي بقوله اذا قيل الخ لكن يمكن ان يناقش في الجواب بان ما ذكره من قباحة الحصر بناء على ما قرره انما
هو اذا اجرى الكلام على ظاهره ولما اذا كان بطريق التنزيل لاعتبارات خطابية فلا خفاء في امكان اعتبار الحصر وحسنه
ثم لا يخفى ان العاقل اذا سمع هرير الكلب يجزم عند سماعه بان سببه ما لقاء ما يفيد اليه ينبغي ان يكون بطريق التنزيل
لاعتبارات مناسبة وهذا القدر كاف في تصحيح كلام السكاكي قوله ثم قال ويقرب الخ قد اشرنا في اوايل الكتاب الى ان
ثم اذا دخلت على الجملة يجي للترتيب في الاخبار وهو المراد هنا والمعنى بعد ما اخبرتك على قول السكاكي التقديم يفيد
الاختصاص بشرطين اخبرك عن قوله ويقرب من هو قام الخ فلا يرد ان حديث القرب في كلام المفتاح مقدم على حديث
الاختصاص فلا وجه لكلمة ثم قوله لم يتفاوت في الخطاب الخ لعل السر في عدم التفاوت ان المعنى على تقدير موصوف
انا رجل قايم وهو رجل قايم وانت رجل قايم قوله ولا يخفى ما فيه من التعسف وجه التعسف ان المفعول معه مقصور على
السماع عند سيبويه وهو الجابر قصبات السبق في مضمار العربية خلافا للاخفش وابي علي والزجاج فيما جاز فيه العطف
والنصب هو العطف بالاتفاق حملا على الاصل فجعله مفعولا معه مصيرا الى المرجوح المختلف فيه وترك الراجح المتفق
عليه مع ان المقام لا يساعده لان ائمة النحو صرحوا بان المفعول معه هو المقصود بالنسبة في جملته قال الشيخ في شرح اللب واعلم
ان تحقيق معنى المفعول معه على حرفين مفيدين احدهما كذا وكذا والثاني ان المفعول معه في جملته مقصودة بالنسبة و
المفعول الاول الذي يصاحبه هو غير مقصود بالنسبة بل تابع له فيها مثلا اذا قلت جيت وزيدا بالنصب كان معناه ان زيدا
في المجي اصل وانا تابع له فيه واذا اريد استواهما في المجي قلت انا وزيد بالرفع هذا كلامه اذا تقرر هذا فنقول الاصل في
المعادل فيما نحن فيه وهو القرب في التقوي ثبوت التقوي وعدم الكمال تتمة له والاصل في العلة هو يحسن الضمير وشبهه
بالخالي تتمة له كما صرح بذلك الفاضل المحشي فاذا جعل وشبهه مفعولا معه يستفاد منه ان الاصل في العلة هو الشبه
هو خلاف الواقع فظهر وجه التعسف واندفع توجيه الفاضل المحشي قوله لكونه فيها فعلا عدل به الى صورة الاسم فان قلت
اسم الفاعل ح صلة ولا اعراب للصلة بل هو مع الموصول فما وجه الاعراب الجاري عليه قلت لما كان الصلة في صورة الاسم
الواقع في التركيب واللام في صورة الحرف اجرى الاعراب على الاسم المركب قوله ولا عومل معاملتها في البناء حيث اعرب في

نحو

نحو رجل قايم اورد عليه انه ان اراد بالذي حكم عليه بانه جملة ولم يعامل معاملتها في البناء قايم مع الضمير كما صرح
به الشارح فالاعراب في مثل رجل قايم ورجلا قايما ورجل قايم لا يدل على اعرابه بل الظاهر ان الاعراب انما هو للعامل الذي
هو اسم للمركب الذي هو مع الضمير ويتضح ذلك غاية الوضوح في نحو مررت برجل قايم ابوه فان المجرور بالوصفية هو قايم فقط
وان اراد مجرد قايم بدون الضمير فهو بمنزلة جزء الجملة لا الجملة فلا وجه لبنائه ولا معنى لحديث المشابهة وترك الحكم واجيب
بانا نعلم قطعا ان الخبر في مثل زيد قايم هو قايم مع الضمير وان الاعراب الجاري على قايم هو الذي استحقه المجموع بسبب كونه
خبرا لكنه لما امتنع اجراؤه على الجزء الثاني اجري على الاول ولا شك ان ما اجري عليه اعرابه الذي استحقه لا يكون
مبنيا وليس يعلم مرجحه استحقاق الاعراب الذي اجري حتى يقال لا يلزم من اعراب الجزء الاول ان يكون المجموع معربا
والوصف في رجل قايم ابوه هو المجموع المركب من اسم الفاعل وفاعله الا انه اجري الاعراب على الجزء الاول لما ذكر قوله واما الثاني
بان لم يجعل جملة رد عليه الشارح في شرح المفتاح بان انتفاء عدم كونه جملة على مجرد شبهه بالخالي عن الضمير من غير ان
يبين معنى يخرجه عن الكلام خارج عن القانون فالتحقيق ان يقال الكلام ما اشتمل على نسبة اصلية مقصودة بالذات
والجملة مطلقا فاسم الفاعل مع فاعله ليس جملة الا اذا وقع صلة اللام فانه ح مقدر بالفعل فيكون نسبته اصلية او وقع
في مثل قايم الزيدان فانه مع كونه جملة كلام وما عداهما فليست نسبته اصلية بل على سبيل التبعية بالفعل لاشتماله على
معناه وقد يجاب على الرد بانه لا حجة في التصرفات فانه يجوز تعليل حكم واحد بعلل مختلفة واسباب متنوعة وفيه ما فيه
قوله فاتبعه في حكم الافراد نحو زيد عارف ابوه مفعول اتبعه اعني الضمير البارز راجع الى عارف المسند الى الضمير وفاعله
نحو عارف ابوه لا انه تسامح فقال نحو زيد عارف ابوه بايراد المبتدا ثم ان القطع بكون المفعول الاول للاتباع ناشيا من
خصوصية المقام وقد يكون الامر بالعكس كما في قوله تعالى واتبعوا في هذه الدنيا لعنة فان اللعنة وهي المفعول الثاني
تابعة هذا وفي قوله اي جعل تابعا العارف المسند الى الضمير العارف المسند الى الظاهر مسامحة اذ المراد على قياس ما سبق
العارف المسند الى الضمير مع ضميره عارف المسند الى الظاهر مع ذلك الظاهر كما لا يخفى قوله ولعله سهو اذ الكلام في عارف
المسند الى الضمير ليس بجملة بل هو مع ضميره وقع مفردا لشبهه بالخالي عنه فالقول بان عارف اذا اسند الى الظاهر لا يثنى ولا
يجمع لكن عارف اذا اسند اليه بحث اخر لم يقع في الكلام ولا يساعده المقام وان كان صحيحا في نفسه على ان العارف اذا اسند
الى الظاهر فالامتناع تثنيته وجمعه كالفعل فلا معنى لجعل افراده بطريق التبعية قوله لفظ مثل وغير واما لفظ نظير وشبه

ونظائرهما فتقليل الاستعمال في المعنى المذكور ولذا لم يذكرها ائمة النحو لوقوع مثل وغير مبتداء تخصيصهما بالاضافة وان لم
يتعرفا لتوغلهما في الابهام على ما ذكر في كتب النحو واعلم ان الفاضل المحشي فصل استعمالات مثل وغير بما لا مزيد عليه الا ان قوله
في آخر البحث وايضا لا معنى للتعريض بنفي الغير به ولا باثباتها محل بحث اذ قد يكون للتعريض بهما معنى مقبول اذا اضيف
غير الى ما يحتمل التعدد مثلا اذا ادعى معتزلي معين انه غير قدري هربا من الاندراج بحيث قوله عليه السلم القدرية مجوس
هذه الامة فقلت له غير القدري لا يقول بتعدد الخالق مريدا بالغير مطلق حصل التعريض بذلك المدعي بنفي الغير به و
حصل الكناية في اثبات القول بتعدد الخالق لما اضيف اليه غير واذا ادعى انه ليس غير سني مع بغضه ابا بكر فقلت له
غير السني يبغض ابا بكر حصل التعريض له باثبات الغير به والكناية في اثبات عدم البعض لمن اضيف اليه غير وهذا القدر يكفي
لتصحيح اصل كلام الزاعم فتدبر قوله لزم الثبوت لذاته او المنفي عنه بالطريق الاولى فان قلت اذا كان المراد ان من كان
على الصفة التي هو عليها كان كذا لم يلزم الثبوت لذاته او الانتفاء عنه بالطريق الاولى غايته التساوي قلت
بالكون على الصفة التي هو عليها هو الاشتراك في اصل الصفة وان كانت فيمن اضيف اليه المثل اقوى نحو معنى الاولوية
ظاهر لانه لما اثبت الفعل مثلا لمن شاركه في اصل الصفة فثبوته له مع كون تلك الصفة فيه اقوى بالطريق الاولى
ويدل على اعتبار قوة تلك الصفة فيمن اضيف اليه مثل لفظ مثل حيث كان المتبادر كون وجه الشبه في المشبه به
اقوى فلك ان تقول وجه الاولوية ان الثبوت له او الانتفاء عنه يفهم بطريق البرهان كما هو حكم الكنايات قوله من
غير قصد الى انسان اخر هذا القيد معتبر في جميع صور الكنايات بغير فانك اذا قصدت بقولك غيرك لا يجود سلب
الاتصاف بالجود عن غير معين لا يلزم اتصاف المخاطب به لجواز ان يكون المتصف به اغيارا اخر قوله بان يراد بمثلك
او غيرك انسان غير المخاطب مماثل له او غير مماثل له معنى يوجد في هذه الارادة التعريض بالمعنى اللغوي اعني ان يكون
في الكلام نوع خفاء اما اذا اريد به انسان معين فظ لان ذلك المعين يحتمل ان يكون زيدا او عمروا واما اذا اريد
المطلق فيوجد التعريض في مثلك باعتبار ان ما صدق عليه غير معلوم فمن هذا الوجه حصل فيه نوع خفاء واما في
الغير فغير ظاهر قوله اي لم يبينا من اراد التعريض حاصله انه لم يقصد بغير ههنا امر مغاير لما اضيف هو اليه بل اريد به
معنى لا ولم يرد يكون ذلك القول ناشيا من عدم ارادة التعريض الا انه ليس ناشيا من التعريض على سبيل الكناية
كما في ضربني من غير ذنب وتوجيه الكناية فيه ان يقال ان هذا القول ليس مما ينشأ من كل ما في الوجود بل بعض الاناسي

مما

مما ليس بمنشاء له فلما جعل غير ارادة التعريض منشاء له تعين ان ارادته ليس منشاء له وعلى هذا القياس توجيه الكناية
في قولك ضربني من غير ذنب قوله لانهما من الكناية المطلوب بها نفس الحكم سيجي ان الكناية ثلاثة اقسام ما يطلب بها
صفة من الصفات كقولك طويل النجاد فان المطلوب فيها طول القامة وما يطلب بها نسبة اي اثبات امر لامر كاثبات
الجود وعدم البخل لما اضيف اليه لفظ غير ومثل في غيرك لا يبخل وما يطلب بها غير صفة ولا نسبة كما في قولك حيوان
مستوي القامة عريض الاظفار في الكناية عن الانسان قوله قيل وقد يقدم المسند اليه المسور بكل الخ قوله وقد يقدم
لانه دال على العموم عطف على قوله فيما سبق وقد تقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي وما توسطهما من الابحاث فهو
من تتمة المعطوف عليه مقول قول عبد القاهر والمعطوف مقول قول ابن مالك ومن تبعه فكيف يعطف احدهما على
الاخر قلت هو من قبيل عطف التلقين كما يقال لك ساكرمك فيقول وزيدا اي قل وزيدا اشار اليه العلامة في
تفسير قوله تعالى اني جاعلك للناس اماما قال ومن ذريتي ثم ان الضمير في قوله وقد يقدم يحتمل ان يكون راجعا
الى المسند اليه المسور بكل بقرينة سياق الكلام كما هو المتبادر من كلام الشارح ويحتمل ان يكون راجعا الى المسند اليه
قطعا الا ان لفظه قد لما افادت جزئية الحكم وكان ما يكون تقديمه لافادة العموم هو المسور بكل صرح به الشارح بيانا
لما في الواقع قوله فالتقديم يفيد عموم السلب لم يذكر ههنا اداة الحصر كما ذكر في مفاد التاخير لان عموم السلب يستلزم
سلب العموم بخلاف العكس قوله يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد ظاهر العبارة ان يقول يكون معناه ثبوت انتفاء
القيام لكنه راعى كلام المصنف حيث قال المستلزمة نفي الحكم عن الجملة فاعتبر المعنى اللازم قوله وقد حكم بنفي القيام اي
بانتفائه على ان يكون مصدرا من المبني للمفعول او تقول معناه قد حكم بهذا الطريق فان الحكم من حيث هو عام للنفي والاثبات
فليس بدخول الباء محكوما قوله المستلزمة نفي الحكم من الجملة يعني رفع الايجاب الكلي كما يشير اليه تقرير الشارح لا بمعنى نفي
الحكم عن المجموع من حيث هو مجموع فلا ينتقض بعدم صدق مثل لا يحمل هذا الخشب الكل مع صدق ليس يحمل البعض قوله
انما يفيد نفي العموم لا عموم النفي هذا كما سيصرح به بناء على الاعم الاغلب والا فقد يتوجه القيد في مثله الى المنع فان ثبت الحكم
فاعتبر والله لا يحب كل مختال فخور ونظائره قوله وقد اهمل فيها بيان كمية افراد الموضوع قيد لما قبله واشارة الى ان
في المهملة على الافراد اذ المتبادر منه ان يكون هناك افراد لم يتبين كميتها فيخرج القضية الطبيعية وهي التي حكم فيها على نفس
الطبيعة كقولك الانسان نوع قوله وههنا يجوز ان يكون هيئة القضية الخ قيل عليه كون هيئة القضية سور الكلية انما

يستقيم لو لم يصح للجزئية وهو ممنوع لما مر من الفرق بين لا رجل بالفتح وبينه بالرفع فانه يحتمل عدم العموم ايضا بخلاف
الاول فالحكم لعموم النكرة الواقعة في سياق النفي محمول على الاغلب واجيب بان المدعى ان كل ما يفيد العموم فهو
سور الكلية سواء كانت تلك الافادة في جميع الصور او بعضها بحسب المقام وههنا لما اعترف القايل المذكور بكون النكرة
في سياق النفي مفيدة للعموم ثبت كلية القضية ولا يضر عدم افادة ذلك في صورة اخرى قوله كما انه في الموجبة سور
الجزئية هذا بالنظر الى الاغلب والا فقد سبق ان النكرة المنونة قد يعم في الاثبات كقولهم تمرة خير من جرادة وقوله
علمت كلمة علمت نفس ما قدمت واخرت قوله على ما قال في الاشارات الخ اي عدم انحصار السور فيما ذكره القوم وكون
التنوين سور الجزئية في الجملة بناء على ما ذكره الشيخ ثم ان الشيخ وان لم يجزم بوقوع مقدم الشرطية كيف وقد قال ايضا
في الاشارات واعلم انه وان كان في لغة العرب قد يدل الالف واللام على العموم فانه يدل به على نفس الطبيعة
ايضا فههنا لا يكون موقع الالف واللام موقع كل لكن يتم مقصود الشارح حيث فهم منه ان الالف واللام يكون
سور الكلية على تقدير افادتها العموم والتنوين سور الجزئية على تقدير افادتها الخصوص اذ لا يدخل الايجاب التعميم
التخصيص على جميع الاحوال في نفس السورية بل في نفي الاهمال مطلقا كما لا يخفى قوله ان كانت كلمة كل اشار بالحا
لفظ كلمة الى ان التانيث في قوله ان كانت كل داخله باعتبار تاويل كل بالكلمة والا فقد تقرر في كتب النحو ان الاصل
في كل افراد الضمير الراجع اليه وتذكيره وان معناه بحسب ما يضاف اليه نحو وكل شيء فعلوه في الزبر وكل نفس ذائقة
الموت وامثالهما قوله كما اذا قدمتها على فعل المنفي هذا مبني على ما وقع في الاصطلاح من تسميتهم مثل لم يضرب ولا
يضرب فعلا منفيا فلا مسامحة نظرا الى المراد تقدمتها على مجموع حرف النفي والفعل المنفي لا على الثاني فقط قوله فالاقرب
ان يجعل الخ فيه نظر لانه ينتقض بمثل قولنا ما انا احد كل الدراهم لانه معمول للفظ المنفي مع انه داخل في الشق الاول و
يمكن ان يدفع بان الفعل المنفي هو الذي يدخل عليه حرف النفي بصريحه وهذا ليس كذلك قوله وقدم التاكيد
لان كلا اصل فيه الظاهر ان الاصالة في التاكيدية يستلزم كثرة الاستعمال كل في التاكيد اكثر فالحمل عليه راجح قلنا
ممنوع ولم سلم الخ قوله وجعل الفعل منفيا بلم اي لم يجعل منفيا بما في الصورة المذكورة اعني فيما تقدم المعمول
على مجموع حرف النفي والفعل الداخلة هي عليه كما يدل عليه قوله لان المنفي بما لا يتقدم معموله عليه ثم الوجه في عدم
تقديم المذكور اقتضاء ما النافية صدر الكلام بسبب مشابهتها حرف الاستفهام من حيث دخولها على الاسم والفعل

كهى

كهي بعينها بخلاف لم ولن فانهما لاختصاصهما بالفعل صارا كالجزء منه فيجوز تقديم ما في خبرهما عليهما بجواز تقدم
معمول الفعل المثبت عليه واما لا فانها وان كانت كما في الدخول على القبيلتين الا انها حرف كثير تصرفهم فيها وكما
يعمل ما قبلها فيما بعدها في قولك ضربني بلا ذنب وقولك عزمت عليك ان لا تضربني يعمل ما بعدها في ما قبلها واعلم
ان الوجه الذي ذكره الشارح انما ينتهض وجها لعدم ايراد مثل كل الدراهم ما اخذت في الامثلة لا لعدم ايراد مثل
ما كل الدراهم كما اخذت كما نبهناك عليه وذلك لان المقرر في النحو امتناع الاول لا الثاني ثم الظاهر ان المثال المذكور
من القسم الثاني لا الاول لان حرف النفي داخلة حتما على الفعل العامل في كل فتامل قوله وفيه نظر لانا نجد حيث لا
يصح الخ النظر مبني على ان قوله لا يصح الا حيث يراد بنفيه الكلية كما يشهد به الطبع السليم والحق ما ذكره في معنى البيت من ان
دلالة الصورة المذكورة على نفي العموم وثبوت البعض من قبيل دلالة المفهوم وهي انما يعتبر عند عدم المعارض والمعارض
موجود في الصور المذكورة اذ قد دل الدليل على مطلق تحريم الاختيال اي التكبر والفخر على الناس بغير حق تكبرا وعلى
ان الله تعالى لا يحب مطلق الكفار الاثيم اي الجاحد بتحريم الربا وينهى عن طاعة مطلق الحلاف المهين اي الذي هو كثير
الحلف في الحق والباطل قليل في الراي والتميز او حقير عند الناس لاجل كذبه من المهانة وهي القلة والحقارة ثم ان الشيخ
اذا تاملنا في نفس الكلام حيث نخلو عن الدلايل الخارجية وجدنا الامر على ما ذكره وهذا المعنى يفيده لفظه اذ الدلالة
على تبعيض التقادير المفيدة بجزئية الحكم في بعض الصور على قياس لفظه قد فتامل قوله بان قدمت على النفي لفظا اشارة
الى ان النفي المستفاد من لفظه لا متوجه الى القيد اعني الدخول في حيز النفي فيفيد وجود النفي في الكلام مع تقديم
كل عليه ولا يراد ان انتفاء الدخول في حيز النفي قد يكون بانتفائه في الكلام اصلا فلا يصح حينئذ قوله عم النفي على
الخ قوله لما قال له ذو اليدين هو عمرو بن عبد ود وسمي بذلك لانه كان يعمل بكلتا يديه وقيل لطول يديه روى ابو هريرة
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى احدى العشائين في الحضر وسلم في ركعتين فقام ذو اليدين وقال اقصرت الصلوة ام نسيت يا رسول الله
فقال عم كل ذلك لم يكن فقال ذو اليدين بعض ذلك قد كان فاقبل النبي عم على القوم وفيهم ابو بكر وعمر فقال احق ما
يقول ذو اليدين فقالا نعم فقام عم واتم الصلوة ثم سجد سجدتين للسهو واستشكل الحديث بوجهين الاول ان قوله كل
ذلك لم يكن ليس بمطابق للواقع فكيف صدر عنه عم والثاني ان الكلام مبطل للصلوة فلم لم يستانفها والجواب عن
الاول ان قوله كل ذلك لم يكن مجاز عن قوله لم اشعر بشيء منهما لان عدم كون الشيء يستلزم عدم الشعور به فيكون من

قيل ذكر الملزوم وارادة اللازم او يقول المراد كل ذلك لم يكن في ظني ولا كذب في هذا وعن الثاني انه كان قبل نسخ
الكلام في الصلوة توفيقا بين الدلايل نعم احتج بالحديث مالك والشافعي واحمد على ان الكلام العمد في الصلوة ممن
يظن انه ليس فيها لا يبطلها لكن تاويله عند الحنفية ما ذكرنا وان كان هذا التاويل محل بحث واشكال لان تحريم
الكلام في الصلوة كان بمكة وحدوث هذا الامر انما كان بالمدينة لانه رواية ابي هريرة وهو متاخر الاسلام وقد
رواه عمران بن حصين بطريق اخر وهجرته متاخرة بل ذكر النووي في التهذيب انه اسلم عام اسلم ابو هريرة قوله
على من الذنوب اشارة الى ان المراد من الذنب في قوله تدعي على ذنبا هو الذنوب بقرينة المقام بعد ما ثبت
ان ذنبا اسم جنس يقع على الكثير والقليل كذا ذكره السيرافي قوله قال المصنف المعتمد في اثبات المطلوب الحديث
وشعر ابي النجم فيه نظر لان المطلوب هو القاعدة الكلية كما لا يخفى فالمثال الجزئي لا يثبته فتامل قوله والشايع فيما
اذا لم يكن الفعل الخ لفظه الشايع يدل على جواز الرفع في مثله والمذكور في مغني اللبيب وغيره امتناع زيد
ضربت بالرفع لما فيه من تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه وذلك غير جايز عندهم الا ان ما نقله الشارح عن سيبويه
في قوله ثلث كلهن قتلت عمدا يدل على جواز الترتيب المذكور قوله فلو كان النصب مفيدا لذلك العموم والرفع غير
مفيد اشار الى ان الاحتجاج بشعر ابي النجم على كلا جزئي المدعى اعني افادة كل نفي الشمول اذا دخلت في خبر النفي و
شمول النفي ان لم يكن داخلة فيه واما الاحتجاج بالحديث فعلى الثاني خاصة وفيه بحث اذ لقايل ان يقول الجواز
ان يفيد النصب لذلك العموم على سبيل الاحتمال والرفع على سبيل القطع فعدول الشاعر لافادة القطع بالمقصود
او لا يفيده النصب اصلا ويفيده الرفع على الاحتمال فلا يثبت شيء من جزئي المدعى لان المعتبر فيهما الكلية والقطع
كما لا يخفى قوله ولقايل ان يقول انه مضطر الى الرفع اجيب بان ما ذكر محمول على الاكثر الاغلب وليس بكلي لا بدليل
قول علي كرم الله وجهه فلما اتينا الهدى كان كلنا على طاعة الرحمن والبر والتقى لاحتمال ان يكون كان شانية والجملة هي
الخبر بل بدليل قوله فيصبر عنه كلها وهو ناهل كما صرح في مغني اللبيب واذا لم يكن الحكم المذكور كليا جاز كونه معمولا
لعامل لفظي ايضا فلو لم يكن الرفع مفيدا المقصود الشاعر من شمول النفي كما دل عليه سياق كلامه لا اختاره وانت خبير
بانه لو تم لدل على الجزء الثاني من المدعى لا على الاول لجواز ان يكون النصب ايضا مفيدا لشمول النفي والعدول الى الرفع
لغاية تدبره وقوعه معمولا لعامل لفظي قوله واعترض عليه ابن الحاجب واجيب عنه بان سيبويه انما منع الضرورة الشعرية

لا

١٠٥

لا مطلقتها فلا يتوجه عليه ثبوت الضرورة من وجه اخر وليس بشيء لان قوله وحذف الضمير من الخبر جايز على
التعبير يدل على نفي الضرورة المطلقة ههنا قوله الا تاكيدا اي لمعرفة عند البصريين ولهذا جعل سيبويه كلهن في
البيت المذكور مبتدا لا تاكيدا وجوز الاخفش والكوفيون كونها تاكيدا النكرة محدودة قوله في اجزاء ما اضيف
اليه عدم ابراز الضمير حيث لم يقل اضيف هي اليه مع ان الفعل جار على غير من هو له لما تقرر في النحو من عدم لزوم الابراز
عند الامن من اللبس في الافعال وان لزم في الصفات مطلقا قوله كان الجملة اراد بالجملة ما اشتمل على الاجزاء اذ لا
يوكد بكل الا ما اشتمل على اجزاء يصح افتراقها حقيقة او حكما كما صرح به في كتب النحو قوله او في حكم المتقدم كما اذا حذف
المؤكد وبقي التاكيد على ما جوزه سيبويه والخليل او قدم التاكيد على المؤكد ان جوز في ضرورة الشعر كما سبق فان في
كلتا الصورتين لم يتقدم ذكرها اما لانها لم تذكر او ذكرت متاخرة لكن في حكم المتقدم قوله عما هي عليه وهو كونها
غير معمولة لعامل لفظي ظاهر قوله هذا الذي ذكر تنبيه على ان لفظ هذا اشارة الى الحالات المقتضية على تاويل
ما ذكر قوله كله مقتضى الظاهر مبني على التغليب والا فترك الخطاب مع معين الى غيره الذي ذكر في مباحث الاضمار من خلاف
مقتضى الظاهر قوله كقولهم اي قول العرب ابتداء من غير جري ذكر لفظا وتقديرا ففيه ايضا وضع المضمر موضع المظهر
بناء على وضوح الامر والكاف اسم بمعنى المثل في موقع المصدر اي وضعا مثل الوضع في قولهم وقد تقرر عندهم ان الممثل به
لا يلزم ان يكون مدخول الكاف بل يكفي ان يستفاد مما في حيزها قوله ليتمكن في الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا
الباب الخ جاز بثم لتراخي التفسير وتباعده في الرتبة عن الابهام هذا ووجه المناسبة المذكورة هو ان المراد بالمدح و
الذم الفاعلين في هذا الباب هو المبالغة فيهما اذا اراد وازدياد المبالغة والتفخيم ابهم الفاعل اولا ليتشوق النفس
اليه وترغب في طلبه قوله والتزم تفسيره بنكرة الخ فان قلت في صحيح مسلم من حديث جابر رضي الله عنه ان ابليس
يضع عرشه على الماء ثم يبعث سراياه وساق الحديث الى ان قال ثم يجيء احدهم فيقول ما تركت حتى فرقت بينه وبين
امراته قال فيدنيه منه ويقول نعم انت فاين ذلك التمييز الملتزم واين المخصوص قلت يخرج الحديث على ان يكون فاعل
نعم ضميرا مستترا فيها مميزا بنكرة محذوفة يدل عليها السياق اي نعم فاتنا او نعم شيطانا وانت هو المخصوص بالمدح و
نظيره في حذف التمييز قوله من توضا يوم الجمعة فبها ونعمت اي فبالرخصة اخذ ونعمت رخصة لكن ذكر في مغني اللبيب
ان حذف التمييز شاذ في باب نعم قوله نعم رجلا السلطان فانه لو قيل نعم السلطان حيث لا قرينة لالتبس السلطان بالعا عل

لتحقق شرط الفاعلية وهو التعريف الذى يكون الكلام المفيد للمدح او الذم الغاليين معه مصوغا فى الظاهر على
وجه لا ينكر من اول الامر لان مدح شخص غير منكور من الاشخاص او ذمه فيه فايدة فان قلت هلا التباس فى قوله تعم
نعم العبد حيث لا يعلم ان العبد فاعل او مخصوص بالمدح قلت لا لان الآية تدل على ان المخصوص محذوف وهو ايوب ع
وفى مثله يجوز حذفه كما صرح به قوله خبر مبتداء محذوف لانه لما تقدم ذكر الفاعل مبهما قدر سوال عنه بمن هو
فاجيب بقوله هو زيد وفيه وجه اخر ذكره ابن عصفور وهو ان يكون المخصوص مبتدا خبره محذوف اى زيد ممدوح
ولعل وجه ان الحذف باخر الجملة انسب لكن المناسبة للتفسير هو الاول لا هذا اذ الغرض تخصيص الممدوح باسمه فى
جواب السوال عنه مع انه معارض بان الحرجط الفايدة فلا يناسبه الحذف وايضا الخبر لا يحفظ بحذف وجوبا الا اذا
سد شى مسده صرح ابن هشام فى الباب الخامس من مغنى اللبيب قوله لاحتمال ان يكون الضمير عايدا الى المخصوص انما
ذكر الاحتمال لان الضمير ح ايضا عايد الى متعقل معهود عند اكثر النحاة كما صرح به فى شرحه للمفتاح مما نحن فيه قوله
ذرعها سبعون ذراعا اى ذرعها المصدر لا يخبر عنه بانه سبعون ذراعا ومنع سيبويه التميز للتاكيد بناء
على ان وضع التميز لرفع الابهام وحكم بان ذرعها مصدر بمعنى المفعول اى مذروعها يعنى طولها سبعون ذراعا قوله
وقولهم هو او هى زيد عالم فان قلت كيف يصح هو زيد عالم مثلا مع انه لا عايد فى الجملة الواقعة خبرا قلت لان هذه الجملة فى
حكم المفرد اى الشان هذا الحكم او لان عايدة العايد ان يربط الخبر بالمبتداء لان الجملة من حيث هى جملة مستقلة بالافادة
عما لم يوجد فيها رابط لم ترتبط بالمبتداء وضمير الشان عين مضمون الجملة فلا تحتاج الى الرابط وكذا لا احتياج الى
الضمير فى كل جملة يكون عبارة عن المبتداء نحو قولى زيد منطلق وقوله عم افضل ما قلته انا والنبيون من قبلى
لا اله الا الله قوله مكان الشان او القصر يشير الى ان التذكير باعتبار الشان والتانيث باعتبار القصة قوله ويختار تانيث
هذا الضمير ح فقول صاحب الكشاف ان الضمير القصد فى قوله تعم ان تلكم الجنة ضمير الشان والتقدير انه تلكم الجنة ليس
كما ينبغى قوله ولم يسمع هى زيد عالم تعريض للمص حيث قال او هى زيد عالم وقد يجاب عن هذا بان التذكير والتانيث امر قياسى
سوى ما استثنى من السماع وقوله ليس بحجة على غيره فتامل قوله فقضيهن سبع سموات اى فخلقهن خلقا ابداعيا او
اتقن او حصن والضمير فى فقضيهن مبهم تفسيره سبع سموات وقيل الضمير للسماء السابق ذكره على المعنى وسبع سموات
حال وقيل السماء جمع سماءة والاول الاول لعوده الى الفصيح قوله ليتمكن ما يعقبه فى ذهن السامع ان قلت هلا يحصل التمكن

الحاصل

١٦٠

الحاصل من ضمير الشان فى قولك الشان زيد عالم من غير التزام خلاف الظاهر قلت لا لان السامع يفهم من المظهر مفهومه المطلق
بخلاف الضمير الغايب فانه لا يفهم منه الا ان له مرجعا فى ذهن المتكلم ولما ان ذلك المرجع هو الحكم او غيره فلا يفهم من نفس هذا
الضمير بحسب الوضع فيكون اعم تنا ولا من الشان وابهم منه واذا كان ابهم منه يحصل فيه فضل تمكن لا يحصل من الشان قوله
ابو موسى فجدك البيت ابو موسى هو المخصوص بالمدح على ما زعمه قوله فجدك بدل منه والفاء زايدة والاقرب ان ابو موسى
مبتداء فجدك خبره والفاء زايدة فى الخبر على ما جوزه الاخفش مطلقا وحكى اخوك فوجد اما جواز زيادتها فى البدل فلم
اظفر له على شاهد والمخصوص بالمدح محذوف على نمط قوله تعم نعم العبد اى نعم جدا هو وهذا اولى لشيوعه بخلاف تقديم
المخصوص مع التردد فى موضع الفاء قوله انما يصح فى ضمير الشان قيل لا يصح ايضا فى ضمير الشان سيما اذا لم يكن فى مستهل الكلام
لان السامع اذا سمع ضمير الشان يفهم الرجوع الى ما تقدم تحقيقا او تقديرا او لا ينتظر ما يعقب الضمير واعلم ان قوله ولا
يخفى انما يرد اذا جعل التعليل اعنى ليتمكن تعليلا لوضع المضمر موضع المظهر على ما ذكره وهذا هو الظاهر لان صرف
التعليل الى القاعدة هو الوجه واما اذا تكلف وجعل تعليلا لقوله وقولهم هو او هى زيد عالم فلا ورود له وهذا ان
قوله اذا السامع ما لم يسمع المفسر ح قيل لا نسلم ذلك لجواز ان يعلم بقرينة اخرى والغرض فيما علم ان فيه ضميرا ولم يعلم انه
لاى شى قوله لاشتهاره ووضوح امره حقيقة او ادعاء قوله كقوله فى المطلع زارت صدر بيت عجزه وبين النجوم قلايد
ونطاق وبعده والطوق من لبس الحمام عهدته وطبا وجره ما لها الطواق ومن العجايب ان خلك شغل وعليك
من شرق الحرير لفاق ولقد اشار بقوله فى المطلع الى تحقيق كونه من قبيل وضع المضمر مقام المظهر والسرواق ستر يمد
دون السقف وهو مبتداء عليها خبره كقولك فى الدار رجل والجملة حال من ضمير زارت وقوله للظلام حال من
الرواق وقلايد جمع قلادة وهى معروفة والنطاق شقة يلبس لها حجزة ولا نقف ولا ساقان تاتزر المراة بها فتشد
وسطها وترسل اعلاها على اسفلها الى الركبة والاسفل يجر الى الارض وقد يراد بالنطاق المنطقة التى تشد على الخاصرة
وهو انسب بالترصيع لكن الشقة اليق بالمراة شبه ما فى قلادتها ونطاقها من اللآلى بالنجوم والمعنى زارت الحبيبة وتحت
برصاعها والحال ان عليها رواقا كاينا من الظلام اى كانت مستترة بالظلام من الانام وقلايد ونطاق من النجوم والشرق شقة
من الحرير واللفاق ثوب يلفق من ثوبين قوله كم عاقل كم الخبرية المضاف الى مميزه المفرد فى موقع الرفع على الابتداء والجملة اعنى
اعيت خبره قوله زنديقا قيل معرب الزنديق الزندى والزند اسم لكتاب مزدك الذى ظهر فى زمان قباد واباح الفروج

تعقله انوشيروان قوله كما قرانا بنا للصانع او قايلاً بالمتين خالق الخير وخالق الشر فينسب مثل هذه الامور الى
خالق الشر ولقد ورد على ابن الراوندي من قال وخير المقال قوله فكذا الاديب وطيب عيش الجاهل : قد ارشداك الى
حكيم كامل قوله ولا يخفى ما فيه من التعسف لان المفهوم من اختصاص شيء بشيء هو المغايرة بين الشيئين على ان
تفسير البديع بما ذكره لا يخلو عن الحدايط لان البديع هو المخترع لا على مثال قال الجوهري ابدعت الشيء اخترعته
لا على مثال والله بديع السموات والارض اي مخترعه كذلك وكون العاقل محروما والجاهل مرزوقا كثير الجزئيات
والنظاير في كل زمان وايضا الحكم البديع هو الامر الغريب سواء كان ضد ما ينبغي ام لا قوله عطف على كمال العناية كان
الظاهر ان يكون معطوفا على لاختصاصه ويكون كل من التهكم والاختصاص سببا لكمال العناية كما صرح به في
المفتاح حيث قال وذلك اما لكمال العناية بتميزه اما لانه اختص بحكم بديع عجيب الشان واما لانه قصد التهكم
بالسامع الا انه لما كان يورد عليه ان قصد التهكم بالسامع لا يقتضي كمال العناية بالتمييز بل يقتضي كمال العناية بالتمييز
ام لا جعله عطفا على كمال العناية حتى لا يتوهم ورود السؤال المذكور ولا يحتاج الى الجواب بان اسم الاشارة يفيد
اكمل تمييز ولا شك ان التهكم يزيد بزيادة التمييز فاذا قصد التهكم اعتنى بالتمييز فقصد اكمل التمييز واورد اسم
الاشارة قوله تعاللت كي اشجى البيت وما قبل هذا البيت : فتى قبل وشك البين يا ابنة مالك : ولا تحرميني نظرة
من جمالك : وما بعده فان شئت ذكراك لي عباءة : فقد سرني اني خطرت ببالك : قوله فتى امر للمخاطبة من الوقوف
دون شك البين قرب البعد والواو في وما بك علة حالية وتريدين قتلي في موضع الحال او الاستيناف او البدل وقد
طرفت استيناف جواب هل طرفت بهذا المراد قوله قل هو الله احد الله الصمد لم يورد العاطفة بين الجملتين لكمال الازدواج
بينهما فان الثانية كالتتمة للاولى وتعريف الصمد على تنكير احد لعلمهم بصمديته بخلاف احديته قوله اي ما انزلنا
القران الا بالحكمة المقتضية لانزاله وما نزل الا بالحكمة فيه اشارة الى ان تقديم المجرور في الموضعين اعني بالحق
يفيد الحصر ثم كون المثال من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر اذا فسر الحق الثاني بما فسر به الاول كما يدل عليه قاعدة اعادة
المعرف معرفا واما اذا فسر بالاوامر والنواهي على ما قيل فلا يكون مما نحن فيه لان كلا من الحقين لم يجعل على حدة كذا في
شرحه للمفتاح قيل الحق انه لا احتياج الى هذا الاشتراط لانه اذا اختلف معناهما كان القياس الاتيان بالضمير ايضا ليكون
من باب الاستخدام وانت خبير بانه مردود لان الاستخدام خلاف الظاهر فلا يكون الوضع موضع الضمير في الظاهر والكلام

فيه

فيه قوله نحن برغم هو بالجزم مع انه من استفهامية اجراء للوصل مجرى الوقف كذا في شرحه للمفتاح قوله انا العاصي اتيتك
اورد عليه ان حق العبارة ان يقول انا العاصي اتاك لان العاصي لما كان بدلا كان هو المقصود بالنسبة فيكون مرجعا
للضمير اجيب بان المقصود الاخبار عن نفسه ولما كان العاصي عبارة عن المتكلم نفسه اورد ضمير المتكلم ميلا الى المعنى
قوله على ان يكون العاصي بدلا هذا مذهب الاخفش والجمهور يابون ابدال الظاهر من الضمير المتكلم والمخاطب مستدلين
بلزوم القضية البدل من المبدل منه كما حققه الفاضل المحشي لكن دليلهم منقوض باجماعهم على جواز ابدال المعرف
باللام من ضمير الغايب وكون المعرف باللام انقص من الضمير مطلقا تدبر قوله وفيه ايضا تمكن من وصفه قد بينا فيما قبل في
هذا بان المقصود في هذا المقام الوصف المعنوي لا النعت النحوي ففي قولك انا العاصي ايضا تمكن من الوصف المقصود
ثم الاظهر ان يقول وفيه يمكن من وصفه ايضا قوله كاينا من كان انا وغيري كاينا حال من الرسول ومن موصوفه
في محل النصب خبرا لكاينا والقائل محذوف اي كانه واعترض بامتناع حذف خبر كان نص عليه ابن هشام وصاحب
اللباب وغيرهما واجيب بانه ههنا سماعي ثبت على خلاف القياس ولو قيل كان تامة وفاعله راجع الى من لم يحتج الى ما
ذكروا انا خبر مبتدا محذوف اي هو انا وغيري او بدل من على ان يكون من قبيل اشعاره ضمير المرفوع للمنصوب كما
استعير للمجرور في ما انا كانت والنصفة اسم من الانصاف قوله هذا اعني نقل الكلام الخ هذا التفسير مصرح به في كلام
السكاكي ولولاه لامكن جعل المشار اليه مطلق النقل دفعا للتسامح قوله نفى العبارة او في تسامح لان معناه التكلم ان
النقل عن الحكاية الى الغيبة وفساده بين قوله من يمينه الى شماله وقيل ماخوذ من التفات الانسان يمنة ويسرة وهو
الانسب والفرق ظاهر قوله وهذا يشعر كلام الايضاح اي بالشرط المذكور ووجه الاشعار انه قال في جواب سوال ورده لانا
نسلم انحصار الالتفات عنده في خلاف مقتضى الظاهر فالتقييد بقوله عنده يشعر بالانحصار عند الجمهور كما سيصرح
فيما بعد قوله نظرية لنشاطه النظرية بالهمزة الايراد والاحداث من طرء عليه اذا ورد والياء التجديد من طريت الشيء
اذا عملت به ما يجعله طريا كانه حديث والنشاط بالفتح حركة السرور قوله منها انا زيد وانت عمرو ونحن رجال قيل فيه
نظر لعدم اتحاد المعنى فيه وهو شرط في التعبير لانه اخبار بشيء عن شيء لا تعبير عن معنى واحد بلفظين مختلفين فتامل
قوله نحن اللذون صبحوا الصباحا : يوم النخيل غارة ملحاحا : البيت للعقيلي قال ابن مالك في شرح التسهيل اعراب
الذين في لغة طي مشهور يقولون نصر اللذون امنوا على الذين كفروا وهو لغة هذيل ايضا فان قلت السر في ان اللذين على هذه

اللغة يكتب بلامين بخلافه في لغة من الزمه الياء في جميع الحالات قلت قيل التوفيه هو انه حالة بنائه شبيهة بالحروف والكلا
للتعريف على قول ومشابهة لها على القول بان تعريفه بالعهد الذي في الصلة فآثروا عدم ظهورها خطا في حالة البناء
كيلا يرى حرف التعريف او شبهها فيما هو شبيه بالحرف واظهروها في حالة الاعراب لان شبه الحروف انتفى ثم الظاهر ان
الصباحا تصريح بجزء معنى صبحوا تاكيدا من صبحه اذا اتاه صباحا ويجوز ان يراد الاتيان المطلق بقرينة الصباح فنصبه في
الوجهين على الظرفية ويحتمل ان يكون صباحا مفعولا مطلقا لصبحوا من قبيل انبت نباتا وتبتل تبتيلا ومفعول صبحوا
محذوف اي صبحوهم والغارة نصب على الحال اي مغيرين او على التعليل اي لاجل الاغارة وحاصل المعنى نحن الذين اغاروا
صباحا في ذلك اليوم على العدى والملحاح صيغة المبالغة من الالحاح كالمكثار حال على الترادف او التداخل قوله بعد
التعبير عنه بطريق اخرى بالنسبة الى الطريق الاصل المتقدم على الاطلاق قوله وما سبق الى بعض الاوهام الخ قد سبق
ان الاسم المظهر طريق الغيبة فلا تقسيم في التعبير حتى يتحقق الالتفات في الآية ولعل المتوهم بنى كلامه على ان المظهر وان كان
للغيبة الا ان النداء للمخاطب تامل قوله انا الذي سمتني امي حيدرة البيت لعلي كرم الله وجهه والحيدرة الاسد وكانت
فاطمة بنت اسد لما ولدته وابو طالب غائب سمته اسدا باسم ابيها فلما قدم ابو طالب كره هذا الاسم فسماه عليا وبعد
هذا المصراع اكيلكم بالسيف كيل السندرة والسندرة صاع كبير قوله وهو مع ذلك قبيح عند النحويين حتى قال المازني
الخ فيه بحث لان الالتفات من اتم وجوه تحسين الكلام فلا وجه للقبيح لانه التفات من الغيبة الى التكلم وفيه
تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ كما سيجيء في قوله تعالى وانتم تجهلون على انه يورد عليهم بل انتم قوم تجهلون لان الصفة
كالصلة في وجوب العائد والاسماء الظاهرة كلها غيب سواء كانت موصولة او موصوفة صرح به في شرحه للمفتاح فلو
كان في امثال ما ذكر قباحة لما وقع في كلام هو على اعلى طبقات البلاغة قوله تطاول ليلك الابيات لامرء القيس في
مرثية ابيه او على الخالي من الهم والحزن والرقاد النوم والخالي من ليلة اذ لا معنى لتعلقه ببانت والنبأ الذي جاءه
هو قتل ابيه وابو الاسود كنيته كذا في شرح الشريف للمفتاح وقيل سمع ذلك الخبر منه قيل قوله ليلك تجريد فلا يكون
التفاتا واجيب بانه لا منافاة بينهما كما اشار اليه الشارح في شرح الكشاف ورد بان مبنى التجريد على مغايرة المنتزع
للمنتزع منه ليترتب عليه ما قصد به من المبالغة في الوصف ومدار الالتفات على اتحاد المعنى ليتصل بما اريد به من
اراءة المعنى في صورة اخرى غير ما يستحقه بحسب ظاهره ويؤيد ذلك ما نقله الفاضل اليمني من ان ابا علي وابن جني و

ابن الاثير حكموا بان ليلك تجريد وليس بالتفات فالصواب ان ليلك ان حمل على الالتفات لم يكن تجريدا وان عد تجريدا
لم يكن التفاتا قوله بل هو خطاب لمن يتلقى الكلام فان قلت لو كان كذلك لوجب في قوله تعالى فذلكن الذي لمتنني فيه
ان يقال فذلك الذي قلت ما ذكره في الجواب انما هو على سبيل الاحتمال اذ يكفي ذلك فيه فلا يرد ما ذكر الخ قوله كذا ذكره الفاضل المحشي
في حواشي الكشاف وفي التاييد المذكور بحث لاحتمال ان يكون منعهم الالتفات لاشتراطهم فيه سبق التعبير بطريق آخر
كما هو مذهب الجمهور ومع ظهور هذا الاحتمال تحقق التاييد ممنوع كما لا يخفى على المنصف قوله او يكون الثاني في ذلك اي
في لفظ ذلك ويرد على الوجهين ان المتبادر من كلام الكشاف توزيع الالتفاتات على الابيات قوله بل هو خطاب لمن يتلقى
الكلام فان قلت لو كان كذلك لوجب في قوله تعالى فذلكن الذي لمتنني فيه ان يقال فذلك الذي قلت ما ذكره في الجواب انما
هو على سبيل الاحتمال اذ يكفي ذلك فيه فلا يرد ما ذكر قوله حيث لم يقل بعد ذلكم لا يخفى انه في موقع الاستدلال على كون
الخطاب في ذلك لمن يتلقى الكلام لا للمخاطب الاول والا لقال ذلكم ففيه بحث اذ يلزم منه خطاب اثنين في كلام واحد من
غير تثنية او جمع او عطف ويصرح في بحث التغليب ببطلانه على انه يناقضه ظاهرا ما ذكره في التلويح من ان افراد
الكاف في اولئك من واولئك هم الفاسقون لا يمنع عطفها على جملة فاجلدوا وان كان المخاطب بها الائمة لان افراد
كاف الخطاب المتصل باسم الاشارة جائز في خطاب الجماعة كقوله تعالى ثم عفونا عنكم من بعد ذلك تم كلامه قوله قلت نعم ولكن
المراد بقوله وما لي لا اعبد المخاطبون لا يخفى ان المتكلم بهذا الكلام اعني وما لي لا اعبد هو حبيب بن اسرائيل النجار وكان
من اولياء الله تعالى فليس المراد بقوله وما لي لا اعبد الآية مفهومه الظاهر بل المراد وما لكم لا تعبدون لكن ابرز الكلام في
معرض المناصحة لنفسه وهو يريد مناصحتهم على سبيل التعريض ليتلطف لهم ويداريهم والفائدة المخصوصة بموقع هذا الالتفات
التعريض والاعلام بان المراد من اول الكلام المخاطبون قوله وهذا الخطاب شمل التكلم في قوله من نباء جائني يعني ان كلا منهما تعبير
موافق لاصل المقصود فان من جاءه الخبر المذكور هو المتكلم وقوله جاء في يوافقه والذي قصد بيان رجوعه الى الله هو المخاطبون
حثا لهم على عبادة خالقهم وقوله واليه ترجعون يوافق هذا المقصود لكن من حيث كون كل منهما تعبيرا للاسلوب الذي
قبله يكون على خلاف مقتضى الظاهر في التحقيق قوله وقد قطع المصنف بانه وارد الضمير راجع الى قوله من نباء جاءني قوله
فصل لربك مكان لنا فايدة الالتفات في الاتيان في لفظ الرب حثا على فعل المامور به لان من يربك يستحق العبادة
وفيه ازالة الاحتمال ايضا لان قوله انا اعطيناك الكوثر ليس صريحا في افادة الاعطاء من الله تعالى وايضا كلمة انا يحتمل الجمع كما

يحمل الواحد المعظم فلما التفت بقوله فصل لربك زال هذا ان الاحتمالان **قوله** ولم يجئ ذلك للغايب والمخاطب في الكلام
القديم قيل اي في الضمير والا فالجمع من الاسم قد جاء في القران للواحد كما قالوا في قوله تعم فنادته الملئكة مع ان المنادى
كان جبريل عم وحده وفيه نظر لان الجمع المحلى باللام ينسلخ عنه في مثل هذا الموضع معنى الجمعية فيكون مفردًا في المعنى ولا
كلام فيه ثم المراد بالكلام القديم كلام القدماء من البلغاء البدويين لا القران المجيد بدليل ما بعده **قوله** وانما هو
استعمال المولدين فان قلت قد جاء مثل ذلك في القران المجيد حيث قال تعم من قايل يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فكيف
يستقيم هذا الحصر وحمله على الالتفات لا يدفع لزوم كون القران واردًا على اسلوب المولدين ولو في بعض المواضع ولا يلتزمه
من به ادنى مسكة قلت هو من باب تغليب المخاطب على الغايب اي اذا طلقت انت وامتك وانما خص النداء وعم الخطاب بالحكم
لانه امام امته فنداؤه كندائهم اولان الكلام معه والحكم يعمهم بقي هٰهنا بحث وهو ان صاحب الكشاف والقاضي جوزا
في قوله تعم فان لم يستجيبوا لكم فاعلموا ان يكون الجمع لتعظيم رسول الله صلعم واستشهد له الزمخشري بقول الشاعر :: فان شئت
حرمت النساء سواكم :: وذكر القاضي في قوله تعم ن والقلم وما يسطرون ان ضمير يسطرون راجع الى القلم والجمع للتعظيم
ان اريد بالقلم القلم الذي خط اللوح فقد وقع كلا الامرين في القران المجيد وحمله على اسلوب المولدين لا يلتزمه عاقل
على ان الظاهر ان البيت الذي ذكره العلامة في موضع الاستشهاد من كلام القدماء فكيف يصح قول الشارح ولم يجئ الخ تامل
قوله طحا بك البيت يقال طحا به قلبه اذا ذهب به كل شيء والباء للتعدية الطرب خفة تعتري الانسان لشدة سرور او حزن
بعيد تصغير بعد للتقريب وهو ظرف طرب او طحا وعصر حان او حين حان على الروايتين بدل من بعيد واشار بتقييد
بعيد الشباب وعصر حان مشيب الى انه لا منافاة بين كون بعيد الشباب وكون عصر حان مشيب ظرفين لشيء واحد على
الابدال وانما يحمل الخطاب في طحا بك للحبيبة اعني ليلى اذهب بك قلب حتى يكون في قوله يكلفني ليلى التفات من الخطاب
الى الغيبة لانه مخالف للاستعمال الشايع وهو طحا به قلبه ثم الظاهر ان يكون الكاف في طحا بك مفتوحة لانه وان كان خطابا
لنفسه الا ان الخطاب ليس للفظ النفس بل المدلول والتانيث انما هو في اللفظ ويؤيده ان العلامة صرح في قول الشاعر تذكرت
والذكرى تهيجك زينبا بان التاء مفتوحة خطابا لنفسه فقول القاضي في تفسير قوله تعم فلما راى الشمس بازغة قال هذا
ربي ان تذكير المبتدا يعني هذا باعتبار الخبر بمعنى يبقى محل نظر اذ لا مقتضى لتانيث المبتدا حتى يحتاج الى جعل
التذكير بالنظر الى الخبر فان الاشارة الى ذات الشمس والتانيث انما هو في لفظها ولذا يقال لها مؤنث لفظي والجواب ان يقال

اذا

اذا اشتهر المسمى في ضمن المذاق بلفظ مؤنث عليه يلاحظ ذلك المسمى في ضمن هذا اللفظ فبهذا الاعتبار يعتبر التانيث
في الاشارة اليه ورجع الضمير ولذا قال تعم في الاية المذكورة فلما افلت واحتاج صاحب الكشاف الى توجيه تذكير
اسم الاشارة في قوله تعم ذلك الكتاب مع كونه اشارة الى ذات السورة بانه باعتبار الكتاب **قوله** او على انه خطاب
للقلب قبل اعتبار الالتفات في تكلفني بالنظر الى طحا بك لا يجامع اعتباره بالنظر الى القلب المذكور اذ من شرط الالتفات
صحة اجرائه على الظاهر وهو مفقود هٰهنا لانه لما اعتبر خطاب القلب في تكلفني لم يمكن ابقاء الكلام على اسلوب طحا بك
ان يكون التقدير تكلفك على ان يكون الخطاب في تكلف للقلب وفي الكاف للنفس وهو ممتنع واجيب بان الشرط صحة
اجرائه على الاصل في الجملة وهٰهنا يمكن ذلك على تقدير رجع التفات القلب الى اصله وان لم يمكن بدونه فافهم **قوله**
وقد شط وليها جملة حالية والمعنى تكلفني وصلها والحال انه بعد قربها او ايام قربها على حذف المضاف والخطوب
جمع الخطب بمعنى الامر **قوله** حتى اذا كنتم في الفلك الاية فايدة الالتفات في قوله وجرين بهم المبالغة كانه تعم يرى
حالهم غيرهم ويعجبهم منها ويطلب الانكار عليهم **قوله** والله الذي ارسل الرياح الاية فايدة الالتفات في فسقناه
التعظيم لانه فعل عظيم لا يقدر عليه الا ذو القدرة الباهرة اذ لم يستعمل في كلام البلغاء صيغة الجمع في الغايب للتعظيم
حتى يتاتى هذا المطلب من غير التفات بان يقول فسقوه **قوله** ان يكون المخاطب بالكلام اي من يلقى اليه الكلام ويتلقاه
من المتكلم سواء كان في الكلام حرف الخطاب ام لا واعلم انه يلخص مما ذكره الشارح ان في الالتفات اربعة مذاهب ووجه
الضبط ان يقال لا يخ اما ان يشترط فيه سبق التعبير بطريق اخر ام لا الثاني مذهب الزمخشري والسكاكي ومن تبعهما
وعلى الاول لا يخ اما ان يشترط ان يكون التعبيران في كلام واحد اولا والاول مذهب بعض الناس وعلى الثاني لا يخ اما
ان يشترط كون المخاطب في التعبيرين واحدا ام لا الاول مذهب صدر الافاضل والثاني مذهب الجمهور **قوله** ومن عند الخليفة
بالنجاح الجار متعلق بالنجاح المقدر المفسر بما بعده او بعد بنفسه لكون الباء زايدة كما نبهت عليه في قوله تعم وما انت
علينا بعزيز اي ثق بالفوز بالغنيمة من عند الخليفة والمنادى في قولك يا اخا الحجد وفي قوله الخليفة والتشبيب العطا
والاوباح السرور كانه اراد انك ذو نشاط في العطاء **قوله** هذا اخص من تفسير الجمهور لانه اعتبر فيه مع ما اعتبره الجمهور قيد
اخر اعني وحدة المخاطب والفايدة العامة التي ذكرها الجمهور لا تدل على اعتبارهم هذا القيد لان المخاطب الاول اذا لم يكن
سامعا للخطاب الثاني المتوجه الى غيره لم يوجد الالتفات وان كان سامعا تحقق تلك الفايدة لوحدة السامع الكافية فيها

واما قول الشارح فيما سبق غير ما يترقبه المخاطب نظرية لمشاطه فبالنظر الى الاعم الاغلب قوله هل ترجرتكم البيت
او كم ابني كنانة ان حشو كنانتي نبل بها نبل الرجال هلوك قوله هل ترجرتكم ح الكنانة هي التي يوضع فيها النبال ويشد ما
الانسان على وسطه والنبل الاول السهام والثاني جمع من النبل او النبالة بمعنى الفضل وقد نبل بالضم فهو نبيل والجمع
نبل والهلوك مصدر هلك كالدخول بمعنى الفاعل والالوك بفتح الهمزة الرسالة قوله وذهق الباطل اى ذهب يقال ذهقت
نفسه اى ذهبت وخرجت قوله صرف الله قلوبهم عن الايمة وارادة فى حق المنافقين وقد كانوا صرف الله قلوبهم
عن الايمان فالمراد بقوله ثم صرف الله قلوبهم تشبيها على الصرف ومثله شايع فلا تحصيل للحاصل قوله فصم الفقص
الفصم بالقاف كسر الشى حتى يبين والفصم بالفاء كسر من غير ان يبين قوله متى كان الخيام البيت المراد اظهار التحسر
على فوت ذلك اليوم وانقضايه تصقل اى تجلى والمراد بالعارض الاسنان ما بعد الثنايا والثنايا البيت من العارض
قاله ابو نصر وقال ابن السكيت العارض الناب والضرس الذى يليه وقال بعضهم العارض ما بين الثنية الى الضرس
قوله فلا صرم بيد والبيت صرمت الشى صرما اذا قطعته وصرمت الرجل اذا قطعت كلامه والاسم الصرم بالضم
قوله تجديدا واحداثا قد سبق ان النظرية اذا كانت مهموزة اللام يكون بمعنى الاحداث واذا كانت ناقصة يكون
بمعنى التجديد وفيما ذكره الشارح تخليط بين قوله للاصغاء اليه متعلق بالايقاظ على تخيل تشبيه الاصغاء بالنايم و
اثبات الايقاظ له استعارة مكنية وتخييلية ويجوز ان يكون على تضمين معنى الحث والتخصيص ويجوز ان يكون على
حذف المضاف اى لصاحب الاصغاء ثم هذه الفايدة العامة التى ذكرها لمطلق الالتفات سواء كان على مذهب
السكاكى والجمهور لا ينطبق على مادة يكون السامع فيها حضرة البارى جل وعلا لتعاليه عن النشاط والايقاظ والاصغاء
فلو ذكر شيئا مما يصدق حقه تعم الله لكان انسب وقد يقال المراد ان الكلام الالتفاتى اينما وقع صالح لان يقصد به هذه
الفايدة بالنظر اليه نفسه مع قطع النظر من الموانع الخارجية فليتم قوله وقد يختص مواقعه على زنة الجمهور لانه متعلق
وقد للتحقيق والباء فى بلطايف داخلة على المقصور قوله على طريق الاتساع هو ان يجرى الظرف مجرى المفعول به كقولهم
ويوما شهدناه سليما وعامرا وفى شرح الكشاف للقطب ليت شعرى لم لم يجعل هذه الاضافة حقيقة بمعنى فى كضرب
اليوم فلت لتحصيل غرض المبالغة لان قولك فلان مالك الدهر وصاحب الزمان ابلغ من قولك مالك فى الدهر وصاحب
فى الزمان وهذا ظاهر قوله والمفعول محذوف دلالة على التعميم قيل عليه لو قيل مالك الامر كله لحصل الدلالة على العموم

اجب

اجيب بالمنع مستندا باحتمال حمل الامر على المعهود والتاكيد بكل بالنسبة الى ذلك المعهود على ان فيه فوت الاختصاص
المطلوب قوله بانواع النعم الدنيوية والاخروية الظاهر انه حمل الرحمن على المنعم بالنعم الدنيوية والرحيم على المنعم بالنعم
الاخروية ووجهه ان الرحمن ابلغ من الرحيم لما فيه من زيادة البناء كقطع وقطع فاعتبر الابلغية باعتبار الكمية كما قيل يا
رحمن الدنيا لانه يعم للمومن والكافر ورحيم الاخرة لانه يختص المومن وقد يلاحظ الابلغية باعتبار الكيفية فيحمل الرحمن
على المنعم بالنعم الاخروية لانها كلها جسام واما النعم الدنيوية فحقيرة بالنسبة اليها قوله اى ذلك الغير الظاهر ان يقال
اى خلاف مراده الا انه مال الى جانب المعنى اذ يصدق على خلاف مراده انه الغير بمعنى انه غير ما اراده قوله كقول القبعثرى
اصل القصة ان القبعثرى الشاعر كان جالسا فى بستان مع جماعة من الادباء وكان اوان الحصرم فذكر الحجاج فقال
القبعثرى اللهم سود وجهه واقطع عنقه واسقنى من دمه فاخبر الحجاج بذلك فاحضر القبعثرى وهدده فقال القبعثرى
اردت بذلك الحصرم ثم قال له الحجاج لاحملنك الى اخر القصة فانظر الى ذكاوة القبعثرى فقد سحر الحجاج هذا الاسلوب
حتى تجاوز عن جريمته واحسن اليه على ما يحكى فان قلت فالمناسب لغرض الحجاج ان يقول لاحملن الادهم عليك لان القيد
يوضع على الرجل لا بالعكس قلت هذا الاستعمال والتعدية ام وضعى يقال حمل على الادهم اى قيد ولو سلم فليكن من قبيل
القلب كما ستعرفه او تشبيه القيد بالمركب على طريقة الاستعارة قوله من الاصفاد هو من الصفد بالتحريك وهو العطاء
قوله من صفده اى قيده من الصفاد بالكسر وهو ما يوثق به قوله الاولى بحاله اما لعدم اهليته لجواب ما سأله او
لعدم الفايدة فيه بالنسبة اليه قوله سألوا عن السبب روى فى الكشاف وغيره ان السايل اثنان وهما معاذ بن
جبل وثعلب بن غنم الانصارى والاثنان اقل ما يطلق عليه الجمع عند جماعة منهم الزمخشرى فلذا قال سألوا بلفظ الجمع
قوله حيث قالوا ما بال الهلال الخ دلالة هذا القول على انه سؤال عن السبب دون الحكمة خفى جدا كما اشار اليه فى شرح
الكشاف قوله فاجيبوا ببيان الغرض اطلاق الغرض على حكمة فعله تعالى على سبيل التشبيه والمجاز باعتبار كونها على
طرف الفعل والا فافعال الله تعالى ليست معللة بالاغراض عندنا قوله والصواب تفرع واما الاية التى وقع فيها فصعق
فلم يذكر فيها اليوم بل نظم تلك الاية ونفخ فى الصور فصعق وقد يقال مراده مجرد التمثيل لا على انه من القران ولذا لم ينقل
غير قوله تعالى قوله كقوله ان الذين لو اقع اى الجزاء الحاصل قوله وح يكون معنى لو اقع لينبغ قيل هذا غير مستقيم لان الكلام
بمحض المضارع للحال والمفروض هنا كونه للاستقبال والجواب بعد تسليم ان التمحيص المذكور مذهب البصرية ما ذكر فى كتب النحو

من ان الكلام ربما يكون لمجرد التاكيد كما فى قوله تعالى وان ربك ليحكم بينهم قوله قلت نعم ولكن فيهما من الدلالة على تمكن
الوصف الخ كانت عبارة الجواب فى اصل النسخة هكذا ولما توجه عليه النظر المشار اليه بقوله والكلام بعد محل
نظر بان يقال لما سلم مجيئها لمعنى الاستقبال بقوله نعم فمجرد التفاوت بينها وبين الفعل فى الدلالة على تمكن الوصف
وثباته لا يمكن التعبير عن المستقبل بلفظها من خلاف مقتضى الظاهر كما لا يخفى بدلها بقوله قلت لا خلاف فى ان اسم
الفاعل الخ واعترض اولا على النسخة المغيرة اليها بانها تشعر بكون كل من اسم الفاعل والمفعول موضوعا لزمان الحال فيلزم
بطلان تعريفي الفعل والاسم طردا وعكسا واجيب تارة بان كثرة الاستعمال جارية مجرى الوضع لجامع التبادر فعبر عن
المتبادر بالحقيقة وعن غيره بالمجاز تجوزا وطورا بان زمان الحال معتبر على القيدية للموضوع له لا الجزئية ولا يخفى ما فيه
من التكلف وقد يقال اعتبار زمان الحال بالنسبة الى الاستعمال الطارى على اصل الوضع لا اليه نفسه لكن بعض
ائمة الاصول صرح بان اسم الفاعل مثلا فيما مضى وانقضى وفيما لم يقع بعد مجاز لغوى فهذا يشعر باعتبار زمان الحال فى
اصل الوضع ولا مخلص عن الايراد بكتاب اعتباره بالقيدية ولك ان تفرق بين مذهب اهل العربية والاصول وثانيا
بانه قد صرح صاحب المفتاح بكون الاخراج لا على مقتضى الظاهر من قبيل الكناية على ما سبق فكيف يصح قوله اسم الفاعل و
المفعول فيما لم يقع مجاز والمجاز قسيم الكناية اجيب بعد تسليم حصره فيهما بان المقصود مجرد بيان كون ما لم يقع غير
موضوع له مصوره فيما اريد هو بهما مجازا وظهر منه الحال فى الذى اريد بهما كناية لتشارك المعنى المجازى والكنائى فى
كونهما غير موضوع لهما بقى ههنا تامل وهو ان غاية ما لزم من جواب الشارح كون اسم الفاعل والمفعول مجازا فى المستقبل
ولو ثبت هذا القدر كون الامثلة المذكورة من خلاف مقتضى الظاهر على المعنى المصطلح عندهم لكان كل مجاز كذلك و ليس
بظاهر قوله وكذا الماضى عند الاكثرين اى وكذا اسم الفاعل والمفعول مجاز فى الماضى عند الاكثرين وقيل حقيقة و اليه
ذهبت الشافعية واختاره عبد القاهر وابو هاشم وقيل ان كان الفعل مما لا يمكن بقاؤه كالمتحرك والمتكلم ونحو ذلك
فحقيقة والا فمجاز قوله القلب من قلب الجواب جعلت ظاهره باطنا وباطنه ظاهرا قوله ما هو فى موقع المبتداء نكرة سواء
كانت محضة او مخصصة فان كون المبتداء نكرة محضة او مخصصة سواء كان قبل دخول النواسخ او بعده مع كون الخبر معرفة
لم يقع فى الجملة الخبرية فى كلام العرب واما فى الجملة الاستفهامية فقد جوزه سيبويه حيث زعم ان من فى من ابوك وكم فى كم مالك
مبتداء وما بعدهما خبرهما وان كان الامر عند غيره بالعكس ونازعه الشارح فى شرحه للمفتاح من انهم اتفقوا على ان من فى من ابوك

مبتدا

مبتداء وابوك خبره سهو بين فان قلت فلم ورد ذلك فى الخبر ايضا نحو قوله تعالى ان اول بيت وضع للناس للذى ببكة و
نحو قولك مررت برجل افضل منه ابوه فان سيبويه على ان افضل مبتداء ابوه خبره قلت لنا ان نجعلها ايضا من باب
القلب والكلام فيما هو جار على الاصل نعم ههنا بحث وهو انه اذا جوز كون المبتداء نكرة فى الجملة الاستفهامية على ما
صرح به الشارح فى شرح المفتاح وفى بحث تنكير المسند من هذا الكتاب على ما سيأتى لم يوجد داع من جهة اللفظ الى اعتبار
القلب فى قوله ألظبى كان امك لكونه جملة استفهامية فى الجملة وهو فى جملة يكون المبتداء نفس الاسم المتضمن للشرط الا فى
كل جملة استفهامية فتدبر قوله ففى قبل التفرق البيت للقطامى عمرو بن سليم قوله التغلبى من قصيدة يمدح بها زفر بن
حارث الكلابى وقد كان اسيرا له فاطلقه واعطاه مائة وزاده مائة من الابل والالف فى ضباعا للاطلاق وهو مرخم
ضباعة اسم بنت صغيرة للممدوح وقوله الوداع بتقدير مضاف اى موقع الوداع فى الصحاح والتوديع عند الرحيل والاسم
الوداع بالفتح والمراد الدعاء بان لا يكون وداع وفراق قوله لان المعروض عليه ههنا انما قال ههنا اشارة الى ان المعروض
عليه قد لا يكون ذا ادراك وذلك اذا كان المراد بالعرض المعنى المجازى اعنى مجرد الاتيان بالمعروض الى المعروض عليه لا معناه
الحقيقى واعلم ان كون عرضت الناقة على الحوض من قبيل القلب قول جماعة منهم الجوهرى والزمخشرى وفى كتاب التو
ليعقوب بن اسحق السكيت ان عكس المثال المذكور وهو عرضت الحوض على الناقة مقلوب وقال آخر لا قلب فى واحد منهما
واختاره ابو حيان قوله فانك لا تبالى بعد حول البيت لحول الثمنة ويؤيده انه يروى اوله فانك لا تضرك بعد عام
وقيل حول اسم رجل كانه يقول لمن هجاه فانك لا تبالى بعد موت حول ما ادعيت لنسبك من شريف او وضيع لان هذا هو
الذى كان يمنع الادعياء ما يدعونه وقد ذهب فادع ما شئت وفى حواشى المفصل للزمخشرى الطود مثل فى الضعف
الحارث مثل فى القوة ويدل على ضعف ما فى الحواشى ما بعد هذا البيت وهو لقد لحق الاسافل بالاعالى وماج
اللوم واختلط النجار وعاد العبد مثل ابى قبيس وسيق مع المعلهجة العشار ماج اللوم استعارة من قولهم ماج البحر
يموج موجا اذا اضطربت امواجه والنجار بكسر النون وتخفيف الجيم الاصل وعاد بمعنى صار وابا قبيس قيل اراد به ابا قابوس
وهو النعمان بن منذر ملك العرب لكن صغر المضاف اليه تصغير ترخيم وقيل اراد الجبل الذى بمكة شرفها الله و
المعلهجة تانيث المعلهج وهو الهجين من الرجال اللئيم يقال رجل هجين اى ابوه خير من امه وبرذون هجين اى غير عتيق
والعشار بكسر العين المهملة جمع عشراء بضم العين والمد وهى الناقة التى اتت عليها عشرة اشهر من يوم ارسل فيه الفحل و

خاصل المعنى ظاهر قوله لان اسم كان ضمير والضمير معرفة قد سبق تحقيق ان الضمير معرفة وان كان عايدا الى النكرة ولا
يجترى عليه احكام المعارف ويقال تفسير الضمير العايد الى شيء ما في قولك اعطني شيئا ما ذلك الشيء لا اشياء قوله
والخبر معرفة فان قلت الخبر هو الجملة لا المكنو والجملة لا يكون معرفة قلت كان امك ليس بجملة اذ لا ضمير في كان على
هذا التفسير لان مفسر كان المقدر ولا ضمير فيه هكذا في مفسره لان مفسر المحذوف يجب ان يكون مثله من غير زيادة
عليه فالخبر ليس الا امك وهي معرفة قوله والمعنى الخبيا كان امك حق العبارة ان يقال كانت امك لان الفعل مسند
الى مونث حقيقي من الآدميين بلا فصل لكنه نظر الى تقدم الخبر المذكور فجعله كالضمير الواقع بين المذكر والمونث لذات
واحدة فيجوز تانيثه وتذكيره ثم اختار ما وافق نظم البيت قوله وفي التنزيل كقوله تعالى وكم من قرية اهلكناها
فجاءها باسنا اذ المعنى جاءها باسنا فاهلكناها لان الباس يكون سببا للاهلاك فيتقدم عليه لكنه قلب
الكلام مبالغة في تعلق الاهلاك بهم حتى كانهم اهلكوا قبل مجيء الباس اي العذاب اليم قوله غير نفس القلب عند نفس
القلب لطيفة مقبولة مع كونه من خلاف مقتضى الظاهر وهو غير مقبول الا لنكتة باعتبار ما يلزمه من الملاحة ايما
وقع قوله تصف باقية وقيل نصف خفنة مملوة بالثريد المدهن كذا في شرح الايضاح للاقراي وهو غلط فاحش نشا
من تصحيف الشمس بكسر الشين وفتح الميم بالشمن بفتح الشين وسكون الميم فان بعض ابيات القصيدة صريح في انه نصف
ناقة كما قال فلما ان مضت ثنيان عنها ٭ وصارت حقة تعلو الجلاما ٭ عرفنا ما يرى البصراء فيها ٭ فالينا عليها
ان تباعا ٭ وقلنا مهلوا لتتبعها لكن ٭ تزواد للسفر الطلاعا ٭ فلما ان جرى البيت قوله كما طينت وفي الصحاح بطنت
بدل طينت والمعنى ايضا واضح لكن يخرج البيت من باب القلب لان القصر بطانة السياع لا بالعكس قوله اي الطين المخلوط
بالتين كذا في الصحاح وفي الاساس السياع بالكسر ما يطين به ويقال له بالفارسية كل ماله وبالفتح الطين وفي
الديوان السياع بالكسر ما يطين به والطين ايضا قوله ولقايل ان يقول انه يتضمن ثم هذا الايهام مسلم لكن لا لطف
بهذه المبالغة في المشبه به اذ ليس المقصود من التطيين التكثير فانه بالتكثير يكون مستقبحا بل التمليس ودفع الخشونات
فالحق ان هذه المبالغة باردة وان البيت محمول على تضمين التطيين معنى الالصاق والمعنى كما الصقت السياع بالفدن
على طريق التطيين فلا قلب اصلا قوله على انه حال من الضمير في انصرفت لكون الاضافة فيهما لفظية فلا يتعرف المضاف
بها قوله اقدام غر واي مجرب بجل غر بالكسر اي غير مجرب والمجرب مثل المجرس والمضرس الذي قد جربته الامور واحكمته

فان كسرت الراء جعلته فاعلا الا ان العرب تكلمت به بالفتح قوله لان ما قبله من الابيات يدل لآخر البيت لقطري
بن الفجاءة وما قبله ٭ لا يركنن احد الى الاحجام ٭ يوم الوغى متخوفا لحمام ٭ ولقد اراني للرماح دريئة ٭ من عن يميني
مرة وامامي ٭ حتى خضبت بما تحدر من دمي ٭ اكناف سرجي او عنان لجامي ٭ ثم انصرفت البيت الركون الميل ولا
لجام بالجيم قبل الحاء المهملة وبالعكس التاخر عن الحرب والوغى الحرب والحمام بالكسر الموت واراني صيغة المتكلم من
الرؤية والدريئة على وزن الصحيفة حلقة يتعلم عليها الطعن قال الاصمعي هي مهموزة عن اسم بمعنى الجانب بقرينة دخول
من عليها ومن هذه اعني الداخلة على عن زايدة عند ابن مالك ولابتداء الغاية عند غيره قالوا فاذا قيل قعدت
عن يمينه فالمعنى في جانب يمينه وذلك محتمل للملاصقة ولخلافها فاذا جئت بمن تعين كون القعود ملاصقا لاول
الناحية وهي في البيت متعلقة بفعل دل عليه الكلام اي اتاني الرمح من جانب اليمين ولم يتعرض لليسار والظهر تعويلا
على العلم به بالمقايسة واو في قوله او عنان لجامي بمعنى الواو قوله يصلح قرينة على ان لم اصب بمعنى لم اجرح فيه نظر اذ لا
تعين كون قد اصبت بمعنى جرحت حتى يصلح قرينة لما ذكر بل الظاهر ان يكون بمعنى القيت على ما صرح به في الجواب
المرضي المنقول عن الامام المرزوقي والمعنى وقد نلت من الاعداء ما اردت ولم يبال الوامق ما ارادوا فحذف المفعول
قصدا الى التعميم نعم كان الانسب ان يقول ولم يصب الا انه يكون من قبيل الاسناد المجازي فليفهم قوله والجواب
المرضي ما اشار اليه الامام المرزوقي ثم فان قلت يلوح من هذا الكلام ان يكون الجواب الذي اشار اليه في اثناء
البحث غير مرضي مع انه لا يلزم فيه الفصل بين الحال وذيها فما السر في ذلك قلت السر فيه هو انه اذا جعل جذع
البصيرة حالا من الضمير في لم اصب او مفعولا ثانيا له يفهم منه انه لم يكن جذع البصيرة قادح الاقدام حال كونه
مجروحا او حين القائهم اياه فلعله صار كذلك بعد الجراحة وبعد الالقاء بسبب كونه مجروحا فيكون الكلام قاصرا عن
افادة المقصود واذا جعل حالا من الضمير في انصرفت يكون الكلام خلوا عن هذا القصور فلذا اختار جواب المرزوقي
لكن لا يخفى ما فيه من التعسف لان كون بصيرته التي كان عليها انما يناسب وصفها بالقروح لا بالحداثة وهذا ظاهر
والاحسن في الجواب على ما هو الملايم بقوله اقدام غر واي مجرب بلا اضافة قد في كليهما ان يقال وصف الاقدام بالقروح اشارة
الى ان اقدامه ما كان له حال كونه غرا ووصف بصيرته بالحداثة اشارة الى ان رايه وبصيرته امر حدث له وحصل بعد التجربة
لا ما كان له قبل تدرب الامور والتمرن عليها قوله اي قول ضابي بن حارث البرجمي وقد قال الفاضل المحشي يقال ضابات

في الارض ضياء وضبوا اذا اجتاب وقد يورد اشال هذا التركيب بان المناسب اما نقول بدل يقال او اي بدل
ووجه ما ذكره ظ لكن انما يتجه اذا لم يقرا ضبابت بشدّا على صيغة الخطاب بل على صيغة المتكلم فتامل قوله ومن يك
امس بالمدينة رحله البيت من شرطية حذف جزاؤه واقيم غيره مقامه اي من يك امسى بالمدينة فليس باني لا امسي
لا في غريب والغريب عازم على الارتحال ويك اصله يكون حذف الواو لاجتماع الساكنين الحاصل من سقوط حركة النون
بمن الشرطية وحذف النون ايضا تخفيفا لكثرة استعمال هذه الكلمة وقيل تشبيها بالتنوين وفاعل امسي انا ضمير
راجع الى من والجملة الاسمية اعني رحله بالمدينة حال منه او لفظه رحله وبالمدينة متعلق بامسى قوله لامتناع العطف
على محل اسم ان قبل مضي الخبر هذا عند البصرية لان العامل في خبر المبتداء عندهم هو الابتداء و في خبر ان انّ فلو
عطف قبل مضي الخبر على محل اسم ان والمعطوف عليه مرتفع بالابتداء يلزم اجتماع المؤثرين على اثر واحد هو الخبر
واما عند الكوفية فالعامل في خبر ان هو الابتداء الذي كان عاملا قبل دخولها فلا يلزم في العطف السابق المحال
المذكور قوله احدهما العطف على محل اسم ان هذا عند بعض النحاة وعند بعضهم ومنهم صاحب الكشاف المعطوف عليه
في مثل هذا المحل ان واسمها استدل الفريق الاول بان الاسم هو الذي كان مرفوعا قبل ان ودخولها كلا دخول ولما
اشتغل لفظه بالنصب بقي على كونه مرفوعا لكن محلا واستدل الفريق الثاني بان اسمها وحده لو كان مرفوع المحل لكان
مبتداء وليس بمبتداء لعدم تجرده عن العوامل اللفظية وفيه نظر لانه باعتبار الرفع مجرد لان انّ باعتباره كالعدم
كذا في شرح اللبيب لعبد الله كاري قوله ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين فيه بحث لان الخبر المقدر لما
عطف على خبر ان يلزم كونه خبرا لان ضرورة افادة العطف التشريك في حكم الاعراب كما صرح به في مباحث الوصل
والفصل فيلزم كونه مرتفعا بها والمفروض انه خبر للمبتداء اعني المعطوف على محل اسم ان فالمحذور باق بحاله وغاية
ما يقال ان المعطوف على خبر ان في التصوير المذكور معطوف عليه باعتبار محله وهو الرفع ايضا لان الرفعين مختلفان
بالاعتبار كالضم في فلك مفردا ومجموعا فيكون المعطوف خبر المبتداء لا خبر ان ويؤيده انه لو لم يحمل على هذا يلزم العطف
على معمولي عاملين مختلفين قوله والمحذوف خبره لا خبر ان لان قوله لغريب يجوز ان يكون خبر المبتداء اذ لا يدخل
اللام على خبره الا ان يقال اللام زائدة كما قيل في قوله تعالى ان هذان لساحران الا ان الحق ان زيادة اللام مختص بالشعر
صرح به في مغني اللبيب او الحليس لعجوز شهربة اعني تقدم المبتداء ويقال المعنى وقيار هو غريب فيكون في المعنى داخلة

على المبتداء لكنه خلاف الظاهر فلا يرتكب بلا ضرورة قوله وهذا الوجه هو الذي قطع به صاحب الكشاف اي الوجه الثاني
من وجهي ارتفاع قيار هو الذي قطع به في الاية وجه آخر غير الوجهين المذكورين في ارتفاع قيار وهو ان يكون الخبر
المذكور للصابئون وخبر ان محذوف مقدما قبل الصابئون وانما حذف لدلالة خبر الصابئون عليه وربما يرجح هذا
على ما قطع به صاحب الكشاف بان فيه مخالفة امر وهو حذف الخبر وفي ذلك الوجه مخالفة امرين هذا وتغيير الموضع
وبان مذهب سيبويه في قولك زيد وعمرو قايم ان الخبر للثاني وخبر الاول محذوف ويمكن ان يعارض الوجه الاول المرجح
بان في تغيير الموضع نكتة شريفة فيرجح اختياره جانب البلاغة قوله مع كونهم من ابين المذكورين ضلالا لان الصابئون
على القراءة بالهمزة وبدونها على الاعلال اي الخارجون من صبا اذا خرج وهم قوم خرجوا عن دين اليهودية والنصرانية
وعبدوا الملائكة فهم مشركون ولذلك كانوا ابين المذكورين ضلالا وفيها اقوال اخر واعلم ان المراد بمن امن في الاية
من صح منهم الايمان فلا يرد ان المذكور في صدر الاية الذين امنوا فكيف يصح ان يقال من امن منهم لان المراد بما في الصدر
المنافقون وقيل المراد بالمذكور في الصدر المؤمن على التحقيق ولمن آمن من امن وثبت على الايمان ومات عليه والخبر
المحذوف للصابئون كذلك والمراد بالتنبيه في قوله وفايدة تقدير الصابئون التنبيه هو التنبيه من اول
الوهلة قوله وخبر الاول محذوف مبني على ان تقدير الموصوف خلاف الظاهر والا فيجوز كونه خبرا للاول بل للمجموع
من غير مصير الى حذف الخبر بتقدير الموصوف اي قوم راض كما صرح بمثله في شرح المفتاح في قوله وقليل ما هم
وقد تكلف بعضهم في البيت فزعم ان نحن للمعظم نفسه وان راض خبره وفيه نظر اذ لا يحفظ مثل نحن قايم بل يجب في
الخبر المطابقة نحو وانا لنحن نحيي ونميت ونحن الوارثون واما قول الشاعر: والمسجدان وبيت نحن عامره: لنا وزمزم
والاركان والستر: فمحمول على الحذف والاصل عامروه فحذف الواو اجتزاء عنها بالضمة كقوله: اذا ما شاء
ضروا من سواهم: ولا يالوهم احد ضرارا قوله وكذا قوله رماني بامر البيت اوله: دعاني لصا من لصوص وما دعا
بها والذي فيها مضى رجلان: رماني بامر: والبيت لابن احمر وقيل للازرق بن طرفة الباهلي ينازع هو قشيري
في طوى عند الحاكم فقال القشيري هو لص بن لص ليغري عليه الحاكم فقال قصيدة منها البيتان ويروى ومن جول
الطوى رماني ويروى ومن جال الطوى رماني والجال والجول ناحية البئر من اسفلها الى اعلاها وقيل معنى البيت
على هذين الروايتين رماني بامر يرجع عليه مكروهه فكانه رماني من قعر البئر فرجعت رميته عليه واهلكته ويحتمل ان

يريد بالطوى ما طوى في القلب من الحقد قوله وخبر كنت محذوف اعترض عليه ابن الحاجب في ايضاح المفصل بان
ونحو كلا صالحان للمتعدد فلا حاجة الى اعتبار الحذف وجواب ابي سعيد بان ذلك ليس بمطرد اذ لا يقال رجال كريم
لا يفيد هنا لان التزام المشاكلة اللفظية بين الصفة والموصوف لا يستلزم التزامها في جميع المواضع ويمكن ان يجاب
قول ابن الحاجب بما صرح به ابن هشام في الباب الخامس من مغني اللبيب من انه لا يحذف خبر كان وقد يجاب عن
الاعتراض بمنع وصف التثنية بفعيل وحمله عليها وان جاز ذلك في الجمع فيقال هؤلاء غريب ولا يقال هذان
غريب والوجه الفارق ان الجمع يأول بالمفرد فيوصف المفرد بالمفرد اي جمع غريب ولا يأول المثنى بالمفرد حتى يجوز ذلك
وضعفه ظاهر اذ لا مانع من التاويل بالمثنى فتامل قوله فهو عنده اي الكلام عند من جعل بريا خبرا والذي
جعل خبر كان محذوفا قوله فبا ترع معنى البيت واريناي سترت والمترع الممتلي من قولهم ترع الاناء بالكسر يترع
ترعا اي امتلأ واترعته انا ومعن بن زائدة الشيباني كان من اجواد العرب ممدوحا للشعراء زمانه حكى محمد بن
ابي بكر الرازي في ينابيع الحكم ان شاعرا احضر باب معن ولم يتفق له اليه وسيلة وكان شديد الحجاب فكتب
على خشبة ؛ ايا جود معن ناج معناه بحاجتي ؛ فليس الى معن سواك شفيع ؛ والقاه في الماء الذي يجري الى داره
فلما ابصرها معن واخذها وقرأ البيت الذي عليها استحضر الشاعر واعطاه مائة الف درهم ووضع الخشبة تحت
بساطه وكان كل يوم يخرج الخشبة من تحت البساط ويقرأ البيت ويعطيه مائة الف درهم حتى استكمل الشاعر اربعمائة
الف درهم في اربعة ايام وذهب في اليوم الخامس فلما طلبه معن لم يجده فقال كان حقا علي ان اعطيه كل يوم مائة
الف درهم حتى لا يبقى في الخزانة شيء قوله كقولك كان زيد قائما وعمرو قاعدا قال الشريف في بحث الحالة المقتضية
لترك المسند من شرح المفتاح في عطف مفردي جملة على مفردي جملة اخرى كما في قولك كان زيد قائما وعمرو قاعدا
دقة فليتامل يريد ان في هذا العطف اشتباها يحتاج دفعه الى دقة لان عطف عمرو على زيد يوهم كونه مسندا اليه
لقائما وعطف قاعدا على قائما توهم كونه مسندا الى زيد وتلك الدقة ان يعتبر في عطف عمرو مجرد كونه مشاركا لزيد في
كونه اسم كان وفي عطف قاعدا مجرد كونه مشاركا لقائما في كونه خبر كان فليس عطف احدهما وحده مقصودا بل ماخوذا
مع عطف صاحبه ليرتبط احدهما بالاخر الارتباط الذي بين المعطوف عليهما ولو حمل العطف هنا على تقدير العامل دون
الانسحاب لكان الامر اظهر كذا حققه في حواشي شرح المفتاح بقي في تمثيله لصورة المسئلة التي ذكرها بالمثال المذكور غث

اذ لو قدر بعد حرف العطف كلمة كان عاملة في عمرو الرفع وفي قاعدا النصب لم يكن الا من باب عطف الجملة على الجملة
وان لم يقدر يكون من عطف المفرد لكنه لا يكون مثالا للمسئلة اذ ليس فيه جملتان عطف المفردان من احديهما على مفردين
من الاخرى بل جملة واحدة عطف بعض مفرداتها على البعض الا ان يحمل على التنظير او التمثيل المطلق عطف المفردين على المفردين
وان لم يكن المفردات من جملتين قوله وقولك زيد منطلق وعمرو جوز الشارح في شرح المفتاح بعد تقدير المسند ان
يكون من عطف الجملة على الجملة وان يكون من عطف المفردات ولا يخفى ان الثاني لا يتاتى على مذهب سيبويه لان العامل
في المبتدا هو الابتداء وفي الخبر هو المبتدا عنده فح يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين في غير صورة الجواز
قوله والفاء في فاذا قيل للسببية وعن الزيادي انها جواب شرط محذوف وعن المازني انها زائدة ولا يرد عليه عدم جواز
حذفها لان جواز الحذف ليس من لوازم الزوائد صرح به ابن هشام في مغني اللبيب قوله فح يكون مفعولا به لا ظرفا
مبني على ما ذهب اليه بعض النحاة من عدم لزوم الظرفية لاذا واما على ما عليه الجمهور من ان اذا الظرفية غير متصرفة
على الصحيح فهو ظرف للخبر المقدر لا مفعول به قوله فح لا يكون مضافا الى الجملة لئلا يلزم اعمال جزء المضاف اليه في المضاف
قوله لكنه لا يطرد في نحو خرجت فاذا زيد بالباب هذا الكلام مشعر بان الوجهين الاولين من الاعراب مطردان وهذا
يستقيم في المثال المذكور واما اذا صدر بان فلا اذ لا يجوزون في قولهم خرجت فاذا ان زيدا بالباب بكسر ان كون
الخبر عاملا لان ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ولا معنى لتقديره مقدما كما لا يخفى ثم انه قد يعترض على عدم الاطراد
الذي ذكره لجواز كون بالباب بدلا عن بالمكان بدل الكل من الكل ويجاب بان الفصل بين البدل والمبدل منه بالمبتدا
غير جائز والمصير الى الاضمار والتفسير خلاف الظاهر هذا وقد يجوز ان يكون بالباب حالا او خبرا بعد خبر واعلم ان ما
ذكره المبرد ومذهب السيرافي ومن تبعه ايض وقال الزجاج ان اذا المفاجاة ظرف زمان فعلى هذا يجوز ان يكون اذا في نحو
فاذا زيد خبرا عما بعدها بتقدير مضاف اي فاذا حصول زيد لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة قوله وان في
السفر اذ مضوا مهلا روي مثلا مكان مهلا اي ان فيهم مثلا واعتبار المثنى يقتضي ويروى ان في كتاب سيبويه ان في السفر
ما مضوا مهلا على ان ما مصدرية اي مضيهم وقوله اذ مضوا يجوز ان يكون حالا من الضمير في الظرف اي حال مضيهم وقيل
منصوب بفعل محذوف تقديره اعني وقت مضيهم ويجوز ان يكون تعليلية اي ان فيهم مثلا لانهم مضوا مضيا لا رجوع
لهم ذلك ان يقول الظرف متعلق بمهلا بمعنى ان في السافرين بعدا في زمان مضيهم وطولا ولك ان تجعله خبرا بعد خبر

ويه وجهان اخران ذكرهما الشريف قوله اى بعد او قيل المهل الكثيرة قوله لا رجوع لهم علم عدم الرجوع مستفاد من المهل
المقام قوله لم يحسن او لم يجز قيل عدم الحسن على تقدير وجود القرينة وعدم الجواز على تقدير انتفاءها وفيه نظر لان
ان كلمة او للتخيير في التعبير لان ما يحسن عند البلغاء لم يجز عندهم قوله لانها الخاصة اى الحافظ من حصن الطاير بيضه
اذا ضمه الى نفسه تحت جناحيه قوله تقديره لو تملكون تملكون قيل فيه جمع بين المفسر والمفسر وهو غير جايز
فالصواب ان يقول تقديره لو تملكون اجيب بانه مبنى على قانون تقدير صاحب المفتاح حيث جعل الفعل الثانى
فى مثله تاكيدا فقال على تقدير لو تملكون تملكون لفايدة التاكيد ثم حذف الاول اقتصارا او رد بان قوله
ان المقصود من الاتيان بهذا الظاهر تفسير المقدر يابى هذا الجواب اللهم الا ان يكون اول كلامه مبنيا على تقدير
السكاكى ولما كان غير مرضى عنده عدل فى اخر الكلام الى ما هو المختار عنده من كون الثانى مفسرا فتامل قوله
دلالة على الاختصاص وان الناس هم المختصون بالشح المتبالغ فيه بحث وهو ان بروز قوله تعالى انتم تملكون فى
صورة المبتداء والخبر على قياس ما عرفت انما يفيد اختصاص الملك بالمخاطبين واما اختصاصهم بالشح المتبالغ
المستفاد من قوله تعالى لامسكتم خشية الانفاق فلا يفيده البروز المذكور قطعا كما لا يخفى على المنصف نعم لو اعتبر
الشرط فى تملكون فقط لا مع انتم بان يكون التقدير انتم لو تملكون يظهر الاختصاص بالشح وغاية ما يقال ان الباء
فى بالشح داخلة على المقصور عليه لا على المقصور وقوله وان الناس الخ ليس تفسير القوله على الاختصاص فحاصل
معنى الاية والله اعلم انه لو كان ملك الخزاين مخصوصا بكم لامسكتم خشية الانفاق ولا شك انه يدل على كونهم متبالغين
فى الشح مقصورين عليه لا يتعدونه الى خلافه وان لم يدل على ان الشح المتبالغ مقصور عليهم اذ لا دلالة فى الاية الكريمة
على ان غيرهم ليس بهذه الحيثية حتى يفهم ذلك فليتامل قوله ويرجح حذف المسند اليه الخ فيه بحث وهو ان الوجوه المذكورة
لترجيح حذف المسند اليه على حذف المسند التى ذكرها انما يتاتى بالنظر الى المسند المخصوص اعنى اجمل اذ لو جعل المسند
المحذوف حاصل لى لم يتات الا الوجه الاول والسادس وقد يرجح حذف المسند بان المسند اليه اقوى ركنى الكلام
واعظم والاحتياج اليه فوق الاحتياج الى ساير الاجزاء ولا كذلك المسند فانه كالركن الزايد بالنسبة اليه فحذف
ما هو كالزايد اولى وارجح ويعارض بان المسند محط الفايدة فلا يناسبه الحذف قوله وحمله على حذف المبتدا اوفق
له اما بحسب المعنى فلما ذكره الفاضل المحقق واما بحسب اللفظ فلان الضمير فى كل منهما محكوم به قوله والقرينة هنا صوله

اذا

اذا اصاب الانسان مكروه الخ قيل هذا لمعارض بانه كثيرا ما يقول الانسان اذا سئل عنه عند اصابة مكروه وما
امرك فى هذا امرى صبر جميل واذا احتمل الامران فلا يصح احدهما قرينة قوله على وجه يكون المبتداء معرفة اولى قيل
هذا معارض بان الاصل فى الخبر التنكير المحض فحمل الكلام على وجه يكون الخبر نكرة محضة بان يكون المقدر فصبر جميل اجمل
اولى الكلام الا ان يمنع كون اصل الخبر التنكير المحض وليس المعنى على هذا بل على انه اجمل من الجزع وبث الشكوى فيه بحث
اما اولا فلانه اذا فهم من الكلام كون الصبر الجميل اجمل من الصبر الغير الجميل فهم كونه اجمل من عدم الصبر وهو الجزع وبث الشكوى
بالطريق الاولى وسلوك طريقة البرهان فن من البلاغة واما ثانيا فلان مثل هذا المحذور لازم فى تقدير المبتداء
لان المقصود من الكلام القيد الزايد سواء كان فى الاثبات او النفى والقيد ناظر الى نفى ما يقابله فيفهم من قوله امرى
صبر جميل ان امره ليس بصبر غير جميل وليس المعنى على ذلك بل على ان امره ليس الجزع وبث الشكوى على انه فسر الصبر الجميل
فيما سبق بانه الذى لا شكوى فيه الى الخلق فيكون معنى قولنا صبر جميل اجمل ان الصبر الذى لا شكوى فيه الى الخلق اجمل
ولا شك ان المفهوم منه انه اجمل من الذى فيه بث الشكوى وهو عين الجزع والقول بانه لا يفهم من الكلام المذكور كون
الصبر الجميل اجمل من الجزع وبث الشكوى محل تامل بل الظاهر ان جعل جميل فى صبر جميل صفة مادحة لا مخصصة واما
ثالثا فلان المفهوم من قوله اجمل من الجزع وجود الجمل فى الجزع ولا يجوز التجريد عن معنى التفضيل لمكان الاقتران بمن اللهم
الا ان يحمل حاله على ما فيه من ثلج الصدر قوله لنا او فى الوجود الهة ثلثة فان قلت المتبادر فيما اجتمع فيه النفى والقيد
رجوع النفى الى القيد مع ثبوت الاصل فيكون المنهى هو القول بتثليث الالهة لا القول بالالهة مطلقا فينافى التوحيد
قلت ما بعد الاية اعنى قوله تعالى انتهوا خيرا لكم انما الله اله واحد قرينة واضحة على ان المراد نفى المقيد والقيد معا قوله
كقولك ازيد عندك ام عمرو قال الشارح فى شرح المفتاح لقايل ان يقول لم لا يجوز ان يكون ام عمرو فى هذا المثال معطوفا على
زيد عطف مفرد على مفرد للمشاركة فى المسند المذكور كما فى قام زيد وعمرو ومن جوز ان يحمل على ترك المسند بناء على الغرض المذكور
واجاب الشريف بان الطرف فى المثال المذكور مشتغل بضمير زيد فلا يصح خبرا عن عمرو كما لا يصح فى قولك زيد قام وعمرو بخلاف
قام فيما ذكره المعترض من المثال فانه دال على مطلق القيام وليس فيه ما يقتضى ربطه بزيد فقط ومن جوز ذلك فى مثل
زيد فى الدار وعمرو ان يكون فى الدار خبرا عنهما فقد جوز ان يقدر الكلام هكذا زيد حصل او حاصلان فى الدار وعمرو
فيلزم ان يجوز زيد قاما وعمرو وفساده بين ولما كان صورة الطرف غير متغير جعله خبرا عن الواحد والمتعدد اشتبه الحال

على المعترض هذا حاصل ما ذكره في شرح المفتاح وحواشيه وفيه بحث ظاهر لان عمروا اذا جعل معطوفا على زيد في قولك
ازيد عندك ام عمرو وجعل الظرف هو الخبر لم يحتمل الظرف المذكور ضمير زيد بخصوصه بل يحتمل ضميرا يعود الى كل واحد من زيد
وعمرو من حيث هو احد المذكورين كما في قولك ازيد او عمرو قايم وقياسه على زيد قايم وعمرو ليس بصحيح لان العطف بالواو
والكلام انما هو بالعطف بام التي هي لاحد الشيئين او الاشياء وقد اشار في الحواشي الى دفع هذا البحث حيث قال ولو قيل
زيد او عمرو في الدار جاز ان يكون في الدار خبرا عنهما بتاويل احدهما وكذا اذا قدم في الدار واما مع توسطه فكلا لامتناع
ذلك لكن صرح ابن هشام في مغني اللبيب بان الخبر في نحو زيد في الدار وعمرو لهما معا قال فان قلت لو صح ما ذكرته
لصح زيد قايمان وعمرو بتقدير زيد وعمرو قايمان قلت ان سلم منعه فلقبح اللفظ وهو منتف فيما نحن بصدده ولكن
يشهد للجواز قوله ولست مقر للرجال ظلامة الى ذلك عمي الاكرمان وخاليا انتهى **قوله** جملتان مشتركتان الخ
قوله مشتركتان قيد احترازي اذ لو لم يوجد الاشتراك اصلا كما في قوله اقام زيد ام قعد عمرو وامثاله لكان ايضا
منقطعة عند جميع متاخري النحاة الا ابن الحاجب والاندلسي كما صرح به الفاضل المحشي وانما تعرض للاشتراك لان
المثال السابق كذلك ثم ظاهر كلام الشارح يشير الى ان قولك ام عندك عمرو انما كانت منقطعة لوجود الاشتراك
بين الجملتين في احد الجزئين وقدرة المتكلم على ايقاع مفرد بعد ام مع عدمه والحق ان الانقطاع لوجود الاختلاف
بين الجملتين بتقديم الخبر في احدهما وبتاخيره في الاخرى مع امكان الاتفاق كما اشار اليه الفاضل المحشي فان ذلك
دليل الانقطاع وتوجيه كلام الشارح ان الدليل الذي ذكره يرجح الانقطاع من حيث هو وعند انضمام الاختلاف
صار الانقطاع مجزوما به فتامل **قوله** فام منقطعة لا متصلة المتصلة للسؤال عن تعيين ما علم ثبوته على الابهام و
يلزمها الاستفهام وان يكون احد المستويين في علم المستفهم يليها والاخر يلي الهمزة والمنقطعة قد يكون بمعنى بل و
الهمزة اي للاضراب عن كلام سابق استفهاما كان او خبرا وللاستفهام عن كلام لاحق وقد يكون ام للاضراب المحض
سواء دخلت على حرف الاستفهام نحو ام هل يستوي الظلمات والنور ام لا قال الفراء يقولون هل لك قبلنا حق ام انت
رجل ظالم يريدون بل انت وعند البعض لا يسمى ام ح منقطعة ولا متصلة ثم ان كون ام منقطعة في صورة الاختلاف
بين الجملتين بالاسمية والفعلية حقيقة او بتقديم الخبر لا اختلاف فيه اذ ليست هي والهمزة داخلتين على المتساويين
وهذا ظاهر ونص صاحب الكشاف على ان ام في قوله تعالى افلا تبصرون ام انا خير متصلة لا يقدح فيما ذكرنا لان المعادلة

بل

ليست الا باعتبار اقامة السبب مقام المسبب لانهم اذا قالوا له انت خير كانوا عنده بصراء فقوله ام انا خير مأول
بقولك ام تبصرون فلا اختلاف في الحقيقة حتى لو اول بقوله انتم بصراء كانت منقطعة كما صرح به سيبويه في
الكتاب هذا واما باقي الصور فالاولى ان يكون منقطعة لما ذكر بقوله لانك تعدل الخ فتدبر **قوله** لان هذا
الكلام عند تقدير ثبوت ما فرض الخ قيل لا حاجة الى هذا التوجيه لان القرينة هي ذات السؤال وهي محققة كونه مذكورة
في الاية وان كان وصف السوالية مفروضا والمتبادر من قول المصنف سؤال محقق وان كان ذا هنالك سائلا صدر
عنه السؤال وتحقق منه الا ان ترك المصير الى المتبادر والنظر الى ما يقتضيه المعنى احسن وذلك بان يحمل تحقق السؤال
على تحقق ذاته سواء تحقق وصف السوالية ام لا هذا خلاصة ما ذكره الفاضل المحشي وفيه بحث لان هذا التوجيه
لا يناسب كلام المصنف فانه جعل القرينة وقوع الكلام جوابا لسؤال محقق فاعتبر اتصاف الجواب بالجوابية ويلزمه
اعتبار اتصاف السؤال بالسوالية فالمراد بتحقق السؤال تحقق سواليته ايضا فالتوجيه هو ما ذكره الشارح على ان الظ
ان الاية حكاية لما صدر عن الكفار عند سؤال النبي عليه الصلوة والسلم فتقدير الكلام لو سالتهم قائلا كذا يقولون كذا
فالحذف في الاية التي وردت بطريق الحكاية للحذف في المحكي لا لكونه جوابا لسؤال فكونه جوابا للسؤال بالنظر الى المحكي
فلا بد من تقدير ثبوت الشرط والجزاء فليتامل **قوله** ولان القرينة في الحقيقة جملة خلق السموات والارض لانه المشتمل
فعلية لان القرينة صح
على المسند فهو الذي يدل على وجوده في الجواب وقولهم السؤال قرينة انما هو باعتبار جزئه الذي هو خلق السموات
والارض وقد يقال حذف مسند المبتداء اكثر من حذف مسند الفاعل والحمل عليه اولى **قوله** كقولنا الله خلقها يؤدي
هذا المعنى قيل بل يؤدي ايضا الله خالقها ولا يتاتى الجواب عنه بانه لحمل على الجملتين لان اسم الفاعل مع فاعله ليس جملة
ويمكن ان يقال بعد تسليم ان الجواب عن النظر هو في حكم الجملة في الاشتمال على الزيادة على ان القرينة تفيد ترجيح تقدير
الفعل على تقدير اسم الفاعل وانما المقصود من الجواب المذكور ترجيح تقدير فعل الفاعل على تقدير خبر المبتداء **قوله** لظهور
ان السؤال تعليل للنفي المستفاد من كلمة الحصر في انما يدل اي لا يدل على ان تقدير الفعل مقدما اولى لظهور ان السؤال
الخ **قوله** ومن ثمه قيل الى قوله ليطابق السؤال قال الفاضل المحشي المطابقة حاصلة معنى على تقدير الحمل على حذف الفعل المسند
الى الفاعل المذكور لان السؤال وهو من خلق وان كان اسمية صورة فهو فعلية معنى اذ الاصل في من قام اقام
زيد ام عمرو ام خالد لكون الاستفهام بالفعل اولى وانما وضع كلمة من الدالة على تلك الذوات المفصلة اجمالا

للاقتصار وفيه بحث لما يقرر في باب الانشاء ان المسؤل عنه بالهمزة ما يليها فلو كان التقدير اقام زيد لكان
الشك في الفعل وليس كذلك بل في الفاعل فوجب ان يقدر ازيد قام ام عمرو فالسؤال اسمية لفظا ومعنى
بما اطبقوا عليه من ان ماذا صنعت اذا جعل جملة اسمية يجاب بالاسمية البتة وما ذكره في شرح المفتاح من ان
الاعتبار المذكور في من قام لا يتاتى في ماذا صنعت اذا جعلت اسمية وبيّنه في الحواشي بان الفعل ههنا مسند الى
المخاطب فليس في ماذا صنعت معنى الفاعلية بخلافه في من قام وماذا عناه المجاب عنه بقوله عناه كذا محل بحث
لان ما ذكره في من قام من ان الاستفهام بالفعل اولى لا يختص صورة الفاعلية فان قولك من ضربته تقديره
زيدا ام عمروا وبالجملة الفرق بين ماذا صنعت على تقدير كونه جملة اسمية وماذا عناه حتى يجاب بالاسمية في الاول
والفعلية في الثاني تحكم والا فلا بد من الفرق فليتامل قوله والجواب ان حمل الكلام الاول انه جواب عن المعارضة
بتقرير من ثم قيل لا على النظر اذ هو اثبات لمدعى جمهور النحاة بدليل آخر لا تصحيح للدليل السابق المنظور فيه وهو ما
قوله وان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية عورض بانه كما جاء جملة فعلية كذلك جاء جملة اسمية كقوله تعالى قل من
ينجيكم من ظلمات البر والبحر قل الله ينجيكم اجاب عنه الفاضل المحشي بان فيه ما تعاكس تقديم الفعل وهو قصد
التخصيص وهذا الجواب انما يتاتى على مذهب صاحب الكشاف ومن تابعه واما على مذهب السكاكي فلا اذ لا يقول
بوجود التخصيص في امثال الصورة المذكورة كما تقدم قوله في مرثية يزيد الخ المرثية على وزن محمدة مصدر نادر
تشديد الياء خطاء ثم المذكور في شرح المفتاح للعلامة ان البيت لحارث بن ضرار النهشلي وفي شرح الرضي انه
لحارث بن نهيك والله اعلم قال بعض المتاخرين يحتمل ان لا يكون البيت من الحذف بالكلية بان يكون يزيد منادى
اي ليبك يا يزيد لفقد ويكون ضارع هو الفاعل ان كانت الرواية بفتح ياء ليبك والنايب عن الفاعل ان كانت
الرواية بضمها وفيه بحث اذ يحتاج مع فتح الياء من ليبك الى ان يثبت الرواية بضم يزيد في هذه الحالة فيكون منادى
والا فالمعروف مع بناء ليبك للفاعل فتح يزيد على انه مفعول فيكون ذلك مرجحا لكونه في رواية الرفع نايبا عن
الفاعل لا منادى قوله اي يبكيه ضارع وقيل اي ليبكيه وهذا اليق بالمتن وما ذكره الشارح انسب بالسؤال
المقدر قوله وان لم يعتمد على شيء لان الجار والمجرور فان قلت بل قد اعتمد على الموصوف المقدر اي شخص ضارع
فعلى تقدير اشتراط الاعتماد في تعلق الجارة لا محذور رايتم قلت ان كفى في عمله الاعتماد على موصوف مقدر لا ينصور

الالقاء لعدم الاعتماد وح لتصريح الشارح في شرح الكشاف بان ذكر الموصوف مع اسم الفاعل ملتزم لفظا او تقديرا تقييدا
للذات التي قام بها المعنى وهو مخالف لتصريحهم الكلم الا ان يقال الاعتماد على موصوف مقدر انما يكفي لعمله اذا قوي المقتضى
لتقديره كما في يا طالعا جبلا ويا راكبا فرسا لانضمام اقتضاء حرف النداء الى اقتضاء نفس اسم الفاعل لكن تلقى اعتبار مثل
هذا المقتضى في كل موضع محل نظر قوله ليس بقوي من جهة المعنى لان مطلق الخصومة ليس سببا للبكاء بل هي بوصف المغلوبية
فانهم قوله اي يبكي لاجل اهلاك المنايا يزيد فيه بحث وهو انه قد سبق ان ارادة الواحد من الجمع المحلى باللام لا يجوز فكيف
يصح قوله لاجل اهلاك المنايا يزيد ولا يهلك الشخص الواحد الا منية واحدة والجواب ان المراد بالمنايا اسباب الموت
اطلاقا لاسم المسبب على السبب ولا يخفى كثرتها قوله وفصله الخ ايماء الى المقتضي للحذف بعد بيان المجوز وهو القرينة
نعلم ان هناك باكيا هكذا في اكثر النسخ وانت خبير بانه لا يجوز الفاء في جواب لما الا عند ابن مالك اذا كان جملة
اسمية والجمهور منعوا وقوعها جواب لما فالوجه ان الجواب محذوف والتقدير لزم الاجمال فعلم ان هناك باكيا وعلى هذا
قوله نقل اسند الى منفصل فان قلت قوله ليبك مجردا عن المسند اليه يدل على موضوع غير معين سواء كان معلوما او مجهولا
فيحصل تكرر الاسناد فصورة البناء للفاعل ونصب يزيد قلت العبرة لما يفهم من الجمل المستقلة والتكلم المستقلة على ما لا يخفى
قوله واشتماله على ايهام الجمع بين المتناقضين فان قلت ذلك الايهام موجود في صورة الحذف لان بناء الفعل للمفعول يشعر
بان الاهتمام به لا بالفاعل وذكر الفاعل بعده هدم لهذا الغرض قلت ذكر الفاعل في جملة اخرى انما هو بسبب سؤال ناش
من الكلام السابق فالمفهوم من بناء الفعل للمفعول ان ذكر الفاعل في الجملة الاولى ليس بمقصود وحصول الاهتمام به في
الجملة الثانية لا يهدم الغرض المذكور نعم يمكن ان يقال في بناء المفعول ايهام الجمع بين المتناقضين حيث دل اول
الكلام على عموم الامر واخره اعني قوله ضارع على خصوصه فافهم قوله نحو ولئن سالتهم من خلق السموات الخ فان قلت
وقوع الكلام جوابا لسؤال محقق قرينة على حذف المسند والمخاطب بهذا الكلام وبما حذف فيه المسند من قوله تعالى
ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله واحد فالذكر في احدهما لضعف التعويل على القرينة وعدمه في
الاخر مع اتحادها واتحاد المخاطب مما لا وجه له فالصواب ان الذكر ههنا لزيادة تقرير المسند قلت لما اختلف تيقظ
المخاطب باختلاف العوارض والاحوال لوحظ هذا الوجه في بعض المواضع وذكر المسند مع اتحاد المخاطب والقرينة جريا على
سنن البلغاء في تفننهم قوله ومنه قوله تعالى بل فعله كبيرهم ههنا بحث وهو ان ما ذكره من التعريض يكون سببا لذكر المسند

لكن السؤال ههنا اسمية لفظًا ومعنى والجواب فعليه مخصّصة فالسر في عدم رعاية التطابق التي اوجبوها فيما اذا انسـ
واما انه قوله وحصول التعجب بدون الذكر ممنوع اراد حصول قصد التعجب من التركيب بطريق كونه خاصة له على
ان يستفيد المخاطب ذلك منه ثم هذا اشارة الى دفع ما اورده المصنف في الايضاح من ان التعجب يحصل منه بقيام
القرينة فلا حاجة الى الذكر وحاصل الدفع ان مفهوم المسند كمقاومة الاسد مثلا واذا كان مقتضيًا للتعجب من المسند اليه
وكان هناك قرينة دالة على المسند فان لم يذكر فهم اسناده الى المسند اليه واما قصد التعجيب منه فلا واذا ذكر
مع كونه مستغنى عنه في الظاهر فلا بد من نكتة وحيث كان قصد التعجب مناسبًا حمل عليه وقد يدفع الايراد بان
عبارة المفتاح هكذا او قصد التعجب الحاصل بالذكر مع وجود القراين اقوى من التعجب الحاصل بمجرد تحقق القراين
فاذا قصد هذا التعجب فلا بد من ذكره وقد يقال ما ذكره المصنف على تقدير تسليمه وارد عليه في ساير اسباب ذكر
المسند لان جميعها مشروط بعدم القرينة فتحصل الاغراض بالقرينة والجواب انه غلط فان التعريض بغباوة السايل و
الاستلذاذ وبسط الكلام كيف يحصل شيء منها من القراين وكذا الكلام في غيره قوله فلكونه غير سببي مع عدم افادة تقوى
الحكم اعترض عليه بان الجملة الواقعة خبر ضمير الشان نحو قل هو الله احد غير سببي ولا يفيد تقوى الحكم فيدخل في ضابطة
الافراد مع كونه جملة واجيب بانه مفرد معنى لكونه عبارة عن المبتداء ولهذا لا يحتاج الى الضمير كما سبق وان كان
جملة صورة وقد اشار الشارح في المختصر الى جواب اخر حيث قال ان افراد المسند يكون لاجل هذا المعنى ولا يلزم منه
تحقق الافراد في جميع صور تحقق هذا المعنى وفيه تامل قوله اذ لو كان سببيًا فهو جملة قطعًا لا يرد عليه نحو زيد قايم ابوه
بناء على ان المسند ههنا سببي مع انه ليس جملة لما سيجيء من انه ليس معدودًا من المسند السببي وان كان القياس يقتضي
ذلك وذلك محافظة على الضبط في اقتضاء سببية المسند كونه جملة قوله بالطريق المخصوص وهو تكرر الاسناد مع وحدة
الفعل قوله ليشتمل صورة التخصيص اي ليشتمل الاحتراز والاخراج تلك الصورة وارجاع الضمير الى ما ليس بمذكور
صريحًا بقرينة المقام ليس ببعيد في توجيه الكلام واما قوله فقدم افادة التقوى اعم من عدم قصد التقوى فمعناه
على ما نقل من الشارح المحقق انه اشمل لان فيه نفي القصد الى التقوى ونفي افادة التقوى بدون القصد ايضًا بخلاف عدم
قصد التقوى فانه لا يدل على نفي التقوى بدون القصد والحاصل ان العموم ليس بحسب الصدق على الافراد بل من جهة التعلق
والاحاطة حيث اضيف النفي الى الامرين والعموم بهذا المعنى يستلزم الخصوص بحسب الصدق وكذا الحكم في كل ما هو نقيض
الاعم

من المسند اليه بذكره ومن ثم ان التعجب صح

الاعم فانه اشمل من نقيض الاخص بالمعنى المذكور وان كان اخص منه بحسب الصدق ومع ظهور هذا التوجيه لا وجه لحكم الفاضل
المحشي بكونه سهوًا من طغيان القلم قوله واجيب لصاحب المفتاح هذا الجواب ضعيف كما اعترف به نفسه ولو قيل مراد السكاكي
لم يكن التقوى مقصودًا مطلقًا اي لا في هذا المقام ولا في غيره لا يدفع الاعتراض لكنه بعيد والاقرب ان كلام المفتاح محمول
على حذف المضاف اي لم يكن من نوع نفس التركيب فلا محذور اصلا قوله وظاهر انه لم يحكم بثبوت منطلق وانطلق لزيد
فان قلت اذا لم يحكم بالثبوت له كيف يكون مسندا سببيًا وقد فسر الاسناد بالحكم بثبوت الشيء للشيء او نفيه عنه قلت
المراد بالثبوت المذكور في تعريف الاسناد اعم من الثبوت التحقيقي والتعليقي والمعتبر في تعريف الفعلي المحكوم بانتفائه ههنا
هو الثبوت التحقيقي ونفي الخاص لا يدل على نفي العام فلا محذور قوله فلو اراد ههنا الثبوت بالفعل حقيقة لا ينقض بل
قيد بالفعل لا طايل تحته فليفهم قوله واذا كان المجموع فعليًا فقد بطل الخ اجاب الفاضل المحشي بان معنى التعريف مسند
يكون كذا والمجموع المركب من الاب والانطلاق والنسبة الحكمية في زيد ابوه منطلق ليس مسندا حقيقة بل المسند الحقيقي هو
الانطلاق في نفسه نظرا الى الاب ومع تقيده به نظرا الى زيد ولهذا يؤولون زيد انطلق ابوه بزيد منطلق الاب واما
جعل الجملة خبرا فمن الاتساعات التي لا تلبس معانيها ورد بان كلام السكاكي في بيان ضابطة افراد المسند وجملته
فهو قايل بانه اذا كان في الكلام مسند سببي فسند ذلك الكلام جملة فيكون الجملة في زيد ابوه منطلق مسندا الى زيد
عنده فيصدق عليه تعريف الفعلي مع جملته فيبطل قاعدة افراد المسند والحاصل ان ما ذكره المجيب اعتبار لجانب المعنى
مع قطع النظر عن الالفاظ وما ذكره الشارح بل جميع اهل العربية حيث اجمعوا على ان المسند في زيد قام وامثاله هو الجملة
رعاية لجانب اللفظ مع ان فيه رعاية لجانب المعنى ايضًا في الجملة كما هو المناسب للفن حيث يبحث فيه عن خواص الالفاظ ولا
يقطع النظر عن جانب المعنى وغاية ما يقال لا نزاع في ان الجملة مسند بناء على الظاهر والاصطلاح ولا في انها ليست
كذلك بحسب الحقيقة ولما كان غرض المجيب اصلاح تعريف السكاكي كان له ان يقول مراده مسند حقيقي يكون كذا فيخرج الجملة
ولا يضير كونها مسندا اصطلاحًا بناء على الظاهر المتوسع قوله ثم استدل على ان المسند الخ هذا امر عجيب اذ بعد القول بان المسند
هو منطلق بدون ابوه والاستدلال عليه كيف يحكم بفعلية المسند مع انه لم يحكم بثبوت منطلق لزيد بل لابيه قوله وهذا
خبط لان اللازم مما ذكره الخ اجيب بان حاصل استدلال ذلك الفاضل هو انهم لما اتفقوا على ان اسم الفاعل مع فاعله ليس
بجملة معين ان الفاعل في هذا الباب بمنزلة العدم وكان المسند هو اسم الفاعل فقط وبهذا ظهر انطباق دليله على المدعى وان

نحو زيد منطلق ابوه لا يكون واسطة بين المسند السببي والفعلي بل مندرج في الثاني وليس بشيء لما سبق تحقيقه من ان
اسم الفاعل مع فاعله انما لا يكون عندهم جملة لعدم اشتماله على نسبة اصلية وهذا لا يقتضي ان يجعل فاعله في حكم الـ
وانما ذلك لو لم يعتبر اشتماله على النسبة اصلا وليس كذلك كما لا يخفى على المنصف قوله ففي الجملة عبارة المصنف اوضح لد
زيد منطلق ابوه في ضابطة الافراد في عبارة المصنف دون عبارة المفتاح قوله وقال اذ التقدير استقر فيها او حصل
رد عليه بان المسند فعلي سواء قدر الظرف بالفعل او باسم الفاعل فما معنى التعليل بتقدير الفعل وايضا قد ذكروا ان الخبر
اذا كان فعلا للمبتدأ مثل زيد قام لم يصح تقديمه والجواب عن الاول انه ليس المراد انه لو قدر باسم الفاعل لم يكن مسندا
فعليا بل لما كان المعتبر في المسند الفعلي هو الثبوت الحقيقي او انتفاؤه ولم يكن ذلك ظاهرا في قولك في الدار زيد اذ
تقديره بما يكون ثبوته للمسند اليه ثبوتا حقيقيا الا انه قدره بما هو المختار عنده وعن الثاني بان سبب عدم الجواز
الالتباس بالفاعل ولا التباس هاهنا لان الظرف غير معتمد فلا يجوز اعماله على المختار قوله كان المسند في المثالين جملة
ويحصل التقوي ان قلت ما مر في عدم افادة زيد قائم للتقوي حاصل في زيد في الدار لعدم التفاوت في الغيبة
والخطاب والتكلم مثل هو في الدار وانت في الدار وانا في الدار قلت التفاوت في التقدير حاصل اذ التقدير حصل وحصلت
بالفتح وحصلت بالضم وهذا كاف في الافادة قوله لم يصح التركيب لان مستقرا ان جعل مبتدأ يلزم وقوع المبتدأ نكرة
مع انتفاء الخبر وان جعل خبرا يلزم تحقق الخبر بلا مبتدأ اذ ليس هاهنا شيء مقدر وانما قال حتى يكون خالد مرفوعا به
لان مذهب الكوفية الذي بني الكلام عليه قوله وجميع ذلك خبط لابتنائه على ان هذه الامثلة امثلة لافراد المسند
لم يعتبره لاشكاله ويفسر ضبطه اراد بالتفسير التفسير المتعارف وهو ذكر مركب تقييدي دال على ماهية المعرف والا فقد
تقرر في المعقول ان قولنا نحو زيد ابوه منطلق تعريف بالمماثلة في التحقيق قوله ويمكن ان يفسر بانه جملة عطفت الخ رد عليه
الفاضل المحشي بان هذا التعريف يقتضي ان يعرف اولا كون المسند جملة حتى يعرف كونه سببيا مع ان جعل السببية احد
ضابطي معرفة كون المسند جملة يقتضي ان يعرف اولا كون المسند سببيا حتى يتوصل به الى معرفة كون المسند في الكلام
جملة فلا طائل تحت هذا التفسير اجاب عنه بعض الافاضل بان الغرض بيان مقتضيات افراد المسند وجمليته فيكون المعنى
على انه اذا قصد جعل المسند سببيا او قصد تقوي الحكم يؤتى بالمسند جملة والا مفردا فذكر الجملة في تفسير المسند السببي
الذي قصده حاله مقتضية لاتيان المسند جملة لا يؤدي الى محذور اصلا وفيه ان قولك المقتضي لجملية المسند كون

المسند

المسند جملة علقت على ما هو مآل المعنى لا يخلو عن سماجة قوله هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه ان ارجع الضمير الى
كون المسند سببيا فقط وان ارجع الى نفس المسند احتيج الى تقدير اي ذو ان يكون كذا وقوله مع الحكم عليه مبني على ان كل جزء
من اجزاء الكلام عمدة كان او فضلة قد حكم عليه ضمنا بما هو له فالمسند مثل يحكم عليه بانه ثابت للمسند اليه والمفعول بانه وقع
عليه الفعل واعلم ان بعض الامثلة التي اندرجت في تفسير الشارح للسببي خارج عن تعريف السكاكي له مثل زيد مررت به
وما بعده اذ ليس ما بعد الفعل اعني فاعله متعلق بما قبله بسبب ما فيخرج هذه الامثلة عن ضابطة الجملة مع كون المسند فيها
جملة وقد يجاب بالتزام التقوي بناء على ان الضمير مطلقا يصرف الخبر الى المبتدأ ثانيا فيكتسي الحكم قوة على ما سيجيء وانت
يعلم ان كون المسند الى زيد جملة في هذه الصور لم ينشأ من قصد التقوي حتى اذا لم يقصد كان ايضا مسندا الى زيد ولكن بعد
يكون مفردا كما في انا عرفت كذا ذكره الفاضل المحشي في شرح المفتاح قوله او يكون المسند فعلا يستدعي الاسناد الى ما
الخ قيل انما يجب الطاء ويجب الحقيقة والمال ليبنا ولزيد طاب ابا اذ المال زيد طاب ابوه وانما صير الى ذلك لان الفرق
بين المسند بين جعل احدهما سببيا دون الآخر تحكم ورد بمنع التحكم للفرق بين طيب اب زيد وطيب نفسه واذ كان مستفادا
من جملة ابيه فان قلت يفهم من التفسير ان المسند في زيد طاب نفسه من المسند السببي مع انه في زيد طاب فعلي والفرق تحكم
لان الذي اسند اليه الفعل في كل من المثالين زيد في المآل اجيب بان الضمير لاحضار الشيء السابق في الاسناد الى ذلك
الحاضر واما النفس فليس في تلك المثابة فتامل قوله متعلقا بما قبله بسبب ما اعلم ان التعلق قد يكون باضافته الى الضمير
كقولك زيد انطلق ابوه وقد يكون باضافة الى الضمير ما اضيف الى الضمير فيدخل زيد اخوه ضرب غلامه لكن يلزم ان يكون
ضرب مسندا سببيا بالنسبة الى زيد واخوه معا قوله فالاول نحو زيد ابوه منطلق اورد عليه ان المسند في مثل زيد اخوه
عمرو يشكل جعله سببيا اذ لا معنى لتعليق ذلك الجامد بالمبتدأ تعليق اثبات اجيب بانه مؤول بالمسمى بعمرو فيظهر صحة تعليقه
بزيد اذ كما يصح زيد منطلق الاب او منطلق ابوه يصح زيد مسمى الاخ بعمرو او مسمى اخوه بعمرو قوله ولا يخفى انه سهو والا لكان
المناسب الخ قال الفاضل المحشي وايضا لا احتاج في ضابطة افراد المسند الى قيد ثالث يخرج به نحو انطلق ابوه لان المسند هاهنا
ليس فعليا كما حققته وليس المقصود من نفس التركيب تقوي الحكم فلا بد من اخراجه بقيد آخر ويرد على ظاهره ان المسند اذا
لم يكن فعليا فقد خرج عن ضابطة افراد المسند بقوله فعليا فاي حاجة لاخراجه الى قيد آخر وغاية ما يقال في الجواب ان السلب
في قوله ليس فعليا متوجه الى القيد اعني كما حققته فيفيد ثبوت الاصل اعني فعليته بمعنى ان انتفاء الفعلية عن المسند المذكور

انما يصح على ما حققته واما على زعم المتوهم فهو فعلى لانه يشترط فى المسند السببى ان ينسب الى شئ على وجه البناء او
تقديم المبنى عليه فالفعلى الذى يقابله ما ليس كذلك وهذا السلب يصدق بالانتساب لا على وجه البناء فيدخل المثال
المذكور فى ضابطه الافراد على زعمه ويحتاج الى قيد اخر لاخراجه قوله ويمكن ان يقال ان فى قوله هو ان يكون مضافا
محذوفا هو الزمان هذا على ما ذهب اليه بعض النحاة فى مثل اتيك خفوق النجم من تقدير الوقت واما على مذهب من
يجعل المصدر بمعنى الوقت فلا حذف وكلا المذهبين مذكور فى كتب النحو هذا وقد يقدر لفظه فى قوله ان يكون بناء
على كثرة حذف الجار من ان وان قوله والمعنى ان المسند السببى يكون اذا كان الخ لما قدر ظرف الزمان المضاف الى
ما بعده قدر له عاملا ضرورة وقلب المضارع ماضيا حيث لم يقل اذا يكون بناء على ان اسا يع بعد اذا هو الماضى والمضارع
قليل ثم هذا المعنى على تقدير رجع الضمير الى المسند وقوله او وقت كون المسند الخ على تقدير رجعه الى قوله اذا كان
المسند سببيا واعلم ان منشا استبعاد الشريف هذا التوجيه هو ان اذا ليس بمذكور فى الكلام وان المضارع معه قليل
جدا وهذا المقدر والمحذوف عدل من يكون الكان فلا يرد عليه انه اختار تاويلا من جنس هذا التاويل فى حل قول
السكاكى واما الحالة التى تقتضى طى ذكر المسند اليه فهى اذا كان السامع الخ كما توهم قوله وهو الزمان الذى قبل
زمان تكلمك كان الاستاد المحقق يقول لو قرئ قبل بضم اللام لم يرد عليه انه ظرف زمان فيلزم اما كون الشئ ظرفا
لنفسه او ثبوت زمان آخر للزمان وهذا انما يتم لو لم يكن قبل لازم الظرفية ثم انه يعود المحذور عنه فى قوله وجوده
بعد هذا الزمان سواء حمل يترقب على الاستقبال او الحال وينبغى ان يعلم انه لو حمل يترقب على الاستقبال يلزم محذور
اخر لان كون الترقب فى الاستقبال يقتضى عدم حصول الزمان المستقبل بعيد زمان التكلم وقوله وجوده بعد هذا الزمان
يقتضى حصوله بعده فيلزم اجتماع النقيضين على تقدير اتحاد الزمانين وخروج الزمان الذى يحصل عقيب الحال على
تقدير تغايرهما كما لا يخفى على المتامل ثم ان ما ذكره من التقدير وهو ايراد المحذور بالنظر الى قوله وجوده بعد هذا الزمان
احسن من تقدير الفاضل المحشى حيث قال وكذلك يترقب دال على زمان مستقبل فيلزم ان يترقب وجود المستقبل فى
المستقبل ويلزم احد المحذورين اذ يرد عليه ان كون الترقب فى المستقبل لا يستلزم كون المترقب فيه حتى يلزم احد
المحذورين قال الشارح فى شرح المفتاح هذا بدقيق فلسفى لا ينظر اليه العرف واللغة على انه يجوز ان يكون هذا الظرف
بطريق اشتمال الكل على الجزء بمعنى ان كل زمان هو من اجزاء الزمان الذى قبل زمانك ماض وقد يقال التغاير الاعتبارى

مصحح للظرفية فى الجملة قوله والحال وهو اجزاء من اواخر الماضى واوايل المستقبل تعيين مقدار الحال مفوض الى العرف بحسب
الافعال ولا يتعين له مقدار مخصوص فانه يقال لزيد ياكل ويمشى ويحج ويكتب القران ويعد كل ذلك حالا ولا شك فى اختلاف
مقادير ازمنتها وهذا المذكور على مذهب المتكلمين القايلين بان الزمان موهوم محض لا وجود له واما عند الحكماء القايلين
بان الزمان موجود متصل فالحال عندهم وهو الان عرض حال فى الزمان لا جزء منه فالان يجب ظاهر مقالاتهم عرض موجود
وحال فى زمان موجود ثم ان ما ذكره الشارح من تفسير الحال لا يستقيم فى ابتداء الزمان وانتهائه ولا بالنسبة الى الامور
الاتية الان يقال الوقوع فى الاجزاء المذكورة ولو فى واحدة منها دوقوع فى الحال قوله بخلاف الاسم نحو زيد قايم فيه انه مخالف
لما اسلفه فى بحث اذا مثله خلاف مقتضى الظاهر من ان الاسم الفاعل والمفعول حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال و
اذا تاملت فيما اسلفته هناك تطلع على التوفيق قوله مع افادة التجدد الذى هو من لوازم الزمان الخ المراد بالتجدد
الحصول بعد ان لم يكن ثم ان افادة التجدد لازمة لدخول الزمان فى مفهوم الفعل اذ لم يقصد بذلك مجرد اقتران الحدث
بالزمان بل حد وثم فيه فذكر افادة التجدد تحقيق للمقام لا تقييد للاحتراز كذا فى شرح المفتاح الشريف قوله يقتضى تجدد
الكل وحدوثه ورد عليه الفاضل المحشى بان هذا انما يدل على تجدد المجموع المركب من الحدث والزمان وانما المقصود تجدد
الحدث المقارن للزمان واجاب عنه بعض الافاضل بان المدلول عليه هو المقصود لان الكلام فى الحالة المقتضية لكون
المسند فعلا لا حدثا مقارنا للزمان وفيه انه ان لم يرد بالمسند فى قوله فلتقييد المسند ما هو المسند حقيقة اعنى الحدث
على ما اشار اليه الفاضل فى البيان لم يكن لفظه التقييد فى مجرد جزء لان احد الازمنة جزء الفعل لا قيد على ان جعل الغرض
افادة انصرام الزمان على ما هو المال بمعزل عن التحقيق كيف وقول الشارح ان سورس الوجوه وبنا ملها بحدث منه ذلك
التوسم شيئا فشيئا ويصدر من النظر لحظة فلحظة يدل على ان المراد افادة تجدد الحدث فتامل قوله او كلما وردت
عكاظ الهمزة للتقرير ان قدر المعطوف عليه استحضر وفى والانكار ان قدر لم يعرفوا والعامل فى كلما على الوجهين بعثوا
قوله شيئا فشيئا يشعر بان المراد بالتجدد فيما سبق التقضى والحق انه خارج عن مفهوم الفعل وضعا وانما يفهم من خصوصية
الحدث او المقام نعم قد يقصد من المضارع الاستمرار التجددى بحسب المقام كما ستنقله عن الشيخ ويمكن ان يقال غرض الشارح بيان
المراد من البيت بحسب افادة المقام والتجدد المطلق الذى هو مدلول الفعل وضعا وهو المقصود بالبيان لا يفهم فى ضمن التقضى فلا
غبار قوله ان لعلى كل قبيلة جاير وقيل انما بعثوا اليه لانه لا يتم لهم اظهار مفاخرهم الا بحضرته لانه الرئيس على كل شريف والقاضى

على كل مجد منيف قوله فلا فائدة عدهما الاظهر ان يقول فلا فائدة مطلق الثبوت حتى لا يكون الكلام خاليا عن افادة لم
الوضعي للاسم صريحا فان الاسمية لا تفيد عدم التقييد وعدم افادة التجدد بل هما لعدم ما يدل عليهما فتامل قوله لا
بالف الدرهم الخ من ابيات الحماسة قايله حويبر ابن نضر اوله انا اذا اجتمعت يوما دراهمنا ظلت الى طرق الخيرات تستبق
وفي قوله لكن يمر الخ تكميل حسن اذ قوله لا يالف الخ ربما يوهم انه لا يحصل له جنس الدراهم فازاله قوله يزجيه التزجية رفع الشيء
برفق كما تزجي البقرة ولدها قوله اشار الى انه مستثنى عن هذا الحكم لا يخفى ان الاستثناء يقتضي الاندراج وذلك بان يوجد
التقييد اعم من الظاهري والتحقيقي فما ذكره الشارح جواب تسليمي ويمكن ان يقال لا نسلم الاندراج ولا انتقاض فان المتبادر من
التقييد كون القيد فضلة غير محتاج اليه في تحصيل اصل الجملة وهو مفقود في باب الافعال الناقصة قوله لتقرير الفاعل
على صفة اطلاق الفاعل على اسم كان اما على سبيل الشبه او تفسير الفاعل بما اسند اليه الفعل المعلوم او شبهه لا
غير مصدر ذلك الفعل قال الفاضل المحشي زاد الشارح هذا القيد تبعا لغيره ولا حاجة الى هذه الزيادة لان المتبادر
من قولك موضوع للتقرير ان التقرير تمام الموضوع له فيدل على خروج الصفة المذكورة وهذا انما هو في الافعال الناقصة
لا التامة لدخول الصيغة في مفهومها وفيه نظر اما اولا فلان الشارح لم يزد هذا القيد على التعريف المشهور بل اورده في
تفسير قيد في التعريف المشهور بيانا لما هو المراد منه في الواقع ويمكن ان يجاب عنه بانه لو حمل على ذلك لزم تقييد
اللفظ بما لا دلالة له عليه ومثله غير مقبول سيما في التعريفات فلا بد ان يحمل على الزيادة ليخرج الافعال التامة واما ثانيا
فلان اللام في قوله لتقرير الفاعل على صفة للغاية لا صلة للوضع كما زعم المحشي بدليل قول الشارح على انها اعني تلك
الصفة متصفة بمعاني تلك الافعال فان الصفة المشار اليها انما يتصف بالكون وهو غير التقرير وايضا قد اعترف المحشي
صريحا ان لكان دلالة على الاستمرار ولصار على الانتقال والتقرير المذكور لا يشتمل لا على الانتقال ولا على الاستمرار فكيف
يكون مجرد معنى الافعال الناقصة كيف ولو حمل الكلام على ذلك المتبادر الذي اعاده لم ينطبق التعريف على الناقصة من
وجه اخر اذ الزمان داخل في مفهومها فلا يكون التقرير تمام الموضوع له ثم غرض الشارح من ذكر الوجهين اثبات كون كان مثلا
قيدا بالنظر الى كل واحد من جزئي معناه اعني الزمان على ما في الوجه الاول والكون المطلق على ما في الثاني فلا وجه وجهها
للحكم بالاستغناء عن الثاني كما لا يخفى قوله وهذا معنى قولهم الخ انما يكون ما ذكر معنى هذا القول اذا جعلت اضافة الحكم الى المعنى
بيانية واما اذا لم يجعل كذلك كما يدل عليه قوله فان المعنى الخ فلا لانه اعتبر فيما سبق اتصاف خبرها بمعناها لا الحكم.

معناها

معناها اللهم الا ان يحمل على حذف المضاف وهو الحكم قوله وعدم ارادة ان يطلع السامع المراد بالسامع ههنا المخاطب بقرينة قوله
او غيره من الحاضرين فتامل قوله اكرمك ان تكرمني اكرمك جزاء الشرط عند الكوفية والا لوقع الطلاق بقوله انت طالق ان دخلت
الدار سواء دخلتها ام لا ودال على الجزاء عند البصرية وليس بنفسه لما سيجيء الان من ثبوت الصدارة لحروف الشرط ولا
يلزم المحذور السابق اذ لا نزاع في الارتباط المعنوي ثم ان بعض النحاة شرطوا كون الشرط ماضيا اذا تقدم عليه ما هو
جزاء في المعنى واختار بعضهم عدم الاشتراط فهذا المثال مبني عليه قوله فالجزاء ان كان خبرا فالجملة خبرية قيل عليه ان
الجزاء في قولك ان اضربك تضربني خبر مع ان الجملة انشائية وربما دخل حرف الاستفهام داخلة في المعنى على الجزاء كما صرح به
الرضي فليس بخبر قوله في نفسها للصدق والكذب اشار بقوله في نفسها الى ان الاحتمال يجب ان يقطع فيه النظر عن خصوصية
المتكلم والخبر الخ قوله بناء على انه في بحث تقييد المسند الخبري ولا يجوز ان يكون بملاحظة التاويل على ان يكون معنى قولك
ان جاء زيد فاكرمه ان جاءك فانت مامور باكرامه لان ذلك التاويل انما يصار اليه عند اعتبار التعليق واما عند بنية
عدمه كما هو مذهب السكاكي فلا اذ لا ضرورة داعية اليه قوله لان الطرف قد اخرجته الى الانشاء محمول على حذف المضاف في بعض
السوال اي الى حكم الانشاء وهو تغيير معنى الكلام واحداث معنى فيه به تطرق اليه عدم احتمال الصدق والكذب فلا يرد ان
نفس الشرط بدون الجزاء ليس كلاما فضلا عن كونه انشاء قوله وهذا لا يتقدم ما في حيزه عليه لانها غيرت معنى الجملة كالاستفهام
واحداث فيه معنى الشرط وقد تقرر ان كل ما يغير معنى الجملة وكان حرفا مرتبته الصدر ليعلم من اول الامر ان الكلام من اي
نوع من انواعه قوله فنعسف منه لجملة كلام المفتاح على ما عليه اهل الميزان تخليطا للاصطلاحين فقول الشارح
تخليطه الخ في موقع البيان لوجه التعسف قوله قوله في انها قول جازم موضوع للصدق والكذب اي المحتمل الصدق والكذب
قوله عدم الجزم بوقوع الشرط واما قولهم ان مات زيد افعل كذا مع ان الموت مجزوم الوقوع فقد وجهه الزمخشري بان وقت
الموت لما كان غير معلوم استحسن دخول ان عليها قوله او على ضرب من التاويل مثل سوق المعلوم مساق المشكوك لنكتة
تقتضيه او كون المخاطب غير جازم فان ان قد تستعمل في شك المخاطب كما تستعمل اما التفصيل المجمل الواقع في ذهنه او غير
ذلك مما سيجيء تفصيله قوله واصل اذا الجزم قيل المراد بالجزم معناه الحقيقي واما المظنونات فانما يستعمل اذا فيها باعتبار
خطابي قوله فليتامل لتطلع على الفرق بينهما من ان عدم الجزم بلا وقوع الشرط في ان لوجود الشك وفي اذا لوجود الجزم
بوقوعه قوله فتنبه في المثال جئتني ام لا قوله لنكتة وهي ههنا تنزيل المخاطب منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب علمه من مراعاة

حقه قوله انما هو بوقوع الشرط لا يستقيم الا بان يحمل على حذف المضاف اى بوقوع نقيض الشرط بقرينة المقام قوله نحو فاذا
جاءتهم الحسنة الاية اورد اية من كلام الله تعـ تحقيقا وتوضيحا لاستعمال اذا فى المقطوع وان فى المحتمل والمراد القطع
الاحتمال بالنظر الى حال الشىء فى نفسه وفرض الكلام مقولا على لسان من يجوز عليه الشك والتردد والا فبالنظر الى علم
ليس الا العلم بالوقوع او اللاوقوع قوله وان تصبهم حسنة ولئن اصابكم فضل من الله المراد بالحسنة فى الاية الاولى الخصب
الرخاء لان الاية نزلت فى اليهود حين تشاءموا برسول الله صـ فقالوا منذ دخل المدينة فقصت ثمارها وغلت اسعارها
فرد الله عليهم بقوله قل كل من عند الله وبالفضل فى الاية الثانية الفتح والغنيمة وانما استعمل الماضى فى ولئن اصابكم
لان الشرط مع اللام الموطئة يلزم المضى لفظا لان الجواب لما كان للقسم لتقدمه الدال على الاهتمام به قصد ان لا يكون حرف الشرط
عاملا لفظا وايضا الله ذو الفضل العظيم فهناك شائبة تحقق للنوع الذى يراد بقوله فضل من الله واما التنكير فللتعظيم
نحو كما اشار اليه الفاضل المحشى وبهذا يظهر اندفاع بحث الشارح وانه ليس مما يحتاج فى دفعه الى تكلف كما يشعر به قوله
قوله اذ لم يتقدم ذكر الحسنة لا تحقيقا ولا تقديرا ليس بشىء لان ما قبل الاية وهو ولقد اخذنا آل فرعون بالسنين
لما ذكر فيكون عهدا خارجيا تقديرا كما اشار اليه الفاضل المحشى نيابة وقد يقال يكفى فى العهد كون المعهود مشهورا بينه
متداولا لديهم بحيث لا يلتفت ذهنهم الى الغير كما فى قولهم ادخل السوق اذا لم يكن فى البلد الا سوق واحد وهذا الاعتبار
جاء فى الحسنة اذ التعاهد ثابت بالنسبة الى الخصب والرخاء وفيه ان هذا التعاهد انما هو بالنسبة الى قوم موسى
بالاية وهو المعتبر فى العهد الخارجى قوله لكثرة وقوع واتساع المناسب بعبارة الكشاف التى مر ذكرها ان يكون لكثرة وقوع
مفعولا له اى قطع لحصولها لكثرة وقوعها واتساعها فان قيل ليس كثرة الوقوع فعلا للقاطع فكيف ينتصب بحذف اللام
قلنا جاز ذلك بتاويل الاستكثار فان كثرة الوقوع يستلزم الاستكثار ع فاعلى ان الفاضل الرضى لم يشترط ذلك
قوله وهذا اظهر فسادا مما قيل اى لما ذكر من بطلان ارادة العهد على مذهب الجمهور ظهر فساد ما ذكره الترمذى فان قوله
حقها ان لا شك فيها دليل ظاهر على انه حمل العهد على مذهب الجمهور قوله مع جعل السيئة القليلة غير قطعية الحصول لا
يخفى ان قلة السيئة مستفادة من تنكيرها وان القلة المستفادة من التنكير انما هى قلتها بحسب ذاتها لا قلتها باعتبار وقوعها
فان القلة بالمعنى الاول قد يجامع دوام الوقوع ثم لا يخفى ان القلة بالمعنى المذكور يؤكد الوقوع اذ الظاهر ان لا يخلو احد
عن سيئة ما فقى ايراد ان الدالة على عدم قطعية الحصول مزيد دلالة على فضل الله بلا شبهة قوله وان اراد العهد على

على ان الحسنة المطلقة الى آخره الظاهر من كلام الشارح اعتبار المعهودية بالنسبة الى قوم موسى عليه السلم لكن فيه نظر
لان هذا الاعتبار عند السكاكى بالنسبة الى المخاطب والمخاطب ههنا قوم غير موسى عم وبالجملة لام العهد انما يدل على علم
المخاطب بالمعنى وقوم موسى عم ليسوا بمخاطبين فلا يكفى علمهم بالحسنة فى العهد وهذا الاعتراض وارد على العلامة ايضا
فتامل قوله وهذا يبطل ما ذكره الشارح العلامة اى بما ذكر من ان المقدر ان المراد الحسنة المطلقة او من بطلان ارادة العهد على
مذهب الجمهور وانما لم ينظم بطلان كلام العلامة فى سلك بطلان كلام الترمذى مع ان وجه الفساد فيهما واحد لان كلام
العلامة طويل الذيل فلو قدمه على الشق الثانى من الترديد لتباعد احد الشقين عن الآخر وفى اختيار لفظ هذا دون ذلك
اشارة الى تنويه المشار اليه وانه مما يقتضى التوجه اليه وحضوره لدى الناظر لكونه مبحثا بالابطال على توجيه هذا
الفاضل ايضا على ان لك ان تجعل هذه الاشارة الى مجموع ما سبق من رد النفيين الا ان بطلانه فهذا انما هو باعتبار الشق الاول
والدليل على ان العلامة وكذا الترمذى حمل العهد على مذهب الجمهور وتعريف الجنس على تعريف جنس الحسنة مطلقا ان
الشارح حمل كلامه على هذا الظاهر لمن تامل فى كلاميهما ادنى تامل قوله هذه العظائم من الحسنات الجمع باعتبار جزئيات الخصب
قوله فيكون اسواء مذ او الاسوة على ان فى الحمل على الجنس لزوم ترك الشكر على المعهود وغيره اذ لا شك انه اسوا من ترك
على المعهود فقط قوله واما من حيث هى فممتنع يرد عليه ان مراد العلامة هو ان المعهود قد اعتبر فيه كثرة الدور فيما
بينهم وحضوره لديهم فيكون واقعا موجودا بخلاف الجنس اذ ليس فيه ذلك الاعتبار فلم يدل على الوقوع دلالة المعهود عليه
هو معنى قوله من حيث هو اى مع قطع النظر عن الاعتبار المذكور لا ما فهمه الشارح اعنى الجنس من حيث هو لا فى ضمن الانواع
فى ضمن الافراد قوله ويمكن الجواب بان معنى كونها معهودة اورد عليه الفاضل المحشى ان الحسنة اذا اريد بها مطلق الخصب والرخاء
لم يمكن ان يكون تعريفها بهذا المعنى تعريف جنس ضرورة كونهما من افراد جنس الحسنة وقد جوزه السكاكى فلا يمكن حمل كلامه
على ذلك اجيب بانه يجوز ان يراد بالحسنة مجردة عن اللام الخصب مجازا لقيام القرينة ثم يعتبر دخول اللام عليها وكان
قد دخلت على الخطب ابتداء فجاز ان يراد تعريف جنسه وان يراد تنزيل حقيقته بمنزلة المعهود الخارجى كما هو مذهب السكاكى
فى العهد فاذا اريد بها مطلق الخصب يكون تعريفها تعريف جنس ورد بان قول الشارح معنى كونها معهودة انها عبارة عن حصة
معينة صريح فى حمل العهد على مذهب الجمهور فيجب ان يراد بالحسنة منكرة مطلقا حتى يصح حمل المعرف على العهد الجمهورى
يتكلف فى الجواب عن الايراد بان الاطلاق المذكور فى عبارة المفتاح اعم من اطلاق الجنس واطلاق النوع فاذا حمل تعريف الحسنة

على الجنس بحمل الحسنة المطلقة على الطلاق الجنس فالمراد بالحسنة خ اعم وما ذكره الشارح من معنى الاطلاق على تقدير ارادة العهد

بقرينة سياق الكلام فلا محذور فليتامل قوله ولهذا نكرت ليدل تنكيرها على تعليلها ان اراد تعليل السيئة باعتبار

نفسها بمعنى ان يكون سيئا يسيرا ففيه انه لا يكون نح قوله ولهذا نكرت في محره لان ندرة الوقوع لا يكون ما عدا التنكير

المفيدة تعليلها في ذاتها وان اراد تقليلها بحسب وقوعها ففيه ان التنكير لا يدل عليه اللهم الا ان يحمل على النوع المخصوص كما

اشار اليه فيما سبق قوله في قوله فاذا مس الناس ضر دعانا هكذا في اكثر النسخ ونظم التنزيل واذا مس الانسان ضر دعانا

فالفاء ولفظ الناس سهو وفي بعض النسخ الانسان بدل الناس فيندفع الثاني قوله فللنظر الى لفظ المس قيل هذا مناف

لما اسلفه في بحث تنكير المسند اليه من انه لا دلالة للفظ المس على التقليل بدليل قوله تعم لمسكم فيما اخذتم فيه عذاب

عظيم واجيب بان المذكور ههنا منقول عن الايضاح وسكت عن اعادة المنع اكتفاء بما سبق وبان المنفي فيما سبق دلالة لفظ

المس على ترجيح ارادة شيء من العذاب في قوله تعم اني اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن لا نفس الابناء عن القلة والاظهر

هو الجواب الاول اذ الابناء عن القلة اذا كان مسلما ثبت دلالة نفس هذا اللفظ على الترجيح فليتامل قوله فلان الضمير

فيه للانسان المعرض المتكبر اي للانسان المقيد من حيث هو مقيد كما صرح به في شرحه للمفتاح والدليل على ان الضمير

راجع اليه لا الى المطلق باعتبار ان مس الشر بحسبه مقطوع به لانه فهم القاضي ان الله تعم ذكر قبل هذه الآية لا يسام الانسان

من دعاء الخير وان مسه الشر فيؤوس قنوط فقد اورد لفظ ان مع ان الضمير هناك راجع الى مطلق الانسان فلو كان

الضمير في الآية التي كلامنا فيها راجعا الى مطلق الانسان ايضا لم يظهر نكتة في العدول الى اذا ثم ان الانسان اذا لوحظ

بالانسانية لم يكن مساس الشر اياه مقطوعا به وانما ذلك القطع بملاحظة امر آخر كما لا يخفى قوله وناى بجانبه يقال

ناى بجانبه اي بنفسه كان الجانب نفس والمعنى ابعد بنفسه وذهب بها عن محلها تكبرا وتعظيما قوله كقولك لمن يكذبك ذكر

ابو الحسن بن كيسان في تصريفه انك تقول صدقت فلانا اذا قلت له صدقت وكذبته اذا قلت له كذبت ولا يخفى انه

لا يستلزم جزم القايل بكون فلان كاذبا حتى يرد على المصنف ان التكذيب تصريح بان المخاطب جازم بلا وقوع الشرط

فلا يكون من مواقع ان على انه قد يقال يجوز ان يكون التكذيب كناية عن عدم التصديق لانه لازم التكذيب وقد يقال

لما كان المتكلم جازما بالوقوع والمخاطب باللاوقوع تعارض الرجحانان فتساقطا فبقي التساوي ولا يخفى انه وجه آخر مغاير

لعدم الجزم من المخاطب فتامل قوله قولك لمن يؤذي اباه الخ لكان تعتبر في هذه الصورة تنزيل المتكلم نفسه منزلة الشاك لان

نعله

١٢٣

نعله من ايذاء ابيه كانه اوقعه في الشك وفي هذا الاعتبار ملاحظة حال المتكلم كما هو الاصل في ان قوله اي انهملكم

فنضرب عنكم الذكر اعلم ان همزة الاستفهام اذا كانت في جملة معطوفة بالواو والفاء او ثم نحو او لم يسيروا افنضرب

عنكم الذكر اثم اذا ما وقع ونظايرها فسيبويه والجمهور على ان الهمزة من الجملة المعطوفة قدمت على العاطف تنبيها

على اصالتها في التصدر ولخواتها تتاخر عن العاطف كما هو القياس نحو فان تذهبون فاني تؤفكون فهل يهلك الا

القوم الفاسقون وخالفهم في ذلك جماعة اولهم الزمخشري فزعموا ان الهمزة في الصورة المذكورة في موضعها الاصلي

والجملة معطوفة على جملة مقدرة بينها وبين العاطف فقول الشارح اي انهملكم فنضرب عنكم الذكر اشارة الى هذا

المذهب ويؤيد قول الجمهور ان الامر لو كان كما قاله الزمخشري ومتابعوه لجاز وقوعها في اول الكلام قبل ان يتقدمها

ما يكون معطوفا عليه ولم يجئ ذلك في الاستعمال بل لا بد ان يكون مبنيا على كلام متقدم ثم ان الزمخشري جزم بما نقول

الجماعة في مواضع فقال في قوله تعم افامن اهل القرى انه عطف على فاخذناهم وفي قوله تعم انا لمبعوثون او آباؤنا الاولون

فيمن قرا بفتح الواو ان اباؤنا عطف على الضمير في مبعوثون اكتفى بالفصل بهمزة الاستفهام قوله فيمن قرا ان بالكسر

اما لو قرا بالفتح على حذف اللام فلا يكون مما نحن فيه فان قلت هذا الشرط فاين جزاؤه قلت الجملة الشرطية وقعت حالا

فاستغنى عن الجزاء لتجردها عن معنى الشرط وقيل ما قبلها دليل الجزاء قوله او للاعراض اشارة الى تجويز كون صفحا مفعولا له

فان قلت الضرب بمعنى الصرف فعل الله والصفح بمعنى الاعراض فعل هؤلاء فلا يتحد الفاعل فلا يجوز حذف اللام على المشهور

قلت المعنى والله اعلم اعتبار الاعراضكم فينطبق على المشهور قوله لان المحال في هذا المقام يمكن ان يقال ان الاسراف واقع

في نفسه ومحال بحسب النظر الى الآيات القاطعة فروعي حاله في نفسه وحاله بالنظر الى الآيات فجعل في مرتبة الشك وامكان

الطرف قوله ومنه قوله تعم قل ان كان للرحمن ولد الآية اي ان صح وثبت ببرهان يقيني وحجة واضحة ان يكون له ولد

فانا اول من يعظم ذلك واسبقكم الى طاعته والانقياد له كما يعظم الرجل ولد الملك لتعظيم ابيه قوله اي يحتمل ان يكون

للتوبيخ الظاهر ان المخاطب بالآية جميع من لم يؤمن وفيهم غير المرتاب فالاحسن في التوبيخ ان يعتبر اولا تغليب المرتاب على

غيره قوله لان الحدث المطلق الذي هو مدلوله الخ كان هذا الدليل لا يجري في غير كان لدلالته على الانتقال الذي

لا يستفاد من خبره كذلك المدعى مخصوص به كما صرح به الرضي لكن ربما يدعى انه لا يجري في كان ايضا لانه كما اعتبر الانتقال

فصار اعتبار الاستمرار في كان وهو غير مستفاد من خبره قطعا فتامل قوله ولا مخلص عن هذا الاشكال اي لا مخلص عن هذا الاشكال

الوارد على اعتبار التغليب الا ماذكر فلا يرد منع الحصر بما اشار اليه سابقا من انه نزاعه عن الآية لوجه اخر قوله ويكون
معنى الكلام يعني يمكن تطبيق ما ذكره المصنف ره ههنا على التوجيه المذكور بتكلف وملخص ما ذكره تغليب مشكوك الارتياب
على مقطوعه لكن فيه بحث لانه كان فيهم من ينكر عنادا والظاهر تناول الخطاب اياهم ايضا فلا معنى للاقتصار على تغليب
مشكوك الارتياب على مقطوعه بل الصواب تغليب الشاكين على المتيقنين المعاندين ثم تغليب الكل على المنكرين قوله و
كانت من القانتين الظاهر ان المراد بالقانتين جميع اهل القنوت من الذكور والاناث كما هو الظاهر فيه تغليب
احد الجنسين على الاخر ونكتة التغليب التي ذكرها الفاضل المحشي لا يختص بمريم عليها السلم بل يعم جميع القانتات وفي
الآية وجه اخر غير التغليب وهو ان يقدر موصوف عام للذكور والاناث مذكر اللفظ كالجمع والفوج قوله بل الابتداء
الغاية فلا يتعين التغليب اذ لا دليل على ارادة انهما تها قوله لان الغرض مدحهما بانهما صدقت يعني ان الغرض مدحهما با
لا بالنسب قوله كالعمرين قيل المراد عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز فلا تغليب ويرده انه قيل لعثمان نسالك سيرة العمرين
قال قتادة اعتق العمران فمن بينهما من الخلفاء امهات الاولاد وهذا المراد به عمر وعمر قوله والقمرين للشمس والقمر وعليه قول
المتنبي واستقبلت قمر السماء بوجهها فاريتني القمرين في وقت معا اراد الشمس وهو وجهها وقمر السماء يعني ان وجهها
لصفائه وشدة صقالته انطبعت صورة القمر فيه لما استقبلته كما ينطبع الصورة في المرآة فراى العاشق برؤيته وجهها
الشمس والقمر في آن واحد وقال التبريزي يجوز انه اراد قمرا وقمرا لانه لا يجتمع قمران في العرف للشمس والقمر قوله فانه يغلب
على المؤنث اي وان كان اثقل وبحر كون القمر اثقل من الشمس تحرك وسطه قوله ولا يخفى عليك ان ابوين وقمرين وفي بعض
النسخ ابوان وقمران فالاول محمول على الحكاية من قوله ومنه ابوان والثاني على الازدواج قوله ولو سلم فليكن مجازا وانهم
جاز ان يجعل احدهما مسمى باسم الآخر ادعاء ثم يأول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى باعتباره ويكون
معنى الابوين المسميين بالاب كما في العلم وقد رد بعضهم هذا التاويل في العلم بانه قليل بخلاف تثنيته فالاولى ان يقال
الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها يكفي في تثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس
قوله وجميع باب التغليب من المجاز قال في شرحه للمفتاح واما بيان مجازية التغليب والعلاقة فيه وانه من اي انواعه
لم ار احدا حام حوله وههنا اشكال وهو ان التغليب مطلقا من باب المجاز كما صرح به ولا يخفى ان فيه جمعا بين الحقيقة و
المجاز الا ان يقال الكل معنى مجازي اذ اللفظ لم يوضع له لانا نقول فيلزم ان لا يوجد الجمع اصلا لجريان هذه العلة في كل جمع

ما اشار

ما اشار اليه الفاضل المحشي في حاشية الكشاف وهو ان الجمع الممتنع انما يلزم اذا كان كل واحد منهما مرادا باللفظ وههنا
اريد معنى واحد مركب من المعنى الحقيقي والمجازي ولم يستعمل اللفظ في واحد منهما بل في المجموع مجازا ولا يلزم جريان ذلك
في جميع المعاني الحقيقية والمجازية لجواز ان لا يكون هناك ارتباط يجعلهما معنى واحدا عرفا يقصد اليه بارادة واحدة في
استعمالات الالفاظ قوله او لتعودن يمكن ان يقال عاد يجيء بمعنى صار فلا يكون في الآية تغليب كما يا باه قوله بعد اذ
نجانا الله منها لان النجاة عن الشيء لا يستدعي سابقة الحصول فيه كما اشار اليه الشارح في شرحه للمفتاح ولما ما
ذكره صاحب الفرائد من ان عاد لو كان بمعنى صار لقيل لتعودن الى ملتنا لان عاد يتعدى بالى لا بفي فجوابه ان عاد اذا
كان بمعنى صار لم يكن من صلته لعود بل يكون خبرا لعاد وقد يقال الجواز ان يكون معتقد الكفار ان شعيبا عليه السلم كان
منهم لسكوته عن ابا طلهم قبل البعثة فلا تغليب في لتعودن من هذا الوجه وهذا مبني على ان اعتبار الخواص والمزايا في
شله في المحكي والظاهر اعتباره في الحكاية فليتامل قوله انا وانت فعلنا وانا وزيد ضربنا اعترض عليه بان جميع باب
التغليب مجاز كما سبق وكون فعلنا وضربنا مجازا في هذا المعنى ممنوع لان هذا متكلم مع الغير كما هو وضعه والجواب انه
لما عبر اولا عن زيد في قولك انا وزيد ضربنا بلفظ الغايب صار التعبير من المتكلم وعنه بطريق التكلم في قولك ضربنا
بطريق المجاز نعم لو لم يعبر عنه اولا بطريق الغيبة بل قيل ابتداء ضربنا مرادا به المتكلم مع غيره لم يكن مجازا والفرق ظاهر
وكذا القياس في انا وانت فعلنا قوله فيمن قرا بتاء الخطاب واما على قراءة الغيبة فلا يحمل على تغليب غيره عليه السلم اذ لم
يعهد في كلام البلغاء تغليب الغايب وان كان اكثر على المخاطب ولا تغليب احدهما على المتكلم قوله من المكلفين وغيرهم
الظاهر بالنظر الى المقام حيث سبقت الآية لبيان احاطة علمه تعالى لكل شيء ان يعم لفظ غيرهم بغير المميز من العجم اما بان
يحمل في من قوله من سواك على الاستعمال المتبادر كما في ومنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على اربع واما بحمله على التغليب
قوله اذ لا معنى لقوله اعبدوه لعلكم تتقون اي لا وجه لتعلق قوله لعلكم تتقون بقوله اعبدوا واما لفظا فلما ذكره
الشارح في شرح الكشاف ردا على تجويز القاضي كونه حالا من ضمير اعبدوا على معنى اعبدوا ربكم راجين ان تنخرطوا في
سلك المتقين الفائزين بالهدى من ان قوله الذي جعل لكم الارض فراشا موصول بربكم صفة له او مدحا منصوبا او مرفوعا
فيكون بمنزلة اعبدوا ربكم الخالق راجين منه التقوى الرازق فتوسيط الحال من فاعل اعبدوا بين وصفي المفعول كالتوسيط
بين العصا ولحائها مع ان فيه تعليق عن الاقرب بالابعد واما معنى فلان البلاغة القرآنية تقتضي والله اعلم ان يعتبر من

الاول غاية عبادتهم ما هو لذة لهم اعني الثواب لا ما يشق عليهم وهو التقوى وان كان مفضيا الى الثواب على ان التقوى
عبارة عن الاتيان بجميع المامورات والانتهاء عن جميع المنهيات وهو عين العبادة فلو تعلق لعلكم تتقون باعبدوا
صار المعنى اعبدوا لعلكم تعبدون وهو غير صحيح كذا ذكره الاقسرائي فالوجه ان يتعلق بخلقكم ويكون نقل مستعارة
للارادة اعني مجرد الطلب فلا يرد ان هذا يستلزم اتصافهم بالتقوى البتة لامتناع تخلف المراد عن الارادة قوله ففي لفظ لعلكم تغليب
نبه عليه بلزوم اجتماع مجازين في كلمة واحدة وهو ممتنع اتفاقا والجواب ان اللازم اجتماع جهتي مجاز في لفظ واحد لا ارادة
معنيين مجازيين منه والمحذور هو الثاني دون الاول قوله فالخطاب مختص بهم استدل عليه بانه لو كان الخطاب بالبث
والتكثير عاما للانعام ايضا لزم مشاركتها الانسان في نعمة البث والتكثير فلا يناسب الامتنان على الانسان كما لا يخفى
وفيه نظر لان مشاركة الانعام للانسان في نعمة البث والتكثير ثابت في نفس الامر فلو صح ما ذكره لم يناسب اصل
الامتنان سواء جعل الخطاب عاما او خاصا ثم لما كان تكثير الانعام لمنفعة الانسان كما يدل عليه سوق الاية حيث عطف
قوله في الانعام على قوله من انفسكم المقيد بقيد متقدم اعني لكم وقد تقرر ان القيد المتقدم على المعطوف عليه معتبر في
المعطوف كان الامتنان في موقعه ولا يتفاوت ذلك بعموم الخطاب وخصوصه اذ ليس سوق الاية للامتنان على الانسان
بجعله محلا للخطاب حتى يفوت بمشاركة الانعام اياه في محلية الخطاب حسن ذلك الامتنان كما لا يخفى فتامل قوله لكم فيها
دفء في الصحاح الدفء نتاج الابل والبانها وما ينتفع به منها لكن المراد ههنا مطلق النتاج وما ينتفع به اذ المذكور
هو الانعام بوصف الاطلاق قوله انسب بنظم الكلام مما قدره ولانه يجيء بعد هذه الاية والانعام خلقها لكم فالمناسب
لهذه الاية ان يكون قوله ثم ومن الانعام معطوفا على من انفسكم ويكون المخاطب في يذرؤكم الانسان فقط ويكون التقدير
وجعل لكم من الانعام ازواجا فلا يكون الاية من قبيل التغليب قوله متعلق بغيره على ان يكون ظرفا لغوا له لكونه
عبارة عن حصول الشرط كما يجعل الضمير الراجع الى ما يصلح للعمل عاملا في الظروف ويحتمل الحالية عنه والوصفية له لتنكير
المتعلق نكرة او معرفة هذا وكانه لم يورد تعلقه باسم اللزوم الفصل بين الموصوف وصفته بلا ضرورة وايضا اذا اعتبر
الحصول الاستقبالي في المعلق دون المعلق عليه يلزم تعليق الاتي بالحال وهو محال عقلا قوله ولا يجوز ان يتعلق بتعليق
اخر قيل التعليق انما يتم بامرين معلق ومتعلق لان معناه جعل الشيء متعلقا به بغيره فقوله في الاستقبال لا يجوز ان يتعلق
بجزئه الاول اعني الجعل الآمر في الحال لكن لا مانع من تعلقه بجزئه الثاني اعني التعلق قوله لانه مفروض الحصول في الاستقبال

فيمتنع ثبوته فيه بحث لان بعض الاسمية يدل على التجدد لا على الثبوت وهي التي خبرها فعلية نحو زيد يقوم كما صرح به
في اواخر هذا الباب فالتعليل قاصر عن المرام قوله لانه مفروض الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبا لان فرض الصدق واي
التحقق في الاستقبال لا يتصور في الانشاء وللقائل ان يقول لم لا يلزم وقوع الصدق في المركب الغير التام لان اداة الشرط
اخرجته عن كونه كلاما وهو خلاف المذهب اللهم الا ان يقال باعتبار الاصل وما كان عليه كذا قال الحصاري قوله ان جعلت
كلتاها او احدهما اسمية ظاهره يقتضي جواز كون الشرط جملة اسمية وقد تقرر في النحو امتناعه وصرح به في شرحه للمفتاح
فيمكن ان يكون مبنيا على ما ذكره الاخفش ووافقه ابن مالك في شرحه للتسهيل من جواز وقوع الاسمية شرطا لاذا وان لم
تجز لان ويمكن ان يكون المراد باحدهما هو الجزاء بالخصوصية قوله فاعتد باكرامي اياك امس هو بصيغة الامر على ما جوزه الشارح
من جواز كون الجزاء طلبيا بلا تاويل واما على ما اختاره الفاضل المحشي فهو بصيغة المضارع المتكلم واما ما ذكره في شرحه
للمفتاح من انه على صيغة الامر فيكون طلب الاعتداد باكرام المتكلم متعلقا بحصول اعتداد المخاطب باكرامه فلا حاجة في الانشائية
الواقعة جزاء الى ان تؤول بالخبرية فيبنى على ما ذهب اليه السكاكي من كون الجزاء كلاما مستقلا وكون الشرط قيدا له وقوله
فيكون طلب الاعتداد الى آخره بيان ما هو المفهوم من الجملة الشرطية نظرا الى الظاهر والا فلا تعليق حقيقة على اصل السكاكي
فلا مخالفة بين كلامي الشريف كما ظن قوله وتاويل الجزاء الطلبي الخ وجه ذكره هذا الكلام في هذا الموضع مع ان المناسب ذكره
بعد قوله ويجب ان يتبعه الخ انه لما ذكر ههنا جواز مخالفة الظاهر لنكتة اشار الى رد من جعل وقوع الطلبي جزاء من هذا
القبيل وفيه بحث لان ما ذكره ههنا مخالف لما ذكره في شرح الكشاف في سياق تفسير قوله تعالى فتلقى آدم من ربه كلمات من ان
وقوع الجملة الاستفهامية جزاء الشرط محل بحث اللهم الا ان يفرق بين الامر والاستفهام قوله كما في ابي قول العلا وفيا وطي
الخ البيت من قصيدة مطلعها مغاني اللوى من شخصك اليوم اطلال وفي النوم مغنى من خيالك محلال وبعد البيت المذكور
في الشرح فان استطع في الحشر آتك زائرا وهيهات لي يوم القيمة اشغال قوله فلينعم دال على الجزاء وهو محذوف اي لم يرق
خالنا واشتقاقه من نعم الشيء بالضم او بكسه اي صار لينا والبال القلب قوله اي على اظهار الرعيه ورد قوله ثم اظهار الكرم
في حقه ثم تجاوز عن لازمه اعني اظهار الرضى وقيل المراد اظهار كون النبي مرغوبا فيه في نفس الامر لا اظهار الرعية القائمة
بالمتكلم قوله الاول لا نسلم ان التعليق في عدم الاقتضاء بطريق القطع مسلم لكن لا شك ان المتبادر في العرف من مثل قولك
ان ضربت ضربت هو الربط في جانبي الوجود والعدم قوله اولان الاية نزلت الخ وحاصله ان في التقييد تنبيها على تحقق

الارادة في هذه الحالة فعلى هذا التوجيه لا يكون الآية من ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل لكن المنظور اليه دفع اشكال
من الآية الكريمة فان قلت قد تقرر في الاصول ان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب وقد اعتبر في هذا الجواب خصوص
تلك العموم بالنظر الى ما استفيد من اللفظ صريحا باق على حاله ولم يتخصص بخصوص البيت وهو المراد مما تقرر في الاصول
نعم لم يثبت مفهوم المخالفة لظهور فايدة اخرى للشرط على ان الشارح شافعي يعتبر خصوص البيت فلا يرد عليه السؤال
فتامل قوله اولتعريض بيل في سلوك طريق التعريض فايدتان الاولى هي ان من هو على مرتبة عند الله اعني النبي صلى الله عليه وسلم
اذا كان الاشراك محبطا للعمل فما حال غيره والثانية ان المشركين حيث لا يجعلون في مرتبة الخطاب واعترض على الفايدة
الاولى بان المشركين لا يعتقدون نبوة محمد صلى الله عليه وسلم فلا تصح تلك الفايدة والجواب ان الفايدة بنبوة غير محمد صلى الله عليه وسلم من الانبياء
من قبله قوله بان يكتب الفعل الى احد والمراد غيره لا بد ان يكون النسبة على وجه يفهم منه ما قصد والا فقولك جاء زيد
مريدا ابنه ليس من التعريض في شيء قوله والخطاب لمحمد صلى الله عليه وآله قبل سوق الآية تدل على عموم الخطاب لان الوحي
اليه عليه السلم والى الذين من قبله هو هذا بعينه اعني لئن اشركت فالظاهر ان يكون الخطاب له وللذين من قبله والجواب
ان افراد الخطاب باعتبار كل واحد فصح ان الخطاب له عليه السلم ولذا نقول ان الوحي الى الذين من قبله هذا الكلام لكن
بعبارة تليق بهم فكان التقدير لئن اشركت ليحبطن عملك ولئن اشركتم ليحبطن عملكم والله اعلم قوله ولا يخفى انه لا معنى للتعريض
لمن لم يصدر منه الاشراك رد لما زعمه الخلخالي من ان التعريض عام لمن صدر منه الاشراك في الماضي وغيره وذا
يحصل بصيغة المضارع اعني لئن اشركت ووجه الرد ان من لم يصدر منهم الاشراك لم يستحق التعريض فلا وجه للتعميم
ولا حايل تحته قوله وان ذكر المضارع لا يفيد التعريض لان استفادة التعريض في صورة الماضي بسبب ان الفعل الواقع في الشرط
لما ذكر بلفظ الماضي الدال على وقوع مدلوله بحسب الوضع مع القطع بانه لا يقع ممن اسند اليه طلب له وجه وناسب ان يكون هو
التعريض بخلاف ما اذا ذكر بلفظ المضارع على ما هو الاصل في الشرط كذا في شرحه للمفتاح فان قلت الآن يدخل على المشكوك
كما سبق واشراك الانبياء محروم اللاوقوع فهذا يصلح باعثا لطلب النكتة قلت الجزم بوقوع نقيض الشرط هاهنا وان كان باعثا
بطلب النكتة في استعمال ان لكن التعريض لا يصلح نكتة له وانما يصلح لو كان الاشراك بالنسبة الى المعرض له مشكوك الوقوع
وليس كذلك لما تحققه من ان التعريض بمن صدر منهم الاشراك فتامل قوله من الخفاء والضعف اي عند المص اما الخفاء
فظاهر واما الضعف فلما يوهم من ان ذلك التعريض يحصل من صيغة المضارع وقد عرفت انه فايدة عند الشارح واما

لما

لما ذكره المؤذني من ان اللام الموطئة توجب كون الشرط ماضيا لما تقرر في النحو من ان الجواب لما كان للقسم لتقدمه الدال على
الاهتمام به قصد ان لا يكون حرف الشرط عاملا لفظا فلا مدخل في التعريض لكون الشرط ماضيا وهذا ايضا مدفوع لما
ذكر مرارا من انه لا ينافي بين المقتضيات فجاز تعددها على انه قد يقال المقصود من الاتيان باللام والتزام المضي في الشرط هو التعريض
قوله على وجه تعين قيل هذا اشارة الى انه يقدر في تعيين على وجه لان الوجه الاولين بترك التصريح والوجه المعين هو نسبة
الحكم الى نفسه لا ترك التصريح بنسبته اليهم فتامل قوله ويسمى ايضا الاستدراج يقال استدرجه الى كذا اي قربه منه على
تدريج قوله اي تمنوا ان ترتدوا عن دينكم اشارة الى ان لو هاهنا حرف مصدري يجعل ما بعدها في تاويل المصدر بمنزلة
ان الا انها لا تنصب واكثر وقوعها بعد ود ويود واكثر النحاة لا يثبتونها فان قلت كيف يصح القول بمصدريتها
وقد دخلت على ان في قوله تعالى يود لو ان بينها وبينه امدا بعيدا قلت الفعل بعده مقدر تقديره يود لو ثبت ان
بينها وبينه قوله وثانيهما وهو المذكور في المفتاح يرد عليه انه مخالف لما ذهب اليه في شرح المفتاح من اتحاد كلام الشيخين
حيث قال هناك بعد تقرير كلام المفتاح وهذا حاصل ما في الكشاف ويمكن ان يقال الحكم بالاتحاد والاختلاف بين الكلامين
بالنظر الى التقريرين فانه لو قيل مؤدى ما في الكشاف ان النكتة هي الدلالة على ان ودادتهم كفر المؤمنين سابق على ما سواه
من اظهار العداوة وبسط الايدي وغيرهما سبقا زمانيا ومؤدى ما في المفتاح لزوم ودادة كفرهم للشرط المذكور واوضح
واقوى تعبر عنه بلفظ الماضي الدال على التحقق والثبوت كان الكلامان متغايرين ولو قيل المراد بالقبلية في تقرير
الكشاف القبلية الرتبية يعني ان لزوم الودادة المذكورة بحيث لا يبلغ لزوم الاولين مرتبته ويكون قبلهما كانا متحدين
هذا لكن الاظهر هو التغاير قوله لانها اوضح اللزوم بالنسبة اليهما فان قيل الماضي يدل على تحقق مدلوله لا على تحقق لزومه
لغيره فكيف يدل اختيار الماضي على تحقق اللزوم ووضوحه قلت الماضي اذا وقع جزاء دل على تحقق مدلوله على تقدير وقوع
الشرط وهو معنى تحقق لزومه له قوله فانه يجوز انتفاؤهما الذي المصادفة ثم اعترض عليه بانه لا يجوز انتفاء شيء منهما
قطعا والا لزم الكذب في خبر الله تعالى اذ ليس الكلام في الخبر مطلقا بل في خبر الله تعالى فالملازمتان واضحتا اللزوم والجواب
ان الكلام في ترجيح احد الاحتمالين على الآخر بالنظر الى مقتضى العبارة فلا محذور قوله اذا ملكت فاسجح الاسجاح بالجيم و
الحاء المهملة حسن العفو قوله واما انتفاء ودادة كفرهم جواب عما يقال ان في هذا اللزوم شبهة ايضا لجواز انتفاء الودادة
المذكورة باسلام المشركين فلا وجه للعدول الى الماضي قوله ليكون مجموع الجمل الثلاث لازما واحدا لم يتجه ما في المفتاح لا ثباته

على كون الجزء الثالث لازما للشرط الاول بلا واسطة اذ لو كان لزومه له بواسطة الاولين وكان في لزومهما شبهة لكن
الثالث واضح اللزوم بالنسبة اليهما واما قوله ليكون مجموع الجمل الثلاث فبالنظر الى ان الجزئين الاخيرين اذا كانا لازمين
للاول كانا تابعين له فيندرج حاصل مجموع تلك الجمل الى لازم واحد ولا يكون كل واحد منها مستقلا والحاصل ان تحقيق
المفتاح مبني على اثبات اللزومات المتعددة بالنسبة الى الملزوم الاول اعني الشرط حتى يتصور كون بعضها اوضح بالنسبة
الى بعض وغاية ما يوجه به كلام المفتاح ان يقال مراده ان الظفر يلزمه العداوة بلا واسطة لزوما ضعيفا ويلزمه
البسط بواسطة العداوة لزوما ضعيفا ايضا بمعنى انه غير قطعي عند تحقق الظفر والعداوة ويلزمه الودادة بواسطة البسط
لكن لزوما قويا بمعنى انه قطعي عند تحقق الظفر والعداوة والبسط فليتامل قوله وان كان من الضرب الاول لم يكن في تقييد
ودادة الكفر ثم اشار الفاضل المحشي الى ان هذا لازم على تقدير كونه من الضرب الثاني ايضا لان تقييد ودادة الكفر بالشرط
المقدر خال عن الفايدة لانها حاصلة بسطوا ايديهم اليهم او لم يبسطوا ويمكن ان يجاب بان ترتب الودادة للمصادقة
بعد بسط الايدي والالسن الجهر لان بسط الايدي والالسن يحمل على المحاربة والقتال عادة فيودون ح ارتدادهم الى
دينهم ليرتفع القتال والمحاربة وهذا القدر يكفي للتقييد المذكور في الخطابيات قوله لا يقال الآية نزلت ثم حاصله
انه لا احتياج الى حمل الآية على خلاف الظاهر بل المراد نفس العداوة والودادة قوله فرضا في الماضي مع القطع بانتفاء
الشرط قوله فرضا نصب على المصدر اي حصولا فرضيا والحالية من الحصول وقوله في الماضي ظرف للمعنى المندرج في
مفهوم لفظ الشرط اعني حصول مضمون الشرط ولا يصح جعله ظرفا للتعليق المندرج في مفهومه ايضا لانه حاصل في الحال
ولا وجه لجعله ظرفا لحصول مضمون الجزاء لان المقصود تقييد الموقوف عليه بالماضي فيفهم منه كون الموقوف مقيدا ايضا
دون العكس وقوله مع القطع حال من الشرط او مصدره والمراد من الشرط الثاني كالمجي في المثال المذكور لا التعليق كما في
الاول ولهذا اتى بالظاهر قوله فيلزم انتفاء الجزاء فيه بحث وهو انه اشار في اول الاجوبة من الاعتراض المورد على قوله
ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا الى ان التعليق بالشرط لا يقتضي انتفاء المعلق عند انتفائه وبسط فيه
بعض البسط تايد الله فما معنى تفريع انتفاء الجزاء على انتفاء الشرط ههنا اللهم الا ان يحمل احد كلاميه على انه نقل كلام
القوم والاقرب ان يقال الربط وجودا وعدما معتبر في معنى لو بحسب اللغة وان لم يعتبر في مطلق الشرط فالمراد بالتعليق ههنا التعليق
المخصوص اعني التعليق بطريق التوقف قوله مع وضوح فساد كل منهما اما فساد جعل المعلق نفس الجزاء والمعلق عليه امتناع

الشرط

الشرط فلانه يلزم ح ان يتحقق الجزاء في مثل لو جئتني لاكرمتك مع انه غير متحقق واما فساد عكسه فلانه يلزم ان لا يتحقق
الاكرام على تقدير المجي وبالجملة الصواب تعليق الممتنع بالممتنع او تعليق الامتناع بالامتناع لا ان ما المصدرية حرف عند
الجمهور ومنهم السكاكي ولم يوجد في كلام العرب ارجاع الضمير الى الحرف وتعينها بالاسم وقد ارجع اليها فيما نحن فيه و
بينت بقوله من مجي مخاطبك قوله لان تعليق الحكم ثم المراد بالحكم ما يدل على النسبة وهو ههنا التعليق المذكور في عبارة
المفتاح والوصف هو الممتنع المدلول عليه بما امتنع قوله وهذا معنى تعليق امتناعه لانا اذا قلنا اكرم العالم فحقيقته رجوع
الاكرام الى علم العالم وان جعل المحكوم بحسب الظاهر ذاته بسبب علمه فكذا المعلق بالحقيقة فيما نحن فيه نفس الامتناع وان
كان بحسب الظاهر ذات الممتنع بسبب امتناعه قوله نعم هي لتعليق الامتناع بالامتناع القطعي قيل لم يرد به كون الامتناعين
طرفي الشرطية ولان المعتبر في طرفيها الامتناع بل اراد ان لو لافادة التعليق اي الربط جزما بين الامتناعين وهذا انما
على تقدير لزوم القطع بامتناع الجزاء لامتناع الشرط للتعليق الشرطي الذي هو مفهوم لو فاندفع اعتراض الفاضل المحشي
وهذا وان كان تعسفا اذ المتبادر بيان مفهوم لو صريحا الا ان بعض الشر اهون من بعض وانت خبير بان قول المحشي
فالاولى الاشارة الى احتمال التوجيه قوله والمال واحد فان قلت كلام السكاكي على توجيه الشارح يقتضي صحة قولنا
ان وجد الجدار وجد البيت ضرورة ان امتناع وجود البيت مرتبط بامتناع وجود الجدار ولا يصح على تقدير تعليق الثبوت
بالثبوت مع القطع بالانتفاء فكيف يصح وحدة المال قلت التعليق في عبارة السكاكي بمعنى الربط وجودا وعدما فلا
صحة عنده للمثال المذكور قطعا فتامل قوله والسبب قد يكون اعم من المسبب هكذا وقع العبارة في اكثر النسخ وهذا
وان امكن ان يصحح بان يكون المراد بالعموم كثرة الافراد لكن المذكور في نسخ شرح الرضي نقلا عن ابن الحاجب والمسبب قد
يكون اعم من السبب وهو الظاهر فتامل قوله اما الاول فلان الشرط عندهم اعم من ان يكون سببا والجواب انه لا حاجة للشيخ
ابن الحاجب في اتمام اعتراضه على الجمهور دعوى انحصار الشرط في السبب بل يكفيه ان الشرط قد يكون سببا للجزاء واعم و
الاعم لا يترتب على انتفائه انتفاء المسبب فلا يكون دعوى الكلية على ما هو المشهور بين الجمهور صادقة فمراده ان
سبب في بعض الصور والمناقشة في ظاهر العبارة ليس من داب المحققين قوله وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم
من غير عكس ثم اجاب عنه السيد عبد الله بان ما قاله النحاة في الشرط انما هو بحسب اللغة لا بحسب حكم العقل فيه حتى يلزم
عليهم الاعتراض بان انتفاء الملزوم لا يستلزم انتفاء اللازم لجواز عمومه فانك اذا قلت ان قام زيد قام عمرو فهو دال

عرف اللغة على ان اقد ان لم يهم زيد لم يقم عمرو ولان الاصل فيما علق على شئ ان لا يكون معلقا على غيره ولهذا فهم عدم جواز
القصر في السفر عند عدم الخوف من قوله تعالى ليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة ان خفتم فعلى هذا اذا قلت لو جئتنى
اكرمتك فقد دل لو على ان المجئ مستلزم للاكرام وعلى انه ممتنع فيفهم منه ان الاكرام ايضا ممتنع ونقض الجواب بقولك مثلا
ان كان هذا انسانا فكان حيوانا فانه لا يصح ان يحمل هذا على انه اذا لم يكن انسانا لم يكن حيوانا اللهم الا ان يكون المثال
المذكور ونظايره واردة على قاعدة المعقول غير صحيحة بحسب اللغة قوله هي انتفاء مضمون الشرط النقض بقولك لو كان هذا
انسانا كان حيوانا بحاله اذ ليس انتفاء الحيوانية في الواقع لانتفاء الانسانية بخصوصها وبالجملة هذا لا يتم في صورة
كون الشرط معلولا والجزاء علة نحو لو اضاء العالم لطلعت الشمس وكذا في صورة كونه علة خاصة يمكن ان يوجد المعلول
باخرى نحو لو اضاء الدار لطلعت الشمس فان عدم العلة المعينة ليست علة لعدم المعلول اللهم الا ان يصار الى ما اشار
اليه من ان امثال هذه الامثلة واردة على قاعدة ارباب المعقول قوله ولو دامت الدولات كانوا كفرهم البيت من قصيدة
مطلعها لقد آن ان تثنى الجموع لجام وان يملك الصعب الابى زمام وبعده ابو عدنا بالروح خاس وابماهم النبت
البيض لوقا وسواء قوله كفرهم خبر كان وقوله رعايا عطف بيان للكاف كذا ذكر صدر الافاضل ومعنى البيت يحتمل
ان يكون لو دامت الدولات كان جميع السلاطين رعايا للاول والاقرب ان معناه لو دامت دولات الذين يرغبون
عن طاعة الممدوح لكانوا منخرطين في سلك رعيته لكن لما لم يقدر دوامها عصوه فاستاصلهم قوله لا ينتج شيئا على
ما تقرر في المنطق وههنا قد انتج حيث جعل انتفاء دوام الدولات علة لانتفاء كونهم رعية نعلم ان ليس المراد بها
الاستدلال بانتفاء الاول على انتفاء الثاني قوله للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة العلم بانتفاء الاول وسوق
الكلام يقتضي ان يقول وعلى ان العلم بوجود الاول علة العلم بوجود الثاني لان استثناء نقيض الثاني كما ينتج نقيض
المقدم كذلك استثناء عين المقدم ينتج عين التالي وانما لم يتعرض لهذا لان الغرض تعيين العلة والمعلول في
صورة الانتفاء فانه المتنازع فيه على ما سبق قوله لكن قد يستعمل على قاعدتهم لا وجه لحمل الاية على مقتضى
اوضاعهم من حيث هي كذلك بل من حيث انه استعمال مجازي بالنسبة الى اهل اللغة فح لا محذور في حمل الاية على مثل
اذ لا بعد في وقوع الاستعمالات المجازية بالنسبة الى اهل اللغة في القران وقد يقال تخصيص المعنى الثاني بارباب المعقول
لكون اصطلاحهم مقصورا عليه لا لنفي كونه معنى لو عند من عداهم وح لا ينافي ورود الاية على وضع اهل اللغة حينئذ

ايضا

وقوعا
ايضا قوله وكم من عايب قولا صحيحا صدر بيت عجزه وآفته من الفهم السقيم الظاهر ان كم خبرية ويحتمل الاستفهامية
مفعول عايب لاعتماده على حرف الجر عند الامام المرزوقي وعلى الموصوف المقدر عند جمهور النحاة وقد سبق تفصيل
متعلق بهذا المقام في اوايل احوال المسند فليتذكر قوله في نحو قوله عم ووقع في عبارة ابن الحاجب في شرح المفصل ان ذلك
في الحديث وظاهر انه عن النبي صلعم وقال القاضي بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص لم ار هذا الكلام في شئ من كتب الحديث
لا مرفوعا ولا موقوفا لا عن النبي ولا عن عمر رض مع شدة التفحص وقال الدماميني سالت عن ذلك بعض حفاظ العصر فاخبر في
انه بحث عن ذلك فلم يقف عليه ثم ذكر في الحلية لابي نعيم الحافظ مرفوعا عن طريق عمر بن الخطاب قال سمعت رسول الله صلعم
يقول ان سالما شديد الحب لله عز وجل لو كان لا يخاف الله ما عصاه قوله لان الغرض مدح حبيب ولان ترتب العصيان
على الخوف غير معقول انما المعقول ترتب عدم العصيان عليه قوله ما نفدت كلمات الله تعالى اي كلمات العلم والحكمة
والمراد معلومات الله وهي غير متناهية بالاتفاق كذا ذكره الزمخشري قوله فوجوده عند عدم الشرط بالطريق الاولى
وقد يستعمل لو لتقرير الجواب على كل حال من غير تعرض للاولوية نحو ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه فهذا وامثاله في
ثبوته بعلة اخرى مستمرة على التقديرين والمقصود في هذا التحقيق ثبوت الثاني واما الامتناع في الاول فانه وان كان
حاصلا لكنه ليس بمقصود قوله وقد يستعمل لهذا المعنى لولا ايضا نحو لولا اكرامك ح فان قلت ظاهر ان لولا في قوله عم
لولا ان اشق على امتي لامرتهم بالسواك عند كل صلوة ليس بهذا المعنى ولا بالمعنى المذكور من قبل فقوله لولا على هذا عم
اعني ربط امتناع الثاني بوجود الاول والا انعكس معناها اذ الممتنع المشقة والموجود الامر فما معناها قلت التقدير
لولا مخافة ان اشق على امتي لامرتهم امر ايجاب فهو لربط امتناع الثاني بوجود الاول ومن مشكلات لولا ايضا ما في
قوله تعالى ولولا فضل الله عليك ورحمته لهمت طائفة منهم ان يضلوك وذلك لان القاعدة ان يكون جوابها ممتنعا
فيقتضي ان ينتفي الهم لوجود الفضل وقد هموا والجواب ان المعنى ولولا فضل الله عليك ورحمته لاضلوك اذ هموا او انت
غير مطلع على حقيقة الحال فافهم قوله وليس كل حال يعني ان الارتباط بالشرط وان كان له دخل في لزوم الجزاء له لكن لا
يلزم ان يكون ملاحظا للعقل وقيدا للجزاء حال الحكم بلزومه للشرط قوله هو نفس الاكرام ح فيه بحث لان المراد بنفس
الاكرام ان كان الاكرام المطلق لزم ان لا يصح قولك لو دخلت الدار لادعوك ممن قد دعا في عمره ومن البين انه ليس كذلك
وان كان المراد الاكرام المخصوص فتقديم الكلام لان نوع الاكرام ينحصر في شخص مخصوص مرتبط بالمجئ ولا يلزم التكرار الا ان يراد

القايل الاكرام المخصوص الذي يلزمه الارتباط ولذا عبر عنه بالمرتبط ولا يلزم من التعبير عنه ارتباطا لان التعين
يجوز ان يكون بجهات اخرى مثل الكون في اليوم ونحوه فتامل قوله وزعم ابن الحاجب ح التفرقة المذكورة على تقدير صحته
مبنية على عدم اعتبار النفي الضمني والا فالمثبت منفي ضمنا والمنفي مثبت ضمنا فتامل قوله بخلاف النفي فانه يفيد العموم
فيه بحث اذ قد يكون الجزاء نفي الكل لا نفي كل فرد فلا يفيد العموم فتدبر قوله فيتناقض اي يقع التناقض اذ لو قدر انتفاء عدم
العصيان بعمومه لكان العصيان ثابتا على كل تقدير وقرينة المدح تدل على انه غير ثابت فيناقض المعنى الذي يفهم من القرينة
المعنى الذي يفهم من ظاهر جواب لو قوله وان لم يعتبر بل اجرى على الاطلاق فح قد اشرنا الى انه لا يلزم من عدم اعتبار الارتباط
الاطلاق لجواز ان يخص بجهات اخرى الا انه مناقشة لا يضر لانه يمكن ان يقرر هكذا ان لم يعتبر الخصوص في المثبت فليعتبر في
المنفي وقد يقال مراد ابن الحاجب ان الارتباط الحاصل قرينة على ان المطلق في المثبت انما يتحقق في ضمن فرد فالحقيقة
هو الجزاء فانتفاء فرد لا ينافي ثبوت فرد واقع واما المنفي فالجزاء فيه عدم شيء وعدم الشيء من حيث انه عدم مضاف شيء
مخصوص محل مخصوص وزمان مخصوص ولا يتعدد افرادا وهذا كلام هو لا يتوجه عليه اعتراض الشارح وانت خبير بان
القول بعدم تعدد افراد النفي مما لا يسلم قوله فاستحالة النتيجة ممنوعة اي استحالتها على تقدير وقوع المقدم واما قوله
والمحال جاز ان يستلزم المحال فبالنظر الى استحالته في نفسه فلا تدافع بينهما قوله وهذا غلط ح يمكن ان يدعى ان
لفظه هذا اشارة الى السوال السابق لا الى الجواب فهذا تغليظ السوال وتقوية الجواب فح لا يرد تشنيع الفاضل المحشي
وهذا التوجيه وان كان فيه نوع بعد بالنظر الى سياق الكلام لكن التزامه اهون من التزام فساده قوله وارد على
قاعدة اللغة ويجوز ان يستعمل على طريق قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اشارة الى انه لا خير فيهم بل
اشرار قوله كلاما آخر على طريقة لو لم يخف الله لم يعصه اعترض عليه بان المراد من الاسماع ان كان مطلقة ففيه يشترك
الكافر والمومن فيلزم ان يكون في الكافر خير وان كان اسماع اجابة لا يتصور التولي على فرضه فلا يكون من قبيل لو لم
يخف الله لم يعصه اجيب بان المراد اسماع حقيقته فيجوز ان يوجد التولي في الجماعة المذكورة اعني بني عبد الدار قصدا
عنادا ومكابرة قوله واقول يجوز ان يكون التولي رد بان انتفاء التولي لا انتفاء سببه لا مدخل له في ذمهم بل المفيد له
كون اسماعهم سببا لتوليهم كما ان المفيد له في قولك لا خير في فلان لو كان به قوة لقتل المسلمين كون قوته سببا لقتله
المسلمين لا انتفاؤه لا انتفائها وحمل كلام الحكيم تم وتقدس على معنى لا يكون لبعض مشتمله الذي هو المتبادر يكون مطمح

النظر

النظر في لو دخل فيما سبق له الكلام مع وضوح الوجه الصحيح المفيد لا يليق الانكار على من سيق الكلام للانكار عليهم لا يليق منه
من له دربة في صناعة البلاغة هذا حاصل ما ذكره الفاضل المحشي ويمكن ان يجاب بان بيان كون سبب انتفاء التولي
عدم الاسماع له مدخل في الذم باعتبار دلالته على ان عدم توليهم ليس من صلاحهم بل هم في الدرجة القصوى من الفساد
لانهم بحيث لو سمعوا لتولوا وانما لم يتولوا لعدم سماعهم فليتامل قوله يعني لو جعلنا الرسول ملكا لكان في صورة رجل
والحكمة في ذلك والله اعلم ان الجنس الى الجنس اميل وان البشر لا يطيق روية الملك وذكر الامام في تفسيره الكبير من جملة وجوه
الحكمة ان النبوة فضل من الله يختص بها من يشاء سواء كان بشرا او ملكا وفيه بحث ظاهر اذ لا يظهر كونه حكمة لما ذكر وقد
يوجه بان هذا المصور الذي قدر كونه نبيا لما اشتمل على جهتي البشرية صورة والملكية حقيقة لانه تبدل منه لم يبعد ان يكون
دليلا على ان النبوة فضل من الله تعالى يختص به من يشاء من عباده سواء كان ملكا كهذا المصور فانه كان ملكا او بشرا
كهذا المصور ايضا فانه بشر الان ولا يخفى انه تعسف وقد ذكر من جملة وجوهها ان طاعة الملائكة قوية فيستحقون طاعات
البشر وربما لا يعذرونهم في الاقدام على المعاصي وفيه ايضا بحث ظاهر لانه انما يتم اذا تبدل حقيقة الملك المقدر نزوله
بحقيقة البشر وهو مع كونه من انقلاب الحقايق خلاف ما يفهم من كتب التفاسير فان المفهوم منها تبدل صورته بصورة
البشر لا حقيقته بحقيقته فليتامل قوله ويحتمل ان يكون لا يخفى على المنصف ان سياق الآية لا يلايم هذا المعنى قوله نحو
اطلبوا العلم ولو بالصين لا يخفى ان الظاهر من قول المص فيلزم عدم الثبوت والمضي في جملتيها لزومهما في استعمالها على
قاعدة اللغة وهي انتفاء جملتيها لانه المذكور في المتن وهذه الامثلة التي ذكرها الشارح لاستعمالها في الاستقبال على سبيل
الندرة وارد فيه باستعمال الخر فظاهرها لا يناسب المقام وكان الشارح اشار بايرادها الى رد جميع الاستعمالات الشايعة في
الماضي قوله فيما مضى وقتا فوقتا اشار بقوله فيما مضى الى ان لو على معناها وان المضارع الواقع موقع الماضي افاد الاستمرار فيما
مضى بقوله وقتا فوقتا الى ان الانتفاء ملاحظة بحسب اوقات الوجود فان الاطاعة يوجد في الحرف وقتا فوقتا فكذا حظ
انتفاؤها كذلك فيكون المضارع المنفي كالمثبت في ان الاستمرار المستفاد منه تجددي لا ثبوتي قوله بدليل قوله في كثير
من الامر لا يقال بل المفهوم من هذا القيد ان مرادهم اطاعة الرسول اياهم في كثير من الامر لا كله فكيف يستدل به على ان
مرادهم انه كلما عن لهم راى في امر كان معمولا عليه لانا نقول المفهوم من الآية الكريمة انتفاء الاطاعة في كثير من الامر كيلا
يقعوا في الهلاك واذ ليس في الآية تعيين ذلك الكثير فلو لم يكن مرادهم الاطاعة في الجميع لم يكن الآية ردا لهم لان السلب

الجزئي لا ينافي الايجاب الجزئي فليتامل قوله ويجدده وقتا بعد وقت قد يقال هذا الاستمرار ابلغ من الدوام الذي تعطيه
الجملة الاسمية لان النفس اذا اعتادت الشيء الفته ولا تحب مفارقته قوله فهذا مخالف لما في المفتاح ثم قيل ما ذكره صاحب
المفتاح غير موجه بحسب المعنى ايضا فلا ضير في مخالفته وذلك لان امتناع عنتهم ليس باستمرار امتناعه عم عن طاعتهم
حتى لو لم يستمر بل اطاعتهم في بعض امورهم لو تعوا في العنت وانما وقوعهم فيه اذا استمر عمل النبي عم على ما يستصوبون كما هو في
ارادتهم فيمتنع الوقوع بامتناع الاستمرار وانت خبير بان انتفاء الوقوع لامتناع الاستمرار لا يقدح في انتفائه باستمرار
الامتناع ايضا لجواز تعدد الاسباب فتامل قوله على البلغ وجه واكده لانهم ادعوا احداث الايمان فنفاه نفيا موكدا
نفيه تاكيد النفي ولو حمل قوله وما هم بمؤمنين على نفي الاستمرار والثبوت لما كان كذلك لانهم ما ادعوا استمرار الايمان
بل حدوثه قوله وجواب لو محذوف اي لرايت امرا فظيعا ولا يخفى ان الاولى ان يقدر الجزاء مستقبلا مناسبا للشرط اي
لترى والنكتة التنزيل والاستحضار المذكوران قوله لانه كلام من لا خلاف في اخباره ثم يعني ان في العدول الى المضارع
تنبيها على ان لفظ المستقبل الصادر عمن لا خلاف في اخباره بمنزلة الماضي المعلوم محقق معناه وايضا لما كانت تلك
الامور ماضية تاويلا مستقبلة تحقيقا روعي الجانبان معا فاتي بلو وصيغة المضارع قوله وان جعل الخطاب للنبي صلعم
ولو للتمني فلا استشهاد غرض الشارح نفي الاستشهاد اذا جعل لو للتمني ولا مدخل في ذلك لحصول الخطاب بل انما تعرض
له بيانا لما في الواقع من ان الحق كون المخاطب خاصا عند جعل لو للتمني لان التمني ههنا للمخاطب قطعا لاستحالته من المتكلم
كانه قال ليتك ترى والتمني للرسول عم كما ان الترجي له في لعلهم يهتدون لانه تجرع منهم الغصص فجعل الله له تمني
ان يراهم على تلك الصفة الفظيعة ليشمت بهم ثم الحق ان الاية تمثيل لا استشهاد فان احتمال كون لو للتمني يرفع
الاستشهاد فتامل قوله بعد رب المكفوفة بما ذهب البصرية الى انها حرف والكوفية والاخفش الى انها اسم فقيل مرفوع
محلا بالابتداء ولا خبر له وقيل لا محل لها من الاعراب اذ لا عامل لها لانها ضارعت النفي والنفي لا يعمل فيه عامل
قوله في احد قولي البصريين والقول الاخر لهم ما ذكره بقوله واما جعل ما ذكره قوله فلا يخفى ما فيه من التعسف
تبرا النظم اما الاول فلان فيه تقديرا بلا ضرورة داعية اليه واما الثاني فلفوات حسن ارتباط بقوله ولو كانوا
مسلمين بما قبله كما لا يخفى قوله ويجوز ان تكون مستعارة للتكثير قلة الودادة المستفادة من رب في التوجيه
المذكور اولا بالنسبة الى عدم الودادة نظرا الى غلبة الدهشة عليهم والكثرة المستفادة في هذا التوجيه كثرة الودادة

في

في نفسها فكل وجه ولا ينافي بينهما هذا وفي ابقاء رب على التقليل بالتوجيه الذي ذكره الشارح نكتة وهي الايماء
الى ان مقتضى العقل ان يتحرز الشخص عن كل ما فيه سوء عاقبة ووبال وان كان نادرا فكانه تعالى ادعى انه يكفي في مقام الردع
عن الكفر والتحريض على الاسلام ان الكفار يتمنون في القيامة احيانا كونهم مسلمين مطيعين لاوامره ثم منتهين عن نواهيه
عز وجل حين عاينوا فوايد الاسلام من النعيم المقيم وشاهدوا مضرة الكفر من الدخول في دركات الجحيم قوله كما قال الله تعالى
فتثير سحابا يحتمل والله اعلم ان يكون التعبير بالمضارع لكون اثارة السحاب مستقبلة بالنسبة الى زمان ارسال الرياح
وان كانت ماضية بالنسبة الى زمان تكلمنا كما اشار الى مثله المحشي في بحث الفصل والوصل قوله الى جعل الجملة الثانية
اسمية كقوله تعالى ولو انهم امنوا الاية مبني على ان الجملة الاسمية جواب لو وليس كما ينبغي اما لفظا فلا طباق محققي النحاة
على انه لا يكون الا فعلية ماضوية معنى فقط نحو لو لم يخف الله لم يعصه او لفظا ايضا واما معنى فلان خيرية المثوبة لا
تتقيد بايمانهم واتقائهم ولا ينتفي بانتفائهما فالحق اذا لم يجعل لو للتمني ان الجواب محذوف وهو لا ثيبوا ثم ابتداء
الجملة الاسمية على انها جواب لقسم مقدر قوله دلالة على ثبات المثوبة واستقرارها فيه بحث لان الاسمية انما تدل
على ثبات مدلولها وهو كون المثوبة خيرا لا على ثبات المثوبة وما ذكر انما يتم لو قيل لمثوبة لهم وقد يتكلف ويقال الاصل في
الاية الكريمة لاثابهم الله مثوبة فالجواب ماضوية تقديرا ثم عدل الى مثوبة لهم للدلالة على ثبات المثوبة لهم واستقرارها على
تقدير الايمان والتقوى ثم الى المثوبة من عند الله خير عشرا لهم على حرمانهم الخير وترغيبا لمن سواهم في الايمان والتقوى
فاندفع الاعتراضات الثلاث قوله لا نرى ظاهر علة لعدم التعرض لما ذكر واما عدم التعرض للعدول عن الماضي الى المضارع
في الجزاء فلعله لعدم وجدان مثال له في كلام البلغاء او للاكتفاء بانفهام نكتة مما ذكره في جانب الشرط قوله واما
الجملة للاولى فلا تقع الا فعلية واما قول المتنبي ولو قلم القيت في شق راسه من الضعف ما غيرت من حظ كاتب فقيل
لحن لانه لا يمكن ان يقال ولو القي قلم ورده ابن هشام بان الرفع بتقدير فعل دل عليه المعنى اي ولو حصل قلم او لو ليس
قلم وقد يروى قلم بالنصب فالامر ظاهر اذ التقدير ح ولو القيت قلما هذا وقال الرضي ان شرط لو جاء اسمية في الضرورة
قال لو بغير الماء حلقي شرق واعلم ان تقدير الفعل في مثل قوله تعالى ولو انهم آمنوا واتقوا اي ولو تحقق انهم امنوا الوجهين
احدهما ما ذكره الشارح من ان الجملة الاولى لا تقع الا فعلية والثاني ان الشرط جملة وان المفتوحة مع اسمها وخبرها في تاويل
المفرد قوله فلا رادة عدم الحصر والعهد فيه بحث اذ قد سبق في بحث تعقيب المسند اليه بضمير الفصل ان لا قصد للحصر والعهد في

قبلك هو البطل المحامى مع وجود تعريف المسند ومثله مثل رايت بكاوك الحسن الجميل على ما سياتى فالاولى ان يزاد
قيد يخرج امثاله قوله نحو ما زيد شيا اى هو ملحق بالمعدومات فليس شيا حقيرا فضلا عن العظيم قوله يكون مزاج
عسل وماء المصراع لحسان بن ثابت رضى الله عنه من قصيدة يمدح بها النبى صلعم ويهجوا ابا سفيان صدره كان سبيئة
من بيت راس ويروى كان سلافة وبيت راس قرية بين غزة ورملة اشتهرت بجودة الخمور يقال انها مولد الشافعى
والسبيئة بالهمزة الخمر المشتراة للشرب واما المحمولة من بلد الى بلد فهى سبية بالياء لا غير على ما صرح به الجوهرى وتبعه الشارح
فى شرح المفتاح ووقع فى القاموس ان ذلك الجوهرى وهم فى ذلك هذا والرواية فى البيت الخمرة والسلافة والسلاف
ما سال من عصر العنب قبل ان يعصر ويسمى الخمر سلافة وسلافا وقد يروى البيت برفع المزاج ونصب العسل على الاصل
فارتفاع ماء بتقدير وخالطها ماء ويروى برفعهن على اضمار الشان واما قول ابن اسدان كان زايدة فخطاء
اذ لا يزاد بلفظ المضارع بقياس ولا ضرورة تدعوا الى ذلك هنا ثم خبر كان قوله بعد البيت المذكور على انيابها
او طعم غض من التفاح حصره اجتناء شبه ريقها بخمر مزجت بعسل وماء او بطعم تفاح طرى كسره اجتناؤه من الشجر للكمال
نضجه ولطافته قوله لانهم يجوزون كون المبتدا نكرة اسم استفهام قد سبق منا فى اواخر الباب الاول فى بحث القلب
تفصيل متعلق بهذا المقام فليتذكر قوله لاستلزام الحكم على الشئ العلم به ان قلت الحكم على الشئ كما يستلزم العلم بالمحكوم
عليه يستلزم العلم بالمحكوم به فلو تم الدليل المذكور لزم كون المسند ايضا معرفة قلت الظاهر ان ذلك البعض لا يدعى فى
هذا الدليل وجوب تعريف المسند اليه بل اصالته ورجحانه بناء على وجوب العلم به وكون المعارف بالمعلومية
اقرب وبملاحظة اصالة التنكير فى جانب المسند ولزوم مخالفة الاصلين فى تعكيسهما يثبت مدعاه على زعمه
ثم الدليل المذكور على اصالة تعريف المسند اليه فى جانب المسند معارض بما هو اقوى منه وهو لزوم انتفاء الفائدة
فى الاخبار بالمعرفة على زعمه فلا ورود لما ذكر قوله الثانى ان العلم بحكم من احكام الشئ الخ قيل الظاهر انه يريد العلم
بالحكم على وجه انه حكم له لان علم ذات الحكم لا يستلزم الجواز المذكور ثم العلم المذكور يستلزم الحكم على حالة الحكم بالفعل اى
يتضمنه الا انه اكتفى بالجواز لكفايته فى المقصود بقى ههنا ابحاث الاول انه لو صح الدليل الثانى لاستلزم وجوب كون
الفاعل معرفة ايضا الثانى انه يستلزم وجوب تعريف المسند نفسه لان الحكم يستدعى العلم بالطرفين على السواء ولا يتاتى الاعتذار
المذكور ههنا كما لا يخفى الثالث انه يستلزم وجوب تعريف المسند اليه وان كان المسند نكرة الرابع انه لو صح لكفى ان يقال الخبر

عالم

عالم بالمخبر عنه لامتناع الخبر عن المجهول المطلق فلا حاجة الى توسيط الاحتياج بمعلومية المخبر به الخامس انه اذا حمل
الجواز على عدم الامتناع مطلقا لا من الذات ولا من الغير يندفع ما اورد على ان قوله جواز الحكم الخ قوله نفى الفعل ايضا شيوع
كون قولك جاء فى زيد الخ اجيب بان المحتمل للكون على حالة الركوب وغيره انما هو المجئ المستفاد من جاء فى وهو اسم لا جاء فى
وكذا المحتمل فى طاب زيد لان يكون من جهة النفس وغيرها انما هو الطيب المستفاد من طاب لا مجرد طاب فلا يكون الشيوع فى
الحقيقة الا الاسم فلا يكون التعليل وهما وفيه نظر لان التقييد للفعل بالحال وغيره انما هو باعتبار ما فيه من الحدث
فكما صح تقييده باعتبار جزء معناه كذلك يصح تخصيصه بمعنى نقض الشيوع بذلك الاعتبار فلا فرق بينهما من هذا
الوجه فليفهم قوله فقوله بآخر اشارة الخ لا يخفى ان مجرد التغاير لا يكفى فى الافادة لوجوده مع عدمها فى الحيوان الناطق
حيوان بل لا بد من عدم اشتمال المحكوم عليه على المحكوم به وان اريد الاخير جزء وكلا لزم عدم افادة قولنا الناطق
حيوان ناطق ثم التغاير فى المفهوم شرط الافادة وشرط الصحة اتحاد الطرفين فى الوجود الخارج او فى الذات فلا يرد على
قوله ليكون الكلام مفيدا النقض بقولك الحجر شجر لان الافادة بعد الصحة قوله انا ابو النجم وشعرى شعرى تمامه لله
درى ما احن صدرى تنام عينى وفوادى يسرى مع العفاريت بارض قفر نقل عن الشارح ان انا باشباع فتحة النون
ليكون مصراعا واحن من الاحساس او العفاريت جمع عفريت وهو الخبيث من الجن والمراد ههنا الخيالات الفاسدة
قوله قول ابى فراس فان يكو بنوا براء من جنايته ابو فراس كنية الفرزدق والبراء اما بكسر الباء على انه جمع برى مثل كرام
وكريم او بفتحها على انه مصدر فى الاصل ولهذا لا يثنى ولا يجمع او بضمها على ابدال الضم من الكسر كرباب ورخال على ما ذكره
صاحب الكشاف فى تفسير سورة الممتحنة ثم لا يخفى انه يجوز ان يجعل البيت من قبيل هو البطل المحامى ومما ينبغى ان
يعلم ان الجزاء فى البيت محذوف وعلته قائمة مقامه والمعنى فان يكو بنوا براء من جنايته فى زعمكم فقد كذبتم لان من نصر
الجانى هو الجانى قوله والمذكور فى بعض الكتب الخ فيه بحث لانه ان اراد بالمعلومية المعلومية بطريق من طرق التعريف
فتعريف المسند بالاصالة يقتضى معلومية المعهودية والحكم المذكور لا يختص بالاضافة بل يعمها والتعريف باللام وبالموصولية
قوله لكن قوله بامر معلوم الخ هذا نقل بالمعنى اذ ليس نظم الكلام فى هذا الكتاب والايضاح الى هذا الاستعمال فقد ارتفع هذا
الوجه المخالفة بين الايضاح والتلخيص لكن بقى البحث فى المخالفة بين كلامى الايضاح فانه قال اولا واما تعريفه فلافادة
السامع اما حكما على امر معلوم له بطريق من طرق التعريف بامر آخر معلوم له كذلك واما لازم حكم بين امرين كذلك ثم قال

تفسير هذا انه قد يكون للشيء صفتان من صفات التعريف ومرد الكلام الى ان قال كما اذا كان للسامع اخ يسمى زيدا وهو
يعرف بعينه واسمه لكن لا يعرف انه اخوه فيقول له زيد اخوك سواء عرف ان له اخا ولم يعرف ان زيدا اخوه اولم يعرف
انه له اخا اصلا فقد صرح اولا بمعلومية الطرفين مطلقا سواء كان تعريف المسند بالاضافة او غيرها وحكم اخرا بان
المسند اذا كان معرفا بالاضافة يجب كونه معلوما للسامع والجمع بين كلاميه في انفسهما وان امكن بما اشار اليه الشارح
من ان الاول ناظر الى ما يقتضيه الاضافة بحسب اصل وضعها والثاني الى ما طرء عليها في الاستعمال لكن يرد عليه انه ذكر
الكلام الثاني تفسير اللاول فالتفسير لا يطابق المفسر لما تحققت من ان المفسر يدل على ان الخبر في الصورة المذكورة
معلوم كذلك والتفسير يؤذن بخلافه على ان قول الشارح فلفظ الكتاب ناظر الى اصل الوضع الى آخره مبني على ان المراد
بالمعلوم المعهود والمعهودية حاصلة في اصل وضع الاضافة وقد تقرر عندهم ان المضاف الى المعرفة وذا اللام و
الموصول سواسية في الاقسام فكلامه يشعر بان لام الحقيقة ليست من الموضوعات الاصلية بل من الطارية بحسب الاستعمال
وظاهر كلمات القوم لا يساعده فالصواب ان يصار الى ما ذكره الفاضل المحشي في وجه التلفيق وحاصله ان المراد
بالمعلوم ما يعم المعهود وغيره ولا منافاة بين ان يكون المسند في قولك زيد اخوك معلوما للمخاطب بطريق من طرق
التعريف وبين ان لا يعرف ان له اخا اصلا لما ذكره قوله صفتان من صفات التعريف الاضافة لا دني ملابسة اي
صفتان معلومتان بطريق من طرق التعريف ككون الانسان مسمى بزيد وكونه اخا لعمرو وكونه مشارا اليه وامثالها
قوله وايهما كان بحيث يجعل الخ اراد بيان نكتة التاخير على وجه الاستقلال اهتماما والا فبيان سبب تقديم احدهما
المستفاد من قوله فايهما كان بحيث يعرف السامع الخ يتضمن بيان سبب تاخير الاخر قوله واذا عرف اخاله ولا يعرفه على
التعيين الى قوله ولا يصح زيد اخوك عدم صحة زيد اخوك ليس بمجرد ان السامع عارف بان له اخا وان لم يعرفه على
التعيين فيجب ان يتقدم اللفظ الدال عليه كيف وقد صرح في الايضاح انك تقول زيد اخوك سواء عرف ان له اخا
كما نقله الفاضل المحشي بل لان مراد المتكلم في هذا التصوير تعيين الاخ عند السامع وهذا يقتضي موضوعية ذلك و
محموليته ما به التعيين كزيد كما ان مراده في زيد اخوك ان يعرفه ان زيدا اخوه وهذا يقتضي حمل اخوك على زيد ولعل حاصل
ان السامع اذا عرف ان له اخا يجوز تقديم اخوك وتاخيره بحسب الاعتبارين وهذا التقدير يسقط ما يقال يفهم من قول
المتن في الايضاح سواء عرف ان له اخا انه يقال زيد اخوك في صورة معرفة السامع ان له اخا مع انه قال وان عرف له اخا

في الجملة واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد وهل هذا الا تناقض قوله ولهذا قيل في بيت السقط يخوض
بحر الخ قيل انما قاله من باب القلب وقيل الموخر مبتداء قدم عليه الخبر المعرف اعتمادا على قرينة المقام قوله محل نظر لان قوله
اولا اذا ابلغك ان انسانا من اهل بلدك تائب يدل على انه عرف ان انسانا تائب فلا بد ان تقدم اللفظ الدال عليه وتقول
التائب زيد على ما يقتضيه القاعدة السابقة المقررة في اخوك زيد والجواب عن طرف الزمخشري ان في تقييد الانسان
بكونه من اهل بلدك اشارة لطيفة الى ان غرضه ان ذلك الانسان ممن تعرفهم باشخاصهم واعيانهم واسمائهم فقد استوى
المسند والمسند اليه في المثال المذكور اعني زيد التائب في المعلومية بطريق من طرق التعريف وليس مقصود المستخبر الا
العلم بالانتساب فلك ان تسال اي شخص من تلك الاشخاص ثبت له هذه التوبة المعهودة وان تسال ان التائب
المعهود هل هو زيد او عمرو ثم انه اعتبر من في السوال المذكور اعني من هو مبتداء والضمير الراجع الى التائب اعني هو خبر
له على ما هو المشهور وهو مذهب سيبويه وجعل الجواب زيد التائب ليلايم المقصود الذي هو ايراد النظير لقوله تعالى و
اولئك هم المفلحون قوله على طريقة انت الرجل كل الرجل قيل صحة العبارة ان يقول كل رجل اذ قد تقرر ان كلمة كل اذا دخلت
على المعرف باللام يكون لاحاطة الاجزاء كما تقول كل الرمان ماكول والمراد ههنا الافراد اي كل فرد من افراد الرجل وايضا
اللام يفيد الكلية فلا حاجة الى الجمع بينهما والجواب انا نمنع كلية هذا الحكم كيف وقد يقال علت كلمة كل الطعام كان
حلا لبني اسرائيل والمراد الجزئيات لا الاجزاء وقال عم كل الطلاق واقع الا طلاق المعتوه ثم اذا دخلت كل على ما فيه
الالف واللام واريد الحكم على كل فرد فلا يقال حرف التعريف يفيد العموم وكل تاكيد لها وانها لبيان الحقيقة حتى يكون
تاسيسا كلا الامرين محتمل بقي ههنا ابحاث الاول انه على تقدير ايفاء القصر على الاتحاد لم يصح ان يقال الكاتب الحيوان بان
يراد قصر الكاتب على الحيوان لانه يستلزم ان يكون كل حيوان كاتبا الثاني ان ما ذكر في بيان الحصر لو تم لدل على وجوب الحصر في
كل معرف بلام الجنس مع ان قوله والثاني قد يفيد يفيد جزئية الحكم الثالث انهم صرحوا بان المصادر موضوعة للماهيات
من حيث هي ولذا لا يثنى ولا يجمع خصوصا مثل رجعى وبشرى وذكرى ونظائرها فينبغي ان يفيد حملها على موضوعاتها
حصرها عليها ولم يقل به احد ولك ان يجعل وجه النظر هذه الوجوه الرابع ان ما ذكره الشريف من ان المحمول في صورة كونه
منكرا نحو زيد انسان لو كان ملصقا عليه الفرد وكان غير زيد لم يكن حمل حقيقة ليس بظاهر لان تغاير ماصدقي الموضوع
والمحمول كاف في حقيقة الحمل عند اصحاب الفن فتامل قوله اما مخاضا واما عشارا المخاض الحوامل من النوق ولا واحد لها من

لفظها والعِشار بالكسر جمع عشراء وهي الناقة التي اتت عليها من يوم ارسل فيها الفحل عشرة اشهر وزال عنها اسم المخاض
ثم لا يزال ذلك اسمها حتى تضع وبعدما تضع ايضا **قوله** ليس معناه انك الكامل الخ الفرق بين المعنيين المنفيين ان
في الاول ادعاء قصر جنس المحبوبية في المحبوبية على المخاطب دون الثاني بل المتكلم يسلم فيه ان المحبوبية موجودة في غير المخاطب
لكن يدعي ان تلك المحبات في جنب محبته كلا محبة فيكم بين المعنيين لا يقال ليس في المعنى الاول قصر جنس المحبة على المخاطب
حيث صرح بان المعنى الاول انك الكامل في المحبوبية وليس فيه قصر المحبوبية المطلقة لانا نقول هذا الذي صرح به ما
المعنى في قصر جنس ادعاء كما اشار اليه المص فيما سبق بقوله او مبالغة لكماله فيه هذا ثم لا يخفى ان المثال المذكور يمكن
ان يجعل من قبيل والدك العبد يعني ان اتصافك بالمحبوبية امر ظاهر لا يشك فيه **قوله** كما في قولنا انت المظلوم لا يخفى
جواز كون هذا المثال من قبيل انت الشجاع لكن الشايع في الاستعمال والمعتبر عندهم هو ما ذكره الشيخ **قوله** اذا قبح البكاء
على قتيل البيت • اوله الا يا صخر ان ابكيت عيني • فقد اضحكتني دهرا طويلا • بكيتك في نساء معولات • وكنت
احق من ابدى العويلا • دفعت بك الجليل وانت حي • فمن ذا يدفع الخطب الجليلا • اذا قبح البيت **قوله** لان القصر وعدمه
التقابل الملحوظ تقابل العدم والملكة اي عدم القصر عما من شانه ذلك فلا يرد ان فيما ذكره ارتفاع النقيضين و
اعترض عليه الشريف بانه مع هذا التكلف مستدرك في البيان قطعا ويمكن ان يجاب بان فيه تحقيق اعتبار
العموم لانه اذا وجب فيما شانه ان يقصر كان وجوبه فيما قصر بالفعل اولى وفيه بحث وهو ان المعهود يجوز ان يكون
كليا كما اذا قلت الحيوان ناطق فان اللام فيه للعهد والمعهود بعض من مطلق الحيوان وهو المدرك للكليات نعم فيه
شائبة الحسية لكن لا مه لام العهد عند ارباب الفن فيمكن القصر في مثل هذا المعهود **قوله** ويرد بان المعنى الشخص الذي
له الصفة صاحب هذا الاسم قيل المنطلق بهذا المعنى صار كالاسم في دلالته على الشخص والذات وزيد بالمعنى المذكور
صار كالصفة في دلالته على معنى قايم لغيره فالمبتداء هو الاسم او ما في تاويله وهذا هو مراد القايل المذكور لا امتناع
كون المنطلق ونحوه مبتداء وامتناع كون زيد ونحوه خبرا مطلقا فالتحقيق ان النزاع لفظي **قوله** واما المجهول عنده
اتصافه بكونه صاحب اسم زيد فيه بحث اذ لا يعلم الاتصاف بكونه صاحب هذا الاسم فلا يحتاج الى الغافل ان قلت المراد
اتصاف المنطلق قلت فقد لا يعلم ان المنطلق المعهود بان سمع ان شخصا ما في اهل بلده انطلق فاشتبه عليه انه اي من
الاعيان فتامل **قوله** لان الجزئي الحقيقي لا يكون محمولا البته فيه بحث لان الحمل في عرفنا يكون المحمول عليه امرا عينيا

مفتش

مفتشا باتحاد المتغايرين ذهنا بحسب الوجود الخارجي بحيث يصدق وهذا التعريف ينبغي ان يصح ولا شك ان التغاير
والاتحاد من الجانبين فكما صح زيد ناطق فليصح الناطق زيد بلا تاويل الكلام الا ان يقال نذكر خاصة اضافية للحمل
فهو تفسير بالاعم لا بالمساوي فان قلت لا شك ان المراد بالناطق زائد لكونه موضوعا فيكون حمل زيد عليه بلا تاويل
حمل الشيء على نفسه وهو ليس بمعتد قلت لم لا يكفي التغاير باعتبار الوصف العنواني على ان عدم الصحة غير علم الافادة
قوله والانشاء ليس ثابتا في نفسه فلا يكون ثابتا لغيره فيه بحث اما اولا فلان مدلول الكلام الطلبي هو الطلب الثابت
في نفسه لا المطلوب الذي هو ليس حاصلا معه واما ثانيا فلان الاخبار الواردة على المستحيل غير ثابتة اتفاقا مع ثبوتها
لغيرها على معنى اتصاف الغير بها ويمكن ان يقال المراد لعدم ثبوت الانشاء في نفسه انه مع قطع النظر عن اللفظ ليس ثابت
لانه ايجاد معنى بلفظ يقارنه ولا يمكن ان يخبر بثبوته للمبتداء لانه يقتضي الثبوت قبل الاخبار فتامل **قوله** لا انما يحتمل الصدق
والكذب للاتفاق على ان اصله الافراد واحتمال الصدق والكذب انما هو من صفات الجملة **قوله** في الخبر والقضية اي في
الكلام الخبري والقضية الموجبة **قوله** الا ترى ان الظرف في نحو اين زيد وانى لك هذا ومتى القتال هذه الامثلة و
نظايرها ليست مما النزاع فيه اي مما الخبر فيه انشاء لان الاستفهام في الحقيقة داخل على النسبة بين المبتداء
المذكور والخبر المقدر لا على الخبر وحده **قوله** وكذا في قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم حكم الفاضل المحشي بوجوب الظاهر
ان قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم انشاء للدعاء على المخاطبين لا اخبار عن استحقاقهم اياه وكذا قولك نعم الرجل زيد انشاء
للمدح لا اخبار عن استحقاقه للمدح وقد سبق منا في بحث وهو حسبي ونعم الوكيل بحث اخر فليتذكر **قوله** وزيد كانه الاسد
ليس المراد التشبيه والا احتمل الصدق والكذب بل الشك مبالغة في شجاعته او نقول المراد انشاء التشبيه لا الاخبار
عن تشبيه اياه فلا يحتملهما على هذا التقدير ايضا فليفهم **قوله** بما هو نحو البناء امتاز ايضا او الوصف مصدره ولا الاول اولى
لان الخبر ليس بمصدر ومقتضاه ان لا يكون الوصف مصدرا ايضا على ما لا يخفى **قوله** فاذا جاء بعده انما قال بعده لان الاصل
البعدية ويمكن التقديم في مثل في الدار رجل على ما لا يخفى **قوله** لضمير المعتد به خرج عن ظاهره مثل قولنا زيد ضرب فذلك
ان يقال المراد الضمير وما يؤدي مؤداه **قوله** فعلى هذا يختص التقوي الخ سياق الكلام يدل على ان المعنى فعلى ما ذكره صاحب
المفتاح لكن يرد عليه ان تخصيص الضمير المذكور فيه هو الضمير مطلقا ولا دليل في الكلام على ذلك التقييد كيف وقول
السكاكي في زيد عرفت ان الرفع يفيد تحقيق انك عرفت زيدا يدل على ان ما ذكره في تعليل التقوي محمول على اطلاقه فيقول

في المثال المذكور زيد صرف الى نفسه ما بعده وهو وقوع الضرب عليه ثم لما يضمن الخبر ايقاع الضرب على ضميره تحقيقا تكرر انتساب الوقوع اليه ويقوى الحكم وقس على ذلك نظايره وبالجملة ان خص السكاكي الضمير المذكور في التعليل بما يسند اليه الفعل والا كان تقييدا بلا دليل وان لم يقيد والتزم وجود التقوي في مثل زيد ابوه منطلق ورد عليه انه جعل المسند التي فيما لا يراد به التقوي فافهم قوله لما سبقت الاشارة يعني في شرح قوله والمراد بالسببي نحو زيد ابوه منطلق قوله وهو ان الحكم لا يؤتى به معرى الخ لا يخفى ان الحكم بعد التوطية والتعقيب يعم مثل ان زيدا قايم وما زيد بعالم وكان زيد قايما ولعلها ولعل غرض الشيخ ليس يخص في المجرد عن العوامل اللفظية لكن يلزم ان لا يوجد التعدي عنده في مثل في الدار رجل قوله قلت هو داخل في التقوي الخ فيه بحث اما اولا فلان اللام في قوله فللتقوي للغرض كما يرشدك اليه تفصيل الباعث لكون الخبر جملة وقد سبق ان لا قصد للتقوي في صورة التخصيص اللهم الا ان يق بالقصد التبعي وهو خلاف ما قال به فيما سبق واما ثانيا فلانه لا احتمال للتقوي في رجل جاءني عند المص سهى في نقل كلام الشيخ الا كما صرح به الشارح في مباحث تقدم المسند اليه اللهم ان يحمل ما سبق على ان المص سهى في نقل كلام الشيخ لا انه مذهب المص نفسه وبعد تسليم العرفان لا حاجة الى التاكيد جوابه ان العرفان المسلم هو المطلق والمؤكد هو العرفان المضاف الى المتكلم او غيره قوله لما تراى قصد الدوام والثبات في الاسمية والتجدد والحدوث في الفعلية والاعتبارات المختلفة الحاصلة من ادوات الشرط في الشرط قوله لان الاصل في التعليق هو الفعل وذلك لان العامل انما يعمل لافتقاره الى غيره والفعل اشد افتقارا الا انه حدث يقتضي صاحبا و محلا وزمانا وعلة فيكون افتقاره من جهة الاحداث ومن جهة التحقق وليس في الاسم الا الثاني هذا ورد جماعة منهم ابن مالك على من قدر الفعل نحو قوله تعم اذا لهم مكر وقولك اما في الدار فزيد لان اذا الفجائية لا يليها الفعل اما لا يقع بعدها فعل الا مقرونا بحرف الشرط نحو فاما ان كان من المقربين واجاب عنه ابن هشام بان الفعل يقدر مؤخرا قوله ولانه قد ثبت تعلقها الضمير في تعلقها راجع الى الظروف المعلومة بقرينة ذكر الظرفية ويتسابق الذهن اليه من لفظ التعلق ثانيا فاظاهر ويرد على الدليل المذكور ان الظرف الواقع صلة واقع موقعا لا يغني عنه المفرد بل اذا وقع فيه مفرد يأول بالجملة والظرف الخبري واقع موقعا هو للمفرد بالاصالة واذا وقعت فيه جملة تؤول بالمفرد فلا يصح ان يعامل احدهما معاملة الاخر قوله فكان ينبغي ان يقول ان الظرف مقدر بالفعل لما اعترف بصحة المعنى على هذا القول فليجعل ضمير هي في عبارة المص راجعا الى الظروف الدال عليها لفظ الظرفية بمساعدة المقام وليس في ذلك كثير تكلف لا يرتكب لتصحيح الكلام

وليس

وليس في عبارة الايضاح ايضا ما يوجب ارجاعه الى الظرفية المذكورة بطريقة الاستخدام قوله لا فيها غول الخ في الصحاح غاله الشيء واغتاله اذا اخذه من حيث لم يدر وقوله تعم لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون اي ليس فيها غايلة الصداع لانه قال في موضع اخر لا يصدعون عنها وقال ابو عبيدة الغول ان تغتال عقولهم قوله اي بخلاف خمور الدنيا فيه بحث لان هذا انما قصد لما صرح به في بحث المساواة ردا على من زعم ان تقديم الخبر على المبتدا المنكر في ولكم في القصاص حيوة للاختصاص من ان تقديم الخبر على المبتدا المنكر في مثل في الدار رجل لا يفيد الاختصاص نعم لو لم يجعل قوله تعم لا فيها غول عدولا بل بناء له لامكن ان يفرق بين المثالين بان المفيد للاختصاص تقديم ما حقه التاخير كما صرح به الشارح في بحث القصر وحق الخبر في نحو في الدار رجل التقديم لتخصيص المبتدا المنكر به فلا يفيد الاختصاص واما فيما نحن فيه فقد صح وقوع النكرة مبتدا بالوقوع في سياق النفي فكان حق الخبر التاخير ولذا افاد تقديمه الاختصاص لا يقال الغول مصدر فيصح وقوعه مبتدا وان لم يقع في سياق النفي كما في سلام عليكم فثبت ان في الاية تقديم ما حقه التاخير لانا نقول ذلك مخصوص بالمصدر المدعو به على ما في اللباب والمراد به التعجب ايضا على ما في مغني اللبيب لابن هشام فان قلت التنوين في غول للتنويع اذ ليس المراد الغول المطلق كما نبهت عليه فبهذا القدر صح وقوعه مبتدا بلا تقديم الخبر عليه فكان تقديم الخبر عليه تقديما لما حقه التاخير مفيد للتخصيص المذكور بخلاف قولك في الدار رجل اذ صح وقوع رجل مبتدا بتقديم الخبر عليه حيث لم يعتبر فيه كون التنوين للتنويع والا فلا نسلم عدم افادة التخصيص ايضا قلت فلا يلزم من عدم افادة في الدار رجل التخصيص عدم افادة قوله تعم ولكم في القصاص حيوة اذ قد صرح ان التنوين في حيوة للتنويع فيندفع النظر الذي اورده في بحث المساواة قوله فهو من قصر الموصوف على الصفة دون العكس لان الحمل على العكس يستدعي جعل التقديم لقصر المسند على المسند اليه و القانون انه لقصر المسند اليه على المسند كما دل عليه سياق كلامه وصرح به الفاضل المحشي ايضا في جواب مولانا يوسف المعين بناء على ان التقديم قد يفيد قصر المسند على المسند اليه مما لا يعتد به الا اذا ثبت نقل من الثقات قوله وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولا فيها غول قد تبين فيما سبق ان القصر في لا فيها غول غير حقيقي فهذا تذكير لما سبق قوله من ان الاختصاص ههنا ليس على معنى ان دينكم الخ مبني على انه يلزم من الاختصاص بالمعنى المذكور ان لا يتجاوز دين رسول الله صلى الله عليه وآله الى الغير من المؤمنين ودين المخاطبين الى غيرهم من الكفرة وقد اشار الشارح الى دفعه بان القصر اضافي بل على معنى ان المحقق الظاهر ان العلامة لم يرد بالتخصيص ههنا معنى القصر بدليل قوله في التمثيل معنى قايم زيد ان المختص به القيام دون القعود

نان قايم زيد معناه قصر زيد على القيام وما ذكره اذا حمل الاختصاص على معنى القصر قصر للاختصاص بريد على القيام
بل مراده بالاختصاص هو التعلق كما في قولهم الحلول هو الاختصاص الناعت فراده معنى قايم زيد ان الثابت له القيام دون
القعود فعلى هذا يندفع عن العلامة الخبط الثاني الذي ذكره الفاضل المحشي فتامل قوله لتوهم انه نعت له لا حدا في توهما
قويًا لتعاضد الامرين في ذلك استدعاء المنكر في مقام الابتداء الوصف وصلاحية الظرف له فلا يرد جواز زيد القايم
ونحوه مع وجود الالتباس بالنعت على ان المدعى التقديم فيما حصل به دفع الالتباس فلا يرد جواز ما ذكره لتحقق التباس
المبتداء بالخبر على تقدير تقديم الخبر ثم كون قوله لا منتهى لكبارها صفة للهم نقدح فيما ذكره لان احتمال الوصفية بعد
وصف اخر يكفي لما ذكره وتقديم الظرف في البيت احتمال آخر وهو الاهمية لكن لا يضر في التمثيل فافهم قوله لجواز ان يكون قايم
مبتداء ورجل بدلا منه اي ويكون الخبر محذوفا نحو في الدار ونحوه ولا يجوز ان يكون رجل فاعلا له لان الاعتماد شرط
لعمل الرفع والنصب عند محققي النحاة ولذا ذكر في اللب في تعريف المبتداء او مسند نعت رافع ظاهرا بعد همزة الاستفهام
او ما النافية فليرجع الى شروحه لا يقال قايم لا يصح للابتداء لكونه نكرة محضة والبدل ليس من المخصصات لانا نقول
بعد المنزل عما ذكره ابن دهان نعدد الخبر معتدًا ما نحو عندي او في الدار قايم رجل او يحمل تنوين قايم على الافراد او النوعية
فيحصل التخصيص كما في شر اهر ذا ناب على انه قد جوز جمهور النحاة الابتداء بالنكرة اذا كانت موصوفة او خلفا من
موصوف كما قالوا في قولهم ضعيف عاد بقرملة اي رجل ضعيف فيمكن ان يجعل المثال من هذا القبيل اي شخص قايم رجل
فتامل قوله ولانتم اشعوا معطوف بحسب المعنى على قوله فانه يتعين قوله فلا يجب التقديم كقوله تعم واجل مسمى عنده لان
الاكثر في الاستعمال تقديم الظرف على النكرة الموصوفة يقال عندي ثوب جيد ولي عبد كيس وذلك لانه لو اخر احتمل
ان يكون وصفا اخر وانما لم يقدم في الاية الكريمة لان المعنى واي اجل مسمى تفخيما لشان الساعة فقد تضمن معنى الشرط
المقتضي للصدارة قوله ضرورة ان التخصيص لا يحصل الا بعد حصول الحكم قد يتكلف في الجواب عن الايراد بان التخصيص بسبب
تقديم الحكم اي المحكوم به عليه امر اعتباري اعتبره المتكلم في ذهنه وجعل تقديمه في الذكر دليلا عليه بحيث يعرف السامع
ان حكمه بالخبر على مختص وليس المراد به ان المتكلم حكم اولا على غير مختص ثم بتقدم الحكم عليه تخصص المحكوم عليه فتامل قوله
على تضمين اشرق معنى فعل متعد او على كونه متعديا بنفسه على ما في الكشاف وههنا نكتة ينبغي ان ينبه لها وهي ان اللفظ
في صورة التضمين مستعمل في معناه الحقيقي والمعنى الاخر مراد بلفظ اخر محذوف دل عليه بذكر ما هو من متعلقاته كيلا يلزم الجمع
بين

بين الحقيقة والمجاز فتارة يجعل المذكور اصلا والمحذوف حالا وتارة يعكس فان قلت اذا كان المعنى الاخر مدلولا عليه
بلفظ محذوف لم يكن في ضمن المذكور فكيف قيل انه متضمن اياه قلت لما كان مناسبة المعنى المذكور بمعونة ذكر صلته قرينة
على اعتباره جعل كانه في ضمنه قوله وهو سهو لان اما وجه السهو في التوجيه الاول فهو ان الغرض اضاءة الدنيا بسبب هذه
الثلاثة اذ فيه المبالغة المناسبة للمدح وعلى الوجه الاول لا يفهم هذا المعنى كما لا يخفى واما وجهه في الثاني فلان اشرق
يجي متعديا بنفسه كما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعم واشرقت الارض بنور ربها فعلى تقدير صحة المعنى لا احتياج الى التضمين
على ان المعنى في الوجه المختار انهم انفسهم ذو اشراق والدنيا مشرقة بسببهم وانعكاس اشعتهم سواء قصد والاشراقها ام لا
وعلى هذا الوجه انهم منقلبون على اشراقها وانارتها والاول اقوى قال الشريف في شرح المفتاح وقد يقال الاولى ان
يجعل ثلثة مبتداء خبره محذوف اي لنا ثلاثة موصوفة بكذا فيكون شمس الضحى وما عطف عليه بدلا او بيانا ويكون
المثال خارجا عما نحن فيه ولا يبعد ان يقال ان فيه ضعفا لتبادر الذهن الى ان يكون الغرض الاصلي مدح الشاعر
نفسه كما لا يخفى قوله بفتر عن جبط واشكال وذلك انه قال الخ افتر فلان ضاحكا اي ابدى اسنانه وكان تعديته بعن
لتضمنه معنى الكشف هذا وقد بقي ههنا بحث وهو انه لا اختلال ولا اشكال في اصل مدعى السكاكي وانما الاشكال فيما
تضمنه تفصيله فهذا الذي ذكره الشارح انما ينتهض وجها لعدم ايراد المصنف قول السكاكي بتمامه لا لعدم عده قصد افادة
التجدد من مقتضيات تقديم المسند والاظهر ان ترك المصنف ذلك لظهوره فافهم قوله خارجة بقوله في الدرجة قال الفاضل
المحشي اذا كان الاسناد الاول في هذه الامثلة هو اسناد الفعل الى المبتداء كان هذا الاسناد في الدرجة الاولى فكيف يتصور
خروج هذه الامثلة بهذا القيد بل يجب ان يكون داخلة فيه واردة نقضا على ما ذكره من القاعدة القايلة ان الفعل
مقدم البتة على ما اسند اليه في الدرجة الاولى وفيه بحث ظاهر وهو ان القاعدة ليست ما ذكره بل ان الجملة اذا قصد بها
التجدد يجعل مسندها فعلا ويقدم البتة على ما يسند اليه في الدرجة الاولى حتى اذا تقدم ما اسند اليه الفعل في الدرجة
الاولى على الفعل كما في هذه الامثلة لا تفيد تلك الجملة التجدد فخرج الامثلة بهذا القيد وقد يقال في توجيه كلام الشر
قول السكاكي ويقدم البتة على ما يسند اليه في الدرجة الاولى بيان لجعل المسند فعلا يعني اذا جعل المسند فعلا يقدم
البتة على ما يسند اليه في الدرجة الاولى والحاصل ان ضابطة كون المراد من الجملة افادة التجدد دون الثبوت جعل المسند فعلا
على الاطلاق وقوله ويقدم البتة على ما يسند اليه في الدرجة الاولى بيان حال جعل المسند فعلا بقرينة قوله البتة على

ما یشهد به الذوق السلیم والطبع المستقیم فلا غبار علی کلام السید وانت خبیر بان عبارة السکاکی لیست نصا فیما ذکره
حتی یرد اعتراض الشریف اذ یجوز ان یکون معنی البتة وجوب تقدیم الفعل علی ما یسند الیه فی الدرجة الاولی وقت ارادة
التجدد لا مطلقا والحق ان کلام الشریف ههنا محل نظر وان اسناد السکاکی الاحتراز المذکور الی قوله فی الدرجة الاولی من
قبیل اسناد الشیء الی الجزء الاخیر من سببه وان کان المحترز به مجموع قوله ویقدم علی ما یسند الیه فی الدرجة الاولی فتامل
قوله ولا طیف خیال بالنصب معطوف علی الضمیر المنصوب فی لم یره وطیف الخیال مجیئه فی النوم والمقصود ان المعترض لم یرد
مقصود السکاکی بعینه ولا بصورة الحاکیة له قوله فالقول بان کل جملة اسمیة یفید الثبوت وهم القول بما ذکر وان لم یکن
مصرحا فی کلام الشیخ الشارح الا انه لما ذکر ان کلا من الامثلة الثلاثة اعنی انا عرفت وانت عرفت وزید عرف یفید الثبوت
وما ذلک الا لکونها اسمیة لزم فیه ان کل اسمیة یفیده قوله بل انما یکون ذلک اذا لم یکن الخبر جملة فعلیة یرید ان ذلک الحکم
الکلی انما یصدق اذا کان الموضوع مقیدا بما ذکره ای بعدم کون الخبر جملة فعلیة واما اذا کان کذلک فهی تفید التجدد الا ان
ینضم قرینة علی الثبوت کالعدول عن النصب فافهم قوله بما لا یخفی بطلانه لان المسند الیه واحد بالذات ونسبة المسند
الواحد الی شیء واحد لا یکون بالثبوت والتجدد معا وهذا ظاهر وما قیل من انه ان اعتبر ثبوت حقیقة العرفان فهو ثابت
وان اعتبر ثبوت افراده فهو متجدد فلا بطلان فکیف عدم خفائه مما لا یلتفت الیه لان اعتبار حقیقة العرفان فی احد
الاسنادین وافراده فی الاخر تحکم مع انه مخالف لاطلاق الحکم بافادة التجدد بطریق القصد فی المثالین المذکورین
کالمجرور فی قولنا دخلت علی زید فقام فان زیدا لیس بمسند الیه اصطلاحا لانعدام الرفع فیه لفظا ومحلا مع لزوم
احدهما فیه قوله لیس الا بین المبتداء والخبر وبین الفاعل وعامله واسناد جملة عرفت مثلا الی انا من الاول واسناد عرف
الی الضمیر المتصل من الثانی واما اسناد مجرد عرف الی الضمیر المنفصل المتقدم اعنی انا فلیس شیئا من القسمین قوله فلابد
ههنا من زیادة اعتبار یعنی ان الشارح لم یتعرض لذلک الاعتبار الزاید وحاصل هذا الاعتراض ان ظاهر کلامه غیر واف
بالمقصود قوله لا یخلو عن اعتراف بذلک حیث قال انما یدل علی اولیة اسناد الفعل الی الضمیر الخ قوله واحترز بقوله فی
الدرجة الاولی عن نحو زید عرف حاصله ان الاحتراز عن الخروج لا الدخول یعنی انه لو قال ویقدم البتة علی ما یسند الیه
بلا تقیید بقوله فی الدرجة الاولی لورد علیه نحو زید عرف فانه مفید للتجدد مع انه خرج عن الضابطة لانه لم یقدم علی
ما یسند الیه وهو زید فلما قال فی الدرجة الاولی علم من هذا التقیید ان افادة التجدد انما یقتضی وجوب تقدیم المسند

الذی هو الفعل علی ما یسند الیه فی الدرجة الاولی لا علی ما یسند الیه مطلقا وهو موجود فی نحو زید عرف قوله لان کل
فعل مسند دائما الخ واما الافعال المکفوفة بما مثل قلما یکون فلعله لم یلتفت الیها لانها قلما یکون قوله وما یقال
الخ یعنی ان المص لو قال جمیع ما ذکر فی هذا الباب والذی قبله غیر مختص بالبابین لزم ان یکون جمیع ما ذکر فیهما یعنی کل
واحد واحد جاریا فی کل واحد مما یصدق علیه انه غیر هذا الباب والدلیل علی ان مراد القایل هذا انه شمل عدم جریان
الجمیع فی غیر البابین بقوله لان التعریف یجری فی المفعول به وهو من غیر هذین البابین وکذا الحال والتمییز کالتعریف فی
الحال والتمییز فعلم ان الجریان فی غیر هذین البابین عند هذا القائل ان یجری فی کل واحد من غیر هذین البابین فرد علیه رد
الشارح الباب الرابع فی احوال متعلقات الفعل المحققون علی کسر اللام فی المتعلق وان صح الفتح ایضا اذ المراد بها معمولات
الفعل والمتعارف ان المعمول متعلق بالکسر والعامل متعلقا بالفتح وسره ان التعلق هو التشبث والمتشبث بالکسر هو المعمول الضعیف
وبالفتح هو العامل القوی قوله وقد سبق اشارة احتماله یعنی فی التنبیه السابق بقوله کثیر مما ذکر غیر مختص بهما الخ قوله
واراد بالاحوال بعضها بقرینة المقام وان کان الجمع المضاف ظاهرا فی العموم قوله الفعل مع المفعول کالفعل مع الفاعل الخ
ان الظرف معمول للمضاف مقدرا ای ذکر الفعل مع المفعول کذکره مع الفاعل وادخل ههنا کلمة مع علی التابعین اعنی المفعول و
الفاعل اللذین کل منهما قید للفعل مریدا بها مجرد المصاحبة فانها قد تستعمل فی هذا المعنی کما صرح به الشریف فی حواشی
المفتاح وان کان الشایع دخولها علی المتبوع رعایة لامر خطابی وهو ان الکلام فی متعلقات الفعل من حیث هی مضافة
الیه وحق المضاف الیه ان یتقدم فی الذکر التفصیلی ثم جری علی الاستعمال الشایع من دخولها علی المتبوع والوجه هو الاول
وان کان الثانی فیه رعایة امر لفظی مقتضی لوضوح الفهم وهو ارجاع الاولین من الضمایر الاربعة الی شیء واحد وکذا الثانیین
ووجه الوجاهة التی احال به علی التامل ما فصله الفاضل المحشی عن ان لقایل ان یقول لا نسلم ان قوله فیما بعد فاذا لم یذکر
متعلق بالمفعول لم لا یجوز ان یتعلق بالفعل کما هو المناسب بقوله الفعل مع المفعول ویکون النفی متوجها الی القید ای اذا لم یذکر
الفعل مع المفعول بل ذکر وحده وللمجیب ان یرجح تعلقه بالمفعول بقول المص فی الایضاح الذی هو کالشرح لهذا الکتاب بعد قوله
هناک حال الفعل مع المفعول کحاله مع الفاعل الخ واذا تقرر هذا فنقول الفعل المتعدی اذا اسند الی فاعله ولم یذکر له مفعول
وبان مطمح النظر والمقصود بالبیان فیما نحن فیه عدم ذکر المفعول مع الفعل والتعلق بالمفعول صریح فیه علی ان فیما ذکره القایل مخالفة
الاستعمال الشایع اعنی دخولها علی المتبوع فی موضع وفیما ذکره الشارح والمحشی مخالفة فی موضع واحد لنکتة خطابیة تقتضیه

كما نبهناك عليه قوله اى يلبس الفعل بكل منهما فى العبارة مسامحة اذ ليس الغرض من ذكر كل منهما مع الفعل افادة تلبس
الفعل بكل منهما فالاظهر ان يقول اى تلبس الفعل بما ذكر معه والمقصود واضح قوله ومن هذا يعلم الخ اى مما ذكره نقلا عن الايضاح
من ان تلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه وان لم يصرح بكونه نقلا عنه وكان الاولى تصريحه به لان تصريحه فى الايضاح
بجهة التلبس بالمفعول هو الحجة فى حمل المفعول فى كلام المص نفسه على المفعول به قوله مطلقا اى من غير اعتبار عموم فى
الفعل الخ هذا كلام ذكره المص فى الايضاح وفيه حزازة لان سلب اعتبار عموم الفعل لا دخل له فى ترتب الجزاء المذكور اعنى
التنزيل منزلة اللازم لجواز ان يقصد التعميم المذكور وينزل الفعل مع ذلك منزلة اللازم كما لا يخفى تامل قوله ويكون كلاما
مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير كانه مبنى على ان التخصيص بالذكر عرفا واستعمالا يدل على نفى الحكم عما عداه كما قالوا ان التخصيص
بالذكر فى الروايات يدل على نفيه عما عداه بلا خلاف لكنه تعسف مستغنى عن اعتباره فى تعيين المفعول اذ لو اريد التخصيص
لقيل الدنانير يعطى بتقديم المفعول ويمكن ان يجعل قوله غير الدنانير صفة للاعطاء على حذف المضاف اى غير اعطاء
الدنانير والغرض باعتبار ان الاعطاء المثبت اعطاء مجهول المتعلق فيكون مغايرا لاعطاء معين متعلقه بانه الدنانير
فيبعد المعلق الى ما اشار اليه الفاضل المحشى فتامل قوله لا مع من نفى ان يوجد منه اعطاء يدل على ان قوله هو يعطى كلام مع من
نفى الاعطاء ان قلت فيكون ملقى الى المنكر فاين التاكيد قلت اسمية الجملة مؤكدة ان قلت فينبغى ان لا يجوز القاء الاسمية
الى خالى الذهن قلت قد سبق جوابه فى الباب الاول قوله اما ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص
جعل المطلق كناية عن المقيد مع انها الانتقال من الملزوم الى اللازم بناء على ان مطلق اللزوم ولو بحسب الادعاء كاف فيها
كما سيجى تفصيله فى البيان انشاء الله تعالى قوله المؤمن غر كريم الخ الغر بالكسر الذى يخدع بسهولة لقلة تجاربه والخب بفتح
الخاء وكسرها هو الرجل الخداع الجربز تقول منه خببت يا رجل تخب خبا لكن الرواية بالفتح لئلا يشتبه بالمصدر الذى هو بالكسر
لا غير قوله لعله ابهام ان القصد الخ اتمام الابهام ايماء الى جواز وجود منهج للحمل على البعض فى الواقع وان تساوى الكل فى
تحقق الحقيقة وصحة الحمل عليه قوله اى افاد المقام الخطابى والفعل المذكور ذلك اى كون الغرض ثبوته لفاعله الخ قيل فيه بحث
من وجهين الاول ان الظاهر كون المفاد نفس الثبوت لا كون الغرض ذلك الثانى ان اثر المقام الخطابى افادة مجرد التعميم فى افراد
الفعل ولا دخل له فى افادة الجزء الاول وكل من الامرين هين اذ المقصود افادة التركيب ذلك بواسطة المقام الخطابى وما ذكره
من كون الغرض كذا من قبيل متتبعات التركيب التى تفيدها وان لم يستعمل فيها وبهذا تبين سقوط الثانى ايضا فافهم قوله فصدر هذا

الفعل معرف بلام الحقيقة لان المقصود نفس الحقيقة وفى المنكر دلالة على الفرد وبهذا يظهر ان المصادر العارية عن الدلالة
على الفردية ولو منكرا كرجعى وذكرى يمكن ان يحمل فى المقام الخطابى على الاستغراق لانه بمنزلة المعرف بلام الحقيقة وقد يقال
الظ ان مدلول الفعل والمصدر نفس الحقيقة فيمكن اعتبار الاستغراق بمعونة المقام الخطابى من غير حاجة الى ضم التعريف
قوله لا يقال ان افادة التعميم الخ قد يجاب عنه بان المراد ان المقام اذا كان خطابيا يراد فى صورة التنزيل نفس الحقيقة
لكن لا من حيث انها معتبرة بنفسها بل لان يتوسل بها الى التعميم وهذا الاعتبار ليس اعتبار حقيقة الفعل فى ضمن جميع افراده
الذى اعتبر انتفاؤه بقيد الاطلاق اذ فرق بين ان نقصد الحقيقة فى الافراد وبين ان نقصد من حيث هى للتوسل بها الى
ارادة التعميم كناية فان الثانى ابلغ قوله معتبرا فى الغرض والمقصود فيه مراده نفى دخوله فى الغرض الاولى والمقصود من نفس
الكلام وان كان داخلا فى المقصود من الكلام مع المقام فلا يرد اعتراض الفاضل المحشى وانت خبير بان يجى ما يرد عليه وقع
اللام من الكلام مما لا يرتضيه اولو الافهام قوله لان ما ذكره من الحصرين مما لا يشهد به نقل ولا عقل نقل عن الشارح انه
قال اعلم ان المردود عقلا ونقلا هو اجتماع الحصرين فى مثل فلان يعطى على ما زعم الشارح العلامة واما الحصر الاول فقد
حققناه على وجه يصح عند صاحب المفتاح ايض واما الحصر بناء على التقديم فلا يصح شرحا لكلام السكاكى على ما عرف من
مذهبه انتهى كلامه واراد بقوله واما الحصر بناء على التقديم الخ ان افادة التقديم للحصر عند السكاكى انما هى اذا كان المقدم
مضمرا او مظهرا منكرا كما سبق وفلان ليس منهما بل هو معرفة لكونه علم جنس كما صرح به فى شرح اللب للسيد وغيره فالحصر الاول
ليس عند السكاكى باعتبار تقديم المسند اليه بل باعتبار عموم الاعطاء المستفاد من المسند المحمول فى المقام الخطابى على
الاستغراق وهو الذى اراده الشارح بقوله واما الحصر الاول فقد حققناه على وجه يصح عند صاحب المفتاح قوله فيلزم ان
لا يكون غيره موجدا للاعطاء والا لخرج ذلك الفرد من الاعطاء من كونه موجدا الفلانى مع ان المفروض انه يوجد كل اعطاء
اما انه لا يوجد الا الاعطاء فمما لا يسعه هذه العبارة اجاب الفاضل الهروى بانه يمكن ان يحصل الحصر من المقام وفرض الكلام فى
صورة يدل قراين المقام او الوقوع فى جواب السؤال عليه فانه اذا ظهر خطاء من مصنف فى مسئلة دقيقة وقلت هو رجل نحوى
يفهم منه انه لا يعلم غير النحو مما له مدخل فى تحقيق الدقايق او سئلت عن شان فلان وعما يشتغل به من حقايق الافعال وقلت
يعطى او يكتب او غيره ذلك فهم انه مقصور على ايجاد ما ذكرت فى جوابه ورد بان ذلك لا يصلح مطلقا ولا قرينة ههنا على
التقييد فلا يصح فتامل قوله فان هذا المقام مما وقع فيه لبعضهم خبط عظيم اراد بالبعض الخلخالى فانه سلك مسلك الشارح

العلامة قوله ان يرى مبصر ويسمع واع هذا بالحقيقة سبب للحزن والغضب الكامل لكن جعل خبراً عنهما تنبيهاً على كماله
فى السببية فكانه خرج عن السببية وصار عين المسبب قوله بل لا يبصر الرائى الا اثاره ح وجه الترقى ان الرائى لا يبصر
غير اثاره ولم يكن ابصار آثاره لازماً لمطلق الرؤية كما هو المدعى لتحققها بدونه فى تلك الصورة وعلى هذا القياس سماع
الواعى وفيه تامل قوله فالفرق بين تعميم آه جواب عما توهمه الخلخالى من ان تعميم افراد الفعل يستلزم تعميم المفعول فلا
معنى لتجويز ارادة تعميم الفعل من غير اعتبار تعميم المفعول قوله وهما وان فرض ح يجوز ان يكون الجملة الشرطية خبراً للمجد
والواو زايدة بينهما لتاكيد اللصوق ويجوز ان يكون الخبر قوله فلا تلازم والفاء زايدة فى الخبر على ما يراه الاخفش
والشرط على هذا الاحتياج الى الجزاء كما مر وفى قوله وان فرض تلازمهما اشارة الى منع التلازم فى الواقع لجواز تحقق
تعميم افراد الفعل بدون تعميم المفعول بان يفعل كل افراد الاعطاء فى حق شخص معين فلا تلازم بين التعميمين لا فى الوجود
ولا فى الاعتبار قوله فلا بد من ذكر المفعول ح مبنى على ان المستحسن عند البلغاء فى حكم الواجب عندهم والا فاذا تعلق
بالحذف نكتة وقامت قرينة قوية على تعيين المفعول جاز الحذف كما اشار اليه الشيخ فى دلايل الاعجاز بقوله انما كان
تعلق المشية لمفعوله غريباً محذوفه غير مستحسن قوله على ما سبق الى الوهم ح وعلى هذا الوهم ينبغى ان يعمل فى تفكر اول
الفعلين المتنازعين اعنى ابكى لا ثانيهما اعنى يكتب لان الغرابة فى تعلق المشية ببكاء التفكر ومنشاها تعلق البكاء بالتفكر
فلما جعل الغرابة سبباً لذكر مفعول المشية ناسب ان يدعى استفادة ما هو منشاء للغرابة مما ذكر صريحاً قوله بكاء مطلق
يحتمل ان يقال المراد ان ابكى دمعاً فحذف المفعول للاختصار فلا يكون البكاء الذى اراد ايقاع المشية عليه بكاء مطلقاً
قوله وهو مجاز عن تمكينهم واقتدارهم بدليل قوله تع ان الله لا يامر بالفحشاء وقيل المراد امرناهم بالطاعة على لسان رسوله
بعثناه اليهم فلو تميلوا ويحتمل ان لا يكون له مفعول معنوى كقولهم امرته فعصانى وفيه وجوه اخر مذكورة فى تفسير القاضى
قوله متعلق بقوله لم توهم انما لم يجعله متعلقاً بالرفع لدلالة قوله اذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده على تعلقه ولان
التعليق بالدفع يوهم بكون الدفع لا فى الابتداء غير حاصل كما ان التعليق بالتوهم يدل على ان التوهم فى الانتهاء اعنى بعد
ذكر الى العظم غير متحقق مع ان النكتة هى الدفع المطلق اعنى ابتداء وبقاء على ان نفس الدفع يشعر بالابتدائية لان الكلام
انما يكون فى ثانى الحال هو الرفع وان جاز استعمال احدهما فى مقام الاخر مسامحة وقد اشار ايضاً الى جواز التعلق بالدفع
الحالة بقوله ويصوره فى نفسه اول الامر قوله وكم ذدت قد يروى بصيغة الخطاب فالمعنى ظاهر وقد يروى بصيغة التكلم
فى

١٣٨
بصف نفسه بالتثبت على المحن والرزايا ويفتخر بحسن صبره على الوقايع والبلايا قوله حزن انما قال بلفظ الجمع وان كان
راجعاً الى السورة لان قوم منها سورة قوله بحذف المفعول اعنى اللحم اذ لو ذكر ح فان قلت هذا التوهم يندفع بذكر المفعول
بعد قوله الى العظم فلا ملجاء الى الحذف قلت من حق المفعول بلا واسطة التقدم على المفعول بواسطة وقد عرفت ما فيه
مع ان ذكر اللحم اذن لغو لا طايل تحته على انه لا يلزم الاطراد ولا الانعكاس فى المقتضيات هذا وقد يقال البيت من قبيل
التنزيل لا الحذف كما يتبادر اليه الذوق السليم من قولهم بلغ السكين العظم قوله على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح
لفظه سواء كان الفعل المقصود ايقاعه عين الفعل المحذوف مفعوله كما فى قولك ضرب زيد وضربت عمرواً او غيره
كما فى قول البحترى فان قلت حذف الفعل سوق الكلام على خلاف مقتضى الظاهر واذا سيق عليه فتذكر المظهر مقام المضمر
ثانياً يحصل تلك النكتة ولا يحتاج الى حذف المفعول اولا قلت الحذف اهون لكثرته فى المفعول الذى هو فضلة قوله وعكس
ذو الرمة بضم الراء قطعة من الحبل بالية والجمع رمم ورمام وبها لقب الشاعر واسمه غيلان والبيت من قصيدة فى بلال ابن
بردة بن ابى موسى الاشعرى يصف الشاعر نفسه بعلو الهمة وقلة الحرص والطمع من الناس وبعده ولكن الكرام لهم ثنائى ولا
اجراى اذا ما قبل مالا قوله ان يكون اصاب مالا اى وقت ان يكون اولا ان يكون وانما قال يكون بلفظ المضارع لتصوير حال
اصابته المال واستحضارها لكن التامل الذوقى يشهد ح يويد ذلك ذكر المفعول فى قرينة اعنى ويهدى من يشاء الى
صراط مستقيم فان المتبادر الى الذوق ان المقصود تعميم الدعوة للكل وتخصيص الهداية بالبعض وهذا التعميم انما يظهر ظهوراً تاماً
بتقدير المفعول العام لا بالتنزيل كما لا يخفى قوله وههنا بحث ح يندفع هذا البحث بما سبق له فى حذف مفعول الانعام حيث
ذكر ان الحذف ليذهب نفس السامع كل مذهب وقد دفعه صريحاً فى شرحه للمفتاح بما فصله الفاضل المحشى فالمراد بعدم تميز
احد الوجهين عن الاخر الذى ذكره ذلك الفاضل عدمه فى هذا الشرح هذا وقد يورد على الفاضل المحشى ان ما ذكره نصره المصنف
لا يناسبه تمثيله بقوله والله يدعو الى دار السلام لان عموم المقدر فيه يفهم من قرينة عقلية هى حكم العقل بان دعوة الله تع
غير مختص ببعض المكلفين اللهم الا ان يمنع حصر الافهام فى كونه من تلك القرينة فتامل قوله ولا حاجة اليه فيه بحث
لجواز ان يكون المراد عند قيام قرينة غير الحذف على عموم المقدر فيحصل التعميم من عموم المقدر المدلول عليه بقرينة غير
الحذف ويكون الحذف لمجرد الاختصار والقرينة على ارادة هذا المعنى ذكره عقيب قوله واما التعميم مع الاختصار وعدم دلالة
لفظ الكتاب على ما ذكره نصاً صريحاً لا يقدح قوله وقد عرض هذا البحث اشارة الى الاشكال المذكور بقوله وههنا بحث اخره عن

قوله واما المجرد الاختصار مع امثلته لشدة اتصال هذا القول بالبحث السابق كما يدل عليه سوق كلامه قوله اذ لو كان
الدعاء بمعنى النداء المتعدي الى مفعول الخ المفهوم من الكشاف ان الدعاء المتعدي الى مفعول واحد قد يكون بمعنى
الذكر حيث قال في تفسير الاية سموا بهذا او بهذا واذكروا اما هذا واما هذا ويؤيده ما نقل في سبب نزول الاية وهو
ان اهل الكتاب قالوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم انك لتقل ذكر الرحمن وقد اكثر الله في التورية هذا الاسم فنزلت قل ادعوا الله
او ادعوا الرحمن اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى فلا يلزم الشرك ولا عطف الشيء على نفسه ويصح اطلاق اياما نعم لو جعل الله تعالى
بمعنى النداء لكان لما ذكره وجه على انه قد يجعل لفظه او للتخيير بين ان يدعوه بهذا الاسم تارة وبذلك اخرى كذا
في شرح التبيان واعلم ان جعل الدعاء بمعنى التسمية المتعدية الى مفعولين يناسب بما روي عن ابن عباس رضي
في سبب نزول الآية وهو ان ابا جهل لعنه الله سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يا الله يا رحمن فقال عليه ما عليه انه ينهانا ان نعبد
الهين وهو يدعو الها اخر فانه حمل الاسمين على المسميين فرد بان المراد الاسم لا المسمى وجعله بمعنى التسمية المتعدية
الى مفعولين يناسب ما علم من سبب النزول وكلا السببين مذكوران في الكشاف قوله وان صح بالواو باعتبار الصفات الخ ان قلت
لم جاز تعاطف الصفات بالواو ولم يجز عطف الصفة على الموصوف مع ان الاتحاد بحسب الذات والتغاير بحسب المفهوم جار
في الموضعين قلت انما جاز تعاطف الصفات بها لانه لم يقصد بشيء منها الذات التي هي جهة الاتحاد بل المفهومات المتغايرة
بخلاف الموصوف والصفة فان ما به الاتحاد مراد بالاول كالعوم السيد والهمام كثير الهمة والليث الاسد والكتيبة العسكر والمزدحم
موضع القتال قوله ولما ورد ماء مدين الاية ضمير ورد راجع الى موسى عم ومدين قرية شعيب عم والامراتان بنتاه عم و
الذود الطرد قوله حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما الخ للشيخين ان يقولا الترحم باعتبار ان السقي من الامة لا لاجل انفسهم و
الذود من المرأتين لاجل انفسهما بلا مدخل لملاحظة خصوصية المسقي وتنزيل الفعل منزلة اللازم بالنسبة الى المفعول
الصريح المعين لا ينافي عدم التنزيل باعتبار المفعول بالواسطة فلا فساد في المعنى على رأيهما كما زعمه الفاضل المحشي ونظير
هذا ما ذكره هذا الفاضل في قوله تعم اقرا باسم ربك على ما سيجيء وقد يقال الموضع كان مجتمع الناس للسقي ومجرد عدم
اشتغالهما بالسقي واشتغال الناس به مع ذكر ضعف ابيهما كاف في ايجاب الترحم وفيه ما فيه قوله وكان على المصنف
ان يذكر بل كان احسن ان يقول الخ حكم الشارح اولا بوجوب ذكر قصر الافراد ثم اضرب عنه على وجه الترقي مدعيا احسنية العبارة
الثانية اعني لافادة الاختصاص لاشمالها على قصر التعيين ايضا وقصر الانشاآت فاجاب الشريف اولا عن دعوى وجوب ذكر

قصر الافراد وثانيا عن دعوى احسنية ادراج قصر الانشاآت وهذا كلام جزل لاغبار عليه فما وقع في اكثر النسخ ليدخل فيه
القصر بانواعها الثلثة وكان تانيث الضمير باعتبار تاويل القصر بالحقيقة القصرية والله اعلم بحقيقة الحال قوله لا يخلو
عن تكلف وهو ان يقال ان الانشاآت يستلزم نسبا خبرية فالخطاء في اعتقاد المخاطب بالنسبة الى تلك اللوازم فتعتبر مثلا
ان المخاطب يعتقد ان المتكلم طالب لاكرام عمرو وامر به او لمجموع اكرام زيد وعمرو فيقول المتكلم زيدا اكرم لو دعاء المخاطب
قوله ومعلوم ان ليس القصر الا تاكيدا على تاكيد سيجيء تفصيله في مباحث القصر في تحقيق المناسبة التي ابداها علي بن عيسى الربعي
بين انما والقصر قوله فيقوى بازدياد التاكيد اعترض عليه بان ذكر الفعل في مثل هذا يكون لمجرد التفسير المحذوف ودون
التاكيد والتقرير ولهذا يجوز الجمع بينهما والجواب ان المقدر الباقي اثره في حكم الملفوظ فهناك تكرير ضمني يفيد تاكيدا و
ينافيه امتناع اجتماع المفسر والمفسر صريحا قوله انه من باب زيدا رهبته بزيد انه من باب الاضمار على شريطة التفسير وفيه
بحث لما تقرر عندهم من ان ما لا يعمل فيما قبله لا يفسر عاملا فيه والفعل المشغول بالضمير ههنا لا يصح ناصبا للاسم السابق
على تقدير التسليط لامتناع توسط الفاء بين المفعول والفعل اللهم الا ان يحمل على انه مثله في كون الاسم منصوبا بفعل مضمر
يدل عليه المذكور كما في باب الاضمار والتفسير والجواب انه منقوض بمثل وربك فكبر وهو كثير في الكلام من غير خلاف في ان المنصوب
مفعول الفعل وسره ان الفاء بالحقيقة داخلة في الاسم اي مهما يكن من شيء فربك كبر وانما زحلقت الى الفعل ليقع الاسم في
موضع الشرط كما في اما زيدا فاضرب كذا في شرح الكشاف للشارح والاقرب ان يقال اما مقدرة والفاء فاء جوابها اذ قد
يقرر ان حذف اما مطرد اذا كان بعدها امر او نهي وان لاما خاصية جواز تقديم ما بعد فائها فليتهم قوله وقد يصرح
بان الفاء للعطف على المحذوف على تقدير كون الفاء للعطف لا يظهر كون واياي فارهبون اوكد في افادة الاختصاص
من اياك نعبد وان جعل المفسر متعلقا بالضمير على وجه الاختصاص تعلق المفسر بالظاهر على ذلك الوجه كما ذكره الفاضل المحشي
لان العطف مقتضى للتغاير الشخصي والاختصاص في شخص لا يقتضي قوة الاختصاص في شخص آخر اللهم الا ان لا يعتبر خصوصية
الشخصين في الاختصاص المؤكد قوله لان المعنى ان ارضي واسعة فان لم تخلصوا العبادة فيه بحث لم يذكره الشارح وهو انه
يلزم عطف الانشاء على الاخبار اذ قد صرح في بحث تقييد الفعل بالشرط ان الجزاء ان كان انشاء فالجملة انشائية مع ان قوله
ارضي واسعة في معنى الانشاء وهو هاجروا فيستقيم العطف بلا تكلف على انه قد سبق ان الشارح جوزه قوله واقيم مقامه بلزوم القيام
صور بدان قلت هذا مناف لما تقدم في شرح ديباجة الكتاب من ان اما قامت مقام مهما يكن من شيء اذ قد علم من تقريره ههنا

ان امالم يقع الا موقع اداة الشرط وعلم من تقريره فى صدر الكتاب انها واقعة موقعهما جميعًا قلت هذا مبنى على المذهبين كما فصل
ابن الحاجب فى الايضاح قوله ولذا تقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول والظرف ح هذا التقديم انما يجوز اذا كان المقدم هو
الفاصل بين حرفى الجزاء لانه يتعلق بتقديمه اغراض واما اذا كان فاصل اخرايهم فلا فامتنع اما زيد فطعامك فاكل واذ جاز اما
طعامك فزيد اكل صرح به الفاضل الرضى وغيره وبهذا يظهر ان ما اشار اليه صاحب الكشاف والقاضى وصاحب المدارك
فى قوله تع فاما الانسان اذا ما ابتلاه ربه فاكرمه ونعمه فيقول ربى اكرمن من ان الظرف متعلق بيقول محل بحث واشكال
اذ يلزم الفصل بالمبتداء ومعمول الفعل والصواب والله اعلم ان يجعل الظرف متعلق بمقدر والتقدير فاما شان الانسان
اذا ما ابتلاه ربه فيكون الظرف ح من تتمة الجزء الواحد المفصول به ولا يعدام ثانيا كما فى قولك اما احسان زيد للفقراء
فحسن قوله ويظهر لك من هذا التحقيق ان مثل هذا التقديم ليس للتخصيص ح اى ليس الغرض الاصلى فى هذا النوع هو التخصيص و
ان افادة فى بعض المواضع والغرض من هذا الكلام رد قول المص ونحو واما ثمود فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص قوله لانه لم يكن
عارفا بثبوت اصل الاكرام والاهانة فيه بحث لان هذا مبنى على كون القصر فى كل واحد من المثالين المذكورين اضافيا
بما خصص به كل واحد من الجانبين بالقياس الى الاخر لان كون القصر مبنيًا على حال السامع انما هو فى الاضافى كما صرح
به ح لا يكون هذا التعليل نافيا للحقيقى اللهم الا ان يدعى انه لا يجى تقديم متعلقات الفعل عليه الا للحصر الاضافى كما
ينبى عنه ظاهر قول المص سابقا وتقديم مفعوله ونحوه عليه لرد الخطاء وان احتمل بناؤه على الاكثر قوله بل المجرد الاهتمام المراد
بهذا الاهتمام كون المقدم نصب عين المتكلم فى نفسه فان مطلق الاهتمام ينصرف اليه كما يقال ذكر الله اهم لا سيما وقد قويل
ضمنا بالتبرك والاستلذاذ وغيرهما واما الاهتمام الذى لم يرض الشيخ الاقتصار على ذكره فى بيان وجه التقديم كما سيجى انما
هو بالمعنى الاعم قوله وان عليكم لحافظين ان جعل عليكم حلية لحافظين فالتمثيل ظاهر الا انه ينبغى ان يلاحظ خبر مذكور فيحتاج الى
تقديره وان جعل خبرا فالاظهر ان يحمل على التنظير دون التمثيل لان الكلام ههنا فى احوال متعلقات الفعل وان كان تقدم
ما حقه التاخير مطلقا قد يفيد بعد التخصيص مما الاحسن فيه اعتبار التخصيص ينفى الحسن لا يقتضى نفى الصحة ولهذا حمل صاحب
الكشاف والقاضى قوله تعم ثم الجحيم صلوه على التخصيص اى لا يصلوا الى الجحيم ويمكن حمل الاية الاولى ايضا على التخصيص ادعاء وربما لعدم
لتنزيل حفظهم غيرهم بالنسبة الى حفظهم انفسهم بمنزلة العدم قوله بمراعاة حسن النظم السجعى الصواب تبديل لفظه السجعى بالفا صلى
رعاية للادب قوله استشهد بما ذكره ائمة التفسير ح الظاهر من عبارة المتن ان ما ذكره تفريع لا استشهاد والا لكان الانسب ان

يقول



بقول ولهذا قال ائمة التفسير وهو ظاهر قوله اهتماما بالمقدم سواء كان ذلك من جهة الاختصاص او من غيره
ولا ينافى هذا المعنى قوله وراء التخصيص كما لا يخفى فينطبق الدليل اعنى قوله لانهم يقدمون اه على المدعى قوله وفيه
نظر وجهه على ما نقل عنه واشار اليه فيما سبق انا لا نم ان القول بالتقديم لرعاية الفاصلة او القافية خطاء
قوله لتقدم الاختصاص الاهتمام ولانه لو تقدم مقدما لعاد على موضوعه بالنقض اذ الحذف ينبى عن عدم الاعتداد
بشانه والتقديم ينبى عنه فالجمع بينهما كالجمع بين النصب والنون قوله لانها اول سورة نزلت قال الزهرى اول ما نزلت
اقراء الى ما لم يعلم وقيل اول سورة نزلت هى المدثر وقيل هى الفاتحة واهل الحديث واتفقوا بان اقراء اول ما نزل مطلقا
والمدثر اول ما نزل بعد مدة الوحى من الايات والفاتحة اول ما نزل من السورة قوله فكان الامر بالقراءة اهم دون
تخصيصها المتوقف على العلم باصلها وايضا المخاطب به هو النبى عم كما هو الظاهر ولا يتصور تجويز القراءة بغير اسمه تعالى
حتى يقصد احد وجوه القصر كذا فى شرح المفتاح للسيد وهذا انما يظهر اذا جعل باسم الله حالا اى متبركا باسم الله اذ لا
يتصور منه عم التبرك بغير اسمه تعم واما اذا جعل مفعولا كما توهم الشارح من ظاهر عبارة المفتاح فلا اذ يتصور منه عم
ان يكون مقروا باسم الله وغيره على ان فيه بحثا لانك قد تحققت ان اعتبار حال السامع انما هو فى القصر الاضافى فليحمل القصر على
الحقيقى بلا محذور اللهم الا ان يتعين الاحتمال الذى اشرت اليه من عدم مجى تقديم متعلقات الفعل الا للاضافى
هو مبنى على انه تعلق باسم ربك ح لا شك ان ادخال الباء على ما هو مفعول بلا واسطة دلالة على التكرير والدوام امرنا
ولا يحسن تخريج التنزيل على ذلك فالوجه ههنا ما ذكره الفاضل المحشى وان كان فيه صرف عبارة المفتاح عن ظاهره فى مواضع
لان صرف عبارة السكاكى عن ظاهره صرفا يسيرا باقتضاء المقام احسن من بناء تخريج الاية على امر نادر فان المحققين من النحاة
منعوه وقد اشار اليه ابن هشام فى الباب الخامس من مغنى اللبيب وفى مواضع اخر قوله والباء للاستعانة او الملابسة رجح
الثانى بكونه اكثر فى الكلام من باء الاستعانة ولان فى الاول جعل اسم الله تعم بمنزلة الالة التى لا تكون مقصودة بالذات
ففيه ترك التادب قوله اى اقراء القران قد يقال السورة لما كانت اول ما نزلت لم يناسب هذا المفعول الذى قدره اللهم
الا ان يصير الى الروايتين الاخريين فى اول النازل وانت خبير بان الجمهور على جواز تاخير البيان من وقت الخطاب وان
لم يجز تاخيره من وقت الحاجة الا عند القائلين بجواز تكليف المحال فلا غبار فى التقدير المذكور فتامل قوله ولا يبعد
على المذهب الصحيح ح اراد مذهب الشافعى فان الشارح شافعى المذهب ثم هذا التوجيه انما يقرب اذا لم يكن التخصص نايبا

عن المقام بان يحمل على الحقيقي على ما ذكره والا فان حمل التقديم على التخصيص الاضافي فقد عرفت ما فيه وان حمل على مجرد

الاهتمام فهو وان صح الا انه موهم لما هو ناب عن المقام ففي ما ذكره الشارح تضعيف للفساد فضلا عن عدم الاستبعاد

قوله كالفاعل في نحو ضرب زيد عمرو واحترز عن نحو ضرب غلامه زيد فان في هذا مقتضيا للعدول عن ذلك الاصل

قوله والمفعول فضلة يستغنى عنه اي قد يستغنى عند الفعل من حيث هو فعل وان كان الفعل المتعدي يحتاج اليه تعقلا

و وجودا كاحتياجه الى الفاعل بخلاف الفاعل وهذا القدر من الفرق يكفي في تقديم الفاعل على المفعول مطلقا قوله فقيل

الاصل تقديم المفعول المطلق لانه جزء مدلول الفعل ثم المفعول به لان طلب الفعل المتعدي له اشد من طلبه لغيره ووجه

تقديم ما هو مفعول بلا واسطة على ما هو مفعول بها ظاهر ثم المفعول فيه الزمان لدلالة الفعل عليه بصيغته ثم المكان

لان الاحتياج اليه اشد بخلاف العلة والمصاحبة كذا قيل ثم المفعول له لان الفعل الذي لا علة له ولا غرض منه قليل

بخلاف المصاحبة وقيل تقديم المفعول به على المفعول المطلق اولى فكانه نظر الى قلة الفايدة في المفعول المطلق واعلم

ان ما ذكره الشارح هنا من عدة المفاعيل على مذهب الجمهور ولذا اورد المفعول معه والمفعول له مع ان الزجاج اسقطهما

واسقط المفعول معه مع ان ابن السراج الحقه كما بين في كتب النحو قوله الاصل تقديم النعت لانه مع المنعوت كشيء واحد فيكون

بمنزلة الجزء ثم التاكيد لكونه ارسخ في التابعية من البدل اذ هو مقصود بالنسبة دون متبوعه فانه في حكم التنحي والمضروب عنه

ولهذا صرح صاحب المفتاح اولا بان البدل ليس موضعا للعطف لفقدان شرط العطف حكما وهو تقديم المعطوف عليه

بهذا تبين ان ما ذكره الشارح والشريف في توجيه قوله ثانيا ليس واحد من الانواع الاربعة يعني البدل والوصف و

البيان والتاكيد موضعا للعطف بالواو من ان التقييد بالواو وبناء على ان بعض الانواع الاربعة صالح للعطف باي على

رائه وبيل نحو اعجبني زيد اي حسنه او بل حسنه محل بحث واشكال لان ما ذكره السكاكي من فوات شرط العطف حكما كون

تقدير سلب زيد ثوبه على تقدير العطف سلب وثوبه قايم في العطف ببل واي فالظاهر ان شيئا من الانواع الاربعة ليس

محلا للعطف مطلقا فان قلت مرادهما الصلوح بحسب تادية اصل المعنى قلت ان صح فانما يصح في اي دون بل لتغير المعنى

عند اظهارها فالصواب الاقتصار على ان التقييد بالواو وبناء على ان المقصود بالبحث هذا وانما ادخل او في قوله او البيان

تنبيها على ان عطف البيان مع البدل من واد واحد حتى ان بعض النحاة لم يميزه من بدل الكل فان قلت لما اعتبرتهما من

واد واحد لم يبق شيء من التوابع حتى يقدم احدهما عليه فكيف يصح الم تقديم احدهما على ما هو مال المعنى قلت بل بقي العطف

بالحرف المتاخر عن الكل نعم يرد ما ذكرته في قوله ثم المفعول معه الا ان يبنى على المشاكلة او يقدر وهكذا ثم ذكر المفعول معه

فافهم قوله فراد المهم بالاهمية ههنا آه فيه نظر لانه قد عطف عليه باو قوله او لان في التاخير اخلالا ببيان المعنى او بالتناسب

وهذا العطف يابى تلك الارادة الا ان تبين فايدة يعتد بها في الافراد بالذكر قوله لتوهم انه من صلته يكتم يمكن ان يقال

تقديم صفة الثانية لانها اهم والفايدة فيها اكثر لان ايمانه مع كونه من ال فرعون مستبعد فافادته اهم قوله وجعل

السكاكي التقديم للعناية عبارة السكاكي هكذا والعناية التامة بتقديم ما قدم والاهتمام بشانه نوعان احدهما ان

يكون آه فالمنقسم الى القسمين في عبارته نفس العناية الا ان انقسامها الى القسمين يستتبع انقسام التقديم لاجلها فلهذا

قال الشارح وجعل السكاكي التقديم للعناية ثم ان في قوله احدهما ان يكون اصل الكلام مسامحة لان ما ذكر سبب للعناية

والتقديم لا قسم منهما فتقدير الكلام اي احدهما لان يكون وقد يحمل على المبالغة في اقتضائه للتقديم وهذا لا

يدفع التسامح فان قلت ما فايدة تقييد المبتداء وذي الحال بالمعرف باللام قلت الاحتراز من المنكر المحض وذلك لان التمثيل

لمجموع قوله الاصل هو التقديم ولا مقتضي للعدول عنه كما يدل عليه النظر في المفتاح فلو كانا منكرين مخصصين يوجد المقتضي

للعدول عن التقديم وان كان اصلهما التقديم ايضا كما في قولك في الدار رجل وجاء في راكبا رجل وانما لم يتعرض للنكرة

المخصصة لان التخصيص جعلهما في حكم المعرف نصيك عينك بضم النون وفتحها اي منصوبا قدامها من نصب الشيء اقمته

وجعلته تجاه عيني بحيث لا يغيب عنها كما في انظر اليها دايما قوله لمن قال لك ما الذي تتمنى الاولى ان لا يذكر الموصول بل يقال

ما تتمنى حتى يكون ما مفعول تتمنى فيكون السؤال جملة فعلية مطابقة للجواب بالفعلية على ما صرح به سيبويه فيما اذا صنعت

اذ على تقدير ذكر الموصول يتعين كون ما مبتدا لان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول كما قررنا في الاصول جمعا قوله

تقديم المفعول الثاني على الاول في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن الاية مبني على ان لله مفعول به بواسطة قدم على الذي بلا واسطة

اعني شركاء وانتصاب الجن بفعل مضمر دل عليه السؤال المقدر وهو من جعلوا شركاء وهذا هو مختار السكاكي والقول المنصور

على ما حقق في شرح المفتاح وذهب جماعة منهم صاحب الكشاف الى ان الجن مفعول اول لجعلوا وشركاء مفعوله الثاني ولله

ظرف لغو متعلق بشركاء فيجوز التمثيل بالاية على راي هؤلاء ايضا باعتبار ان الظرف المتعلق بشركاء قدم عليه فان قلت

هل يجوز على تقدير ان يجعل لله مفعولا ثانيا ان يعلل تقديمه على المفعول الاول اعني شركاء بان الانكار يستحق التاخير

قلت جوزه الشريف وكذا الشارح في شرح المفتاح وجعلاه من قبيل في الدار رجل لكن لقايل ان يقول لم لا يجوز ان يكون تقديم

الفعل مخصصًا كان تقديم الخبر يخصصه على ان اعتبار المبتداءية والخبرية يبطل في الحال ولذلك قيل قد يقع النكرة المخصصة
اسم ان كما سبق اشارة الشارح الى ذلك في قوله ان شواء ونشوة البيت قوله بتقديم الحال اعني من قومه على الوصف اعني
الذين كفروا فان قلت يحتمل ان يجعل قوله من قومه وصفًا ايضًا اما بتقدير متعلقة معرفة بان يجعل للثبوت لا للحدوث
ويكون اللام الداخلة عليه حرف تعريف لا اسم موصول كيلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلته على ما مر اشارة الى
مثله او يجعل اللام في الملاء للعهد الذهني فلا حاجة الى تقدير المتعلق معرفة لايقال اعتبر الملاء في حكم النكرة ثم يجعل
الذين كفروا صفة له لانا نقول ممنوع اذ له حظ من التعريف فكما يجوز ان يعامل معاملة النكرة يجوز ان يعامل معاملة المعرفة
على انه قد سبق ان الموصول قد لا يعتبر فيه التعريف ايضًا فيقع صفة للنكرة قلت هذا الاحتمال لا يضر بالنظر الى اصل المقصود
اذ لا شك ان المقصود الاصلي هو الوصف بالكفر كما في الاية الاولى فتقديم الوصف الاخر ههنا العارض واما الحكم بان قوله
من قومه حال فبالنظر الى الظاهر الذي لا يعدل عنه بلا ضرورة قوله مسبوق للانكار التوبيخي الفرق بينه وبين الانكار
الابطالي ان التوبيخي يقتضي ان ما بعده واقع وان فاعله ملوم على ذلك والابطالي يقتضي انه غير واقع وان مدعيه كاذب
نحو افاصفكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة اناثا كذا في مغني اللبيب قوله فيمتنع ان يكون تعلق جعلوا الخ قد يقال
تعلق الانكار باحدهما باعتبار الاخر لا ينافي ان يلاحظ احد التعلقين اصلا ومهمًا وان شئت فتامل في قولك اعطيت
دينارا سائلا فان في اعطاء الدينار زيادة مباهاة يقتضي تقديمه وان كان لخصوصية المفعول الاول دخل في تلك
المباهات والحاكم هو الذوق قوله والجواب انه ليس في كلامه رده بعض شراح الايضاح بان مفعولي جعلوا يجب ان يكونا حاضرين
في الذهن وقت الانكار لتوقفه عليهما فيكون كل واحد منهما نصب العين في ذلك الوقت واذا كان كل واحد منهما نصب العين
في ذلك الوقت لم يصح كون احدهما نصب العين علة لتقديمه كما فعله صاحب المفتاح لان علة تقديم المقدم يجب ان يكون
مختصة به ونصبية العين مشترك بينهما كما حققت واقول جعل السكاكي سبب التقديم كون المقدم في نفسه نصب العين
كون كل واحد من مفعولي جعلوا حاضرا في الذهن وقت الانكار لا يقتضي كون كل واحد منهما في نفسه نصب العين غايته
ما في الباب ان يكون كل منهما نصب العين باعتبار تعلق الانكار وهذا لا ينافي كون المقدم منفردا بكونه نصب العين باعتبار
اخر مقتضيا لتقديمه والسكاكي قد صرح بهذا القيد اعني بنفسه والمعترض غفل عنه او عن فايدته فان قلت الاهتمام الناشئ
من كون احد المفعولين نصب العين في نفسه لا يقتضي التقديم على مجرد المفعول بل على جميع اجزاء الكلام وانما المقتضي

له الاهتمام الناشئ باعتبار تعلق الفعل به وقد عرفت انتفاؤه قلت لا حجر في التصرفات العقلية الذوقية فليعتبر في
تاخر المفعول الثاني عن العامل تقدم مرتبة العامل ولينظر في تقديمه على المفعول الاول كونه في نفسه نصب العين فلا محذور
اصلا قوله وجوابه المنع فان الاحتراز المذكور الخ فيه مناقشة وهي ان الاحتراز المذكور كما يتعلق بالمقدم يتعلق بالمؤخر
فيوجب كونهما نصب العين فيلزم ان يقدم ما اخر اعني الدنيا في الاية الاولى وموسى في الاية الثانية لا يقال الاحتراز المذكور
يوجب كون تقدم احدهما وتاخر الاخر نصب العين لانا نقول اذا ثبت ان نصب العين يكون مقدما يلزم ان يكون تقدم
احدهما وكذا تاخر الاخر مقدما وليس كذلك ولك ان تقول الموجب للتقديم هو كون الشيء نصب العين من جهة التقديم
فتامل قوله وان كان مناقشة في المثال لكنه حق قد يدفع المناقشة بان صاحب المفتاح لم يدع ان فهمه منه انهما ما
صحيحا بل قال التوهم انه من صلة الدنيا والتقديم لدفع مثل هذا التوهم صحيح وانت خبير بان عبارة المفتاح آب عن هذا
الدفع حيث قال الاحتمال ان يكون من صلة الدنيا واشتبه الامر في القائلين اهم من قومه ام لا كيف ومثل هذا الاحتمال
البعيد المضمحل بادنى تامل لا يكون سببا لاشتباه الامر على من له ادنى استعداد ولا نخاطب بكلام الله تعالى وبالجملة القرينة
الدالة على ان من قومه ليس صلة للدنيا اقوى من كثير من القراين الحالية المصححة للاستعمالات المجازية قوله وقد يجاب
بانه تنبيه اشار بلفظة قد الى ضعفه لانه مبني على ان كون الكلام في تقديم بعض المعمولات على البعض فقط وليس كذلك
وبالجملة لا يقطع عرق الاعتراض لانه انما يكون جوابا عن قوله وجه الحسب المتمني دون ساير الامثلة من تقديم المبتداء
على الخبر وذي الحال على الحال ونظايرهما الباب الخامس في مباحث القصر قوله يقال قصرت اللقحة بكسر اللام
اللقوح بفتحها هي الناقة الحلوبة قوله وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق معهود اما على الاطلاق او على سبيل الاضافة
الى معين صرح به الشريف في شرحه للمفتاح فكلا معنى القصر حقيقة اصطلاحية قوله اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر
الحقيقي ههنا مقابل الاضافي كما صرح به فيتناول الادعائي وقد فسره بوجه اخرجه ظاهرا فكانه نظر الى ان الحقيقي هو
الاصل ولو اريد الشمول لكان اوضح لقيل لان تخصيص الشيء بالشيء اما بنفسه عن جميع ما عداه او عن بعضه وقد يقال قوله بحسب
الحقيقة ونفس الامر اعم مما هو كذلك حقيقة او ادعاء فيتناول التعريف العام الحقيقي مقابلا للاضافي دون المجازي
والادعائي ولا يخفى انه خلاف المتبادر ثم انه اعتبر الحقيقي مقابلا للاضافي دون المجازي مع ان اطلاق التخصيص على
الاضافي مجاز بحسب اللغة كما فصله الفاضل المحشي لان الاضافي قصر حقيقة بحسب الاصطلاح كما اعترف به هذا الفاضل في

شرحه للمفتاح وحمل تقسيم ارباب الاصطلاح على اعتبار اللغة غير مقبول مع ان المتعارف اطلاق الاضافى على قسميه دون
المجازى ثم ان ارباب الادب استعملوا الاضافى المفيد للتصر او الحصر او التخصيص فى مقابلة الحقيقى وان اهل الميزان استعملوا
الاضافية المفيدة للخاصة فى مقابلة المطلقة ولا مشاحة فى الاصطلاح فان قلت الحقيقة الاصطلاحية فى المعنيين على
ما فهم من شرح المفتاح لفظ القصر لا لفظ التخصص وكلام الشريف فى اطلاق التخصيص الاضافى قلت يابى عن هذه التفرقة
قوله انما سمى قصرا وتخصيصا **قوله** لقلة جدواه اى لقلة جدوى التصريح فانه ساق الكلام على وجه دخل فيه القسمان
بالتقسيم قليل الفائدة وقد يقال كيف يكون قليل الجدوى وفيه دفع توهم خلاف المقصود وازالة الغفلة الا يرى
كيف اشتبه الحال على صاحب الايضاح بسبب انتفاء ذلك التصريح على ان ذلك التقسيم وسيلة الى التنبيه على عدم
جريان الانقسام الى الافراد والتعيين والقلب فى الحقيقى فانه فائدة عظيمة لها نفع فى مواضع وقيل الضمير فى
جدواه راجع الى الحقيقى والمعنى لم يصرح بالتقسيم لقلة جدوى احد القسمين يعنى الحقيقى لان بعض اقسام هذا
القسم وهو قصر الموصوف على الصفة يكاد يمتنع وقسمة الاخر وان كان جايزا الا انه غير وارد فى الكلام وفيه ان
القصر الحقيقى الادعائى بقسميه كثير فى الكلام والقسم الثانى منه موجود فيه وان كان تحقيقيا كقولنا لا واجب بالذات الا الله
قوله وهذا التقسيم شامل للحقيقى وغيره يرد عليه ان عبارة السكاكى هكذا وحاصل معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف
عند السامع بوصف دون ثان كقولك زيد شاعر لا منجم لمن اعتقده شاعرا ومنجما وقولك زيد قايم لا قاعد لمن
يتوهم زيدا على احد الوصفين من غير ترجيح فقوله عند السامع يشعر بان المراد هو القصر غير الحقيقى كما يشعر به ايضا
قوله لمن يعتقده شاعرا ومنجما الى قوله من غير ترجيح فان الحقيقى لا يعتبر فيه اعتقاد السامع ولا تردده اصلا **قوله**
مثل زيد شاعر لا غير اى لا غير زيد فهو على هذا التقدير من قصر الصفة على الموصوف ويجوز ان يقدر لا غير شاعر
فهو حينئذ من قصر الموصوف على الصفة وسيمر عليك استعمال لا غير فى كلا القصرين وعليهما فالظاهر كون القصر حقيقيا
ادعائيا وان جاز ان يعتبر قصرا اضافيا وكذا ما بعده من الامثلة **قوله** التى هى معنى قايم بالغير ان اراد بالمعنى مقابل اللفظ
كما هو الظاهر لم يصح قوله لتصادقهما على العلم اه فان النسبة بينهما باعتبار الصدق هو المباينة ليس الا وان اراد به
نفس اللفظ تسمية للدال باسم المدلول او على حذف المضاف اى دال المعنى يصح ذلك القول لكن الظاهر ان اطلاق الصفة
المعنوية وكذا اطلاق القيام بالمعنى المراد ههنا على نفس اللفظ من قبيل المسامحات الشايعة **قوله** بما يدل على ذات

معنى فيها غير الشمول المراد بالذات ما يقوم به غيره لا ما يقوم بنفسه والا لخرج عن التعريف النعت فى نحو قولك اعجبنى
هذا السواد الشديد وبالمعنى ما يقوم بغيره ان قلت فيرد النقض بالبدل فى اعجبنى زيد حسنه لانه يصدق على الحسن
انه ذات حيث يقوم به العرضية مثلا وانه معنى حيث يقوم بموصوفه قلت لفظه فيها يدل على وجوب التغاير بين
الذات والمعنى المدلولين وقيام الثانى بالاول فان قلت الحسن يدل على المعنى بالتشبيه وعلى الذات اذ لا بد له من محل
يقوم به قلت ما ذكرته دلالة التزامية غير معتبرة فيما نحن فيه فان قلت التعريف غير منعكس لخروج الوصف فى جاءنى القوم
المجتمعون اذ المعنى المدلول به عليه الشمول قلت المراد من الشمول الذى اضيف اليه غير فى التعريف ما هو المعتبر فى
باب التاكيد وهو ان لا يشذ فرد من افراد المتبوع والاجتماع المدلول عليه بالوصف فيما ذكرته غيره فانه بمعنى عدم التفرق
وهذا المعنى الثانى وان توهم الزجاج والمبرد كونه مدلول التاكيد الثانى فى قوله فسجد الملائكة كلهم اجمعون الا ان
الشارح رده فى بحث التاكيد **قوله** وكذا بين النعت والصفة اه قال الفاضل المحشى واما الفرق بين معنيى المعنوية
فالظاهر هو المباينة الكلية اذ المعنى الاول هو نفس الامر القايم بالغير كالعلم والمعنى الثانى هو ذات ما مع انتساب ذلك الامر
اليه كالقايم هذا كلامه ولك ان تقول ان حمل معنيا المعنوية على ما يتبادر من تعريفهما كان المباينة ظاهرا لما ذكره الفاضل
المحشى بل لان المعنى الاول يكون نفس المعنى والمعنى الثانى نفس اللفظ وان حمل اول معنى المعنوية على اللفظ ايضا على سبيل
التوسيع كانت المباينة على ما ذكر لكن ينبغى ان يصار الى الحذف فى الموضعين من عبارة المحشى بان يقال المراد ان المعنى
الاول هو دال نفس الامر القايم بالغير والمعنى الثانى هو دال ذات ما مع انتساب ذلك الامر اليه بقى فيه بحث وهو ان لفظ
العارض مثلا يصدق عليه انه معنى قايم بغيره على الوجه المذكور وانه يدل على ذات باعتبار معنى هو المقصود فقد
تصادقا فيه معنيا المعنوية فالنسبة بينهما العموم من وجه فيما وجه الحكم بالمباينة ولا يخفى ان اعتبار قيد فقط فى
الاول من معنيى المعنوية تعسف لا يصار اليه بالضرورة فتامل فى جوابه **قوله** والا قوالب لان اعتبار المعنى الثانى فى مثل
ما زيد الا يقوم او قام وغير ذلك من صنع الافعال يحوج الى ان يقال تقديره الا قايما وان المقصور عليه مفهوم القايم لا
القيام ولا يخفى انه تكلف **قوله** من قصر الموصوف على الصفة مبنى على ان التاويل فى جانب المقصور عليه ههنا هو الظ لكو
خبرا وقد يعكس ويعتبر التاويل فى جانب المقصور على معنى قصر الموصوف على زيد والكون زيدا على الخبر والبابية على الشاح
فيكون من قصر الصفة على الموصوف لكنه لا يخلو عن تكلف **قوله** لتعذر احاطة المتكلم بها لا لكثرته حتى يتوجه عليه امكان

الاحاطة الاجمالية وكفايتها في القصر كما في ليس في الدار الا زيد بل لان الصفات امور حقيقية خصوصا النفسية فلا
يقع من العاقل المتحري للصدق اثبات واحدة منها ونفي ما سواها مطلقا واما في ليس في الدار الا زيد فالحس حاكم
قوله الا ان يراد الصفات الوجودية فيه بحث لان من الصفات الوجودية ما يستلزم نقيض احدهما تحقق الاخرى كحركة
جسم وسكونه فيلزم ذلك المحال قطعا فتامل قوله نحو ما في الدار الا زيد الخ وفيه بحث لان قصر الكون في الدار على
زيد انما هو بالنسبة الى باقي افراد الانسان ضرورة تحقق الهواء بل الاسطوانة فيه فيؤول الى القصر الغير الحقيقي فالاولى
في التمثيل ان يقال لا واجب بالذات الا الله فان قيل التقدير في المثال المذكور ما في الدار انسان الا زيد لان المقدر في
الاستثناء المفرغ من جنس المستثنى منه ويكفي في كون هذا القصر حقيقيا انتفاء الكون في الدار عن جميع من سوى زيد من
افراد الانسان قلنا فح يتحقق قصر الموصوف على الصفة قصرا حقيقيا في مثل قولنا ما هذا الثوب الا اسود اذ التقدير ما هذا
الثوب ملونا الا اسود فيكفي في كون القصر حقيقيا انتفاء ساير انواع اللون عن هذا الثوب ولا محذور وفيه ما ادعى
سابقا اقتضاء هذا النوع من القصر الى المحال قوله اي بالثاني ارجاع الضمير الى الحقيقي مطلقا كما ذكره الفاضل المحشي بل
المطلق القصر اصح واشمل اذ لا مانع من اعتبار القصر الادعائي في الاضافي اللهم الا ان يقال لم يقع مثله في كلام
البلغاء وان جاز وافاد عقلا قوله متجاوزا صفة اخرى اشارة الى ان دون وقع حالا وذو الحال اما المفعول المذكور
وهو الامر واما الفاعل وهو المخصص فانه يرادبه المعنى فهو في قوة الملفوظ واما مكانها فقيل حال ومعناه حال كونها
مكان اخرى وفي شرح المفتاح للشريف انه منصوب على الظرف اي بصفة واقعة في مكان صفة اخرى واحدة كانت
او اكثر قوله ادنى مكان من الشيء الجار متعلق بادنى باعتبار اصل المعنى كما يقال ادنى منه وقرب منه لا باعتبار المعنى
التفضيلي فلا يلزم استعمال افعل التفضيل بالاضافة ومن قوله ولقايل ان يقول ان قوله الخ يمكن ان يجاب بان المراد
هو الشق الثاني ولما كان الحقيقي معلوما قبله اراد ههنا ما لا يكون على الوجه المعتبر في الحقيقي اعتمادا على ما ذكره قبله كان
يراد به اعم من الواحد والاثنين والجمع لكن لا الى ما لا نهاية له حتى لا يتناول الحقيقي ولما لم يكن المقصود التعريف
كما سيذكره الشارح الا انه لم يبال بهذا القدر من حرف الكلام بين الظاهر قوله فان قلت تخصيص امر بصفة الخ
حاصل هذا الجواب كما حققه الشريف ان التخصيص بالمعنى الذي ذكرتموه غير واقع لابتنائه على ما لا يوجد اصلا وفيه بحث
لان المعتبر في التعريف المنع عن جميع الاعتبار الواقعة وغير الواقعة ولذلك لا يكون الجنس تعريفا للنوع المنحصر في ذلك الجنس

فيه

ولك ان يقرر هذا الجواب بوجه يندفع
فيه اللهم الا ان يقال تلك قاعدة مفعولة ولا يلزم توافق القاعدتين هذا
عنه قوله قلت هذا الاقتضاء الخ وذلك بان يقول قول المص او مكانها بعد قوله دون صفة اخرى يدل على اعتقاد
المخاطب عكس الحكم وتجويز الامرين كما سيصرح به الشارح في النظر الاتي في الصفحة الثانية فمعنى دون اخرى بهذه القرينة
هو التجاوز عن اعتقاد المخاطب ايضا فقد خرج القصر الحقيقي لا لعدم وجود التخصيص فيه مطلقا بل لعدم التخصيص المستعمل
من دون اخرى او مكانها وبهذا الوجه اندفع قول الشارح قلت هذا الاقتضاء وكذا قوله ويمكن ان يجاب وكذا بحث الفاضل
المحشي ايضا فان قلت لا تستفيد بملاحظة حال المخاطب بما ذكره للنفي قوله بعد ذلك والمخاطب بالاول قلت يمكن ان يجعل هذا
لذلك المستفاد الضمني بقي ان يقال القصر الحقيقي الادعائي داخل فيه لان حال المخاطب قد يعتبر فيه كما سنشير اليه قوله قلت
لا اقتضاء بحتص الخ ومما ينبغي ان يعلم انه لا ينحصر القصر الاضافي فيما ذكر من ان السامع يعتقد كذا ويتردد فيه بل ربما اعتقد
المتكلم ان السامع يعتقد انه اعتقده منجما وشاعرا مثلا او اعتقده على خلاف ما هو عليه من الشعر والتنجيم او يتردد في امره
فيقول ما انت الا شاعر بناء على ظنه خطاء او صوابا ومنه قوله تعالى ان انتم الا تكذبون كما يشير اليه الفاضل المحشي الا
ان هذا القسم لقلته لم يتعرض له قوله وهذا التقسيم لا يجري الخ لعل المدعى عدم جريانه فيه على الاطلاق وبالكلية اي في
جميع اقسامه والا فالدليل المذكور اعني قوله اذ العاقل لا يعتقد الخ لا يدل على عدم جريانه في القصر الحقيقي الادعائي اذ يمكن
ادعاء الاعتقاد المذكور فيجري الاقسام المذكورة قوله بين ذلك اي بين الاتصاف بجميع الصفات غير صفة واحدة و
بين الاتصاف بتلك الصفة الواحدة قوله والمخاطب بالاول كون المخاطب كذلك ليس بمعتبر في مفهوم القصر بل هو شرط
الاستعمال بحسب الغالب قوله ولفظ الايضاح صريح في ذلك حيث قال والمخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس واما من يساوي
عنده الامران ولولا عبارة الايضاح لامكن توجيه عبارة التلخيص بان قوله او تساويا معطوف على ما قبله بحسب المعنى كانه
قيل المخاطب في القسمين من اعتقد الامرين كذلك او تساويا عنده قوله ويسمى قصر تعيين فان قلت اذا اعتقد المخاطب ان
زيدا قايم وان له وصفا اخر اما الكتابة او الشعر من غير تعيين احدهما فقلت له ما زيد الا كاتب فقد اجتمع فيه تعيين
احد المتساويين وقطع الشركة ايضا فمن اي اقسام القصر هذا قلت الظاهر انه قصر التعيين اذ لو لوحظ نفي الشركة ينبغي ان يقال
ما زيد الا كاتب او شاعر لان اعتقاد المخاطب هو الشركة بين القيام واحد الوصفين لا بعينه وبين وصف منهما معين
وهذا ظاهر لا مدفع له وقد يعتذر عنه بانه لما كان معنى التساوي المعتبر في قصر التعيين تجويز احد الامرين لا تجويز الامرين

معًا كان المناسب ادراج قصر التعيين فيما يندرج فيه قصر القلب لان فيه قلب جزم المخاطب باحد الامرين وهو ما استعمل
فيه المكان لا فيما يندرج فيه قصر الافراد الذي يخاطب به من يعتقد الشركة وهو ما استعمل فيه لفظه دون لان المنا
لاعتقاد الشركة تجويز الامرين وهو ههنا مفقود لا تجويز احدهما الذي هو الموجود فليتامل قوله وغاية ما يمكن قد اشرنا
فيما سبق الى انه يمكن توجيه عبارة التلخيص بما يفيد هذا المعنى بتوجيه اخر ايضًا لكن عبارة الايضاح ابعد عن كلا
التوجيهين كما تحققه الان بعبرة مثل هذا التمحل في عبارته ايضًا فتامل وقد يقال ايضًا لما كان اعتبار المكانية في
قصر التعيين خفيًا واعتبار امر دون آخر جلا مذكورًا في كتب القوم خص البيان بادخال قصر التعيين في القسم المشتمل على
المكانية واضرب عن ذكر الثاني اعتمادًا على الوضوح قوله وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادًا من هذا الشرط علم ان
شرط قصر الصفة على الموصوف افرادًا عدم تنافي الاتصافين اذ لو كان الوصف مما لا يصح قيامه بمحلين لم يتات اعتقاد
المخاطب ثبوته لموصوفين ولندرته لم يتعرض له قوله وقلبا تحقق تنافيهما هذا من قبيل العطف على معمولي عاملين
مختلفين مع عدم تقدم المجرور والاخفش يجيزه مطلقًا قوله وايضًا يخرج ثم قيل اشتراط تنافي الوصفين في قصر القلب
انما هو اكثري لا كلي وقوله ليكون اثباتها ثم معناه ان الاصل ذلك لان الاستقراء الصحيح يشهد بوقوعه في الوصفين المتنافيين
اكثر وقد يقال انما شرط التنافي ليمكن الاستدلال من احد جزئي القصر وهو مجرد الاثبات مع قطع النظر عن جزئه
الاخر وهو النفي على انتفاء الصفة الاخرى خصوصًا اذا كان القصر بطريق التقديم نحو قوله تميمي انا فان النفي فيه خفي
والاثبات صريح فشرط التنافي ليثبت المقصود في جميع المواضع وهو انتفاء الاخرى بطريق اصرح واوكد فان قيل
فيما فايدة الجزء الاخر للقصر مع حصول المقصود من مجرد الاثبات اجيب بانه التنبيه على رد خطاء المخاطب ولا يخفى ما فيه
من التعسف قوله بل يأباه لفظ الايضاح حيث قال في الشرط الاول ليتصور اعتقاد المخاطب اجتماعهما وفي الثاني
ليكون اثباتها مشعرًا بانتفاء غيرها فقد اطلق الشرط في الموضعين وساق الكلام على وتيرة واحدة فحمل احدهما
على شرط الصحة والاخر على شرط الحسن تعسف ظاهر قوله بان لا يجتمع فيه الوصفان اي في نفس الامر لا بان يعتقد
المخاطب عدم جواز اجتماعهما كما يتبادر من التنافي في الاعتقاد اذ لا وجه لهذا الشرط اصلا وبهذا ظهر صحة قوله لا
قد علم ثم ويندفع التضعيف بان اعتقاد العكس لا يستلزم اعتقاد التنافي قوله وتعريف المسند اليه ايضًا يفيد القصر نوطية
لقوله مع التعرض لهما فيما سبق لان المصنف لم يذكر فيما سبق افادة تعريف المسند اليه بل ذكره الشارح فلا يصح ان يقال

انما خص تعريف المسند بالذكر
بخصوصه مع ان تعريف المسند
صح

انما

انما ترك المص ذكره ههنا لتعرضه له فيما سبق قوله فكانهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح ثم هذا الكلام مرتبط بقوله
والمذكور اربعة والمراد ان الاقتصار على تلك الاربعة في الذكر انما لان الكلام في القصر الاصطلاحي وهو عبارة عن
تخصيص يكون بطريق من هذه الاربعة لا غير واما لانها طرق عامة له قوله لكنهما يعمان غير المسند اليه والمسند كالطرق
المذكورة ههنا وعلى هذا كان الانسب ان يورد المثال لهما من غير باب المسند اليه والمسند ليظهر عمومهما على ان عموم
طريق التقديم كان قد علم في الباب الرابع فهو لا يصلح نكتة لاعادة ذكره والاولى ان يقال ذكره تمهيد لبيان احكام له
غير مذكورة فيما سبق ثم الظاهر في العبارة ان يقال كالطريقين المذكورين ههنا قوله منها العطف قدمه على الطرق الثلاثة
الباقية لان النفي والاثبات فيه مصرح بخلاف غيره فان النفي هناك ضمني ثم النفي والاستثناء اصرح من انما والتقديم
التقديم عن الكل لان دلالته على القصر ذوقية لا وضعية وههنا بحث وهو انه قال في مغني اللبيب وقد يمتنع العطف على
اللفظ وعلى المحل جميعًا نحو ما زيد قايمًا لكن او بل قاعد لان في العطف على اللفظ اعمال ما في الموجب وفي العطف على
المحل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ قال والصواب الرفع على اضمار مبتداء قيل قبل في شرحه ليت بعاطفه
وانما هي حرف ابتداء فلا معنى لجعل ما زيد كاتبا بل شاعر من قبيل القصر بالعطف اذ لا عطف فيه لا على اللفظ ولا على المحل
هذا ويمكن ان يدفع بعد التنزل عن اعتبار عطف الجملة بالتزام العطف على المحل وزوال الابتداء بدخول الناسخ
لا يضر عند البعض البصريين ولهذا جوزوا العطف على محل اسم ان بعد مضي الخبر كما سبق في اوايل احوال المسند والمسئلة
ايضًا مفصلة في مغني اللبيب قوله وقلبا زيد قايم لا قاعد اقتصاره على القصر يريد بما يوهم عدم جريان طريق
العطف في قصر التعيين لكن المفهوم من دلالة بل الايجاز جريانه فيه فالاقتصار لما سيصرح به الشارح قوله فلنظم
القصر دلالة على هذا المعنى فيه منع لجواز ان يستعمل الطريق لقصر التعيين ولا اعتقاد عكس حكم المتكلم الا ان يقال ثم
القصر يدل على ان المخاطب يعتقد ثبوت المنفي او يجوزه وبالقرينة يتعين حاله قوله وقد اجمع النحاة ثم كانه
يريد اجماع الاكثر والا فابن عصفور على ان الخبر المقدم اذا كان ظرفًا لا يبطل عملها وقال ابو علي ان قومًا
يجوزون اعمالها اذا تقدم ظرفًا كان او غيره قوله اما لان اصلها العمل واما لبوافق اللغة القائلة بعوامل لما
امتنع تقديم خبرها على اسمها عند العمل بناء على ضعفها كما تقرر في كتب النحو امتنع التقديم اذا لم يعمل ايضًا اما عند
الحجازيين فلان اصلها العمل وان جاز ان لا يعمل لمانع مثل انفصال ان وغيرها فاجرى حكمها في جميع مواردها على

هو حكمها في اصلها طرداً للباب واما عند بني تميم فلانها وان كانت غير عاملة الا ان قصدوا موافقتها اللغة العاملة فمنع التقديم كما منع في تلك اللغة **قوله** فان شاء لا واحدا يصلح لهما قد اشرنا فيما سبق الى ان القياس يقتضي اشتراط الشرطين في قصر الصفة افرادا او قلبا الا ان عدم الاشتراط للندرة **قوله** كقولك في قصرها افرادا ما زيد الا شاعر اعلم ان الشيخ صرح في موضع من دلايل الاعجاز ان قولك ما زيد الا قايم لقصر القلب لا لقصر الافراد ومن ههنا توهم بعضهم ان النفي والاثبات مطلقا مخصوص عنده بقصر القلب وليس الامر كما توهم بل الشيخ صرح قبيل ذلك الكلام بمجيئه لكل من القصرين وانما نفيه لقصر الافراد في المثال المذكور من خصوصية ذلك المثال وسره ان المنفي فيه عرفا ما ينافي القيام من الاوصاف مثل الاضطجاع والاتكاء ونحوهما لا مثل السواد والكتابة ونحوهما فلم يتحقق شرط قصر الافراد وهو عدم تنافي الوصفين والى هذا الذي ذكرته اشار الشيخ في ذلك الكتاب ايضا كما لا يخفى على الناظر فيه **قوله** ومنها انما الموجب للحصر في انما بالكسر قائم في انما بالفتح فمن قال بسبب افادة انما الحصر تضمنها معنى ما والا قال بذلك في انما لوجود هذا السبب فيها ومن قال ان السبب اجتماع حرفي التاكيد قال به في انما ايضا لذلك ومن ههنا صح للزمخشري ان انما بالفتح تفيد الحصر كانما وقد اجتمعا في قوله تعالى قل انما اوحي الي انما الهكم اله واحد فالاولى لقصر الصفة على الموصوف والثانية بالعكس وقول ابن حيان هذا شيء انفرد به الزمخشري مردود بما ذكرنا وقوله ان دعوى الحصر ههنا باطلة لاقتضائها انه لم يوح اليه غير التوحيد مردود ايضا بانه حصر اضافي اذ خطاب النبي صلعم للمشركين فالمعنى ما اوحي الي في امر الربوبية الا التوحيد لا الاشراك **قوله** دون الافراد ذكره تنبيها على ان المراد نفي دلالته عنده على حصر الافراد لا نفي دلالته على قصر التعيين **قوله** وذلك لان ان لا تدخل الا على الاسم ان قلت ما الكافة حرف فكيف دخلت ان عليها على المذهب الصحيح قلت هي زايدة فلم يدخل ان في الحقيقة الا على ما بعدها بخلاف الثانية قال الفاضل المحشي وايضا يلزم تجويز اعمال ان اذا لم يكف عن العمل فان قيل الفصل مانع من اعمالها قلنا ان صح ذلك فما المانع من اعمال حرف النفي فيجوز انما زيد قايما على لغة غير بني تميم وفي بعض النسخ على لغة بني تميم وهو سهو من القلم فان العمل لغة اهل الحجاز بلا خلاف وقد يقال عليه المانع من عمل ما انه ليس بداخل على المذكور في المعنى ولا يخفى عليك ان هذا بعينه ما ذكره المحشي بقوله ويندفع هذا بانتقاض النفي بمعنى الا فتامل **قوله** وحرم مبنيا للفاعل الظاهر ان مبنيا حال من المعطوف على خبر المبتداء ويجوز تقدير كون مضاف الى حرم ليكون هذا خبره **قوله** اذ لو كان موصولة لبقي ان بلا خبر الخ واما المصير الى حذفه كما في ان محلا وحذف ضمير المفعول العايد الى الموصول وجعل انتصاب الميتة بتقدير اعني او على البدلية

من اسم

من اسم ان اي ان الذي حرم الله عليكم الميتة ثابت فنعتسف لا يصار اليه مع وضوح الوجه الصحيح **قوله** الا ان ما فيها موصولة الخ واما جعله من قبيل انما تميمي انا بان يجعل جملة حرم خبرا مقدما باعتبار ضمير محذوف عايد الى المبتداء المقدم رتبة ففيه تكلف مستغنى عنه بوضوح الوجه الصحيح **قوله** نحو المنطلق زيد او زيد المنطلق ذكر المثال الثاني استطرادي والمقصود هو الاول فان المنطلق زيد معناه الذي انطلق زيد واحد في المال **قوله** لكنا نقول جعلها موصولة الخ اتفق في هذا القول ابو علي الفارسي لكن رسم كتابة ما الموصولة الانفصال ولهذا اختار الشارح في شرح الكشاف كون ما في الاية كافة وانت خبير بان رسم القران لا يجري على القياس المقرر في الكتابة بل هو سنة تتبع وكم فيه من اشياء خارجة عن القياس الخطي في الكتابة المصطلح كما اشار اليه القاضي في تفسير اوايل ال عمران ثم ان وجه الموصولية قوي فالحمل عليه اولى **قوله** ولقول النحاة انما للاثبات الخ لا يخفى ان قول النحاة انما يدل على وجود معنى القصر في انما لا خصوص تضمنها معنى ما والا وكذا المناسبة التي سينقلها الشارح عن علي بن عيسى الربعي انما هي مناسبة افادتها القصر لا تضمنها خصوص ذلك المعنى اللهم الا ان يقال تضمنها معنى القصر انما هو لتضمنها معنى ما والا فما يدل على وجود الاول يدل على وجود الثاني وكذا ما هو مناسبة لذلك مناسبة لهذا فتامل **قوله** ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يصح الخ هذا مبني على ما ذهب اليه ابن مالك من ان الضرورة الشعرية عبارة عما لا مندوحة للشاعر عنه ورده الدماميني في شرح مغني اللبيب بان هذا يقتضي عدم تحقق الضرورة دائما او غالبا لان الشعراء قادرون على تغيير التراكيب والاتيان بالاساليب المختلفة فلا يتحقق تركيب معيد لا مندوحة لهم عنه ثم قال والمختار في تفسير الضرورة عندهم ان يقال هي ما لم يرد الا في الشعر سواء كان للشاعر عنه مندوحة ام لا **قوله** على ان انا تاكيد فان قلت كيف يجوز عطف او مثلي على المستتر في ادافع مع انه لا يصح ادافع مثلي قلت كما يجوز عطف زوجك على ضمير المخاطب في قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة مع انه لا يصح اسكن زوجك وخلاصته انه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوايل وان شئت فاعتبر نظيره ضربتني هند وزيد مع عدم جواز ضربتني زيد على ان لحذف الفعل وجعل العطف في مثله من قبيل عطف الجملة بان يقدر او يدافع مثلي مساغا **قوله** لان قوله انا الزايد دليل على ان الغرض الخ يعني انه يدل على كون المتكلم مخبرا عنه في هذا الكلام فلو جعل ما موصولة كما ذكر كان مجازيه فلا يستحسن **قوله** في العدول عن لفظه نحن الى لفظ ما قد يوجه ذلك العدول بان المراد الوصف اي انا قوما يدافع انا كما اشار اليه صاحب الكشاف في ما آت سورة الكافرين وغيرها **قوله** قلنا لا نسلم ان الفعل غايب لما كان في الجواب المنفي نوع بعد اهمله في شرحه للمفتاح

وقد يجاب ايضا بان ضمير الفاعل لما كان منفصلا مع ان الاصل الاتصال اعطى حكم الاسماء الظاهرة فاسند اليه الفعل
الغايب وبان مجموع الا انا يتضمن معنى لا غيري فيجوز اسناد ما يدل اليه كانه قيل ما يدافع غيري ولا يخفى بعدهما ايضا
باعمال الصفة الواقعة بعده اذ لا احتمال اعتماد على شي سوى النفي قوله على بن عيسى الربعي هو من كابر نحاة بغداد
منسوب الى قبيلة ربيعة كحنفي في حنيفة قوله وذلك ان قولك زيد جاء لا عمرو الخ فان قلت ما ذكر من الاثبات الصريح و
الضمني انما يظهر في صورة العطف دون قولك ما شاعر الا زيد وتمشى انا قلت تصحيح المناسبة يكفيه بعض الصور قوله
اى تقديم ما حقه التاخير سواء بقي بعد التقديم على حاله كما في زيدا ضربت اولا كما في انا كفيتك مهمك كذا في شرح المفتاح
وهذا ظاهر على قانون السكاكي حيث يعتبر في التخصيص كون انا في الاصل تاكيدا كما سبق تحقيقه الا انه غير ظاهر على راى المص فان
تقديم المسند اليه يفيد القصر عنده وان كان من قبيل الفاعل فتقييد التقديم بكون ما حقه التاخير غير مناسب ههنا
الا ان يبنى على الاعم الاغلب قوله يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا الخ قد سبق منا اشارة الى ان هذا الوجه بالنظر الى
الاعم الاغلب وان كان في القصر الاضافي قال في شرح المفتاح هذا اللزوم في كثير من الصور انما هو بطريق الفرض والتقدير
بمعنى ان المتكلم لو كان ممن يجوز عليه الخطاء لكان كذلك لا بطريق التحقيق لامتناعه في مثل اياك نعبد واياك نستعين
وفيه نظر لان المثال المذكور من قبيل القصر الحقيقي لا يعتبر فيه حال المخاطب فالاولى في التمثيل قوله تعم حكاية عن عيسى ع
ما قلت لهم الا ما امرتني به فانه قصر قلب ايضا في قوله والخطاء تجويز كل منهما على التساوي قال الفاضل المحشي ان كان
التجويز عبارة عن تردده وتشككه فيهما فذلك ليس حكما حتى يوصف بالصواب او الخطاء بل الشك ينافي الحكم لانه
يقتضي رجحان احد الطرفين المنافي للشك وفيه بحث لان مبنى ما نحن فيه على الامور العرفية والصواب والخطاء لا يختصان
بالحكم في العرف بل قد يوصف بهما الافعال فيقال الاساءة الى من يحسن اليك خطاء والاحسان الى المحتاج صواب وفي
قولهم في الكتب الصواب في العبارة ان يقال كذا حيث لا حكم وقد صرح في بعض كتب الاصول في مباحث بل بان الانشاء
متصف بالخطاء مع انه لا حكم في الانشاء بالمعنى المعتبر ههنا فالاولى ان يقال في رد هذا الشق بنفس التردد عند عدم
الدليل المعين لاحد الطرفين فعل لا يوصف بالخطاء بل لا يبعد ان يقال الخطاء عدم التردد قوله زيد يعلم النحو لا غير
حكى صاحب القاموس عن المبرد في ان الحذف انما يستعمل اذا كان الا وغير بعد ليس ولو كان مكانهما غيرهما من الفاظ
الجحود لم يجز الحذف ولا يتجاوز ذلك لمورد السماع وتبعه في ذلك ابن هشام وحكم في مغني اللبيب بان قولهم لا غير لحن و
انه

انه يجوز فقد حكى ابن الحاجب لا غير وتبعه على ذلك شارحوا كلامه وفي المفصل حكاية لا غير وليس غير وانشد الامام جمال الدين
بن مالك ره في باب القسم من شرح التسهيل مستشهدا على جوازه جوابا بغير لا بشاهد غيري فتامل قوله والمسطور في كلام
بعض النحاة هو الفاضل الرضي قوله واجيب بان ترك النص الخ لا يخفى ما في هذا الجواب من التكلف وصرف الكلام عن المتبادر
الى السابق الى الفهم من اقتضاء كراهة الاطناب ترك النص على المثبت والمنفي في طريق العطف كون العطف موجودا و الا
متروكا لكنه اهون من حمل كلام السكاكي على الفساد فان قلت اى حاجة الى هذا التكلف فليجعل ايراد المثال المذكور اشارة
الى تعميم الحكم بانه قد يترك النص عليهما في طريق النفي والاستثناء ايضا كراهة الاطناب وله نظاير كثيرة في المفتاح قلت
الكلام في طريق العطف لا غير بقرينة المقابلة للطرق الثلاثة الاخيرة واعلم ان كلمة غير في ليس غير في محل النصب عند المبرد
على انه خبر ليس واسمه مضمر لا يظهر وتقديره ليس معلوم غير النحو وفي موضع الرفع عند الزجاج بانه اسم ليس وخبره
محذوف والتقدير ليس غير النحو معلوما قوله وفي الثلاثة الباقية النص على المثبت فقط يعني ان الاصل فيها والكثير
الراجح هذا وكما يترك الاصل الاول كراهة الاطناب كما سبق يترك هذا ايضا في مثل قولك ما زيدا ضربت وما انا قلت اذ
المقصود به قصر الفعل على غير المذكور لا قصر عدم الفعل على مذكور كما هو الحق فيكون النص بما ينفي لا بما يثبت قوله لان الحكم
مختص بالمذكور بل فيه مسامحة لان المقصود ان الحكم لا يجري في بلد انه غير مختص بها كما يشعر بها العبارة قوله لانها موضوعة
لان ينفي بها ما اوجبته للمتبوع فان قلت هذا الموضوع له لا يتاتى في نحو قولك زيد قايم لا قاعد لان المثبت هو القيام و المنفي
هو القعود فلم يتحد مورد الايجاب والسلب على ما يقتضيه وضع لا العاطفة فكان هذا الاستعمال على خلاف الوضع مع
شيوعه قلت بل هو وارد على الوضع والمثبت في المثال المذكور للمتبوع اعني قايم هو الاسناد الى زيد وهو المنفي عن قاعد
قوله فكان الاحسن ان يصرح الخ اذا قلت ليس في الدار غير زيد يتبادر منه ان ليس فيها مما يجانسه غير فقول المص بغيرها يتبادر
منه ساير كلمات النفي لكن الاحسن هو التصريح فافهم فهذا وجه غير ما ذكره الشريف قوله فقوله بغيرها الخ يعني ان ضمير
غيرها ليس راجعا الى العاطفة المطلقة حتى يتوهم انه يجوز ان يكون منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى بل الى العاطفة
المخصوصة التي اوردتها في كلامك ونفيت بها شيئا ومعلوم انه لا يمكن نفي الشي بهذه المخصوصة قبل ايرادها قوله على ان
يكون الثاني تاكيدا فيه نظر لانه اذا كان تاكيدا لم يكن عطفا والكلام فيه اللهم الا ان يقال انه تاكيد للثاني وعطف على
الاول قوله احسن بين الفاضل المحشي وجه الاحسنية وظهر لما ذكره ضعف قول الشارح في هذا المقام من شرح المفتاح من ان

قوله هو يا تيني لا عمرو فيه احتمال التخصيص والتقوى على السواد قوله فيقال انما انا تميمي لا قيسي فان قلت عند اجتماع
الطريقين او اكثر الى ايهما تنسب افادة القصر قلت الى الاسبق والاقوى ففي مثل انما جاءني زيد لا عمرو والى انما والعاطفة
مؤكدة لذلك القصر وفي مثل زيدا ضربت لا عمرا الى التقديم وفي مثل انما زيدا ضربت وانما تميمي انا الى التقديم حتى
يكون زيدا هو المقصور عليه وتميمي لان التقديم اقوى وكذا في شرحه للمفتاح وحكم الشريف بان القصر في انما تميمي انا
مستفاد من انما ووافق الشارح في الباقي وان شئت فارجع الى شرح المفتاح قوله غير مصرح به فان قلت كيف جاز
قولك ما جاءني زيد ولا عمرو مع تقدم النفي المصرح به قلت الكلام في لا العاطفة ولا فيما ذكر من المثال من حروف الصلة
لان حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض قوله ويمتنع انما من اله الا الله وانما احد الا وهو يقول ذلك قد وجد في
اكثر النسخ حرف الاستثناء في الموضعين اعني الا الله والا وهو وقد خط عليهما في النسخة المصححة من نسخة الشارح وهو
الوجه المناسب للسياق اذ لا يخفى ان معنى النفي والاثبات مستفاد من انما فالا مستدرك قطعا الا ان يقال جيء بها على
سبيل التوكيد ان كان الاستعمال لا يأباه على ان فيه مناقشة ظاهرة وهي انه لو وقع الامر كذلك لم يجعل النفي في حكم
المصرح به فيجوز زيادة من ووقوع احد كما جعل المنفي في حكم المصرح به في قولنا اي زيد الا القيام لا القعود حتى امتنع كما سيأتي
الآن قوله ثم ظاهر كلامهم يقتضي جواز لا انما قال ظاهر كلامهم لجواز ان يكون المراد بالنفي النفي تحقيقا او تاويلا قوله لعدم
الفايدة في ذلك عند الاختصاص منع ذلك بان الاختصاص الواقعي لا يستلزم العلم به فيجوز ان يكون المخاطب جاهلا او منكرا
ويحصل الفايدة لذلك وغاية ما يقال لا شك ان الاصل الدليل الاستعمال وما ذكر ابدا مناسبة فيه فيكفي ان يقال اذا كان الوصف
مختصا بالموصوف في نفسه وانضم اليه بيان ذلك الاختصاص بلفظ قوي في الدلالة عليه كان غاية في افادة الاختصاص فلا
فايدة في تصريح النفي بلا العاطفة واما اذا انتفى احد الامرين ففيه فايدة فالفرق ظاهر فتامل قوله الا من يسمع ويعقل فيه
اشارة الى ان المراد بالسماع في الاية ما يكون مقرونا بتعقل المسموع فان قلت فاذا كان هذا الحكم معلوما لكل احد فما الفايدة
في القاء الخبر والقصر الذي يقتضي كون حكم المخاطب مشوبا بخطاء وبالجملة الاشكال الذي سيورده الشارح على ما نقله المصنف
من دلايل الاعجاز وارد ههنا قلت اما القصر فحقيقي لا يقتضي ما ذكره انما نفس الالقاء فلعله بطريق التنزيل لاعتبارات خطابية
وحمل انما في جميع موارده على التنزيل بعيد ابعد ولذا اول كلام الشيخ بوجه اخر قوله فكان دلالته على القصر اضعف من انما
اعترض عليه بانه مناقض لما ذكره في شرح المفتاح من ان دلالة التقديم على القصر اقوى من دلالة انما حيث حكم بان المفيد له في

قولنا انما زيدا ضربت هو التقديم على ما نقلناه انفا وقد يلفق بين كلاميه بان في كل منهما ضعفا من وجه وقوة
من وجه اخر فالقوة في انما باعتبار ان دلالته على القصر بحسب الوضع بخلاف التقديم وفي التقديم باعتبار ان القصر يفهم
منه بالذوق السليم وهو ادخل في البلاغة او لعدم احتياجه الى التاويل بخلاف انما وانت خبير بان كلا منهما اذا
اشتمل على قوة وضعف لم يثبت بما ذكره ما ادعاه اعني تعيين اسناد القصر في نحو انما زيدا ضربت الى التقديم فان قلت
قوة التقديم باعتبارين كما اشرنا اليه فيتضح وجه الترجيح اسناده اليه قلت فلا يتم ما ذكره ههنا من قوله ولم يذكروا هذا
الشرط على ان جعل الاستناد الى الذوق سببا للقوة تارة والاستناد الى الوضع سببا اخرى لا يخلو عن تعسف فتامل قوله
وما انت عليهم بمسيطر في الصحاح المسيطر والمصيطر المسلط على الشيء ليشرف عليه ويتعهد احواله ويكتب عمله واصله
من السطر قوله وفيه بحث لان الكلام في النفي بلا العاطفة آه قد يجاب عنه بان الشيخ خص الكلام اولا بالنفي بلا العاطفة
ثم عمم ولهذا قال ثم ان النفي فيما يجيء فيه النفي حيث ذكر الاسم الظاهر ولم يقل ثم انه مع تقدم ذكر النفي بلا العاطفة كما يدل
عليه النظر في دلايل الاعجاز قوله مما يجهله المخاطب وينكره ان قلت جهل المخاطب مما لا بد منه في جميع الطرق فلا وجه
لتخصيص الوجه الرابع بالطريق الثاني قلت يدفعه قيد الانكار لان المراد به الانكار التام والاحتراز كما يظهر من تحقيق
كلام الشيخ قوله فكان مراد الشيخ انه يجيء لكن من نظر في دلايل الاعجاز يظهر له ان مراده ما يستفاد من ظاهر كلامه وان
تطبيق كلامه على ما ذكره الشارح لا يكاد يصح قوله او قلنا نحو ان انتم الا بشر مثلنا يمكن جعله قصر تعيين بناء على ادعاء
ان شاء العاقل التردد الا ان الاول اظهر قوله ولا منكرين لذلك ينبغي ان يزاد قيد اخر وهو والمتكلمون كانوا عالمين بعدم
جهل المخاطبين لان اعتبار التنزيل انما يصح بعد علمهم بذلك قوله واما اثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم
يعني ليس المراد بالجملة القصرية قصر انفسهم على البشرية بل انما اثبتوها ملتبسا بطريق القصر وصورته قصدا الى مجرد الموافقة
الصورية مع كلام الخصم هذا ويمكن اجراء القصر على ظاهره بان يقال قصر الكفرة الرسل على البشرية بالنظر الى الملكية
وحاصل كلامهم انكم مقصورون على البشرية لا تتعدونها الى الملكية فلستم رسلا لان الملكية لازمة للرسالة كما يدل
عليه قولهم لولا انزل عليه ملك وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم والرسل عليهم السلام سلموا كونهم مقصورين على
البشرية لا يتعدونها الى الملكية لكنهم منعوا لزوم الملكية للرسالة حيث قالوا ولكن الله يمن على من يشاء من عباده
فتامل قوله والاول اوفق بجواب المتن حيث قال لا للتسليم انتفاء الرسالة فان المناسب للتقدير الثاني ان يقال لا لا

المخاطبين بنكرون ذلك قوله ان انتم الا بشر مثلنا لفظ ان ههنا وفي قوله ان انتم الا بشر قصر قلب سهو من قلم الناسخ فان نظم
الاية في سورة يس ما انتم الا ان انتم قوله على ان قطعهم الى قوله بل غاية امرهم ان يكونوا مترددين فقيل يقال فلان متردد
بين الصدق والكذب عندي اي انا متردد في صدقه وكذبه وهذا الاستعمال اكثر من ان يحصى فمعنى كلام الشارح ان
غاية امرهم ان يكونوا مترددين بين الصدق والكذب عند انفسهم كالتردد بينهما عند السامعين الذي هو كذا حال
المدعي فعلى هذا لا يرد عليه ما اورده الفاضل المحشي من لزوم ركاكة المعنى الا ان اخذ هذا المعنى من العبارة المذكورة لا يخلو
كما هو الخ تكلف فليتأمل قوله والاولى بناء على ما ذكرنا المراد بما ذكره الاشكال الذي اورده على ظاهر ما يستفاد من
ظاهر كلام الشيخ ثم توجيه مراده انما قال والاولى لاحتمال ان يكون المراد بقوله يعلمه ذلك ويقربه يعلمه ويقربه بادنى تنبيه
قوله لما ذكرنا بعينه كما مر في وجوب كون حكم المخاطب مشوبا بصواب وخطا فقوله كاشتراك الاخيرين في صحة الجامع و
كاشتراك الاولين في عدمها قوله انه يعقل منهما الحكمان معا لا خفاء في ان هذه المزية تثبت للتقديم ايضا وانه يثبت بما
ذكر مزيتهما على النفي والاستثناء ايضا لان العلة المذكورة مشتركة بينه وبين العطف قوله واحسن مواقعها الخ قيل وجه
الاحسنية ان انما يستعمل في حكم معلوم يعلمه المخاطب ويقربه على ما فهم من ظاهر كلام الشيخ فلا فايدة اذن في القصر بالنسبة
الى مدلول الجملة والمعنى التعريضي فايدة جديدة تحسن معه موقع الكلام بمكانه حسنا لا يوجد بدونه قوله ثم قال الشيخ اعلم
انك اذا استقريت الخ مفعول استقريت محذوف اي اذا استقريت مواقع انما وضمير وجدتها راجع الى انما واقوى مبتدا
خبره اذا كان والجملة مفعول ثان لوجدت وما في الموضعين مصدرية وكان تامة ومعنى اعلق اشد تعلقا بالقلب
يجوز ان يكون اقوى وما عطف عليه بدلا من المفعول الاول والمفعول الثاني الظرف والمعنى على الاول وجدت انما متصفا
بان اقوى احوالها حاصلا اذا اريد به التعريض قوله سوى المفعول معه انما استثناه لان المفعول معه لا يجيء بعد الا فلا يقال
لا تمش الا وزيدا قال الفاضل الرضي ولعل ذلك لان ما بعد الا كانه منفصل عما قبله لمخالفته له نفيا واثباتا فالا
يؤذن من حيث المعنى بنوع انفصال وكذا الواو فاستهجن عمل الفعل مع حرفين مؤذنين بالفصل ولذا لم يقع من التوابع
بعد الا عطف النسق فلا يقال ما قام زيد الا وعمرو وكما يقع الصفة واما وقوع الحال بعدها في نحو ما جاءني زيد الا وغلامه
راكب فلعدم ظهور عمل الفعل لفظا فيما بعد الواو بل هو مقدر انتهى كلامه هذا ولك ان تقول في الفرق بين قولنا ما
جاءني زيد الا مع عمرو وبين قولنا ما جاءني زيد الا وعمرا حيث جاز الاول دون الثاني ان الواو في المفعول معه ليس الا

الة

الة لملاحظة اشتراك الشيئين في الفعل وليس معناها مستقلا بالمفهومية فلا يصح القصر لان المقصور عليه يجب ان
يكون معنى مستقلا بخلاف مع فانه اسم مستقل معناه بالمفهومية فافهم قوله ومنه قول الشاعر لا اشتهي الخ اي من قبيل
تقديمهما بحالهما الا انه من قبيل قصر الفاعل على المفعول او على العكس وانتصاب باب على انه مفعول لا اشتهي او على انه مفعول له
كارها لان لا دفاع الحاجب بدفعه فافهم قوله كان لم يمت حتى سواك الخ البيت للاشجعي السلمي من قصيدة اولها مضى
ابن سعيد حين لم يبق مشرق ∴ ولا مغرب الا له فيه مادح ∴ وبعده وما كنت ادري ما فواضل كفه ∴ على الناس حتى غيبته
الصفائح ∴ فاصبح في لحد من الارض ميتا ∴ وكانت به حيا تضيق الصحاصح ∴ سابكيك ما فاضت دموعي فان تغض فحسبك
مني ما تجن الجوانح ∴ وما انا من رزء وان جل جازع ∴ ولا بسرور بعد موتك فارح ∴ كان لم يمت حي سواك ولم تقم
على احد الا عليك النوايح ∴ لئن حسنت فيك المراثي وذكرها ∴ لقد حسنت من قبل فيك المدايح ∴ الصفائح الاحجار العراض
التي يسقف بها قبره والصحاصح جمع صحصح وهو المكان المستوي وكذا الصحصاح والصحصحان والجوانح الاضالع التي تحت الترائب
وهي ما يلي الصدر كالضلوع مما يلي الظهر واحدها جانحة والرزء المصيبة قوله لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها الاقرب
ان يحمل على حذف المضاف اي لايهام استلزامه والا فلا استلزام في نفس الامر لان الكلام انما يتم باخره قوله واعلم ان تقديمهما
بحالهما مما منعه بعض النحاة هم الاكثرون واختاره ابن الحاجب حيث قال لا يستقيم ما ضرب الا عمرو زيد ولا ما ضرب الا
زيد عمرو لانه ان جوز تعدد الاستثناء المفرغ حتى يكون التقدير ما ضرب احدا احدا الا عمرو زيد وما ضرب احد احدا
الا زيد عمرا كان القصر فيهما جميعا والكلام فيما اذا كان القصر في احدهما فقط وان لم يجوز لزم فيما ضرب الا عمرو زيد
بقاء الفعل بلا فاعل لان زيد مرفوع بمضمر بناء على ما صرح به المحققون من النحاة من ان الا يمتنع ان يعمل ما قبلها فيما بعد
المستثنى بها كما يمتنع ان يعمل ما بعدها فيما قبلها وفيما ضرب الا زيد عمرو ان يكون عمرو منصوبا بمضمر لا تحققت ويصير
الكلام جملتين ولا يكون من تقديم الفاعل على المفعول في شيء واجاب الشارح في شرح المفتاح عن الاول بان الفاعل مضمر
قبل الذكر كما في ضربني واكرمت زيدا باعمال الثاني او ضمير عايد الى مصدر الفعل وعن الثاني بان المفعول في نية التقديم
فلا يصير الكلام جملتين واعلم ان نسخ الشرح ههنا مختلفة وقد ذكر في بعضها الدليل الذي نقلته من ابن الحاجب مع تفصيل
كما يدل عليه النظر في النسخ قوله الظرف في قوله لا تخرج الى هذا التوجيه هو ان الظرف في الاية معمول اتبعك فيكون من جملة
الصفة المقصورة على الاراذل هي الاتباع المتعلق ببادي الراي فقد قدم المقصور عليه على المقصور اي ذكر قبل تمام المقصور الذي

هو الاتباع المفيد وكذا القياس في ساير الامثلة كما مر قوله اي لا اشتهي لا يخفى ان المناسب لتقدير قامت في البيت الثاني
ان يقدر ههنا اشتهي بدون لا وكذا وقع في شرحه للمفتاح وان كان لتقدير لا اشتهي ايضا وجه ظاهر للمتامل قوله والنوايح
في البيت الثاني قد وقع في بعض النسخ بعد قوله اي قامت النوايح هكذا وفيه بحث لان الفعل الاول يبقى بلا فاعل واعتبار المضمر
لا يخلو عن تعسف نعم يصح هذا فيما اذا قدم المرفوع واخر المنصوب ومن هذا قيل ان عمرا في قولنا ما ضرب الا زيد عمرا
منصوب بمضمر كانه قيل لم ضرب قوله تفرغ الفعل فيه اشارة الى ان المفرغ في الحقيقة هو العامل وتسمية الاستثناء به مجاز
ثم الاولى ان يقول لتفرغ العامل ليكون اشمل قوله دليلا بلزوم التخصص من غير مخصص هذا ايضا دليل على وجوب تقدير المستثنى
منه عاما وحصوله ان الا انما تدل على مخرج منه مطلقا ونسبته الى جميع الخواص على السوية فلو قدر خاص دون خاص
لزم التخصص بلا مخصص وبهذا اندفع ما يقال لما كان تقدير المستثنى منه لضرورة اقتضاء المستثنى مخرجا عنه وقد تقرر
ان ما يثبت بالضرورة يتقدر بقدرها وتلك الضرورة يندفع بتقدير خاص لم يحتج الى تقدير العام قوله ولذلك ترانا
اي ولاستلزام الا العموم في المستثنى منه المقدر كذا في شروح المفتاح وهو المستفاد منه والتحقيق ان منشاء الحكم بان تانيث
الضمير للنظر الى الظاهر مجموع الاحكام الثلثة فكلام المفتاح وشروحه لا يخلو عن تعسف وههنا بحث وهو ان تانيث الفعل
في الايتين وفي البيت لا يتعين ان يكون بالنظر الى الظاهر لجواز ان يقدر المستثنى منه في الكل مؤنثا بان يقدر في الاية
الاولى نفخة وفي الثانية اشياء وفي البيت اعضاء فليتامل قوله وفي بيت ذي الرمة وما بقيت لم صدر بيت ذي الرمة
على ما في شروح المفتاح طوى النحز والاجراز ما في غرضها يصف النوق بالهزال من السير والقحط طوى اي اضمر واهزل
النحز بالنون والحاء المهملة والزاء المعجمة الضرب بالاعقاب والحث على السير والاجراز بالجيم والراء المهملة والزاء المعجمة
الدخول في الارض الجرز وهي التي لا نبات بها وقد يفتح همزة الاجراز على انه جمع جرز وهي السنة المجدبة والغرض بالغين و
الضاد المعجمتين على وزن الفلس للرحل كالحزام للسرج قوله والضلوع الجراشع الاضلاع العظيمة القوية والجرشع من الابل
هو العظيم القوي قوله وفيه اشكال لم اجيب بانه سمي علامات التانيث ضماير على سبيل المجاز من باب اطلاق احد المتجاورين
على الاخر اعتمادا على فهم السامع قوله فكيف يسند الفعل المنفي هذا الكلام وارد في البدل فان زعم على وجه الجواز انتقاض النفي
بالا نفي الفاعل كذلك قوله فعلى مذهبه يكون عند السيد الشريف هذا التوجيه في شرح المفتاح بان قول السكاكي بالنظر
الى ظاهر اللفظ يابى عنه اذ على تقدير الابدال يكون الفعل في الظاهر مسندا الى المؤنث المذكور بعد الا فكيف يؤنث للنظر

اليه

اليه وقد يتكلف بعضهم في دفعه بان معنى الكلام انه انث الضمير العايد الى ذلك العام بالنظر الى ظاهر اللفظ الذي كونه
بعد كانه المسند اليه ظاهرا اذ الابدال غير مبني على الظاهر فان قوله بالنظر الى ظاهر اللفظ باحكام الظاهر متعلق
لا بمناف واعلم ان هذا البدل في باب الاستثناء يخالف ساير الابدال من وجهين الاول عدم احتياجه الى الضمير
العايد الى المبدل منه مع وجوبه في بدل البعض وانما لم يحتج لان الاستثناء المتصل يفيد ان المستثنى جزء من المستثنى
منه فيكون الاتصال قايما مقام الضمير والثاني مخالفته للمبدل منه في الايجاب والسلب مع وجوب الاتفاق في غير باب
الاستثناء قوله كاينا على حال من الاحوال ظاهره يدل على ان المثال من قبيل القصر الحقيقي ولهذا استشكل بانه يؤدي الى
المحال واجيب بانه من باب التاكيد والمبالغة بجعل ما سوى الركوب في حكم العدم قوله بل المراد اخص من ذلك اي
من كون المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه على المستثنى والحاصل انه لا بد مع ذلك من مناسبة مخصوصة يقتضي المقام رعايتها
فلا يقدر فيما جاءني الا زيد شيء ولا جسم ولا حيوان بل يقدر احد وفيما كسوته الا جبة يقدر كسوة وملبس وفي ما صليت
الا في المسجد يقدر في مكان وموضع وعلى هذا القياس وقد يناقش في هذا بناء على ان التقدير للضرورة كما عرفت
بان الضرورة اذا اندفعت بالبعيد فلا حاجة الى تقدير القريب فان فيه زيادة على الحاجة ولك ان يقول هذا انما
يرد اذا كان في تقدير الخاص زيادة تقدير بحسب اللفظ وليس كذلك مع ان المقام شاهد صدق عند من له ادنى ذوق
على تقدير المناسب فتامل قوله وفي الحديث ما ايس الشيطان من بني ادم الا اتاهم من قبل النساء في الحديث اشكال اشهر
من جهة دلالته على انه لا باس الا في حال الاتيان من قبل النساء والمقصود العكس وهو انه لا ياس البتة في تلك الحال فاورد
الشارح الحديث واشار الى الجواب الا اشكال كما ترى هذا ويمكن ان يراد بالحديث النبوي ان ياس الشيطان لا يوجد الا مع الاتيان من
قبلهن يعني ان الشيطان يعتمد عليهن اشد اعتماد حتى لا يقنط كليا قبل ان ياتي الى جهتين فاذا اتاهن ولم يقدر على الاضلال
من جهتين ايضا بعصمة الله سبحانه وتعالى حصل له القنوط اصلا وعلى هذا لا حاجة الى جعل الحال حالا مقدرة ولا الى
تقييد الجهة بغير جهة النساء والله اعلم قوله وذلك لانه قصد لزوم تعقيب لم اشارة الى وجه وقوع هذه الحال ماضيا مجردا
عن قد والواو وحاصل ان النفي والاستثناء لما دل على لزوم الثاني للاول كالشرط استعمل فيه وايد كلما ايس من جميع
جهات اتيانهم اتاهم من قبل النساء قوله الا على تاويل العزم قيل عليه هذا التاويل انما يحتاج اليه لو اعتبر مقارنته حدوث
مضمون العامل بمضمون الحال واما اذا اعتبر مقارنته حدوثه او بقائه فلا لان الياس باق وقت اتيانه من قبل النساء

انكان حدوثه سابقا عليه وقد يقال يجوز ان يراد بالاياس فى الحديث الشريف قربه كما اريد بالموتى فى قوله عليه السلم
لقنوا موتاكم الذين قربوا من الموت فالمعنى يا قرن باس الشيطان من بنى ادم الاحال اساءته اياهم من فعل النساء فانه
اذا تاهم من قبلهن علم انه فرغ من جميع اسباب الضلال وبا انقطع شى منها وما بقى رجاؤه الا فى هذا الواحد فالا
لم ينتفع به ايضا انقطع رجاؤه بالكلية وحصل تمام الياس منهم قوله كالاخبار فانه ايضا قد يطلق على نفس الكلام على ما
صرح به فى التلويح وقد يطلق على فعل المتكلم وهو ظاهر قوله والمراد هنا هو الثانى لقايل ان يقول قد تقدم فى بيان
حصر الفن الاول فى ثمانية ابواب ان الانشاء باب ثامن من تلك الابواب وقد جعل هناك عبارة عن نفس الكلام فالمناسب
ان يراد بالانشاء هنا ايضا نفس الكلام وكذا باقسامه التى هى التمنى وغيره بان يرجع ضمير له فى قوله واللفظ الموضوع له
الى المعنى المصدرى على طريقة الاستخدام قوله واراد بها معانيها المصدرية يعنى القاء الكلام المشتمل على التمنى والقاء
الكلام المشتمل على الاستفهام وهكذا قوله لظهور ان ليت موضوع الخ لا يخفى ان التعليل ليس للنفى فقط اعنى قوله لا الكلام
المشتمل عليها والا يكفى ان يقال لظهور ان ليس ليت موضوعا للكلام الذى فيه التمنى بل هو للمثبت والمنفى جميعا اعنى
قوله واراد بها معانيها المصدرية مع قوله لا الكلام وحصل الاستدلال ان قول المص واللفظ الموضوع له الخ لا يصح اذا
حمل الانشاء على الكلام اصلا ويصح اذا حمل على الالقاء الذى هو من جزئيات الافادة او ملزوم لها ولا يحصل الافادة
بدونه بان يحمل اللام على الغاية هذا وقد عرفت هناك وجه الصحة ايضا وهو الحمل على الاستخدام قوله فالانشاء ان كان
طلبا قد سبق ان المراد بالانشاء القاء الكلام الانشائى والظاهر ان الالقاء ليس نفس الطلب فاما ان يكون المراد
بالانشاء وان كان القاء كلام يدل على الطلب واما ان يقال الطلب الظاهرى لانه الالقاء المذكور فلذا جعله قسما منه
ففى العبارة مسامحة لا يشتبه او يقال المراد بالطلب معناه الاصطلاحى اعنى القاء الكلام المخصوص لا اللغوى الذى هو
فعل القلب قوله وهى على ما ذكره المص خمسة ومنهم من يجعل الترجى قسما سادسا ومنهم من اخرج التمنى والنداء من اقسام
الطلب بناء على ان العاقل لا يطلب ما يعلم استحالته فالتمنى ليس طلبا ولا يستلزمه وان طلب الاقبال خارج عن مفهوم
النداء الذى هو صوت يهتف به الرجل وان كان يلزمه قوله والاول ان كان المطلوب به حصول امر فى ذهن الطالب فهو
الاستفهام لا يخفى ان المراد ان كان طلبا يكون المطلوب به على ما يدل عليه جعله من اقسام الطلب فلا ينتقض بمجموع علمنى وفهمنى
وان لم يعتبر قيد الحيثية اذ الطلب نفس علم وفهم لا مجموع علمنى وفهمنى ولا لمجرد علم وفهم اذ المطلوب بهما حصول امر فى الذهن مطلقا

لا فى ذهن الطالب وبالجملة لو اعتبر التقييد بالمفعول المخصوص خرجا بقيد الطلب اذ لا دخل للقيد فيه وان لم يعتبر
خرجا بقوله فى ذهن الطالب واما ما ذكره الفاضل المحشى من ان الاولى ان يقال ان كان المطلوب مطلوبا من حيث
حصوله فى ذهن الطالب فهو الاستفهام الخ ففيه نظر لان الانتقاض وان كان مندفعا ايضا على ما فصله فى شرح
المفتاح الا انه ينتقض تعريف الامر لان المطلوب بعلمنى على هذا الجواب حصول امر فى الذهن لا فى الخارج اللهم الا ان يقال
المقصود بما ذكر تصحيح الاستفهام وتصحيح تعريف الامر امر اخر فله ان يجيب فى تعريف الامر بالجواب الاخر او يكون مراده ايجاب تغيير
لسياق الكلام الخ بان يقال بدل قوله وان كان المطلوب حصول امر فى الخارج والا اى وان لم يكن المط به مطلوبا من حيث
حصوله فى ذهن الطالب تامل قوله وان كان المطلوب به حصول امر فى الخارج اى فى خارج ذهن الطالب فلا ينتقض
بمثل اعلم وافهم فان المطلوب بهما وان كان حصول امر فى ذهن المخاطب لكنه خارج عن ذهن الطالب نعم فيه بحث وهو ان المط
فى النهى وكذا فى بعض الاوامر هو نفس الامر الخارجى لا حصوله سواء اخذ الحصول بمعنى الحصول فى نفسه اذ بمعنى نعته والحصول لغيره
لان الحصول للغير فى الخارج وان لم يقتض حصول الحاصل فيه لجواز ثبوت العدميات بموصوفاتها فى الخارج كما فى زيد اعمى
لكنه يقتضى حصول الموصوف فيه ويمكن ان يجاب بان المطلوب فى النهى مثلا حصول انتفاء الفعل عن المطلوب منه اعنى
المخاطب له فى الخارج ولا شك انه موجود فليتامل قوله فان كان ذلك الامر انتفاء فعل فهو النهى هذا على مذهب من يجعل
العدم مقدورا ومطلوبا واما على مذهب من لا يجعله كذلك فالمط بالنهى عنده امر وجودى وهو كف النفس قوله والا فهو
الامر فيه بحث لان الدعاء والالتماس من اقسام الطلب حقيقة والمط بهما حصول امر فى الخارج وليس فيهما احدى حروف
النداء مع انهما ليسا من اقسام الامر حقيقة عند المصنف رح كما سيجى وان كان امرا عند النحاة قوله ومنها التمنى قدمه لعمومه
وجريانه فى الممكن والممتنع وعقبه بالاستفهام لكثرة مباحثه ثم بالامر لاقتضائه الوجود ثم بالنهى لمناسبته له فى الاحكام
قوله وهو طلب حصول شى على سبيل المحبة قيل ينبغى ان يقيد المحبة بالمجردة اى عن الطمع احترازا عن الاوامر والنواهى و
النداآت التى وجدت المحبة فيها وقيل قيد الحيثية المرادة يكفى فى اندفاع النقض بها قوله واللفظ الموضوع له ليت قد
تحقق ان اللام للغاية لا صلة للوضع فان ما وضع له ليت الهيئة الجزئية المتعلقة بالنسبة الجزئية من حيث تعلقها بها
وتلك الهيئة ملحوظة لا قصدا وبالذات بل من حيث كونها حالة متعلقة بتلك النسبة ولذا صارت كلمة ليت حرفا لا اسما
هذا على قانون الفاضل المحشى لكن فيه بحث وهو انه لا بد فى الانشاء من ان لا يتخلف مدلوله عن لفظه ومن هذا قيل انه الخ

ايجاد معنى بلفظ يقارنه وظاهر ان المتلفظ بليت زيدا قايم لا يجب كونه ذا هيئة مذكورة واما اذا كان الموضوع له نفس الطلب
الظاهري فلا يرد شيء لعدم التخلف فتدبر قوله وطماعيه هو بتخفيف الياء على وزن الكراهية مصدر يقال طمع فيه
طمعا وطماعة وطماعية فهو طمع وطمع بكسر الميم وضمها قوله والاشفاق ترجيا ويستعمل فيه لعل وعسى ان كان
فيه توقع يستعمل فيه هل وان كان فيه طمع يستعمل فيه عسى والفرق بين التوقع والطمع ان الاول ابلغ من الثاني ولذا
اخر الطماعية عن التوقع وفيه بحث لانه انما يسمى ترجيا لو لم يتحقق فيه الطلب اذ لا طلب في الترجي كما سيصرح به نعم
طلبا مقرونا بطماعية وليس ذلك ترجيا قوله لو ما تاتي فتحدثني بالنصب والتقدير ليت اتيانا منك فحديثا منك ولا
يحتاج لو حينئذ الى الجزاء لخروجه عن معنى التعليق ولو رفع الفعل خرج المثال عن الباب وح يجب ان يقدر الجزاء لبقاء
لو على معناها قوله وكان الغرض بهذا بيان المناسبة بين لو وليت حتى يظهر جواز استعمال الاول في موضع الثاني قوله
بعد فعل فيه التمني وقد يجيء بخلاف ذلك كقول امرئ القيس تجاوزت احراسا عليها ومعشرا على حراصا لو
يسرون مقتلي قوله وكثيرا ما يستغنى الخ اي يستغنى بها عن ذكر فعل التمني وان كان مقدرا يدل عليه قوله اي اذ لو كان
قوله بقلب الهاء همزة وفيه ضعف لان عادة العرب ان تبدلوا الاخف من الاثقل وههنا يلزم ان يكون الامر بالعكس
قوله مركبتين مع ما ولا المزيدتين اعترض عليه بان هذه الحروف انما اخذت من هل ولو قبل التركيب لا في حال التركيب
اذ لا فرق بينهما عند التركيب فيرجع المعنى على ما يقتضيه قوله مركبتين الى ان هلا ولولا ماخوذة من هلا ولولا ولا يخفى
فساده اجيب بان قوله مركبتين حال مقدرة لا محققة حتى يرد الاشكال والمعنى انهما ماخوذة من هل ولو حال كونهما
مقدرا في التركيب مع ما ولا المزيدتين قوله لتضمنهما معنى التمني فيلزم المضمن المضمن فيه وهذا المعنى اعني اللزوم
هو المقصود بالتركيب والا فاصل التمني موجود في هل ولو قبل التركيب والحاصل ان هل ولو اذا كانتا مفردتين تفيدان
مجرد معنى التمني على سبيل الجواز واذا ركبتا مع ما ولا الزمتا معنى التمني لا لافادته بل ليتولد منه التنديم في الماضي و
التحضيض في المستقبل قوله على ما كان يجب ان يفعله المخاطب اي من حيث تركه ولو قال على معنى انه كان يجب ان يكون
بيانا للوم لكان اظهر قوله ان يكون كل منهما في بعض النسخ كل منهما بتثنية الضمير باعتبار النوعين اعني هل المركبة ولو المركبة
قوله وقد يتمنى بلعل انما قال قد يتمنى نظرا الى ما يتولد والا فالمقام مقام الترجي على ما يشعر به قوله لبعد المرجو عن الحصول
قوله والاشفاق ارتقاب المكروه ان تعدى الاشفاق بمن يكون بمعنى الخوف واذا عدي بعلى يكون بمعنى العطف قوله وبهذا

يظهر

يظهر ان الترجي ليس بطلب اي بدخول الاشفاق في الترجي ووجه الظهور ان العاقل لا يطلب ما يكرهه قوله لم يقبح ازيد قام
كما قبح هل زيد قام قيد بعض شراح الايضاح قبح المثال بما اذا قصد به التخصيص فانه قد ياتي لذلك عند الشيخ عبد القاهر و
المصنف وانما قيد به دفعا لما سيشير اليه الشارح من انه يجوز ان يكون تقديم زيد للاهتمام وهل لطلب التصديق وفيه نظر
لان المثال ح يكون ممتنعا لا قبيحا وسيجيء تحقيق الكلام فيه قوله وهذا ظاهر في اعمرا عرفت واما في ازيد قام فلا وفيه
بحث وهو ان تقديم المرفوع كما يجيء للتخصيص والاهتمام كذلك تقديم المنصوب فالقول بان ما ذكر في تقديم المنصوب ظ
دون تقديم المرفوع تحكم فان قلت الاختصاص في تقديم المفعول ظاهر دون تقديم المرفوع قلت سيمنع الشارح كون علة
الاختصاص علة لقبح مثل هل عمرا عرفت اللهم الا ان يقال قوة الدلالة على الاختصاص في تقديم المنصوب بحيث يجعل
الاهتمام غير محتمل له فالوجه في القبح دون الامتناع ان يحمل على الاضمار والتفسير كما سيجيء قوله لا يخفى من تعسف وجه التعسف
ان معنى كون السؤال بما يلي الهمزة كونه متعلقا به على وجه لا يتعلق بغيره كذلك فان السؤال في ءانت ضربت زيدا متعلق
بالفاعل على معنى ان الضرب المتعلق بزيد هل صدر عنك ام لا وقولك اضربت زيدا على طلب التصديق ليس كذلك لان
السؤال كما يتعلق الضرب يتعلق بزيد لان المعنى هل تعلق الضرب بزيد او هل صار زيد متعلقا للضرب قوله ومما يؤيد ذلك
اي كون المسؤول عنه بالهمزة ما يليها قوله وهل لطلب التصديق اي لطلب اصل التصديق والا فالهمزة ايضا لطلب التصديق في
التخصيص كما حققه الفاضل المحشي والحاصل انهم اطلقوا التصور على ما يعم نوعا من التصديق والتصديق على ما يرادفه فمعنى
قولهم ان هل لطلب التصديق انه لطلب نوع منه غير النوع المخصوص فتامل قوله امتنع هل زيد قام ام عمرو وقد سبق منا في
اوايل ابحاث الاسناد الخبري ان ابن مالك ره استشهد بقوله عليه السلام هل تزوجت بكرا ام ثيبا على انه يقع هل موقع الهمزة
فيؤتى بها المعادل واشرنا هناك الى الجواب لجواز كون ام في الحديث النبوي عم منقطعة والمعنى بل تزوجت ثيبا قوله لان
التقديم يستدعي الخ فيه بحث لانا نمنع الاستدعاء كليا بناء على احتمال الاهتمام في الواقع فان قلت الاهتمام قليل بعيد فكانه
غير محتمل قلنا لا وجه للتقبيح في الحمل على الاضمار والتفسير سوى البعد والقلة فيلزم وجه الحبيب اعني على ما زعمه فيما سيأتي ولا
قايل به فليفهم قوله وفيه نظر لانه لا وجه ح لتقبيحه سوى الخ اي لا وجه على التعليل المذكور فلا يرد جواز كون وجه التقبيح
كونها بمعنى قد على ما سيجيء والجواب على النظر ان وجه التقبيح على ما ذكره هذا القايل هو لزوم تحصيل الحاصل بناء على اختصاص
هل بطلب التصديق واستدعاء التقديم حصول اصل التصديق بنفس الفعل على ما هو الغالب من ان التقديم للاختصاص

المفيد لذلك ولا يلزم من هذا قبح وجه الحبيب اتمنى على قصد الاهتمام لعدم حصول سبب القبح المذكور فيه ولزوم
تحصيل الحاصل بالنظر الى الغالب ويدل على عدم اتجاه هذا النظر انه اورد هذا الوجه في شرح المفتاح ولم يتعرض لهذا
النظر حيث قال وانما لم يمتنع هل زيدا عرفت لاحتمال ان يكون زيدا مفعولا لمحذوف مقدم وان لم يكن الفعل بعده مشتغلا
بضميره او يكون مفعولا للمذكور مقدما لكن لا للتخصص بل لغرض اخر لكن ذلك تاويل بعيد فقبح ولم يمتنع فعلى ما ذكرنا
يكون معنى قول المص لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل انه يستدعي ذلك بالنظر الى الاعم الاغلب فلا
يرد عليه احتمال كون التقديم لمجرد الاهتمام كيف ولو لم يوجد احتمال غير التخصيص لكان المثال المذكور ممتنعا لا قبيحا
لاحتمال ان يكون رجل فاعل فعل محذوف لكنه لبعده مستقبح قوله لجواز ان يكون قبحه الخ هي كونها بمعنى قد في الاصل كما
سيجيء الان وهذا النظر انما يرد اذا لم يكن علة القبح منحصرة عند السكاكي فيما ذكره وظاهر عبارته يفيد الانحصار حيث
قال ولا اختصاص بالتصديق بقبح هل زيدا عرفت الا ان يقال تقديم قوله لاختصاصه لا للاختصاص بل لغرض اخر قوله
هل عرفت الدار بالغريين الغريان بفتح الغين المعجمة وتشديد الراء المكسورة والياء هما قبرا مالك وعقيل نديمي جذيمة
الابرش قوله وحنت الى الالف المالوف حنت بالتخفيف بمعنى مالت وعطفت من حنى يحنو حنوا وبالتشديد بمعنى اشتاقت
من حن يحن حنينا قوله اتضرب زيدا وهو اخوك المراد من الاخوة الصداقة والتاخي لا الاخوة الحقيقية والا لكانت
الجملة الاسمية حالا موكدة فلم يجز دخول الواو عليها كما تقرر في النحو قوله قال الحماسي ساغسل البيت القضاء اصله الحتم
والايجاب ثم يستعمل في كمال الصنع والفراغ من الشيء وقضاء يروى بالرفع والنصب فاذا رفعته يكون فاعلا لجالبا ومفعوله
ما كان جالبا ويكون القضاء بمعنى الحكم والتقدير والمعنى ساغسل العار عن نفسي باستعمال السيف في الاعداء في حال
جلب حكم الله على الشيء الذي يجلبه واذا نصبته يكون مفعولا لجالبا وفاعله ما كان جالبا ويكون المراد بالقضاء
الموت المحتوم والقدر المقدور والمعنى جالبا الموت على جالبه وبعد البيت المذكور :. واذهل عن داري واجعل
هدمها :. لعرضي من باقي المذمة حاجبا :. ويصغر في عيني تلادي اذا انثنت :. يميني بادراك الذي كنت طالبا :. يريد اني
اترك داري واجعل خرابها وقاية لعرضي ويخف على قلبي تركها خوفا من لحوق العار ويقل في عيني انفاق تلادي اي مالي
القديم عند انصراف يميني جائزة للمطلوب قوله لما سنذكره في بحث الحال من ان الحال الذي نحن فيه والحال الذي ينافي
الاستقبال وان تنافيا حقيقة الا انهم استبشعوا علم الاستقبال في صدر الجملة الحالية للتنافي بحسب الظاهر وفي الجملة ولو

جب

بجب اللفظ قوله وهو ينادي على خطائه لانزيدك على وجوب تجريد الجملة الحالية لا على تجريد الفعل المقيد بالحال قوله
كان لها مزيد اختصاص انما قال مزيد اختصاص لان للاستفهام مطلقا نوع اختصاص بالفعل كما عرفت في النحو قوله ما موصولة
ويجوز ان يكون موصوفة والجملة صفة قوله اذ المضارع انما يكون فعلا فيه بحث لان غاية ما علم ان هل اذا دخلت على
المضارع يخصص بالاستقبال ولا يلزم منه مزيد اختصاصها بالمضارع ولا كون دخولها عليها اكثر من دخولها على
الاسماء وغيرها حتى يتم ما ذكره ونظير هذا ان قد تقرب الماضي من الحال ولا يلزم منه كون دخولها على الماضي اكثر من دخولها
على المضارع وغاية ما يمكن ان يقال مراده ان الواضع وضعها للاستفهام عن غير الحاصل لغرض تخصيص المضارع بالاستقبال
فله بالنسبة اليه هذا الغرض مزيد خصوصية بالفعل والكلام بعد محل تامل قوله والنفي والاثبات انما يتوجهان الى
الصفات التي هي مدلولات الافعال لا الى الذوات قد اشار الفاضل المحشي الى تحقيق هذا الكلام بان المراد بالذات ما
يستقل بالمفهومية وبالصفات مقابلها وهي النسب الحكمية وبسط فيه بعض البسط الى ان قال الافعال تتضمن نسبا حكمية
تصلح ان يتوارد عليها النفي والاثبات ولها انتساب الى الازمنة واحتمال اختصاص ببعضها وضعا بخلاف المشتقات
فان نسبها تقييدية لا يصلح لذلك لكن فيه بحث لان توجه الاثبات والنفي الى النسب الحكمية الصالحة لذلك انما يدل على
مزيد اختصاصها بالفعل بالنظر الى المشتقات لا بالنظر الى الجمل الاسمية المشتملة على تلك النسب تامل قوله ادل على طلب
الشكر اي طلب حصوله في الخارج لان المراد دون حقيقة الاستفهام لامتناعها من علام الغيوب قوله وفي هل انتم
تشكرون لانها داخلة على الفعل تقديرا الخ لا يقال قد سبق في اوايل احوال المسند ان بروز قوله تعالى لو انتم تملكون
خزائن رحمة ربي في صورة الجملة الاسمية افاد الاختصاص كما يفيده الجملة الاسمية حقيقة فلم لا يكون بروز فهل انتم
تشكرون في تلك الصورة وان لم يكن اياها حقيقة مفيدا لابراز ما سيتجدد في معرض الثابت لانا نقول حقيقة
الجملة الاسمية فيما نحن فيه اعني فهل انتم شاكرون لا يفيد الثبوت بل التجدد لكون خبرها فعلية فكذا ما هو في
صورتها فظهر الفرق على انه لا شك ان ما هو بحسب الصورة والحقيقة معا ادل على المط مما هو بحسب الصورة فقط
فثبت ان فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من فهل انتم تشكرون وهو المدعى بقي ههنا بحث اخر وهو ان هل انتم تشكرون
يفيد الاستمرار التجددي اما لبروزه في صورة المبتدا والخبر او لكونه اياهما في الحقيقة على راي والاستمرار التجددي احق
بالمقام من الاستمرار الثبوتي لدلالته على طلب استمرار الشكر على سبيل التجدد الانسب على النفس المستدعي لزيادة الثواب كلما

مرت اليه اشارة في قوله تعم الله يستهزئ بهم فيما وجه العدول الى ما يفيد الاستمرار الثبوتي وذلك ان نقول ما ذكر في النص
ادل على كمال عنايته تعم بعباده حيث رضي منهم بما هو اهون عليهم والله اعلم قوله كقولنا هل الحركة موجودة لا يخفى ان الوجود
اذا كان محمولا كانت النسبة الرابطة وجوده للموضوع بمعنى اتصاف الموضوع به فههنا ايضا ثلثة اشياء لكن لما كان المحمول والرابط
شيئا واحدا بالنظر الى الظاهر عد قولنا الحركة موجودة بسيطا بالنسبة الى قولنا الحركة دائمة قوله وجود شي لشي اذا اراد بالشي
الاول غير الوجود بقرينة المقابلة والا فالمطلب البسيط ايضا وجود شي هو الوجود لشي واعلم ان المفهوم من تحقيق الفاضل
المحشي ان لا يسال بهل المركبة عن الاحوال التي تعرض الماهية من حيث هي هي موجودة كانت في الخارج او معدومة ولعل
ذلك بحسب وضع اللغة قوله فان المطلوب وجود الدوام للحركة وفي بعض النسخ او لا وجوده لها فعلى النسخة الاولى يكون بيانا
لحال المثال المذكور في المتن وعلى الثانية لها ولما ضم اليه بقوله او لا دائمة قوله طالبا ان يشرح هذا الاسم هكذا وقعت
العبارة في النسخ التي رأيناها والانسب بقولنا ان يقال طالبين ولعله اراد طالبا كل منا او حمل ضمير الجمع على الواحد المعظم نفسه
وان كان شايعا في المتكلم الا انه ينبو عن المقام قوله اي حقيقتها التي هي بها هي اشارة الى ان المراد بالماهية ههنا هو
الحقيقة اعني ما به الشي هو هو باعتبار التحقق لا المعنى المشهور الذي لم يعتبر فيه التحقق بقرينة حكمه بتقدم مطلب هل
البسيط عليه قوله يعني ان مقتضى الترتيب الطبيعي ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه فيه بحث فان المطلوب
بما الشارحة للاسم بحسب الاصطلاح تمام ماهية الاسم حتى يقع في جوابه الحد التام ولا شبهة في ان طلب التصديق بالوجود
غير متوقف على تصوره بالوجه المذكور وعلى تقدير ان يراد به الاعم من المعنى الاصطلاحي لم يكن بد من ان يكون المقصود
به نوع خصوص لمفهوم الاسم ويجوز ان يعلم ان لهذا اللفظ مفهوما وقبل ان يتصور ذلك المفهوم بخصوصه يسال عن
ذلك المفهوم اهو موجود ام لا ثم بعد العلم بوجوده يتصور بخصوصه وبالجملة لا بد من تصور المفهوم قبل طلبه بما
الشارحة للاسم على اي معنى حمل فلم لا يكفي هذا التصور في طلب وجوده لا يقال ما ذكره من الاقتضاء بناء على ما هو الاولى
لانا نقول قد صرح الفاضل المحشي بان هذا الترتيب قطعي واجب في نفس الامر لا باعتبارات الاولى واجب في نظر البلغاء
اذ قد جعله مقابلا لما هو الاولى فتامل قوله لا ماهية له ولا حقيقة كان اللاحق عطف تفسيري لسابقه قوله
والمعدوم لا هوية له اي لا وجود فان الهوية كما تطلق على الحقيقة الجزئية تطلق على نفس الوجود الخارجي وخلاصة الكلام ان
الماهية المرادة ههنا ما به الشي بالمعنى المتعارف اعني الموجود هو هو والمعدوم لا وجود له فلا ماهية ايضا بالمعنى

المراد ههنا قوله صار تلك الحدود بعينها حدودا بحسب الذات والحقيقة اما اذا تصور الواضع حقيقة الشي وعين اللفظ
بازائها فقط واما اذا تصور الواضع بعض عوارضها واعتباراتها ووضع الاسم بازائه فالتعريف انما يكون حدا اسميا
بالنظر الى تلك الاعتبارات فبعد العلم بالوجود يكون حدا حقيقيا بالنظر اليها بلا اشتباه واما بالنظر الى نفس ذلك
الشي فرسم اسمي قبل العلم بالوجود ورسم حقيقي بعده فلا حاجة ههنا الى التقييد كما زعمه الفاضل المحشي هذا
اذا اريد بالحد والرسم المعنى المصطلح بين ارباب المعقول واما اذا اريد بالحد المعرف مطلقا فالامر اظهر قوله و
بمن العارض المشخص لذي العلم لم يقل لذي العقل ليتناول الباري عز اسمه نحو من ربك واعلم ان السائل
بمن وغيره مما يطلب به التصور سوى الهمزة لما لم يتصور خصوصية زيد او عمرو وبمقتضى هذا السؤال كان مطلوبه
اصالة تصور الخصوصية وكان التصديق بثبوت شي لذلك المخصوص تابعا له ولهذا حكموا بان هذه الكلمات لطلب
التصور فقط واما الحكم بان الهمزة في مثل ازيد في الدار ام عمرو لطلب التصور مع ان مطمح النظر فيه طلب ثبوت
شي لشي بعينه فامر توسعي وهذا خلاصة ما حققه الفاضل المحشي وامر فيه بالتامل وبهذا اندفع اعتراض بعض
الفضلاء بان اللازم من تحقيقه ان من وامثاله يكون لطلب التصور ولا يلزم منه ان لا يكون لطلب التصديق فلا
يستقيم حكمهم بانها مختصة بطلب التصور قوله اي اي اجناس الاشياء عندك نوقش في العبارة بانه لو صح ذلك لكان
مطلب ما عين مطلب اي وصح جنس الجنس جوابا في السؤال عن الفصل وهو ظاهر البطلان وقد يجاب بان السؤال باي
اجناس الاشياء لازم للسؤال بما عن جنس ما يحصل عند المخاطب فان السائل اذا طلب بما جنس ما عند المخاطب كان طالبا
بالضرورة لتميز هذا الجنس من بين الاجناس فلهذا صح ان يذكر الثاني يعني اللازم لبيان الاول يعني الملزوم فلا يلزم
المحذور قوله فقد سبق المفردون ثم اما من الافراد او التفريد على الروايتين ومعناه الجاعلون انفسهم فردا ممتازا
من غيرهم بكثرة الطاعات والاشتغال بذكر الله جل جلاله والجاعلون الله فردا في الذكر بان لا يذكر معه غيره وانما
لم يقولوا في السؤال ومن المفردون على ما هو الظاهر لان مرادهم السؤال عن صفة المفردين وهي ليست من ذوي العلوم قال
بعض الفضلاء جوابه عليه السلم بقوله الذاكرون ثم من باب الاسلوب الحكيم يعني دعوا سؤالكم هذا لان معنى الافراد ظاهر واسألوا
عن اوصاف المفردين قوله وفيه نظر اذ لا نسلم ثم خلاصة النظر منع ورود من في اللغة للسؤال عن الجنس وقد يستدل
على وروده فيها لذلك ببيت الكتاب اتوا ناري فقلت منون انتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاما .. فان الجواب دليل على ان

المسؤل عنه الجنس وفيه بحث اذ الظاهر ان الشاعر ظنهم اناسي فسالهم عن شخصهم فردوا عليه بانا من الجن لا من الانس
الذين ظننتنا منهم قوله فساده يظهر من جواب موسى عم بقوله الخ فيه بحث لاحتمال ان يكون جواب موسى عم لبيان
انه لا مجانسة له تعالى مع غيره لانه خالف كل شيء وهاديه فليس كمثله شيء وبالجملة يجوز ان يكون الجواب من
باب الاسلوب الحكيم كانه قال دع السؤال عن الجنس فانه معلوم بطلانه لان ذاته تعالى لا يدخل تحت جنس بل الاليق
بجنابه ان يسأل عن صفاته الكاملة قوله عما يميز احد المتشاركين هو على صيغة التثنية اخذا بالاقل والا فقد يكون
السؤال عما يميز احد المتشاركات وقوله يعمهما زيادة توكيد والا فالامر المتشارك فيه ليس الا كذلك قوله كقولنا
ايهم يفعل كذا ان قلت لو قال اي هؤلاء يفعل كذا لكان اظهر لان المضاف اليه فيما ذكر من المثال ضمير لا اسم اشارة قلت
لم يقل اذا اضيف الى اسم الاشارة بل قال الى ما يشار اليه وهذه الاضافة متحققة بحسب المعنى فيما ذكر لان الضمير عبارة عن الاشخاص
الانسانية التي من شانها ان يشار اليها اشارة حسية تامل قوله فجوابه اسم متضمن للاشارة الحسية الواضحة الجزئية
بالمعرف بلام العهد وما في حكمه من الموصول ايضا وتعميم الاشارة الحسية بعيد قوله فاذا اضيف الى كلي فجوابه كلي رد عليه بانه
منقوض بقولنا اي رجل ضربك فيجاب بهذا او بزيد فالحق ان ما اضيف اليه اي يكون كليا دائما لعله الاشتراك في
امر عام للمتشاركين فصاعدا واما الجواب فقد يكون جزئيا اذا اريد بالتميز التعيين الشخص وقد يكون كليا اذا لم يقصد ذلك
والغرض من ذلك السؤال التقريع لا حقيقة استفهام الرسول عم منهم عن كمية المعجزات لان المقام يأباه فلو ذكر مثالا
كانت كم فيه على اصله نحو كم درهما مالك وكم رجلا رايت لكان اولى لم يبال بايراد المجاز لانه فرع الحقيقة فالمعنى الموضوع له
ملحوظ ههنا ايضا قوله كما مر في الخبرية الفرق بين كم الاستفهامية وكم الخبرية ان كم الاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم
عند المخاطب في ظن المتكلم وكم الخبرية لعدد مبهم عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم واما المعدود فهو مجهول في كليهما
فلذا احتيج الى المميز المبين للمعدود ولا يحذف الا لدليل وان الكلام مع الخبرية يحتمل الصدق والكذب بخلافه مع
الاستفهامية وان المتكلم مع الخبرية لا يستدعي من مخاطبه جوابا لانه مخبر والمتكلم بالاستفهامية يستدعيه لانه مستخبر
وغير ذلك مما هو مذكور في مغني اللبيب وغيره قوله واقول سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة رد على ذلك البعض
وهو الفاضل الرضي وقوله بينة امام فرع على الخبرية مبتداوه ما قبله من النظم بتاويل هذه الآية واما مجرور على انه من
تتمة الثانية واقول بمعنى اقرأ وكان الآية لوضوحها في هذا المعنى مجرد قراءتها كافية وقد يجاب عن هذا الرد بعد تسليم ان

الرضي

الرضي يجوز كون كم في الآية استفهامية كما جوزه الزمخشري ان مراده عدم العثور على جزئي من اذا لم يفصل بينه وبين كم
بفعل متعد وقد دل عليه سياق كلامه حيث قال ولا اذا كان الفصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان
بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدي نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وعيون وكم اهلكنا من قرية وحال كم
الاستفهامية المجرور مميزها مع الفصل كحال كم الخبرية في جميع ما ذكرنا فقد ادرج في هذا العموم وجوب اثبات من اذا فصل
بينهما بفعل متعد ثم قال ويدخل من في مميزها اما في الخبرية فكثير نحو كم من ملك في السموات وكم من قرية واما في مميز
كم الاستفهامية فلم اعثر الخ وانت خبير بان عبارة ذلك الفاضل اعني قوله وحال كم الاستفهامية المجرور مميزها مع الفصل
لا يلائم ما ذكره من الادراج نعم لو قيل وحال كم الاستفهامية وخبر مميزها على ما نقله هذا المجيب لكان الادراج ظاهرا والحق
ان قوله وحال كم الاستفهامية المجرور مميزها مع الفصل يؤيد الجواب بان مراده عدم العثور على جزئي من اذا لم يفصل فتامل
قوله وايان عن الزمان المستقبل قيل اصل ايان اي اوان فحذف احد اليائين من اي والهمزة من اوان فصار ايوان
فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء فصار ايان ورد بان كسر الهمزة فيه لغة مستعملة وهو يأبى ان يكون اصله ذلك
لانه ثقيل في مقام التخفيف اللهم الا ان يقال الكسر عوض عن الياء المحذوفة والحق ان كون الاسم غير متمكن يأبى التصرف
المذكور قوله مثل ايان يوم القيامة المضاف محذوف اي وقوع يوم القيامة فلا يلزم وقوع ظرف الزمان خبرا عن غير الحدث
قوله بعد ان يكون المأتي موضع الحرث وهو القبل دون الدبر وفي الآية رد على اليهود حيث كانوا يزعمون ان من جامع
امرأته من دبرها في قبلها كان الولد احول قوله وبعضها مختص بطلب التصور كسائر الاسماء الاستفهامية فان قلت قد
صرح ابن هشام بان من كلمات الاستفهام ام وصرح بعض النحاة بان ام المنقطعة لطلب التصديق فقط وكلام الشارح يشعر
باختصاصها بطلب التصور فما وجه ذلك قلت مراد الشارح تفصيل الكلمات المذكورة ههنا ولهذا قال فظهر ان كلمات الاستفهام الخ
اي ظهر مما ذكر من اول الباب الى ههنا وام لم يذكر ههنا فحالها مسكوت عنها على ان كون ام من كلمات الاستفهام محل نظر
اما المتصلة فلان مدخولها معطوف على مدخول الهمزة فيثبت مشاركته لما قبلها في كونها مستفهما عنه بمقتضى العطف كما
في ازيد قائم ام عمرو واما المنقطعة فلانه ان الاستفهام جزء معناها ولا احد بعينها بل المفيد له الهمزة المقدرة قوله ولهذا يقبح
ان يقع بعد ام سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة اي لعراقة الهمزة في الاستفهام لم يقبح وقوعها بعدها لاقتضائها
كمال التصديق كما صرح به في مغني اللبيب ولهذا اذا وقعت في جملة معطوفة بالواو وبالفاء او بثم قدمت ايضا على العاطف

كما مر تحقيقه قوله ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به اخره رئمان انف اذا ما ضن باللبن هذا البيت ينشد لمن يعد
بالجميل فلا يفعله لانطواء قلبه على ضده وقد انشده الكسائي في مجلس الرشيد بحضرة الاصمعي برفع رئمان فرد عليه
الاصمعي وقال انه بالنصب فقال الكسائي اسكت ما انت وهذا يجوز الرفع والنصب والجر فسكت ووجهه ان الرفع على الابدال
من ما والنصب بتعطي والخفض بدلا من الهاء وصوب ابن الشجري انكار الاصمعي قال لان رئمانها للبو ابا انفها هو عطيتها
اياه لا عطيته لها غيره فاذا رفع لم يبق لها عطية في البيت لان في رفعه اخلاء تعطي من مفعول لفظا وتقديرا وفيما
ذكره ابن الشجري نظر لجواز ان يقال من طرف الكسائي الباء في به زائدة في المفعول والتقدير ما تعطيه العلوق او يضمن
تعطي معنى تجود فح يكون العطية نفس الرئمان كما في صورة النصب او يقال نزل تعطي منزلة اللازم كما في يجرح في
عراقيبها نصلي قوله وام ههنا بمعنى بل وليست متصلة ولا منقطعة كما صرح به في حاشية الكشاف قوله فلا وجه لوقوع
ما الاستفهامية بعدها فقد يجاب بان الثانية تاكيد للاولى اشار اليه ابن هشام في المغني مما لم يحم احد
حوله قد تصدى الفاضل المحشي لذكرها يتضح به وجه المجاز في الكل لكن فيه بحث لانه لم يزد على ان بين اللزوم بين المعنى
الحقيقي والمجازي ولا يخفى على العارف بقانون المجاز انه لا يكفي في تعيين العلاقة لان مطلق اللزوم معتبر في جميع
انواعه لخالق ان العلاقة في البعض علاقة السببية ففي الاستبطاء مثلا استعمل ما وضع للمسبب في السبب بوسائط
وفي التنبيه على الضلال بالعكس كل ذلك ظاهر بالتامل الصادق فيما ذكره ذلك الفاضل في تحقيق اللزوم ولما ما ذكره
في صورة التعجب حيث قال الاستفهام من سبب عدم رؤيته للهدهد يستلزم الجهل به المناسب للتعجب من المسبب ففيه
خفاء لان الاستفهام عن السبب مسبب عن الجهل به والجهل به ليس بمسبب عن التعجب بل الظاهر عكسه فليس من استعمال
ما وضع للمسبب في السبب ولا عكسه بل متركب من الامرين على ان الاظهر في بيان اللزوم ههنا ان يقال لما كان عدم رؤية
الهدهد امرا غريبا وكان الاستفهام عن سببه يستلزم العلم بوقوعه والجهل بسببه وادراك الغريب مع الجهل بالسبب
يستلزم التعجب لزمه التعجب لكن هذا ايضا لا يفيد خصوصية العلاقة قوله الام وفيم تنقلنا ركاب لغظام في قوله الام
مخففة من ما الاستفهامية فانه يجب حذف الفها اذا جرت وابقاء الفتحة دليلا عليها فرقا بين الاستفهام والخبر و
ربما تبعت الفتحة الالف في الحذف ويسكن الميم وذلك مخصوص بالشعر وقد صرح صاحب الكشاف في سورة الاعراف
حيث تكلم على قوله تعم قال فبما اغويتني لاقعدن لهم صراطك المستقيم ان اثبات الالف اذا دخل عليها حرف الجر قليل شاذ

ورد بذلك حمل ما في الاية المذكورة على الاستفهامية كما يقتضيه سياق كلامه وهذا هو القول الحق اذ لا يجوز حمل
القراءة المتواترة على الوجه الشاذ النادر بلا ضرورة لكنه جوز في صورة يس حيث تكلم على قوله تعم بما غفر لي ان يكون
ما استفهامية وقال الا ان قولك بم غفر لي بطرح الالف اجود وان كان اثباتها جائزا فالتعارض بين كلاميه ظاهر
مكشوف والوجه ما في سورة الاعراف والله اعلم قوله والتعجب مالي لا ارى الهدهد انما حمل على التعجب وقد يقرر ان الحمل على المجاز
فيما يتعذر فيه الحمل على الحقيقة بناء على انه لا معنى لاستفهام العاقل عن حال نفسه قوله وهو الذي قصده المتكلم
يدل على ذلك لفظ به اذ الحمل على المعنى الاول لقال بايلاء المقرر قوله واجيب عنه بان تريد اعلم ما قيل اخر رده بعض
شراح الايضاح بانه لا دلالة لشيء مما ذكر على علمهم قطعا ويقينا كيف وقوله ثم حكاية عنهم من فعل هذا بالهتنا صريح
عن السؤال عن الكاسر حتى قيل لهم سمعنا فتى يذكرهم والسؤال عن الكاسر دليل عدم العلم وانت خبير بان كون قولهم من فعل
هذا سؤالا عن الكاسر لا يفيد عدم علمهم وقت قولهم ءانت فعلت لان هذا القول بعدما قال بعضهم سمعنا فتى يذكرهم
يقال له ابرهيم والظاهر تحقق العلم بعدما سمعوا هذا مع ما صدر منه من الحلق على ان اهل التفسير ذكروا في قوله ثم فاقبلوا
اليه يزفون اي يسرعون ان بعضهم قد شاهدوا التكسير الاصنام فاسرعوا اليه يمنعون كما ذكره الشارح قوله والانكار
بالجر عطفا على التقرير وقوله كذلك حال من الانكار اي حال كون الانكار مثل التقرير في حديث الايلاء قوله واما غيرها
وان صح مجيئه الظان فاء جواب اما محذوف مع الجواب وانه جائز في السعة والتقدير واما غيرها فليس كالهمزة لانه
وان اه وقد سبق في اوايل الكتاب بيان شيوع مثل هذا التركيب وفي بعض النسخ واما غيرها فان صح مجيئه للانكار
فلا يجري فيه هذا التفصيل فلا اشكال قوله ومن اين تدري ما الفرار من الرند مصراع بيت صدره وتصبو الى
رند الحمى وعرازه وقبله خليلي ان الحب ما تعرفانه فلا تنكران الحنين من الواجد احن وللانضاء بالغور حنة
اذا ذكرت اوطانها بربا نجد يحتمل ان يكون ما في ما تعرفانه نافية ويحتمل ان يكون موصولة والانضاء جمع نضو وهو
المهزول والغور موضع بالتهامة وهو في الاصل المطمئن من الارض والنجد المرتفع منها والرند بالراء المهملة شجر طيب الرايحة
وتصبو اي تميل قوله في قوله ايقتلني والمشرفي مضاجعي المصراع صدر البيت لامرء القيس اخره ومسنونة زرق كانياب
اغوال المشرفي سيف قال ابو عبيد نسب الى مشارف وهي قرى من ارض العرب تدنو من الريف يقال سيف مشرفي ولا يقال
مشارفي لان الجمع لا ينسب اليه اذا كان على هذا الوزن كذا في الصحاح وقيل المشرفي منسوب الى مشرف وهو قين كان يعمل السيوف

كذا فی خزام السقط المسنونة المتجردة یقال سن السیف اذا حدده وصفها بالزرق لا لانها علی صفاتها وکونها مجلوة

قوله فالمنکر هو نفس اتخاد الالهة فیه ایماء الی الفرق بینه وبین قوله تعالی اغیر الله اتخذ ولیا واشارة الی دفع اعتراض

یتوهم وهو ان المنکر اتخاذ الاصنام لا مطلق الاتخاذ فیجب ان یقال اصناما تتخذ الهة علی نمط قوله تعالی اغیر الله اتخذ ولیا

توضیح الدفع ان المنکر فی الایة الاولی احد المفعولین حتی لو اسقط ذلک المنکر صح ان یقام مقامه ما هو غیر المنکر ویجب تقدیم

ذلک المفعول والمنکر فی الایة الثانیة کلا المفعولین حتی لو لم یمکن مثل الاسقاط السابق فلا یجب تقدیم احدهما علی الفعل

ولهذا لم یقل اصناما تتخذ الهة ولا الهة تتخذ اصناما تامل قوله کانه یعتقد قدرته علی ذلک هذا مبنی علی ان قوله تعالی

افانت تکره افانت تسمع لانکار القدرة علی الاکراه والاسماع علی معنی افانت تقدر علی اکراه الناس افانت تقدر علی

اسماع الصم لا لانکار نفس الاکراه والاسماع کما هو المتبادر من ظاهر الایة والا فلا تقریب لجعل شغفه کاعتقاد القدرة

قوله مرادا منه تقویة حکم الانکار لم یقل انکار التقویة مع ان الظاهر هذا لان النفی داخل علی کلام یفید التقویة لما سبق

تحقیقه فی بحث لو حیث جوز حمل قوله تعالی لو یطیعکم فی کثیر من الامر لعنتم علی استمرار الامتناع مع ان الظاهر امتناع الاستمرار

قوله وکانه بنی هذا علی مذهب القوم واعتذر ایضا بانه اراد ان فی الایة نکتة اخری سوی ما تقدم وبان قوله فی الفن الثالث

فی باب تقدیم المسند واما نحو زید عرف ورجل عرف قلنا من قبیل هو عرف فی احتمال الاعتبارین علی السواء بل حق

المعرف حمله علی وجه تقوی الحکم وحق المنکر حمله علی وجه التخصیص یشیر الی ان زید عرف یحتمل اعتبار التخصیص مرجوحا

کما اشیر الیه فیما سبق قوله فعلم ان التقریر الخ فیه ایماء الی ان شرط المص فیما سبق ایلاء المقرر به للهمزة لیس کما ینبغی قوله

قل الذکرین حرم ام الانثیین الهمزة للانکار والمراد بالذکرین الذکر من الضان والذکر من المعز وبالانثیین الانثیان منهما

وکانوا یحرمون ذکور الانعام تارة واناثها اخری واولادها تارة کیف ما کانت ذکورا واناثا او مختلطا وکانوا یقولون

قد حرمها الله فانکر ذلک علیهم والمعنی لو وجد التحریم کان المحرم اما هذا واما ذاک ولا حرمة فی شی منهما فلا حرمة اصلا

قوله ما کان ینبغی ان یکون ذلک الامر الذی کان بلفظ کان بصیغة الماضی شعر بان هذا مع الانکار التوبیخی فی الماضی

لا شک ان قوله ولا ینبغی ان یکون مع الانکار التوبیخی فی المستقبل کما یدل علیه قوله وذلک فی المستقبل فیبقی معنی الانکار التوبیخی

فی الحال مسکوتا عنه محالا علی المقایسة علی الماضی ویمکن ان یقال المراد بقوله کان انه کان فی الحال او فی الماضی قوله افوق البدر

یوضع لی مهاد مصراع بیت لابی العلاء المعری تمامه اخوراء تحت یدی وساد الاستفهام للتقریر وام منقطعة تقدیره لا

اذعا

اذعاء وافتخار ان فراشه فوق البدر ثم اضرب عنه للتدرج فی الترقی الی جعل الجوزاء وسادة لان الجوزاء فی زعمهم فی الفلک الثامن

والبدر فی الفلک الاول قوله وقول الشاعر وهل یذهب الضیر غام البیت لابی العلاء من قصیدة مطلعها اروک والجوزاء

دون مرامه عدو یعیب البدر عند تمامه یقول یطلبک العدو بالمضارة والمعاداة والحال ان الجوزاء قبل مرامه لا یصل الیک

الا بعد الوصول الیه لانک قد جرته ومن المعلوم انه لا یصل الیه فکیف یصل الیک وهذا العدو فی عیبه ایاک کعیبه البدر

عند تمامه قوله والا فکل مصلح فیه ای لو لم یکن المراد التوبیخ بل کان الاستفهام علی حقیقته لم یصح لانه سوال عن خصوصیة

الوبال بقرینة علی ولا وبال فیه بل کل مصلحة فیه قوله من فرعون بفتح المیم فرفع فرعون علی انه مبتداء ومن الاستفهامیة خبره

او بالعکس علی اختلاف الرایین ولیس المراد حقیقة الاستفهام اذ لا معنی له وهو ظ بل المراد انه لما وصف العذاب بالشدة

والفظاعة زادهم تهویلا بقوله من فرعون ای هل تعرفون من هو فی فرط عتوه وشدة شکیمته فما ظنکم بعذاب یکون المعذب

به مثله قوله انی لهم الذکری وقد جاءهم رسول مبین ثم تولوا عنه اول الایة فارتقب یوم تاتی السماء بدخان مبین یغشی

الناس هذا عذاب الیم ربنا اکشف عنا العذاب انا مؤمنون انی لهم الذکری الا تری روی ان حذیفة قال یا رسول الله ما

الدخان فتلا علیه ما بین المشرق والمغرب یمکث اربعین یوما ولیلة اما المؤمن فیصیبه کهیئة الزکام واما الکافر فهو

کالسکران یخرج من منخره واذنیه ودبره ومعنی الایة والله اعلم کیف یذکرون ویتعظون ویوفون بما وعدوه من الایمان

عند کشف العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو اعظم وادخل فی وجوب الادکار من کشف الدخان وهو ما ظهر علی رسول الله من

الایات البینات والکتاب المعجز وغیره فلم یذکروا واعرضوا عنه قوله ولا ینحصر المتولدات فیما ذکره المص بل قد یتولد لاظهار

معاندة المخاطب کقوله تعالی ما منعک ان لا تسجد اذ امرتک واظهار تفخیم الشان کقوله تعالی عم یتساءلون وغیره قوله علی جهة

الاستعلاء واما قوله تعالی حکایة عن فرعون ماذا تامرون فمجاز عن ما ذا تشیرون وقد یقال انه اخضع فنزل نفسه

منزلة الادنی قیل ینبغی ان یزاد فی التعریف قید اخر وهو طلب الفعل بالقول لیخرج طلب الفعل علی جهة الاستعلاء بالاشارة

فانه لیس امرا عندهم فلو عرف الامر بانه طلب فعل هو مدلول جوهر الصیغة التی وقع الطلب بها لم یرد شیء قوله وفیه نظر

لانه یخرج عنه نحو اکفف عن القتل اجاب الشارح عنه فی التلویح بان المراد غیر کف عن الفعل الذی اشتقت منه صیغة

الاقتضاء ویرد علیه نحو اکفف عن الکف اللهم الا ان یراد غیر کف عن المشتق منه من حیث انه مشتق منه او یقال لیس الدال علی

الکف عن الکف نفس اکفف بل المجموع کما تم نظیره قوله رویدا بکرا حرکت الدال لالتقاء الساکنین ونصبت نصب المصادر

وهو مصغر مامور به لانه تصغير الترخيم من ارواد وهو مصدر ارود يعني رويد عمرًا اي ارود عمرًا اي امهله ورويد قد يكون
صفة نحو سارو اسيرًا رويدا وقد يكون حالًا نحو سار القوم رويدًا وقد يكون مصدرًا نحو رويد عمرو بالاضافة كقوله
عز وجل فضرب الرقاب واذا اتصل به الكاف نحو رويدك عمرًا فهو اسم فعل بمعنى امهل لا غير قوله ويختص بالفاعل
عن المخاطب هذا الاختصاص بحسب غالب الاستعمال وقد يستعمل نادرًا في امر المخاطب كما ذكر في كتب الصرف قوله وفيه نظر
لانا لا نم ان الامر الى آخره عبارة المصنف في الايضاح هكذا وفيه نظر لا يخفى عن المتامل وما ذكره الشارح ههنا اجود مما
قيل في وجه النظر ومما قيل فيه ان الاضافة لا تدل على كون اللفظ حقيقة في الطلب المذكور لانها تصح بادنى ملابسة
واذ يجوز ان يكون الاضافة الى الامر لشهرة الصيغة فيه مع كونها حقيقة في غيرها ايضًا قوله بدليل انهم يستعملون ذلك
في مقابلة الماضي والمضارع قد يقال الاصل والشايع في مثل هذه الاضافة هو الاضافة الى المدلول الحقيقي كالفاظ
الاستفهام وحروف الشرط وحروف النداء واسماء الاصوات وافعال المقاربة ونحو ذلك لان الوضع اخص الفة
بين اللفظ والمعنى ولهذا قال الفاضل الرضي تسميتهما واما نظيرهما حروف التنبيه اولى من تسميتها حروف الاستفتاح
لاقتضائها صدر الكلام وما ذكره الشارح من الاحتمال بعيد ضعيف اذ المتبادر من لفظ الامر هناك هو المعنى اللغوي الذي
هو الحقيقة الاصلية وهذا القدر كاف في الامداد على ان كون اضافة اللام بيانية مستبعد جدًّا قوله وقد يستعمل
لغيره كالاباحة الخ علم عدم الندب من الاغيار يشعر بان الطلب على جهة الاستعلاء شامل للندب عنده وان الاظهر
عنده كون الصيغة موضوعة للقدر المشترك بين الوجوب والندب وان كان مخالفًا لراي الجمهور من حيث كونها موضوعة
للوجوب فقط عندهم فلا يرد اعتراض الفاضل المحشي على الشارح حيث اعتبر القدر المشترك بين الوجوب والندب الطلب
على سبيل الاستعلاء لا مطلق الطلب ودلالة كلام المفتاح على نفي اشتراكه لا تصير حجة عليه على ان السكاكي من علماء البيان
لا الاصول وكلام الشارح مسوق لبيان تمام قوله لان الابلاغ مع تخويف قيل الاظهر ان يقال تخويف مع ابلاغ قوله نحو فاتوا
بسورة من مثله صدر الاية وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فاتوا بسورة من مثله المراد من الامر التعجيز لا طلب الاتيان
بسورة من مثله لكونه محالًا وقوله من مثله متعلق بقوله فاتوا والضمير المجرور لعبدنا لا للموصول في مما نزلنا لانه يفضي
الى ثبوت مثل هذا القران في البلاغة وعلو الطبقة بشهادة الذوق اذ التعجيز انما يكون عن الماتي به فكان مثل هذا
القران ثابت لكنهم عجزوا عن ان ياتوا منه بسورة او صفة لسورة والضمير لعبدنا او للموصول ولا يلزم المحذور السابق

عل

على هذا التقدير لان المعجوز عنه هو السورة الموصوفة باعتبار انتفاء الوصف واما التعجيز باعتبار انتفاء الماتي
منه فاحتمال عقلي لا يسبق الى الفهم ولا مساغ له في استعمال البلغاء فلا اعتداد به قوله خاسئين في الصحاح خسات الكلب
خساءً طردته وخسا الكلب بنفسه يتعدى ولا يتعدى قوله والتمني نحو قول امرء القيس عد التمني من القسم الاول المعتبر فيه
انتفاء الطلب مع انه من اقسام الطلب كما مر بناء على ان الطلب المنفي في القسم الاول هو الطلب من المخاطب يرشدك اليه انه تعالى
ههنا ليس الغرض طلب الانجلاء لانه لا يقدر على ذلك وقال في التسخير والاهانة ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة
او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك فلا حاجة الى ما ذكره الفاضل المحشي في الجواب من اعتبار امكان المطلوب قوله من تباريح الجوى
ولواعج الاشتياق تباريح الشوق توهجه والجوى الحرقة وشدة الوجد من عشق وحزن واللواعج جمع لاعج يقال العجه الضرب
اي الله واحرق جلده ويقال هوى لاعج لحرقة الفؤاد من الحب قوله حقه الفور المراد من الفور وجوب تعجيل المامور به في
اول اوقات الامكان ومن التراخي جواز تاخيره عنه لا وجوبه حتى لو اتى به فيه لا يعتد به اذ لا قائل به فالتقابل باعتبار
القيدين جميعًا قوله والتكرار الفرق بين الامر والنهي في ذلك ان الامر يدل على طلب الماهية مطلقًا كما هو مذهب الجمهور
وماهية الفعل يتحقق بمرة واحدة والمقصود بالنهي انتفاء ماهية الفعل والمتبادر من ذلك انتفاؤها من جميع الاوقات
قوله وان كان راجعًا الى اتصال الواقع فلا اذ الاستمرار المراد من الاستمرار مواظبة المخاطب على الفعل او الترك ما دامت
قدرته موجودة واتصال الواقع اعم منه فلا يكون فحوى الكلام انهما اذا افادا استمرار الاستمرار حتى يكون تكرارًا كما ظنه
الكاشي في شرحه فتامل قوله كف النفس عن الفعل الخ انما ذهبوا الى هذا لان عدم الفعل مستمر من الازل فلا يكون مقدورًا
للمخاطب فكيف يتصور طلبه منه اجاب الفرقة الثانية بان هذا العدم المستمر وان لم يكن مقدورًا باعتبار تحصيله لكنه
مقدور باعتبار ابقائه على ما كان بان لا يشتغل بالفعل وباعتبار ازالته عما كان عليه بان يشتغل ويزيل استمراره قوله اللهم
لا تشمت بي اعدائي الشماتة الفرح ببلية العدو يقال شمت به بالكسر يشمت شماتة وبات فلان بليلة الشوامت اي بليلة
يشمت الشوامت قوله لطلب الدوام والثبات لعله اراد بالدوام ابقاء الفعل الصادر مرة وبالاستمرار حدوث فعل مرة
بعد اخرى فبينهما فرق ولهذا لم ينظم هذا الاستعمال في قاعدة الاستمرار السابقة ثم ان حمل الامر في الاية على طلب الثبات
انما يحتاج اليه اذا اريد بالصراط المستقيم ملة الاسلام واما اذا اريد بها طريق الحق على وجه الكمال بحيث يفيد كمال النفس
بحسب قوتيها فالطلب على حقيقته قوله والطلب لا ينفك عن سبب حامل الخ ليت هذه السببية والمسببية بحسب مطلق

الطلب بل بحسب خصوصيات الطلب المتعلقة بامور مخصوصة فيفهم منه سببية ذلك الامر المخصوص وبهذا التوجيه
يندفع اعتراض الفاضل المحشي فليتامل قوله لان العلة الغائية الخ فيه بحث لان العلة الغائية ههنا عبارة عن السبب
الحامل فلا يلزم ان يكون بوجودها معلولة لان السبب الحامل نوعان احدهما غاية يقصد حصولها كضربت تاديبا
وثانيهما ما هو سبب لوجود شيء نحو قعدت عن الحرب جبنا قوله مفهوما من ذكر الطلب لا يخفى ان المفهوم من ذكر الطلب
وجود السبب الحامل واما كونه سببا عن ذلك الطلب في الخارج فليس مفهوما فيه نفسه بل من مقدمة اجنبية وهي قوله
لان العلة الغائية الخ لكن هذه المقدمة مشهورة مقررة فكلما ذكر الطلب فهم ذلك والمراد بالمسبب في قوله ودل عليه
ذكر المسبب هو الاشياء المجزومة بعد الاربعة وضمير يصلح راجع الى المسبب وضمير عليه الى الطلب قوله واما قوله تعالى
قل لعبادي الذين الاية جواب سؤال مقدر وهو ان اقامة الصلوة لا يكون مسببا عن القول اذ كثيرا ما يكون متخلفا
عنه فالمذكور بعد الامر اعني يقيموا لا يصح جزاء له فكيف الجزم وذهب الفراء في الاية الى ان الجزم باضمار اللام الجازمة
والتقدير قل للذين امنوا ليقيموا الصلوة ورد بان اضمار الجازم في الافعال كاضمار الجار في الاسماء وهو ضعيف
لا يحمل عليه نظم القران وان وقع في الاشعار نحو محمد تفد نفسك كل نفس ؛ اذا ما خفت من امر تبالا ؛ وقد يجاب ايضا بان
الجزم على تشبيهه بالجواب كما قيل في قوله تعالى كن فيكون بالنصب قوله عرض النزول وقيل عرض محبة النزول كما يدل
عليه كلام السكاكي حيث قال اذا قلت لمن تراه لا ينزل الا تنزل فتصيب خيرا امتنع ان يكون المطلوب بالاستفهام التصديق
بحال نزول صاحبك لكونه حاصلا وتوجه بمعونة قرينة الحال الى نحو الا تحب النزول مع محبتنا اياه قوله يجب ان يكون
من جنسها الظاهر ان الجنسية تعم المجانسة في النفي والاثبات وفي خصوصية الفعل وان خلاف الكتابي انما هو في نحو
الاول فتقدير صاحب الكشاف في قوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة على تقدير كون لا تصيبن
جواب الامر ان اصابتكم لا تصيب الظالمين خاصة مخالف لمذهب القوم بل التقدير على الجوابية ان كان بنفيها لا تصيب
الظالم خاصة وليس بمستقيم قوله ولا يحسن الا بالواو الحالية نقضه بعض اصحاب الحواشي بقول ابي تمام ؛ احاولت
ارشادي فعقلي مرشدي ؛ ام اشمت تاديبي فدهري مؤدبي ؛ وجوابه ان مراد الشارح عدم حسن مثل قولنا اتضرب
زيدا فهو اخوك على ان يكون الفاء تعليلا للنفي الضمني والشاهد بذلك هو الذوق السليم كما اشار اليه الشريف في
شرح المفتاح ولا نقض لذلك بقول ابي تمام لجواز ان يكون الفاء فيه تعليلا للمقدر اه لا حاجة لي الى ارشادك لان

عقلي مرشدي كما ذكروا مثله في قوله تعالى افمن زين له سوء عمله فراه حسنا فان الله يضل من يشاء حيث قالوا التقدير
لا جدوى للتحسر وقوله فان الله يضل من يشاء تعليل لهذا المقدر هذا وقد علل الشريف في شرح المفتاح عدم جواز
كون الفاء في قوله ام اتخذوا من دونه اولياء فالله هو الولي تعليلا للمعنى الضمني بان قوله فالله هو الولي بمعنى
النفي فلا يصح ان يعلل به ما هو ماض وفيه بحث اذ يكفي في صحة التعليل استفادة الدوام من الجملة الاسمية التي خبرها
صفة مشبهة بمعونة المقام لشموله الماضي على ان القرينة قائمة بان مصب الانكار نفس اتخاذ غير الله وليا من غير
تقيد بالزمان فتدبر قوله واي والهمزة للقريب ونقل ابن الخباز عن شيخه انه للمتوسط وانما الذي للقريب يا
وهذا خرق لاجماع النحاة وهل يعتبر اجماعهم في الامور اللغوية تردد فيه بعض العلماء قوله اسكان نعمان الاراك البيت
نعمان الاراك بفتح النون واد في طريق الطائف يخرج الى عرفات والاراك جمع اراكة وهي شجرة طيبة الرائحة يتخذ منها
السواك والربع المنزل قوله واما يا فقيل الخ القول الاول قول ابن الحاجب والثاني قول الزمخشري والاول اقرب
لاستعمالها في القريب والبعيد على السواء ودعوى المجاز في احدهما خلاف الاصل فان قلت لم يذكر الشارح ما هو موضوع
لنداء المتوسط وكذا اكثر النحاة فكانه لم يوضع له حرف من حروف النداء مع انه معنى ظاهر تمس الحاجة الى التعبير عنه
قلت بعد تسليم ان ليس المراد بالبعيد خلاف القريب المعنى الظاهر قد يستغنى عن الوضع له خاصة بالمجاز ونحوه
كخصوص الروائح والطعوم التي اكتفي في التعبير عنها بالاضافة كرائحة المسك قوله اما لانحطاط الداعي نفسه واستبعادها
عن مرتبة المدعو نحو يا الله هذا كلام الكشاف وفيه بحث لان الداعي ربما يقول في دعائه يا قريبا غير
بعيد وربما قال يا من هو اقرب الينا من حبل الوريد فلا يحسن فيه الاعتبار المذكور فالظاهر ههنا قول ابن الحاجب على ما
اشرنا اليه قوله لكن مجموعه في محل النصب على الحال ورد على ابي سعيد السيرافي حيث قال ايها الرجل مبتدا وخبره محذوف
اي هو انا او بالعكس اي المراد الرجل قوله اقرى الناس اي اكثرهم قرى وهو الضيافة قوله نحو انا معاشر الانبياء اشارة
الى قوله عم انا معاشر الانبياء فينا بكاء اي قلة كلام او الى قوله عم نحن معاشر الانبياء لا نورث ما تركناه صدقة قوله
بكشف الضباب الضباب بالفتح جمع ضبابة وهي سحابة تغشى الارض كالدخان يقول منه اضبت يومنا قوله قال ابن الحاجب
المعرف ليس منقولا اه قال الفاضل الرضي الاولى ان يقال الجميع منقول عن النداء وانتصابه انتصاب المنادى اجراء
لباب الاختصاص مجرى واحد ثم يقول لكن جوزوا النصب ودخول اللام في نحن العرب لانه ليس بمنادى حقيقة ولانه لا يظهر

فى باب الاختصاص حرف النداء المكروه مجامعته مع اللام قوله فى قوله انا بنى نهشل البيت لبشامة بن حزن النهشلى
من قصيدة اولها انا محيوك يا سلمى فحيينا ۞ وان سقيت كرام الناس فاسقينا ۞ وان دعوت الى جلى ومكرمة ۞ يوما
سراة كرام الناس فادعينا ۞ انا بنى نهشل لا ندعى لاب ۞ عنه ولا هو بالابناء يشرينا ۞ يقول انا مسلمون عليك ايتها
المراة فعاملينا بمثله وان خدمت الكرام وسقيتهم فاجرينا مجراهم فانا منهم وجلى تانيث الاجل وسراة كل شىء ظهره و
وسطه الجمع سراوة وسراة الناس خيارهم وادعى فلان عن بنى فلان اى عدل بنسبة عنهم وادعى فيهم اذا انتسب اليهم
والشراء يجى بمعنى البيت وبمعنى الشراء فهو من الاضداد والمراد ههنا البيع قوله ومما يستعمل فيه النداء الاستغاثة
نحو يا لله من الم الفراق ومنها التعجب نحو يا للماء اه قد تقرر فى كتب النحو ان اللام الجارة الداخلة على المستغاث به
والمتعجب منه المناسب معناها وهو الاختصاص بمعناهما باعتبار ان المستغاث به والمتعجب منه مخصوصان من بين امثالهما
بالدعاء وبالاستحضار لتعديته ادعو المقدر عند سيبويه بسبب ضعفه بالاضمار او حرف النداء القايم مقام عند المبرد
حقها ان يكون مفتوحة فرقا بين المستغاث به والمستغاث له وبين المتعجب منه والمتعجب له اذ قد يلى حرف النداء
المستغاث له على حذف المنادى نحو يا للمظلوم بكسر اللام الداخلة على المظهر ليوافق عملها وان كان اصلها هو على
حرف واحد البناء على الفتح تحقيقا وانما لم يعكس لان المدعو منادى واقع موقع الضمير فليفهم قوله يا ابا وجدى
البيت لابى العلاء من قصيدة كتبها الى ابى حامد الاسفراينى عند كونه ببغداد مطلعها ۞ لا وضع للرحال الا بعد
انضاعى فكيف شاهدت احفائى وازماعى ۞ الانضاع السير السريع فكيف شاهدت خطاب لناقة يشكو من فتورها
والاحفاء بالحاء المهملة والفاء من الحفا مقصورا يقال اللذى رقت قدمه او حافره من كثرة المشى وهو حف بين الحفى
واحفاه غيره والازماع على الشىء العزم عليه وجدى من الجد والاناة على وزن القناة الناقة والاحلاس جمع
حلس وهو كساء يطرح على ظهر البعير والانساع جمع نسع بكسر النون وهو ما ينسج عريضا للتصدير اى الحزام فى
صدر البعير قوله وكقوله يا عين بكى عند كل صباح تمامه ۞ جودى باربعة على الجراح وبعده ۞ قد كنت لى جبلا
الوذ بظله ۞ فتركتنى اضحى باجرد ضاحى ۞ قوله يا عين بكسر النون وحذف الياء لوقوعها موقع ما يحذف فى النداء
وهو التنوين ولان الكسرة تدل عليه وباب النداء باب الحذف والايجاز كذا ذكره المرزوقى وقوله بكى اما بمعنى
اكثرى البكاء واما بمعنى كررته فان تضعيف العين اذا لم يكن للتعدية يجى لكليهما وقيد البكاء بوقت الصباح اتا لاته

بريد اجعلى مبداء نهارك كذلك او لان هذا الوقت كان وقت نكايته بالاعداء وشن الغارات على المناديين
وقوله جودى باربعة اى باربعة قبايل الراس وجوانبه والدمع يخرج والشوذن وهى مواصل قبايل الراس وملتقاها
جمع شان اى جودى بدمعك كله وقوله قد كنت انتقال من الاخبار الى خطاب الجريح على عادتهم فى خطاب الموتى و
الاجرد الاملس والضاحى البارز قوله اى ينسب اليه الكذب اشارة الى ان يكذب فى عبارة المتن على صيغة المجهول
من باب التفعيل ويحتمل ان يجعل كناية فى البعض كما فى المثال الثالث فان حصول النظر الى العبد من المولى فى المستقبل
لازم لطلبه فعبر باللازم عن الملزوم كما هو طريق الكناية وانت خبير بان كون طريق الكناية الانتقال من اللازم الى
الملزوم مذهب السكاكى واما عند المص فالكناية انتقال من الملزوم الى اللازم كالمجاز والفرق بحسب القرينة المانعة
عن ارادة الموضوع له فى المجاز دونها فنفى اختصاص الكناية بالبعض تامل قوله ونحو ذلك من الاعتبارات كان يقصد
فى قولك وفقك الله للتقوى بدل قولك اللهم وفقنى للتقوى الاحتراز عن نسبة المخاطب الى ما يكره من عدم اتصافه
بالتقوى بالنظر الى ظاهر اللفظ وادخال السرور فى قلبه لقولك اعطاك زيد مقام ليعطيه الحقير ذلك مما يهتدى اليه
بالتامل فى الاعتبارات قوله الانشاء كالخبر فى كثير مما ذكر انما قال فى كثير لانه قد لا يكون كالخبر فى بعض احواله فان مسند
الانشاء مثلا لا يكون الا مفردا بخلاف مسند الخبر اذ قد يكون جملة وهذا انما يتم فى مسند الامر والنهى واما المسند فى
التمنى مثلا فقد يكون جملة الباب السابع الفصل والوصل قوله لانه الاصل والوصل طار عليه ولان مدار الفصل على
جهتين اعنى الاتحاد والمباينة ومدار الوصل على جهة واحدة وهى التوسط ولا يقدح فى المدارية التخلف على سبيل
الندرة كالوصل لدفع الايهام مع المباينة والفصل للاحتياط مع التوسط قوله لان الكلام ما تضمن الاسناد الاصلى
قيل ظاهره مخالف لما ذكره ابن الحاجب من ان الكلام ما تضمن الكلمتين بالاسناد حيث لم يقيد بكونه مقصودا اصليا
وانت خبير بان نفس الاسناد قد يغنى عما يخص الكلام بالمعنى الخاص على انه يحتمل ان يكون ابن الحاجب ساق الكلام على
الترادف كما هو مذهب النحاة ودل عليه ظاهر قول صاحب المفصل ويسمى الجملة وبيان الشارح على الاصطلاح المشهور
ثم المراد بالاسناد الاصلى ما لا يكون للمشابهة فخرج اسناد المصدر الى فاعله لانه يعمل لمشابهة الفعل باعتبار انه بتقدير ان
مع الفعل ولهذا لا يتقدم معموله عليه ولا يعمل المصدر المصغر والموصوف والمقترن بالحال والمعرف باللام على الاكثر كما
فصل فى شرح اللب للسيد وكذا خرج اسناد الفاعل والمفعول لان عملهما ايضا لمشابهتهما الفعل ولهذا شرط اقتران

معناهما بالحال والاستقبال ليتم مشابهتهما له وكذا خرج اسناد الصفة المشبهة لانها انما تعمل لمشابهتها اسم
الفاعل الجاري الفعل وهذا كله مفصل في كتب النحو وانما اشرنا اشارة خفية تذكيرا قوله فالمصدر والصفات المسندة
الى فاعلها ليست كلاما مراده ان الصفات المسندة الى فاعلها من حيث انها صفات ليست كلاما لما عرفت بعينان الاسناد
الاصلي من عدم اشتمالها عليه فلا يرد اقام الزيدان لان اسناد الصفة فيه باعتبار تأويلها بالفعل كذا ذكره الفاضل
المحشي لكن في كونها جملة باعتبار المذكور وعدم كون المصدر بفاعله جملة اصلا مع انه ايضا مؤول بان مع الفعل تامل
اللهم الا ان يقال فرق بين التاويل بالفعل كما في الصفة وبين كونه في حكمه ومقدرا كما في المصدر الا ان قولهم بامتناع
تقدم معمول المصدر عليه مطلقا لكونه مأولا بان مع الفعل يقدح في هذا التوجيه قوله فان اذا قصد بتشريكه لمفرداته
واما اذا لم يقصد التشريك فلا العطف وان وجدت الشركة في نفس الامر كما في الخبر بعد الخبر والصفة بعد الصفة
ونحوهما قوله اي وهي واقعة موقع المفرد اي واقعة موقعا يكون الاصل وقوع المفرد فيه وان لم يكن هذه الجملة بتاويل
المفرد فلا يرد النقض بالجمل الواقعة خبرا عن ضمير الشان لا بالجملة الحالية الخالية عن الضمير كقولك اتيتك والجيش
تادم اذ قد تقرر ان الاصل في كل من الخبر والحال الافراد قوله مقبولا بالواو ونحوه اي نحو الواو مما يكون مدلوله الجمع
المطلق والفاصلة التي بمعنى الواو والواصلة وثم الداخلة على الجملة كما نقلنا في اول الكتاب عن الامام المرزوقي وغيرها
من حروف العطف المنسلخة عن معناها المستعملة في مجرد التشريك مجازا فسقط بهذا ما اورده التحرير بقوله وهذا فا
قوله لما بين الكتابة والشعر من التناسب باعتبار ان كلا منهما مشتمل على التاليف كما ذكرنا في اوايل الكتاب قوله لان
لكل من الفاء وثم وحتى مشعر بوقوع حتى في عطف الجمل كما يشعر به قول السكاكي في بحث العطف ولا بد في حتى من التدريج كما
ينبني عليه قوله وكنت فتى من جند ابليس فارتقى ۞ بي الحال حتى صار ابليس من جندي ۞ وسيصرح الآن في التفصيل
الاتي بان حتى لا يقع في عطف الجمل الا ان يحمل على اختلاف القولين لكن المختار على ما قيل ما ذكره في التفصيل لانه
العطف بحتى المقرر في كتب النحو لا يتحقق في الجمل قوله بخلاف الواو وحاصل الفرق ان لكل من حروف العطف سوى الواو
معنى معينا مقصودا في نفسه يستدعي ذلك المعنى بيانا من الجمل مخصوصا يشتمل ذلك البين على فايدة العطف وكونه
مقبولا لعدم توقف القبول فيها على امر غير محصل معانيها واما الواو فانه يدل على معنى مبهم غير محصل هو مطلق الجمع في
معنى من المعاني على احتمال المقارنة والتعقيب والمهلة والجمل المشاركة في التحقق مما لا يكاد تصيب ولكن بها غير مناسبة

حيث اذا تعاطفت عدت من قبيل الهزل واودعت كتب المضاحك فلا بد بين المتعاطفين من خصوصية جامعة
قوله ولهذا عيب على ابي تمام في قوله لا والذي هو عالم ان النوى صبر النوى بكسر الباء هو الدواء المر المعروف ولا يسكن
الباء الا في ضرورة الشعر واعتذر عن العيب بان كرم ابي الحسين سبب رفع مرارة النوى فكانه قال والذي هو عالم
بمرارة النوى ورافعها وبان كرم ابي الحسين حلو والنوى مر فبينهما مقابلة ولا يخفى ان يعسف والاقرب ان يقال
الجهة الجامعة ههنا يجوز ان يكون خيالية بان يكون ابو تمام ممن كان في خياله هذان الامران مرارة النوى وكرم
ابي الحسين وتوضيحه ان من عادة القدماء من شعراء العرب الاقتضاب وهو الانتقال مما بدئ من الكلام من تشبيب
وغيره الى المقصود اعني المدح بلا ملايمة كما ان عادة متاخريها التخلص وهو الانتقال مع رعاية الملايمة كما سيجيء في
البيان ان شاء الله تعالى فابو تمام لما اراد اختيار هذه الطريقة عطف كرم ابي الحسين على مرارة النوى لتقارنهما
في خياله فليفهم قوله وعمت هواك عفا الغداة كما هواك وعفى مفعول لا زعمت والغداة ظرف لعفى اي اندرس و
اذن بقرب الاندراس وضمير عنها للديار وهو حال من طلال قدم عليه على نمط لمية موحشا طلل قديم وطلال فاعل
عفى الثاني واللوى اسم موضع والباء فيه بمعنى في ورسوم عطف على طلال والسنن الطريقة لا عدت اي لاصارت
وقوله على الف اي مالوف متعلق بتجري اي تطوف وتدور وهو خبر غدت قوله لانه بيان لانا معكم اراد بالبيان
المعنى اللغوي وهو الايضاح وهو موجود في انما نحن مستهزؤن سواء حمل على التاكيد او على الاستيناف او البدل
كما فصله الفاضل المحشي اما على الاولين فظ واما على الثالث فلما سبق في احوال المسند في بحث الابدال منه فظهر
ان الشارح ذكر البيان لعمومه فان قلت البيان يجب ان يكون اوضح من المبين وذا انما يكون بعد الابهام ولا ابهام
في انا معكم قلت فيه ايضاح بالنسبة الى الابهام التقديري بناء على احتمال ان يتوهم ان معناه انا معكم ظاهرا
كما ذكر مثل ذلك في قوله تعالى الا بعدا لعاد قوم هود قوله على معنى عاطف سوى الواو واما العطف بالواو في الجملة
الاولى التي لا محل لها من الاعراب فاما للدفع توهم الاضراب من الجملة الاولى الى الثانية واما للقصد الى
بيان اجتماع مضموني الجملتين في التحقق بحسب نفس الامر تقوية للدلالة العقلية بالوصفية اذ بدون العطف يتوهم
الدلالة على تحقق مضمونيهما عقلا وان لم يتعين القصد الى بيانه قوله واو واما واو ام كم لا فرق بين او واما
الا بحسب اللفظ ويشترط في اما ان يتقدم قبل ما عطف بها عليه اما الاخرى ولا خلاف في ان اما الاولى ليست عاطفة

لاعتراضها بين العامل والمعمول وبين احد معمولي العامل ونقل ابن عصفور الاجماع على ان اما الثانية غير عاطفة
ايضا لملازمتها غالبا الواو العاطفة مع انه لا يدخل عاطف على عاطف والصحيح ان لا اجماع بل الاكثر على انها عاطفة
وفي ايضاح المفصل ان العاطف في مثل جاءني اما زيد واما عمرو هو مجموع الواو واما حيث قال لا يبعد ان يكون صورة
الحرف مستقلة حرفا في موضع وبعض حرف في آخر كما في ايا وزعم بعضهم ان اما عطف الاسم على الاسم والواو عطفت
اما على اما وعطف الحرف على الحرف غريب واما الفرق بين او وام فهو ان وضع ام للعلم باحد الامرين واو ليست
كذلك فانت في ازيد عندك ام عمرو عالم بان احدهما عنده مستفهم عن التعيين ولهذا يكون الجواب بالتعيين
ولا يستقيم فيه نعم وفي ازيد عندك او عمرو مستفهم عن احدهما عنده ام لا ولذا كان جوابه نعم او لا مستقيما قوله
وقولهما ترا الف او يزيدون اختلف النحاة في هذه الآية فالفراء على ان او بمعنى بل كما ذكره الشارح وقال بعض
الكوفيين بمعنى الواو ونقل ابن الشجري عن سيبويه انها للتخيير اي اذا رآهم الرائي يخير ان يقول هم مائة الف او يقول
هم اكثر ورده ابن هشام بانه لا يصح التخيير بين الشيئين الواقع احدهما وفيه بحث اذ محصل ما نقل عن سيبويه انه
يجوز ان لا يكون عددهم في نفس الامر شيئا من القسمين المذكورين بل يكون عدده كثيرا جدا بحيث اذا رآهم
الرائي كان له ان يقول هم مائة الف وكان له ان يقول هم ازيد من مائة الف ولا كذب في شيء منهما اذ ليس
المقصود بيان كمية العدد بحيث لا يزيد ولا ينقص وانما المراد المبالغة قوله وحكم لكن قد عرفت فيما سبق
اي في بحث العطف على المسند اليه قوله وقد يفيد كون المذكور بعدها الخ قال الفاضل الرضي بعد ذكر هذا
الكلام وقد يجيء الفاء العاطفة للمفرد بمعنى الى على ما حكاه الزجاجي من انه يقول العرب مطرنا ما بين زبالة فالثعلبية
بمعنى ما بين زبالة الى الثعلبية قوله ونادى نوح ربه فقال وفي الآية وجه آخر وهو ان اريد بالنداء ارادة
النداء قوله فجاءها بأسنا بياتا او هم قائلون بياتا حال والبيات مصدر البيتوتة وقائلون من القيلولة وهي
النوم في الظهيرة يقال قال يقيل قيلا وقيلولة ومقيلا والجملة ايضا حال معطوفة على بياتا كانه قيل فجاء
اهلها بأسنا بائتين او قائلين وانما خص هذين الوقتين لانهما وقتا الغفلة والراحة فيكون نزول العذاب
اشد وافظع قوله فان الاخضرار يبتدئ عقيب نزول المطر فان قلت الاخضرار لا يبتدئ عقب نزول المطر قلت ذكر
الشارح في بحث الاستعارة ان الفاء موضوعة لما يعد في العادة مترتبا غير متراخ قال وهذا يختلف باختلاف العادات

فقد يقصر الزمان والعادة تقتضي اعتبار المهلة وقد يكون بالعكس والآية من قبيل الثاني قوله ونحو ثم الذين كفروا
بربهم يعدلون جوز في الكشاف عطفه على جملة الحمد لله على معنى ان الله حقيق بالحمد على ما خلق لانه ما خلق
ما خلق الا نعمة ثم الذين كفروا به يعدلون وعلى جملة خلق السموات على معنى انه خلق ما خلق مما لا يقدر عليه احد
سواه ثم هم يعدلون به ما لا يقدر على شيء منه والظاهر ان يعدلون على الوجه الاول من العدول وبربهم صلة كفروا
وعلى الثاني من العدل بمعنى التسوية وتقديم الصلة للاهتمام ووجه التخصيص رعاية المناسبة بين المعطوف بثم
الاستبعادية وبين المعطوف عليه بها كما لا يخفى وانما حمل على التراخي لعدم طباقه المقام اما على الوجه الاول
فلان استحقاقه للحمد امر مستمر يوجد قبل المعطوف وبعده ومعه فليس المعطوف ههنا متراخيا بالزمان عن
المعطوف عليه البتة ولو سلم فلا فائدة معتدا بها في الحمل على ذلك واما على الثاني فلانه من قبيل توضيح الواضح
وهذا مما لا حاجة اليه قوله فلا اقتحم العقبة الآية اعترض عليه بان لا لا تدخل على الماضي الا مكررة نحو فلا صدق
ولا صلى ولا تكرير في الآية اجاب الشيخ ابو علي الفارسي بان لا ههنا بمعنى لم فالتكرير غير واجب كما لا يجب مع لم
ان جاز كما في الآية المذكورة وآخرون بان لا ههنا مكررة تقديرا لانه قال الله تعالى وما ادريك ما العقبة فك
رقبة او اطعام في يوم ذي مسغبة ففسره بفك الرقبة وبالاطعام فالمعنى فلا اقتحم العقبة ولا فك رقبة ولا
اطعم مسكينا ووجه بعد المنزلة بين الايمان وفك الرقبة ظاهر فان الايمان هو السابق المقدم على غيره ولا
يثبت عمل صالح الا به قوله لمجرد الترتيب اي بيان الترتيب بين المعطوف والمعطوف عليه بان تكون احدهما مقدما
على الآخر في الرتبة ومثل له بمثالين ليعلم ان التدريج اي الدخول في درج الارتقاء اما من الاعلى الى الاسفل
كما في البيت فان سيادة نفسه مقدمة على سيادة ابيه وسيادة ابيه مقدم على سيادة جده او بالعكس كما في الآية
فانه اذا قيل اولا ادراك فهم منه اعتبار واهتمام واذا قيل ثانيا ما ادريك فهم منه زيادة اعتبار فما فهم من التعجب
والتعظيم مما ذكر اولا مؤخر في الرتبة والاعتبار عما يفهم مما ذكر ثانيا فليفهم قوله كقوله ان من ساد ثم ساد ابوه البيت اجاب
ابن عصفور بان ثم على ظاهره والبيت من قبيل ادعاء الترتيب في السبقية بان يدعي ان الجد اتاه السودد من قبل الاب
والاب اتاه ذلك من قبل الابن كما قال ابن الرومي قالوا ابو الصقر من شيبان قلت لهم كلا لعمري ولكن منه شيبان
كم من اب قد علا بابن ذرى حسب كما علت برسول الله عدنان وقد ردوا عليه بان قول الشاعر قبل ذلك صريح

بما ياتى فى هذا المعنى وذلك لان مضمون الكلام على ما اجاب به ان سودد الاب سابق على سودد الجد كما ان
سودد الابن سابق على سودد الاب وقوله قبل ذلك تصريح بان سودد الجد مقدم على سودد الاب وهذا كذا سواء جعل
قبل ذلك متعلقا بساد او حالا من جده قدمت عليه اما على الاول فاظهر واما على الثانى فلانه اذا جعل قبل
ذلك حالا من جده وجب ان يتصف الجد بالقبلية وقت اتصافه بالسيادة لانه مبين لهيئة الفاعل حال كونه
فاعلا والجد لا يتصف بالقبلية الا ان قبل ان يجامعه الاب فى الوجود اذ لو جامعه لزال القبلية الى المعية وقد
يجاب عن ذلك بان دعوى الشاعر ان سيادة الاب لما حصلت عن سيادة الابن على سيادة الابن استمدت
الى اول وجود الجد فسيادة الاب مترتبة باعتبار حصولها وسابقة عليها باعتبار امتدادها واستنادها الى
اول وجود الجد فلا يكون قول الشاعر قبل ذلك مخالفا للمعنى الذى قاله ابن عصفور فتامل قوله احتمل ان يكون
قولك ينفع الخ قيل هذا انما يكون اذا لم يكن الجملة الاولى لازمة للثانية او لم يوجد دليل آخر على عدم ارادة الرجوع
اذ لو وجد لم يلزم العطف كما فى قولنا لا اله الا الله محمد رسول الله وقد يقال المراد بالابطال ليس الا جعله فى
حكم المسكوت عنه والتلازم لا ينافيه قوله تشكك فيه العبارات كناية عن الاشكال بحيث اذا لم يعرفه الطالب يبكى
لعجزه قوله وهو ان خذلهم الخ خذله خذلا اذا ترك عونه ونصرته وخذل عنه اصحابه تخذيلا اى حملهم على خذلانه
والتسويل التزيين يقال سولت له نفسه امرا اى زينته له ومستدرجا حال من ضمير الفاعل فى خذلهم يقال
درجه الى كذا واستدرجه اى ادناه منه على التدريج وفى الكلام ايماء الى ان حقيقة الاستهزاء لا يتصور منه تعالى
لانه عبث وجهل قوله وبعد تسليم ان العامل فى اذا الشرطية الجزاء المشهور ان اذا الشرطية مضافة الى شرطها فالعامل
فيها هو الجزاء وجوز بعضهم كالشيخ ابن الحاجب عدم اضافته لكى فيصح ان يعمل شرطها فيها كما عمل فى متى اتفاقا
فان جعل اذا فى قولنا اذا خلوت قرأت القرآن مثلا ظرفية مجردة كانت مضافة الى ما بعدها ومعموله لقرأت فيكون
الحصر مستفادا من التقديم وحده وان جعلت شرطية معمولة للجزاء اعنى قرأت كما هو المشهور كان الحصر مستفادا
من التعليق بالشرط كما فى قولك ان خلوت قرأت وجاز ان يعتبر التقديم عونا للتعليق فى افادة الحصر باعتبار
ان الشرط معمول الجزاء وحق المعمول التاخر وهذا لا ينافى التزامهم لتقديم الشرط لاجل نكتة اخرى وان جعلت معمولة
للشرط كما ذهب اليه جمع كان التعليق مستقلا بافادته اذ لا يدل اذا ح معمولة للجزاء مقدما عليه حتى يستفاد حصر الجزاء

فيها قوله ولو سلم الخ اى لو سلم ان مثل هذا التقديم يفيد الاختصاص فلم نسلم ان هذا التقديم حاصل فيما نحن
فيه لان العطف على مبتداء قوله ان الشرطية هذا اشارة الى دفع ما ذكره اولا وقوله ولا شك الخ اشارة الى ما ذكره
ثانيا وقوله ثم هذا اشارة الى دفع ما ذكره ثالثا قوله سواء جعل ذلك باعتبار مفهوم الشرط يعنى كون ان للشرط
لا يمنع بالنظر الى المقصود الاصلى وهو حصول الاختصاص المانع من العطف واما قولنا فيما سبق لما تقرر من ان تقديم
المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص فبالنظر الى الظاهر الغالب من كون اذا ظرفية قوله نعم انه ليس
بقطعى قد سبق منا فى اوايل الكتاب ان الشارح ذكر فى شرح الكشاف فى قوله تعالى وما على الذين يتقون من حسابهم
من شىء الآية ان القاعدة كلية بحكم الاستعمال لا يجوز الاستعمال بخلافه وان الشيخ ايضا يثبت القول بذلك فى دلايل
الاعجاز قوله فهو على ضربين قيل ههنا ضرب ثالث وهو ان يكون الاول موقوفا على الثانى نحو ان عاد ابى من السفر
صليت وتوضأت ووقوع مثله فى كلام البلغاء ممنوع قوله فلم لا يجوز ان يكون عطف الله يستهزئ بهم من هذا
القبيل فيه بحث لان الظاهر ان المقيد بالمقيد بالشىء مقيد بذلك الشىء فيلزم ان تقيد الاستهزاء المقيد بالقول
المقيد بالخلو بذلك الخلو فالمحذور بحاله قوله لا على اخبارهم عن انفسهم بانا مستهزؤون بدليل انهم الخ فيه بحث لانا
لا نسلم ان الجزاء ههنا ليس مرتبا على مجرد الاخبار بكونهم معهم لان الاخبار المذكور ههنا اخبار صادر عن صميم القلب
بدليل ما ذكره صاحب الكشاف فى جدوى التاكيد فى قوله تعالى انا معكم حيث قال واما مخاطبة اخوانهم فى الاخبار
عن انفسهم بالثبات على اليهودية فهم فيه على صدق رغبة ووفور نشاط وهو رائج عنهم متقبل منهم فكان مظنة
للتحقيق ولا يخفى ان الاستهزاء يترتب على هذا المذكور فان قلت مراد الشيخ انه لو عطف الله يستهزئ بهم وجعل من
الضرب الثانى لتوهم ترتب الجزاء على مجرد القول والاخبار بكونهم معه فقصد لئلا يتوهم خلاف الواقع قلت هذا
انما يتوهمه ذو نظر قاصر غافل عن فايدة التاكيد فى انا معكم ودفع توهمه لا يكون مقتضيا للفصل على وجه الوجوب
فالوجه ما اشرنا اليه قوله فان كان بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام او كمال الاتصال فيه بحث وهو انه يمكن اعتبار
الايهام مع كمال الاتصال كما يمكن اعتباره مع كمال الانقطاع والوجه هو العطف ايضا فلم لم يعتبره ولم يتعرض له وهم
جعل الاقسام سبعة مثلا اذا سالت هل شرب خمرا فقلت لا تركت شربه يكون قولك تركت شربه تاكيدا للنفى
السابق ولو لم يؤت بالواو لتوهم تعلق النفى بالترك كما فى قولك لا وايدك الله ويمكن ان يجاب بانه لم يعتبر ههنا

رفع الايهام كما اعتبر في كمال الانقطاع اذ لا يتصور عطف احد المتحدين على الآخر حتى يعطف لدفع الايهام فليتأمل
اما الاول والثالث فلعدم المناسبة اي مع عدم الايهام وانما تركه لدلالة السوق عليه والا فعدم المناسبة ايضا
موجود في الخامس مع وجوب الوصل قوله فلعدم المغايرة المفتقرة الى الربط فيه بحث وهو ان هذا المعنى مما يعم
الجملة والمفرد فيلزم ان لا يصح او لا يحسن العطف التفسيري بالواو في المفرد مع انه شايع حسن اللهم الا ان يدعى حسنه
ممنوع عند البلغاء وشيوعه في عبارات المصنفين لا في كلامهم قوله فكل حتف امرء يجري بمقدار ادخال الكل على
الحتف انما هو باعتبار الاسباب من كونه بالمرض وبالسيف وبالرمح وغيرها والا فالحتف امر واحد وانما لم تقل لحتف
كل امرء مع بقاء الوزن لان ما ذكره هو المناسب لمقام الحرب حيث ياتي فيه اسباب الموت من السيف والرمح
ونحوهما من كل جانب ان قلت فقول الشارح فان موت كل نفس يجري بمقدار الله لا يلايم غرض الشاعر وان
كان مطابقا للواقع قلت مراد الشارح الاشارة الى وجوب اعتبار العموم في المضاف اليه اعني امرء كما اعتبر صريحا
في المضاف ايضا وهو الحتف لان المعنى على دخول الشاعر وغيره من اهل السفينة فيه وقد تقرر فيما سبق ان النكرة
في الاثبات قد يعم بواسطة المقام وانما لم يتعرض في بيان حاصل المعنى للعموم المعتبر في المضاف لظهوره فقول
الشارح يلايم غرض الشاعر جدا قوله اذا حبستها بالمرساة المرساة آلة الارساء وهي الحديدة تلقى في البحر
لتقف السفينة ويقال لها بالفارسية لنكر قوله والضمير للحرب فانها مونثة سماعي يقال وقعت بينهم حرب
قال الخليل تصغيرها حريب بلا هاء رواية عن العرب وقال المبرد الحرب قد يذكر وقيل الضمير للكتيبة وهي
الجيش قوله وقيل الضمير للسفينة والمعنى قال مقدم القوم للملاحين ارسوها اي السفينة ولا تجروها لكي نقاتلهم
قوله والاوجه ما ذكرنا اولا لان المصراع الثاني يلايمه اشد ملايمة واما على القولين الاخيرين فيحتاج الى التكلف
وهو ان يقال انهم عجلوا النحر جوا من السفينة لخوفهم من الغرق والهلاك فلم يقيموا ولم يتوقفوا لمعالجة السفينة ولا
للاشتغال بالشرب الخ قوله لان الغرض تعليل الامر الخ فيه بحث لان المزاولة ليست علة خارجية للامر بالارساء بل غاية
له والجزم ايضا يفيد هذا المعنى اعني كون الثاني غاية الاول ولا ينافي كون الاول علة خارجية للثاني الا يرى ان الاسلام
علة خارجية لدخول الجنة والدخول غاية له فالاولى ان يقال لو جزم لكان المعنى على التعليق اي ان تقيموا انزاولها
والمراد ليس الا التنجيز اي اقيموا السفينة البتة لاجل تحصيل هذا المهم فليتأمل قوله قلت لما ذكر انه قد يكون له قال

ابن هشام

ابن هشام في مغني اللبيب لا حاجة الى هذا الجواب لان كلا من الجملتين على الانفراد لا محل لها من الاعراب اما في كلام
الحاكي فلانها جزء من المحكي اذ المحكي انما هو مجموع الجملتين وذو المحل هو المحكي لا اجزاؤه واما في كلام المحكي عنه فظ وكان
هذا انما يمكن ان يصار اليه ههنا لو لا عد المص فيما سبق قوله تعالى انا معكم مما له محل من الاعراب واعلم ان خلاصة
مراد الشارح في هذا المقام والله اعلم ليس الا ان يقول ههنا امران الاول كمال الانقطاع والثاني وجوب الفصل
عنده فيما لا محل له من الاعراب والمصنف مثل للامر الاول ولم يتعرض للثاني اذ لم يورد في المثال الا المصراع وليس فيه
الفصل فيما لا محل لها لكمال الانقطاع فقول الفاضل المحشي لا لكمال الانقطاع كما توهمه الشارح توهم محض اذ ليس
في كلامه ما يفيده قطعا بل ما اشرنا اليه من ان تمثيل المص بمجرد كمال الانقطاع لا لترك العطف لاجله ولو كان
فيما له محل من الاعراب واما قول الشارح فيما سبق لما كان ارسوا انشاء لفظا ومعنى آه فتحقيق منه لوجوب الفصل
في المحكي لا توضيح لمثال المصنف ومراده وسياق كلامه يكاد ينادي عليه لمن كان له سمع وبهذا التوجيه اندفع الاعتراض
الاول ايضا من اعتراضات ذلك الفاضل قوله او لانه لا جامع بينهما هذا على تقدير اتفاق الجملتين في الخبرية و
الانشائية لان عدم الجامع بينهما انما يعد سببا للانقطاع على تقدير هذا الاتفاق والا فالاختلاف سبب مستقل
لكمال الانقطاع بحيث اذا جاء مع عدم الجامع لم يعتد به فلا يقال اجتمع هناك للانقطاع سببان قوله مؤكدة
للاولى او بدلا عنها او بيانا لها قيل اراد بكل واحد من هذه الامور ما يفيد فائدة ذلك الواحد كما يظهر من التقرير
في موضع كل منها لا معناه الاصطلاحي لان كل واحد منها من التوابع والتوابع هو الثاني باعراب سابقه فلا بد
ان يكون للمتبوع اعراب لفظي او تقديري او محلي مع ان الكلام في الجمل التي لا محل لها منه فلذلك ان يقول المراد من قولهم
هو الثاني باعراب سابقه كونه كذلك فيما لسابقه اعراب او انه باعراب سابقه نفيا واثباتا وان كان خلاف
الظاهر والحق ان كون التوابع ما يتلو السابق في احواله على الاكثر فالتقييد بذلك بناء على الغالب صرح به في
اللب وشرحه للسيد ويؤيده ان الدماميني صرح في شرح المغني بان قوله تعالى امدكم بانعام وبنين بدل اصطلاحي
من قوله تعالى امدكم بما تعلمون مع انه يقول العرب مطرنا ما بين زبالة فالثعلبية بمعنى ما بين زبالة الى الثعلبية
نحو نادى نوح ربه فقال وفي الاية وجه اخر وهو انه اريد بالنداء ارادة النداء او قوله فجاءها باسنا بياتا
او هم قائلون بياتا حال والبيات مصدر البيتوتة وقائلون من القيلولة وهي النوم في الظهيرة يقال قال يقيل قيلا

وقيلولة وبياتا والجملة ايضا حال معطوفة على بياتا كانه قيل فجاء اهلها باسنا بائتين او قائلين وانما خص هذين
الوقتين لانهما وقتا الغفلة والراحة فيكون نزول العذاب اشد وافظع   فان الاخضرار يبتدى عقيب نزول
المطر فان قلت الاخضرار لا يبتدى عقيب نزول المطر قلت ذكر الشارح في بحث الاستعارة ان الفاء موضوعة لما يعد
في العادة مترتبا غير متراخ قال وهذا يختلف باختلاف العادات فقد يقصر الزمان والعادة يقتضي اعتبار المهلة
وقد يكون بالعكس والاية من قبيل الثاني   ونحو ثم الذين كفروا بربهم يعدلون جوز في الكشاف عطفه على جملة
الحمد لله على معنى ان الله حقيق بالحمد على ما خلق لا محل لها من الاعراب كما ستحققه قوله واما النعت فلما لم يتميز عن عطف
البيان نحو واما عن التاكيد وعن البدل فيتميز بان المقصود من التاكيد التقرير ودفع توهم غلط او تجوز ومن البدل توفية المراد
كما سياتي واستيناف القصد الى الجملة الثانية وليس شيء من ذلك بمقصود من النعت وهو ظاهر قوله وهذا المعنى مما لا يتحقق
في الجمل قال الفاضل المحشي اي كون التابع دالا على بعض احوال المتبوع مما لا يتحقق في الجمل والا لكان الجمل محكوما عليها به لكن
الجمل من حيث هي لا تصلح لذلك هذا كلامه والمتبادر من عبارته ان ضمير به راجع الى كون التابع والا فحاصل كلامه ان الجملة
الثانية لا تجري مجرى النعت والا يلزم ان يكون محكوما عليها بكونها دالة على احوال متبوعها مع انه بطل لان المحكوم عليه
حقيقة يجب ان يكون مفهوما مستقلا ملحوظا في نفسه اصالة والجملة بمعزل عن ذلك وفيه نظر اما اولا فلان هذا التعليل
منقوض بوقوع الجمل بدلا او عطف بيان مثلا نقول لو كانت الجملة عطف بيان يلزم ان يكون محكوما عليها بكونها دالة على
نفس المتبوع وهكذا نقول في البدل واما ثانيا فلان المحذور لزوم صحة الاخبار عن معنى الجملة معبرا عنه بمجرد لفظها على
قياس ما قيل الفعل لا يخبر عنه ولزومها ممنوع واما ثالثا فلان هذا البيان يدل على عدم جواز كون الجملة صفة للمفرد ايضا
وقد صرحوا بجواز توصيف النكرة بالجملة وان لم يجز توصيف المعرفة بها ونقل عن بعض الافاضل ان ضمير به راجع الى بعض
احوال المتبوع والمعنى لو جعلت الجملة الثانية بمنزلة النعت من الجملة الاولى لزم ان يدل الثانية على بعض احوال الاولى
فيلزم ان يكون الاولى محكوما عليها بالثانية كما يجوز حمل بعض احوال الشيء عليه ويرد عليه ايضا الوجه الثاني والاظهر
في عدم وقوع الجملة نعتا للجملة ما ذكر في شرح الفوائد الغياثية وذكره الشريف ايضا في حواشي المفتاح وغيره من ان المنعوت
يجب ان يكون ذاتا اي مفهوما مستقلا ملحوظا في نفسه والجملة ليست كذلك كما يشهد به الوجدان ولكن هذا ايضا لا يخلو عن
اشكال لانه قد سبق ان ليس المراد بالنعت والبدل وغيرهما معانيها الاصطلاحية بل المراد كون الجملة شبيهة بالنعت ونحوه ولا مانع

فان

فان تصور الذوق السليم بين الجملتين تصورات مختلفة حسب اقتضاءات متمايزة ينشأ منها اعتبارات متفاوتة
فتارة تصير الجملة بمنزلة الصفة للاول وتارة بمنزلة عطف البيان وهكذا وقد كرر الشيخ في مواضع من دلائل الاعجاز
الاشارة الى هذا من جملتها انه قال في موضع ومن اللطيف في ذلك قوله تعالى ما هذا بشرا ان هذا الا ملك كريم وذلك ان
قوله ان هذا الا ملك كريم مشابك بقوله ما هذا بشرا وداخل في ضمنه من ثلاثة اوجه وجهان هو فيهما شبيه بالتاكيد
ووجه هو فيه شبيه بالصفة ثم قال بعد ذكر وجهي الشبه بالتاكيد واما الوجه الثالث الذي هو فيه شبيه بالصفة
فهو انه اذا نفي ان يكون بشرا فقد اثبت له جنس سواه اذ من المحال ان يخرج من جنس البشر ولا يدخل في جنس اخر واذا كان الامر
كذلك كان اثباته ملكا تبيينا وتعيينا لذلك الجنس الذي اريد ادخاله فيه ثم اوضح ذلك بنوع بسط كيف ولو حمل على
الاصطلاحي لم يجز ان يكون جملة عطف بيان لجملة اذ قد ذكر ابن هشام في مغني اللبيب ان ما لا ينعت لا يعطف عليه عطف بيان
لان عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات وايده بنقل عن ابن مالك ومحمد بن السيد فليرجع اليه
قوله ان يكون الم جملة مستقلة او طائفة من حروف المعجم مستقلة الاول على تقدير ان يكون الم اسم السورة او القران
والثاني على ان يقدر بالمؤلف من هذه الحروف ثم في العبارة مسامحة لان كون الم طائفة من حروف المعجم مستقلة لا يقابل بل
كونه جملة مستقلة اذ على كل من التقديرين اما مبتداء محذوف الخبر او بالعكس فالتقدير على الاول الم هذه وعلى
الثاني هذه الم ثم المعجم اسم مفعول صفة محذوف اي حروف الخط الذي وقع عليه الاعجام وهو النقط او مصدر
كالاعجام وعليهما فاطلاق حروف المعجم على الكل من باب التغليب وجوز الشارح في شرح الكشاف ان يكون معنى
الاعجام ازالة العجمة بالنقطة وهذا انما يتم اذا جعل كون الهمزة للسلب مقيسا او مسموعا في هذه الكلمة قوله وهما اخرجوه
اخرجه عن المقصود مثل ان يكون لا ريب فيه خبر الم او ذلك الكتاب او اعتراضا او حالا او غير ذلك مما هو مذكور في
الكشاف وتفسير القاضي وغيرهما قوله وانه الذي تساهل في الصحاح يقال فلان اهل لكذا ولا يقال مستاهل والعامة
تقوله لكن العلامة الزمخشري قد صحح هذه العبارة في الاساس قوله مما يرمى به جزافا الجزاف بالكسر مصدر جازف مجازفة
اي اخذ بغير تقدير ومعرفة بالكيل فارسي معرب كزاف والمجازفة التكلم من غير خبرة ويتسقط ونصبه على المصدر اي يرمى
به رمي جزاف اي رميا بطريق الجزاف قوله فوازنه وزان نفسه الوزان مصدر قولك وازن الشيء الشيء اي ساواه في
الوزن وقد يطلق على النظير باعتبار كون المصدر بمعنى الفاعل وقد يطلق على مرتبة الشيء اذا كان مساويا لمرتبة شيء آخر في

امر من الامور وهو المراد هنا قوله اى هو هدى اشارة الى ان هدى خبر مبتداء محذوف وانما لم يجعله مبتداء محذوف
الخبر على تقدير فيه هدى لفوات المبالغة المط قوله فوزانه وزان زيد الثانى اعترض عليه الفاضل المحشى بان الانسب
عطف هدى للمتقين على لاريب فيه لاشتراكهما فى التاكيد به لذلك الكتاب ثم اجاب عنه بجواب حسن تبين منه وجه
عدم العطف فى قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون مع اتحاد كلهم اجمعون فى التاكيد به للملائكة فليتامل قوله ولكن
ذكر الشيخ يعنى ان كلام الشيخ يدل على ان لاريب فيه بمنزلة التاكيد اللفظى فيكون مخالفا لما عليه المص ومن تبعه من كونه
بمنزلة التاكيد المعنوى قوله اى القسم الثانى من كمال الاتصال ان يكون الخ قال فى شرح الفوائد الغياثية وفى كون
الفصل فى البدل من باب الاتحاد نظر لانه ليس للاتحاد بل لانه فى حكم الجملة العارية عن المعطوف عليه اللهم الا ان
يقال فى ذلك الحكم اى كون المبدل منه فى حكم المطروح فى المفردات والتوابع الحقيقية بخلاف هذه فانها كالتوابع انتهى
كلامه قوله وهذا المعنى مما لا تحقق له فى الجمل الاسماء التى لا محل لها من الاعراب اى التميز بمجموع الامرين المذكورين
لا يجرى فى الجمل الاسيما التى لا محل لها من الاعراب فانه لا يجرى فيه التميز بشئ منهما وقد اشار الفاضل المحشى
فلا يرد ما يقال من ان هذا الكلام يدل عند من له ذوق سليم على ان عدم تحقق كون الثانى مقصودا بالنسبة يعم جميع
الجمل سواء كانت ذوات محل ام لا مع انك اذا قلت ضربت رجلا ضربه اخوك ضربه زيد حرفا لقصد النسبة اليه لتم
معنى بدل الكل بلا مرية هذا وفى شرح الفوائد الغياثية ما يدل على جواز جعل الجملة من الجملة بدل الكل من الكل حيث قال
ففى نحو قولنا تقعنا بالاسودين تقعنا بالماء والتمر ان كان المقصود ذكر الجملة الثانية وذكر الاولى توطئة له كانت الجملة
الثانية بدلا من الاولى بدل الكل من الكل وان كان المقصود ذكر الاولى وذكر الثانية لبيانها كانت الجملة الثانية عطف
بيان للاولى او تاكيدا لها قوله نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين فان قلت الكلام فى الجملة التى لا محل لها من
الاعراب وقوله تعم امدكم بما تعلمون فى محل النصب لان اول الاية واتقوا الذى امدكم بما تعلمون قلت لو سلم ان الكلام
فى ذلك فلا نم ان الجملة الاولى ههنا لها محل من الاعراب فان الاعراب لمجموع الموصول والصلة على ما اشار اليه الشريف
فى اواخر الحالة المقتضية لتقديم المسند من شرح المفتاح او للموصول وحده والصلة لا محل لها من الاعراب كما ذكره ابن هشام
فى الباب الثانى من كتاب المغنى قوله فدلالته عليه بالالتزام دون المطابقة قال الفاضل المحشى يمكن ان يجاب عنه بانه مبنى
على مذهب من لا يفرق بين الطلب والارادة فيقول طلب الفعل من الغير ارادته منه فيكون مدلول الامر هو الارادة ومدلول

النهى

النهى هو الكراهة وفيه بحث لان مقتضى عدم الفرق بين الطلب والارادة كون مدلول النهى الذى هو من اقسام الطلب
بلا خلاف اما ارادة الكف او ارادة عدم الفعل وايا ما كان فالكراهة لازمة لمدلول النهى لا نفسه اللهم الا ان يق
مراده ان ذلك مبنى على مذهب من لا يفرق بين طلب الفعل من الغير وارادته منه لا بين الطلب والارادة مطلقا كالاشعرى
ان من يقول طلب الفعل من الغير ارادته منه يقول طلب الكف من الغير كراهة الفعل منه فتامل قوله والتاكيد
بالنون دال على كمال هذا المعنى فيه بحث لان هذا شرح لا يطابق المشروح اذ المفهوم من هذا الكلام ان يكون التاكيد
بالنون سببا لاصل الدلالة اعنى ان يكون استفادة الكمال فى لا يقمن من النون والمفهوم من قول المص لا يقمن
ارفى بتادية المراد لدلالته عليه بالمطابقة مع التاكيد ان يكون التاكيد سببا لوصف الدلالة اذ الظاهر ان التاكيد
كالمطابقة وجه كونه اوفى لا وجه اصل الدلالة اللهم الا ان يقال ام اراد الشارح من الكمال فى قوله والتاكيد
بالنون دال على كمال هذا المعنى الكمال البالغ لان درجات الكمال متفاوتة ودلالته على الكمال البالغ عين وجه كونه
اوفى بتادية اصل الكمال فيتحد مؤدى الكلامين تدبر قوله وقريب من هذا ما يقال الخ قد بين الفاضل المحشى وجه
القرب بان اللفظ اذا فهم منه قصدا وصريحا غير الموضوع له فاما لكونه حقيقة فيه او مجازا مشهورا وان لم
يصل الى حد الحقيقة لكن فيه نظر لان القصد يحصل باستعمال اللفظ فى المعنى فاذا استعمل اللفظ فى غير الموضوع له
وكانت القرينة فى غاية الوضوح حصلت الصراحة ايضا وان لم يكن اللفظ حقيقة ولا مجازا مشهورا فالاولى ان لا
يقتصر على الامرين المذكورين بل يقال نعم غير الموضوع له قصدا صريحا اما لاحد الامرين المذكورين او لكون القرينة
فى غاية الوضوح قوله ويمكن ان يقال انه مبنى على ان الامر بالشئ يتضمن النهى عن ضده بمعنى انه جزؤه كما ذهب اليه
جمع ولذا صرح بهذا الشريف فى شرح المفتاح فلا يرد عليه ما اورده البعض من ان تضمن الامر بالشئ النهى عن ضده
اقتضاؤه واستلزامه عقلا لا ان هذا النهى جزء ذلك الامر نعم يرد على هذا التوجيه ان مقتضاه انما هو دلالة الامر
على اظهار الكراهة ضمنا وهو ليس بمقصود بل المقصود دلالته على كمال ذلك الاظهار والفرق واضح واعلم ان مجرد كون الامر
بالشئ متضمنا للنهى عن ضده لا يكفى فى كون التضمن المذكور اصطلاحيا بل هو موقوف ايضا على ان مدلول النهى هو
الكراهة وهذا ظاهر ثم ان قوله وهو اظهار كراهة اقامته لا يوافق المراد لما عرفت الا ان يحمل على حذف المضاف اى
وهو كمال اظهار الخ وفيه ان السوق لا يلايمه فتامل وزاد حسنها فى اعجب الدار حسنها بريدا انه فى حكم بدل الاشتمال

وهذا ظاهر على توجيه المص واما على قول من يقول الامر بالشئ يتضمن النهي عن ضده بالمعنى المتبادر فهو في حكم بدل
البعض من الكل لان عدم الاقامة مغاير للارتحال المراد بالمغايرة ذاتا ومفهوما والذات وان لم يتحقق في العمل الا انه
اعتبر حاصل المعنى فينزل منزلتها فلا يرد ان المغايرة بحسب المفهوم لا ينافي كون الثاني بدل الكل بل هي شرطه قوله لكنها
كغير الوافية لم يورد لغير الوافية مثالا ومثاله قوله تعم بل قالوا مثل ما قال الاولون قالوا ائذا متنا وكنا ترابا وعظاما
ائنا لمبعوثون فان الكلام الاول غير واف بالمقصود قوله من القصور لانه دال بالقرينة المتاخرة الخفية اعني قوله ولا
نكن في السر والجهر مسلما قوله فوسوس اليه الشيطان الاية عدى الوسوسة بالى لتضمنه معنى الانهاء والالقاء واضاف
الشجرة الى الخلد بادعاء ان الاكل منها سبب لخلود الاكل ومعنى ملك لا يبلى لا تتطرق اليه نقصان فضلا عن الزوال
اقسم بالله ابو حفص عمر قصته على ما ذكره العلامة في الفائق ان اعرابيا اتى عمر بن الخطاب فقال ان اهلي بعيد واني
على ناقة دبراء او عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول
وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من
اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر اللهم صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع
فاذا هي نقباء عجفاء فحمله على بعير وزوده وكساه وفي بعض الروايات ما ان بها من مكان ما مسها الدبر جراحة الظهر و
العجف الهزال والنقبة بالضم اول ما يبدو من الجرب قطعا متفرقة قوله لانا اذا قطعنا النظر عن الفاعل الخ فيه بحث
وهو انه لم لا يجوز ان يكون الوسوسة لادم عليه السلم مبينا بقول مخصوص وهو الفعل المقيد بالمفعول والحاصل انه
يجوز ان يفسر الفعل المقيد بالمفعول مع قطع النظر عن الفاعل فان قلت المفسر عام قلت المفسر بعد اعتبار الفاعل
اعني وسوسة الشيطان لادم عام ايضا فتامل قوله يسومونكم سوء العذاب قال سمته خسفا اي اوليته اياه
او اوردته عليه قوله بحيث طرح الواو الخ هذا ظاهر لكن بقي الكلام في وجه تخصيص الاية الاولى بترك الواو والثانية
بايرادها ويمكن ان يقال وجه التخصيص انه تقدمه في سورة ابراهيم قوله تعم وذكرهم بايام الله اي بنعمائه وبلائه كما
قيل فناسب العطف على سوء العذاب ليدل على انه نوع اخر ويكون فيه تعداد انواع النعم والمحن التي اشير اليها
بقوله تعالى وذكرهم بايام الله ولا كذلك السياق في سورة البقرة كما لا يخفى ولك ان تقول اية البقرة من كلامه تعالى
لهم فلم يعدد المحن واية ابراهيم من كلام موسى فعددها ويحتمل انه لما تعدد ههنا ذكر النعم جعل يذبحون بيانا ليسومونكم و

في ابراهيم عطفه ليحصل نوع من تعديد النعم فناسب قوله تعم اذكروا نعمة الله عليكم فتامل قوله فانه يبين عذاب اليوم الكبير
ثم وفي الاية وجه اخر وهو جعل الى الله مرجعكم صفة لليوم بتقدير العائد اي فيه قوله وشبه هذا بكمال الانقطاع انه
مشتمل على مانع من العطف ينبغي ان يراد ويقال مع المغايرة الكلية والا فالمانع من العطف موجود في كمال الاتصال ايضا
ويسمى الفصل لذلك قطعا اما لكونه قاطعا للوهم او لان كل فصل قطع فيكون من تسمية المقيد باسم المطلق قوله اريها
في الضلال بهم قال الفاضل الكاشي اراها فعل المجهول من اري يري لكن يستعمل بمعنى الفعل المعروف وحقيقة ذلك ان
اري بمعنى اظن متعد الى مفعولين فاذا اري يصير متعديا الى ثلثة مفاعيل ويكون معنى زيدا اري خالدا عمرا فاضلا ان زيدا
جعل خالدا ظانا عمرا فاضلا ويلزم الاقسام الستة بقوله اما في الاول والثالث فلعدم المناسبة فان ذلك تصريح بان
الجملتين في شبه كمال الانقطاع ليس بينهما مناسبة وما ذكره منها صريح في خلافه نعم لو قال ههنا اما في الاول فلعدم
المناسبة واما في الثالث فلمشابهته الاولى في اشتماله على المانع مع المغايرة التامة لم يرد هذا لا يقال مراده هناك بعدم المناسبة
عدم الوجه للعطف لتحقق المانع سواء كان المانع خارجيا ام لا قلت المانع موجود في الثاني والرابع ايضا فلا وجه لجعلهما
قسيما للاول والثالث قوله لئلا يتوهم انه عطف على قوله ابغي فيه بحث لان في القطع احتمال كون المقطوع خبرا بعد خبر
واحتمال كونه تاكيدا لابغي وبيانا له او بدلا منه ففي كل من الفصل والوصل ابهام بخلاف المقصود فلا يتجه تعليل الفصل بايهام
الوصل خلافه ويمكن ان يقال الامر عند الفصل موكول الى العقل والعقل يدفع الاحتمال المذكور بالتامل في السياق وايضا
الاستيناف ظاهر في الجملة لانها مستقلة بشانها واما عند الوصل فالعبرة باللفظ والعطف على القريب كالنص في الواو فاحتمال
خلاف المقصود في العطف اقرب منه في تركه فلذا اختير الفصل قوله لا للوجوب كما زعم السكاكي لانه لم يبق الخ وجه الفاضل المحشي
زعم السكاكي وبين وجه عدم ذلك البيان الا ان كلامه آل اخرا الى ان عدم عطف الله يستهزئ بهم على قالوا مع انه اذا وجدت
قرينة على عدم اشتراك القيد جاز اعتبار العطف على الجزاء المقيد بدون لزوم الاشتراك بين المعطوفين في القيد انما نع
لعدم ظهور قرينة على ان المعطوف عليه نفس المقيد اعني قالوا بدون اشتراك في القيد وهو الخلو وظهورها في قوله تعالى
اذا جاء اجلهم لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون وانت خبير بان عدم الاعتماد على القرينة الضعيفة عين الاحتياط فلا
يدل ما ذكره على وجوب الفصل قوله لانا نقول الاول مم فان عطف الشرطية قبل رعاية المناسبة واجبة في الكلام البليغ فلا يجوز
عطف الجملة الاسمية على الجملة الشرطية لتحقق المنافاة بينهما دائما من حيث لزوم الشك للشرطية ولزوم عدم الشك للاسمية

وكذا لزوم القطع للاسمية ولزوم عدم القطع للشرطية وجواز عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس لتحقق اصل المناسبة
بينهما من حيث ان كلا منهما جملة مقطوع بها واما ما اورده من المثالين فلا يدل على مدعاه لان الاول محمول على تقدير
المبتداء والشرطية خبره فلا يكون المعطوف شرطا واما الثاني فلجواز ان يعطف ولا يستقدمون على لا يستاخرون مع
اعتبار اشتراك القيد اعني اذا جاء اجلهم بناء على ان معنى قوله تعالى لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون لا يستطيعون تغييره
على نمط قوله تعالى ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين وقولهم كلمة فاردّ على سواد ولا بياض قوله بدليل انه علل متعلق
بقوله لظهور المناسبة فان قلت لا تقريب بهذا الاستدلال فانه انما يشعر بوجود الجامع بين جملة الله يستهزئ بهم و
جملة قالوا انا معكم والسائل انما منع وجود الجامع بين جملة الله يستهزئ بهم وبين الجملة الشرطية قلت الجملتان من
اجزاء الشرطية فالجامع بينهما جامع فيها فافهم قوله فلكونها جوابا للسؤال اقتضته الاولى صرح الشيخ في دلايل الاعجاز
بوجوب القطع في هذه الصورة وهو المفهوم من شرح المفتاح وانما الخلاف في سبب القطع فمنهم من يقول السبب هو كمال
الانقطاع لاختلافهما طلبا وخبرا ومنهم من يجعله كمال الاتصال وهو ارتباط اللاحق بالسابق ارتباطا ذاتيا ومنهم
من تعلله بان حقهما ان يكونا كلاما في شخصين فلا مجال للعطف اذ لا وجه لعطف التلقين هاهنا وربما يقال لو حسن بالواو
يفهم انه من جملة السؤال وعلى كل وجه فهو منقوض بوصل قوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم لابيه الاية فان صدر الاية
وهو قوله تعالى ما كان للنبي والذين امنوا ان يستغفروا للمشركين ولو كانوا اولي قربى من بعد ما تبين لهم انهم اصحاب الجحيم
مقتضي لسؤال فوقع قوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم الاية جوابا له وهذا ظاهر اللهم الا ان يقال الواو استينافية
لا عاطفة فلا اشكال وقد يجاب بان المعتبر في صورة الاستيناف التردد في حال المسئول عنه بان حاله كذا ام لا والغرض
من السؤال المعتبر في الاية الكريمة ونظايرها النقض فليس من صور الاستيناف والفرق واضح فان المطلوب في الاول
بيان ما احل فيعتبر كمال الاتصال الموجب للفصل وفي الثاني دفع ما اورده فكان كل واحد مما يؤدي اليه الغرض من السؤال و
الجواب في طرف وكان المقام مقام وصل يقتضي المناسبة من وجه والمغايرة من وجه اخر وفيه ان لمية القطع وهي الوجوه
الثلثة التي ذكرتها فيما سبق جارية في هذه الصورة فالوجه فيها ايضا القطع اللهم الا ان يقال لم يقدم السؤال في الاية
الكريمة لاستبعاد حضوره في الاذهان وعناء الجواب عن البيان وح لم يعتبر الاتصال بين الجملتين بل ملاحظ كانه بيان
لكن يناسب بالجملة الاولى وكان المقام بهذا الاعتبار مقام وصل وفيه ايضا تعسف لا يخفى اذ لا يلائم هذا الاستبعاد ذكر

الجواب والله اعلم بالصواب قوله وغير ذلك قال الفاضل المحشي مثل تنبيه المتكلم على كمال فطانته وادراكه ان الكلام السابق
مقتضي للسؤال او على بلادة السامع وعدم تنبيهه لذلك الا بعد ايراد الجواب وفيه بحث لان التنبيه بكون الكلام السابق
مقتضيا للسؤال اذا كان لكمال الفطانة كما يدل عليه كلامه لا يكون عدم التنبيه له بلادة فلا يصح الاعتبار الثاني اللهم
الا ان يجعل الاضافة في كمال فطانته بيانية او يراد بالبلادة عدم كمال الفطانة قوله بخلاف ان الابرار لفي نعيم وان
الفجار لفي جحيم لانه من باب التقابل لان المحكوم عليه في احدهما مقابل للمحكوم عليه في الاخر وكذا المحكوم به قوله مبني على تقدير
سؤال لانه لا اخص المتقون بان الكتاب هدى لهم خاصة اتجه السؤال بان يقال ما بال المتقين خصوا بذلك فوقع
الذين يؤمنون جوابا لهذا السؤال وفي قوله على تقدير سؤال الخ اشارة الى ان الجواب متصل بما هو منشاء للسؤال
من غير احتياج الى تقدير تشبيهه بالسؤال وتنزيله منزلته لانه جعل الاخراج في حكم المتقين مترتبا ومبنيا على تقدير
سؤال ناش عما قبله قوله اي ما بالك عليلا قال في الصحاح ما بالك اي ما حالك والسؤال عن الحال بعد العلم بكونه
مريضا يكون عن سببه احرارة تشتغل بك ام رطوبة تثقلك حال كونك عليلا لانها ابعد اسباب المرض اي سبب بعيد
بحسب الوقوع لانه سبب السبب قوله وعدم التاكيد ايضا مشعر بذلك هذا اذا اجري الكلام على مقتضى الظ واما
اذا حمل على خلافه فيمكن ان يكون السؤال عن سبب خاص وترك التاكيد بناء على ادعاء ان يكون سبب علة العاشق
سهرا او حزنا امر متعين لا ينبغي ان ينكره العاقل او يشك فيه قوله فالتاكيد دليل على ان السؤال عن السبب الخاص
هذا ايضا مبني على سوق الكلام مقتضى الظ المتبادر والا فللتاكيد معان غير دفع الشك ورد الانكار كما سبق وليس
فايدته منحصرة فيهما حتى يقال لو كان السؤال عن مطلق السبب لكان سؤالا عن تصوره الذي لا يتصور فيه شك و تردد
حتى يؤكد في الجواب كما وضحه الفاضل المحشي قوله فهو بيان لمطلق السبب فان قلت كيف يترتب السبب على المسبب
بالفاء مع ان الواقع ترتبه عليه قلت من حيث ان ذكر المسبب يقتضي ذكر سببه قوله وهذا ابلغ الوصلين واقواهما لانه
ادعى فيه ان ذلك يبلغ في كماله الى حيث لا يحتاج الى حرف الوصل وقد يناقش فيه بان كلا من هذه الاقسام له متعلق
بالمقام وكل منها ابلغ في مقامه من الاخرين مثلا اذا اقتضى المقام الوصل يكون قولك فالعبادة حق له ابلغ من قولك
العبادة حق له فكيف يحكم عليه بانه ابلغ الوصلين على الاطلاق والجواب ان مراده ان المقام اذا اقتضى مطلق الوصل
فهذا التركيب ابلغ فيه لما فيه من تقليل اللفظ وتكثير المعنى قوله فيتفاوت هذه الثلثة بحسب المقامات قال الشارح في شرح

المفتاح اذا قلت اعبد ربك فان كان المخاطب منكرا لاستحقاقه العبادة او مترددا فيه او خالي الذهن مع امارة
انكار او سؤال كان قولك ان العبادة حق له جيدا في الغاية لمصادفته مقتضى المقام والعبادة حق له رديا لخلوه
عن ذلك وفالعبادة حق له متوسطا لاشتماله على شائبة تاكيد واشعار بالسببية وان كان خالي الذهن من غير
امارة انكار او تردد او منكرا او مترددا مع اعتبار ما يزيل الانكار والتردد كان قولك العبادة حق له جيدا في الغاية
وان العبادة حق له رديا وفالعبادة حق له متوسطا لقربه من الكلام الابتدائي وان كان ممن لا يناسبه الا وصل
الكلام بما قبله بحرف ظاهر دال على السببية كان فالعبادة حق له جيدا في الغاية والعبادة حق له رديا وان العبادة
حق له متوسطا لان ان يغني غناء الفاء في الجملة وان كان ممن يناسبه الوصل الخفي كاف الاجود العبادة حق له نحو قالوا
سلاما قال سلام يحتمل ان يكون تفاولهم بلغة يعتبر فيها مثل ما يعتبر في اللغة العربية ويحتمل ان يكون بها الا انهم كانوا
على ما قيل عالمين باللغة العربية نعم شيوع هذه اللغة انما كان من اسمعيل عليه السلم **قوله** زعم العواذل الخ فيه ان
الزعم اكثر ما يستعمل في الباطل ولهذا قيل زعموا مطية الكذب فلا يناسب المقام ولو بدل زعم بعلم لكان احسن **قوله**
جمع عاذل يعني انه ليس جمع عاذلة فان فاعلا صفة لا يجمع على فواعل وقد مر فيه الكلام في شرح الديباجة فليتذكر واما
كون عاذله صفة جماعة فمبني على الظاهر الذي لا يعدل عنه الا الصارف اذ القول بانه يجوز ان يكون جمع عاذلة
بمعنى رجل عاذلة على ان التاء للمبالغة مما لا يلتفت اليه لانه ليس بقياسي **قوله** اي اوقع عنه الاستيناف يشير الى
ان الفعل في كلام المص اعني استونف مسند الى مصدره بالتاويل المشهور كما في قوله وقد حيل بين العير والنزوان
ولك ان تقول هو مسند الى الظرف بعده كما يشعر به قوله كما اذا عقبت المستانف عنه والوجهان مطردان في مثله
قوله اي اعادة ذكر ذلك الشيء الخ الاظهر ان يقول ان قوله باعادة صفته من باب المشاكلة على نمط قوله قالوا اقترح
شيئا نجد لك طبخه قلت اطبخوا لي جبة وقميصا على ما يجيء في البديع انشاء الله تعالى والمراد به ذكر الصفة وقد يقال
المراد بالاسم العلم وهو موضوع للذات مع جميع المشخصات فاذا ذكر اولا كان الصفة مذكورة بالتبع فاذا ذكرت بعده
وجدت الاعادة فيحصل الدلالة **قوله** قلت وجهه انه اذا ثبت لشيء حكم اورد عليه الفاضل المحشي ان سؤال المخاطب عنه
عن سبب احسانه مما لا وجه له اذ هو اعلم بالاسباب الحاملة له على افعاله الاختيارية ثم بين ما هو الصواب بتفصيل
فان قلت ليس في كلام الشارح ما يدل على ان السؤال المقدر من جانب المخاطب حتى يرد ما ذكره بل قوله لماذا احسن بصيغة

الماضي دون لماذا احسنت يدل على ان السائل غير المخاطب قلت قول المتكلم في الجواب صديقك بالخطاب يدل على اعتبار
السؤال من المخاطب فالحمل على خلافه تعسف ظاهر فان قلت رد الفاضل المحشي انما يتوجه لو كان كلام الشارح في المثال المخصوص
السابق وليس في ذلك بمتعين بل ظاهر قوله فان قلت ان كان السؤال في الاستيناف عن السبب الخ يدل على ان كلامه ليس في
خصوص المثال ولذا لم يقل فان قلت فان كان السؤال فيما سبق من المثال فيمكن ان يصور السؤال والجواب في مثال يمكن
ان يقدر فيه السؤال عن السبب مثل ان يكون احسن زيد الحجر وصديقه القديم اهل له ثم انه لم يرد ان تقدير السؤال عن
السبب واجب في كل مثال كيف وقد سبق منه تجويز تقدير السؤال عن الاستحقاق فمقصوده الاشارة الى الجواب بالنسبة
الى تقدير واحد فيما يمكن ذلك التقدير واحاله الجواب بالنسبة الى تقدير اخر الى المقايسة قلت هذا لا يفيد لان قوله
والسؤال المقدر فيهما لماذا احسن نص في جواز اعتبار السؤال عن السبب فقوله فان قلت ان كان السؤال في الاستيناف
وان لم يكن مخصوصا بالمثال السابق لكنه يتناوله قطعا فيرد اعتراضه اللهم الا ان يقال لفظه او في كلام الشارح او هل
حقيق للاضراب بمعنى بل ومعنى الاضراب ابطال تقدير السؤال المذكور ردا على من زعم ان المقدر هو واعلم ان ايراد المحشي
مبني على ان احسنت في المثال على صيغة الخطاب كما نص عليه الشارح واما اذا كان على صيغة الحكاية فلا يخفى ان صداقة
المخاطب قد يكون سببا لاحسان المتكلم فلا يرد كما لا يخفى على الفطن بقي في كلام الشريف بحثان الاول ان قوله نعم يتصور ذلك
اذا نسي او اراد ان يمتحن غيره هل يعرف ذلك ام لا لكنهما عما نحن فيه بمراحل محل منع لان الاصل اعني قوله احسنت بطريق
الخطاب ليس الا للافادة لا لازم فائدة الخبر وحقيقة الكلام اني اعلم احسانك الى زيد ولا يخفى ان الانسب اذ تقدير السؤال
الجواب مناسبا للاصل فلو قيل معنى السؤال المقدر هل يعلم لماذا احسنت اليه ومعنى الجواب اعلم انه مستحق للصداقة القديمة
لكن بعد ابمرحلة فصل عن مراحل الثاني ان السؤال اذا كان هل هو حقيق بالاحسان استحسن التاكيد في الجواب لكونه جملة
ملقاة الى السائل المتردد وذكر موجب الاستحقاق والمغني عن التاكيد انما هو في القسم الثاني والاول خال عنه فيكون المثال
الاول مستقبحا وهذا هو الذي حمل الشارح على تقدير السؤال عن السبب فقوله السؤال المقدر لماذا احسن او هل هو
حقيق بالاحسان لف ونشر مرتب تامل **قوله** وليس يجري في سائر صور الاستيناف فتامل اي ليس يجري كون الجواب
باحد الامرين اعني باعادة الاسم تارة واعادة الصفة اخرى في جميع صور الاستيناف بل يجوز ان يقع جواب عن السؤال
عن السبب او غيره بدون اعادة اسم او صفة وانما امر بالتامل لئلا يتوهم من قوله منه ما ياتي باعادة الاسم ومنه ما يبني

على الصفة الحصر بان المقيد لذلك إما وإما دون منه ومنه قوله بالغدو والاصال الغدو في الاصل نقيض الرواح
والمراد هيهنا الغدوات فعبر بالفعل عن الوقت كما يقال آتيك طلوع الشمس اي وقت طلوعها وانما لم يجمع اعتبارا
للاصل لان المصدر لا يثنى ولا يجمع والاصال جمع اصيل وهو الوقت بعد العصر الى المغرب وقد يجمع على أصل وأصائل
كانه جمع اصيلة ويجمع على اصلان مثل بعير وبعران قوله كانه قيل من يسبحه الخ صرح في دلائل الاعجاز بان السؤال المشتمل
على الفعل اذا كان مقدرا لا يجوز حذف الفعل في الجملة الجوابية ان قلت فما قوله في الاية قلت له ان يقدر من المسبحون
له فقيل رجال اي هم رجال فصدر الاستيناف هو الاسم لا الفعل قوله لهم الف وليس لكم الاف الالف مصدر الفه يالفه
اي سكن اليه ولجه والالاف مصدر الفه يؤالفه والايلاف مصدر الفه يولفه قوله فحذف هذا الاستيناف الخ
قيل يجوز ان يكون الاستيناف في هذا البيت مذكورا لا محذوفا ووجهه انه لما قال زعمتم حرك السامعين ان يسالوا
ويقولوا لم تنكر ذلك فاجاب بقوله لهم الف الخ والدليل على انكار المتكلم ذلك لفظ زعمتم لان استعمال الزعم في الكذب اكثر
قوله مؤكد للجواب او بيانا له لان المراد بكذبهم انهم مخالفون لهم في مقتضى الاخوة فحاصل معنى قوله لهم الف وليس لكم
الاف عين معنى قوله كذبتم قوله فلدفع هذا الوهم جي بالواو العاطفة يحكى عن صاحب ابن عباد انه قال هذه الواو احسن
من واوات الاصداغ على خدود المرد الملاح قوله وقد توهم بعضهم الخ توهم الزوزني ووجه كونه خطا انه يحتاج كما
اعترف به نفسه الى ان يقدر اصل الكلام هكذا واما الوصل فاما لدفع الايهام واما للتوسط فيفيد تقدير محذوف ليس
لحذفه نظير بل ضرورة داعية اليه قوله لان لا يعبدون اخبار في معنى الانشاء اي لا تعبدوا ولان اخذ الميثاق يقتضي الامر والنهي
والمعنى على تقدير القول اي قائلين لا تعبدوا وقيل اخذ الميثاق في قوة القسم ولا تعبدوا جواب له فلا حاجة الى تقدير القول
وقيل لا يعبدون مقدر بان المصدرية بدلا من الميثاق فلما حذف ان عاد الفعل الى الرفع فعلى هذا يكون قوله اصله ولا
يكون الاية مما نحن فيه بل يكون من عطف المفرد على المفرد لان الامر مؤول بالمصدر معطوف على خبر مؤول به قوله لانه بمعنى
امنوا لان تؤمنون ارشاد الى التجارة المنجية وتعليم لها والمتعارف في التعليم هو الامر والنهي دون الخبر قوله الا عند التصريح
بالنداء فيه بحث لان هذا التصريح في مثله انما يلزم اذا لم يوجد قرينة واضحة على تغاير المخاطبين اذ لو وجدت يحسن العطف بلا
تصريح بحرف النداء كما في قوله تعالى يوسف اعرض عن هذا واستغفري لذنبك ولا يخفى ان افراد احد الفعلين وجمع الاخر في الاية
قرينة على اختلاف المخاطب فلا ليس قوله فلا يصح عطف بشر عليه اجاب صاحب كشف الكشاف بانه لا مانع للعطف على جواب السؤال

بما لا يكون جوابا اذا ناسبه فيكون جوابا وزيادة وكانهم قالوا دلنا يا رب فقيل امنوا يكن لكم كذا وكذا وبشرهم يا محمد بثبوته
لهم وقد يجاب ايضا بان يا ايها الذين امنوا عام للمتبوع والمؤمنين والتجارة المدلول عليها عام ايضا لكنها في شانه عليه السلام نوع التبشير بان خطاب م
وفي شانهم نوع الايمان المذكور فيجوز ان يقع يؤمنون مع بشر بيانا لكلا نوعيها فتدبر قوله ليس المعتمد بالعطف هو الامر الخ اراد انه
ليس المعتمد بالعطف الامر من حيث هو امر اي الجملة الانشائية النحوية من حيث خصوصها بالجملة من حيث انها وصف ثواب المؤمنين
والمراد بالجملة في قوله وانما المعتمد بالعطف هو جملة وصف الخ ما اريد بها في قولهم وبالجملة وفي قولهم وجملة الامر وامثالها وهو الامر
الاجمالي اي الحاصل كما يشير اليه قوله بل يؤخذ عطف الحاصل من مضمون الخ والمعنى المعتمد بالعطف حاصل الكلام الذي هو
وصف ثواب المؤمنين اي المنظور في العطف ذلك لا خصوصية الجملة الامرية من حيث هي لذلك حتى يطلب لها شاكل ولما
قال صاحب الكشاف ولك ان يقول هو معطوف على قالوا الخ فهو مبني على عطف الجملة من حيث خصوصها لا اذ بشر منفردا
عن فاعله معطوف على قوله فاتقوا كذلك كما توهمه الفاضل المحشي وبهذا التوجيه تبين ان لا غبار على كلام الشارح واندفع
اعتراض الفاضل المحشي واما اعتبار عطف القصة على القصة على الوجه الذي ذكره هذا الفاضل فهو مما افاده الشارح ايضا في
شرح الكشاف لكنه لا يخلو عن تعسف لان الانسب التصريح بتلك الجمل لانها مناط الجواز وهذا غير خفي على من له تدرب في
اساليب الكلام فما ذكره الشارح في هذا الكتاب توجيه اخر لكلام الكشاف غير ما ذكر في شرح الكشاف قوله لكن من شرط اتفاق
الجملتين الخ ابن هشام في مغني اللبيب عطف الانشاء على الاخبار وبالعكس منعه البيانيون وابن مالك في شرح باب المفعول
من كتاب التسهيل وابن عصفور في شرح الايضاح ونقله عن الاكثرين واجازه الصفار وجماعة مستدلين بقوله تعالى وبشر
الذين امنوا في سورة البقرة وبشر المؤمنين في سورة الصف قال ابو حيان واجاز سيبويه جاءني زيد ومن عمرو العاقلان على ان
يكون العاقلان خبر محذوف ثم اورد عدة ابيات مستشهدا على جوازه فيما لا محل له من الاعراب واجاب عن الكل فقول الفاضل
المحشي اشتراط اتفاق الجملتين خبرا وانشاء في عطف الجمل التي لا محل لها من الاعراب مما لا نزاع فيه محل نظر اللهم الا ان يقال
مراده انه لا نزاع فيه بين المحققين من علماء البيان واما ما نقله ابو حيان عن سيبويه فقد صرح ابن هشام بانه غلط
وانما قال سيبويه واعلم انه لا يجوز من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين رفعت او نصبت لانك لا تثني الا على من اثبته
وعلمته ولا يجوز ان تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة وقال الصفار لما منعها سيبويه من جهة النعت علم ان زوال
النعت يصححها فتصرف ابو حيان في كلام الصفار فوهم فيه ولا حجة فيما ذكر الصفار اذ قد يكون للشي ما نعان ويقتصر على ذكر احدهما

لانه الذي اقتضاه المقام واعلم ان الشيخ بهاء السبكي حاول التوفيق بين كلام النحاة وكلام البيانيين في هذه المسئلة لما
حاصله ان اهل هذا الفن يعني اهل البيان متفقون على منعه وظاهر كلام كثير من النحاة جوازه ولا خلاف بين الفريقين لانه
عند من جوزه يجوز لغة ولا يجوز بلاغة فافهم قوله فكانه امر النبي صم بان يؤدي معنى هذا الكلام في لفظه كانه ايماء
الى توجيه اخر وهو ان يقال امر النبي صم ان يلقي الكلام على سبيل الحكاية اي قل لهم قولي هذا بعينه على طريقة قراءة من قرء قل
للذين كفروا ان ينتهوا الاية بياء الغيبة كما صرح به صاحب المفتاح في بحث الايجاز وذكر الفاضل الزبدي في شرحه
قوله من القوى المدركة العقل اراد بالقوى المدركة القوى التي يكمل بها الادراك سواء كانت مدركة او معينة في الادراك
قوله هي الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة كالحكم بان هذا الاصفر هو هذا الحلو فيه بحث لان النسبة التي بين الطرفين في المثال
المذكور معنى جزئي مدرك بالقوة الوهمية عند المثبتين للقوى الباطنة والطرفان محسوسان مدركان بالحس المشترك
والحاكم عندهم لا بد ان يدرك الطرفين والنسبة حتى يتمكن من الحكم وهذا ليس الحس المشترك فلا يجوز ان يكون الحكم في المثال
المذكور للحس المشترك فان قلت الحاكم هو النفس لكن يمتنع ارتسام صور المحسوسات فيه فوجب ان يكون هناك قوة ترتسم
فيها صورها كلها فالحس المشترك في المثال المذكور آلة للنفس في الحكم باعتبار الطرفين والوهم آلة لها باعتبار النسبة فجاز
نسبة الحكم الى كل من القوتين مجازا باعتبار كونها آلة للحكم قلت فالحضور عند الحاكم لا يجب ان يكون بالاجتماع في قوة واحدة
بل ربما يكفيه الارتسام في آلات متعددة كالحواس الظاهرة فلا يثبت نحو المشترك بالدليل المشار اليه على ان الاقرب ان الحكم
في المثال المذكور للوهم لا للحس المشترك لان القوى الباطنة عند مثبتها كالمرايا المتقابلة ينعكس الى كل منها ما ارتسم في الاخرى
والوهمية هي سلطان تلك القوى فلها تصرف في مدركاتها بل لها تسلط على مدركات العاقلة فينازعها فيها ويحكم عليها
بخلاف احكامها قوله فان استعملها بواسطة القوة الوهمية سميت متخيلة كما صرح به فان قلت كيف يستعملها النفس في
المحسوسات مطلقا بواسطة القوة الوهمية والصور المحسوسة ليست مدركة للوهم قلت لما نبهت عليه انفا من ان القوى الباطنة
كالمرايا المتقابلة فلا تغفل قوله وان استعملها بواسطة القوة العاقلة اشارة الى مغايرة العقل للنفس الناطقة فان
النفس الناطقة جوهر موجود في المجنون والعقل عرض مفقود فيه وبعضهم يزعم الاتحاد بينهما كما بين في موضعه قوله مثل
الاتحاد في المخبر عنه الخ التمثيل بالمخبر عنه والخبر بدل المسند والمسند اليه بناء على انه في قانون الخبر وكذا حكمه بان هذا اللون
غير هذا الطعم مخالف لما سبق من ان الحاكم هو الحس المشترك الا ان يريد بما سبق ان الحاكم هو العقل بواسطة الحس المشترك كما

اشرت



اشرت اليه مع ما له وما عليه قوله وفيه نظر لان التضايف الخ يمكن ان يقال مراد الشارح العلامة ان الاقلية و
الاكثرية قد يكونان محسوسين وذلك عند كون معروضهما محسوسين لا على معنى انهما المحسوسان بالذات بل بمعنى انهما
من المحسوسات بالعرض كالحركات وامثالها بناء على ان العقل يحكم بمجرد الاحساس بثلثة من الامور المحسوسة مثلا انها
اكثر من اثنين في ضمنها وهذا بخلاف كون شيء من الامور المحسوسة علة فاعلية لشيء فانه لا يدرك بمجرد الاحساس
او وهمي بان يكون بين تصوريهما شبه تماثل قال الفاضل الحلبي في شرح المفتاح لما كان العقل تمييز بين الاشياء الملتبسة
وينسب اليه الامور الصحيحة المطابقة للواقع وكان كل واحد من الاتحاد والتماثل والتضايف سببا في نفسه للاجتماع نسب
الجمع بها الى العقل ولما كان التوهم مما يشتبه عليه الامر بما يناسبه وكان شبه التماثل والتضاد وشبهه مناسبة لتلك الاسباب
المقتضية في نفسها للاجتماع نسب الجمع بها الى الوهم ولما كان الخيال محلا لتقارن صور المحسوسات التي منها ينتزع صور
الموهومات والمعقولات نسب الجمع بسبب تقارن الصور كلية كانت او جزئية محسوسة او موهومة الى الخيال والضابط
في الجامع ان الجمع اما بسبب التقارن في خزانة الصور اولا فالاول هو الخيالي والثاني اما ان يكون بواسطة امر يناسب الجمع
ويقتضيه بحسب نفس الامر فهو العقلي والا فهو الوهمي قوله نوع واحد زيد في احدهما عارض اراد به الصفرة والسواد فكان الكو مع
يعني ان الصفرة بياض زيد فيه شيء يسير لا يخرجه عن حقيقته وكذا السواد حمرة زيد فيه شيء يسير قوله ويتوهم ان هذه الثلثة
نوع واحد بسبب اشتراكها في اشراق الدنيا بها فانها اشراقا حسيا بالاول والثالث وعقليا بالثاني لافاضة انوار العدل
والاحسان قوله او تضاد وهو التقابل بين امرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف خرج بقوله وجوديين
تقابل السلب والايجاب وتقابل العدم والملكة ودخل بقوله على محل واحد التضاد بين الجواهر اعني الصور النوعية للعناصر
ومن لم يثبت التضاد بينها اعتبر الموضوع بدل المحل وبما ذكرنا ظهر ان المراد بالتعاقب على المحل التعاقب باعتبار الحلول لا باعتبار
الصدق وقوله بينهما غاية الخلاف مخصص للتعريف بالتضاد الحقيقي فعلى هذا يكون التقابل بين السواد والحمرة مثلا قسما
خامسا من مطلق التقابل مسمى بالتعاند وقد لا يعتبر هذا القيد فيشمل التضاد تقابل السواد والحمرة ويسمى تضادا مشهوريا
وينحصر التقابل في الاربعة بقي ههنا بحث وهو ان تعريف التضاد الحقيقي الدال عليه غاية الخلاف لا يناسب المقام لان السكاكي اورد
الحلاوة والحموضة من جملة امثلة التضاد وليس بينهما غاية الخلاف بل غاية الخلاف انما هو بين الحلاوة والمرارة اذ لا يخفى على
منصف ان تعاند الحلاوة والحموضة ليس اشد من تعاند الحلاوة والمرارة وقد صرحوا بان ضد الواحد اذا كان حقيقيا لا يكون

الا واحدا نعم يشعر بان مراد السكاكي هو التضاد الحقيقي انه لم يجعل البياض والصفرة متضادين بل عدهما من قبيل شبه التماثل
ولعل هذا هو الباعث للشارح على اعتبار غاية الخلاف في تعريف المتضادين لا ليتمكن من الجواب الاول عن الاعتراض على عد
السكاكي الاول والثاني من شبه التضاد لانفسه كما زعمه الفاضل المحشي **قوله** لكنهما لا يتواردان على المحل لكونهما من الاجسام
دون الاعراض ظاهر هذا الكلام يدل على ان التوارد على المحل انما هو في الاعراض وفيه نظر لما عرفت من ان المحل اعم من الموضوع
والمختص بالاعراض هو الثاني لا الاول فتامل **قوله** ولذلك اختلف الصور الخ اي لاختلاف اسباب التقارن وقوله ترتبا اي اجتماعا
على هيئة مخصوصة تمييز من نسبة اختلف الى فاعله وقوله فكم من صورة لا انفكاك اشارة الى اختلاف الصور في الترتيب وقوله وكم
من صورة لا تغيب اشارة الى اختلافهما في الوضوح واختلاف الصور ترتبا وان كان يتضمن اختلافهما وضوحا لكنه قصد التنبيه
على اصالته **قوله** وظاهر انه لا يمكن جعله صورة مرتسمة في الخيال قيل هذا انما يتم اذا لم يجعل تقارن الصور بمعنى الصور المتقارنة
ولا يخفى انه تعسف لا يساعده عبارة السكاكي فان عبارته هكذا او الخيالي هو ان يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال **قوله**
للقطع بامتناع العطف في نحو هزم الامير الجند الخ رد عليه الشريف هيهنا في شرح المفتاح بقوله قلت لا نم ذلك الامتناع مطلقا فانه
اذا قصد بيان الامور الواقعة يوم الجمعة جاز العطف لان المقصود الاصلي هو هذا القيد فاذا قصد بيان وقوع تلك الامور في
الواقع وجعل يوم الجمعة قيدا تابعا لم يجز العطف لا لانه ليس جامعا بل لانه جامع غير ملتفت اليه كما صرح به في خفي ضيق قلت فعلى هذا
يكون حالة ثالثة مقتضية لكمال الانقطاع هي ان لا يلتفت الى وجود الجامع لم يتعرض له السكاكي وغيره اللهم الا ان يتعسف و
يقال مراده بعدم الجامع المذكور في الحالة المقتضية لكمال الانقطاع عدم الجامع الملتفت اليه سواء كان هذا العدم بانتفاء اصل
الجامع او بانتفاء الالتفات فافهم **قوله** ونحو الشمس والف باذنجانة ومرارة الارنب محدثة هذا نقل بالمعنى وعبارة السكاكي هكذا
الشمس ومرارة الارنب وسورة الاخلاص والرجل اليسرى من الضفدع ودين المجوسي والف باذنجانة كلها محدثة فلفظ كلها دليل
قطعي على ان المثال من قبيل عطف المفرد واما المثال على الوجه المذكور الذي اورده الشارح والمحشي فليس يتعين كونه من عطف
المفرد لاحتمال كونه من عطف الجمل بحذف الخبر في الاولين فظهر ان جزم المحشي بكون المثال من قبيل عطف المفرد بالنظر الى عبارة
السكاكي **قوله** مفوض الى ما قبل هذا الكلام وما بعده قد بين الفاضل المحشي ما قبل الكلام وما بعده ثم اورد بحثا في كل منهما لكن
في البحث الاول بحث لان التاخير الذكري لا يمنع التقديم بحسب الاعتبار وهو كاف فانه اذا اريد تعداد الامور الحادثة والحكم
عليها بالحدوث فالظاهر انه يكفي في صحة العطف ان يجمعها صفة الحدوث فالاولى ان يجاب هيهنا ايضا بان الجامع غير ملتفت اليه

والمص

والمص لما اعتقد ان كلامه الخ حيث قال في الايضاح واما ما يشعر به ظاهر كلام السكاكي في مواضع من كتابه انه يكفي ان يكون
الجامع باعتبار المخبر عنه او الخبر او قيد من قيودهما فهو منقوض بنحو ما مر يعني زيد شاعر وعمرو كاتب فانه غير صحيح كما عرفت
وبنحو قولك هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبي فيه ولعله سهو فانه صرح في مواضع منه بامتناع عطف
قول القائل خفي ضيق على قولك خاتمي ضيق مع اتحادهما في الخبر **قوله** فظهر الفساد في قوله الوهمي يريد ان المص لما ذكر مكان
الجملتين الشيئين واقام قوله اتحاد في التصور مقام قوله اتحاد في تصور مثل الاتحاد الخ ظهر انه اراد بالتصور الذي اعتبر
فيه الاتحاد المعنى المتعارف وهو العلم فظهر الفساد في القولين المذكورين وهذا الفساد انما يلزم من تغييره ولا يرد على
نفس عبارة السكاكي لانه مثل الاتحاد في تصور بالاتحاد في المخبر عنه وفي الخبر وفي قيد من قيودهما فعلم ان مراده بتصور
بهما في قوله الوهمي ان يكون بين تصوريهما والخيالي ان يكون بين تصوريهما متصوراهما على قياس ما سبق **قوله** فهو غلط
لانه قلد وهذا الكلام فيه بحث لان المص بعد ما حمل في الايضاح كلام السكاكي على السهو وفرغ منه قال ثم قال الجامع
بين الشيئين عقلي ووهمي وخيالي اما العقلي فهو ان يكون بينهما اتحاد في التصور الى اخر ما ذكره فلا يتعين ان قصده
بهذا الكلام اصلاح كلام السكاكي بل يجوز ان ينقل كلامه بعبارة اخصر منه فلا يبعد ان يريد بالشيئين الجملتين وبالتصور
المعلوم التصوري ويقصد بذكره معرفا الى جنس المعلوم التصوري المتناول لكل متصور سواء كان مخبرا عنه او خبرا
او قيدا من قيودهما كيف ولو لم يحمل على هذا لم يصح **قوله** قال السكاكي الجامع بين الشيئين الخ وهذا قال جمال الدين في
زعم المراد بالشيئين الجملتان لانه بصدد بيان الجامع بين الجملتين لعطف احديهما على الاخرى ولانه قد صرح السكاكي
بلفظ الجملتين فوجب حمل كلام المؤلف عليه والا لم يصح النقل **قوله** ولعمري انه كلام في غاية السقوط اما اذا حمل على مذهب
البصريين فلامتناع تقديم الفاعل حال كونه فاعلا باتفاقهم واما اذا حمل على مذهب الكوفيين فلانه توجيه عبارة صدرت
عن السكاكي بمذهب ضعيف لا يقول به مع الغناء عنه بوجه حسن في غاية السقوط عند ارباب هذا الفن لان ما
يستفيدونه في حيز الامتناع هذا غاية توجيهه وانت خبير بان احتمال التركيب للوجهين ولو عند البعض يكفي في الفصل **قوله**
ولا يحصل المناسبة بان يؤتى بالثانية فعلية صرفة نحو زيد قائم وقعد عمرو والانسب بسياق الكلام ان يقول اسمية صرفة
نحو زيد قائم وعمرو قاعد وهو ظاهر **قوله** وهذا مبني على ما ذكر السيرافي ومن تبعه الخ الظاهر ان البناء بالعكس اعني ان ما ذكره
السيرافي مبني هذا المذكور **قوله** والذي يشعر به كلام بعض المحققين اراد به ابن الحاجب حيث قال في ايضاح المفصل واما

الموضع الذي يستوي فيه الامران فان تكون الجملة الاولى ذات وجهين مشتملة على جملة اسمية وجملة فعلية فيكون الرفع على تاويل الاسمية والنصب على تاويل الفعلية وفي هذه العبارة تكلفان احدهما في معنى الاشتمال على جملة اسمية لان المشتمل عين المشتمل عليه والثاني في معنى التاويل بالاسمية فان الاسمية صريحة لا حاجة فيها الى التاويل اللهم الا ان يقال بنى على المشاكلة قوله تذنيب قيل الفرق بين التذنيب والتنبيه مع اشتراكهما في ان كلا منهما يتعلق بالمباحث المتقدمة ان ما ذكر في حيز التنبيه بحيث لو تامل المتامل في المباحث المتقدمة لفهمها منها بخلاف التذنيب قوله وهو جعل الشيء ذنابة في الصحاح الذناب بالكسر عقب كل شيء وذنابة الوادي الموضع الذي ينتهي اليه سيله وكذا الذنابة بالضم و الذناب التابع قوله عن تكلف معلق اخر بالكسر اي شيء اخر مفيد للتعلق ان قلت فاي حاجة الى الضمير قلت قيل مجيء الضمير ليس للربط بل الضرورة كون الحال مفردا مشتقا قوله تنبئ بالحال المعنى لذي الحال واما الجملة في قولك اتيتك والجيش قادم فهي حال وبيان للازم الفاعل وهو زمان الاتيان فكانها بيان للفاعل قوله لا حالا لان المقصود من الحال المتنقلة بيان ان الفعل صدر من الفاعل او وقع على المفعول مقيدا بتلك الصفة والهيئة والتقييد انما يفيد اذا كان بالصفات المتغيرة المتبدلة لان كون الفعل صادرا او واقعا على الهيئات والصفات اللازمة امر معلوم قوله فلما صرح الشر فامسى وهو عريان تمامه * ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا * والبيت لسهيل بن شيبان من قصيدة مطلعها صفحنا عن بني ذهل * وقلنا القوم اخوان * عسى الايام ان يرجعن قوما كالذي كانوا * صفحت عنه اي عفوت عن جرمه وصرح الشر اي ظهر وانكشف دناهم اي جازيناهم قوله تشبيها بالحال وجه الشبه كونهما حكما لصاحبهما قوله يكون نكرة مخصوصة يريد ان ذا الحال الذي لم يتقدم عليه الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة وذو الحال ههنا اعني قرية بسبب وقوعه في سياق النفي مخصص لانه في حكم الموصوف والمعنى على قرية من القرى ولذا لم يجب تقديم الحال عليه كذا في شرح المفتاح ويرد هذا التوجيه بانه لا يتاتى في قوله تعالى سبعة وثامنهم كلبهم اذ ليس سبعة في حكم الموصوفة حتى يصح الحمل على الحال فالحق ان قوله تعالى وثامنهم كلبهم صفة سبعة كما يشهد به اخواتها اعني ثلثة رابعهم كلبهم وخمسة سادسهم كلبهم اذ لو حمل على الحال لخرج النظم عن الانتظام ولا شك ان معنى الجمع يناسب معنى اللصوق وباب المجاز مفتوح فليحمل الواو عليه تاكيدا للصوق المذكور فيكون هذه الواو ايضا فرعا للعاطفة كالتي بمعنى مع والحالية والاعتراضية وههنا بحث وهو ان المذكور في كتب النحو ان وجوب تقديم الحال على صاحبها عند تمحض تنكيره بناء على انها لو تاخرت لالتبست بالصفة في حالة النصب نحو قولنا ضربت

رجلا

رجلا راكبا ثم قدمت في حالة الرفع والجر وان لم يلتبس طردا للباب وهذا الالتباس جار فيما اذا كان ذو الحال نكرة مخصوصة لجواز الصفة بعد الصفة فيلزم ان يجب تقديمها عليه ايضا والا فما الفرق نعم الواو يرفع التباس الحال بالوصف ولهذا لم يتقدم على ذيها في الاية الا ان الكلام في بناء عدم التقديم على كون ذي الحال في حكم الموصوف ولك ان تفرق بان الالتباس فيما اذا كان ذو الحال نكرة محضة اشد لان الحال تبين الهيئة والوصف يبين الذات والنكرة الى بيان الذات احوج منها الى بيان الهيئة فالحمل على الوصف راجح واما اذا وصف مرة فقد حصل بيان الذات وناسب اي تبين الهيئة بعده فالحمل على الحال راجح بقي ان يقال اذا كفى مطلق تخصيص ذي الحال في دفع وجوب تقديم الحال عليه لم يجب ذلك التقديم في مثل جاءني راكبا رجل بل لم يتصور لمحض تنكير ذي الحال لتخصيصه بتقدم الحكم عليه وهذا خلاف ما صرح به ولا يرد على هذا ما اورد على القول بتخصيص الفاعل في مثل جاءني رجل بتقديم الحكم من ان التخصيص لما كان بالحكم كان التخصيص حاصلا بعد الحكم فالحكم كان على غير المخصص ونظ هذا فليتامل والاوجه عندي ان يعلل جواز الحال في الاية بلا تقديم على ذيها عليه لما اشرت اليه من كون الواو رافعا للالتباس كما اشار اليه الشارح في اخر هذا الباب فح لا يرد قوله تعالى وثامنهم كلبهم فتدبر قوله كما هو مذهب صاحب الكشاف سهوا فلم يثبت واو بهذا المعنى قوله ولا نكرة محضة ينبغي ان يقيد بعدم تقدم الحال اذ يجوز وقوع النكرة المحضة ذا الحال اذا قدم عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل على ما هو المشهور اللهم الا ان يقال الجملة الحالية الخالية عن الضمير الخالية بالواو لا يجوز تقديمها على ذيها رعاية لاصل الواو الذي هو العطف لكن نقل ابن اصبع على جوازه عند الجمهور وان منعه المغاربة نقله الدماميني تامل قوله اولى باللزوم لذلك الكلام لانه لغو السابق قوله لذلك الكلام ظرف مستقر ومعنى الكلام اولى باللزوم الثابت لذلك الكلام لا لغو متعلق باللزوم حتى يرد ما ذكره الفاضل المحشي من ان الصحيح ان يقال بالاستلزام وهذا الوجه وان كان لا يخلو عن نوع خدشة بناء على ان المفهوم من كون هذا الشرط المذكور اولى باللزوم كونه اولى بالاتصاف باللزوم الثابت للكلام السابق لا تعسف به غيره لكنه يخرج الكلام عن حضيض الفساد وههنا وجوه اخرى في التوجيه احدها ان اللزوم مصدر من الفعل المبني للمفعول ومعناه الكون ملزوما ونظيره تفسير التعقيد بما سبق بكون الكلام معقدا وثانيها ان قوله الكلام السابق مرفوع بقوله اولى لانه افعل التفضيل وذلك اشارة الى الضد وثالثها انه مرفوع باللزوم لانه مصدر واعمال المصدر المعرف كثير قوله اكرم وان شتمني واطلبوا العلم ولو بالصين اعلم ان كلمة لو وان في امثال هذا المقام ليست لانتفاء الشيء لانتفاء غيره ولا للمضي ولا لقصد التعليق والاستقبال بل كل منهما مستعمل في تاكيد

الحكم البتة ولهذا ترى القوم يقولون انها للتاكيد قوله فانت طلاق والطلاق الية اخرق بها المرء يخرق من شباك الكريم
الالية اليمين والشباك الحبايل والطوامث الحيض من طمثت المراة اى حاضت وفى وقوع هذه الجملة متوسطة بين اجزاء
كلام واحد كما هو الظاهر من كلامه نوع خفاء اذ الظاهر ان قوله بها المراء الخ كلام مستقل وقيل آخر المصراع المذكور ثلثا
ومن يخرق اعق واظلم لكن الرواية فى هذا البيت عزيمة مكان الية ولعل فيه رواية اخرى لم اطلع عليه قوله ترى
كل من فيها وحاشاك فانيا المصراع لابى الطيب المتنبى فى مدح كافور الاخشيدى صدره ويحتقر الدنيا احتقار
مجرب ويروى فى اكثر الكتب ما بدل من قوله اى لا تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا هذا على احد الوجهين فى قراءة
الرفع فى تستكثر والوجه الاخر فيه ان يحذف ان ويبطل عملها وما اذا قرئ بالجزم على انه بدل من تمنن اى من المن اى لا تمنن
ولا تستكثر فليس مما نحن فيه وفى الاية وجوه اخر مذكورة فى التفاسير قوله فيمتنع دخول الواو كما يمتنع فى المفردة
انما عدل عن عبارة الايضاح حيث قال فوجب ان يكون بالضمير وحده كالحال المفردة لانه يرد عليه يجب الظاهر انه لم يذكر
دليلا على كون الوصف المذكور فى الحال المفردة موثرا فى وجوب الاقتصار فيها على الضمير ليتم كلامه ووجه عدم الوارد
على ما ذكر ههنا هو ان ليس الملحوظ اصالة لحاق المضارع المثبت بالحال المفردة فى وجوب الاكتفاء بالضمير بل الحاقه
بها فى امتناع دخول الواو وقد دل سياق كلامه على امتناع دخول الواو فى الحال المفردة حيث استدل اولا على ان اصل
الحال مطلقا ان لا يكون مع الواو بقياسه على الخبر والنعت ثم بين وجه مخالفة الاصل فى الجملة فتبين بقاء المفردة على
الاصل واما ما اورد عليه ايضا من ان هذا قياس فى اللغة وقد منعه كثير من المحققين فجوابه ان ما ذكره النحاة من قبيل
الحمل على النظير لا قياس فمتى فهو مقبول اذ قد صرح فى ايضاح المفصل وغيره من ان التعليلات المذكورة فى امثال هذه المباحث
بيان مناسبات والافاضل الدليل هو الاستعمال قوله اما على ان يكون مشتركا بينهما او يكون حقيقة فى الحال مجازا فى الاستقبال
انما لم يذكر المذهب الثالث وهو انه حقيقة فى الاستقبال مجاز فى الحال لانه بعيد عن افادة مطلوبه وهو دلالة المضارع على
المقارنة تمسك الفريق الاول بان المضارع يطلق عليهما كما يطلق الاسماء المشتركة على معانيها وبانه وضع للاخبار عن
حدث ماض لفظ الماضى وعن حدث حاضر لفظ المضارع فلو لم يكن هو مشتركا بين الحال والاستقبال لزم ان يكون مهمع
من امهات المقاصد لم يوضع له لفظ فلزم القول بالاشتراك وتمسك الفريق الثانى بان المتبادر منه الحال وفهم الاستقبال
محتاج الى قرينة وبان المناسب ان يكون للحال حقيقة كما للماضى نحو ضرب وللمستقبل نحو اضرب وتمسك الثالث بان وجود الحال
حقى

حقى حتى ذهب كثير من الحكماء الى انه غير موجود والفضل للمتقدم كما لا يخفى قوله وههنا نظر لان الحال الخ جواب النظر ما
سيحققه الفاضل المحشى فى وجه وجوب تصدير الماضى الواقع حالا بقد قوله واصلك وجه الفلك الغرب قال الله تعالى
نعكت وجهها اى ضربت قوله فلما خشيت اظافرهم البيت الاظافير جمع اظفار وهى جمع ظفر ويراد به الشوكة والقوة
وقيل المراد بالاظافر الاسلحة ومالك اسم رجل قال ثعلب الرواة كلهم على ارهنتهم ماضيا على ان ارهنته بمعنى رهنته الا
الاصمعى فانه رواه وارهنهم على انه مضارع وحاصل معنى البيت لما خشيت منهم هربت وخلصت وجعلت مالكا مرهونا عندهم
وبقيا الديهم قوله ومثله قوله تعالى لم تؤذوننى الاية فى شرح اللب للسيد عبد الله ان وجوب الاقتصار على الضمير فى المضارع
المثبت اذا لم يكن مصدرا بقد واما اذا كان مصدرا بها فيدخله الواو كقوله تعالى لم تؤذوننى وقد تعلمون انى رسول الله
اليكم وما ذكره الشارح اظهر قوله ومعناه ان يفرض ان ما كان فى الزمان الماضى الخ وانما يفعل هذا فى الفعل الماضى
المستغرب كانه يحضره للمخاطب ويصوره ليتعجب منه كما يقول رايت الاسد فاخذت السيف فاقتله ثم اتى قوله فيعبر عنه بلفظ
المضارع بالنظر الى المثال الذى وقع الكلام فيه لا ان مطلق حكاية الحال الماضية هذا اذ قد يكون التعبير عن الماضى
بلفظ اسم الفاعل من قبيل الحكاية كما صرحوا به فى قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد ولذا عمل باسط فى المفعول مع انه
يشترط فى عمل اسم الفاعل كونه بمعنى الحال والمستقبل وبالجملة ليس معنى حكاية الحال الماضية ان اللفظ الذى فى ذلك الزمان
يحكى الان على ما تلفظ به كما فى قولهم دعنى من تمرتان على ما زعمه الفاضل المحشى فى حواشى شرح المفتاح بل المقصود حكاية المعنى
ما ذكر الاندلسى ان معنى حكاية الحال الماضية ان تقدر نفسك كانك موجود فى ذلك الزمان او تقدر ذلك الزمان كانه
موجود الآن لكن ما ذكره الشارح ماخوذ من كلام صاحب الكشاف حيث قال معنى حكاية الحال ان يقدر ان ذلك الماضى
واقع فى حال التكلم كما فى قوله تعالى فلم تقتلون انبياء الله من قبل وقد استحسنه الفاضل الرضى قوله دون النون لثبوت
النون التى هى علامة الرفع فيكون اخبارا قال ابو البقاء فى القراءة بالتخفيف وجهان احدهما انه نفى ايضا وحذفت النون
الاولى من الثقيلة تخفيفا ولم تحذف الثانية لانها لو حذفت لحذفت متحركة فاحتاج الى تحريك الساكنة وحذف
الساكنة اقل تغييرا الثانى ان الفعل معرب مرفوع وفيه وجهان احدهما انه خبر فى معنى النهى كما فى قوله تعالى لا تعبدون الا الله
والثانى هو فى موضع الحال والتقدير فاستقيما غير متبعين هذا وقد يجوز ان يكون لا تتبعان نهيا لحقه نون التاكيد
الخفيفة على مذهب يونس فكسرت لالتقاء الساكنين ثم ايضا تتبعان انشاء ويجوز العطف فظهر ان الاية لا تصلح للاستشهاد

بل للتمثيل قوله والمعنى ما تصنع حال كوننا الخ اشارة الى ان العامل في الحال ما في اللام من معنى الفعل قوله خلوها عن
حرف الاستقبال كالسين ولن قد توجه كلام القوم في هذا المقام بان عامل الحال قد يكون مقترنا بزمان التكلم فيجب
التجريد هناك عن حرف الاستقبال وفيما عداه طردا للباب فلا حاجة الى التوجيه المتنبع الذي ذكره الشارح قوله لتنافي
الحال والاستقبال في الجملة فيه بحث وهو ان التناقض في الجملة كما هو ثابت بين الحال والاستقبال على ما زعم كذلك ثابت
بين الماضي والحال فلم لم يستبشع تصدير الجملة الحالية بعلم المضي مثل لم ولما فلا بد من بيان الفرق فان قلت منافاة
المضارع المصدر بعلم الاستقبال من جهتي صيغة الاستقبال وعلامته ومنافاة المضارع المصدر بعلم المضي من جهة المعنى
ليس الا قلت هذا انما يتم لو كانت صيغة المضارع حقيقة في الاستقبال مجازا في الحال وقد ذكر الشارح انه مشترك بينهما او
حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال كيف ولو ثبت التنافي بين نفس صيغة المضارع والحال لا لتزموا في المضارع الواقع
حالا ما يقربه الى الحال كما التزموا في الماضي الواقع حالا لفظة قد بل الجواب الحق ما سيتلى عليك في وجه دلالة الماضي
على المقارنة من ان لما لاستغراق الازمنة وغيرها الانتفاء متقدم لكن الاصل استمرار ذلك الانتفاء فيحصل المقارنة
للحال ولا منافاة بهذا الاعتبار فافهم قوله اقادوا من دمي البيت اوله بغاني مصعب وبنو ابيه فاين احيد عنهم
لا احيد بغاني مصعب وبنو ابيه اي طلبني مصعب بن الزبير واخوته والاستفهام في اين احيد اي اميل واعرض للانكار
فلا احيد تاكيد له واقادوا من اقاد الامير اي مكنه من القود والمفعول في البيت محذوف والمعنى مكنوا ولي القتيل
من دمي وينهنهنى من نهنهت الرجل عن الشيء فتنهنه اي كففته وزجرته فكف وانزجر والاصل في نهنهه نهّهه بثلث
هاآت وانما ابدلوا من الهاء الوسطى نونا للفرق بين فعلل وفعّل وانما زادوا النون من بين سائر الحروف لان في الكلمة
نونا قوله ان كان تامة ذكر صاحب الكشف في قوله تعالى وان كان ذو عسرة الآية ان كان التامة حقها ان يدخل
على الاحداث والحق انه يدخل الذوات اذا وجدت فيه نكتة وههنا نكتة شعرية كما بين الفاضل المحشي وكذا ذكر في
شرح اللب للسيد وغيره ان كان في الابيات تامة ايضا قوله ولا معنى لجعلها ناقصة وجعل الواو مزيدة لانه خلاف الاصل
فلا يصار اليه الا لضرورة ولا ضرورة في البيت اللهم الا ان ثبت وجوب دخول كان التامة على الاحداث وقد مر
ما عليه قوله ان يكون لي غلام وقد بلغني الكبر فان قلت الكلام في الحال المنتقلة على ما سبق والكبر بعد حلوله غير
منتقل فكيف اورده ههنا قلت الحال بلوغ الكبر والبلوغ كما يتحقق ينتقل قوله ولم يمسسني بشر فان قلت لم ينتقل

علم

علم مساس البشر اياها فكيف عد من الاحوال المنتقلة قلت ليس في اللفظ دلالة على عدم انتقاله بخلاف قولك زيد
ابوك عطوفا وهذا القدر يكفي في عده من الاحوال المنتقلة قوله شرط في الماضي المثبت ان يكون مع قد ظاهرة كلامه
مشعر بانه عام لكن مذهب البصريين ان قد انما يجب في الماضي المثبت الواقع حالا اذا لم يكن بعد الا والا فالاكتفاء بالضمير
وحده من دون قد والواو اكثر نحو ما لقيته الا اكرمني لا نه بتاويل الا مكرما لان الاغلب في الا ان يدخل على الاسم ولفظ قد
لا يدخل عليه وقد سبق في اواخر الباب الخامس من الشارح نبذ من الكلام فيه فليتذكر قوله او مقدرة كما في قوله تعالى او جاؤكم
حصرت صدورهم اي قد حصرت وضاقت وفيه خلاف سيبويه فانه لم يجوز حذف قد من الماضي المثبت وذهب الى
ان حصرت لم يقع ههنا حالا بل هو صفة موصوف محذوف اي جاؤكم قوما حصرت صدورهم ورد بان الموصوف
المذكور اذا قد يكون حالا موطئة وصفة الموطاة ايضا اذا كان ماضيا يجب تصديرها بقد لا سيما اذا حذف الموصوف فانه
يكون في صورة الحال القائمة مقامه قوله لان قد يقرب الماضي من الحال فيه بحث لان قد تفيد المقارنة بالنسبة الى المقارنة
بالنون والمط في الحال هو الثاني لا الاول وقد اشار الحديثي الى دفعه حيث قال المقارنة بمنزلة المقارنة فان القريب
من الشيء في حكمه ولذا اطلق الان على الزمان القريب من الحال وفي بعض نسخ شرح اللب للسيد ولفظة قد يقرب الماضي
من ذلك الزمان فيكون المقارنة بمنزلة المقارنة والكلام بعد لا يخلو عن شوب لان الظاهر ان المعتبر في الحال حقيقة
المقارنة لا ما هو في حكمه ولذا قال الفاضل المحشي اذا قلت جاءني زيد ركب كان المفهوم منه كون الركوب ماضيا
بالنسبة الى المجيء متقدما عليه فلا يحصل مقارنة الحال لعاملها واذا دخلت عليه قد قربته من المجيء ويفهم المقارنة بينهما
ركب
وكان ابتداء الركوب كان متقدما على المجيء لكن قادر كيف ولو كفى المقارنة في الحال لم يحتج في مثل قولك جاءني زيد
الى قد اصلا لان المفهوم منه على تقدير التسليم مجرد كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجيء متقدما عليه لا كونه بعيدا
منه فليفهم المقارنة من جعله قيدا للعامل ولا فرق في ذلك بين وجود قد وعدمها كما ذهب اليه الكوفيون نعم لو
اطرد الاستعمال ولو لم يوجد فعل ماض مثبت وقع حالا بدون قد لامكن ابداء المناسبة بان المقارنة في جاء زيد قد
ركب يفهم من قد وجعل الحال قيدا للعامل وفي جاءني زيد ركب من الثاني لا غير فرقوا على قوة الدلالة عليها لكن وقوعه
بدون ذكر قد كثير في الكلام فاي حاجة الى التقدير فتامل قوله قول ابي العلاء اصد قرني مرثية البيت من قصيدة يودع
فيها بغداد ومطلعها نبي من الغربان ليس بذي شرع يخبرنا ان الشعوب الى الصدع اراد بالنبي المخبر والغربان جمع غراب

والشرع الطريق المستقيم والتحبير الاحبار والشعوب جمع شعب بفتح الشين وهو الجمع والصدع الشق والمراد التفريق وهذا
مبنى على عادة العرب من التطير بالغراب وفى المثل اشأم من غراب البين اصدقه فى مريتراى اصدق هذا النبق حال كونه
فى شك مما اخبر به لاستيلاء خوف الفراق على ان خبره غير حقيق بالتصديق ويمكن ان يقال اصدقه استفهام
انكارى على حذف الهمزة والاخفش يعتبره فى الاخبار عند امن اللبس والاول اظهر والمراد بالايات التسع ما اشير اليه
فى قوله تعالى فى تسع ايات الى فرعون وملائه وهى اليد والعصاء والطوفان والجراد والقمل والضفادع والدم والطمسة
وهى انقلاب اموالهم الى الحجارة بدعاء موسى عم ربنا اطمس على اموالهم والجدب فى بواديهم واما الايتان الاخريان
وهما الفلق والنقصان فى مزارعهم فالاولى لم يبعث بها موسى عم الى فرعون والثانية من قبيل الجدب فى المزارع
فبهذا اندفع اعتراض الكشاف على الاية السابقة بان الايات احدى عشر قوله فيحصل بها الدلالة عليها فيه نظر اذ قد سبق
ان المعتبر الدلالة المطابقة ولهذا قيل المنفى من المضارع لا يدل على الحصول وتحقيقها فيما نحن فيه تم قوله اذ استمرار الفعل
اصعب بيان سر انتفاء العكس اعنى قصد الاستغراق فى الاثبات والاكتفاء فى المنفى بالانتفاء فى الجملة قوله وكان نفى
النفى اثباتا مثل ما زال وما انفك ونحو ذلك لا خفاء ان الافعال الدالة على النفى مثل زال وانفك ونحوهما يدل بحسب الوضع
على التجدد واصل التحقق كالافعال الدالة على الاثبات مثل وجد وتحقق ولهذا كان ما زال ونحوه اثباتا دائما لا اثباتا
فى الجملة والمتبادر من كلام الفاضل المحشى ان كون زال بمنزلة الاثبات بعد ورود النفى عليه على انه قد يعرض على الجواب
الذى ذكره ذلك الفاضل بانه لا يتاتى على عمومه واطلاقه اذا قلت فى جواب ما زال زيد غنيا لا ادرا على من يدعى
دوام الغنى لا يكون النفى المورد عليه بمنزلة الاثبات وان امكن ان يدفع بان ما ذكره فى الحقيقة من قبيل ورود النفى على
الاثبات فتامل قوله وقد عرفت ما فيه من ان الحط فى الحال مقارنة حصول مضمونها بحصول مضمون العامل ولو كان فى
الاستقبال لا بزمان المتكلم واللازم من الاستمرار المذكور هو المقارنة بزمان التكلم فاين هذا من ذلك قوله فيمن رفع
عوده وفوه على الابتداء الرفع رواية سيبويه وقد نص عليه الشيخ عبد القاهر ايضا فاعتراض الفاضل الترمذى على
السكاكى بان رواية الرفع ليس بثبت وانه مخالف لنص الفحول بمعزل عن القبول وفى شرحه للمفتاح وقد يروى عوده على
بدء بنصب الاسم الذى هو صدر الجملة الحالية تنبيها من اول الامر على انه حال وهو فى التحقيق من نصب المبتداء للقطع بان
الحال هى الجملة ويجوز ان يكون نصب عوده على الظرفية اى رجع فى عوده على بدئه اى ذهب فى طريقه الذى جاء منه وان يكون على

المفعولية فان رجع قد يجيء متعديا كما فى قوله تعالى فان رجعك الله الى طائفة منهم وذكر ابن الانبارى فى الاسرار
ان عوده من المصادر التى اقيمت مقام الحال نحو ارسلها العراك وفعلته جهدك وطاقتك قوله لعدم دلالتها
على عدم الثبوت الخ واذا انتفى الدلالة كانت مخالفة للحال المفرد من هذه الحيثية مع ظهور الاستيناف فكان دخول
الواو اولى قوله مع ظهور الاستيناف علل فى الايضاح ظهور الاستيناف فى الاسمية باستقلالها بالفائدة وههنا
بحث وهو ان الاستدلال على اولوية دخول الواو على الجملة الاسمية من تركها اما بكل واحد من عدم دلالتها على عدم الثبوت
وظهور الاستيناف او بمجموعهما لا سبيل الى الاول اذ كل من التعليلين باطل اما الاول فلانه احد شقى الدليل الذى ذكر
على جواز الامرين وفى مقابلة الشق الاخر وهو دلالتها على المقارنة فكيف يستدل به على اولوية دخول الواو مع وجود
معارضه واما الثانى فلان ظهور الاستيناف فى الاسمية كظهورها فى الفعلية لاشتراك الدليل وهو الاستقلال بالفائدة
اللهم الا ان يثبت انه فى الاسمية اظهر منه فى الفعلية ولا سبيل الى الثانى ايضا والا لكان مجيء المضارع المنفى وكذا الماضى
مثبتا او منفيا بالواو اولى لتحقق ظهور الاستيناف مع وجود حيثية مخالفتها للحال المفردة كما مر قوله اى وانتم من اهل
المعرفة اى وانتم تعلمون ما بينه الخ الاول على تنزيل المتعدى منزلة اللازم والثانى على حذف المفعول وقوله نحو ذهب ثم
فى المعنى على قوله وان دخولها اولى وفيه خلاف ابن مالك فعنده الاكتفاء بالضمير اقيس من الاكتفاء بالواو لشبهها بالخبر
والنعت وورودها فى كلام رب العزة كثير نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو والله يحكم لا معقب لحكمه وفى النظم نحو قوله ما بال
عينك دمعها لا يرقاء وحكى عن سيبويه الاستغناء عن الواو وبقية الضمير اذا كان معلوما نحو بيع التمر منوان بدرهم اى منه
قوله حتى يدخل فى صلة العامل المراد من الدخول فى صلة العامل ان يجعل قيدا من قيوده تابعا له فى الاثبات وعدم جعله اثباتا
مستقلا والمراد بالاستيناف اللغوى الذى ذكره عكسه قوله قريب فى المعنى من قولك وجدته حاضره الخ يريد ان مجموع الجملة فى
البيت لا يظهر تاويله بالمفرد لعدم انسياق الذهن الى ذلك كما يشهد به الذوق السليم لكن بسبب تقديم الخبر على المبتداء الذى
هو فاعل فى المعنى صار كانه مسند الى الظاهر ومفرد فى التقدير هذا ثم التوجيه الذى ذكره الشيخ انما يحتاج اليه اذا جعل الوجدان
بمعنى الاصابة والنيل متعديا الى مفعول واحد كما يساعده خبر الا المعنى اما اذا جعل من افعال القلوب والمعنى وجدته متصفا
لمضمون الجملة فلا وقد يجوز ان يكون الجود والكرم فاعل الحاضر وحرف الالف لبيان حال الفاعل وهو قد عمل فى الظاهر
لاعتماده على ذى الحال فلا حاجة الى تكلف وهذا وجه وجيه اذا جعل حرف الالف فى مثله مقيسا او مسموعا فيه قوله الذى

غواصا طال مكثه في الماء وقد انشده ابن السكيت في كتابه المسمى باصلاح المنطق والنهار يروى بالنصب على ان
يصف من قولك نصفت الشيء اي بلغت نصفه ففاعل نصف ضمير مستتر فيه عايد الى الغايص وعلى هذا لا يكون في البيت
شاهد على حذف واو الحال اذ الجملة الحالية مشتملة على ضمير ذي الحال وهو كاف في الربط وقد يروى بالرفع من نصف
الشيء بمعنى انتصف فالجملة الحالية ح خالية عن الضمير فيحتاج اما الى تقدير الواو او الى تقدير ضمير يعود الى النهار اي
غامره فيه فليس فيه شاهد على جواز حذف الواو الحالية على هذا التقدير ايضا كما يشعر به كلام الفاضل المحشي في شرح المفتاح
نعم الارجح تقدير الواو ليكون وارده على الاصل **الباب الثامن في الايجاز والاطناب والمساواة** قدم الايجاز تنبيها على انه يناسبه
التقديم في الكلام واورد فيه الاطناب لكونه مقابلا له قوله اما الايجاز والاطناب لم يتعرض للمساواة مع انها نسبية
ايضا لانه لا فضيلة لكلام الاوساط فما يصدر عن البليغ مساويا له لا يكون فيه نكتة يعتد بها كذا في شرح الشريف
للمفتاح وفيه بحث لان عدم الاعتداد انما يكون اذا كان قصد البليغ التجريد عن النكت وليس بمتعين لجواز ان يكون
في المقام مقتضيات وخصوصيات لا يراعيها غير البليغ واما البليغ فمن حقها ان يراعيها ويتبعها مع كون لفظهما
متطابقين ويؤيده ما يشار اليه من جواز كون الموجز بالنسبة الى مقتضى المقام مساويا للمتعارف الاوساط مع بداهة
اللهم الا ان يقال مراده انه ليس بليغا من حيث انه مساويا للمتعارف وهم ان قلت فكذا في الايجاز والاطناب اذ ليس بلاغة
الموجز مثلا من حيث انه اقل من متعارف الاوساط بل من حيث اشتماله على خواص قلت كونه اقل من متعارفهم يشعر بوجود خواص
بخلاف المساواة فتامل قوله الى كلام ازيد منه يشير الى انه لا يقدح في كون الكلام موجزا كونه زيدا على كلام آخر وكذا
الكلام في كونه انقص وقد يجعل ان من قبيل الشتاء ابرد من الصيف والعسل احلى من الخل قوله ولا عي وفهاهة كلاهما
بمعنى واحد في الصحاح العي خلاف البيان وقد عي في منطقه وعيي ايضا فهو عيي على فعيل وعي على فعل وفي المثل اعيى من
باقل والفهه والفهاهة العي ورجل فه وامراة فهة قوله عن حكم النعيق النعيق صوت الراعي بغنمه وقد نعق الراعي بغنمه
بالكسر نعيقا ونعاقا ونعقانا اي صاح بها وزجرها وحكى ابن كيسان نعق الغراب ايضا بعين غير معجمة قوله من عبارة المتعارف
اي من عبارة الكلام المتعارف وكلمة او الاضافة بيانية قوله والاطناب اداؤه باكثر منها الاطناب على اصطلاح السكاكي
يعم المساواة كما سيجي وهذا التفسير لا يلايم الكلام الا ان يقال هذا على اصطلاح آخر قوله اي الى كون عبارة المتعارف
اكثر منه لم يقل اي الى كونه اقل من عبارة المتعارف مع انه المذكور فيما سبق لان هذا صريح معنى الاختصار فلا وجه للعدول

يلوح منه الخ كانه اعتراض على المصنف كما اشار اليه الفاضل المحشي هذا والذي نقله الشارح من الشيخ ثانيا بقوله
وقال في موضع آخر انك اذا قلت الخ تلوح منه ان امر الاولوية بالعكس والذي يلوح من مجموع كلامي الشيخ ان يحمل
قوله بمنزلته في الموضعين على التناسب والتشابه قوله حذف الواو اي واو الحال كما يدل عليه سياق كلام الكشاف
في الآية المذكورة وكلام الشارح ايضا فانه اورد كلام الكشاف دليلا على ان تجرد الجملة الاسمية من واو الحال بضرب من
التاويل والتشبيه بالمفرد قوله والذي بين ذلك اي كون جاءني زيد هو فارس خبيثا قوله اذا انكرتني بلدة الخ
على حذف المضاف اي اهل بلدة او على الاسناد المجازي وانكر ونكر بكسر العين واستنكر كلها بمعنى واحد يقال
نكرت الرجل نكرا ونكورا اذا استنكرته والبازي بسكون الياء طاير معروف وجمعه بزاة والباز لغة في البازي وجمعه
ابواز وبيزان قوله وانا امرؤ اسري اليك ودونه موضع الاستشهاد قوله ودونه موماة والاسراء السير في الليل
لا في بعضه كما ظن يقال اسرى بنفسه واسراه غيره يتعدى ولا يتعدى واسرى به كما يقال اخذت الخطام واخذت
بالخطام والموماة واحدة الموامي وهي المفازة قال ابن السراج الموماة اصلها موموة على فعللة وهو مضاعف
قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وذكر صدر الافاضل في ضرام السقط ان تسمية المفازة بالموماة بناء على انه
لما فيها من المخاوف والمهالك يومي بعض سالكها الى البعض ولا يقدر على رفع صوته حذرا عن لحوق الهلاك بهم و
البيداء المفازة من باد يبيد اي هلك وتسميتها بالمفازة من باب تسمية العطشان ناهلا واللديغ سليما والسملق
القاع القفصف وهي المستوي من الارض لا نبات فيها وجمعه السمالق والسلق بمعناه وجمعه السلقان كحلق وحلقان
قوله فالواجب ان يذكر مناسبة يقتضي اختيار الافراد في الحال على الخصوص دون الخبر والنعت كما يدل عليه قول الشيخ ان
تفقد ههنا وفيه بحث لان هذا انما يرد اذا جعل خصوصا احترازا عن الخبر والنعت واما اذا جعل احترازا عن الظرف الواقع
صلة للموصول كما هو المشهور فلا تامل قوله والخوان يخوي على كتفه سيف الخ لا يخفى عليك ان هذا ليس بتوجيه لكلام الشيخ فانه
لم يتبين من هذا وجه اختيار الافراد في الحال على الخصوص بل هو بيان للمقام بوجه لا يرد عليه شي قوله فقلت عسى ان تبصريني الخ
كانه يخاطب امراته عزلته على اعتنائه بشان بنيه يقال قعد حواله وحوله وحواليه ولا يقال حواليه بكسر اللام كذا في
الصحاح قوله برداك تعظيم وتبجيل اي مشتمل عليك التعظيم والتبجيل اشتمال البرد على صاحبه قوله وقال بعضهم هو الاسدي
نقله عنه الفاضل الرضي قوله نصف النهار الماء غامره ورفيقه بالغيب لا يدري البيت لمسيب بن علس يصف

برجوع الاختصار اليه واما حديث السبق فهين لان هذا المعنى ايضا قد سبق ضمنا وهكذا الكلام في قوله واحرى الى كون
الكلام خليقا بابسط مما ذكر فافهم قوله وليس المراد رد على الخلخالي في وجه الوداية لا معنى لان يقال مرجح كون هذا الكلام
موجزا ان المقام خليق بابسط من متعارف الاوساط الآن يلاحظ ان هذا الكلام على متعارفهم فيؤل بعد هذا التكلف
الى ما ذكره الشارح واما ما ذكر في وجه الرد من لزوم التكرار بلا فايدة لان هذا هو المعنى الاول بعينه فلا وجه له
اذ الثاني يحتمل ما كان مساويا لمتعارف الاوساط لكن يكون الكلام خليقا بابسط من هذا المتعارف قوله لكنه ايجاز
بالنسبة الى ما يقتضيه المقام فان قلت اذا كان المقام خليقا بابسط كان هذا الموجز الذي ذكر غير مطابق له فلا يكون بليغا
قلت مقتضى الظاهر الابسط لكن عدل عنه لغرض كالتنبيه على قصور العبارة عن وصف اعراض الشباب والمام المشيب قوله
نعلم ان للايجاز الخ هذا مبني على ما ذكره الترمذي وغيره من انه لا فرق بين الايجاز والاختصار عند السكاكي فهو يستعمل
الايجاز تارة والاختصار اخرى وقوله فيما سياتي نعم لو قيل الايجاز اخص الخ بيان للمال الى الشارح نفسه قوله بحذف
حرف النداء وياء الاضافة ظاهر كلامه يشعر بان حذف كل منهما يفيد كونه اقل من عبارة المتعارف وقد سبق منه
الاشارة الى ان الياء محذوف من عبارة المتعارف فاما ان يكون للاوساط عبارتان او يراد ان وجه الاقلية حذف
مجموع الامرين لا كل منهما بالاستقلال قوله اذا قال الخميس نعم صدره لا يبعد الله التلبب في الغارات التلبب التشمر و
التهيؤ والخميس الجيش الذي له خمسة اركان قدام وخلف ويمين ويسار وقلب والمعنى لا يبعد الله التشمر للنهب والاخذ
اذا قال اهل الجيش بعضهم لبعض هذا نعم فاغنموها قوله والنسبة بين الاطنابين ايضا عموم من وجه قد بين الفاضل المحشي فاغزوها
مادة الاجتماع ومادتي الافتراق الا ان اعتبار المناسبة الخفية في الصورتين اللتين ذكرهما ليس بضروري في اداء المقصود
وانما اعتبرها ليبين الفرق في صورة بلاغة الكلام قوله وجوابه ان المراد بعدم تيسر تحقيقه الخ نوقش فيه بان قول السكاكي
فلكونهما نسبيين لا يتيسر الكلام فيهما يدل على انه يستدل على مدعاه بمطلق النسبية ولا شك ان مطلق النسبة لا يقتضي
ذلك كما ذكر قوله اي الحارث بن حلزة اليشكري الحلزة بكسر الحاء المهملة وتشديد اللام وكسرها والزاء المعجمة المفتوحة
قوله فيه نظر لانه قد اشتهر الخ قيل هذا النظر لا يدفع الاختلال المذكور لان غاية ما فهم منه ان يكون العيش في ظلال النوك
كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش العقلاء فيكون معناه العيش الناعم خير من العيش الشاق وليس هذا
مقصود الشاعر بل مقصوده ان العيش الناعم وان كان مع رذيلة الجهل والحماقة خير عندي من العيش الشاق ولو كان مع فضيلة

العلم والعقل ولا خفاء ان عبارته قاصرة عن اداء هذا المعنى فتامل قوله وينبه على ذلك لفظ الظلال لانه يشعر بحسب العرف
بان النوك شيء خطير يلتجي الى ظلاله ويطيب حال الملتجي اليه وهذا ظاهر قوله نحو قول عدي بن الابرش الابرش في الاصل نكت صغار
في شعر الفرس يخالف ساير لونه والابرش اسم رجل كان به برص فكنوا به عنه قوله يذكر عهد الزباء بجذيمة الابرش الزباء اسم
ملكة وجذيمة اسم ملك كان قد قتل اباها وقتل زوجها واستولى على مملكته وبعد رجوعه استولت الزباء على مملكة المقتول
فارسلت الى جذيمة اني رغبت فيك واردت ان تتزوجني فتضم ملكي الى ملكك فشاور بذلك وشاور اهل الراي من ثقاته وهو
يومئذ ببقعة من شاطئ الفرات فاجمعوا على ان المصلحة ان يسير اليها وخالفهم قصير بن سعد وقال المصلحة ان تكتب اليها وتطلبها
فخالفه وسار اليها واستخلف على الملك عمرو بن عدي فلما قرب قال القصير ما الراي قال ببقعة خلفت الراي ثم ادخل بعد اللقاء
والتقى على الزباء فامرت به فاقعد على نطع وجيء بطست من ذهب وشد عضداه بالاديم كما يفعله الفصادون فقطعت راهشاه
فلما ضعفت يداه من سيلان الدم سقطتا فقطر بعض الدم خارج الطست فقالت لا تضيعوا دم ملك فقال جذيمة دعوا
دما ضيعه اهله فهذا خلاصة القصة فيا لها قصة في شرحها طول قوله كذبا ومينا وزعم بعضهم ان الرواية كذبا مبينا فلا
تطويل قوله ولا فايدة في الجمع بينهما فيه نظر لان هذا من قبيل عطف احد المترادفين على الاخر وفايدته تقرير المعنى في الاذهان
كالتوكيد ولا يخفى انه مناسب للمقام فلا تم اخلاله بالبلاغة قوله اسم للمنية من الشعبة وهي الفرقة سميت منية بشعوب لانها
تفرق وهي معرفة لا يدخلها الالف واللام قوله من شانها الاهلاك فان قلت الاهلاك لا يتصور على تقدير عدم الموت فما
معنى قوله من شانها الاهلاك قلت لا يلزم من انتفاء الاهلاك عن شيء بالفعل ان لا يكون من شانه الاهلاك قوله وهذا
بعينه معنى الشجاعة لا يخفى ان بذل النفس اعم من الشجاعة لان من يختار هلاكه في رضى محبوبه لا يعد شجاعا لغة بل من ثبت
جنبه بالدلايل القاطعة قد يختار هلاكه جبنا ووهما ولو سلم الاتحاد فهذا انما يرد اذا كان غرض القايل تصحيح كلام ابي الطيب
بالكلية واما اذا كان مقصوده اخراجه عن ربقة الحشو المفسد فلا اذ غاية ما لزم من كلام الشارح كونه من التطويل قوله فاعلم علم
اليوم البيت من قصيدة مطلعها امن ام اوفى دمنة لم تكلم بحومانة الدراج فالمتثلم وبعده ودار لها بالرقمتين كانها مراجع
وشم في نواشر معصم وقد مر شرح المطالع في شرح الديباجة والرقمة جانب الوادي والمراجيع جمع مرجوع من رجع رجعا يعني
ما رجع وكرر يقال فلان يرجع صوته اي يكرره والوشم من وشم اليد اذا غرزها بابرة ثم ذر عليها النؤور وهو النيلج والمعصم موضع
السوار من اليد ونواشر المعصم عروقه الواحدة ناشرة وقوله علم اليوم اما ان يجعل نصبا على المصدرية اي اعلم علما مشتغلا بهذين

اليومين او يجعل مفعولاً به بان يقال اعلم بمعنى احصل وقوله عمى صفة مشبهة يقال رجل عمى القلب اى جاهل قوله معناه اثر
قول لا يعضده برهان يريد ان قوله بانواعهم لتادية اصل المعنى لا للتاكيد وهو ظاهر قوله قدمها لانها الاصل والمقيس عليه
الاولى ان يذكر وجه تقديمها فى الضبط الاجمالى السابق اعنى قوله والاقرب ان يقال الخ فانه المقتضى لبيان فايدة العدول
عن اسلوب قوله باب الايجاز والاطناب والمساواة واما التقديم فيما نحن فيه ففرع التقديم فى الضبط الاجمالى قوله
ولا يحيق المكر السيئ الا باهله حاق به الشئ اى احاط به ووصف المكر بالسيئ ايماء الى ان بعض المكر ليس سيئاً كما فى قوله تعالى
ومكروا ومكر الله لان مكر الله جزاء وجزاء الشئ ليس بسيئ قوله عنك واسع المشهور ان اسم المكان لا يعمل لا فى الظروف ولا فى
غيرها فالظرف متعلق بالخبر اعنى واسع على تضمينه معنى البعد وجوز البعض عمله فى الظروف بناء على التوسع فيها فجاز عليه ان يتعلق
بالمتنآى قوله اعتبار ذلك الامر لفظى الخ فان قلت لو سلم ذلك فى الاية فلا نم فى البيت اذ الشرط يفتقر الى الجزاء البته فان كان
مذكوراً والا فمحذوف يجب تقديره اذ لولاه لاختل اصل المعنى فتقديره ليس لامر نحوى لفظى بل لتادية اصل المراد قلت معنى
الجزاء يفهم من المصراع الاول بلا احتياج الى تقدير يجب تادية اصل المراد قوله ناقصاً عن اصل المراد ثم هذا المنع مبنى على
جعل السؤال المذكور معارضة كما هو الظاهر من تقدير الشارح واما اذا جعل منعاً وسنداً فلا وجه له قوله حتى لو ذكر
لكان تطويلاً الاحسن ان يقول حشواً لان الزايد متعين قوله اى رجحان قوله ولكم فى القصاص حيوة الاحسن ان يقول
اى رجحان فى القصاص حيوة كما لا يخفى قوله والمعتبر الحروف الملفوظ ولذا لم يعتبر الالف فى القصاص والياء فى مع انهما
موجودان فى الكتابة قوله والنص على المط يعارضه كون سلوك طريق البرهان فنا من البلاغة قوله او النوعية غير حيثية
التعظيم وان كانت الحيوة العظيمة نوعاً ولذا ذكرهما قوله فان قيل فى هذا التكرار رد العجز على الصدر او فيما هو من المحسنات
منه ما يكون فى الكلام الذى يكون ما فى الوسط اكثر من العجز والصدر كما يشهد به التتبع وههنا ليس فى البين الا كلمة
واحدة قوله قلنا حسنه ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز على الصدر فيه بحث لان المرجوحية بسبب التكرار اذا كانت
معارضة بالحسن بسبب رد العجز على الصدر لم يثبت المدعى هذا واعترض عليه ايضاً بان الضمير فى حسنه راجع الى رد العجز على
الصدر فيكون حاصل المعنى حسن رد العجز على الصدر من جهة رد العجز على الصدر ولا يخفى ركاكته واجيب بان المراد بالاول
المعنى الاصطلاحى وبالثانى اللغوى قوله ورجحانه ايضاً بما فيه من الغرابة معارض بان قولهم ايضاً مشتمل على نوع غرابة حيث جعل الشئ
نافياً لنفسه بحسب الظاهر كما سيشير اليه الشارح قوله وبسلامته عن توالى الاسباب الخفيفة هى ان يجتمع حرفان ثانيهما ساكن

عوم

نحو قم وقل قوله فى موضع واحد هو لام القتل الاول والفاء فى قوله وفيه نظر لان تقديم الخبر الخ قد سبق منا فى اواخر
احوال المسند جواب هذا النظر بان حمل تنوين حيوة على التنويع اوجب نوع تخصيص صح به ان يقع مبتدأ فقيه تقديم
ما حقه التاخير المفيد للتخصيص بخلاف قولك فى الدار رجل حتى ان حمل تنوينه ايضاً على التنويع افاد الاختصاص فتذكر
قوله وقيل ان الصفة اذا كانت جملة الخ قايله الفاضل الرضى والحذف فى غير ما ذكر كقوله مالك عندى غير سهم وحجر
وغير كبداء شديدة الوتر ترمى بكفى كان من ارمى البشر اى بكفى رجل والكبداء قوس يملأ مقبضها الكف قوله ترمى صفته
كبداء وقوله نبيت اخوالى بنى يزيد ظلماً علينا لهم فديد نبئت من التنبيه يتعدى الى ثلثة مفاعيل مفعوله الاول ضمير
المتكلم اقيم مقام فاعله واخوالى مفعوله الثانى وبنى يزيد بدل من اخوالى او عطف بيان له او صفة ويزيد محكى بالفم عن
يزيد فى قولنا المال يزيد لا يزيد المال فلا يتغير حاله فى المواقع الثلاثة ولهم فديد اى صياح فى موضع المفرد اى فادين مفعول
ثالث لنبئت وقوله ظلماً مفعول له والعامل فيه معنى قوله لهم فديد اى يصيحون لاجل ظلم وعلينا متعلق بظلماً او بفديد على
تضمينه معنى الجور ويجوز ان يكون ظلماً مفعولاً ثالثاً لنبئت بمعنى ظالمين وما بعده كالتفسير له قوله كما فى آخر باب الانشاء
اراد به قوله وهذه الاربعة يجوز تقدير الشرط بعدها ويجوز فى غيرها لقرينة قوله وكذا اذا قال المنجح المتبجح بالجابين المهملتين
الذى فى صوته بحة وهى حالة مشعرة بكبر السن وعدم القوة وقيل هو بتقديم الجيم على الحاء المهملة بمعنى الفرح يقال بجح بالشئ
بالكسر وبجح بالفتح وهو لغة ضعيفة وبجحته تبجيحاً فتبجح اى فرحته فتفرح وعلى كلا الوجهين ينبغى ان يجعل اذا بمعنى الماضى كما فى قوله
حتى اذا بلغ بين السدين قوله ومنه قوله تعالى حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها فصلها عما قبلها لان بعض النحاة جوز كون فتحت
ابوابها جزاء الشرط والواو زايدة لتاكيد اللصوق كما مر نظيره قوله نحو جاءنى زيد ليس الا الخ التقدير فى المثال الاول ليس
الجائى الا زيد وفى الثالث والرابع يا ربى ويا غلامى وفى الخامس ليعذبن بدليل قوله تعالى الم تر الى قوله تعالى فصب عليهم ربك سوط
عذاب وفى السادس كان ما كان ومعنى تله للجبين صرعه على شقه فوقع احد جبينيه على الارض والجبين ما بين يمين الجبهة
وشمالها والتقدير فى المثال الثانى وهو عجز بيت للفرزدق صدره يا من رأى عارضاً اسر به مختلف فيه فذهب المبرد ومن
تبعه الى ان المحذوف هو المضاف اليه للاول والتقدير بين ذراعى الاسد حذف اكتفاء بدلالة ما اضيف الجبهة اليه عليه
وذهب سيبويه الى انه من الثانى والاسد المذكور فى الاخر هو ما اضيف اليه ذراعى آخر ليكون كالعوض من المضاف اليه للثانى
اذ لو قدر وقيل بين ذراعى الاسد وجبهته لم يكن للثانى مضاف اليه ولا يقوم مقامه والمختار مذهب المبرد لان مذهب سيبويه

يشتمل على كثرة الاعتبار مع عدم الاضطرار العارض السحاب يعرض في الافق وامر مضارع مبني للمفعول اي اجعل فرحا
مسرورا والذراعان كوكبان نيران ينير لهما القمر وجبهة الاسد اربعة انجم ينير لها القمر ايضا والمنادي محذوف اي
يا قوم ومن استفهامية ويحتمل ان يكون موصولة وهي المنادي فلا حذف **قوله** واما جملة اراد بها الكلام التام الذي
لا يكون جزء من كلام اخر ولهذا الربعة كلامين الشرط والجزاء وجملة **قوله** فان ضربت بها فقد انفجرت قال ابن هشام في
مغني اللبيب جوز الزمخشري ومن تبعه ان يكون فاء فانفجرت فاء الجواب اي فان ضربت فقد انفجرت ويرده ان ذلك يقتضي
تقديم الانفجار على الضرب مثل ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل الا ان قيل المراد فقد حكمنا بترتب الانفجار على ضربك انتهى
كلامه وفيه بحث لان ما ذكره في الاستثناء لا يفيد في دفع الاعتراض شيئا من جهة ان مبنى كلامه ان الماضي بعد تحقق معناه فلا
يصح ان يكون جوابا للشرط مستقبل ويمكن ان يجاب عن اصل السؤال بان حرف الشرط في ان ضربت خلصت الماضي الداخل عليه
قد التحقيقية للاستقبال وفائدة قد فيه هو تحقيق ترتب الانفجار على الضرب نعم يحتاج الى التاويل في قوله تعالى ان يسرق
فقد سرق اخ له من قبل لا بجرد وقوع الجزاء ماضيا بقد بل لان السرقة المنسوبة الى الاخ كانت متقدمة في نفس الامر على
السرقة المنسوبة الى يوسف ثم كما يدل عليه لفظ من قبل على ان لنا ان نقدر حكمنا قبل قد والمعنى ان ضربت فحكمنا بانه
قد انفجرت وكذا في الاية الثانية فلا يلزم وقوع الجزاء فعلا ماضيا بعد قد **قوله** وظاهر كلام الكشاف ان تسميتها فصيحة
عبارة الكشاف في سورة البقرة هكذا الفاء يعني فانفجرت متعلقة بمحذوف اي فضرب فانفجرت او ان ضربت فانفجرت كما ذكرنا
في قوله ثم فتاب عليكم وهي على هذا فاء فصيحة فيفهم من ظاهر قوله على هذا انه اشارة الى التقدير الثاني الاقرب وليس بمتعين
لجواز ان يكون اشارة الى تعلقها بمحذوف وذكر صاحب المفتاح ان الفاء في فانفجرت فاء فصيحة ثم قدر فضرب فانفجرت ولم
يتعرض للتقدير الاخر فيفهم من ظاهره ان كون الفاء فصيحة انما هو على عكس ما يستفاد من ظاهر الكشاف والصواب خلافه
لان العلم عندهم في الفصيحة البيت المذكور في الشرح اعني قوله قالوا خراسان الخ وهو بتقدير الشرط وفاقا وانما اقتصر السكاكي
على احتمال العطف لقلة التقدير فيه ولان الفاء الجزائية لا تدخل على الماضي المتصرف الا مع لفظة قد واضمارها
ضعيف واعلم ان المختار في وجه تسمية هذه الفاء فصيحة كونها منبئة عن ذلك المحذوف بحيث لو ذكر لم يكن بذلك الحسن مع
ان حسن موقعها ذوقي لا يمكن التعبير عنه **قوله** خراسان اقصى ما يراد بنا الخ البيت للعباس بن احنف وكان الرشيد بالغ فلما
خرج الى خراسان استصحبه وطال مقامه بها ثم خرج الى ارمينية ومعه العباس فاشتاق الى بغداد فعارض الرشيد في طريقه و

انشده قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد جئنا خراسانا ما اقدر الله ان يدني على شحط سكان دجلة من
سكان جيحانا متى يكون الذي ارجو وآمله واما الذي كنت اخشاه فقد كانا عين الزمان اصابتنا فلا نظرت و
عذبت بصنوف الهجر الوانا ويروى بدله لقلبنا الهائم المكسور احيانا فقال الرشيد قد اشتقت يا عباس واذن له بالعود
وامر له بثلاثين الف درهم القفول الرجوع وقوله ما اقدر الله الخ تعجب من كمال قدرته **قوله** ويدني من الادناء من الدنو وهو
القرب واثبت الياء ساكنة مع تقدير النصب ضرورة وهو قليل والشحط بالشين المعجمة والحاء المهملة المفتوحتين البعد واصله
ساكن العين لانه مصدر شحط يشحط بفتح العين فيهما ولكنها حركت للضرورة او يكون الشحط بالتسكين مصدرا وبالتحريك
اسما **قوله** ومنزلة السقط طرين لضوء الخ البيت مطلع القصيدة وقد ذكر بعض ابياتها في بحث لو الضمير في طرين راجع الى
الابل والباء في بغداد بمعنى في متعلقة به وبغداد بالدال المهملة والذال المعجمة وبالنون ايضا كذا في الصحاح وكان الاصمعي
يسميها مدينة السلام وينهى عن ان يقال بغداد لانه سمع في الحديث ان بغ صنم وداد بالفارسية عطية فكان معناه عطية
الصنم والوهن نحو من نصف الليل وانتصابه على الظرفية وما في الموضعين للتعجب وانما فصل البيت بقوله منه ولو نقل ونحوه لاحتمل
ان يكون المعاني المذكورة معه ما اهتز وما لي نحو لا يكون البيت من ايجاز الحذف في شيء **قوله** فان العقل دل على ان الاحكام
الشرعية المسلمة اصولية مذكورة في كتب الاصول وما ذكره الشارح مذهب المعتزلة والعراقيين من اهل السنة واما على مذهب
جمهور اهل السنة فتعلقها بالاعيان حقيقة يراد به تحريم العين كالخمر والخنزير ونحوهما **قوله** قد شغفها حبا في الصحاح الشغاف
غلاف القلب وهو جلدة دونه كالحجاب يقال شغفه الحب اي بلغ شغافه **قوله** والعادة دلت على الثاني فان قلت المراودة لغرض
زليخا تقدير الحب لا الغير لانهن لما لمن زليخا كانت مقهورة العشق مغلوبة الهوى ارادت ان يظهر لهن انه من ابا هالم يقع
موقعه لانه مخالف للعادة فكانها قالت فذلكن الذي لمتنني في حبه لوما مخالفا للعادة قلت لا شك ان المقدر يجب ان
يكون ما وقع فيه اللوم في نفس الامر والا لكان كذبا والعادة تدل على ان لوم النسوة انما كان في المراودة لا في نفس الحب الذي
لا اختيار فيه وانما ذكر الحب حيث قلن امراة العزيز تراود فتاها عن نفسه قد شغفها حبا انا لنريها في ضلال مبين لاجل
اللوم على نفس الحب الخ لا يجوز تقديره في حبه بناء على ما يقتضيه العادة من انهن ما لمنها فيه في نفس الامر **قوله** اي مكانا يصلح للقتال
اي انكم نازلون في موضع لا يصلح للقتال ويخشى عليكم منه ويدل عليه انهم اشاروا الى رسول الله صلعم ان لا يخرج من المدينة وان يحرم
القتال فيها الى العصر في غزوة احد مشهورة **قوله** كقولهم للعرس بالرفاء والبنين هذا دعاء الجاهلية حيث يتعوذون بالبنين عن

البلاث وقد ورد النهي عنه قوله او مقارنة المخاطب بالاعراس وتلبسه بردا على ذلك هكذا في بعض النسخ وهو المناسب للسياق
ولم توجد في اكثرها فكان تركه اكتفاء بقوله سابقا او المخاطب بالفعل قوله يقال رفأت الثوب ارفاوه اذا اصلحت ما وهي منه
تذاكرنا في مفتتح الباب الثالث الى ان القطب رد في شرح الكشاف امثال هذا التركيب بان المناسب ان يقال مثلا تقول رفأت
الثوب بدل يقال ويقال اي اصلحت بدل اذا اصلحت واثرنا هنالك الى ان ما ذكره انما يرد اذا قرئ الفعل بعد يقال على صيغة
الحكاية واما اذا قرئ على صيغة الخطاب فلا لكن هذا الجواب لا يتاتى فيما نحن فيه الا بتعسف لان المناسب لرفأت على صيغة
الخطاب ترفائه لا ارفاه وهذا ظاهر فلا بد ان يعتبر ههنا وفي امثاله كون القايل هو المخاطب ومع ذلك هي عبارة قلقة كما
صرح به الشارح في حواشي الكشاف قوله ومما يواخي ذلك ما في قوله تعالى هل ينظرون الا ان ياتيهم الله وجه المواخاة ان في
كليهما حصول شئ عقيب ما ينافيه وهو اقوى تاثيرا في النفس فان اللذة عقيب الالم اكمل واقوى فكانها لذتان لذة الوجدان
ولذة الخلاص عن الالم فكذا اتيان العذاب من مظنة الرحمة فان فيه المين الم العذاب والم الياس من الرحمة والظلل جمع ظلة
كقلة وقلل وهي ما اظلك قال القاضي في تفسيره هل ينظرون استفهام في معنى النفي ولذلك جاء بعده الا ان ياتيهم الله
اي ياتيهم امره او باسه كقوله تعالى او ياتي امر ربك فجاءهم باسنا او ياتيهم الله بباسه فحذف الماتي به للدلالة عليه بقوله
فان الله عزيز حكيم وصوابه فاعلموا ان الله عزيز وقد وقع في هذا السهو ايضا صاحب الكشاف والعجب انه اورد الاية الكريمة
في المتن قبل هذا بسطرين على ما هي عليه فكيف غفل عنه ههنا قوله لان الشر اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اثره وفي بعض النسخ كان
اغم من الغم والاولى انسب بقوله في جانب الخير كان اسر لما بين اللفظين من التجنيس الخطي قوله يحتمل ان يكون للاغراض الثلاثة يعني
ان هذا التركيب من شانه ان يحتمل ان يفيد الاغراض الثلاثة وان امتنع اعتبارها في بعض المواضع كما في الاية فان المخاطب
هو الله تعالى فلا يتصور فيه الغرضان الاخيران وتحقيقه ان القران نزل على اسلوب العرب فلا بد ان يكون في نفسه بحيث
يفيد ما لو خوطب به بليغ ما افاده مع قطع النظر عن خصوص المخاطب وقد مر مثله غير مرة قوله كقوله تعالى وقضينا اليه ذلك
الامر ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين في الكشاف عدي قضينا بالى لانه ضمن معنى اوحينا كانه قيل واوحينا اليه مقضيا مبتوتا
وفسر ذلك الامر بقوله ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وفي ابهامه وتفسيره تعظيم لذلك الامر وتفخيم له وهذا ودابر القوم آخرهم مصبحين اي حال
دخولهم في الصبح والمراد انقطاع نسلهم بهلاكهم بالمرة قوله اي من الايضاح بعد الابهام لم يقل اي من الاطناب للايضاح بعد الابهام
مع انه انسب للسياق اختصارا قوله وقيل الاجمال والتفصيل عين الابهام والايضاح فهذا التفسير لا يلايم قول المص سوى ما ذكر

اشار بلفظ قيل الى انه لا يخفى ضعف كون الاجمال والتفصيل

ولك

١٨١

ولك ان تقول المراد بقوله سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام للامور الثلاثة المذكورة والايضاح بعد الابهام باعتبار ما فيه
من الغرابة المستطرفة غيره باعتبار الامور الثلاثة المذكورة فلا محذور قوله نحو يشيب ابن ادم الخ لم يقل نحو قوله عم لان
متن الحديث على ما ذكر في جامع الاصول وغيره يهرم ابن آدم ويشب منه اثنتان الحرص على المال والحرص على العمر وفي رواية
يكبر ابن آدم ويكبر منه معه اثنتان حب المال وطول العمر وكان قوله في الايضاح كما جاء في الحديث يشيب ابن ادم الخ بناء
على انه نقل بالمعنى وقوله يشب بالكسر من شب الغلام قوله بمنزلة لف القطن بعد الندف فان قلت التعبير عن المعنى الواحد
بالمثنى بمنزلة اللف وتفسيره باسمين متعاطفين بمنزلة الندف فكان الاظهر ان يقول بمنزلة ندف القطن بعد اللف قلت
لا شك ان اللف المقصود في القطن متاخر عن ندفه ثم ان المثنى لعمومه بحسب مفهومه وشيوعه بمنزلة المندوف وتعيين
المراد منه بالاسمين المتعاطفين بمنزلة اللف فيكون التوشيع من قبيل اللف بعد الندف ولا احتياج الى اعتبار القلب
وغيره قوله وهي صلوة العصر على قول الاكثرين اختلف السلف فيها وذهب الى كل صلوة سوى صلوة العشاء طايفة
منهم ولم ينقل عن احد من السلف انها صلوة العشاء وذكره بعض المتاخرين لانها بين صلوتين لا تقصران وقال بعضهم
هي احدى الصلوات الخمس لا بعينها ابهمها الله تحريضا للعباد على المحافظة على اداء جميعها كما قيل في ليلة القدر وساعة
الجمعة قوله لان المصابرة باب من الصبر المصابرة الصبر في مقابلة العدو قوله والايقاظ عن سنة الغفلة مجرور معطوف
على التنبيه او مرفوع معطوف على زيادة التنبيه قال صاحب الكشاف في تكرير النداء زيادة تنبيه لهم وايقاظ عن سنة
الغفلة وفيه انهم قومه وعشيرته وهمهم فيما يوبقهم وهو يعلم وجه خلاصهم ونصيحتهم عليه واجب فهو يتحزن لهم ويتلطف بهم
ويستدعي بذلك ان لا يتهموه فان سرورهم سروره وغمهم غمه وينزلوا على تنصيحه لهم كما كرر ابراهيم عم في نصيحة ابيه يا ابت
قوله وكما في قول الشاعر لقد علم الحي اليمانون البيت لسحبان بن زفر بن اياس بن عبد شمس وهو الذي يضرب به المثل
في الفصاحة دخل على معاوية وعنده خطباء الافاق فلما راوه خرجوا من عنده لعلمهم بقصورهم عنه فقال لقد علم
الحي اليمانون الخ فقال معاوية اخطب فقال انظروا الى عصى اقيم من اودي فقالوا وما تصنع بها وانت بحضرة امير المؤمنين عم
قال ما صنع بها موسى وهو يخاطب ربه فاخذها وتكلم من الظهر الى ان قرب فوت صلوة العصر فما تنحنح ولا توقف ولا ابتدأ في
معنى فخرج منه وقد بقيت عليه بقية فيه ولا مال عن الجنس الذي هو فيه فقال له معاوية انت اخطب العرب فقال العرب
وحدها بل اخطب الجن والانس فقال انت كذلك الحي القبيلة واليمانون جمع يمني كما سبق في بحث تعريف المسند اليه بالاضافة

قوله ويحتمل ان يبين بطلان ما قيل الخ وجه التبيين ان عيون الظبا حال حيوتها سود فلا يشبه الخرز اليماني الذي فيه
سواد وبياض قيل المراد بالحال الثابتة فانها تغير لون الثغر فيح يكون قوله لم يهم بتقبيله خال من باب التذييل لا الايغال
لدفع توهم خلاف المقصود وفي ضرام السقط الخال هو المختال ويعني به هنا الملك المتكبر وحقيقته ان الخال بمعنى الكبر يقال
رجل ذو خال اي ذو كبر فاطلق على المتكبر مبالغة كقولهم رجل عدل فشبه فاها في الطعم فالاستدارة بالكاس الا ان الكاس يكون
ابدا منفرجة الفم غير ضيقة فتدارك ذلك بان شبه فاها مرة ثانية بالخاتم لكن الخاتم من الدر ثم الكاس في الغالب يكون مبتذلا
بحيث يكرع فيها من اهل المجلس كل احد حتى كانه يقبلها فتدارك ذلك بصفة الفم بانه لم يقبله ملك عظيم الشان فكيف غيره
دفع ذلك بان وصفه بانه لم يقبله ملك كبير الخ فان قلت اذا كان المقصود دفع توهم غير المقصود كان البيت من قبيل
التكميل فلا معنى لايراده في الايغال قلت ان بين الايغال والتكميل عموما من وجه فان الايغال اعم باعتبار الفايدة لجواز ان يكون
الفايدة فيه غير دفع توهم خلاف المقصود واخص باعتبار الموقع لوجوب كونه في آخر الكلام وليس هذه الاقسام متباينة فان
الشارح صرح بان بين التذييل والايغال عموما من وجه فلا محذور في ايراد ما هو من قبيل التكميل في الايغال قوله وهل
يجازي ذلك الجزاء المخصوص المراد بالجزاء المخصوص ارسال سيل العرم عليهم وفي ذكر الكفور دون الكافر ايذان بان ذلك الجزاء
المخصوص لمن بالغ في العناد والكفر قوله واحترز به عن الوجه الاخر الخ في الاية وجه ثالث وهو ان يقال المراد بالكفور في قوله و
هل نجازي الا الكفور العامل لكنه عبر عنه بالكفور ليشاكل قوله بما كفروا لفظا وعلى هذا الوجه يكون الاية من الضرب الثاني
قوله وكل منهما تذييل على ما قبله المتبادر من هذا الكلام ان قوله كل نفس ذائقة الموت تاكيد لتاكيد وتذييل لتذييل ويحتمل
ان يقدر على كلاهما تذييلا لقوله وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد قوله ولولا قوله ايضا لتوهم الخ قيل القول بان ايضا
تنبيه على ان التقسيم لمطلق التذييل تحكم لا دليل عليه ولا يذهب اليه الذوق السليم اذ لو ارجع ضمير هو الى الضرب الثاني
لكان المعنى الضرب الثاني ينقسم الى قسمين كما ان مطلق التذييل ينقسم الى قسمين وهذا معنى صحيح بل لا يبعد ان يقال لفظ ايضا
بعد ذكر الضمير يدل على ان التقسيم للضرب الثاني والا لوجب ان يقدم على الضمير كما لا يخفى على الذوق السليم قوله ولست بمستبق
اخا روي عن عمر بن الخطاب انه قال لجماعة اي شعرائكم القائل ولست بمستبق البيت قالوا هو النابغة قال هو اشعر الشعراء حال عن
اخا لعمومه قد سبق في بحث الحال اعتراض متعلق بهذا المقام وهو ان ذكر الامام يستدعي تقديم الحال على صاحبها المنكر وان كان
في حكم المخصص فليتذكر قوله او عن ضمير المخاطب قلت لا وجه لتخصيص الضمير في لست بكونه ذا الحال لجواز ان يكون لا تلمه حالا

عن الضمير في مستبق اللهم الا ان يبني الكلام على الاتحاد الذاتي بين الضميرين قوله يعني انك لا تقدر على استبقاء مودة الخ
يشير الى ان قوله اخا على حذف المضاف واعطاء المضاف اليه اعرابه كما في قوله تعم واسال القرية والتقدير لست بمستبق
مودة اخ قوله لان نزول المطر قد يكون سببا الخ فيه بحث اذ لا يكفي في ايهام خلاف المقصود مجرد الاحتمال له بحسب نفس الامر كما
يشهد به الانصاف والا لزم ان يكون اكثر صور التتميم داخلا في التكميل بل لا بد من نوع سبق الى الذهن ولا يسبق من السقي
الا الاصلاح لشيوع الاستعمال فيه وكثرة وقوعه على وجه الاصلاح ولذا ترى البلغاء يكتفون في مقام الدعاء بذكر السقي
فكون البيت من قبيل التكميل محل تامل فان قلت يتبادر كونه سببا لخراب الديار ههنا ليس بمجرد ذكر السقي بل باعتبار دوام
المطر السابق فان الدوام معتبر في مفهوم الديمة قال في الصحاح الديمة المطر الدائم الذي ليس فيه رعد ولا برق قلت تقديم
قوله غير مفسدها على قوله وديمة تهمي يدفع هذا التوجيه كما لا يخفى قوله ولذا عدي الذل بعلى والا فهو يتعدى باللام يقال له
قوله ويجوز ان يكون التعدية الخ الفرق بين التاويلين ان الاول باعتبار التضمين والثاني باعتبار ان التذلل لكونه من
العالي الى السافل يدل على حصول معنى العلو في التذلل فلا حاجة الى التضمين كذا في شرح الايضاح قوله وفيه نظر لانا
لا نم الخ قال بعض الفضلاء الانصاف ان هذا النظر غير وارد لانه اذا وصف واحد من الملوك بانه ليس بحليم يتبادر منه المهابة
البتة وفيه نظر لان مهابة الملك انما يتبادر عند وصفه بعدم الحلم بالنسبة الى الرعايا واما بالنسبة الى اعدائهم وهم المكو
فان اعداء الملوك ملوك فغير مسلم كما يشهد به الذوق السليم وبهذا يندفع ما قيل نصرة للمص ان ما قاله الشارح باعتبار برهان
العقول والظن يكفي في مقام الخطابة والاقناع قوله فينفي ذلك التوهم بقوله مع الحلم الخ قد نوقش فيه بان حال البشاشة و
التواضع يذهب مهابة الشخص ولو كان جبارا متعنتا مع ان لا يدل مطلقا على ان الحلم يوجد حالة المهابة اذ يحتمل ان
يكون معناه مهيب في عين العدو وغير حليم في وقت مصادفة ايامهم مع ان له حلما وتواضعا مع الاحباء وجوابه ظاهر
فان ما ذكره الشارح امر خطابي او غالبي واذهاب البشاشة مهابة الشخص باعتبار الغالب والاقرب ذي سلطان ينبسط
مع من يخاطبه ويتلطف به ومع هذا لا يدفع اليه المخاطب راسه من مهابته وهذا مما لا يخفى على المنصف وعدم دلالة
مع بطريق القطع على ما ذكره لا يضر اذ جواز حمله عليه كاف في مثل هذا المقام نعم اعتبار البشاشة وطلاقة الوجه بالنسبة الى
الاعداء كما يقتضيه كلام الشارح لا يخلو عن ركاكة قوله بفضلة لنكتة اراد بالفضلة نحو المفعول والحال ونحوهما مما ليست
بجملة مستقلة ولا ركن كلام لا ما يتم اصل المعنى بدونه كما يدل عليها النظر في الامثلة التي ذكرها المص في الايضاح قوله وكتكميل

المدة في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلا من الاية هذا ماخوذ من كلام الكشاف واعترض عليه بان البعضية
المستفادة من التنكير هي البعضية في الافراد لا البعضية في الاجزاء فكيف يستفاد من قوله ليلا ان الاسراء كان في
بعض من اجزاء ليلة اجاب صاحب الكشاف بان ما ذكره ماخوذ من قولهم سرت ليلا وسرت الليل فالثاني يقتضي الاستيعاب
والاول يصح على التقديرين وذلك لانه يصير محدودا بدخول حرف التعريف عليه والليل وان كان موضوعا لمجموع
الزمان المعلوم الا ان تنكيره يقع على البعض والكل فيحمل على المتعارف لان الاسراء في الغالب لا يكون الا في بعضه وقد يجاب
عنه ايضا بما ذكره الامام المرزوقي من انه يجوز ان يراد بذكر ليل منكرا اوسط الليل والدخول في معظمه يقال جاء فلان
ليلا او بليل اي في معظم ظلمة فيستفاد البعضية بهذا الوجه فلا اشكال والاصح ان يقال اذا حمل التنوين على التقليل يكون
الكلام في قوة اسرى بعبده ليلا قليلا ومثله يستفاد منه القلة بحسب الاجزاء على ما يشهد به موارد الاستعمال بقي ههنا
بحث وهو انه تبين مما ذكر ان المقصود بيان وقوع الاسراء المذكور في بعض الليل فانه ادل على كمال قدرته تعالى ولو اكتفى بذكر
الاسراء لتوهم خلاف المقصود فلا يكون من قبيل التتميم اللهم الا ان يقال لا بد في الايهام التبادر الى الذهن في الجملة كما ذكرنا
فيما سبق والاسراء المطلق لا يتبادر منه وقوعه في جميع الليل فتامل قوله ان الثمانين وبلغتها: قد احوجت سمعي الى
ترجمان: الترجمان على وزن الزعفران ويقال ترجمان بضم الجيم ولك ان تضم التاء بضمة الجيم يقال ترجم كلامه اي فسره
بلسان اخر كذا في الصحاح والكلمة رباعية وغلط الجوهري في جعل التاء زائدة وذكر الكلمة في فصل الجيم ومعنى البيت
ان ثمانين التي انتهى اليها سنه احدثت في سمعه ثقلا يخفى معه عليه الكلام فيحتاج الى مترجم يبلغه اياه ويكرره عليه من
قريب ولما احتاج في ادراك المسموع الى ان يعاد له الكلام بصوت جهير جعل الاعادة بمنزلة التعبير بلسان آخر فاطلق
عليه الترجمان قبل الدعاء للممدوح ببلوغ الثمانين فيه تاكيد لتحقيق مقالة الشاعر لانه اذا بلغ الثمانين صدق في احتياج
سمعه الى ترجمان واعترض عليه بانه موهم للدعاء عليه بالضرورة الى ضعف سمعه واحتياجه الى ترجمان قوله الا هل اتاها
والحوادث جمة غالة بان امرا القيس بن تملك بيقرا الضمير في اتاها راجع الى ام امرئ القيس وتملك اسمها وبيقر فعل ماض
بمعنى اقام في الحضر والالف للاشباع والباء في بان زائدة قوله والفرق دقيق اشار اليه صاحب الكشاف قال ابن مالك
في شرح التسهيل وتميز الاعتراضية من الحالية امتناع قيام المفرد مقامها وجواز اقترانها بالفاء وان ولن والسين وسوف
وحرف تنفيس وجواز كونها طلبية والحالية تخالف الاعتراضية في جميع ذلك ومن جملة الفارقات اللفظية وان لم يذكرها

ابن مالك

ابن مالك جواز اقتران الاعتراضية بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت وقد سبق انه يمتنع في الحالية هذه هي الفروق
اللفظية واما الفرق المعنوي فهو ما اشار اليه صاحب الكشاف من ان الحالية قيد لعامل الحال ووصف له في المعنى بخلاف
الاعتراضية فان لها تعلق بما قبلها لكن ليست بهذه المرتبة قوله وضمير الشان محذوف هذا على مذهب الجمهور ويجوز ان
يكون المحذوف ضمير مخاطب للمامور بالعلم اي انك سوف ياتيك كل ما قدر كما جوزه سيبويه وجماعة في قوله تعالى ان يا
ابراهيم قد صدقت الرؤيا قوله فقوله ان الله تعالى يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض باكثر من جملة قد اعترض
عليه الشيخ بهاء الدين السبكي بان المراد بقولنا اكثر من جملة واحدة ان لا يكون احدى الجملتين معمولة لما في الاخرى
والا فهي في حكم جملة واحدة وقوله يحب التوابين خبر ان وقوله يحب المتطهرين معطوف على الخبر فلا يكون مع ما قبلها جملتين
معترضتين ولك ان تقول عطف الثانية على خبر ان ليس بمتيقن لجواز كونها خبر مبتدا محذوف والجملة عطف على الجملة الاولى
المستانفة فيحتمل ان يكون التمثيل وقع على هذا الوجه المحتمل والامثال لا دليل قوله وخفوق البيت الخفوق والخفقان اضطراب
القلب وهو مرفوع معطوف على فاعل فعل في البيت السابق واللهيب ما التهب من النار والمراد تلهب ما في قلبه من حرارة الوجد
وشدة الاشتياق قوله وما مات منا سيد البيت لعبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي وقيل للسموال بن عاديا اليهودي و
مطلع القصيدة اذا المرء لم يدنس من اللوم عرضه: فكل رداء يرتديه جميل وبعده: اذا المرء لم يحمل على النفس ضيمها: فليس
الى حسن الثناء سبيل: تعيرنا انا قليل عديدنا: فقلت لها ان الكرام قليل: وما ضرنا انا قليل وجارنا: عزيز وجار
الاكثرين ذليل: لنا جبل يحتله من نجيره: منيع يرد الطرف وهو كليل: اصله تحت الثرى وسما به: الى النجم فرع لا ينال طويل
قال ابو زيد يقال طل دمه وطل الله واطله الله اهدره ولا يقال طل دمه بالفتح وابو عبيدة والكسائي يقولانه وحاصل معنى
البيت لم يمت منا رئيس الا في الحرب ولا بطل دم قتيل منا في اي موضع كان وعلى يد من اتفق والغرض التفاخر بالشجاعة و
يحتله نحله ومن نجيره اي ندخله في جوارنا وحفظنا منيع اي ممتنع على طالبه لاستحكامه يرد الطرف اي هو مشرف عال بحيث
يكل طرف الناظر اليه وسوق الابيات يدل على ان المراد من الجبل جبل العز والسمو كما ذكره المرزوقي في شرح الحماسة لا الجبل
الحقيقي كما ذكره شارحو المفتاح فليتامل قوله فيشمل بعض صور التتميم والتكميل وكذلك بعض صور التذييل لكن لما كان
اصل التفسير شاملا للدائم وكان الغرض ههنا ذكر ما يخص تفسير البعض لم يتعرض له قوله وتقدير كلامه على ما ذكرنا ظاهر
حيث اقتصر على قوله وهو ما يكون واقعا في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى ولم يزد قوله ولا محل له من الاعراب

جملة كان او اكثر كما زاد المصنف فيرد عليه الاشكال قوله فسهو لان ما هو اقل من الجملة الخ وقد يتكلف ويقال قوله جملة كانت
او اقل او اكثر ترديد لما كان واقعا في احد الموقعين بعد اشتراطنا وقوع اذا كان جملة بما لا محل له من الاعراب وليس ترديدا لما
لا محل له من الاعراب فالمعنى فيتمم من التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين سواء كان الواقع جملة او اقل او اكثر والحاصل
ان قوله جملة حال من ضمير له وخبر كان محذوف ان جوز حذفه وان لم يجوز يجعل هذا خبر كان ويقدر جملة اخرى حالا مما ذكر
والتقدير ولا محل له من الاعراب حال كونه جملة كان الواقع الخ ولا يخفى ما فيه من التعسف قوله لان ايمانهم لا ينكره من
يثبتهم وايضا تسبيحهم وحمدهم المستفادان من قوله تع يسبحون بحمد ربهم يدلان على ايمانهم به تعالى قوله وحسن ذكره اظهار
شرف الايمان باعتبار ان الله تع لما ذكر هذا الوصف في شانهم مدحا لهم تبين ان هذا وصف عظيم شريف بحيث يمدح
به حملة العرش ومن حوله فهذا ابلغ ترغيبا هذا او يحتمل ان يكون قوله تع يؤمنون به ايغالا على مذهب من لم يشترط فيه البيت
كما مر قوله وفيه نظر لان هذا داخل في التتميم الخ اجيب بان مراد المص ان هذا الكلام قد يقال في امر يعظم شانه فعند عظم المنظور
يقال رايته بعيني وعند عظم القول يقال قاله بفيه وهذا لا يمنعه من ان يكون للتاكيد بحسب اقتضاء المقام وفيه ما فيه
قوله ولست بنظار الى جانب الغنى الخ وما بعده * واني لصبار على ما ينوبني * وحسبك ان الله اثنى على الصبر قوله وقول
الحماسي وننكر ان شئنا الخ هذا البيت من ابيات قصيدة اذا المرء لم يدنس من اللوم عرضه وقبله * ونحن كماء المزن ما في نصابنا
جهام ولا فينا يعد بخيل وبعده * اذا سيد منا خلا قام سيد * قؤول لما قال الكرام فعول * الجهام السحاب لا ماء فيه قوله الفن
الثاني علم البيان قد اشير في الفن الاول الى ان المراد من الفن المعاني لا الالفاظ والمضاف محذوف من الاول او الثاني
فليتذكر قوله وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد الخ اورد على هذا التعريف انه يقتضي ان يتمكن كل من عرف علم البيان من
ايراد اي كان في طرق مختلفة في وضوح الدلالة مع انه ممتنع فيما ليس له لازم بين معنى الاخص او له لازم واحد فقط والجواب
ان منشاء هذا الايراد ان يراد باللازم ما يمتنع انفكاكه تصورا على ما هو اصطلاح المعقول وسيتضح ان المراد اعم من ذلك و
وجود ما ليس له لوازم بالمعنى الاعم ممنوع قوله فليس المراد علم بالقواعد اي ليس المراد بالعلم الادراك لاحتياج الى تقدير المتعلق
بلا ضرورة داعية الى التقدير وليس لك ان ترجح هذا التقدير بناء على ان الادراك هو المعنى الاصلي للعلم لانه في المعاني الاخر
اما حقيقة عرفية او اصطلاحية او مجاز مشهور وكل منهما ان لم يرجح عند اهل الفن على الحقيقة اللغوية فلا اقل من ان لا يرجح عليه
ثم ان خروج علم ارباب السليقة على تقدير حمل العلم على الاصول والقواعد او الادراك المتعلق بها ظاهر لانهم لا يعلمون القواعد

مفصلة وان كانوا يعتبرون مقتضياتها في الموارد بسليقتهم واما على تقدير حمله على الملكة فان الملكة على ما سبق من تصريح
الشارح انما يحصل من ادراك القواعد وممارستها الا ان خروج علم الله تع وعلم جبريل ع من التعريف على تقدير حمل العلم على
الادراك والاصول غير ظاهر فتامل قوله واراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم ما روعي فيه مطابقته مقتضى الحال قال الفاضل
المحشي في شرح المفتاح يريد بالمعنى الواحد معنى واحدا مركبا روعي فيه مطابقته مقتضى الحال اما اعتبار التركيب فلما عرفت
من انه لا يجوز كون الالفاظ المفردة مفيدة للسامع معانيها الافرادية حذرا من لزوم الدور كما هو المشهور واما اعتبار رعاية المطابقة
فلما مر من ان البيان شعبة من علم المعاني لانه باحث على وجه كلي عن كيفية افادة التراكيب خواصها التي يبحث في المعاني عن افادتها
اياها انتهى كلامه وفيه بحث لان لزوم الدور على مدعى السكاكي انما هو في افادة المعاني الحقيقية الوضعية والمراد بالمعنى ما
هو اعم من الحقيقي والمجازي وايضا انما هو في الموضوعات الشخصية لا النوعية والا فالمركبات موضوعة نوعا ايضا قوله على ايراد كل
معنى يدخل في قصد المتكلم قيل الاظهر ان يقول على معرفة ايراد لان الايراد انما وقع في التعريف فاعل يعرف وانت خبير بان ما ذكره
الشارح تعبير باللازم لان معرفة الايراد يستلزم الاقتدار عليه فان قلت المعاني التي يقصد اليها غير متناهية عرفا وان تناهى عقلا
وكما ان الاحاطة بما لا يتناهى عقلا محال كذلك الاحاطة بما لا يتناهى عرفا فكيف يقتدر بعلم البيان على احاطتها قلت لا
استحالة في الاحاطة بما لا يتناهى اجمالا كما في ساير العلوم قوله ايراد معنى قولنا زيد جواد اي لا وحده بل مع كل ما يلاحظه
يقصد اليه كيلا يخرج باستغراق المعنى قوله لم يكن عالما بعلم البيان قيل سياق كلامه يدل على ان من كان له هذه الملكة لو عرف
الايراد المذكور كان عالما بالبيان مع انه ليس كذلك اذ ليس الايراد المذكور علم البيان حتى يكون العارف به عالما بعلم البيان و
اجيب بان الباء في بعلم البيان سببية لا صلة والمعنى ليس عالما بالايراد بواسطة علم البيان ولك ان تحملها على الصلة لا باعتبار
ان معرفة الايراد المذكور بواسطة العلم بعلم البيان فتامل قوله لان كل واضح فهو خفي بالنسبة الى ما هو اوضح منه فان قلت من قدر
على ايراد المعنى الواحد بطريق في نهاية الوضوح وبطريق آخر في نهاية الخفاء عالم بالبيان مع عدم صدق التعريف عليه اذ لا وضوح في
نهاية مراتب الخفاء ولا خفاء في نهاية مراتب الوضوح قلت القدرة على ما ذكر بدون القدرة على الايراد بطريق متوسط بين
النهايتين غير مسلم فلا اشكال ولو سلم فلا نسلم ان لا وضوح في نهاية مراتب الخفاء ولا خفاء في نهاية مراتب الوضوح لان اصل
الدلالة لا يخلو عن وضوح ما وكذا لا يخلو عن خفاء ما للاحتياج الى سماع اللفظ والعلم بالوضع النوعي قوله ان بعضها واضح الدلالة
قيل الوضوح صفة المدلول وصف به الدلالة تبعا وقيل صفتها لاختصاصها بالظهور في نفسها على حسب تفاوت اسبابها في القوة

قوله فلا حاجة الى ذكر الخفاء بل لا وجه له لان الخفاء من حيث انه خفاء لا يدخل تحت القصد والارادة اولا وبالذات
قوله يخرج ملكة الاقتدار على التعبير اى يخرج الملكة المذكورة عن كونها مشمولة لعلم البيان وجزءا من مسماه والا فالملكة
بالنسبة الى معنى واحد لا يصدق عليه الحد بطريق الاستعمال اصلا لان المراد بالمعنى جميع المعانى الداخلة تحت القصد والارا
ومن جملتها المعانى التركيبية قوله اولى من تعريفه بمعرفة ايراد المعنى الواحد لان البيان ليس نفس معرفة ايراد المعنى المذكور
بل به يعرف ايراده ووجه صحة ذلك التعريف ان يحمل على التجوز بذكر المسبب وهو المعرفة وارادة السبب وهو الاصول والقواعد
او الملكة المسببة من تلك الاصول وتعريف المصنف خال عن هذا التجوز فلذا حكم عليه بالاولوية قوله ودلالة الاثر على
المؤثر اقتصاره فى تمثيل الدلالة الغير اللفظية على نوعين من امثلته اشارة الى انحصارها فى الوضعية والعقلية كما دل
عليه كلام الفاضل المحشى فى حاشية شرح المطالع والمختار على ما صرح به الاستاد المحقق فى شرح المطالع وغيره من المحققين وجود
الدلالة الطبيعية فى غير اللفظية ايضا فان اخذ المستمع للنغمات الطيبة فى الرقص على وزنها يدل على تاثير تلك النغمات
فى نفس ذلك المرتقص وعلى ان طبعه يقتضى ان يتحرك تلك الحركات اذا تاثر من طيب الاحوال وملايمة الاصوات وقس على ذلك
عروض بعض الاوضاع بوجع المتالم وخاجيه عند شدة المه قوله اما ان يكون للوضع مدخل فيها والا فقد يجتمع الدلالة الو
والعقلية فى لفظ واحد بالنسبة الى مدلول واحد لكن باعتبارين مثل قول القايل من وراء الجدار انا حى قوله بحسب مقتضى
الطبع اى طبع اللافظ او طبع اللفظ او طبع السامع كما حققه الفاضل المحشى فى حاشية شرح المطالع قوله كدلالة اخ
على الوجع قيل هو بفتح الهمزة وضمها وسكون الخاء المعجمة المشددة يدل على التحسر واما الذى يدل على الوجع فهو بالضم
لا غير قوله وعرفوا الدلالة الوضعية اللفظية بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع قال
الفاضل المحشى فى حاشية شرح المطالع مستظهرا بما نقله شارحه من عبارة الشفاء طريق العلم باللفظ هو السمع ومحل
ارتسامه الخيال وطريق العلم بالمعنى اللفظ ومحل ارتسامه هو النفس وفيه بحث من وجوه اما اولا فلان حصر طريق العلم
باللفظ فى السمع مخالف لما ذكرنا سابقا من ان نقوش الكتابة دالة على الالفاظ واما ثانيا فلان اللفظ المسموع وان كان
جزئيا ومحل ارتسامه الخيال لكن اللفظ الذى يدل عليه نقش الكتابة كلى لعدم اختصاصه بشخص مخصوص فمحل ارتسامه النفس
فالحق القول بان محل ارتسام اللفظ هو الخيال مبنى على انحصار طريق العلم فى السمع وقد عرفت ما فيه واما ثالثا فلان المعنى
كثيرا ما يكون من الجزئيات المحسوسة ويكون محله الخيال والحواس الشيخ بنى كلامه على الاكثر قوله لعدم توقفهما على العلم بالوضع

لا يخفى

لا يخفى على المنصف ان المتبادر من قوله بالنسبة الى من هو عالم بالوضع الحصر وان القيود التى تذكر فى التعاريف يجب ان يحمل
على المتبادر منها ما امكن فلهذا احترز بالقيد المذكور عن الطبيعية والعقلية فلا يتجه ما قيل من ان التوقف وان كان
منتفيا عنهما الا انهما لا ينافيان العلم بالوضع بل كل منهما متحققة سواء وجد العلم بالوضع او لم يوجد فكيف يصح الا
عنهما بهذا القيد قوله واعترض بان الدلالة اخ قرر الفاضل المحشى الاعتراض على الوجه المشهور ونقل جواب الرازى فى شرح
المطالع بتوضيح وتحقيق محصله انه تعريف بلازم الدلالة بالقياس الى المعنى لكن فيه بحث لانه لازم غير محمول والمشهور عند
عدم جواز التعريف به فلا بد من تاويل آخر ولذا التجاء اخرا الى انه تفسير باللازم غير المحمول فلا حاجة الى اخراج الفهم عما هو
المتبادر من كونه مصدرا من المبنى للفاعل فان فهم السامع ايضا لازم لتلك الاضافة العارضة لاجل الوضع اعنى الدلالة
اللهم الا ان يقال اعتبر ما هو قريب من الدلالة بحسب اللزوم ولهذا عدل عما هو الظاهر ثم ان المذكور فى شرح المطالع ان
الوصف الناشى من الدلالة اذا قيست الى المعنى كون المعنى منفهما عند اطلاق اللفظ والمفهوم من كلام الفاضل المحشى
اولا انه كون المعنى بحيث يفهم من اللفظ والفرق ظاهر فتامل قوله وجوابه انا لا نسلم انه ليس صفة اللفظ اخ قد رد
الفاضل المحشى هذا الجواب بتفصيل خلاصته ان فهم السامع من اللفظ ليس صفة له لكنه صرح فى مباحث التقابل من حواشى
شرح التجريد بان عدم اللازم عن المحل صفة للمحل قائمة به فبين كلاميه فى كتابيه تناف صريح الا ان يقال ما ذكره فى
حواشى شرح التجريد نقل لكلام القوم لا انه يختاره قوله لان دلالته عليهما انما هى من جهة ان العقل يحكم اخ اى من جهة
هى منشاء لكون العقل حاكما كما فصح التعليل وسقط ما قيل ان التعليل غير واضح اذ لو لا ملاحظة العقل قطعا لا الجزء
ولا الكل ولا اللازم ولا الملزوم فضلا عن الحكم بالاستلزام لكان امر الدلالة بحاله ولو قال فى التعليل لان دلالته عليهما
من جهة الاقتضاء والاستلزام العقليين لكان اوضح قوله واريد به الكل واعتبر دلالته اخ انما اعتبر الارادة مع انه مستدرك
فى بيان الانتقاض اذ يكفى ان يقال اذا كان اللفظ مشتركا بين الجزء والكل ودل على الجزء بالتضمن يصدق عليها اخ ليتضح
الكلية والجزئية وما يتفرع عليها زيادة ايضاح ولمثله اخرج بقيد الاعتبار فى قوله اعتبر دلالته اخ فليفهم قوله ويرد ينتقض
تعريف الدلالات بعضها ببعض اى ينتقض تعريف بعض الدلالات ببعض الدلالات لا بحدود بعضها كما يتبادر من ظاهر
العبارة وانما لم يتعرض لانتقاض حد كل واحد من التضمن والالتزام بالاخر لعدم الاطلاع على مثال مع انه يمكن تصويره
فيما اذا كان اللفظ موضوعا لكل واحد من اللازم والملزوم ولمجموعهما معا كما فصله فى شرح الرسالة قوله فالجواب انه

لم يقصد تعريف الدلالات الخ ولو سلم انه قصد التعريف لم يكن ايضا باس في ترك قيد الحيثية لشهرته وانسياق الذهن
اليه كما ذكره في تعريف الحقيقة والمجاز فلا انتقاض اصلا قوله فاللفظ ابدا لا يدل الا على معنى واحد قيل لا فايدة في هذه
المقدمة اذ لا يدعي امكان اجتماع الدلالات بل انتقاض تعريفها ويجوز ان يكون اللفظ ابدا متصفا باحدى هذه الدلالات
مع انها يصدق عليها تعريف الدلالة الاخرى وانت خبير بان هذا راجع الى ما ذكره الفاضل المحشي فليتامل قوله الى ان
التضمن فهم الجزء في ضمن الكل فان قلت التضمن صفة اللفظ ولا كذلك فهم الجزء في ضمن الكل فكيف يكون التضمن نفس
الفهم قلت هذا من قبيل قولهم الدلالة فهم المعنى من اللفظ الخ وقد سبق من الشارح والمحشي تع فلا وجه للاعادة قوله
وانه اذا قصد الى قوله لا تضمنا والتزاما قال الفاضل المحشي هذا بطو ويبين وجه البطلان ببسط وتفصيل لكن فيما ذكره
بحث من وجوه الاول ان التضمن لما كان فهم الجزء في ضمن الكل لم يكن الفهم الثاني وهو فهمه ملتفتا ومخطرا بالبال قصدا
بواسطة القرينة الدالة على انه المراد تضمنا اذ ليس في ضمن الكل وهو ظ فيلزم القول بانه مطابقة فان قلت يلزم ح
ان يتعدد الدلالة مطابقة وتضمنا فلا يصح قول الشارح لا تضمنا قلت مراده بقوله صارت الدلالة مطابقة لا تضمنا
ان الدلالة عليه من حيث انه مقصود صارت كذلك كما يدل عليه السياق او اراد بقوله لا تضمنا فقط وكذا القول في
الالتزام وبالجملة لا شك في كون الفهم الثاني دلالة وان كان بواسطة القرينة لان اهل العربية لا يشترطون في الدلالة
الكلية واذ ليس تضمنا لما ذكر ولا التزاما اذ ليس المفهوم خارجا عن الموضوع له تعين كونه مطابقة الثاني ان ما ذكره
من ان القرينة في مثل هذا المجاز لا تعلق لها بالفهم بل بالارادة ينافي ما اشتهر منهم في الفرق بين المجاز والمشترك من ان
القرينة في المشترك لدفع مزاحمة الغير وفي المجاز لفهم المعنى المجازي حتى انهم اخرجوا المجاز عن ان يكون موضوعا بازاء
المعنى المجازي بان اعتبروا في تعريف الوضع قيد بنفسه وادخلوا المشترك وقالوا الفهم في المجاز بواسطة القرينة لا بنفسه
بخلاف المشترك على ما سيجي في بحث الحقيقة والمجاز الثالث ان قوله ما ذكره الشارح من صيرورة الدلالة على الجزء واللازم
مطابقة لا تضمنا والتزاما مبني على مقدمتين احديهما ان اللفظ موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا نوعيا الثانية
ان اللفظ اذا دل على معنى بالمطابقة التي هي اقوى لم يدل عليه في تلك الحال باحدى اختيها محل نظر لان مساق الكلام
يدل على ان نفي التضمن لعدم انفهام الجزء في ضمن الكل لانه لما لم يفرق بين الفهم والقصد وكان القصد لا في ضمنه كان الفهم
ايضا لا في ضمنه فبالضرورة لا يكون تضمنا نعم عدم التفرقة باطل كما حققه الفاضل المحشي فكون المقدمة الثانية مبنى ما
ذكره

الشارح ممنوع اللهم الا ان يقال مراد المحشي ان مبنى ما ذكره على هاتين المقدمتين في نفس الامر في كلام القوم لا على ما ذكره الشارح
نفسه قوله لا يظهر انها مطابقة ام تضمن قال الفاضل المحشي قد بينا انها مطابقة ولا يجوز ان يكون تضمنا فينتقض بها
حد التضمن وكذا الحال في اللازم والظاهر انه اعتراض على الشارح ففيه بحث اما اولا فلان هذا القايل صرح بان حقيقة
الدلالة التضمنية الدلالة على الجزء المراد وحقيقة الدلالة الالتزامية الدلالة على اللازم المراد وقد صرح ايض باستلزامهما
المطابقة فمقتضى التصريح الاول كون الدلالة على الجزء المراد تضمنا وعلى اللازم المراد التزاما ومقتضى التصريح الثاني كونها
مطابقة فلا وجه لبث القول بنفي الدلالتين متمسكا فيه بالتنافي وبالجملة لما جعل المجيب المذكور الارادة مدار الدلالة لم يتصور
ان يعين احدهما في الصورة المذكورة ولهذا قال الشارح لا يظهر انها مطابقة ام تضمن وهذا ظاهر جلي واما ثانيا فلان
تعيين كون الدلالة فيما ذكر من الصورتين مطابقة كان مبنيا على استلزام التضمن والالتزام اياها كما صرح به فيما سبق
حيث قال لا تضمنا ولا استلزاما لاستلزامهما الدلالة المطابقة على الكل والملزوم وقد انتفت لانتفاء الارادة و
قول الشارح لا يظهر انها مطابقة ام تضمن مبني على تسليم جميع ما ذكر من توقف الدلالات على الارادة وما يلزمه من
امتناع اجتماعها وبالجملة الكلام ههنا مبني على التنزل فلا وجه للاعتراض قوله وغير ذلك مما يجري مجرى عرف
خاص كما بين البخل والجود في مقام التمليح والتهكم قوله وكلام ابن الحاجب في اصوله مشعر الخ عبارته هكذا ودلالته اللفظية
في كمال معناها دلالة المطابقة وفي جزئه الدلالة التضمنية وغير اللفظية التزام وقيل اذا كان ذهنيا قوله يخرج كثير من
المعاني المجازات والكنايات الخ جوابه ان من اشترط الكلية في الدلالة لم يجعل تلك المجازات والكنايات دالة على تلك
المعاني بل الدال عليها عنده هو المجموع المركب منها ومن قراينها الحالية او المقالية نعم من لم يشترط ذلك جعل الدال نفس
تلك المجازات والكنايات كذا ذكره الفاضل المحشي واعترض عليه المعترض بان الدال على المعنى المجازي ان كان هو المجموع المركب
من اللفظ والقرينة لم يكن المجاز في رايت اسدا في الحمام مجازا في المفرد بل لم يوجد مجاز فيه وهو خلاف ما صرحوا به و
اجيب عنه بان المجاز هو اللفظ المستعمل في غير المعنى الموضوع له ولا شك ان المستعمل في المثال المذكور في المعنى المجازي الذي
هو الرجل الشجاع انما هو لفظ الاسد ولا دخل للقرينة اعني لفظ في الحمام في ذلك الاستعمال وانما هو لاجل فهم المجازي منه
والحاصل انه لا يلزم من كون القرينة جزءا من الدال على المعنى المجازي ان يكون المجاز هو المجموع المركب لجواز ان يكون المستعمل
في المعنى المجازي هو اللفظ المستعار فقط وان كان الدال عليه المجموع المركب من اللفظ المستعار ومن القرينة فيكون المجاز

مفردًا وان كان الدال مركبًا على انه لو سلم ما ذكره فى مثال الاسد فى الحمام فلا نسلم انه يلزم ان لا يوجد مجاز فى المفرد وانما
يتم ما ذكره فى القراين اللفظية لا العقلية وان جعلت القرينة العقلية فى حكم لفظ تقديرى او يقال المجموع المركب من
اللفظ والقرينة العقلية ليس بلفظ والمجاز هو اللفظ فلا يكون المركب مجازًا فضلًا عن ان يكون مجازًا فى المفرد فصح لزوم
ان لا يوجد مجاز فى المفرد قلنا قد سبق ان اللفظ اذا استعمل فى جزء الموضوع له لم يكن للقرينة تعلق بفهم المعنى المجازى
بل بالارادة فاللفظ فى مثله مجاز مفرد فلا يلزم انتفاء المجاز فى المفرد مطلقًا فتدبر **قوله** بل لم يكن دلالة الالتزام الخ
رده الفاضل المحشى بان لازم لازم الشئ وان كان لازمًا لذلك الشئ لكن دلالة اللفظ على لازمه اظهر من دلالته على لازم
لازمه وقد حققه بما لا مزيد عليه لكن فيه بحث لانه انما يتم اذا كان لازم لازم الشئ لازمًا له كما صرح به وليس كذلك لزوم
سواء كان اللزوم بينًا بالمعنى الاعم او الاخص اما فى الاول فظاهر اذ كفاية تصور ا وتصور ب فى الجزم باللزوم بينهما و
كفاية تصور ب وتصور ج فى الجزم باللزوم بين ب وج لا يستلزم كفاية تصور ا وتصور ج فى الجزم باللزوم بينهما بل ربما
يحتاج فى هذا الجزم الى اعتبار لزوم ب لا ولزوم ج لب واما فى الثانى فلان تصور الشئ انما يستلزم تصور لازمه
تبعًا غير ملتفت اليه قصدًا والمستلزم لتصور اللازم الثانى تصور اللازم الاول مقصودًا ملحوظًا فى نفسه اللهم الا ان
يثبت لازم يستلزم تصوره ولو تبعًا غير ملتفت اليه قصدًا تصور لازم له فى بعض المواد ولو لم يكن كليًا فتامل **قوله**
لا يتاتى بالوضعية فان قلت التفسير اوضح دلالة على المقصود من المفسر مع اشتراكهما فى الدلالة الوضعية قلت
التفسير والمفسر انما يختلفان بكون احدهما دالًا على الهيئة التفصيلية والاخر على الاجمالية فالاختلاف فيهما راجع الى
نفس المدلول لا الى الدلالة **قوله** والا لم يكن كل واحد دالًا الخ لا شك ان الوضوح والخفاء معتبران بالنسبة الى السامع وكذا
الدلالة المرادة ههنا اعنى الارشاد معتبر بالنسبة اليه فلا يرد ان يقال الدلالة معتبرة بالنسبة الى نفس الامر لا بالنسبة
الى السامع فلا يلزم من انتفاء علمه بالوضع انتفاء الدلالة **قوله** مقام كل كلمة منها اى من كلمات الكلام السابق **قوله**
ما يراد منها اى يرادف تلك الكلمة لا كل كلمة اذ ليس لنا ما يرادف كل كلمة **قوله** ويحتمل ان يكون بعض منها دالًا فان قلت
قوله ويحتمل معطوف على قوله لا يكون وهو مقيد بقيد متقدم عليه اعنى قوله وعلى التقديرين فيفيد احتمال كون البعض
دالًا على كل من التقديرين مع انه لا دلالة لشئ منها على احد التقديرين وهو ان لا يكون عالمًا بوضع شئ منها قلت قوله
ويحتمل معطوف على مجموع القيد والمقيد والحاصل انه لوحظ التقييد اولًا ثم العطف فيكون القيد جزءًا من اجزاء

المعطوف عليه لا حكمًا من احكامه حتى يلزم اشتراك المعطوف منه وانما يلزم لو كان المعطوف عليه مقيدًا بالقيد السابق
والفرق ظاهر فافهم **قوله** وقريب منه ما يقال الخ الفرق بين الجوابين ان المعتبر فى الاول التغاير بحسب الاطلاق والتقييد و
فى الثانى التغاير بحسب الزمان **قوله** وقلة تكرر اللفظ على الحس والمعانى على العقل فان قلت الكلام فى ايراد المعنى الواحد بطرق
مختلفة وانتفاء الاختلاف بالوضوح والخفاء بالنسبة الى معنى واحد وضعى فلا مدخل لقلة تكرر المعنى على العقل ولا وجه
لذكره قلت نعم المدعى ذلك لكن الدليل السابق كان عامًا فانه كما يدل على انتفاء الاختلاف بالوضوح بالنسبة الى مدلول
واحد وضعى كذلك يدل على انتفائه بالنسبة الى مدلولين وضعيين اعنى ان يكون دلالة لفظ على معنى الوضعى اوضح
من دلالة لفظ اخر على مدلول آخر وضعى له والسؤال على الدليل على انه يمكن ان يراد بقلة تكرر المعنى على العقل قلة تكرر
معنى اللفظ من حيث انه معنى له فلو كان الكلام فى دالين على معنى واحد وضعى لكان ذكر قلة تكرر المعنى على العقل ايضًا فى
محله **قوله** فيمكن تاديته ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة الخ فيه مناقشة وهى ان دلالة الالتزام دلالة اللفظ
الموضوع للملزوم على اللازم ولا دلالة للازم من حيث هو لازم على الملزوم فتادية الملزوم بالفاظ موضوعة لتلك اللوازم
المختلفة المراتب ليس بطريق الدلالة الالتزامية اللهم الا ان يراد باللزوم التبعية وبالملزوم المتبوع وباللازم التابع
ويلاحظ فى كل منهما اللزومية بالمعنى المعتبر فى دلالة الالتزام عند اهل هذا الفن فتامل **قوله** مثل كونه كثير الرماد و
جبان الكلب ومهزول الفصيل ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدر ومنه الى كثرة الطبايخ ومنه الى
كثرة الاكلة ومنه الى كثرة الضيفان ومنه الى المقصود اعنى الجود وينتقل من جبن الكلب الى كثرة ضربه ومنه الى كثرة الزوار
ومنه الى كثرة الضيفان ومنه الى المقصود وينتقل من هزال الفصيل الى قلة لبن امه ومنه الى كثرة حلبها ومنه الى
كثرة الاكلة ومنه الى كثرة الضيفان ومنه الى كثرة الضيفان ومنه الى المقصود او ينتقل من هزال الفصيل الى نحر
امه لاجل الضيف ومنه الى المقصود كما يدل عليه قول ابن هرمة لا امتع العوذ بالفصال ولا ابتاع الا قريبة الاجل **قوله**
فان قيل ينبغى ان يكون الامر بالعكس قد فهم من الكلام السابق ان دلالة الشئ على جزئه اوضح من دلالته على جزء الجزء
فالعكس المذكور بالنسبة الى هذا المفهوم الضمنى لا بالنسبة الى ما ذكر فى الكلام صريحًا من ان دلالة الحيوان على الجسم اوضح
من دلالة الانسان عليه كما وهم فيه بعض المحشين فان نسبة جزء الجزء الى الجزء كنسبة جزء الجزء الى الكل غاية الامر ان يتحدا
فى مرتبة الوضوح لا ان يكون دلالة الكل على جزء جزئه اوضح من دلالة الجزء على جزئه والى هذا المعنى يشير كلام الفاضل المحشى

في حاشيته فتأمل قوله قلنا الامر كذلك لكن القوم صرحوا الى قوله فكانهم بنوا ذلك رد الفاضل المحشي هذا الجواب ثم
اجاب بجواب مطابق لقواعد القوم لكن في كلامه بحثان الاول ان لقايل ان يقول يجوز ان يكون مراد الشارح بالقوم اهل
البيان لا الميزانيين وما ذكره الشريف بناء على ان ما ذهب اليه الميزانيون في هذا المقام غاية الامر يخالف الاصطلاح
ولا باس به وجوابه ان ما ذكر اصطلاح جديد لا نقل عليه من اهل البيان فلا وجه لحمل الكلام عليه مع ان الاستشهاد بقول
الرئيس في شفائه مما يصرح بان المراد من القوم المنطقيون الثاني ان ما ذكره في الجواب المطابق لقواعد القوم من ان الاختلاف
الذي يوجد في التضمن ليس باعتبار فهم الجزء الخ مما لا حاجة اليه في بيان تحقق الاختلاف في دلالة التضمن وضوحا وخفاء
اذ قد سبق منه في بيان تاتي الوضوح والخفاء في دلالة الالتزام على مذهب ارباب المعقول ان ترتب الملاحظات ولو بالذات
يفيد تفاوت الترتب في الوضوح فالدلالة على جزء الجزء اوضح من الدلالة على الجزء اللهم الا ان يريد ان الاختلاف المعتبر فيما
بين القوم الموجود في التضمن ليس باعتبار فهم الجزء في ضمن ارادة الكل كما ظنه قوله ومعنى النوع بالبال الخ الواو للحال اى
والحال ان معنى النوع بالبال العين بالاجمال لا بالتفصيل والا لحصوله بالبال مفصلا بدون حصول الجنس محال والى هذا اشار
بقوله ولم تراع النسبة بينهما في هذه الحال اى نسبة انه جنس له جزء من حقيقته والمراد عدم اعتبار التفصيل قوله وهو بعد موضع
نظر وجوه النظر قد اوردها الفاضل المحشي على الوجه الذي نقل من الشارح الا ان في الالحاقات التي اوردها من عنده اتجاها
الاول ان قوله في توجيه مراد الشارح اقول الخ يتصور اختلاف في المطابقة الى قوله اذ لا اشعار في التعريف لهذا القيد يدل
على ان الاختلاف المذكور ليس بحسب الدلالة وليس مراد الشارح ما ذكر بل ان اختلاف الدلالة بالنظر الى اختلاف العلم بالوضع
اختلاف بالنظر الى نفس الدلالة المطابقة لان معنى الاختلاف بالنظر اليها ان يختلف بسبب الدلالة فيختلف الدلالة
ايضا بحسبه كاللزوم في الالتزام كيف ولو كان مراد الشارح ما افاده لما احتاج الى اعتبار كفاية الظن في الوضع اذ لا
بين التفاوت بينهما على وجه يوجد في العلم الجازم الثاني ان قوله وربما يقال لا يتصور في المطابقة اختلاف وضوحا وخفاء
الا بحسب الاختلاف في العلم بالوضع يتجه عليه منع الحصر اذ يجوز ان يكون الاختلاف بحسب كثرة المزاولة ونحوه كما سبق من الشارح
الاشارة اليه فان قلت هذا راجع الى تذكر الوضع فيؤل الى العلم بالوضع قلت هذا الاعتبار مما يمكن ضبطه بالنسبة الى ارباب
العلوم والصناعات واصحاب العرف الخاص واللغة الخاصة فعدم الانضباط غير مسلم وبالجملة غاية الامر عدم انضباط خصوصيات
مراتب العلم وهو لا يستلزم هجر المطابقة اذ يمكن الاطلاع على مراتب العلم من اليقين والظن الجلي وما دونه بدلالة المقامات وان

لم يحفظ قدر ما يوجد من الكيفية بعينها الثالث ان معنى قوله وربما يقال الخ انه يقال في بيان عدم تاتي الايراد المذكور في
الدلالات الوضعية لا في دفع المناقشة المذكورة فيما نقل عن الشارح بقوله اما اولا كما ظن اذ قد صرح في هذا القول بان
الاختلاف المذكور بحسب الاختلاف في العلم بالوضع فلا يدفع المناقشة المذكورة الا بتكلف الرابع ان قوله نعم اذا كان اللفظ
مشتركا الخ يخالف ما ذكره في شرحه للمفتاح من ان لا تفاوت هناك في نفس الدلالة بل هناك تزاحم يحتاج في دفعه الى قرينة
وجوابه انه معنى ما ذكر في المفتاح انه لا تفاوت في نفس الدلالة كما صرح به ومعنى ما ذكره هاهنا انه لما لم يكن في التعريف
اشعار بذلك القيد صح وجود التفاوت في المشترك بالنظر الى القراين الخامس ان قوله وايضا لو سلم ما ذكره ودل الخ قد
اجاب عنه في شرحه للمفتاح بان التراكيب التي تدل على معانيها الوضعية فقط بمنزلة اصوات الحيوانات فلا اعتداد بالوضعية
لا وحدها ولا مع غيرها قوله ثم ان هذا الكلام يدل الخ انما قال ظاهر هذا الكلام لانه بصدد بيان حال المجاز مطلقا
فيستفاد من مساق الكلام انه لا بد في كل مجاز من ان يذكر الملزوم ويراد اللازم وليس عبارته نصا في هذا لان قوله ثم
اللفظ المراد به لازم ما وضع له الخ يقتضي مجازية هذا اللفظ لا اللفظة المذكورة في كل مجاز قوله وهذا لا يصح الخ انما
قال ظاهر لان علاقة اللزوم وان كانت مذكورة في بعض اقسام المجاز الا ان مرجع جميع العلاقات هو اللزوم والحق ان
هذا الكلام قوله وانت خبير بما فيه من الاضطراب قد بين الفاضل المحشي وجه الاضطراب الا انه في كلامه نكتة ينبغي
ان يتنبه لها وهي ان قوله وله مراتب في الوضوح والخفاء مع ان دلالته مطابقية الخ توجيه للكلام بناء على ما اختاره
الشارح في شرح المفتاح من ان دلالة التشبيهات وضعية لا انه مختاره كيف وقد رده في شرحه للمفتاح حيث قال وما
يقال من ان المقصود في التشبيهات هو المعنى الوضعي فقط ليس بشيء فان قولك وجه كالبدر مثلا لا تريد به ما هو مفهومه
وضعا بل تريد به ان ذلك الوجه في غاية الحسن ونهاية اللطافة لكن ارادة هذا المعنى لا ينافي ارادة المفهوم الوضعي وقد
اشار اليه هاهنا بما نقله من كلام كمال الدين ميثم البحراني وعنونه بالفايدة فلا ينبغي ان يتوهم المخالفة بين كلاميه في
كتابيه ولا يعترض عليه بان الفايدة التي نقلها عن بعض الافاضل يفيد فساد ما ذكره اولا كما توهم فيه البعض
بقي في وجه الضبط الذي ذكره بحث وهو ان المعنى المراد في التشبيه على ما ذكره اعني كون الوجه في غاية الحسن ليس مباينا
للمعنى الموضوع له انما المشابهة بين الوجه والبدر فكيف يجعل كون العلاقة مشابهة مقسما للتشبيه والاستعارة
وجوابه ما ذكره نفسه في حواشي شرح المفتاح من ان ارادة هذا المعنى متفرعة على تلك المشابهة ومن ثمة صح ان العلاقة هي

المشابهة قوله وظ هذا التفسير شامل لنحو قولنا الخ قيل ليس مراده الاعتراض على تعريف التشبيه اللغوي لشموله الامثلة المذكورة كما يدل عليه كلام الفاضل المحشي فيما يستفاد من ظاهره اذ دخولها في تعريف التشبيه اللغوي ليس بمحذور بل ملتزم وانما مراده التوطية للاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحي الذي استفيد من كلام المص كما يشير اليه بقوله وينبغي ان يزاد الخ ثم ورود الاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحي يتوقف على ان هذه الامثلة ليست منه وان قصد به المشاركة التي هي لازم معناها وقد يمنع ذلك بناء على انهم عدوا قوله تعالى اتخذ الهه هواه من قبيل التشبيه وكذا قول ابي الطيب فان تفق الانام وانت منهم ۔ فان المسك بعض دم الغزال قوله وسموا امثالها تشبيها ضمنيا فالظ منه ان مثل قاتل زيد عمروا اذا قصد به التشبيه من قبيل التشبيه الاصطلاحي الضمني قوله وينبغي ان يزاد فيه قولنا بالكاف ونحوه لا يخفى ان هذه الزيادة يغني عن قيد لا على وجه الاستعارة الخ فتامل قوله لان الاستعارة انما يطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية مراده بذكر المستعار له ههنا ذكره على وجه ينبي عن التشبيه لا مطلقا كما تقرر اليه الاشارة في آخر احوال الاسناد الخبري قوله صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال او فحوى الكلام اراد بدلالة الحال القرينة الحالية وبفحوى الكلام القرينة المقالية ثم ان الكلام مبني على ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به حتى كانه من افراده يصلح له لفظه كما يصلح لافراده الحقيقية واشتراط نفي القرينة انما هو لصحة ارادة المعنى الحقيقي فلا يرد ان كون اللفظ صالحا لارادة المنقول اليه وهو المعنى المجازي على تقدير انتفاء القرينة غير مستقيم اذ المجاز مشروط بالقرينة المانعة وقد يجاب بان عدم القرينة يوجب عدم الارادة لا عدم احتمال الارادة وصلاحيتها اذ قد تقرر ان كل حقيقة يحتمل المجاز وان كان احتماله مرجوحا غير ناش عن دليل وهذا لا ينافي افادة الحقيقة القطع بحسب الظاهر كما تقرر في الاصول قال الفاضل المحشي في حواشي الكشاف الظاهر ان الخلو شرط ارادة المنقول اليه وعدم الدلالة شرط ارادة المنقول عنه ولو قدم المنقول اليه في الذكر لاصاب كل شرط بشرطه انتهى كلامه قوله والاطلاق لفظ الاركان على الاربعة الخ يعني مع خروجها عن التشبيه المصطلح الذي هو نفس الدلالة فان قلت في التعريف امور ماخوذة غير الاربعة قلت الكلام في المقصود بالبحث لا في كل ما اخذ في التعريف قوله لكنه قد اشتهر في العرف ان يقال انعجبت الورد وشممت العنبر الخ فيه بحث اذ لا يخفى ان ليس المراد تشبيه النكهة التي هي رائحة الفم بنفس العنبر الذي هو مشموم عرفي بل برائحته فلا يكفي التشبيه بالعرف في دفع التسامح بالكلية عن هذا المثال يقال شممت بالكسر اشم بالفتح اشم بالضم قوله لانه عدم الحيوة عما من شانه انما لم يقل عدم

الحيوة عمن اتصف بها مع انه الظاهر والمذكور في عامة الكتب لئلا تنتقض بقوله تعالى وكنتم امواتا فاحياكم والاصل الحقيقة واما انتقاض التفسيرين بقوله تعالى لنحيي به بلدة ميتا فجوابه المصير الى المجاز باتفاق اهل اللغة قوله واذا كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه به يكون جعلا للفرع اصلا والاصل فرعا وهو غير جائز قد يقال ليس كل محسوس اصلا لكل معقول فيجوز ان يكون بعض المعقول اوضح واقوى عند العقل بواسطة كمال وضوح اصله الذي هو محسوس مخصوص فتشبيه محسوس اخر ليس باصل له ولا بواضح مثل وضوحه بذلك المعقول وجوابه ان وضوح المعقول اي معقول كان لا يبلغ درجة وضوح المحسوس اي محسوس كان فضلا عن ان يكون اقوى منه فلا يصح تشبيه المحسوس بالمعقول الا بطريق الادعاء والتنزيل وهذا ظ عند المنصف فتدبر قوله فدخل فيه الخيالي يمكن ان يقال انما جعلوا الخياليات من قبيل الحسيات لانهما اشتركا في ادراك الصور غير ان الحس يدركها بحضور المادة والخيال بدونها قوله وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا الخ انما سمي هذا النوع بالخيالي لاجتماعه من صور مخصوصة في الخيال الذي هو خزانة الحس المشترك الذي يتادى اليه جميع المدركات الحسية قوله ولكنه بحيث لو ادرك لكان مدركا بها اعترض عليه مولانا حيدره بان المراد بالادراك المذكور في الشرط ان كان مطلق الادراك فالملازمة ممنوعة لان المحسوس قد يدرك ادراكا عقليا بدون الحواس وان كان المراد الادراك بالحواس اتحد الشرط والجزاء وجوابه ان المراد منه الادراك حال كونه موجودا او الادراك بنفسه لا بصورته فلا غبار قوله بخلاف اللذة والالم العقليين محصل الفرق بين اللذة العقلية والحسية ان الحسية ما يكون المدرك بالكسر من الحواس والمدرك مما يتعلق بالحواس واما العقلية فهي ما يكون المدرك فيه العقل والمدرك من العقليات كالادراكات وقس على هذا الفرق بين الالمين قوله وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك تحقيق هذا التعريف ذكرته في حواشي المواقف فليطلب ثم اعلم ان المص لما اقتفى اثر السكاكي في التقسيم وايراد الامثلة على اصل الفلاسفة عرف الشارح الامثلة على ما عرفوها فالعهدة في ايراد امثال هذه التحقيقات عليهما لا على الشارح قوله فكادراك القوة الغضبية او الشهوية القوة الغضبية هي مبداء الاقدام على الاهوال والشوق الى التسلط والترفع والقوة الشهوية هي مبداء جذب المنافع وطلب الملاذ من الماكل والمشارب وغير ذلك من المشتهيات قوله كتكيف الرائحة لا مثلا لما هو خير وكمال عند القوة الشهوية لادراكه كما يتوهم من ظاهره قوله وهو ادراكها المجردات اليقينية المجردات مفعول الادراك واليقينية بالرفع صفة ادراكها قوله فالمراد المعنى الذي الخ نقل عن الشارح ان هذا الاركان وجه الشبه

امرا خارجا اثنا اذا كان واحدا او تمام ماهية الشئ فلا ينبغي ان يشترط هذا القيد اعني زيادة الاختصاص قوله والضمير
لليالي او النجوم اراد بالليالي المستفادة من رب الدالة على التكثير والتعدد المذكورة في البيت السابق والاضافة في دجاها
على تقدير ارجاع الضمير الى النجوم لادنى التلبس وهو كون النجوم بينها هذا ورايت في نسخة مصححة من نسخة مقروة على الشارح
بعد قوله او للنجوم هكذا والرواية الصحيحة دجاه والضمير لليل في قوله رب ليل قطعته بصدود او فراق ما كان فيه وداع موحش
كالثقيل تقذى به العين وتابى حديثه الاسماع الصدود الاعراض والباء فيه للملابسة وضمير فيه لليل او الفراق ونفي وجود
الوداع فيه مع ان سياق الكلام يدل على ارادة وصف ذلك الليل بزيادة الايحاش بناء على ان وجود الوداع يستدعي سابقة
التلاقي فيه فعدمه المقتضي لعدم ذلك التلاقي عن اصله مورث لزيادة الملال وموحش بالجر اي مورث وحشة صفة لليل
كالثقيل اي كالرجل الثقيل تقذى به العين اي يكون ذا وسخ بمجرد رؤيته وتابى اي تمتنع ولا تقبل الاسماع حديثه الصادر
عنه قوله ولزم بطريق العكس الخ هذا اولى من اعتبار كل من التشبيهين اصلا على حدة كما فعله السكاكي لما فيه من تقليل الاصول
ومن جعل تشبيه السنة بالنور اصلا وتفريع تشبيه البدعة بالظلمة عليه لما صرح به الشارح في بحث الاستعارة من ان
الظلمة اصل والنور طار عليه قوله بين الدجى صفة للنجوم لا ظرف للاشراق وانما ظرفه قوله في كون قوله واعلم ان قوله
سنن لاح بينهن ابتداع من باب القلب لا يتعين القلب في هذا المصراع لاحتمال ان يكون في المصراع الاول والمعنى وكان
النجوم بينها دجاها وكانه لم يذكره لان النكتة انما تظهر في القلب الثاني كما بينه قوله حتى كان البدعة هي التي تلمع من
بينها لا يخفى ما في اسناد اللمعان الى البدعة التي هي كالظلمة من الركاكة وقيل لا ينظر في الطرفين الى معنى الاشراق بل الى مجرد
الظهور وانما لم يجعل ابتداع مبتدا وخبره بينهن والجملة صفة للسنن لان الظاهر ح لاحت قوله ونحو ذلك مما يفسد الكلام
مثل ان يكون في الكلام وجوه من الاعراب بعضها مؤدية الى المعنى المراد وبعضها غير مؤدية اليه فان حمل على الوجه المؤدي
كان تقليلا للنحو مصلحا فان حمل على الجميع كان تكثيرا له مفسدا قوله في كونها كرباسا او ثوبا او قطنا فيه نشر على ترتيب
اللف وقد يعترض على كون من القطن فصلا بانه ليس مساويا للكرباس اذ يصدق على ما لا ينسج بعد واجيب بعد التسليم بان
الفصل يجوز ان يكون اعم من النوع اذا كان فصلا بعيدا قوله حصول الجسم في مكان الصواب ان يقول حصول العين في حيز بعد حصوله
في آخر لان الجوهر الفرد متحيز عندهم ولا متمكن وللجزء عموم فالحق التعميم المذكور اللهم الا ان يريد تعريف حركة الجسم مطلقا قوله نظر
لان المقدار الخ ان قلت فليعطف على الكيفيات حتى لا يلزم كونها منها قلت سوق الكلام على تفصيل الكيفيات الى ما يدرك بالحواس

لونا او نحوا حيث قيل بالبصر او بالسمع الخ ما في خروج شئ من المذكورات في حاق التفصيل عن تلك الانواع قوله وكالاستقامة
والانحناء والتحدب والتقعر الداخلة تحت الكل الاستقامة والانحناء يقال عند الخطاب بحسب العرف حيث يقال فلان مستقيم القامة
ومنحنيها واما التحدب والتقعر فيتبادر بحسب الحقيقة ايضا فان للكرة المجوفة سطحا مقعرا او محدبا مع انه لا خط فيهما بالفعل لعدم
تناهي سطحه وضعا قوله كالاوتار الاغاني الممتدة الاغاني في الاصل جمع اغنية بمعنى التغني وهي بحسب متعارف اهل الالة ذوات
الاوتار كالعود والقانون ونحوهما والمزامير ذوات النفخ كالبوق ونحوه قوله واصولها تسعة الحرافة والمرارة الخ الطعم لا بد له
من فاعل وهو الحرارة والبرودة او الكيفية المتوسطة بينهما ومن قابل هو الكثيف او اللطيف او المتوسطة بينهما واذا ضرب
اقسام الفاعل في اقسام القابل حصل اقسام تسعة ينقسم الطعوم بحسبها فالحرارة ان فعلت في اللطيف حدثت الحرافة وفي
الكثيف حدثت المرارة وفي المعتدل حدثت الملوحة والبرودة ان فعلت في اللطيف حدثت الحموضة وفي الكثيف حدثت العفوصة
وفي المعتدل حدثت القبض والكيفية المتوسطة بين الحرارة والبرودة ان فعلت في اللطيف حدثت الدسومة وفي الكثيف
حدثت الحلاوة وفي المعتدل حدثت التفاهة هذا خلاصة ما ذكروا والحق ان مباحث الطعوم دعاوي خالية عن الدلائل كيف
والافيون مر بارد والعسل حلو حار والزيت دسم حار ولوجوه اخر لا يحتمل المقام ذكرها قوله والعفوصة والقبض الفرق
بينهما ان القابض يقبض ظاهر اللسان وحده والعفص يقبض ظاهره وباطنه فالاختلاف بينهما بالشدة والضعف ولهذا
اعترض عليه بان الاختلاف بهما ان اقتضى الاختلاف النوعي فالانواع غير منحصرة في التسعة وان لم يقتض فلا معنى لعدهما
نوعين قوله والتفاهة قد يقال التفاهة لعدم الطعم وتسمى حقيقية وقد يقال لكون الجسم بحيث لا يحس طعمه لكثافة اجزائه
فلا يتحلل منها ما يخالط الرطوبة اللعابية فاذا احتيل في تحليله احس منه بطعم والمعدود من الطعوم هو الثاني على ما هو الحق
قوله من شانها تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات اما انها تفرق المختلفات فلان فيها قوة مصعدة فاذا اثرت في جسم مركب
من اجزاء مختلفة باللطافة والكثافة ولم يكن الالتيام بين بسائطها شديدا في الغاية ينفعل اللطيف منه فيبادر الى الصعود
الالطف فالالطف دون الكثيف فيلزم بسببه تفريق المختلفات واما انها تجمع المتشاكلات فمعنى كونها معدة له وذلك لان
الاجزاء بعد تفرقها تجتمع بالطبع فان الجنسية علة للضم والحرارة معدة لذلك الاجتماع فنسب اليها كما ينسب الافعال الى معداتها
قوله والبرودة كيفية من شانها تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات ذكر الشيخ في الشفاء ان البرودة تجمع بين المتشاكلات وغير
المتشاكلات وهذا هو الظاهر فتامل وكون هذه الاربعة من الملموسات مذهب بعض الحكماء واما عند غيرهم فالملاسة استواء

وضع الاجزاء والخشونة عدمه فليستا الا من الاعراض النسبية والصلابة هي الاستعداد الشديد نحو الانفعال فهي من
الكيفيات الاستعدادية واللين عدم الصلابة عما من شانه ذلك قوله كالبلة والجفاف قال الفاضل المحشي البلة هي الرطوبة
الجارية على سطوح الاجسام والجفاف يقابلها وفيه نظر لانه صرح في حواشي التجريد بان البلة بمعنى الرطوبة الجارية على
سطح الجسم المبتل جوهر فلا يصح عدهما من الكيفيات والجواب بان البلة وكذا الرطوبة قد يطلق على الكيفية المقتضية لسهولة
الالتصاق ايضا ولا ينافي هذا المعنى وصف الرطوبة بجريانها على سطوح الاجسام وهذا هو المراد مما ذكره المحشي ههنا والمذكور
في تلك الحواشي معنى آخر نورده تصريحه في حواشي المطالع بان الوصف بالجريان يمنع عن الحمل على الكيفية قوله واللطافة والكثافة
المشهور ان اللطافة التي تعد من الملموسات بمعنى رقة القوام والكثافة التي تعد منها ما يقابل المعنى المذكور وقال بعضهم
اللطافة بهذا المعنى عين الرطوبة وكذا الكثافة عين اليبوسة قوله على استعمال موضوعات تا اراد بالموضوعات آلات
يتصرف بها سواء كانت خارجية كما في الخياطة او ذهنية كما في الاستدلال قوله وهو حركة للنفس مبدأها ارادة الانتقام
هذا بظاهره لا يلايم قوله في تفسير الحلم لا يحركها الغضب فانه يدل على ان الغضب محرك للنفس لا نفس حركتها فاما ان يبنى
تفسير الغضب على التسامح والمراد انه حالة توجب حركة النفس مبدأ او تلك الحالة ارادة الانتقام او يراد بقوله لا يحركها
الغضب لا يحركها اسباب الغضب وقد يقال على تقدير كون الغضب نفس الحركة المراد ان الحلم اطمينان للنفس بحيث اذا حصلت
فيها حركة هي الغضب لا يجعلها متحركة بحركة اخرى قوله كالصورة الوهمية التشبيهية بالمخلب المفهوم من كلامه انه حمل الاعتباري
الواقع في المفتاح على الاعتباري المحض والنسبي على الاعتباري النسبي فيكون تقدير قوله وبين اعتباري ونسبي وبين اعتباري
محض واعتباري نسبي وقال الفاضل المحشي في شرح المفتاح لما كان اكثر الاوصاف الاعتبارية نسبية لان النسب والاضافات
باسرها لا وجود لها في الخارج عندهم عطف النسبي على الاعتباري عطفا قريبا من العطف التفسيري قوله كاتصاف الشيء
بكونه مطلوب الوجود او العدم مثال للنسبي فان مطلوبية المطلوب ليست وصفا متقررا في ذات المطلوب بل هو وصف
اعتبره العقل بالنسبة الى الطلب القائم بالنفس قوله او كاتصافه بشيء تصوري وهمي محض مثال الاعتباري المحض وفي هذا
التمثيل تنبيه على ان العقلي في وجه الشبه يتناول الوهمي كما يتناوله في الطرفين قوله وبهذا اشعر لفظ المفتاح ح اي
بعموم ما هو بمنزلة الواحد للحقيقة الملتئمة من امور مختلفة والهيئة المنتزعة من عدة امور يشعر لفظ المفتاح حيث قال
وجه الشبه اما ان يكون امرا واحدا او غير واحد وغير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة واما اوصافا الخ

قوله

قوله وفيه نظر كما ستعرف اي في هذا التعميم المستفاد من المفتاح ووجه النظر ما ذكره في بيان قوله والمركب الحسي ح
وحاصله ان الحقيقة الملتئمة كالانسانية مثلا من قبيل الواحد دون المنزل منزلته وجوابه ان المراد من الحقيقة الملتئمة حقيقة
للطرفين ملتئمة من كثرة التيامًا اوجب اعتبار المتكلم انضمام بعضها مع بعض وقصده الى مجموعها حتى تصير تلك الكثرة بالاخرة
كشيء واحد وقد صرح بهذا المعنى في الوصف حيث قال واما اوصافا فلمقصودا من مجموعها الى هيئة واحدة قوله والمتعدد
الذي يتركب منه ما هو بمنزلة الواحد ايضا اما حسي او عقلي او مختلف الذي يقتضيه النظر الصايب انه لا مجال للتركيب الحقيقي
من الحسي والعقلي نعم قد يبنى الامر على المسامحة ويعد الانسان في العرف مركبا من نفس مجردة وبدن مادي فالاختلاف
المذكور انما هو في المركب الاعتباري دون الحقيقي بالمعنى الذي توهم الشارح قوله والحسي طرفاه حسيان لا غير اي وجه الشبه
الحسي طرفاه حسيان لا غير وهذا الحكم اعني وجوب حسية الطرفين جار في وجه الشبه المركب من الحسي والعقلي وان لم يندرج
في قوله الحسي طرفاه حسيان اما الجريان فلان تحقق وجه الشبه في الطرفين يستدعي تحقق كل من جزئيه فيهما والحسي لا يتحقق
في العقلي ولا يقوم به واما عدم الاندراج فلان وجه الشبه هو المركب وجزء وجه الشبه ليس به فلا يصدق على الجزء وجه الشبه
الحسي ولا على المجموع لانه وجه شبه عقلي فان المجموع المركب من المحسوس والمعقول من حيث انه مركب ومجموع لا يكون الا معقول
قوله سواء كان بتمامه حسيا او متعددا مختلفا يعني قوله والحسي ان وجه الشبه الحسي سواء كان معتبرا كلا او جزءا فيدخل
فيه جزء المتعدد واما جزء المركب فليس بوجه تشبيه فلا يدخل فيه فافهم قوله الاجسام او قائما بالجسم اي لا المعاني ولا
المجردات فالحصر اضافي فلا نقض بالجوهر الفرد قوله ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلي اعم من التشبيه بالوجه الحسي الطرفان
اعني قوله بالوجه العقلي وقوله بالوجه الحسي في موضع الحال اي التشبيه كاينا بالوجه العقلي اعم منه كاينا بالوجه الحسي قوله تقرير
السؤال الخ يريد ان تقرير السؤال بالقياس مفصول النتائج مركب من قياسين اولهما من الشكل الاول مؤلف من موجبتين كليتين
ينتج موجبة كلية وثانيهما من الشكل الثاني المركب من موجبة كلية صغرى هي نتيجة القياس الاول وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة
كلية هي المطلوب وهو ان لا شيء من وجه الشبه بحقيقي قوله بان يكون هو غير عقلي اظهار الضمير اعني هو لدفع توهم رجوعه
الى التحقيق قوله لكن وجوب كون طرفي الحسي حسيين يسقط اثني عشر قسما فيكون وجه الشبه واحدا حسيا سقط ثلثة
كون الطرفين عقليين وكون المشبه به عقليا والمشبه حسيا وعكسه وبكونه مركبا حسيا سقط ثلثة اخرى وبكون المتعدد
حسيا سقط ثلثة اخرى وبكونه مختلفا ثلثة اخرى قوله وفيه تسامح لان الخفاء ليس بمسموع بل المسموع الخفي وجوابه ان المراد

بالخفاء ههنا انما يقابل الجهر فيكون مسموعا مثله فلا تسامح فيه قوله ثم التسامح موجود في طيب الرائحة ولذة الطعم لان المشموم هو الرائحة لا طيبها والمذوق هو الطعم لا لذته فالوجه ان يجعل اضافة الطيب الى الرائحة من اضافة الصفة الى الموصوف اي الرائحة الطيبة وكذا الكلام في لذة الطعم قوله والجراء هي على وزن الجرعة وقد يترك همزتها فيقال جرة مثل كرة كما قالوا للمراة مرة قوله ويقال جرو الرجل الخ في بعض النسخ بلا واو والصواب بالواو والانتقال وجرئة ليظهر الارتباط قوله مختصة بذوات الانفس اي الانفس الناطقة بقرينة آخر كلامه والا فللاسد نفس حيوانية قوله فاذا قلت للرجل القليل المغاني المغاني بالغين المعجمة جمع مغنى على انه مصدر ميمي بمعنى الغناء بالفتح وهو النفع قوله فبالعلم يوصل الى الحق الخ اندفع بهذا ما قيل الظاهر ان العلم ليس بضروري الايصال فالمناسب ان يفسر الهداية فيما تقدم بالدلالة على ما يوصل لكن فسره بالدلالة الموصلة مبالغة في مدح شان العلم ووجه الاندفاع ان العلم ليس بضروري الايصال الى العمل لكنه ضروري الايصال الى الحق والفرق بينه وبين الباطل والا لم يكن علما فتامل قوله وفي وحدة بعض الامثلة تسامح الخ جوابه انه لم يقصد في شيء من تلك الامثلة الى هيئة منتزعة من عدة معان حتى ينافي الوحدة بالمعنى المراد ههنا بل قصد في كل منها الى معنى واحد لكنه قيد بمعنى آخر جعل تابعا وتتمة له وكم بين التقييد والتركيب فتامل قوله وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة قد تقدم منا في اول الفن الاول انه يجوز ان يراد بالعلم المشبه بالحيوة الاصول والقواعد ولا يجوز ان يراد الادراك فليتذكر قوله ويقرب من هذا ما يقال ان المراد بالعلم هو العقل لان العقل آلة للادراك كما ان الملكة كذلك قوله بمعنى ان لا يكون قد حمل عليه عدم كون الشيء منتزعا من عدة اشياء هي مادة له واجزاء لا ينافي انتزاعه من عدة اشياء هي طرفاه وهذا مدفوع بما سيحققه الفاضل المحشي في بحث الاستعارة التخييلية ويستدل عليه بان الانتزاع من عدة اشياء مطلقا يستلزم تركيب المنتزع وان لم يصرح بذلك قوله محل نظر هذا هو النظر الذي اشار اليه في مفتاح تقسيم وجه الشبه الى الواحد وغيره بقوله وفيه نظر ستعرفه وقد اشرنا الى جوابه هناك والحاصل ان الهيئة المركبة قسمان قسم ينتزع من الاشياء المختلفة وقسم ينتزع من الاوصاف المختلفة لشيء واحد كما ذكره الشارح فاشار صاحب المفتاح الى الاول بقوله اما حقيقة ملتئمة والى الثاني بقوله واما اوصاف الخ ولا فساد فيه فليفهم قوله احيحة بن الجلاح لفظ احيحة بحائين مهملتين مفتوحتين بينهما ياء ساكنة والجلاح بجيم مضمومة و لام مشددة وحاء مهملة قوله وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى الكاف في مثل قوله كما ترى ليس للتشبيه بل لمجرد التقييد المراد ان اتصاف الثريا بمشابهة العنقود امر جلي لا خفاء فيه ولو كان قوله كما ترى متأخرا عن قوله كعنقود ملاحية لكان اظهر في

افادة هذا المعنى وفي اعراب كما ترى وجوه اقربها انه في موضع المصدر اي ظهر ظهورا كما ترى قوله وقد جاء بتشديد اللام كما في هذا البيت قال ابن قتيبة في ادب الكاتب لا اعلم اهو لغة ام ضرورة وقال شارحه الدينوري وليس بفصيح قوله اي تفتح نوره النور بفتح النون الزهر قوله فكانه اراد بمقدار تخصيص مجموع مقدار الثريا لما ذكره الشيخ لئلا يلغو ذكر الكيفية واراد بمجموع مقدار الثريا والعنقود مجموع مقدار الثريا من طوله وعرضه ومجموع مقدار العنقود من طوله وعرضه لا مجموع مقداري الثريا ومقدار العنقود قوله وسيجيء ان المفرد قد يكون مقيدا الخ دفع لما يتوهم من ان المشبه به وهو عنقود ملاحية حين كان كذا مركب لا مفرد قوله كان مثار النقع الخ المثار بضم الميم اسم مفعول واضافته الى النقع من اضافة الصفة الى الموصوف اي النقع المثار قوله فقد اخل بكثير من اللطايف المراد من اللطايف ما سيذكره من المعاني المختلفة ويتراءى خلال الماضي بها ان تلك المعاني انما تفهم اذا جعل المشبه به الليل المقارن للتهاوي حال كونه مقارنا له وهذه المقارنة انما تستفاد من صيغة المضارع الدالة على الحال واما اذا جعل ماضيا فالمتبادر منه هو التشبيه بليل تهاوى كواكبه في الزمان الماضي بالنسبة الى حال اعتبار التشبيه وبهذا ظهر ان تفسير الفاضل المحشي في شرح المفتاح تهاوى كواكبه بقوله اي تساقطت ليس كما ينبغي فانه يشير الى جعل تهاوى ماضيا كما لا يخفى قوله بفتح الهاء وكسر الواو وتشديد الياء واما بضم الهاء فهو بمعنى الصعود قوله من جانب قيل قوله من جانب متعلق بكل واحد من النقع والليل ولو قال تشبيه النقع الذي هو من جانب بالليل الذي هو من جانب لكان اظهر وانت خبير بان قوله من جانب متعلق بقوله تشبيه ان ليس مقصود الشاعر اعتبار هذا التشبيه من جانب واعتبار ذلك التشبيه من جانب وليس المراد جانب المشبه والمشبه به فتامل قوله في حكم الصلة للمصدر اقحم لفظ الحكم ولم يقل صلة للمصدر اشارة الى ان صريح الصلة لاسم المفعول ولكنها صلة للفعل الحقيقي الذي في ضمنه اعني المصدر حكما قوله فهو لم يقتصر الخ العجاجة النقع وسل السيف اي اخرج والاغماد جمع غمد وهو غلاف السيف وترسب من رسب الشيء في الماء رسوبا اي سفل وجعله من رسب السيف اي مضى في الضريبة لا يلائم قوله تعلو وقوله والارتفاع والانخفاض وفي بعض النسخ ترسو من رسى اقدامهم في الحرب اي ثبتت والاول اظهر واحتدام الحرب اشتدادها يقال احتدم النار بمعنى التهبت واحتدم صدر فلان غيظا ويوم محتدم شديد الحر قوله بل هو مما يتعلق به معنى الاثارة اي يعلو المقارنة والمصاحبة لانه ينسحب عليه حكم الاثارة كما ينسحب على بكر في المثال المذكور حكم الضرب قوله ما يجيء في الهيات ظاهر هذه العبارة يفيد ان وجه الشبه يجيء في الهيئة لا انه نفسها مع ان المراد كما صرح به الشارح ودل عليه بيان المصنف الموصول في

الموضعين بالهيئة فلا بد ان يقال هذا من قبيل اعتبار العلم في الخاص كما يقال الحيوان يجي في الانسان اي تحقق فيه
وهذا التكليف انما لزم من تغيير عبارة الشيخ فانها تفيد بيان حال التشبيه وضمير يجي فيها عايد الى التشبيه لا الى
وجه فيعلم منها كون الهيئة وجه الشبه بلا اشتباه تعسف قوله احدهما ان يقرن بالحركة غيرها في التركيب احتياج
الى التقدير اذ لا عايد في الجملة الخبرية الى المبتداء لان فاعل يقرن هو غيرها والضمير في غيرها عايد الى الحركة فبقي المبتدا
اعني احدهما بلا عايد فلا بد ان يقدر لفظة فيه اي ان يقرن بالحركة غيرها او يجعل اللام في بالحركة عوض عن المضاف اليه
اي بحركتها فيحصل الربط بلا احتياج الى التقدير فيه نعم يحتاج الى ان يجعل الاضافة لادنى التلبس وهذا ايضا انما لزم
من تغيير عبارة الشيخ لان ضمير يقترن فيها عايد الى المبتداء بلا احتياج الى تكلف تقدير الرابط لكن لا بد ان يقدر
المصدر الغير الصريح المتولد من ان المصدرية مع الفعل في قول الشيخ ان يقترن بغيرها باسم الفاعل ليصح حمله على
المبتداء الذي هو عبارة عن وجه الشبه وان يقدر مضاف في عبارة المص اي ذو ان يقترن على ان الاضافة لادنى
التلبس لكن لزوم التاويل في الموضعين انما هو ان جعلنا قوله على وجهين بمعنى انه على نوعين وان كلا منهما هو قسم من
الهيئة نفسها واما اذا قلنا معناه انه مشتمل على صفتين فلا لزوم لان كلا من الاقتران والتجرد كما في عبارة الشيخ وكذا الاقتران
الغير بحركتها وتجرد حركتها عن الغير كما في عبارة المص صفة للهيئة ولا حاجة ايضا الى اعتبار الرابطة في كلام المص لان
الخبر عين المبتداء فتامل قوله اعلم ان ما يزداد به التشبيه دقة وسحرا ان يجي في الهيئات الخ لفظ ما في قوله ما يزداد ليس
عبارة عن وجه الشبه حتى يلزم فيه ما لزم في عبارة المص بل عبارة عن الاحوال اي من الاحوال التي يزداد بها التشبيه
دقة هذه الحال وهي المجي المذكور قوله والثاني ان تجرد هيئة الحركة اعادة لفظ الهيئة اعني عن ذكر ضمير عايد الى المبتداء
لاتحادها مع المبتداء قوله والشمس كالمرآة في كف الاشل لم يرد بالاشل المفلوج بل المرتعش اذ في كفه يودي المرآة الهيئة
المقصودة قوله مع تموج الاشراق من وضع الظاهر موضع المضمر اذ مقتضى الظاهر ان يقول مع تموجه وهو حال من الحركة اي
كاينة في زمان تموجه قوله يقال بدا له اذا ندم ومصدره ممدود ويقال بدا له بداء وقولوا والمعنى ظهر له راي غير الاول الشاني
الى ان فاعل بدا ضمير راجع الى الراي المعلوم بدلالة المقام قوله فان الشمس اذا احد النظر الخ تعليل لمعنى الكلام اي شبه الشمس
بالمرآة فيما ذكر من الهيئة لان الشمس اذا احد الانسان النظر اليها ليعلم جرمها الخ قوله بخلاف الهمزة اي قاري قلبت الهمزة ياء
ثم فعل به ما فعل بقاض قوله فانطباق تارة فانفتاح الفاء للسببية كانه جواب السايل عن وجه الشبه بين البرق والمصحف وقيل

بمعنى

بمعنى ان للتعليل كما صرح به الشيخ في دلايل الاعجاز ثم الانطباق والانفتاح الحقيقي للسحاب الذي يخرج البرق منه لانه
ينفتح فيخرج البرق ثم ينطبق فيلتيم اجزاؤه ولعل انفتاح البرق ظهوره من خلال السحاب منتشرا ضوءه وانطباقه انضمام
اجزائه بحيث يضمحل عن الابصار بالكلية قوله ومن اللطايف ذلك قول الشاعر في صفة الرياض حفت بسرو الخ ضمير حفت اي احيطت
راجع الى الرياض والسرو شجر معروف واحده سروة والقيان جمع قينه وهي الجارية مغنية كانت ام لا وبعض الناس يظن
القينة المغنية وليس كذلك وقوله تلحفت اي تغطت حال من القيان او وصف لها ان جعلت اللام فيه للعهد الذهني وفي
ايثار تلحفت على تلبست ايماء الى اخضرار السرو وتمامه فان اللحافة ما يستر المراة من راسها الى قدمها وخضر الحرير من اضافة
الصفة الى الموصوف ونصبه بحذف الجار وايصال الفعل اي بخضر الحرير وقوله على قوام في موضع الحال من ضمير تلحفت وقوام
الرجل بفتح القاف قامته وحسن طوله والفاء في فكانها للتعقيب والترتيب يعني اذا حصل تشبيه السرو بالقيان فتنبه
للتشبيه الثاني والواو في والريح جاء تميلها للحال وتذكير جاء مع ان الريح مونث سماعي قال الله تعالى ريح فيها عذاب
اليم تدمر كل شيء بامر ربها بناء على تاويلها بالمذكر كالهواء الهاب وتميلها حال من ضمير جاء او خبر جاء بتضمينه معنى
الصيرورة والجل بفتح الجيم مصدر واما بالكسر فهو صفة مشبهة لا يناسب المقام والمعتدل وان كان بكسر الدال الا ان حركة
ما قبل حرف الردي لا يلزم رعايتها ومن وجوه اللطافة ما فيه من التفصيل الدقيق وذلك لانه راعى الحركتين حركة التهيؤ
للدنو والعناق وحركة الرجوع الى اصل الافتراق وادى ما يكون في الثانية من سرعة زايدة تادية لطيفة لان حركة
الشجر المعتدلة في حال رجوعها الى اعتدالها اسرع لا محالة من حركتها في حال خروجها عن مكانها من الاعتدال وكذلك حركة
من يدركه الخجل فيرتدع اسرع من حركة من طمع بالدنو لان ازعاج الخوف ابدا اقوى من ازعاج الرجاء كذا في الايضاح قوله من جد
الله لا من الانسان اشارة الى دفع التناقض الظاهري بين قوله مجد ولم وقوله لم يجدل قوله قول الشاعر في صفة مصلوب
كانه عاشق الخ الليت للاحظل والصفحة الجانب والمراد ههنا اليد وقيل العنق وهو المناسب للمصلوب والنعاس هو ما يتقدم
النوم من الفتور فان النوم ريح يقوم من اغشية الدماغ فاذا وصلت الى العين فترت واذا وصلت الى القلب نام واللوثة الاسترخاء
والبطؤ والتمطي التمدد وفي تشبيه المصلوب الذي لا اثر للحيوة فيه بالمحب الذي يرتحل حبيبه وهو يمد صفحته لاجل توديعه
لطافة لايمائه الى ان المحب في هذه الحالة في حكم الاموات بل ان صوانع الحيوة اكثر حيث جعل شبيها قوله ثم لم يحملوها اي لم تعملوا
بما فيها فذكر العمل بلفظ الحمل على طريق المشاكلة او لانهم لما لم يعملوا بها كانهم لم يحملوها جعل حملهم كلا حمل لعدم عملهم قوله وان الحمار

جاهل بما فيهما وكذا في جانب المشبه اراد بحمل الحمار عدم انتفاعه لان الجهل يستلزم عدم الانتفاع فذكر الملزوم و
اريد اللازوم وهو المنفي في جانب المشبه ايضا وبهذا يندفع ما يقال ان الذين حملوا التورية عالمون بما فيها فكيف
يستقيم قوله وكذا في جانب المشبه وقد يجاب ايضا بان المراد بقوله في جانب المشبه انه روعيت فيه امور ثلثة يناسب
هذه الامور لا انها عينها واجيب ايضا بانه لا يلزم وجود وجه الشبه في الطرفين تحقيقا بل يجوز التنزيل والتخييل فالحال هنا
ههنا بالنسبة الى الحمل والجهل نظرا الى الذين حملوا التورية كذلك فلا اشكال قوله يقال ابرق القوم ذكر جمال الدين في شرح
الايضاح انه يقال ابرق الغيم قوما اي اظهر لهم برقا فان اراد استعمال هذا بلا طريقة الحذف والايصال فلا بد من النقل
عن الثقات وان اراد الاستعمال بتلك الطريقة آل الى ما ذكره الشارح ولا نزاع فيه قوله فلما راوها اقشعت يقال
قشعت الريح السحاب فاقشعت اي صار ذا قشع كما يقال كبه فاكب والهمزة ههنا للصيرورة لا للمطاوعة اذ لم يجئ
افعل مطاوعا لفعل بل مطاوع قشع وكب انقشع وانكب كما صرح به الزمخشري في تفسير سورة الملك قوله زيادة ترح
الترح ضد الفرح قوله فالباء في قوله باتصال ليست الباء التي يدخل في المشبه به اي ليست الباء صلة للتشبيه بل للآلة
كما في كتبت بالقلم قوله فان قيل هذا يقتضي الخ حاصل السؤال انه يلزم مما ذكرتم في البيت ان يكون بعض التشبيهات المجتمعة التي
من قبيل المتعدد تشبيها مركبا وليس كذلك وحاصل الجواب منع اللزوم وابداء الفرق بين التشبيه المذكور في البيت وبين
التشبيه المتعدد في المثال المذكور على سبيل التوضيح واراد بالواحد في قوله تشبيها واحدا ما يقابل المتعدد فيصدق على ما
هو بمنزلة الواحد قوله زيد يصفو ويكدر الكدر ضد الصفوة وبابه طرب وسهل قوله وليس في قولنا يصفو ويكدر الا ثنين
الجمع بين الصفتين واما ان احدهما لا يدوم على ما ذكر في السؤال فانما يستفاد من تنافي الوصفين لا من نفس الكلام وبهذا التقرير
يندفع اعتراض جمال الدين في شرح الايضاح بانه لما اعتبر في قولنا يصفو ويكدر عدم دوام احدى الصفتين ومعناه ان زيدا ينتقل
من احديهما الى الاخرى كان ذلك زيدا على الجمع بينهما لان الانتقال من احديهما الى الاخرى امر وراء ثبوتهما قوله ولا يخفى
ان قولنا زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح قال جمال الدين في شرح الايضاح بعد نقل كلام الشارح والجواب عنه ان
حقيقة التشبيه حاصل فيهما وان لم يسم في الاصطلاح تشبيها والمؤلف يريد بالتمثيل في حقيقة التشبيه فلا يضر ما ذكرتم
وفيه نظر اذ ليس غرض الشارح الا التنبيه على ان هذا المثال ليس من التشبيه المصطلح واذا سلم المجيب ذلك فرحبا بالوفاق
وليت شعري اني مقدمة من مقدماته صارت مندفعة بما اجاب قوله احدهما انه لا يجب فيهما ترتيب الكاس كلامه وجوب

الترتيب في كل تشبيه مركب وفيه تردد ويمكن ان يقال الحاصل الفرق الاول ان التشبيه المتعدد لا يجب فيه الترتيب اصلا
وفي المركب قد يجب فيكون هذا الفرق بالنظر الى بعض المواد قوله فاذا قلنا زيد كالاسد والبحر والسيف لم يذكر وجه التشبيه
في المثال مع انه مذكور في الايضاح وهو الباس في الاول والجود في الثاني والمضاء في الثالث لظهوره قوله اي تنزيل الذكر على
الانثى قيل ان الغراب يخفيه وقيل ليس له الا المطاعمة وفي كلام علي كرم الله وجهه ان صح ما نقل انه لا استفساد في الطاوس
فليس اغرب من مطاعمة الغراب قوله من نفس التضاد لاشتراك الضدين فيه خلاصة الكلام ان تشبيه الجبان بالاسد يتوقف
من تضاد وصفيهما اعني الجبن والشجاعة لان هذين الوصفين يشتركان في ان كلا منهما ضد للآخر فبهذه المناسبة يدعى
ان هذين الوصفين متحدان فتشبيه احد موصوفيهما بالآخر هزؤ وتمليحا فقوله ثم ينزل منزلة التناسب اشارة الى جعل احد الوصفين
عين الآخر حتى يحصل هناك معنى واحد مشترك بين الموصوفين وقوله لاشتراك الضدين فيه توطئة لهذا التنزيل ولفظ ثم
للتراخي في الرتبة قوله بواسطة تمليح او تهكم التهكم يكون بملاحظة جانب المشبه بخلاف التمليح كذا في شرحه للمفتاح و
بالجملة التمليح بالنظر الى حال السامع مطلقا والتهكم بالنظر الى حال المشبه بخصوصه فليتدبر قوله وان قوله هو حاتم مثال
للتمليح دون التهكم التهكم ليس في شرح العلامة سوى انه رد على من جوز كون مثال اما اشبهه بالاسد للتمليح وليس فيه التصريح
بان مثال هو حاتم انما هو للتمليح فقط الا ان السكاكي لما اورد مثالين بعد ذكر ان الشبه قد ينتزع من نفس التضاد بواسطة
تمليح او تهكم وهما ما اشبهه بالاسد للجبان وانه حاتم ثان للبخيل ورد العلامة على تجويز كون المثال الاول للتمليح فهم منه انه يجوز
كون المثال الثاني له ان قلت فلا فهم منه نفيه كون المثال الثاني للتهكم فما معنى قوله لا للتهكم قلت معناه لا للتهكم فقط كما
في المثال الاول قوله قال الامام المرزوقي الخ في نقل مقالته اشارة الى ان قول المصنف بواسطة تمليح او تهكم بلفظ او ليس
لامتناع الجمع بجواز الجمع مثل الافراد قوله اتاني من ابي انس وعيد البيت لشقيق بن سليك الاسدي سئل على زنة المجهول اي ذاب
والغيظة الغضب الكامن وفي بعض النسخ تغيير الضحاك فسل على زنة المعلوم بمعنى اذاب والضحاك اسم ابي انس كذا ذكره
الامام المرزوقي وقيل الضحاك ملك من الملوك الماضية قتله افريدون الملك اطلق على ابي انس تمليحا وهزؤا قوله كان للتشبيه
اي لانشاء تشبيه اسمها بخبرها قوله لان الخبر في المعنى هو المشبه اي لان الخبر الواقع موقع المشبه به متحد في الواقع بالاسم الواقع
موقع المشبه فلا معنى للتشبيه للزوم تشبيه الشيء بنفسه قوله والحق انه قد يستعمل عند الظن الخ وقال الكوفيون والزجاج
كان يجيء للتحقيق ايضا وانشدوا عليه فاصبح بطن مكة مقشعرا كان الارض ليس بها هشام اي لان الارض ولا يجوز ان يكون

تشبيهًا لانه ليس في الارض حقيقة والتعليل انما جاء باعتبار انها جواب عن السؤال عن العلة مقدر واجيب بان المراد
بالظرفية الكون في بطنها لا الكون في ظهرها والمعنى انه كان ينبغي ان لا يستقر بطن مكة مع دفن هشام فيه لانه كالغيث وبانه يحتمل ان هشامًا قد خلف من يسد مسده فكانه لم يمت قوله اى في الكاف ونحوها يريد ان الكلام على
طريقة الكناية كما يقرر في قولك مثلك لا يبخل لا ان في الكلام مقدرًا قوله اى حاله وقصته العجيبة الشان المثل في الاصل
بمعنى المثل وهو النظير وكذا المثيل كشبه وشبه وشبيه ثم نقل الى القول السائر الممثل مضربه بمورده ثم استعير للقصة
اى الحال والصفة اذا كان لها شان وفيها غرابة وانما صح هذه الاستعارة لانهم لم يضربوا مثلًا ولا راوا اهلا للتشبيه
الا قولا فيه غرابة من بعض الوجوه قوله او كصيب من السماء الصيب فيعل من صاب يصوب اى نزل ويطلق على المطر وعلى
السحاب ايضًا قوله ولا بمفرد اخر يتمحل لتقديره مثل ان تقدير كمثل ماء او تقدير كنبات ماء على ان الثانى لا يصلح لان
المثل بمعنى الصفة وصفة الحيوة الدنيا لا تشبه بذات النبات قوله من انصارى الى الله الآية الانصار جمع نصير بمعنى
الناصر كشريف واشراف وجمع الناصر نصر كصاحب وصحب على قياس راكب وركب وجمع صحب اصحاب كفرخ وافراخ قال
الفاضل المحشى في شرح المفتاح معنى من انصارى الى الله من جندى متوجها الى نصرة الله فالاضافة في انصارى من
اضافة احد المتشاركين الى الآخر كانه قيل من انصارى الذين يختصون لى ويكونون معى في نصرة الله ولو كان
معناه من ينصرنى مع الله لم يطابقه الجواب اعنى قولهم نحن انصار الله اى نحن الذين ينصرون الله اللهم الا ان يقدر مضاف
اى نحن انصار نبى الله انتهى كلامه فان قلت يجوز ان يجعل قولهم نحن انصار الله من اضافة احد المتشاركين في النصرة
ومعناه نحن جند الله نشرك معه فاى ترجيح للتوجيه في الاضافة الاولى واى وجه للحصر في قوله اللهم الا ان يقدر مضاف
قلت اما وجه الترجيح والحصر فهو ان ما ذكرته يقتضى صرف الكلام عن ظاهره في موضعين الاول في قوله تعم يا ايها الذين
آمنوا كونوا انصار الله حتى يلائم التشبيه المقصود من سوق الآية الكريمة مع انه صرف قبل الضرورة والثانى في قوله تعم
نحن انصار الله وفيما ذكره ذلك الفاضل صرف واحد بعد الضرورة الداعية واما وجه الحصر فهو الحمل على الاضافة اعنى بالغيبة
الى ابقاء الكلام على ظاهره وعدم التاويل بوجه ما فتامل قوله والزمان مقدر اى آتيك خفوق النجم هذا مذهب
جمهور النحاة وعند ابى على الفارسى ان المصادر يقع في الازمان فيجعل في سعة الكلام زمانًا لا على طريق حذف المضاف و
الخفوق الغيبوبة قوله بالا ان يصرح لا يكون نظيرًا الا ان المشبه به يصرح يكون مذكورًا لا مقدرًا قوله ويستلزمه قولهم نحن انصار الله
المراد

المراد بالاستلزام الانتقال من ذلك القول الى ذلك الكون لا الاستلزام العقلى قوله ان حوارى الرجل صفيه وخلصائه
الحوارى من الحور وهو البياض الخالص وقيل كان اصحاب عيسى عم قصارين يحورون الثياب اى يبيضونها ويقال هو خلصانى
ان خالصى يستوى فيه الواحد والجمع والخلص كالخدن مثل الخلصان قوله واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا الآية اى بين لهم وصف
ما يشبه الحيوة الدنيا في زهرتها وسرعة زوالها او صفتها الغريبة قوله فلا ينبغى ان يوج عليه يقال عرج فلان على المنزل
تعريجًا اذا جلس مطمئنة عليه والتعريج على الشئ الاقامة عليه قوله قال صاحب الكشاف ولولا طلب هذه الغايات رجح
فيه بحث وهو ان الصورة المنتزعة عن الصيب وما بعده لا يصح مشبهًا بها بل المشبه بها الصورة المنتزعة عن ذوى
الصيب معه فتقديره ذوى ضرورى ويمكن دفعه فتدبر قوله ومما هو بين في هذا قول لبيد اى فان ما يلى الكاف ليس
بمشبه به وانما كان بينًا في هذا المعنى لان تشبيه الناس بالديار مما لا يصح اصلا بخلاف تشبيه الحيوة بالماء وايضًا ربما
يقدر هناك مضاف اى كمثل ماء بقرينة ذكره في المشبه به والواو في قوله واهلها بها حاليه واهلها مبتداء وبها
خبره ويوم حلوها ظرف لهذا الخبر وبلاقع خبر مبتداء محذوف اى هى بلاقع والبلاقع جمع بلقع او بلقعة وهى الارض
القفر التى لا شئ فيها وفي الحديث اليمين الفاجرة تذر الديار بلاقع وغدوا ظرف لبلاقع لما فيها من معنى الفعل ولا
يجوز ان يكون خبرًا له لامتناع الخبر بالظرف عن غير الحدث وهذه الجملة الثانية ايضًا حال من الديار والعامل فيها معنى التشبيه
اى يشبهون الديار حال كونها كذا وبعد البيت المذكور وما المال والاهلون الا ودايع ولا بد يومًا ان ترد الودايع
وما القوم الا كالشهاب وضوءه يحول رمادًا بعد اذ هو ساطع قوله وفي كون الفعل منبئًا عن التشبيه نظر
يمكن ان يقال لما استفيد الحمل من الفعل انباء ذلك الفعل عن التشبيه البتة لان كون زيد واسد منصوبين لا يوجب
الحمل كما في ما علمت زيدًا اسدًا فتامل قوله ولو قيل انه منبئ عن حال التشبيه من القرب والبعد لكان اصوب ان قلت
فليحمل كلام المصنف على حذف المضاف اى ينبئ عن حاله قلت لا يتم التقريب ح بل يكون المناسب ح ان يذكر هذا الكلام في
بحث احوال التشبيه فتامل قوله والغرض منه في الاغلب يعود الى المشبه لما كان التشبيه بمنزلة القياس في ابتناء شئ
على آخر كان الوجه ان يكون الغرض منه عايدًا الى المشبه الذى هو كالمقيس ولذا كان عوده اليه اغلب واكثر وايضًا المشبه
محكوم عليه وسوق الكلام في كل حكم لبيان امر المحكوم عليه قوله فلا استبعاد في ذلك لان المسك بعض دم الغزال فيه اشارة الى
ان جواب الشرط محذوف واقيم سببه مقامه قوله او مقدارها اى او اعلم مقدار حال المشبه به دون المشبه وانما ترك لظهوره

مما ذكره اولا قوله موقوع معطوف على بيان امكانه لا مجرور معطوف على نفس امكانه اذ لا معنى له قوله وتقوية شانه الضمير
في شانه راجع الى المشبه والشان بمعنى الحال فقوله بتقوية شانه بمعنى بتقوية حاله قوله من لا يحصل من سعيه على طايل الطايل
الفايدة يقال هذا الامر لا طايل فيه اى لا غناء ولا خير فيه وعلى يحتمل ان يكون زايدة كما في قوله ان الكريم وابيك يعتمل
ان لم يجد يوما على من يتكل فطايل فاعل يحصل ويحتمل ان لا تكون زايدة ففاعل يحصل ضمير راجع الى الموصول كما هو
الظاهر ويضمن يحصل معنى يطلع قوله لتقدم الحسيات وفرط الف النفس بها لان النفس في مبدا الفطرة خالية عن
العلوم ثم بعد احساسها بالجزئيات بواسطة الآلات وتنبهها لما بينها من المشاركات والمباينات اجمالا يحصل لها
علوم كلية هي العقليات قوله ما يجده في قوله ويوم كظل الرمح البيت لشبر بن الطفيل او لابن الطثرية وبعده
كلان غدوة حتى اروح وصحبتي عصاة على الناهين شم المناخر كان اباريق الشمول عشية اوز باعلى الطف عوج
الحناجر المراد بدم الزق الخمر وعنا حال منه اى تناول دم الزق صادرا عنا او لغو متعلق بقصر والمزاهر جمع مزهر وهو
العود الذي يضرب به ويقال له بالفارسية چار پاره واصطكاكها ضرب بعضها ببعض وفي الصحاح اصطفاق بدل
اصطكاك وهو الضرب الذي يسمع له صوت والغدوة ما بين صلوة الغداة وطلوع الشمس فاذا لم ينون يكون معرفة
كسحر واذا نون يكون نكرة والرواح نقيض الغدو والصحبة ههنا جمع صاحب مثل فره وفاره والشم جمع اشم من الشمم
هو ارتفاع في قصبة الانف مع استواء اعلاه والمناخر جمع منخر وهو في الاصل ثقب الانف وشمم الانف كناية عن الرفعة
والرياسة والشمول على وزن القبول الخمر والاوز بكسر الهمزة وفتح الواو وتشديد الزاء المعجمة البط وقد جمعوه بالواو و
النون وقالوا اوزون والطف اسم موضع بناحية الكوفة والعوج جمع اعوج والحناجر جمع حنجرة وهي الحلقوم ومثلها الجمهور
شبه اواني الخمور وقد فرغت وامتلئت بطيور ماء اجتمعت عشية باعلى الطف معوجة الحناجر قوله ظللنا عند باب ابي نعيم
ظللنا بمعنى دخلنا في النهار والسالفة ناحية مقدم العنق قوله من انشاد قوله اذا هم القى بين عينيه عزمه البيت
لسعد بن ثابت ومطلع القصيدة قد سبق وهو قوله ساغسل عني العار بالسيف جالبا على قضاء الله ما كان جاليا
وبعده ولم يستشر في رايه غير نفسه ولم يرض الا قائم السيف صاحبا المراد بالعزم المعزوم عليه ونكب بمعنى تنكب اى
انحرف والنصاب جانبا اما على الظرفية اى في جانب او على الحالية اى متجنبا قوله اعرف واشهر لا على الاطلاق بل يكفي ان
يكون كذلك بالنسبة الى السامع فان الامر يتفاوت بحسب الرسوم والعادات وقلما يوجد وصف يعم امر اشتهاره كل

الباس

الباس قوله نقل الامتناع وقوع المشبه به قوله نقل مفعول له للتشبيه فجم او لابرازه وقوله الامتناع مفعول به لنقل
واللام دعامة وليستطرف تعليل لنقل الامتناع قوله عند حضور المشبه فيه بحث لان الاستطراف الناشي من ندرة حضور
المشبه به مع المشبه كما في حديث فيما لا نقل فيه لصورة النادر الى الكثير الوقوع اصلا لانه لا يحصل الا عند الاجتماع
فلا وجه لذكره قوله اى ليستطرف استطراف النوادر رده الفاضل المحشي في شرح المفتاح بان لم يوجب لفظ المفتاح
في قوله ليستطرف تقييد بكونه لنقل الامتناع بل هو مطلق لفظا فالتعبير عن استطراف الندرة بانه مثل لما ذكر من الاستطراف
لا يخرج عن بشاعة وفيه نظر لان العلامة يحتمل ان يعتبر لفظ المثل مقحما ويجعل الاشارة الى نفس ليستطرف واما
التفصيل الذي ذكره فما آل الامر قوله وقيل معناه بمثل ما ذكر من تعريف المجهول بالمجهول فحذف مضاف اى من امتناع
تعريف المجهول بالمجهول ولفظ المثل في هذا التوجيه مقحم بلا شبهة كما صرح به الشريف في شرح المفتاح ورد هذا التوجيه
باستلزامه ان يكون المشبه به في التشبيه لا استطرافي اما اعرف بوجه الشبه او اقوى فيه وكيف يستلزم ذلك مع ان
المشبه به كلما كان اندر حضورا في الذهن كان الاستطراف اقوى وبالجملة معلوم ان البحر المذكور ليس اعرف بالهيئة المشتركة
ولا اقوى فيها من الفحم فيه جمر موقد وانت خبير بان اللزوم المذكور لا يختلف باختلاف تفسيرات قوله بمثل ما ذكر لان قوله
او في معرض الاستطراف داخل في حيز قوله الصحيح الواقع خبر الانتفاء كون المشبه به اعرف واخص واقوى كما ذكره المحشي في شرح
المفتاح قوله وح لا يبعد ان يكون الخ يعني كما لم يكن قول السكاكي ان حق المشبه به ان يكون اعرف بجهة التشبيه واقوى حاله
كليا لانه لا يكون الا فيما يكون التشبيه لزيادة التقرير لا يبعد ان يكون مراد السكاكي الخ نعم ههنا شيء وهو ان المفهوم المتبادر
من قوله نعم لا بد فيما يكون للتزيين او التشويه او الاستطراف ان يكون المشبه به اتم في الاستحسان او الاستقباح ان يكون
المراد بجهة التشبيه وهي الغرض منه هو الاستحسان مثلا مع ان الغرض نفس التزيين مثلا والفرق ظاهر فتامل قوله وجه
مجدور وسلحة جامدة المجدور ما عليه آثار الجدري والسلحة البراز قوله نقرتها اى نقبتها بالمنقار والديكة بكسر الدال وفتح
الياء جمع ديك وفي لفظ قد استعار قوله بان اثر النقر باق في السلحة بعد لانه يزول بالزمان وانما اشم بعدوته لانه للتقريب
قوله ولا زوردية الواو بمعنى رب ولازوردية بالزاء المعجمة الخالصة لان التي اشربت صورة الشين لا تستعمل في كلام العرب
قوله يجوز ان يريد بها الخ ويحتمل ان يبقى اليواقيت على حقيقتها وح يكون الاضافة بيانية لا بمعنى اللام كما في الاول قوله
ضعفن اى ضعفت تلك القامات من حملها وانحنت بسبب ثقلها فالضمير للازوردية قوله لشاهدتها عناقا العناق

بكسر العين المهملة مصدر بمعنى المعانقة قوله غضن برق الغض الطري ويرقّ بالقاف من رقّ لو فراى برق وتلالا و قال الشاعر
بربك هل ضممت اليك ريّا قبيل الفتح او قبلت فاها وهل رفت عليك قرون ريّا رفيف الاقحوانة في نداها قوله كان
سبل الشموس قيل هو موضع الظ موضع المضمر اذ الظاهر يوتى بضمير راجع الى الطبايع قوله كتشبيه الجائع الخ حكى ان قاضي
سجستان دخل على الصاحب بن عباد فوجد الصاحب متغيبا فاخذ يمدحه حتى قال وعالم يعرف بالسجزي واشار الى نديم له
بان يقفوه فاستطرف كل منهم حتى انتهى النوبة الى شريف في البين فقال اشهى الى النفس من الخبز فامر الصاحب بان تقدم له مائدة
قوله وهذا الكلام محل نظر ربما يتكلف ويقال المراد بالناقص الناقص في الجملة ولو في الاعرفية او الاتمية لا الناقص في
وجه الشبه فقط نعم يرد ان يقال بيان الاهتمام غرض عائد الى المشبه به ولا حاجة فيه الى ادعاء الكمال قطعا ولا يلزم الكمال
حقيقة وهو ظاهر قوله فمن مثل ما في الكاس عيني تسكب فان قلت قوله فمن مثل يدل على التشبيه وقوله تشابه على
التشابه فيتنافيان قلت لم يقصد بقوله فمن مثل التشبيه المقابل للتشابه كما لا يخفى على المتامل قوله ولو سلم فقد
صرح بجواز التشبيه عند ارادة الجمع بين الشيئين في امر فاول الكلام اسلوب والثاني اسلوب اخر فلا محذور قوله ام من
عبرتي كنت اشرب قيل قد تقرر عندهم ان العطف بام يقتضي العلم بثبوت احد المتساويين وان يطلب التعيين فترتب قوله
فوالله ما ادري الخ على البيت السابق يقتضي ان يكون المطلوب تعيين ان المسبل بدا اما الخمر او العبرة او تعيين ان المشروب اما
العبرة او الخمر وظ البيت لا يفيد فالوجه ان يؤول المصراع الاول اي امن الخمر التي اسبلت ها جفوني ام من عبرتي اشرب
او المصراع الثاني اي ام اسبلت بعبرتي التي اشرب والاقرب ان المعادلة باعتبار اقامة الملزوم مقام اللازم لان المشروب
اذا كان عبرة كان المسبل بدا ايضا هي ونظيره قوله تعالى افلا تبصرون ام انا خير فان الاصل ام تبصرون فاقيم السبب مقام المسبب
لانهم اذا قالوا له انت خير كانوا ابصارا وصرح به سيبويه قوله لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به قال بعض الافاضل الظاهر
ان مراده كما يدل عليه ما نقله من كلام الشيخ انه يجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به من غير ان يجوز العكس كما قال الشيخ فمتى اريد
شئ من ذلك لم يستقم اي العكس بقرينة ذكره عقيب قوله فان العكس يستقيم في التشبيه الا ترى الى قول الشارح لانه اريد في
ذلك فان قلت كيف ذلك وقد يجوز العكس ايضا اذا قصد المبالغة وايهام اللائمية قلت مراده لا يستقيم العكس على
الحقيقة وارادة الحاق الناقص بالكامل حقيقة لا ادعاء فان اريد المبالغة وايهام اللائمية والحاق الناقص بالكامل
ادعاء تعين العكس ولا يستقيم الاصل فتنبه لذلك فانه قد وقع للشريف هٰهنا ذهول انتهى وقد يوجه حمل الشريف كلام

الشارح

الشارح على ما ذكره بان مناقشة كلامه على الاشارة الى حكمي التشابه والتشبيه المقابل له مطلقا فالمناسب ان يتعرض لنوعي
التشبيه لان مدار الفرق بين التشابه والتشبيه هو ان المبالغة في وصف مقصود في الثاني دون الاول فليس مقتضى
التشابه تعيين المشبه والمشبه به بخلاف التشبيه اذ لما قصدت المبالغة فيه حقيقة او ادعاء لزم تعيينهما ضرورة وانت
خبير بان نقل كلام الشيخ يؤيد ما ذكره ذلك الفاضل قوله قال الشيخ في اسرار البلاغة حمل القول هذا انما يوجد في بعض النسخ
وانما لم يذكر الشيخ عدم القصد الى بيان الاهتمام مع انه من جملة ما يؤتى فيه بالتشبيه لانه اقل الاغراض المذكورة وجودا كما اشار
الى ذلك في المفتاح بقوله وربما كان القصد قوله او جمع وصفين قيل الظ انه عطف على الصورة وقوله على وجه متعلق بالجمع
السابق ويحتمل ان يكون معطوفا على الجمع السابق ويكون اشارة الى الحكم بالتشابه بين الجهتين وقيل الجمع الاول اشارة الى
ما هو احسن اعني ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه والثاني الى ما هو غير الاحسن فقوله على وجه متعلق بالجمع الثاني والظ الثاني لا
حال من ضمير حده الراجع الى الوجه قوله فان العكس يستقيم في التشبيه اي يستقيم في التشبيه الواقع في باب التشابه من غير ان
يعد تشبيها مقلوبا والظاهر ان التعليل المذكور لا يفهم من الشرطية المذكورة يعني ان الاقتصار على الجمع المذكور اذا لم يقصد المبالغة
او الحاق الناقص بالكامل اذ لو اريد شئ من ذلك لم يقتصر على الحكم بالتشابه لتنافي لازميهما لان لياقة تقتضي جواز العكس من غير ان
يعد تشبيها مقلوبا والاول يقتضي عدم الجواز وفيه بحث وهو انه لا قصد الى المبالغة في بيان الامكان والحال والمقدار بل في
التزيين والتشويه ايضا من غير استقامة العكس قوله فان المشبه وهو الشمس غير مقيد فان قلت المشبه هو الشمس لا مطلقا بل
حال حركتها فيكون مقيدا قلت الحركة انما تلاحظ في وجه التشبيه فلا تعتبر قيدا للمشبه فتدبر قوله موتلقة منفرد في اديم السماء
الخ الموتلقة المتلالاة واديم السماء وجهها وزرقتها الصافية نصب على المصدرية قوله والمشتري وسط ها جملة اسمية وقعت حالا
والعامل معنى كان وفي شائخ الرفعة اي محل عالي الرفعة من قبيل جد جدّ حال من المستتر في وسطها الراجع الى المشتري او خبر بعد
خبر والمراد رفعة في المنظر بان يكونا مثلا في النصف الشرقي ويكون المريخ اقرب الى المشرق والا فالمريخ في الفلك السادس والمشتري
في الخامس وقد اسرجت صفة لمنصرف قال الفراء تسكين الميم في شمعة وشمع من كلام المولدين والاصح الفتح قوله فانه لو قيل
المريخ كالمنصرف الخ يعني ان تشبيه المشتري بالشمعة المسرجة واضح باعتبار الهيئة الناشئة من حصول شئ احمر اللون خلف
شئ ابيض اللون مثلا لا بينهما مسافة قريبة الا ان تشبيه المريخ بالمنصرف عن دعوة لا يصح قوله وهو القول الفحل والمذهب
الجزل الواد بالفحل القوي وبالجزل القويم لانه في اللغة بمعنى غير الركيك قوله وكذا تشبيه الشاة الجبلي لم يقل الجبلية لان الشاة

للوحدة لا للتانيث والتانيث وكذا التذكير انما يستفاد من الصفة قوله ربى الربى جمع ربوة وهي ما ارتفع من الارض
والظاهر من قوله فنقصت باخضرارها ان حمل الزهر على النبات اما مجاز مرسلا او استعارة قوله ولا يخ هذا عن تسامح لان
قوله متمن بتقدير ليل متمم كما صرح به ففيه تعدد وشائبة تركيب وجوابه ان الوصف والاضافة لا يمنع الافراد لما سبق ان المراد
بالتركيب هو الهيئة الحاصلة من عدة اشياء والمشبه به ههنا لا يتعين ان يكون كذلك قوله وايضا يقسم اخر للتشبيه لم يعد
تشبيه المتعدد بالمتعدد قسما مقابلا من الاقسام السابقة بان يقال واما تشبيه متعدد بمتعدد لانه تشبيه المفرد
بالمفرد حقيقة فلا معنى لجعله قسيما له قوله رطبا بعضها ويابسا بعضها لا يخفى ان رطبا ويابسا حال من قلوب الطير و
العامل معنى التشبيه المستفاد من كان او قلنا ان الحال يجب ان يكون مطابقة لصاحبها في التذكير والتانيث وقد
انعدمت ههنا حيث لم يقل رطبة ويابسة فاشار الشارح بقوله رطبا بعضها ويابسا بعضها الى دفعه لكن ظاهره يقتضي
لزوم حذف الفاعل وبقاء رافعه ولا يجيزه البصريون ولا بعض الكوفيين اللهم الا ان يريد ان تفصيل الحال لفظا يستدعي
تفصيل صاحبها معنى وهو يجوز ترك تانيثهما فان الرطوبة بالنسبة الى بعض واليبوسة بالنسبة الى آخر والاظهر ان يقال
التقدير قسما رطبا وقسما يابسا قوله اي قول المرقش الاكبر الترقيش التزيين والتحسين ويقال انه سمي مرقشا بهذا
البيت واسمه عوف بن سويد من بني سدوس واما المرقش الاصغر فهو من بني سعد قوله فتشبيه التسوية سمي به لان المتكلم
سوى بين شيئين او اكثر في التشبيه قوله فتشبيه الجمع سمي به لان المتكلم جمع بين شيئين فصاعدا في المشبه به وان
كان المشبه فيهما على التفاوت قوله اغيد مجدول مكان الوشاح الغيد النعومة يقال امراة غيداء وغادة ايضا اي ناعمة
بينة الغيد والاغيد الوسنان المائل العنق والوشاح ينسج من اديم عريضا ويرصع بالجواهر تشده المراة بين عاتقيها و
كشحيها يقال وشاح ووشاح واشاح واشاح بالكسر والضم واراد بمكان الوشاح الصدر وقيل الخاصرة قوله كانما يبسم
عن لؤلؤ منضد يبسم معنى يكشف فعداه بعن قوله يفتر عن لؤلؤ رطب يقال افتر عن اسنانه اذا تبسم بحيث اظهر اسنانه
واللؤلؤ الرطب الجيد المستخرج من الصدف والطلع من الكم وهو نور ابيض ينشق عنه الكفرى وحب الماء النفاخات التي تعلو
قوله انتعني بالامس ابيات الى آخره علله بالشيء لهاه به كما يعلل الصبي بشيء من الطعام والروح بالفتح نسيم الريح والروح
الراحة ايضا وبرد الثياب بضم الباء من قبيل لجين الماء اي الثياب المشبه بالبرد وهو الثوب في الطراوة والنضارة وقيل
هو بفتح الباء بمعنى النوم فان نوم الشباب اطيب من نوم الشيخوخة والاول اظهر والامان الامن وفي بعض النسخ الاوان جمع

انية

انية جمع فناء الدار وهو ما امتد من جوانبها والاول اقرب الاماني وهو جمع امنية وعهد الصبا زمانه والدنان جمع دن
رصفوها خالصها والقيان جمع قينة وهي الامة كما سبق قوله غير حقيقي اي غير متحقق حسا ولا عقلا قوله ولا يقال ان فيه تمثيلا
فقد اكتفى الشيخ في التمثيل بان لا يكون الوصف متحققا حسا ففي التمثيل اربعة مذاهب وما ذكره الزمخشري اعم من الكل قوله فانه
ما هو ظاهر وجهه قوله ظاهر هو المتن وقوله وجهه من الشرح ولم يرد ان فاعل ظاهر محذوف اذ قد سبق في بيت امرء القيس كان قلوب
الطير الى آخره ان البصريين وبعض الكوفيين لا يجوزونه بل مراده ان اسناد الظهور الى الجمل مجازي وانما المراد ظهور وجهه
فما ذكره مآل المعنى لا توجيه التركيب فتدبر قوله مصمتة الجوانب المصمت الذي لا جوف له قوله تغليبا الكملة قال صاحب
الكشف ان جعل هذه الاسماء القابا كان قوله الكملة تغليبا وان كانت صفات فلا اشكال وفيه نظر لان كونها القابا لا ينافي
اتصافهم بالكمال حتى يحمل الكملة على التغليب ولعله اراد احتمال التغليب وان كان ظاهر عبارته يأباه ولعل بعضهم ان كلام ابن الحاجب
في الامالي صريح في انها القاب قوله وهم ربيع الكامل الى آخره قيد الشارح الكامل والوهاب بالرفع على انهما صفتان لما
سبقهما والحفاظ والفوارس بالجر على الاضافة لانهما لا يصلحان للوصفية لعدم جواز حملهما على سابقهما قوله ثكلتهم ان كنت
اعلم ثكلتهم على صيغة الحكاية والثكل فقدان المراة ولدها قوله اي من المجمل فان قلت ذكر الوصف وعدمه يشمل المجمل والمفصل فلا وجه
لتخصيصه بالمجمل قلت بل له وجه اذ لا يذكر الوصف المذكور في المفصل لان المراد به هو الوصف المشعر بوجه الشبه على ما صرح به وتشعر
بذلك ايضا ذكر الطرفين المشعر باعتبار الحيثية كانه قيل وصف احد الطرفين في التشبيه من حيث هو كذلك والمفصل ايضا ما ذكر به وجه
الشبه فلو ذكر الوصف فيه يلزم توهم التكرار وهو مستقبح في نظر البلغاء قوله لان الفاضل لا يشعر بالشجاعة اي لا يدل عليها بخصوصها
اذ لا دلالة للعام على الخاص قوله فان وصف الحلقة بكونها مفرغة الظاهر ان فيه تسامحا فان الوصف المشعر بوجه الشبه هو
قوله لا يدرى اين طرفاها ولا دخل في ذلك للمفرغة بل هي قيد للمشبه به لا يصح التشبيه بدونه اذ ليس المشبه به هو الحلقة
المطلقة بل الحلقة المفرغة كما لا يخفى فتدبر قوله سيصبح العيش بي والليل عند فتى العيس بالسين المهملة فاعل يصبح والليل
معطوف عليه والباء في بي للتعدية ومعنى اصباح العيس والليل به عند الفتى ايصالهما اياه اليه وقت الصباح قوله كقولك فلان
كثرا يادية لدى الى آخره مساق كلامه يشعر بان قوله كثرا يادية صفة لفلان وفيه نظر لان فلانا معرفة لكونه علم جنس كما صرح
في شرح اللب للسيد وغيره فكيف يقع الجملة صفة له وقد تقرر ان الجملة لا يوصف بها المعرفة اللهم الا ان يصار الى حذف الموصول
اي فلان الذي كثرا يادية على ما جوزه الاخفش والكوفيون وتبعه ابن مالك لكن شرط في بعض كتبه كونه معطوفا على موصول آخر

او يقال اعلام الاجناس اعلام تقديرية فيجوز ان يعامل معاملة النكرات في الموصوفية بالجمل كما عومل المعرف بلام العهد الذهني بذلك
قوله قال السكاكي وهذا التشبيه لا يكون الى آخره ولعل السر في اختصاص التشبيه بذلك ان وجه الشبه لما لم تكن امرا ظاهرا لا
على مكانه بامور موجودة تستتبعه قوله فجعلوا وجه الشبه ههنا هو الحلاوة مثلا وهو امر حسي فيه بحث لجواز ان يريدوا الحلاوة
الكلية لا الجزئية قوله وفساده بين لان حلمه لم يمكن ان يقال في قول الشاعر العلاقة هو الحلاوة مثلا بايراد لفظ مثلا دفع
هذا الكلام لان غرضه ان الباعث امثال هذا التشبيه وقولهم الخد يشبه الورد في الحمرة المحسوسة من الامثال فليتأمل قوله
الذي يخطر بالبال ان معنى كلام السكاكي الخ وانما قال يشبه لاحتمال انهم لم يقنعوا بهذا التحقيق الذي ذكره فبنوا الكلام على ما
هو المتعارف بين الجمهور من ان الحمرة والسواد والبياض مثلا امور محسوسة بلا تفرقة بين ما هو جزئي محسوس وما هو كلي
معقول وههنا بحث وهو ان السكاكي جزم بان التشبيه المذكور لا يكون الا حيث يكون وجه الشبه اعتباريا والحمرة الكلية ليست
باعتبارية اذ ليس هيئة غير متقررة فكيف يكون التشبيه في هذا من قبيل التشبيه المذكور لا يقال المراد بالاعتباري ما لا
يكون موجودا في الخارج والحمرة الكلية كذلك اذ التحقيق عدم وجود الكلي الطبيعي في الخارج لانا نقول فلا يكون لقول السكاكي
وهذا التشبيه لا يكون الا حيث الى آخره فايدة معتد بها لان كل وجه الشبه اعتباري اللهم الا ان يريد بقوله وهذا التشبيه
لا يكون الى آخره ان فهمهم بطريق القطع لا يكون الا في ذلك فتدبر قوله ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به يعني اذا لوحظ
المشبه ومعنى عن المشبه به فانه ينتقل اليه كما اذا سئل بان هذا الشيء لماذا يشبه قوله ولذلك قيل الفطرة الاولى حمقاء
اذ ربما يستحسن بها القبيح ويستقبح بها الحسن قوله فلان لم يمعن النظر ولم ينعمه يقال امعن الفرس اذا تباعد في العدو فالامعان
مجاز في النظر الدقيق والوجه غير خفي واما انعم فله معان كثيرة والمناسب ههنا ما ذكره الجوهري انه يقال انعم كذا اي زاد
قوله مع غلبة حضور المشبه به اعترض عليه بانه جعل اولا ظهور وجه الشبه علة لسهولة الانتقال من المشبه الى المشبه به
فيكون في المعنى علة لغلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه وجعل ثانيا علة حضور المشبه به عند حضور المشبه علة
لظهور وجه الشبه فبين كلاميه تدافع واجيب بان المراد فيما ذكره اولا انه ينتقل من المشبه الى المشبه به من حيث انه مشبه به
اي التصديق بان ذلك الشيء مشبه هذا الشيء فيكون ظهور وجه الشبه علة لهذا التصديق وعلته نفس حضور المشبه به على
الوجه المذكور علة لظهور وجه الشبه فلا تدافع وفيه بحث لان الظهور المذكور كما انه علة للتصديق المذكور علة لعلته
نفس حضور المشبه به اذ لا يمكن التصديق بدونه والاقرب ان يقال العلية المذكورة علة لحصول الظهور ابتداء والظهور علة

لغلبة

لغلبة الحضور بقاء كما في العقل المستفاد مع العقل بالملكة والكلام بعد محل تامل قوله ربما يقضي الرجل دهره اي يمضيه
يقال قضيت الامر اي تقدمه قوله لانه فرع الطرفين ومنهما ينتقل اليه ان قلت فلم لم يعللوا عدم ظهور وجه الشبه بندرة حضور
المشبه كما عللوه بندرة حضور المشبه به قلت لان المشبه به عمدة التشبيه الحاصل بين الطرفين وظهور وجه الشبه وعدمه
انما يسند اليه لا الى المشبه قوله حملت ردينيا البيت قال الجوهري الاردن بالضم والتشديد نهر وكورة باعلى الشام والقناة
الردينية والرمح الرديني زعموا انه منسوب الى امرأة السمهري تسمى ردينة وكانا يقومان القنا بخط هجر والظاهر ان قوله
والقناة الردينية والرمح الرديني ابتداء الكلام اي ويقال القناة الردينية وقوله وزعموا انه منسوب الخ بيان معنى الرديني
فمن فهم منه ان معنى الرديني رمح منسوب الى الاردن فقد وهم بدا على ما ذكرنا قوله وزعموا انه الى آخره كما لا يخفى على من له
ذوق سليم فتامل قوله او يعتبر الجميع كما مر من تشبيه الثريا الخ فان قلت جميع اوصاف الشيء ظاهرها وباطنها لا يطلع عليها
احد حتى يتاتى ان يعتبرها في التشبيه قلت ليس المراد باعتبار الاوصاف اعتبار جميع الاوصاف الموجودة في المشبه به بحيث
لا يشذ منها شيء بل المراد ان يعتبر جميع الاوصاف الملحوظة في وجه التشبيه من حيث الوجود والاثبات وهذا يتحقق فيما اذا اعتبر
اوصاف من حيث الوجود وارادة هذا غير خفي على من له ادنى مسكة سيما اذا لوحظ المقابلة بقوله ان ياخذ بعضا ويدع بعضا
قوله اعلم ان قولنا التفصيل عبارة جامعة الخ قوله التفصيل نصب على انه بدل من قولنا بدل الكل من الكل او عطف بيان و
قوله عبارة خبر ان ولا يجوز ان يكون التفصيل رفعا على الابتداء وعبارة خبر له والجملة هي البيان لقولنا لان قوله معناه ان
معك وصفين الخ لا يلايمه وهذا ظاهر فان قلت القول هو المركب والتفصيل مفرد فكيف يكون بدلا منه بدل الكل من الكل او
عطف بيان ولا اتحاد في الذات قلت القول بحسب اللغة يتناول المفردات بل قيل انه يتناول المهملات ايضا الا انه بحسب
العرف العام اختص بما علاها واما التخصيص بالمركب فبحسب الاصطلاح المنيراني كما صرح به الفاضل الحشي في بحث حدود
الخبر من حواشي شرح المفتاح قوله ولا منسوجة عليه العناكب قد ذكرنا في شرح الديباجة انه على حذف المضاف اي بيوت
العناكب لان العناكب ناسجة لا منسوجة قوله ونعني بعدم الظهور الخ هذا مرتبط بقوله واما بعيد غريب وهو بخلافه لعدم
الظهور اي لخفاء وجهه في بادي الراي ودفع لتوهم ان هذا يورث التعقيد المخل بالفصاحة المعتبرة في البلاغة فكيف يجعل
التشبيه البليغ من هذا الضرب قوله ويخرجه عن الابتذال الخ ان اقتصاره على اخراجه عن الابتذال ايماء الى عدم اخراجه عن
القريب ويؤيده قوله فيما بعد قريب مبتذل لكن حديث الخفاء قد اخرجه عن الابتذال الى الغرابة فمثله قريب غريب لا بعيد غريب

لان اسباب البعيد المذكورة فيما سبق لا يوجد ههنا كما لا يخفى على المتامل قوله الا بوجه ليس فيه حياء استثناء مفرغ من الحال تقديره لم يلق هذا الوجه شمس نهار ما ملتبسة بشيء الا ملتبسة بوجه ليس فيه حياء قوله ان السحاب لتستحيي الى آخره النداء العطاء ومعنى البيت ان السحاب اذا نظرت الى عطايا الممدوح نقابلت تلك العطايا بما فيها من القطرات تعلم انها اكثر من قطراتها فتستحيي لذلك وانما فصل هذا البيت بقوله ومثله قول الآخر لان التصرف في قول ابي الطيب بام عدي وههنا بام وجودي قوله وهي تمر السحاب اي الجبال يوم القيامة قوله ليالينا اسحار وفيه هواجر الى آخره الهواجر جمع هاجرة وهي ما بين الزوال الى العصر وآصال جمع اصيل فاعل خضلت بمعنى ابتلت وحصلت لها النضارة وقوله والشمس تنعس حال حالية ونعاس الشمس تغيرها عند قربها من الغروب كانها تضعف بكثرة السير والمراد ان هواجر الربيع تشبه الآصال في الطيب واللطافة قوله هكذا يجب ان ينقد الذهب واللجين لا ان ما ذكره معنى لطيف ويشتمل على صنعة مراعاة النظير اعني الجمع بين الذهب والفضة واما التوجيهان الآخران فلا يخفى برودتهما اما الاول الذي للخلخالي فلانه لا معنى لتشبيه وجه الماء بمطلق الورق الساقط من الشجر وهو ظاهر مع فقدان تلك الصنعة واما الثاني الذي للزوزني فلانه لا اختصاص للورق المصفر ببرد الخريف بالشجر الذي له اصل وعرق فلا وجه لاضافة الذهب الى الاصيل ح ولا يخفى لطف ايراد النقد في قوله ان ينقد الذهب واللجين لان النقد تمييز الجياد من الزيوف قوله فان المشبه به مذكور قطعا اعترض عليه بجواز زيد في جواب قول القائل من يشبه الاسد فانه تشبيه قطعا اذ معناه شبه الاسد زيد فقد جاز حذف المشبه به ولم ينحصر المراتب في الثمانية اجاب الشريف في شرح المفتاح بانه ليس بتشبيه اذ لم يقصد بيان اشتراكهما في امر بل قصد بيان الفاعل جوابا للسائل ولو سلم فالكلام في تشبيهات البلغاء ولم يرد مثله فيها قوله او كسر جان في الشجاعة قد سبق من الشارح ان الشجاعة عند الحكماء تختص بذوات الانفس ويجب صدورها عن روية فالاصوب ان يبدل الشجاعة بالجراءة قوله وكان زيد الاسد فيه مبالغة ليست في الكاف لايهام كان بظن الاتحاد بين زيد والاسد او الشك فيه فالقول بانه في لفظه كان لافادة الشك الموهم ام التشبيه وهم قوله فقوله باعتبار متعلق بالاختلاف لا شك ان قوله باعتبار ظرف مستقر حال من المراتب والمعنى واعلى المراتب كائنة بهذا الاعتبار فلا حاجة الى ما يشعر به كلام الشارح من اعتبار تعلقه بالاختلاف الدال عليه سياق الكلام ولعل مراده بيان محصل المعنى لا التقدير في النظم فليتامل قوله ثم اي الاعلى بعد هذه المرتبة ينبغي ان يتجرد الاعلى عن معنى التفضيل ويراد به العالي اذ لا اعلى فيما بعد هذه المراتب الاربع

كما سيتضح من تقريره قوله اما بعموم وجه الشبه من حيث الظاهر لا بحسب الحقيقة لانه بحسبها لا يكون تاما ضرورة ان التشبيه لا يكون الا في اخص اوصاف المشبه به واشهرها قوله والخلاف لفظي راجع الى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين اذ من المعلوم لكل عاقل ان المراد بقولنا زيد اسد ليس اثبات الهيكل المخصوص لزيد بل اثبات مماثلته له في ضمن دعوى انه هو فان فسر الاستعارة باعطاء اسم المشبه به للمشبه سواء ذكر المشبه تحقيقا او تقديرا او نية او لم يذكر وفسر التشبيه بالدلالة على مشاركة شيء لغيره مع كون اداته مذكورة جعل المثال المذكور استعارة ومن فسر الاستعارة باعطاء اسم المشبه به للمشبه مع كون اسم المشبه مطوي الذكر تحقيقا او تقديرا او نية وفسر التشبيه بالدلالة المذكورة مع كون الطرفين مذكورين ولم يشترط ذكر الاداة جعله تشبيها قوله وان لم يكن كذلك نحو رايت بزيد اسدا الى آخره اي ان لم يكن اسم المشبه به خبرا عن المشبه او في حكم الخبر بعد ان يكونا مذكورين كما دل عليه مساق الكلام فلا يسمى استعارة بل تجريدا وهو ان ينتزع من امر ذي صفة امر آخر مثله في تلك الصفة مبالغة في كمال تلك الصفة في موصوفها فكانه قيل في المثالين المذكورين بلغ فلان في الاسدية مرتبة يصح معها ان ينتزع منه اسد آخر فكان هناك اسدين من كمال الشجاعة ويسمى هذه الباء تجريدية وكذا كلمة من وانما قيدنا بقولنا بعد ان يكونا مذكورين لانه اذا ذكر اسم المشبه فقط كما في الاستعارة بالكناية او اسم المشبه به فقط كما في الاستعارة التصريحية صدق في كل منهما انه لم يكن اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه ولا في حكم الخبر مع انه استعارة بالاتفاق قوله على اختلاف المذهبين اي في الاستعارة احدهما المذهب المشهور المختار وهو وجوب اجراء اسم المشبه به على ما يدعى استعارته لا بطريق استعماله فيه وثانيهما المذهب المشار اليه بقوله ومن الناس من ذهب وهو كفاية اجرائه عليه بطريق اثباته له قوله واما التشبيه مكنون في الضمير ان قلت فلم لا يكون استعارة بالكناية عند المصنف مع انها التشبيه المضمر في النفس عنده قلت لانعدام شرطه عنده وهو الدلالة على ذلك التشبيه المضمر بذكر لازم من لوازم المشبه به قوله وهذا الخلاف ايضا لفظي فان من اطلق الدلالة المذكورة في تعريف التشبيه عن كونها لا على وجه التجريد والاستعارة وعن كونها على وجه التصريح سماه تشبيها ومن قيده لا قوله فان ابيت الا ان يطلق اي المشبه عن جميع الامور الا عن اطلاق اسم الاستعارة ومحصوله ان اردت اطلاقه عليه قوله فلا يحسن اطلاقه عليه لان الاستعارة تقتضي تناسي التشبيه والاداة ولو مقدرة يقتضي بذكره فيتنافيان وانما نفى الحسن لا الجواز لعدم الاداة صورة وعدم لزوم التقدير قوله بان يكون اسم المشبه به معرفة سيحقق الفرق بين المعرفة والنكرة لكن ينبغي ان يقيد المعرفة بما لا يكون موصوفا بصفة لا يلايم المشبه به فانها اذا كانت موصوفة بها لم يحسن دخول

اداة التشبيه لاشتراك المعرفة والنكرة الموصوفتين بما في علة عدم الحسن الا ان يقال لم يوجد في كلام البلغاء معرفة مشبه
بها موصوفة بصفة لا يلايم المشبه به فتامل قوله وذلك بان يكون نكرة موصوفة بصفة لا يلايم المشبه به فيفهم من كلامه ان
تقدير الاداة يحسن في المعرفة ولا يحسن في النكرة الموصوفة بصفة غير ملايمة للمشبه به ولم يفهم حال النكرة الغير الموصوفة بها امل
يحسن تقدير اداة التشبيه فيها ام لا والتحقيق انه لا يحسن فيهما ايضا والفارق بين المعرفة والنكرة حيث يحسن التقدير في الاولى دون
الثانية ان المقصود من الكلام المبالغة في التشبيه والفردية المستفادة من النكرة اعني اسد في زيد اسد كاسرة في تلك المبالغة
لان التشبيه بالجنس ابلغ من التشبيه بفرد منه لان الحقيقة المطلقة اكمل من الحقيقة المقيدة وكلما كان المشبه به اكمل
في وجه التشبيه كان التشبيه ابلغ وبالجملة اذا عرف الخبر باللام ينبغي ان لا يقصد به مجرد صدقه على الموضوع والا لضاع
التعريف لظاهر الحصول المقصود بالمنكر ايضا كما صرح به الفاضل المحقق في بحث تعريف المسند وليس المراد هنا الاتحاد كما في
قولنا زيد العالم لظهور التغاير فتعين الحمل على دعوى التشبيه لعدم اخلاله بالمبالغة المطلوبة واما اذا انكر فالظاهر دعوى
حمل الاسد عليه وانه فرد من افراده مندرج تحته مبالغة فلو قدر اداة التشبيه فات المبالغة هذا اذا كان المقدر هو الكاف مثلا
واما اذا كان كان مثلا فالنقصان في المبالغة الحاصل من التشبيه بالمفرد ينجبر بما فيها من المبالغة لاشعارها بظن الاتحاد
او الشك كما عرفت ولذا يحسن فيه تقدير كان بخلاف الكاف ونحوه كما صرح به الفاضل المحقق في شرح المفتاح قوله قال
الشاعر شمس تالق تالق بضم القاف على انه مضارع حذف احدى تائيه ولو كان ماضيا لقيل تالقت يقال تالق البرق اي لمع
والواو في قوله والفراق عاطفة للجملة الاسمية على الفعلية اعني تالق ويحتمل ان يكون لتاكيد اللصوق والجملة صفة شمس ولا
يحسن جعلها حالية كما لا يخفى على الذوق السليم والصدود الاعراض وانما ذكر الكسوف مع ان الشايع في القمر الخسوف وان
جاز استعمال الكسوف فيه ايضا كما صرح به الجوهري واشار اليه صاحب الكشاف في تفسير سورة الفلق بناء على ان النور في الحرف
زايل فلا يحسن استعماله في الحبيب قوله فانه لا يحسن دخول الكاف ونحوها في شيء من هذه الامثلة الخ اذ ليس لنا بدر يسكن
الارض مثلا وانما لم يسق الجواز لجواز ان لا يكون المشبه به موجودا كما في انياب الاغوال مثلا والتشبيه بالامور المعدومة وان
يتضمن اعتبارا لطيفا الا انه خلاف الظاهر فان وجدت الاداة صريحا يلاحظ ذلك الاعتبار ويقطع النظر عن كونه خلاف الظاهر
وان لم يوجد يلاحظ كونه خلاف الظاهر ولا يلتفت الى تضمنه الاعتبار اللطيف وهذا كما ان المجاز ابلغ من الحقيقة ومتضمن
لنادرة ليست فيها الا انها اذا وجدت القرينة الصارفة يلاحظ ما يتضمنه ويصار اليه والا فيترك ولا يعتبر تضمنه للنادرة

قوله

قوله ما يحيل تقدير اداة التشبيه اي يمنع منعا قويا فلا ينافيه قوله فيقرب من الحاق اسم الاستعارة بناء على دلالة استحالة
تقدير الاداة على استحالة اطلاق التشبيه عليه ودلالة قوله فيقرب الخ على جوازه على ان الدلالة الاولى ممنوعة كما في قوله فان
تفق الانام البيت ولو سلم فالاستحالة بالنظر الى اعتبار البليغ وقوله فيقرب بالنظر الى الاصطلاح قوله كقوله اسد دم
الاسد الهزبر خضابه موت فريص الموت منه يرعد الهزبر الاسد القوي والفريصة اللحمة بين الجنب والكتف لا تزال ترعد من الدابة
عند الفزع وجمعه فريص وفرايص ويرعد على صيغة المجهول من الارعاد يقال ارعد الرجل اذا اخذته الرعادة اي الاضطراب و
اعلم ان استحالة تقدير اداة التشبيه في هذا البيت انما هي باعتبار مدلول الكلام فقط على ما ينبئ عنه قوله لان تشبيهه الخ و
الاستحالة في بدر يسكن الارض ليس باعتبار مدلول الكلام فقط بل بملاحظة الامر الواقعي وهو ان البدر لا يسكن الارض و
اما قول البحتري وبدر اضاء الارض البيت فهو مثل قوله اسد دم الاسد الهزبر خضابه من حيث انه مع كون الصفة فيه مما لا
يلايم المشبه به يحيل تقدير اداة التشبيه نفس المفهوم من الصفة اذ من المستحيل عادة ان يلمع شرقا وغربا ما يكون موضع
واحد غير مستضيء به وان فرضنا انه غير البدر وهذا بخلاف بدر يسكن الارض فتامل قوله لان تشبيهه بجنس السبع المعروف الخ
هذا بناء على الاعم الاغلب ولهذا قال الشاعر ظلمناك في تشبيه صدغك بالمسك فقاعدة التشبيه نقصان ما يحكى و
الا فقد مر انه يجوز الجمع بين الشيئين في التشبيه ايضا فلا يناقض فان قلت حمل البيت على الاستعارة لا يدفع التناقض لان
جعل الممدوح فردا من جنس الاسد يدل على مماثلته اياه والصفة المذكورة على فوقيته قلت المدعى على تقدير الاستعارة
ان الاسد نوعان متعارف وغير متعارف وان زيدا مثلا من النوع الغير المتعارف ولهذا يلزم نصب القرينة المانعة عن ارادة
المتعارف كما ذكره في المفتاح فالمماثلة بغير المتعارف والفوقية على المتعارف فلا تناقض بقي فيه بحث وهو ان توهم التناقض
في البيت المذكور على الاغلب انما هو اذا جعل الجملة المذكورة خبرا بعد خبر للمبتدأ المحذوف او المذكور في الابيات المتقدمة والظ
عندي انها صفة لاسد لان تشبيه الممدوح بالاسد الخيالي الذي صفته كذا وكذا ابلغ من تشبيهه بالاسد المعروف ويؤيده
تنكير الاسد الاول وتعريف الثاني فكانه قال هو نوع من الاسد غير ما يتعارفه الناس حيث ان دم الاسد المعهود خضابه وهذا
ظ عند من له ذوق قوله ومثله قول البحتري وبدر اضاء الارض الخ غير الاسلوب حيث قال ومثله ولم يقل وكقول البحتري
نصا على مماثلته للبيت السابق لما فيهما من نوع الخفاء كما حققته من التقدير السابق واضماره هنا متعذر وقد يجيء لان
شرقا وغربا تمييز من المفعول او حال بمعنى جميعا كما في قوله تعالى ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا اي دائما او موضع رحله منزله

قوله الى التشبيه الشارح اى الذي لا استعارة فيه قوله موصوفا بما ليس فيه وهو تنويره الشرق والغرب مع اسوداد
موضع الرجل منه فان القمر المعروف لا يفرق في التنوير بين موضع وموضع وقد تجعل الصفة المنفية عن القمر المعروف اضاءته
سوى الرجل جميعا لا ابناء على الفرق بين التنوير والاضاءة بان الثاني انما يوجد من المضئ بذاته فلا يتحقق في القمر من الكهوف
والمواضع الغائرة الكثيرة من ان تحصى والاول الظهر كما لا يخفى قوله ان يثبت من الممدوح بدرا من في قوله من الممدوح بيانية حال
من البدر قدمت عليه وتجريدية والمعنى اراد المبالغة في التشبيه بالبدر الموصوف قوله فهو كقولك زيد رجل كيت وكيت
قوله كيت وكيت كناية عن حديث دال على اوصاف زيد وهو كونه فاضلا او زاهدا مثلا او فاسقا فاجرا والثاني اقرب
بحسب العرف والاستعمال قوله وكما يمنع دخول الكاف الخ كانه جواب عما يقال لم لا يجوز ان يقدر غير الكاف من اداة التشبيه
حتى يكون اطلاق التشبيه على الامثلة المذكورة اقرب قوله امرا ثابتا في الجملة فيه بحث لانه ان اراد بالثبوت في الجملة ما
يعم الثبوت الحقيقي والوهمي فعدم ثبوت البدر الموصوف بما ذكر ممنوع وان اراد بالثبوت الحقيقي فقط فاقتضاء كان
وحسبت ذلك الثبوت ممنوع لجواز ان يقال كان الشقيق اعلام ياقوت منشرة على رماح من زبرجد اللهم الا ان يقال دلالة
كان وحسبت على الثبوت الحقيقي معلوم من استعمال البلغاء كما اشار اليه جمال الدين في شرح الايضاح ولو علل امتناع
دخول كان مثلا في نحو اسد دم الاسد الهزبر خضابه بما علل به امتناع دخول الكاف لكان اقرب لان التشبيه مطلقا
سواء كان بالكاف او بكان او بغيرهما يقتضي في الاغلب النقصان والمماثلة والاوصاف الكمال فيلزم التناقض قوله او خلاف
الظاهر كقولك كان زيدا اسد قيل مثل المصنف في الايضاح للمشكوك بقوله كان زيدا منطلق ولخلاف الظاهر بقوله
كان زيدا اسد وهذا اظهر لان الانطلاق ليس بقطعي الثبوت لزيد ولا قطعي الانتفاء عنه فيمكن الشك فيه اما الاسد
فثبوتها لزيد خلاف الظاهر فلا شك فيه بل يجزم بخلافه ويحمل على التشبيه واما تمثيل الشارح ففيه خفاء واقول لعل وجه
ما ذكره الشارح من ثبوت المشكوكية في صورة المعرف ومخالفة الظاهر في صورة المنكر هو ان الظاهر في صورة المعرف
دعوى التشبيه لا دعوى الاتحاد والحمل كما صرح به الفاضل المحشي في بحث الاستعارة ولذا احسن تقدير اداة التشبيه كان زيد تشبيه
زيد بالاسد في الشجاعة ليس فيه مخالفة الظاهر جدا غايته ان تلك المشابهة مما يشك فيها واما في صورة المنكر فالظاهر دعوى
حمل الاسد عليه وانه فرد من افراده مندرج تحته مبالغة ولذا لم يحسن تقدير اداة التشبيه فيها كما صرح به هذا الفاضل في ذلك
البحث فظهر ان ما ذكره الشارح هو التحقيق وانه لا مخالفة بينه وبين ما ذكره المصنف في الايضاح بل المؤدى واحد والاختلاف في التعبير

قوله والنكرة فيما الخ فيه غير ثابتة اى النكرة الموصوفة بصفة غريبة غير متعارفة التي كلامنا فيه ليست ثابتة في نفس
الامر فدخول كان وحسبت عليها كالقياس على المجهول اذ قد تقرر ان المشبه كالمقيس والمشبه به كالمقيس عليه قوله وايضا هذا الفن
اذا تاملت هذا دليل ثان على امتناع تقدير اداة التشبيه في النوع المذكور وهو ما كان المشبه به موصوفا بصفة عجيبة و
الفرق بين الدليلين ظاهر اذ لا حاجة بنا في هذا الدليل الى ملاحظة لزوم القياس على المجهول او تغير صورة الكلام في تقدير اداة
التشبيه بل حاصله ان الذوق السليم يشهد بان المقصود في مثله معنى لو قدر اداة التشبيه فات ذلك المعنى والفرق بين الدليلين
بان الاول لم يكن متناولا لنحو علمت والثاني متناول له غير ظاهر اذ لزوم احد الامرين جار فيه قوله اى هذا بحث الحقيقة و
المجاز اشارة الى توجيه التركيب باخذه حذف المبتداء وكذا المضاف الى الخبر واقيم المضاف اليه مقامه قوله انما هو بحث المجاز
اذ به يتاتى اختلاف الطرق دون الحقيقة قوله لما بينهما من شبه تقابل العدم والملكة وانما يكون بينهما حقيقة تقابل
العدم والملكة لو كان المجاز عدم استعمال اللفظ فيما وضع له عما من شانه ان يستعمل فيه وليس كذلك بل هو لازم المجاز
قوله فرع الدال على ما وضع له في الجملة انما قال في الجملة لان الفرعية ليست بين ذاتي الدالين لاتحادهما بل بين الدلالتين فان
دلالة المجاز فرع لدلالة الحقيقة فالدال على غير ما وضع له فرع الدال على ما وضع له من حيث هما دالان لا مطلقا قوله والمطلق
الى غيره اى ينصرف المطلق الى غير العقلي ويتبادر منه ذلك ويتبادر المجاز في الاسناد من التقييد بالعقلي وبهذا يندفع ما يقال
التقييد باللغوي يوهم خروج الشرعي والعرفي والاطلاق يوهم دخول العقلي ففي كل منهما توهم خلاف المقصود فما وجه ترجيح
احدهما على الاخر على ان ايهام خروج امرين ربما يربو على ايهام دخول امر قوله والتاء فيها للنقل من الوصفية معنى كون التاء
للنقل من الوصفية الى الاسمية ان اللفظ اذا صار بنفسه اسما لغلبة الاستعمال بعد ما كان وصفا كان اسميته فرعا لوصفيته
فشبه بالمؤنث لان المؤنث فرع المذكر فجعل التاء علامة للفرعية كما جعل علامة في رجل علامة للكثرة في العلم بناء على ان الكثرة في الشئ
فرع تحقق اصله قوله يذكر ويؤنث الخ فان قلت قد جاء قوله تعالى من يحيي العظام وهي رميم ورميم فعيل بمعنى فاعل لانه من رم العظم
فعلى ما ذكره يجب ان يقال رميمة فلم قيل رميم قلت ذكر صاحب الكشاف ان رميما ههنا ليس بصفة بل اسم للعظام الرامة فاذن
ليس فعيلا بمعنى فاعل ولا بمعنى مفعول بل هو اسم قوله وفعيل بمعنى مفعول انما يستوي فان قلت ما الفرق بينه وبين فعيل بمعنى
فاعل حيث استوى في الاول المؤنث والمذكر اذا اجرى على موصوفه دون الثاني قلت الفرق ان الثاني اقرب الى الفعل من الاول
فان الفاعل اقرب الى الفعل من المفعول والفعل هو الاصل في الحاق العلامة فالحق التاء بما هو اقرب جريا على الاصل ولم تلحق بما هو

ابعد فرقا بينهما قوله الكلمة المستعملة قيد بالكلمة سيخرج المعنى لانه لا يوصف بواحد من الحقيقة والمجاز حقيقة ثم الظاهر ان
التعريف تصدق على المجاز الذي وقع استعماله في الموضوع له ايضا فلا بد من قيد الحيثية او قوله حين هي مستعملة فيه فتامل
قوله ولا يخفى ما فيه من التكلف المستغنى عنه اذ لا دليل على ان لفظ الحقيقة قبل التسمية والنقل من الوصفية الى الاسمية
مستعمل بالتاء بدون موصوف المؤنث او يمنع مع الاستغناء عنه بالوجه الذي ذكره قال رحمه الله في شرح المفتاح وانما اختار
السكاكي هذا التكلف جريا على قضية اصل التاء بخلاف ما ذهب اليه الجمهور قوله اذ لا معنى له عند التامل بناء على ان
المتبادر من استعمال الكلمة في شيء اطلاقها وارادة ذلك الشيء منها فالمستعمل فيه نفس المعنى لا اصطلاح التخاطب وهذا
اذا اجريت في على الظاهر المتبادر منها واما اذا جعلت بمعنى على كما في قوله تعالى لاصلبنكم في جذوع النخل فلا يلزم ذلك الا
انه صرف الكلام عن المتبادر قال الفاضل المحشي وايضا يلزم انتقاض التعريف بالمجاز الذي يخرجه هذا القيد على تقدير
تعلقه بالوضع يعني الانتقاض على زعم المصنف فانه لم يعتبر قيد الحيثية فاعترض على تعريف السكاكي بما سياتي بانه لم يعتبر قيد
اصطلاح التخاطب فينتقض تعريفه بالمجاز المذكور وعلى هذا يندفع الاعتراض عليه بمنع الانتقاض بناء على اعتبار قيد الحيثية
لكن يبقى الاعتراض بمنعه بناء على ان المجاز المذكور ليس يستعمل في اصطلاح التخاطب بالمعنى الذي المدعى بطلانه فيما سبق
اللهم الا ان يحمل الاستعمال في اصطلاح التخاطب على معنى آخر يدخل به الحقيقة في الحد هذا قيل ليس المراد بكون المعنى المستعمل فيه
موضوعا له في اصطلاح التخاطب حدوث الوضع في ذلك الاصطلاح والا لزم ان لا يكون لفظ الاسد الذي وضع في اللغة و
قرر عليه في الاصطلاح والعرف عند ما استعمله النحوي او غيره من اهل الاصطلاحات الخاصة حقيقة بل المراد ثبوت الوضع في
ذلك الاصطلاح سواء حدث الوضع فيه ام لا وفيه نظر لان خروج المجاز الذي احترز بهذا القيد عنه على هذا التوجيه غير ظاهر كما
لا يخفى على المتامل والاقرب ان يقال اصطلاح التخاطب اذا استعمل النحوي الاسد فيما وضع له لغة اصطلاح اللغة ولا شك
في حدوث الوضع المذكور في هذا الاصطلاح فلا يلزم خروج امثاله عن تعريف الحقيقة فتامل قوله لان الاستعارة وان كانت
موضوعة بالتاويل وذلك التاويل كما سياتي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به وكونه فردا من افراده بان يجعل افراده
شاملا قسمين متعارف وهو الذي له غاية الجراة في ذلك الهيكل المخصوص وغير متعارف وهو الذي له تلك الجراة لكن لا
في ذلك الهيكل قوله اي ليدل بنفسه اشارة الى ان قوله بنفسه متعلق بقوله للدلالة كما يدل عليه قول المصنف في المجاز
لان دلالته بقرينة لا بالتعيين والا لقدمه على قوله للدلالة رفعا للبس قوله فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا اي

بالوجه المذكور وهو اعتبار قيد بنفسه واما اذا لم يعتبر فيوجد في المجاز وضع نوعي لثبوت قاعدة من الواضع دالة
على ان كل لفظ معين للدلالة بنفسه فهو عند القرينة المانعة عن ارادة ذلك المعنى متعين لما يتعلق به ذلك المعنى تعلقا
مخصوصا ودال عليه بمعنى انه مفهوم بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع استعمال اللفظ
في المعنى المجازي لكانت دلالته عليه وفهمه منه عند قيام القرينة بحالها والوضع النوعي بهذا المعنى وان اطلق عليه الوضع
لكنه ليس بمعتبر في كون اللفظ حقيقة بل الوضع النوعي المعتبر فيه هو ما يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ يكون
بكيفية كذا فهو متعين للدلالة بنفسه على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة تعينه له مثل الحكم بان كل لفظ يكون
على وزن فاعل فهو لذات من يقوم به الفعل وقد صرح الشارح في التلويح باطلاق الوضع على كل من المعنيين قوله
على معناه الافرادي قيد المعنى بالافرادي لان اشتراط الغير في الدلالة على المعنى التركيبي مشترك بين الحرف والاسم فان
دلالة زيد في قولك جاءني زيد على الفاعلية بواسطة جاءني بل لما اشار اليه بعض المحققين من النحاة قوله في
لفظ غيره ان قرئ بالاضافة فالضمير راجع الى المعنى وان قرئ بالوصف فالضمير راجع الى ما واعلم ان الفاضل المحشي رد هذا
الجواب بتفصيل الا ان ابطاله للشق الرابع حيث قال وان اريد به تعلقه بمعنى الغير لزم ان يكون لفظ الاستفهام وما يشبهه
من الالفاظ الدالة على معان متعلقة بمعاني الفاظ غيرها حروفا محل بحث لان الظاهر ان مفهوم الاستفهام مفهوم تام
غير متعلق بالغير وانما المتعلق به هو جزئيات هذا المفهوم التي هي الموضوع لها الكلمات الاستفهام وعلى تقدير تسليم
تعلقه بالغير لا يرد وله ايضا لان معنى التعريف على هذه الارادة ما دل على معنى متعلق بالغير من حيث انه متعلق به ودلالة
لفظ الاستفهام على ذلك المفهوم ليس من حيث ذلك المتعلق فتامل قوله سلمنا لكن معنى الدلالة بنفسه الخ لا شك ان
مسلمة هو الذي منعه اولا وهو كون معنى الدلالة على معنى في غيره اشتراط ذكر المتعلق في الدلالة على المعنى الافرادي
فما ذكره ههنا مناقض لما ذكره في مختصره لانه بعد ما فسر الدلالة بنفسه هناك بكون العلم بالتعيين كافيا في فهم المعنى عند اطلاق
اللفظ حكم بان هذا شامل للحروف ثم قال نعم لا يكون هذا شاملا لوضع الحرف عند من يجعل معنى قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره
انه مشروط في دلالته على معناه الافرادي ذكر متعلقه فالمفهوم من كلامه ههنا شمول التعريف لوضع الحرف اذ جعل معنى الدلالة بنفسه
ما ذكر من كون العلم بالتعيين كافيا في الفهم وان فسر الدلالة على معنى في غيره باشتراط ذكر المتعلق والمفهوم مما ذكره في المختصر عدم
شمول التعريف لوضع الحرف على هذا التفسير قطعا وهذا يقوي اعتراض الفاضل المحشي اذ بعد اشتراط ذكر متعلق الحرف في

دلالته على معناها كيف يقال العلم بتعيين من لمعناها يكفي في دلالتها عليه وهذا ظاهر اللهم الا ان يقال مراد الشارح ان معنى
الحرف بعد تقييده بالمتعلق متعين للحرف بازائه وذلك التعيين كاف في الدلالة فان المتعلق لتحصيل المعنى لعدم حصوله في نفسه
لكونه عبارة عن النسبة المخصوصة ولا مدخل له في دلالة وبالجملة ذكر المتعلق مما اعتبره الواضع فيكون هو ايضا من متعلقات
العلم بالتعيين فلا بينا في اشتراط ذكر المتعلق كون العلم بالتعيين كافيا والحق ان الاوضح في دفع الاعتراض ما ابداه بعض
الشيخ كما نقله الشريف لكنه معنى لا يفهم من العبارة فان قيد بنفسه يدل على ان فهم المعنى لا بواسطة قرينة ولكن تقييد القرينة
بالمانعة عن ارادة المعنى الاصلي وهو المبني في دفع الاعتراض كما لا يخفى مما لا دلالة عليه وهذا هو مراد الفاضل المحشي وان غفل
عنه البعض ورفع اعتراضه بانا لا نسلم ان هذا معنى لا يفهم من العبارة لان قيد بنفسه يدل على ان فهم المعنى لا بواسطة
قرينة نعم قول الفاضل المحشي على انه ان اراد بالمعنى الخ محل بحث اذ يمكن ان يقال المراد بالمعنى الاصلي المعنى السابق الموقوف عليه
هذا المعنى ولا يخفى ان لكل مجاز معنى اصليا بهذا المعنى فلا محذور فتامل قوله وعدم الدلالة على احد المعنيين على التعيين
لعارض الاشتراك الخ الاظهر ان مراده بهذا الكلام ان الوضع هو التعيين للدلالة على معنى بنفسه فالدلالة هي ما لاجلها التعيين
وعدم ترتب ما لاجله التعيين لعارض الاشتراك لا ينافي وجود التعيين الذي هو الوضع ويحتمل ان يقال المشترك يدل على
كل من المعنيين على التعيين اذ ينفهمان منه غاية ما فيه ان احدهما ليس بمتعين الارادة لعارض الاشتراك تعيين المراد مما
دخل له في تحقق الدلالة بنفسه وعدم تحققها قطعا قوله كالقرء شاملا لولده ان لا يتجاوز الطهر والحيض الخ القرء بفتح القاف
وضمها والفتح افصح وقوله ان لا يتجاوز اما بتاويل مصدر بمعنى الفاعل اي مدلوله غير المتجاوز وهو الاحد الدائر واما
بتقدير مضاف اي مدلوله ذو ان لا يتجاوز قوله وقوله بمعنى الطهر اولا بمعنى الحيض الخ قد اورد الفاضل المحشي هنا جوابا
وسوالا واوضح الفرق بين قرينتي المجاز والمشترك لكن الجواب الذي ذكره انما يحتاج اليه اذا اريد بالدلالة الدلالة على المراد
من حيث انه مراد كما يفهم من كلام السكاكي والا فلا دم الوضع الدلالة الصرفة والارادة امر آخر فعلى تقدير المراحمة الدلالة على
احد المعنيين بالتعيين محققة ورفعها المستفاد من القرينة لا مدخل له في تحقيق تلك الدلالة قطعا اثر ان الطلاق قوله واما
قرينة المجاز فهي معتبرة في الدلالة على المعنى المجازي الخ محل بحث اذ قدمنا منه ان اللفظ اذا استعمل في جزء معناه مجازا لم يكن
لقرينته مدخل في الدلالة بل في الارادة فبطل الاطلاق قوله وان المجاز لا يدل على معنى المجازي بنفسه بل بالقرينة وظهر
من عدم اتضاح الفرق بين قرينة المشترك وقرينة هذا المجاز فليتامل قوله والتبادر الى الفهم من دلايل الحقيقة اشار بلفظ
وجع

وجمع الدلايل الى ان الدليل غير منحصر فيه فلا يرد ان التبادر لا يتحقق بالنظر الى خصوصية شيء من المعنيين فيلزم ان لا يعلم كون
اللفظ حقيقة فيهما هذا وقد يجعل دليل الحقيقة عدم تبادر غيره والفرق ظاهر قوله وحصل من هذين الوضعين وضع آخر
ضمنا فيه بحث اذ استلزام الوضعين للوضع الثالث يستلزم استلزام الاوضاع الثلثة للوضع الرابع ويعقل المعنى الرابع و
هكذا فيلزم تحقق معان غير متناهية للفظ واحد ويعقلها اللهم الا ان يقال الاستلزام الوضعين الصريحين للوضع الضمني
لا يستلزم استلزام الوضعين الصريحين مع الوضع الثالث الضمني للوضع الرابع الضمني فتامل واعلم ان المفهوم مما ذكره الفاضل
المحشي هنا حيث قال بل الواقع التردد بين المعنيين مطلقا عند من لا يقول بعموم المشترك او اذا كانا متنافيين كما في المثال المذكور
اعني القرء عند الكل يدل على ان المراد بالتنافي هو التنافي بحسب المفهوم والمفهوم من التلويح وغيره من كتب الاصول ان المراد هو التنافي في
الارادة بان لم يمكن الجمع بين المعنيين فهما مثل قولك افعل مرادا به الوجوب والاباحة حتى لو قيل اقرات هند بمعنى طهرت وحاضت
وفي الدار الجون اي الاسود والابيض يجوز عند القائل بالعموم فليتامل قوله وعلى هذا لا يتوجه اعتراض المصنف بانا لا نسلم ان معناه
الحقيقي الخ وجه اندفاع هذا الاعتراض بما مر من ان التبادر الى الفهم من امارات الحقيقة لكن يورد عليه ان ما هو من امارات الحقيقة
هو التبادر اليه بسبب الوضع والا فعند سماع لفظ زيد يتبادر حيوة لا قطعا مع انها ليست معناه الحقيقي والتبادر فيما ذكر بسبب الحكم
لا بسبب الوضع اذ الوضع لكل من المعنيين بخصوصه لا يستلزم الوضع لمفهوم الاحد المطلق المشترك بينهما كما حققه الفاضل المحشي و
انت خبير بان في جعل التبادر الى الفهم بسبب الوضع امارة الحقيقة شائبة اللغوية اذ يكون المعنى المتبادر بسبب الوضع امارة الوضع
فتامل قوله وبان قوله القرء بمعنى الطهر الخ وجه اندفاع هذا الوجه بما سبق هو ان هذه القرينة لدفع المزاحمة لا لتحصيل اصل الدلالة
قوله اي من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له ارادة بارادة الموضوع له ارادته ولو في ضمن الآخر باستعمال الآخر والا فالكناية قد تقترن
بقرينة مانعة عن ارادة الموضوع له في خصوص المحل كقوله تعالى الرحمن على العرش استوى وقوله عز وعلا والسموات مطويات بيمينه و
نظايرهما وقد حققناه في مباحث اخراج الكلام على مقتضى الظاهر فلينظر فيها قوله لانا نقول الاول يستلزم الدور وقد اشرنا
فيما سبق الى انه لو اريد من غير قرينة مانعة عن ارادة المعنى الاصلي السابق المتفرع عليه هذا المعنى لا يلزم الدور قوله والثاني
يستلزم انحصار قرينة المجاز في اللفظية وكذا يستلزم انحصار قرينة الكناية في غير اللفظية وهو ايضا ممنوع قوله فان قيل معنى كلامه
انه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية على التوجيه السابق وانه خرج التعيين الذي في المجاز عن تعريف الوضع دون التعيين
الذي في الكناية فانه لم يخرج وقد تبين فساده فاورد هنا انه لم لا يجوز ان لا يكون المعنى فخرج المجاز عن تعريف الحقيقة دون الكناية

قوله لان الكناية لم يستعمل فى الموضوع له ظاهر هذا مناقض لما اسلفه فى تعريف المسند اليه بالعلمية من ان طويل النجاد مستعمل
فى معناه الموضوع له وقد ذكره فى التلويح ايضا وقد اشرنا هناك الى وجه التلفيق بان فى الكناية مذهبين وان الاختلاف
فى الموضعين بالنظر اليهما والى ان ميل المصنف الى المذهب المذكور هٰهنا ولذا لم يلتفت الشارح فى توجيه ما وقع هٰهنا فى اكثر
النسخ الى المذهب الاخر مع ان يمكن تصحيحه اخذا بذلك قوله وهو انه نظر الى لفظ الايضاح فيوهم الى آخره لفظ الايضاح هكذا
وفيما ذكره نظر لانا لا نسلم ان معناه الحقيقى ذلك وما الدليل على انه عند الاطلاق يدل عليه ثم قوله اذا قيل القرء بمعنى
الطهر او لا بمعنى الحيض فهو ذاك بنفسه على الطهر بالتعيين سهو ظاهر فان القرينة كما يكون معنوية يكون لفظية وكل من قوله
بمعنى الطهر و قوله لا بمعنى الحيض قرينة وقيل دلالة اللفظ على معناه لذاته وهو ظاهر الفساد لاقتضائه ان يمتنع النقل الى
المجاز وجعله علما ووضعه للمتضادين كالجون للاسود والابيض فان ما بالذات لا يزول بالغير ولاختلاف اللغات
باختلاف الامم يعنى نظر ذلك البعض من الحذاق وهو الفاضل العلامة صدر الشريعة الى ان قوله وقيل دلالة اللفظ الخ مذكور
عقيب الاعتراض فتوهم ان هذا من تتمة اعتراضه على السكاكى فاجاب بما نقله الشارح قوله فقال ان مراد السكاكى بالدلالة بنفسها
ان يكون العلم بالوضع كافيا فى الفهم فيه بحث لان السكاكى اعتبر الدلالة بنفسها فى تعريف الوضع فعلى تقدير ان يراد به ان يكون
العلم بالوضع كافيا فى الفهم لزم الدور كما مرت اليه الاشارة والاولى ان يقال المراد ان يكون العلم بالتعيين كافيا قوله حفظت
شيئا وغابت عنك اشياء لعل الشئ المحفوظ لذلك البعض هو الذى ذكره من ان مراد السكاكى بالدلالة بنفسها ان يكون العلم
بالوضع كافيا فى الفهم لا ان دلالة الالفاظ ذاتية وانت قد نبهت على ما فى هذا المحفوظ ايضا من نوع خلل قوله والظاهر ان
الواضع هو الله تعالى المخصص اما ذات اللفظ وقد ابطل او غيره فهو الوضع ثم الواضع اما الله تعالى او غيره او المجموع بالتوزيع فالاحتمال
اربعة والقايل بالاول هو سليمان بن عباد الضميرى وبالثانى ابو الحسن الاشعرى ويسمى مذهبه مذهب التوقيف وبالثالث
وهو ان الواضع للغات كلها بنو آدم ابو هاشم ويسمى مذهبه مذهب الاصطلاح والقايل بالمذهب الرابع وهو ان المقتضى فى
البعض وهو القدر الذى وقع به التنبيه على الاصطلاح هو الله تعالى والباقى مصطلح البشر الاستاد ابو اسحاق الاسفراينى
قوله او بخلق الاصوات والحروف فى جسم واسماع ذلك الجسم واحدا او جماعة من الناس فيه بحث لان الكلام فى ابتداء تعليم
الوضع فمجرد سماع لفظ من ذلك الجسم بدون العلم السابق بوضع ذلك اللفظ لا يفهم معناه فلا بد ان يضم اليه خلق العلم الضرورى
وكذا الكلام فى الوحى اذا كان قولا خفيا فلا يكون شئ من الوجهين الاولين على تقدير كون واضع جميع اللغات هو الله تعالى
مستقلا

مستقلا فى كونه طريق التوقيف ويمكن ان يدفع بان دلالة الاصوات المخلوقة فى جسم على معنى يجوز ان يكون بالطبع صرح به فى
فصول البدايع كما اذا خلق لفظ الوجع فى جسم مع صوت يدل على معناه طبعا فليتامل واعلم ان الفاضل المحشى جعل فى شرح
المفتاح خلق علم ضرورى طريقا مستقلا للتوقيف والالهام طريقا آخر والفرق بينهما خفى اللهم الا ان يصار الى ما ذكره المشايخ
من ان الالهام موهبة رحمانية محضة لا دخل للاستعداد فيه ويخص خلق العلم الضرورى بما يكون بالاستعداد والتوجه
لوجب ان لا يختلف اللغات باختلاف الامم ولوجب ان يفهم الظاهر ان كلا منهما وجه مستقل فعلى الوجه الاول بحث لانه
ان اراد ان دلالة الالفاظ لما كانت ذاتية لم يبق وجه فى كون بعض اللغات لغة العرب وبعضها لغة العجم اذ ليس واضع
بعضها العرب وواضع بعضها العجم فلا وجه لتخصيص النسبة فهو ممنوع لجواز ان يكون تخصيص النسبة باعتبار المستعمل الاول
وان اراد انه لا يجوز ان يتعدد اللغات حينئذ بل يجب ان يتحد الدال على المعنى الواحد فهو ايضا ممنوع لجواز ان يتعدد اسماء تجب الذات
على معنى واحد واذا اراد معنى ثالثا فلا بد من تصويره كما ان كل واحد يفهم من كل لفظ ان له لا فظا فيه اشارة الى دفع ما
يقال لعل هناك شرطا فقد فى حق البعض فلذلك امتنع دلالة بعض الالفاظ على معانيه فى حق ذلك البعض وتوجيه الجواب
انه لم يكن الدلالة على المعنى مستندة الى ذات اللفظ وحده كدلالته على اللافظ ولا يمتنع جعل اللفظ بحسب القرينة
بحيث يدل على المعنى المجازى دون الحقيقى هذا كلام ذكره السكاكى وحققه الفاضل المحشى ايضا فى شرح المفتاح ولم يتعرض لابطاله
حيث قال اى لكان يمتنع نقل ذلك اللفظ عن مسماه الذاتى الى معنى آخر بحيث لا يفهم منه ذلك المسمى اصلا ولو كان نقله بنصب
قرينة على المعنى الثانى كما فى المجاز واما بوضعه له كما فى العلم المنقول وفيه بحث لان الدلالة الناشية من ذات اللفظ عند القايل
بذلك هى فهم المعنى منه لا فهم كونه مراد المتكلم وفهم المعنى الحقيقى ضرورى فى كل مجاز ولذلك قالوا ينتقل فى المجاز من الملزوم
بوجه الى اللازم المراد فلا نسلم امكان جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث لا يدل على المعنى الحقيقى اصلا فان قلت مناط الاسناد
دلالة اللفظ بواسطة القرينة على المعنى المجازى لا عدم دلالته على المعنى الحقيقى ومعنى قول الشارح دون الحقيقى متجاوزا
عن المعنى الحقيقى لا بمعنى عدم الدلالة عليه كما هو المتبادر بل بمعنى الدلالة على المعنى المجازى ايضا قلت قوله لان ما بالذات لا
يزول بالغير يدفع الحمل على هذا الوجه ولو سلم فنقول هذا ايضا لا يتم لان مدعى القائل بذاتية دلالة اللفظ ذاتية دلالته على
المعنى الحقيقى لا مطلق دلالته فتامل لا استلزام ان يكون المفهوم من قولنا هو ناهل او جون احاقر بالمتنافيين فيه
بحث لان من سمع اللفظ المشترك بين المتنافيين انتقل منه ذهنه الى ملاحظتهما مع الجزم بانهما ليسا مرادين للمتكلم معا

وقد تحققت ان الدلالة الناشية من ذات اللفظ عند القايل بذلك هي فهم المعنى منه لا فهم كونه مرادا للمتكلم كيف و
دلالة اللفظ المذكور على كلا المعنيين عند العلم بالوضعين ثابتة على المذهب المختار ايضا بلا تفاوت فما هو الجواب ههنا
فهو الجواب هناك فتدبر قوله على ما عليه الائمة على الاشتقاق والتصريف هذا يدل على ان كلا منهما علم على حدة وهو الحق
لامتياز موضوع كل منهما عن موضوع الاخر بالحيثية المعتبرة في موضوعات العلوم فعلم التصريف يبحث عن مفردات الالفاظ من
حيث صورها وهياتها وعلم الاشتقاق يبحث عنها من حيث انتساب بعضها الى البعض بالاصالة والفرعية كذا في شرح
المفتاح للفاضل الحنفي وفيه بحث اما اولا فلان تعريفه علم الصرف في صدر كتابه مشتمل على علم الاشتقاق قطعا
وكذا سياق كلامه فيما يليه واما اطلاق اسم العلم على جزئه فليس ببديع ونظيره قوله ولما كان تمام علم النحو بعلمي الحد والاستدلال
مع ان اسم المجموع المركب من مباحث التصورات والتصديقات هو علم الاستدلال عنده واما ثانيا فلانتقاضه بالكلمات
المغيرة عن اصلها بالابدال ونحوه كما يقال قال اصله قول فان هذا من علم الصرف مع ان فيه البحث عن انتساب احدهما الى الآخر
بالاصالة والفرعية فان دفع باشتراط ان يكون كل من الاصل والفرع مستعملا في الكلام ولا استعمال لقول ثم يعاد النقض ببحث
عن الانتساب بالاصالة والفرعية بين امليت واملك الواقع في علم الصرف فان الاصل ايضا مستعمل وعليه قوله تعالى فليملل الذي
عليه الحق والمخلص ان يراد الاصالة والفرعية المخصوصتان اي التي بحسب اللفظ والمعنى ولا يوجدان بين امليت واملك لاتحاد
معناهما بخلاف الفعل والمصدر فليتدبر قوله كالجهر والهمس والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك النفس الخارج الذي
هو وظيفة حرف ان تكيف كله بكيفية الصوت حتى يحصل صوت قوي كان الحرف مجهورا وان بقي بعضه بلا صوت يجري معه
كان مهموسا والشدة ان ينحصر صوت الحرف عند اسكانها في مخرجها انحصارا تاما فلا يجري والرخاوة ان يجري الصوت جريا
تاما والتوسط بينهما ان لا يتم الانحصار والجري وامثلة الكل تقدم في بحث الفصاحة قوله لا يعقل التناسب بينهما قضاء الحق
الحكمة لا تخفى عليك ان اعتبار التناسب بين اللفظ والمعنى بحسب خواص الحروف والتركيبات يتاتى في بعض الكلمات كما ذكره و
اما اعتباره في جميع كلمات لغة واحدة فالظاهر انه متعذر فما ظنك باعتباره في كلمات جميع اللغات قوله كالنزوان والحيدى
النزوان خراب النخل والحيدى صفة مشبهة من حاد اي مال يقال حمار حيدى اي مايل عن ظله لنشاطه ومثلهما الحيوان والخفقان
والجولان قوله للافعال الطبيعية اللازمة وجه المناسبة ان هذه الافعال من اقوى الافعال لانها لا تحتاج في حصولها الى الغير كما
ان الضم من اقوى الحركات ولانها كالمضموم الى صاحبها قوله والمجاز في الاصل مفعل من جاز المكان الخ يريد انه مصدر ميمي بمعنى اسم

الفاعل

الفاعل اي الجائز او المفعول اي المجوز بها قوله وزعم المصنف ان الظاهر الخ اشارة الى ان الوجه الاول غير ظاهر ولذا قال
المصنف في الايضاح بعد نقله وفيه نظر ولعل وجهه ان جعل المصدر بمعنى اسم الفاعل او المفعول خلاف الاصل لانه مجاز
واما المناقشة التي ذكرها الاقسرائي في صحة التجوز المذكور في المصدر الميمي بان المسموع منه في غيره من المصادر ولا يلزم من
صحته في غير الميمي صحته فيه فليس بشيء لان المعتبر في صحة التجوز وجود العلاقة وسماع نوعها من العرب لا سماع شخصها ويتجه
على الوجه الذي ذكره وزعم انه هو الظاهر انه لا يلايم ما ذكر في التسمية بالحقيقة لفوات التقابل فان التسمية بالحقيقة لما كان
باعتبار ثبوت الكلمة في مكانها الاصلي لزم في مقابلتها ان يكون التسمية بالمجاز باعتبار تجاوزها وكان في لفظ الزعم اشارة
الى هذا قوله واعتبار التناسب في تسمية شيء الخ كان دفع سؤال مقدر وهو انه يلزم مما ذكر ان يسمى الحقيقة بالمجاز ايضا لانها
ايضا طريق الى تصور معناها ووجه الدفع ظاهر قوله ولهذا اي لاشتراط بقاء المعنى في الوصف دون التسمية اراد بالتسمية
اطلاق الاسم عليه كما انه اراد بالوصف اطلاق الصفة لا وضع الاسم كما يتبادر من العبارة وهذا ظاهر من سياق الكلام
قوله فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد اي بحيث يحصل تمام معرفة حقيقة كل منهما بخصوصها والا فيجوز جمع الانسان والفرس
في تعريف الحيوان بانه الجسم الحساس المتحرك بالارادة قوله مرتجلا كان او منقولا او غيرهما المرتجل المنقول لا لمناسبة والمنقول
المنقول لمناسبة وغيرهما ما لا نقل فيه كالمشترك قوله وهو متعلق بقوله وضعت ليس المراد من تعلقه به ان يعتبر حدوث
الوضع في ذلك الاصطلاح والا لزم ان لا يكون لفظ الاسد الذي وضع في اللغة وتقرر عليه في الاصطلاح والعرف عند ما استعمله
النحوي او غيره من اهل الاصطلاحات الخاصة حقيقة بل المراد بذلك كونه موضوعا له في ذلك الاصطلاح سواء حدث الوضع في
ذلك الاصطلاح ام لا قوله فلا بد من العلاقة العلاقة بالفتح علاقة الحب والخصومة ونحوهما من المعاني وبالكسر علاقة السيف
والسوط ونحوهما من المحسوسات قيل وعكسه العوج واما قوله تعالى لا ترى فيها عوجا ولا امتا فعلى ضرب من التاويل ثم
المراد من قوله فلا بد من العلاقة انه لا بد من ملاحظة العلاقة واعتبارها وهو ظ قوله وقد يكون مرتجلا الى اخره المرتجل
ايضا من اقسام الحقيقة لان الاستعمال الصحيح في الغير بلا علاقة وضع جديد فيكون اللفظ مستعملا فيما وضع له فيكون
حقيقة كما صرح به سابقا حيث قال وبقوله في غير ما وضعت له عن الحقيقة مرتجلا كان او منقولا او غيرهما وانما جعله ههنا
من اقسام المستعمل في غير ما وضع له نظرا الى الوضع الاول فانه اولى بالاعتبار قوله والمنقول منه ما غلب في معنى مجازي الخ اي معنى
مجازي غير فرد للموضوع له الاول بقرينة المقابلة والا فالفرد من حيث خصوصه معنى مجازي للكلي واطلاق الكلي عليه من حيث خصوصه

بطريق المجاز كما سيتضح ذلك انشاء الله ثم قوله وفي الاصطلاح المنقول فيه بالعكس المنقول فيه صفة للاصطلاح اى الاصطلاح
الذي وقع النقل في ذلك الاصطلاح قوله اما من حيث العرف فهي موضوعة لابتداء وفي شرح المفتاح للفاضل الحلواني الدابة
بحسب العرف يطلق على البغل ايضا قوله بخلاف الحقيقة وبخلاف المجاز اراد الحقيقة المطلقة العارية عن النقل والمجاز المطلق
المستعمل في غير الموضوع له لعلاقة ولذا جعلهما مقابلين للمنقول فانه حقيقة من وجه مجاز من اخر قوله اذا استعمله المخاطب
بعرف اللغة انما قيد بهذا مع ان لفظ الاسد ليس مما يتفاوت بحسب عرف عرف حتى لو استعمل النحوي او المتشرع يكون الامر على
حاله عند استعمال اللغوى بناء على ان اطلاق الحقيقة اللغوية عليه انما هو بهذه الحيثية اى باعتبار ان الخطاب بعرف
اللغة وايضا يمكن ان يكون احترازا عن اتفاق اصطلاح طار فيه وكون الخطاب باعتباره وان لم يتحقق بعد فتامل قوله وفعل
للفظ والحدث اعترض عليه بان الذي يجيء للحدث وهو الفعل بالفتح لا غير والفعل بالكسر الاسم كما صرح به الشارح في غير
هذا الكتاب وصرح به الجوهري ايضا قلت هذا انما يرد لو كان المراد بالحدث مدلول مصدر فعل يفعل وانما المراد الضرب
مثلا فتدبر قوله فيما ذكر بلفظ النكرة ثم كان المراد بلفظ النكرة بصورة النكرة والمراد بالنكرة في قوله وما ذكره بعد كل نكرة
النكرة صورة والا فكل لفظ اتى به في صورة النكرة معرفة حقيقة اذ المراد من اسد وصلاة وفعل ودابة الفاظها وهي
اعلام حقيقة عند الشارح لكونها موضوعة لالفاظ معينة فتامل قوله والمجاز مرسل ان كان العلاقة غير المشابهة
انما سمي مرسلا لان الارسال في اللغة الاطلاق والاستعارة مقيدة بادعاء ان المشبه من جنس المشبه به والمرسل مطلق
من هذا القيد قوله والا فاستعارة الاصوليون يطلقون الاستعارة على كل مجاز فلا تغفل عن تخالف الاصطلاحين كيلا
تقع في الغلط اذا رايت مجازا مرسلا اطلق عليه الاستعارة قوله ان تصدر منها وتصل الى المقصود بها الضمير في منها راجع
الى اليد وفي بها الى النعمة صرح به الشارح في شرح المفتاح اى الذي قصد بالنعمة وهو المنعم عليه فالقائم مقام فاعل
المقصود هو الضمير المستتر فيه الراجع الى الاسم الموصول الداخل عليه قوله ومع هذا فلا بد من اشارة الى المنعم لئلا يخل بانتقال
الذهن من الملزوم الى اللازم فيكون الكلام موصوفا بالتعقيد المعنوي المخل بالفصاحة هذا وقد ذكرنا في اوايل شرح الديباجة
تفصيلا متعلقا باستعمال اليد وان الايادي حقيقة عرفية في النعم فيظهر منه ان لا احتياج الى ذكر المنعم فليتذكر قوله وانما
اليد في قوله عليه السلم نفصل المجمل في ذمتهم من السامع ومعنى تتكافأ دماؤهم تتماثل في القصاص من الكفو وهو المثل لا فضل لشريف
على وضيع والزمة العهد ومعنى يسعى بذمتهم ادناهم اى احقرهم وقيل الادنى العبد والمراة اذا اعطى امانا ليس للباقين نقضه

ومع كون الحديث من باب التشبيه لا المجاز المرسل ظاهر لان العلاقة هي المشابهة واما عدم كونه استعارة فلذكر الطرفين قوله
يعني ان في هذه التسمية مجازا مرسلا ويمكن ان يوجه ايضا بحذف المضاف اى ومن وجوه المجاز المرسل وطرقه وهذا هو الظاهر من
الايضاح قوله ففي العبارة تسامح فان قلت المجاز مصدر ميمي صفة للمجاوز كان التسمية كذلك فلا تسامح قلت الموصوف بالمرسل
هو المجاز بالمعنى المصطلح وتوصيف المعنى المصدري به لا يستقيم بل نفس الحمل على المعنى المصدري بطريقة الاستخدام تعسف يربو على
ارتكاب التسامح كما لا يخفى على المنصف قوله وهي الشخص الرقيب والتاء للمبالغة في الصحاح وبات القوم ربأ وارتبأ بهم اى
رقبتهم الربيئة الطليعة والجمع الربايا قوله والانملة جزء من الاصابع الانملة بالفتح واحدة الانامل وهي روس الاصابع قوله
قولهم فلان اكل الدم ومنه قول الشاعر مخاطبا امراته اكلت دما ان لم ارعك بضرة بعيدة مهوى القرط طيبة النشر دعا على نفسه
باكل الدم وهو الدية ان لم يتزوج عليها واخذ الدية عند العرب عار عظيم والمراد بعيدة مهوى القرط طويلة القد وطويلة
العنق قوله وظاهر انه سهو لانه من تسمية ثم قد يجاب بان مراده ان الاكل مجاز عن الاخذ وهو سبب الاكل فهو من تسمية السبب
باسم المسبب واما قوله اى الدية المسببة عن الدم فاشارة الى وجود مجاز باعتبار آخر ولا يخفى على الذوق السليم بعده و
قد يقال الدم وان كان سببا لاخذ الدية لكن اكل الدية سبب لاكل الدم والتمثيل لهذا الاعتبار فتامل قوله لانه لا يتم بعد البلوغ
لا اليتيم هو الطفل الذي لا اب له ويقال يتم الصبي بالكسر ييتم يتما ويتما بالفتح والضم مع التسكين فيهما واعلم ان اليتم في
بني ادم من قبل الاب وفي البهايم من قبل الام قوله او محله نحو فليدع ناديه ويحتمل ان يكون الاية من قبيل المجاز بالنقصان
على حذف المضاف واعطاء اعرابه للمضاف اليه كما قيل في قوله تعالى واسئل القرية لكنه لا يضر بالتمثيل قوله قلت يعتبر في جميعها
اللزوم بوجه ما حاصله ان ليس المراد باللزوم امتناع الانفكاك في الذهن او الخارج بل الاتصال في الجملة بحيث ينتقل بسببه من
احدهما الى الاخر وهذا متحقق في جميع انواع المجاز قوله واما في غيره فيظهر ثم الضمير في غيره راجع الى الاستعارة باعتبار
انها عبارة عن اللفظ قوله واما ان يكون ذلك الغير مما يتصف بالفعل بالمعنى الموضوع له ثم فيه نظر لان الاتصاف بالفعل ليس
بلازم في المجاز باعتبار ما يؤول بل يكفي توهم الاتصاف كما في عصرت خمرا فاريقت في الحال فانه مجاز باعتبار ما يؤول مع عدم
حصول حقيقة الخمر المسمى بالفعل اصلا قوله في زمان سابق او لاحق اى زمان سابق على حال اعتبار الحكم وهو زمان وقوع
النسبة ولاحق بالنسبة اليها ولا يلزم فيهما اعني في المجاز باعتبار الكون والاول التسبق بالنسبة الى زمان الحكم والمتحقق بالنسبة
اليه للقطع بان الاسم في غسل قبلا وعصرت خمرا مجاز وان صار المسمى في زمان الاخبار قبلا وخمرا حقيقة فان قلت قولك قلت

هذا الحي امس مجاز باعتبار ما كان مع ان حصول الحية للمشار اليه ليس بسابق على زمان اعتبار الحكم اعني زمان القتل بل هي حاصلة
له فيه قلت الحكم الذي يعتبر ههنا سبق حصول الحية بالنسبة الى زمانه هو الحكم المدلول عليه باسم الاشارة وهو
اشير الى هذا الحي فان المجاز في هذا الحكم اذ لو قلت شير الى قتيل قتلت هذا امس لم يكن مجازا فتامل قوله فان الانسان
لا يوجد بدونهما فان قلت هذا يدل على استلزام الكل للجزء والمدعى عكسه فلا تقريب قلت المراد بالاستلزام المذكور الاستتباع
فيتم التقريب لان عدم وجود الانسان بدونهما يدل على ان كلا منهما ملزوم واصل يفتقر اليه الانسان ويتبعه في الوجود هذا
خلاصة ما ذكره الفاضل المحشي وقد ذكره الشارح في التلويح ايضا وفيه نظر اذ لو حمل اللزوم في قوله فجميع ذلك يشتمل على
لزوم على التبعية يلزم ان يكون الانتقال في جميع انواع المجاز من المتبوع الى التابع كما ادعاه السكاكي ولا يخفى ان ادعاءه على
تقدير صحته تعسف محض لا يقول به المحققون ولو حمل على اصطلاح جمهور ارباب الفن كان المراد باستلزام الجزء للكل المعنى
المصطلح ايضا والا لم يتم التقريب والتفريع قوله ولهذا يشترط الى آخره فح لا يتم الجواب المذكور فتامل قوله فانه لا يجوز
اطلاقها على الانسان من حيث انه انسان واما اطلاقها عليه من حيث صدور معظم الافعال منه في موضوع يناسب هذا
الاعتبار فهو جائز كاطلاق الربية على العين ولذا جوز الزمخشري في قوله تعم تبت يدا ابي لهب ان يراد باليد النفس قوله
فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة وان يكون مجازا مرسلا يعني ان اللفظ الواحد اذا
اطلق على شيء واحد كما اذا قلت رايت مشفرا فيما اذا رايت شفة انسان يجوز ان يكون ذلك الاطلاق بطريق الاستعارة
وان يكون بطريق المجاز المرسل فلا يرد ان يقال المشفر مجاز مرسل بالنسبة الى مطلق مفهوم الشفة واستعارة بالنسبة الى
خصوص شفة الانسان ولا شك في تغاير المعنيين وتعددهما قوله اي قول زهير بن ابي سلمى بضم السين والذهير الثاني
وليس في العرب غيره واسمه ربيعة بن رياح من بني مازن قوله عند اصحابنا الحمل على التخييل بان يشبه الجوع في التاثير
بذي لباس قاصد للتاثير مبالغ فيه فيخترع له صورة كاللباس ويطلق عليه اسمه الموضوع لما هو محقق قوله من انتقاع
اللون ورثاثة الهيئة الانتقاع تغير اللون من حزن او فزع والانفقاع مثله وهو اجود والرثاثة البذاذة يقال
فلان رث الهيئة اي سيئها قوله فيتوهم كونه تشبيها اي كونه من قبيل لجين الماء قوله فعلى هذا لا يتناول قولنا هذا
تفريع على التفريع واشارة الى ابطال قول من قال الاستعارة اجراء المشبه به على المشبه اطلاقا او حملا على حذف الاداة
وليس بتفريع على قوله والمراد بمعناه ما عنى باللفظ حتى يتوهم ركاكته لدلالته على انه لولا ارادة ذلك المراد فيتناول ذلك

القول



القول اللفظ المستعمل فيما وضع له مع عدم التناول قطعا على كل حال قوله بل هو مستعمل في معنى الشجاع فيكون مجازا
فان قلت المجاز مشروط بوجود القرينة المانعة عن ارادة الحقيقة ولا قرينة ههنا قلت بل الحمل قرينة ههنا اذ يقال لا دلالة
في الحمل على ذلك لجواز ان يراد الموضوع له ويقدر الاداة لانا نقول يكفي في القرينة ما هو الظاهر وسنخ الكلام بالتقدير
مما لا يلتفت اليه واعلم انه ليس المراد بمعنى الشجاع صورته الذهنية من حيث وجودها وحصولها في الذهن اذ لا يصح
تشبيهه بالاسد قطعا مع انه معتبر في الاستعارة بل الذات المبهمة المشبهة بالاسد وتعلق الجار بالاسد على هذا باعتبار
انه انما يطلق على تلك الذات ماخوذة مع ذلك الوصف وكان الوصف جزء مفهومه المجازي بقي الكلام في ان قولك زيد اسد
مسوق لاثبات شبه زيد بالاسد او لاثبات ان زيدا هو تلك الذات المشبهة بالاسد فان كان الاول فهو تشبيه قطعا
ولا مجاز في الاسد كما ادعاه الفاضل المحشي وان كان الثاني فهو استعارة على ما حققه الشارح ولا فرق بين قولك زيد
اسد واسد زيد وبين قولك زيد شير است وشير است زيد في احتمال الامرين فانه يحتمل ان يراد بشير في الموضعين مرئي
مجهول شير فقول الفاضل المحشي ولا شك ان قولنا زيد اسد واسد زيد بمنزلة قولنا زيد شير است وشير است زيد فيكون
سياق الكلام فيه منعه اذ يحتمل انه قصد تشبيه ذات ماله الشجاعة بالاسد واطلق اسم الاسد على هذا المفهوم الكلي ثم استعمل
في فرد منه لا بخصوصه كما في قولك رايت رجلا مع ان المرئي زيد بعينه نعم يلزم ضمنا من تشبيه الذات المطلقة بالاسد تشبيه
الذوات المخصوصة لكنه غير قصدي لتشبيه زيد فيكون اسد مستعملا في معناه الحقيقي لا يشفي العليل ثم ان قوله ههنا
ثلث مراتب الاول ادعاء المشابهة باداة التشبيه لفظا او تقديرا نحو زيد كالاسد وزيد الاسد الى قوله تشبيها اتفاقا
محل بحث اذ يستفاد منه دعوى الاتفاق على ان زيد الاسد تشبيه وهو ممنوع كيف وقد مر ان المشبه اذا كان مذكورا
او مقدرا وكان اسم المشبه به خبرا عنه حقيقة او حكما فعند البعض يسمى تشبيها وعند البعض استعارة من غير فرق بين
المعرف والمنكر على ان قول الشيخ فان ابيت الا ان تطلق اسم الاستعارة على هذا القسم فان حسن دخول اداة التشبيه فلا
يحسن اطلاقه عليه وذلك بان يكون اسم المشبه به معرفة نحو زيد الاسد يفيد ان المعرف داخل في القسم المختلف فيه
اللهم الا ان يكون مراد المحشي ثبوت الاتفاق على ان زيد الاسد تشبيه على تقدير ان يراد منه ادعاء المشابهة بتقدير
اداة التشبيه لا بيان حال المثال مطلقا ولا يخفى انه تعسف قوله اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه اي لا ملازمة بين زيد
واسد ولا دلالة للاسد عليه في المثال المذكور اعني رايت اسدا يرمي ونظائره مثل رايت اسدا في الحمام اذ لا دلالة للقرينة

المذكور على خصوصية زيد فاندفع ما توهم من ان الملازمة المعتبرة في باب المجاز هي الملابسة في الجملة وكذا المراد بالدلالة على
المعنى المجازي الدلالة في الجملة ولو بحسب المقامات والقراين وهذا المعنى مما يمكن ان يوجد بين الاسد وخصوصية زيد
فلا وجه لقوله اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه **قوله** ويدل على ما ذكرنا قال الفاضل المحشي ليس في تعلق الجارية دلالة
على كونها استعارة بل لو جعل دليلا على كونه حقيقة لكان اولى لان تمم المعنى الذي تعلق به الجار على تقدير كونه حقيقة اظهر
وفيه بحث لان وصف الشيء في الاستعارة مثلا ملتفتا اليه البتة اذ لا انتقال الى المعنى المراد الا بملاحظته بخلاف ما
لو بقي على حقيقته فان ملاحظة المعنى الحقيقي كثيرا ما تخلو عن ملاحظة اوصافه الخارجة فظهر ان تعلق الجارية انسب
بالاستعارة وان صح على الحقيقة ايضا وهذا ظاهر جدا **قوله** كقوله اسد علي وفي الحروب نعامة والمصراع لعمران بن
حطان مفتي الخوارج وزاهدها وتمامها فتخاء تنفر من صفير الصافر الفتخاء المسترخية الجناحين من الفتخ وهو اللين يقال
عقاب فتخاء لانها اذا انحطت كسرت جناحها وهذا لا يكون الا من اللين والمراد من قوله تنفر من صفير الصافر انه ينزعج
من مجرد الصداء وبعد البيت المذكور هلا برزت الى غزالة في الوغى بل كان قلبك في جناحي طاير غزالة امرأة شبيب
الخارجي وكان يضرب المثل بشجاعتها نقل انها هجمت الكوفة في ثلاثين فارسا وفيها ثلاثون الف مقاتل فصلت صلوة
الصبح وقرأت فيها سورة البقرة ثم هرب الحجاج ومن معه والوغى الحرب **قوله** وكقوله والطير اغربة عليه بعض من بيت لابي العلاء
المعري في قصيدة يرثي بها الشريف الطاهر الموسوي مطلعها اودى فليت الحادثات كفاف مال المسيف وعنبر المستاف
وتمام المصراع المشار اليه في الشرح والطير اغربة عليه باسرها فتخ السراة وساكنات لصاف اودى اي هلك وفاعله مال
المسيفي وكفاف اسم معدول مثل قطام لكف الاذى واساف الرجل اذا ذهب ماله والاستياف الشم والفتخ بالضم جمع فتخا
من الفتخ وقد مر تفسيرها والسراة بفتح السين المهملة جبال باليمن يكون فيها هذيل وغيره وبضم الشين المعجمة جبال بالشام
ولصاف جبل طي والمعنى ان كل الطيور في الحزن على المرثي مثل الاغربة الباكية عليه **قوله** وانه كثيرا ما يكون بحيث لا يحسن
دخول اداة التشبيه عليه بل قد لا يصح كما اذا اقترن به نفي جنس المشبه عن نفسه كما يقال هو اسد وليس بآدمي وفي التنزيل
ما هذا بشرا ان هذا الا ملك كريم اذ لا معنى لان يقال هو شبيه بالاسد وليس بآدمي فان الادمية انما تنافي الاسدية
لا كون الشيء شبيها بالاسد صرح بهذا الشيخ في اواخر دلائل الاعجاز قيل وهذا دليل لطيف على ان نحو زيد اسد استعارة
لا تشبيه كما نقل عنه المتاخرون وفيه نظر اما اولا فلان المقصود في المثال المذكور ونحوه بحسب الظاهر جعل زيد فردا من

افراد

افراد الاسد كما هو المعنى في التشبيه البليغ وبهذا الاعتبار صح نفي جنس الادمي عنه وهذا لا ينافي كون المثال من قبيل
التشبيه في نفس الامر واما ثانيا فلان هذا الدليل لو تم لدل على ان المثال المذكور ليس باستعارة ايضا كيف وقد اعترف هذا
المحشي نفسه بان معيار الفرق بين الاستعارة والتشبيه هو انه ان صح حذف المشبه به واقامة المشبه مقامه بحيث لا يفوت
الا المبالغة فاستعارة والا فتشبيه ولا يخفى ان استحالة قولنا رجل شجاع وليس بادمي اقوى من استحالة قولك هو اسد
وليس بادمي فتامل **قوله** ولاحت من برج البدر بعدا بروج البدر هي التي تجاوزها في سيره وهي اثنى عشر اولها الحمل و
اخرها الحوت وبعدا نصب على التمييز والمهاجع مهاة وهي البقرة الوحشية والتبرج اظهار المرأة زينتها ومحاسنها للرجال
قيل معنى تبرجها الكتان انهن مخدرات لا يبرزن من الخدور ولهذا يفارقن لان المها متبرجة بخلافهن فان تبرجهن
استتار فكان من قبيل قوله تحية بينهم ضرب وجيع وفيه نظر لان قوله ولاحت لا يلايم هذا المعنى بل الوجه ان يقال وجه كون تبرجهن
الكتان ان الناظر لا يستطيع اجتلاءها لانه يخر ضعفا ويحتمل ان يكون المعنى انهن يبرزن في الكتان عند التبرج حتى كان
تبرجهن عين اكتنانهن وههنا معنى آخر وهو ان يراد بالتبرج الدخول في البرج كما هو المناسب للبدر والمعنى انهن اذا
زلن عن المرائي واستترن فكانهن دخلن في برج آخر ولا يخفى ما فيه من التكلف **قوله** والظاهر ان هذا من باب التشبيه
الى قوله كما في قولنا رأيت اسدا في الشجاعة فان قوله في الشجاعة يقتضي تقدير المشبه اي رأيت رجلا مثل الاسد في
الشجاعة ولا يصح ان لا يقدر المشبه ويصار الى الاستعارة اذ لا يصح وقوع اسم المشبه به موضع المشبه فانه لو قيل رأيت
رجلا شجاعا في الشجاعة لكان لغوا من الكلام **قوله** لان بيان خيط الابيض بالفجر قيل عليه هذا التبيين لا يدل على التشبيه
بل على الاستعارة لانه يدل على ان المراد بالخيط الابيض شيئا هو الفجر فيكون ذلك اللفظ مستعملا فيما يشبه بمعناه وقد
يتكلف في الجواب بان ليس المراد بكون الفجر بيانا للخيط انه بيان له باعتبار ذاته بمعنى انه يبين ان اي شيء اريد بهذا اللفظ
بل بيان له باعتبار ما يتعلق به بمعنى انه يبين ان الخيط الابيض وان كان في اللفظ فاعل يتبين لكن ليس فاعلا في الحقيقة
بل الفاعل في الحقيقة الامر المتعلق بالخيط الابيض والمشبه به وذلك الامر هو الفجر فيكون قوله من الفجر بيانا للخيط الابيض
في اللفظ وبيانا لذلك الامر في الحقيقة فليتامل فان قيل هلا ترك البيان ولم يقتصر على الاستعارة التي هي ابلغ وادخل في
الفصاحة اجيب بان في هذه الاستعارة نوع خفاء لاحتمال توهم القصد الى المعنى الحقيقي وان كان مرجوحا جدا فاحتيج الى
زيادة بيان في حكم من الاحكام التي يحتاج اليها كل واحد **قوله** وابعد من ذلك اي من كون ما ترك فيه المشبه واتى بوجه

المشبه تشبيهاً كون الآيتين من قبيل التشبيه على ما ذكره صاحب الكشاف ووجه الابعدية ان المشبه مقدر فيها بخلاف الآيتين
ومعنى ضرب الله مثلاً وصفاً وبين والمثل الاول مضروب للمشرك والثاني للموحد وقوله رجلاً بدل من مثلاً ويحتمل ان يكون
مفعولاً بتضمين ضرب معنى وفيه صلة شركاء والتشاكس التخاصم ومعنى سلماً سالماً عن الشركاء والفرات الذي يكسر العطش
والسائغ الشراب الذي يسهل مدخله في الحلق والاجاج صفة مؤكدة كما في امس الدابر او خبر بعد خبر والغرض التاكيد يقال
ماء اجاج اي ملح مر وقد اج الماء يؤج اجوجاً قوله على ما يظهر بالتامل وذلك لانه لا يصح وقوع الكافر موقع الرجل الاول
ولا المؤمن موقع الرجل الثاني اذ لا يناسب ضرب المثل فان المقصود من ضربه الانتقال من حال شيء الى حال شيء آخر هو المقصود وهذا
مفقود على ذلك التقدير كما لا يخفى قوله لان قوله ومن كل تاكلون لحماً طرياً وتستخرجون حلية تلبسونها ينبئ عن انه قصد
التشبيه لا الاستعارة اعترض عليه بجواز ان يكون قوله تعم ومن كل تاكلون الآية ترشيحاً للاستعارة واجيب بان سوق الآية يبين
ان ليس في الكافر نفع اصلاً وهذا انما يتاتى اذا جعل الكلام تشبيهاً بمنزلة كالحجارة او اشد قسوة كانه قيل الكافر كالبحر الاجاج
بل ليس مثله اذ فيه هذه المنافع المذكورة وفي الكافر لا نفع اصلاً واذا جعل ترشيحاً لم يتيسر هذا المعنى اذ المستعار منه في
الاستعارة المرشحة هو المشبه به موصوفاً بالصفة التي يقال لها الترشيح مثلاً اذا قلت رايت اسداً في الحمام يفترس اقرانه
كان المستعار منه الاسد الموصوف بهذه الصفة فيكون المشبه في مثال البحر الموصوف بهذه المنافع فيلزم ان يكون للكافر في
المشبه به ايضاً نفع وهو خلاف سوق الكلام واعلم ان صاحب الكشاف فسر الحلية باللؤلؤ والمرجان بعد ما فسر قوله ومن
كل تاكلون بقوله اي ومن كل واحد منهما والمشهور ان اللؤلؤ لا يخرج من العذب حتى قال نفسه في قوله تعالى يخرج منهما
اللؤلؤ والمرجان فان قلت لم قال منهما وانما يخرجان من الملح قلت لما التقيا وصار الشيء واحداً جاز ان يقال يخرجان
منهما كما يقال يخرجان من البحر ولا يخرجان من جميع البحر ولكن من بعضه ثم قال وقيل لا يخرجان الا من ملتقى الملح والعذب
ولعل تفسير الحلية باللؤلؤ في سورة الفاطر مبني على النقل الاخير الذي نقله في سورة الرحمن لان الخروج من المجتمع خروج
من العذب من وجه ومن الملح من وجه فليتامل قوله ولا يخفى ضعفه على من يتامل لفظ الكشاف قال صاحب الكشاف في
قوله تعم او كصيب من السماء الآية فان قلت هذا تشبيه اشياء باشياء فاين ذكر المشبهات قلت كما جاء ذلك صريحاً فقد
جاء ذلك مطوياً على سنن الاستعارة كقوله تعم وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج ضرب الله
رجلاً مثلاً فيه شركاء متشاكسون ورجلاً سلماً لرجل ولا يخفى ان قوله كقوله تمثيل للتشبيه المطوي فيه ذكر المشبه على

سنن

سنن الاستعارة لا تمثيل لنفس الاستعارة كما توهمه الطيبي بصاحب الكشف فان الاول احوج الى التمثيل في هذا المقام
من الثاني قوله وهذا الكلام صريح حيث استدل به على كونها الاستعارة مجازاً لغوياً بان اللفظ ليس موضوعاً للمشبه ولا
لا عم فانه يدل على انه لو كان موضوعاً للاعم لم يكن مجازاً لغوياً قوله وقد سبق في بحث التعريف باللام اشارة الى تحقيقه
حيث قال هناك وتحقيقه انه موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن واطلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه فمجاز
التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع قوله بمعنى ان التصرف في امر عقلي اشار بهذا البيان الى ان المراد بالمجاز العقلي
ههنا غير ما هو المراد فيما سبق من المجاز الحكمي وهو ظاهر فان المراد بالمجاز ههنا هو الكلمة وفيما سبق هو الاسناد او الكلام
قوله لكان الاعلام المنقولة كيزيد ويشكر استعارة ولو فرق بان لا وضع في الاستعارة وبانه قد اعتبر فيها كون العلاقة
تشبيهاً يكون مجرد اصطلاح لا رعاية بمعنى الاستعارة هكذا قيل وفيه بحث لان الوضع جعل اللفظ للموضوع له اصالة
فلا يصح معنى الاستعارة نعم يلزم ان يكون معاني المجازات كلها استعارة والفرق بالعلاقة ح يكون مجرد اصطلاح
قوله ولما صح ان يقال لمن قال رايت اسداً واراد زيداً انه جعله اسداً فيه انه يحتمل ان يراد به انه جعله شبيهاً بالاسد
مشابهة تامة قيل يخدش هذا الوجه ان قولهم جعله اسداً يجري في زيد اسد مع انه لم يوجد فيه الادعاء المذكور ضرورة
انه تشبيه وليس باستعارة وجوابه ان الادعاء المذكور تحقق ايضاً في زيد اسد اذ ليس المعنى على تقدير اداة التشبيه
لما سبق تحقيقه بل جعله فرداً من افراد الاسد ادعاء نعم ليس باستعارة اصطلاحاً لذكر المشبه في الكلام كما سبق فان قلت
ذلك الادعاء لا يتحقق في المعرف اعني زيد الاسد بل المعنى على تقدير اداة التشبيه مع انه يقال لمن قاله انه ايضاً جعل زيداً
اسداً قلت ان ثبت قولهم بذلك في الصورة المذكورة يكون المراد به انه جعل شبيهاً بالاسد ولا يجري هذا في الاستعارة
فتامل قوله قد دل ان اراده على التقيد قد سبق في بحث المجاز العقلي ان مطلق ذكر المشبه لا ينافي الاستعارة بل اذا كان
على وجه ينبئ عن التشبيه لان هذا البيت من الاستعارة لا التشبيه فليتذكر قوله وبهذا اندفع الخ اي ببيان ان القرينة
مانعة عن ارادة المعنى المتعارف ليتعين غير المتعارف يندفع آه ووجه الاندفاع ان الاصرار على دعوى الاسدية بالمعنى
الغير المتعارف ونصب القرينة لا يمنع الا عن ارادة المعنى المتعارف فلا منافاة قوله واما التعجب والنهي عنه فللبناء على
تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة فيه بحث لانه يحصل الرد السابق تسليم الادعاء المذكور ومنع كون الاستعمال فيما
وضع له والتعجب وكذا النهي عنه انما يترتب على نفس الادعاء المذكور كما يشير اليه كلام القائل فحينئذ لا حاجة الى الاعتذار

بانهما مبنيان على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة قوله والاستعارة تفارق الكذب الخ اي الكلام الذي فيه الاستعارة
يفارق الكلام الكاذب فلا يرد ما يقال الاستعارة في المفرد والكذب في الحكم فلا اشتباه بينهما حتى يحتاج الى الفرق قوله
وزعم صاحب المفتاح الخ اراد بالدعوى الباطلة الدعوى التي لا يطابق الواقع مع ان صاحبها يعتقد مطابقتها اذ لا
يتصور من صاحبها قصد التاويل فضلا عن نصب القرينة المانعة عن اجراء الكلام على ظاهره واراد بالكذب ما لا
يطابق الواقع مع علم القايل بعدم مطابقته فانه ايضا لا ينصب تلك القرينة كما ان ذلك المدعي لا ينصبها الا ان الكاذب
المذكور ليس مثل ذلك المدعي في التبرء عن قصد التاويل لان مقصوده ترويج ما دل عليه ظاهر كلامه ولا يقدح في مقصوده
هذا قصد التاويل بل نصب القرينة فلذلك اكتفى ههنا بان نفى نصب القرينة واقتصر في الدعوى الباطلة عن ذكر التبرء
عن التاويل لانه اذا تبرأ عن التاويل كان عن نصب القرينة ابتد تبرءا فظهر وجه التخصيص في كل واحد من التبرء ونفي
نصب القرينة كذا في شرح المفتاح للشريف وليس مراده تفسير مطلق الكذب حتى يقال ان فيما ذكره ميلا الى مذهب
الجاحظ وعدولا عن مذهب الجمهور كما توهم بل تعيين مراد السكاكي من لفظ الكذب وحاصله انه اراد بالكذب ههنا احد
قسميه اعني ما لا يطابق الواقع والاعتقاد بقرينة انه سمى قسمه الاخر وهو ما لا يطابق الواقع مع اعتقاد المطابقة
الدعوى الباطلة قوله ولا يكون الاستعارة علما لا خفاء في ان المراد غير علم الجنس فانه المتبادر من اطلاق العلم
قوله وكذا مادر في البخل وسحبان في الفصاحة وباقل في الفهاهة قد سبق شرح فصاحة سحبان وخطبته عند معاوية
واما مادر فانه رجل من هلال بن عامر بن صعصعة قيل سمي مادرا لانه سقى ابلا له من ماء حوض فلما فرغ الابل بقي في
اسفل الحوض ماء قليل فسلح فيه ومدر الحوض به بخلا من ان يسقى من حوضه واما باقل فهو اسم رجل من العرب وكان اشترى ظبيا
باحد عشر درهما فقيل له بكم اشتريته ففتح كفيه وفرق اصابعه واخرج لسانه يشير بذلك الى احد عشر فانفلت الظبي فضرب به
المثل في العي قال حميد الارقط يهجو ضيفا له : اتانا وما داناه سحبان وابل بيانا وعلما بالذي هو قايل : فما زال عنه
اللقم حتى كانه : من العي لما ان تكلم باقل : واعلم انك اذا اعتبرت تشبيه زيد بعمرو في الشكل والهيئة وقصدت المبالغة
في التشبيه وادعاء انه عين عمرو لكمال شبهه به فقلت رايت عمروا فالظاهر انه استعارة لكون علاقته المشابهة ومن ههنا
قيل القوم انما تعرضوا للجنس في بيان الاستعارة بناء على ان اكثر الاستعارات في الاجناس لا الاشخاص ولهذا علل المحقق في
شرح المفتاح عدم جريان الاستعارة في الاعلام بان مبنى الاستعارة على المبالغة في حال المشبه بدعوى انه عين المشبه به

وذلك

وذلك انما يحصل اذا كان المشبه به مشتهرا بوجه الشبه ولا شك ان الاجناس مشهورة باوصافها حتى ان اسمائها تغني
عن اوصافها انباء تاما واما الاشخاص فقلما يشتهر باوصاف كذلك والقول بانه يمكن ان يجعل لفظ عمرو موضوعا للذات
مع الشكل المخصوص ادعاء وان كان موضوعا للذات معين له شكل مخصوص حتى يتاتى اعتبار الجنس تعسف لا احتياج اليه لان
المقصود بالعدول عن التشبيه الى الاستعارة هو المبالغة في حال المشبه اعني وجه الشبه حتى كانه يساوي المشبه به فيه
وذلك يحصل اذا جعل المشبه من افراد المشبه به داخلا في جنسه ان كان المشبه به جنسا او جعل عينه ان كان شخصا ولا شبهة
ان ادخاله في جنسه بمنزلة دعوى انه عينه فتامل والله الموفق قوله فان تعافوا من عاف يعاف كعلم يعلم واصله تعافون
سقط النون بالجازم يقال عاف الرجل طعامه وشرابه اي كرهه قوله لدلالته على ان جواب هذا الشرط تحاربون وتلحقون
فان قلت لم لا يجوز ان يريد بالنيران حقيقتها بان يقصد تخويفهم بالاحراق قلت القايل يدعي الاخذ بالشريعة وليس فيها
احراق كاره العدل والايمان واما عدم حمل النيران على الرماح فلتعاهد العرف وغلبة الاستعمال في السيوف قوله من نصله
اي من نصل سيف الممدوح ويحتمل ان يرجع الضمير الى الممدوح والاضافة لادنى التلبس قوله على ارؤس الاقران خمس
سحائب الاقران جمع قرن وهو الكفو في الحرب وخمس سحائب فاعل تنكفي وبعد البيت المذكور يكاد الندى منها يفيض
على العدى : مع السيف في ثني قنا وقواضب : الثني واحد اثناء الشيء اي تضاعيفه والقنا جمع قناة وهي الرمح والقواضب
القواطع قوله اي انامله الخمس يحتمل ان يريد بالانامل وهي رؤس الاصابع نفس الاصابع مجازا ويحتمل ان يريد المعنى الحقيقي
مبالغة قوله والمراد بارؤس الاقران جمع الكثرة بقرينة المدح ولك ان تحمله على انه جمع قلة لما فيه من الاشارة الى قلة
الكفاة في الحرب وقلة امثاله فيها ولا يخفى ما فيه من اللطف قوله وهذا اولى من قول المصنف ان الحيوة والهداية الخ يعني
قوله في الايضاح ووجه الاولوية ان المستعار منه هو الاحياء لا الحيوة وانما قال اولى ولم يحكم بكون كلام المصنف خطاء
لاحتمال ان يكون مراده ايقاع الاستعارة بين لازمي الهداية والاحياء المتعدية فالمراد من الهداية في كلامه ما هو مصدر المبني
للمفعول وهو الاهتداء قوله مع ان في كل من المرسن والطيران خصوص وصف ليس في الانف والعدو اما في المرسن فكونه
انف مرسون واما في الطيران فقطع المسافة بسرعة في الهواء قوله فانهم عدوها في الاستعارات الضمير في عدوها الى الجمع
وضع المرسن موضع الانف ونحو ذلك اي الى الجماعة وهذا انث او يكون تانيث الضمير باعتبار كون وضع المرسن موضع الانف
استعارة على الاطلاق المذكور قوله اي مجانس له كالمرسن والانف فان كلا منهما عضو مخصوص هو طريق الشم وانما الاختلاف

بالاختصاص بالانسان وعدمه وحاصل ما ذكره ان اطلاق الاستعارة على هذا القسم من المجاز المرسل على سبيل الاستعارة
لان نقل الاسم من المجانس الى المجانس شابه لنقل الاسم من المشابه الى المشابه بناء على ان المجانسة والمشابهة من واد واحد
قوله وفى كون استعارة الطيران للعدو من هذا القبيل الخ اجيب بان الطيران عبارة عن قطع المسافة بسرعة مع تحريك الجناحين
الاختيارى فى الهواء والعدو عبارة عن قطع المسافة بسرعة مع التخطى على الارض ولا يخفى ان الجواب انما يصح اذا ثبت النقل
عن ائمة اللغة قوله وهو ضم حلق الدرع الحلف بفتح الخاء جمع حلقه بالتسكين على غير القياس قال الاصمعى الجمع حلق بكسر الحاء
كبدرة وبدر وحكى يونس عن ابى عمرو بن العلاء حلقه فى الواحد بالتحريك والجمع حلق وحلقات قال ثعلب كلهم يجيزه على
ضعفه قوله على ان الاسد موضوع للشجاعة اى للشجاع قوله لا الرجل وحده لما عرفت انه لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه
قوله لا المجموع المركب منهما اعترض عليه بان القول بكون المستعار له هو المقيد لا المجموع قول يخالف قانون المجاز اذ قد تقرر
ان اللزوم فى المجاز انما هو بين المعنى الحقيقى والمعنى المجازى الذى استعمل اللفظ فيه وههنا اللزوم انما هو بين المعنى الحقيقى
وقيد المعنى المجازى لا نفسه وجوابه ان اللزوم كما يتحقق بين المعنى الحقيقى وقيد المعنى المجازى كذلك بينه وبين المقيد
لانه ينتقل من المعنى الحقيقى الى الشجاعة ومنه الى الرجل الشجاع كما حققه الفاضل المحشى فيما سبق وهذا القدر كاف فى
اللزوم قوله واذ احتبى قربوسه اه القربوس بفتح الراء ولا يخفف الا فى الشعر لان فعلولا نادر لم يات غير صعفوق و
هى اسم عجمى غير منصرف للعلمية والعجمة واما خرنوب بفتح الخاء وهو نبت يتداوى به فضعيف والفصيح الضم وكذا سحنون
وهو اول الريح قوله قلت الاحسن ما ذكرناه اولا ربما يقال نسبة الاحتباء الى القربوس فيما يؤيد الوجه الاخر لانه فعل القربوس
كالشخص بحيث يكون الرئس من مستبعاته واجزائه ولا شك ان الاصل من الشخص جانب الظهر ثم المحتبى قد يضع الثوب فى اسفل
الركبتين فيمتد الى جانبيهما مستعليا فليتامل قوله ولم ينظر الغادى الذى هو رائح النظر اذا استعمل بلا صلة فهو بمعنى
الانتظار والغادى هو السائر من الصباح الى الظهر والرائح هو السائر من الظهر الى المغرب قوله سيرا حثيثا اى سريعا قال
ولى حثيثا اى مسرعا حريصا قوله والشبه فيهما ظاهر لما فى وجه الشبه قطع المسافة بسرعة ولين وسلاسة قوله وتبتين
ارهما فى الهوادى الهوادى جمع هادية وهى العنق يقال اقبلت هوادى الخيل اذا بدت اعناقها قوله كما فى قول امرء القيس فقلت
له لما تمطى بصلبه آه مطلع القصيدة قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل ٭ بسقط اللوى بين الدخول فحومل ٭ وقبل البيت المذكور
فى الشرح وليل كموج البحر ارخى سدوله ٭ على بانواع الهموم ليبتلى ٭ ومفعول قوله فقلت له لما تمطى قوله بعد البيت المذكور الا ايها

الليل

الليل الطويل الا انجلى بصبح وما الاصباح منك بامثل ٭ السدول جمع سدل وسديل وهو ما اسبل على الهودج والتمطى التمدد
والباء فى بصلبه للتعدية والارداف الاتباع والاعجاز جمع عجز بفتح العين وضم الجيم وهو مؤخر الشئ يذكر ويؤنث وهو للرجل
والمراة جميعا والعجيزة للمراة خاصة ثم المفهوم من تقرير الشارح ان ناء كلمة اصلية وزنه فعل يقال ناء ينوء نوءا اى نهض بجهد
ومشقة ويحتمل ان يكون مقلوبا من ناى بمعنى بعد فوزنه فلع كما صرح به فى الشافية والكلكل والكلكال الصدر وربما جاء
فى الشعر مشددا قوله والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية حيث شبه الليل بالانسان التمطى فى الطول واثبت
لوازم المشبه به للمشبه وهى الصلب والتمطى والكلكل والاعجاز وانما قال والظاهر اشارة الى ما ذكر فى شرح التبيان من ان
المجموع استعارة تمثيلية وقوله كاليد للشمال اشارة الى ما سياتى من قول لبيد وغداة ريح قد كشفت وقرة قد اصبحت بيد الشمال
زمامها قوله من حلى القبط الحلى بضم الحاء المهملة وكسر اللام مع الياء المشددة جمع حلى بفتح الحاء وسكون اللام كثدى وثدى
وقد يكسر حاء الجمع لمكان الياء مثل عصى والقبط اهل مصر قوله فان كلامه فى الصحاح لانه فى ذكر الاقسام التى هى اقسام
الاستعارة التى هى من اقسام المجاز الاستعارة المصرح بها فان الاستعارة بالكناية ليست من اقسام المجاز عنده لان
المذكور فيها هو المشبه المستعمل فى معناه الوضعى قوله بشواظ النار الشواظ اللهب الخالص الذى لا دخان فيه قوله والثانى
تشبيه ابيضاض الشيب فى الشعر باشتعال النار فيه بحث لان هذا الكلام من المصنف لا يستقيم على قانون نفسه لكون قوله اشتعل
استعارة تخييلية وهى عنده حقيقة ولا يتحقق فيه التشبيه فكانه اعتبر الاستعارة على مذهب الزمخشرى وغيره ولفظ الترجمة لا
يخلو عن الاشارة الى البحث المذكور قوله وهما حسيان فان قلت كل من الكشط والكشف امر عقلى قلت لو سلم فالمراد الهيئة المحسوس
عندهما وهما يشيران اليهما قوله اى حصول امر عقيب امر دائما او غالبا هذا الترديد لاجل بيان معنى الترتيب من حيث هو لا بالنظر
الى خصوص المقام قوله ان المستعار له ظهور النهار لا يخفى ان الانسب اظهار النهار قوله واجب بحمل عبارتهما على القلب السكاكى لا
يشترط النكتة فى القلب بل يقبلها مطلقا ولعل مذهب الشيخ ايضا ذلك فلا يتجه طلبها فى هذا القلب بناء على ان رد ما القبول عند الخصم
قوله وبان الظهور ههنا بمعنى الزوال اعترض عليه بان قوله المستعار منه ظهور المسلوخ من جلده يابا لان المسلوخ لا
يزول مع ان استعمال ظهر بمعنى زال يكون مع عن لا مع من وقد اشار الشارح الى اندفاع الثانى بقوله فاقام من مقام عن واما
جواب الاول فان يقال لا نسلم ان المسلوخ لا يزول من جلده بل اذا زال الجلد عنه فقد زال هو ايضا عن الجلد قوله وذلك عار
ابن ريطة ظاهر عجز بيت من ابيات الحماسة صدره اعيرتنا البانها ولحومها ٭ وقبله انشى دفاعى عنك اذ انت مسلم ٭

فيه من المجاز كما دل عليه سوق كلامه من اول الباب والاستعارة التى هى مجاز

رقد قال من ذل عليك قراقرة نسوتكم في الروع بارز وجوهها يجلى اماء والاماء حراير الاستفهام للانكار ومسلم على
صيغة المفعول اي مخلى من اسلمته اي خليت بينه وبين من يريد النكاية به وقد اقراسم وادي اشد سيل الذي نحوك فسال
به عليك قراقر والروع الخوف يخلو اي يظن تلك النسوة اماء لكونها مكشوفات الوجوه والحال انهن حراير في نفس الامر و
الاستفهام في اعيرتنا للانكار اي لم تعيرنا الالبان لا ابل ولحومها مع ان اقتناء الابل مباح والانتفاع بلحومها والبانها
جايز في الدين والعقل وتفريقها في المحتاجين اليها احسان وذلك عار ظاهر اي زايل قوله وبلك الشكاه بفتح
الشين المعجمة الشكاية قوله وذكر العلامة آه كلام العلامة يخالف كلام الشارح في ان الظلمة هي الاصل والمظروف والنور طار
عليها وطرف فان الظاهر على تقرير العلامة ان يكون الليل ظرفا والنهار مظروفا قوله فقد يطول الزمان والعادة في مثله
ثم قيل لا يخفى انه تكلف بل تحقيق ما اختاره من التاويل والحقيق بلطايف بلاغة التنزيل ان يقال اراد بالنهار مجموع ما بين
الطلوع الى الغروب كما هو المفهوم من الشرح والموافق لكتب اللغة فيكون الفاء للتعقيب الحقيقي نظرا الى انتهاء النهار و
يستقيم معنى المفاجاة نظرا الى ابتداء ظهور النهار ولا يخفى على المنصف ما في اعتبار المفاجاة بالنظر الى ابتداء ظهور النهار
من التكلف فان المفهوم من الاية على توجيهه مفاجاة الاظلام لظهور النهار الذي هو مجموع ما بين الطلوع والغروب على
ان الاية مجرد اخراج النور من الظلمة واما خصوصية النور واعتبار كونه مجموع ما بين الطلوع والغروب فلا نسلم ان لها
دخلا في المقصود فتامل قوله لا يخفى ان اذا المفاجاة انما يصح آه قيل يمكن ان يقصد بالجملة الاسمية الدوام بمعونة المقام
فيندفع لانه المفاجاة عن الكلام اذ المرتب على السلخ في الحال اصل الاظلام لا دوامه واستمراره وفيه نظر لان لا تمنع المفاجاة باعتبار
ان المفاجاة انما تتصور فيما لا يكون مترقبا بل يحصل بلا ترقب كما ذكره الشريف في حواشي شرح المفتاح فحمل الجملة الاسمية على
الدوام لا يدفعها كما لا يخفى على المتامل فتامل قوله واقول بعونه لذلك ثم منه بحث لان الاية على ما يتبادر من نظم الاية
سلخ النهار بحيث يفاجئه الظلام ولا شك ان سلخه مع انبساط الظلام بحيث لا يبقى منه اثر بل ينعدم في الحال ويترتب
عليه الظلام دفعة اية لكمال القدرة اية اية والتقرير الذي ذكرها الشارح انما يظهر لو كان الاية نفس مفاجاة الظلام فتامل
قوله وههنا بحث ثم قد يقال لما كان الرقاد كثير الوقوع في الحس ومتكرر المشاهدة عندهم جعل عدم ظهور الفعل الذي هو
لا زمه اشهر واقوى مما هو في الموت وانت خبير بان افادة كثرة الوقوع للقوة محل نظر وان كان افادتها الى الشهرة مما لا شك
فيه وقد يقال لما ذكره انما يرد لو لم يكن هذا من باب التشبيه المقلوب ولا يخفى انه لا نكتة يعتد بها في اعتبار التشبيه
المقلوب

المقلوب قوله وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموت يمكن ان يقال البعث المطلق في صدد ذكر القيمة واحوالها انما هو البعث
من الموت فيصلح لكونه قرينة للاستعارة على انه لا يبعد ان يدعى كون البعث حقيقة شرعية في البعث من الموت قوله والمعنى
ابن الامر ابانه لا ينمحي اي فرق بين الحق والباطل بحيث لا يلتئم احدهما بالاخر كما لا يلتئم الزجاجة المكسورة قوله والجامع الاحاطة
واللزوم وهما عقليان فان قلت كما ان ضرب القبة على الشخص محسوس كذلك احاطة القبة محسوسة فلم عد عقليا قلت
المعدود من الجامع العقلي هو الاحاطة المعنوية المتحققة في الذلة بالنسبة اليهم كما انها متحققة في القبة بالنسبة الى
الشخص تحقق الاحاطة الحسية فيها ولا يخفى انها عقلية قوله وهو ما دل على نفس الذات ثم مرادهم بالذات في هذا
المقام ما يستقل بالمفهومية وفي تفسير اسم الجنس اشارة الى انه لم يرد به ههنا ما اصطلح عليه النحاة لان ذلك شامل
للصفات المشتقة واسماء الزمان والمكان والالة وما ذكره ههنا لا يتناولها قوله من غير اعتبار وصف من الاوصاف
اي من غير اعتبار وصف متعلق بهذا الذات فلا يتوهم ورود الاشكال بان النقل وصف وهو ملحوظ كيف وسياق الكلام
يدل على تغاير الذات والوصف قوله وكذا انما يكون متاولا باسم الجنس كالعلم الاشبه فان اسم الجنس بالتفسير الذي
ذكره لا يتناول العلم الشخصي اذ ليس مدلوله ذاتا صالحة لان تصدق على كثيرين والا لكان كليا واذا تضمن مفهومه نوع
وصفية لم يصر كليا ايض بل اشتهر ذاته المخصصه بوصف من الاوصاف خارج عن مدلوله كاشتهار الاجناس باوصافها الخارجة
عن المدلولات الاصلية لاسمائها بخلاف الاسماء المشتقة فان المعاني المصدرية المعتبرة فيها داخلة في مفهوماتها الاصلية
فلذلك كانت الاعلام ملحقة باسماء الاجناس دون الصفات والحاصل ان اسم الجنس يدل على ذات صالحة للموصوفية
مشتهرة بمعنى يصلح ان يكون وجه الشبه وكذلك العلم اذا اشتهر بمعنى فالاستعارة فيها اصلية والافعال والحروف لا تصلح
للموصوفية وكذا المشتقات قوله ولا تبعية القوم تعرضوا للاستعارة التبعية المصرحة والظاهر تحقق الاستعارة التبعية
المكنية كما في قولك اعجبني اراقة الضارب دم زيد ولعلهم لم يتعرضوا لها لعدم وجدانهم اياها في كلام البلغاء قوله او بكونه
مشاركا للمشبه به في وجه الشبه انما ذكر لفظا واشارة الى انه لا فرق بين التعبيرين في الدلالة على المقصود قوله وانما يصلح
للموصوفية الحقايق اي الامور المتقررة الثابتة ثم هذا التفسير ذكره العلامة في شرح المفتاح حيث قال المراد بالحقايق
الذوات الثابتة المتقررة كالجسم والبياض والطول لا غير الثابتة كمعاني الافعال فانها متجددة غير متقررة لدخول الزمان
في مفهومها وكالصفات فانها غير ثابتة ايض وان كان الزمان عارضا لها فتبع الشارح ههنا توطئة للرد عليه على ما اشار اليه بقوله

بعد تسليم صحته ووجه المنع كما نقل عنه ان كلا من الحركة والزمان مع انه ليس من الامور المتقررة الثابتة يقع موصوفا
وقد صرح الشارح في شرحه للمفتاح باندفاع هذا المنع عن اصل الكلام حيث قال بعد نقل تفسير العلامة والحق ان
الحقيقة هي الماهية باعتبار تحققها وثبوتها في نفسها من غير تعلق باعتبار المعتبر ولا خفاء في ان القيام والحركة كذلك
بخلاف القايم والمتحرك واما ذكره الفاضل المحشي جوابا عما اشار اليه الشارح من المنع المذكور حيث قال في دفعه المراد
بالحقايق المعاني المستقلة بالمفهومية لا ما توهمه من الامور المتقررة الثابتة ففيه بحث لانه يمكن ان يقال بعد الاغماض
عن ان مطمح نظره الرد على العلامة وانما لم يفسر الشارح الحقايق بما ذكره هذا الفاضل لان غرضه توجيه كلام المصنف على
وجه لا ينافي ما ذكره نفسه في ايضاحه الذي كالشرح لهذا الكتاب وكلامه هناك ابى عن هذا التفسير لانه هكذا لان الاستعارة
تعتمد التشبيه والتشبيه يعتمد كون المشبه موصوفا وانما يصلح للموصوفية الحقايق كما في قولك جسم ابيض او بياض صاف
دون معاني الافعال والصفات المشتقة منها والحروف انتهى كلامه ولا يمكن ان يراد بالحقايق ههنا ما ذكره المحشي لعدم
صحة مقابلته على هذا التفسير بالصفات ولهذا اسقطها المحشي من البين في السياق ترويجا لكلامه حيث قال اولا وبما
قررناه لك ظهر ان ما ذكره القوم من ان الاستعارة في الافعال والحروف تبعية لان قال وانما يصلح للموصوفية الحقايق دون
معاني الحروف والافعال وثانيا فكل من الحركة والزمان حقيقة لاستقلاله بالمفهومية دون الافعال والحروف قوله دون
معاني الافعال والصفات كانه اشار باقحام لفظ المعاني الى اندفاع البحث الذي اورده نفسه في شرح المفتاح وهو ان
الموصوف بالمشاركة نفس المشبه والمشبه به وهو لا يختلف باختلاف التعبير فعدم صلوح العبارة الدالة عليه للموصوفية
لفظا لا يقدح في اتصافه بالمشاركة فيجوز ان يستعار الناطق للدال باعتبار تشبيه الدال بالناطق واتصافهما بالمشاركة
ان لم يصلح لفظاهما للموصوفية ووجه الاندفاع على ما ذكره في ذلك الشرح ان المعتبر في هذا المعنى مفهوم اللفظ حتى انا
قيل لقيت ضاحكا عن الخير كان المستعار منه مفهوم الضاحك تبعا لمفهوم الضحك لا ذواتهم فيعتبر في صحة موصوفيته وعدمها اللفظ
الدال عليه اذ به يعلم انه من الحقايق ام من تابعات الفعل قوله او عروض لها فيه بحث لان العروض ان منع جريان التشبيه
ينبغي ان لا يجري في المصادر ايضا لان عروض الزمان لها حقيقة اللهم الا ان يقال مفهوم الصفات يشتمل على النسبة
ولهذا عرض الزمان لها بخلاف مفهوم المصادر وما لم يلاحظ نسبة الضرب الى شيء لا يعرض الزمان كما لا يخفى على المتامل و
لما عرض الزمان للصفات بخلاف المصادر ويقال المراد بعروض الزمان للصفات دلالتها عليه دلالة بحسب العرف الطاري
على

على اصل الوضع اللغوي لا بحسب العقل فقط ولا كذلك نفس المصدر وقد مر من الفاضل المحشي في توجيه زيادة اختصاص
هل بالافعال تحقيق يرشدك الى ما ذكرنا فارجع اليه قوله ودون الحروف وهو ظاهر لانها روابط وآلات الملاحظات فلا
يكون موصوفة اصلا كما حققه الفاضل المحشي وههنا بحث وهو ان معنى الحرف لا يصلح لاعتبار العلاقة المطلقة فلا يجري
فيه المجاز المرسل ايضا فلم لم يعتبر واقسم التبعي في المرسل ايضا اللهم الا ان يقال لما وجد المجاز في الحرف بحيث لا يكون علاقته التشبيه
فلذلك لم يلتفتوا الى الاقسام واكتفوا بالاستعارة التبعية لكثرتها لكن هذا لا يتاتى في الافعال لكثرة المجازات المرسلة فيها فتامل
قوله واما الموصوف في نحو شجاع باسل الخ الباسل هو الشجاع الكامل والفياض الوقاب المبالغ والنحرير العالم المتقن
فالوصف الثاني في هذه الامثلة ابلغ وازيد في المعنى من الوصف الاول فلذلك امتنع تقديمه عليه فظن منه ان الثاني وصف
الاول ولهذا الذي ذكر من ان الصفات لا يصلح للموصوفية ظهر ضعف ما ذكره القاضي في قوله تعالى انها بقرة لا ذلول تثير
الارض ولا تسقي الحرث ان لا ذلول صفة لبقرة والفعلان صفتان لذلول لان ذلولا من صيغ الصفة وتاويل كلامه بمثل ما
اول به قولهم شجاع باسل يابا سياق كلامه فتامل قوله ونحو مقام واسع ومجلس فسيح المراد بالنعت الذي سلب ثبوته
لغير الحقايق هو الوصف المعنوي لا النعت النحوي وانما اورد النعت النحوي ههنا وفي قوله واما الوصف في نحو شجاع باسل الخ لتفهيم
الوصف المعنوي قوله فيجب ان يكون الاستعارة فيها اصلية لا تبعية فيه بحث لان غاية ما لزم ان يجوز فيه الاستعارتان
اعني الاصلية والتبعية بحسب الاعتبارين اللهم الا ان يريد فيجب ان يوجد الاستعارة فيها حال كونها اصلية ايضا لا تبعية فقط
قوله فالتشبيه في الاولين لمعنى المصدر قال الفاضل المحشي فان قلت هل يجري في نسب الافعال الاستعارة تبعا على قياس الحرف
قلت لا لان مطلق النسبة لم يشتهر بمعنى يصلح ان يجعل وجه الشبه في الاستعارة بخلاف متعلقات الحروف فانها انواع مخصوصة
لها احوال مشهورة وفيه بحث لان المعنى الذي يرجع اليه معاني نسب الافعال ليس مطلق النسبة بل النسبة على جهة القيام ولها
خواص واوصاف يصح بها الاستعارة فاذا اسند الضرب الى المحرض دلالة على قوة نسبته اليه وشبهت اليه باعتبار التحريض بنسبته
الى من يسند اليه على جهة القيام وقلت ضرب فلان لم يبعد عن الصواب وبالجملة يمكن الاستعارة في الافعال باعتبار نسبها
بان يشبه بما يرجع نسبها اليه بنوع استلزام كمطلق الاتصاف والقيام مثلا لما يرجع اليه نسب اخرى كذلك كمطلق
الالية مثلا فيقال قتل السوط والسيف فالتبعية في الافعال لا يختص باعتبار المصادر على ما هو المشهور فيما بينهم
فتدبر فانه دقيق قوله قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها الضمير

في بها عايد الى ما والتانيث لكون ما عبارة عن المتعلقات في المعنى وفي عنها راجع الى معاني وفي معانيها الى الحروف
وفي قوله عند تغيير معانيها وضع الظاهر موضع المضمر اذ الظاهر عند تغييرها واعلم ان لفظة بها غير موجودة في عبارة المفتاح
بل عبارته هكذا واعني بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر عنها وظاهره يفيد ان تلك المتعلقات معبر عنها لا معبر بها
مع انه خلاف الواقع فكانه اشار ههنا بالحاق لفظة بها الى توجيه عبارة المفتاح بان العايد محذوف والتقدير ما يعبر
بها عنها ويحتمل ان يريد بيان حاصل المعنى لا ان في العبارة تقديرا نظرا الى ان الالفاظ المذكورة عند التفسير كلفظ
الابتداء واخواته عبارة عن تلك المتعلقات فهي بهذا الاعتبار معبر عنها كما اشار اليه في شرحه للمفتاح وفي عبارة
المفتاح احتمال آخر وهو ان يجعل يعبر على صيغة المعلوم ويرجع ضميره الى ما ويجعل المعبر به معبرا مجازا لكن لا يخفى انه
بكلف ظ ويخالف لنسخ الرواية قوله مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية المراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على
الكل اذ الغاية هي النهاية وليس لها ابتداء وبهذا ظهر معنى قولهم الى لانتهاء الغاية كذا ذكره الشارح في التلويح واعترض
عليه بان نهاية الشيء ما ينتهي به ذلك الشيء والشيء انما ينتهي بضده فنهاية الشيء ضده فكيف يكون جزءا منه بل انما
يطلق على آخر جزء منه لمجاورته بينه وبين النهاية ولك ان تقول غاية ما في الباب ان يكون الغاية في المسافة مجازا
في المرتبتين ومثله غير عزيز والتوجيه الخالي عن شائبة التكلف ان يقال الغاية مستعملة في معناها الحقيقي وهي جنس
والابتداء والانتهاء فردان له فكان اضافتهما اليها اضافة الفرد الى الجنس ولا محذور فيه اذ لا يلزم فيه انقسام النهاية
وانما يلزم ان لو كان اضافتهما اليها اضافة الاجزاء الى الكل قوله والا لما كانت حروفا بل اسماء قال في شرحه للمفتاح
هو ضعيف اذ ربما يمنع الملازمة بانه يجوز ان يكون المعنى الواحد مستقلا بالمفهومية بالنظر الى وضع لفظ له غير مستقل بالنظر
الى وضع لفظ آخر بمعنى ان يكون مشروطا بحكم الواضع في دلالة اللفظين عليه ذكر متعلق له بخلاف اللفظ الآخر مثل معنى
الكاف الاسمية والحرفية هو المثل الا ان هذا المعنى مستقل بالمفهومية من الكاف الاسمية دون الحرفية وهذا التضعيف مبني على
مذهب الشارح وقد ابطله الفاضل المحشي وحقق معنى الحرف بوجه لا مزيد عليه فظهر به ضعف التضعيف فلينظر فيه قوله
غير صحيح كما سنشير اليه قد يوجه كلام المص بالمصير الى حذف المضاف اي كتعلق المجرور في قولنا زيد في نعمة وهو التلبس
المخصوص والقبيل للتعلق المصطلح بالتعلق اللغوي وتوضيحه ان مقتضى قولك زيد في نعمة كون النعمة ظرفا لزيد مع انه
ليس كذلك فامتنع حمل اللفظ على حقيقته فحمل على الاستعارة بان يشبه ما بين زيد والنعمة من التلبس المخصوص بالظرفية

فوقع

فوقع التشبيه اولا في الظرفية المطلقة ثم سرى الى الظرفية المخصوصة التي معنى في فاستعمل اللفظ الموضوع للمشبه به
الضمني وهو الظرفية المخصوصة في المشبه اعني تلبسه بزيد فالتلبس مستعار له والظرفية مستعار منه ولفظ في مستعار
فلا خلل في الكلام هذا ما قيل ولا يخفى فساده اولا لا يلايم سياق كلام المص فانه اعتبر التشبيه في لام التعليل في نفس
المجرور كما لا يخفى قوله للدلالة بالنطق وجه الشبه ايضاح المعنى وايصاله الى فهم السامع قوله باعتبار ذكر الملزوم
وارادة اللازم قد اشرنا في اول هذا الفن الى ان اللزوم امر لازم في جميع انواع المجاز استعارة او مجازا مرسلا فاعتبار
ذكر الملزوم وارادة اللازم لا يكفي في بيان العلاقة بل لا بد من بيان انها من اي نوع من انواعها قوله للعداوة
اي بقدر التشبيه للعداوة فيه نوع تعسف لان موجب كلام السابق ان يقدر تشبيه الحروف في مجرورها وعلى هذا
ما في شرح الشارح حيث قال فيهما بعد تبعا للاستعارة في المجرور ولا شك ان المجرور في الاول كونه عدوا لا نفس العداوة
والمشبه به على هذا كونه محبا وابنا لا نفس المحبة والتبني نعم هذا يرجع في المعنى الى العداوة والتبني والمحبة لكن الاستعار
في المنطوق فالتصريح به اولى خصوصا اذا كان الكلام مما يوهم خلاف ما هو المراد قوله كالمحبة والتبني ونحو ذلك في الترتب
على الالتقاط اراد بالمحبة محبة الملتقط وهو موسى عليه السلم او اراد اثرها والا فمحبة الملتقط وهو آل فرعون علة للالتقاط
متقدمة عليه قوله انه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب علته الغائية عليه والجامع هو الحصول
بعد طلب النفع ولا يخفى انه اشهر في ترتب العلة الغائية عليه فاندفع ما قيل هذا غير واضح لاستدعاء التشبيه الجامع
ولا يظهر فيما ذكر من التشبيه قوله ومدار قرينتيهما في الاولين انما قال في الاولين لما سيجي من ان قرينة التبعية في
الحروف غير مضبوطة قوله جمع الحق لنا في امام البيت لعبد الله بن المعتز بن المتوكل بن المعتصم بن الرشيد بويع بعد
خلع المقتدر بالله ولقب بالمرتضى واستوزر استاده وكان واحد عصره في الكرم والفضل وقد ادركته حرفة الادب
فاضطرب امره ولم يكن خلافته الا ثلاث ساعات من النهار قوله لم تلق قوما هم شر لك الظرف اعني منا متعلق بشر و
العشية ما بين المغرب والعشاء والمراد ههنا مطلق الوقت وهي اما مضافة الى الجملة بعدها او الجملة بعدها صفة لها
بتقدير فيها فانتصابها على الوجهين بالظرفية وانتفاء التنوين على الوجه الثاني لكونها غير منصرفة للتانيث والعلمية
لانه علم جنس كما تقرر في النحو والوادي فاعل يجري على طريق الاسناد المجازي والمراد بجريان الوادي فيها بالدم ظهور الشر
وكثرة القتل قوله ونقريهم من قريت الضيف قرى وقراء اذا احسنت اليه اذا كسرت القاف قصرت واذا فتحت مددت

والجامع بين القرى والطعنة ايصال الشئ الى الباطن قوله كقول الحريري واقرى المسامع الخ البيت من قصيدة ذكرها
الحريري في المقامة الثانية والثلاثين مطلعها: لبت لكل زمان لبوسا ولابست حرفيه نعمى وبوسا: فعند الرواه
ادير الكلام: وبين الثقات ادير الكؤوسا: وطورا ابو عظى اسيل الدموع وطورا ابلهوى اثير النفوسا واقرى المسامع
البيت حرف الدهر حدثانه والنعمى بضم النون والقصر النعمة واذا فتحت النون مدت والبوسى بضم الباء مصدر قولك
بئس الرجل يباس بوسا وبيسا اى اشتدت حاجته فهو بائس والمسامع جمع مسمع بكسر الميم الاولى بمعنى الاذن وان نزلهم
وما زايدة وجواب الشرط محذوف دل عليه الكلام السابق او هو السابق نفسه على الخلاف البصرية والكوفية والحرون
الفرس الذي يقف في اثنا الجرى والشموس الذي يستصعب الركوب عليه قوله اوالى الجميع الى ههنا بمعنى على كما يقتضيه
السوق ونظيره في مجرد مجي الى بمعنى على قوله عليه السلم من ترك مالا فلورثته ومن ترك كلا او عيالا فالي قوله تقرى
الرياح رياض الحزن مزهرة الخ الحزن بلاد العرب وهي في الاصل ما غلظ من الارض ومزهرة حال من الرياض يقال
ازهر النبت اذا ظهر نوره واذا سرى ظرف لتقرى قوله فغير صحيح لان المجرور الخ قيل المراد بالجميع الكلية ذكره الشارح
والفاضل المحشي في شرحيهما للمفتاح ولا يخفى بعده وقد يوجه بان المراد من نسبة الفعل الى المجرور وارتباطه به بحسب
المعنى بحيث يكون مفعولا به لذلك الفعل اما بواسطة حرف الجر كما في الاية او باعتبار حاصل المعنى كما في البيت فان
الاجفان مفعول به لتقرى بذلك الاعتبار اذ ليس المراد بها اجفان الحيوان كما توهم بل المراد بها اجفان الرياض
وهي الزهر الشبيهة بها واللام عوض عن المضاف اليه وهو الضمير الراجع الى الرياض وسريان النوم فيها ذبول تلك
الزهر وانضمام اطراف النور بعضها الى بعض وتقرى الرياح الرياض الايقاظ فتح تلك الزهر ونشر اطرافها واعطاء
النضارة والطراوة اياها فانه لما جعل الايقاظ مفعولا ثانيا لتقرى والرياض مفعولا اولا له فظاهر ان الايقاظ
لا يكون الا للنائم تعين ان يراد بالاجفان الساري فيها النوم اجفان الرياض فيكون ذكر اجفان الرياض قرينة
على ان يقرى استعارة بمعنى تفتح انتهى كلامه وهذا معنى واضح الا ان المفهوم من البيت قرى الايقاظ وقت النوم واجتماعهما
في وقت واحد ولا يتاتى هذا على ما ذكر اللهم الا ان يقال تنزل تقارب الزمان منزلة الاتحاد واشار اليه ابو الفتح في
المحب قوله مطلقة وهي ما لم يقرن بصفة ولا تفريع مثل الفاضل المحقق في شرح المفتاح للاستعارة المطلقة بقوله
نشبت اظفار المنية وفيه نظر لان نشبت ترشيح فانه من نشب الشئ بالشئ بالكسر نشوبا اى علق فيه فهو ملايم للمستعار منه
والاولى

والاولى ان يقال اهلكت بدل نشبت اللهم الا ان يجعل نشبت ترشيح التخييلية على مذهب السكاكي بصرف الاطلاق الى المكنية
هكذا قيل والحق ان نشبت من تتمة القرينة اذ لو قلت انعدمت اظفارها لما كان الامر على الاستعارة واعلم ان السكاكي ذكر
في لطايف يا ارض ابلعي الاية ان الخطاب في ماءك ترشيح وليس الخطاب وصفا ولا تفريع كلام وانه باعتبار الوصف الضمني
بالمخاطبة تعسف لا يصار اليه وكان تخصيص الصفة والتفريع بالذكر بناء على الاغلب لا للحصر فتامل قوله يعني اذا تبسم غلقت
رقاب امواله في ايدي الناس حاصل المعنى ان السائلين ياخذون مال الممدوح من غير علمه ويحيون الحضرة فيتبسم ولا ياخذ
منهم فيملكونه قوله كانه قيل فاصابها بلباس الجوع فان قلت فقد فاتت النكتة السابقة من استلزام الذوق اللمس قلت لا
يفوت بل يكفي فيها كونه كذلك بحسب الوضع الاصلي قوله والاخرى انه مكنية وهو انه شبه الخ فيه بحث فان الاستعارة بالكناية
لا بد ان يذكر فيها المشبه ويثبت له شئ من لوازم المشبه به وهو مفقود ههنا فالظاهر ان اذاق ههنا تبعية تصريحية
والجواب انه قد ذكر المشبه لكن بغير لفظ الحقيقي وفي الاية وجه اخر ذكره الموزني في شرح المفتاح حيث قال وقيل ان المضاف
محذوف كما في قوله تعالى واما من خاف مقام ربه لم يبعد ولا يخفى بعده قوله في طعم المر في الصحاح الطعم بالفتح ما يؤديه الذوق
يقال طعمه مر والطعم ايضا ما يشتهى منه يقال ليس له طعم وما فلان بذي طعم اذا كان غثا والطعم بالضم الطعام قوله فلا يكون
ترشيحا قيل الظاهر ان يقول فلا يكون تجريدا لان مساق الكلام على ان اذاق تجريد وليس بشئ فان مساق الكلام على انه
تجريد للاستعارة المصرحة لا للاستعارة المكنية التي ذكرها وانما المتوهم ان يكون ترشيحا لها لكونه ملايما للمستعار منه في
هذه الاستعارة وهو طعم المر فدفع هذا التوهم وانما لا يكون ترشيحا لان قرينة الاستعارة بالكناية لا يسمى ترشيحا لان الترشيح
انما يعتبر بعد تمام الاستعارة والقرينة من تتمتها قوله حاورت اليوم بحرا زاخرا متلاطم الامواج حاورت بالحاء المهملة
من المحاورة بمعنى المكالمة فهو قرينة للاستعارة ولو جعلت القرينة حالية لكان حاورت تجريدا كما ان زاخرا متلاطم الامواج
ترشيح يقال بحر زاخر اى ممتد مرتفع جدا وتلاطم الامواج ضرب بعضها بعضا قوله هذا تجريد لانه وصف الخ مبني على ان قرينة
الاستعارة حالية او في البيت السابق والا فشاكي السلاح قرينة للاستعارة لا تجريد قوله حتى لظن الجهول اللام في لظن لام
الابتداء دخلت على الماضي بتعديه قد ويروى يظن وخص هذا الظن بالجهول مبالغة وايماء الى ان الجهول هو الذي يخفى
عليه حاله فيظن له حاجة في السماء واما غيره فهو يعلم ان الله اغناه عما سواه وجعله متصفا بجميع الكمالات فلا حاجة
له الى شئ اصلا قوله وما ذكرناه صريح في الايضاح حيث قال واذا جاز البناء على المشبه به مع الاعتراف بالمشبه الخ قوله ويدل

عليه لفظ المفتاح وهو قوله الخ اذ لو كان المراد بالاصل التشبيه لكان تقدير الكلام واذا كان انواع التشبيه والاعتراف
بالتشبيه ولا يخفى ركاكته قوله كقوله هي الشمس مسكنها الخ فان قلت الاستشهاد على ما ذكره بهذا البيت لا يصح لجواز ان
يحمل الضمير المنفصل اعنى هي على ضمير القصة قلت قوله تغر الفواد عزاء جميلا يدل على ان الضمير راجع الى الحبيبة وايضا
شرط ضمير القصة ان يكون ما بعده من النسب المسكوكة في الجملة حتى يفيد التاكيد وكون الشمس الحقيقي في السماء جلي لكل
احد قوله اى اراك تقدم رجلا وتوخر اخرى قال الشارح في شرح المفتاح ينبغي ان يكون المراد بالرجل الخطوط لان
المتردد الذي يقدم رجلا لا يوخر اخرى بل ذلك الرجل الاولى يعم يخطو خطوة الى قدام وخطوة الى الخلف وفيه بحث اما
اولا فلان المراد بالقدام قدام الشخص فيكون الخلف الواقع في مقابلته خلفه ايضا ومن البين ان هذا ليس هيئة المتردد
واما ثانيا فلان اعتبار التقديم في الخطوة لا يخلو عن تكلف وتجوز لان الخطوة انما يحصل بتقديم الرجل الا انها حاصلة
مقررة تقدم تارة وتوخر اخرى واما ثالثا فلان المتبادر من المثل اتحاد متعلق التقديم والتاخير كما لا يخفى على
ذى انصاف وعلى ما ذكره الشارح لا يكونان واقعين على شيء واحد فالوجه ان يقال اخرى صفة تارة والمعنى تقدم رجلا
تارة وتوخر تارة اخرى فيتحد متعلق التقديم والتاخير قوله فحصر المجاز المركب في الاستعارة وتعريفه بما ذكر عدل
عن الصواب الحصر مستفاد من تعريف المبتدا باللام في قوله واما المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل الخ وقد يعتذر بانهم
انما لم يتعرضوا للقسم الآخر من المجاز المركب اعنى ما ليس باستعارة تمثيلية لقلته وقلة لطائفه قوله لان الاستعارة يجب
ان يكون لفظ المشبه به الخ هذا اولى من تعليل صاحب الكشاف عدم التغيير بان الامثال السايرة لا يكون الا اقوالا
فيها غرابة من بعض الوجوه فحوفظ على تلك الغرابة وحميت الالفاظ عن التغيير وذلك لان الظاهر ان فتح التاء في قولك بالصيف
ضيعت اللبن لا تغير غرابة كانت عند الكسر قوله بالصيف ضيعت اللبن التاء في بالصيف بمعنى في كما في قولك جلست بالمسجد
قال الميداني ويروى في الصيف مكان بالصيف فكل من البا وفي مقبول رواية ودراية قوله لان المثل قد ورد في امراة وهي
خنوس بنت لقيط بن زرارة كانت تحت عمرو بن عدس وكان شيخا فسالته الطلاق فطلقها فتزوجت عمرو بن معد بن زرارة
وكان شابا مفتقرا فلما اشتوا ارسلت الى الشيخ تستقيه لبنا فقال ذلك المثل فلما رجع الرسول واخبرها بما قال عمرو ضربت يدها
على منكب زوجها وقالت هذا ومذقه خير يعنى ان هذا الشاب الجميل مع اللبن القليل الممزوج اى الممزوج بالماء خير منك ومن
لبنك الكثير وانما خص الصيف لان سوالها الطلاق كان في الصيف قوله واما الاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة قد
يقال

يقال انما سمي استعارة بناء على انه شبه الاستعارة في صفقة وهي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به قوله واذا المنية انشبت
اظفارها الخ اذا شرطية والمنية مرتفع بفعل مضمر دخل عليه اذا والتقدير والفيت جزاء الشرط والمنية في الاصل من منى الشيء اى
قدر سمي الموت بها لانه مقدر قوله تجمل معاذة المعاذة والتعويذ والعوذة كلها بمعنى وهي شيء يعلق على عنق الصبيان
صونا لهم عن العين او الجن على زعمهم قوله بتجلدي للشامتين اى التجلد اظهار الجلادة والجراة والشماتة الفرح ببلية العدو
وريب الدهر حوادثه والتضعضع الحركة والاضطراب قوله ولا تبقيا على ذي فضيلة البقيا اسم من ابقيت على فلان اذا رحمته
قوله ان قلت فماذا يقول المصنف الخ يعنى ان فيه استعارة تخييلية بدون الاستعارة بالكناية فلا يصح الحكم بانهما متلازمان
قوله بعد تسليم صحة هذا الكلام يعنى انا لا نسلم صحة هذا المثال لانه مثال مخترع لم يصدر عن البلغاء وبهذا المنع المشار اليه
ظهر وجه احالة السكاكي في بحث الاستعارة بالكناية بعد ايراد قوله انياب المنية الشبيهة بالسبع وجود التخييلية بدون
المكنية الى آخر الفصل حيث ذكر هناك وجودها بدون المكنية في قول ابي تمام لا تسقني ماء الملام فانني صب قد استعذبت
ماء بكائي وذلك لان المثال السابق لما كان من مخترعات السكاكي نفسه لم يعتد به بخلاف ما ذكره في آخر الفصل من قول
ابي تمام واندفع ايراد الفاضل المحشي هناك حيث قال يخدش هذا الوجه ان وجود التخييلية بدون المكنية قد علم مما سبق من
نحو انياب المنية الشبيهة بالسبع فلا فايدة في هذه الحوالة قوله شاع استعمال النقض في ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد
بالحبل ومنه قول ابن التيهان في بيعة العقبة يا رسول الله ان بيننا وبين القوم حبالا ونحن قاطعوها فنخشى ان الله
اعزك واظهرك ان ترجع الى قومك قوله ان يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ان يسكتوا بدل من هذا اى سكوتهم عن الشيء
المستعار من اسرار البلاغة قوله وهذا قريب مما ذكره المص في التخييلية والفرق ان التخييلية على ما ذكره الشيخ لا يجب ان يكون
مقارنا للاستعارة بالكناية بل يجوز ان يكون مقارنا للتشبيه ولا كذلك على ما ذكره المصنف قوله وغداة ريح قد كشفت و
قرة الى آخره الواو بمعنى رب المستعارة للكثرة ومفعول كشفت محذوف اى ازلت ودفعت برودته على الناس بالاطعام
والكسوة وايقاد النيران والقرة بكسر القاف وتشديد الراء بمعنى البرد معطوف على غداة ريح وقد يروى بفتح القاف
يقال يوم قر وليلة قرة اى باردة واذ ظرف لكشفت واصبحت تامة فاعلها زمامها والتانيث باعتبار المضاف اليه او الضمير
المستتر فيها العايد الى القرة والغداة والجملة اعنى بيد الشمال زمامها حال من الفاعل وقيل ناقصة اسمها الضمير المستتر
فيها والجملة اعنى بيد الشمال زمامها خبرها والشمال بالفتح ريح يقابل الجنوب مشهورة بشدة البرد قوله اى سلامن

السلو وهو زوال العشق والحزن قوله ولا حاجة اليه لصحة ان يقال امتنع باطله عنه وتركه بحاله فيه بحث لان المذكور في
الصحاح وغيره من كتب اللغة ان اقصر مشروط بان يكون فاعله ذا قدرة واختيار قال في الصحاح اقصرت عنه اي كففت ونزعت
مع القدرة عليه فان عجزت عنه قلت قصرت بلا الف والباطل ليس ذا قدرة واختيار فهذا القيد يكفي للحمل على القلب
اللهم الا ان يريد انه لا حاجة اليه بطريق الوجوب لجواز ان يراد بالاقصار معناه المجازي وهو مطلق الامتناع قوله وكذا
الضمير في معاوده اي هوايته راجع الى ما كان يرتكبه قوله كذا في الصحاح بفتح الصاد اسم مفرد بمعنى الصحيح يقال صححه الله فهو
صحيح وصحاح بالفتح والجاري على السنة الاكثرين كسر الصاد على انه جمع صحيح وبعضهم ينكره بالنسبة الى تسمية هذا الكتاب و
لا مستند له الا ان يقال انه ثبت رواية عن مصنفه انه سماه الصحاح بالفتح ولبعض الادباء في استعارة هذا الكتاب غالبا
لبعض الرؤساء مولاي ان وافت بابك طالبا منك الصحاح فليس ذاك لمنكر البحر انت وهل يلام في سعي للبحر كي يلتقي صحاح
الجوهر قوله ويرتكب كون الكلام قلقا اي مضطربا بوجه الاضطراب وقوع الفصل بين المتعلق وهو قوله على اصح القولين
والمتعلق وهو قوله ليحترز بالاجنبي الذي يتوهم قبل التامل الصحيح كونه هو المتعلق وبين المعطوف عليه وهو تعدد المعطوف
وهو ولا تسميتها حقيقة ويمكن ان يوجه كلام السكاكي بوجه يكون خاليا عن الاضطراب وهو ان يقال الاحتراز بالقيد الاخر
عن الاستعارة يقتضي سابقية الدخول فقوله ففي الاستعارة الخ اشارة الى ان الدخول متحقق فان الاستعارة فيها استعمال
اللفظ في الموضوع له على القول الاصح الذي يبتني الاحتراز عليه وعلى هذا الاعتبار في كلامه فليتامل قوله فيجب ان يكون
لا زائدة او يحمل على حذف اللام دون عن اي احتراز لئلا يخرج او يقال الخارج بمعنى الحاصل يقال الخارج عن القسمة كذا اي
الحاصل منها فقوله احترازا ان لا يخرج الاستعارة اي عن ان لا يحصل الاستعارة من المجاز ويكون قسما منه فتامل قوله
لفظ الغايط في فضلات الانسان الغايط في الاصل المطمئن من الارض الواسع والجمع غوط واغواط وغيطان وكان
الرجل منهم اذا اراد ان يقضي حاجته اتى الغايط فيقضي حاجته فقيل لكل من قضى حاجته قد اتى الغايط يكنى به عن
العذرة قوله وصاحب العرف لفظ الدابة في الحمار هذا بناء على ان لفظ الدابة في العرف مخصوص بالفرس والبغل قوله فلا بد
ههنا من حذف مضاف اي احتراز عن خروج ما اذا اتفق فيه بحث اذ لا حاجة للاحتراز عن خروج ما اذا اتفق الخ الى
هذا القيد لان مثل لفظ الغايط اذا استعمله اللغوي في منهضم المتناولات يكون مستعملا في غير ما وضع له بالتحقيق في
الجملة فلا يخرج حتى يحترز عن خروجه بزيادة قيد اخر نعم يلزم ان يدخل في حد الحقيقة ايضا لكنه يخرج باعتبار الحيثية فالاولى

ان

ان يحترز بهذا القيد عن دخول مثل الغايط اذا استعمله اهل العرف في المنهضم المذكور والجواب ان هذا عند عدم اعتبار
قيد الاطلاق في قوله غير ما هي موضوعة له وبعد اعتباره وهو الحق لا اشكال فيه قوله لان تعيين اللفظ بازاء المعنى
بنفسه بحسب الادعاء الخ وحاصله ان من يدعي ان الاستعارة تستعمل فيما وضعت له يدعي كونها مستعملة فيما دلت عليه
بنفسها بناء على استلزام الوضع دلالة اللفظ بنفسه فيكون قرينة الاستعارة كقرينة المشترك بطريق الادعاء في انها تمنع
مزاحمة المعنى الاخر لا لتحصيل اصل الدلالة وههنا بحث وهو ان الوضع كما يستلزم الدلالة بنفسها يستلزم الدلالة الظاهرة
ايضا ففي الاستعارة دلالة ظاهرة ادعائية فلا يخرج الاستعارة عن الحد الثاني الذي ذكره السكاكي للحقيقة وهو الكلمة المستعملة
فيما يدل عليه بنفسها دلالة ظاهرة واخذ بعض الفقيه وجعل الحقيقة وبعضها بحسب الادعاء تعسف فتامل قوله ولا يخفى
عليك ضعف هذا الكلام اذ المطلق ينصرف الى الكامل فلا يتناول الوضع عند الاطلاق الوضع التاويلي والقرينة المذكورة
قرينة الدلالة بلا شبهة اذ لو لم يوجد لم يوجد الدلالة والادعاء المذكور تعسف هذا وقد اجاب الشارح في مختصره بوجه
اخر وهو ان السكاكي لم يقصد ان مطلق الوضع بالمعنى الذي ذكره يتناول الوضع التاويلي بل مراده انه عرض للفظ الوضع
اشتراك بين المعنى المذكور وبين الوضع بالتاويل كما في الاستعارة فقيدناه بالتحقيق ليكون قرينة على ان المراد بالوضع
معناه المذكور لا المعنى الذي يستعمل فيه احيانا وهو الوضع بالتاويل قوله لزم الدور المراد توقف الشيء على نفسه سواء
كان بواسطة ام لا ولك ان تقول لو قطعنا النظر عن لزوم الدور لا معنى لقولنا الى نوع حقيقتها لان الكلمة المذكورة عين
الحقيقة وجعل الاضافة بيانية استدراك لفظ الحقيقة ومن ههنا يظهر انه لو قيل بالنسبة الى نوعها يصح من غير لزوم دور
واستدراك فليتامل قوله بل الجواب ان تعليق الحكم بالوصف الخ ارادة قيد الحيثية في تعاريف الامور التي تختلف بالاضافة
ظاهر ينساق اليه الذهن وهذه الارادة يجري في القواعد المنطقية ايضا كما ذكروا في تعاريف الكليات الخمس وغيرها فلا اعتداد
بما ذكره جمال الدين في شرح الايضاح من ان التقييد بالحيثية لا التفات اليه لانا لا نسلم انسياق الذهن اليه ولما قلنا
وعلى تقدير انسياق الذهن اليه لا يفيد فيما نحن فيه لان قولنا من حيث هي موضوعة له يتعلق بالاستعمال اذ لا معنى لتعلقه
بالوضع وان اريد بالوضع الوضع الذي هو وضع المخاطب لم يكن حاجة الى التقييد بالحيثية واذا اريد اي وضع كان كان
استعمال لفظ الصلوة في الدعاء اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع فيه استعمالا فيما هو موضوع له بوضع ما من حيث انه موضوع
له فلا اعتداد به ايضا لان المخاطبة بعرف الشرع عبارة عن رعاية اوضاع ذلك العرف في استعمال الالفاظ فمن استعمل

بلفظ الصلوة فى الدعاء كيف يكون مخاطبا بعرف الشرع ولو سلم انه مخاطب بعرف الشرع فلا نسلم ان استعماله فيه
من حيث انه موضوع له قوله وهذا غلط لان اشارته الخ فيه بحث لان حاصل كلام المجيب ان قوله مع قرينة معناه مع نصب
المتكلم قرينة ولهذا قال اولا بنصب فى الغلط او النصب فعل اختيارى مسبوق بالقصد والارادة ولا قصد للغالط الى
نصب اشارة قرينة تدل على عدم ارادته معنى الفرس على ان ثبوت قرينة فى مادة لا يستلزم ثبوتها فى جميع المواد فالغلط
الذى لا يوجد فيه قرينة داخلة فى تعريف المجاز وان لم يدخل فيه جميع افراده ثم ان اللفظ اذا استعمل فى معنى غير ما وضع له من
نصب القرينة لكن لو يعتبر العلاقة بل لم يوجد ايضا يرد ذلك نقضا على التعريف ولا يندفع بما اجيب وقد يقال فى الجواب عن الاعتراض
بالغلط المراد بالغير هو الغير المتعلق والاضافة للعهد يرشدك الى ذلك كثرة استعمال لفظ غير ما وضع له فى المتعلق وتبادره
عند الاطلاق وعلى هذا اندفع الاعتراض بالغلط سواء كان بقرينة او بدونها وظهر ايضا ضعف قوله لما سبق ثانيا انه لو
ترك قوله الراجع الى معنى الكلمة المتضمنة للفائدة القيد الاول اعنى الراجع الى معنى الكلمة احتراز عن الراجع الى حكم الكلمة
كما فى قوله تعم وجاء ربك والاصل وجاء امر ربك فالحكم الاصلى فى الكلام لقوله ربك هو الجر واما الرفع فمجاز ومدار
ان يكتسى اللفظ حركة لاجل حذف كلمة لا بد من معناها او لاجل اثبات كلمة مستغنى عنها استغناء واضحا كالكاف فى قوله
ليس كمثله شئ والقيد الثانى اعنى المتضمنة للفائدة احتراز عن استعمال المقيد فى المطلق كالمرسن فى انف الانسان قوله فى
انه كذلك ينبغى اى السبع كذلك ينبغى وهو ان يكون له اظفار ولفظ كذلك حال عن المستتر فى ينبغى قوله وكلام فى مناسبة
التسمية الخ كلام فى وجه التسمية هو الذى ذكره فى منتج الفصل الثالث وقد اورد الشارح خلاصته بقوله والمنية قد
برزت مع الاظفار الخ ولا يخفى وجه اشعاره بان المستعار هو الاظفار قوله وسيجئ فى كلامه ما ينافى جميع ذلك هو قوله فى
القسم الرابع الاستعارة بالكناية كما عرفت ان تذكر المشبه وتريد المشبه به دالا على ذلك بنصب قرينة تنصبها ولا يخفى انه دال
على ان المستعار هو لفظ المنية وسيجئ توفيق الشارح بين اقواله ان شاء الله تعالى قوله ومن الامثلة استعارة وصف احدى
صورتين منتزعتين من امور لوصف صورة اخرى فيه بحث لان المستعار ابدا هو اللفظ الدال على الصورة المشبه بها لا
وصفها كما يدل عليه ظاهر العبارة وان تاول فى ذلك بان المراد بالوصف اللفظ بناء على ان اللفظ كوصف يكتسيه المعنى فلا
يتاتى هذا التاويل فى قوله لوصف الاخرى لان المستعار له يكون نفس المشبه لا لفظه اللهم الا ان يراد بهذا الوصف معنى
البيان فكانه قال استعارة لفظ الصورة الاولى لبيان الصورة الاخرى فيكون اللام فى قوله لوصف الاخرى دالا على القرينة

لاصله

لاصله الاستعارة قوله ولا يلزم من قسمة المجاز المفرد الخ حاصله ان قسم الشئ قد يكون اعم منه من وجه وهذا كلام
ظاهرى والتحقيق ان قسيم الشئ اخص منه مطلقا فانك اذا قلت الحيوان اما اسود او ابيض فالمراد اما حيوان ابيض
او حيوان اسود هذا وقد رد جمال الدين الجواب المذكور بان كون القسم اعم من المقسم انما يصح فى التقسيم الذى لا يراد به
الحصر كما فى المثال المذكور والتقسيم الذى يذكر فى شرع ابواب الكتب وفصولها يراد بها استيفاء جملة الاقسام فلا
يكون من ذلك التقسيم الذى لا يراد به الحصر وقولهم ليس شئ من المجاز العقلى والمجاز الراجع الى حكم الكلمة داخلا فى المجاز
المفرد المعرف بالكلمة ليس دليلا على صحة كلام السكاكى بل هو دليل على خبط آخر وقع منه هذا كلامه وفيه بحث لانه ان
اراد بالحصر الذى اوجب فى شرع ابواب الكتب حصر المقسم فى الاقسام بمعنى ان لا يوجد قسيم لذلك المقسم الا وقد ذكر كما يدل
عليه قوله ويراد به استيفاء جملة الاقسام فهو حاصل فى المثال المذكور وفيما نحن فيه وان اراد به حصر المقسم فى المقسم
على معنى ان لا يتحقق القسم الا حيث يتحقق المقسم فلا نسلم وجوبه فى ذلك المشرع كيف والكتب مشحونة بالتقاسيم التى لا يوجد
فيها الحصر المذكور كقول المنطقيين التصديق اما بديهى او كسبى وكل منهما اعم من التصديق قوله الثانى انا لا نسلم ان التمثيل
يستلزم التركيب للفاضل المحشى ههنا كلام طويل الذيل لكن تحقيقه فى آخر البحث عبارة الشارح فى شرح الكشاف وهى قوله
فان مبنى التمثيل على تشبيه الحالة بالحالة بل وصف صورة منتزعة من عدة امور بوصف صورة اخرى بان لفظ الوصف
مستدرك والصواب بل صورة لان المشبه مثلا هو الصورة المنتزعة لا وصفها ظاهرة الاندفاع لكن انما يتم اذا جعل الكو
فى عبارة الشارح معطوفا على الحالية وليس كذلك بل على التشبيه والمراد بالوصف الاول المعنى المصدرى وبالثانى الصفة
المعنوية التى هى وجه الشبه فلا يتجه الاستدراك الذى ذكره اصلا فتامل قوله وفيه نظر لانه لو ثبت ان مثل هذا التشبيه الخ
يمكن ان يجاب عنه بانه على تقدير ثبوت جريان التمثيل فى المفردات لا ريب فى صحة التقسيم المذكور اذ تمثيل المركب لا
يقتضى حصره فيه غاية ما فيه انه لم يمثل التمثيل المراد فى التقسيم وهو التمثيل فى المفرد اعتمادا على الامثلة المذكورة فى فصل التشبيه
فان جميعها من قبيل المفرد ولا يخفى ان ما يصلح مثالا للتشبيه يصح مثالا للاستعارة بان يترك التشبيه الى الاستعارة مثل التمثيل
المركب على عادته الجارية فى كل باب من تعميم مباحثه وايراد النظاير من غير ذلك الباب دفعا لتوهم اختصاص التمثيل بالمفرد
قوله للقطع بان لفظه تقدم فى قولنا تقدم رجلا الخ قد يناقش فيه بان هذا الكلام مستعمل فى المتردد بين الاقدام والاحجام
ولا يوجد فيه تقديم الرجل وتاخيره حقيقة فالحوان التجوز كما هو حاصل فى نفس الكلام كذلك حاصل فى مفرداته فانه شبهه

ازعاج الخاطر نحو الفعل بالتقديم ونفس الخاطر بالرجل وانقباض الخاطر عنه تارة اخرى بالتاخير فاطلق الفاظ المشبه بها
على المشبهات استعارة وهذه المناقشة على تقدير صحتها مخصوصة بهذا المثال والا فمن المسلمات ان اعتبار التشبيه
في مفردات التمثيل غير ملتزم قوله واما قول ابي تمام لا تسقني ماء الملام الخ تمام البيت لا تسقني ماء الملام فانني صب قد
استعذبت ماء بكائي الصبابة رقة الشوق وحرارته يقال رجل صب اي عاشق مشتاق واستعذاب الشيء عده عذبا ومعنى
البيت لا تلمني ايها اللايم على كثرة بكائي فانه مستعذب عندي لا تؤثر فيه لومك ولا تسقني ايها اللايم ماء الملام فاني
ريان بماء البكاء لا التفت الى ماء ملامك واعلم ان قوله تعم واخفض لهما جناح الذل ليس من قبيل البيت المذكور كما توهمه
الطائي نفسه حيث نقل ان بعض ظرفاء اصحابه بعث اليه قارورة وقال ابعث لنا من ماء الملام فقال في جوابه ابعث لنا ريشا
من جناح الذل حتى نبعث لك من ماء الملام وذلك لان الطاير عند اشفاقه وبعطفه على اولاده يخفض جناحه ويلقيه
على الارض وكذا عند تعبه ووهنه والانسان عند تواضعه يطاطئ من راسه ويخفض من يديه فيشبه ذله وتواضعه
باحدى حالتي الطاير على طريق الاستعارة بالكناية ويضاف لجناح اليه قرينة لها فانه من الامور الملايمة للحال المشبه
بها على انه يجوز ان يحمل الاية على الاستعارة التمثيلية قوله اويكون قد شبه الملام بالماء المكروه ووجه الشبه ان اللوم
يسكن حرارة الغرام كما ان الماء يسكن غليل الاوام كذا في الايضاح وفيه نظر لان ما ذكره ليس بمناسب للمقام فان الشاعر
ينبغي ان يدعي ههنا ان حرارة غرامه لا يسكن اصلا لا بالملام ولا بشيء غيره فكيف يجعل ما ذكره وجها للشبه وقد اشار
الى المعنى الذي ذكرته من قال دم دركش از ملامتم اي يار زينهار دردغا شقي بملامت فزون شود وقريب منه قول الاجد
اجد الملامة في هواك لذيذة حبا لذكرك فليلمني اللوم على ان تسكين غليل الاوام لا يلايم وصف المشبه به بالمكروه قوله ويخالف
تفسيره التخييلية تفسير غيره لها اجيب بان السكاكي في هذا الفن خصوصا في مثل هذه العبارات ليس بصدد التقليد لغيره
حتى يعترض عليه وفيه ان تغير تفسير الغير وتبديل الاصطلاح الثابت من غير حاجة وبدون فايدة يعتد بها مما لا يفيد به
قال جلال الدين الشاشي في شرح الايضاح يشكل على قول السكاكي لما ان جمع بين المشبه والمشبه به في الاستعارة بالكناية
كما قال اظفار المنية والسبع تنشبت بفلان فان اظفار المنية مجاز عنده واظفار السبع حقيقة فيلزم الجمع بين الحقيقة و
المجاز واما على قول المصنف وغيره فلا يلزم هذا المحذور لان الاظفار حقيقة وانما التجوز في اثباتها للمشبه واضافتها اليه
انتهى كلامه والجواب ان السكاكي ان يقدر في مثله اظفارا اخر بان يقول التقدير اظفار المنية وكذا اظفار السبع كما تقرر

في نظايره قوله ولهذا قال الشيخ عبد القاهر لا خلاف في ان اليد استعارة الخ اراد باليد ههنا اليد من حيث اضافتها الى
الشمال بدليل قوله ثم انك لا تستطيع ان تزعم الخ واراد باليد ثم اليد لا من تلك الحيثية فلا يرد ان قول الشيخ حجة عليه لا له
لان كون اللفظ استعارة ينافي كونه حقيقة لتوقف قوله لانا نقول ما ذكرت من معنى الاستعارة حاصل الجواب اختيار الشق
الثاني ومنع صيرورة النزاع لفظيا قوله وفي الترشيح بغير لفظه الكلام في ترشيح الاستعارة فلا يرد ان الترشيح قد يقترن
بلفظ المشبه كما في قولك مخالب المنية الشبيهة بالسبع فان المخالب ترشيح للتشبيه لا الاستعارة كما تقرر لكن يرد عليه ترشيح الاستعارة
بالكناية كما سنذكره الآن قوله وجوابه ان الامر الذي هو من خواص المشبه الخ فيه بحث وهو ان هذا الجواب منقوض بمثل انبت
الربيع البقل فان المراد بالاثبات المعنى الحقيقي كما اشار اليه السكاكي في آخر الفصل الخامس مع اقترانه بلفظ المشبه على انه مبني
على ان لا ترشيح في الاستعارة بالكناية وبعد تجويزه فيها كما هو الحق فالامر مشكل لان الترشيح فيها يقترن بلفظ المشبه نحو
مخلب المنية تنشبت بفلان فافترسته اللهم الا ان يقال التخييلية تكسر سورة الاستبعاد فلا يحتاج الى اختراع صورة وهمية
اخرى او يقال الترشيح في مثله يعتبر بالنسبة الى التخييل فتامل هذا وقد يرد الجواب المذكور بان خاصة المشبه به في التخييلية
وان قرنت بالمشبه لكن المراد بالمشبه المشبه به عند السكاكي فلا يثبت الاحتياج الى التوهم وفيه نظر لان المراد بالمشبه وان كان
المشبه به لكن ادعاء لا حقيقة والخاصة خاصة السبع الحقيقي فيثبت الاحتياج اليه على انه يرد اقتران اللازم في التخييلية بلفظ
لا يلايم الجبن الظاهر وفي الترشيح بلفظ يلايم بحسبه كما في لم في ما ذهب اليه قوله هو هذا المعنى مع لوازمه لا يخفى ان هذا
المعنى مما يبعد في الترشيح عند ما كان بطريق تفريع كلامه كما في قوله تعم فما ربحت تجارتهم قوله فالمشبه به هو الاسد الموصوف
بالافتراس الحقيقي فيه بحث وهو ان هذا التوجيه وان صح في المثال الذي اورده اعني رايت اسدا يفترس اقرانه لكن لا
مساغ له في قوله تعم اعتصموا بحبل الله للقطع بان اعتصموا طلب شيء يتعلق بالعهد لا طلب الاعتصام الحقيقي المتعلق
بالحبل الحقيقي حتى يستعار هذا المقيد للعهد كما شهد به الذوق السليم وعلى هذا القياس نظايره فتامل هذا وقد ورد الفاضل
المحشي الجواب المذكور بانه ح يكون ذلك الوصف من تتمة التشبيه فلا يكون ذكره تقوية للمبالغة المستفادة من التشبيه
ولا مبنيا على تناسيه كما هو شان الترشيح ويمكن ان يقال مراده ان المشبه به هو الاسد الموصوف في نفس الامر بالصفة المذكورة
لا انه الموصوف من حيث انه موصوف ولو سلم فالظاهر ان خروج الوصف عن مدلول المستعار منه كاف في كون ذكره
تقوية للمبالغة الحاصلة في التشبيه ومبنيا على تناسيه ولا يضر توقف تمام التشبيه على ملاحظته فان تعلق الرؤية مثلا

بذات البحر ليس كتعلقها بالبحر المقيد بتلاطم الامواج فى افادة المبالغة المطلوبة ثم ان قول الشارح وايضا معنى زيادته الخ

جواب تسليمى حاصله ان الحق الفرق بين استعارة المقيد كما فى المرشحة واستعارة المجموع كما فى التمثيلية ولو سلم عدم الفرق

لا يمكن تصحيح خروج الترشيح بان المراد منه خروجه بالنظر الى تمام اصل المقصود به وهو ادعاء العينية الكاينة بالاستعارة

المطلقة وان لم يتم كماله الحاصل بالاستعارة المرشحة فتامل قوله فقد ذكر المشبه اعنى المنية فعلى هذا المستعار له وهو السبع

والمستعار منه وهو الموت والمستعار لفظ المنية وهذا ما وعده الشارح فيما سبق بقوله وسيجى ما يخالف جميع ذلك قوله

ما يحصل التقصى به وجه التقصى انه اذا جعل مرادفا للسبع كان استعماله فى الموت بطريق المجاز كاستعمال صريح لفظ السبع و

وجه الدفع ان ادعاء الترادف لا يوجب ذلك كما ان ادعاء كون الشجاع من افراد الاسد لا يوجب كون لفظ الاسد حقيقة

منه ولا اعترافا بحقيقة الشئ اكمل اعترافا مفعول فعل محذوف اى لا نجد اعترافا وقوله اكمل مفعول ثان لقوله نجد

مرادفا للفظ السبع فيه بحث لان المنية اسم للفرد الغير المتعارف ولذلك صح معنى الادخال والسبع اسم الماهية المطلقة

فيها كروى قوله والانسان فكيف يجتمع ادعاء الترادف مع ارتكاب ذلك التاويل اللهم الا ان يراد بالترادف التصادق

فان كان فى المقصود لان المنية لما صدق على موضوعها السبع تهيا دعوى السبعية للموت مع التصريح بلفظ المنية قوله ثم

تذهب على سبيل التخيل اى على سبيل الايقاع فى الخيال لا على سبيل التحقيق قوله وعلى هذا يندفع الخ فيه بحث وهو ان هذا

القول عين ما فهم من مقالة السكاكى تفصيا عن اشكال اللهم فلا وجه لايراده مقابلا للكلام السابق ويمكن ان يقال الفرق

ان تقدير المفهوم هو ان المنية مرادف للسبع واستعمال السبع فى الموت استعمال فى الغير بالتحقيق فكذا ما يرادفه ففيه عدم

الاعتراف بانه الغير ادعاء بخلاف ما قيل والكلام بعد محل تامل قوله فيما وضع له ادعاء فيه بحث وهو ان مبنى دعوى ترادف

الاسم عوى ان الموت حقيقة الحيوان المفترس المخصوص فاستعماله فى الموت استعمال فى غير ما وضع له ادعاء ايضا فلا بد

المجازية بهذا الوجه فضلا عن التعيين قوله وفيه ما فيه وجهه على ما نقل عنه رحمه الله ان ما ذكر على تقدير تسليمه لا يفيد

الا عدم كون لفظ المنية حقيقة بناء على انتفاء قيد الحيثية ولا يوجب كونه مجازا اذ لم يستعمل فى غير ما وضع له وهو المعتبر

فى المجاز عندهم وبهذا تبين بطلان الاعتراض بان اللفظ المستعمل اذا لم يكن حقيقة او كناية يجب ان يكون مجازا وذلك

لان مراد الشارح ان تعريف المجاز الذى ذكروه لا يصدق عليه وهذا الكلام حق لا مرية فيه نعم لو عرف المجاز بما لا يكون مستعملا

فى الموضع له من حيث انه موضوع له ليدخل فى تعريفه لكن لم يعرف به قوله ويندفع الاشكال بحذافيره اى بجميعه فى الصحاح

حذافير

حذافير الشئ اعاليه ويقال اعطاه الدنيا بحذافيرها اى باسرها والواحد حذفار قوله وبالجملة ما جعله القوم قرينة

الاستعارة التبعية يجعله هو استعارة بالكناية الخ فيه بحث لان هذا لا يتاتى فى مثل قوله تعالى لعلكم تتقون لان القرينة ههنا

استحالة الترجى عليه تعالى وكذا فى قوله تعالى ربما يود لان القرينة ههنا مناسبة حالهم لكثرة الودادة قال الفاضل المحشى

فى شرح المفتاح يوجه الارجاع الاستعارة التبعية الى الاستعارة بالكناية فى الايتين المذكورتين بجعل الاتقاء استعارة

بالكناية عن المرجو ويجعل لعل قرينة لها ويجعل الودادة الكثيرة استعارة بالكناية عن القليلة تهكما بالكفار ويجعل ذكر

لعل قرينة لها وفيه ايضا بحث لان مدلول تتقون الاتقاء الخاص اعنى الماخوذ من حيث النسبة على ما حققه فى بحث الاستعارة

التبعية وقد استعمل على توجيه السكاكى فى المرجو الخاص فهذه الاستعارة بالكناية لا بد ان يكون تبعية كما لا يخفى فلا يفيد

السكاكى فى رفع التبعية من البين وكذا الكلام فى ربما يود الابتر والا وجه ان يقال طريقة الرد ههنا ان يقال المخاطبون استعارة

بالكناية عمن يرجى منهم الاتقاء والقرينة نسبة التقوى المرجو اليهم بذكر لعل ويتقون وهكذا الحال فى ربما يود فتامل

قوله ورد الخ الاوضع فى تقدير الرد ان يقال ان قدرت التبعية استعارة مصرحة فقد اقر بما جحده والا لم يكن تخييلية فينفك

المكنى عنها عن التخييلية وانه بط قوله فيكون استعارة لا مجازا مرسلا ضرورة ان العلاقة بين المعنيين هى المشابهة

ضمير الفصل وتعريف الخبر باللام يدلان على حصر العلاقة فى المشابهة ولا خفاء فى هذا الحصر لان السكاكى صرح فى كتابه بان

اذا جعل الحال استعارة بالكناية كانت قرينتها اعنى نطقت امرا وهميا ومن المعلوم ان العلاقة بين ذلك الامر الوهمى وبين النطق

الحقيقى ليس الا المشابهة كما صرح به الفاضل المحشى ايضا فى شرح المفتاح فصح قوله فيكون استعارة لا مجازا مرسلا واندفع ما

يقال يرد عليه انه قد تقرر انه يجوز ان يكون اللفظ الواحد استعارة ومجازا مرسلا باعتبارين فلم لا يجوز ان يكون هذا من هذا

القبيل على انه لو سلم تحقق علاقة اخرى غير المشابهة لم يرد ايضا هذا التوهم لان التخييلية عند السكاكى عبارة عن ان يوجد صورة

وهمية محضة شبيهة بصورة محققة حسا او عقلا فيستعار لها اللفظ الدال على الصورة المحققة فالقول بتحقق الاستعارة

التخييلية فى هذه الصورة يستدعى القول بتحقق التبعية وهو المط قوله فما لا ينبغى ان يلتفت اليه لا تر بعد تعليه لا يعيد

شيئا اذ يعود الفساد المهروب عنه باختيار المجازية التبعية وهو وجود الاستعارة بالكناية بدون التخييلية قوله ولا احساس

له بكلام السكاكى اما اولا فلان قوله الاستعارة التخييلية فى نطقت بل فى الحال مما لا معنى له اصلا لان الحال عنده

استعارة بالكناية والتخييلية عنده يجب ان يكون ذكر المشبه به وارادة المشبه لا يتحقق له حسا ولا عقلا واستعارة فى مثل

نطقت الحال اذا جعلت نطقت حقيقة مما لا ينبغي ان يخفى على احد واما ثانيا فلان السكاكي بعد ما اعتبر في تعريف
الاستعارة بالكناية ذكر شيء من لوازم المشبه به والتزم في امثلة تلك اللوازم ان يكون على سبيل الاستعارة التخييلية
قال وقد ظهر ان الاستعارة بالكناية لا ينفك عن الاستعارة التخييلية على ما عليه مساق كلام الاصحاب وهذا صريح
في ان المكنية تستلزم التخييلية والا فقد صرح فيما قبل بان التخييلية توجد بدون المكنية كما في قولنا اظفار المنية الشبيهة
بالسبع واما ثالثا فلانه قد صرح السكاكي بان نطقت في نطقت الحال امر وهمي كاظفار المنية وهذا صريح في انه استعارة
تخييلية عنده وبالجملة جميع ما ذكره هذا القايل مخالف لصريح كلام المفتاح قوله فهو لا يقوم دليلا على ابطال كلام مدرره
جمال الدين في شرح الايضاح بان المراد اتفاق اصحاب علم البيان قبل ظهور السكاكي اذ ليس له خرق اجماعهم كما بين في
علم الاصول والجواب ان القدح بخرق اجماع البيانيين مبني على ان اجماعهم في الامور اللغوية معتبرة وهو مسلم كما اشار
اليه الدماميني في اوايل شرح المغني حيث رد ابن هشام نقل ابن خباز عن شيخه بان الالف المفردة لا استفهامية للمتوسط
وان الذي للقريب بان فيه خرق اجماع النحاة قوله وان لا يشم رايحته لفظا انما قال لفظا لان المعنى على التشبيه قطعا و
الظاهر ان ذكر اشمام الرايحة المبني عن العلة لانه لو زيد عليه بان يتعين شيئا المشبه به المذكور بالمشبه اما صريحا او ضمنا
كما في الخيط الابيض والاسود حيث بين الاول صريحا بقوله من الفجر والثاني ضمنا بالليل لدلالة البيان الاول عليه وبان
يذكر وجه الشبه كما في رايت اسدا في الشجاعة لم يصح هناك استعارة اصلا بل يجب ان يعد مثل ذلك تشبيها وعلى هذا
مثال اشمام رايحة التشبيه قوله قد زر ازراره على القمر فان فيه ذلك الاشمام فيقل حسن الاستعارة فيه ولا يخرج الى
باب التشبيه لان ذكر المشبه به فيه ليس على وجه يشعر اشعارا بكونه مشبها به بل فيه رايحة الاشعار بذلك واما ما
يستفاد من ظاهر قول الشارح ولهذا قلنا بانه يجوز رايت اسدا في الشجاعة تشبيه لا استعارة حقيقية من انه مثال لاشمام
رايحة التشبيه ففيه انه يفهم منه صريحا ان هذا المثال من قبيل الاستعارة العرجية لان انتفاء الاشمام شرط حسن الاستعارة
لا شرط اصلها ولم يقل به احد اللهم الا ان يقال معنى قوله ولهذا قلنا الخ ولاجل ان اشمام رايحة التشبيه يخل بحسن الاستعارة
قلنا بانتفاء الاستعارة في هذا المثال لتجاوزه عن مرتبة اشمام الرايحة الى التصريح بوجه التشبيه او يقال انتفاء حسن
الاستعارة يقتضي انتفاء اصلها عند البلغاء لان ما لم يحسن لم يصح عندهم فشرط حسنها شرط اصلها ما لا فتامل قوله وذلك
لان اشمامها الخ لفظ ذلك اشارة الى كون عدم اشمام الرايحة من شرايط حسن الاستعارة ثم الظاهر المتبادر من كلامه ان اشمام

الرائحة

الرايحة المذكورة فيما سبق يبطل الغرض من الاستعارة وفيه نظر اذ يخرج الكلام ح من الاستعارة والمدعى انتفاء حسن
الاستعارة في صورة اشمام الرايحة المستفتي ثبوت اصلها ولو على قبح اللهم الا ان يصار الى ما ذكرته الان من ان ما ليس بحسن
ليس بجايز عند البلغاء والى حذف المضاف ان يبطل كمال الغرض وقوله اعني ادعاء تفسير الغرض وكذا قوله بان لا يتحقق في
اللفظ اشعار بما يكون المستعار منه اقوى في وجه الشبه اللازم من ذلك الاشمام فتدبر قوله لئلا يصير الغازا يعني ان
وجه الشبه اذا لم يكن جليا والمفروض انه لا دلالة عليه من جانب اللفظ ولم يشم رايحة منه يصير كل من التحقيقية والتخييلية
الغازا وتعمية واعترض بان حسن الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه كما سبق ومن جملتها ان يكون وجه الشبه بعيدا
غير مبتذل فاشتراط جلائه في الاستعارة ينافي ذلك واجيب بان الجلاء والخفاء مما يقبل الشدة والضعف فيجب ان
يكون من الجلاء بحيث لا يصير مبتذلا ومن الغرابة بحيث لا يكون الغازا قال الفاضل الحلبي في شرح المفتاح وانما
خص هذا التوجيه بالاستعارة التصريحية لان المذكور فيها لفظ المشبه به والمراد هو المشبه واذا كان وجه الشبه جليا
بنفسه او مشهورا فيما بين القوم ظهر قصد التشبيه وادراك ان المراد هو المشبه والا لم يظهر ولم يدرك واما الاستعارة
المكنية فقد اطلق فيها لفظ المشبه واريد معناه واثبت له شيء من خواص المشبه به ودل ذلك على تشبيهه به فلا يصير في
خفاء وجه الشبه هناك هذا كلامه وفيه بحث لان ظهور قصد التشبيه وادراك ان المراد المشبه بالقرينة لا بظهور وجه
الشبه فانا اذا قلنا جاورت ابلا ما ترى تجد فيها راحلة يظهر قصد التشبيه ظهورا تاما فلا فرق بين الاستعارة المصرحة
والمكنية في ذلك اللهم الا ان يقال خفاء وجه التشبيه يكسر سورة القرينة ويجعلها مؤولة واما المكنية فقرينتها لازم له مدخل
في وجه الشبه فلها دلالة عليه فتامل قوله في محل النصب على الحال ولك ان تجعله صفة ان لا توقف في الابل المائة بل اللام
للعهد الذهني كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني قوله اي ان كل ما ياتي فيه بحث لان هذا التقرير مناف لما يتصل به اللهم الا
ان يتاول ما يتصل به بما سنشير اليه ولو اقتصر في بيان العموم على قوله وليس كل ما ياتي الخ لم يحتج الى التكلف قوله حتى
تحدا اي حتى كانهما اتحدا فالكلام محمول على المبالغة قوله وتعينت الاستعارة اي تعينت الاستعارة اذا قصد تحسين الكلام
كما يدل عليه قوله لم يحسن الا ان تعينت الاستعارة البتة ولا يصح التشبيه كيف وقد صرح سابقا ان كل ما ياتي فيه الاستعارة
ياتي فيه التشبيه فلا منافاة بينه وبين قول الشارح فيما سبق اي ان كل ما ياتي الخ قوله لانها لا يكون الا تابعة فيه بحث
لان التخييلية عند المص اثبات اللازم وفي اللوازم ومراتبها كثرة وتفاوت فلم لا يجوز ان يحسن بحسب قرب اللازم وقوة

اختصاصه بملزومه وغير ذلك اللهم الا ان يقال المراد حسنها بحسب التشبيه تابع لحسن متبوعها لا ان حسنها مطلقا تابع له
فليتامل قوله وقلما يحسن الحسن البليغ غير تابعة لها حكم بالقلة دون النفي لانها قد يحسن الحسن البليغ على قلة اذا لم يكن تابعة
للمكنية كان يقال اظفار المنية المشبهة بالسبع ونظايره فان التخييلية في هذه الامثلة حسنة حسنا كاملا وان لم [illegible]
الامثلة واردة من كلامهم كذا في شرح الشريف للمفتاح وحواشيه قوله ولقايل ان يقول الخ قد يجاب بان التخييلية في غالب
الاستعمال تابعة للمكنية مبنى حال التشبيه فيها اعني اختراع الصورة الوهمية على التشبيه المعتبر في المكنية والتابع لا يكون
لها حكم نفسها والا لما كان تابعا ولذا لم يقل السكاكي بان حسن التخييلية برعاية جهات حسن التشبيه وان كانت التخييلية
عنده استعارة تصريحية مبنية على التشبيه والاقرب في الجواب ان يقال المالم يتفاوت وجه الشبه في التخييليات كثير
تفاوت يكون الجميع تشبيه صورة الشيء المتخيلة بنفسه لم يعتبر ذلك الشرط قوله وظاهر عبارة المفتاح الخ حيث قال في قوله تعالى
وجاء ربك فالحكم الاصلي لقوله ربك هو الجر واما الرفع فمجاز وصرح ايضا بان النصب في القرية من قوله تعالى واسئل القرية
والجر في كمثله مجاز وانما قال ظاهر عبارة المفتاح لامكان تاويل الرفع بالمرفوع من حيث هو مرفوع وهكذا الكلام في
النصب والجر وان يقال المراد ان الرفع حكم مجازي لكلمة ربك بمنزلة المعنى المجازي في المجاز المعنوي كما ان الجر حكم اصلي
لها بمنزلة المعنى الحقيقي هناك ويدل على تاويله سياق كلام السكاكي وسياقه كما يظهر لمن ينظر فيه وفي شروحه ثم ان قول
الشارح وهذا ظاهر في الحذف يشعر بان وصف الاعراب بالمجاز ظاهر في الحذف مطلقا ولا شك ان وصفه به في مثل واسئل
القرية غير ظاهر اللهم الا ان يقال هذا الجر هو الجر الذي كان في المضاف المحذوف لا جره الاصلي ولا يخفى انه تعسف قوله للقطع
بان المقصود سوال اهل القرية لم يلتفت الى قول القاضي بان القرية يطلق على الاهل والجدران جميعا على وجه الاشتراك
لانه معلوم ان القرية موضوعة للجدران المخصوصة دون الاهل فاذا اطلقت على الاهل لم يطلق الا بقيام قرينة يدل على
المحذوف ولو كانت مشتركة لم يكن كذلك قوله فالحكم الاصلي لمثله هو النصب لانه خبر ليس فان قلت اذا كان مثله خبر
ليس ولا شك ان اسمه شيء لزم ان يكون ما هو في موضع الابتداء نكرة وما وضع في موضع الخبر معرفة وهو بط بالاتفاق
كما سلف والنفي الاول قلت كلمة مثل لغاية توغلها في الابهام لا يتعرف فلا محذور قوله والاحسن ان لا يجعل الكاف
زايدة فيه بحث اذ لو لم يجعل الكاف زايدة لزم انتفاؤه تعالى عن ذلك علوا كبيرا وذلك لانه عز وجل مثل لمثله والمقدح
انتفاء مثل المثل لا يقال لا نسلم ان الله تعالى مثل لمثله وانما يصدق لو كان مثله موجودا لانا نقول صدق القضية ليس

يتوقف الا على وجود الموضوع وصدق وصف المحمول عليه في نفس الامر وهما متحققان ههنا واما وجود متعلق المحمول فلا يتوقف
صدق القضية عليه كما لا يخفى فالوجدان الكاف زايدة اللهم الا ان يقال اذا لم يوجد متعلق المحمول اعني مثله يقال لم يصدق
وصف المحمول عليه وفيه ما فيه فتامل على انه ربما يقال المفهوم من هذا التركيب على تقدير عدم زيادة الكاف نفي ان يكون
لمثله مثل سواه بقرينة الاضافة كما ان المفهوم من قول المتكلم ان دخل داري احد سوى المتكلم وايضا لا نم انه لو وجد له مثل
لكان هو مثلا لمثله لان وجود المثل محال والمحال جاز ان يستلزم محالا اخر فتامل وقال بعضهم الكاف ليست بزايدة بل مثل
ومثل ساكنا ومتحركا سواء في اللغة كشبه وشبه فمثل ههنا بمعنى مثل قال الله تعالى ولله المثل الاعلى ويكون المعنى ليس مثل مثله
شيء وهو صحيح انتهى فتامل قوله ويكون من باب الكناية وفيه وجهان قيل اتحاد الوجهين في المآل وكون كل منهما كناية
في النسبة لا ينافي عدهما وجهين نظرا الى الجهات والاعتبارات المختلفة ولا يرد اعتراض الفاضل المحشي وانت خبير بان ما ذكره
الشارح في شرح المفتاح يؤيد اعتراض الفاضل المحشي حيث قال ثم وقد يقال انه يجوز ان يكون نفيا للشيء بنفي لازمه فانك
اذا نفيت ان يكون لمثل الله تعالى مثل لزم نفي مثله اذ لو كان له مثل لكان مثل مثله اذ التقدير انه موجود ويكون نفيا للمثل
على طريق الكناية فقد جعل الوجه الاول قسما للكناية وههنا وجه اخر وهو ان يراد نفي تشبيه المثل القاصر عن المثل في
المماثلة على ما يقتضيه قانون التشبيه فضلا عن المثل وقيل المراد من الاية نفي من يشبه ذاته وصفاته ومعناه ليس كذاته
شيء نحو فان امنوا بمثل ما امنتم به اي بنفسه فتامل قوله احدهما انه الخ يمكن تقريره بوجهين احدهما ان المثل ملزوم مثل
المثل فذكر مثل المثل واريد المثل كناية وثانيهما ان نفي مثل المثل ملزوم نفي المثل فذكر الملزوم واريد اللازم والاول انسب
بمذهب السكاكي في الكناية وهو الانتقال فيها من اللازم الى الملزوم قوله ايفعت لداته وبلغت اترابه الايفاع ما ارتفع
من الارض وايفع الغلام ارتفع فهو يافع ولا يقال موفع وهو من النوادر ولدات الرجل اترابه اعني اقرانه في السن جمع لدة
والهاء عوض عن الواو الذاهبة من اوله لانه من الولادة وهما لدان وقد يجمع على لدون والاتراب جمع ترب بكسر التاء المثناة
من فوق وقد اشير الى معناه قوله ولذلك يستعمل هذا فيمن له مثل ومن لا مثل له فان قلت كيف يستعمل هذا اعني ليس كمثله
شيء فيمن له مثل وهو مسوق لنفي المثل قلت معنا كلام فيمن يتصور له مثل ومن لا يتصور له ذلك على ان استعماله لنفي المثل ادعاء
لا ينافي ثبوته حقيقة قوله اعني ذكر اللازم وارادة الملزوم الانسب بسياق كلام المص ان يقول اعني ذكر الملزوم وارادة
اللازم وما ذكره انما يوافق اصل السكاكي قوله لفظ اريد به لازم معناه فيه بحث لان القسم الثالث من الكناية كناية

في الاسناد كما ان المجاز في الاسناد غير المجاز في اللغة فكذلك ينبغي ان يكون الكناية فيه غير الكناية في اللغة وان شئت فتامل في قوله ان السماحة والمروة والندى في قبة ضربت على ابن الحشرج اهل نجد فيه لفظا اريد به المعنى ومعنى المعنى قوله وارادة المعنى جايزة لا واجبة المراد بجواز ارادة المعنى الحقيقي في الكناية هو ان الكناية من حيث انها كناية لا تنافي ذلك كما ان المجاز ينافيه لكن قد يمتنع ذلك في الكناية بواسطة خصوص المادة كما في الرحمن على العرش استوى وقد ذكرناه في مباحث اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر فلينظر فيه قوله لان الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي اقول واما ما اورد في التلويح من انه لابد في الكناية من ان يقصد تصوير المعنى الاصلي في ذهن السامع لينتقل عنه الى المكنى عنه فيكون الموضوع له مقصودا في الكناية من حيث التصوير دون التصديق فليس بشيء اذ لابد في المجاز ايضا من تصوير المعنى الحقيقي لينفهم المعنى المجازي المشتمل على المناسبة المصححة للاستعمال فدعوى كون الموضوع له مقصودا في الكناية دون المجاز تحكم قوله ولا يقال جاء الامير معه حاصله ان لفظ مع لا يدخل الا على المتبوع وهذا باعتبار الغالب كما حققناه في الفن الاول قوله انه معنى قوله من جهة المعنى الظاهر انه حمل الكلام على حذف المضاف ولا حاجة اليه لانه اذا كان الفارق جواز ارادة المعنى كان جهة الفارق مستفادة من ارادة المعنى قوله وفيه ما فيه يعني ان هذه غاية بعيدة لا يفهم من اللفظ واعلم ان الاشكال المذكور انما يتوجه على طريقة المص واما على طريقة السكاكي فلا اشكال ويمكن ان يدفع عن طريقة المص ايضا بان يراد باللازم التابع والرديف كطول النجاد فانه من توابع طول القامة ولوازمه فتامل قوله والكناية ان يذكر من المتلازمين التلازم ههنا بمعنى اللزوم والمراد انه يذكر مما بينهما اللزوم قوله اختصاص بموصوف معين عارض المراد بالاختصاص ما يعم الحقيقي كالواجب والقديم وغير الحقيقي كما اذا اشتهر زيد بالمضافية مثلا وصار كاملا فيها بحيث لا يعد المضافية غيره وانما وصف الاختصاص بالعروض على ما في بعض النسخ لان الصفة من حيث هي صفة مثلا لا تدل ولا يجب اصلها على موصوف معين بل على موصوف ما فيكون اختصاصها بموصوفها لاسباب خارجة عن مفهومها فيكون عارضا قوله لكل ابيض نحو الابيض السيف والجمع بيض قوله ليحصل الانتقال من العام الى الخاص يعني ان الكناية بين المذكورتين عاما ما بحسب المفهوم من المكنى عنه فلا بد من الاختصاص بحسب التحقق حتى يحصل الانتقال من العام بحسب المفهوم الى الخاص بحسبه فلا يرد ان لا عموم ولا خصوص بعد الاختصاص كما يفهم من العبارة قوله الى ضمير المسبب مع انها في المعنى عبارة عن السبب اطلاق المسبب على الذات والسبب على النجاد ليس بالمعنى المتبادر بل المراد من المسبب المتعلق بالفتح وبالسبب المتعلق بالكسر كما يقال هذا سبب من ذلك اي متعلق به قوله نحو زيد حسن الوجه اصله

حسن

حسن وجهه تعلق الضمير الذي اضيف اليه الوجه الى الصفة ايهاما الى ان الحسن شاع في جميع اجزائه فلما رفع الحسن الضمير الراجع الى زيد امتنع ارتفاع الوجه به لانه لا يرتفع بفعل واحد وما في معناه اسمان سواء كانا ظاهرين او مضمرين او مختلفين ثم لما اريد بيان الموضع الموصوف بالحسن اضيف اليه الصفة فقيل زيد حسن الوجه وقس على هذا زيد طويل النجاد اي حمايل بالسيف ونظايره قوله قلت المقطع بانها على انك اذا حققت فالمسند الى الضمير هو طويل النجاد لا نجاد الطويل كذا في شرح المفتاح فلا تصريح هناك حقيقة بل شائبة منه قوله وعظم الراس بالافراط فهما يستدل به على بلاهة الرجل انما قال بالافراط لان عظم الراس واستواءه ما لم يفرط دليل على علو الهمة وحسن الفهم ولهذا وصفت بنت هالة النبي صلعم بانه كان عظيم الهامة فان قلت الاستدلال من عرض القفاء الى بلاهة الرجل ليس بلا واسطة بل يستدل به الاطباء عليها بواسطة انه يدل على كثرة الرطوبة المستلزمة للبلاهة لما ثبت عندهم ان كثرة البلغم والرطوبة يورث غلبة البرودة والنسيان فلا وجه لعد هذا المثال مما الانتقال فيه بلا واسطة قلت ما ذكرته تدقيق لا يلاحظه اهل العرف بل ينتقلون منه اولا الى تلك البلاهة فلا محذور قوله والجواب انه لا امتناع الخ رده جمال الدين في شرح الايضاح بان القرب والبعد بالنسبة الى المكنى والواسطة ليست بمطلوبة والا كانت كثرة الرماد كناية قريبة عن كثرة احراق الحطب ولا قايل به والجواب ان كون الشيء مطلوبا وغير مطلوب انما هو بالنسبة الى قصد المتكلم ويجوز ان يكون قصده الى جعل عريض الوسادة كناية عن عريض القفاء ومثل هذا الاحتجاج الى التماع قوله لان التصريح باثبات الصفة للموصوف او نفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف محال وقس فيه بمنع الاستحالة كقولنا نعم كثير الرماد في جواب من سأل فيه زيد عندي سوال سايل عنها يقول ازيد كثير الرماد ام لا اي هو كثير الرماد فعدم ذكر الموصوف ليس بمحال عند التصريح باثبات الصفة له وجوابه ان المراد بعدم ذكر الموصوف عدم ذكره لفظا وتقديرا وقد صرح بهذا في مختصره حيث قال فلا يخفى ان الموصوف فيها يكون مذكورا لفظا او تقديرا والموصوف فيما ذكر من المثال وان لم يكن مذكورا لفظا لكنه مذكور تقديرا وحكما قوله وفيه نظر وجهه ما سبق من ان العموم لا ينافي الانقسام لجواز ان يكون بين القسم والمقسم عموم من وجه كما هو المشهور قال في المختصر والاقرب انه انما قال وتتفاوت لان هذه الاقسام تتداخل وتختلف باختلاف الاعتبار من الوضوح والخفاء وقلة الوسايط وكثرتها قوله اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور والظاهر ان قوله مسوقة لاجل موصوف غير مذكور في موضع التفسير للعرضية ولهذا قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح عرضية اي مسوقة لاجل موصوف غير مذكور لكن لا يخفى ان فيه نوع قصور لجواز ان يساق الكناية لاجل موصوف غير مذكور من غير ان يقصد به التعريض كما اذا قلت المؤمن هو غير المؤذي واردت نفي الايمان عن

الموذى مطلقا من غير قصد تعريض بموذ معين قوله ومنه المعاريض فى الكلام وفى المثل ان فى المعاريض لمندوحة اى سعة عن الكذب
قوله وهى التورية للشئ عن الشئ وريت الخبر توريته اى سترته واظهرت غيره كانه ماخوذ من وراء الانسان كانه يجعله وراءه حيث
لا يظهر قوله فيختص باللفظ المركب لان الدلالة على المعنى المعرض به لما لم يكن من جهة الوضع الحقيقى والمجازى يعين ان يكون
بالسياق فيظهر ذلك الاختصاص قوله ان قلت الوسايط مع خفاء فى اللزوم كعريض القفا وعريض الوسادة ان قلت ظله
الوسايط يدل على وجود الواسطة فى الجملة وقد عدل المثال الاول فيما سبق مما الانتقال فيه بلا واسطة وسبق منا تحقيقه
فبين كلاميه مخالفة قلت لا شك ان الكناية الغير العرض اذا انعدمت فيها الواسطة فان خفى فيها اللزوم يسمى الرمز وان لم
يخف يسمى الايماء والاشارة فالمراد بالقلة عدم الكثرة سواء كان بانتفاء الواسطة راسا او بوجودها مع قلة وقد صرح
ابو على الفسوى بان قل قد يستعمل فى النفى الصرف لكن ينبغى ان يحمل ههنا على المعنى الاعم ليشمل القسمين قوله كقولك ان يغشنى
فستعرف وانت تريد انسانا مع المخاطب لم ترد باذكره انه يجوز ذلك ان تريد تارة بضمير المخاطب فى اذيتنى فستعرف غير المخاطب
وحده فيكون مجازا او تريد به اخرى المخاطب وغيره معا فيكون كناية اذ ليس بين المخاطب وغيره لزوم تعتبر فى الكناية او المجاز
بل اراد ان الكلام المذكور يدل عرفا على تهديد المخاطب بسبب الايذاء قوله ويلزمه لزوما عرفيا تهديد الموذى مطلقا فان
اريد تهديد المخاطب مع تهديد موذ آخر كان كناية وان اريد به تهديد غيره فقط كان مجازا مركبا قوله اذ لا يتصور فيه انتقال
من الملزوم الى اللازم لما نبهناك انفا من انه ليس بين المخاطب وغيره لزوم يعتبر فى الكناية او المجاز قوله ان الاستعارة
ابلغ من التشبيه اى اكثر مبالغة فابلغ من المبالغة لا من البلاغة وكانه مبنى على ما نقل عن المبرد والاخفش من جواز بناء
افعل التفضيل من جميع الثلاثى المزيد فيه كانفعل واستفعل ونحوهما قياسا والشيخ فى امثال هذه المقامات تارة يقول
ابلغ وتارة يقول اشد مبالغة قوله واعترض المص بان الاستعارة اصلها التشبيه الخ فان قلت لا دخل فى الاعتراض لكون اصل
الاستعارة التشبيه اذ يكفى ان يقال لا تشبيه فى الاستعارة بالفعل بخلاف التشبيه الاصطلاحى فان فيه تشبيها بالفعل
والاصل فى الاستعارة التشبيه قلت قوله اصلها التشبيه يفيد حصر التشبيه فى الاصل كما فى زيد الامير والمراد انه لا تشبيه
فيه بالفعل انما التشبيه اصلها فظهر دخله ولكن هذا آخر ما اردنا ايراده فى تحقيق مقاصد علم البيان والله المستعان
وعليه التكلان الفن الثالث فى علم البديع قوله ان يتصور معانيها الخ فعلى هذا ايراده بالعلم المدون وما يتناوله غير المسايل
من المبادى حتى يعلم به المعانى التصورية واحسن مما ذكره ان يراد بالوجوه الطرق يعنى يعرف به طرق تحسين الكلام فان علم

هذا الفن

هذا الفن وممارسه اقتدر على ان يراعى الصنايع البديعية المذكورة فيه عند ايراد تركيب قوله فى قوله وتبعها وجوه اخر الخ
فالقيد الآتى غير احترازى بل للفائدة يذكرها بعد قوله ورعاية وضوح الدلالة اى البعدية عن هذا يستلزم البعدية عن
الامر الاول لما سبق من ان رعاية الوضوح بعد رعاية التطبيق فكانه قصد التصريح باعتبار هذه الوجوه بعد الامر الاول ثم ان
تخصيص هذين القيدين توهم ان اعتبار التحسين لا يلزم ان يكون بعد رعاية عدم الغرابة والتنافر ومخالفة القياس والتعقيد
اللفظى وليس كذلك فالاصوب ان يقال بعد رعاية البلاغة فليتامل قوله لانه يدخل فيها الخ يندفع بملاحظة انه مرتبة
ساير علوم البلاغة فما يعتبر بعد ما هو بعد ليس الا الوجوه البديعية قوله ضربان معنوى قيل المراد بالمعنوى ما يحتاج
فى تصوره الى ملاحظة المعنى وباللفظى خلافه قوله المطابقة قال صاحب المصباح المطابقة ماخوذة من طابق الفرس
اى وضع رجله مكان يده وانما سمى الجمع المذكور مطابقة لما فيه من ايقاع توافق وتطابق بين المتضادين ثم كونهما من وجوه
التحسين يعرف بالذوق وكذا باقى الوجوه قوله بين متضادين هذا اخذ بالاقل كما فى قولهم الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد
والا فالمطابقة جارية فيما فوق المتضادين قوله لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت قال ابن الحاجب معناه ان الآية تدل على زيادة
لطف من الله تعالى فى شان عباده يثيبهم على الخير كيف ما وقع ولا يجزيهم على الشر الا بعد الاعمال والتصرف قوله تردى ثياب الموت
البيت تردى اى جعلها رداء لنفسه السندس ما رق من الديباج وخضر مرفوع خبر بعد خبر لا مجرور صفة سندس لانه مفرد
بخلاف الخضر فلا يطابقه والتاويل ما اضمر وقاله ولان التروى على الضم فان قيل قبله غدا غدوة والحمد نسج رداءه فلم ينصرف
الا وكانه الاجر وما بعده كان شيء بينهما ان بعد وفاته نجوم سماء خر من بينها البدر والاقواء عيب لا يرتكب بلا ضرورة قوله فكقول
الحريرى فهذا غبر العيش الاخضر وقع فى المقامات هذا بعد قوله ازور المحبوب الاصفر خضرة العيش كناية عن نعومته وطيبه
فان كل غصن طرى يوصف بالخضرة والازور الاعوج والازورار الانحراف والفود جانب الراس رق لى اى رق قلبه والازرق الخالص العداوة
الشديدة قيل انما وصف العدو والشديد العداوة بالزرقة لان من علامتهم الاوايل اهل الروم والزرقة غالبة عليهم ثم سمى كل
عدو شديد وان لم يكن كذلك بالازرق كذا فى شرح الايضاح لجلال الدين الشاشى والموت الاحمر الشديد يقال احمر الناس
اى اشتد وقيل اراد بالموت الاحمر القتل قوله مثل السببية واللزوم قيل لا وجه لالحاق هذا النوع بالطباق لانه داخل فى
تعريفه لان منافى اللازم مناف للملزوم فبين المذكورين تناف فى الجملة فيكون طباقا لا ملحقا به وقد يجاب عنه بان معنى قوله
فى الجملة بوجه ما من وجوه التقابل الاربعة وهذا الامر ليس كذلك اذ التقابل الذى فيه ليس تقابلا بين عينهما بل بين

احدهما وملزوم الاخر فيكون ملحقا بالطباق بهذا الوجه وانت خبير بان هذا الجواب انما يدفع الاعتراض عن المص واما عن
الشارح فلا لانه عمم التقابل في الجملة عن الاربعة فتامل قوله ومقابلة الاربعة الخ فيه بحث فانه فات في الآية قسيم الرابع لان
قوله فسنيسره تكررت في الايتين ولم يختلف فما تمت مقابلة الاربعة بالاربعة ويمكن ان يقال يحتمل ان يكون فسنيسره في معنى فنعسره
لانه اذا تيسر لعسره كان معسرا لكن ذلك غير صريح واما اعتبار المقابلة الرابعة بين نفس اليسرى والعسرى فيخلج فيه ما سنقله
من الايضاح هذا وقد ذكر الواحدي من مقابلة الخمسة بالخمسة قول المتنبي ازورهم وسواد الليل يشفع لي وانثني وبياض الصبح
يغري بي وفيه نظر لان لي وبي صلتان ليشفع ويغري فهما من تمامهما بخلاف اللام وعلى في قوله تعم لها ما كسبت وعليها ما
اكتسبت والمقابلة انما يكون بين المستقلين كذا في الايضاح واما مقابلة الستة بالستة فمنه قول عنترة على راس عبد تاج
عز يزينه وفي رجل حر قيد ذل يشينه قال الصفدي في شرح اللامية هذا ابلغ مما يمكن ان ينظم في هذا المعنى قوله وصدق
بالحسنى اي اتى بالخصلة الحسنى وهي الايمان او بالملة الحسنى وهي ملة الاسلام والمثوبة الحسنى فسنيسره اي سنهيئه من يسر
الفرس للركوب اذا اسرجها ومنه قولهم كل ميسر لما خلق له قوله والشمس والقمر بحسبان اي بحساب معلوم يجريان في بروجهما
ومنازلهما قوله قول الحريري في صفة الابل وقيل يصف الوباج حال انحنائها عند الطعن وحال استقامتها بلا انحناء اصلا
وفي حاليهما معا لان الوتر ينعطف ثم يستقيم قوله كالقسي المعطفات القسي جمع قوس واصله قووس بدليل قولهم قوس الشيخ
واستقوس اي انحنى ورجل متقوس اي معه قوس قدم اللام اي موضع العين لكراهتهم اجتماع الضمتين والواوين فحصل
قسوو فقلبت الواو المتطرفة ياء فصار قسوي اجتمعت الواو والياء الاول ساكن فقلبت الواو ياء وادغمت فيها ثم كسرت
السين لتناسب الياء فصار قسيا ولما ثقل الانتقال من الضمة الى الكسرة قلبوا ضمة القاف كسرة للاتباع فحصل قسي فوزنه
فليع قال في الصحاح واذا نسبت اليها قلت قسوي لانه فلوع مغير من فعول فترده اليه وقال بعضهم قدمت السين على الواو
في قووس تفاديا من اجتماع الواوين ووقوع الضمة على احدهما في الجمع فجمع قسو على قسي كامر قوله اسمعيل الوعد الخ وفي بعض النسخ
يوسف العفو بدل الصدق روي عن ابن عباس رضي الله عنه ان اسمعيل عليه السلم وعد صاحبا له ان ينتظر في مكان فانتظر سنة
ووصف عليه السلم اباه ابراهيم عم بالصبر على الذبح ووفاءه بذلك الصدق معروف وخص شعيبا عم بالتوفيق لقوله تعم حكاية
عنه وما توفيقي الا بالله واما حديث خلق نبينا محمد عم فحسبك فيه قوله تعم وانك لعلى خلق عظيم وفي شرح العلامة زيادة
وهي ابراهيم الجود فعلى هذا يكون من قبيل الجمع بين خمسة قوله كقول ابن رشيق الخ الندى العطا والماثور المروي من اثرت

الحديث

الحديث اذا ذكرته عن غيرك والحيا بالقصر المطر والعنعنة الرواية اخذ من قول الراوي عن فلان عن فلان عن رسول الله صلعم
وقوله على ما يقال اي على ما هو المشهور وان لم يكن كذلك عند المحققين قوله بما يناسب ابتداءه في المعنى لو قال بما يناسب
ما قبله لكان اولى لان قوله لا تدركه الابصار الذي يناسبه اللطيف وان كان ابتداء الكلام لكونه راس الاية لكن قوله وهو
يدرك الابصار الذي يناسبه الخبير ليس ابتداء الكلام قوله فان اللطيف المشتق من اللطافة وهو ليس بمراد ههنا واما اللطيف
المشتق من اللطف بمعنى الرافة فلا يظهر مناسبة له اللهم الا ان يقال اللطيف ههنا مستعار من مقابل الكثيف لما لا تدركه الحاسة
ولا ينطبع فيها وهذا القدر يكفي في المناسبة قوله ففي فكو الحرف والقول ابهام بل في ذكر الرسم ايضا حيث يوهم الكتابة قوله اي
افسد حال المفسد بن اعترض عليه بان الظاهر ان الرس بمعنى اصلح ولهذا يقال اعط القوس باريها واجيب بان الرس قد يكون اصلاحا
وقد يكون افسادا وتعيينه الى المقام ومقابلته ههنا بقوله ريش وهو بمعنى اصلح يدل على انه ههنا بمعنى افسد قوله فلان
مطبوع الاشجاع يقال طبعت السيف والدرهم اي عملت وطبعت من الطين جرة قوله او اعرف الروي الروي فعيل بمعنى مفعول
من معنى الروية وهي الفكرة سمي الحرف المخصوص به لان الشاعر يروي فيه وقال ابو علي هو من قولهم للرجل رواء اي حسن منظر سمي به
لان به عصمة الابيات وتماسكها ولولا مكانه لتفرقت ولم يصر شعرا واحدا وفيه وجوه سيذكره الشارح قوله الحرف الذي الخ هذا
البيان مما لا يفيد تعيين الروي لان بعض الحروف يجب تكراره وليس بروي قطعا كما سيتضح من الشاء مع المخصوص بالروي تعيين
هذا من نقل كلام ابن جني في تحقيق الروي قال رحمه الله واحوط ما يقال في حرف الروي ان جميع حروف المعجم يكون رويا الا الالف
والواو والياء الزوايد في اواخر الكلم غير مبنيات فيها بناء الاصول بخلاف الجرعا ويا والايامى وواو الخنا سوا والاهاني التاء
والاضمار اذا تحرك ما قبلها نحو طلحه وضربه وكذا الهاء التي تبين بها الحركة نحو ارمه واغزه وفيمه ولمه وكذا التنوين اللاحق اخر
الكلم للصرف كان او لغيره نحو غابر وصه وغاق ويومئذ وقوله اقلي اللوم عاذل والعتابن وكذا الالف التي تبدل من هذا
النون كما اذا قيل والعتابا وكذا الهمزة التي تبدلها قوم من الالف في الوقف نحو رايت رجلا وهذه حبلا ويريد ان يضربها وكذا
الالف والواو والياء اللواتي تلحق الضماير نحو رايتها ومررت بهي وبهذا غلامهو فاذا شاك بيت فانظر الى اخر حرف منه فان لم
يكن من الحروف المستثناة فهو الروي وان كان منها فانظر الى ما قبلها فانه لا بد ان يكون رويا اذ لا يمكن ان يحتوي به بعد حرف
الروي اكثر من حرفين الاول هاء الوصل مثاله انا نظرنا الى قول الشاعر «وقاتم الاعماق خاوي المخترق» فوجدنا الحرف الاخير
منه وهو القاف من غير الحروف المستثناة فعرفنا انه الروي ونظرنا الى قوله صحى القلب عن سلمى واقصر باطله وعري افراس الصبا ورواحله

وجدنا آخر البيت من الحروف المستثناة الا يرى انها هاء الاضمار متحرك ما قبلها فتجاوزنا الى ما قبلها فوجدناه من غير حروف

المستثناة فجزمنا بانه الروى ونظرنا الى قوله عرف الديار توهما فاعتادها من بعد ما شمل البلى ابلادها فوجدنا الحرفين الاخيرين

من البيت من الحروف المستثناة فحكمنا بان ما قبلهما وهو الدال هو الروى والقصيدة واليه وهذه الطريقة اصح الطرق الى معرفة

الروى واجلاها واوضحها ولا شئ في استخراج علمه مقامها انتهى كلام ابن جنى ملخصا قوله فانه لو لم يعرف ان القافية مثل سلكم

لم يفهم من هذا ان معرفة حرف الروى وحده لا يكفى في بعض الصور بل لابد معها من معرفة القافية فان مجرد معرفة ان الروى ميم لا

يكفى في معرفة ان القافية حرام لجواز ان يتوهم انه محرم قوله ومنه المشاكلة لم ان كان بين ذلك الشئ والغير علاقة مجوزة للتجوز

من العلاقات المشهورة فلا اشكال وتكون المشاكلة موجبة لمزيد حسن كما بين السيئة وجزائها وان لم يكن كما بين الطبخ والخياطة

فلا بد ان يجعل الوقوع في الصحبة علاقة مصححة للمجاز في الجملة والا فلا وجه للتعبير به عنه كذا قيل والتحقيق ان عد الصحبة

علاقة باعتبار انها دليل المجاورة في الخيال فهي العلاقة في الحقيقة والا فالمصاحبة في الذكر بعد الاستعمال والعلاقة

تصحح الاستعمال فيكون قبله كذا في فصول البدايع فان قيل كان ينبغى ان يذكر المشاكلة في القسم الثانى لانها تتعلق باللفظ اجيب

بانها انما صوحبت مع المطابقة والمقابلة لتجانسها ومن ثم سماها صاحب الكشاف بالمطابقة والمقابلة في قوله تعالى ان الله لا

يستحيى الاية وفيه نظر لان صاحب الكشاف انما اطلق المقابلة على المشاكلة باعتبار معنى اللغوى لا الاصطلاحى وتعقبها المقابلة

اللغوية لا يستدعى ايرادها ههنا والاوضح ان يقال انما ذكرت ههنا لان الملحوظ فيها اولا وبالذات جانب المعنى ضرورة اعتبار العلاقة

قوله بلفظ غيره لوقوعه في صحبته او لوقوعه في صحبة ضده على ما ذكره الشارح في شرح الكشاف في قول بعضهم في جواب من قال انك

تبسط الشهادة انها لم تجعل على قوله حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى الظاهر ان مراده ان المعنى ولا اعلم ما في ذاتك فعبر عن

الذات بالنفس لقوله ما في نفسى وانت خبير بان لا اعلم ما في ذاتك وحقيقتك ليس بكلام مرضى بل الوجه ان يقال انه عبر

عن لا اعلم معلومك بلا اعلم ما في نفسك لوقوع التعبير عن تعلم معلومى بتعلم ما في نفسى كذا في شرحه للكشاف قوله فتعبير

عن الاصطناع بلفظ الغرس اراد به الاصطناع المامور به المخاطب بقوله اغرس والغير الذى اعتبر هو مصاحباله في التقدير

هو غرس الاشجار واما الغرس في قوله كما يغرس فلان فهو واقع في صحبة الغرس الاول تحقيقا لا تقديرا فليس هو موضع التمثيل

كما لا يخفى فتدبر قوله اى بوقوع المزاوجة لم وذلك ان يقرا ترواح على لفظ الخطاب او تسند الفعل الى بين على ما جوزه الاخفش

في قوله تعالى لقد تقطع بينكم قوله حيل بين العير والنزوان اصل المثل ان صخرا اخا الخنساء طعنه ربيعة الاسدى في الحرب

غبه

تحته فمرض حولا حتى ملته امراته وكان يكرمها فمر بها رجل فقال لها ايباع الكفل فقالت نعم عما قليل وقال كيف مريضك فقالت

لا هو حى يرجى ولا ميت فيستراح منه وكان ذلك يسمعه صخر فقال اما والله ان قدرت لاقدمنك ثم قال لها ناولينى السيف

فناولته فاذا هو لا يقله فقال ابيات منها اهم بامر الحزم لو استطيعه وقد حيل بين العير والنزوان قوله اضاحت الى الكواشح

لم قيل الصواب رواية ودراية اضاح بالتذكير لان ما قبله كان الثريا علقت في جبينه وفي نحره الشعرى وفي خده

القمر وفي شرح التبيان ان في قوله فلج بي الهوى وقوله فلج بها الهجر قلبا لان اللجاج من العاشق في العشق لا من العشق وفيه من

المعشوق في الهجر لا من الهجر في المعشوق قوله اذا احتربت يوما الاحتراب الحرب والضمير في احتربت ودماؤها الى الفرسان

المذكورة في البيت السابق قوله لفظ له معنيان قيل اراد به الزيادة على معنى واحد سواء كان معنيين او اكثر والاقرب انه

احدها لا قل كما بينا فيما سبق مثله قوله التى لا تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب هذا يعم مجامعة ملائم البعيد وعدم مجامعته

ايضا والمناسب للثانى الاطلاق كما في الاستعارة لكن قصدوا ههنا تقليل الاعتبار قوله نحو الرحمن على العرش استوى فيه

بحث لان العرش يلائم الاستقرار والجلوس بلا شبهة قوله والغزالة من طول المدى حرفت او الغزالة منصوب معطوف على

اسم كان في البيت السابق وهو قوله كان كانون اهدى من ملابسه قوله لشهر تموز انواعا من الحلل او مرفوع والجملة معطوفة

على الجملة السابقة قيل الكانون التنور وقيل اسم من اسماء شهور الشتاء وهذا انسب والمدى الزمان قوله اعنى الرشا

الرشا على فعل بالتحريك ولد الظبية الذى قد تحرك ومشى وفي كونه معنى قريبا للغزالة بحث لانهم غلطوا الخ ويوضح قوله

فلما ذر قرن الغزالة طمر طمور الغزالة وقالوا لم يقل العرب الغزالة الا الشمس واذا ارادوا مؤنث الغزال قالوا الظبية ذكره

الصفدى في شرح اللامية اورده في سياق شرح قوله وان علانى من دونى فلا عجب لى اسوة بانحطاط الشمس عن زحل

قوله كبيت السقط اذا صدق الجد الخ البيت من قصيدة معانى اللوى من شخصك اليوم الحلال وفي التنوير معنى من خيالك

خلال وقبل هذا البيت سيطلبنى رزقى الذى لو طلبته لما زاد والدنيا حظوظ واقبال قوله وبالخيال المخيلة الكبر

قوله والتحمل للتنبيه من ضيق العطن العطن المناخ حول المورد وذلك التحمل ان يقال المراد النعم الدنيوية والنعم الاخروية

قوله وهو ان يراد بلفظ واحد له معنيان المراد من المعنى اعم من الحقيقى والمجازى قوله في شبوه النار قال في الايضاح

الشجر والاصوب ما ذكره الشارح لان الايقاد للنار لا للشجر قوله نار الغضا قيل هي اشد النار قوله وهو ذكر متعدد ثم

الضمير راجع الى اللف والنشر لانهما معا نوع واحد من المحسنات المعنوية قوله ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار الخ فانه قيل

قد تعين الضمير المجرور في لتسكنوا فيه للعود الى الليل فلا يكون الاية من قبيل اللف والنشر لما سبق من اشتراط عدم
التعيين فيه قلت التعيين المنفي فيما سبق انما هو التعيين بحسب اللفظ والتعيين في الاية الكريمة انما هو بحسب المعنى لا
اللفظ فان ذلك الضمير صالح للعود الى النهار من حيث اللفظ فلا تعيين لفظا اصلا **قوله** وههنا نوع اخر من اللف لطيف
المسلك الخ لم يرد ان مجرد المعنى الذي ذكره معنى لطيف مسلكه بحيث لا يهتدي اليه الا النقاب بل اراد ان هذا النوع لطيف
مسلكه بالنسبة الى النوع الاول ثم اشار بجعل الاية الكريمة منه وايراد قول صاحب الكشاف وهذا نوع اخر من اللف
اللطيف المسلك الخ الى ان هذا النوع يزداد لطافة ودقة باقتضاء المقامات فاندفع بهذا التوجيه اعتراض الفاضل
المحشي **قوله** فعدة من ايام اخر فان قلت اخر جمع اخرى لانه للايام واخر لا يجمع على فعل وانما يجمع عليه اخرى فما وجهه
قلت لما كان اليوم مما لا يعقل اجري مجرى المونث لمكان التناسب بين ما لا يعقل وبين الاناث مما يعقل لانهن ناقصات
العقل فكان اخر بمعنى اخرى فجمع على اخر كذا في الاقليد **قوله** الا النقاب المحدث النقاب على وزن الكتاب العلامة كانه ينقب
الامور فيصل الى حقايقها والمحدث الصادق الظن في الامور كانه حدث بها **قوله** ويمكن التفصي عنه الخ كان حاصل الاشكال
السابق هو ان ذكر معللا لا علة له وعلة لا معلل لها وحاصل هذا الجواب ان ذكر المعلل الاول تمهيدي ليس بمقصود بالتعليل
وان عدم المعلل مع ذكر علته ممنوع غايته انه اكتفى في المعلل بالذكر الضمني **قوله** وقد يقال ان قوله ولتكملوا العدة الجواب لصاحب
الكشف حيث قال قوله علة الامر بمراعاة العدة يعني في الاداء والقضاء ثم لا يخفى ان هذا القول بيان ان لا معلل بدون علة
له واما عدم المعلل الاخر مع وجود علته فباق بعد ولعل هذا القايل يتشبث في دفعه بما ذكره الشارح من الذكر الضمني
قوله ولقايل ان يقول ان ذكر الاضافة مغن عن هذا القيد الخ فان قلت ذكر صاحب المفتاح في قوله اذ بيان في بلخ لا
يا كلان اذا صحبا المرء غير الكبد فهذا طويل كظل القناة وهذا قصير كظل الوتد من قبيل التقسيم المشتمل على اضافة ما
لكل اليه فاين التعيين فيه مع ان اذ بيان مجمل لم يفصل حتى يتصور فيه التعيين قلت من حيث ان اصل اسم الاشارة ان
يقارنه اشارة حسية معينة لما اريد به فان اشتبه الحال على السامع لم يضر في قصد التعيين كذا ذكره في شرح الشريف
للمفتاح **قوله** ولو سلم فسواء جعلت هذا اشارة الخ فيه بحث لان المفهوم الخ من اضافة ما لكل اليه على التعيين ان يضاف
الى كل منهما ما يرجع اليه ويكون من خواصه في نفس الامر وهذا لا يحصل على كل من التقديرين بل على احدهما وهو ان يجعل
هذا اشارة الى عير الحي وذا الى الوتد ولو تنزل عن ذلك فاي فرق في احتمال التعيين بين البيت المذكور وبين الاية التي

جعلها

جعلها فيما سبق من قبيل اللف والنشر المشتمل على عدم التعيين اعني قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا
فيه ولتبتغوا من فضله اللهم الا ان يقال لا يتعين في الاية بحسب اللفظ لتعلق ولتبتغوا من فضله بغير ما يرجع اليه ضمير فيه
بخلاف البيت فان اختلاف اسم الاشارة فيه يدل على ان كلا منهما اشارة الى امر والاقرب على تقدير تسليم التساوي في
الاشارتين ان يصار الى ما نقلته من شرح المفتاح من ان اصل اسم الاشارة ان يقارنه الاشارة الحسية فبهذا الاعتبار
يحصل التعيين واما ما ذكره البعض من ان التعيين المقصود يحصل من الخبر ولو سلم تساوي الاشارتين فقد عرفت انه
لا يفيد لان المعتبر هو التعيين بحسب اللفظ فان التعيين بحسب المعنى قد يوجد في اللف والنشر ايضا كما حققته فتامل
قوله الدهر معتذر الخ كان سيف الدولة الحمداني قد غزا الروم كما هو عادته فاتفق ان سبي وقتل ولم يفتح بلدهم وقيل بل
اخذ الروم عليه الدروب وظفروا باصحابه فقال المتنبي القصيدة اراد ان الدهر معتذر اليك حيث لم يتيسر لك فتح
بلادهم بالكلية والسيف منتظر كرتك عليهم فيشفيك منهم وارضهم لك موضع اقامة بالمصيف والتربيع **قوله** اي هوله
اشارة الى تقدير المضاف اولى ان الاسناد مجازي لئلا يلزم ان يكون للزمان زمان اذ لو ابقي على ظاهره لزم ذلك لان
معنى اتيان اليوم وجوده فمعنى يوم اتيان اليوم وجوده فيلزم ذلك **قوله** والظرف منصوب باضمار اذكر لا يخفى ان النصب
اذا كان باذكر لم يصح الظرفية باعتباره اذ من البين ان المامور به ليس الذكر في ذلك اليوم بل في الدنيا فالمراد ذكر ذلك اليوم لا
الذكر فيه فيكون اليوم مفعولا به واطلاق الظرف عليه لكونه ظرفا على تقدير **قوله** وهذا في موقف الخ يمكن ان يقال في التلفيق
النفس عام لكونها نكرة في سياق النفي فالاستثناء في شان المومن وقوله لا ينطقون في شان الكافر **قوله** اي سموات الاخرة
وارضها ويدل عليه قوله تعالى يوم تبدل الارض غير الارض والسموات وان اهل الاخرة لابد لهم من مظل ومقل وفيه نظر لانه
تشبيه بما لا يعرف اكثر الخلق وجوده ودوامه ومن عرفه فانما يعرفه بما يدل على دوام الثواب والعقاب فلا يجدي له التشبيه
قوله ما اقام ثبير الثبير جبل بمكة يقال له اشرق ثبير كيما نغير **قوله** وكذا الاستثناء الثاني معناه الخ فيه ان جعل العشاق خلين
في الاشقياء والسعداء باعتبارين خلاف الظاهر من سياق الاية اذ قد فرق فيها بين اهل الموقف بالشقاوة والسعادة
واما اعتراض الفاضل المحشي بقوله يرد عليه فيمكن ان يدفع بان المراد انهم لا يدخلون في الجنة من ذلك اليوم والمستثنى منه
كونهم من ذلك اليوم في الجنة خالدا وهذا لا ينافي كون اعتبار الخلود بعد دخول الجنة الان الكلام في تفسير مبتداء من ذلك اليوم
اذ لا يصح ان يعتبر المبتداء اول اليوم والا لم يكن تخصيص استثناء الفاسقين وجه واكثر فضلاء المومنين لا يدخلونها من اول ذلك

اليوم بل بعد الحساب فليتامل قوله سا طلب حتى بالقنا ومشائخ القنا جمع قناة وهي الرمح وفي بعض النسخ بالفتى وهو
المناسب بالمشائخ قال الواحدي اراد بالفتى نفسه وبالمشائخ قومه والالثام وضع اللثام على الفم والانف في الحرب وكان
ذلك من عادة العرب لئلا يعرف العدو على انه غير شاب قوله كقوله يهب لمن يشاء الآية الظاهر ان مفعول يشاء هو
ان يهب اناثا فقط في الاول وان يهب ذكورا فقط في الثاني فلا يستقيم ما ذكره الفاضل المحشي في العطف باو اللهم الا ان يقال
مفعوله بقرينة العطف باو وان يهب اناثا فقط او ذكورا فقط او ذكرانا واناثا فكانه قيل يهب لمن يشاء اناثا فقط او ذكورا
فقط او ذكرانا واناثا فليتامل فانه دقيق قوله وهو ان ينتزع من امر اه هذا الانتزاع امر دائر في العرف يقال في العسكر
الف رجل وهم في نفسهم الف ويقال في الكتاب عشرة ابواب وهو في نفسه عشرة ابواب والمبالغة التي ذكرت ماخوذة من
استعمال البلغاء لانهم لا يفعلون ذلك الا للمبالغة قوله سعة اشداقها جمع شدق وهو جانب الفم قوله بمستلئم الظاهر
انه حال من المجرور في به ويجوز الابدال على مذهب الاخفش كما في به المسكين مررت قوله اذ لا معنى للانتزاع فيه بحث لان الكز
وان كان اسما لكنه متضمن لوصف التربية فلم لا يجوز انتزاع المربي الدالة على كمال الله تعالى سبحانه في تربيته عليه السلام قوله اقول
لها اذا جشات ثم جشات اي اضطربت وجاشت اي خافت وفي الصحاح جاشت نفسي اي غثت فان اريدت انها ارتفعت
عن حزن او فزع قلت جشات مكانك اي الزمي مكانك تحمدي بالشجاعة او تستريحي من الالام الدنيا بالقتل قوله ودع
هريرة ثم هريرة اسم امراة قوله ولهذا الاستدراك ثم اي يكون خبر الكلام ما بولغ عاب النابغة على حسان بوجوه مذكورة
في الشرح ومن وجوه الاستدراك انه قال يلمعن واللمعة بياض قليل وكان الواجب ان يقول يبرقن ونحوه والنجدة الشجاعة
فان قلت قد صرح الشارح في قول الشاعر على رؤس الاقران خمس سحائب ان صيغة جمع القلة يستعار لجمع الكثرة و
بالعكس وهذا يدفع استدراك النابغة على حسان باستعمال جمع القلة في موضعين قلت يكفي في الاستدراك ما يوهم ظاهر
صيغة جمع القلة من القصور في المبالغة قوله غير متناه فيه اي غير بالغ فيه الى النهاية قوله في طلق واحد الطلق بع
العين الشوط يقال عدا الفرس طلقا او طلقين اي شوطا او شوطين قوله فاغراق من قولهم اغرق النازع في القوس اي
استوفى مدها قوله ونتبعه الكرامة حيث مالا قيل ليس هذا من باب المبالغة لان المراد من الكرامة التزويد ويمكن ان يزود
الرجل جاره كلما توجه الى جهة وهو شايع عند الاسخياء واصحاب المروة وما قيل ان الكرامة هي النزل ليس بشيء اذ النزل
انما هو للقادم لا للذاهب وانت خبير بان في لفظه نتبعه هو الذي يفيد الاغراق كما علم من تقرير الشارح قوله وعليه بيت

النفـ

النفط شيجار كبا ثم ضمير شيجا اي احرز راجع الى البرق في البيت السابق وهو قوله سرى برق المعرة بعد وهن فبات
براما يصف الكلالا الوهن طايفة من الليل والمعرة معرة النعمان وهي بلدة بالشام وراما موضع معين والرحال بالحاء
المهملة جمع رحل قوله عقدت سنابكها جمع سنبك وهو طرف الحافر والعثير بكسر العين الغبار كما ذكره ولا يفتح فيه العين
قوله ومنها ما اخرج مخرج الهزل والخلاعة الهزل خلاف الجد وهو الكلام الذي لا يراد به الا المطايبة والضحك وليس منه
غرض صحيح والخلاعة الشطارة يقال فلان خليع العذار اي يقول كل ما يريد وليس له مانع من غير الصدق والصواب ماخوذ
من قول الولي عند التبري من المجنون خلعت عذاره اي جنى لهم الحلب وان جنى عليهم الحلب قوله وكان اراد بذلك ثم يرد منه
قطعا قول الخليل صلوات الله عليه لما راى القمر هذا ربي فلما افل قال لا احب الافلين اي القمر افل وربي ليس بافل فالقمر ليس بربي قوله
فتنكر النعمان من ذلك اي تغير يقال نكرة فتنكر اي غيره فتغير وفي المغرب تنكر اي ساء خلقه قوله ومنتجع المنتجع المنزل
الذي يطلب فيه الكلاء والنجعة بالضم طلب الكلاء في موضعه والمراد ههنا طلب المعروف قوله اي الاعادة اهون و
اسهل عليه من البداء لان المعدوم استفاد بالوجود الاول الذي كان قد اتصف به ملكة الاتصاف بالوجود واسرع ثم
تلك الاهونية بالقياس الى القدرة الحادثة التي تتفاوت مقدوراتها سعة اليها واما القدرة القديمة فجميع
مقدوراتها على السوية لا يتصور هناك تفاوت بالاهونية والى الاشارة بقوله تعالى وله المثل الاعلى قال الزجاج
اي قوله هو اهون عليه وقد ضرب لكم مثلا فيما يصعب ويسهل وقيل الهاء في عليه الى الخلق وقيل اهون بمعنى هين
قوله لعدم تصرف فيه ثم فيه بحث اذ لا يلزم من مطابقة ما في الواقع عدم عدم التصرف فيه لجواز ان يشتمل على خلاف
الواقع فيكون تصرف محض ح والجواب ان اراد بالواقع وما في نفس الامر ما يعم الواقع بحسب زعم القوم وبه يندفع ما اورد
الشريف فيما سياتي عن قريب قوله لم يحك نائلك السحاب لو قال لم يحك نيلك السحاب لكان اظهر فليتامل قوله
وقد وجدنا فارسيا في هذا المعنى فترجمه وقد صرح به في الايضاح والبيت الفارسي المشار اليه بقوله اگر نبودي
عزم جزم خدمتش كس نديدي برميان او كمر قوله وفيه نظر لان المفهوم من الكلام ثم اجيب عن ذلك بان الانتطاق
المذكور ليس صفة ثابتة بل هي صفة غير ممكنة الوقوع اذ الجوزاء ليست مما ينطق بل وصفها بالنسبة الى الكواكب التي
حولها يشبه الانتطاق لا يقال اراد الشاعر هذه الحالة الشبيهة بالانتطاق لا حقيقة الانتطاق لانا نقول لا نم ذلك
بل مراده الانتطاق الحقيقي بالادعاء كما هو مذهب السكاكي في قوله واذا المنية انشبت اظفارها البيت ليكون من محسنات

الكلام وهو مما يمتنع وقوعه فليتامل قوله وهو قوله ربى شفعت الخ الربى جمع ربوه وهى التل المرتفع من الارض شفعت
ان كانت على صيغة المبنى للمفعول فهو من الشفع بمعنى الضم وان كانت على صيغة المبنى للفاعل فالظاهر انه من الشفاعة
بمعناها المتعارف والنسيم يطلق على نفس الريح ويطلق على هبوبها لانه مصدر فى الاصل وهو المراد ههنا والمزن جمع مزنة
وهى السحاب الابيض والضمير فى جادها للربى والسحاب يطلق على الواحد والجمع وهو المراد فى البيت الاول بقرينة الوصف
بالجمع قوله يعنى ساقت الريح الخ بيان لحاصل المعنى لا بيان اللغة كما توهمه شارح الايضاح قوله طلل الخ الطلل
رسم الدار والامد الزمان كما سبق والدروس الانمحاء والعلم العلامة والنضد بالتحريك الحجارة بوضع بعضها فوق بعض
والنضد ايضا متاع البيت المنضود بعضه فوق بعض والسرير الذى ينضد عليه المتاع قوله اراد بحبيب نفسه قيل ومن
اللطايف على هذا التقدير ان اسم ابى تمام حبيب قوله الا ان صدرى البيت الغراء بالزاى المعجمة بعد العين المهملة الصحراء
والبلقعة الارض القفر التى لا شئ بها قوله ومنه التفريع بالعين المهملة وهو فى اللغة جعل الشئ فرعا لغيره وقد يروى
بالغين المعجمة وهو الافاضة والصب فوجه تسمية هذا القسم بذلك على هذه الرواية هو ان المتكلم قد فرغ الحكم اى صب
من المتعلق الاول الى الثانى قوله وهو احتراز عن نحو قولنا غلام زيد راكب وابوه راجل الى الظاهر انه هو راجع الى قوله
على وجه يشعر اه فالوجه ان يحترز بما ذكر عن نحو قولنا غلام زيد راكب وابوه راكب كما وقع فى اكثر نسخ المختصر لان اعتبار
اتحاد الحكم المثبت للمتعلقين يخرج المثال الذى ذكره فان الحكم المثبت لاحد المتعلقين الركوب وللاخر الراجلية
قوله احلامكم لسقام الجهل البيت السقام بفتح السين المرض ومافى كما دماءكم زائدة لا يمنع الجار من العمل كما فى قوله تعالى فبما
رحمة من الله لنت لهم اى فبرحمة فيكون الدماء ههنا مجرورا بالكاف وما بعده اعنى تشفى من الكلب فى موضع النصب على الحال و
يجوز ان يكون مرفوعا على الابتداء وما بعده خبره قوله ولا دواء ولا انجع من شرب دم الملك اى انفع واكثر تاثيرا
نجع فيه الدواء اى دخل واثر قيل يشرط الاصبع من رجله اليسرى فيوخذ قطره على تمرة ويطعم بها المعضوض فيجد الشفاء
باذن الله تعالى قوله واساة كلم الاساة جمع اس من الاسا بالفتح والقصر وهو المداواة والعلاج والكلم الجراحة والجمع كلوم قوله
فقد فرع على وصفهم بشفاء احلامهم الخ اراد بالتفريع التعقيب الصورى والاشعار بالتبعية فى الذكر كما ينبئ عنه لفظ الوصف
لا ان شفاء الدماء من الكلب متفرع فى الواقع على شفاء احلامهم لسقام الجهل اذ لا تفرع بينهما فى نفس الامر اصلا وقد يورد ان
كاف التشبيه فى قوله كما دماؤكم يدل على ان امر التفريع على عكس ما ذكره الشارح اذ المشبه به اصل والمشبه فرع فلا حاجة

الى

الى اعتبار القلب على ان الكاف فى مثله ليس للتشبيه بل لمجرد التقييد كما قيل فى قوله تعالى واذكروه كما هداكم والله اعلم
قوله على الاعم على الاغلب والا فقد يكون الخ فيه بحث لان هذا الكلام يدل على ان لا عبرة بخصوص المدح والذم ههنا و
ليس كذلك والا فلا وجه لجعل تاكيد الذم بما يشبه المدح قسما آخر من المعنوى واندراج ما ذكره فى تاكيد المدح ليس اولى من
اندراجه فى تاكيد الذم ان لم يلاحظ الخصوص فيه ايضا اللهم الا ان يعتبر فى الثانى الخصوص ويعتبر ههنا عموم لكن لا يتناول
ما اعتبر فى الثانى فقط وانه ركيك جدا نعم ما ذكره الشارح صحيح فى المفتاح لان السكاكى لم يذكر القسم الثانى قوله وهو ضربان
يريد ان اشهره ضربان والا فقد ذكر ان فيه قسما آخر بل فيه ضرب رابع مثل ليس زيد جاهل التعريف الا انه اعلم بالنحو وضرب خامس
مثل زيد عالم الفنون الا انه متبحر فى البديع قوله حتى يلج الجمل فى سم الخياط اى حتى يدخل ما هو مثل فى عظم الجرم وهو البعير
فيما هو مثل فى ضيق المسلك وهو ثقبة الابرة قوله من نوع خلابة وتاخذ القلوب الخلابة الخديعة باللسان والتاخذ
من الاخذ بالضم وهو رقية كالسحر قوله ان يثبت لشئ صفة مدح الخ ينبغى ان يقيد بعدم العموم حتى يصح عدم المبالغة من جهة
الاولى والا فقولك لفلان جميع الاخلاق الكاملة الا انه متناه فى الجود فيه مبالغة ان والعجب ان المص عد فى الايضاح قول
الشاعر حتى كملت اخلاقه غير انه جواد فما يبقى من المال باقيا مما نفى المبالغة الادنى اللهم الا ان يريد بالاثبات الحمل بهو هو
وفيه ما فيه قوله وبيد بمعنى غير الا انه لا يقع مرفوعا ولا مجرورا بل منصوبا ولا استثناء متصلا وانما يستثنى به فى
الانقطاع وكون بيد فى الحديث بمعنى غير مذهب بعض النحاة وقيل هو فيه بمعنى لاجل وانشد ابو عبيدة على مجيئه بهذا
المعنى قوله عمدا فعلت ذلك بيد انى اخاف ان هلكت ان ترنى قوله ترنى من الرنين وهو الصوت قوله فيحتمل ان يكون من
الضرب الاول وان يكون من الضرب الثانى قال الفاضل المحشى الظاهر انه من الضرب الاول فان قدر دخول اللام فى اللغو فقد
اعتبر وجها تاكيده والا فلم يعتبر الا جهة واحدة وهذا الكلام بصريحه يدل على ان الاكثر من الضرب الاول على التقديرين وفيه
بحث لانه اعتبر فى تعريف الضرب الاول تقدير الدخول فكيف يكون الاية منه على التقدير الثانى وليس فيه تقدير الدخول
قطعا والحق ان كونها من الضرب الثانى ايضا لا يخلو عن تكلف لانه اعتبر فيه الاثبات ولا اثبات فيها اللهم الا ان يعتبر الاثبات
الضمنى ويفرق بين الضربين بتقدير الدخول فى الاول وعدمه فى الثانى لكن اكتفى المص بقوله لكنه لم يقدره متصلا عن
ذكر عدم تقدير الدخول فى تعريف الضرب الثانى فتامل قوله واهل الجنة اغنياء عن ذلك اى عن الدعاء بالسلامة المقطع بحصولها
لهم بوعد الله الكريم وان لم يكونوا اغنياء عن مطلق الدعاء اذ هم يستوجبون فيها زيادة الدرجات فى المراتب ولا شك انهم

يحتاجون الى تلك الزيادة قوله الا قيلا سلاما سلاما سلاما اما بدل من قيلا بدليل قوله لا يسمعون فيها لغوا الا
سلاما واما مفعول به لقيلا بمعنى انهم لا يسمعون فيها الا ان يقولوا سلاما بعد سلام والمعنى انهم يفشون السلام
بينهم فيسمعون سلاما بعد سلامهم قوله والاستدراك الدال عليه لفظ لكن الخ فيه بحث اذ لا شبهة في عدم افادة لكن التاكيد
من الجهة الاولى وفي افادته اياها من الجهة الثانية ايضا كلام لان مبنى الافادة على ان الاصل في الاستثناء
الاتصال وليس الاصل في الاستدراك الاخراج اللهم الا ان يقال في الاستدراك شبه الاستثناء ففيه ايهام ما
فتامل قوله هو البدر الا انه البحر الخ جرز اخر اي مرتفع ممتد الصرغام الاسد والوبل جمع وابل وهو المطر الشديد قوله اذهب
الاعمار دون الاموال التخصيص المذكور وان لم يكن مستلزما لنفي ما عداه الا انه يفهم منه ذلك بالذوق السليم في كلام البلغاء
قيل وفي البيت وجه اخر من المدح وهو انه لم يمح ما ذهب من الاعمار ولم يلتفت الى العمر الذي هو اعز الاشياء حتى يبقى في الدنيا
مخلدا وفيه دلالة على كمال الشجاعة ونهاية الجرءة قال الواحدي هذا المدح احسن ما مدح به ملك قوله فقد سهى لان الشاعر
مصرح بها قد يجاب بان مقصود الشاعر بالذات مدح الوزير وتهنيته بالوزارة فبهذا الاعتبار يكون شكوى الزمان فيه
مدحه بالعرض وفيه تعسف قوله ولا بد لي من جهله في وصاله الخ يريد ان وصاله لا يتيسر الا بترك الوقار ومداراة رقبائه
ملازمه عشيقه والرضاء بالطرد والشتم وغيرهما مما هو من افعال الجهلاء والخل بالكسر الخليل قوله وهو ايراد الكلام محتملا
لوجهين مختلفين اي احتمالا على سواء فلا يتناول الايهام قوله خاط لي عمرو قباء ليت عينيه سواء المصراع لبشار وتمامه قلت
شعرا ليس يدري امديح ام هجاء وروي ان بشارا قال لخطاط ثوبا لا يدري انه جبة ام قباء قال فيك شعرا لا يدري امديح
ام هجاء فان قلت الظاهر ان اراد الشاعر المدح لانه بازاء خياطته وهو الاحسان ومقابل الاحسان يكون احسانا فلم يستو
الاحتمالان فلا يستقيم عده من التوجيه قلت المراد استواء الاحتمالين بالنظر الى نفس الكلام وان ترجح احد الاحتمالين بالنظر الى
المقام والكلام بعد محل تامل قوله ويفارقه باعتبار اخر وهو انه الخ وباعتبار اخر ايضا وهو ان المعنيين في المتشابهات لا
متضادين يكون احدهما مدحا والاخر ذما ونحوه وفي التوجيه لا بد ان يكونا متضادين قوله ومنه الهزل الذي يراد به
الجد حاصله ان يذكر الشيء على سبيل اللعب والمطايبة بحسب الظاهر والغرض منه صحيح بحسب الحقيقة قال في الايضاح ونحوه
تغني عن تفسيره قوله عد عن ذا اي تجاوز عن المفاخرة صح قوله ومنه تجاهل العارف فان قلت ذكر السكاكي في تنكير المسند
اليه ان التجاهل لاشتماله على نكتة بهية والاسحر البلاغة وما لكه فلا يكون من المحسنات البديعية لانها من التوابع ولا يفيد البلاغة

[illegible]

نكت هو من البديع من وجه ومن علم البلاغة من وجه اخر كما نبهناك عليه في المقدمة قوله ابا فجر الخابور ما لك مورقا خال من
الكاف في لك والعامل معنى الفعل كانه قيل اي ما وقع لك حال كونك مورقا قوله وسوف اخال اي اظن ادري اخال بكسر الهمزة على لغة
من يكسر حرف المضارعة اي اظن قال الجوهري الكسر افصح من الفتح والفتح لغة بني تميم خاصة وهو القياس قوله وهل يرجع التسليم
او يكشف العمى الخ وفي بعض النسخ او يدفع البكاء يرجع من الترجيع والتسليم مفعوله وثلاث الاثافي وهي الصخرات التي يوضع عليها
القدر فاعله قوله وكالتعريض في قوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين قال في الايضاح وفي هذا اللفظ على
هذا الابهام فايدة وهي انه يبعث المشركين على الفكر في حال انفسهم وحال النبي عم والمومنين اذا فكروا فيما هم عليه من
اغارات بعضهم على بعض وسبي ذراريهم واموالهم وقطع الارحام واتيان الفروج الحرام وقتل النفوس التي حرم الله قتلها وشرب
الخمر التي تذهب العقول وتحسين ارتكاب الفواحش وفكروا فيما النبي صم والمومنون عليه من صلة الارحام واجتناب الاثام والامر
بالمعروف والنهي عن المنكر واطعام المساكين وبر الوالدين والمواظبة على عبادة الله تعالى علموا ان النبي عم والمسلمين على الهدى و
انهم على الضلال فبعثهم ذلك على الاسلام وهذه فايدة عظيمة قوله كقوله تمت تغلت الخ ومن هذا الباب قول ابن دويدة المعز
من ابيات يخاطب بها رجلا اودع بعض القضاة مالا فادعى القاضي ضياعه ان قال قد ضاعت فصدق انها ضاعت
ولكن منك يعني لو تعي او قال قد دفعت فصدق انها دفعت ولكن منه احسن موقع وما الطف بجال هذا القاضي قول
من قال ولما ان توليت القضايا وفاض الجور من كفيك فيضا ذبحت بغير سكين وانا لنرجو الذبح بالسكين ايضا وما قيل
في القضاة قضاة زماننا صاروا لصوصا عموما في القضايا لا خصوصا يرون العقم اموال اليتامى كانهم تلوا فيها نصوصا
وخفنا منهم لو صاحبونا لسلوا من خواتمنا الفصوصا قوله من غير تكلف في السبك الخ والمراد من التكلف في السبك ان
يقع الفصل بين الاسماء بلفظ غير دال على ذلك كقولك رايت زيدا الفاضل ابن عمرو بن بكر والتحدر النزول والانسجام من انسجم
المطر والدمع اي سال قوله وتضعضعت حالهم اي اتضعت قوله او في مجرد الوزن نحو ضرب وقتل فان قلت التشابه بينهما ليس
في مجرد الوزن بل في عدد الحروف ايضا قلت الحصر المستفاد من لفظ مجرد اضافي بالنسبة الى التشابه المنفي فيهما فلا محذور قوله
ويوم يقوم الساعة الاية الالف واللام زايدة لا يعتبر ولا كذلك الميم في ساق فتامل قوله وذي ذمام الخ الواو بمعنى رب
واسناد الوفاء الى الذمة مجاز قوله وكقول ابي العلاء مطايا الخ من قصيدة مطلعها تحية كسرى في سناء وتبع لربعك لا ارضى
تحية اربع كسرى لقب ملوك الفرس وهو معرب خسرو وتبع ملك اليمن وكان تبع الاول ملكا صالحا والاربع جمع ربع وهو المنزل

والخطاب فى ربعك للحبيبة وحاصل المعنى ان منزلتك عندى يفضى الى ان احيى ربعك تحية الملوك ولا ارضى ما يعتاد
المحبوب من تحية اربع والمطول المذ والمنا القدر والمنازل اما منازل الحبيبة وضمير عنها للمطايا على الالتفات من
الخطاب الى الغيبة او للمنازل والوجد على الوجهين بمعنى القوة يقال آجد فى بعد ضعف اى قوانى واما منازل الطريق
الوجد بمعنى الحزن وحاصل المعنى يظهر من كلام الفاضل المحشى ويحتمل ان يكون المعنى ان هذه المنازل مدت وجد المطايا
معمورة لم يعف رسومها كان الحوادث زلت عنها فلم تغيرها ولكن المعنى الذى زل عنها ليس بمنقطع عنى اى ان الحوادث لا تزال
تصيبنى قوله ولا تله عن تذكار ذنبك وابكه البيت من قصيدة مطلعها: لعمرك ما تغنى المغانى ولا الغنى: اذا سكن المثرى
الثرى وثوى به: فجد من رضى الله بالمال راضيا بما تغتنى من اجره وثوابه: وبادر به صرف الزمان فانه: بمخلبه الاشفى
يغول ونابه: وبعد البيت المذكور فى الشرح: وان قصارى ساكن الحى حفرة: سيترلها مستنزلا عن قبابه: فواها لعبد
ساءه سوء فعله: وابدى التلافى قبل اغلاق بابه: لعمرك كلمة قسم والمغانى المنازل والمثرى صاحب المال الكثير والثرى
التراب وثوى به اى اقامه والمخلب للاسد بمنزلة الظفر للانسان ويغول بمعنى يهلك والناب اعظم الاسنان وواها
كلمة تعجب وتلافى الامر تداركه يريد به التوبة قبل ان يغلق باب التلافى بعدم القدرة عليه قوله كقولهم البدعة شرك الشرك
الشرك بفتح الراء المهملة حبالة الصايد قوله او زايدة على مذهب الاخفش حيث جوز زيادة من فى الاثبات خلافا للجمهور
قوله من عصاه ضربه بالسيف وقيل من العصيان اى عاصيه لاعدائهم عاصمة لاصدقائهم قوله كلفظى نصر ونكل الخ
او بر ثلثة امثلة تنبيها على ان الحرف المتعلق بها اما فى الاول او فى الوسط او فى الآخر قوله وهو ثلثة لان الحرف الاجنبى
لا شك ان لفظ هو فى كلام المص راجع الى الحرف الذى فى قوله ثم الحرفان والتذكير باعتبار اللفظ وظاهر كلام الشارح يدل
على انه راجع الى المضارع ولا يخفى فساد المعنى ح اللهم الا ان يقال مراد الشارح بيان حاصل المعنى وان اختلف مرجع الضمير فى
البيان والمبين فليتامل قوله بينى وبين كنى الخ الكن البيت والدامس الشديد الظلمة من دمس يدمس بالضم والكسر والى
الدائر لا يبقى فيه اثر يهتدى قوله لان فى عدم تقارب الفاء والميم الشفويتين نظر وقد يجاب عنه بان المراد من تقارب المخرج
ههنا قصر المسافة بين المخرجين وان كانا مختلفين وليس بين مخرجى الفاء والميم تقارب بهذا المعنى لان الميم من ظاهر
الشفتين والفاء من باطن الشفة السفلى واطراف الاسنان وانت خبير بان هذا الجواب يدل على عدم اتحاد مخرجهما لا على
طول المسافة بينهما فليتامل قوله اقل حجا اى خداعا قوله وكقولهم عزك الخ قبل هذه الكلمات مما كتبه على كرم الله

وجهه الى معاوية وكتب معوية آخر فى جوابه على قدرى على قدره اى على قدرى عن قصاره ذلك او نهايته ومعلى لغة فى لعل قوله
كقولهم فى مسعود متى يعوده فى كل من الامثلة تصحيف فان فى مسعود ثلث سنات بعد الميم وكذا فى متى يعود وان كانت منفصلة
فيه وفى المستنصرية خمس سنات بعد حرف التعريف والميم وكذا فى المسى يضربه والمستنصرية مدرسة ببغداد بناها المستنصر
بالله من الخلفاء العباسية وفى استفتح خمس سنات بعد الالف كما فى ايش تصحيفه وايضا تصحيفه فكل من الثلثة الاخيرة
تصحيف الآخر قوله اثاقلتم اى تثاقلتم وقوى به وضمن معنى الميل فعدى بالى والمعنى ملتم الى الدنيا وشهواتها وكرهتم مشاق
السفر ومتاعبه وقيل ملتم الى الاقامة بارضكم ودياركم قوله وهرون اذا ما قلبا الالف فى قلبا للاشباع وتمامه وهرون النورة
وقيل وتمامه لان هرون اذا قلبا يجعل اللحية شيئا عجبا قوله اذ لا صدارة لحشو المصراع الثانى وقد يجاب بانه لو كان لحشو
المصراع الاول صدارة بالنسبة اليه لكان لحشو المصراع الثانى ايضا صدارة بالنسبة اليه فتامل قوله كقوله سريع الى ابن العم
الخ وبعده حريص على الدنيا مضيع لدينه وليس لما فى بيته بمضيع قوله اقول لصاحبى والعيس الخ العيس بكسر العين والسين
المهملة الابل التى يخالط بياضها شئ من الشقرة واحدها اعيس والانثى عيساء وهوى بالفتح يهوى هويا اى مضى مخدرا او
المنيفة والضماد موضعان والمجاراة المماشاة قوله هو الحفر وقلة العقل هذا على تقدير ان يكون سفاها بفتح السين المهملة
فيكون نصبا على التمييز وقد يروى بكسر الشين المعجمة بمعنى المشافهة فيكون نصبا على المصدر اى يلاهم مشافهة او على الحال
قوله اى نغمات او تار المزامير قيل المراد بالمثانى الثانى ما يقال له بالفارسية درسق وهو اقرب قوله الملتهم نحو تا ملتهم الخ هذه
القصيدة قوله يا قوم قد طال مقامى بكم عن نفع الرواح الرواح قوله ثوى فى الثرى الخ ثوى اى اقام والثرى الاول بمعنى التراب والثانى
بمعنى الكثير والنائل العطايا قوله وقول الحريرى فلاح يلحى على جرى العنان الخ اى ظهر الشيب يلوم على جرى العنان الى موضع فيه
اللهو فبعد اله قوله ومضطلع بتلخيص المعانى المضطلع بالشئ القوى عليه الناهض به مفتعل من الضلاعة وهى القوة وشدة الاضلاع
ويقال مطلع لهذا الامر بمعنى مضطلع به لكن الاطلاع من العلو من قولهم اطلعت الثنية اى علوتها اى هو عال لذلك الامر مالك له ولعل
الحريرى قصد تضمين القصد فلذلك استعمل بالى وتلخيص المعانى اقتضاء الفاظها وتحسين عباراتها وتخليص العانى فكاك الاسير
بعد البيت المذكور وكم من فارغ فيهما وقار اضر بالجفون وبالجفان ضمير فيهما راجع الى البصرة وقار اى مطعم للضيفان واضر اد
الاول بالجفون لكثرة سهره بالليل واضر الثانى بالجفان لانه المطعم فيهما وجملتها حالية قوله نحو قوله تعالى ما لكم لا ترجون لله
وقارا الاية اى ما لكم لا تاملون له تعظيما والمعنى ما لكم لا تكونون على حال تاملون تعظيم الله تعالى اياكم فى دار الثواب ولله بيان

للموقر ولو تأخر لكان صلة للوقار اي وما لكم لا تعتقدون لله عظمة فتخافوا عصيانه وانما عبر عن الاعتقاد بالرجاء
التابع لادنى الظن مبالغة قوله وقد خلقكم اطوارا قال ابن الانباري الطور الحال والمعنى خلقكم اصنافا مختلفين لا تشبه بعضكم
قوله فترصيع قيل هو ماخوذ من رصعت العقد اذا جعلت ما في احد جانبيه مثل ما في جانبه الاخر قوله وذلك بان يكون ما في احدى
القرينتين ولا كثرة فيه نظر لانه بقي قسم اخر يشمله قول الكل وهو ان يكون نصف ما في احدى القرينتين وما
يقابله من القرينة الاخرى مختلفين في الوزن والتقفية مثلا والاية المذكورة من هذا القبيل لاختلاف سرر واكواب في
الوزن والتقفية واما الفظ فيها فلا يقابلها شيء من الفقرة الاخرى ولك ان تقول ما ذكره على قوله وذلك بان يكون على
سبيل التمثيل وانما لم يورد القسم الذي ذكرته لدلالة الاية عليه الاكواب جمع كوب وهو كوز لا عروة له قوله كقول القاضي
تدير كرا الاعين في صدرها احمد الله الذي لا يدير كرا الاعين قوله في سدر مخضود السدر شجر النبق ويقال له بالفارسية كنار
والمخضود الذي لا شوك له كانه خضد اي قطع شوكه والطلح شجر الموز وله نور كثير طيب الرائحة وعن السدي شجر يشبه طلح الدنيا
ولكن له ثمر احلى من العسل والمنضود الذي نضد بالحمل من اسفله الى اعلاه فليست له ساق بارزة في الصحاح نضدت متاعي
انضده بالكسر وضع بعضه فوق بعض وظل ممدود اي ممتد لا تنسخه الشمس قوله كقوله تعالى واذا اذقنا الانسان الاية نظم الاية
هكذا واذا اذقنا الانسان منا رحمة ثم نزعناها منه انه ليؤس كفور ولئن اذقناه نعماء بعد ضراء مسته ليقولن
ذهب السيئات عني انه لفرح فخور قوله واثرت بديعي اي صارت ذا ثروة وغنى قوله لما اقتعدت غارب الاغتراب
حكى المسعودي عن بعض اهل العلم اقتعد الراعي قعوده اذا ركبه في كل حاجة وابتذله والقعود البكر الذي يمكن ركوبه والغارب
ما بين السنام والعنق قوله والاغتراب من الغربة واما تني ابعدني والمستر بالفقر والاتراب الاقران جمع ترب والطلوح اي
وطوائح الزمن حوادثه المبعدة جمع مطيحة على خلاف القياس وصغار قصبة اليمن طيفة كبيرة قوله افاطم مهلا اه الهمزة حرف
النداء وفاطم مرخم فاطمة ومهلا منصوب على المصدرية اي امهلي والتدلل بالدال المهملة الغنج والازماع القصد قوله
الى بلد من نهد ينهد اي نهض قوله مغاني الشعب المغاني جمع المغنى وهو المنزل من غنيت بالمكان اقمت به والشعب
موضع كثير الشجر والمياه قوله متى كان شرب ابا الخ الشرب بالكسر الحظ من الماء والعفاة جمع عاف وهو طالب المعروف والمربع
اسم موضع من رتعت الماشية اي اكلت ما شاءت قيل يصف الممدوح بالجود والشجاعة والظاهر انه يصف بالجود السابق و
الشهادة اللاحقة قوله خارجه مما خرج فيه لعدم وجود السجع لعدم الموافقة بل لا تصريع فيه بالمعنى الذي ذكره سابقا

جعل العروض مقفاة تقفية الضرب قوله نمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة والزرابي البسط الفاخرة جمع زربية مبثوثة
اي مبسوطة النمارق جمع نمرقة بالضم والفتح وهي الوسادة الصغيرة قوله والكرام جداول جمع جدول وهو النهر الصغير
قوله فتى البحتري نام لما لم يجد يمدح فتح بن خاقان ويذكر مبارزته للاسد والضمير في لم واقدم للاسد قوله والجواب ان لفظ
القافيتين يشعر بذلك لان القافية لا يكون الا في البيت فيستلزم تحققها استقامة الوزن قوله فهذه الابيات كلها من
الطويل هكذا وقع في بعض النسخ وهو سهو لان اصل الطويل فعولن مفاعيلن اربع مرات ومن البين ان الابيات ليست على
هذا الاسلوب والصواب من الكامل كما في اكثر النسخ لان اصل الكامل متفاعلن ست مرات وان يسدس على الاصل تارة ويربع
اخرى وضربه الثاني هو مسدس الذي عروضه سالمة وضربه مقطوعة والابيات المذكورة في القافية الثانية من هذا
القبيل واما ضربه الثامن فهو مربع الذي اجزاؤه الاربعة سالمة والابيات على القافية الاولى كذلك كما لا يخفى قوله
جودي على المستهتر فلان مستهتر بالشراب اي مولع به لا يبالي ما قيل فيه والصب العاشق والجوي على فعيل من الجوى
وهو الحرقة وشدة الوجد من عشق او حزن تقول منه جوي الرجل بالكسر فهو جو مثل دو والشجي على وزن فعيل ايضا من
الشجو وهو الحزن وهذه الابيات على قواف جديدة الاولى رائية في المشتهر والثالث ثانية في الجوي والشجي وعلى هذا
القياس قوله والاعنات من العنت وهو الوقوع في امر شاق وقد عنت الرجل واعنته غيره قوله سأشكر عمرا الخ قيل الابيات
لمحمد بن سعيد اي كانت ببلخ الاشدق عمرو بن سعيد دخل عليه فرأى كمه وقميصه مشقوقا من تحته فبعث اليه عشرة الاف
درهم فقال فيه الابيات وان هي قوله انه هي جلت للوصل اي لم تمنن وان كانت تلك النعمة جليلة في نفس الامر وقيل
يحتمل ان يكون نافية معطوفة على لم تمنن اي ولم يكن جليلة عند عمرو وان كانت كذلك في نفس الامر قوله وجعل ايادي
بدل الاشتمال من عمرو فينبغي ان يقدر الرابط اي ايادي له لوجوده في بدل البعض والاشتمال وان لم يجب في بدل الكل لعدم
وجوبه في الجملة التي هي نفس المبتدا وقد جوز الفاضل المحقق في شرح المفتاح كون ايادي مفعولا ثانيا ايضا وفيه نظر
لانه يخالف تصريح ائمة اللغة حيث صرحوا تعديته الى مفعول واحد اللهم الا ان يبنى على القلب قوله يقال في الكناية
عن نزول الشدة الخ الكلام مبني على تشبيه السقوط العرفي الذي هو الفقر بالسقوط الحسي بجامع ملال القلب وانكسار
البال وفيه يجوز ان يكون من قبيل اطلاق المشفر على شفة الانسان قوله ارغد يقال عيشة رغدة ورغد اي واسعة
طيبة قوله وما استنار العسل من اختار الكسل يقال استرت العسل واشرتها اي اجتنيتها والمشهور ويكون مع ميم

مشتار العسل قوله قلت يحتمل ان يكون الخ قيل انما يستقيم هذا لو لم يمنع قوله مما لا يلزم في السجع فانه يدل على
ان الالتزام المذكور انما هو في السجع وانت بان الشارح حمل قوله سابقا مما لا يلزم في السجع على ما لا يلزم في مذهب
الشيخ فاندفع هذا التوهم قوله اولعدم رجوعه الى تحسين الكلام فيه بحث وهو ان عدم الرجوع الى تحسين الكلام البليغ
علة عدم دخوله في فن البلاغة لا قسم ولهذا جعل في الايضاح ما يرجع الى التحسين في الحظ وما لا اثر له في التحسين اصلا
قسمين مما لا يدخل في فن البلاغة ولم يذكر في المختصر الا عدم الرجوع الى تحسين الكلام فالصواب في العبارة ان يقول لعدم
الرجوع الخ ويمكن ان يوجه بان لفظ او اشارة الى التخيير في التعبير عن علة وجوب ترك التعرض ومثله شايع في عبارة
المفتاح قوله قسى لجنس بحس الخ المحتوى الحيرتني مجنونا ونحو اسم امراة والتجنى الاعراض يعني اى يتنوع عن نجر اى
بعد اعراض قوله من يلق يوما على علاته الخ اى على كل حال وهرم بكسر الراء اسم رجل وهو هرم بن سنان بن ابن حارث
المرى صاحب زهير الذي يقول فيه ان البخيل ملوم حيث كان ولكن الجواد على علاته هرم واما الهرم بفتح الراء فهو كبير السن
قوله صفراء لا ينزل الاحزان ساحتها الخ الظاهر انه يصف دينار الكن في بعض النسخ وهو انه صهباء فهو يصف حمرا كما
يدل عليه البيت الثاني وهو قوله في كف ذات حرفي محاري ذكرها محاري لوطى ورنا عسان لفظي وانار قوله ومثل التعدد
الخ قال العلامة في شرح المفتاح فان ذوعي في ذلك ازدواج او تحسين او مطابقة او نحو ذلك فذلك العلامة في الحسن كقولهم
وضعنا في مدة تدبر مام الحل والعقد والقبول والرد والامر والنهي والاثبات والنفي والبسط والقبض والابرام والنقض و
الهدم والبناء والمنع والاعطاء ومن ذلك قول المتنبي فالخيل والليل والبيداء تعرفني والضرب والحرب والقرطاس و
القلم قوله ومثل ما يسمى بتنسيق ومنه ما يسمى تنسيق الصفات الخ مثاله من القران المجيد قوله تعالى هو الله الذي لا اله الا
هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر ومن الحديث النبوي قوله عم الا اخبركم باحبكم الى و
اقربكم مني مجالسكم يوم القيامة احاسنكم اخلاقا الموطئون اكنافا الذين يالفون ويولفون الا اخبركم بابغضكم الي و
ابعدكم مني مجالس يوم القيامة اثرثاركم احلافا الثرثارون المتفيهقون ومن النظم قول عباس بن عبد المطلب في مدح
النبي عم وابيض يستسقى الغمام بوجهه ثمال اليتامى عصمة للارامل قوله وعلم بذلك ان الخاتمة الخ قد سبق منا في بحث التعقيد
تحقيقه فلينظر فيه قوله بالتهلل اى البشاشة والتردد قوله مزحدا اى مبعدا بالزاء المعجمة والحاء المهملة قوله عادوا اهتضاما
هضمت الشيء اى كسرته ويقال هضمت حقه واهتضمته اذا ظلمته وكسرت عليه حقه قوله فانشد قصيدة التي اولها لعمرك

ما ادرى الخ انشد يتعدى الى مفعولين يقال انشد في شعرا فمفعوله الاول ههنا محذوف اى انشدني واوجل من الوجل
وهو الخوف وموضع على اينا نصب لانه مفعول لا ادرى وقوله واني لاوجل اعتراض وتعدو بالغين المعجمة اى تصبح الموت و
اول مبني على الضم لقطعه عن الاضافة منونا كما في قبل وبعد اى اول كل شيء وحاصل المعنى وبقاءك ما اعلم اينا يكون اقدم من
الاخر في عدو الموت عليه واني لخائف مترقب قوله دع المكارم الخ المكارم جمع مكرمة بمعنى الكرامة والبغية الحاجة قوله
وقوفا بها صحبي الخ وقوف جمع واقف من الوقف بمعنى الحبس لا من الوقوف بمعنى اللبث لانه لازم والمذكور في البيت متعد
مفعوله مطيهم وانتصابه على الحالية من فاعل نبك اى قفا نبك في حال وقف اصحابي مراكبهم على قائلين لا تهلك اسى
اى من فرط الحزن وشدة الجزع وتجمل اى صبر صبرا جميلا قوله شم الانوف الخ جمع الاشم من الشمم وهو ارتفاع في قصبة الانف
مع استواء في اعلاه وهو صفة مدح عند العرب والطراز القلم والمراد ههنا المجد والشرف اى من النمط الاول في المجد و
الشرف قوله ويسمى اغارة ومسخا الاغارة في اللغة نهب المال والمسخ تحويل الصورة ووجه التسمية ظاهر قوله يسمو
الرماح اى بالرماح الشم وهو جمع اسمر من السمرة وهو لون الاسم قوله انسى اباه احدى الحمزتين فيه محذوف على نمط
قوله تعالى افترى على الله كذبا والاستفهام انكاري وينيل من الانالة وهي الاعطاء قوله قال الشيخ عبد القاهر في
المسايل المشكلة الخ قد يجاب بان المراد ببخل الزمان عدم تجويزه وجود مثله فاذا لم يتصور من الزمان تجويز وجود مثل
له فكيف يتصور من الانسان فيكون حاصل المعنى ان الزمان لا ياتي بمثله لانه لا يجوزه فضلا عن ان ياتي به وانت خبير
بانه لا بد ان يعتبر شيء يتعلق به البخل فان قدر مضاف اى بتجويز مثله ليبخل توهم منه جواز وجود مثله في نفس الامر
وعدم تجويز الزمان لبخله فاصل القصور بحاله قوله اعدى الزمان سخاوه الخ الاعداء ان يتجاوز الشيء من صاحبه الى
غيره والاسم العدوى وفي الحديث لا عدوى اى لا تعدى شيء شيئا قوله لان المعنى على المضي والمراد لعدكان فان
قلت المعنى وان كان على المضي الا انه عدل الى المستقبل قصدا الى الاستمرار او حكاية للحال الماضية كما تقرر في
امثاله قلت لما لم يبق بخل الزمان بعد اعداء اسخائه اياه لم يحسن حمل المضارع على الاستمرار ولا على حكاية الحال
تامل قوله قال ابن جني اى يعلم الزمان الخ فالبيت على ما ذكره ابن جني من المعاني كقوله واخفت اهل الشرك حتى انه لتخافك
النطف التي لم تخلق قوله وقيل انها جمع لهاة وهي الهنة المطبقة في اقصى الفم وقد تجمع على لهوات مثل عطيان قوله وكذا
قول القاضي الارجاني ان كان الرواية في انه على صيغة المعلوم فهو دعي بكسر الدال لا غير دعي وان روي على صيغة المجهول

انه مسند الى الجار والمجرور فودعى بفتح الدال على انه مصدر او اسم زمان اى وقت توديعى والمسمع بكسر الميم الاولى الاذن و
المدمع بكسر الميم الاولى ايضا موخر العين قوله وقايلة لخ اى رب جماعة قايلة وسمطين حال من ضمير تساقطا والسمط
الحبل مادام فيه الخرز والا فهو سلك حشاها اى ملأتها قيل قول الزمخشرى افضل لان فيه صنعة المراجعة وهى السوال و
الجواب كقوله قال لى يوما سليمان وبعض القول اشنع قال صف عندى عليا ابقى وادرع قلت ايتن ان اقل لما فيكما بالحق
تجزع قال كلما قلت مهلا قال قل بى قلت استمع قال صفه قلت يعطى قال صفنى قلت يمنع واجيب بان كون المراجعة من المحسنات
البديعية محل نزاع وان لم يذكرها المصنف ولو سلم فهى انما يعتبر فى السوال المذكور والجواب المقدر قوله مقيم الظن اى
انا مقيم الظن واراد بالظن محله وهو القلب والامانى جمع امنية والقلق الاضطراب والجدوى العطاء قوله وقول ابى
وانى عنك لخ لعادله لخ وفناء الدار ما امتد من جوانبها محيك اى انا محبك قوله فى المجلس الفاضل اى الممتلى قوله رحب الباع
الرحب الواسع والباع قدر مد اليدين قوله مدى جعفر اى الغاية التى بلغ اليها جعفر قوله وقول ابى تمام بعده لخ
فيه بحث لان بيت ابى تمام يشتمل على الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية حيث شبه الصبر باللباس واثبت له سيما
من لوازم المشبه به اعنى الملبوسية وبين تسمية الجازع جازعا وتلك يستلزم كون الجزع محمودا والصبر مذموما فذكر اللازم
ينتقل الى ملزومه والبيت الاول لا يشتمل على هذه اللطايف فلا يكون هذا من القسم الثالث بل من القسم الاول قوله ولا يكون
احد البين نسبا يقال نسب الشاعر بالمراة ينسب بالكسر نسيبا اى شبب بها قوله الى المعنى المختلس يقال خلست الشى واختلسته
اى استلبته قوله سلبوا على صيغة المجهول قوله وهذا يسلبهم وغيرهم وقع بعده فى بعض النسخ روى انه لما بلغ هرون كثرة هرون
افضال الفضل البرمكى وفرط احسانه وزمانه غار عليه غيرة افضت به الى التنكير له والامر بها دون عجبه فكتب اليه ابونواس هذه
الابيات قولا لهرون امام الهدى عند احتفال المجلس الحاشد انت على ما بك من قدرة فلست مثل الفضل بالواحد ليس من الله
بمستنكر البيت فامر هرون باطلاقه وخلعى عليه الاحتفال الاجتماع والحاشد الجامع قوله واذا جعلتها للعطف رجحت
الحالية لما فى العطف من ابهام تجويز عدم بحثه مع محبته الملازمة فيه قوله ونعمت متمتعا نعم مبتداء احلى خبره وحداوه
اى اعطاه مفعول معف بمعنى سايل قوله وقد ظللت عقبان اعلامه ضحى العقبان الراية وهو العلم الضخم شبه بالعقاب
من الطير لضخمه كذا فى الصحاح وقال الخلخالى المراد بعقبان الاعلام هو الصور المعمولة من الذهب وغيره على رؤس الاعلام و
العقبان الثانى جمع عقاب الطير وهو الطاير المعروف الذى يضرب الادب قوله موقع الفريسة فى العربية ما افترسه السبع

والجبرت

والجبرت الطعام قوله فلم يلم بشى لخ يمكن ان يقال ان قوله حتى كانها من الجيش الالمام بمعنى قوله واى غير فانها انما يظن كونها
من الجيش اذا كانت قريبة محيطة بهم قوله كما يحكى عن ابن مبادة لخ ميادة اسم امراة والتهلل طلاقة الوجه كالتبرق والاهتزاز التحرك
والمهند السيف المطبوع من حديد الهند والحطيبة اسم شاعر يسمى به لقصره وقبل الذمام متم قوله فاستعفى فاعفى يقال اعفى
من الخروج معك اى دعنى عنه واستعفاه من الخروج معه اى ساوله الاعفاء قوله فكانه قال الايستعملك السيف الاظالم او
ابن ظالم الى اخر القصة وذلك لان ذلك السيف لما لم يكن حادا صالحا للضرب كان ضرب المقتول به تعذيبا له وزيادة ايلام
له فكان الضرب بمثله ظلما على المقتول يقال نبا السيف اذا لم يعمل فى الضريبة والرعب الخوف والرهش الحيرة والصمصام
والصمصامة السيف الصارم لا ينثنى واغماد السيف جعله فى غمده اى غلافه وان فى ما ان نعيان زايدة هنا اى ما الى الحمل
والفتوى كما عرفت فيما سبق وكنا بمعنى ذا لدم اعدام جوير لقبها بد الاخطل تعريضا بانها يتمرع عليها الرجال والمغارم جمع مغرم على
القياس او جمع غرم على خلافه كالمحاسن جمع حسن وهما ما يلزمه اداوه كالدين مثلا وكذا الغرامة وفيه زيادة مدح لهم لان وقت
حمل المغارم وقت الاحتياج فاذا كان حالهم وقت الاحتياج هكذا فما ظنك بما فى غيره كذا قيل وهذا انما يتم اذا تم لانك بحيانا
وطبه السيف طرفه ونياط التميمة وهى العوذة التى تعلق على الانسان وكلب اسم قبيلة ودارم اسم رجل قوله واغرب اى اتى
بشى غريب بديع قوله ان كنت ازمعت لخ قيل ازمعت متعدى بنفسه يقال ازمعت الامر ولا يقال ازمعت على الامر بخلاف
العزم فانه متعدى بعلى وقيل يتعدى بنفسه وبعلى كاجمعته واجمعت عليه والاول مذهب السكاكى والثانى مذهب الفراء وما فى
غير ما جرم زايدة قوله وهى حبايله المخادعه قوله اذا ضاق صدرى لخ المشبه فى البيت لكونه من شعر العرب قوله تمثلت ما لم
ملهبه الشبهة بنكرة لخ فى الصحاح هى فى نكتة من العيش اى سعة صارت الاغنياء والكرة ما قبلها والنون والتنبيه الشباب و
الصحو خلاف التنكير وايسر الطرينة والمحل الاتى بشى جميل قوله كانه سطوا لخ الاخفش جمع اخشنة وهى الحقد اذا ما استهلوا
اى صاروا الى السهل وهو الارض اللينة والدخول فيها كناية عن الوصول الى العيش الناعم قوله وتمامه لكن لجبه ومداومة
وبعده كان لم يكن فيها وسطا ولم يكن بشى فى ال عمران قوله قد قلت لما اطلقت لخ الوجنات جمع وجنة وهى ما ارتفع من الخدين
والشقيق ورد احمر والفضة بالمعجمة نظرى والمراد حد الخبث ورد وجنة اين مفعول الحلقت والابيض ورد اخضر كذا فى الايضاح
على الشاشى والمراد به الشعر النابت على وجهه والطرة فى عذاره للنداء وعذار الرجل شعره النابت فى موضع العذار واراد
الشارى بالنصب على انه صفة بعذاره الاانه سكنه للضرورة وترفق امر من يرفق ترفقا اصله ترفقى قلبت النون الخفيفة الفا

قوله كنا معا امس في بوس تكابده اراد بالامس الزمان القريب لا حقيقة والبوس الشدة والمكابدة المقاساة وقدى العيز
الخبث الذي يقع فيها حالة الوضع قوله الجرعوا لينا العوال جمع عالية الرمح وهو ما حل منه في السنان الى ثلثه والسوابق الجبل
قوله اقول المعتبر الى قوله هو ابن جلا اى ابن رجل وضح امره واشتهر وطلاع الثنايا اى ركاب لصعاب الامور وهذا كله تكم والبلايا
جمع ثنية وهي طريق العقبة قوله اننى بالذى استقرضت اننى اعطى والباقى بالذى للبدل اى بدل الذى استقرضه والمعتبر الجامع
وضمير شاهد وه راجع الى الاستقراض المدلول عليه باستقرضت والى الذى فى بالذى وقوله عنت اى خضعت والب جملة معترضة
بين اسم ان وخبرها قوله وابن المشبهات اراد بالمشتبهات بسكون الشين المعجمة وكسر الباء الموحدة الشبهة لا يعرف حلها
وعرمتها قوله كقول بعض المغاربة جمع مغربى والثانى الجمع عوض عن ياء النسبة قوله على اصاغره متعلق بالتوهم والضمير المجرور
عايد الى الاثنان والاصاغر لادنى التلبس والمراد باصاغره الذين يكونون تحت يده محتاجين اليه ومن زعم ان قوله على
اصاغره حال مما يخطر على معنى صدق ما يخطر بقلبه من جنس التوهم كاينا على اصاغر التوهم فقد ركب شططا قوله لحقنا باخر
وقد حرم الهوى الخ حرم الهوى قلوبا اى جعلها ذا برة حرل الجبث وطير القلوب ما يتخالج فيها من الخواطر والوقع بالتشد
جمع واقع كركع جمع راكع اى والحال ان تلك الطيور ساكنة من الخواطر والمراد بالشمس الاول الشمس الحقيقى ادغاء والتراغم الذ
واصله لصوق الانف بالرغام وهو التراب وذلة الليل لمجى الشمس والحدد الهودج والصبغ اللون والمراد بانطواء النو
المجرع خفا الكواكب والاحلام جمع حُلم بالضم وهو ما يراه النايم في نومه قوله والنار عطف على الرمضا ومعطوف على عمرو
كما ذكره في المختصر فيكون نار خبرا لهما معا قوله وعمرو وهو جساس بن مرة فيه سهو لان عمرا هو عمرو بن الحارث وجساس
هو جساس بن مرة فليس احدهما الاخر وقد ذكر في شرح مجمع الامثال ان جساسا ركب فرسه واخذ رمحه واتبعه عمرو بن الحارث فلم
يدركه حتى طعن كليبا فدق صلبه ثم وقف عليه فقال يا جساس اغثنى بشربة ماء فقال جساس تركت الماء وراك وانصرف عنه ولحقه
عمرو فقال يا عمرو اغثنى بشربة ماء فنزل اليه واجهز عليه وهذا صريح فيما قلته قوله وهو ان البسوس الخ البسوس اسم
المراة وهي بسوس بنت سعد التميمية وكليب اسم شخص والعالية ما فوق نجد الى ارض تهامة والى ما وراء مكة وهي الحجاز وما والاها
اليها غالى ويقال ايضا علوى على غير قياس والمصاهرة الى قوم التزوج فيهم والاصهار اهل بيت المراة فانكرها اى لم يعرفها
لينجب اى يسيل قوله فصاحت البسوس واذلاه واغربتاه قوله الشتات يقول العرب لو اصبحت فى دار عزة متى بعدتها الذ
تعدو على شاتى والعفر قتل الابل والنحل ذكر الابل اهذا الى اسكتى من هذا بهذا اى والغرة الغفلة فاجهرت عليه يعني على القتل
اى

اى اسرعت قتله نشب الشراى علق وتغلب وبكر قبيلتان قوله كانى ساور تنى الخ المساورة المواثبة والضئيل الحية الدقيقة
الرقش جمع رقشا وهي الحية التى فيها نقط سود وبيض ناقع اى بالغ قوله انا الباز المطل اى المطل المشرف والمطل عليه اى اشرف
وغير قتيل ولهذا انث الضمير العايد اليها وابيه له الشى اى قدر والضبا بالنصب على التميز قوله نكش الخ نكش اى نصوت من الكس
وهو صوت الافعى من جلده لا من فمه تزين يصلح ويبرى من برى القلم نحته قوله ترمى رجلا البرقع للدواب ونساء الاعراب وكذا
البرقوع وجلال جمع جل قوله كلينى لهم اى دعينى واتركى والهم الحزن ناصب اى ذى نصب والنصب التعب ويوصف الهم بالتعب مجازا
اقول والتعب لصاحب الهم وليل اقاسيه اى اكابده اهو الد وبطو الكوكب في السير كناية عن طول الليل قوله فراق ومن فارقت
غير مذمم مطلع قصيدة مدح بها كافور الاخشيدى الوالى بمصر حين فارق سيف الدولة وقصده فالمراد بالمفارق سيف الدولة ومن
المذمم المتقم كافور قوله فؤاد ما يسليه المدام الخ اى لنا فؤاد وما نافية والمدام الخمر قوله مثل ما وهب اللئام كناية عن قصر العمر
قوله وفي الغزل الخ معازلة النساء مخادعتهن ومراودتهن وفى المثل اغزل من امرى القيس والاسم الغزل وقيل الغزل مدح
الاعضاء الظاهرة والمديح مدح الامور الباطنة قوله ويجب ان يجتنب في المدح ما يتطير به روى انه لما بنى المعتصم بالله
قصره بميدان بغداد وجلس فيه انشده اسحق الموصلى يا دار غيرك البلى ومحاك يا ليت شعرى ما الذى ابلاك فتطير المعتصم و
امر بهدمه قوله وكقول ابن الفرج الساوى الخ وما بعده البيت المذكور فلا يغرركم حسن ابتسامى فقولى مضحك والفعل مبكى
بفخر الدولة اعتبروا فانى اخذت الملك منه بسيف هلك وقد كان استطال على البرايا ونظم جمعهم فى سلك ملك فلو شمس
الضحى جارته يوما لقال لها عموا اذ منك ولو زهر النجوم اتت رضاه تابى ان يقول رضيت عنك فامسى بعد ما فرغ البرايا
اسير القبر في ضيق وضنك اقدر انه لو عاد يوما الى الدنيا تسربل ثوب نسك يقال رعت قومى اى علوتهم بالشرف او بالجمال
والضنك الضيق قوله السيف اصدق ابنا من الكتب الخ المراد بالكتب كتب النجوم وحد السيف جانبه الذى يباشر الضرب به
والحد الثانى بمعنى الحاجز وقوله بيض الصفايح مبتداء خبره جملة من بقولهن والصفايح جمع صفيحة وهي السيف العريض و
المراد بسود الصفايح كتب النجم وباللعب والريب والشك قول المنجمين ان عمورية لا يفتح قوله فيمن غرضه شكاه عظم العمرى
الخ الشكاه امر يشتكى منه وبعد البيت المذكور ولكنهم اهل الحفايظ والندى فهم لملمات الزمان خصوم فان بات منها فيهم وعك
علة فمنها خراج منهم وكلوم الحفايظ جمع الحفيظة وهي الغضب والحمية وملمات الزمان مصايبه والوعك مقت الحمى قوله يودعهم
والبين الخ البين الفراق والفيلق الجيش والجمع فيالق قوله وهم الذين ادركوا الجاهلية والاسلام الشعراء اربعة طبقات الجاهليو

كامرئ القيس وزهير وطرفة والمخضرمون الذين ادركوا الجاهلية والاسلام كحسان ولبيد والمتقدمون من اهل الاسلام
كالفرزدق وجرير وذي الرمة وهؤلاء كلهم يستشهدون بكلامهم والمحدثون من اهل الاسلام الذين نشاؤا الصدر الاول
من المسلمين كالبحتري وابن الطيب ولا استشهاد بكلامهم الا ان يجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ولا وجد لهذا الحمل وانصاعن
صاحب الكشاف في اثناء تفسير قوله تعالى كلما اضاء لهم مشوا فيه واذا اظلم عليهم قاموا الا ان مبنى الرواية على الوثوق والضبط
والمبنى القول على الدراية والاحاطة والاتفاق في الاول مستلزم الاتفاق في الثاني والقول بان ما يقوله بمنزلة نقل الحديث
بالمعنى ليس بسديد بل هو بعمل الراوي اشبه وهو لا يوجب السماع قوله كقوله ادى الله في الشيب الخ قد يقال الاعتراض
كون هذا من الاقتضاب لان اول كلامه بذم الشيب ويحتمل ان يكون ابو سعيد شيبا فيكون مناسبا لاول الكلام واعترض
على المص بان كلامه يدل على ان ابا تمام من المخضرمين مع انه لم يدرك الجاهلية واجيب بان مراده ان الاقتضاب مذهب
والمخضرمين وهذا لا ينافي ان يسلكه الاسلاميون ويتبعونهم في ذلك ولذا اورد بيت ابي تمام كقوله بقيت بقاء الدهر
الخ ومثله في الفارسي طول وعرض جواسم ابن خامه را مصلحت نامه شكستم خامه را واعلم ان المص لم يتعرض لذكر حسن الطلب
وهو ايضا مما يستحسن رعايته في الكلام البليغ وفسروه بان يخرج المتكلم الى غرضه بعد الشروع في الكلام بتقديم وسيلة
اليه كقوله اياك نعبد واياك نستعين فانه قدم الوسيلة التي هي العبادة على المطلوب الذي هو الاستعانة لانه اسرع الى
به كما يفعل ذلك عند الحضور الى الملوك والكبار قوله لانك اذا نظرت فواتح السور بيانه انك اذا نظرت الى فواتح السور
جملها ومعرفاتها رايت من البلاغة والتفنن وانواع الاشارة ما يقصر عن كنه وصفه العبارة كالتحميد ان المفتتح بها
السور وكالابتداء بالنداء في مثل يا ايها الناس يا ايها الذين امنوا فان مثل هذا الابتداء يوقع السامع للاصغاء
اليه وكذا الابتداء بحروف التهجي نحو الم وحم فانه مما يبعث ويحرص على الاستماع اليه لانه تقرع السمع عن قريب واما خواتم السور
ففي غاية الحسن الا ترى الى الدعاء الذي ختم به السورة البقرة والوصايا التي اشتمل عليها خاتم ال عمران والفرائض في خاتمة
الثناء والتبجيل والتعظيم الذي في خاتمة المائدة والوعد والوعيد الذي في خاتمة سورة الانعام وغير ذلك قوله وتقل العجز
مصاقع الخطباء واخرس شقاشق الفصحاء يقال خطيب مصقع اي بليغ يجهر بخطبته انما من صقع الديك اذا صاح واما من
الصقع بمعنى الجانب لانه لا ياخذ في جانب من الكلام واما من صقعه اذا ضرب صوقعته اي وسط راسه والشقاشق جمع شقشقة
وهي شبه رية يخرجها الفحل عند سكره يشبه تكلم الفصيح بصوت الفحل في تلك الحالة يقال هو ذو شقشقة وخطب ذو شقشقة

التذكير للاحكام المذكورة في علمي المعاني والبيان وانما لم يتعرض للبديع لكونه خارجا عن علم البلاغة تمت الكتاب
تمت الكتاب
بعون الملك الوهاب في ثامن عشرين شهر شوال
المكرم في سنه ١١٢٦
المكرم في سنه ١١٢٦
م م م
م م م م م

